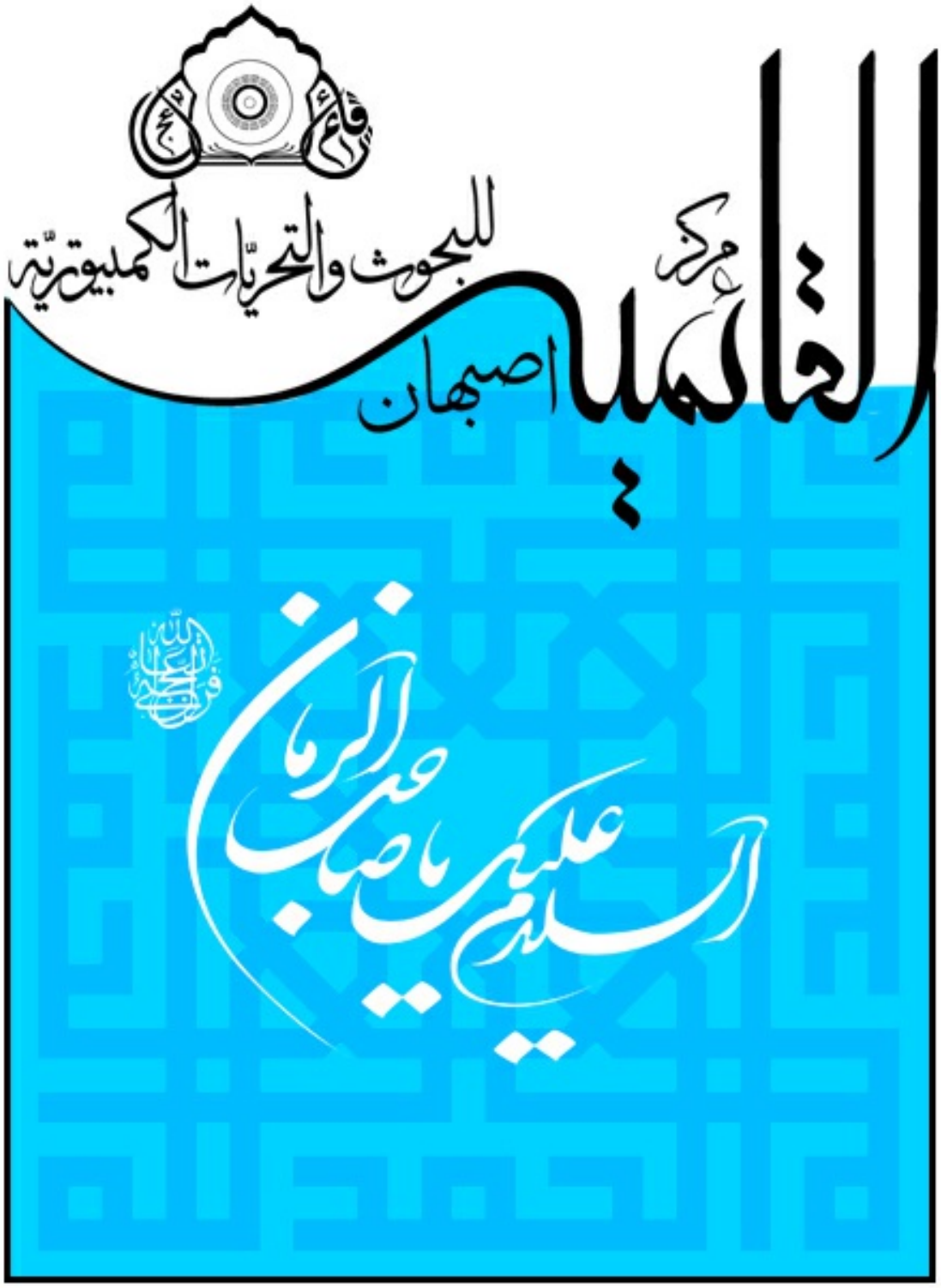

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

الحدائق الندية

شرح

الفوائد الصمدية

السيد علي خان المدني
(١١٢٠ هـ.ق)

تصحيح وتحقيق وتعليق
الدكتور السيد ابوالفضل سجادي

بسم الله الرحمن الرحیم

الحدائق الندية فى شرح الفوائد الصمدية

كاتب:

سيد عليخان بن احمد مدنى شيرازى حسينى

نشرت فى الطباعة:

ذوى القربى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵
الحدائق النديه فی شرح الفوائد الصمديه ----- ۳۷
اشاره ----- ۳۷
اشاره ----- ۳۷
مقدّمه ----- ۴۲
اشاره ----- ۴۲
أسلوب التصحيح ----- ۴۷
التعريف بالمخطوطات ----- ۵۱
الف : مخطوطه مجلس الشورى الإسلامى (مخطوطه الأمّ) ----- ۵۱
ب : مخطوطه جامعه طهران ----- ۵۲
ج : مخطوطه الطبع على الحجر ----- ۵۳
د : مخطوطه سبهسالار ----- ۵۴
ترجمه الماتن ----- ۵۵
ترجمه الشارح ----- ۶۵
مقدمه الشارح ----- ۷۰
التعريف بالمؤلّف والكتاب ----- ۷۱
صمديهٔ ----- ۷۶
شرح ----- ۷۶
الكلام على اسم الجلاله وكلمه التوحيد والرحمن الرحيم ----- ۷۶
استعمال السّيد فی غير الله تعالى ، وفيه ثلاثه أقوال ----- ۸۳
معنى الآل وأصله واستعماله والكلام على سيّما ولا سيّما ----- ۸۳
طرف من ذكر أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السّلام ----- ۸۸
أقوال حول ولاده على عليه السّلام ----- ۸۸
معنى الإسلام وحكايه كسر الأصنام الّتى كانت على البيت الشريف ----- ۹۱

معنی النواصب وحکایه لطیفه فی ذلک ---- ۹۲
أوّل من وضع النحو وحکایه وضعه وشرف علم العربیه ---- ۹۴
صمدیهٔ ---- ۹۷
شرح ---- ۹۷
اشارهٔ ---- ۹۷
النسبه إلی المرکّب الإضافیّ المعرّف صدره بعجزه ---- ۹۸
معنی علم العربیه وعلم الأدب وانقسامه إلی اثنی عشر قسما ---- ۹۸
معنی الفائده والغرض والغایه ---- ۹۹
معنی الصّمد ومعنی الإیمان ---- ۱۰۲
الفصل الأول : الحدیقه الأولی ---- ۱۰۴
اشاره ---- ۱۰۴
معنی النحو فی الأصل وحدّه اصطلاحا ---- ۱۰۶
صمدیهٔ ---- ۱۰۶
شرح ---- ۱۰۶
اشارهٔ ---- ۱۰۶
فائده علم النحو وموضوعه وتعریف الکلمه واللفظ ---- ۱۰۸
فائدته ---- ۱۰۸
موضوعه ---- ۱۰۸
الکلمهٔ ---- ۱۱۰
اللفظ ---- ۱۱۰
معنی الوضع والمفرد ومعنی الاحتراز بالجنس ---- ۱۱۲
الوضع ---- ۱۱۲
المفرد ---- ۱۱۲
احترازاته ---- ۱۱۳
معنی المرکّب وهل هو موضوع أم لا ---- ۱۱۳
المرکب ---- ۱۱۳

هل هو موضوع ام لا ---- ۱۱۳
معان المفرد ---- ۱۱۵
أقسام الكلمه الثلاثه وأدلّه الانحصار فيها ---- ۱۱۶
الكلام ومعناه لغه وحدّه اصطلاحا ---- ۱۱۷
معنى المفيد والفائده فى الاصطلاح ---- ۱۱۹
انقسام الكلام إلى خبر وإنشاء ---- ۱۲۲
الاسم والفعل والحرف ---- ۱۲۳
صمديهٔ ---- ۱۲۳
شرح ---- ۱۲۳
اشارهٔ ---- ۱۲۳
استعمال لفظ الخصوص وما يتفرّع منه ---- ۱۲۵
أقسام التنوين ومعنى التقفيه والتصريع والعروض والضرب ---- ۱۲۶
اشارهٔ ---- ۱۲۶
المختص بالاسم ---- ۱۲۶
تنوين التمكين ---- ۱۲۶
تنوين التنكير ---- ۱۲۶
تنوين المقابله ---- ۱۲۷
تنوين العوض ---- ۱۲۸
غير مختص بالاسم ---- ۱۲۸
الترنم ---- ۱۲۸
الغالى ---- ۱۳۲
اشارهٔ ---- ۱۳۲
ما إذا ولى «يا» ما ليس بمنادى ---- ۱۳۴
حدّ الفعل وخواصه ---- ۱۳۷
حده ---- ۱۳۷
خواصه ---- ۱۳۷

قد ---- ۱۳۷
اشارة ---- ۱۳۷
لقد ستّه معان ---- ۱۳۹
لم ---- ۱۴۱
حدّ الحرف ---- ۱۴۱
تقسيم الاسم إلى اسم عين واسم معنى ومشتقّ ---- ۱۴۲
صمديهٔ ---- ۱۴۲
شرح ---- ۱۴۳
اشارة ---- ۱۴۳
المعرفه ، وأقسامها سبعه ---- ۱۴۴
اشارة ---- ۱۴۴
اقسام المعرفهٔ ---- ۱۴۵
اشارة ---- ۱۴۵
العلم ---- ۱۴۵
اشارة ---- ۱۴۵
انقسامه إلى مرتجل ومنقول ---- ۱۴۵
انقسام العلم إلى مفرد ومركب ---- ۱۴۷
انقسام العلم إلى اسم ولقب وكنيه ---- ۱۴۹
فلان وفلانه وأسماء الأيّام ---- ۱۵۱
التصغير لا يبطل العلميّه ---- ۱۵۳
المعرفه بالأداه والخلاف فى ال ---- ۱۵۳
اشارة ---- ۱۵۳
تقسيم أل إلى عهديّه وجنسيّه وزائده ---- ۱۵۵
البنّه والكلام على إعرابها ومعناها ---- ۱۵۵
نيابه أل عن الضمير المضاف إليه ---- ۱۵۶
اسم الإشاره ---- ۱۵۸

الموصول ---- ۱۶۰
مضمر ---- ۱۶۰
المضاف إلى أحد المعارف ---- ۱۶۰
المعرّف بالنداء ---- ۱۶۰
ترتيب المعارف ---- ۱۶۲
تقسيم الاسم إلى مذكّر ومؤنّث ---- ۱۶۴
اشارة ---- ۱۶۴
المذكّر هو الأصل ---- ۱۶۵
ما يعرف به تأنيث ما لم تظهر العلامه فيه ---- ۱۶۶
المونث اللفظيّ والحقيقيّ ---- ۱۶۷
إذا اجتمع المذكّر والمؤنّث غلب المذكّر ---- ۱۶۷
أقسام الفعل ---- ۱۶۸
صمديهٔ ---- ۱۶۸
شرح ---- ۱۶۸
فعل الماضى ---- ۱۶۸
اشارة ---- ۱۶۸
الاستخدام ---- ۱۶۸
تاء التأنيث ---- ۱۷۰
الفعل المضارع ، الخلاف فى مدلوله من الزمان ---- ۱۷۱
اشارة ---- ۱۷۱
سين الاستقبال ---- ۱۷۲
فعل الأمر ، تحقيق نفيس فى زمان فعل الأمر ---- ۱۷۳
نونا التوكيد الخفيفه والثقيله ---- ۱۷۵
فى الامر ---- ۱۷۵
فى المضارع ---- ۱۷۶
أحكام أقسام الفعل ---- ۱۷۸

حکم الفعل الماضی ----- ۱۷۸
اشارة ----- ۱۷۸
ما خالف فیه المصنّف النحاه من أنّ المعتلّ الاخر مبنیّ علی السکون ----- ۱۷۹
حکم الفعل المضارع ----- ۱۸۰
اشارة ----- ۱۸۰
النکره فی الإثبات قد تکون للعموم ----- ۱۸۳
حکم فعل الأمر ----- ۱۸۵
فصل فی حدّ الإعراب والبناء وأنواعها ومعنی الإعراب لغه واصطلاحا ----- ۱۸۸
صمدیة ----- ۱۸۸
شرح ----- ۱۸۸
اشارة ----- ۱۸۸
الاعراب ----- ۱۸۸
اشارة ----- ۱۸۸
معنی العامل ----- ۱۹۰
تقسیم الإعراب إلی لفظیّ وتقدیریّ ----- ۱۹۱
الصحیح فی الإعراب أنّه زائده علی ماهیه الکلمه ----- ۱۹۲
أنواع الإعراب ----- ۱۹۳
اشاره ----- ۱۹۳
التعبیر بالأنواع أولی من التعبیر بالألقاب ----- ۱۹۳
تحقیق ربط الخبر بالمبتدإ إذا کان معطوفا علیه ----- ۱۹۳
تعلیل الوضعیات والسؤال عن مبادی اللغات ممنوع ----- ۱۹۴
البناء ومعناه لغه واصطلاحا ----- ۱۹۵
اشارة ----- ۱۹۵
تنبیهان ----- ۱۹۶
الاول: محلّ البناء ----- ۱۹۶
الثانی: الحرکات والسکون من صفات الأجسام ----- ۱۹۶

انواع البناء ---- ۱۹۶
اشارة ---- ۱۹۶
تنبیهات ---- ۱۹۶
الأوّل ---- ۱۹۶
الثانی ---- ۱۹۸
الثالث ---- ۱۹۸
الرابع: الخلاف فی ألقاب المعربات والمبنیات ، هل یطلق کلّ منهما علی الآخر ---- ۱۹۸
شرح انواع البناء ---- ۱۹۸
اشارة ---- ۱۹۸
الضم فی الاسم ---- ۱۹۸
اشارة ---- ۱۹۹
حیث والکلام علی بنائها ومعناها ---- ۲۰۰
الکسر فی الاسم ---- ۲۰۲
الضم فی الحرف ---- ۲۰۴
الکسر فی الحرف ---- ۲۰۴
الفتح و السکون ---- ۲۰۴
اشارة ---- ۲۰۴
الخلاف فی الکلم هل هو جمع أم لا ---- ۲۰۴
وجود الفتح ---- ۲۰۴
اشارة ---- ۲۰۴
سوف ---- ۲۰۶
وجود السکون ---- ۲۰۶
فصل فی علامات الرّفع ---- ۲۰۷
صمدیة ---- ۲۰۷
شرح ---- ۲۰۷
اشارة ---- ۲۰۷

جمع التكسير ---- ٢٠٨
جمع المؤنّث السالم ---- ٢٠٩
ضابط فيما يجمع بألف وتاء قياسا ---- ٢١١
الفعل المضارع ---- ٢١٢
المثنّى ---- ٢١٢
اشارة ---- ٢١٢
القمرين والعمرين ---- ٢١٢
التغليب من المجاز ---- ٢١٤
المشاكله ---- ٢١٤
تنبيهات ---- ٢١٦
اشكال التغليب مطلقا من باب المجاز ---- ٢١٦
نحو القمرين والعمرين يحفظ ولا يقاس عليه ---- ٢١٦
يشترط فى كلّ ما يثنّى عند الأكثرين سبعه أمور ---- ٢١٦
حكم بنيه الاسم إذا ثنّى ---- ٢١٧
ملحقات ---- ٢١٧
اشارة ---- ٢١٧
تنبيهات ---- ٢١٩
الاول ---- ٢١٩
الثانى ---- ٢١٩
الثالث: الكلام على نون المثنّى ---- ٢١٩
جمع المذكّر السالم ---- ٢١٩
اشارة ---- ٢١٩
ويشترط فى كلّ ما يجمع هذا الجمع ثلاثه شروط ---- ٢٢١
تنبيهات ---- ٢٢١
لغز للبدر الدمامينىّ ---- ٢٢٢
ملحقات الجمع المذكّر السالم ---- ٢٢٤

اشارة ---- ۲۲۴
أسماء جموع ---- ۲۲۴
اشارة ---- ۲۲۴
عشرون وبابه ---- ۲۲۴
عالمون ليس جمعا لعالم بل اسم جمع له - والأعراب ليس جمعا لعرب ---- ۲۲۴
من الملحقات ---- ۲۲۶
جموع تصحيح لم تستوف الشروط ---- ۲۲۶
جموع تكسير ---- ۲۲۶
ما سمّى به منه.. ---- ۲۲۶
تنبيهات ---- ۲۲۶
الأوّل ---- ۲۲۶
الثانى: الكلام على نون الجمع المذكور وملحقاته ---- ۲۲۸
الأسماء التّته ---- ۲۲۸
الأفعال الخمسه ---- ۲۳۲
فصل فى علامات النصب ---- ۲۳۳
صمدية ---- ۲۳۳
شرح ---- ۲۳۳
فصل فى علامات الجرّ ---- ۲۳۵
صمدية ---- ۲۳۵
شرح ---- ۲۳۵
اشارة ---- ۲۳۵
المراد بالمنصرف ---- ۲۳۶
الكلام على ابنم وامرئ ---- ۲۳۷
ما وجد بيد إليهود بخط على عليه التلام ، كتبه على بن أبو طالب ---- ۲۳۷
حدّ ما لا ينصرف ---- ۲۳۹
الكلام على عرفات ---- ۲۴۰

علامه الجزم ---- ۲۴۰
صمدیهٔ ---- ۲۴۰
شرح ---- ۲۴۰
الصحیح والمعتلّ فی اصطلاح النّحویّین والصرفیّین ---- ۲۴۱
تنبیهات ---- ۲۴۳
فصل فی الإعراب التقدیری ---- ۲۴۴
صمدیهٔ ---- ۲۴۴
شرح ---- ۲۴۴
اشارهٔ ---- ۲۴۴
الاسم المقصور ---- ۲۴۴
وجه المناسبه لا یوجب التسمیه ---- ۲۴۶
الاسم المضاف إلی الیاء کغلامی ---- ۲۴۶
المضارع المتّصل به نون تأکید غیر مباشره ---- ۲۴۸
الاسم المنقوص ---- ۲۴۹
الفعل المضارع المعتلّ الألف کیحیا ---- ۲۵۰
المضارع المعتلّ بالواو أو الیاء ---- ۲۵۰
جمع المذکّر السالم المضاف إلی الیاء ---- ۲۵۲
الفصل الثانی : الحدیقه الثانیه ---- ۲۵۵
اشاره ---- ۲۵۵
صمدیهٔ ---- ۲۵۷
شرح ---- ۲۵۷
اشارهٔ ---- ۲۵۷
المعرب والمبنیّ وأسباب البناء ---- ۲۵۷
الکلام فی إثبات واسطه بین المعرب والمبنیّ ---- ۲۵۸
الفاعل ---- ۲۶۰
صمدیهٔ ---- ۲۶۰

شرح ---- ۲۶۰
اشارة ---- ۲۶۰
العامل فی الفاعل ---- ۲۶۳
نصب الفاعل ورفع المفعول ---- ۲۶۳
انقسام الفاعل إلی ظاهر ومضمر ---- ۲۶۳
ملازمه الفعل تاء التأنیث فی باب الفاعل ---- ۲۶۶
الأصل تقدّم الفاعل علی المفعول ---- ۲۷۳
وجوب تأخیر الفاعل وتقدیم المفعول ---- ۲۷۵
حذف فعل الفاعل ---- ۲۸۱
نائب الفاعل ---- ۲۸۲
صمدیة ---- ۲۸۲
شرح ---- ۲۸۲
اشارة ---- ۲۸۲
حکم بناء الماضی للمفعول إذا اعتلّت عینه وهو ثلاثیّ ---- ۲۸۴
لا یقع نائب الفاعل ثانی باب علمت ولا ثالث باب أعلمت ---- ۲۸۵
لا یقع نائب الفاعل مفعولا له ولا معه ---- ۲۸۶
تعیین المفعول به له وإن لم یکن فالجمیع سواء ---- ۲۸۷
المبتدأ ---- ۲۹۰
صمدیة ---- ۲۹۰
شرح ---- ۲۹۰
اشارة ---- ۲۹۰
حذف الخبر وجوبا ---- ۲۹۴
حذف خبر المبتدإ جوازا ---- ۲۹۷
حذف المبتدإ وجوبا ---- ۲۹۹
الخبر ---- ۳۰۱
صمدیة ---- ۳۰۱

شرح ---- ۳۰۱
اشارة ---- ۳۰۱
انقسام الخبر إلى الجامد والمشتقّ ---- ۳۰۲
قاعده فی تقدیم المبتدإ وتأخیر الخبر إذا کانا معرفیتن ---- ۳۰۵
لا یخبر بالزمان عن الذات ---- ۳۰۹
قد یتعدّد الخبر لفظا ومعنی ---- ۳۰۹
نواسخ المبتدإ والخبر ---- ۳۱۲
صمدیة ---- ۳۱۲
شرح ---- ۳۱۲
اشارة ---- ۳۱۲
الأفعال الناقصه ---- ۳۱۳
اشاره ---- ۳۱۳
حکایه أبی عمرو مع عیسی بن عمرو ---- ۳۱۸
حالات خبر الأفعال المذکوره مع اسمها إذا کانا معرفتین أو نکرتین ---- ۳۱۹
جواز توسّط الخبر بینها وبین الاسم ---- ۳۲۰
جواز تقدّم الخبر علیها ---- ۳۲۲
قد یتقدّم المعمول حیث لا یتقدّم العامل ---- ۳۲۲
جواز کون الأفعال الناقصه تامّه ---- ۳۲۴
معنی التصرّف فی الأسماء ---- ۳۲۶
جواز حذف نون مضارع کان المجزوم بالسکون ---- ۳۲۶
الأوجه الأربعه فی نحو... ---- ۳۳۰
وقوع افعل فی الکلام لا بمعنی تفضیلیه بعد المشارکه ---- ۳۳۱
الأحرف المشبهه بالفعل ---- ۳۳۴
صمدیة ---- ۳۳۴
شرح ---- ۳۳۴
اشارة ---- ۳۳۴

معنى الاستدراك ---- ٣٣٦
كاف التشبيه لا يتعلّق دائما عند بعضهم ---- ٣٣٧
لا تجيء كأنّ للتحقيق ولا للتقريب ---- ٣٣٧
جواز الاشتغال من الحروف ---- ٣٣٩
محل مجرور لعلّ من الإعراب عند من جرّ بها ---- ٣٤٢
أجاز جماعه نصب خبر الأحرف المشبهه بالفعل ---- ٣٤٢
عدّ بعضهم من أخوات إنّ عسى ---- ٣٤٣
لا يتقدّم أحد معمولى إنّ وأخواتها عليها ---- ٣٤٥
لا يتقدّم خبر إنّ وأخواتها على اسمها إلا إذا كان ظرفا ---- ٣٤٥
علّه توسّعهم فى الظرف والمجرور ---- ٣٤٦
الأقوال فى الظرف والمجرور هل هما نفسهما الخبر أم لا ---- ٣٤٦
قد يحذف كلّ من اسم إنّ وأخواتها وخبرها ---- ٣٤٦
الكلام على ليت شعرى ---- ٣٥٠
تلحق الأحرف المشبهه بالفعل ما فتكفّها عن العمل ---- ٣٥٠
بحث فى سبب إفاده إنّما للحصر بين الأصوليّين والنّحويّين ---- ٣٥٢
محلّ فتح همزه أنّ وجواز الأمرين ---- ٣٥٣
الكلام على لا جرم ومعناها ---- ٣٦٠
الكلام على المعطوف على اسم أنّ وأخواتها ---- ٣٦٠
شروط العطف على المحلّ ---- ٣٦٣
ما ولا المشبّهتان بليس ---- ٣٦٨
صمديهٔ ---- ٣٦٨
شرح ---- ٣٦٨
اشارهٔ ---- ٣٦٨
لطيفه يسأل الناس عنها أهل الأدب ---- ٣٧٠
رفع المبتدإ ونصب الخبر بلا النافيه لغه أهل الحجاز دون غيره ---- ٣٧٠
شروط إعمال ما ولا المشبّهتين بليس ---- ٣٧٠

لا يجوز الجمع بين حرفين متّفقى المعنى إلا مفصولا بينهما ---- ٣٧٥
الكلام على لات ---- ٣٧٧
إن النافيه والكلام على إعمالها ---- ٣٨٣
لا النافيه للجنس ---- ٣٨٤
صمديهٔ ---- ٣٨٤
شرح ---- ٣٨٤
اشارهٔ ---- ٣٨٤
تسمّى لا المذكوره لا التبرئه ---- ٣٨٦
معنى لا نولک أن تفعل ---- ٣٩٤
فى لا حول ولا قوّه إلا بالله خمسه أوجه ---- ٣٩٤
يكثر حذف خبر لا إذا علم عند حجازيّين وعند التميميّين ---- ٣٩٨
أفعال المقاربه ---- ٣٩٨
صمديهٔ ---- ٣٩٨
شرح ---- ٣٩٨
اشارهٔ ---- ٣٩٨
قد تأتى عسى للإشفاق ، والخلاف فى فعليتها ---- ٤٠١
كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات ---- ٤١٦
تختصّ عسى وأوشک باستغنائهما عن الخبر ---- ٤١٨
المفعول به ---- ٤٢٠
صمديهٔ ---- ٤٢٠
شرح ---- ٤٢٠
اشارهٔ ---- ٤٢٠
الأصل تأخّر المفعول عن الفعل ---- ٤٢٢
قد يتقدّم المفعول على الفعل جوازا ووجوبا ---- ٤٢٣
الحصر والاختصاص مترادفان أم لا ---- ٤٢٤
ناصب المفعول به والكلام على إضماره ---- ٤٢٧

المفعول المطلق ---- ۴۲۹
صمدیهٔ ---- ۴۲۹
شرح ---- ۴۲۹
اشارهٔ ---- ۴۲۹
إعراب خلق الله السموات ---- ۴۳۰
عامل المفعول المطلق ---- ۴۳۲
إعراب أنت الرجل علما ---- ۴۳۲
حذف عامله جوازا ووجوبا ---- ۴۳۳
لبیک وسعدیک ---- ۴۳۷
المفعول له ---- ۴۳۹
صمدیهٔ ---- ۴۳۹
شرح ---- ۴۳۹
اشارهٔ ---- ۴۳۹
تنبیهات ---- ۴۴۳
الأوّل ---- ۴۴۳
الثانی: ناصب المفعول له ---- ۴۴۳
الثالث ---- ۴۴۳
المفعول معه ---- ۴۴۴
صمدیهٔ ---- ۴۴۴
شرح ---- ۴۴۴
اشارهٔ ---- ۴۴۴
عامل المفعول معه ---- ۴۴۶
الخلاف فی المفعول معه هل هو قیاسیّ أم سماعیّ؟ ---- ۴۵۳
المفعول فیه ---- ۴۵۴
صمدیهٔ ---- ۴۵۴
شرح ---- ۴۵۴

المنصوب بنزع الخافض ---- ۴۵۷
صمدیهٔ ---- ۴۵۷
شرح ---- ۴۵۷
اشارهٔ ---- ۴۵۷
یشترط فی حذف الجارّ مع أن وأنّ تعیینه لأمن اللبس ---- ۴۵۸
حکم کی حکم أن وأنّ فی جواز حذف الجرّ معها قیاسا ---- ۴۶۱
الحال ---- ۴۶۶
صمدیه ---- ۴۶۶
شرح ---- ۴۶۶
اشاره ---- ۴۶۶
ممّا یشکل قولهم جاء زید والشمس طالعه ---- ۴۶۹
الحال الثابته ---- ۴۷۱
الحال الجامده ---- ۴۷۲
الحال الموطئه ---- ۴۷۵
الحال المقدّره ---- ۴۷۷
الحال المحکیه ---- ۴۷۸
الأصل تأخّر الحال عن صاحبها ---- ۴۷۸
حکایه غریبه ---- ۴۸۱
یجب تقدّم الحال علی صاحبها إن کان نکره محضه ---- ۴۸۲
وجوب تاخرها ---- ۴۸۴
لا تجئ الحال من المضاف إلیه إلا بشروط ---- ۴۸۸
الأسماء اللازمه للحالیه ---- ۴۹۰
التمییز ---- ۴۹۱
صمدیه ---- ۴۹۱
شرح ---- ۴۹۱
اشاره ---- ۴۹۱

وجوه افتراق التمييز عن الحال ---- ۴۹۴
إذا كان التمييز مشتقّا احتمل الحال ---- ۴۹۷
امتناع الخفض ---- ۵۰۰
تنبيهات ---- ۵۰۲
ناصب التمييز ---- ۵۰۳
المضاف إليه ---- ۵۰۴
صمديه ---- ۵۰۴
شرح ---- ۵۰۴
اشاره ---- ۵۰۴
فى عامل الجرّ فى المضاف إليه ---- ۵۰۵
ما يمتنع اضافته من الأسماء ---- ۵۰۵
ما تجب إضافته من الأسماء ---- ۵۰۶
الإضافه اللفظيه ---- ۵۲۲
الإضافه المعنويّه ---- ۵۲۳
قد يكتسب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه ---- ۵۳۰
المجرور بالحرف ---- ۵۴۰
سبب تسميه حروف الجرّ ---- ۵۴۱
الحروف الّتى تجرّ الظاهر والمضمر ---- ۵۴۳
اشارة ---- ۵۴۳
من ---- ۵۴۳
الى ---- ۵۴۵
عن ---- ۵۴۷
على ---- ۵۴۹
فى ---- ۵۵۵
باء ---- ۵۵۶
اللام ---- ۵۶۴

الحروف الّتی تجرّ الظاهر ---- ۵۶۹
المستثنی ---- ۵۸۵
صمدیه ---- ۵۸۵
شرح ---- ۵۸۵
اشاره ---- ۵۸۵
سبب تسمیه المستثنی المتّصل والمنقطع ---- ۵۸۸
إعراب المستثنی المفرّغ ---- ۵۸۹
وقوع التفریغ فی التوابع ---- ۵۹۰
عامل المستثنی ---- ۵۹۲
حکم المستثنی إذا تقدّم علی المستثنی منه ---- ۵۹۴
حکم المستثنی غیر الموجب ---- ۵۹۶
إعراب لا إله إلا الله ---- ۵۹۸
حکم المستثنی بخلا وعدا وحاشا ---- ۶۰۲
حکم المستثنی بلیس ولا یکون ---- ۶۰۵
سبب قراءه سیبویه النحو ---- ۶۰۷
المستثنی بما خلا وبما عدا ---- ۶۰۷
حکم المستثنی بغیر ---- ۶۱۱
إعراب غیر ---- ۶۱۲
الاستشهاد بالأحدیث فی النحو ---- ۶۱۴
أدوات الاستثناء ---- ۶۱۶
باب الاشتغال ---- ۶۱۹
صمدیه ---- ۶۱۹
شرح ---- ۶۱۹
اشاره ---- ۶۱۹
حالات الاسم المشتغل عنه ---- ۶۲۱
المواضع الّتی یترجّح فیها نصبه ---- ۶۲۷

تساوی الأمران ---- ۶۳۰
الوصف العامل کالفعل ---- ۶۳۱
متی یترجّح الرفع علی النصب ---- ۶۳۲
المنادی ---- ۶۳۲
صمدیه ---- ۶۳۲
شرح ---- ۶۳۳
اشاره ---- ۶۳۳
نداء المعرفه باللام ---- ۶۳۸
حذف حرف النداء ---- ۶۳۹
وقوع أللهمّ فی النداء ---- ۶۴۴
وقوع أللهمّ فی غیر نداء ---- ۶۴۶
أحکام المنادی فی الإعراب ---- ۶۴۶
عامل المنادی ---- ۶۴۷
الإشکال فی یا طالعا جبلا ---- ۶۴۸
المنادی المضاف إلی الیاء ---- ۶۵۳
توابع المنادی ---- ۶۶۲
ممیّز أسماء العدد ---- ۶۶۸
صمدیه ---- ۶۶۸
شرح ---- ۶۶۹
المبنیّات المضمر ---- ۶۸۱
صمدیه ---- ۶۸۱
شرح ---- ۶۸۱
اشاره ---- ۶۸۱
الضمیر المنفصل والمتّصل ---- ۶۸۴
لا یجوز المنفصل الا لتعذّر المتّصل ---- ۶۸۵
مواضع تعذّر المتّصل ---- ۶۸۵

جواز الوجهين فی سلنیه وشبهه ---- ۶۸۹
ضمیر الشأن والقصّه ---- ۶۹۳
مواضع عود الضمیر إلی المتأخّر ---- ۶۹۸
ضمیر الفصل ---- ۷۰۱
اسم الإشاره ---- ۷۰۲
صمدیه ---- ۷۰۲
شرح ---- ۷۰۲
اشاره ---- ۷۰۲
ما یشار به إلی المفرد المذکّر ومثنّاه ---- ۷۰۲
تأویل إنّ هذان لساحران ---- ۷۰۳
ما یشار به إلی المثنّی ---- ۷۰۶
الإشاره للمؤنّث بلفظ المذکّر ---- ۷۰۶
ما یشار به إلی الجمع ---- ۷۰۶
تدخل هاء التنبیه أسماء الاشاره ---- ۷۰۸
تلحق کاف الخطاب أسماء الإشاره ---- ۷۰۸
الموصول ---- ۷۱۲
صمدیه ---- ۷۱۲
شرح ---- ۷۱۳
اشاره ---- ۷۱۳
الموصولات الحرفیّه المشهوره ---- ۷۱۳
الموصول الاسمیّ ---- ۷۱۷
الموصول المشترک ---- ۷۲۵
أل الموصوله ---- ۷۲۹
أیّ الموصوله ---- ۷۳۲
ذو الموصوله ---- ۷۳۴
ذا الموصوله ---- ۷۳۴

المرکّب ---- ۷۴۶
صمدیه ---- ۷۴۶
شرح ---- ۷۴۶
اشاره ---- ۷۴۶
وجه تسمیه سیبویه بسیویه ---- ۷۵۱
التوابع ---- ۷۵۴
صمدیه ---- ۷۵۴
شرح ---- ۷۵۴
اشاره ---- ۷۵۴
الأقوال فی عامل التابع ---- ۷۵۶
النعت ---- ۷۵۷
صمدیه ---- ۷۵۷
شرح ---- ۷۵۷
اشاره ---- ۷۵۷
فوائد النعت ---- ۷۵۸
اشتقاق النعت ---- ۷۵۹
الأمور الّتی یتبع النعت متبوعه فیها ---- ۷۶۰
الأسماء فی الوصف ---- ۷۶۳
تعدّد النعت لمتعدّد ---- ۷۶۳
النعت المقطوع ---- ۷۶۵
حذف النعت ---- ۷۶۸
المعطوف بالحروف ---- ۷۶۹
صمدیه ---- ۷۶۹
شرح ---- ۷۶۹
اشاره ---- ۷۶۹
التأکید ---- ۷۹۷

التوكيد اللفظيّ والمعنويّ ---- ٧٩٨
التوكيد المعنويّ وألفاظه ---- ٨٠٢
كلا وكلتا ---- ٨٠٤
التوكيد بكلّ وجميع وعامّه ---- ٨٠٦
البدل ---- ٨١٦
صمديه ---- ٨١٦
شرح ---- ٨١٦
اشاره ---- ٨١٦
أنواع البدل ---- ٨١٧
الفرق بين بدل الكلّ من الكلّ وعطف البيان ---- ٨١٨
إبدال الظاهر من المضمر ---- ٨٢٣
عطف البيان ---- ٨٢٨
صمديه ---- ٨٢٨
شرح ---- ٨٢٨
اشاره ---- ٨٢٨
ما افترق فيه عطف البيان والبدل ---- ٨٣٣
الأسماء العامله المشبهه بالأفعال ---- ٨٣٦
صمديه ---- ٨٣٦
شرح ---- ٨٣٦
اشاره ---- ٨٣٦
أنواع الاشتقاق ---- ٨٣٩
سبب إعمال المصدر ---- ٨٣٩
شرط عمل المصدر ---- ٨٤٠
إعراب تابع ما أضيف إليه المصدر ---- ٨٤٣
تقدّم معمول المصدر عليه ---- ٨٤٥
المصدر يعمل منوّنا ومضافا ومقرونا باللام ---- ٨٤٦

اسم المصدر ---- ۸۴۹
اسم الفاعل واسم المفعول ---- ۸۵۴
صمديه ---- ۸۵۴
شرح ---- ۸۵۴
اشاره ---- ۸۵۴
عمل اسم الفاعل المقترن بأل ---- ۸۵۵
حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه ---- ۸۶۰
اسم المفعول وإعماله ---- ۸۶۲
الصفه المشبهه ---- ۸۶۵
صمديه ---- ۸۶۵
شرح ---- ۸۶۵
اشاره ---- ۸۶۵
ما افترقت فيه الصفه المشبهه واسم الفاعل ---- ۸۶۶
أحوال معمول الصفه المشبهه ---- ۸۶۹
اسم التفضيل ---- ۸۷۸
صمديه ---- ۸۷۸
شرح ---- ۸۷۸
اشاره ---- ۸۷۸
شروط ما يصاغ منه أفعل التفضيل ---- ۸۸۰
صوغ اسم التفضيل متا لم يستوف الشروط ---- ۸۸۳
كيفيّه استعمال اسم تفضيل ---- ۸۸۵
عمل اسم التفضيل ---- ۸۹۵
الاسم الّذى لا ينصرف ---- ۸۹۹
صمديه ---- ۸۹۹
شرح ---- ۸۹۹
اشاره ---- ۸۹۹

أسباب منع الاسم من الصرف ---- ٩٠١
العجمه ---- ٩٠٦
الوجوه الّتی تعرف بها عجمه الاسم ---- ٩٠٧
الجمع ---- ٩١١
التأنیث ---- ٩١۴
العدل ---- ٩١٧
التعریف ---- ٩٢٠
زیاده الألف والنون ---- ٩٢١
الترکیب ---- ٩٢۴
وزن الفعل ---- ٩٢۵
الوصف ---- ٩٢۶
الصفه ---- ٩٢٧
یصرف الممنوع من الصرف ویمنع المصروف للضروره ---- ٩٢٩
الفصل الثالث : الحدیقه الثالثه ---- ٩٣۴
اشاره ---- ٩٣۴
فیما یختصّ بالأفعال ---- ٩٣۶
إعراب الفعل المضارع ---- ٩٣۶
اشاره ---- ٩٣۶
شرح ---- ٩٣۶
رفع المضارع ---- ٩٣٧
یرتفع المضارع بالتجرّد عن الناصب والجازم ---- ٩٣٧
المضارع المنصوب ونواصبه ---- ٩٣٧
اشاره ---- ٩٣٧
أن بعد العلم غیر ناصبه ---- ٩۴٧
تنصب إذن المضارع بثلاثه شروط ---- ٩۵٠
کتابه إذن ---- ٩۵٣

نصب المضارع بأن مضمره جوازا ---- ۹۵۴
نصب المضارع بأن مضمره وجوبا ---- ۹۵۷
جزم المضارع ---- ۹۷۰
صمديه ---- ۹۷۰
شرح ---- ۹۷۱
ما تشترک فيه لم ولمّا وما تتفرد به كلّ ---- ۹۷۳
الجوازم الّتى تجزم فعلين ---- ۹۷۸
اقتران الجواب بالفاء ---- ۹۸۴
قد تحلّ فى بعض المواضع «إذا» محل الفاء ---- ۹۸۷
عطف مضارع على جواب الشرط ---- ۹۸۷
عطف مضارع على فعل الشرط ---- ۹۸۹
حذف فعل الشرط وجوابه ---- ۹۸۹
أفعال المدح والذّم ---- ۹۹۵
صمديه ---- ۹۹۵
شرح ---- ۹۹۵
اشاره ---- ۹۹۵
نعم وبئس وما جرى مجراهما ---- ۹۹۶
فاعل أفعال المدح والذمّ ---- ۹۹۸
اختلاف النحاه فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى كلام واحد ---- ۱۰۰۳
إعراب المخصوص ---- ۱۰۰۵
حبّذا ولا حبّذا ---- ۱۰۰۷
التعجّب ---- ۱۰۱۴
صمديه ---- ۱۰۱۴
شرح ---- ۱۰۱۴
اشاره ---- ۱۰۱۴
أسلوبه ---- ۱۰۱۴

شروط الفعل الّذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشرا ---- ١٠١٤
كيفيه التعجّب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط الثمانيه ---- ١٠١٦
أفعال القلوب ---- ١٠٢٣
صمديه ---- ١٠٢٣
شرح ---- ١٠٢٣
اشاره ---- ١٠٢٣
حذف المفعولين أو أحدهما ---- ١٠٢٤
ألفاظ أفعال القلوب ---- ١٠٢٧
الفرق بين علم وعرف ---- ١٠٣٣
الإلغاء ---- ١٠٣٥
التعليق ---- ١٠٣٨
القول بمعنى الظنّ ---- ١٠٤٣
التنازع ---- ١٠٤٨
صمديه ---- ١٠٤٨
شرح ---- ١٠٤٨
اشاره ---- ١٠٤٨
«ما قام وقعد إلا زيد» من باب التنازع أو لا؟ ---- ١٠٤٨
لا تنازع بين العاملين أكّد أحدهما بالآخر ---- ١٠٥٢
هل يوجد التنازع بين الحرفين ---- ١٠٥٢
شرط العاملين فى التنازع ---- ١٠٥٢
هل يجرى التنازع فى جميع المعمولات ---- ١٠٥٤
إعمال العامل الثانى ---- ١٠٥٤
إعمال العامل الأوّل ---- ١٠٥٦
إذا تنازع العاملان الفاعل ---- ١٠٥٦
إذا تنازع العاملان المفعول ---- ١٠٥٩
التنازع بين أكثر من عاملين ومعمولين ---- ١٠٦١

الفصل الرابع : الحديقه الرابعه ---- ۱۰۶۵
اشاره ---- ۱۰۶۵
الحديقه الرابعه فی الجمل وما يتبعها ---- ۱۰۶۷
صمديه ---- ۱۰۶۷
شرح ---- ۱۰۶۷
الجمل الّتی لها محلّ ---- ۱۰۷۶
صمديه ---- ۱۰۷۶
شرح ---- ۱۰۷۶
الجمله الخبريّه ---- ۱۰۷۹
صمديه ---- ۱۰۷۹
شرح ---- ۱۰۷۹
الجمله الحاليه ---- ۱۰۸۸
صمديه ---- ۱۰۸۸
شرح ---- ۱۰۸۸
الجمله الواقعه مفعولا ---- ۱۰۹۵
صمديه ---- ۱۰۹۵
شرح ---- ۱۰۹۵
الجمله الواقعه المضاف إليها ---- ۱۱۰۲
صمديه ---- ۱۱۰۲
شرح ---- ۱۱۰۳
الجمله الواقعه جوابا لشرط جازم ---- ۱۱۱۰
صمديه ---- ۱۱۱۰
شرح ---- ۱۱۱۰
الجمله التابعه لمفرد ---- ۱۱۱۲
صمديه ---- ۱۱۱۲
شرح ---- ۱۱۱۲

الجمله التابعه لما لها محلّ ---- ۱۱۱۴
صمديه ---- ۱۱۱۴
شرح ---- ۱۱۱۴
الجمل الّتى لا محلّ لها من الإعراب ---- ۱۱۱۷
الجمله المستأنفه ---- ۱۱۱۷
صمديه ---- ۱۱۱۷
شرح ---- ۱۱۱۷
الجمله المعترضه ---- ۱۱۲۰
صمديه ---- ۱۱۲۰
شرح ---- ۱۱۲۰
الجمله المفسّره ---- ۱۱۲۷
صمديه ---- ۱۱۲۷
شرح ---- ۱۱۲۷
صله الموصول ---- ۱۱۲۹
صمديه ---- ۱۱۲۹
شرح ---- ۱۱۲۹
المجاب بها القسم ---- ۱۱۴۱
صمديه ---- ۱۱۴۱
شرح ---- ۱۱۴۱
اشاره ---- ۱۱۴۱
اجتماع الشرط والقسم ---- ۱۱۴۳
الجمله التابعه لما لا محلّ له ---- ۱۱۴۸
صمديه ---- ۱۱۴۸
شرح ---- ۱۱۴۸
أحكام الجارّ والمجرور والظرف ---- ۱۱۴۹
صمديه ---- ۱۱۴۹

شرح ---- ۱۱۴۹
المواضع الّتی یجب فیها حذف المتعلّق ---- ۱۱۵۳
الفصل الخامس : الحدیقه الخامسه ---- ۱۱۵۹
اشاره ---- ۱۱۵۹
الهمزه ---- ۱۱۶۱
صمدیه ---- ۱۱۶۱
شرح ---- ۱۱۶۱
أن ---- ۱۱۶۶
صمدیه ---- ۱۱۶۶
شرح ---- ۱۱۶۶
إن ---- ۱۱۷۷
صمدیه ---- ۱۱۷۷
شرح ---- ۱۱۷۷
أنّ ---- ۱۱۸۰
صمدیه ---- ۱۱۸۱
شرح ---- ۱۱۸۲
إنّ ---- ۱۱۸۳
صمدیه ---- ۱۱۸۳
شرح ---- ۱۱۸۳
إذ ---- ۱۱۸۷
صمدیه ---- ۱۱۸۷
شرح ---- ۱۱۸۷
إذا ---- ۱۱۹۲
صمدیه ---- ۱۱۹۲
شرح ---- ۱۱۹۲
مناظره زنبوریّه ---- ۱۱۹۸

أم ---- ١٢٠٩
صمديه ---- ١٢٠٩
شرح ---- ١٢٠٩
أمّا ---- ١٢١٦
صمديه ---- ١٢١٦
شرح ---- ١٢١٦
إمّا ---- ١٢٢٢
صمديه ---- ١٢٢٢
شرح ---- ١٢٢٢
أيّ ---- ١٢٢٨
صمديه ---- ١٢٢٨
شرح ---- ١٢٢٨
بل ---- ١٢٣٤
صمديه ---- ١٢٣٤
شرح ---- ١٢٣٤
حاشا ---- ١٢٣٦
صمديه ---- ١٢٣٦
شرح ---- ١٢٣٦
حتّى ---- ١٢٤٠
صمديه ---- ١٢٤٠
شرح ---- ١٢٤٠
جماعه باسم ابن هشام ---- ١٢٤٢
الفاء ---- ١٢٤٦
صمديه ---- ١٢٤٦
شرح ---- ١٢٤٦
قد ---- ١٢٥٨

صمدیه ---- ۱۲۵۸
شرح ---- ۱۲۵۸
استعمال حسب فی العربیّه ---- ۱۲۵۸
قط ---- ۱۲۶۳
صمدیه ---- ۱۲۶۳
شرح ---- ۱۲۶۳
کم ---- ۱۲۶۶
صمدیه ---- ۱۲۶۶
شرح ---- ۱۲۶۶
کیف ---- ۱۲۷۴
صمدیه ---- ۱۲۷۴
شرح ---- ۱۲۷۴
لو ---- ۱۲۷۷
صمدیه ---- ۱۲۷۷
شرح ---- ۱۲۷۷
لولا ---- ۱۲۹۵
صمدیه ---- ۱۲۹۵
شرح ---- ۱۲۹۵
لمّا ---- ۱۳۰۲
صمدیه ---- ۱۳۰۲
شرح ---- ۱۳۰۲
ما ---- ۱۳۰۷
صمدیه ---- ۱۳۰۷
شرح ---- ۱۳۰۷
هل ---- ۱۳۲۷
صمدیه ---- ۱۳۲۷

شرح ---------- ١٣٢٧
فهرس المصادر والمراجع ---------- ١٣٣٥
فهرس الأحاديث ---------- ١٣٤٤
تعريف مركز ---------- ١٣٩٩

الحدائق الندیه فی شرح الفوائد الصمدیه

اشاره

سرشناسه : مدنی، علی خان بن احمد، ۱۰۵۲ - ۱۱۲۰؟ق.

عنوان و نام پدیدآور : الحدایق الندیه فی شرح الفوائد الصمدیه / مولف علیخان المدنی؛ تصحیح،تحقیق و تعلیق السید ابوالفضل سجادی

مشخصات نشر : قم : ذوی القربی ، ۱۳۸۸.

مشخصات ظاهری : ۹۵۴ صفحه.

موضوع : زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره : ۸۰۲۸ ص ۹ ش / ۶۱۵۱ BP

رده بندی دیویی:۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی:۱۸۲۷۲۶۱

توضیح : « الحدائق الندیه فی شرح الفوائد الصمدیه»، اثر سید علی خان مدنی شیرازی است که به زبان عربی در شرح کتاب« الفوائد الصمدیه » شیخ بهائی نوشته شده است و توسط دکتر سید ابوالفضل سجادی مورد تصحیح، تعلیق و تحقیق قرار گرفته است.شارح در این کتاب از کتب مشهوری چون« الکتاب » از سیبویه ،« شرح الکافیه فی النحو » از رضی،« الخصائص » از ابن جنی ،« مغنی اللبیب » و« شذور الذهب » از ابن هشام،« شرح ابن عقیل » و... استفاده نموده است.

این شرح، به صورت غیر مزجی است. شارح در هر قسمت، نخست، عباراتی را از کتاب صمدیه نقل می کند، سپس به شرح نکات مبهم و مشکل آن و نیز روشن کردن اشارات آن می پردازد.

این شرح، خود، کتابی کامل در علم نحو است و مؤلف از آراء بزرگان علم نحو و لغت مثل خلیل و سیبویه و کسائی و ابن جنی استفاده نموده و در شرحش بر آراء ۳۰۰ نحوی و لغوی اعتماد جسته؛ به طوری که کتاب، موسوعه آراء آنها می باشد.

ص: ۱

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٢

الحدائق النديه فی شرح الفوائد الصمديه

تألیف: السید علی خان المدنی الشیرازی

تصحیح و تحقیق و تعلیق : الدکتور السید أبوالفضل سجادی

ص: ۴

مقدّمه

اشاره

الحمد لله الّذى علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاه والسّلام على نبى الأمم سيّدنا محمّد الأجلّ الأكرم.

علم النحو ، علم يعرف به صحّه وسقم اللغه ، وما يتعلّق بالألفاظ من حيث موقعها فى الجمله ، والغرض منه الإحتراز عن الخطأ فى التأليف ، والقدره على الفهم والإيصال. وأهميه علم النحو متأتّيه من وجوب الحفاظ على أصول وقواعد اللغه كفرض. إذ لا يحفظ دين ولا ثقافه إلا بحفظ اللغه ، وقد صدق من قال :

حفظ اللغات علينا

فرض كفرض الصلات

فليس يحفظ دين

إلا بحفظ اللغات

وانطلاقا من حرص المسلمين على فهم ما جاء به كلام الوحى بأفضل وجوهه ، فقد شكّل القرآن الكريم بالنسبه لهم نبعا ثرّا ، توفّروا منه على معارف غزيره ، ساعدتهم فى تطوير هذا الفهم ووضع أسس علميّه له ، وذلك بما توفّر لهم من وسائل وقدرات علميه. وإذا ما كان جمع القرآن يمثّل أولى الخطوات على طريق الاهتمام بالقرآن الكريم. فإنّ وضع علم النحو يمثّل الخطوه الثانيه للحافظ على سلامه أداء النص القرآنىّ بعد شياع اللحن على ألسنه الناس. من هنا يمكن القول إنّ هاجس الحفاظ على سلامه النص القرآنىّ كان الدافع الرئيس لوضع علم النحو والإعراب ، ذلك لأنّ ظهور اللحن وتفشّيه بين الخاصّه والعامّه حتّى على لسان قرّاء القرآن الكريم كان الباعث على تدوين أصول اللغه واستنباط قواعد النحو.

وبهذا نرى أنّ السبب والدافع الرئيس فى وضع القواعد النحويه كان حفظ القرآن الكريم من التحريف والخطأ والانحراف ، بحيث يمكن اعتبار العامل الدينىّ هنا أنّه شكّل العامل الأوّل فى وضع علم النحو بالإضافه إلى عوامل أخرى.

وقد قيل إنّ أوّل كلام فى النحو أطلقه أبو الأسود الدؤلى المتوفى سنه ۶۷ ه. وإنّ اسم علم النحو جاء من مضمون ما جرى بين على بن أبى طالب عليه السّلام وأبى الأسود

الدؤلی حین ألقی علیه شیئا من أصول هذا النحو ، ثمّ قال له : «انح هذا النحو» فسمّی هذا العلم ب- «علم النحو».

بعد الدؤلّی ظهر کثیر من العلماء الذین توافروا علی علم النحو ، وقد کان للخلیل بن أحمد الفراهیدیّ ، أستاذ شیخ النحو سیبویه ، فضل کبیر علی هذا العلم. وقد أخذ عنه سیبویه ، وأکمل من بعده فروع هذا العلم ، وأکثر من أدلّته وشواهده وقواعده ، ووضع فیه کتابه المشهور «الکتاب».

فی عصر الانحطاط وشیوع اللحن بصوره واسعه لدرجه أنّه غلب علی سلامه اللغه ، ظهر نحاه کبار کابن مالک (۶۰۰ - ۶۷۲ ه) الّذی اشتهر ب- «ألفیه» المعروفه فی النحو ، وهی أرجوزه من ألف بیت وبیتین ، اختصر فیها أرجوزته «الکافیه الشافیه» الطویله الّتی تقع فی ۱۷۵۷ بیتا.

وممّن ساهم فی التألیف بعلم النحو أیضا عبد الله بن یوسف الأنصاری المعروف بابن هشام (۷۰۸ - ۷۶۱ ه) الّذی نال شهره واسعه بکتابه «مغنی اللبیب» فی النحو. واشتهر أیضا فی النحو ابن آجروم (۶۷۳ - ۷۲۳ ه) ، وأهمّ مؤلّفاته «المقدّمه الآجرومیّه فی مبادی علم العربیّه».

ویمکن القول إنّ علم النحو الّذی اتّسع وتفرّعت أبوابه وازدادت الآراء فیه إبّان العصر العباسیّ ، وجد فی عصر الانحطاط من یقصر من ذیوله ، ویحدّ من تشعباته کما نری فی ألفیّه ابن مالک والمغنی لابن هشام وغیرهما.

وفی عصر الانحطاط أیضا ظهر الشیخ بهاء الدین العامليّ المعروف بالشیخ البهائیّ ، وهو من العلماء الّذین لو تبعهم المسلمون ، واستضاؤوا بأنوارهم الربّانیّه لوصلوا إلی أعلی المراتب والدرجات العلمیّه فی کلّ علم ولصاروا روّاد العلوم ، لأنّه (لِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِینَ) [المنافقون / ۱۴].

البهائی هو الّذی وضع کتابا فی علم النحو سمّاه «الفوائد الصمدیه». و «الفوائد الصمدیه» کما جاء فی مقدّمته «حوت من هذا الفن ما نفعه أعمّ ومعرفته للمبتدئین أهمّ ، وتضمّنت فوائد جلیله فی قوانین الإعراب ، وفرائد لم یطّلع علیها إلا أولو الالباب». وقد حاول البهائیّ فی هذا الکتاب أن یجمع آراء کبار النحاه فی هذا المجال ، بحیث جاء کتابه حاویا لدقائق الأمور. فما من قاعده من القواعد النحویّه إلا وأشار إلیها بصوره موجزه ما جعل هذا الکتاب علی الرغم من إیجازه الشدید وبلاغته حاویا لاهمّ القواعد النحویّه فی اللغه العربیه.

وفی کتاب «الفوائد الصمدیّه» تظهر میول الشیخ البهائی لتبنّی المذهب البصری فی النحو ، وذلک بسبب اشتغاله بعلمی الریاضه والهندسه ، ولأنّ أساس المذهب البصریّ یقوم علی القیاس ، فی حین أنّ المذهب الکوفیّ یقوم علی السماع. وکأنّ الهندسه أثّرت علی أسلوب البهائیّ فی علم النحو ، ویظهر ذلک جلیّا فی التقسیمات الّتی اعتمدها فی توزیع مباحث کتابه «الفوائد الصمدیّه» ما جعله یختلف عن سائر النّحویّین.

قسّم العامليّ الفوائد الصمدیّه إلی خمس حدائق : فی الحدیقه الأولی جاء بمقدّمات علم النحو ، کتعریف علم النحو والکلمه والکلام وأقسام الاسم والفعل والإعراب والبناء وأنواعها وعلائم الرفع والنصب والجرّ ومواضع تقدیر الإعراب.

واختصّ الحدیقه الثانیه بما یتعلّق بالأسماء ، وقسّم الاسم إلی المعرب والمبنیّ ، وقسّم المعربات إلی أنواع ، الأوّل : ما یرد مرفوعا لا غیر ، وهو أربعه ؛ الأوّل : الفاعل ، والثانی : نائب الفاعل ، والثالث والرابع : المبتدأ والخبر ، ثمّ جعل النواسخ فی فصل ، وقال : تدخل علی المبتدإ والخبر أفعال وحروف ، فتجعل المبتدأ اسما لها ، والخبر خبرا لها ، وتسمّی النواسخ ، وهی خمسه أنواع : الأوّل : الأفعال الناقصه ، والثانی : الأحرف المشبّهه بالفعل ، الثالث : ما ولا المشبهتان بلیس ، الرابع : لا النافیه للجنس ، الخامس : الأفعال المقاربه. والنوع الثانی ما یرد منصوبا لا غیر ، وهو ثمانیه : الأوّل : المفعول به ، والثانی : المفعول المطلق ، الثالث : المفعول له ، الرابع : المفعول معه ، الخامس : المفعول فیه ، السادس : المنصوب بترع الخافض ، السابع : الحال ، والثامن : التمییز.

النوع الثالث : ما یرد مجرورا لا غیر وهو اثنان : الأوّل : المضاف إلیه ، والثانی : المجرور بالحرف.

النوع الرابع : ما یرد منصوبا وغیر منصوب ، وهو أربعه : الأوّل : المستثنی ، والثانی : المشتغل عنه العامل ، الثالث : المنادی ، الرابع : ممیّز أسماء العدد. وهذا الأسلوب فی تقسیم المرفوعات والمنصوبات یختلف عن أسلوب النّحویّین ولا سیّما المتأخرین.

ثمّ یشرح المبنیّات ، ویقول إنّ منها : المضمر وأسماء الإشاره والموصول والمرکّب. ثمّ یدخل بحث التوابع ، وقسّمها إلی خمسه ، النعت والمعطوف بالحروف والتأکید والبدل وعطف البیان ، وقدّم النعت علی سائرها کما هو عاده أکثر النّحویّین ، لأنّ استعماله أکثر ، ولکونه أشدّ متابعه وأوفر فائده. ثمّ یدخل مبحث الأسماء العامله المشبهه بالأفعال ویقول : وهی خمسه : الأوّل : المصدر ، والثانی والثالث : اسم الفاعل والمفعول ، والرابع : الصفه المشبهه ، والخامس : اسم التفضیل. وفی خاتمه الحدیقه الثانیه یأتی بالاسم الممنوع من الصرف.

وخصّص العاملیّ الحدیقه الثالثه بالأفعال ، ویشرح إعراب الفعل المضارع ، ثمّ یأتی بثلاثه فصول ، وفی کلّ فصل یشرح أفعال المدح والذّمّ وفعلی التعجّب وأفعال القلوب ، وفی خاتمه هذه الحدیقه یدخل مبحث التنازع.

تأثّر الشیخ البهائی بابن هشام فی «مغنی اللبیب» ، ویظهر هذا التأثّر جلیّا فی الحدیقه الرابعه والخامسه ، بحیث یمکن القول : إنّ العاملی لخّص الباب الثانی من المغنی فی الحدیقه الرابعه من «الفوائد الصمدیّه» فی تعریف الجمل واقسامها. بّ

والحدیقه الخامسه وهی آخر حدائق «الفوائد الصمدیّه» خصّصها للمفردات ، وهذه الحدیقه مثل الحدیقه الرابعه خلاصه الباب الأوّل من «مغنی اللبیب» بإیجاز شدید.

یمکن القول إنّ الشیخ البهائی لم یأت بجدید فی علم النحو ، وکان فضله أنّه قدّم القواعد النحویه کلّها بصوره موجزه فی الفوائد الصمدیه ، وهذا العمل عظیم فی نوعه.

وبالرغم من إیجازه الشدید حاول البهائیّ أن یشرح القواعد بصوره واضحه ، ولا نری غموضا کثیرا فی هذا الکتاب إلا فی مواضع قلیله ، منها فی مبحث توابع المنادی ، حیث یقول : «أمّا المعطوف فإن کان مع أل فالخلیل یختار رفعه ، ویونس نصبه ، والمبرّد إن کان کالخلیل فکالخلیل ، وإلا فکیونس ، وإلا فکالبدل».

وفی سنه ۱۰۵۲ ه ق ولد فی المدینه المنوّره السّیّد علی صدر الدین المدنیّ الشیرازیّ الملّقب بالسّیّد علی خان الکبیر الّذی ألّف کتاب «الحدائق الندیه فی شرح الفوائد الصمدیّه» الّذی یعتبر شرحا عظیما وافیا بالمقصود ، بیّن فیه کلّ ما أجمله الشیخ البهائیّ.

ویمکن القول إنّ «الحدائق الندیه یعتبر کتابا کاملا- فی علم النحو ، واستفاد المؤلّف فیه من آراء کبار النّحویّین واللغویّین کالخلیل وسیبویه والکسائیّ وابن جنیّ ، واعتمد فی شرحه علی آراء نحو ثلاثمائه نحویّ ولغویّ ، بحیث جاء الکتاب ، وکأنّه موسوعه لآرائهم.

ما تجدر الإشاره له هنا هو أنّ السّیّد علی خان شدّد فی تسویغه لوضع کتاب الحدائق الندیه بأنّ تعلّم علم النحو واجبّ ، کما أکّد علماء الأمّه ، لأنّ النحو مفتاح اللغه العربیّه ، وهذه اللغه وسیله فهم الشریعه الإسلامیّه ، ویقول الشارح : قیل : ومن ثمّ کانت معرفته واجبه ، لأنّ تعلّم الشرائع الوارده بلغه العرب لا- تتمّ إلا- به (أی علم النحو) ، وکلّ ما لا- یتمّ الواجب المطلق إلا- به فهو واجب.

استفاد السّیّد علی خان فی «الحدائق الندیه» من کتب نحویّه کثیره ، ویظهر أثر مغنی اللبیب واضحا فی الحدائق ، إضافه لتأثّره بآراء الرضیّ بشکل واضح وشدید ، و

لا نری أنّه خالف الرضیّ إلا فی مواضع قلیله ، مثلا اختلف النحاه فی أنّ الظرف والجارّ والمجرور هل هما نفسهما الخبر أو لا؟ حیث یعتقد الرضیّ أنّ الظرف والمجرور ومتعلّقهما هی الخبر ، ولکن السّیّد علی خان خالفه ، حیث ذهب إلی أنّ الخبر فی الحقیقه هو العامل المحذوف ، وأنّ تسمیه الظرف والمجرور خبرا مجاز.

استشهد السّیّد علی خان الکبیر بآیات قرآنیّه کثیره ، فی حین أهمل الحدیث إلی حدّ ما ، حیث یبدو أنّ الأحادیث لم تلبّ حاجته وما یریده من الشواهد ، ولعلّه فی ذلک اتّبع سنّه العلماء الّذین تنکّبوا الاستشهاد بالأحادیث لعدم وثوقهم بأنّ ذلک لفظ النبیّ صلی الله علیه و آله لأمرین :

أحدهما : أنّ الراوه جوّزوا النقل بالمعنی ، ولا سیّما مع تقادم الزمان والاتّکال علی الحفظ ، فالضابط منهم من ضبط المعنی ، وأمّا من ضبط اللفظ فبعید ، ولا سیّما فی الأحادیث الطوال الّتی لم یسمعها الرواه إلا مرّه.

الثانی : أنّه وقع اللحن کثیرا فی الحدیث ، لأنّ کثیرا من الرواه کانوا غیر عرب بالطبع ، ولا یعلمون لسانهم بصناعه النحو ، ورسول الله صلی الله علیه و آله کان أفصح الناس ، وإذا تکلّم بلغه غیر لغه أهله ، فإنّما ذلک مع أهل تلک اللغه علی طریق الإعجاز وتعلیم الله تعالی.

وعلی رغم تعدّد شارحی کتاب الصمدیّه للشیخ البهائیّ ، إلا أنّ شرح السّیّد علی خان المدنیّ یعتبر الأفضل والأشهر بینها ، لجهه استشهاده بالآیات القرآنیه بشکل کبیر إلی جانب الأبیات الشعریّه ، فجاء شرحه حاویا لألف ومائه بیت من الشعر لشعراء من العصر الجاهلیّ وصدر الإسلام والعصرین الأمویّ والعباسیّ وبعض شعراء عصر الانحطاط.

وبما أنّ السّیّد علی خان الکبیر کان من کبار العلماء والأدباء ، لذلک ضمّن شرحه للقواعد النحویّه مباحث تفسیریّه للقرآن الکریم ، مستفیدا کثیرا من تفسیر الکشاف للزمخشریّ ، وکذلک ضمّن شرحه المسائل التاریخیّه أثیرت بین العلماء حول المسائل النحویّه واللغویّه ، وفی کثیر من الأحیان یبدأ قبل دخول البحث بشرح قضایا الأصوات اللغویّه phonetics فیما یتعلّق بتلفظ المفردات إضافه إلی شرح فلسفه الإعراب والمباحث البلاغیّه والکلامیّه ، ویعدّ الکتاب من هذه الناحیه من أکمل الکتب النحویّه ، لیس یغنی من جوع فحسب بل یسمن أیضا.

وقد قدّم الشارح الکبیر کلّ القواعد النحویّه وفوائدها بصوره استدلالیه وعقلیّه ومنطقیّه ، ولم یترک مسأله منها إلا واستشهد فیها بالآیات القرآنیّه والقراءات

المختلفه ، مستعرضا آراء النحاه واللغويّين ، مقارنا بينها بدقّه ، ردّا لبعضها ، موافقا للبعض الآخر. ويمكن القول هنا : إنّ هذا الكتاب يشبه «مغنى اللبيب» لابن هشام ، إلا أنّه أكمل منه ، ومن حيث مقارنته بين النّحويّين وآرائهم واختلافاتهم ما جعله يشبه كتاب «الإنصاف فى مسائل الخلاف» لابن الأنبارىّ.

ومع أنّ كتاب الفوائد الصمديّه يعتبر كتابا كاملا فى علم النحو ، لكن اتّسامه بالإيجاز الشديد جعله بحاجه إلى شرح وبسط ، حتّى يتمكّن الطالب من فهم القواعد النحويّه بسهوله ، وقد اهتمّ السّيّد على خان بذلك ، ومن هذه الناحيه يمكن القول : إنّ هذا الكتاب ملأ فراغا فى المكتبات والجامعات والحوزات العلميّه.

أسلوب التصحيح

إنّ تحقيق النصوص أمانه دينيّه وعلميّه وأخلاقيّه ، وعلى المحقّق إثبات ما قاله المصنّف ، خطأ كان أم صوابا ، وأن لا ينصب نفسه حكما على هذه النصوص ، فيبيح لنفسه تصحيحها أو تبديلها بنصوص أخرى ، وعليه أن يكدّ ذهنه ليصل إلى النص السليم الّذى كتبه المصنّف. ويجب أن يقارن بين النسخ المتعدّده للوصول إلى الصواب. فالمقارنه بين النسخ المتعدّده لها أهميّه خاصّه فى كشف صحّه ما كتبه المصنّف ، وربّما تكون ضروره للإضافه من هذه النسخ للنسخه الأصليّه ، تقتضيها سلامه النص كإتمام نقص أو تصحيح تحريف أو تصحيف أو سقط كلام ، ويأتى هذا بعد اختيار نسخه كأساس بعد دراستها دراسه علميّه دقيقه ، ثمّ مقارنتها بالنسخ الأخرى ، والإشاره إلى الفروق بين النسخ فى حاشيه الكتاب مع تحرّى الدقّه فى عدم إضافه أىّ لفظ أو تغيير أىّ عباره من النسخه الأصليّه ، أللهمّ إلا لضروره علميّه لا مناص منها ، فعندئذ يلجأ المحقّق إلى الإضافه أو التبديل مستعينا بالنسخ الأخرى ، ولا يتمّ ذلك إلا بعد التمحيص الدقيق.

يعتبر تصحيح الكتب وتحقيقها من أشقّ الأعمال وأكبرها تبعه ، ولقد بيّن الجاحظ أبو عمرو فى كتاب الحيوان ذلك أفضل تبيين ، فقال : ولربّما أراد مؤلّف الكتاب أن يصلح تصحيفا ، أو كلمه ساقطه ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعانى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتّى يردّه إلى موضعه.

وبعد اختيار تصحيح مخطوطه «الحدائق النديّه فى شرح الفوائد الصمديّه» بدأت بجمع النسخ المتعدّده للكتاب ، وحصلت على أربع نسخ ، وبعد مطالعتها ، اخترت أكمل النسخ وأقدمها تاريخا ، وجعلتها «المخطوطه الأم» ، وأصلا وأساسا فى التصحيح.

وقبل أن أبدأ عملی حصلت علی عدّه کتب ومقالات حول أسلوب التصحیح للمخطوطات مثل «نقد وتصحیح متون» لنجیب مایل هروی ، و «قواعد تحقیق المخطوطات» لعبد السّلام محمد هارون ، و «منهج تحقیق المخطوطات» لإیاد خالد الطباع ، و «قواعد تحقیق المخطوطات» للدکتور صلاح الدین المنجد ، وعدد من المقالات الّتی أخذتها من المواقع الإنترنتیّه ، وقرأتها بدقّه لکی یکون العمل فی تصحیح هذه المخطوطه عملا علمیّا دقیقا.

وبعد مطالعه الکتب بدأت بالتصحیح ، وکنت أطالع کلّ بحث فی المخطوطه الأصلیّه ، وأقارنه بسائر النسخ واحده تلو أخری ، وأکتب الفروق والاختلافات علی الهامش ، والجدیر بالذکر أنّ الفروق بین النسخ کانت کثیره جدّا بعض الأحیان ، ولکنّی أهملت ما وجدته یعود إلی جهل الناسخ أو من سهوه ، وحاولت أن أدوّن تلک الّتی ذات قیمه وتأثیر فی قراءه النص ، وفی بعض النسخ کان التشویش والتحریف والحذف کثیرا ، وهذا ما ستردّ له الإشاره عند دراسه النسخ.

ولقد استفاد الشارح من آراء النّحویّین واللغویّین ، واستشهد بکثیر من الکتب النحویّه المشهوره مثل «الکتاب» لسیبویه و «شرح الکافیه فی النحو» للرضیّ و «الخصائص» لابن جنّی و «مغنی اللبیب» و «شذور الذهب» لابن هشام و «شرح ابن عقیل» و... فراجعت أثناء التصحیح هذه الکتب ، وطالعت المباحث المشروحه فیها ، لکی یکون عملی بعیدا من الخطأ.

وکما سبق ذکره یوجد فی هذا الشرح کثیر من الآیات القرآنیّه کشواهد نحویّه ، فراجعت القرآن الکریم ، واستخرجت الآیات ، وشکّلتها ، وأکملت بعضها ، وأصلحت بعض الأخطاء الّتی دخلت علیها أثناء النسخ ، وأشرت إلیها فی الهامش.

یضمّ کتاب «الحدائق الندیّه» ما یقارب السبعین حدیثا ، معظمها عن الرسول الأعظم صلی الله علیه و آله ، فاستخرجت هذه الأحادیث من کتب الحدیث ، وأکملت بعضها ، وشکّلتها ، وکتبت مصادرها ومراجعها فی الهامش.

ومن میّزات هذا الکتاب الإکثار من الاستشهاد بأبیات من الشعر کشواهد نحویّه ، والجدیر بالذکر أنّ المؤلّف بعض الأحیان قد أتی بالمصرع الأوّل أو الثانی أو کلمات من وسط المصرعین ، لکنّی استخرجت هذه الأبیات الکثیره الّتی تزید عن ألف بیت ، إلا عددا قلیلا لم أجد مصدره ، ولم أعثر علیه فی دواوین الشعراء والکتب المتعلّقه بها ، نحو :

«خزانه الأدب» و «الأغانی» و «الکتاب» و «مغنی اللبیب» و «جامع الشواهد» و «المعجم

المفصّل فی شواهد النحو الشعریّه» وسائر الکتب النحویّه ، وقد شکّلت هذه الأبیات ، وعیّنت قائلها وبحورها الشعریّه ، وشرحت مفرداتها الصعبه فی الهامش.

وقد شرح المؤلّف فی کتابه هذا القواعد النحویّه بأسلوب منطقیّ ودقیق ، ناسبا کلّ قول ورأی إلی صاحبه ، بحیث یشیر إلی آراء النحاه فی کلّ مسأله وإلی الکتب الّتی استفاد منها ، ویأتی بآراء أکثر من ثلاثمائه نحویّ ولغویّ وشاعر ، ویورد أسماء ما یقارب مائه من الکتب النحویّه واللغویّه ، فکان التعریف بالأعلام والکتب فی الهامش جزء من عملی فی هذا المجال.

وأمّا بالنسبه للحواشی والتعلیقات فهناک مدرستان : الأولی : الاکتفاء ببیان فروق النسخ فحسب ، علی اعتبار أنّ عدم إثقال النص بتعلیقات وحواش هو أمر لیس من عمل المحقّق ، فالتحقیق لیس شرحا أو تحشیه ، وإنّما هو إبراز الکتاب کما أراده المؤلّف ، والثانیه : إثبات الشروح والتعلیقات وإبداء الرأی فی الغامض من العبارات ، وقد سلکت فی هذه المسأله منهج التوسّط الّذی یظهر فیه مدی کفاءه المحقّق العلمیّه والعملیّه.

یعتبر التشکیل من واجبات المحقّق الأساسیّه فی تحقیق المخطوطات ، إذ لا قیمه لتحقیق أیّ أثر تراثیّ إن لم یقترن بتشکیل دقیق ، لأنّ من شأن ذلک ، الوقوف علی دقائق الأفکار ومسارها الإعرابیّ الصحیح ، ویتمثّل ذلک خاصّه فی تشکیل الآیات القرآنیّه والأحادیث الشریفه والأشعار والأمثال والأعلام والمواضع والعبارات الغامضه ، لذا حاولت إنجاز هذا العمل بالاستفاده من القرآن الکریم وکتب الحدیث ودواوین الشعراء وشرح الشواهد الشعریّه وکتب الأمثال.

ومن أهمّ وظائف المحقّق فی تصحیح المخطوطات وضع علامات الترقیم وتقسیم الجمل ، لکی یتّضح المعنی ، وتظهر فطنه المحقّق فی کثیر من الأحیان بوضع العلامه المناسبه فی مکانها الملائم ، وکما أشرت سابقا بمطالعه الکتب المتعلّقه بتصحیح المخطوطات قمت بهذا الأمر بعد قراءه النص عدّه مرّات ، والله سبحانه وتعالی أبعد من کلّ عیب وخطأ.

وتعدّ الفهارس الفنیّه المختلفه أهمّ مرشد للباحث فی الکتاب المحقّق ، فهی الّتی تظهر مضمون الکتاب وجواهره ، لأنّ الکتاب بدونها خزانه مقفله یعسر علی القارئ والباحث استخراج ما یحتاجه منها ، وقد وردت بعض الفهارس فی مخطوطه «م» - سیأتی - فی الصفحات الأولی ، وعند الاستفاده منها أو من الکتب الأخری عمدت إلی إکمال الفهارس ووضعتها بین معقوفتین [ ] ، لأبیّن أنّه لیس فی نصّ المخطوطه ، وکی

تكون الاستفاده من الكتاب سهله. وفى النهايه أتيت بفهرس الآيات القرآنيّه والأبيات والأحاديث والأعلام والمصادر ، (وَما تَوْفِيقِى إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) [هود / ٨٨].

والجدير بالذكر أنّنى أتيت بعبارات من «الصمديّه» أوّلا ، وحدّدتها بعلامه «ص» ، ثمّ أتيت بعبارات من نصّ «الحدائق النديّه» فى شرح الصمديّه معيّنا إيّاها بعلامه «ش» ، وبما أنّ السّيّد على خان جاء بعبارات من الصمديّه أثناء شرحه ، جعلت تلك العبارات بين علامتى التنصيص «» للدلاله على أنّها من نصّ الصمديّه.

ص: ٩

التعريف بالمخطوطات

الف : مخطوطه مجلس الشورى الإسلامى (مخطوطه الأمّ)

رمزها : م كاتبها : حسن على بن محمود الشهركى.

عدد أوراقها : ۶۸۰. عدد سطور صفحاتها : ۲۵

تاريخ كتابتها : ۱۰۸۰ ه

فى هذه المخطوطه حذفت الهمزه المتطرّفه. والهمزه المتوسّطه كتبت ياء نحو : الفوايد ودايما وكتابه الهمزه المتوسّطه فى معظم الكلمات خطأ. والصوره منها :

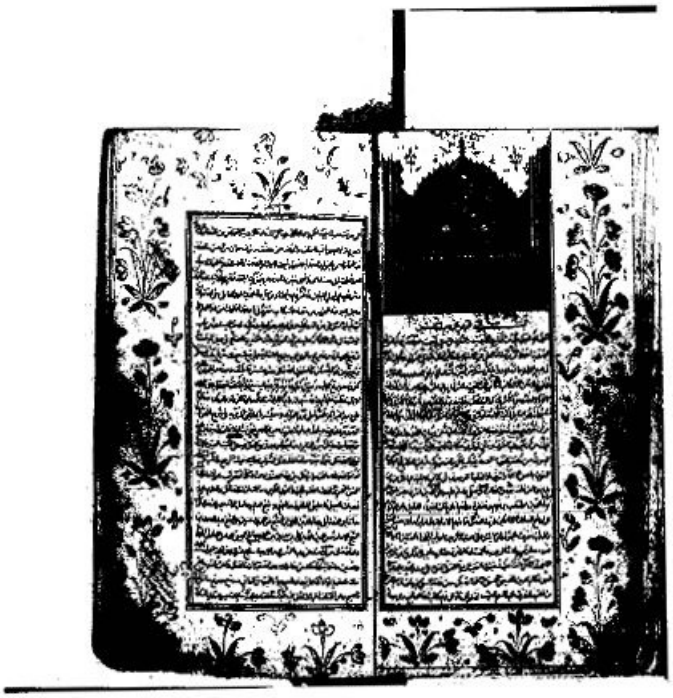

ص: ۱۰

ب : مخطوطه جامعه طهران

رمزها : ط كاتبها : برهانبور عدد أوراقها : ۸۲۲

عدد سطور صفحاتها : ۲۵ تاريخ كتابتها : ۱۱۰۸

فی هـذه المخطوطه لاـفرق بين الهـاء والتـاء المربوطه ، وكتـابه الهمزه فيهـا خطأ على سبيل المثال يؤلّف كتبت يالف ، ومطابقه المذكّر والمؤنّث لا توجد فيها ، مثل الجمله الحاليه لا يصدر ، ومن العلائم الإختصاريّه فيها «ح» بدل حينئذ. والصوره منها :

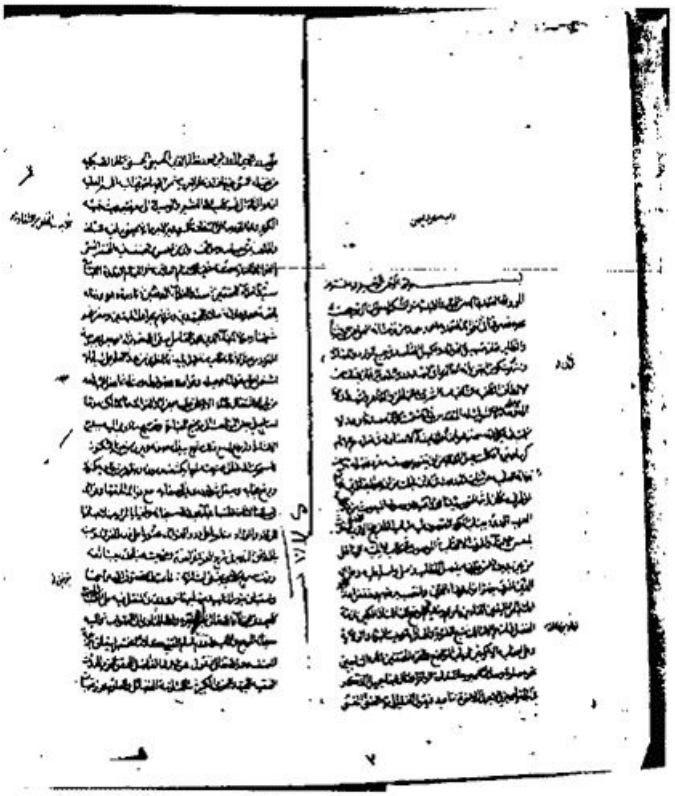

ص: ۱۱

ج : مخطوطه الطبع على الحجر

رمزها : ح كاتبها : محمد هاشم بن الحسين

عدد أوراقها : ۵۸۳ عدد سطور صفحاتها : ۲۴

تاريخ كتابتها : ۱۳۰۵

الأخطاء فی هذه المخطوطه كثيره جدآ ، مثلاـ كلمه خافض كتبت خافظ ، ومطابقه المذكّر والمونّث لا توجد فيها ، وكتابه الهمزه فيها خطأ ، وحذف الكلمات والجمل كثير فيها ، وبعض الآيات القرآنيّه كتبت فيها خطأ ، وبعض الأحيان أضيفت كلمات إلى الآيات القرآنيّه ، ومن العلائم الاختصاريّه فيها : لامح (لاـ محاله) لايخ (لاـ يخلو) مم (ممنوع) لايق (لاـ يقال) المش (المشهور) ، والصوره منها :

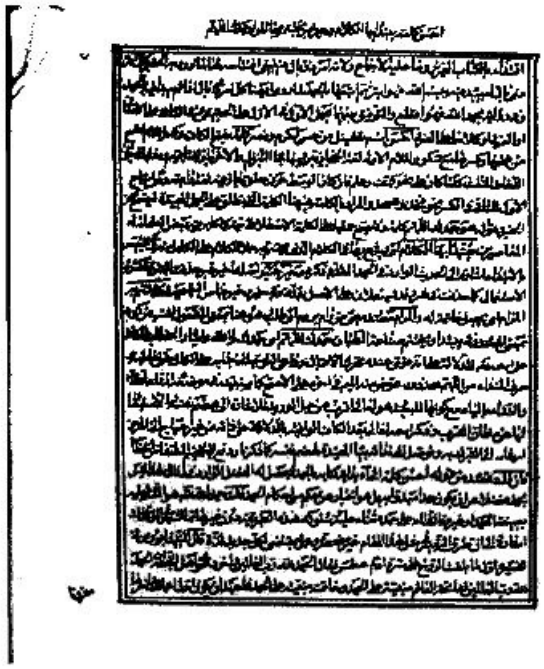

ص: ۱۲

د : مخطوطه سبهسالار

رمزها : س کاتبها : مجهول عدد أوراقها : ۴۷۶ عدد سطور صفحاتها : ۲۴

تاریخ کتابتها : مجهول واقفها : میرزا محمد خان سبهسالار

الأخطاء والحذف فیها کثیره ، ولا یوجد فیها معظم الحدیقه الخامسه ، ومن العلائم الاختصاریه فیها یق (یقال) ، مم (ممنوع) ، أیض (أیضا) والصوره منها :

ص: ۱۳

ترجمه الماتن

نسبته : هو الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن محمد بن على بن الحسين بن صالح الحارثى الهمدانى العاملى الجبعى. و «الحارثى الهمدانى» نسبه إلى الحارث الهمدانى صاحب أمير المؤمنين على عليه السّلام ، و «الهمدانىّ» نسبه إلى همدان ، القبيله العربيه المشهوره ، وهم حىّ من اليمن (۱).

ويقول الإمام على عليه السّلام فى هذه القبيله (۲) [من الطويل] :

جزى الله همدان الجنان فإنّهم

سمام العدى فى كلّ يوم خصام (۳)

أناس يحبّون النبىّ ورهطه

سراع إلى الهيجاء غير كهام (۴)

إذا كنت بوّابا على باب جنّه

أقول لهمدان ادخلوا بسلام

مولده ووفاته ومدفنه : أقدم مصدر لأحوال الشيخ البهائىّ هو كتاب «سلافه العصر» للسيد عليخان المدنىّ ، وهو يقول : مولده بعلبك عند غروب الشمس يوم الأربعاء لثلاث بقين من ذى الحجّه الحرام سنه ۹۵۳ ه (۵). وهذا المؤلّف فى كتابه «الحدائق النديه فى شرح الفوائد الصمديّه» يقول : مولده عند غروب الشمس يوم الأربعاء سابع عشر ذى الحجّه سنه ثلاث وخمسين وتسعمائه ، كذا نقلته من خطّ والده (۶).

وينقل العلّامه السّيّد محسن الأمين فى كتاب «أعيان الشيعه» قول بعض العلماء : أمّا القول بأنّه ولد فى بعلبك فبعيد عن الصواب ، بل هو خطأ محض ... والروايات تكاد تؤيد القول بأنّه ولد فى آمل الإيرانيه الكائنه على طريق مازندران. ثمّ يردّ صاحب أعيان الشيعه هذا القول. (۷)

وتوفّى فى إصفهان فى ۱۲ شوال سنه ۱۰۳۱ ه على أرجح الأقوال (۸) ، ونقل قبل الدفن إلى مشهد الرضا عليه السّلام ودفن هناك فى داره بجانب الحضره المقدسه الرضويّه ، وقبره هناك مشهور يزار إلى اليوم.

۱- محسن الأمين ، أعيان الشيعه ، المجلّد التاسع ، لاط ، بيروت ، دار التعارف للمطبوعات ، ۱۴۰۳ ه ، ص ۲۳۴.

۲- ديوان الإمام على عليه السّلام ، جمعه وضبطه حسين الأعلمى ، الطبعه الأولى ، بيروت ، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات ، ۱۴۱۹ ه. ص ۱۳۰.

۳- السمام : جمع السّم.

۴- کهام : بطیئون لا خیر فیهم.

۵- السّیّد علی صدر الدین المدنی ، سلافه العصر ، الطبعه الأولی ، مصر ، ۱۳۲۴ ه ق ، ص ۲۹۰.

۶- السّیّد علی صدر الدین المدتی ، مخطوطه «الحدائق الندیه فی شرح الفوائد الصمدیّه» ص ۲. یبدو أنّ تاریخ سابع عشر غیر صحیح والصحیح سابع وعشرون ، وربّما هذا التحریف من النقل أو من الکتابه.

۷- محسن الأمین ، ۱۱ / ۲۳۷.

۸- الأمینی ، الغدیر ، المجلد الحادی عشر ، الطبعه الرابعه ، بیروت ، دار الکتب العربی ، ۱۳۹۷ ، ص ۲۸۰.

يقول تلميذه الفاضل المحدّث الورع التقيّ القدسيّ المجلسيّ : وسمع قبل وفاته بستّه أشهر صوتا من قبر بابا ركن الدين (۱) رضى الله عنه فكنت قريبا منه ، فنظر إلينا ، وقال : سمعتم ذلك الصوت؟ فقلنا : لا ، فاشتغل بالبكاء والتضرّع والتوجّه إلى الآخره ، وبعد المبالغه العظيمه قال : إنّه أخبرت باستعداد الموت ، وبعد ذلك بستّه أشهر تقريبا توفّى رحمه الله ، وتشرّفت بالصلاه عليه مع جميع الطلبه والفضلاء وكثير من الناس يقربون من خمسين ألفا (۲).

أقوال العلماء فى حقّه : يقول العلّامه الأمينى فيه : شيخ الإسلام بهاء الملّه والدين ، وأستاذ الأساتذه والمجتهدين ... والعارف البارع والمؤلّف المبدع والأديب الشاعر ، والضليع من الفنون بأسرها ، فهو أحد نوابغ الأمه الاسلاميه (۳).

وقال السّيّد مصطفى التفرشى فى «نقد الرجال» : جليل القدر ، عظيم المترله ، رفيع الشأن ، كثير الحفظ ، ما رأيت بكثره علومه ووفور فضله وعلو مرتبته أحدا فى كلّ فنون الاسلام كمن كان له فن واحد ، له كتب نفيسه جيده (۴).

وقال السّيّد على خان فى السلافه : علم الأئمه الأعلام ، وسيّد علماء الإسلام ، وبحر العلم المتلاطم بالفضائل أمواجه وفحل الفضل الناتجه لديه أفراده وأزواجه ، وطود المعارف الراسخ ، وفضاءها الّذى لا تحدّ له فراسخ ، وجوادها الّذى لا يؤمل له لحاق ، وبدرها الّذى لا يعتريه محاق ، الرحله الّتى ضربت إليها أكباد الإبل ، والقبله الّتى فطر كلّ قلب على حبّها ، فهو علامه البشر ومجدّد دين الأئمه على رأس القرن الحادى عشر ...

فما من فنّ إلا وله فيه القدح المعلى والمورد العذب المحلى ، إن قال لم يدع قولا لقائل ، أو طال لم يأت غيره بطائل (۵). وجاء فى ريحانه الأدب : شيخ الفقهاء ، أستاد الحكماء ، رئيس الأدباء ، علّامه الدهر ، فهّامه العصر ، شيخ الاسلام والمسلمين ، ... مفسّر ، رياضىّ ، حكيم متكلّم ، أديب أريب ، شاعر ماهر (۶). وهناك كثير من الأقوال فى حقّ هذا العالم الجليل ، ندعها خوفا من إطاله الكلام.

۱- كان من العرفاء بأصفهان.

۲- العلامه الخوانسارى ، روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات ، الجزء السابع ، لاط ، قم ، مطبعه استوار ، ۱۳۹۲ ه ق ، ص ۷۸.

۳- الغدير ، ۱۱ / ۲۴۶.

۴- مصطفى التفريشى ، نقد الرجال ، الجزء الرابع ، الطبعه الأولى ، بيروت ، مؤسسه آل البيت لاحياء التراث ، ۱۴۱۹ ه ، ص ۱۸۶.

۵- السّيّد على صدر الدين المدنى ، سلافه العصر ، ص ۲۹۰.

۶- محمد على مدرسى ، ريحانه الأدب ، المجلّد الثالث ، الطبعه الرابعه ، منشورات خيام ، لاتا ، ص ۳۰۱.

مشايخه وأساتذته : إنّ رحلات الشيخ البهائيّ لاقتناء العلوم ردحا من عمره ، وأسفاره البعيده إلى أصقاع العالم دون ضالّته المنشوده ، وتجوّله دهرا فى المدن والأمصار وراء أمنيته الوحيده ، واجتماعه فى الحواضر الإسلاميه مع أساطين الدين ، وعباقره المذهب وأعلام الأمّه ، وأساتذه كلّ علم وفن ، ونوابغ الفواضل والفضائل ، تستدعى كثره مشايخه فى الأخذ والقراءه والروايه ، غير أنّ المذكور منهم فى غضون المعاجم (١) :

١ - الشيخ والده المقدس الحسين بن عبد الصمد.

٢ - الشيخ محمد بن محمد بن أبى اللطيف المقدسى الشافعى.

٣ - الشيخ المولى عبد الله اليزدى المتوفى سنه ٩٨١.

٤ - الشيخ احمد الكجائى (٢) المعروف بپير أحمد.

تلامذته : للشيخ تلامذه كبار وشخصيات مشهوره ، حيث يلاحظ بينهم أجلّه العلماء والفضلاء منهم :

١ - الشيخ حسين بن على بن محمد الحرّ العاملى المتوفى ١١٠٤ ه.

٢ - الملا محسن الفيض الكاشانىّ المتوفى سنه ١٠٩١ ه.

٣ - محمد تقى المجلسى المتوفى ١٠٧٠ ه.

مؤلّفاته : بالرغم من أسفاره الطويله والمناصب التنفيذيّه والأعمال العمرانيه والمبانى الضخمه التذكاريه الّتى شيّدها فى كبريات المدن ، ألّف وصنّف فى العلوم المختلفه قريبا من مائه كتاب. ومن بين مؤلّفاته :

١ - العروه الوثقى فى التفسير.

٢ - الجامع العباسى فى الفقه.

٣ - رساله فارسيه فى الاسطرلاب.

٤ - رساله عربيه فى الاسطرلاب.

٥ - حاشيه على تفسير البيضاوى.

٦ - حاشيه على خلاصه الأقوال.

٧ - عين الحياه فى التفسير.

۸ - تشریح الافلاک.

۹ - حلّ حروف القرآن.

۱۰ - رساله فی المواریث.

۱۱ - حاشیه علی المطول.

۱۲ - أسرار البلاغه.

۱۳ - الکشکول.

۱۴ - بحر الحساب.

۱۵ - لغز النحو.

۱۶ - خلاصه الحساب.

۱- الغدیر ، ۱۱ / ۲۵۰.

۲- قریه من بلاد کیلان.

۱۷ – الفوائد الصمدیه.

۱۸ – دیوان شعره.

شعره : للشیخ البهائی شعر کثیر بالعربیّه والفارسیّه ، من أشعاره الفارسیّه مثنوی نان وحلوا ، شیر وشکر ، نان وپنیر. ومن أشعاره فی مثنوی نان وحلوا [من الرمل] :

«فی التأسّف والندامه علی صرف العمر فیما لا ینفع فی القیامه»

قد صرفت العمر فی قیل وقال

یا ندیمی قم فقد ضاق المجال

واسقنی تلک المدام السلسبیل

إنّها تهدی إلی خیر السبیل (۱)

واخلع النعلین یا هذا الندیم

إنّها نار أضاءت للکلیم (۲)

هاتها صهباء من خمر الجنان

دع کؤوسا واسقنیها بالدّنان (۳)

علم رسمی سربسر قیل است وقال

نه ازو کیفتی حاصل نه حال

طبع را افسردگی بخشد مدام

مولوی باور ندارد این کلام

وه چه خوش می گفت در راه حجاز

آنعرب شعری به آهنگ حجاز

کلّ من لم یعشق الوجه الحسن

قرّب الرحل إليه والرسن

یعنی آن کس را که نبود عشق یار

بهر او پالان وافساری بیار

گر کسی گوید که از عمرت همین

هفت روزی مانده وآن گردد یقین

تو درین یک هفته مشغول کدام

علم خواهی گشت ای مرد تمام

فلسفه یا نحو یا طب یا نجوم

هندسه یا رمل یا اعداد شوم

علم نبود غیر علم عاشقی

مابقی تلبیس ابلیس شقی

علم فقه وعلم تفسیر وحدیث

هست از تلبیس ابلیس خبیث

زان نگردد بر تو هرگز کشف راز

گر بود شاگرد تو صد فخر راز (۴)

وقوله [من الرمل] :

با دف ونی دوش آن مرد عرب

وه چه خوش می گفت از روی طرب

أیّها القوم الّذی فی المدرسه

کلّ ما حصّلتموه وسوسه

فکر کم إن کان فی غیر الحبیب

ما لکم فی النشاءه الأخری نصیب

فاغسلوا یا قوم عن لوح الفؤاد

کلّ علم لیس ینجی فی المعاد

۱- اللغه : المدام : الخمر. السلسبیل : الشراب السهل المرور فی الحلق لعذوبته. واسم عین فی الجنه.

۲- أشار إلی آیه (إِنِّی أَنَا رَبُّکَ فَاخْلَعْ نَعْلَیْکَ إِنَّکَ بِالْوادِ الْمُقَدَّسِ طُویً) ۱۲ / ۲۰.

۳- اللغه : الصهباء : الخمر. الدنان : جمع الدن : وعاء ضخم للخمر وغیرها.

۴- دیوان شیخ بهایی ، مقدّمه من الأستاذ سعید نفیسی ، لاط ، نشر چگامه ، ۱۳۶۱ ه ش ، ۱۲۰.

ومن أشهر أشعاره العربيه قصيده «الفوز والأمان فى مدح صاحب الزمان عجّل الله تعالى فرجه الشريف» فى ثلاثه وستين بيتا ، منها [من الطويل] :

خليفه ربّ العالمين وظلّه

على ساكنى الغبراء من كلّ ديار (١)

هو العروه الوثقى الّذى من بذيله

تمسّك لا يخشى عظائم أوزار (٢)

علوم الورى فى جنب أبحر علمه

كغرفه كفّ أو كغمسه منقار (٣)

فلو زار افلاطون أعتاب قدسه

ولم يعشه منها سواطع أنوار

رأى حكمه قدسيه لا يشوبها

شوائب أنظار وأدناس أفكار (۴)

إمام الورى طود النهى منبع الهدى

وصاحب سرّ الله فى هذه الدار (۵)

به العالم السفلى يسمو ويعتلى

على العالم العلوى من غير إنكار

ومنه العقول العشر تبغى كمالها

وليس عليها فى التعلم من عار

همام لو السبع الطباق تطابقت

على نقض ما يقضيه من حكمه الجار

لنكس من أبراجها كلّ شامخ

وسكن من أفلاكها كلّ دوار

أيا حجّه الله الّذى ليس جاريا

بغير الّذى يرضاه سابق اقدار

أغث حوزه الاسلام واعمر ربوعه

فلم يبق منها غير دارس آثار (۶)

وانقذ كتاب الله من يد عصبه

عصوا وتمادوا فى عتوّ وإصرار

وأنعش قلوبا فى انتظارك قرّحت

واضجرها الأعداء أيه إضجار

وخلّص عباد الله من كلّ غاشم

وطهّر بلاد الله من كلّ كفار

وعجّل فداك العالمون بأسرهم

وبادر على اسم الله من غير إنظار (۷)

۱- اللغه : الغبراء : الأرض.

۲- اللغه : العروه : ما يستمسك به ويعتصم. الّذيل : أسفل الثوب. الأوزار : جمع الوزر : الذنب.

۳- اللغه : الغمسه : المرّه من غمس الشىء فى الماء : غمره به.

۴- اللغه : الأدناس : جمع الدنس : الوسخ.

۵- اللغه : الورى : الخلق ، الطود : الجبل العظيم.

۶- اللغه : غث : أمر من أغاثه بمعنى أعانه.

۷- القصيده موجوده فى أعيان الشيعه ۹ / ۲۴۵ و ۲۴۶.

ترجمه الشارح

نسبه الشريف ، ولادته ونشأته : هو السّيّد على خان صدر الدين المدنىّ الشيرازىّ المعروف بابن معصوم ، من أولاد زيد بن الإمام السّجاد زين العابدين على بن الحسين بن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليهم السّلام (۱).

ولد رحمه الله ليله السبت الخامس عشر من جمادى الأولى سنه ۱۰۵۲ ه فى المدينه المنوّره ، ولذا لقّب بالمدنىّ ، ونشأ وترعرع فتره طفولته وصباه فيها وبجوار مكّه المكرمه. وقد سافر أبوه الفاضل الأديب السّيّد نظام الدين أحمد إلى حيدرآباد فى الهند بطلب من السلطان عبد الله قطب الدين شاه حيث زوّجه ابنته ، وبقى السّيّد ابن المعصوم فى أحضان والدته (۲).

واشتغل بالعلم إلى أن هاجر إلى حيدرآباد سنه ۱۰۶۸ ه ، وشرع بها فى تإليف سلافه العصر سنه ۱۰۸۱ ه ، وأقام بالهند ثمانى وأربعين سنه. وكان فى حضانه والده الطاهر إلى أن توفّى أبوه سنه ۱۰۸۶ ه ، فانتقل إلى برهان پور عند السلطان أورنك زيب ، وجعله رئيسا على ألف وثلاثمائه فارس ، وأعطاه لقب خان (۳).

إنّ السّيّد المدنىّ فى حيدرآباد اغترف العلم ، خاصّه من روّاد مجلس أبيه الّذى كان منتدى يلتقى فيه العلماء والأدباء ، وخلال هذه الفتره ألّف كتاب «الحدائق النديّه» فى شرح الصمديّه (۴).

وفى سنه ۱۱۱۶ ه طلب من السلطان إعفاءه والسماح له مع عائلته بزياره الحرمين الشريفين ، فأذن له ، فغادر الهند ... وتوجّه إلى مكّه المكرّمه ، فأدّى مناسك الحجّ ... ثمّ قصد المدينه المنوّره ، فتشرّف بزياره قبر النبىّ الأكرم صلى الله عليه و آله وقبور أئمه البقيع عليهم السّلام ، ثمّ عرج على العراق فحظى بزياره العتبات المقدّسه فى النجف وكربلاء والكاظميه وسامرّا (۵).

وزار مشهد الرضا عليه السّلام وورد إصفهان فى عهد السلطان حسين سنه ۱۱۱۷ ه ، وأقام بها سنتين ، ثمّ عاد إلى شيراز ، وحطّ بها عصى السير زعيما مدرّسا مفيدا (۶).

۱- الغدير ، ۱۱ / ۳۴۷.

۲- السّيّد عليخان المدنى ، رياض السالكين ، المجلّد الأوّل ، الطبعه الرابعه ، قم ، مؤسسه النشر الإسلامى ، ۱۴۱۵ ه ق ، ص ۷.

۳- الغدير ، ۱۱ / ۳۴۹.

۴- رياض السالكين ، ۱ / ۸.

۵- المصدر السابق ، ص ۱۰ و ۱۱.

۶- الغدير ، ۱۱ / ۳۴۹.

وفاته : توفّی السّیّد علی خان سنه ۱۱۲۰ ه علی أرجح الروایات فی شیراز ، ودفن بحرم السّیّد أحمد بن الإمام موسی بن جعفر الکاظم علیهما السّلام الملقّب بالشاه چراغ عند جدّه غیاث الدین بن منصور صاحب المدرسه المنصوریّه (۱).

أقوال العلماء فیه : قال العلّامه الشیخ عبد الحسین الأمینیّ صاحب الغدیر : من أسره کریمه طنّب (۲) سرادقها (۳) بالعلم والشرف والسؤدد ، ومن شجره طیّبه أصلها ثابت وفرعها فی السماء ، تؤتی أکلها کلّ حین ، إعترقت (۴) شجونها (۵) فی أقطار الدنیا من الحجاز إلی العراق إلی إیران ، وهی مثمره یانعه حتی الیوم (۶).

وشاعرنا صدر الدین من ذخائر الدهر ، وحسنات العالم کلّه ، وعباقره الدنیا ، والعلم الهادی لکلّ فضیله ، یحقّ للأمّه جمعاء أن تتباهی بمثله ، ویخصّ الشیعه الابتهاج بفضله الباهر ، وسؤدده الطاهر ، وشرفه المعلی ، ومجده الأثیل (۷).

وقال صاحب خلاصه الأثر ، العالم الفاضل المحبی فی کتابه نفحه الریحانه : أقول فیه : إنّه أبرع من أظلّته الخضراء ، وأقلّته الغبراء (۸) ، وإذا أردت علاوه فی الوصف قلت : هو الغایه القصوی والآیه الکبری ، طلع بدر سعده فنسخ الأهلّه ، وأنهل سحاب فضله ، فأخجل السحب المنهله (۹).

وقال العلّامه میرزا محمد علی مدرّسی بعد عبارات الثناء والإطراء : کلّ کتاب من تإلیفاته الظریفه برهان قاطع وشاهد ساطع علی علوّ درجاته العلمیه ، وحدّه ذهنه ودقته وفطانته (۱۰).

مؤلفاته : ۱ - سلافه العصر : ترجم فیها لأدباء القرن الحادی عشر. فرغ منه سنه ۱۰۸۲ ه. ۲ - سلوه الغریب وأسوه الأدیب : وهی رحلته إلی حیدرآباد فی الهند ، سنه ۱۰۶۶ ه. ۳ - الدرجات الرفیعه فی طبقات الإمامیه من الشیعه. ۴ - أنوار الربیع فی

۱- المصدر السابق ، ص ۳۴۹. والسّیّد علی خان الشیرازیّ ، الدرجات الرفیعه فی طبقات الشیعه ، الطبعه الثانیه ، بیروت ، مؤسسه الوفاء ، ۱۴۰۳ ه ، ص ۱۵.

۲- طنّب : جعل له أطنابا وشدّه بها.

۳- السرادق : کل ما أحاط بشیء من حائط أو مضرب.

۴- اعترقت : امتدت فی الارض.

۵- الشجون : ج الشّجن وهو الغصن المشتبک.

۶- الغدیر ، ۱۱ / ۳۴۷.

۷- المصدر السابق ص ۳۴۷.

۸- الخضراء : السماء. الغبراء : الأرض.

۹- محسن الامین ، أعیان الشیعه ، ۸ / ۱۵۲.

۱۰- محمد علی مدرسی ، ۲ / ۹۲.

أنواع البـديع : فرغ من تأليفه سـنه ۱۰۹۳ ه. وهو شـرح لبـديعيته ۱۴۷ بيتـا ، نظمهـا فى اثنتى عشـر ليله. ۵ - الكلـم الطيّب والغيث الصـيّب فى الأدعيه المأثوره عن النبى صلى الله عليه و آله وأهل البيت عليهم السّلام. ۶ - رياض السالكين فى شرح صحيفه سيّد الساجدين. ۷ - الحدائق النديّه فى شرح الصمديّه : فرغ من تأليفه سنه ۱۰۷۹ ه. قال عنه السّيّد محسن الأمين : وهو شرح لم يعمل مثله فى علم النحو ، نقـل فيه أقوال جميع النحـاه من كتب كـثيره (۱). ۸ - شـرحان أيضا على الصـمديه : المتوسط والصغير. ۹ - موضّح الرشاد فى شرح الإرشاد : كتاب فى النحو. ۱۰ - رساله فى أغلاط الفيروزآبادى فى القاموس. ۱۱ - الزهره فى النحو. ۱۲ - نغمه الأغان فى عشره الإخوان. ۱۳ - الطراز فى اللغه. ۱۴ - ديوان شعره.

شعره : قـد جاء فى مقدّمه كتاب «الدرجات الرفيعه فى طبقات الشـيعه» أن للسّـيّد على خان ديوان شـعر ، وهو مخطوط توجد منه فى بعض خزائن الكتب فى النجف الأشرف وغيرها ، وبعضها بخطّه الشريف ، وهو حافل بغرر الشعر بأنواعه العديده ، منه قصيده فى مدح الإمام أمير المؤمنين عليه السّلام (۲) [من الوافر] :

أمير المؤمنين فدتك نفسى

لنا من شأنك العجب العجاب

تولّاك الأولى سعدوا ففازوا

وناواك الّذين شقوا فخابوا

ولو علم الورى ما أنت أضحوا

لوجهك ساجدين ولم يحابوا

فلو لا أنت لم يخلق سماء

ولو لا أنت لم يخلق تراب

وفيك وفى ولائك يوم حشر

يعاقب من يعاقب أو يثاب

ومن غرر شـعره أيضا قوله يمدح به الإمام أمير المؤمنين عليه السّـلام ، لّما ورد إلى النجف الأشـرف مع جمع من حجّاج بيت الله الحرام [من السريع] :

يا صاح هذا المشهد الأقدس

قرّت به الأعين والأنفس

والنجف الأشرف بانت لنا

أعلامه والمعهد الأنفس

حضره قدس لم ينل فضلها

لا المسجد الأقصى ولا المقدس

تودّ لو كانت حصى أرضها

شهب الدجى والكنّس الخنس (۳)

ص: ۲۱

۱- أعيان الشيعه ، ۸ / ۱۵۲.

۲- السّيّد على خان ، الدرجات الرفيعه فى طبقات الشيعه ، ص ۸.

۳- اللغه : الشهب : جمع الشهاب ، الدّجى : سواد الليل وظلمته ، الكنّس : الكواكب السياره ، أو هى النجوم كلّها ، الخنس : الكواكب السياره دون الثابته.

أقسم بالله وآياته

إليه تنجى ولا تغمس (۱)

أنّ على بن أبى طالب

منار دين الله لا يطمس

لولاه لم تخلق سماء ولا

أرض ولا نعمى ولا أبؤس

ولا عفا الرحمن عن آدم

ولا نجا من حوته يونس

هذا أمير المؤمنين الّذى

شرائع الله به تحرس

وحجه الله الّتى نورها

كالصبح لا يخفى ولا يبلس (۲)

صلّى عليك الله من سيّد

مولاه فى الدارين لا يوكس (۳)

۱- اللغه : الإليه : اليمين.

۲- اللغه : لا يبلس : لا ينقطع.

۳- اللغه : لا يوكس : لا يخسر ، والقصيده فى الغدير ، ۱۱ / ۳۵۰.

مقدمه الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الصّمد بما له من المحامد الأبديّه ، والشّكر له على آمال توجّهت نحوه ، فصرفها بالفوائد الصمديّه ، أحمده حمد من نزه شأنه العلى عن الأشباه والنّظائر ، ففاز بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد فى جميع الموارد والمصادر. وأشكره شكر من أيقن بأنّه العالم بما فى الصّدور والضّمائر ، فحاز بذلك من الألطاف الكافيه الشافيه ما أشرق به الباطن والظاهر ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، المتقدّس بذاته ، تمّت كلماته صدقا وعدلا ، لا مبدّل لكلماته ، سبحانه والفاعل لما يشاء ، لا مضادّ له فى فعله ، عمّ الأنام كرما وجودا ، فكلّت جمل الكلام عن أن تقوم بوصف مفرد فضله ، تتزّهت ذاته العليه عن سمات الحدوث فى أوان ، فجلّت أن يحوط بها ظرف زمان أو ظرف مكان.

وأشهد أنّ سيدنا محمّدا عبده ورسوله ، المبعوث من خلاصه العرب ، الممدود بعباب (۱) الكرم ، المقصور عليه لباب (۲) الظّفر بنجح الأرب (۳) ، المنعوت بأحسن الأسماء وأشرف الألقاب ، الموصوف فى كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه بفصل الخطاب ، وأصلّى وأسلّم عليه وعلى آله الّذين بضوء أنوارهم بهاء الدين ، وانتصب برفعهم وخفض أعدائهم أعلام الحقّ واليقين ، الهادين بأمرهم ونهيهم إلى أوضح المسالك ، المالكين أزمّه الفضل ، فما منهم إلا مالك لها وابن مالك ، منبع الفتوّه والهدايه ، وبيت النبوّه والولايه (۴) على أصحابه الأكرمين أرباب النخوه (۵) المقتفين آثاره الناجين نحوه صلوه وسلاما ، أرجو بهما السّعاده الوافره ، وأنال بهما جميل الذكر فى الدنيا وجزيل الأجر فى الآخره (۶).

۱- العباب : أوّل الشئ وعباب الكرم أصله.

۲- واللباب : خالص كلّ شئ.

۳- الأرب : الحاجه.

۴- عباره «الى أوضح المسالك ... الولايه» سقطت فى «س».

۵- فى بقيه النسخ : التواضع والنخوه. والنخوه : الحماسه والمروءه والعظمه والتكبّر.

۶- لقد بدأ الشارح مقدّمته ببراعه الاستهلال ، وأشار إلى بعض الكتب النحويّه والصرفيّه «الأشباه والنظائر» للسيوطىّ و «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك و «أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك» لابن هشام و «الكافيه فى النحو والشافيه فى الصرف» لابن حاجب ، وإلى بعض المباحث النحويّه مثل الضمائر والفاعل والفعل والجمل والوصف وظرف الزمان وظرف المكان والنصب والخفض والرفع ، وإلى عدد من العلماء النّحويّين مثل بهاء الدين (الشيخ البهائى) وابن مالك.

التعريف بالمؤلّف والكتاب

أمّا بعد ، فيقول الفقير إلى ربّه الغنىّ المغنىّ ، علىّ صدر الدين المدنىّ بن أحمد نظام الدين الحسينىّ الحسنىّ ، أنالهما الله بكرمه من فضله السنىّ (۱) غير خائف : إنّ علم العربيه من أهمّ ما تصرف إليه الهمم العليه ، إذ هو المرقاه (۲) إلى فهم كتاب الله العظيم ، والوسيله إلى معرفه حديث نبيه الكريم [ص] ، وهما الذريعه إلى السعاده الأبديّه ، والتخلّص من الشقاوه السرمديه ، ولا جرم أنّه لا يحصى ما فيه للسلف والخلف من مصنّف ومؤلّف.

وإنّ من أحسن ما صنّف فيه المختصر المسمّى بالفوائد الصمديه ، صنّفه شيخنا الإمام العلامه والهمام (۳) القدوه الفهّامه ، سيد العلماء المحقّقين ، سند العظماء المدقّقين ، نادره دهره وزمانه ، باقعه (۴) عصره وأوانه (۵) ، ملاذ (۶) المجتهدين وشرفهم ، بحر أولى اليقين ومغترفهم ، شيخنا بهاء الدين محمد العاملىّ ، سقى الله ثراه ، وجعل بحبوبه الفردوس مثواه (۷). فإنّه كتاب منفرد فى بابه ، قد انطوى من هذا العلم على لبّ لبابه ، اشتمل على مفرداته وجمله وقواعده وضوابطه ، ومثله ما دخل إليه أحد من باب الاشتغال رائد ، إلا وكان عليه بفرائد الفوائد عائد ، لكنّه ربّما احتاج فى بعض المباحث إلى توضيح العباره ، وتصريح ما أومى إليه ببديع الإشاره ، ولم يقع له مع ذلك شرح يبذل مصونه ، ويبرز من خباياه (۸) مكنونه.

فاستخرت الله تعالى ، وشرحته شرحا يكشف رموزه ، ويظهر من مطاويه (۹) كنوزه ، ويرفع حجابه ، ويعقل شوارده (۱۰) ، ويذلّل صعابه ، مع فوائد ألحقتها وفرائد فى سلك الإفاده نظمتها ، فجاء بحمد الله سبحانه وافيا بالمراد ، منهلا (۱۱) صافيا للرّواد والورّاد ومنطويا على درر الفوائد ، محتويا على غرر الفرائد ، وسمّيته بالحدائق النديه فى شرح الفواعد الصمديه ، ومزجت عبارتى بعبارته ، وقرنت صريح كلامى بخفىّ إشارته ، فاعتدل بتوفيق الله [تعالى] مزاجهما ، واستبان بنور التّأييد منهاجهما ، وعمدتى

۱- السنىّ : الرفيع.

۲- المرقاه : وسيله الرّقىّ أو ألته.

۳- الهمام : السّيّد الشجاع السخىّ من الرجال.

۴- الباقعه : الداهيه ، الحذر ، ذو حيله وبصيره بالأمور.

۵- الأوان : الحين.

۶- الملاذ : الملجأ والحصن.

۷- المثوى : المترل

۸- الخبايا : جمع الخبيئه وهو ما عمّى من شئ ثم سئل عنه.

۹- المطاوى : جمع المطوى ، داخل الشئ.

۱۰- الشوارد : جمع الشارد أى الغريب والنادر.

۱۱- المنهل : المورد ، أى الموضع الّذى فيه المشرب.

فی النقـل فیه علی الکتب المعتبره ، کمـا یصـدّق إن شاء الله تعالی خبره خبره ، والله الهادی إلی الصّواب ، وإلیه سـبحانه المرجع والمآب.

ولنقـدّم أمام المقصـد کلاما مختصـرا یتعلّق بترجمه المصـنّف رحمه الله فنقول : هو الإمام الفاضل المحقّق النحریر (۱) المحدّث الفقیه المجتهد النحویّ الکبیر ، مالک أزمّه الفضائل والعلوم ، محرز قصـبات السّبق (۲) فی حلبتی (۳) المنطوق والمفهوم ، شیخ العلم وحامل لوائه ، بدر الفضل وکوکب سمائه ، أبو الفضائل بهاء الدین محمد بن الشّیخ عزّ الدین حسین بن الشّیخ عبد الصّمد بن الشیخ الإمام شمس الدین محمّد بن علی بن حسین بن محمد بن صالح الجبعیّ العاملیّ الحارثیّ الهمدانیّ. مولده عند غروب الشمس یوم الأربعاء سابع عشر ذی الحجّه الحرام سنه ثلاث وخمسین وتسعمائه ، کذا نقلته من خطّ والده.

کـان ذا فضل زاهر وأدب باهر ، ملک للعلوم فیادا (۴). وأعمل فیها رواسم (۵) وجیادا (۶) ، خبّ (۷) فی المعانی ، ووضع ورفع مـا شـاء ، ووضع فأصـبح ، وهو المختلف إلیه ، والمتّفق علیه ، حجّته قاطعه ، وبهجته ساطعه ، به یهتـدی السارون ، ومنه یحتـدی الممتارون (۸) ، لم یکن فی زمانه من یجاریه ، ولا یباریه ، بل لا یقاربه ولا یدانیه ، إلیه ترجع الأقوال إذا تصعّبت ، وعلیه تجتمع الآراء إذا تشعّبت ، فلله هو من إمام ألبست کتابی بـذکره تاجا ، وأوضـحت له من سبیل الیمن منهاجا ، فأصـبح بإکلیل (۹) إلیها مکلّلا ، وبسماء الفخار مظلّلا ، وناهیک ببهاء الدّین من بهاء ، منه مبدأ الفضل ، وإلیه المنتهی.

وکان قـد سـلک فی أوائل عمره نهج السّیاحه ، واتّخذ الفقر درعه وسـلاحه ، فطوی الأرض ، وذرع منها الطول والعرض ، فکان مدّه سیاحته ثلاثین سـنه ، لا یلذّ بنوم ، ولا تطیب له سـنه إلی أن أقام ببلاد العجم ، تابعا لسلطانها راقیا من المکانه أرفع مکانها ، فغالت (۱۰) تلک الدوله فی قیمته ، وغالبت فی نشر لطیمته (۱۱) ، فرسا (۱۲) بها رسو ثبیر (۱۳) ، و

۱- النحریر : العالم الحاذق فی عمله (ج) النحاریر.

۲- أحرز قصب السبق : أصله أنهم کانوا ینصبون فی حلبه السباق قصبه فمن سبق اقتلعها ، وأخذها لیعلم أنّه السابق.

۳- الحلبه : میدان السباق.

۴- الفیّاد : المتبختر.

۵- الرواسم : جمع الراسمه بمعنی المسرعات فی سیرهنّ ، مأخوذ من الرسیم ، وهو ضرب من سیر الإبل السریع.

۶- الجیاد : جمع الجواد : النحیب من الخیل.

۷- خبّ فی الأمر : أسرع فیه.

۸- منه یحتدی الممتارون : تبعه الّذین یجمعون الطعام لأهلهم أو لأنفسهم.

۹- الإلکیل : التاج.

۱۰- غال فی قیمته : بالغ فیها.

۱۱- اللطیمه : وعاء المسک.

۱۲- رسا : ثبت.

١٣- الثبير : جبل بمكّه.

ازدحم علیه الصغیر والکبیر ، فأینعت (۱) ریاض أصبهان بغوادی (۲) فضله وروائحه ، وطابت بلاد فارس بغوالی (۳) أدبه وروائحه ، وهناک ظهرت فضائله ، وتحقّقت لراجیه مخائله (۴) ، فاض بدرا ، وفاض بحرا ، وصنّف التصانیف الظاهره ، وألّف التآلیف الباهره ، فأحیا بها من الفضل عافیا ، وأبدی بها من العلم خافیا ، ولم یزل مع ذلک مشوش البال ، کثیر الهمّ والبلبال (۵) ، آنفا (۶) من الانحیاش (۷) إلی السلطان ، مؤثّرا للغربه علی الاستیطان ، یؤمّل العود إلی السیاحه ، ویرجو الإقلاع عن تلک الساحه ، رغبه عن دار الفناء فی دار البقاء ، فلم یقدر له حتی حواه رمسه (۸) ، وطواه عن غده أمسه ، فعطّلت له المدارس ، وأصبحت ربوع (۹) الفضل ، وهی دوراس (۱۰) ، ف- (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَیْهِ راجِعُونَ) [البقره / ۱۵۶].

وحکی لی بعض أجلاء الأصحاب أنّ الشیخ رحمه الله قصد زیاره المقابر قبل وفاته بأیام قلائل فی جمع من أصحابه ، فما استقرّ بهم الجلوس حتّی قال لهم الشیخ : أسمعتم ما سمعته؟ قالوا ما سمعنا شیئا ، وسألوه عمّا سمعه؟ فلم یجبهم ، ورجع إلی داره ، فأغلق بابه ، فلم یلبث أن أهاب به (۱۱) داعی الرّدی ، فأجابه ، وانتقل من دار الفناء إلی دار البقاء ، ومن محلّ الحجبه إلی محلّ اللقاء ، ولم یخبر أحدا بما سمعه.

وکانت وفاته ثانی عشر شوال سنه إحدی وثلاثین وألف بأصبهان ، ونقل قبل دفنه إلی طوس ، فدفن بها فی داره قریبا من الحضره الرضویه ، علی صاحبها أفضل الصلاه والسّلام والتّحیه ، والجبعیّ بضمّ الجیم وفتح الباء الموحده فعین مهمله مکسوره نسبه إلی جبع ، وهی قریه من قری جبل عامله ، والعاملیّ بفتح العین المهمله ، وبعدها ألف وممیم مکسوره ، نسبه إلی جبل عامله ، قطر (۱۲) بأرض الشام إلی جهه الجنوب من أعمال مدینه صفد (۱۳) باعتبار إقامته بها مدّه ، وإلا فمولده بعلبک (۱۴) علی ما سمع منه ، وعامله

۱- أینع : طاب وحان قطافه.

۲- الغوادی : جمع الغادیه : السحابه تنشأ وتمطر غدوه ، وتقابلها الروائح جمع الرائحه.

۳- الغوالی : جمع الغالیه : أخلاط من الطیب کالمسک والعنبر.

۴- المخائل : جمع مخیله وهی السحابه الّتی تخالها ماطره لرعدها وبرقها.

۵- البلبال : شدّه الهمّ والوسواس ج بلابل وبلابیل.

۶- آنفا : من أنف - بمعنی استکف واستکبر.

۷- الانحیاش : الاجتماع.

۸- الرمس : القبر.

۹- الربوع : جمع الربع بمعنی الدار.

۱۰- دوارس : جمع الدارس بمعنی العافی والذاهب أثره.

۱۱- أهاب به : دعاه للعمل أو لترکه.

۱۲- القطر : الناحیه (ج) اقطار.

۱۳- صفد : مدینه فی فلسطین بالجلیل الأعلی شرقیّ عکّا.

١٤- مدينه لبنانيه وموقع أثرى من آثارها هيكل باخس والأعمده السته.

أحـد أولاد سـبأ أقام بهـذا القطر برهه ، فنسب إليه ، والحارثىّ نسـبه إلى أبى زهير الحارث بن عبـد الله الأعور الهمـدانىّ ، لكون نسب المصنّف ينتهى إليه ، كان من أصحاب أمير المؤمنين على عليه السّلام.

قال ابن أبى داود (۱) كان من أفقه الناس وأفرضـهم ، تعلّم الفرائض من على عليه السّـلام ، مات سنه خمس وستين من الهجره ، والهمدانىّ نسـبه إلى همدان ، بسـكون الميم ، قبيله من اليمن ، ومن تصانيفه : التفسير المسمّى بالعروه الوثقى ، والتفسير المسمّى بعين الحيـاه والحبـل المتين ومشـرق الشمسـين وشـرح الاـربعين والجـامع العباسـى الفارسـى ومفتاح الفلاح والزبـده فى الأصول والرساله الهلاليه والأثنى عشـريات الخمس ، وأجودهنّ الصـلاتيه ، ثمّ الصّوميه وخلاصه الحساب والمخلاه والكشكول وتشريح الأفلاك والرساله الأسـطرلابيه وحواشى الكشّاف وحاشيته على البيضاوىّ وحاشيته على خلاصه الرجال ودرايه الحديث والفوائد الصّـمديه فى علم العربيه والتهذيب فى النحو وحاشـيه الفقيه ، وله غير ذلك من الرسائل المختصره ، والفوائد المحرّره رحمه الله والله سبحانه أعلم ، وهذا أوان الشروع فى المقصود واطلاع الشرح فى أفق الوجود وسماء السعود (۲). إن شاء الله تعالى.

صمدية

بسم الله الرحمن الرحيم

أحسن كلمه يبتـدأ بهـا الكلام ، وخير خبر يختتم به المرام ، حمـدك اللهمّ على جزيل الإنعام والصّـلاه والسّـلام على سيّد الأنام محمّـد وآله البرره الكرام ، سيّما ابن عمّه على عليه السّـلام ، الّـذى نصـبه علمـا للاسـلام ، ورفعه لكسـر الأصـنام ، جـازم أعناق النّواصب اللّئام ، وواضح علم النحو لحفظ الكلام.

شرح

الكلام على اسم الجلاله وكلمه التوحيد والرحمن الرحيم

قال شـيخنا ومولانا المصـنّف : - روّح الله تعالى روحه ونوّر ضـريحه - «بسم» الباء إمّا للإستعانه أو المصاحبه ، وقد ترجّح الأولى بإشـعارها بكون ذكر الاـسم الكريم عنـد ابتـداء الفعل وسـيله إلى وقوعه على الوجه الأكمل الأتمّ ، حتّى كأنّه لا يتأتّى ولا يوجد بدون التبرّك بذكره والمصاحبه عريه عن ذلك الإشعار ، وأمّا متعلّق الباء فمقدّر خاصّ أو عامّ ، فعل أو ».

۱- أحمد بن داود بن جرير بن مالك الأيادى ، أحد القضاه المشهورين من المعتزله ، ورأس فتنه القول بخلق القرآن. خير الدين الزركلى ، الأعلام ، ج ۱ ، الطبعه الثالثه ، ۱۹۶۹ م ، ص ۱۲۰.

۲- هذه الفقره سقطت فى «س».

اسم ، مؤخّر أو مقدّم ، وأولى هذه الثمانيه أوّلها ، أعنى الخاصّ الفعلىّ المؤخّر ، إذ العام كمطلق الابتداء ، يوهم بظاهره قصر الاستعانه على ابتداء الفعل ، فيفوت شمولها لجملته ، والخاصّ الاسمىّ كقرائتى مثلا يوجب زياده تقدير بإضمار خبره ، إذ تعلّق الظرف به يمنع جعله خبرا عنه ، والمقدّم ك اقرأ بسم الله ى فوت معه قصر الاستعانه على اسمه جلّ وعلا.

قال المصنّف رحمه الله فى المفتاح : وكسرت الباء لاختصاصها بلزوم الجرّ والحرفيه (۱) ، والاسم لغه علامه الشىء ، وفيه عشر لغات ، وسيأتى معناه اصطلاحا ، وهو عند البصريّن من الأسماء العشره الّتى حذفت أعجازها ، وأسكنت أوائلها ، وأدخل عليها مبتدأ بها همزه الوصل ، لأنّ من دأبهم أن يبتدئوا بمتحرّك ، ويقفوا على ساكن ، واشتقاقه من السّمّو ، وهو الارتفاع ، ومن السمه عند الكوفيّن ، وهى العلامه ، وأصله وسم ، حذفت الواو ، وعوّضت عنها همزه الوصل ليقلّ إعلاله (۲).

قال الزجاج (۳) : هذا غلط ، لأنّا لا نعرف شيئا دخلت عليه ألف الوصل فيما حذفت فاء فعله نحو : عده وزنه ، فلو كان من الوسم ، كان تصغيره وسيما ، كما أنّ تصغير عده وعيد. وحذفت الألف لكثره الاستعمال وطوّلت الباء عوضا عنها ، ولا تحذف فى غير ذلك ك باسم ربّك ، أو ل اسم الله.

قال ابن درستويه (۴) : لا يقاس خطّ المصحّف والعروض ، الله أصله إله ، حذفت الهمزه ، وعوّض منها حرف التعريف ، ثمّ جعل علما للذات المقدّسه الجامعه لصفات

۱- قال الزمخشرىّ : فإن قلت : من حقّ حروف المعانى الّتى جاءت على حرف واحد أن تبنى على الفتحه الّتى هى أخت السكون ، نحو كاف التشبيه ولام الابتداء وواو العطف وفائه وغير ذلك ، فما بال لام الإضافه وبائها بنيتا على الكسر؟ قلت : أمّا اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء ، وأمّا الباء فلكونها لازمه للحرفيّه والجرّ. أبو القاسم جار الله الزمخشرىّ ، الكشّاف ، بيروت ، دار الكتاب العربى ، لاط ، ۱۴۰۷ ه ق ، ۱ / ۴.

۲- قال الشارح : الاسم لغه علامه الشىء. وإن كان كذا فهو قبل مذهب الكوفيّين الّذين يذهبون إلى أنّ الاسم مشتقّ من الوسم وهو العلامه. ولكن هذا وإن كان صحيحا من جهه المعنى إلا أنّه فاسد من جهه اللفظ ، وهذه الصناعه لفظيّه ، فلا بدّ فيها من مراعاه اللفظ ، ووجه فساده من جهه اللفظ : أوّلا : إنّ الهمزه فى أوّله همزه التعويض ، وهمزه التعويض إنّما تقع تعويضا عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء ، فهو مشتقّ من السّمو لا من الوسم ، ثانيا : تصغيره «سمىّ» ولو كان مشتقّا من الوسم لكان تصغيره «وسيم» كما يجب أن تقول فى تصغير عده وعيده ، لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها. ثالثا : جمع تكسيره «أسماء» ولو كان مشتقّا من الوسم لوجب أن تقول : أواسم ، وأواسيم. راجع : الأنبارى ، الانصاف فى مسائل الخلاف ، ج ۱ ، بيروت ، المكتبه العصريّه ، لاط ، ۱۴۱۹ ه ، ص ۶ إلى ۱۶.

۳- إبراهيم بن السرى أبو إسحاق الزجاج ، عالم بالنحو واللغه ، من أهل بغداد ، تعلّم على المبرّد ، له : معانى القرآن ، فعلت وأفعلت ، شرح أبيات سيبويه و... جلال الدين عبد الرحمن السيوطى ، بغيه الوعاه ، ج ۱ ، المكتبه العصريه بيروت ، دون التاريخ ، ص ۴۲۳.

۴- أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسىّ الفسوىّ ، محدث وأديب ولغوىّ ونحوىّ ، ولد فى فسا بأقليم

فارس (۲۵۸ / ۳۴۷ ه). ابن الخراسانی وابن الکثیر ، دائره المعارف الإسلامیه الکبری ، ج ۳ ، مرکز دائره المعارف الإسلامیه الکبری ، طهران ۱۳۷۷ ش ، ص ۷۸.

الكمال ، وزعم بعضهم أنّه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحقّ للعبوديه ، وكلّ منهما كلّىّ انحصر فى فرد.

قال العلامه التفتازانىّ (۱) فى شرح التلخيص : لو كان الأمر على ما زعم ، لما أفاد قولنا - لا إله إلا الله - التوحيد ، لأنّ المفهوم من حيث هو محتمل للكثره ، ولا نزاع فى أنّ هذه الجمله كلمه توحيد ، وأيضا فالمراد بالإله فى هذه الكلمه أمّا المعبود بحقّ ، فيلزم استثناء الشىء من نفسه أو مطلق المعبود ، فيلزم الكذب لكثره المعبودات الباطله ، فيجب أن يكون الإله بمعنى المعبود بحقّ ، والله علما للفرد الموجود منه ، والمعنى لا- مستحقّ للعبوديّه فى الوجود أو لا- موجود واجب إلا- الفرد الّذى هو خالق العالم ، انتهى.

لكن قال عصام الدين (۲) فى شرحه على التلخيص : - وفيه بحث - لأنّ الله إذا كان علما للفرد الموجود منه ، لم يكن حاصلا فى عقولنا إلا- بمفهوم الواجب لذاته والمتّصف به محتمل لمتعدّد كالإله بحقّ ، فلا- يحصل باستثنائه اثبات ما هو المطلوب بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد ، وأيضا لما انحصر الإله بحقّ فيه ، كان استثناؤه إخراج جميع ما تحت المستثنى منه ، فمناط التوحيد على نفى وجود ما يتوهّم معبودا بالحقّ ، وإثبات ما هو المستحقّ للعبوديّه فى الواقع أو الواجب لذاته ، وهو يكفى لانحصاره فى ذات واحده ، فالمعنى لا- إله يجوّز العقل كونه معبودا بالحقّ إلا الواجب لذاته فى الواقع ، ولا يتفاوت فى ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته ، أو بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته ، نعم كونه بمعنى الشخص أنسب بمقام التوحيد كما لا يخفى ، انتهى ، وهو حسن.

«الرّحمن الرحيم» صفتان مشبّهتان من رحم بالكسر ، بعد نقله إلى رحم بالضّمّ ، أو بعد تنزيل المتعدّى مترله اللازم ، كما فى قولهم فلان يعطى ، لأنّ الصفه المشبهه لا تصاغ من متعدّ. والرحمه رقه وانعطاف ، تقتضى التفضّل ، وأسماؤه تعالى إنّما تطلق باعتبار الغايات دون المبادى ، فالمراد هنا التفضّل أو إرادته ، والرّحمن أبلغ من الرّحيم جريا على القاعده المشهوره من أنّ زياده المبنى تدلّ على زياده المعنى ، وذلك أنّ الأوّل يدلّ على جلائل النعم ، والثانى على دقائقها ، وهما مجروران على الوصفيّه من باب تعدّد

۱- مسعود بن عمر سعد الدين التفتازانىّ ، عالم بالنحو والتصريف والمعانى والبيان ، له : تهذيب المنطق ، المطول فى البلاغه ، شرح التلخيص. مات سنه ۷۹۱ ق. بغيه الوعاه ۲ / ۲۸۵.

۲- العلّامه الفاضل المحقق عصام الدين إبراهيم بن عربشاه الإسفراينى المتوفى سنه ۹۴۵ ه ، وهو من الّذين شرح تلخيص المفتاح فى المعانى والبيان للشيخ جلال الدين القزوينى ، وشرحه ممزوج عظيم يقال له الأطول. حاجى خليفه ، كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، المجلّد الأوّل ، بيروت ، دار إحياء التراث العربى ، لاط ، لات ، ص ۴۷۷.

الأوصاف على المشهور ، ويجوز على ذلك من حيث الصناعه قطعهما مرفوعين ومنصوبين وبالتفريق (۱).

قال ابن جنّى (۲) فى الخصائص : وما أحسنه هاهنا ، ذلك أنّ الله تعالى إذا وصف ، فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ، لأنّ هذا الاسم لا يتعرّض شكّ فيه ، فيحتاج إلى وصف لتلخيصه ، لأنّه الاسم الذى لا يشارك فيه على وجه ، وبقيّه أسمائه جلّ وعلا كالأوصاف التابعه للاسم ، وإذا لم يعترّض شكّ فيه ، لم تجئ صفته لتلخيصه ، بل للثناء على الله تعالى ، وإذا كان ثناء ، فالعدول عن إعراب الأوّل أولى به ، وذلك أنّ اتباعه إعرابه جار فى اللفظ مجرى ما يتبع للتلخيص والتخصيص ، فإذا هو عدل عن إعرابه علم أنّه للمدح أو للذمّ فى غير هذا عن الله تعالى ، فلم يبق هنا إلا المدح ، فلذلك قوىّ عندنا اختلاف الإعراب بتلك الأوجه التّى ذكرناها ، انتهى.

وذهب الأعلم (۳) وابن مالك (۴) وابن هشام (۵) إلى أنّهما مجروران ، أمّا الرحمن فعلى البدليه من لفظ الجلاله ولا يجوز كونه وصفا ، لأنّه صار علما بالغلبه ، وأما الرحيم فلكونه وصفا للرحمن ، فلا يجوز كونه وصفا للجلاله ، لأنّ البدل لا يتقدّم على الوصف.

قال [ابن هشام] فى المغنى : فالسؤال الذى سأله الزمخشرى وغيره ، لم قدّم الرحمن مع أنّ عادتهم تقديم غير الأبلغ كقولهم : عالم نحرير وجواد فيّاض ، غير متّجه وممّا يوضح أنّ الرحمن غير صفه مجيئه كثيرا غير تابع ، نحو ، (الرَّحْمنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ) [الرحمن / ۱] ، (قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ) [الإسراء / ۱۱۰] ، (وَإِذا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمنِ قالُوا وَمَا الرَّحْمنُ) [الفرقان / ۶۰] ، انتهى.

وابتدأ المصنّف ، رحمه الله ، كتابه بالبسمله ، اقتداء بالكتاب العزيز ، وما عليه الإجماع ، ولأنّه أمر ذو بال ، فينبغى افتتاحه بها لما ورد به الخبر «كلّ أمر ذى بال لم يبدأ

۱- يعنى بما أنّ المنعوت «الله» متّضحا بدون الصفتين «الرحمن والرحيم» جاز فيهما الاتباع والقطع ، وإذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ ، أو نصب على إضمار فعل. وبالتفريق يعنى برفع الأولى ونصب الثانيه وبالعكس.

۲- ابن جنى : هو أبو الفتح عثمان بن جنّى ، (۹۴۲ - ۱۰۰۲) يونانىّ الأصل ، ولد فى الموصل قبل ۳۳۰ ه ، من آثاره : الخصائص وسرّ صناعه الإعراب. فؤاد إفرام البستانى ، دائره المعارف ، ج ۲ ، بيروت ، لاط ، ۱۹۶۴ م ، ص ۴۱۵.

۳- يوسف بن سليمان النحوىّ الشنتمرىّ المعروف بالأعلم ، كان عالما بالعربيّه واللغه ومعانى الأشعار ، اشتهر بشروحه منها : شرح المعلّقات وشواهد سيبويه ، بغيه الوعاه ج ۲ ص ۳۵۶.

۴- أبو عبد الله جمال الدين ، من الأئمه المشهورين فى علم النحو ، ولد بالأندلس سنه ۶۰۰ ه ، من آثاره «الألفيه فى النحو» توفّى سنه ۶۷۲ ه بدمشق. فؤاد إفرام البستانىّ ، دائره المعارف ، ج ۴ ص ۱۷.

۵- عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصارىّ الشيخ جمال الدين النحوىّ الفاضل والعلامه المشهور ، صنف : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، شذور الذهب فى معرفه كلام العرب و... ، بغيه الوعاه ۲ / ۶۸.

فیه ببسم الله فهو أبتر» (۱) ، ثمّ أتبعها بالحمد لما روی أیضا ، کلّ أمر ذی بال لم یبدأ فیه بالحمد ، وفی روایه ، بحمد الله فهو أقطع ، والتوفیق بینهما بحمل الأوّل فی الأوّل علی الحقیقیّ ، وفی الثانی علی الإضافیّ أو العرفیّ ، أو کلیهما علی العرفیّ.

«أحسن» اسم تفضیل من حسن ، ککرم ونصر. «کلمه» بفتح الکاف وکسر اللام أفصح من فتحها ، وکسرها مع سکون اللام الأولی ، لغه الحجازیّن ، وبها جاء التنزیل ، والأخریان لغتا تمیم (۲) ، ومثلها فی جواز اللغات الثلاث ، کلّ ما (۳) کان علی نحو : کتف وعلم ، فإن کان الوسط حرف حلق ، جاز فیه لغه رابعه ، وهی اتّباع الأوّل للثانی فی الکسر ، نحو فخذ وشهد ، والمراد بالکلمه هاهنا ، الکلمه التی تطلق علی الجمل المفیده ، لیصحّ کون الخبر ، وهو قوله : حمدک اللهمّ کلمه ، ولا یصحّ حملها علی الکلمه الاصطلاحیه ، کما کابر (۴) فیه بعض الفضلاء المعاصرین.

«یبتدأ بها الکلام» ، أی یشرع بها فی الکلام الّذی یهتمّ به ، حملا للکلام علی الکامل منه ، وفی التعبیر بالابتداء إشاره إلی الحدیث الوارد فی الحمد المقدّم ذکره. «وخیر خبر» ، أصله أخیر خبر ، حذفت الهمزه لکثره الاستعمال ، کما حذفت فی شرّ ، وقد یستعملان علی الأصل بقلّه ، وفی خیر وخبر جناس التصحیف (۵). «یختم به المرام» ، أی یجعل خاتمه له ، والمرام مصدر میمیّ من«رام یروم» أی طلب ، وهو هنا بمعنی المفعول أنسب من کونه بمعنی المصدر ، وفی یبتدی ویختتم صناعه الطباق (۶).

«حمدک اللهمّ» ، أی حمدک یا الله ، وإیثار الخطاب بالکاف علی اسمه تعالی للدلاله علی أنّه قویّ عنده ، محرّک الأقبال وداعی التوجّه إلی جنابه علی الکمال ، حتّی خاطبه ، وحرف النداء من اللهمّ محذوف ، عوّض منه المیم فی آخره علی الأصحّ ، کما سنبیّنه فی موضعه إن شاء الله تعالی.

والنداء بالیاء مع کونها للبعید ، وهو تعالی أقرب من حبل الورید للإشاره إلی هضم نفسه والاستبعاد لها عن مظانّ القرب ، وذکر اسمه تعالی بعد الکاف الوافیه

۱- أحمد بن حنبل ، مسند ، لاط ، بیروت ، دار إحیاء التراث العربی ، ۳ ، ۱۹۹۴ / ۳۵۹.

۲- تمیم : قبیله من مضر من قبائل عرب الشمال أو العدنانیّین.

۳- کلّما «ح».

۴- کابر : عاند وخالف.

۵- جناس التصحیف : هو ما تماثل رکناه وضعا واختلفا نقطا ، بحیث لو زال إعجام أحدهما لم یتمیّز عن الآخر ، نحو : غرّک عزّک. أحمد الهاشمی ، جواهر البلاغه ، مصر ، مکتبه الاعتماد ، لاط ، ۱۳۵۸ ه ، ص ۴۱۸.

۶- الطباق وتسمّی التضاد أیضا ، وهی الجمع بین متضادین أی معنیین متقابلین فی الجمله. سعد الدین التفتازانی ، شرح المختصر ، قم ، منشورات دار الحکمه ، ج ۲ ، لاط ، لات ، ص ۱۳۶.

بالدلاله على ذاته من غير احتياج إلى أمر آخر إرشاد إلى التبرّك به ، وتوصّل إلى ندائه بياء المفيده لهضم نفسه ، كما ذكرنا ، ودفع للتفخيم المستفاد من الخطاب.

فإن قلت : قصده من قوله أحسن كلمه إلى آخره ، بدايه كتابه بالحمد ليحصل له الفضل الوارد فى ذلك ، وهذا ليس بحمد فضلا عن أن يكون حمدا مبدوّا به ، بل هو إخبار عن حكم من أحكام الحمد؟ قلت : حمد الله تعالى هو الثناء عليه بصيغه الحمد أو غيره ، فالثناء على حمده ثناء عليه ، وسلوكه هذه الطريقه دون غيرها ممّا اشتهر فى المؤلفات إشاره إلى أنّ طرق التعبير فى هذا المقام غير منحصره ، وعمل بمقتضى لكلّ جديد لذّه.

قال النيسابوريّ (۱) فى تفسيره : أوّل ما بلغت الرّوح إلى سرّه آدم عطس ، فقال : الحمد لله ربّ العالمين.

وآخر دعوى أهل الجنّه : (أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ) [يونس / ۱۰] ، ففاتحه العالم مبنيّه على الحمد ، وخاتمته على الحمد ، فاجهد أن يكون أوّل أعمالك وآخرها مقرونا بكلمه الحمد. فكأنّ المصنّف رحمه الله لاحظ هذا المعنى ، حيث عبّر بالابتداء والاختتام.

«على جزيل» متعلّق بالحمد ، أى على عظيم «الإنعام» ، وهو إيصال النّعمه ، وعرّفت النعمه لأنّها المنفعه المفعوله على جهه الإحسان إلى الغير ، وإنّما لم يتعرّض للمنعم به إشعارا بقصور العباره عن الإحاطه به ، ولئلا يتوهّم اختصاصه ببعض دون آخر ، ولتذهب نفس السامع كلّ مذهب ممكن.

«والصلاه» بمعنى الرّحمه على ما هو المشهور من أنّها من الله تعالى مجاز ، إذ هى حقيقه بمعنى الدعاء من الله وغيره ، وقيل : هى منه تعالى الرحمه ، ومن الملائكه الاستغفار ، ومن الآدميّن التضرّع ، والأوّل أقوى للزوم الثانى الاشتراك ، والمجاز خير منه.

«والسّلام» اسم من التسليم ، وهو التحيّه ، وجمع بينهما عملا بظاهر قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً) [الأحزاب / ۲۳] ، وغايه السؤال بهما عائده على السائل ، لأنّ الله تعالى قد أنعم على نبيه صلى الله عليه و آله من المتزله والزّلفى (۲) ما لا يوثّر فيه صلوه مصلّ ولا سلام مسلّم ، كما نطقت به الأخبار ، وصرّحت (۳) به العلماء ن

۱- النيسابوريّ نظام الدين حسن بن محمد القمىّ النيسابوريّ المتوفّى سنه ۸۵۰ ه ، أصله من قم ومنشأه فى نيشابور ، له كتب «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» يعرف بتفسير النيسابورى و «شرح الشافيه» فى الصرف. الأعلام للزركلى ۲ / ۲۳۴.

۲- الزلفى : القربى والمتزله.

۳- كلمه العلماء فاعل لفعل صرّحت والعلماء جمع تكسير لمذكر ، والفعل إذا أسند إلى جمع غير سلامه لمذكّر جاز إثبات التاء وحذفها ، يقول ابن مالك : والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن

الأخيار ، وهما أمّا معطوفان على الحمد ، فيكونان موصوفين بالأحسنيّه والأخيريّه ، وأمّا مبتدان ، فهما وخبرهما جمله مستأنفه.

«على سيد الأنام» متعلّق باللّام ، وهو مطلوب للأوّل معنى ، ولا يجوز تعلّقه به إن جعلناه عطفا على الحمد ، وإن جعلناه مبتدأ ، فهو خبر المبتدأ ، والمعطوف عليه فيتعلّق بكائنان ونحوه.

استعمال السّيد فى غير الله تعالى ، وفيه ثلاثه أقوال

و «السيد» من ساد قومه يسودهم ، فهو سيد ، ووزنه فيعل ، فأصله سيود ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وفيه استعماله فى غير الله - عزّ وجلّ - ، ويشهد له من الكتاب قوله تعالى : (وَسَيِّداً وَحَصُوراً) [آل عمران / ٣٩]. ومن السّنه قوله عليه السّلام : أنا سيد ولد آدم (١).

وفى المقتفى لابن منير (٢) حكايه ثلاثه أقوال فى المسأله ، جواز اطلاقه ، على الله تعالى وعلى غيره ، وامتناع اطلاقه على الله تعالى ، حكاه عن ابن مالك ، وامتناع إطلاقه إلا على الله ، تمسّكا بما روى من أنّه عليه السّلام قيل له يا سيدنا ، فقال : إنّما السيّد الله ، (٣) وقد عرفت أنّ فى الكتاب والسنّه ما يدلّ على خلاف ذلك.

«والأنام» كسحاب ، والآنام بالمدّ ، والأينم كأمير ، وهو الخلق ، أو الجنّ والإنس ، أو جميع ما على وجه الأرض ، كذا فى القاموس (۴).

معنى الآل وأصله واستعماله والكلام على سيّما ولا سيّما

و «آله» ، آل الرجل أهله وعياله ، وآله أيضا أتباعه ، كذا فى الصّحاح (۵) ، وآله صلّى الله عليه وآله وسلّم بنو هاشم وبنو المطّلب المؤمنون. وقيل : قرابته الأدنون ، وقيل : أتقياء المؤمنين ، وأصله أهل ، بدليل تصغيره على أهيل ، أبدلت الهاء همزه توصّلا إلى الألف ، ثمّ أبدلت الهمزه ألفا ، لأنّ قلب الهاء ألفا لم يجئ فى موضع ، حتّى يقاس عليه ، وأمّا قلب الهمزه ألفا

١- سنن أبى داود ، للحافظ أبى داود السجستانى ، الطبع الاول ، دار الفكر ، بيروت ، ١۴٢١ ه ، ص ٨٧۵ برقم ۴۶٧٣.

٢- ابن منير : أبو محمد فخر الدين عبد الواحد بن منصور بن محمد بن المنير الإسكندرىّ ، فقيه ، مفسّر وناظم. ولد ۶۵١ / ١٢۵٣ وتوفى ٧٣٣ ه / ١٣٣٣. دائره المعارف فؤاد إفرام البستانى ، ۴ / ٨٨.

٣- السجستانى ، سنن أبى داود ، الطبعه الأولى ، بيروت دار الفكر ، ١۴٢١ ه ق ، ص ٩٢٠ ، رقم ۴٨٠۶.

۴- القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط للفيروزآبادىّ الشيرازىّ المتوفّى سنه ٨١٧ ه ، كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، ٢ / ١٣٠۶.

۵- صحاح اللغه للامام الجوهرى الفارابى المتوفى سنه ٣٩٣. كشف الظنون ، ٢ / ١٠٧١.

فشائع ، وقيل : أصله أول ، واختار هذا غير واحد من المحقّقين ، ولا يضاف إلا لمن له شرف من العقلاء المذكّرين ، فلا يقال : آل الإسكاف (۱) ، ولا ـ آل مكّه ولا آل فاطمه ، وعن الأخفش (۲) أنّهم قالوا : آل المدينه وآل البصره ، ولا يجوز إضافته إلى المضمر عند الكسائى (۳) وأبى جعفر النحاس (۴) والزبيدى (۵) ، وأجازها غيرهم ، وهو الصحيح.

«البرره» جمع بارّ ، وهو من الجموع المطّرده فى كلّ فاعل صحيح العين ، كسافر وسفره ، وفاجر وفجره. والبرّ الصله والخير. «الكرام» جمع كريم ، والكرم إيثار الغير بالخير.

«سيّما ابن عمّه» ، أى لا سيما ابن عمّه ، حذفت «لا» تخفيفا مع أنّها مراده ، كقوله تعالى : (تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ) [يوسف / ۸۵] ، أى : لا تفتأ. وهو تصرّف فى لا سيما ، حكاه نجم الأئمه (۶) وغيره ، لكن ذكر البلبانىّ (۷) فى شرح تلخيص الجامع الكبير أن استعمال سيما ب- [دون] لا لا نظير له فى كلام العرب ، والصواب أنّه لم يسمع فى كلام العرب (۸) ، ولعلّ مراده نفى حذف لا فى غير القسم ، وأمّا فى القسم فشائع ، كما فى الآيه وقول امرئ القيس (۹) [من الطويل] :

۱ - فقلت يمين الله أبرح قاعدا

ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى (۱۰)

أى لا أبرح.

۱- الاسكاف : الخرّاز ، وصانع الأحذيه.

۲- هو أبو عبد الله أحمد بن عمران بن سلامه الألهانى ، كان لغويا ، نحويا ، شاعرا ، أصله من الشام ، وكانت وفاته سنه ۲۶۰ / ۸۷۴. فواد سزگين ، تاريخ التراث العربى ، ج ۸ ، الطبعه الثانيه ، مكتبه آيه الله مرعشى ، ۱۴۱۲ ق ، ص ۴۶۵.

۳- هو أبو الحسن علىّ بن حمزه بن عبد الله ، المتوفى سنه ۱۸۹ / ۸۰۵ ، نحوىّ مشهور ، وهو أحد القرّاء السبعه ، ويعدّ من اللغويّن ، وله كتاب «معانى القرآن ومتشابه القرآن و...» المصدر السابق ، ۸ ، / ۲۰۲.

۴- أحمد بن محمد بن إسماعيل يعرف بابن النحاس ، أبو جعفر المصرى ، صنف : إعراب القرآن ، معانى القرآن ، شرح شواهد الكتاب و... توفى سنه ۳۳۸. بغيه الوعاه ۱ / ۳۶۲.

۵- هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله ولد سنه ۳۱۶ / ۹۲۸ بأشبيليه وأصل أسرته من حمص ، وقد برع الزبيدىّ فى اللغه والنحو ، ومن آثاره : مختصر كتاب العين للخليل بن أحمد و... ، فواد سزگين ، ۸ / ۳۶۵.

۶- نجم الأئمه لقب الرضىّ الإمام المشهور صاحب شرح الكافيه لابن الحاجب ، فرغ من تأليف هذا الشرح سنه ۶۸۳ ه ، وله شرح على الشافيه. بغيه الوعاه ۱ / ۵۶۷.

۷- لعلّه ابن بليان الفارسى الحنفىّ المتوفّى سنه ۷۳۱ ه ، وهو من الّذين شرح تلخيص الجامع الكبير فى الفروع للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عباد المتوفى سنه ۶۵۲ ه. كشف الظنون ، ۱ / ۴۷۲.

۸- قال الرضىّ : واعلم أنّ الواو الّتى تدخل على لا سيّما فى بعض المواضع كقوله : ولا سيّما يوما بداره جلجل ، اعتراضيّه ، ...

وتصرف فی هذه اللفظه تصرفات کثیره لکثره استعمالها ، فقیل : سیّما بحذف لا ولا سیما بتخفیف إلیاء مع وجود لا وحذفها. ابن حاجب ، الکافیه فی النحو ، شرحه رضی الدین الأسترآباذی ، بیروت ، دار الکتب العلمیّه ، لاط ، ۱۴۰۵ ه ، ۱ / ۲۴۹.

۹- امرئ القیس من أصحاب المعلقات ، یلقب بذی القروح والملک الضلیل ویعدّ أبا للشعر الجاهلی (ت ۵۴۰ م).

۱۰- دیوان إمرئ القیس ، تحقیق محمد رضا مروه ، الطبعه الأولی ، بیروت ، الدار العالمیّه ، ۱۴۱۳ ، ص ۶۰. اللغه : الأوصال : جمع الوصل : المفصل أو مجتمع العظام.

قال بعض المحقّقين - وهو يعنى استعمال «سيما» بدون «لا» - كثيرا ما يوجد فى كلام المتأخّرين من علماء العجم ، فينبغى تجويزه. وقال العلامه أثير الدين أبو حيان (۱) فى شرح التسهيل : لا يجوز حذف «لا» من لا سيما ، لأنّ حذف الحرف خارج عن القياس ، فلا يقال بشىء منه إلا حيث سمع ، وسبب ذلك أنّهم يقولون : إنّ حروف المعانى إنّما وضعت بدلا من الأفعال طلبا لإختصار ، ولذلك أصل وضعها أن يكون على حرف أو حرفين ، وما وضع مؤدّيا معنى الفعل واختصر فى حروف وضعه لا يناسبه الحذف. انتهى.

وهى أعنى «لا» لنفى الجنس وسىّ ، كمثل وزنا ومعنى ، وعينه فى الأصل واو ، وهو اسم لا عند الجمهور ، وما بعد لا سيما إذا كان مفردا أمّا مجرور على أنّه مضاف إليه ، وما زائده ، وأمّا مرفوع خبر مبتدأ محذوف ، والجمله صله ، إن جعلت ما موصوله ، وصفه ، إن جعلت نكره موصوفه ، والجرّ أولى من هذا الوجه لقلّه حذف صدر الجمله الواقعه صله أو صفه ، كما صرّح به الرضىّ على أنّه يقدح فى اطّراده لزوم إطلاق ما على من يعقل ، وهو ممنوع ، وعلى الوجهين ففتحه سىّ إعراب ، لأنّه مضاف ، وأمّا منصوب على تقدير أعنى ، أو على أنّه تمييز ، إن كان نكره ، كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو : (وَلَوْ جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَداً) [الكهف / ۱۰۹] ، وما كافّه عن الإضافه ، والفتحه بنائيه مثلها فى لارجل ، وقيل على الاستثناء فى الوجهين ، فمنع جواز نصب إذا كان معرفه وهم ، وردّ بأنّ المستثنى مخرج ، وما بعدها داخل فى باب الأولى ، وأجيب بأنّه مخرج ممّا أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها ، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا ، قيل : ويقدح فى الاستثناء اقترانها بالواو ، ولا يقال : جاء القوم وإلا زيدا ، إذ القول بزيادها ضعيف ، بل قيل اقترانها بها واجب.

قال الثعلب (۲) من استعمالها على خلاف ما جاء فى قوله : [من الطويل]

۲ - ...

ولا سيّما يوم بداره جلجل (۳)

فهو مخطئ.

وأجيب بأنّ مراد القائل بالاستثناء أنّ لا سيما مع واو وبدونها نزّلت مترله أداه الإستثناء ، وعلى التقدير الأوّل خبر لا محذوف عند غير الأخفش ، أى لا مثل ابن عمّه

۱- العلّامه أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسىّ نحوىّ عصره ولغويّه ومفسّره ومؤرّخه ، له من التصانيف : البحر المحيط فى التفسير ، التذييل والتكميل فى شرح التسهيل ، مات سنه ۷۴۵ ه ، بغيه الوعاه ، ۱ / ۲۸۱.

۲- أحمد بن يحيى ابو العباس ثعلب إمام الكوفيين فى النحو اللغه ، صنف : المصون فى النحو ، اختلاف النّحويّين ، معانى القرآن ، معانى الشعر و... ومات سنه ۲۹۱. المصدر السابق ص ۳۹۶.

۳- صدره «ألا ربّ يوم لك منهنّ صالح» وهو لامرى القيس. اللغه : داره الجلجل : غدير بعينه.

موجود من الآل ، فينبغى أن يكون الصّلاه والسّلام عليه أبلغ من الصّلاه والسّلام على غيره ، والجمله حاليه ، إذ هى أعنى لا سيما مع ما بعدها بتقديرها جمله مستقلّه ، كما قاله الرضىّ ، وعند الأخفش ما خبر لا ، ويلزمه قطع سىّ عن الإضافه من غير عوض. قيل : ويلزم كون خبر «لا» معرفه ، وأجيب بأنّه قد يقدّر ما نكره موصوفه أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه (١) فى «لا رجل قائم» إنّ إرتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلاء النافيه ، قاله ابن هشام فى المغنى ، ولا يخفى أنّ الجواب الثانى لا يجدى نفعا فيما نحن فيه ، كما أشار إليه بعض المحقّقين.

وفى الهيتيات لأبى على الفارسى (٢) ، إذا قيل : قاموا لا سيما زيد «فلا» مهمله ، وسىّ حال ، أى : قاموا غير ممّاثلين لزيد فى القيام.

قال ابن هشام : ويردّه صحّه دخول الواو ، وهى لا تدخل على الحال المفرده وعدم تكرّر لا ، وذلك واجب مع الحال المفرده ، كما تقول : رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد.

وأجاب الدمامينىّ (٣) عن شقّى الاعتراض (٤) ، أمّا عن الأوّل فبالتزام دخول الواو عند اعتقاد أنّه منصوب على الحال ، ودخولها فى قولك : قاموا ولا سيما زيد ، لا يرد ، لأنّ سيّا حينئذ لا يكون حالا ، بل هو اسم لا التبرئه ، فلم يلزم دخول واو الحال حينئذ على اسم مفرد. وأمّا عن الثانى فبالتزام وجوب التكرار ، وقد وجد معنى ، وإن انتفى لفظا ، والتكرير اللفظىّ ليس بشرط على ما ذهب إليه الزمخشرىّ (٥) فى قوله تعالى : (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَهَ) [البلد / ١١] ، إنّه فى معنى فلا فكّ رقبه ، ولا أطعم مسكينا. ووجه ذلك هنا أنّ قولك : قام القوم لا ممّاثلين زيدا ، فى معنى قولك لا مساوين لزيد فى حكم القيام ، ولا أولى منه به على ما تقرّر فى أنّ المذكور بعد لا سيّما أولى بالحكم ، انتهى.

١- عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريّين سيبويه أبو بشر أصله من البيضاء قرب شيراز ونشأ فى البصره وأخذ عن الخليل ويونس وكتابه فى النحو هو الكتاب. وقيل مات بشيراز سنه ١٨٠. المصدر السابق ، ٢ / ٢٣١.

٢- أبو علىّ الفارسىّ : أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسى ، من أئمه النحو المذكورين فى القرن الرابع الهجرى ولد بمدينه فسا من بلاد فارس من شيراز ، قدم بغداد وأخذ النحو عن أعيان علمائه ، من آثاره كتاب «الإيضاح فى النحو» توفى سنه ٣٧٧ ه ق. دائره المعارف فؤاد افرام البستانى ، ۴ / ۴۷۰. جاء فى مغنى اللبيب الهيتيات مسائل نحويّه أملاها فى هيت. مغنى اللبيب ص ۴۱۲.

٣- الدمامينىّ بدر الدّين محمّد (١٣٦٢ - ١۴٢۴) : عالم بالشريعه وفنون الأدب ، ولد فى الإسكندريه وتوفّى فى الهند ، من كتبه «تحفه الغريب فى شرح مغنى اللبيب» المنجد فى الأعلام ، الطبعه الثانيه ، دار الفقه ، ١۴٢٢ ه ، ص ٢۴۵.

۴- يعنى صحّه دخول الواو وعدم تكرّر لا.

۵- محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشرىّ أبو القاسم جار الله ، كان واسع العلم ، كثير الفضل ، متفننا فى كلّ علم ، من تصانيفه : الكشاف فى التفسير ، المفصل فى النحو و... مات سنه ۵٣٨. بغيه الوعاه ، ٢ / ٢٧٩.

وقد نوقش فی کلا الجوابین بما لا نطول بذکره ، وقد بقی فضل الکلام فی لا سیما ، طویناه هنا علی غرّه ، ولعلّنا نلمّ به فی بحث الاستثناء ، إن شاء الله تعالی.

طرف من ذکر أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب علیه السّلام

«علی» بدل من قوله : «ابن عمه» أو عطف بیان ، ویحتمل الأوجه الثلاثه المذکوره فی الإعراب ، وإن لم یساعد رسم الخط النصب ، وهو أمیر المؤمنین أبو الحسن علی بن أبی طالب عبد مناف بن عبد المطّلب ، واسمه شیبه الحمد ، وعنده یجتمع نسبه بنسب النبیّ صلی الله علیه و آله ، فهو ابن عمه ، لأنّ أبا طالب أخو عبد الله بن المطّلب ، وهو ابن هاشم ، واسمه عمرو بن عبد مناف ، واسمه المغیره بن قصیّ ، واسمه زید بن کلاب بن مرّه بن کعب بن لوی بن غالب بن فهر بن کنانه ، وأمّه فاطمه بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهی أوّل هاشمیّه ولدت هاشمیّا.

أقوال حول ولاده علی علیه السّلام

قال ابن الصّبّاغ المالکیّ (۱) : ولد علی علیه السّلام بمکّه المشرّفه داخل البیت الحرام فی یوم الجمعه الثالث عشر من شهر الله الأصمّ (۲) رجب الفرد الحرام سنه ثلاثین من عام الفیل قبل الهجره بثلاث وعشرین سنه ، وقیل بخمس وعشرین ، وقبل المبعث باثنتی عشره سنه ، وقیل : بعشر سنین ، ولم یولد فی البیت الحرام قبله أحد سواه ، وهی فضیله خصّه الله تعالی بها إجلالا له وإعلاما لمرتبته وإظهارا لتکرّمه ، وکان علیه السّلام هاشمیّا من هاشمیین ، فأوّل من ولده هاشم مرّتین (۳) ، انتهی.

حکی ابو عمر والزّاهد (۴) فی کتاب الیواقیت ، قال قال ابن الأعرابی (۵) : کانت فاطمه بنت اسد أمّ علی علیه السّلام حاملا بعلی علیه السّلام وأبو طالب غائب ، فوضعته ، فسمّته أسدا لتحیی به ذکر أبیها ، فلما قدم أبو طالب ، فسمّاه علیّا ، انتهی. وفی ذلک یقول أبو طالب [من البسیط] : ب

۳ - سمّیته بعلیّ کی یدوم له

عزّ العلوّ وفخر العزّ أدومه

۱- لم أجد ترجمه حیاته.

۲- سمّی شهر رجب بالشهر الأصم ، أو شهر الله الأصم ، لعدم سماع السلاح فیه للحرب. ابن منظور ، لسان العرب ، ج ۱ ، الطبعه الأولی ، بیروت ، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات ، ۲۰۰۵ م ، ص ۲۲۴۰.

۳- أی أبوه وأمّه من هاشمیّین.

۴- محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد المطّرز اللغویّ ، له من التصانیف : إلیواقیت فی اللغه ، شرح الفصیح الموشح و... مات سنه ۳۴۵ ببغداد. بغیه الوعاه ، ۱ / ۱۶۴.

۵- محمد بن زیاد المعروف بابن الأعرابی علامه باللغه من أهل الکوفه ، له کتاب النوادر ومعانی الشعر. الأعلام للزرکلی ، ۶ /

وهو أوّل من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه و آله ، قاله ابن عباس (۱) وأنس (۲) وزيد بن أرقم (۳) وسلمان الفارسيّ (۴) وجماعه ، ونقل بعضهم الإجماع على ذلك ، ولم يعبد الأصنام قطّ ، وهو أخو رسول الله صلى الله عليه و آله بالمؤاخاه وصهره على فاطمه سيده نساء العالمين وأبو السبطين وسيد العلماء الربانين والشجعان المشهورين والزهّاد المذكورين.

أخرج الطبرانيّ (۵) وابن حاتم (۶) عن ابن عباس رضى الله عنه ، قال : ما أنزل الله (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) [البقره / ۱۵۳] إلا وعليّ أميرها وشريفها. وأخرج ابن عساكر (۷) عن ابن عباس قال : ما نزل فى أحد من كتاب الله ما (۸) نزل فى على عليه السّلام هذا ، وأنا لو ذهبت أذكر يسيرا من مناقبه الجليله وأوصافه الجميله ، لخرجت عن المقصود ، وكنت كمن قال لذكاء (۹) : ما أنورك ولخضاره (۱۰) ما أغزرك. وفى الكتب المفرده لذلك ما فيه الكفايه ، وقد صحّ النقل أنّه عليه السّلام ضربه عبد الرحمن بن ملجم ليله الجمعه الحادى والعشرين من شهر رمضان المعظّم سنه أربعين من الهجره ، ومات من ضربته ليله الأحد ، وهى الليله الثالثه من ليله ضرب ، واختلف فى موضع دفنه ، والمشهور أنّه بالغرى ، موضع معروف وهو الّذى يزار الآن ، وما كان المقصود من التعرّض لهذا الطرف من ذكره إلا التبرّك به ، ولأنّ المصنّف رحمه الله نوّه باسمه الشريف ، فكان علينا ذكر شئ من ترجمته الشريفه ، وإنّما خصّه بالذكر لما فيه من براعه الاستهلال ، لأنّه الواضع لعلم النحو ، كما سيأتى عن قريب إن شاء الله تعالى.

۱- ابن عباس عبد الله (ت ۶۸ ه) ابن عمّ النبى لقّب «حبر الأمّه» ، روى الكثير من حديث الرسول. المنجد فى الأعلام ص ۱.

۲- أنس بن مالك بن النضر ، صاحب رسول الله صلى الله عليه و آله وخادمه ، روى عنه رجال الحديث ۲۲۸۶ حديثا ، وهو آخر من مات بالبصره من الصحابه سنه ۹۳ ه. الأعلام للزركلى ، ۱ / ۳۶۵.

۳- زيد بن أرقم الخزرجيّ الأنصاريّ ، صحابيّ ، غزا مع النبيّ صلى الله عليه و آله سبع عشره غزوه ، له فى كتب الحديث ۷۰ حديثا ، مات بالكوفه سنه ۶۸ ه. المصدر السابق ، ۲ / ۹۵.

۴- سلمان فارسى صحابيّ من مقدّميهم وكان قويّ الجسم ، صحيح الرأى. قال رسول الله : سلمان منّا أهل البيت. له فى كتب الحديث ۶۰ حديثا. توفّى سنه ۳۶ ه. المصدر السابق ۳ / ۱۶۹.

۵- الطبرانى (۲۶۰ - ۳۶۰ ه ق) هو سليمان بن أحمد بن أيّوب من كبار المحدثين ، له ثلاثه معاجم فى الحديث. الأعلام للزركلى ، ۳ / ۱۸۱.

۶- سهل بن محمد أبو حاتم السجستانى ، كان إماما فى علوم اللقرآن واللغه والشعر ، صنف «إعراب القرآن ، لحن العامه ، ومات سنه ۲۵۰ ه. بغيه الوعاه ۱ / ۶۰۶.

۷- على بن الحسن ابن عساكر الدمشقيّ ، له تاريخ دمشق الكبير ، يعرف بتاريخ ابن عساكر ، مات سنه ۵۷۱ ه. الأعلام للزركلى ۵ / ۸۴.

۸- ما موصوله.

۹- الذكاء : الشمس.

۱۰- خضاره : البحر ، سمى بذلك لخضره مائه.

«والّذی نصبه» ، أی رفعه ، وأقامه «علما للإسلام» العلم بالتحریک ما ینصب فی الطریق ، لیهتدی به ، وفیه استعاره مرشّحه ، شبّهه علیه السّلام بالعلم وقرنها بما یلائم المستعار منه ، وهو النّصب.

معنی الإسلام وحکایه کسر الأصنام الّتی کانت علی البیت الشریف

والإسلام عباره عن الإقرار باللّسان ، وقیل : الإقرار باللّسان ، والتّصدیق بالجنان ، والعمل بالأرکان (۱) ، فیکون مرادفا للإیمان ، وهو فی الأصل الانقیاد والاتّباع ، ولا یطلق علی غیر هذا الدین الشریف.

«ورفعه لکسر الأصنام» ، جمع صنم بالتّحریک ، وهو ما اتّخذ من دون الله تعالی کالوثن ، ویقال إنّه معرب الشمن ، یشیر إلی کسره الصنم الّذی کان علی البیت ، لمّا رفعه النبیّ صلی الله علیه و آله علی منکبیه ، وإنّما عبّر عنه (۲) بالجمع إشاره إلی عظمه ، لأنّه کان أکبر أصنامهم. فکأنّه کان عندهم بمترله أصنام کثیره ، وحکایه کسره الصنم المذکور ما ذکره فی الریاض النضره (۳) ، قال : روی عن علیّ علیه السّلام أنّه قال : حین أتینا الکعبه ، قال لی رسول الله صلی الله علیه و آله اجلس ، فجلست إلی جنب الکعبه ، فصعد علی منکبی ، فذهبت لأنهض به ، فرأی منّی ضعفا تحته ، فقال لی : اجلس فجلست ، فترل عنّی ، وجلس لی رسول الله صلی الله علیه و آله وقال : اصعد علی منکبی فصعدت علی منکبیه ، فنهض بی ، فإنّه تخیّل لی أنّی لو شئت لنلت أفق السماء ، حتّی صعدت البیت.

وفی شواهد النبوّه سأل رسول الله صلی الله علیه و آله علیا علیه السّلام حین صعد علی منکبیه ، کیف تراک؟ قال علیّ علیه السّلام أرانی کأنّ الحجب (۴) قد ارتفعت ، ویخیّل لی أنّی لو شئت لنلت أفق السماء. فقال رسول الله صلی الله علیه و آله : طوبی لک ، تعمل للحقّ ، وطوبی لی أن أحمل للحقّ ، انتهی.

قال فصعدت البیت ، وکان علیه تمثال من صفر أو نحاس ، وهو أکبر أصنامهم ، وتنحّی رسول الله صلی الله علیه و آله وقال لی : ألق صنمهم الأکبر ، وکان موتّدا علی البیت بأوتاد

۱- التصدیق والعمل بالأرکان «س».

۲- الضمیر یعود إلی الصنم.

۳- الریاض النضره فی فضائل العشره - لمحبّ الدین أبی جعفر أحمد بن محمد الطبری المتوفّی سنه ۶۹۴ ه ، ذکر أنّه جمع ما روی فیهم فی مجله بحذف الأسانید من کتب عدیده وشرح غریب الحدیث. کشف الظنون ، ۱ / ۹۳۶.

۴- الحجب : جمع الحجاب بمعنی الساتر.

حدیـد إلی الأرض. فقال رسول الله : إیه إیه (۱)(جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْباطِلُ ، إِنَّ الْباطِلَ کانَ زَهُوقاً) [الإسراء / ۸۱] ، فجعلت أزاوله ، أو قال : أعالجه عن یمینه وعن شـماله ومن بین یدیه ومن خلفه ، حتی اسـتمکنت منه ، قال لی رسول الله صـلی الله علیه و آله : اقذف به ، فقذفت به ، فتکسّـر کما تنکسـر القوارید (۲) ، فمـا صـعدت حتّی السـاعه ، ویروی أنّه کان من قوارید ، رواه الطبری ، (۳) وقال أخرجه أحمد (۴) ، ورواه الزوندیّ (۵). ثمّ إنّ علیا علیه السّلام أراد أن یترل ، فألقی نفسه من صوب المیزاب (۶) تأدّبا وشـفقه علی النبیّ صـلی الله علیه و آله ، ولّمـا وقع علی الأرض تبسّم ، فسأله النبیّ صـلی الله علیه و آله : عن تبسّـمه؟ فقال : إنّی ألقیت نفسـی من هذا المکان الرفیع ، وما أصابنی ألم. قال قال : فکیف یصیبک ألم؟ لقد رفعک محمّد ، وأنزلک جبرئیل (۷) ، انتهی.

قلت : وفی کتاب المناقب للمؤیّـد الخوارزمیّ (۸) ما یشـعر بأنّ هذه الحکایه کانت قبل الهجره ، وصـرّح فی المواهب الدنیّه (۹) بأنّ ذلک کان یوم الفتح ، وهو ظاهر ، والله أعلم.

معنی النواصب وحکایه لطیفه فی ذلک

«جـازم» أی قـاطع ، من الجزم ، وهو لغه القطع ، «أعنـاق النواصب اللئـام» ، الأعناق جمع عنق ، وهو الجیـد ، والنواصب والناصبیّه وأهل النّصب ، بفتح النون وسکون الصاد المهمله ، المتدیّنون ببغض علی علیه السّلام ، لأنّهم نصبوا له ، أی عادوه ، یقال نصبت لفلان إذا عادیته.

وعلی ذکر النصب فما ألطف ما حکاه القاضـی أحمـد بن خلکان (۱۰) الشـافعیّ فی تاریخه «وفیات الأعیان وأنباء أبناء الزمان» ، قال : ذکر أبو الفتح ابن جنیّ فی بعض

۱- إیه : کلمه استزاده واسـتنطاق ، وهی مبنیه علی الکسـر ، وقد تنوّن ، تقول للرجل إذ اسـتزدته من حدیث أو عمل : إیه. لسان العرب ، ۱ / ۲۱۰.

۲- القوارید : جمع القاروره ، وهی وعاء من الزجاج تحفظ فیه السوائل.

۳- الطـبری أبـو جعفر محمـد بن جریر (ت ۳۱۰ ه ۹۲۳ م) مؤرّخ ومفسّـر وفقیه شـافعیّ ولـد فی آمل بطبرسـتان ، من کتبه جامع البیان فی تفسیر القرآن. الأعلام للزرکلی / ۳۲۱.

۴- أحمـد بن محمـد بن حنبل ، إمام المـذهب الحنبلیّ ، صـنف «المسـند» سـتّه مجلّدات ، یحتوی علی ثلاثین ألف حدیثا ، وله کتب أخری ، مات سنه ۲۴۱ ه. المصدر السابق ، ۱ / ۱۹۲.

۵- لم أجد ترجمه حیاته.

۶- المیزاب : المئزاب ، وهو قناه أو انبوبه یصرف بها الماء من سطح بناء أو موضع عال.

۷- ما وجدت الحدیث.

۸- أبو المؤید محمد بن محمود الخوارزمی المتوفی سنه ۶۶۵. کشف الظنون ۲ / ۱۶۸۰.

۹- المواهب الدنیه بالمنح المحمدیّه فی السیره النبویه للشیخ شـهاب الدین القسـطلانی المصـریّ المتوفّی سـنه ۹۲۳ ه. المصدر

السابق ٢ / ١٨٩٦.

١٠- ابن خلكان مؤرخ ولد فى أربيل ، له وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان وهو معجم تاريخىّ شهير ، مات سنه ١٢٨٢ م. المنجد فى الأعلام ص ٧.

مجاميعه أنّ الشريف الرضى الموسوىّ - رحمه الله - أحضر إلى ابن السيرافىّ النحوىّ (۱) ، وهو طفل جدّا لم يبلغ عمره عشر سنين ، فلقّنه النحو ، وقعد معه فى الحلقه ، فذاكره بشىء من الإعراب على عاده التعليم ، فقال له : إذا قلنا : رأيت عمر ، فما علامه النّصب فى عمر؟ فقال له الرضىّ : بغض على عليه السّلام ، فعجب السيرافىّ والحاضرون من حدّه خاطره (۲) ، انتهى.

واللؤم ضد الكرم فى الأخلاق والحسب ، وبغض على عليه السّلام فوق اللؤم ، لما ورد فى ذلك من الآثار الكثيره والأخبار الشهيره ، منها ما رواه عبد الله بن مسعود (۳) ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول : من زعم أنّه آمن بى وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ، ليس بمؤمن ، وكم من هذا. (۴)

أوّل من وضع النحو وحكايه وضعه وشرف علم العربيه

«وواضع علم النحو لحفظ الكلام» إتّفق العلماء على أنّ أوّل من وضع علم النحو وابتدعه وأنشأه على عليه السّلام.

قال أبو القاسم الزّجاجىّ (۵) فى أماليه : حدّثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبرىّ ، حدّثنا أبو حاتم السجستانىّ ، حدّثنى يعقوب بن إسحق الحضرمىّ (۶) ، حدّثنا سعيد بن مسلم الباهلىّ (۷) ، حدّثنا أبى عن جدّى عن أبى الأسود الدئلى (۸) قال ، قال : دخلت على علىّ بن أبى طالب عليه السّلام فرأيته متفكّرا فقلت له : فيم تفكّر يا امير المؤمنين؟ قال إنّى سمعت ببلدكم هذا لحنا ، فأردت له أن أصنع كتابا فى أصول العربيه ، فقلت : إن فعلت هذا أحييتنا ، وبقيت فينا هذه اللغه ، ثمّ أتيته بعد ثلاث فألقى إلىّ صحيفه فيها بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كلّه اسم وفعل وحرف.

۱- الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافىّ النحوىّ ، عالم بالنحو والفقه واللغه والشعر والعروض والقرآن ، من كتبه «شرح كتاب سيبويه ، الإقناع فى النحو و... بغيه الوعاه ۲ / ۵۰۹.

۲- ما ذكرت هذه الحكايه فى «ح وط».

۳- عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلى صحابى من أكابرهم فضلا وعقلا وقربا من رسول الله صلى الله عليه و آله وهو من أهل مكه ، وأول من جهر بقراءه القرآن بمكه. الأعلام للزركلى ۴ / ۲۸۰

۴- سنن نسائى لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى ، الطبعه الثانيه ، دار الفكر ، بيروت ، ۱۴۲۱ ه. كتاب ايمان ص ۱۹۲۰.

۵- يوسف بن عبد الله الزجاجىّ أبو القاسم ، كان غزير العلم فى الأدب واللغه ، صنف : شرح الفصيح ، اشتقاق الأسماء ، الإيضاح فى علل النحو والأمالى ، مات سنه ۴۱۵. بغيه الوعاه ۲ / ۳۷۵.

۶- يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمىّ البصرىّ ، أحد القرّاء العشره. له فى القراءآت روايه مشهوره وله كتب منها : الجامع ووجوه القراءآت. مات سنه ۲۰۵ ه بالبصره. الأعلام للزركلى ، ۹ / ۲۵۵.

۷- لم أجد ترجمه حياته.

۸- ظالم بن عمرو بن ظالم أبو الأسود الدئلى البصرىّ كان شيعيا شاعرا ، وهو أوّل من نقط المصنّف ، مات سنه ۶۰۹ ه ق. بغيه الوعاه ۲ / ۲۲.

فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، والفعل ما أنبأ عن حركه المسمّى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ، ثمّ قال لى : تتبعه ، وزد فيه ما وقع لك ، واعلم يا أبا الأسود ، أنّ الاشياء ثلاثه ، ظاهر ومضمر ، وشئ ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنّما تتفاضل العلماء فى معرفه ما ليس بظاهر ولا مضمر.

قال أبو الأسود فجمعت منه أشياء ، وعرّضتها عليه ، فكان من ذلك حروف النصب ، فذكرت منها «إنّ وأنّ وليت ولعلّ وكأنّ» ولم أذكر «لكنّ» فقال لى : لم تركتها ، فقلت : لم أحسبها منها ، فقال : بلى هى منها ، فزدها فيها ، انتهى.

ثمّ من عنايه الله سبحانه بهذه اللغه أن قيّض لها فى كلّ زمان قوما يبحثون عن حقائق هذا العلم ودقائقه ، حتّى صنّفوا فيه الكتب المعتبره والرسائل المحرّره ، وأشرب القلوب محبّه هذا العلم حتى أنّه يتعلّمه من ليس من العرب ، ولا له غرض فى إصلاح لغتهم لطفا من الله تعالى بهذه اللغه الشريفه ، لئلا تضيع أو تختلّ قواعدها ، فبقيت على مرّ الزمان ، وهى مشيّده الأركان ، وما أحسن ما أنشده العلّامه أثير الدين أبو حيان لنفسه من قصيده طويله يمدح فيها النحو وسيبويه والخليل (۱) ثم خصّ ها بمدح ابن الأحمر : (۲) [من الطويل]

۴ - هو العلم لا كالعلم شئ تراوده

لقد فاز باغيه وأنجح قاصده (۳)

وما فضّل الإنسان إلا لعلمه

ولا امتاز إلا ثاقب الذهن واقده

وقد قصرت أعمارنا وعلومنا

يطول علينا حصرها ونكابده (۴)

وفى كلها خير ولكنّ أصلها

هو النحو فاحذر من جهول يعانده (۵)

وناهيك من علم علىّ مشيّد

مبانيه أكرم بالّذى هو شايده (۶)

وما زال هذا العلم تنميه ساده

جهابذه تختاره وتقاصده (۷)

١- الخليل بن أحمد الفراهيدىّ البصرىّ صاحب العربيّه والعروض ، وهو أستاذ سيبويه. وله كتاب «العين». بغيه الوعاه ، ١ / ٥٥٧.

٢- إسماعيل بن يوسف الخزرجىّ المعروف بابن الأحمر ، مؤرخ أريب ، من كتبه «نثر الجمان» و... مات سنه ٨٠٧ ه. الأعلام للرزكلى ، ١ / ٣٢٩.

٣- اللغه : تراوده : تطلبه. الباغى : الطالب.

٤- اللغه : الحصر : الإحصاء. نكابد : نقاسى شدّته.

٥- اللغه : يعانده : يخالفه.

٦- اللغه : ناهيك : كافيك. شائده : رافعه.

٧- اللغه : الساده : جمع السّيّد. الجهابذه : جمع جهبذ أى النّقّاد الخبير بغوامض الأمور.

ولقد أبدع المصنّف رحمه الله فى براعه الاستهلال من ذكر الكلمه والكلام والإبتداء والخبر والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم ، وهو من محاسن البديع المرغوب فيها.

صمديهٔ

وبعد فهذه الفوائد الصّمديّه ، فى علم العربيّه. حوت من هذا الفنّ ما نفعه أعمّ ، ومعرفته للمبتدئين أهمّ ، وتضمّنت فوائد جليله فى قواعد الإعراب ، وفرائد لم يطّلع عليها إلا أولو الالباب. ووضعتها للأخ الاعزّ عبد الصّمد ؛ جعله الله من العلماء العاملين ، ونفعه بها وجميع المؤمنين. وتشتمل على خمس حدائق :

معنى الإشاره إلى المصنّفات وإنّها مجازيه

شرح

اشارهٔ

«وبعد» بالبناء على الضّمّ لقطعه عن الإضافه لفظا ، وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا ، وهنا صالح للأولى باعتبار اللفظ ، وللثّانى باعتبار الرّقم ، والواو للإستئناف ، والعامل فى الظرف ما يفهم من السياق مثل أقول ، أو أعلم ، وهذه الفاء زائده ، دخلت على توهّم أمّا إشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها ، وقيل : الأصل أمّا بعد ، فحذفت أمّا ، وعوّض عنها الواو تخفيفا لدلاله الفاء عليها ، والإشاره مجازيه ، لأنّ الحقيقه أنّما يكون للمشاهد المحسوس الحاضر ، فإذا أشير بها إلى المعدومات أو الموجودات المجرّده أو الماديه الغائبه عن الحسّ ، كان ذلك مجازا تتريلا لحضوره عند العقل مترله المحسوس الحاضر.

ثمّ الإشاره هنا إلى المتن المعبّر عنه بالفوائد الصمديّه ، والمراد منه أمّا الألفاظ المخصوصه من حيث دلالتها على المعانى المخصوصه ، وأمّا المعانى المخصوصه من حيث عبّر عنها بالألفاظ المخصوصه ، وأمّا عن النقوش المخصوصه من حيث دلالتها على الألفاظ المخصوصه (۱) أوّلا والمعانى ثانيا ، وأمّا المركّب من الثلاثه أو الإثنين منها ، وليس لشئ منها حضور فى الخارج سوى النّقوش.

أمّا الألفاظ فلعدم حضورها فى الخارج مجتمعه ، وأمّا المعانى فظاهر ، وأمّا المركّبات فلاشتمالها لأقل على جزء معدوم فى الخارج ، ثمّ مجموع النقوش الحاضره ليس إلا شخصا ما هو معنى المتن ، وهو مطلق النقوش الدالّه على تلك الألفاظ ، فإنّ أسماء الكتب ليست من الأعلام الشخصيه ، وإلا كان إطلاقها على غير شخص واحد ممّا يسمّى به مجازا ، بل من الأعلام الجنسيه الموضوعه لإشاره إلى الحقائق الكليه ، وليس لها حضور فى الخارج ، فعلى تقدير الإشاره إلى النقوش تكون الإشاره إلى الحاضر فى ».

۱- من أمّا عن النقوش سقطت فى «ط».

الـذّهن ، هكـذا حرّره غير واحـد من المحقّقين ، وهو التحقيق ، فمـا وقع فى كثير من كتب المؤلّفين من أنّ الإشاره فى مثل هـذا تاره تكون حقيقيّه وتاره تكون مجازيّه بحسب وضع الخطبه ليس بشئ الفوائد الصمديه.

النسبه إلى المركّب الإضافىّ المعرّف صدره بعجزه

«أل» للعهد الحضورى ، نحو : هذا الرّجل ، و «الفوائد» جمع فائده ، وسيأتى معناه لغه وعرفا ، و «الصّمديه» نسبه إلى عبد الصّمد ، على مـا تقرّر مـن أنّ المركّب الإضـافىّ المعرّف صـدره بعجزه تكـون النسـبه إلى عجزه ، ويحـذف لهـا الصّـدر ، لأـنّ العجز هو المقصود بمدلوله ، كالزبيرىّ نسـبه إلى ابن الزبير ، وكذا إذا كان كنيه ككلثومىّ نسبه إلى أمّ كلثوم ، وألحق بها ما خيف منه من اللبس ، كأشهلى نسبه إلى عبد الأشهل ، ومنافىّ نسبه إلى عبد مناف ، وهى هنا كذلك.

وأمّا بناء «فعلل» من جزئى المضاف منسوبا إليه كعبشـمىّ نسـبه إلى عبد الشـمس فشاذّ ، والمحفوظ منه ألفاظ يسـيره ، فلا يقاس عليه.

«فى علم العربيه» أى كائنه فيه على تشبيه ملابسه ما بين اللفظ والمعنى بملابسه الظرفيه ، فتاره يجعل المعنى ظرفا للفظ ، كما فعل المصـنّف من جهه كونه حاضـرا له آخـذا بجوانبه بحيث لاـ يخرج طرف من اللفـظ عن طرف من المعنى ، وهو أمر شائع ، يقال هـذه الآيه فى حكم كـذا ، وهـذا الكتاب فى علم كذا ، وتاره يجعل اللفظ ظرفا للمعنى ، كما يقال هذه المسـئله فى كتاب كذا ، وهو ظاهر ، حتّى شاع أنّ الألفاظ أوعيه للمعانى وقوالب لها وبمترله الكسوه واللباس.

معنى علم العربيه وعلم الأدب وانقسامه إلى اثنى عشر قسما

والمراد بعلم العربيه هنـا علم النحو فقط ، إذ لم يشـتمل الكتاب على غيره ، وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص ، وقـد يطلق على ما هو أعمّ منه ، كما صرّح به بعضهم حيث قال : علم العربيه وعلم الأدب مترادفان ، وهو - أعنى علم الأدب - علم يحترز به عن الخلل فى كلام العرب لفظا أو كتابه.

وقـد صـرّح الزمخشـرىّ وغيره بانقسامه إلى اثنى عشـر قسـما ، فمنها أصول ، والبحث فيها أمّا عن المفردات ، فإن كان من حيث جواهرها وموادّها فهو علم اللغه ، وإن كان من حيث صورها وهيأتها فهو علم التصـريف ، وإن كان من حيث انتساب بعضها إلى بعضها ببعض بالإصاله والفرعيّه فهو علم الاشتقاق.

وأمّا عن المركّبات على الإطلاق أى موزونه أو غير موزونه ، فإن كان باعتبار هيأتها التركيبيّه وتأديتها لمعانيها الأصليه فهو علم النحو ، وإن كان باعتبار إفادتها لمعان مغايره لأصل المعنى فهو علم المعانى ، وإن كان باعتبار تلك الإفاده فى مراتب الوضوح فهو علم البيان.

وأمّا عن المركّبات الموزونه ، فإن كان من حيث وزنها ، فهو علم العروض. وإن كان من حيث أواخر أبياتها ، فهو علم القافيه.

ومنها فروع ، والبحث فيها أمّا أن يتعلّق بنقوش الكتابه ، فهو علم الخطّ ، أو يختصّ المنظوم باعتبار النظر فى محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم ، وهذا هو العلم المسمّى بقرض الشعر ، أو يختصّ بالمنثور ، وهو علم إنشاء النثر من الرسائل والخطب ونحوها ، أو لا يختصّ بشئ منها ، بل يكون شاملا لهما ، وهو علم المحاضرات ، ومنه التواريخ.

وأمّا البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمى المعانى والبيان. وبعضهم يجعله قسما برأسه ، وهو الأولى ، فتكون الأقسام حينئذ ثلاثه عشر.

«حوت» أى جمعت ، أو أحرزت. يقال : حواه ، أى : جمعه ، أو أحرزه ، «من هذا الفنّ» ، أى فنّ العربيه ، والإشاره هنا أيضا مجازيه ، ومن للتبعيض ، «ما» نكره موصوفه ، أى شيئا. «نفعه أعمّ» من نفع ما لم تحوه ، فيجوز أن يكون الجارّ والمجرور (۱) حالا منها أو موصوله بمعنى الّذى ، فلا تجوز الحاليه حينئذ ، بل الجارّ والمجرور متعلّقان بحوت لا غير.

«ومعرفته للمبتدئين» فى هذا العلم ، وهو الّذى ابتدأ فيه ولم يصل منه إلى حاله يستقلّ فيها بتصوير المسائل ، فإن بلغ إلى حاله يستقلّ فيها بتصوير المسائل فهو المتوسّط ، وإن استقلّ التصوير واستحفظ غالب أحكام ذلك العلم وأمكنه إقامه الأدلّه عليه فهو المنتهى ، «أهمّ» من معرفه ما لم يحوه.

معنى الفائده والغرض والغايه

«وتضمّنت» أى اشتملت على «فوائد» جمع فائده ، وهى لغه ما حصّلته ، أو حصّل لك من علم أو مال ، وعرفا ما يترتّب من المصلحه على فعل من حيث ترتّبه عليه ، وهو من حيث إنّه على طرف الفعل ونهايته يسمّى غايه فيختلفان اعتبارا ، ويعمّان الأفعال الاختياريه وغيرها.

وأمّا الغرض فقد يفسّر بما لأجله إقدام الفاعل على فعله ، ويسمّى عله غائيه له باعتبارين ، فإنّ العلّه بالقياس إلى الفعل والغرض بالقياس إلى الفاعل (۲) ، وعلى هذا ».

۱- المجرور سقط فى «س».

۲- الغرض بالقياس إلى الفاعل سقطت فى «س».

لا یلزم فیه الترتّب ، فیکون أعمّ من الفائده والغایه من وجه ، ولذلک قیل : قد یخالف الغرض فائده الفعل کما إذا أخطأ فی اعتقادها. وقد یفسّر بفائده مترتّبه علی الشئ من حیث هی مطلوبه بالإقدام علیه ، وعلی هذا یجب فیه الترتّب ، فیکون أخصّ من الفائده والغایه صدقا ، «جلیله» أی : عظیمه ، من جلّ الشئ إذا عظم ، ومنه الجلیّ للأمر العظیم.

«فی قواعد الإعراب» ، أی النّحو ، وإنّما سمّی به مع أنّه باحث عن الإعراب والبناء معا لکونه أشرف ، إذ هو الأصل فی الأسماء علی الأصح ، ویطلق الإعراب أیضا علی إجراء الألفاظ المرکّبه علی ما تقتضیه الأحکام النحویه ، کما یقال : أعرب هذه القصیده ، إذا تتّبع ألفاظها ، وبیّن کیفیه جریها علی قواعد النّحو ، فلو أرید هذا المعنی أیضا هنا لصحّ.

و «فرائد» جمع فریده ، وهی الدّرّه الکبیره ، أو الفرائد هی الدرر الکبار الّتی نظمت ، وفصّلت بغیرها ، والمراد بها هنا النکت الحسان والفوائد المرغوب فیها.

«لم یطّلع» کیفتعل ، أی لم یظهر علیها «إلا أولو» أی ذوو ، وهو اسم جمع ، لا واحد له من لفظه ، بل من معناه کما سیأتی بیانه «الألباب» أی العقول جمع لبّ ، فإنّ لبّ کلّ شئ خالصه ، ولبّ الإنسان عقله ، إذ هو سبب الفوز بالسعاده کلّها فی الدارین.

قال ابن النفیس (۱) فی کتاب «الطریق إلی الفصاحه» : ولفظ اللّب بمعنی العقل یقبح مفردا ، ولا یقبح مجموعا ، کقوله تعالی : (لِأُولِی الْأَلْبابِ) [آل عمران / ۱۹۰] ، قال : ولم یرد لفظ اللبّ مفردا إلا مضافا ، کقوله صلی الله علیه و آله : «ما رأیت من ناقصات العقل والدین أذهب للبّ الرجل الحازم من إحدا کنّ» (۲). أو مضافا إلیه ، کقول جریر (۳) [من البسیط] :

۵ - یصرعن ذا اللّبّ حتّی لا حراک به

وهنّ أضعف خلق الله إنسانا (۴)

انتهی.

قیل : هذا البیت والّذی قبله أغزل شعر قالته العرب قبله :

۶ - إنّ العیون الّتی فی طرفها حور

قتلتنا ثمّ لا یحیین قتلانا (۵)

۱- أبو الحسن علی بن أبی الحزم المعروف بابن النفیس ، کان یعدّ من کبار العلماء عصره فی الطّب واللغه والفلسفه والفقه والحدیث ، توفّی سنه ۶۸۷ ه. دائره المعارف فؤاد إفرام البستانی ۴ / ۱۰۶.

۲- صحیح بخاری ، لأبی عبد الله البخاری ، الطبعه الثالثه ، دار الأرقم ، بیروت ، ۱۴۱۸ ه ق ، ۱ / ۱۹۳ برقم ۲۹۳.

۳- جریر بن عطیه شاعر العصر الأموی ، أحد شعراء النقائص (۶۵۳ - ۷۳۳).

۴- اللغه : يصرعن : يطرحن على الأرض ، الحراك : الحركه.

۵- اللغه : الحور : شده بياض بياض العين مع شدّه سواد سوادها ، القتلى : جمع القيتل بمعنى المقتول.

معنى الصّمد ومعنى الإيمان

«وضعتها» أى صنّفتها ، وأنشأتها «للأخ الأعزّ» أى لأجله. وفى القاموس الأعزّ : العزيز ، أبى تراب عبد الصّمد بن حسين بن عبد الصمد العاملىّ ، وهو أخوه الأصغر ، كان شيخا فاضلا نبيلا ، إلا أنّه لم يكن فى رتبه أخيه ، وله خلف إلى زماننا هذا ، مستوطنون ببلاد العجم. والصّمد السيد المصمود إليه فى الحوائج ، من صمد إذا قصد ، والدائم الرفيع. وعن ابن عباس رضى الله عنه ، الصّمد : السيّد الّذى كمل فى سودده ، وفسّره المشبهه (۱) لعنهم الله بالمصمت الّذى لا جوف له ، وردّ بأنّ ذلك لا يكون إلا من صفه الجسم ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

«جعله الله» أى صيّره ، وهى جمله خبريه لفظا ، إنشائيه معنى ، «من العلماء العاملين» بعلمهم. والدّعاء له بذلك نهايه إراده الخير له ، لما ورد فى ذلك من الآثار وصحيح الأخبار.

«ونفعه بها وجميع المؤمنين». الإيمان أخصّ من الإسلام ، إذ هو إقرار باللسان ، ومعرفه بالجنان وعمل بالأركان. والإسلام هو الأوّل فقط. أو هما مترادفان كما مرّ. وفيه أربعه أقوال آخر ، والكلام فى ذلك يطول ، وليس هذا محلّه.

و «تشتمل» أى هذه الفوائد الصّمديه «على خمس حدائق» ، جمع حديقه ، وهى الروضه ذات الشجر والبستان من النخل ، أو كلّ ما أحاط به البناء أو القطعه من النخل ، كذا فى القاموس ، وفيه استعاره مطلقه. فإن قلت هذه الحدائق هى نفس الفوائد ولا معنى لاشتمال الشئ على نفسه؟ قلت : اشتمالها عليها من قبيل اشتمال الكلّ على أجزاءه باعتبار أنّ المشتمل مجموع الأجزاء ، والمشتمل عليه كلّ واحد منها ، أو أنّ الأوّل مجموعها معا ، والثانى مجموعها لا معا ، أعنى أحاد الأجزاء بالأسر ، ويحتمل أن يراد بالفوائد الألفاظ والنقوش ، وبالحدائق المعانى أو بالعكس ، إذ يصحّ أن يقال : الألفاظ قوالب المعانى ، كما يصحّ أن يقال : إنّ المعانى قوالب الألفاظ باعتبارين كما مرّ.

ووجه الحصر فى هذه الخمسه أنّ المذكور فيها أمّا مقصود بالذات لا غير ، أو ما يتوصّل به إليه مع شئ مقصود بالذات ، الثانى الحديقه الأولى ، والأول إمّا أن يبحث فيه عمّا يتعلّق بالأسماء أو لا ، الأولى الحديقه الثانيه ، والثانى إمّا أن يبحث فيه عمّا يتعلّق بالأفعال أولا ، الأول الحديقه الثالثه ، والثانى إمّا أن يبحث فيه عن الجمل والمفردات ، الأوّل الحديقه الرابعه ، والثانى الحديقه الخامسه ، ولا يضرّ خروج الديباجه ، لأنّ المراد حصر المقصد بالذات ، أو ما يتوصّل به إليه.

۱- هم فرقه شبهوا الله سبحانه بالأجسام.

الفصل الأول : الحديقه الأولى

اشاره

ص: ۴۹

معنى النحو فى الأصل وحدّه اصطلاحا

صمدية

الحديقه الأولى : فيما أردت تقديمه.

غرّه : النحو علم بقوانين ألفاظ العرب ، من حيث الإعراب والبناء ، وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ فى المقال ، وموضوعه : الكلمه والكلام. فالكلمه : لفظ موضوع مفرد : وهى اسم وفعل وحرف. والكلام لفظ مفيد بالإسناد ، ولا يتأتّى إلا فى اسمين ، أو فعل واسم.

شرح

اشارة

«الحديقه الأولى فيما أردت تقديمه» من بيان تعريف العلم الّذى هو بصدده وفائدته وموضوعه وتعريف موضوعه وأشياء أخر تمرّ عليك بالتفضيل إن شاء الله تعالى ، وإنّما قدّم ذلك لما قد تقرّر من أنّه من أراد الخوض بعلم من العلوم على الوجه الأكمل ، ينبغى له أن يتصوّر أوّلا- حقيقه ذلك العلم بحدّه ليحصل له الإحاطه بجهه الوحده الّتى باعتبارها جعلت المسائل الكثيره علما واحدا ، فيا من فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه ، وإن يعرف فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث ، وإن يعرف موضوعه الّذى به يعدّ ليكون على زياده بصيره فى طلبه.

فبيّن ذلك كلّه مقدّما له فقال : «غرّه» أى هذه غرّه ، بضمّ الغين المعجمه وتشديد الراء المهمله ، وهى بياض فى جبهه الفرس فوق الدرهم ، والغرّه من الشهر ليله استهلال القمر. وفى الصحاح ، غرّه كلّ شىء أوّله وأكرمه. فعلى التفسيرين الأوّلين يكون فيه استعاره مطلقه للنحو. قال أبو الفتح بن جنّى فى الخصائص : هو فى الأصل مصدر شائع ، أى نحوت نحوا ، كقصدت قصدا ، ثمّ خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أنّ الفقه فى الاصل مصدر فقهت الشىء أى : عرفته ، ثمّ خصّ به علم الشريعه من التحليل والتحريم ، وذكر له نظائر فى قصر ما كان شائعا فى جنسه على حدّ أنواعه.

قال : وقد استعملته العرب ظرفا ، أنشد أبو الحسن (۱) [من الرجز] :

۱- على بن مؤمن أبو الحسن بن عصفور ، حامل لواء العربيه فى زمانه بالأندلس ، صنّف الممتع فى التصريف ، شرح الجزوليه ، ثلاثه شروح على الجمل ومات سنه ۶۶۹ ، بغيه الوعاه ، ۲ / ۲۱۰.

٧ - يحدو بها كلّ فتى هيّات

وهنّ نحو البيت عامدات (١)

قيل : وإنّما سمّى هذا العلم به ، لأنّ أمير المؤمنين عليه السّلام لمّا أملى أصوله على أبى الأسود كما تقدّم ، قال له : انح هذا النحو يا أبا الأسود ، فسمّى به تبرّكا بلفظه الشريف.

واصطلاحا «علم» وهو كالجنس ، يدخل فيه جميع العلوم على تفاوت معانيها. «بقوانين ألفاظ العرب» : القوانين جمع قانون ، وهو فى الأصل لفظ يونانىّ أو سريانى موضوع لمسطر الكتابه ، وفى الاصطلاح قضيّه كليّه يتعرّف منها أحكام جزئيات موضوعها كقولنا : كلّ فاعل يجب رفعه ، وكلّ مفعول يجب نصبه (٢) وكلّ مضاف إليه يجب جرّه. وترادفه القاعده والأصل والضابط. وهذا فصل أخرج به ما ليس بقوانين ألفاظ العرب وعلم اللغه ، فإنّه ليس بقواعد كليّه بل بجزئيّات ، وقوله : «من حيث الإعراب والبناء» أخرج به ما عدا العلم المقصود ، فانطبق التعريف عليه جامعا مانعا.

واعلم أنّ هذا الحدّ جار على عرف الناس الآن من جعل علم التصريف قسما برأسه غير داخل فى علم النحو ، والمتعارف قديما شمول علم النحو له ، وكثيرا ما ينجرّ مسائل من أحد الفنّين إلى الآخر لما بينهما من شدّه الارتباط ، ولم يكن السلف كسيبويه فمن بعده يفردون أحدهما عن الآخر بالتصنيف إلا ما كان عن أبى عثمان المازنىّ (٣) ، وتلاه أبو الفتح بن جنىّ والزمخشرىّ وابن الحاجب (٤) وابن هشام وغيرهم كالمصنّف هنا ، وفى التهذيب (٥) وممّن سلك عرف المتقدّمين من المتأخّرين جمال الدّين ابن مالك وناظر الجيش (٦) وأبو حيّان ، وفيقال : عوضا من قولهم من حيث الإعراب والبناء ، من حيث الإفراد والتركيب.

١- لم يسمّ قائله ، اللغه : يحدو بها : أى إبل الحجيج أى يزجرها للمشى ، هيّات : فعّال بمعنى الصياح من هيّت به إذا صاح به ، وهو مجرور لأنّه صفه ، عامدات : قاصدات ، وهى حال من الضمير المستكن فى الظرف.

٢- سقطت «وكل مفعول يجب نصبه» فى «س».

٣- بكر بن محمد أبو عثمان المازنىّ كان إماما فى العربيّه ، قيل : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان ، من تصانيفه : كتاب فى القرآن ، علل النحو ، تفاسير كتاب سيبويه و... مات سنه ٢٤٩ ه ، المصدر السابق ١ / ٤٦٣.

٤- عثمان بن عمر بن أبى بكر العلّامه أبو عمرو بن الحاجب ، كان من أذكياء العالم ، صنف فى النحو : الكافيه وشرحها ونظمها ، الوافيه وشرحها ، وفى التصريف : الشافيه وشرحها. وله الأمالى فى النحو مجلّد ضخم فى غايه التحقيق ، مات سنه ٦٤٦ ه ، بغيه الوعاه ٢ / ١٣٤.

٥- التهذيب فى النحو لأبى البقاء العكبرى المتوفّى سنه ٥٣٨ ه. كشف الظنون ، ١ / ٥١٨.

٦- محمد بن يوسف عبد الدائم الحلبىّ محب الدين ناظر الجيش مهر فى العربيه وغيرها ، شرح التلخيص والتسهيل ومات سنه ٧٧٨ ه ، بغيه الوعاه ، ١ / ٢٧٥.

فائده علم النحو وموضوعه وتعريف الكلمه واللفظ

فائدته

«وفائدته حفظ اللسان عن الخطاء فى المقال» أى فى الكلام والاستعانه على فهم كتاب الله تعالى والسّنّه ومسائل الفقه ومخاطبه العرب بعضهم بعضا. قيل : ومن ثمّ كانت معرفته واجبه ، لأنّ تعلّم الشرائع الوارده بلغه العرب لا يتمّ إلا به ، وكلّ ما لا يتمّ الواجب المطلق إلا به فهو واجب.

ثمّ اللحن من أقبح الأشياء فى الانسان ، قال بعضهم : «لئن أقرأ فاسقط فأحبّ إلى من أن أقرأ فالحن» وكتب كاتب لأبى موسى الأشعرى (١) ، إلى عمر ، من أبو موسى الأشعرىّ ، فكتب إليه عمر : عزمت عليك لما قنعت كاتبك سوطا. وذكر أبو عبيده (٢) أنّ هذا الكاتب هو حصين بن أبى الحرّ العنبرىّ وأولاده ينكرون ذلك أشد الإنكار. وقال رجل لبنيه : يا بنىّ أصلحوا من ألسنتكم ، فإنّ الرجل تنوبه النائبه ، فيجب أن يتجمّل فيها ، فيستعير من أخيه دابته وثوبه ، ولا يجد من يعيره لسانه ، ولله درّ من قال [من الكامل] :

٨ - النحو يبسط من لسان الألكن

والمرء يكرمه إذا لم يلحن

فإذا طلبت من العلوم أجلّها

فأجلّها منه مقيم الألسن (٣)

موضوعه

«وموضوعه» موضوع كلّ علم ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتيّه ، وهى اللاحقه له أو لجزئه أو لغرض يساوى ذاته كالتعجّب اللاحق للذات لا بواسطه وكالحركه الإراديّه اللاحقه للإنسان بواسطه أنّه حيوان ، ولا شك أنّه جزء الإنسان وكالضحك العارض للإنسان بواسطه التعجّب. «الكلمه والكلام» هذا أحد الأقوال الثلاثه فى موضوع علم النحو ، فقد قيل : إنّ موضوعه الكلمه فقط ، لأنّه إنّما يبحث فيه عن الإعراب والبناء وما يتعلّق بهما ، ولا ريب أنّ ذلك من الأحوال اللاحقه للكلمه ، وأمّا الحكم على بعض الجمل بالإعراب المحلىّ فلتنزيلها مترله المفرد ووقوعها موقعه ، وقيل : إنّ موضوعه الكلام فقط ، لأنّ الكلمه لعدم استقلالها وحدّها وعدم حسن السكوت عليها لا تقع فى المحاورات إلا فى ضمن الكلام ، بل لا يظهر أثر الإعراب والبناء فى آخرها إلا فى ضمنه ، لا سيّما عند من ذهب إلى أنّها قبل التركيب لا معربه ولا مبنيّه.

وقيل : موضوعه كلاهما ، نظرا إلى كلا الوجهين. وقيل : بناء على تعارف القدماء إدراج الصرف تحت النحو وعليه ، فكان على المصنّف أن لا يذكر إلا موضوع علم

۱- الأشعری (أبو موسی) (ت ۴۴ ه / ۶۶۵ م) صحابیّ ، أحد الحکمین مع عمرو بن العاص فی تحکیم بعد صفّین ، المنجد فی الأعلام ص ۵۰.

۲- هو أبو عبیده معمر بن المثّنی ولد سنه ۱۱۰ / ۷۲۸ ومن المرجّح جدّا أنّ مولده کان بالبصره ، وکان یعدّ من أجمع الناس علما بلغه العرب القدامی وتاریخهم. تاریخ التراث العربی ، فؤاد سزگین ۸۰ / ۱۱۱.

۳- لم أقف علی قائلهما.

النحو مجرّدا عن غيره ، لأنّ كتابه لم يشمل إلا عليه لا غيره ، واستمداده من الكلام العربىّ ومسائله المطالب الّتى يبرهن عليها فيه ، كعلمنا بأنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب إلى غير ذلك (۱).

وأل فى الكلمه والكلام للعهد الذهنىّ ، أى المصطلح عليهما عند النحاه ،

الكلمة

فالكلمه شرع فى الكلام على حقيقه الكلمه والكلام ، لأنه إنّما يبحث عنها ، والفاء فصيحه ، أى إذا عرفت أنّ موضوعه الكلمه والكلام. «فالكلمه» وأل فيها للعهد الذكرىّ ، فإنّ المعرفه إذا أعيدت معرفه كانت عين الأولى ، كما إذا أعيدت النكره معرفه ، وهذا أغلبىّ لا كلىّ. وفيه كلام طويل ، ليس هذا محلّه. وهى لغه تقال للجمل المفيده والقصيده كقوله تعالى : (وَكَلِمَهُ اللهِ هِىَ الْعُلْيا) [التوبه / ۴۰] ، أى لا إله إلا الله. وقولهم كلمه الحويدره أى قصيدته ، والحويدره لقب شاعر ، تصغير حادره ، واسمه قطبه بن يحصن ، روى أن حسانا (۲) إذا قيل له : أنشدنا ، قال : أنشدكم كلمه الحويدره ، يعنى قصيدته الّتى مستهلها [من الكامل] :

۹ - بكرت سميّه غدوه فتمتّع

وغدت غدوّ مفارق لم يربع (۳)

وهو أمّا من باب إطلاق الجزء مرادا به الكلّ ، أو من باب الاستعاره المصرّحه من حيث إنّ الكلام لارتباط أجزائه بعضها ببعض كالكلمه الواحده ، واصطلاحا عند المنطقىّ الفعل على ما قيل ،

اللفظ

وعند النحوىّ «لفظ» أى : ملفوظ ، وهو فى الأصل مصدر بمعنى الرمى مطلقا ، ثمّ خصّ بالرمى من الفم ، ثمّ أطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق ، إلا أنّ هذا الإطلاق صار حقيقه عرفيّه ، والخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوىّ ، واشتهر تعريف اللفظ بأنّه الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائيّه.

لكن انتقد بأنّه لا يشمل اللفظ البسيط ، فمن ثمّ اختير فى تعريفه ما قيل صوت معتمد على مقطع الفم حقيقه أو حكما ، فالأوّل كزيد ، والثانى كالمنوىّ فى فم المقدّر بانت بنا على جواز استعمال المشترك فى معنييه الحقيقين إن كان حقيقه فيهما أو الحقيقىّ والمجازىّ ، إن كان حقيقه فى أحدهما مجازا فى الآخر ، ولا مخلص عند مانعى

۱- سقطت هذه الجمله فى «س».

۲- أبو عبد الرحمن حسان بن ثابت بن المنذر ، من قبيله الخزرج ، ولد بالمدينه ، اتّصل بالغساسنه ، ومدحهم كما اتّصل ببلاط

الحيره ، انتقل إلى الإسـلام وناصره بلسانه فلقب شاعر النبى صلى الله عليه و آله توفّى سنه ۶۷۴ م / ۵۴ ه. حنا الفاخورى ، الجامع فى تاريخ الأدب العربى ، الأدب القديم ، لاط ، دار الجيل ، بيروت ، لات ، ص ۴۱۳.

۳- هو للحادره. اللغه : بكرت : خرجت أوّل النهار قبل طلوع الشمس. غدوه : ما بين الفجر وطلوع الشمس.

المسأله ، وهم الأكثر إلا بدعوى أنّه «موضوع» لأمر يعمّها كما قاله ابن هشام فى شرح اللمحه.

وإنّما لم يقل لفظه لكونه فى الأصل مصدرا ، ومن حقّه أن لا يؤنّث ولا يجمع ، لأنّه موضوع للحقيقه الّتى من شأنها ذلك ، مع أنّ اللفظ أخصّ ، ولو عبّر بالقول بدلا عن اللفظ لكان أولى ، لأنّ القول أخصّ منه لاختصاصه بالموضوع على الأشهر ، فكلّ قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوىّ ، ولم يكن يحتاج إلى التعقيد بقوله موضوع.

معنى الوضع والمفرد ومعنى الاحتراز بالجنس

الوضع

الوضع لغه جعل الشىء فى حيّز معيّن ، واصطلاحا قيل : تخصيص شىء بشىء بحيث (١) متى أطلق المخصّص به فهم المخصّص ، وقيل : تعيين شىء بشىء بحيث إذا علم الشىء الأوّل ، فهم منه الشىء الثانى ، ويسمّى الأوّل دالّا والثانى مدلولا.

المفرد

«مفرد» وهو ما لا يقصد بجزئه الدالّه على جزء المعنى المقصود حين الجزئيّه كزيد ، فإنّ أجزاءه وهى ذوات حروفه الثلاثه الّتى هى «ز ى د» كلّ منها لا يدلّ على معنى ، ووقع فى عباره كثير من المؤلّفين أنّ المفرد ما لا يدلّ جزءه على جزء معناه ، فإنّ أجزاءه وهى الزاى والياء والدال لا تدلّ على معنى فى زيد وهو غلط ، لأن الزاى والياء والدّال ليست أجزاءه ، بل هذه أسماء مسمّياتها ، وأجزاءه ومسمّياتها لا تدلّ على معنى ، إنّما يقال لها حروف المبانى ، وتطلق بإزاء حروف المعانى الّتى هى الأسماء والأفعال ، نبّه عليه بعض المحقّقين.

واندرج فى المفرد ما لا جزء له كهمزه الاستفهام ، وما له جزء غير دالّ على معنى كما مرّ ، وما له جزء يدلّ على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله علما. وما له جزء دالّ على معنى هو جزء المعنى المقصود ، لكن لم تقصد دلالته حين الجزئيه كالحيوان الناطق علما للآدمى ، فالمعنى غير مقصود فى عبد الله ، والدلاله غير مقصوده فى الحيوان الناطق ، فافترقا.

قال بعضهم : واعلم أنّ الإفراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض ، يظهر ذلك بالتأمّل الصادق فى حقيقتهما ، فجعله صفه للفظ كما وقع فى عبارته أولى من جعله صفه للمعنى كما وقع فى عباره ابن حاجب ، انتهى. ».

١- سقط بحيث فى «ح».

هذا مفهوم حدّ الكلمه ،

احترازاته

وأمّا احترازاته فاللفظ وإن كان فی التعریف بمثابه الجنس ، وهو إنّما یؤتی به لبیان أصل الذات لا لإخراج شیء ، إذ لیس قبله غیر المعرّف ، إلا أنّه یؤذن بمباینه ما عداه للمعرّف ، وهذا معنی الاحتراز بالجنس کما أفاده ابن هشام فی شرح اللمحه. ولذلک لا یقال : یخرج عنه أو یقال : إنّ الجنس هنا وهو اللفظ لما کان أخصّ من الفصل من وجه صحّ الاحتراز به من جهه خصوصه ، وأمّا تعیّنه حینئذ للجنسیه دون الفصلیّه فلکونه أظهر أوصاف الکلمه ، فقدّم ، وجعل جنسا ، واحترز به عمّا لیس بلفظ ، کالدّوال الأربع ، وهی الإشارات. والنّصب والعقد والخطوط ، فإنّها موضوعه ولیست بکلمات ، وخرج بالموضوع غیر الموضوع کالمهملات والمحرفات والألفاظ الدّاله بالطبع والعقل ، وبالمفرد المرکّب ، وهو ما یدلّ جزؤه علی جزء معناه. فإن حسن السکوت علیه فهو التامّ ، وإلا فهو الناقص کزید قائم وعبد الله غیر علم.

معنی المرکّب وهل هو موضوع أم لا

المرکب

وأورد أنّ نحو ضرب مفرد ، مع أنّه لا یصدق علیه تعریفه ، ویصدق علیه تعریف المرکّب ، لأنّ جزءه وهو المادّه یدلّ علی الحدث ، وجزءه الآخر وهو الهیئه یدلّ علی الزمان ، وعلی نسبه ذلک الحدث إلی الفاعل المعیّن أو المبهم علی الخلاف فی ذلک.

والتحقیق هو الأوّل ، فانتقض التعریف جمعا ومنعا ، وأجیب بأنّ المراد بالجزء المعتبر فی الترکیب ما یکون مرتّبا فی السمع ، والهیئه مع المادّه لیست کذلک ، بل یوجدان مسموعین معا ، فلا انتقاض ، هذا

هل هو موضوع ام لا

وإنّما یخرج المرکّب بقید المفرد علی القول بأنّه موضوع ، وإلا فقد خرج بقید الوضع کما هو مذهب جمع من المحقّقین منهم الرازیّ (۱) وابن الحاجب وابن مالک ، قالوا : لیس المرکّب بموضوع ، ودلالته علی معناه عقلیّه لا وضعیّه ، واحتجّ له ابن مالک فی کتاب الفیصل علی المفصّل بوجهین : أحدهما أنّ من لا یعرف من کلام العرب إلا لفظین مفردین صالحین لإسناد أحدهما إلی الآخر ، فإنّه لا یفتقر عند سماعهما مع الإسناد إلی معرفه معنی الإسناد ، بل یدرکه ضروره ثانیها أنّ الدالّ بالوضع لا بدّ من إحصائه ومنع الاستیناف فیه کما کان فی المفردات والمرکّبات القائمه مقامها.

١- الرازى : هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا ، كان من أكابر أئمه اللغه ، أخذ عنه بديع الزمان الهمدانى وغيره ، له تصانيف كثيره منها : المجزل فى اللغه ، وغريب إعراب القرآن ، توفّى سنه ٣٩٥ ه. محمد فريد وحدى ، دائره معارف القرن العشرين ، المجلد الرابع ، الطبعه الثالثه ، بيروت ، دار المعرفه ، ١٩٧١ م ، ص ٣٩٥.

فلو كان الكلام دالا بالوضع ، وجب ذلك فيه ، ولم يكن لنا أن نتكلّم بكلام لم نسبق إليه ، كما لا يستعمل فى المفردات إلا ما سبق استعماله ، وفى عدم ذلك برهان على أنّ الكلام ليس دالا بالوضع ، انتهى.

والأصحّ كما قال القرافىّ (۱) ، ويعزى إلى الجمهور : أنّ المركّب موضوع ، أى : بالنوع لا بالشخص ، فيكون خارجا بقيد المفرد كما قرّرناه ، وبيانه أنّ الوضع إمّا شخصىّ أن تعلّق بألفاظ معيّنه سماعيّه ، يحتاج فى معرفتها إلى علم اللغه ، ونوعىّ أن تعلّق بألفاظ معيّنه ، يعرف به مفردات قياسيّه ، يحتاج فى معرفتها إلى علم الصرف ، كما بيّن أنّ كلّ اسم فاعل من الثلاثىّ المجرّد على زنه فاعل ، وكلّ اسم مفعول منه على زنه مفعول ، إلى غير ذلك من القوانين الصرفيّه ، أو يعرف به مركّبات قياسيّه ، يحتاج فى معرفتها إلى علم النحو ، كما بيّن أنّ كلّ مضاف مقدّم على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل إلى غير ذلك من القوانين النحويّه ، فالوضع جار فى المفردات والمركّبات معا.

زاد ابن مالك فى التسهيل (۲) فى تعريف الكلمه قيد الاستقلال لإخراج أبعاض الكلمات كحروف المضارعه وألف المفاعله وتاء قائمه وياء النسب ، فإنّها ليست بكلمات لعدم استقلالها ، ومن أسقط هذا القيد كالمصنّف رأى ما جنح إليه الرضىّ من أنّها وما هى فيه كلمتان ، صارتا لشدّه الامتزاج كالكلمه الواحده ، على أنّه أورد على ابن مالك أنّ مقتضى هذه الزياده مخرج ضمير الفاعل كقمت مثلا ، فإنّه غير مستقلّ ، مع أنّه كلمه ، وأجيب بأنّ المراد بالمستقلّ ما يشمل المستقلّ بمرادفه ، وبأنّ الأصل فى الضمير أن يكون مستقلّا ، نحو أنا وأنت وهو ، فلا يضرّ عروض اتّصاله لمعنى الثانى.

معان المفرد

للمفرد ستّه معان : للمفرد ستّه معان ، فإنّه كما يطلق على ما يقابل المركّب كما هنا يطلق على ما يقابل (۳) المثنّى والمجموع على حدّه ، كما فى باب الإعراب بالحركات وعلى مقابل المضاف وشبهه ، كما فى باب النداء ولا النافيه للجنس ، وعلى ما يقابل الجمله ، كما فى قولهم الأصل فى الخبر أن يكون مفردا ، وعلى ما يقابل العلم المزجىّ والإضافىّ والاسنادىّ ، كما فى باب العلم وعلى معنى الواحد كما فى باب أسماء العدد ، ».

۱- شيخ شهاب الدين القرافى أحمد بن إدريس (- ۶۸۴ ه ق) مغربىّ عاش ومات فى مصر ، من علماء المالكيه ، له مؤلفات فى الفقه والاصول والعربيه. مغنى اللبيب ص ۱۶۸.

۲- التسهيل هو كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» فى النحو ، للشيخ جمال الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك النحوىّ المتوفّى سنه ۶۷۲ ه. كشف الظنون. ۱ / ۴۰۵.

۳- هذه الجمله محذوفه فى «ط».

لا يقال فاستعماله حينئذ فى التعريف مخلّ ، لأنّا نقول : إنّما يكون استعمال الألفاظ المشتركه فى الحدود مخلّا ، إذا لم تقم قرينه تعيّن المقصود ، أمّا إذا قامت قرينه تعيّنه فلا.

أقسام الكلمه الثلاثه وأدلّه الانحصار فيها

قدّم تعريف الكلمه على الكلام ، لأنّها جزءه ، والجزء مقدّم على الكلّ طبعا ، فقدّمها وضعا ليوافق الوضع الطبع ، ومن قدّم الكلام فلأنّه المقصود بالذات ، وهى أى الكلمه باعتبار مفهومها ثلاثه (١) اسم وفعل وحرف ، أى منقسمه إلى هذه الأنواع ، منحصره فيها ، كما يفيده السكوت فى مقام البيان والتقسيم أيضا ، إذ الأصل فيه أن يكون حاضرا ، والأدلّه على هذا الانحصار ثلاثه : أحدها الأثر ، وهو ما روى عن أمير المؤمنين عليه السّلام وقد مرّ. الثانى : الاستقراء التامّ من أئمه العربيّه ، فإنّهم تتبّعوا كلمات العرب ، فلم يظفروا بغير هذه الثلاثه ، ولو كان ثمّ نوع آخر لعثروا عليه ، الثالث : الدليل العقلىّ ، ولهم فى ذلك عبارات : منها أنّ الكلمه موضوعه - كما مرّ - فتكون داله لا محاله ، لأنّ الوضع من أسباب الدلاله.

فنقول : إمّا أن تدلّ على معنى غير مستقلّ بالمفهوميه ، أو لا ، الأوّل حرف ، والثانى إمّا أن يدلّ على اقتران معناها بأحد الأزمنه الثلاثه أولا ، الأوّل الفعل ، والثانى الاسم ، ومنها أنّ الكلمه إمّا أن يصحّ إسنادها إلى غيرها أو لا ، فإن لم يصحّ فهى الحرف ، وإن صحّ فإمّا أن تقترن بأحد الأزمنه الثلاثه أو لا ، فإن اقترنت فهى الفعل ، وإلّا فهى الاسم.

ومنها أنّ العبارات بحسب المعبّر عنه ، والمعبّر عنه (٢) من المعانى ثلاث : ذات وحدث عن ذات وواسطه بين الذات ، والحدث يدلّ على إثباته لها أو نفيه عنها ، فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، والواسطه الحرف.

وزاد أبو جعفر بن صابر (٣) قسما رابعا ، سمّاه الخالفه ، وهو اسم الفعل ، لأنّه خلف عن الفعل ، ولم يقل بذلك أحد غيره ، ولم يلتفت إليه أحد.

واعلم أنّ تقسيم الكلمه إلى هذه الثلاثه من تقسيم الكلىّ إلى جزئيّاته ، كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس وغيرهما ، فيصحّ إطلاق المقسّم على كلّ من أقسامه ، وبهذا يندفع ما قد يقال : إنّ العطف بواو الجمع يقتضى أن تكون الكلمه مجموع هذه الثلاثه ، ومن جعلها أقساما للكلام فهو من تقسيم الكلّ إلى أجزائه ، كانقسام السكنجبين إلى خلّ وعسل ، فلا يصحّ إطلاق المقسّم على كلّ من أقسامه.

١- من وهى حتى هنا سقطت فى «ح».

٢- والمعبر عنه سقط فى «ط».

٣- أحمد بن صابر أبو جعفر النحوىّ ، الذاهب إلى أنّ للكلمه قسما رابعا ، وسمّاه الخالفه ، بغيه الوعاه ١ / ٣١١. ولم يذكر تاريخ وفاته.

قال بعض المحقّقين : جرت عاده أرباب التاليف بالتعقيب الحدود بالتقسيمات ، وفائدته أمّا تكميل معرفه المحدود ، أو تحصيل مفهومات الأقسام (۱) ببيان ما يختصّ بكل من الأحكام ، انتهى.

وسمّى الاسم اسما آخذا من السّمه ، أو من السمو على ما تقدّم ، لأنّه علامه على مسمّاه ، أو لسموّه على أخويه باستغنائه عنهما للإخباريه وعنه ، ولهذا قدّم عليهما فى الذكر.

[وسمّى] الفعل فعلا ، لدلالته بالتضمّن على الفعل اللغوىّ الّذى هو الحدث ، واتّبع به الاسم للاخبار به لا عنه ، والحرف حرفا لكونه على حرف ، أى طرف من الكلام من حيث إنّه لا يدلّ على معنى فى نفسه ، وإنّه لا يقع عمده فى الكلام بخلافه فيهما ، ولهذا أخّر عنهما.

الكلام ومعناه لغه وحدّه اصطلاحا

«الكلام» لغه يطلق على ستّه معان : الخط ، وشرطه أن يكون معبّرا عنه باللفظ المفيد ، ومنه تسميتهم ما بين دفّتى (۲) المصحف كلام الله تعالى ، والإشاره المفهمه ومنه قوله [من الطويل] :

۱۰ - إذا كلّمتنى بالعيون الفواتر

رددت عليها بالدموع البوادر (۳)

واللفظ الّذى لا يفيد ، قيل : ومنه الحديث «هذه الصلاه لا يصحّ فيها شئ من كلام الناس ، فإنّها تبطل ولو بالكلمه الواحده (۴)». وما فهم من حال الشئ وهو المسمّى بلسان الحال ، ومنه قوله [من الرجز] :

۱۱ - شكا إلى جملى طول السّرى ... (۵)

ومعلوم أنّ الجمل لا يتكلّم ، وإنّما فهمت الشكوى من لسان حاله.

واسم الحديث الّذى هو التكليم ، ومنه قوله [من البسيط] :

۱۲ - قالوا كلامك هندا وهى مصغيه ... (۶)

أى تكليمك هندا.

۱- محدودات الأقسام «س».

۲- الدّف : الجنب من كلّ شيء أو صفحته.

۳- لم يسمّ قائله. اللغه : الفواتر : جمع الفاتره. يقال : عين فاتره اى : فيها ضعف مستحسن. البوادر : جمع البادره ، بمعنى سريعه.

۴- ویروی إنّ هذه الصلاه لا یحلّ فیهما ... سنن أبی داود ، للحافظ أبی داود سلیمان بن الأشعث السجستانیّ ، ص ۱۷۹ ، رقم الحدیث ۹۳۰.

۵- تمامه «صبر جمیل فکلانا مبتلی» ، ولم یسمّ قائله اللغه : السّری : سیر عامه اللیل (یذکّر ویؤنث).

۶- تمامه «یشفیک قلت صحیح ذاک لو کانا» ، وهو مجهول القائل. اللغه : مصغیه : اسم فاعل من أصغی بمعنی أحسن الاستماع.

وما فی النّفس من المعنی ویعبّر عنه باللفظ المفید ، وذلک کأن یقوم بنفسک معنی قام زید ، وقعد عمرو ، فیسمّی ذلک الّذی تخیلته کلاما ، وهو المسمّی بحدیث النفس ومنه قول الأخطل [من الوافر] :

۱۳ - إنّ الکلام لفی الفؤاد وإنّما

جعل اللسان علی الفواد دلیلا (۱)

قال أبو حیّان فی الإرتشاف : والّذی یصحّ أنّ ذلک کلّه علی سبیل المجاز لا علی سبیل الاشتراک خلافا لزاعمی ذلک.

واصطلاحا «لفظ» ، أی ملفوظ ، ولو عبّر عنه بالقول لکان أولی لما مرّ ، واحترز به عمّا لیس بلفظ ، إن کان جنسا لما تقدّم.

معنی المفید والفائده فی الاصطلاح

«مفید» أی دالّ علی معنی یحسن السکوت علیه ، لأنّ الفائده فی الإصطلاح حیث وقعت قیدا للفظ أو القول ، فالمراد بها الفائده التامه أی الترکیبه لا النّاقصه الّتی هی الإفرادیّه ، إذ هی غیر معتدّ بها فی نظرهم.

والمراد بحسن السکوت علیه ، أن لا یکون مفتقرا إلی شیء ، کافتقار المحکوم علیه للمحکوم به وعکسه ، فلا أثر لافتقاره إلی المتعلّقات من المفاعیل ونحوها ، وهل المراد سکوت المتکلّم أو السامع أو هما؟ أقوال ، أرجحها الأوّل ، لأنّه خلاف التّکلّم ، فکما أن التّکلّم صفه المتکلّم ، کذلک السکوت صفه له ، وخرج به ما لا فائده فیه کالمرکّب الإضافیّ والمزجیّ والإسناديّ المسمّی به کشاب قرناها ، ودخل فیه ما لا یجهل معناه ، کالسماء فوقنا ، والأرض تحتنا ، والنّار حارّه ، إلا أن یراد بالمفید ، المفید بالفعل فلا یسمّی کلاما ، وعلیه جری جمع ، وصرّح به ابن مالک فی شرح التسهیل ، ونقله عن سیبویه وغیره ، والمحقّقون بل الأکثرون علی خلافه ، وإلا لم یکن شیء من القضایا البدیهیّه مع کثرتها کلاما مع أنها خبر بلا شکّ وکلّ خبر کلام.

ونازع أبو حیّان فی شرحه علی التسهیل فیما نقل ابن مالک عن سیبویه ، وقال ما أعلم أحدا یمنع ، قال زید : النّار حارّه ، ولا قال : الکلّ أعظم من الجزء ، قال : وکان بعض أهل عصرنا یقول : العجب من هؤلاء النحاه یجیبون لا یصدق القضایا ، فیجعلونها لیست بکلام ، کقولنا : النقیضان لا یجمتعان ولا یرتفعان ، والضدّان لا یجتمعان ، وقد یرتفعان. ویلزمهم بأنّهم لمّا شرحوا الکلام بأنّه الّذی یفید السامع ، علم ما لم یکن یعلم أنّ الکلام إذا طرق سمع الإنسان ، فاستفاد منه شیئا ، ثمّ طرقه ثانیا ، وقد علم مضمونه

۱- اللغه : الفؤاد : القلب.

أوّلا أنّه لا يكون كلاما باعتبار المرّه الثانيه ، لأنّه لم يفده علم ما لم يكن يعلم ، فيكون الشيء الواحد كلاما بحسب إفادته السامع ، انتهى.

قوله : «بالإسناد» وهو ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى ليفيد المخاطب فائده تامّه ، والباء للسببيّه ، أو الاستعانه أو الإلصاق أو المصاحبه ، متعلّقه بالمفيد ، أو صفه مصدره ، أى إفاده متلبّسه به ، وذكره من قبيل التصريح بما علم التزاما لأنّ المفيد بالمعنى المذكور مستلزم للإسناد ، لكن لما كانت دلاله الألتزام مهجوره فى التعريف صرّح به ، اذ المقصود من الحدّ بيان الماهيّه ، وهى لا تعرف إلا بذكر جميع أجزائها تصريحا ، وقد يقال : إنّه احترز به عن مثل : غلام زيد عمرو ، على سبيل التعداد ، إذ لا خفاء فى أنّه لفظ مفيد. مع أنّه ليس بكلام قطعا ، فتأمّل.

واعتبر بعضهم فى الكلام القصد ، أى قصد المتكلّم إفاده السامع لإخراج كلام النائم ونحوه ، فإنّه عار عن القصد ، وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صحّحه أبو حيّان. ولو سلم فلا حاجه إلى التصريح بالقصد كما فى التصريح ، لأنّ حسن سكوت المتكلّم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلّم به ، أو لأنّ ما خرج به ، قد خرج بقيد الإفاده. واعتبر بعضهم إتّحاد الناطق أيضا احترازا من أن يصطلح شخصان ، على أن يذكر أحدهما اسما أو فعلا ويذكر الآخر خبر المبتدأ أو فاعل الفعل. قال ابن مالك : وهذا غير محتاج إليه لوجهين ، أحدهما : أنّه كما لا يعتبر اتّحاد الكاتب فى كون الخطّ خطّا ، كذلك لا يعتبر اتّحاد الناطق فى كون الكلام كلاما ، والثانى : أنّ كلّ واحد من المصطلحين متكلّم بكلام ، وإنّما اقتصر على كلمه واحده اتّكالا على نطق الآخر بالأخرى.

وفى الوجه الأوّل تسليم أنّ الكلام الواحد قد يصدر من اثنين ، وهو لا يتصوّر ألبتّه ضروره كلّ كلام مشتمل على نسبه أحد طرفيه إلى الآخر ، والنسبه أمر نفسانىّ لا يقبل التجزّى ، ولا يقوم إلا بمحلّ واحد ، نبّه عليه المرادىّ (۱). قال بعضهم : وهذا يعنى اعتبار اتّحاد الناطق لم ينقل عن نحوىّ فيما نعلم ، وإنّما ذكره بعض من تكلّم فى الأصول ، انتهى.

قال البدر الدمامينىّ فى شرحه على التسهيل : ولا أكاد أقصى العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الإسنوىّ (۲) ، حيث ذكر هذه المسئله فى كتابه المسمّى بالكوكب الدرىّ الموضوع لتتريل الفروع الفقهيّه على الأحكام النحويّه ، فرتّب على الاختلاف فى

۱- الحسن بن قاسم المرادى النحوىّ اللغوىّ بدر الدين المعروف بابن أمّ قاسم ، وله : شرح التسهيل ، شرح المفصّل ، شرح الألفيه والجنى الدانى فى حروف المعانى. توفّى سنه ۷۴۹ ه. ق. بغيه الوعاه ، ۱ / ۵۱۷.

۲- الإسنوىّ (جمال الدين عبد الرحيم) (ت ۷۷۲ ه) : فقيه أصولىّ وعالم بالعربيه ، من كتبه «نهايه السول فى شرح منهاج الأصول» و «التمهيد» و «شرح الفيه ابن مالك» المصدر السابق ، ۲ / ۹۲.

هـذه القاعده فروعا منها : لو وكّل وكيلين بطلاق زوجته ، فقال أحدهما : فلانه ، يعنى الزوجه المذكوره وقال الآخر : طالق. وقال : إن بنيناه على اشتراط اتّحاد الناطق بالكلام لم يقع الطّلاق ، وإلا وقع ، وقد علمت استحاله الوجه الأوّل ، فكيف يبنى عليه حكم شرعىّ فتأمّله ، انتهى.

قلت : تأمّلته فوجدته محض تقوّل على الإسنوىّ ، فإنّه لم يقل بذلك فى كتابه المذكور أصلا ، وهذه عبارته ، قال بعد أن ذكر المسأله ، وصحّح عدم اشتراط ذلك فى الكلام : ومن فروعها ما إذا كان له وكيلان بإعتاق عبد أو وقفه أو غير ذلك ، واتّفقا على أن يقول أحدهما : مثلا هذا ، ويقول الثانى : حرّ ، ولا استحضر فيها الآن نقلا ، انتهى.

وكلامه فى الكواكب الدّرى ينصّه ، ومنه نقلت ، فأين ما نقله من بناء الحكم الشرعىّ على المسأله ، وهل هذا إلا تشنيع بحت؟

«ولا يتأتى» أى لا يحصل الكلام إلا فى ضمن «اسمين» ، ولهما أربع صور : مبتدأ وخبر ، كزيد قائم. ومبتدأ وفاعل أو نائب سدّا مسدّ الخبر ، نحو : أقائم الزيدان ، وما مضروب العمران. واسم فعل وفاعل ، نحو : هيهات العقيق ، ملفوظين كان الاسمان كما ذكر ، أو مقدّرين ، كنعم فى جواب أزيد قائم ، أو أحدهما مقدّرا كزيد فى جواب من ذا؟ أو فى ضمن فعل واسم هو فاعله أو نائب عنه ، كقام زيد ، وضرب عمرو ، ملفوظين كانا ، كما ذكر ، أو مقدّرين كنعم فى جواب أقام زيد؟ أو أحدهما مقدّرا ، نحو : بلى زيد فى جواب لم يقم أحد ، أى لا يتحقّق هذا العامّ إلا فى ضمن هذين الخاصّين.

قال بعض المحقّقين : والأنسب جعل «فى» بمعنى «عن» (۱) ، ووجه عدم تأتّى الكلام إلا فيما ذكر أنّ التركيب العقلىّ الثنائىّ بين الثلاثه الأقسام ، لا يعدو أقساما ستّه ، اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف.

فالكلام لا بدّ له من الإسناد ، وهو لا بدّ له من المسند والمسند إليه ، وهما لا يتحقّقان إلا فى اسمين ، ليكون أحدهما مسندا ، والآخر مسندا إليه ، أو فعل واسم ليكون الفعل مسندا ، والاسم مسندا إليه.

وأما الأقسام الباقيه ففى الفعلين المسند إليه مفقود ، وكذا فى الفعل والحرف ، وفى الحرفين المسند والمسند إليه كلاهما مفقود ، وفى الاسم والحرف أحدهما مفقود ، إذ لو».

۱- سقط «عن» فى «س».

جعلت الاسم مسندا فلا مسند إليه ، وإن جعلته مسندا إليه فلا مسند ، وأمّا نحو : يا زيد ، فلسدّ «يا» مسدّ أدعو ، خلافا لأبى على (۱) حيث جعل ذلك كلاما.

وذهب ابن طلحه (۲) إلى أنّ اللفظه الواحده وجودا وتقديرا قد تكون كلاما ، إذا قامت مقام الكلام ، وجعل من ذلك نعم ولا فى الجواب ، وهو خلاف المشهور ، والصحيح ما مرّ. فعلم أنّ مدار الكلام على المسند والمسند إليه ، وأن تأتى من أكثر منهما ، وله أربع صور ، جملتان أمّا شرط وجزاء ، نحو : إن قام زيد قمت ، أو قسم وجوابه ، نحو : أحلف بالله لزيد قائم ، وفعل واسمان ، نحو : كان زيد قائما ، أو ثلاثه ، نحو : علمت زيدا قاضيا ، أو أربعه ، نحو : أعلمت زيدا عمرا فاضلا ، فصور تاليف الكلام ستّه.

انقسام الكلام إلى خبر وإنشاء

تنبيهان : الأوّل : ينقسم الكلام إلى خبر وإنشاء ، لأنّه إن احتمل التصديق والتكذيب ، كان خبرا ، وإلا فانشاء ، والأصحّ انحصاره فيهما ، كما عليه الحذّاق من النّحاه وغيرهم وأهل البيان قاطبه.

وذهب كثير إلى انقسامه إلى خبر وطلب وانشاء. قالوا : لأنّ الكلام أمّا أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا ، الأوّل الخبر ، الثانى إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء ، وإن لم يقترن بل تأخّر عنه فهو الطلب.

والمحقّقون على دخول الطلب فى الإنشاء ، وأنّ معنى «إضرب» مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه ، وأمّا الضرب الّذى يوجد بعد ذلك ، فهو متعلّق الطلب لا نفسه. قال بعض المحقّقين ونعم ما قال : لك أن تجعل الخلاف بين من ثنّى القسمه وثلّثها لفظيّا ، فمن ثنّاها جعل لفظ الطلب إن قال : إنّ الكلام خبر وطلب ، كابن مالك فى الكافيه ، أو لفظ الإنشاء إن قال : إنّه خبر وإنشاء لمعنى واحد ، وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب ، غير أنّ له قسمين متحالفين ما يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه ، وما يقارن وجود معناه وجود لفظه ومن ثلّثها جعل لفظ الطلب اسما للقسم الأوّل من ذلك المعنى ولفظ الإنشاء للقسم الثانى منه ، انتهى.

۱- أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن محمد بن سليمان الفارسىّ من أئمه النحو ، ولد فى إيران وعاش فى بغداد ، أخذ عن ابن السّراج والزّجاج وأخذ عنه ابن جنى ، من تصانيفه : الإيضاح فى النحو ، أبيات الإعراب ، وتوفى سنه ۳۷۷ ه المصدر السابق ، ۱ / ۴۹۶.

۲- محمد بن طلحه المعروف بابن طلحه كان إماما فى صناعه العربيه درس العربيه والآداب باشبيليه أكثر من خمسين سنه ، ومات سنه ۵۴۵ ه. المصدر السابق ، ۱ / ۱۲۱.

الثّانی : الخلاف المشهور عند النّظّام (۱) فی کون الخبر والطلب بدیهیّن ، فلا یحتاجان إلی التعریف أولا ، فیحتاجان إلیه جار فی الکلام ، لأنّ بداهه الأخصّ تستلزم بداهه الأعمّ ، وقد نقل الخلاف فی الکلام یحدّ أم لا بعض کبار الأئمه ، حکاه بعض المتأخّرین.

الاسم والفعل والحرف

صمدیة

إیضاح : الاسم کلمه معناها مستقلّ ، غیر مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه ، ویختصّ بالجرّ والنداء ، واللام والتنوین ، والتثنیه والجمع.

والفعل : کلمه معناها مستقلّ ، مقترن بأحدها ، ویختصّ بقد ولم وتاء التأنیث ونون التاکید.

والحرف : کلمه معناها غیر مستقلّ ، ولا مقترن بأحدها ، ویعرف بعدم قبول شیء من خواصّ أخویه.

شرح

اشارة

هذا إیضاح لکلّ واحد من الکلم الثلاث بحدّه ، وبعض خواص الاسم والفعل وما یعرف به الحرف. «الاسم کلمه معناها مستقلّ» بالمفهومیّه ، أی لا یحتاج فی تعقّله ، والدلاله علیه بها إلی ضمّ ضمیمه ، فقوله : کلمه شامل للکلم الثلاث ، وقوله : معناه مستقلّ مخرج للحرف ، فإنّ معناه غیر مستقلّ کما سیأتی فی حدّه عن قریب ، إن شاء الله تعالی. وقوله : «غیر مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه» أی الماضی والحال والمستقبل ، مخرج للفعل ، فإنّه مقترن بأحدها ، کما سیأتی ، والمراد بعدم الاقتران کونه بحسب الوضع الأوّل لتدخل أسماء الأفعال ، نحو : رویدوهیهات ، لأنّها دوال (۲) علی معنی مستقلّ ، هو الحدث غیر مقترن فی الوضع الأوّل ، لأنّ الوضع الأوّل لها نفس الحدث ، فهذا المعنی المستقلّ فی الوضع الأوّل غیر مقترن. ودخل نحو : یزید ویشکر علمین ، لأنّ معناهما العلمیّ غیر مقترن بحسب الوضع الأوّل ، وخرج عنه الأفعال المنسلخه ، نحو : عسی وکاد ، لأنّ معاینها مستقلّه مقترنه فی الوضع الأوّل ، وهو الوضع الفعلیّ لها ، فإنّها فیه موضوعه لهذا الحدث والزمان.

ویخرج عنه المضارع المشترک بین الحال والاستقبال علی رأی أیضا ، لأنّه فی الوضع الأوّل لأحد الزمانین معیّنا ، واللّبس أنّما حصل عند السامع بالاشتراک ، وکذا یخرج

۱- النّظام إبراهیم بن سیار (ت ۲۳۱ ه). متکلّم معتزلی منطقی وشاعر ، معلّم الجاحظ ، عارض آراء الفقهاء وانتقد الجبریّه والمرجئه. المنجد فی الأعلام ص ۵۷۴.

۲- الدوال : جمع دال.

اسما الفاعل والمفعول ، لأنّها وإن كانا لا يعملان إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال إلا أنّ ذلك الزمان مدلول عملها العارض لا مدلولهما بحسب الوضع الأوّل.

وكذا نحو : القتل والضرب ، فإنّه وإن وجب وقوعه فى أحد الأزمنه الثلاثه معيّنا فى نفس الأمر ، لكن ذلك الزمان المعيّن لا يدلّ عليه المصدر بحسب الوضع ، وأمّا نحو : الصبوح والغبوق (۱) فلم يقترن بزمان معيّن من الأزمنه المذكوره ، وإن اقترن بالزمان ، لأنّ معناهما يصلح لأن يقع ماضيا أو حالا أو مستقبلا ، ولهذا يحتاج إلى تجديد صيغه لإفاده أحدهما كاصطبح (۲) ويصطبح ، ولا ينتقض الحدّ بلفظ الماضى والمستقبل ، لأنّهما يدلّان على نفس الزمان ، والزمان غير مقترن بزمان ، فإذا أريد بهما الفعل الّذى انقضى ، والّذى لم يأت ، فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه فتوهّم أنّه له ، ولو سلم أنّه له ، فالماضى حدث له العدم بعد الوجود ، والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود ، وليس فى مدلول شىء منها زمان معيّن ، بل الزمان المعيّن من لوازم تحقّقهما كالمصادر.

ولمّا حدّ الاسم أخذ يذكر بعض خواصه ليزداد الطالب معرفه به ، فقال : «ويختصّ» الاسم «بالجرّ» أى بدخوله عليه ، لأنّه من خواصّه ، وهو الكسره الّتى يحدثها العامل فى آخره ، سواء كان العامل حرفا أو مضافا ، وخاصّه الشىء اصطلاحا ما يوجد فى الشىء ، ولا يوجد فى غيره ، فإن وجدت فى جميع أفراده فهى خاصّه شامله ، ثمّ إن لم توجد فى شىء من أغياره فهى خاصّه حقيقيّه وإلا فإضافيّه.

هذا هو المشهور ، وقال بعض المحقّقين من شرّاح الكافيه خاصّه الشىء عند النحاه ما لا توجد بدون ذلك الشىء (۳) ، ويوجد ذلك الشىء بدونها ، صرّح به المصنّف فى شرح المنظومه وغيره ، وما اشتهر من جواز شمولها لجميع أفراد الشىء فهو عند المنطقى ، انتهى.

وأمّا الحدّ فهو المعرّف الجامع المانع ، سواء دلّ على مجرّد الماهيه كالحيوان الناطق فى تعريف الإنسان ، ويختصّ عند المنطقىّ باسم الحدّ أم لا ، كالحيوان الضاحك فى تعريفه ، ويسمّى عنده رسما فإن قلت : الّذى يسبق إلى الفهم من اختصاص شىء بآخر ، هو كونه مقصورا على الآخر ، لأنّ معناه كونه بحيث يختصّ الآخر ، ولا يعمّه وغيره ، فكان عليه أن يقول : ويختص الجرّ بالاسم. ».

۱- الصبوح : شراب الصباح والغبوق : ما يشرب بالعشىّ.

۲- اصطبح : شرب الصّبوح.

۳- سقط الشئ فى «ح».

استعمال لفظ الخصوص وما يتفرّع منه

قلت : الأصل فى لفظ الخصوص وما يتفرّع منه أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه ، أعنى ما له الخاصّه ، فيقال : اختصّ المال بزيد ، أى المال له دون غيره ، وذلك كما لو قلنا : ويختصّ الجرّ بالاسم ، وهذا هو الاستعمال العربىّ الّذى يسبق إلى الفهم.

ولكن شاع فى العرف إدخال الباء على المقصور ، أعنى الخاصّه ، كما استعمله المصنّف وذلك إمّا بناء على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا فى العرف ، أو على تضمين معنى التمييز والاقتران ، فيلاحظ المعنيان معا ، وحاصله يرجع إلى ملاحظه معنى التمييز ، لأنّ تخصيص شىء بشىء فى قوّه تمييز الآخر به ، وهو الأنسب بمثل هذا المقام كما لا يخفى ، وأبى بعضهم إلا هذا الاستعمال ، وشدّد النكير (۱) على من خالفه. قيل : وإنّما اختصّ الاسم بالجرّ ، لكونه أثر حرف الجرّ ، وهو من خواصّ الاسم ، فكذا الجرّ ، وإلا لزم تخلّف الأثر عن المؤثّر.

قال الفاضل الهندىّ (۲) : - وفيه نظر - ووجهه أنّه لا يلزم من اختصاص المؤثّر اختصاص الأثر ، فإنّ الأثر قد يثبت بمؤثرات شتّى ، ألا ترى أنّ لن من خواصّ الفعل ، وأثرها وهو النّصب لا يختصّ الفعل به ، بل يدخل فى الاسم بمؤثر آخر ، وأجيب بأنّ ذلك فيما إذا كان للأثر مؤثّرات شتّى كالنصب ، أمّا إذا كان له مؤثّر خاصّ فلا ، وهو هاهنا كذلك ، إذ ليس للجرّ مؤثّر سوى حرف الجرّ ، وهو بناء على أنّ العامل فى المضاف إليه حرف الجرّ مقدرا ، والأصحّ خلافه كما سيأتى.

وأحسن ما قيل فى تعليل ذلك أنّ الاسم أصل فى الإعراب ، والمضارع فرع ، فحطّ إعراب الفرع عن إعراب الأصل بجعل ما هو أصل البناء إعرابا فيه ، وهو الجزم ، ومنع الجرّ عنه ، لئلا يزيد إعراب الفرع على الثلاثه ، ويختصّ بدخول اللّام الساكنه المسبوقه بهمزه الوصل ، ويعبّر عنها بأل ، فخرج نحو لام الابتداء وجواب القسم وجواب لو ولولا لدخولهنّ على الفعل ، والمراد باللام المذكوره اللام المعرفه ، إذ هى المتبادره عند الأطلاق ، حتّى إذا أريد غيرها قيّدت ، فيقال : أل الموصوله أو الزائده.

قيل : وإنّما اختصّ بها ، لأنّها موضوعه لتعريف الذات ، والموضوع للذات هو الاسم ، وفيه نظر ، ويجوز أن يراد باللام ما هو أعمّ من المعرفه لتدخل الموصوله والزائده ، ويحمل دخولها على المضارع كإلى جدّع فى قوله [من الطويل] :

۱- النكير : الإنكار.

۲- لعلّه شهاب الدين أحمد بن عمر الهندىّ المتوفى سنه ۸۴۹ ه من شرّاح الكافيه فى النحو. كشف الظنون ۲ / ۱۳۷۱.

إلى ربّه صوت الحمار اليجدّع (۱)

على أنّه ضروره ، خلافا للأخفش وبعض الكوفيّين وابن مالك ، فتدبّر.

وفى تعبيره باللام إشاره إلى اختياره مذهب سيبويه ، فيما اشتهر عنه أنّ أداه التعريف هى اللّام وحدها ، وسيأتى تفصيل الأقوال فيها إن شاء الله.

أقسام التنوين ومعنى التقفيه والتصريع والعروض والضرب

اشارة

«و» يختصّ بدخول «التنوين» عليه ، وهو فى الأصل مصدر نوّنت الكلمه ، إذا ألحقتها نونا ، ثمّ غلب على نون تثبت لفظا لا خطّا ، استغناء عنها بتكرار الحركه. فخرج بقولنا : لا خطّا ، سائر النونات المزيده ، ساكنه كانت أو غيرها ، لثبوتها خطا ، وهذا الحدّ أحسن الحدود وأخصرها كما قيل.

وأنواعه ستّه على المشهور ، والمختصّ بالاسم منها أربعه ،

المختص بالاسم

تنوين التمكين

الأوّل : تنوين التمكين ، وهو اللّاحق للاسم المعرب المنصرف ، ما عدا الجمع بألف وتاء ، والجمع غير المنصرف ، إعلاما ببقائه على أصالته ، بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف ، ويسمّى تنوين الأمكنيه أيضا ، وتنوين الصرف ، وذلك كزيد ورجل ورجال ،

تنوين التنكير

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللّاحق لبعض الأسماء المبنيّه ، فرقا بين معرفتها ونكرتها ، ويقع سماعا فى باب اسم الفعل ، كصه ومه وإيه ، وقياسا فى العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه آخر.

وزعم بعضهم أنّ تنوين رجل للتنكير ، وردّه ابن حاجب ببقائه بعد جعله علما. قال الرضىّ : وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ، فربّ حرف يفيد فائدتين كالألف والواو فى مسلمان ومسلمون ، فنقول : التنوين فى رجل يفيد التنكير أيضا ، فإذا سمّيت بالاسم تمحّضت للتمكين ، انتهى.

وعلى هذا يكون تنوين التنكير المختصّ بالصّوت ، واسم الفعل هو المتحمّض للدلاله على التنكير كما قاله بعضهم.

تنوين المقابله

الثالث : تنوين المقابله ، وهو اللّاحق للجمع بألف وتاء ، نحو : مسلمات ، جعل فى مقابله النون فى جمع المذكّر السالم ، إذ ليس للتمكين ، وإلا لم يثبت مع التسميه به ، كعرفات ، وتنوين التمكين لا يجامع العلّتين ولا التنكير ، لأنّه إنّما يلحق المبنيّات كما

۱- صدره «يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا» ، وهو لذى الخرق الطهوى ، اللغه : الخنا : الفحش فى الكلام. العجم : جمع أعجم وهو الحيوان ، أو جمع عجماء وهى البهيمه. إلى جدّع : ال موصوله ويجدّع : يقطع طرف من أطرافه.

مرّ ، ولا عوضا عن المضاف إليه ، إذ لا إضافه ، ولا عن الفتحه نصبا ، كما قيل ، وإلا لم يوجد فى الرّفع والجرّ ، على أنّ الفتحه قد عوّض عنها الكسره ، فما هذا العوض الثانى ؛ فتعيّن كونه للمقابله ، وهو معنى مناسب يمكن اعتباره.

تنوين العوض

الرابع : تنوين العوض ، وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف أصلى أو زائد ، ومضاف إليه ، مفردا أو جمله.

فالأوّل كجوار وغواش ، فالتّنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفه على الصحيح ، وهو مذهب سيبويه ، والجمهور لا عن ضمّه الياء وفتحتها النائبه عن الكسره خلافا للمبرّد (١) ، ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف ، مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للأخفش.

والثّانى : كجندل (٢) ، فإنّ تنوينه عوض عن الألف فى جنادل ، قاله ابن مالك. قال ابن هشام : والّذى يظهر أنّه للصّرف ، ولهذا يجرّ بالكسره.

الثّالث : تنوين كلّ وبعض وأىّ ، إذا حذف مضاف إليها ، نحو (كُلٌّ فِى فَلَكٍ) [الأنبياء / ٣٣] ، (فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ) [البقره / ٢٥٣] ، (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) [الإسراء / ١١٠]. والمحقّقون على أنّ التنوين فى ذلك للتمكين رجع لزوال الإضافه الّتى كانت تعارضه.

الرابع : اللاحق لإذ ، فى نحو : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) [الواقعه / ٨٤] ، أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، فحذفت الجمله المضاف إليها تخفيفا ، وعوّض عنها التّنوين ، وكسرت الذّال للساكنين. وقال الأخفش : هو للتمكين ، والكسره إعراب المضاف إليه ، وإنّما اختصّ الاسم بهذه الأقسام الأربعه من التنوين ، لأنّها لمعان لا توجد إلا فيه.

غير مختص بالاسم

الترنم

وأمّا النوعان الآخران ، فأحدهما : تنوين الترنّم ، وهو اللاحق للقوافى المطلقه ، بدلا من حرف الإطلاق ، وهو الألف والواو والياء فى إنشاد كثير من تميم كقوله [من الوافر] :

١٥ - ... وقولى إن أصبت لقد أصابن (٣)

١- محمد بن يزيد أبو العباس المبرّد إمام العربيّه ببغداد ، له من التصانيف : معانى القرآن ، الكامل ، المقتضب و... مات سنه ٢٨٥ ه. بغيه الوعاه ١ / ٢٦٩.

٢- الجندل : الصخره ، والجمع جنادل.

٣- صـدره «أقلّى اللّوم عاذل والعتابن» ، وهو لجرير ، اللغه : أقلّى : أراد منه فى هـذا البيت معنى أتركى ، اللوم : العذل والتعنيف. عـاذل : اسم فاعـل مؤنّث بالتاء المحـذوفه للترخيم ، وأصـله عاذله من العـذل ، وهو اللوم فى تسـخط ، العتاب : التقريع على فعل شىء أو تركه.

وكذا الأعاريض المصرّعه والمقفاه (۱) ، كقوله [من الطويل] :

۱۶ - قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ... (۲)

وقوله [من الطويل] :

۱۷ - قفانبك من ذكرى حبيب ومترل ... (۳)

والفرق بين التقفيه والتصريع أنّ التقفيه على المشهور جعل العروض الموافق للضّرب فى الزنه موافقا له فى الرويّ ، والتصريع جعل العروض الّذى حقّه أن يخالف الضّرب فى الوزن موافقا له فيه ، والعروض اسم لآخر جزء فى النصف الأوّل من البيت ، والضرب اسم لآخر جزء من البيت ، والرويّ هو الحرف الّذى تعزّى إليه القصيده ، وأمّا القافيه فالمختار عندهم من أقوال سبعه أنّها عباره عن المحرّك قبل الساكنين إلى آخر البيت وعمّا بينهما.

أيضا إن كان كما قرّر فى محلّه وظاهر كلام جماعه أنّ هذا التنوين محصّل للترنّم ، وبه صرّح ابن يعيش (۴) ، زاعما أن الترنّم يحصل بالنّون نفسها ، لأنّها حرف أغنّ ، وتبعه السّيّد فى شرح اللباب (۵) فقال : هذا التنوين يستعمل فى القوافى للتّطريب ، وذلك لأنّ حرف العلّه مدّه فى الحلق ، فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنّم ، لأنّ الترنّم غنّه ، فى الخيشوم ، انتهى.

وعلى هذا تكون تسميته بتنوين الترنّم حقيقه ، والمحقّقون على أنّه جىء به لقطع التّرنّم الحاصل من حرف الإطلاق لقبوله لمدّ الصّوت بها ، فإذا أنشدوا ، ولم يترنّموا ، جاؤوا بالنون بدلا منه لقطعه ، فعلى هذا تكون تسميته إمّا مجازا من باب الحذف ، أى تنوين ترك الترنّم ، أو من باب التّضاد ، كقولهم : داود القياسىّ (۶) ، وفى الحديث ، القدريّه

۱- المصرّع هو الّذى دخله التصريع ، فتتوافق عروضه مع ضربه فى الوزن والرويّ. المقفى هو الّذى وافقت عروضه ضربه فى الوزن والرويّ دون أن تودّى هذه الموافقه إلى تغيير فى العروض بزياده أو نقص. إميل بديع يعقوب ، المعجم المفصّل فى علم العروض والقافيه وفنون الشعر. الطبعه الاولى ، بيروت ، دار الكتب العلميه ، ۱۴۱۱ ه ، ص ۱۷۷.

۲- هذا البيت مطلع قصيده لامرى القيس بن حجر الكندى وتمامه «وربع عفت آثاره منذ أزمان» ، اللغه : عرفان الديار : معرفتها ، الربع : الدار عفت : محت.

۳- هو لامرئ القيس ، مطلع معلّقته ، وتمامه : بسقط اللوى بين الدخول فحومل ، اللغه : السقط : منقطع الرمل حيث يستدقّ من طرفه. الدخول وحومل : موضعان.

۴- يعيش بن على بن يعيش أبو البقاء المشهور بابن يعيش وكان يعرف بابن الصانع ، وكان من كبار ائمه العربيه ، ماهرا فى النحو والتصريف ، صنف : شرح المفصّل ، شرح تصريف ابن جنى. بغيه الوعاه ، ۲ / ۳۵۱.

۵- اللباب فى النحو. للعلامه الإمام تاج الدين محمّد بن محمّد ابن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفراينى المتوفى سنه ۶۸۴ ه ، وعليه شروح ، منها العباب للسيد جمال الدين عبد الله بن محمد الحسينى المتوفّى سنه ۷۷۶ ه ، كشف الظنون ، ۳ /

.١٥٤٣

٦- داود الظاهرى (٢٠١ - ٢٧٠ ه) داود بن على بن خلف الإصبهانى الملقّب بالظاهرى ، أحد الأئمه المجتهدين فى الإسلام تنسب إليه الطائفه الظاهريه ، سمّيت بذالك لأخذها بظاهر الكتاب والسنه وإعراضها عن التأويل والرأى والقياس. الأعلام للزركلى ٣ / ٨.

مجوس هذه الأمّه (۱) ، وداود ينفى القياس ، والمقدريّه ينفون القدر ويقولون : الأمر أنف (۲) ، قاله ابن عقيل (۳) ، وهو مبنىّ على أنّ القدريّه طائفه ينكرون أنّ الله تعالى قدّر الأشياء فى القدم ، وقد انقرضوا ، وصار القدريّه لقبا للمعتزله (۴) لإسنادهم أفعال العباد إلى أنفسهم وإثباتهم القدره فيها لهم.

فقول ابن هشام فى حواشى التسهيل : إنّ قول ابن عقيل ليس بشىء ، لأنّ القدريّه أثبتوا القدره لأنفسهم مبنىّ على الثانى ، وكلام ابن عقيل على الأوّل ، نبّه عليه التقى الشمنىّ (۵) فى حاشيه المغنى.

الغالى

اشارة

الثانى : تنوين الغإلى ، وهو اللاحق للقوافى المقيّده ، أى الّتى آخرها ساكن ، ليس حرف مدّ ، كقوله [من الرجز] :

۱۸ - ...كان فقيرا معدما قالت وإن (۶)

وكذا الأعاريض المصرّعه ، كقوله [من الرجز] :

۱۹ - وقائم الأعماق خاوى المخترقن ... (۷)

وسمّى غإلى ا ، من الغلوّ ، إما لقلّه وقوعه فى الكلام ، أو لتجاوزه حدّ الوزن ، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل ، فإذا جىء به أذن بالوقف ، وجعله ابن يعيش من نوع الترنّم.

والّذى يصحّ أنّ تسميه هذين القسمين تنوينا مجاز لعدم اختصاصهما بالاسم ، ومجامعتهما أل ، وثبوتهما خطّا ووقفا ، وحذفهما فى الوصل. نصّ عليه ابن مالك فى التحفه (۸). وزاد بعضهم تنوين الضروره ، وهو اللاحق لما لا ينصرف ، كقوله [من الطويل] :

۲۰ - ويوم دخلت الخدر خدر عنيزه... (۹)

۱- لم أجد هذا الحديث ولكن يوجد حديث قريب منه وهو «أنّ مجوس هذه الأمّه المكذّبون بأقدار الله» سنن ابن ماجه ، للحافظ القزوينى ، الطبعه الأولى ، بيروت ، دار الفكر ، ۱۴۲۱ ه ، ط ۴۲ و ۴۳ ، رقم ۶۲.

۲- الأنف : جديد.

۳- عبد الله بن عقيل الهمدانى الأصل نحوىّ الديار المصريّه ، كان اماما فى العربيه والبيان ، له تصانيف منها : شرح الالفيه. مات ۷۶۹ ه. بغيه الوعاه ، ۲ / ۴۷.

۴- المعتزله : فرقه كلاميه اسلاميّه ، اعتمد أصحابها على المنطق والقياس فى مناقشه القضايا الكلاميه. المنجد فى الأعلام ۵۳۷.

۵- أحمد بن محمد تقى الدين الشمنّى إمام النحاه فى زمانه وشيخ العلماء فى أوانه ، صنف : شرح المغنى لابن هشام ، حاشيه على الشفاء و... مات ۸۷۲ ه .. بغيه الوعاه ، ۱ / ۳۷۵.

۶- صدره «قالت بنات العم يا سلمى وإن» ، وهو لرؤبه بن العجاج. اللغه : المعدم : المفتقر.

۷- تمامه «مشتبه الأعلام لمّاع الخفقن» ، وهو لرؤبه بن العجاج. اللغه : قاتم : المغبر ، والقتام : الغبار ، الخاوى : الخالى ، المخترقن : الممر ، الأعلام : جمع العلم ، وهى الجبال ، الخفقن : الاضطراب.

۸- التحفه الورديه - منظومه فى النحو للشيخ زين الدين عمر بن مظفر بن عمر الوردى المتوفّى سنه ۷۴۹ ه. كشف الظنون ، ۱ / ۳۷۴.

۹- تمامه «فقالت لك الويلات إنّك مرجلى» ، وهو من معقله امرى القيس اللغه : الخدر : الهودج ، والجمع خدور ، عنيأه : اسم عشيقته ، الويلات : جمع الويل وهو كلمه العذاب.

وللمنادى المضموم ، كقوله [من الوافر] :

٢١ - سلام الله يا مطر عليها ... (١)

وتنوين الشذود كقول بعضهم : هولاء قومك ، حكاه أبو زيد (٢) ، وتنوين الحكايه ، مثل أن تسمّى رجلا بعاقله لبيبه ، فتحكيه بتنوينه ، وجعل ابن الخباز (٣) كلّا من تنوين ما لا ينصرف وتنوين المنادى قسما برأسه ، فيكون الأقسام على هذا عشره ، ونظمها بعضهم فقال [من البسيط] :

٢٢ - أقسام تنوينهم عشر عليك به

فإنّ تقسيمها من خير ما حرزا

مكّن وعوّض وقابل والمنكّر زد

رنّم واحك اضطرر غال وما همزا (٤)

ويختصّ بالنداء بالمدّ مع كسر النون وضمّها ، وهو دعاء مسمّ الكلمه بحرف نائب عن أدعو ك يا زيد ، ويا فل ، بمعنى يا رجل ، قيل : وإنّما اختصّ به لأنّ المنادى مفعول به ، والمفعول به لا يكون إلا اسما ، قيل : فكان الأولى أن يخصّ ص بمطلق المفعول به ، لا بخصوص النداء ، وأجيب بأنّ تلك خاصّه خفيّه ، لا يدركها المبتدى بخلاف النداء. والمقصود من ذكر الخواصّ تقريب الفهم المبتدى ، وإلا فالحدّ مغن عنها.

ما إذا ولى «يا» ما ليس بمنادى

تنبيه : إذا ولى «يا» ما ، ليس بمنادى كالفعل فى «ألا يا اسجدوا» ، وقوله [من الطويل] :

٢٣ - ألا يا اسقيانى قبل غاره سنجال ... (٥)

والحرف فى (يا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ) [النساء / ٧٣] ، «يا ربّ كاسيه فى الدنيا عاريه يوم القيامه (٦)» والجمله الاسميّه ، كقوله [من البسيط] :

٢٤ - يا لعنه الله والأقوام كلّهم

والصالحين على سمعان من جار (٧)».

۱- تمام البیت «ولیس علیک یا مطر السّلام» ، وهو للأحوص الأنصاری ، کان یهوی امرأه ویشبب بها ، ولا یفصح عنها ، فتزوّجها رجل اسمه مطر ، فغلب الأحوص علی أمره ، فقال هذا الشعر.

۲- سعید بن أوس أبو زید الأنصاریّ ، کان إماما نحویّا ، صاحب تصانیف أدبیّه ولغویّه ، من تصانیفه : لغات القرآن ، النوادر و... ومات ۲۱۵ ه. بغیه الوعاه ، ۱ / ۵۸۲.

۳- أحمد بن الحسین الشیخ شمس الدین بن الخباز الموصلیّ النحویّ الضریر ، کان أستاذا بارعا علّامه زمانه فی النحو واللغه والفقه والعروض ، له المصنّفات المفیده منها : النهایه فی النحو ، شرح ألفیه بن معط ، مات سنه ۶۳۷ ه. المصدر السابق ۱ / ۳۰۴.

۴- لم یذکر قائله. اللغه : حرز مجهول من حرزه بمعنی صانه.

۵- هو للشماخ الأسدی واسمه معقل یرثی رجلا من لیث بن عبد مناف اسمه سنجال حین قتل بسنجال وهو أیضا بلد بناحیه آذربیجان ، والمصرع الثانی «وقبل صروف غادیات وآجال» ، اللغه : الغاره : الهجوم علی العدوّ ، الغادیات : جمع الغادیه وهو وقت الصبح ، آجال : جمع أجل.

۶- صحیح البخاری ، ۱ / ۱۲۰ ، رقم ۱۱۳. وروی «عاریه فی الاخره».

۷- صحیح البخاری ، ۱ / ۱۲۰ ، رقم ۱۱۳. وروی «عاریه فی الاخره».

وقيل : هى للنداء ، والمنادى محذوف ، وقيل : هى لمجرّد التنبيه ، لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجمله كلّها. (١)

وقال ابن مالك : إن وليها دعاء كهذا البيت ، أو أمر كتلك الآيه ، فهى للنداء ، لكثره وقوع النداء قبلهما ، نحو : (يا آدَمُ اسْكُنْ) [البقره / ٣٥] ، (يا نُوحُ اهْبِطْ) [يونس / ٤٨] ، ونحو (يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنا) [الزخرف / ٧٧] ، وإلا فهى للتنبيه ، قاله ابن هشام فى المغنى.

«و» يختصّ «بالتثنيه والجمع» ، لأنّ فيهما معنى النعت ، والنعت من خواصّ الاسم ، لأنّ المراد منه اختصاص المنعوت ، ليفيد الأخبار عنه ، والفعل والحرف لا يخبر عنهما ، فلا يصحّ نعتهما ، وهذا التعليل أحسن من غيره.

وأمّا نحو : يضربان ويضربون فالتثنيه والجمع إنّما وردا على الضمير الّذى هو الاسم لا الفعل ، وقول الحجّاج (٢) : يا «حرسى اضربا عنقه» أى اضرب اضرب ، وقوله تعالى : (رَبِّ ارْجِعُونِ) [المومنون / ٩٩] على تأويل ارجعنى ارجعنى ، فليس الأول تثنيه ، ولا الثانى جمعا ، إذ التثنيه ضمّ مفرد إلى مثله فى اللفظ ، غيره فى المعنى ، والجمع ضمّ مثليه أو أكثر فى اللفظ ، غيره فى المعنى. واضربا وارجعون بمعنى التكرير كما ذكرنا ، والتكرير ضمّ شىء إلى مثله فى اللفظ ، والمعنى للتأكيد والتقرير ، والغالب فى التأكيد أن يذكر بلفظين فصاعدا ، لكنّهم اختصروا فى بعض المواضع بإجرائه مجرى المثنّى والمجموع لمشابهته لهما من حيث إنّ التأكيد اللفظىّ أيضا ضمّ شىء إلى مثله فى اللفظ ، وإن كان إيّاه فى المعنى أيضا. فقوله. اضربا عنقه ، مثل لبيّك وسعديك ، وقوله تعالى : (ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ) [الملك / ٦٧] ، فى كون اللفظ فى صوره المثنّى ، وليس به ، قاله الرضىّ.

تنبيه : كتب المصنّف فى الهامش ، وجعل بعضهم التصغير أيضا من خواصّه ، وأورد عليه ما أحيسنه ، ودفع بأنّه شاذّ ، انتهى.

قلت : ومثله قول الشاعر [من البسيط] :

٢٥ - يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا

من هؤليائكنّ الضّال والسّمر (٣)

قال ابن هشام فى المغنى : لم يسمع تصغير أفعل فى التعجب ، إلا فى أحسن وأملح ،

١- لم يسمّ قائله ، كلمه يا للنداء والمنادى محذوف أى يا قوم ، أو للتنبيه ، ولعنه مبتدا وعلى سمعان خبره.

٢- الحجاج بن يوسف الثقفى (ت ٩٥ ه) قائد وخطيب عربى. اشتهر بالبلاغه فى الخطابه والشدّه فى الحكم. المنجد فى الأعلام ص ١١٣.

٣- البيت لعبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان العرجى أو للمجنون أو غيرهما ، اللغه : أميلح : وهو فعل التعجب من ملح فلان أى صار ذاملح. الغزلان : جمع غزال. الضال والسمر : نوعان من الشجر.

ذکره الجوهریّ (۱) ، ولکنّ النّحویّین مع هذا قاسوه حملا له علی أفعل التفضیل لشبهه به وزنا وأصلا وإفاده للمبالغه. ولم یحک ابن مالک اقتباسه إلا عن ابن کیسان (۲) ، ولیس کذلک ، قال أبو بکر بن الأنباری (۳) : ولا یقال إلا لمن صغر سنّه ، انتهی.

قیل : وهو ممّا أقیم فیه الفعل مقام المصدر ، للدلاله علیه بلفظه ، وقیل : إنّ التصغیر راجع إلی المتعجّب منه ، أی هنّ ملیحات علی معنی الشفقه ، نحو : یا بنیّ ، فهو ممّا وضع فی غیر موضعه کتاء قامت هند ، وقیل إنّه راجع إلی ما ، لأنّها واقعه علی السّبب الخفیّ ، والتصغیر یناسب الخفاء ، لکن لمّا لم یمکن تصغیرها ، جعلوا علامه التصغیر فی فعل التعجّب الّذی هو خبر عنها.

حدّ الفعل وخواصه

حده

«والفعل کلمه معناها مستقلّ» بالمفهومیه ، أی لا یحتاج فی تعقّله ، والدلاله علیه بما إلی ضمّ ضمیمه ، کما قلنا فی الاسم ، واعلم أنّ الفعل مشتمل علی ثلاثه معان. الحدث الّذی هو المصدر ، والزمان ، والنسبه إلی الفاعل ، وهی نسبه حکمیّه ملحوظه من حیث إنّها حاله بین طرفیها ، وآله لتعرّف حالهما مرتبطا أحدهما بالآخر ، ولا خفاء فی أنّ هذه النسبه معنی حرفیّ ، لا یستقلّ بالمفهومیّه ، فالمراد باستقلال معنی الفعل لیس تلک النسبه ، ووصف المعنی بالاقتران بالزمان یعیّن کون المراد به الحدث ، فالمراد بالمعنی لیس معناه المطابقیّ ، بل أعمّ ، لکن لا یتحقّق إلا فی ضمن التضمنیّ.

فقوله : «کلمه» شامل للکلمات الثلاث ، وقوله : «معناها مستقلّ» مخرج للحرف ، وقوله : «مقترن بأحدها» أی بأحد الأزمنه الثلاثه المقدّم ذکرها مخرج للاسم ، لأنّه غیر مقترن کما مرّ ، والمراد باقترانه بأحدها اقترانه بحسب الوضع الأوّل ، لیخرج أسماء الأفعال ، وتدخل الأفعال المنسلخه لاقتران معناها بالزمان بحسب الوضع الأوّل ، کما مرّ بیانه.

خواصه

قد

اشارهٔ

«ویختصّ» الفعل «بقد» الحرفیّه ، إذا کان متصرّفا خبریّا مثبتا مجرّدا عن ناصب وجازم وحرف تنفیس ، نحو : قد یقوم ، فهی معه کالجزء ، فلا یفصل منه شیء إلا بالقسم ، کقوله [من الوافر] :

۱- إسماعیل بن حماد الجوهریّ صاحب الصحاح الإمام أبو نصر الفارابیّ ، کان إماما فی اللغه والأدب ، صنّف کتابا فی

العروض ومقدمه فى النحو ، والصحاح فى اللغه و... مات سنه ٣٩٣ ه بغيه الوعاه ١ / ۴۴٧.

٢- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوى ، حفظ المذهب البصرىّ والكوفىّ فى النحو ، لأنه أخذ عن المبرّد وثعلب ، من تصانيفه : المهذب فى النحو ، معانى القرآن ، علل النحو ، ... مات سنه ٢٩٩ ه. المصدر السابق ، ١ / ١٨.

٣- محمد بن القاسم أبو بكر بن الأنبارىّ النحوىّ اللغوىّ ، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب ، وأملى كتبا كثيره ، منها الواضح فى النحو ، أدب الكاتب و... مات سنه ٣٢٨ ببغداد. المصدر السابق ١ / ٢١٣.

٢٦ – فقد والله بيّن لى عنائى

... (١)

وسمع «قد لعمرى بتّ ساهرا» ، وقد يحذف ما بعدها لدليل ، كقول النابغه [من الكامل] :

٢٧ – أزف الترحّل غير أنّ ركابنا

لمّا تزل برحالنا وكأن قد (٢)

أى وكان قد زالت.

لقد ستّه معان

وإنّما اختصّ بها ، لأنّها لمعان لا تصلح إلا له ، وهى ستّه. أحدها : تقريب الماضى من الحال ، نحو : قد قامت الصلوه. الثانى : التحقيق ، نحو : (قَدْ يَعْلَمُ اللهُ) [الأحزاب / ١٨]. الثالث : التقليل ، نحو : إنّ الكذوب قد يصدق. وسيأتى مزيد كلام على هذه المعانى فى حديقه المفردات إن شاء الله تعالى. الرابع : النفى ، حكى ابن سيده (٣) [من الكامل] :

٢٨ – قد كنت فى خبر فتعرفه

... (٤)

بنصب نعرف ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله ، وربّما نفى «بقد» فنصب الجواب بعدها ، قال ابن هشام : وهو غريب ، وحمله على خلاف ذلك.

الخامس : التكثير. كقوله [من البسيط] :

٢٩ – قد أترك القرن مصفرّا أنامله

كأنّ أثوابه مجّت بفرصاد (٥)

والأحسن الاستشهاد على ذلك ببيت العروض [من البسيط] :

٣٠ – قد أشهد الغاره الشّعواء تحملنى

جرداء معروقه اللّحيين سرحوب (٦)

السادس : التوقّع ، نحو : قد يقدم المسافر ، وهو مع المضارع واضح ، وأمّا مع الماضى فأثبته الأكثرون. قال الخليل يقال : قد فعل

لقوم ينتظرون الخبر.

ص: ۷۴

۱- لم يسمّ قائله وتمامه : «بوشک فراقهم صرد يصيح» ، اللغه : الصرد : الطائر.

۲- اللغه : أزف : دنا وقرب ، ويروى «أفد» وهو بوزنه ومعناه ، الترحّل : الارتحال ، تزل : مضارع زال. لمّا تزل : لم تفارق بعد ، الرحال : ما يوضع على ظهر المطيّه لتركب ، كأن قد : أى كأن قد زالت لاقتراب موعد الرحيل.

۳- على بن أحمد بن سيده اللغوىّ والنحوىّ الأندلسى ، كان حافظا لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو واللغه والأشعار. صنّف : المحكم والمحيط الاعظم فى اللغه ، شرح كتاب الأخفش. مات سنه ۴۵۸ ه ق. المصدر السابق ، ۱ / ۱۴۳.

۴- لم أقف على عجزه وقائله.

۵- هو لعبيد بن الأبرص أو لأبى ذويب الهذلى. اللغه : قرنک : هو مكافئک فى الشجاعه والأنامل : جمع أنمله وهى أطراف الأصابع ، مجّت : ترشّشت ، الفرصاد : التوت.

۶- هو لامرئ القيس أو لعمران بن إبراهيم الأنصارىّ. اللغه : الغاره : الهجوم على العدو ، الشعواء : المنتشره المتفرقه الغاشيه ، جرداء : مونث أجرد ، وفرس أجرد : قصير الشعر ، المعروقه : قليله اللحم ، السرحوب : فرس سرحوب : طويله على وجه الأرض.

لم

ويختصّ «بلم» لأنّها لنفى الفعل ، وهو معنى لا يتصوّر إلا فيه ، وهى مختصّه بالمضارع كما سيأتى.

حدّ الحرف

حدّ الحرف : «والحرف كلمه معناها غير مستقلّ» بالمفهوميّه ، أى يحتاج فى تعقّله والدّلاله عليه بها إلى ضمّ ضميمه ، لأنّه إنّما يكون ملحوظا باعتبار أنّه آله للغير ، فيحتاج إلى ملاحظه الغير ، من حيث إنّه متبوع له ، فلا يكون مستقلّا كالابتداء الّذى هو مدلول من فى قولك : سرت من البصره ، فإنّه لا يتصوّر ولا يتميّز إلا بذكر السّير والبصره ، ولا يتعقّل إلا بتعقلهما ، وقس على ذلك سائر معانى الحروف.

وأمّا الابتداء الّذى هو مدلول لفظ الابتداء ، فهو معنى مستقلّ ملحوظ للعقل بالذات ، يمكنه أن يحكم عليه وبه ، ولا ترد الأسماء الموضوعه للنسب ، لأنّ معانيها مفهومات كليّه مستقله بالمفهوميّه. هذا ، وتحقيق المقام يتوقّف على تمهيد مقدمات :

إحداها : إنّ وضع الحروف كلّها من وضع العامّ (۱) لموضوع له خاصّ ، وإنّ وضع الأسماء الموضوعه للنسب إنّما هو من قبيل وضع العامّ (۲) لموضوع له عام.

الثانيه : إنّ النسبه بين الأمرين إنّما يتعقّل بتعقّلهما ، إن عاما فعامّا وإن خاصّا فخاصّا ، غايته إنّ افراد النسب ليست إلا حصصا لها لا افرادا حقيقه ، إذ مفهوم الكليه والجزئيه مخصوص بالمعانى المستقلّه.

الثالثه : إنّ مدار كون مدلول اللفظ مستقلّا بالمفهوميّه منه على أحد أمرين : إمّا أن يكون ملحوظا بالذات لتعرف أحواله لا بالتّبع بأن يكون آله لملاحظه ما هو حاله من أحواله ، أو بأن يكون اللفظ الدالّ عليه كافيا فى إحضاره فى الذهن ، بحيث لا يتوقّف على ذكر ضميمه ، وإن لوحظ بالتبع ، إذا تمهّد هذا فنقول : إنّما كانت مدلولات الحروف غير مستقلّه بالمفهوميّه ، لأنّها لما كانت بموجب المقدّمه الأولى موضوعه لنسب جزئيّه توقّف تعقّلها بمقتضى المقدّمه الثانيه على تعقل متعلّقاتها المعيّنه ، ثمّ لمّا كان تعقّلها آله لملاحظه تلك المتعلّقات ، ولم تكف ألفاظ الحروف فى إحضارها فى الذهن ، بل لا بدّ معها من الضمائم ، وهى الألفاظ الدالّه عليها لم تكن مدلولاتها بمقتضى المقدّمه الثالثه مستقلّه بالمفهوميه منها بخلاف مدلولات الأسماء الموضوعه للنسب ، فإنّها لما كانت موضوعه لنسب كليّه يكفى فى تعقّلها تعقّل متعلقاتها إجمالا ، وكانت هى كافيه فى إحضار تلك المتعلّقات ، كانت مدلولاتها مستقلّه بالمفهوميّه ، لكن لمّا كانت لا تستعمل فى ».

۱- هذه الكلمه غير موجوده فى «ح».

۲- إنّما هو من قبيل وضع العامّ سقطت فى «س».

مفهوماتها إلا مضافه إلى متعلّقات مخصوصه ، لأنّه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيّات ، فاندفع ما يتوهّم من اختلال حدّ الاسم بها جمعا وحدّ الحرف منعا.

فقوله : كلمه شامل للكلمات الثلاث ، وما بعده مخرج للاسم والفعل ، وقوله : «ولا مقترن» قيد لتحقيق ماهيّه الحرف ، لا للاحتراز به عن شيء ، ولا يجب فى القيد أن يكون للاحتراز ، بل قد يكون لتحقيق الماهيّه أو للإيضاح.

وقال ابن الخبّاز (١) : فى شرح الدّرّه الألفيه لابن معط (٢) : وأرى أنّه لا يحتاج فى الحقيقه إلى حدّ الحرف ، لأنّه كلمه محصوره.

«ويعرف» أى يتميّز الحرف «بعدم قبول شيء من خواصّ أخويه» ، الاسم والفعل المذكوره أو غيرها ، وإنّما ميّزه بذلك مع أنّ الحدّ مغن عنه تسهيلا على المبتدئ وتفهيما له ، لأنّ حدّ الحرف ممّا أطال فيه المحقّقون الكلام ، واضطربت فيه آراء الأئمه الأعلام ، ونحن بحمد الله قد أتينا بلباب التحقيق ، فعليك بالتمسّك به ، فإنّه بذلك حقيق.

تنبيه : قال ابن الخباز فى شرح الدره ما معناه أنّ تمييز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواصّ أخويه ردىّ ، لأنّه حينئذ يتوقّف معرفه الحرف على معرفه تلك الخواصّ ، ومنها ما هو حرف فيلزم الدّور ، وأجيب بأنّ توقّف معرفه الحرف على تلك الخواص ، إنّما هو من حيث إنّها علامات ، وأمّا توقّفها عليه فمن حيث إنّها حرف فاختلف الجهه فلا دور.

تقسيم الاسم إلى اسم عين واسم معنى ومشتقّ

صمدية

تقسيم : الاسم إن وضع لذات ، فاسم عين ، كزيد ، أو لحدث ، فإسم معنى ، كضرب. أو لمنسوب إليه حدث ، فمشتقّ ، كضارب.

أيضا : إن وضع لشيء بعينه فمعرفه كزيد والرجل وذا والّذى وهو والمضاف إلى أحدها معنى والمعرف بالنّداء وإلا فنكره.

أيضا : ان وجد فيه علامه التانيث ، ولو تقديرا كنافه ونار فمؤنّث ، وإلّا فمذكّر ، والمؤنّث إن كان له فرج فحقيقىّ ، وإلّا فلفظىّ.

١- أحمد بن الحسين بن الخباز النحوىّ الضرير ، كان أستاذا بارعا فى النحو واللغه. العروض ، له المصنّفات المفيده ، منها : شرح ألفيه ابن معط ، مات سنه ۶٣٧ ه ، المصدر السابق ١ / ٣٠۴.

٢- يحيى بن معط المغربىّ النحوىّ كان إماما مبرّزا فى العربيّه ، شاعرا محسنا ، له : العقود والقوانين فى النحو ، كتاب شرح الجمل فى النحو و... ومات سنه ۶٢٨ ه ، المصدر السابق ، ٢ / ٣۴۴.

شرح

اشارة

هذا تقسيم للاسم من تقسيم الكلىّ إلى جزئيّاته ، وهو أن يضمّ إليه قيود متباينه أو متغايره فقط ، ليحصل من انضمام كلّ قيد إليه ، قسم منه «الاسم إن وضع لـذات» أى معنى قائم بنفسه بقرينه مقابله «فاسم عين» ، وقـد يقال : اسم شـخص وهما بمعنى ، والأوّل أشـهر كزيد ورجل ، «أو» وضع «لحدث» أى معنى قائم بغيره ، سواء صدر عنه كالضـرب والمشـى أو لم يصدر كالطول والقصـر «فاسم معنى كضرب».

وقول بعضـهم : إنّ العين يطلق على المعنى ، نحو : عين إليقين وعين الريـا ، فكيف يجعل قسـيما للمعنى ليس بشـىء ، لأنّ العين مشترك بين الشخص والحقيقه.

تنبيه : المراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له ، أى بحيث يصحّ أن يشتقّ منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب ، أو كونه حاصلا فى الغير ومختصّـا به ، بحيث تكون الإشـاره إلى أحـدهما تحقيقا كالضـرب فى الضارب ، وتقـديرا كالأصوات القائمه بالأجسام والعلوم والمعارف القائمه بالمجرّدات والصفات القائمه بالمجرّدات والصفات القائمه بذاته تعالى.

فـإنّ شـيئا من هـذه الأمور سوى الأجسـام غير مشار إليه بحسب الحسّ ، ولكنّ كلّ واحـد منها بحاله لو أمكن الإشاره إليه حسّـا لكـانت الإشـاره إليه عين الإشـاره إلى مـا حـلّ فيه إن كـان محلّـا لشـئ ، وعين الإشـاره إلى محلّه ، إن كان حالا فى محلّه ، وأمّا تفسيره بالتّبعيّه فى التخيّر فينتقض بصفات البارئ تعإلى وصفات المجرّدات ، بل بالصفات الاعتباريّه للمتخيّرات ، كذا قرّره بعض المحقّقين ، فتامّله.

أو «وضع لمنسوب إليه حدث» نسـبته تقييديّه «فمشتقّ» ، وهو أعنى المنسوب إليه الحدث إمّا أن يكون ذاتا ما ، أى مبهمه لا تعيّن لها أصـلا ، ويسـمّونه صفه ، وهو إمّا ينسب إليه الحدث على الوجه الحدوث (۱) ، وهو اسم الفاعـل ، «كضارب» ، أو على وجه الثّبوت ، وهو الصفه المشبهه ، كحسن ، أو وقوعه عليه ، وهو اسم المفعول كمضروب ، أو زياده موصوفه على غيره فيه وهو اسم التفضيل كأفضل ، وهو إمّا أن يكون ذاتا متعيّنه باعتبار فإمّا أن يعتبر كونه زمانا للحدث ، وهو اسم الزمان أو كون مكانا له ، وهو اسم المكان ، أو كونه آله لحصوله ، وهو اسم الآله.

وإنّمـا قلنـا : إنّه متغيّر فى هـذه الثلاـثه باعتبـار دون الصـفات ، لأنّ معنى مقام مثلا مكان فيه القيام ، لا شـئ آخر ، أو ذات ما فيه القيام بخلاف القائم ، فإنّ معناه ذات ما له القيام ، كذا قرّره غير واحد من المحقّقين ، فتدبّر. ».

۱- سقط الحدوث فى «س».

والمراد بالذات هنا ما يستقلّ بالمفهوميّه ، لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم ومضمر ممّا يقوم بغيره من المشتقّات.

و «أيضا» مصدر آض ، إذا رجع ، وهى كلمه لا- تستعمل إلا- مع شيئين ، بينهما توافق ، ويمكن استغناء كلّ منهما عن الآخر ، فخرج بالشئين ، نحو : جاء زيد أيضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا ، وبالتوافق ، نحو : جاء ومات أيضا ، وبإمكان الاستغناء ، نحو : اختصم زيد وعمرو أيضا ، فلا يقال فى شىء من ذلك ، وهو مفعول مطلق ، حذف عامله سماعا كما نقل ، أو حال ، حذف عاملها وصاحبها ، أى وأرجع إلى تقسيم الاسم رجوعا ، أو أقول راجعا.

المعرفه ، وأقسامها سبعه

اشارة

الاسم «إن وضع لشىء بعينه فمعرفه» ، والمراد ليستعمل فى شئ بعينه ، وليس المراد التعيين الشخصىّ ، بل التعيين بوجه ما ، وقيل : الحيثيه مراد ، أى ليستعمل فى شىء بعينه ، من حيث إنّه بعينه ، وحاصله الإشاره إلى معيّن عند السّامع من حيث هو معيّن بوجه ما.

وبهذا تخرج النكرات عن التعريف ، لأنّ معانيها وإن وجب تعيينها عند السامع ، لكن ليس فى اللفظ إشاره إليه بخلاف الضمائر الراجعه إليها ، فإنّ فيها إشاره إلى ذلك التعيّن ، وكذا المعرّف بلام العهد إذا كان المعهود منكرّا كما فى قوله تعالى : (أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً* فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) [المزمل / ۱۶ و ۱۵] ، فإنّ الأوّل نكره ، والثانى معرفه ، ولا فرق بينهما إلا بما ذكرنا من الإشاره وعدمها ، ثمّ الشئ المذكور فى التعريف أعمّ ممّا وضع له اللفظ كما فى الأعلام ، وممّا وضع لما يصدق عليه كسائر المعارف ، وهذا مبنىّ على ما اشتهر من أنّ المعتبر فى المعرفه هو التّعيين عند الاستعمال دون الوضع ، سواء ، كان معيّنا فى الوضع أم لا ، ليندرج فيه الأعلام الشخصيّه وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف ، فإنّ لفظ أنا مثلا لا يستعمل إلا فى أشخاص معيّنه (۱) ، إذ لا- يصحّ أن يقال : أنا ويراد به متكلّم لا بعينه ، وليست موضوعه لواحد منها ، وإلا لكانت فى غيره مجازا ، ولا- لكلّ واحد منها ، وإلا- لكانت مشتركه موضوعه أوضاعا بعدد أفراد المتكلّم ، وهو باطل اتّفاقا ، إذ لا يمكن أن يتصوّر واضع اللغه اصطلاحا كلّ واحده من المخصوصات الّتى يطلق عليها لفظه أنا ، فوجب أن تكون موضوعه لمفهوم كلىّ شامل لتلك الأفراد ، ويكون الغرض من وضعها له استعمالها له فى أفراد المعينه دونه ، وقس عليه سائر المعارف سوى العلم. ».

۱- سقطت كلمه معيّنه فى «ح».

ولهذا صرّح العلامه التفتازانیّ أنّ ما سوی العلم إنّما وضع لمعان کلیّه ، لتستعمل فی أفرادها المعیّنه ، هذا هو المشهور عن أهل العربیّه ، ونسب إلی الجمهور ، ولکن انتقده بعض المتأخّرین باستلزامه کون هذه الألفاظ الشائعه الاستعمال مجازات لا حقائق لها ، إذ لم تستعمل فیما وضعت هی لها من المفهومات الکلیّه ، بل لا یصحّ استعمالها فیها أصلا ، وهذا مستبعد جدّا ، کیف لا؟ ولو کانت کذلک لما اختلف أئمه اللغه فی عدم استلزام المجاز الحقیقه ، ولما احتاج من نفی الاستلزام إلی أن یتمسّک فی ذلک بأمثله نادره.

قال : والحقّ ما أفاده بعض المحقّقین من أنّها موضوعه لکلّ واحد من جزئیات تلک المفهومات الکلیّه وضعا واحدا عامّا ، وتلک المفهومات جعلها الواضع آله لملاحظتها عند الوضع ، فلا تستلزم الاشتراک ، ولا کونها مجازا فی شیء منها ، ولا وجود المجاز بدون الحقیقه ، وتعریف المعرفه محمول علی ظاهره. فتفهّم.

اقسام المعرفة

اشارة

والمعارف علی المشهور کلّها سبعه ، بإدخال المعرّف بالنداء ، کما ذهب إلیه ابن مالک ، واختاره المصنّف ، ووجه الانحصار فیها أنّ تعیین المشار إلیه فی لفظ المعرفه إمّا أن یفیده جوهر اللفظ ، وهو العلم ، وهو إمّا جنسیّ ، إن کان الحاضر المعهود جنسا وماهیّه ، کأسامه ، أو شخصیّ ، إن کان فردا منها کزید ، أو یفیده حرف وهو قسمان :

ما لا یحتاج إلی القصد ، وهو المعرّف باللام ، وما یحتاج إلیه ، وهو المعرّف بالنداء. أو تفیده القرینه فی الکلام ، وهو المضمر ، أو تفیده الإشاره الحسیّه إلی نفسه ، وهو اسم الإشاره ، أو تفیده الإشاره العقلیه إلی نسبه معلومه للسامع ، إمّا خبریّه وهو الموصول ، أو لا ، فهو الاضافه ، لکنّ الإضافه إلی غیر معیّن لا تفیده تعیینا ، فهو المضاف إلی أحد الخمسه.

العلم

اشارة

الأوّل من المعارف العلم ، وهو ما وضع لمعیّن ، لا یتناول غیره ، فخرج بالمعیّن النکره ، وبما بعده بقیه المعارف ، وهو نوعان : - کما علمت - شخصیّ وجنسیّ ، فالشخصیّ مسمّاه نوعان : أولو العلم کزید وخرنق (۱) ، وما یولّف کالقبائل کقرن ، والبلاد کعدن ، والخیل کلاحق ، والإبل کشذقم ، والبقر کعرار ، والغنم کهیله ، والکلاب کواشق.

انقسامه إلی مرتجل ومنقول

وینقسم إلی مرتجل ، وهو ما استعمل من أوّل الأمر علما کسعاد ، وفقعس وموهب ، ومنقول ، وهو الغالب ، وهو ما استعمل قبل

العمليّه لغيرها ، ونقله إمّا من

۱- اسم امرأه من شواعر العرب.

اسم عين كأسد وثور ، أو اسم معنى كفضل وزيد ، أو من مشتقّ ، إمّا وصف لفاعل كحارث وحاتم وحسن ، أو لمفعول كمنصور ومحمّد أو غير ذلك.

وما وقع لابن معط فى ألفيته من أنّ محمدا مرتجل ، حيث قال [من الرجز] :

٣١ - تمّ الّذى فى الناس منه مفرد

مرتجل مثاله محمّد

فسهو ظاهر.

وإمّا من فعل ، إمّا ماض كشمر وكعب ، أو مضارع كيشكر وتغلب ، أو أمر كأصمت بقطع الهمزه ، ليدلّ على النقل علم لبريّه معيّنه ، وقيل : هو علم جنس لكلّ مكان قفر كأسامه ، وكسرت ميمه ، والمسموع فى الأمر الضمّ ، لأنّ الأعلام كثيرا ما يغيّر لفظها عند النقل كما قيل فى شمس بن مالك : شمس بضمّ الشين ، وإمّا من جمله إمّا فعليّه كشاب قرناها ، أو إسميّه ، كزيد منطلق ، وليس بمسموع ، ولكنّهم قاسوه.

ثمّ التقسيم إلى مرتجل ومنقول ، هو رأى الأكثرين ، وقيل : الأعلام كلّها منقوله ، ولا يضرّ جهل أصلها. وقيل : هو ظاهر مذهب سيبويه ، وقيل : كلّها مرتجله ، وهو رأى الزّجاج ، والمرتجل عنده ما لم يقصد فى وضعه النقل من محل آخر إلى هذا ، وموافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد.

قالوا : والتقسيم إنّما هو بالنسبه إلى الأعمّ الأغلب ، وإلا فما هو علم بالغلبه لا منقول ولا مرتجل.

انقسام العلم إلى مفرد ومركب

وينقسم أيضا إلى مفرد كزيد وهند ، وإلى مركب وهو ثلاثه أنواع : مركب إسنادىّ ، كبرق نحره (١) ، وشاب قرناها ، وحكمه الحكايه ، كقوله [من الطويل] :

٣٢ - كذبتم وبيت الله لا تنكحونها

بنى شاب قرناها تصرّ وتحلب (٢)

ومزجىّ ، وهو كلّ اسمين جعلا اسما واحدا ، ونزّل ثانيها مترله تاء التأنيث ، فيبنى الأوّل على الفتح ، ما لم يكن آخره ياء ، فيبنى على السكون كبعلبك ومعدى كرب ، وأمّا الثانى فيعرب ما لم يكن اسم صوت «كويه» من سيبويه ، فيبنى على الكسر ، وإضافىّ وهو الغالب ، هو كلّ اسمين نزّل ثانيهما مترله التنوين ممّا قبله ، كعبد الله وأبى سعيد ، وحكمه أن يجرى الأوّل بحسب العوامل ، ويجرّ الثانى بالإضافه.

۱- اسم رجل.

۲- هو للأسدی ، اللغه : تصرّ : من صرّ الناقه - وصرّا : شدّ ضرعها بالصرار لئلا یرضعها ولدها. تحلب : من حلب الناقه - حلبا : استخرج ما فی ضرعها من لبن.

والعلم الجنسىّ مسمّاه ثلاثه أنواع أعيان لا تؤلف كالسّباع والحشرات ، نحو : أسامه وأمّ عريط للاسد والعقرب ، وأعيان تؤلف كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب ، وأبى المضا للفرس ، وأمور معنويّه كسبحان للتسبيح ، ويسار للميسره وبرّه للمبرّه وفجار للفجره.

انقسام العلم إلى اسم ولقب وكنيه

ثمّ العلم باعتبار ذاته شخصيّا كان أو جنسيّا ، إمّا اسم ، وهو الّذى لا يقصد به مدح ولا ذمّ ، كزيد وعمر ، أو لقب ، وهو يقصد به أحدهما كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين فى المدح ، وقفّه (١) وبطه وعائذ الكلب فى الذّمّ ، أو كنيه ، وهو ما صدر بأب وأمّ ، كأبى الحسن وأمّ كلثوم ، وأبى مضاء للفرس وأمّ عريط للعقرب. وزاد الرضىّ ، أو ابن أو بنت كابن آوى وبنت وردان (٢).

قال : والفرق بينها وبين اللقب معنى أنّ اللّقب يمدح الملقّب به أو يذمّ بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنيه ، فإنّه لا يعظّم المكنى بمعناها ، بل بعدم التصريح بالاسم ، فإنّ بعض النفوس تأنف بأن تخاطب باسمها ، وردّه بعضهم بقول الشاعر [من الوافر] :

٣٣ - فصدت أبا المحاسن كى أراه

بشوق كاد يجذبنى إليه

فلمّا أن رأيت رأيت فردا

ولم أر من بنيه ابنا لديه (٣)

قال : فلاحظ فى الكنيه ما دلّت عليه من المعنى الأصلىّ ، وسلبه عن المكنى به ، وأجيب بأنه لعلّ مراد الرضىّ أنّ الكنيه من حيث إنّها كنيه لا يعظّم المكنّى بها لا مطلقا ، وإفادتها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث إنّها كنيه بل لخصوص الماده فلا اعتراض ، فليتأمّل.

وقال شعبان (٤) فى ألفيته [من الرجز] :

٣٤ - بكينه عظّم وخيّر فى اللقب

وقيل فى تبّت يدا أبى لهب

تهكّم أو لاحمرار يعزى

فى وجهه أو لاسم عبد العزّى

وقد يكنى الشخص بالأولاد الّذين له كأبى الحسن لأمير المؤمنين علىّ عليه السّلام ، وقد يكنى فى الصغر تفاؤلا ، لأن يعيش

حتی یصیر له ولد اسمه (۵) ذاک ، کابی القاسم. ».

ص: ۸۱

۱- القفّه : الرجل الصغیر الجثه.

۲- بیت وردان : دویبه نحو الخنفساء حمراء اللون.

۳- لم یسمّ قائلهما.

۴- شعبان بن محمد بن داود ، المعروف بالآثاری ، أدیب ، له شعر کثیر ، فیه هجو ومجون ، له أکثر من ثلاثین کتابا فی الأدب والنحو ، منها «لسان العرب فی علوم الأدب» و «ألفیه» فی النحو و... مات منه ۸۲۸ ه. الأعلام للزرکلی ، ۳ / ۲۴۱.

۵- سقط اسمه فی «س».

وإذا اجتمع الاسم واللقب ، أخّر اللقب عن الاسم غالبا لكون اللقب أشهر ، لأنّ فيه العلميّه مع شيء من معنى النعت ، فلو أتى به أوّلا لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا ، ومن غير الغالب قوله [من الوافر] :

٣٥ - أنا ابن مزيقيا عمرو وجدّى

أبوه منذر ماء السماء (١)

ولا ترتيب بين الكنيه وغيرها ، ثمّ إن كان اللّقب وما قبله مفردين ، أضيف الاسم إلى اللقب ، نحو : هذا زيد بطه وسعيد كرز ، على تأويل الأوّل بالمسمّى ، والثانى بالاسم ، كأنّك قلت : هذا صاحب هذا الاسم ، ولم يجز عند البصريّين أو جمهورهم فى ذلك إلا الإضافه ، وأجاز الكوفيّون فيه الاتّباع والقطع بالرفع والنصب ، وهو الأولى لقولهم : هذا يحيى عينان ، وأمّا إذا لم يكونا مفردين ، فلا بدّ من الاتّباع ، سواء كانا مركّبين ، نحو : هذا عبد الله أنف الناقه ، أو أحدهما مركّبا ، نحو : هذا يزيد عائذ الكلب ، وهذا عبد الله بطّه وصرّح بعض المتأخّرين بجواز الإضافه ، إذا كان مجرّد الاسم مفردا.

تنبيه : محلّ الإضافه فى المفردين حيث لا مانع كأن يكون الاسم مقرونا بأل كالحارث قفه ، أو كان اللقب وصفا فى الأصل مقرونا بأل كهارون الرّشيد ومحمّد المهدى ، فلا يضاف الأوّل إلى الثانى ، نصّ على ذلك ابن خروف (٢) ، قاله فى التصريح.

فلان وفلانه وأسماء الأيّام

ومن العلم ما كنّى به عنه كفلان وفلانه ، فيجرى مجرى المكنّى عنه ، وأسماء الأيام عند الجمهور أعلام توهّمت فيها الصفه ، فدخلت عليها أل للمح كالحارث والعباس ، ثمّ غلبت ، فصارت كالدّبران (٣).

فالسّبت مشتق من معنى القطع ، والجمعه من معنى الأجتماع ، وباقيها من الواحد والثانى والثالث والرّابع والخامس.

وذهب المبرّد إلى أنّها غير أعلام ، ولا ماتها للتعريف ، فإذا زالت ، صارت نكرات ، والأوّل أصحّ ، واعلم أنّه إذا قصد بكلمه ذلك اللّفظ دون معناها كقولك : أين كلمه استفهام ، وضربت فعل ماض ، فهى علم ، ذلك لأنّ مثل هذا موضوع لشئ بعينه ، غير).

١- قاله بعض الانصار. ماء السماء ، قال [الجوهرىّ] فى الصحاح : هو لقب عامر بن حارثه الأزدى ، وهو أبو عمرو مزيقيا الذى خرج من إليمن لما أحس بسيل العرم ، فسمّى بذلك ، لأنّه كان إذا أجدب قومه مانهم حتّى يأتيهم الخصب ، فقالوا : هو ماء السماء ، لأنّه خلف منه. البغدادى ، خزانه الأدب ، ج ۴ ، الطبعه الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلميّه ، ١۴١٨ ه ، ص ٣٣٧.

٢- على بن محمد بن على أبو الحسن ابن خروف الاندلسىّ النحوىّ ، كان اماما فى العربيه ، محقّقا مدقّقا ، صنّف : شرح سيبويه ، شرح الجمل ، مات سنه ۶٠٩ ه. بغيه الوعاه ٢ / ٢٠٣.

٣- الدّبران : نجم بين الثّريا والجوزاء وهو من منازل القمر. قال الجوهريّ : الدبران خمسه كواكب من الثور يقال إنّه سنامه ، وهو من منازل القمر. لسان العرب ١ / ١٢٢٣ (دبر).

متناول غيره ، وهو منقول ، لأنّه نقل من مدلول هو المعنى إلى مدلول آخر هو اللفظ ، قاله الرّضىّ.

التصغير لا يبطل العلميّه

ولا يبطل التصغير العمليّه ، سواء كان تصغير ترخيم أو غيره ، وما قيل من أنّ تصغير الترخيم يبطلها مردود بقول الشاعر [من الطويل] :

٣٦ - ...

وكان حريث عن عطائى جامدا (١)

يريد الحرث بن وعله ، ولو كان منكّرا لأدخل عليه اللام ، قاله ابن جنّى.

قالوا : وقد ينكّر العلم ، وصوّروا ذلك بوجهين ، أحدهما : أن يراد به مسمّى بكذا ، وجعل منه قولهم : لا زيد كزيد بن ثابت ، والثانى : أن يراد به الصفه ، كقولهم : لكلّ فرعون موسى ، أى لكلّ جبّار قهّار ، أو لكلّ مبطل محقّ.

قال بعض المحقّقين : ولا يخفى أنّ مدار التعريف هو الوضع ، فباستعمال العلم فى أحد هذين المعنيين ، وهو مجاز قطعا ، لم يخرج عن كونه معرفه ، فالقول بتنكيره مبنىّ على المسامحه ، وهو حسن. وقدّم المصنّف التمثيل للعلم بناء على أنّه أعرف المعارف ، وهو قول الصميرىّ (٢) ، وينسب إلى سيبويه والكوفيّين ، وفى ترتيبها اختلاف ، سيأتى ذكره فى آخر البحث إن شاء الله تعالى.

المعرفه بالأداه والخلاف فى ال

اشارة

والثانى من المعارف المعرّف بالأداه ، نحو : «الرّجل» وكونها أل كهل هو مذهب الخليل ، والهمزه عنده أصليّه قطعيّه حذفت فى الوصل لكثره الاستعمال ، وصحّحه ابن مالك ، ونقل عن سيبويه ما يوافقه فى كونها أل أيضا ، لكن يخالفه فى أصاله الهمزه ، فهى عنده زائده معتدّ بها فى الوضع ، والمشهور عنه أنّها اللام وحدها ، والهمزه وصليّه ، جلبت قبلها لتعذّر الابتداء بالساكن ، وفتحت مع أنّ الأصل فى همزات الوصل الكسر لكثره الاستعمال.

ونقل أبو حيّان هذا القول عن جميع النّحويّين إلا ابن كيسان ، وعزاه صاحب البسيط (٣) إلى المحقّقين ، وتظهر فائده الخلاف فى نحو : قام القوم ، فعلى الأوّل حذفت

۱- صدره «أتيت حريثا زائرا عن جنابه» ، وهو للأعشى.

۲- عبد الله بن على بن إسحاق الصميرى النحوىّ ، له تبصره فى النحو ، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، بغيه الوعاه ، ۲ / ۴۹.

۳- صاحب البسيط هو السّيّد ركن الدين حسن بن محمد الأسترآباذى. صنّف ثلاثه شروح على الكافيه ، كبير وهو المسمّى بالبسيط ، ومتوسّط وهو المسمّى بالوافيه وهو المتداول ، وصغير ، وتوفّى سنه ۷۱۷ ه. كشف الظنون ۲ / ۱۳۷۰.

الهمزه لتحرّک ما قبلها ، وعلی الثانی لم تکن ثمّ همزه حتّی یقال : حذفت ، بل لم یؤت بها لعدم الحاجه إلیها لتحرک ما قبل اللام. وذهب المبرّد إلی أنّ أداه التعریف هی الهمزه وحدها ، وجلبت اللام للفرق بینها وبین همزه الاستفهمام.

فائده : قال المرادیّ فی الجنی : إعلم أنّ من جعل حرف التعریف ثنائیا ، وهمزته أصلیّه عبّر عنه بأل ، ولا یحسن أن یقول : الألف واللام کما لا یقال فی قد : القاف والدّال.

وکذلک ذکر عن خلیل قال : ابن جنیّ کان یقول : أل ولا یقول : الألف واللام ، ومن جعله اللام وحدها عبّر باللام ، کما فعل المتأخّرون ، ومن جعله ثنائیا ، وهمزته همزه وصل زائده فله أن یقول : أل ، وأن یقول : الألف واللام ، وقد وقع فی کتاب سیبویه التعبیر بالأمرین ، والأوّل أقیس ، انتهی.

تقسیم أل إلی عهدیّه وجنسیّه وزائده

وهی علی کلّ قول إمّا جنسیه ، أو عهدیّه ، أو زائده ، فالجنسیّه أن خلفها کلّ من دون تجوّز ، نحو : (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِی خُسْرٍ) [العصر / ۲] وهی لشمول الافراد ، وأن خلفها بتجوّز ، نحو : أنت الرّجل أدبا ، فهی لشمول خصائص الجنس مبالغه ، وأن لم یخلفها کلّ ، نحو : (جَعَلْنا مِنَ الْماءِ کُلَّ شَیْءٍ حَیٍ) [الأنبیاء / ۳۰] ، فهی لبیان الحقیقه.

والعهدیّه أمّا أن یکون مصحوبها معهودا ذکریّا ، نحو : (کَما أَرْسَلْنا إِلی فِرْعَوْنَ رَسُولاً* فَعَصی فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) [المزمل / ۱۶ و ۱۵] ونحو : (فِیها مِصْباحٌ الْمِصْباحُ فِی زُجاجَهٍ) [النور / ۳۵] ، أو معهودا ذهنیّا ، نحو : (إِذْ یُبایِعُونَکَ تَحْتَ الشَّجَرَهِ) [الفتح / ۱۸] ، أو معهودا وحضوریّا ، نحو : (الْیَوْمَ أَکْمَلْتُ لَکُمْ دِینَکُمْ) [المائده / ۳].

والزائده نوعان : لازمه وغیر لازمه. فالأولی کالّتی فی الأسماء الموصوله علی القول بأنّ تعریفها بالصّله ، وکالواقعه فی الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها ، کالنّضر والنّعمان واللّات والعزّی (۱) ، أو لارتجالها کالسمؤل (۲) ، أو لغلبتها علی بعض من هی له ، کالبیت لکعبه والمدینه للطیبه ، والنجم للثریا ، وهذه فی الأصل للعهد الذهنیّ.

البتّه والکلام علی إعرابها ومعناها

تنبیه : أل فی ألبتّه غیر لازمه ، کما یشعر به ما فی الصحاح ، حیث قال : لا أفعله بتّه ، ولا أفعله ألبتّه ، لکلّ أمر لا رجعه فیه ، ونصبه علی

۱- اللات صنم کان فی الجاهلیه لثقیف بالطائف. العزّی : صنم عبدته قریش فی الجاهلیّه إلی جانب اللات ومناه.

۲- هو السّموأل بن عادیاء إلیهودی شاعر العصر الجاهلیّ ، صاحب الحصن المعروف بالأبلق ، وبه یضرب المثل فی الوفاء. وقد توفّی نحو سنه ۵۶۰ للمیلاد. الجامع فی تاریخ الأدب العربی ، الأدب القدیم ، ص ۲۸۲.

المصدر ، وكذا فى العباب للصغانىّ (١) والقاموس لمحمد بن يعقوب (٢) ، ونقل عن سيبويه أنّها لازمه مع كونها للتعريف ، وقطع الهمزه سماعىّ.

والثانيه أعنى غير اللازمه نوعان ، واقعه فى الفصيح بكثره أو لا ، فالأولى هى الداخله على علم منقول من مجرّد صالح لها ، كحرث وعباس تقول فيهما : الحرث والعباس ، وهو يتوقّف على السّماع ، فلا يقال فى محمد وأحمد : المحمّد والأحمد. والثانيه ضربان ، واقعه فى شعر أو شذوذ من النّثر. فالأولى الداخله على علم لا للمح الأصل كعمرو يزيد فى قول [من الرجز] :

٣٧ - باعد أمّ العمرو من أسيرها

حرّاس أبواب على قصورها (٣)

وقوله [من الطويل] :

٣٨ - رأيت الوليد بن إليزيد مباركا

... (٤)

وأمّا الداخله على الوليد فللمح الأصل ، والثانيه كالداخله على ما هو واجب التنكير ، نحو : أدخلوا الأوّل فالأوّل. وجاؤوا الجماء الغفير وأرسلها العراك (٥) ، و (لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَ) [المنافقون / ٨] على قراءه من فتح إلياء. ولم يعتبر الأذلّ مفعولا مطلقا على حذف مضاف ، أى خروج الأذلّ ، ومن اعتبر ذلك لم يحتجّ إلى دعوى الزياده.

نيابه أل عن الضمير المضاف إليه

مسأله : أجاز الكوفيّون وبعض البصريّين وكثير من المتأخرين نيابه «أل» عن الضمير المضاف إليه ، وخرّجوا على ذلك (فَإِنَّ الْجَنَّهَ هِىَ

١- الصغانى (أبو الفضائل الحسن) (١١٨١ - ١٢٥٢) : لغوىّ ومحدّث وفقيه حنفى ، من كتبه معجمان : «كتاب التكمله والّذيل والصله» لصحاح الجوهرىّ و «كتاب العباب الزاخر واللباب الفاخر» ومات قبل أن يكمله ، استعملها الفيروزآبادىّ لتاليف القاموس. المنجد فى الأعلام ص ٣٤٥.

٢- محمد بن يعقوب الفيروزآبادىّ صاحب القاموس المحيط فى اللغه ، مات سنه ٨١٦ ه. بغيه الوعاه ١ / ٢٧٣.

٣- هو لابى النجم العجلى. اللغه : أسيرها : أى أسير حبها ، أراد به نفسه. الحراس : جمع الحارس وهو الّذى يحرسك ليلا ونهارا.

٤- تمامه «شديدا بأعباء الخلافه كاهله» ، وهو من قصيده لابن ميّاده ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ، وميّاده اسم أمّه سوداء

نسب إليها. اللغه : الأعباء : جمع عبء ، وهو الحمل الّذى يثقل عليك ، كاهله : أصل الكاهل ما بين الكتفين ، ويكنى بشدّه الكاهل عن القوّه وعظيم التحمّل لمهام الأمور.

٥- «أرسلها العراك» جزء من بيت للبيد بن ربيعه من بحر الوافر : فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغض الدّخال اللغه : العراك : إزدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، يذدها : يطردها ، يشفق : يرحم ، نغض : مصدر نغض الرجل : إذا لم يتمّ مراده ، ونغض البعير إذا لم يتمّ شربه ، الدخال فى الورد : أن يدخل بعيرا قد شرب بين بعيرين ناهلين.

الْمَأْوى) [النازعات / ۴۱] ، ومررت برجل حسن الوجه ، وضرب زيد الظهر والبطن ، إذا رفع الوجه والظهر والبطن.

والمانعون يقدّرون له فى الآيه ، ومنه فى الأمثله ، وقيّد ابن مالك الجواز بغير الصله.

قال الزمخشرىّ فى (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها) [البقره / ۴۱] : إنّ الأصل أسماء المسمّيات.

وقال أبو شامه (۱) فى قوله [من الطويل] :

۳۹ - بدأت بسم الله فى النظم أوّلا

... (۲)

إنّ الأصل : فى نظمى ، فجوّزا نيابتها عن الظاهر ، وعن ضمير الحاضر ، والمعروف من كلامهم أنّما هو التمثيل بضمير الغائب قاله فى المغنى.

اسم الإشاره

والثالث من المعارف اسم الإشاره ، نحو : «ذا» ، بألف ساكنه للمفرد المذكّر ، ويقال : ذا بهمزه مكسوره بعد الألف ، وذائه بهاء مكسوره بعد الهمزه المكسوره ، وذاؤه بهاء مضمومه بعد همزه مضمومه ، قال [من الرجز] :

۴۰ - هذاؤه الدفتر خير دفتر

فى كفّ قوم ماجد مصوّر (۳)

يروى بكسر الهاء وضمّها ، وفى كتاب أبى الحسن الهيثم (۴) إنّما حرّكت الهاء فيها للضروره ، والأصل فيهما ذا ، وألفه أصليّه عند البصريّين ، لا زائده خلافا للكوفيّين ، وهو ثلاثىّ الأصل ، حذفت لامه على الأصحّ ، لا عينه ، وعينه مفتوحه لا ساكنه على الأصحّ ، قاله فى التصريح.

وفى الدّرّ المصون (۵) اختلف البصريّون : هل عينه ولامه ياء ، فيكون من باب يحيى ، أو عينه واو ، ولامه ياء ، فيكون من باب طويت ، ثمّ حذفت لامه تخفيفا ، أو قلبت العين ألفا ، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، وهذا كلّه على سبيل التمرين ، وإلا فهذا مبنىّ ، والمبنىّ لا يدخله التصريف ، وقال أبو حيّان : لو قيل : بأنّ ذا ثنائىّ الوضع ، نحو : ما وإن ، والألف أصل بنفسها غير منقلبه عن شىء ، وأصل الأسماء المبنيّه أن يوضع على حرف أو

۱- عبد الرحمن بن إسماعيل الإمام ذو الفنون المشهور بأبى شامه ، أتقن الفقه ، وبرع فى العربيه ، وصنف : نظم المفصّل

للزمخشرىّ ، مقدمه فى النحو و... مات سنه ۶۶۵ ه. المصدر السابق ، ۲ / ۷۷.

۲- تمامه «تبارك رحمانا رحيما وموئلا» ، وهو للشاطبى (قاسم بن فيره). اللغه : الموئل : المرجع والملجأ.

۳- لم يذكر قائله.

۴- أبـو على الحسن بن الهيثم (۹۶۵ - ۱۰۳۹ م) فلكىّ ورياضـىّ من أهل البصـره ، اشتهر بكتابه «المناظر» المنجد فى الاعلام ص ۱۶.

۵- ما وجدت عنوانه.

حرفين لكان مذهبا جيّدا سهلا قليل الدعوى ، وقال : ثمّ رأيت هذا المذهب للسيرافيّ وللخشينيّ (۱) ، ونقله عن قوم ، انتهى.

الموصول

والرّابع من المعارف ، الموصول الاسميّ ، نحو : «الّذى» للمفرد المذكّر العالم وغيره ، والّتى المفرد المونث كذلك.

مضمر

والخامس من المعارف المضمر ، نحو : «هو» ، وسيأتى الكلام على هذه الثلاثه مستوفيا فى المبنيّات ، إن شاء الله تعالى ، فلينتظر.

تنبيه : فى الضمير العائد على النكره أربعه مذاهب : أحدها : أنّه نكره مطلقا. الثّانى : أنّه معرفه مطلقا. الثّالث : إن رجع إلى واجب التنكير ، كما فى ربّه رجلا ـ فهى نكره وإلا ـ فمعرفه ، وإنّما قلنا : إنّ رجلا فى المثال واجب التنكير ، لأنّه تمييز ، والتمييز واجب التنكير (۲). الرابع : إن رجع إلى نكره مخصوصه بصفه أو حكم ، نحو : مررت برجل كريم وأخيه ، وجاءنى رجل فضربته ، فهو معرفه وإلا فنكره.

والحقّ أنّ الضّمير العائد إلى نكره معرفه مطلقا ، لأنّ التعريف هو التعيين أى الإشاره إلى معلوم حاضر فى ذهن السامع من حيث هو معلوم وإن كان مبهما فى نفسه ، وهذا المعنى موجود ، فى الضمير العائد إلى النكره ، ولهذا يجرى عليه أحكام المعارف اتّفاقا.

المضاف إلى أحد المعارف

«و» السّادس من المعارف «المضاف إلى أحدها» ، أى إلى أحد الخمسه المذكوره ولو بواسطه ، نحو : غلام أبيك.

«معنى» مفعول مطلق ، أى إضافه مفيده معنى ، واحترز به عن المضاف إلى أحدها إضافه لفظيّه ، فإنّها لا تفيد تعريفا ، وإنّما يتعرّف بالإضافه ما ليس من الأسماء المتوغّله فى الإبهام ، كغير ومثل ، على ما سيأتى بيانه فى باب الإضافه ، إن شاء الله تعالى.

المعرّف بالنداء

«و» السّابع من المعارف «المعرف بالنداء» ، نحو : يا رجل ، لا نحو : يا رجلا فإنّه نكره ، ولا نحو : يا زيد ، فإنّه معرفه بغير النداء على الصحيح المختار عند ابن مالك ، وازداد بالنداء وضوحا ، وأغفل أكثرهم هذا النوع لكونه داخلا فى المعرّف بأل بناء على أنّ تعريفه بها مقدّره ، وهو مذهب المتقدّمين. ».

١- سليمان بن عبد الله أبو الربيع الخشينىّ اللغوىّ النحوىّ ، كان ضريرا من أئمه التجويد للقرآن ، ذا حظّ وافر من النحو وروايه الحديث. بغيه الوعاه ١ / ٥٩٩.

٢- التمييز واجب التنكير سقطت فى «س».

قال أبو حيّان : إنّه الّذى صحّحه أصحابنا ، أو لكونه فرع الضمير ، لأنّ تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب ، واستظهره بعضهم ، والمفهوم من ظاهر قول سيبويه أنّ تعريفه بالإشاره والمواجهه.

قال ابن مالك : وإذا كانت الإشاره دون مواجهه معرفه لإسم الاشاره فلأن تكون معرفه ، ومعها المواجهه أولى وأحرى ، قال : وهو أظهر وأبعد من التكلّف ، فجعله قسما سابعا برأسه أولى.

ترتيب المعارف

تنبيهات : الأوّل : كتب المصنّف فى الهامش إنّما أخّر ذكره ، يعنى المعرّف بالنداء عن المضاف إلى أحدها لئلّا يرد عليه ما ورد على ابن الحاجب ، انتهى.

يريد أنّ ابن الحاجب أخّر ذكر المضاف إلى أحدها عن جميع المعارف فأوردوا عليه ، أنّه يلزم من ذلك صحّه الإضافه إلى المنادى أيضا ، والمنادى لا يضاف إليه أصلا ، فأخّر المصنّف ذكره ، فسلم من ذلك.

ورام صاحب الفوائد الضيائيه (١) التّقصّى عن ذلك فقال : لا يستلزم صحّه الإضافه إلى أحدها صحّتها بالنسبه إلى كلّ واحد ، فلا يرد ما أوردوه ، انتهى. قال عصام الدين : لا يخفى أنّه تكلّف جدّا ، والمتبادر صحّه الإضافه إلى كلّ من الخمسه.

الثانى : هذا الترتيب الّذى استعمله المصنّف فى المعارف لم أرض ذكره ، والّذى عليه الجمهور أنّ الأعرف المضمر ، ثمّ العلم ، ثمّ اسم الإشاره ، ثمّ الموصول ، والمعرّف باللام أو النداء ، والمضاف فى رتبه المضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضمر فهو فى رتبه العلم.

ومذهب الكوفيّين أنّ الأعرف العلم ، ثمّ المضمر ، ثمّ المبهم ، ثمّ ذو الأداه. وعند ابن كيسان أنّ الأعرف المضمر ، ثمّ العلم ، ثمّ اسم الاشاره وذو اللام ، ثمّ الموصول. وعند ابن السّراج (٢) أنّ أعرفها اسم الإشاره ، ثمّ المضمر ، ثمّ العلم ، ثمّ ذو اللام.

قال ابن مالك أعرفها ضمير المتكلّم ، ثمّ ضمير المخاطب ، ثمّ العلم ، ثمّ ضمير الغائب السالم عن إبهام ، ثمّ المشار به والمنادى ، ثمّ الموصول وذو الأداه ، والمضاف بحسب ما يضاف إليه (٣).

١- صاحب الفوائد الضيائيه هو نور الدين عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامى المتوفّى سنه ٨٩٨ ه ، وهذا الكتاب فى شرح «الكافيه فى النحو» لابن الحاجب. كشف الظنون ، ٢ / ١٣٧٢.

٢- محمد بن السرى البغدادى أبو بكر ابن السراج ، له من الكتب : الأصول الكبير ، شرح سيبويه. الشعر والشعراء ، الجمل ، مات سنه ٣١۶ ه. بغيه الوعاه ، ١ / ١٠٩.

٣- يذهب أكثر النّحويّين إلى أنّ المضمر بعد اسم الجلاله أعرف المعارف ، وجاء فى حاشيه الصبان : ضمير المتكلّم والمخاطب

أعرف المعارف ، فلا حاجه لهما إلى التوضيح ، وحمل عليهما ضمير الغائب. حاشيه الصبان على شرح الأشمونى ، محمد بن على بن الصبان ، قم ، منشورات زاهدى ، ۱۴۱۲ ه ، ص ۱۰۰. ويعتقد سيبويه أيضا أنّ أعرف المعارف المضمر. ومن بين الآراء الّتى جاء بها الشارح يبدو أنّ رأى ابن مالك أفضل الآراء وأدقّها عقلا ومنطقا ، لأنّ معرفه الإنسان بنفسه أكمل وأكثر من معرفته بالآخرين.

وقد يعرض للمعرّف ما يجعله مساويا أو فائقا ، كقول من لا شركه فى اسمه لمن قال له : من أنت؟ أنا فلان ، ومنه أنا يوسف. فالبيان لم يستفد بأنا ، بل بالعلم كالموصول فى قولك لمن قال لك : من أنت؟ أنا الّذى فعل كذا. من هذا القبيل سلام الله على من أنزل عليه القرآن ، وعلى من سجدت له الملائكه ، ومن حفر بئر زمرماه.

وقد اختلف فى أعرفها اختلافا كثيرا ، حتّى قال ابن هشام : سمعت من يقول : إنّه قد قيل فى كلّ واحد من المعارف : إنّه أعرفها (۱) ، وقال أبو حيّان : لم يذهب أحد إلى أنّ المضاف أعرف المعارف.

الثالث : قال غير واحد : يستثنى ممّا تقرّر اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف بالإجماع ، انتهى.

قال بعض المحقّقين : وقد يقال : لا حاجه إلى هذا الاستثناء ، لأنّ الكلام فى التفاضل بين الأنواع ، وإلا يكن الاسم وضع لشئ بعينه بل لشىء لا بعينه فنكره ، كرجل وفرس ، وليست إلا هنا للاستثناء ، كما قد يتوهّم ، وإنّما هى إن قرنت بلا النافيه ، نحو قوله تعالى : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ) [التوبه / ۴۰].

تنبيه : قال بعض المحقّقين : تقسيم الاسم إلى المعرفه والنكره المراد به منع الخلوّ لا منع الجمع أيضا لثبوتهما فى المقرون بأل الجنسيه ، كاللئيم فى قوله [من الكامل] :

۴۱ - ولقد أمرّ على اللئيم يسبّنى

... (۲)

ومن ثمّه جوّزوا فى الجمله بعده أن تكون حالا وصفه ، انتهى.

قال بعضهم ، وفيه نظر : فإنّ المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلوّ معا ، والاستدال على الاجتماع بالمقرون بأل الجنسيّه أنّما يتمّ لو كان يعدّ فى اصطلاح القوم نكره حقيقه ، كما أنّه عندهم معرفه حقيقه ، وكلامهم كالصريح أو صريح فى خلافه ، انتهى.

تقسيم الاسم إلى مذكّر ومؤنّث

اشارة

«أيضا» تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث «إن وجد فيه» أى فى الاسم «علامه التأنيث» وهى التاء المبدله هاء فى الوقف ، خلافا لمن زعم أنّ التأنيث بالهاء ، أو أنّها تبدل تاء فى الوصل ، والألف المقصوره ، و

۱- سقطت إنّه أعرفها ، فى «س».

۲- تمامه : «فمضيت ثمّت قلت لا يعنينى» وهو لرجل من بنى سلول. اللغه : اللئيم : الشحيح ، الدنىّ النفس.

الهمزه الّتی قبلها مدّه ، وهی عند البصریّین بدل من الألف المقصوره ، ومذهب الکوفیّین والزجاجیّ أنّ الهمزه لیست مبدله من الألف ، وإنّما هی علامه التأنیث ، ومذهب الأخفش (۱) أنّ الألف والهمزه معا علامه التأنیث (۲).

وزاد الکوفیّون فی علامه التأنیث تاء بنت وأخت ، والألف والتاء فی نحو المسلمات ونحوه ، قاله فی الإرتشاف. وذهب الزمخشریّ إلی أنّ إلیاء أیضا علامه التأنیث فی نحو ذی ، والأخفش والمازنیّ فی نحو : قومی وتقومین ، والفاعل مستتر.

قال الرضیّ : والأولی أن یقال فی ذی : هذه الصیغه بکمالها موضوعه للمؤنّث ، ولیس فی اسم الإشاره ما هو علی حرف واحد ، وأمّا إلیاء فی تفعلین ، فالأولی أنّه اسم لا حرف تانیث ، انتهی.

المذکّر هو الأصل

«ولو» کان وجودها «تقدیرا» ، أی : مقدّرا ، فما وجد فیه علامه التأنیث لفظا «کناقه» ، وتقدیرا «کنار فمونث ، وإلا» توجد فیه علامه التأنیث لا لفظا ولا تقدیرا «فمذکر» وهو الأصل لدلیلین : أحدهما : أنّه ما من مذکّر ولا مؤنّث إلا ویطلق علیه شیء ، وشیء مذکّر ، والثانی : أنّه لا یفتقر إلی زیاده ، والتانیث لا یحصل إلا بزیاده ، وعلی هذا فکان الأنسب تقدیم المذکّر ، إلا أنّه أخّره ، لأنّ تعریفه یشمل علی سلب تعریف المؤنّث ، والسلب مسبوق بالإیجاب فی التعقل ، فجعل فی الذکر کذلک.

إذا قصد لفظ الاسم جاز تذکیره وتأنیثه : تنبیهات : الأوّل : لا یتحقّق التذکیر والتأنیث فی الأسماء إلا إذا قصد مدلولها ، فإن قصد الاسم جاز تذکیره باعتبار اللفظ ، وتأنیثه باعتبار الکلمه ، وکذا الفعل والحرف وحروف الهجاء ، یجوز فیها الوجهان بالاعتبارین. وزعم الفراء (۳) أنّ تذکیر حروف الهجاء لا یجوز إلا فی الشعر ، قاله المرادیّ فی شرح التسهیل.

۱- حذف الأخفش فی «ح» ، ومن مذهب الکوفیّین حتی الأخفش محذوف فی «س».

۲- یبدو أنّ مذهب الأخفش أصحّ ، لأنّ الألف والهمزه إذا اجتمعتا فی کلمه وکانتا زائدتین نحکم بأنّها مؤنّث ، وهذا هو رأی ابن مالک حیث یقول : علامه التأنیث تاء أو ألف وفی أسام قدّروا التا کالکتف وألف التأنیث ذات قصر وذات مدّ نحو أنثی الغرّ (شرح ابن عقیل ۲ / ۴۲۹)

۳- یحیی بن زیاد بن عبد الله إمام العربیه أبو زکریاء المعروف بالفرّاء ، کان أعلم الکوفیّین ، بالنحو بعد الکسائیّ ، صنّف : معانی القرآن ، المصادر فی القرآن و... مات سنه ۲۰۷ ه ، المصدر السابق ، ۲ / ۳۳۳.

الثانی : لا یقدّر من علامات التأنیث إلا التاء ، لأنّ وضعها علی العروض والانفکاک ، فیجوز أن تحذف لفظا ، وتقدّر بخلاف الألف (۱) ، وهی تقدّر قیاسا فی الصفات المختصّه بالمؤنّث علی وزن «فاعل» ومفعل» ، کحائض ومرضع ، إن أرید الثبوت بتأویل شخص حائض وإنسان مرضع عند سیبویه ، وبمعنی النسبه ، أی ذات حیض وذات رضاع عند الخلیل ، لا لاختصاصها بالمؤنّث ، کما ذهب إلیه الکوفیّون لورود الضامر بلا اختصاص ، والمرضعه مع الاختصاص ، وسماعا نحو العین والأذن.

قال الرضیّ : ودلیل کون التاء مقدره دون الألف رجوعها فی التصغیر ، فی نحو : هنیده فی هند ، وقدیره فی قدر ، وأمّا الزائد علی الثّلاثی ، فحکموا فیه أیضا بتقدیر التاء قیاسا علی الثلاثی ، إذ هو الأصل ، وقد ترجع التاء فیه أیضا شاذّا ، نحو : قدیدیمه (۲) ووریئه (۳) ، انتهی.

ما یعرف به تأنیث ما لم تظهر العلامه فیه

(۴) : الثالث : یعرف تانیث ما لم تظهر العلامه فیه بتصغیره ، إن کان المکبّر ثلاثیّا ، ویقع فی غیره شذوذا ، کما ذکر ، وبوصفه ، ونعنی به المعنویّ لا الصناعیّ لیشمل النعت ، نحو : (وَتَعِیَها أُذُنٌ واعِیَهٌ) [الحاقه / ۱۲] ، (فِیها عَیْنٌ جارِیَهٌ) [الغاشیه / ۱۲] ، (بِکَأْسٍ مِنْ مَعِینٍ* بَیْضاءَ) [الصّافات / ۴۶ و ۴۵] ، والخبر ، نحو : دارک واسعه ، والحال ، نحو : (وَلِسُلَیْمانَ الرِّیحَ عاصِفَهً) [الأنبیاء / ۸۱] وبضمیره ، نحو : (وَالشَّمْسِ وَضُحاها) [الشمس / ۱] ، وبالإشاره ، نحو : (تِلْکَ الدَّارُ) [القصص / ۸۳] ، وبتجرّد عدده من الثّلاثه إلی العشره ، نحو : ثلث أزرع ، وعشر أرجل ، وبجمعه علی مثال خاصّ بالمؤنّث ، کفواعل من الصفات ، کطوالق وحوائض ، أو علی مثال غالب فیه ، وذلک فیما هو علی وزن عناق وذراع وکراع (۵) ویمین ، فجمعهما فی المؤنّث غالبا علی أفعل. وقد جاء فی المذکّر قلیلا ، کمکان وأمکن ، ویعلم أیضا بالحاق علامه التأنیث بفعله المسند إلیه ، نحو : طلعت الشمس ، و (وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ) [القیامه / ۲۹].

۱- هذا هو رأی صاحب الکافیه فی النحو (۲ / ۱۶۱). وذهب ابن عقیل إلی أنّ التاء أکثر فی الاستعمال من الألف ، ولذلک قدّرت فی بعض الأسماء کعین وکتف. (شرح ابن عقیل ۲ / ۴۲۹).

۲- قدیدیمه : تصغیر قدّام ، ظرف مکان بمعنی أمام.

۳- ورئیه : تصغیر وراء.

۴- قد جاء فی حاشیه الصبان : ما لا یتمیّز مذکّره عن مؤنّثه فإن کان فیه التاء فهو مؤنث مطلقا کالنمله والقمله للمذکّر والمؤنّث ، وإن کان مجرّدا من التاء فهو مذکر مطلقا کالبرغوث للمذکّر والمؤنّث ، قاله أبو حیان. حاشیه الصبان ، ص ۱۲۰.

۵- الکراع : من الإنسان : ما دون الرکبه إلی الکعب.

المونث اللفظیّ والحقیقیّ

: «والمؤنّث» ینقسم إلی حقیقیّ التأنیث ولفظیّه ، فهو «إن کان ذا فرج» سواء کان ظاهر العلامه کضاربه وحبلی ونفساء ، أو مقدّرها کزینب وسعاد ، «فحقیقیّ» التأنیث ، ولا یکون إلا حیوانا ، و «إلا» یکن ذا فرج ، سواء کان ظاهر العلامه أیضا کغرفه وصحراء وبشری ، أو مقدرها کما تقدّم ، «فلفظیّ» التأنیث ، وهو قد یکون حیوانا أیضا کدجاجه ذکر وحمامه ذکر.

قد یذکّر المؤنّث وبالعکس : فائدتان : الأولی : قد یذکّر المؤنّث وبالعکس ، حملا علی المعنی ، فالأوّل کقوله [من الطویل] :

۴۲ - أری رجلا منهم أسیفا کأنّما

یضمّ إلی کشحیه کفّا مخضّبا (۱)

ذکّره علی معنی العضو.

والثانی کقول بعضهم : جاءته کتابی فاحتقرها ، فیما حکاه الأصمعیّ (۲) عن أبی عمر. وقال سمعت رجلا من أهل إلیمن یقول : فلان لغوب جاءته کتابی فاحتقرها ، فقلت له : أتقول : جاءته کتابی؟ فقال : نعم أ لیس بصحیفه ، قلت : فما اللّغوب؟ قال : الأحمق.

ومن تأنیث المذکّر حملا علی المعنی تأنیث المخبر عنه لتأنیث الخبر ، نحو : قوله تعالی (ثُمَّ لَمْ تَکُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا ...) [الأنعام / ۲۳] ، أنّث المصدر المنسبک من أنّ والفعل ، وهو المخبر عنه لتأنیث الخبر ، وهو فتنتهم.

إذا اجتمع المذکّر والمؤنّث غلب المذکّر

: [الفائده] الثانیه : إذا اجتمع المذکّر والمؤنّث ، غلب المذکّر ، وبذلک استدلّ علی أنّه الأصل ، وهذا التغلیب یکون فی التثنیه وفی الجمع وفی عود الضمیر وفی الوصف وفی العدد ، قاله فی الأشباه والنظائر.

۱- هو للأعشی ، والشاهد فی قوله : کفّا مخضّبا ، فإنّ الظاهر أنّ قوله : مخضّبا نعت لقوله : کفّا ومخضّب وصف مذکّر ، ومن المعلوم أن النعت الحقیقیّ یجب أن یطابق منعوته فی التذکیر والتأنیث ، ولهذا قال النحاه : أنّه النعت حملا علی المعنی ، فالکفّ یطلق علیها لفظ «عضو» والعضو مذکّر ، ویجوز أن یکون : مخضّبا صفه لرجل أو حالا من الضمیر المستتر فی یضمّ ، أو من المخفوض فی کشحیه. إمیل بدیع یعقوب ، المعجم المفصل فی شواهد النحو الشعریه ، المجلد الأوّل ، الطبعه الأولی ، دار الکتب العلمیّه ، بیروت ۱۴۱۳ ه ق ، ص ۴۲.

۲- عبد الملک بن قریب أبو سعید الأصمعی البصریّ اللغویّ أحد أئمه اللغه ، روی عن أبی عمرو بن العلاء ، صنّف : الاشتقاق ، کتاب اللغات النوادر و... مات سنه ۲۱۶ ه ق. بغیه الوعاه ، ۲ / ۱۲.

أقسام الفعل

صمدية

تقسيم آخر : الفعل إما أن يقترن بزمان سابق وضعا فماض. ويختصّ بلحوق إحدى التّاءات الأربع ، أو بزمان مستقبل ، أو حال وضعا فمضارع ، ويختصّ بالسين وسوف ولم ، واحدى زوائد أنيت ، أو بالحال فقط وضعا فأمر ، ويعرف بفهم الأمر منه مع قبوله نونى التأكيد.

تبصره : الماضى مبنىّ على الفتح إلا إذا كان آخره ألفا أو اتّصل به ضمير رفع متحرّك أو واو.

والمضارع إذا اتّصل به نون إناث كيضربن ، بنى على السكون ، أو نون التأكيد مباشره فعلى الفتح كيضربنّ ، وإلا فمرفوع إن تجرّد عن ناصب وجازم ، وإلا فمنصوب أو مجزوم. وفعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه.

شرح

فعل الماضى

اشارة

هذا «تقسيم آخر» للفعل ، «الفعل أمّا أن يقترن بزمان سابق وضعا ، فماض».

كتب المصنّف فى الهامش : كثيرا ما يقولون الفعل مقترن ، ويريدون الحدث ، أعنى الفعل اللغوىّ ، وهو المراد هاهنا ، وقوله : فماض خبر مبتدأ محذوف ، أى فهو ماض ، ويمكن أن يردّ عليه أن الضمير حينئذ راجع إلى الحدث ، وليس هو المراد هاهنا ، وقد يدفع بمراعاه الاستخدام ، انتهى كلامه.

الاستخدام

والاستخدام هو أن يراد بلفظ له معنى ان أحدهما ، ثمّ يراد (١) بضميره الآخر ، وبيانه هنا أنّ الفعل له معنيان : اصطلاحىّ ولغوىّ ، فأراد به أوّلا اللغوىّ ، ثمّ أعاد عليه الضمير مريدا به المعنى الآخر ، وهو اصطلاحىّ ، وينبغى أن يراد بالحدث حينئذ أعمّ ممّا هو مدلول ماده الكلمه أو صيغتها ، لئلا يختلّ المقسم بحدث الأمر ، فإنّه جعله مقترنا بالحال كما ستراه ، وليس حدثه المقترن بالحال مدلول مادّته ، بل مدلول صيغته كما سنبيّنه ، بخلاف الماضى والمضارع ، فإنّ حدثهما المقترن بالزّمان السابق أو المستقبل أو الحال ، إنّما هو مدلول مادتهما ، فيكون حدث الأمر غير مندرج فى الحدث الّذى هو المقسم.

ويصحّ أن يراد بالفعل الّذى هو المقسم ، الفعل الاصطلاحىّ ، ويراد باقترانه اقتران حدثه تضمنا على التعميم المذكور ، فتكون الأقسام داخله فيه ، وقوله : «وضعا» أى بأصل الوضع ، فلا ينقص منعه بلم يضرب ولمّا يضرب ، ونحو ذلك من المضارع الّذى ».

ص: ۹۳

۱- من الاستخدام حتى هنا سقطت «س».

انصرف إلى المعنى المضى بأداه كما سيأتى ، ولا جمعه بأن ضربت وبعث واشتريت مريدا للإنشاء ونحو ذلك ، ممّا الماضى فيه مصروف إلى الحال أو الاستقبال ، نحو : غفر الله لك ، فإنّ دلالته على ذلك ليس من حيث أصل الوضع ، وإنّما هى لعارض. وسمّى هذا الفعل ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه ، وقدّمه فى التقسيم ، لأنّه جاء على الأصل ، إذ هو متّفق على بنائه.

تاء التأنيث

«ويختصّ» أى الماضى «بلحوق إحدى التاءات الأربع» ، وهى راجعه إلى تائين ، إحداهما تاء التأنيث الساكنه ، وهى تلحقه ، متصرّفا كان أو جامدا ، إلا أفعل فى التعجّب ، وحبّذا فى المدح ، وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء ، وكفى فى قولهم : كفى بهند ، ولا يقدح فى كونها أفعالا ماضيه ، لأنّ العرب التزمت تذكير فاعلها ، واختصّت الساكنه به ، لأنّها إنّما سكنت للفرق بين تا الأفعال وتا الأسماء ، وكانت أولى بالسكون لخفّته لتجبر ثقل الفعل بتركّب معناه أبدا من الحدث والزمان والنسبه بخلاف غيره ، فإنّه خفيف لبساطه معناه غالبا.

والمراد بالساكنه الساكنه بالذّات ، فلا يضرّ تحركها العارض كالتقاء الساكنين ، نحو : (قالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ) [يوسف / ٥١] ، (وَقالَتِ اخْرُجْ) [يوسف / ٣١] ، بكسر الأولى وضمّ الثانيه فى قراءه أبى عمر. والتقييد بالساكنه للاحتراز عن المتحرّكه ، فإنّها تلحق الأسماء كقائمه ، والحروف كربّت وثمّت ، إلا أنّ حركتها فى الاسم حركه إعراب ، وفى الحرف حركه بناء ، وقد تكون فى الاسم حركه بناء كلا حول ولا قوّه.

والثانيه : تاء الفاعل ، قال ابن مالك : وتقييد هذه التاء بإضافتها إلى الفاعل أولى من تقييدها بالإضافه إلى المتكلّم أو المخاطب ، لأنّ الفاعل يعمّهما ، وذكره مانع من دخول تاء الخطاب اللاحقه فى أنت ، فإنّها حرف ، وقد اتّصل باسم ، فلو قيل بدل تاء الفاعل تاء المخاطب لدخلت تاء أنت ، فيلزم كون ما اتصلت به فعلا ، انتهى.

وإنّما اختصّت هذه التاء بالفعل ، لأنّها فاعل ، فلا بدّ لها من فعل ، وهو ما اتّصلت به ، وهى تنقسم إلى ثلاثه أنواع ؛ تاء المتكلّم ، نحو : ضربت بضمّها ، وتاء المخاطب ، نحو : ضربت بفتحها ، وتاء المخاطبه ، نحو : ضربت بكسرها ، فالتاءات أربع ، وهذا تفنّن من المصنّف - رحمه الله - فى العباره.

وقد انفردت تاء التأنيث بلحاقها بنعم ، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها بتبارك ، كذا قيل ، وقال الشهاب البخارىّ (۱) : إنّ تبارك تقبل التاءين تقول : تباركت يا الله وتباركت أسماء الله ، وهو حسن إن ساعفه السّماع ، وإلا فلا عبره به ، إذ اللغه لأثبتت بالقياس.

الفعل المضارع ، الخلاف فى مدلوله من الزمان

اشارة

«أو» يقترن الفعل «بزمان مستقبل» وهو بكسر الباء وفتحتها ، والأوّل أرجح والثانى أشهر ، وهو الزمان الممتدّ من بعد زمان التّكلّم إلى آخر زمان الإمكان «أو» بزمن «حال» ، وهو زمان التّكلّم ، وليس هو قسما ثالثا من الزمان خارجا عن الماضى والمستقبل ، بل هو أجزاء ملفّقه من أواخر الماضى وأوائل المستقبل. «وضعا فمضارع». فهو حقيقه فى المستقبل والحال معا.

هذا قوله ، وفيه أربعه أقوال أخر : أحدها : أنّه حقيقه فى الحال ، مجاز فى الاستقبال ، الثانى : عكسه ، والثالث : أنّه حقيقه فى الحال ، ولا يستعمل فى الاستقبال أصلا لا حقيقه (۲) ولا مجازا ، الرابع : عكسه.

وما ذهب إليه المصنّف هو المشهور ، وهو ظاهر كلام سيبويه على ما ذكره أبو حيّان فى الإرتشاف. قال ابن الحاجب فى شرحه على المفصّل ، هو الصحيح ، لأنّه يطلق عليهما إطلاقا واحدا كأطلاق المشترك ، فوجب القول به كسائر المشتركات.

واختار الرضىّ القول الأوّل من الأقوال الأربعه ، وهو كونه حقيقه فى الحال مجازا فى الاستقبال ، قال : لأنّه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينه ، وهذا شأن الحقيقه والمجاز.

وقوله : وضعا ، أى : بأصل الوضع ، فلا ينتقض منعه بالماضى المنصرف إلى الحال أو الاستقبال لعارض كما مرّ ، ولا جمعه بما انصرف منه إلى المضىّ بأداه ، نحو : لم ولمّا الجازمه ولو الشرطيه غالبا ، وإذ وربّما وقد التعليليّه دائما ، والتحقيقيّه فى بعض المواضع ، فإنّه ينصرف بذلك إلى المضىّ ، لكن ليس ذلك بأصل الوضع فلا نقض ، وسمّى هذا الفعل مضارعا من المضارعه ، وهى المشابهه لمشابهته الاسم فى أنّ كلّا منهما تطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفه ، تتعاقب على صيغه واحده فيفتقر بالتمييز بينهما إلى الإعراب. ».

۱- لعلّه أبو بكر بن يعقوب بن سالم النحوىّ شهاب الدين ، كان من تلامذه ابن مالك ، كان ماهرا فى العلوم وصنّف تصانيف مفيده ، مات سنه ۷۰۳ ه ، المصدر السابق ۱ / ۴۷۳.

۲- من حقيقه فى الحال حتى هنا سقطت فى «س».

فالاسم كما فى نحو : ما أحسن زيد ، ترفع زيدا ، إذا قصدت النفى ، وتنصبه إذا قصدت التعجّب ، وتخفضه مع رفع أحسن إذا قصدت الاستفهام عمّا هو الأحسن منه.

والفعل كما فى نحو : لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ، ترفع تشرب ، إذا أردت النّهى عن الأوّل وإباحه الثانى ، وتنصبه إذا أردت النهى عن الجمع بينهما ، أى لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن. وتجزمه إذا أردت النهى عن كلّ منهما.

وقضيّه ذلك الاشتراك فى الإعراب ، لكن لمّا كانت المعانى المتعاقبه على الاسم لا يميّزها إلا الإعراب ، لأنّ الرافع والناصب والخافض إنّما هو أحسن المعانى المتعاقبه على المضارع ، يميّزها غيره أيضا كإظهار العوامل المقدّره من أنّ فى النّصب ، ولا النّاهيه فى الجزم ، والقطع فى الرفع ، كان الاسم أشدّ احتياجا إلى الإعراب من المضارع ، فكان أصلا فى الإعراب ، وذلك فرعا فيه ، هذا قول ابن مالك. قال : وهو أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومحاذاه (١) اسم الفاعل ، لأنّ المشابهه بهذه الأمور بمعزل عمّا جىء بالإعراب لأجله بخلاف الّتى اعتبرتها.

قال ابن هشام : وهذا مركّب من مذهب البصريّين والكوفيّين ، فإنّ البصريّين لا يسلمون قبوله ، ويرون إعرابه بالشبه ، والكوفيّين يسلّمون ، ويرون إعرابه أصاله كالاسم ، وابن مالك يسلّمه ، وادّعى أنّ الإعراب بالشبه لا أصاله.

سين الاستقبال

«ويختصّ» المضارع «بالسين» ، أى سين الاستقبال ، فاللام للعهد ، وهى بمتراه الجزء منه ، ولذا لم تعمل فيه مع اختصاصه بها ، كذا كلّ حرف اختصّ به شئ وتترل مترله الجزء ، فإنّه لا يعمل بخلاف ما إذا لم يترّل ، وليست السين مقتطعه من سوف خلافا للكوفيّين ، ولا مدّه الاستقبال معها أضيق منها مع سوف خلافا للبصريّين.

ومعنى قول المعرّبين فيها حرف تنفيس حرف توسيع ، وذلك أنّها نقلت المضارع من الزّمن الضّيّق ، وهو الحال إلى الزمن الواسع ، وهو الاستقبال ، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشرىّ وغيره حرف استقبال ، قاله فى المغنى (٢) ، وإنّما اختصّ المضارع بها ، لأنّها تخلّصه إلى الاستقبال ، هو معنى يختصّ به.

قال ابن هشام ، وزعم الزمخشرىّ أنّها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنّه واقع لا محاله ، ولم أر من فهم وجه ذلك ، ووجهه أنّها تفيد الوعد بحصول الفعل ، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه ، وقد أومأ إلى

١- المحاذاه : مصدر حاذاه بمعنى صار بحذائه ووازاه.

٢- ابن هشام الانصارى ، مغنى اللبيب ، الطبعه الخامسه ، بيروت ، ١٩٧٩ م ، ص ١٨۴.

ذلک فی سوره البقره ، فقال فی (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّه) [البقره / ۱۳۷] ، معنی السین أنّ ذلک کائن لا محاله وإن تأخّر إلی حین ، وصرّح به فی سوره براءه فقال : (أُولئِکَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّه) [التوبه / ۷۱] السین مفیده وجود الرحمه لا محاله ، فهی تؤکّد الوعد کما تؤکّد الوعید ، إذا قلت : سأنتقم منک (۱) ، انتهی.

«و» یختصّ «بلم» وکذا کلّ الجوازم ، وإنّما اختصّ بلم ، لأنّها لمعنی لا یصلح إلا له ، وهو قلبه ماضیا. وذهب قوم إلی أنّها تدخل علی لفظ الماضی فتصرفه إلی لفظ المضارع ، ومعنی المضیّ باق فیه ، ووجّهوه بأنّ المحافظه علی المعنی أولی من المحافظه علی اللّفظ.

قال المرادیّ فی الجنی الدانی (۲) : والأوّل هو الصحیح ، لأنّ له نظیرا ، وهو المضارع بعد لولا ، والقول الثانی لا نظیر له. قال ابن مالک فی شرح الکافیه : وتمییز المضارع بلم مغن عن علاماته الأخر ، وإن تساوت فی الاختصاص به.

«و» یختصّ بافتتاحه «بإحدی زوائد أنیت» ، أی : الزوائد الّتی جمعتها کلمه أنیت ، أی أدرکت ، وإنّما سمّیت زوائد ، لأنّها لیست أصلیّه فی الفعل ، وتسمّی حروف المضارعه ، وإذا أرید تمییز المضارع بها ، اشترط فی الهمزه أن تکون للمتکلّم وحده ، مذکّرا کان أو مؤنّثا ، وفی النّون أن تکون للمتکلّم (۳) ، ومعه غیره ، مذکّرا کان أو مؤنّثا أو مختلطا أو للمعظّم نفسه ، ولو ادّعاء ، وفی الیاء أن تکون للغائب المذکّر واحدا کان أو اثنین أو جماعه أو لجمع الغائبات ، وفی التاء أن تکون للمخاطب واحدا کان أو اثنتین أو جماعه ، مذکّرا کان أو مؤنّثا ، أو للغائبه أو للغائبتین.

وبهذا یظهر أنّ تعبیر المصنّف «بأنیت» أنسب بالنسبه التضعیفیه من تعبیر غیره بنأیت وأتین وأنتی ، وغیره ذلک ، وإنّما اشترطنا هذا الشرط ، لأنّ هذه الحروف بعدمه توجد فی الماضی ، نحو : أکرمت زیدا ، ونصبت العلم ، ویممت عمرا ، وتمّمت الکتاب ، فلا یصحّ حینئذ أن یمیّز بها المضارع ، ولا یکون مختصّا بها.

فعل الأمر ، تحقیق نفیس فی زمان فعل الأمر

«أو» یقترن «بالحال» وقد عرفت معناه «فقط» بفتح القاف وسکون الطاء ، أی فحسب. «وضعا فأمر» فخرج بقید الوضع المضارع ، فإنّه وإن دلّ فی بعض الأحیان علی الحال فقط ، إلا أنّه فی أصل الوضع ».

۱- المصدر السابق ، ص ۱۸۵.

۲- «الجنی الدانی فی حروف المعانی» کتاب للشیخ بدر الدین حسن بن قاسم المرادی. کشف الظنون ۱ / ۶۰۷.

۳- وفی النّون أن تکون للمتکلّم سقطت فی «ط».

مشترک بین الحال والاستقبال ، قاله المصنّف فی الحاشیه. قلت : وهذا مخالف لما علیه جمیع النّحویّین من أنّ الأمر مقترن بالاستقبال فقط وإلا لزم تحصیل الحاصل.

قال شیخ شیوخنا العّلامه محمد الحرفوشیّ (۱) فی شرحه علی تهذیب المصنّف : والحقّ أن یقال : إن فسّر الأمر بطلب الفعل علی جهه الاستعلاء کما هو عند أرباب الاصول ، فهو للحال کما ذکر ، وإن فسّر بأنّه حدث واقع فی زمن الاستقبال ، فهو للمستقبل ، انتهی.

ولشیخنا الإمام العلّامه محمد بن علیّ الشامی (۲) – أطال الله بقاه – کلام فی تحقیق المقام ، به یتبیّن مغزی کلام المصنّف بما لا مزید علیه ، وهو غایه ما یقال فیه ، ونصّه : الحقّ عند النحاه أنّ الأمر بالصیغه قسم من الفعل برأسه ، لا مندرج تحت قسم المضارع ، وأنّه موضوع فی أصل اللغه بالوضع النوعیّ علی وجه القانون الکلیّ لطلب إدخال حقیقه الفعل ، أو فرد منها ، منتشر فی جنسه فی الوجود علی النّحو الّذی لذلک الفعل من الوجود من فاعل معیّن بالخطاب ، وأنّ معنی الطلب مستفاد من نفس الصیغه بسبب وضعها له ، لا من لام الأمر (۳) المقدّره ، والطلب لکونه نسبه یقتضی بطبعه التعلّق بمطلوب ، فیجعل معنی هذه الصیغه إلی حدثین : أحدهما مسند فی المعنی إلی المتکلّم ، وهو الطلب فی الحال ، والآخر مسند فی اللفظ إلی المخاطب ، وهو ما تعلّق الطلب بإیقاعه فی المستقبل ، والأوّل مدلول لهیئه الکلمه ، والثانی مدلول لمادّتها ، والمقصود باللفظ أنّما هو إفهام الحدث الأوّل ، والثانی أنّما وقع قیدا له ، وإن کان الغرض من إفهام الأوّل هو التوصّل به إلی وقوع الثانی.

فمن نظر إلی جانب اللفظ حکم بأنّ الأمر للاستقبال ، ومن نظر إلی جهه المعنی حکم بأنّه للحال ، لکنّ الأوّل أنسب بمصطلحات الفنون الباحثه عن الأحوال اللفظیّه ، والثانی ألیق بتعارف العلوم المتکفّله بالمباحث المعنویّه.

فالجری علی خلاف ذلک خلط بین الاصطلاحین ، فإن احتجّ علی کونه للاستقبال علی کلّ حال بأنّه أنّما یدلّ علیه بالتضمّن ، لأنّ دلالته علیه من جهه کونه فعلا وعلی الحال بالالتزام ، لأنّ دلالته علیه إنّما هی لضروره وقوعه إنشاء ، لکنّ کلامنا إنّها هو فی الزمان الّذی یقترن به الحدث فی الفهم عن لفظ الفعل عارضناه بالمثل بأن نقول هو إنّما».

۱- محمد بن علی الحرفوشی العاملیّ کان فاضلا أدیبا شاعرا ، له کتب کثیره الفوائد منها : «نهج النجاه فی ما اختلف به النحاه» «اللآلی السنیه فی شرح الآجرومیه» ، وتوفّی سنه ۱۰۸۰. روضات الجنّات ۷ / ۸۵.

۲- محمد بن علی الشامی الغرناطیّ المتوفّا سنه ۸۱۵ ه ، له «شرح الجمل فی النحو» لابن إسحاق الزجاجیّ النحویّ المتوفی سنه ۳۳۹. کشف الظنون ۱ / ۶۰۴.

۳- بسبب وضعها له أو من لام الأمر «ح».

يـدلّ على الحال بالتضـمّن ، لأنّ دلالته عليه من حيث كونه فعلا ، والمعتبر فى فعليّته أنّما هو الحـدث الّـذى وضع له ، لا الحدث الّذى أوقع عليه ما وضع له وعلى الاسـتقبال بالالتزام ، لأنّ دلالته عليه لضروره امتناع تحصيل الحاصل غايه ما فى الباب أنّ رعايه جانب اللفظ أوجبت أن نقول إنّه يتضمّن كلا الزمانين لتضمّنه لكلا الحدثين ، فتدبّر.

هذا كلامه ، وسمّى هذا الفعل أمرا ، أمّا عند المصنّف فظاهر ، لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهه الاستعلاء ، واستعماله عنده فى غير ذلك مجاز كما صرّح به فى الزبده (١) ، وأمّا عند النّحويّين فلاستعماله غالبا فى طلب الفعل على جهه الاستعلاء.

«ويعرف» أى : يميّز عن قسـميه «بفهم الأمر منه» أى من نفسه لا بانضـمام غيره إليه ، ليخرج نحو : لتقم ، فإنّه وإن فهم الأمر منه ، لكن ليس من الصـيغه نفسـها ، بـل نشـأ من اللام ، والمراد بالأمر المفهوم الأمر اللغوىّ ، فلا يقال : أخـذ الأمر فيما يعرف به الأمر يستلزم الدور.

نونا التوكيد الخفيفه والثقيله

فى الامر

ولا بدّ مع فهم الأمر منه من قبوله إحدى نونى التوكيد الثقيله أو الخفيفه ، نحو : قومنّ وقومن ، فلو فهم الأمر من كلمه ، ولم تقبل إحـدى نونى التأكيـد ، فهى اسم فعل ، كتراك بمعنى انزل ، ودراك بمعنى أدرك ، أو مصدر ك ضـربا زيدا ، أو حرف ، نحو : كلّما بمعنى انته ، أو قبلتهـا ولم يفهم منهـا الأـمر ، فهى مضـارع ، نحو : (لَيُسْـجَنَنَّ وَلَيَكُوناً) [يوسف / ٣٢] أو فعـل تعجّب ، نحو : أحسننّ بزيد ، فإنّه ليس بأمر على الأصحّ بل على صورته.

تنبيه : كلّ من نونى التأكيد أصل برأسه عند سيبويه والبصريّين ، وقال الكوفيّون : الثقيله أصل ، والخفيفه فرع ، ومعناهما التأكيد.

قـال الخليـل : والتوكيـد بالثقليه أبلغ. قال فى التصـريح : ويـدلّ له قوله تعالى : (لَيُسْـجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ) فإنّ امرأه العزيز كانت أشدّ حرصا على سجنه من كينونته (٢) صاغرا ، وهما من خصائص الفعل ، وأمّا قوله [من الرجز] :

٤٣ - أقائلنّ أحضروا الشّهودا (٣).

١- زبده الأصول من آثار الشيخ البهايى.

٢- كينونه من مصادر كان.

٣- قبله «أريت إن جاءت به أملودا مرجّلا ويلبس البرودا» وينسب لرؤبه بن العجاج ، اللغه : أريت : أصله أرأيت ، بمعنى أخبرنى ، حـذفت الهمزه تخفيفـا. الأـملود : الناعم اللّين. مرجّلا : مسرّحا. البرود : جمع برد ، نوع من الثياب معروف. وقوله : أقائلن : خبر مبتدا محذوف ، والتقدير : أفأنتم قائلنّ.

فضروره ، سوّغها شبه الفعل بالوصف ، وتوكّد بهما صيغ الأمر مطلقا ولو كان دعائيّا ، كقوله [من الرجز] :

۴۴ - ...

فأنزلن سكينه علينا (۱)

ولا يؤكد بهما الماضى مطلقا وشذّ قوله [من الكامل] :

۴۵ - دامنّ سعدك إن رحمت متيّما

لولاك لم يك للصبابه جانحا (۲)

والّذى سهّله أنّه بمعنى أفعل.

فى المضارع

وأمّا المضارع فله حالات ، ذكرها فى الأوضح (۳) إحداها : أن يكون توكيده بهما واجبا ، وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم ، غير مفصول من لامه بفاصل ، نحو : (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) [الأنبياء / ۵۷] ، ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيّا ، نحو : (تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ) [يوسف / ۸۵] ، إذ التقدير لا تفتأ. أو كان حالا كقراءه ابن كثير (۴) لأقسم بيوم القيامه [القيامه / ۱] ، وقول الشاعر [من المتقارب] :

۴۶ - يمينا لأبغض كلّ امرى

يزخرف قولا ولا يفعل (۵)

أو كان مفصولا من اللام ، مثل : (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ) [آل عمران / ۱۵۸].

الثانيه : أن يكون قريبا من الواجب ، وذلك إذا كان شرطا ، لأنّ الشرطيّه المؤكّده بما ، نحو : وإمّا تخافنّ فإمّا تذهبنّ فإمّا ترينّ ، ومن ترك توكيده قوله [من البسيط] :

۴۷ - يا صاح أمّا تجدنى غير ذى جده

فما التخلّى عن الخلّان من شيمى (۶)

وهو قليل ، وقيل : يختصّ بالضروره.

الثالثه : أن يكون كثيرا ، وذلك إذا وقع بعد أداه الطلب ، كقوله تعالى (وَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافِلًا) [إبراهيم / ۴۲].

الرابعه : أن يكون قليلا ، وذلك بعد لا النافيه وما الزائده الّتى لم تسبق بأن الشرطيه ، كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) [الأنفال / ٢٥] ، وقوله [من الطويل] :

ص: ١٠٠

١- قاله عبد الله بن رواحه. وقبله : ونحن عن فضلك ما استغنيا فثبت الأقدام إن لاقينا.

٢- لم يسم قائله. اللغه : دامنّ : ماض مؤكّد من الدوام بمعنى البقاء. المتيّم : اسم مفعول وهو الّذى تيمّه الحبّ أى : ذلّله ، الصبابه : الشوق أورقته ، الجانح : اسم فاعل من جنح بمعنى مال إليه.

٣- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك لابن هشام.

۴- عبد الله بن كثير أحد أئمه القراءات العشر ، ولد بمكه وتولّى قضاءها ، مات سنه ١٢٠ ه ق. المنجد فى الأعلام ص ١٣.

۵- لم يذكر قائله. اللغه : زخرف القول : حسّنه بترقيش الكذب.

۶- لم يسمّ قائله : اللغه : الخلّان : جمع الخليل وهو الصديق الخالص ، الشيم : جمع الشيمه بمعنى الخلق.

۴۸ - ...

ومن عضه ما ينبتنّ شكيرها (۱)

وقوله [من الطويل] :

۴۹ - قليلا به ما يحمدنّك وارث

... (۲)

الخامسه أن يكون أقلّ ، وذلك بعد لم ، وبعد أداه جزاء غير أمّا كقوله [من الرجز] :

۵۰ - يحسبه الجاهل ما لم يعلما

شيخا على كرسيه معممّا (۳)

وكقوله [من الكامل] :

۵۱ - من نثقفن منهم فليس بآئب

... (۴)

أحكام أقسام الفعل

حكم الفعل الماضى

اشارة

هذه «تبصره» تتعلّق بأحكام أقسام الفعل ، إذ قد تحقّقت مدلول كلّ من الأفعال ، فاعلم أنّ لكلّ أحكاما (۵) تخصّه ، فالفعل الماضى مبنىّ ، وهو على وفق الأصل ، إذ الأصل فى الأفعال البناء لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعانى المعتوره عليها ، وبناؤه على الفتح ، ثلاثيّا كان أو رباعيّا أو خماسيّا أو سداسيّا ، ولا يزيد على ذلك ، وبنى على الحركه لمشابهه المضارع فى الجمله لوقوعه صفه ، نحو : مررت برجل ضرب ، وصله ، نحو : مررت بالّذى قام ، وشرطا وجزاء ، نحو : إن ضربتنى ضربتك ، وحالا نحو : جاءنى رجل وقد ضرب.

وخصّ بالفتحه طلبا للخفّه ، «إلا إذا كان آخره ألفا» ، سواء كانت منقلبه عن واو ، نحو : غزا ، أو ياء ، نحو : رمى ، فأنّ أصلهما «غزو» و «رمى» ، قلبت الواو والياء ألفين ، لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما ، فيكون مبنيّا على السكون للاعلال المذكور.

ما خالف فيه المصنّف النحاه من أنّ المعتلّ الاخر مبنيّ على السكون

هـذا مفهوم كلامه ، وهو خلاف ما صرّح به النحاه من أنّ المعتلّ الآخر مبنيّ على الفتـح تقـديرا ، والسـكون عارض ، ولهذا إذا قدّر سكون الآخر ، رجعت الواو والياء ، فقيل : غزوت ورميت.».

ص: ١٠١

١- تمـام الـبيت «إذا مـات منهـم ميّت سـرق ابنه» ، اللغه : العضه. كـلّ شـجر عظـام ، الشـكير : مـا ينبت فى أطراف أصـل الشـجر وأغصانه.

٢- تمامه «إذا نال ممّا كنت تجمع مغنما» ، وهو لحاتم الطائى. اللغه : ما : زائده. المغنم : الغنيمه.

٣- البيت للعجاج أو لأبى الصمعاء وهو شاعر مخضرم.

۴- تمـامه «أبـدا وقتـل بنى قتيبه شافى» ، وهو لبنت مره بن عاهان أبى الحصـين الحارثى. اللغه : نثقفن : نـدركه ونظفر به ، آئب. راجع.

۵- أنّ لكلّ أفعال تخصه «ح».

نعم ، وقع فی شرح الزنجانیّ للعلّامه التفتازانیّ ما یوافق کلام المصنّف ، ولعلّ المصنّف منه أخذ ، فإنّه قال : یبنی الفعل الماضی علی الفتح ، إلا إذا اعتلّ آخره ، نحو : غزا ورمی ، لکن تعقّبه المحقّق اللقانیّ (۱) فی حاشیته علیه ، فقال فی کون الفعل المعتلّ (۲) آخره ألف (۳) مستثنی من قوله علی الفتح نظر ، لأنّ وجود الألف فرع عن فتح ما انقلبت عنه. فإن قلت : هو مستثنی باعتبار الألف فإنّها الآن آخر : قلت : قد استوفی البناء مقتضاه فی الحرف الأصلیّ ، فلا یکون السکون فی الألف بناء ، انتهی. وهو فی محلّه.

«أو اتّصل به ضمیر رفع متحرّک» ، فیکون مبنیّا علی السّکون أیضا ، نحو : ضربت ، بتثلیث التاء کراهه توالی أربع حرکات ، فیما هو کالکلمه الواحده لشدّه اتّصال الفاعل بفعله ، وخرج بقید الرفع ضمیر النصب ، نحو : ضربک فإنّه مفعول ، ولیس کالفاعل فی شدّه الاتّصال ، وبالتحرّک الساکن غیر الواو ، فهو فی هاتین الحالتین مبنیّ علی الفتح ، کما إذا تجرّد ، وقد شمل ذلک کلّه عموم المستثنی منه.

«أو» اتّصل به «واو» الجماعه فیکون مبنیّا علی الضّمّ لمجانسه الواو ، نحو : ضربوا ، وأمّا نحو : دعوا واشتروا ، فالأصل دعووا ، بواوین ، أولاهما مضمومه ، واشتریوا بیاء مضمومه ، فقبلت الواو والیاء ألفین ، لتحرّکهما وانفتاح ما قبلهما ، ثمّ حذفت الألف لالتقاء الساکنین هی والواو ، کذا قال غیر واحد ، وظاهر أنّه لا یتعیّن ذلک ، بل یجوز أن یقال : استثقلت الضمّه علی الواو والیاء ، فحذفت [الضمّه] ، ثمّ حذفت الواو والیاء لالتقاء الساکنین هی وواو الجماعه.

وذهب بعضهم إلی أنّ الماضی مبنیّ علی الفتح مطلقا ، وأمّا نحو : ضربت وضربوا ، فالسکون والضّم عارضان ، أوجبهما ما مرّ.

قال بعضهم - وهو التحقیق ، ولا ینافی ذلک قولهم : الأصل فی المبنیّ أن یسکّن ، لأنّ ذلک فی المبنیّ من حیث هو ، وهذا فی الماضی فقط ، قال بعض المحقّقین : ویعارض القول بأنّ نحو : ضربوا مبنیّ علی الضّمّ تصریحهم عند الکلام علی ألقاب البناء أنّ الضّمّ لا یدخل الفعل وکذا الکسر ، فلتأمّل.

حکم الفعل المضارع

اشارة

«و» الفعل «المضارع إذا اتّصل به نون إناث» ، سواء کان ضمیرا أم حرفا ، ولم یقیّدها بالمباشره ، لأنّها لا تکون إلا کذلک ، «کیضربن» من نحو : الهندات».

۱- اللقانیّ إبراهیم بن إبراهیم من علماء الحدیث. ولد فی لقانه بمصر. له «جوهر التوحید» و «بهجه المحافل» مات سنه ۱۰۴۱ ه ق. الأعلام. للزرکلی ، ۱ / ۲۱.

۲- من الفعل الماضی حتی هنا سقط فی «س».

٣- سقط الألف فى «م وح وس».

يضربن ، ويضربن النساء ، «بنى على السكون» ردّا إلى الأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى لإعرابه باتّصاله بالنّون الّتى لا تتّصل إلا بالفعل ، وبنى على السكون ، لأنّه الأصل فى البناء.

ولك تعليل الحكمين معا بالحمل على الماضى المتّصل بضمير رفع متحرّك وتعليلها فيما إذا كانت النون ضميرا ، بأنّ الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها ، وفيها إذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا للباب.

وقال بعضهم : هو معرب لضعف علّه البناء ، مقدرا الإعراب لإلزامهم محلّه السكون ، ولم تعوّض النّون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين ، وعزاه أبو حيّان فى شرح التسهيل (١) إلى السهيلى (٢) وابن طلحه وطائفه من النحويين رادّا به على ابن مالك فى دعواه الاتّفاق على بنائه.

«أو» اتّصلت به «نون تأكيد» ، خفيفه كانت أو ثقليه ، «مباشره» أى : متّصله به من غير حاجز لفظا أو تقديرا ، فينبى «على الفتح كيضربنّ» من نحو : زيد ليضربنّ أو (لَنَسْفَعاً) [العلق / ١٥].

هذا مذهب الجمهور ، وعلّه البناء تركيبه وصيرورته معها كالكلمه الواحده ، فلو دخل الإعراب قبلها لزم دخوله فى وسط الكلمه ، ولا إعراب فى الوسط ، ولو دخل لزم عليها دخوله على الحرف ، ولا حظّ للحرف فى الإعراب.

قيل : هو معرب مطلقا ، وإنّ ما اتّصل به نون التأكيد منه باق على إعرابه ، كما أنّ الاسم مع التنوين معرب ، لكن لمّا اشتغل حرف الإعراب بالحركه المجتلبه قبل إعراب الكلمه لأجل الفرق ، صار الإعراب مقدّرا ، كما فى غلامى ، على ما ذهب إليه بعضهم.

وتقييده بقوله : «مباشره» احتراز عن المفصول بينهما وبين الفعل بألف الاثنين ، أو واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه ، فإنّ الفعل باق على إعرابه معها ، نحو : قوله تعالى (وَلا تَتَّبِعانِ) [يونس / ٨٩] ، فإنّ الألف حاجز لفظا ، ونحو (لَتُبْلَوُنَ) [آل عمران / ١٨٦] ، (وَلا يَصُدُّنَّكَ) [القصص / ٧٨] ، فإن الواو فى الأوّل حاجز لفظا ، وفى الثانى تقديرا ، أو نحو : (فَإِمَّا تَرَيِنَ) [مريم / ٢٦] ، فإنّ الياء حاجز لفظا.

وذهب قوم إلى البناء مطلقا ، لأنّه اتّصل به ما يختصّ بالفعل ، وأمّا قوله :

١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد فى النحو لابن مالك ، ومن شراحه العلّامه أثير الدين أبو حيان. كشف الظنون ، ١ / ٤٠٥.

٢- عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم السهيلى الأندلسى ، كان عالما بالعربيه واللغه والقراءات ، صنّف : شرح الجمل ، التعريف والإعلام بما فى القرآن من الأسماء والأعلام و... مات سنه ٥٨١ ه. ق بغيه الوعاه ٢ / ٨١.

۵۲ - ...

أقائلنّ أحضروا الشّهودا (۱)

فضروره كما تقدّم.

وأما ما حكى عن الإمام أبى الفتح بن جنىّ من قوله : دلّ هذا على أنّ نون التأكيد لا يختصّ بالفعل ، فغريب. وردّ ابن مالك هذا المذهب ، ودليله بأنّه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبه ، لأنّها تختصّ بالفعل ، بل هى أليق من جهه أنّها ناسبت لفظا ومعنى ، والنّون ناسبت لفظا لا معنى ، لأنّ معناها يصلح للاسم ، وهو التأكيد ، قاله المرادىّ فى شرح التسهيل. «وإلّا» يتّصل به نون إناث ، ولا نون تأكيد مباشره «فمرفوع ، إن تجرّد عن ناصب وجازم» ، أى عن كلّ ناصب وجازم.

النكره فى الإثبات قد تكون للعموم

والنكره فى الإثبات قد تكون للعموم ، وأمّا قول أبى طالب يخاطب النبىّ صلى الله عليه و آله [من السريع] :

۵۳ - محمّد تفد نفسك كلّ نفس

إذا ما خفت من أمر تبالا (۲)

فعلى تقدير الجازم ، وهو لام الطلب ، أى لتفد ، والتبال : الوبال ، أبدلت الواو تاء ، كما قالوا فى وراث ووجاه : تراث وتجاه ، وأمّا قول امرئ القيس [من السريع] :

۵۴ - فاليوم أشرب غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل (۳)

فليس قوله : أشرب مجزوما ، وإنّما هو مرفوع ، ولكن حذفت الضّمّه للضروره ، أو على تتريل ربع بالضمّ من قوله : أشرب غير مترله عضد بالضّمّ ، فإنّهم قد يجرون المنفصل مجرى المتّصل ، فكما يقال فى عضد بالضمّ : عضد بالسكون ، كذلك قيل فى ربع بالضم : ربع بالإسكان ، قاله ابن هشام فى شرح الشذور (۴).

وفيه أمران : أحدهما حذف لام الطلب فى الأوّل ، والثانى حركه الإعراب فى الثانى ، وكلاهما ممّا اختلف فى جوازه ، أمّا حذف لام الطلب فالّذى حقّقه فى المغنى ، وصحّحه غيره أنّه مختصّ بالشعر وقيل : باطّراده فى نحو : قل له : ليفعل ، وعليه الكسائىّ ، وقيل بجوازه بعد القول مطلقا ، وعليه ابن مالك ، وقيل بالمنع مطلقا ، وعليه المبرّد.

۱- تقدم برقم ۴۳.

۲- هو لأبی طالب عمّ محمد صلی الله علیه و آله. اللغه : تفد : حذفت منه اللام للضروره وهو مضارع فدیته أی صیرت فداءه.

۳- اللغه : المستحقب : أصله الّذی یجمع حاجاته فی الحقیبه ، والمراد غیر مکتسب ، الواغل : الداخل علی طعام القوم وشرابهم من غیر دعوه.

۴- الأنصاری جمال الدین ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، قم ، دار الهجره ، الطبعه الثالثه ، ۱۴۱۴ ه ، ص ۲۱۳.

وقال فى البيت : إنّه لا يعرف قائله مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر مثل : يغفر لك الله ويرحمك ، وحذفت الياء تخفيفا ، واجتزئ عنها بالكسره.

حذف حركه الإعراب : وأمّا حذف حركه الإعراب ، فقيل بجوازه مطلقا ، وعليه ابن مالك ، وقال : إنّ أبا عمرو حكاه عن لغه تميم ، وخرّج عليه آيات من القرآن ، منها قوله تعالى : (وَبُعُولَتُهُنَ) [البقره / ٢٨٨] ، فيمن قرأ بسكون التّاء ، وقول الشاعر [من السريع] :

٥٥ - ...

وقد بدا هنك من المئزر (١)

وقوله [من السريع] :

٥٦ - فاليوم أشرب غير مستحقب

... (٢)

وقيل بالمنع مطلقا ، وعليه المبرّد. وقال : الروايه فى البيتين ، وقد بدا ذاك ، فاليوم اسقى ، وقيل بالجواز فى الشعر ، والمنع فى الاختيار ، وعليه الجمهور.

وقال أبو حيان : وإذا ثبت نقل أبى عمرو كان حجّه على المذهبين ، قاله فى الهمع (٣) : وسيأتى بيان الخلاف فى رافع المضارع فى الحديقه الرابعه إن شاء الله تعالى ، فلينتظر.

«وإلا» يتجرّد عن ناصب وجازم «فمنصوب» بحرف واحد من أربعه ، سيأتى ذكرها فى حديقه الأفعال ، أو مجزوم بحروف سيأتى عدّها ثمّه.

حكم فعل الأمر

«وفعل الأمر يبنى» على وفق الأصل كما مرّ ، وبناؤه «على ما يجزم به مضارعه» المبدوّ بتاء الخطاب ، فيبنى على السّكون إذا كان صحيحا ، لم يتّصل بآخره ألف الاثنين ، ولاواو الجماعه ، ولا ياء الواحده المخاطبه ، نحو : اضرب وانطلق واستخرج ، فإنّ مضارعه يجزم بالسكون إلا إذا كان مضعّفا نحو : ردّ ، فيجوز تحريكه بالحركات الثلاث ، وبها روى قول جرير [من الكامل] :

٥٧ - ذمّ المنازل بعد منزله اللّوى

والعيش بعد أولئك الأيّام (٤).

۱- صدره «رحت وفی رجیلک ما فیها» ، وهو للأقشیر الأسدی. اللغه : المئزر : الإزار.

۲- تقدّم برقم ۵۴.

۳- همع الموامع فی شرح جمع الجوامع فی النحو للسیوطی المتوفی ۹۱۱ ه. ق کشف الظنون ۱ / ۵۹۸.

۴- اللغه : ذمّ فعل أمر من الـذم ، ویجوز فی میمه تحریکها بأحدی الحرکات الثلاث : الکسـر ، لأنّه الأصل فی التخلص من التقاء الساکنین ، فهو مبنی علی السکون وحرّک بالکسر للتخلّص من التقاء الساکنین ، والفتح للتخفیف ، لأنّ الفتحه أخفّ الحرکات ، وهذه لغه بنی أسد ، والضم ، لاتّباع حرکه الذال ، وهذا الوجه أضـعف الوجود الثلاثه. اللوی : موضع بعینه. ابن عقیل ، شرح ابن عقیل ، ج ۱ ، الطبعه السابعه ، قم ، ۱۴۱۱ ه ص ۱۳۲.

وعلى حذف النّون ، إذا اتّصلت به إحدى المذكورات ، سواء كان صحيحا أو معتلّا ، نحو : إضربا واغزوا واخشيا وارميا واضربوا (۱) واغزوا واخشوا وارموا واضربى واغزى واخشى وارمى ، فإنّ مضارعه يجزم (۲) بحذفها وعلى حذف حرف العله إذا كان معتلّا ، ولم يتّصل به نون الإناث ولا نون التوكيد المباشره نحو : اغز واخش وارم ، فإنّ مضارعه ى يجزم بحذفه ، فإن اتّصلت به نون الإناث بنى على السكون ، نحو : اغزون واخشين وارمين يا هندات ، أو نون التوكيد بنى على فتح ، نحو : اغزونّ واخشينّ وارمينّ يا زيد ، كالصحيح فى الموضعين.

هذا هو الأصحّ عند جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أنّه مقتطع من المضارع ، فهو معرب مجزوم بلام الأمر إلا أنّها حذفت حذفا مستمرّا فى نحو : قم واقعد ، والأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللّام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعه.

واختاره ابن هشام فى المغنى ، قال وبقولهم أقول : لأنّ الأمر معنى حقّه أن يؤدّى بالحرف ، ولأنّه أخو النهى ، ولم يدلّ عليه إلا بالحرف ، ولأنّ الفعل إنّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصّل ، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ، ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل ، كقوله [من الخفيف] :

۵۸ - لتقم أنت يا ابن خير قريش

كى لتقضى حوائج المسلمينا (۳)

وكقراءه جماعه فبذلك فلتفرحوا [يونس / ۵۸] ، وفى الحديث : لتأخذوا مصافكم (۴) ، ولأنّك تقول : اغز ، واخش ، وارم ، واضربا واضربوا واضربى ، كما تقول فى الجزم ، ولأنّ البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأنّ المحقّقين على أنّ أفعال الإنشاء مجرّده عن الزمان ، كبعت وأقسمت وقبلت ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأنّ تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو : قم ، لأنّه ليس له حاله غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته ، فإذا ادّعى أنّ أصله «لتقم» كان الدّال على الإنشاء اللام لا الفعل ، انتهى بنصّه.

وقال الدمامينىّ فى شرحه : لا إشكال ، فإنّ أفعال الإنشاء إنّما قلنا بتجرّدها عن الزمان من حيث هى إنشاء ، والأمر لا دلاله له على الزّمان بحسب الوضع من حيث

۱- سقط «اضربوا» فى «ح».

۲- يحذف بحذفها «ط».

۳- لم يسمّ قائله.

۴- ما وجدت الحديث.

إنشائيته ، وليست هذه الحيثيه هى جهه كونه فعلا ، بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث ، وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه ، وإن كان لا دلاله له على الزّمان من حيث كونه إنشاء.

قال : وكذا إذا قلنا بأنّ الأنشاء لا بدّ له من زمان حال ، كما ذهب إليه بعضهم فى سائر الإنشاءات لم يشكل الأمر لأنّا نقول : له زمنان : زمن إيقاعه من المتكلّم ، وهذا زمنه من حيث هو إنشاء ، وهو الحال وزمن حدثه المسند إلى المخاطب ، وهذا زمنه من حيث هو فعل ، وحينئذ فالأنشاء نوعان : إنشاء حدثه مسند إلى غير المخاطب ك- «بعت» وهذا حال فقط ، ليست الحال من دلالته بل من ضروره وقوعه ، وإنشاء حدثه مسند إلى المخاطب ، وهو الأمر المدلول عليه بالصيغه ، وهذا واقع فى حال من حيث هو إنشاء وأمّا من حيث إسناد حدثه إلى المخاطب المأمور فهو مستقبل ، ولا شكّ أنّه فعل بهذا الاعتبار ، انتهى.

وفيه بحث يظهر من مراجعه كلام شيخنا الذى أسلفناه عند ذكر الأمر فى تقسيم الفعل ، فليرجع إليه.

فصل فى حدّ الإعراب والبناء وأنواعها ومعنى الإعراب لغه واصطلاحا

صمدية

فائده : الإعراب أثر يجلبه العامل فى آخر الكلمه لفظا أو تقديرا ، وأنواعه : رفع ونصب وخفض وجزم ، فالأوّلان يوجدان فى الاسم والفعل ، والثالث : يختصّ بالاسم ، والرابع : بالفعل.

والبناء : كيفيه فى آخر الكلمه : لا يجلبها عامل ، وأنواعه : ضمّ وكسر وفتح وسكون ، فالأوّلان يوجدان فى الاسم والحرف ، نحو : حيث وأمس ومنذ ولام الجرّ والأخيران : يوجدان فى الكلم الثلاث : نحو أين وقام وسوف وكم وقم وهل.

شرح

اشارة

هذا فصل فى حدّ الإعراب والبناء وأنواعهما.

الاعراب

اشارة

الإعراب لغه يطلق على معان كثيره. قال ابن فلاح (١) فى المغنى وفى نقله من اللغه إلى اصطلاح النّحويّين خمسه أوجه ، أحدها : أنّه منقول من الإعراب الذى هو البيان ، ومنه قوله صلى الله عليه و آله : الثّيب يعرب عنها لسانها (٢) ، أى يبيّن ، والمعنى على هذا أنّ الإعراب يبيّن معنى الكلمه ، كما يبيّن الانسان

۱- منصور بن فلّاح الشیخ تقی الدین المشهور بابن فلاح النحویّ ، له مؤلّفات فی العربیه منها : الکافی ، مات سنه ۶۸۰ ه. بغیه الوعاه ۲ / ۳۰۲.

۲- قزوینی ، سنن ابن ماجه ، الطبعه الأولی ، دار الفکر ، بیروت ، ۱۴۴۱ ه ق ، ص ۴۳۹ رقم ۱۸۷۱.

عمّا فی نفسه ، الثانی : أنّه مشتقّ من قولهم : عربت معده البعیر ، إذا فسدت ، وأعربتها ، أی أصلحتها ، والهمزه للسلب ، کما تقول : أشکیت الرّجل (۱) ، إذا أزلت (۲) شکایته ، والمعنی علی هذا أنّ الإعراب أزال عن الکلام التباس معانیه ، الثالث : أنّه مشتقّ من ذلک ، والهمزه للتعدیه لا للسبب ، والمعنی علی هذا أن الکلام کان فاسدا لالتباس المعانی ، فلمّا أعرب فسد بالتغییر الذی لحقه ، وظاهر التغییر فساد ، وإن کان صلاحا فی المعنی ، الرابع : أنّه منقول من التحبّب ، ومنه امرأه عروب ، إذا کانت متحبّبه إلی زوجها ، والمعنی علی هذا أنّ المتکلّم بالإعراب یتحبّب إلی السامع ، الخامس : أنّه منقول من أعرب الرجل ، إذا تکلّم بالعربیه ، لأنّ المتکلّم بغیر الإعرب غیر المتکلّم بالعربیه ، لأنّ اللغه الفاسده لیست من العربیه ، والمعنی علی هذا أنّ المتکلّم بالاعراب موافق للّغه العربیه ، انتهی.

معنی العامل

ویجوز کونه من الوجه الثالث بعلاقه التضاد ، واصطلاحا علی القول بأنّه لفظیّ أثر من حرکه أو حرف أو سکون أو حذف. «یجلبه» بضمّ اللام وکسرها ، أی یحدثه العامل ، وهو ما أثّر فی آخر الکلمه أثرا ، له تعلّق بالمعنی الترکیبی بخلاف ما لا یجلبه عامل کحرکه النقل والإتّباع والحکایه والتقاء الساکنین ، فلیس إعرابا فی آخر الکلمه من اسم متمکّن وفعل مضارع مجرّد عن نونی الإناث والتوکید ، إذ لا یعرب من الکلمات سواهما ، والتقیید بالآخر بیان لمحلّ الإعراب لا للاحتراز به عن شیء ، إذ العامل لا یجلب أثرا فی غیر الآخر خلافا للکوفیین.

والمراد به ما کان حقیقه کدال زید ، أو منزّلا منزلته کدال ید ، وکذا الأفعال الخمسه ، فإنّ علامات الإعراب فیها النون وحذفها ، ولیست آخر الکلمه ، ولا متّصله بالآخر ، بل بالضمیر الذّی هو فاعل ، لکنّ الفاعل بمتزله (۳) الجزء من الفعل ، وکذا اثنا عشر واثنتا عشره ، فإنّ الإعراب فیهما فی جزء أوّل الکلمه ، وأمّا الجزء الثانی ، فقال ابن هشام : الذی یظهر لی فی الجواب أنّه حالّ محلّ النون ، وهی بمتزله التنوین ، وهو لا یخرج ما قبله عن أن یکون آخرا ، کما أنّ النّون فی نحو مسلمان ومسلمون.

۱- سقط الرجل فی «س».

۲- زالت شکایته «س».

۳- فی «ط» هذه الکلمه مطموسه.

كـذلك ولا يخفى أنّ إدخال ذلك كلّه أنّما هو بالعنايه ، وإلا فالحدّ غير شامل له ، فالأحسن أن يقال فى الآخر ، وما ينزّل مترلته ، أو فى الآخر حقيقه أو مجازا ، وإنّما كان الإعراب فى الآخر ، لأنّه صفه المعرب ، وهى لا تكون إلا بعد تمام الموصوف.

تقسيم الإعراب إلى لفظىّ وتقديرىّ

«لفظا» أى ملفوظا به ، ويعبّر عنه بالظاهر كزيـد يقوم ، وأنّ زيـدا لن يقوم ، ومررت بزيـد ولم يقم. «أو تقـديرا» أى مقدّرا وجوده لمـانع ، كـالفتى يخشـى ، وأنّ الفـتى لن يخشـى ، ومررت بـالفتى ولم يقم الفتى ، وهمـا حالاـن من الأـثر ، وتقسـيمه إليهمـا هو المعروف.

وقسّـمه بعضـهم إلى ظاهر ومقدّر ومنوىّ ، وخصّ المقدّر بما ألفه منقلبه عن ياء مقدّره ، نحو ملهى ، والمنوىّ بما ألفه غير منقلبه عن شـىء ، نحو : حبلى وأرطى (١) ، وبغير الأـلف كغلاـمى. قاله فى الهمع ، ثمّ القول بأنّ الإعراب لفظىّ هو اختيار ابن خروف (٢) والشلوبين (٣) والأستاذ أبى على وابن الحاجب ، وذهب إليه ابن مالك ، وقال : إنّه مذهب المحقّقين.

وعلى القول بأنّه معنوىّ هو تغيير آخر الكلمه ، أو ما نزّل مترلته لاختلاف العوامل الـدّاخله عليها لفظا أو تقديرا ، قيل : ويدلّ عليه أنّه يقـال : حركـات الإـعراب ، فلو كانت الحركات وما يجرى مجراها إعرابا ، لم يضف إلى الإعراب ، لأنّ الشـئ لا يضاف إلى نفسه.

قـال ابن مالـك : وهـذا قول صـادر عمّن لا تأمّل له ، لأنّ إضافه أحـد الاسـمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربها واقعه فى كلاـمهم بإجمـاع ، وأكثر ذلـك فيمـا يقـدّر أوّلهمـا بعضـا أو نوعا ، والثانى كلّا أو جنسا ، وكلا التقـديرين فى حركات الإعراب صالـح ، فلم يلزم من اسـتعماله خلاف ما ذكرنا. هذا والقول به مذهب كثير من المتأخّرين ، بل جعله ابن ابان (٤) قول أكثر أهل العربيه ، وتقسيمه إلى اللفظى والتقديرى هو المعروف أيضا ، كما مرّ فى اللفظى.

١- الأرطى : من نبات الرمل يستعمل فى الدّباغ. واحدته : أرطاه.

٢- على بن محمد بن على أبو الحسن ابن الخروف الأندلسـى النحوى كان إماما فى العربيه ، صنّف : شرح سيبويه ، شرح الجمل و... مات سنه ٦٠٩ ه ق. المصدر السابق ٢ / ٣٠٢.

٣- عمر بن محمد بن عمر الاسـتاذ أبو على الإشبيلى الإزدى المعروف بالشّـلوبين ، كان إمام عصره فى العربيه بلا مدافع ، صنّف تعليقا على كتاب سيبويه ، وله كتاب فى النحو سماه التوطئه. مات سنه ٦٤٥ ه ق. المصدر السابق ٢ / ٢٢٤.

٤- أحمد بن أبّان ، عالم أندلسـى كبير ، هو مصنف كتاب العالم فى اللغه نحو مائه جلد ، مات سنه ٣٨٢ ه ق. الأعلام للزركلى ، ١ / ٨١.

وقسّمه بعضهم إلى لفظى وتقديرى ومحلى ، وفسّر المحلى بموضع الاسم المبنى ، بمعنى أنّه لو كان فيه كلمه معربه لظهر فيها الإعراب.

تنبيهات : الأوّل : ما فسّرنا به العامل ، هو معناه الأعمّ ، وهو الذى ينبغى إرادته هنا ، لينطبق على عامل الاسم والفعل ، وله معنى أخصّ ، وهو ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب ، وهذا إنّما ينطبق على عامل الاسم ، فلا تصحّ إرادته فى هذا الباب ، إذ المقصود تعريف الإعراب مطلقا ، سواء كان فى الاسم أو فى الفعل ، وبهذا يندفع ما توهّمه بعضهم من استلزام الدور فى تعريف الإعراب.

الثانى : الأصل فى العامل أن يكون من الفعل ، ثمّ من الحرف ، ثمّ من الاسم ، والأصل مخالفته مع المعمول فى النوع ، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول ، كاسم الفاعل العامل ، ولا يؤثّر العامل أثرين فى محلّ واحد ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا فى التقدير ، نحو : ليس زيد بجبان ، خلافا للفرّاء فى نحو : قام وقعد زيد ، ولا يمتنع أن يكون للعامل معمولات ، قاله فى الإرتشاف (١).

الصحيح فى الإعراب أنّه زائده على ماهيه الكلمه

فائده : الصحيح فى الإعراب أنّه زائده على ماهيه الكلمه ، كما جزم به أبو حيان ، خلافا لابن مالك فى أنّه جزء منها وبعضها ، وذكر الزجاجىّ فى أسرار النحو ، أنّ الكلام سابق على الإعراب فى المرتبه ، وهل تلفّظت العرب به زمانا غير معرب ، ثمّ رأت اشتباه المعانى ، فاعربت أو نطقت به معربا فى أوّل تبلبل (٢) ألسنتها به ، ولا يقدح ذلك فى سبق رتبه الكلام كتقدّم الجسم الأسود على السّواد ، وإن لم يزائله خلافا للنحاه.

وفى اللّباب (٣) لأبى البقاء أنّ المحقّقين على الثانى ، لأنّ واضع اللغه حكيم يعلم أنّ الكلام عند التركيب لا بدّ أن يعرض فيه لبس ، فحكمته تقتضى أن يضع الإعراب مقارنا للكلام ، قاله فى الهمع ، وهو عند البصريّين أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال ، كما مرّ ، وعند الكوفيّين أصل فيهما ، وعند بعض المتأخّرين أنّ الفعل أحقّ بالإعراب من الاسم.

قال أبو حيّان : وهو من الخلاف الّذى لا يكون فيه كبير منفعه.

١- إرتشاف الضرب فى لسان العرب ، فى النحو ، مجلّدان ، لأثير الدين أبى حيان. كشف الظنون ١ / ٦١.

٢- التبلبل : اختلاط.

٣- اللباب فى علل البناء والإعراب فى النحو لأبى البقاء عبد الله بن حسين العكبرى النحوىّ المتوفّى سنه ٦١٦ ه ق. المصدر السابق ٢ / ١٥٤٢.

أنواع الإعراب

اشاره

والاعراب جنس ، تحته أنواع ، «وأنواعه» عند النحاه أربعه بالاستقراء : «رفع» بحركه ، أو حرف ، «ونصب» بذلك ، أو بحذف «وخفض» بحركه ، أو حرف ، ويقال : جرّ «وجزم» بسكون أو حذف ، وإنّما كانت أربعه ، لأنّه أمّا سكون ، وهو واحد ، أو حركه وهى ثلاثه.

وعن المازنىّ أنّ الجزم ليس بإعراب ، وأنّما هو عدم الإعراب. قال فى الهمع ، وهو مذهب الكوفيّين ، وفيه نظر.

التعبير بالأنواع أولى من التعبير بالألقاب

تنبيهات : الأوّل : التعبير بالأنواع كما فعل ، أولى من تعبير بعضهم بالألقاب ، لأنّ حقّ الألقاب مساواه كلّ منهما البقيه ، والملقّب أن يطلق كلّ منهما على البقيّه ، كأن يقال : الرفع النصب ، وعلى الملقّب ، كأن يقال الإعراب الرفع ، وكلّ منهما ممتنع لاستلزام الأوّل حمل الشى على مباينه.

والثّانى : حمل الأخصّ على الأعمّ ، فثبت أنّ هذه الأمور أنواع داخله تحت الإعراب ، وهو جنس لها لأنّها ألقاب له ، وهو ملقّب بها. قاله القاضى (١) فى شرح الشذور وغيره ، وإنّما قال أولى لإمكان أن يقال : إنّ من عبّر بالألقاب ، فمراده ألقاب الأنواع ، فيصحّ التعبير بها أيضا.

تحقيق ربط الخبر بالمبتدإ إذا كان معطوفا عليه

الثانى : خبر قوله «أنواعه» مجموع قوله «رفع ونصب وجر وجزم» لا- مجرّد الرفع ، والبواقى معطوفه عليه ، وإلا- لزم أن يكون كلّ من الأربعه أنواعه ، وتحقيق ذلك أنّ العطف فى الشائع يتأخّر عن ربط الشئ بالمعطوف عليه ، وربط المعطوف عليه (٢) بشىء. وربّما يتقدّم فيفيد ربط المجموع ، أو الربط بالمجموع ، وما نحن فيه من قبيل الثانى ، لكن جعل هذا داخلا فى المعطوف مشكل ، لأنّ المعطوف تابع مقصود بالنسبه ، ولا نسبه هنا ، ولا تبعيه فى الإعراب ، لأنّ المعنى المقتضى للإعراب قائم بالمجموع لا بكلّ واحد.

فالمجموع يستحقّ إعرابا واحدا ، إلا أنّه لمّا تعدّد ذلك المستحقّ مع صلاحيه كلّ واحد للإعراب ، أجرى إعراب الكلّ على الكلّ دفعا للتحكّم ، ونظير ذلك قولهم : جاءنى ».

١- زين الدين القاضى زكريا ابن محمد الأنصارى المصرىّ المتوفّى سنه ٩٢۶ ه ق. وهو ممّن شرح «شذور الذهب» فى علم النحو لابن هشام. المصدر السابق ٢ / ١٠٢٩.

٢- ربط المعطوف عليه سقطت فى «ح».

القوم ثلاثه ثلاثه. فإنّ الحال هو المجموع المفصّل بهذا التفضيل ، فالمستحقّ للمجموع إعراب واحد إلا أنّه أجرى على الاسمين دفعا للتحكّم ، فليس هنا عطف بل صورته ، وما قيل من أنّ العطف مقدّم على الربط مسامحه.

كذا قال عصام الدين فى شرح الكافيه ، وقدّم الرفع كما فعله كثيرون ، إذ هو الأشرف ، لأنّه إعراب العمده ، ولا يخلو منه كلام ، ثمّ النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ، ولأنّ عامله قد يكون فعلا ، والعمل له بالإصاله ، فيكون معموله أصلا بالنسبه إلى المجرور ، ثمّ الجّر لاختصاصه بالأشرف.

وسيبويه قدّم النصب ، لأنّه أوسع مجالا ، فإنّ أنواعه أكثر ، قال أبو حيّان : ولو قدّم الجرّ ، لأنّه مختصّ بالاسم الّذى الإعراب فيه أصل لاتّجه أيضا.

«فالأوّلان» من أنواع الإعراب ، وهما الرفع والنصب ، «يوجدان فى» كلّ واحد من «الاسم والفعل» نحو : زيد يقوم ، وأنّ زيدا لن يقوم. أمّا وجودهما فى الاسم فبالإصاله ، لأنّ الرفع علم الفاعليّه ، والنصب علم المفعوليّه ، والفاعل والمفعول لا يكونان إلا اسمين ، وأمّا وجودهما فى الفعل فبطريق الحمل والتفريع على الاسم ، وذلك لقوّه عامليهما بالاستقلال.

«والثالث» من الأنواع ، وهو الخفض ، «يختصّ بالاسم» ، لأنّ عامله لا يستقلّ لافتقاره لما يتعلّق به ، فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه.

«والرابع» وهو الجزم يختصّ «بالفعل» ، لكونه كالعوض من الجرّ فيه ، لما فاته من المشاركه ، فجعل لكلّ واحد من صنفى المعرب ثلاثه أوجه من الإعراب.

وقيل : إنّما اختصّ به لأنّه لو دخل الاسم لأدّى وجوده إلى عدمه ، وما أدّى وجوده إلى عدمه (۱) كان باطلا ، وذلك أنّ المنوّن من الأسماء إن جزم التقى فيه ساكنان :

الحرف المجزوم والتنوين ، فيحرّك الساكن الأوّل ، فيؤدّى وجود الجزم إلى عدمه ، وغير المنوّن محمول عليه.

تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادى اللغات ممنوع

قال أبو حيّان : والصواب فى ذلك ما حرّره بعض أصحابنا ، إنّ التعرّض لامتناع الجرّ من الفعل ، والجزم من الاسم ، ولحوق التاء السّاكنه للماضى ، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيّات والسؤال عن مبادى اللّغات ، وذلك ممنوع ، لأنّه يؤدى إلى تسلسل السؤالات ، إذ ما من شىء إلا ويقال فيه ، لم كان كذلك ، وإنّما يسأل عمّا كان يجب قياسا ، فامتنع ، والّذى كان يجب ».

۱- وما أدّى وجوده إلى عدمه سقطت فى «ح».

قياسا هنا جرّ الفعل المضارع ، إذا أضيف إليه أسماء الزمان ، نحو : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ) [المائده / ۱۱۹] ، وجزم الأسماء الّتى لا تنصرف لشبهها بالفعل.

وعلّه الامتناع الأوّل أنّ الإضافه فى المعنى المصدر المفهوم من الفعل لا- للفعل ، وعلّه الامتناع الثانى ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركه بعد حذف التنوين ، إذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهه واحده ، ولا إعلالان من جهه واحده ، انتهى.

البناء ومعناه لغه واصطلاحا

اشارة

«والبناء» لغه وضع شىء على صفه يراد بها الثبوت ، واصطلاحا على القول لأنّه لفظىّ ، «كيفيّه» وهى فى الأصل الهيئه الّتى يكون عليها الشئ حال وجوده ، والمراد بها هنا هيئه من شبه الإعراب لا يجلبها عامل ، ولا تختلف باختلاف العوامل ، وليست حكايه أو اتباعا أو نقلا أو تخلّصا من سكونين ، فقولنا : من شبه الإعراب بيان للهيئه ، أى من الأمر المشابه للاعراب فى كونه حركه ضمّ أو فتح أو كسر أو سكون ، وفى كونها «فى آخر الكلمه» لا فى أوّلها ، ولا فى حشوها وعلى الثانى لزوم آخر الكلمه حاله واحده لغير عامل ولا اعتلال.

وحدّ المصنّف هذا قابل لحمله على القولين ، لكنّ الأولى حمله على الأوّل كما فعلنا ليطابق حدّه للإعراب ، إذ هو لفظىّ كما عرفت ، ولا- يخفى أنّه مختلّ على أيّها حملناه لاحتياجه إلى زياده فيه ، ليتمّ بها ، وإلا فهو ناقص ، وأمّا إذا حملناه على الأوّل ، فلاحتياجه إلى ما زدناه فيه من بيان الكيفيّه ، وإلا انتقض بكلّ كيفيّه.

«لا- يجلبها عامل» فى الكلمه ، سواء كانت فى أوّل الكلمه أو فى حشوها ، وإلى تقييدها بكونها ليست حكايه ، نحو : من زيدا ، فى جواب من قال : رأيت زيدا. فإنّ الصحيح أنّها ليست حركه إعراب خلافا للكوفيّين ، أو اتّباعا لما بعده كقراءه بعضهم (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الحمد / ۱] ، بكسر الدّال ، أو نقلا كقراءه ورش (۱) : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ) [البقره / ۱۰۷] ، أو تخلّصا من سكونين ، نحو : (مَنْ يَشَأِ اللهُ يُضْلِلْهُ) [الأنعام / ۳۹] كما ذكرنا ، وإلا انتقض بذلك كلّه أيضا.

وأمّا إذا حملناه على الثانى فلاحتياجه إلى تفييد الكيفيّه بكونها فى الآخر ، وإلا انتقض بما علمت ، وإلى تقييدها بكونها لغير إعلال ، وإلا انتقض بمثل لزوم «رمى» الفتح للاعلال بقلب يائه ألفا.

۱- عثمان بن سعيد بن عدىّ المصرى ، من كبار القراء ، غلب عليه لقب «ورش» وفاته بمصر سنه ۱۹۷ ه ق. الأعلام للزركلى ، ۴ / ۳۶۶.

فإن قلت : كيف خفى على المصنّف اختلال هذا الحدّ؟ قلت : الظاهر أنّه قصد تعريفه تعريف اللفظ ، وهو قد أجيز فيه أن يكون أعمّ من المعرّف كما قرّر فى محلّه.

تنبيهان

الاول: محلّ البناء

الأوّل : قال فى الهمع : محلّ البناء آخر الكلمه ، ولا يكون فيما نزّل مترلته فيما أعلم ، انتهى. قال بعض المحقّقين : وفيه نظر ، كيف وقد صرّحوا بأنّ نحو : يا حار ، ويا منص ، مرخّما على لغه من لا ينتظر مبنىّ على هذه الضّمّه الّتى على العين دون اللام الّتى هى الآخر ، وكذا نحو : لا رجلين ولا مسلمين ، ويا زيدان ويا زيدون وإحدى عشره وبعلبك وبين بين ويوم يوم وبيت بيت وقوما وقوموا وقومى وأمثالها ، فالبناء فى هذه كلّها واقع فيما نزّل مترله الآخر ، فتدبّر ، انتهى.

الثانى: الحركات والسكون من صفات الأجسام

الثانى : ليس المراد بقولهم : الإعراب والبناء محلّها الآخر أن يكونا على الحرف الأخير من الكلمه ، لأنّ الحرف على ما قرّر فى محلّه صفه والحركات والسكون من صفات الأجسام ، فلا تحلّ الصفات ، بل المراد أنّه لمّا كان يأتى عقيب الحرف الأخير بلا فصل بعض حروف المدّ سمّى الحرف متحرّكا ، كأنّك حرّكت الحرف إلى مخرج حرف المدّ ، وبضدّ ذلك سكون الحرف ، فالحركه إذن بعد الحرف ، لكنّها من فرط اتّصالها به يتوهّم أنّها معه بلا فصل ، فإذا اشبعت الحركه ، وهى بعض حروف المدّ صارت حرف مدّ تاما فاعلمه ، انتهى ملخّصا من اللآلى الدّرّيه لشيخ شيوخنا الحرفوشى ، وفيه كلام طويل ، أضربنا عن ذكره طلبا للإيجاز.

انواع البناء

اشارة

والبناء أيضا جنس تحته أنواع ، «وأنواعه» أربعه بالاستقراء : «ضمّ وكسر وفتح وسكون» ، ويقال فيه وقف ، وهو الأصل لخفّته واستصحابا للأصل ، وهو عدم الحركه ، فلا يبنى عليها إلا بسبب كالتقاء الساكنين فى نحو : أمس ، وكون الكلمه على حرف واحد كتاء قمت وكونها عرضه للابتداء بها كلام الابتداء ، وكونها لها أصلا فى التمكين ، كأوّل وكشبهها بالمعرب كضرب ، قاله فى التصريح.

تنبيهات

الأوّل

لم يفّرق المصـنّف فى التعبير فى جانبى الإعراب والبناء ، فعبّر فى الموضعين بالأنواع ، وابن الحاجب فرقّ بينهما ، فعبّر فى جانب الإعراب بالأنواع ، وفى جانب البناء بالألقاب.

ووجّهه بعض شـرّاح كلامه بأنّه أنّما لم يقل : لحركات البناء والوقف أنواع لفقـد ما يكون جنسا شاملا لها بالنّظر إلى الأصل ، إذ الأصل أن يكون جنس البناء منحصرا فى نوع واحد ، وهو السكون بالفعل ، فإنّهم قالوا : الأصل فى البناء السكون ، فلمّا كان من

حقّ البناء أن لا يشمل هذه الأشياء نظرا إلى الأصل لم يطلق عليها اسم الأنواع رعايه لجانب الأصل ، انتهى.

الثانى

إنّما سمّى (۱) الأوّل ضمّا ، لأنّه ينشأ من ضمّ الشفتين أوّلا ، ثمّ رفعهما ثانيا ، والثانى كسرا ، لأنّه ينشأ من انجرار اللّحى الأسفل إلى أسفل انجرارا قويّا ، والثّالث فتحا ، لأنّه يتوّلد من مجرّد فتح الفم ، قاله فى التصريح.

الثالث

اختلفوا فى حركات الإعراب ، هل هى سابقه على حركات البناء ، أو بالعكس ، أو هما متطابقان من غير ترتيب ، والأوّل هو الأقوى قاله فى التبيين (۲) ، وهو خلاف لا ثمره له.

الرابع: الخلاف فى ألقاب المعربات والمبنيات ، هل يطلق كلّ منهما على الآخر

الرّابع : اختلفوا فى ألقاب المعربات والمبنيّات ، هل يطلق كلّ منها على الآخر ، فيقال مثلا للمعرب مضموم ، وللمبنىّ مرفوع ، أم لا ، على ثلاثه مذاهب ، فمنهم من قال : لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر ، لأنّ المراد الفرق ، وذلك يعدمه ، ومنهم من قال : يجوز مجازا ، والمجاز لا بدّ له من قرينه ، تلك القرينه تبيّنه ، ومنهم من قال : يجوز إطلاق اسم البناء على الإعراب ولا ينعكس ، قاله الشيخ بهاء الدين النحاس (۳) فى تعليقه على المقرّب (۴).

وفى شرح الكافيه للرضى ، إذا أطلق الضمّ والفتح والكسر فى عبارات البصريّه ، فهى لا تقع إلا على حركات غير إعرابيّه بنائيه ، كانت كضمّه حيث أو لا كضمّه قاف قفل ، ومع القرينه يطلق على حركات الإعراب أيضا ، والكوفيّون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقا ، انتهى.

شرح انواع البناء

اشارة

«فالأوّلان» من أنواع البناء ، وهما الضّمّ والكسر «يوجدان فى» كلّ واحد من «الاسم والحرف» لخفّتها بدلالتهما على شئ واحد ، وإنّما لم يوجدا فى الفعل لكونها ثقلين لاحتياجهما إلى إحدى العضلتين ، أو كليهما ، والفعل ثقيل كما عرفت فلم يجمعوا بين ثقلين ،

الضم فى الاسم

اشارة

أمّا وجود الضمّ فی الاسم فهو «نحو : حیث» ، وبنیت عند غیر فقعس (۵)

ص: ۱۱۵

۱- سقط سمّی فی «س».

۲- فی کشف الظنون کتابان باسم التبیین ، الأوّل : تبیین النصوص فی العروض - لحجه الدین عیسی النحوی المتوفی سنه ۶۵۰ ه. الثانی : التبیین فی المعانی والبیان لیوسف بن الحسین الکرماسیّ المتوفی سنه ۷۰۶ ه. کشف الظنون ۱ / ۳۴۳.

۳- محمد بن إبراهیم بن محمد بهاء الدین ابن النحاس النحوی شیخ الدیار المصریّه فی علم اللسان ، لم یصنّف شیئا إلا ما أملاه شرحا للکتاب المقرّب ، مات سنه ۶۹۸ ه. بغیه الوعاه ۱ / ۱۳.

۴- المقرّب فی النحو لأبی العباس محمد بن زید المعروف بالنحوّی المتوفی سنه ۲۸۵ ه. کشف الظنون ۲ / ۱۸۰۵.

۵- فقعس حیّ من أسد.

لافتقارها إلى جمله افتقارا لازما ، وكان البناء على حركه فرقا بين ما أصله البناء ، وبين ما طرأ عليه للإشعار بأنّ لها أصلا فى الإعراب ، وكانت الحركه ضمّه لشبهها بالغايات ، ووجه الشبه أنّها كانت مستحقّه للإضافه إلى المفرد كسائر أخواتها ، فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافه.

حيث والكلام على بنائها ومعناها

: وذهب الزّجاج إلى أنّ حيث موصوله ، وليست مضافه ، فهى بمترله الّذى ، كذا قيل ، وفيه نظر ، وقد تفتح للخفّه ، وتكسر على أصل التقاء الساكنين ، ويقال : حوث وحاث بتثليث الثاء فيها.

أيضا ففيها عشر لغات ، وقراءه بعضهم : (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ) [الأعراف / ١٨٢] ، بالكسر تحتمل لغه فقعس ، ولغه البناء على الكسر ، وهى ظرف مكان اتّفاقا قال الأخفش : وترد للزّمان ، ووافقه ابن هشام فى المغنى ، والغائب كونها فى محل نصب بالظرفيّه ، أو خفض بمن ، وقد تخفض بغيرها كقوله [من الطويل] :

٥٩ - .....

لدى حيث ألقت رحلها أمّ قشعم (١)

وجوّز قوم وقوعها مفعولا به فى قوله تعالى : (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ) [الأنعام / ١٢٤] ، قالوا : ولا تكون ظرفا ، لأنّه تعالى لا يكون فى مكان أعلم منه فى مكان ، ولأنّ المعنى أنّه يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرساله فيه لا شيئا فى المكان ، وعلى هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم ، لا به ، لأنّ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ، إلا إن أوّلته بعالم فى رأى بعضهم. وقال أبو حيّان : الظاهر إقرارها على الظرفيّه المجازيّه وتضمين أعلم معنى ما يتعدّى إلى الظرف ، فالتقدير : الله أنفذ علما حيث يجعل ، أى نافذ العلم فى هذا الموضوع.

قال ابن هشام : ولم تقع اسما لأنّ ، خلافا لابن مالك ، ولا دليل فى قوله [من الخفيف] :

٦٠ - إنّ حيث استقرّ من أنت راعى

... ه حمى فيه عزّه وأمان (٢)

لجواز تقدير حيث خبرا ، وحمى اسما ، فإن قيل : يؤدّى إلى جعل المكان حالا فى المكان ، قلنا : هو نظير قولك : إنّ فى مكّه دار زيد ، ونظيره فى الزّمان : إنّ فى يوم الجمعه ساعه الأجابه ، انتهى.

١- صدره «فشّد فلم يفزع بيوتا كثيره» ، وهو من معلقه زهير. اللغه : شدّ : حمل ، أم قشعم : المنيه. وفاعل شد يعود إلى حصين

بن ضمضم أحد مورثى حرب داحسن والغبراء.

٢- لم يذكر قائله. اللغه : الحمى : الشئ المحميّ.

قال أبو حيّان : والصحيح أنّها لا تتصرّف ، لكنّها جرّت بمن كثيرا ، وبفى شاذّا ، وبعلى والباء وإلى ولدى ، ولم تجئ فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ ، انتهى. وسيأتى الكلام على لزوم إضافتها إلى الجمله فى بحث الإضافه ، إن شاء الله تعإلى.

الكسر فى الاسم

وأمّا وجود الكسر فى الاسم فنحو : أمس عند أهل الحجاز مطلقا إن أريد به معيّن ، ولم يضف ، ولم يعرّف بأل ولم يكسر (١) ولم يصغّر ، وبنى لتضمّنه معنى لام التعريف ، وكان البناء على حركه إشعارا بأنّ له أصلا فى الإعراب ، وكانت كسره لأنّها الأصل فى التخلّص من التقاء الساكنين ، وأكثر بنى تميم يوافقهم إلا فى حاله الرفع ، فيعربه إعراب ما لا ينصرف للعلميّه والعدل عن الأمس ، ومنهم من أعربه كذلك مطلقا ، فإنّ فقد شرط من الشروط المتقدّمه فلا خلاف فى إعرابه وصرفه ، وإن استعملت المجرّد المراد به معيّن ظرفا كان مبنيّا على الكسر بالإجماع لتضمّنه معنى الحرف.

وقد نظم العلامه شرف المدرّسين الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدى (٢) شروط بناء أمس فقال [من الرجز] :

٦١ - جرّد عن أل أمسا إذا شئت بناء

ولا تضف ولا تقل أمسينا

مصغّرا وأفردن وعيّن

ظرفا فجامع لهذه بيّن

بالاتّفاق عند كلّ العرب

وإن فقدت واحدا فأعرب

بلا خلاف فى سوى الأخير

ومع خلاف بينهم شهير

فى فقدك الأخير منها وحده

كأمس خير من غد فعدّه

فساكنوا الحجاز قالوا بالبناء

أيضا كما لو كان ظرفا بيّنا

أمّا التميميّون قالوا يعرب

ممنوع صرف ذا لبعض مذهب

وبعضهم أعربه منصرفا

فاشكر لنظم بالشروط قد وفى

قلت : قد علمت أنّ أكثر التميميّين يوافق الحجازيّين إلا في حاله الرفع ، وغير الأكثر يمنعه مطلقا ، هذا هو المشهور عنهم ، فالأولى أن يقال بدل البيت الأخير :

وجلّهم يخصّ ذا الإعرابا

بحال رفع فافهم الصوابا

١- سقط لم يكسّر فى «ح».

٢- عبد الرحمن بن عيسى ، أبو الوجاهه العمرى المرشدى ، أحد الشعراء العلماء فى الحجاز ، من كتبه «الترصيف فى فن التصريف» أرجوزه فى علم الصرف «الوافى فى شرح الكافى» و... مات سنه ١٠٣٧ ه. الأعلام للزركلى ، ۴ / ۹۵.

الضم فى الحرف

وأمّا وجود الضّمّ فى الحرف فنحو : منذ ، تصلح للتمثيل لوجود الضّمّ فى الاسم ، فإنّها فى لغه من جرّ بها حرف ، وفى لغه من رفع بها اسم. وبنيت الاسميّه لقطعها عن إضافه مراده فى المعنى ، لأنّ معنى قولك : منذ يوم الجمعه ، أوّل المدّه يوم الجمعه فقد تضمّنت المضاف إليه (۱) كتضمّن قبل وبعد عند الحذف ، وكان البناء على حركه لما مرّ ، وكانت ضمّه لشبهها بالغايات.

تنبيه : قال ابن الدّهّان (۲) فى الغرّه لم يبن من الحروف على الضمّ إلا منذ. قال بعض المحقّقين : وهو منقوض بنحو ربّ بالضمّ فى لغه والكاف فى ذلكم وذلكما وذلكنّ والتاء فى أنتما وأنتم وأنتنّ والهاء فى إيّاه وإيّاهما وإيّاهنّ ،

الكسر فى الحرف

وأمّا وجود الكسر فيه فنحو لام الجرّ الداخله على ظاهر غير مستغاث نحو : لزيد. قال الرضىّ : ونقل فتحها مع جميع المظهرات.

الفتح و السكون

اشارة

«والأخيران» وهما الفتح والسكون «يوجدان فى الكلم الثلاث» : الاسم والفعل والحرف : أمّا السكون فلخفّته ، وأمّا الفتح فلكونه أقرب الحركات إلى السكون لحصوله بأدنى فتح الضم بخلاف الضّمّ والكسر ، فإنّ الأوّل إنّما يحصل بإعمال العضلتين معا الواصلتين إلى طرفى الشفه ، والثانى إنّما يحصل بالعضله الواحده الجاذبه إلى أسفل.

الخلاف فى الكلم هل هو جمع أم لا

الكلم ليس جمعا للكلمه خلافا للجرجانىّ (۳) وجماعه ، لأنّه يجوز تذكير ضميره ، والغالب على الجمع التأنيث ، ولا اسم جمع خلافا لبعضهم ، لأنّ له واحدا من لفظه ، والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك ، بل هو اسم جنس لدلالته على الماهيّه من حيث هى ، وهل هو إفرادىّ أو جمعىّ خلاف ، ذهب إلى الأوّل جماعه تمسّكا بقوله تعالى : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) [فاطر / ۱۰] ، والمختار عند المحقّقين الثانى ، فهو لا يقع إلا على ما فوق كلمتين ، وعند الأكثرين لا يطلق إلا على ما فوق العشره (۴)

وجود الفتح

اشارة

فوجود الفتح فی الاسم نحو : «أین» استفهامیّه کانت أو شرطیّه ، وبنیت لتضمّنها حرف الاستفهام أو الشرط ، وکان البناء علی حرکه لما مرّ ، وکانت فتحه ».

ص: ۱۱۸

۱- من کلمه إضافه حتی هنا سقطت فی «س».

۲- سعید بن المبارک ناصح الدین بن الدهان النحویّ ، کان من أعیان النحاه المشهورین بالفصل ومعرفه العربیه ، صنّف : شرح الإیضاح فی أربعین مجّلدا ، شرح اللمع لابن جنی ، الدروس فی النحو و... مات سنه ۵۶۹ ه. بغیه الوعاه ۲ / ۵۸۷.

۳- أبو بکر عبد القاهر الجرجانی نحویّ بیانیّ مفسّر شاعر ، صنّف : المغنی ، العوامل المأئه فی النحو ، دلائل الإعجاز ، أسرار البلاغه و... مات سنه ۴۷۱ ه. عبد القاهر الجرجانی ، دلائل الإعجاز ، بیروت ، المکتبه العصریه ، ۱۴۲۴ ه ، ص ۴۴.

۴- سقطت کلمه العشره فی «س».

لاستثقال الضّمّ والكسر بعد الياء ، ووجوده فى الفعل ، نحو : «قام و» ضرب ، وكان بناؤه على الفتح لما مرّ ، ووجوده فى الحرف ، نحو : «سوف» ، وبنيت على الحركه ، وكانت فتحه لما قلنا فى أين ، وهى مرادفه للسين كما مرّ.

سوف

: وقال البصريّون : هى أوسع زمانا منها ، لأنّ كثره الحروف تدلّ على كثره المعنى ، ويقال فيها : «سف» بحذف الوسط ، و «سو» بحذف الأخير ، و «سى» بحذفه وقلب الوسط ياء ، مبالغه فى التخفيف ، حكاه صاحب المحكم (١) ، وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) [الضّحى / ٥]. قال أبو حيّان : وإنّما امتنع دخول اللام على السين كراهه توإلى الحركات فى «لسيدحرج» ، ثمّ طرد الباقى.

قال ابن بابشاذ (٢) : والغالب على «سوف» استعمالها فى الوعيد والتهديد ، وعلى السين استعمالها فى الوعد ، وقد تستعمل سوف فى الوعد ، والسين فى الوعيد ، انتهى.

وجود السكون

ووجود السّكون فى الاسم ، نحو : «كم» ، سواء كانت استفهاميّه بمعنى أىّ عدد ، أو خبريّه بمعنى عدد كثير ، وبنيت فى الموضعين لشبهها بالحرف وضعا لتضمّن الاستفهاميّه همزه الاستفهام ، والخبريّه ، حرف تكثير ، إمّا محقّقا وضعه ، نحو : ربّ ، ومن الجنسيّه ، وإمّا مقدّرا ، وسنستوفى الكلام عليها فى حديقه المفردات ، إن شاء الله تعإلى.

ووجوده فى الفعل نحو : «قم» على الأصحّ عند جمهور البصريّين كما مرّ ، ووجوده فى الحرف نحو : هل ، وقد تكون حركات البناء مقدّره كتقدير الضّمّ فى باء سيبويه ، والفتح فى نحو : لا فتى إلا علىّ.

فائده : إذا جاء شىء ممّا الأصل فيه البناء مبنيّا فلا يسأل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله ، ثمّ إن جاء مبنيّا على السكون ، فلا يسأل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك ، أو على حركه يسأل عنه سؤالات : لم عدل إلى الحركه؟ ولم كانت الحركه كذا؟ وإن جاء شىء ممّا الأصل فيه الإعراب مبنيّا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بنى؟ أو حركه سئل عنه ثلاثه أسئله ، لم بنى؟ ولم عدل إلى الحركه؟ ولم كانت الحركه كذا؟ ذكرنا ذلك كلّه فيما مرّ من الأمثله.

١- صاحب المحكم هو أبو الحسن على بن اسماعيل المعروف بابن سيده اللغوى المتوّفى سنه ۴۵۸ ه. وهذا الكتاب كبير مشتمل على أنواع اللغه. كشف الظنون ٢ / ١۶١۶.

٢- طاهر بن أحمد بن بابشاذ - ومعناه الفرح والسرور - أبو الحسن النحوى المصرىّ أحد الائمه فى هذا الشأن ، من تصانيفه : شرح جمل الزجاجى ، المحتسب فى النحو و... مات سنه ۴۶۹ ه. بغيه الوعاه ٢ / ١٧.

فصل فی علامات الرّفع

صمدیة

توضیح : علائم الرفع أربع ، الضّمه ، والألف ، والواو ، والنون. فالضّمّه : فی الاسم المفرد والجمع المکسّر والجمع المؤنّث السالم والمضارع. والألف : فی المثّنی ، وهو ما دلّ علی اثنین ، وأغنی عن متعاطفین ، وملحقاته ، وهی کلا وکلتا مضافین إلی مضمر ، واثنان وفرعاه ، والواو فی الجمع المذکّر السالم وملحقاته ، وهی أولو وعشرون وبابه ، والأسماء السّتّه ، وهی : أبوه وأخوه وحموها وفوه وهنوه وذومال ، مفرده مکبّره ، مضافه إلی غیر الیاء والنّون فی المضارع المتّصل به ضمیر رفع ، لمثّنی أو جمع أو مخاطبه ؛ نحو یفعلان وتفعلان ویفعلون وتفعلون وتفعلین.

شرح

اشارة

هذا فصل فی علامات الرفع : «علائم الرفع» وهو ما یحدثه عامله سواء کان لفظیّا أو معنویّا ، وهذا هو النّوع الأوّل من أنواع الإعراب ، وهی «أربع» بالاستقراء ، لا زائد علیها ، فإن قلت : ما وجه جمع المصنّف العلامه جمع کثره ، والعلامات کلّها أربع. وجمع الکثره أقلّه باتّفاق النّحاه أحد عشر؟ قلت قد یعتذر عنه بأنّه من وضع جمع الکثره موضع جمع القلّه ، کقوله تعالی : (ثَلاثَهَ قُرُوءٍ) [البقره / ۲۲۸] ، أو إنّه أراد التنبیه علی مسأله غریبه ، ذکرها السعد التفتازانیّ فی التلویح (۱) ، والمشهور خلافها ، وهی أنّ جمعی الکثره والقلّه متّفقان باعتبار المبدأ مفترقان باعتبار المنتهی ، فمبدأ کلّ منهما الثلاثه ، ومنتهی جمع القلّه العشره ، ولا نهایه لجمع الکثره ، قال : وهذا أوفق بالاستعمالات ، وإن صرّح بخلافه کثیر من الثقات ، فیصحّ علی هذا تعبیر المصنّف من غیر تجوّز ، وبه ینحلّ استشکال اتّفاق الفقهاء علی من أقرّ بدراهم ، یقبل منه تفسیرها بثلاثه ، ولا حاجه إلی دعوی المجاز واستشکالها بعدم قبول التفسیر من الناطق بحقائق الألفاظ فی الأقاریر بالمجاز.

والعلائم «الأربع» : إحداها «الضمّه» ، وهی الأصل ، لأنّ الإعراب بالحرکات أصل الإعراب بالحروف ، ومن ثمّ لا یقوم مقامها غیرها ، إلا عند تعذّرها ، ولذلک قدّمها.

«و» الثانیه : «الألف» ، وهی فرع نائب عن الضّمّه عند تعذّرها لکونها أخت الواو المتولّده عنها عند إشباعها ، إذ هما من حروف المدّ واللین ، فکان الأنسب أن یقدّم.

۱- التلویح علی التنقیح فی أصول الفقه من مصنّفات التفتازانیّ.

الواو عليها ، كما فعل صاحب جروميّه (۱) ، وغيره ، لكنّه أراد أن يرتّب على تقديمها تقديم المثنّى على المجموع فى المواضع الّتى تنوب فيها هذه الفروع كما سيأتى ، فقدّمها فما خلا ذلك عن فائده.

«و» الثالثه : «الواو» ، وهى أيضا فرع نائب عن الضّمّه عند تعذّرها لكونها متولّده منها عند إشباعها ، كما قلنا ، فهى بنتها.

«و» الرابعه : «النّون» ، وهى أيضا كذلك ، لكونها مقاربه للواو فى المخرج ، ولهذا تدغم فيها ، ولكلّ من هذه العلائم مواضع تخصّها.

فأمّا «الضمّه» فتكون علامه للرفع أصاله «فى» أربعه مواضع : أحدها : «الاسم المفرد» ، والمراد به ما ليس مثنّى ولا مجموعا ولا من الأسماء السّتّه منصرفا كان ، نحو : جاء زيد ، أو غير منصرف ، نحو : قال إبراهيم. لمؤنّث ، نحو : جاءت هند ، أو مذكّر ، كما مرّ ، ظاهره فيه الضمّه ، أو مقدّره ، كقام عمرو ، وقال موسى.

تنبيه : قال بعضهم : استشكل هذا الإطلاق بأنّ من المفرد ما لا يرفع بالضمّه ، كملحقات المثنّى والمجموع ، ويمكن الجواب بأنّ هذه القاعده وأمثالها غالبيّه ، وبأنّ الألف واللام فى المفرد للجنس ، ولأنّ المراد بالمثنّى ما يشمل المثنّى حقيقه أو حكما ، وكذا المجموع.

جمع التكسير

«و» ثانيها : «الجمع المكسّر» ، وهو ما تغيّر فيه بناء مفرده إمّا بزياده ليست عوضا ، كصنو وصنوان ، أو نقص كتخمه وتخم ، أو بتغيير شكل من غير زياده ولا نقصان ، كأسد وأسد ، أو مع زياده كرجل ورجال ، أو مع نقص كرسول ورسل ، أو معهما ، كغلام وغلمان ، تحقيقا كما مرّ ، أو تقديرا ، كفلك ، ممّا الجمع والواحد فيه متّحدان فى الصوره ، نحو (فِى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) [الشعراء / ۱۱۹] ، (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَواخِرَ) [فاطر / ۱۲].

فالضّمّه فيه إذا كان مفردا ضمّه قفل ، وإذا كان جمعا ضمّه أسد ، وأمّا جنب وإن كان يطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد ، نحو : زيد جنب ، والزيدان جنب ، والزّيدون جنب ، فإنّهم لم يعدّوه من هذا الباب ، وإن أمكن التقدير فيجعل جنب المفرد ، كعنق ، والجمع ككتب ، وذلك لأنّه لم تسمع له تثنيه تقوم دليلا على أنّهم قصدوا تغيير اللفظ عند أختلاف مدلولاته ، بل استعمل بلفظ واحد فى الحالات الثلاث ، بخلاف فلك ،

۱- صاحب الجروميّه هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجى النحوىّ المشهور بابن آجروم ، كانت وفاته سنه ۷۲۳ ه. المصدر السابق ، ۱ / ۲۳۸.

فإنّه سمع تثنيته حيث قيل : فلكان ، فدلّ ذلك على أنّهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول ، فسلك بالجمع سبيل المثنّى تقديرا فكان الفرق واضحا ، وأمّا من ثنّى جنبا ، فقد جمعه أيضا. قال ابن مالك فى باب أمثله الجمع من التسهيل : والأصح كونه ، يعنى باب فلك ، اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير ، انتهى.

تنبيهان : الأوّل : ما ذكرناه من التقسيم هو تقسيم ابن مالك ، واعترض عليه بأنّه لا تحرير فيه ، لأنّ صنوان من باب زياده وتبديل شكل ، وتخم من باب نقص وتبديل شكل ، لأنّ الحركات الّتى فى الجمع غير الحركات الّتى فى المفرد ، قاله المرادىّ. ويجاب عنه بأنّه نظر إلى ظاهر اللفظ ، أو أنّه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه ، قاله فى التصريح ، وفى الجواب الثانى نظر.

الثانى : يرد على إطلاق المصنّف أنّ من جمع التكسير ما لا يرفع بالضّمه كملحقات جمع المذكّر السالم ، نحو : سنين وأرضين ، ويجاب بأنّ هذه القاعده وأمثالها غالبيّه ، كما تقدّم ، وبأنّ المراد بجمع التكسير جنسه.

فائدتان : الأولى : يفارق جمع التكسير جمع السلامه فى أربعه أشياء ، أحدها : أنّ جمع السلامه يختصّ بالعقلاء ، والتكسير لا يختصّ ، والثانى : أنّه يسلم فيه بناء المفرد ، ولا يسلم فى التكسير ، والثالث : أنّه يعرب بالحروف ، وجمع التكسير بالحركات ، والرابع : أنّ الفعل (١) المسند إلى جمع السلامه لا يؤنّث ، ويؤنّث مع التكسير ، قاله أبو البقاء (٢) ، وذكره فى التصريح.

الثّانيه : مطلق الجمع على ضربين : قلّه وكثره ، والقلّه : أفعال وأفعل وأفعله وفعله ، ومطلق الصحيح وما عدا ذلك جمع كثره ، والمراد بالقليل من الثلاثه إلى العشره ، وغير ذلك كثير ، وقد نظم بعضهم (٣) جموع القلّه ، فقال [من الطويل] :

٦٢ - ألا إنّ أفعالا مثالا وأفعلا

وفعله للجمع القليل وأفعله

كحمل وأحمال وفلس وأفلس

وفتيه صدق والقذال وأقذله

ومن جمعه الجمع المصحح كله

كزيدون والهندات نحوك مقبله

جمع المؤنّث السالم

«و» ثالثها «الجمع المؤنّث السالم» : وهو ما سلم فيه بناء مفرده ، سواء كان اسما أو وصفا ، وعبّر بعضهم بما جمع بألف وتاء مزيدتين ، وهو أولى ، ».

۱- سقط الفعل فی «ح».

۲- عبد الله الحسین أبو البقاء العکبری البغدادیّ الضریر النحوی ، صنّف : إعراب القرآن ، اللباب فی علل البناء والإعراب و... مات سنه ۶۱۶ ه ق. المصدر السابق ۲ / ۳۸.

۳- «بعضهم» سقط فی «س».

ليشمل ما كان مفرده مذكّرا ، كاصطبلات وحمامات ، وما سلم فيه بناء الواحد ، وما تغيّر فيه ذلك ، كسجدات.

لا يقال : يردّ ذلك على تعبير المصنّف ، لأنّا نقول : التعبير به جرى على الغالب ، أو إنّ فى الكلام حذف مضاف ، أى صيغه جمع المؤنّث السالم أو حذف معطوف ، أى الجمع المونث السالم ، وما على صيغته ، فلا يخرج ما جمع بألف وتاء من جمع المذكّر ، ولا ما تغيّر (١) فيه بناء مفرده ، لأنّ صيغته صيغه جمع المؤنّث السالم فى عرف النحاه ، وإن كان فى الحقيقه جمع مذكّر أو مكسّر ، أو إنّه لم يلتفت لما جمع بالألف والتاء من جمع المذكّر أو المكسّر لقلّته.

ودأبهم المألوف ذكر ما هو الأغلب والأكثر ، لا ما هو الأقلّ والأندر ، أو إنّ المراد بجمع المؤنّث السالم ما جمع بألف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم (٢) وإراده اللازم ، لأنّ جمع المؤنّث السالم فى عرف النحاه واقع على الجمع بالألف والتاء ، والملازمه العرفيّه تكفى فى صحّه المجاز.

فإن قلت : فيلزم أن يكون جمع المؤنّث السالم مستعملا إمّا حقيقته ومجازه أن استعمل فيهما جميعا ، أو فى مجازه فقط أن استعمل فى معنى شامل لهما ، وعلى التقديرين يلزم المجاز على الخلاف فى جواز الأوّل؟ قلت : هو مجاز مشهور على أنّه يمكن أن يدّعى أنّ نحو : اصطبلات وحبليات جمع مؤنث سالم حقيقه عرفيّه لا مجاز.

تنبيهات : الأوّل : قوله السالم صفه للجمع كما قال بعضهم. وجوّز بعض المحقّقين كونه صفه للمؤنث ، فإنّه موصوف بالسلامه حقيقه ، لأنّه واقع على المفرد.

الثانى : أورد على قولهم : ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، أنّ الّذى جمع بهما هو المفرد ، وليس هو المراد فى مقام الجمع المذكور ، وأجيب بأنّ الّذى جمع بها معناه الّذى وقع عليه ما يجمع بهما ، وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضمّ غيره إليه ، لا المفرد قبل ضمّ.

ضابط فيما يجمع بألف وتاء قياسا

ضابط الّذى يجمع بألف وتاء قياسا (٣) مطّردا خمسه أنواع : أحدها ذو التاء مطلقا إلا نحو : شاه وشفه وأمه ومرآه وامرأه وفلانه وفله (٤) ، ونقل فى أمه : أميات وأموات ، ويحتاج إلى نقل من العرب : الثانى : علم المؤنّث مطلقا

١- ولا تغيّر «ط».

٢- بطريق الملزوم «س».

٣- سقط قياسا فى «س».

٤- الفلّه : الثلمه فى السيف وجمعها فلول.

إلا قطام على لغه من بنى ، واشترط ابن أبى الربيع (۱) العقل ، الثالث : صفه مذكّر لا يعقل بخلاف صفه المؤنّث والعاقل ، الرابع : مصغّره بخلاف مصغّر المؤنّث ، الخامس : اسم الجنس المؤنّث بالألف إلا فعلاء فعلان أو أفعل غير منقولين إلى الاسميّه.

وتجمع حروف المعجم ، فما كان فيه ألف جاز قصره ومدّه بالإجماع ، فيقال فيه على القصر : بيات ، بقلب الألف المقصوره ياء ، وعلى المدّ باءات بالإقرار بالهمزه.

الفعل المضارع

«و» رابعها (۲) الفعل «المضارع» الّذى لم يتّصل به ما يوجب بناءه ، كما مرّ ، أو ينقل إعرابه ، كما إذا اتّصل به ضمير تثنيه ، أو ضمير جمع أو ضمير المؤنّث المخاطبه ، فيكون علامه رفعه ما ستعرفه ، ولا فرق بين أن يكون الفعل المضارع المذكور صحيح الأخر أو معتلّا ، فإذا كان معتلّا ، كانت الضمّه فيه مقدّره نحو : يدعو ويخشى ، كما سيأتى.

المثنّى

اشارهٔ

«و» أمّا «الألف» فتكون علامه للرّفع نيابه عن الضمّه «فى» موضع واحد ، وهو «المثنّى» ، وحدّه المصنّف تبعا لابن هشام فى الأوضح (۳) بقوله : «وهو ما دلّ على اثنين ، وأغنى عن متعاطفين». قال شارحه فقوله : «ما» وضع جنس ، وقوله : لاثنين فصل أوّل مخرج لما وضع لأقل كرجلان ، أو لأكثر كصنوان ، وقوله : «أغنى عن المتعاطفين» فصل ثان مخرج لنحو : كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكا (۴) بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو : القمران للشمس والقمر ، انتهى.

واعترض بعضهم على هذا التعريف بأنّه صادق على الضمير فى أنتما وعلى اثنين واثنتين ، إذ هى مغنيه عن أنت وأنت ، وعن رجل ورجل ، وامراه وامرأه ، وفى صدقه على الأخيرين بحث ، إذ ما صدق كلّ من الاثنين والاثنتين ذات متّصفه بالأثنينيه مطلقا ، دون تعرّض لكونه رجلا أو امرأه ، فتدبّر.

القمرين والعمرين

وزاد بعضهم فى الحدّ قوله من لفظه احترازا عن القمرين والعمرين من ألفاظ التغليب ، فليس مثنّى ، بل ملحق به ، وسكوت المصنّف عن ذلك و

۱- عبد الله بن أحمد أبو الحسين بن أبى الربيع ، إمام أهل النحو فى زمانه ، صنّف : شرح الإيضاح ، شرح سيبويه ، المخلص ، القوانين ، كلاهما فى النحو. مات سنه ۶۸۸ ه ق. المصدر السابق ۲ / ۱۲۵.

۲- یعنی الرابع من الکلمات الّتی ترفع بالضمه.

۳- «أوضح المسالک إلی الفیه ابن مالک» شرح علی الالفیه لابن هشام ، کشف الظنون ۱ / ۱۵۴.

۴- الزکا : الزوج من العدد.

عدم عدّه فی الملحقات دالّ علی إدخاله فی حدّ المثّنی ، والمسأله موضع خلاف ، فمن أخرجه من باب المثّنی ، وأدخله فی ملحقاته ابن مالک فی تسهیل ، حیث قال : وما أعرب إعراب المثّنی مخالفا لمعناه ، أو غیر صالح للتجرید ، وعطف مثله علیه ، فملحق به.

وقال ابن هشام : والّذی أراه أنّ النّحویّین یسمّون هذا النوع مثّنی لعدم ذکرهم له فیما حمل علی المثّنی ، وأوضح ذلک فی بعض تعإلیقه بزیاده ، فقال : إخراج هذا النوع من باب المثّنی لا یعرف بغیر ابن مالک ، ولا نجد أحدا یذکره فیما حمل علی المثّنی سواه ، لعلمهم بشمول اسم المثّنی له ، وذلک أنّما جاز بعد أن قدّر تسمیه الشمس قمرا ونحوه ، انتهی.

فإن قلت : هذا إنّما یصحّ عند من لم یشترط اتّفاق المعنی فی التثنیه کابن مالک تبعا لابن الأنباریّ ، وأمّا عند من اشترطه فلا یصحّ ، وقد ذهب إلی اشتراطه أکثر المتأخّرین ، فلا یقال : العینین للشمس والذهب ، ولحّنوا الحریری (۱) فی قوله [من الخفیف] :

۶۳ - جاء بالعین حین أعمی هواه

عینه فانثنی بلا عینین

قلت : قال العلامه التفتازانیّ فی شرح التخلیص (۲) بناء علی هذا القول یکون مجازا.

التغلیب من المجاز

وجمیع باب التغلیب من المجاز ، لأنّ اللفظ لم یستعمل فیما وضع له ، وقال فی شرح المفتاح وأمّا بیان التغلیب والعلاقه فیه وإنّه من أیّ نوع منه فلم أر أحدا حام حوله ، انتهی.

المشاکله

وقال الدمامینیّ فی المنهل أقول : یمکن أن یجعل ما نحن فیه من قبیل المشاکله ، فعبّر عن مدلول أبی بکر مثلا بلفظ عمر ، وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه فی صحبته تخفیفا ، وظاهر کلامهم فی المشاکله أنّ جهه التجوّز فی وقوع مدلول هذا اللفظ فی صحبه الأخر تحقیقا أو تقدیرا ، فهو من قبیل ما العلاقه فیه المجاوره ، انتهی.

وکون ما ذکره ، هو ظاهر کلامهم فی جهه التجوّز لیس علی إطلاقه ، قال المحقّق الشریف (۳) فی شرح المفتاح : المشاکله هی أن یذکر الشئ بلفظ غیره لوقوعه فی صحبته ،

۱- القاسم بن علی الأمام أبو محمد الحریری ، کان فی غایه الذکاء والفطنه والفصاحه والبلاغه ، من تصانیفه : دره الغواص فی أوهام الخواص ، الملحمه وشرحها ، المقامات و... مات سنه ۵۱۶ ه. المصدر السابق ۲ / ۲۵۷.

۲- تلخیص المفتاح فی المعانی والبیان للشیخ الامام جلال الدین محمد قزوینی المتوفّی سنه ۷۳۹ ه. فکتب العلماء له شروحا منها شرح العلّامه سعد الدین التفتازانی ، المتوفّی سنه ۷۹۲ ه. کشف الظنون ۱ / ۴۷۳.

۳- هو السّیّد الشریف علی بن محمد الجرجانی المتوفّی سنه ۸۱۶ ه ق ، وهو من الّذین شرح مفتاح العلوم للعلّامه السکاکی المتوفّی سنه ۶۲ ه المصدر السابق ۱۷۶۳ ، ۲.

فإن كان بين ذلك الشئ والغير علاقه مجوّزه للتجوّز من العلاقات المشهوره ، فلا إشكال ، وتكون المشاكله موجبه لمزيد الحسن ، كما بين السيئه وجزائها ، وإن (۱) لم تكن فلا بدّ أن يجعل الوقوع فى الصحبه علاقه مصحّحه للمجاز فى الجمله ، وإلا فلا وجه للتعبير عنه ، انتهى.

وفى فصول البدائع والتحقيق (۲) إنّ عدّ الصحبه علاقه باعتبار أنّها دليل المجاوره فى الخيال فهى العلاقه فى الحقيقه ، وإلا فالمصاحبه فى الذكر بعد الاستعمال ، والعلاقه تصحّح الاستعمال فتكون قبله ، انتهى.

تنبيهات

اشكال التغليب مطلقا من باب المجاز

تنبيهات : الأوّل : قال بعض المحقّقين هاهنا إشكال ، وهو أنّ التغليب مطلقا من باب المجاز ، كما صرّح به ، ولا يخفى أنّ فيه جمعا بين الحقيقه والمجاز ، لا يقال : الكلّ معنى مجازىّ ، إذ اللفظ لم يوضع له ، لأنّا نقول : فيلزم أن لا يوجد أصلا لجريان هذه العلّه فى كلّ جمع ، والجواب ما أشار إليه المحقّق الشريف فى حاشيه الكشّاف ، وهو أنّ الجمع أنّما يلزم إذا كان كلّ واحد منهما مرادا باللفظ ، وهاهنا أريد معنى واحد مركّب من المعنى الحقيقىّ والمجازىّ ، ولم يستعمل اللفظ فى واحد منهما ، بل فى المجموع مجازا ، ولا يلزم جريان ذلك فى جميع المعانى الحقيقيه والمجازيّه ، لجواز أن لا يكون هناك ارتباط يجعلها معنى واحدا عرفا يقصد إليه بإراده واحده فى استعمالات الألفاظ ، انتهى.

نحو القمرين والعمرين يحفظ ولا يقاس عليه

الثانى : هذا النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه ، ثمّ تاره يغلب الأشرف ، كالأبوين ، وتاره الأخفّ كالعمرين ، وتاره الأعظم ، نحو : مرج البحرين. قال فى الهمع : وإنّما كان هذا من قبيل التغليب ، لأنّ المراد بالبحرين الملح والعذاب ، والبحر خاصّ بالملح ، كذا قيل ، ودعوى اختصاصه به مبنيّه على المشهور ، وإلا فقد صرّح جماعه من أهل اللغه أنّ البحر هو الماء الكثير ، ملحا كان ، أو عذبا ، فعلى هذا لا يكون من باب التغليب.

يشترط فى كلّ ما يثنّى عند الأكثرين سبعه أمور

الثالث : يشترط فى كلّ ما يثنّى عند الأكثرين سبعه أمور : الإفراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير ، فالعلم ينكّر ثمّ

۱- من الغير حتى هنا سقط فى «س».

۲- ما وجدت هذا العنوان.

يثنّى ، واتّفاق اللفظ والمعنى ، وقد علمت ما فيها ، وأن لا يستغنى بتثنيته غيره عن تثنيّته ، فلا يثنّى سواء استغناء بسيّان ، وهذه الشروط تعتبر فى الجمع أيضا كما صرّح به فى الهمع وغيره.

حكم بنيه الاسم إذا ثنّى

الرابع : الاسم إذا ثنّى ، وكان صحيحا غير مهموز ، أو منزّلا مترلته لحقته العلامه من غير تغيير ، كرجلان وامراتان ودلوان وظبيان ، وشذّ إليان (۱) وخصيان ، أو مهموزا ، فإن كان ما قبل الهمزه ألف زائده ، والهمزه أصل أقرّت ، كقرّاءان فى قرّاء ، بضمّ القاف وتشديد الرّاء المهمله ، وهو الناسك ، أو مبدله من أصل ، فإقرارها أولى ككساءان فى كساء أصله كساو ، وشذّ كسايان ، أو ملحقه بأصل ، فقلبها واوا أولى ، كعلياوان فى عليا ، أصلها علياى بياء ، لتلحقها بقرطاس ، ثمّ أبدلت الياء همزه ، أو بدل من ألف التأنيث كحمراوان فى حمراء ، أو كان معتلا منقوصا لحقته العلامه من غير تغيير أيضا سواء ردّ ياؤه كقاضيان فى قاض ، أو مقصورا ، فألفه إن كانت زائده على ثلاثه ؛ أو بدلا عن ياء ، أو مجهوله الأصل ، وأميلت ، قلبت ياء كجبليان فى حلبى ، وفتيان فى فتى ، ومتيان فى متى مسمّى به ، وإلا فواوا كعصوان فى عصى وكذوان فى كذا مسمّى به.

ملحقات

اشارة

«وملحقاته» أى ملحقات المثنّى ، والمراد بها ألفاظ شابهته فى الدلاله على معناه ، وليست منه ، لفقد ما اعتبر فيه من الشروط ، وهى خمسه ألفاظ ، «كلا» للمذكّرين ، و «كلتا» للمؤنّثين ، ولا ينفكّان عن الإضافه إلى ظاهر أو مضمر ، وإنّما يكونان ملحقين للمثنّى حال كونها «مضافين» التذكير مبنىّ على التغليب أو التأويل «إلى مضمر» ، وهو ثلاثه ألفاظ : كما وهما ونا ، نحو : كلاكما وكلاهما وكلانا ، فلا تكون الألف فيهما علامه للرفع ، ما لم يكونا كذلك ، وأمّا إذا أضيفا إلى ظاهر ، فألفها لازمه ، وإعرابهما بحركات مقدّره عليهما ، لأنّها لا تقبل الحركات ، وذلك لأنّهما باعتبار لفظهما مفردان ، وباعتبار معناها مثنّيان ، فلفظهما يقتضى الإعراب بالحركات ، ومعناهما يقتضى الإعراب بالحروف ، فروعى فيهما كلا الاعتبارين.

۱- الإلى : النعمه.

فإذا أضيفا إلى الظاهر الّذى هو الأصل روعى جانب لفظهما الّذى هو الأصل وأعربا بالحركات الّتى هى الأصل ، نحو : جاءنى كلا أخويك ، رأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك.

وإذا أضيفا إلى المضمر الّذى هو الفرع روعى جانب معناهما الّذى هو الفرع أعربا بالحروف (١) الّتى هى الفرع ، نحو : جاءنى كلاهما ورأيت كليهما مررت بكليهما. ووراء هذه التفرقه اطلاقان : أحدهما : الإعراب بالحروف مطلقا ، وهى لغه كنانه (٢) والثانى : الإعراب بالحركات مطلقا ، وهى لغه بلحارث (٣) ، حكاها الفرّاء وغيره. قال الرضّى ولا أدرى ما صحّته ، انتهى.

وزعم بعضهم أنّهما فى لغه الجمهور معربان بحركات مقدّره ، وأنّ انقلاب ألفهما جرّا ونصبا للتشبيه بألفى «على ولدى» قال ابن مالك : وفى لغه كنانه دليل على ضعف هذا القول.

تتمّه : ولكون كلا وكلتا مفردين لفظا مثنّين معنى ، جاز فى ضميرهما الحمل على اللفظ مرّه ، وعلى المعنى [مرّه] أخرى ، وقد اجتمع الأمران فى قوله [من البسيط] :

۶۴ - كلاهما حين جدّ الجرى بينهما

قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى (۴)

وقال الله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ) [الكهف / ٣٣] ، ثمّ قال (وَفَجَّرْنا خِلالَهُما نَهَراً) [الكهف / ٣٣]. قال ابن طاهر (۵) : وقوم لا يجيزون كلاهما قام ، لأنّهم جعلوها مثنّى حقيقه.

والثلاث الملحقات الاخر ، «اثنان» للمذكّرين و «فرعاه» وهما اثنان فى لغه الحجاز وثنتان فى لغه تميم (۶) ، وكلاهما للمؤنّثين ، ولم يقيّدهما بما مرّ فى الملحقين السابقين ، لأنّها ملحقه بالمثنّى مطلقا ، سواء أضيفت إلى مضمر أم لا ، لأنّ وضعها وضع المثنّى ، وإن لم تكن مثنّيات حقيقه ، إذ لم يثبت لها مفرد ، لا يقال : اثن ولا اثنت ولا ثنت.

١- «روعى جانب معناهما الّذى هو الفرع» محذوف فى «م وط».

٢- كنانه من القبائل العربيه من عرب الشمال أو العدنانيون. الجامع فى تاريخ الأدب العربى ١ / ٧٩.

٣- من القبائل العربيه.

۴- البيت للفرزدق فى صفه فرسين ، اللغه : الجرى : السير ، أقلعا : كفّا عن الجرى ، الرابى : اسم الفاعل من ربا يربو. وربو الأنف ارتفاعه عند التعب من جرى ونحوه.

۵- محمد بن طاهر ، أبو عبد الله الانصارى الأندلسى ، عالم بالعربيه ، من كتبه «عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب» و «كتاب التحصيل» مات سنه ۵۱۹ ه. الأعلام للزركلى ، ٧ / ۴٢.

۶- تميم من قبائل عرب الشمال أو العدنانيون. الجامع فى تارخ الأدب العربى ، ١ / ٧٩.

تنبيهات

الاول

تنبيهات : الأوّل : قيل : هذا الإطلاق يوهم جواز إضافه الثلاثه إلى كلّ ضمير ، وليس كذلك ، فإنّها لا تضاف إلى ضمير مثّنى ، فلا يقال : جاء الرجلان اثناهما ، والمراتان اثنتاهما أو ثنتاهما ، قياسا على جاءنى ثلاثتهم ، لأنّ ضمير الثنيه نصّ فى الاثنين ، فإضافه الاثنين إليه من إضافته الشئ إلى نفسه ، وقد أجبت عن ذلك فى شرح الإرشاد (١) ، وأوردت ما ذكره الحريرى فى درّه الغواص فى هذا البحث وتكلّمت عليه فليرجع إليه.

الثانى

الثانى : ألحق بالمثّنى أيضا ما سمّى به كزيدان علما ، فيرفع بالألف كهو ، وينصب ويجرّ بالياء مثله أيضا كما سيأتى ، ويجوز فيه أن يجرى مجرى سلمان ، فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلميّه وزياده الألف والنون ، وإذا دخل عليه الألف واللام جرّ بالكسر.

الثالث: الكلام على نون المثّنى

الثالث : نون المثّنى لا يجوز إلّا كسرها مطلقا عند البصريّين ، وأجاز الكسائىّ والفرّاء فتحها مع الياء لا مع الألف ، وأجازه بعضهم. وضمّها مع الألف لغه وأمّا مع الياء فلا يجوز حكاه الشيبانىّ (٢).

وقيل من العرب من يجعلها معقّب الإعراب ، فعلى هذا تفتح مع الياء نصبا وتكسر جرّا ، وحذفها للاضافه ، كثير ، ولشبه الإضافه فى اثنى عشر واثنتى عشره ولتقدير الإضافه ، نحو : رأيت يدى ورجلى زيد. ولتقصير الصله مطلقا عند سيبويه والفرّاء خلافا للمبرّد ، إذ قصر ذلك على قولك : اللذا واللتا ، قاله فى الإرتشاف.

جمع المذكّر السالم

اشارة

«و» أمّا «الواو» فتكون علامه للرفع نيابه عن الضمه «فى» موضعين : أحدهما «الجمع المذكّر السالم» ، وهو ما دلّ على أكثر من اثنين بزياده فى آخره ، مع سلامه بناء مفرده ، ومن ثمّ سمّى سالما ، ويسمّى بالجمع الّذى على حدّ المثّنى لشبهه له فى كونه أعرب بحرفين ، وسلم فيه الواحد ، وختم بنون تحذف للإضافه ، وقد يقال له : الجمع بالواو والنّون تسميه له باشرف حاليه ، والجمع على هجائين لكونها يأتى على وجهين : تاره بالواو ، وتاره بالياء. قال السخاوىّ (٣) فى شرح المفصّل : وقد عدّ بعضهم لهذا الواو ثمانيه معان ، فقال : هى علامه الجمع والسلامه و

۱- موضّح الرشاد فی شرح الإرشاد : کتاب فی النحو ، من مولّفات الشارح.

۲- إسحاق بن مرار الشیبانی لغویّ أدیب من الکوفه ، جمع أشعار نیف وثمانین قبیله من العرب ، من تصانیفه «کتاب اللغات» و «النوادر فی اللغه» مات سنه ۲۶۰ ه. الأعلام للزرکلی ۱ / ۲۸۹.

۳- علی بن محمد أبو الحسن السخاوی ، کان اماما علامه بصیرا بالقراءات إماما فی النحو واللغه له من تصانیف : شرحان علی المفصّل ، شرح أحاجی الزمخشری النحویه ، مات سنه ۶۴۳ ه ، بغیه الوعاه ۲ / ۱۹۲.

العقل والعلميّه والقلّه والرفع وحرف الإعراب والتذكير ، انتهى ، وفيه من المساحمه لا يخفى.

ويشترط فى كلّ ما يجمع هذا الجمع ثلاثه شروط

أحدها : الخلوّ من تاء التأنيث ، فلا يجمع نحو : طلحه وعلّامه. الثانى : أن يكون لمذكّر فلا يجمع نحو : زينب ، ولا حائض ، الثالث : أن يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما للكلب ، وسابق صفه لفرس. ثمّ يشترط أن يكون إمّا علما غير مركّب تركيبا إسناديّا ولا مزجيّا ، فلا يجمع نحو : برق نحره ومعدى كرب ، وإمّا صفه تقبل التاء ، أو تدلّ على التفضيل ، نحو : قائم ومذنب والأفضل ، فلا يجمع هذا الجمع (١) نحو : جريح وصبور وسكران وأحمر ، قاله ابن هشام فى الأوضح.

تنبيهات

الأوّل : ينبغى تقييد تاء التأنيث بكونها غير عوض ، فلو كانت عوضا عن فاء الكلمه نحو : عده ، أو لامها نحو : ثبه ، وجعلت ما هى فيه علما جاز جمعه بالواو والنّون ، كعدون وثبون ، ما لم يكسر قبل العلميّه كشفه ، فيلزم تكسيره كشفاه ، أو يعتل لامه كديه ، فيلزم جمعه بالألف والتاء كديات ، هذا مذهب سيبويه ، وخالف المبرّد ، فقال : لا يجوز فى عده إلا عدات ، ولا يجوز عدون.

الثانى : قال ابن مالك : المراد بالمذكّر المسمّى لا اللفظ ، فإنّ تذكير الأسماء ليس شرطا فى هذا الباب ، بل الشرط خلوّه من تاء التأنيث ، فلو سمّيت رجلا بزنيب وسعدى ، جاز أن يقال فى جمعه : زينبون ، كما لو سمّى بزيد مؤنّث جمع بالف وتاء كزيدات.

الثالث : التصغير قائم مقام الوصف ، فلذلك لو صغّر رجل وغلام جمع بالواو والنون ، مع أنّه ليس بعلم ولا صفه ، وذلك لأنّ التصغير وصف فى المعنى ، قاله المرادى ، وكذا المنسوب ، نحو : بصرىّ وبصريون.

الرابع : ما وقع فى الأوضح من التّعبير بلفظ العاقل هو المشهور ، وقال غير واحد : الأولى التعبير بالعالم ليشتمل : (فَنِعْمَ الْماهِدُونَ) [الذاريات / ۴۸] ، إذ لا يطلق عليه تعالى أنّه عاقل لإيهام العقل المنع من القبائح الجائزه على صاحبه ، تعالى الله عنها علوّا كبيرا ، قيل : وفيه إنّه ليس قياسا بل مقصورا على السماع ، صرّح به فى التسهيل (٢) ، وإنّه جمع مجازى بجعل الواحد بمتزله متعدّد ، فتأمّل.

الخامس : اشترط المازنىّ فى العلم أن لا يكون معدولا ولا يجوز فى نحو : عمر أن يجمع هذا الجمع ، بل أن لا يثنّى ، ولا يجمع مطلقا ، والجمهور على خلافه.

۱- من كلمه برق نحره حتى هنا سقط فى «س».

۲- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد فى النحو لابن مالك المتوفّى سنه ۶۷۲ ، كشف الظنون ۱ / ۴۰۵.

فإن قلت : الاسم العلم إذا جمع زالت العلميّه منه ضروره أنّ تثنيه العلم وجمعه يقتضى إخراجه عن حقيقه كونه علما إذ يصير نكره ، لأنّ العلم إنّما يكون معرفه على تقدير أفراده لموضوعه لكونه لم يوضع علما إلا مفردا فهو دالّ على الوحده ، والتثنيه والجمع يدلّان على التعدّد ، والوحده والتعدّد متضادّان ، قلت : أجيب بأنّ معنى كلامهم أنّ الاسم إذا كان علما بشروطه صحّ إيراد الجمع عليه ، وذلك بعد أن تنكّره ، وليس المراد أنّه يبقى علما ، ويجمع على تلك الحال فيؤوّل الأمر إلى أنّ ما يشترط وجوده شرط للإقدام على الحكم ، وعدمه شرط لثبوت ذلك الحكم.

لغز للبدر الدمامينىّ

: وقد نظم الدّمامينىّ فى ذلك لغزا فقال [من الطويل] :

٦٥ - أيا علماء الهند لا زال فضلكم

مدى الدّهر يبدو فى منازل سعده

ألمّ بكم شخص غريب لتحسنوا

بإرشاده عند السؤال لقصده

وها هو يبدى ما تعسّر فهمه

عليه لتهدوه إلى سبل رشده

فيسأل ما أمر شرطتم وجوده

لحكم فلم تقض النحاه برده

فلمّا وجدنا ذلك الأمر حاصلا

منعتم ثبوت الحكم إلا بفقده

وهذا لعمرى فى الغرابه غايه

فهل من جواب تنعمون بسرده

السادس : قال بعضهم : إن أريد بجمع المذكور ما هو جمع فى الأصل أو فى الحال ورد عليه جمع جعلت نونه معتقب الإعراب ، نحو : قنسرين (١) ، فإنّه يعرب بالحركات ، والياء ملتزمه كالألف فى المثنّى ، كذلك وإن أريد الجمع فى الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء ، انتهى. وأجاب بعض المحقّقين باختيار الأخير ، ولا يضرّ خروج الجمع العلم لأنّه شاه.

السابع : حكم الاسم إذا جمع هذا الجمع كما إذا ثنّى من لحوق العلامه من غير تغيير ولا يستثنى إلا المنقوص والمقصور ، فإنّ آخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ، ثمّ يضمّ ما قبل آخر المنقوص فى الرّفع ، ويكسر فى غيره مناسبه للحرف ، نحو : جاء القاضون ، ورأيت القاضين ، ومررت بالقاضين ، ويفتح ما قبل آخر المقصور دلاله على ما حذف ، نحو : (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ) [ص / ۴۷].

۱- القنسر : الكبير المسن والقديم.

ملحقات الجمع المذكّر السالم

اشارة

و «ملحقاته» وقد مرّ معناها ، وهى أربعه أنواع :

أسماء جموع

اشارة

أحدها : أسماء جموع ، وهى «أولو» بمعنى صاحب ، اسم جمع ، لا واحد له من لفظه ، بل من معناه ، وهو ذو كقوله تعالى : (وَلا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ.) [النور / ٢٢] ، وتكتب بواو بعد الهمزه (١) حملا على أولى ، وكتبت أولى بالواو لئلّا تشتبه بإلى.

عشرون وبابه

و «عشرون وبابه» وهو سائر العقود إلى تسعين بإدخال الغايه ، فكلّها أسماء جموع ، وليس عشرون جمعا لعشره ، ولا ثلاثون جمعا لثلاثه ، وإلا لصحّ إطلاق عشرين على ثلاثين ، وثلاثين على تسعه لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثه مقادير الواحد ، وعلى هذا القياس البواقى ، وأيضا هذه الكلمات تدلّ على معان معيّنه ، ولا تعيين فى معانى الجموع كذا قيل.

قال بعض المحقّقين وفى كلا التعليلين نظر. أمّا الأوّل فإن أريد الإطلاق على سبيل الحقيقه ، فالصحّه على ثلاثين ممنوعه لجواز كون عشرين منقولا عرفيّا من معنى الجمع إلى هذا العدد المعيّن ، وإطلاق المنقول على المعنى الأصلىّ مجاز ، وإن أريد به الإطلاق على سبيل الحقيقه وعلى سبيل المجاز فمسلم ، لكن بطلان الثانى ممنوع لجواز أن يكون استعمال عشرين فى ثلاثين على سبيل المجاز ، وقس على ذلك أخواتها. وأما الثانى فإن أريد أنّه لا تعيين فى المجموع أصلا فهو ممنوع لجواز وضع الجمع لشئ معيّن ، وإن أريد أنّه لا تعيين فى الجموع من حيث إنّها جموع فمسلّم ، لكن لا يلزم منه عدم كون عشرين جمعا ، انتهى.

والأولى أن يقال هذه الأعداد ملتئمه من الأحاد حاصله من تكرار الأحاد لا من تكرار مراتب الأعداد ، فهذه الأعداد كأولى فى أنّها لا واحد لها من لفظها.

عالمون ليس جمعا لعالم بل اسم جمع له – والأعراب ليس جمعا لعرب

ومن أسماء الجموع المذكوره عالمون ، بفتح اللام ، اسم جمع لعالم ، وهو ما سوى الله تعالى من الأجناس ، فزيد ليس بعالم ، بل من العالم ، وإنّما لم يكن جمعا لعالم لاختصاصه بمن يعقل ، والعالم عام فيه وفى غيره ، والجمع لا يكون أخصّ من مفرده ، ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب ، لأنّ العرب يعمّ الحاضرين والبادين ، والأعراب خاصّ بالبادين ، وهذا قول ابن مالك ومن تبعه ، وذهب كثير إلى أنّه جمع لعالم فيكون ».

۱- بعد الألف «ح».

جمع تصحيح لم يستوف الشروط من حيث إنّ عالما اسم جنس ، وليس بعلم ولا صفه ، وبالجمله فهو من ملحقات الجمع المذكور.

من الملحقات

جموع تصحيح لم تستوف الشروط

الثانى : جموع تصحيح لم تستوف الشروط ، منها أهلون ووابلون (١) ، جمع أهل ووابل ، لأنّها ليسا علمين ولا صفتين ، ولأنّ وابلا غير عاقل.

جموع تكسير

الثالث : جموع تكسير منها أرضون بفتح الرّاء ، جمع أرض ، وسنون بكسر السين جمع سنه بفتحها وبابه ، وهو كلّ ما كان جمعا لثلاثى حذفت لامه ، وعوّض عنها هاء التأنيث ، ولم تكسر كعزه وعزين وعظه وعظين بخلاف نحو : تمره ، لعدم الحذف ، ونحو عده وزنه ، لأنّ المحذوف الفاء ونحو : يد ودم ، لعدم التعويض ، وشذّ أبون وأخون ، ونحو : اسم وبنت ، لأنّ العوض غير الهاء ، وشذّ بنون ، ونحو : شاه وشفه لتكسرهما على شياه وشفاه.

ما سمّى به منه..

الرابع : ما سمّى به منه أو ممّا ألحق به كزيدون علما ، وعلّيّون اسم لأعلى الجنه ، وهو فى الأصل جمع علّى ، بكسر العين واللام مع تشديد اللام (٢) والياء ، وزنه فعيل من العلو.

تنبيهات

الأوّل

يجوز فى هذا النوع المسمّى به أن يجرى مجرى عليين فى لزوم الياء ، والإعراب بالحركات ظاهره على النّون منوّنه إن لم يكن أعجميّا ، فإن كان كقنسرين امتنع التنوين ، وأعرب إعراب ما لا ينصرف ، ودون هذا أن يجرى مجرى هارون فى لزوم الواو والإعراب على النّون غير منوّنه للعلميّه وشبه العجمه كحمدون ، أو مجرى عربون فى لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلاث على النون منوّنه ، ودون هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا ، ذكره السيرافىّ ، وبعضهم يجرى بنين وباب سنين ، وإن لم يكن علما مجرى غسلين بالتنوين على لغه بنى عامر ، وبدونه على لغه تميم. قال [من الوافر] :

٦٦ - وكان لنا أبو حسن علىّ

أبا برّا ونحن له بنين (۳)

وقال [من الطويل] :).

ص: ۱۳۳

۱- الوابل : المطر الشديد الضخم القطر.

۲- سقط «مع تشديد اللام» فى «ح».

۳- هو لأحد أولاد على بن ابى طالب عليه السّلام أو لسعيد بن قيس الهمدانى. اللغه : البرّ : من أسماء الله تعإلى بمعنى المحسن والصالح. واشار ابن مالك فى الألفيه إلى هذه ويقول : والخبر الجزء المتمّ الفائده كالله برّ والأيادى شاهده (شرح ابن عقيل ۱ / ۲۰۱).

۶۷ - دعانی من نجد فإنّ سنینه

لعبن بنا شیبا وشیّبننا مردا (۱)

وبعضهم یطّرد هذه اللغه ، أعنی لزوم الیاء والإعراب علی النون منوّنه فی جمع المذکّر السالم وکلّ ما حمل علیه.

الثانی: الکلام علی نون الجمع المذکور وملحقاته

الثانی : نون الجمع المذکور وملحقاته مفتوحه ، وقد تکسر ضروره ، وقیل : من العرب من یکسرها علی الأصل ، وتسقط للإضافه وفی صله ، کقراءه الحسن (۲)(وَالْمُقِیمِی الصَّلاهِ) [الحج / ۳۵] ، بنصب التاء وفی الّذی کقوله [من الطویل] :

۶۸ - وإنّ الّذی حانت بفلج دماؤهم

... (۳)

أی : وإنّ الّذین ، وقبل لام ساکنه ، کقراءه من قرأ (غَیْرُ مُعْجِزِی اللهِ) [التوبه / ۲] ، بفتح الهاء وفی شذوذ کقراءه الأعمش (۴) وما هم بضاری به [البقره / ۱۰۲] ، وفی ضروره کقوله [من البسیط] :

۶۹ - لو کنتم منجدی حین استعنتکم

... (۵)

قاله فی الإرتشاف.

الأسماء السّته

«و» الثانی : «الأسماء السّته ، وهی أبوه وأخوه وحموها» أنّث الضمیر لأنّ الحم قریب المراه من زوجها کأبیه ، وقد یطلق علی قریب الرّجل من زوجته کأبیها ، وصرّح فی القاموس بإطلاقه علیهما بلا تفصیل. «وفوه وهنوه ، وذو مال» ، أی صاحبه ، ولکن ذو یقتضی تعظیم ما أضیفت إلیه ، والموصف بها بخلاف صاحب فیهما.

وأسماء السّته علم بالغلبه علی هذه الأمثله کلفظ العبادله فی عرف الفقهاء والمحدّثین ، ومنهم من عدّها خمسه بنقص الهن ، منکرا جواز إتمامه والحقّ الجواز فی لغه

۱- البیت للصمه بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدوله الأمویّه. اللغه : دعانی : أترکانی ، الشیب : جمع أشیب ، وهو الّذی وخط الشیب شعر رأسه ، المرد : جمع أمرد وهو من لم ینبت بوجهه شعر.

۲- الحسن البصری هو الحسن بن یسار البصری ، أبو سعید ، هو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء شب فی کنف علی علیه السّلام ، مات سنه ۱۱۰ ه. الأعلام للزرکی ، ۲ / ۲۴۲.

۳- تمامه «هم القوم کلّ القوم یا أمّ خالد» ، وهو للأشهب بن رمیله ، أو لحریث بن محفض. اللغه : حانت : هلکت ، من الحین ، وهو الهلاک ، فلج : موضع فی طریق البصره ، دماؤهم : نفوسهم.

۴- سلیمان مهران أبو محمد الملقب بالأعمش ، تابعی مشهور ، کان عالما بالقرآن والحدیث مات سنه ۱۴۸ ه. المصدر السابق. ۳ / ۱۹۸.

۵- تمامه «لم تعدموا ساعدا منّی ولا عضدا» ، وهو مجهول القائل.

قليله ، ولقلّتها وعدم شهرتها أنكرها من أنكر وكان على المصنّف التنبيه (١) على قلّته لئلا يتوهّم مساواته لهن.

قال ابن مالك : ومن لم ينبّه على قلّته فليس بمصيب ، ولو حظى من الفصل بأوفر نصيب ، وقال غير واحد : الأفصح فيه النقص ، أى حذف الأخر ، وجعل ما قبله آخرا ، فيعرب بالحركات الثلاث ظاهره عليه.

قال ابن هشام : وهذه اللغه مع كونها أكثر استعمالا هى أفصح قياسا ، لأنّ ما كان ناقصا فى الإفراد فحقّه أن يبقى على نقصه فى الإضافه كما فى يد ، لمّا حذفت لامها فى الافراد ، وجعل الإعراب على ما قبل اللام ، استصحبوا ذلك حال الإضافه ، فأعربت بالحركات. قيل : وهو اسم يكنّى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك ، وقيل : عمّا يستقبح التصريح به ، وقيل : عن الفرج خاصّه.

واحترز بإضافه ذو إلى مال عن ذو الموصوله فيلزمها الواو ، مبنيّه على السكون لا على الواو ، وخلافا لمن وهم ، وتسمّى ذو الطائيه ، لأنّها إنّما تكون فى لغه طى (٢) وقد تعرب كهذه ، نحو قوله [من الطويل] :

٧٠ - ...

فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا (٣)

فى روايه ذى بالياء ، فكان الأحسن تفييدها بالمعربه كما فى الكافيه والعمده (٤) لابن مالك ، لأنّ الاحتراز أنّما هو عن ذو بمعنى الّذى ، فأمّا على لغه إعرابها فإنّها تجرى مجرى ذو بمعنى صاحب ، فينبغى إدخالها ، وإنّما تكون الواو علامه للرفع نيابه عن الضمّه فى هذه الأسماء ، وكذا الألف والياء عن الفتحه والكسره فيها كما سيأتى حاله كونها «مفرده» ، فلو كانت مثنّاه أو مجموعه أعربت إعراب المثنّى ، وذلك المجموع «مكبّره» ، فلو كانت مصغّره أعربت بحركات ظاهره ، وذلك فى غير ذو ، إذ لا تصغّر. «مضافه إلى غير الياء» وعدل عن قول كثير ياء المتكلم ، لأنّ التقييد بذلك كما قاله ابن هشام حشو ، إذ ليس لنا ما يضاف إليها سواها ، سواء كانت الإضافه لفظا كما مرّ ، أو تقديرا ، كقوله [من الرجز] :

٧١ - خالط من سلمى خياشيم وفا (٥)

١- سقط «التنبيه» فى «س».

٢- كان طىّ قبيله من عرب الجنوب أو القحطانيين.

٣- تمامه «فأمّا كرام موسرون لقيتهم» ، هو لمنظور بن سحيم الفقعسى ، اللغه : موسرون : ذوو ميسره وغنى.

٤- العمده فى النحو والكافيه الشافيه فى النحو لابن مالك النحوّى المتوّفى سنه ٦٧٢ ه ق. كشف الظنون ٢ / ١١٧٠.

٥- هو للعجّاج. اللغه : الخياشيم : غر الضيف فى أقصى الأنف بينه وبين الدماغ ، وقيل : هى عروق فى باطن الأنف. لسان العرب ، ١ / ١٠٩٠.

إذ التقدير خياشيمها وفاها.

فلو كانت مضافه إلى الياء أعربت على الأصحّ بحركات مقدّره كما سيأتى ، وكلّها تضاف إلى الياء إلا ذو ، فإنّها لا تستعمل إلا مضافه لغير الياء ، بل لا تضاف إلى ضمير أصلا ، وأمّا قوله [من مجزوء الرمل] :

٧٢ - إنّما يعرف ذا الفض

... ل من الناس ذووه (١)

فشاذّ ، أو لحن.

وزاد بعضهم قيدا رابعا ، وهو أن تكون غير منسوب إليها ، فلو نسب إليها كانت معربه بالحركات ، وهو مستغنى عنه بقيد الإضافه ، قيل : وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود بالنطق بالأسماء المذكوره ، كذلك واعتذر عمّن لم يذكرها بذلك ، وهو غير سديد ، إذ لا استغناء عن ذكرها ، لأنّ النطق بها كذلك يوهم أنّ الشرط إضافتها إلى ضمير الغائب خاصّه ، فلذلك لم يكتف المصنّف فى بيانه بالمثال ، وكذا ابن الحاجب مع اكتفائه به فى غيره ، نعم الاكتفاء بنطق فوه كذلك عن تقييده بالخلو عن الميم صحيح ، فإن لم يخل منها ، أعرب بحركات ظاهره مع تضعيف ميمه ، ودونه منقوصا وبحركات مقدّره مقصورا كعسى ، ولك تثليث فائه تضعيفا وقصرا ونقصا ، اتباعها لميمه. فهذه عشر لغات كامله ، ذكرها أبو حيّان فى الإرتشاف وغيره ، واقتصر فى التسهيل على تسع.

تنبيهان : الأوّل : ما ذكر من إعراب هذه الأسماء بحركات مقدّره حال إضافتها للياء ، قال بعض المحقّقين : لا يظهر فى «فىّ» إذ الفرق بينه وبين مسلمى تحكم ، إلا أن يقال : لو قيل فى حال النصب فاى لوجب الحكم بأنّ الياء فى «فىّ» إعراب ، أو بدل منه ، فلمّا قيل : فىّ مطلقا ، علم أنّ الياء المدغمه فى «فىّ» فى الأحوال الثلاث على نحو واحد ، وأنّ إعرابه على ما كان عليه فى حال افراده دون حال إضافته ، انتهى. وقد يقال فى الفرق : إنّ الياء فى «فىّ» أعيدت حال الإضافه ، لئلّا يبقى الاسم المتمكّن على حرف واحد بخلافها فى مسلمىّ ، فتدبّر.

الثانى : لا يختصّ النّقص بالهن ، بل يجوز فى الأب والأخ والحم بقلّه ، ومنه قول رؤبه [من الرجز] :

٧٣ - بأبه اقتدى عدىّ فى الكرم

ومن يشابه أبه فما ظلم (٢)

١- لم يذكر قائله.

٢- هو لرؤبه بن العجاج. اللغه : عدى : أراد به عدى بن حاتم الطائى ، اقتدى : يريد أنه جعله لنفسه قدوه فسار على نهج سيرته.

وحكى أبو زيد : جاءنى أخك ، والفرّاء : هذا حمك.

وقصرهنّ أولى من نقصهنّ كقوله [من الرجز] :

٧۴ - إنّ أباها وأبا أباها

قد بلغا فى المجد غايتاها (١)

وقول بعضهم : مكره أخاك لا بطل ، وقولهم للمرأه حماها. حكاه الأصمعىّ.

الأفعال الخمسه

«و» أمّا «النّون» فتكون علامه للرفع ، نيابه عن الضّمّه «فى» الفعل «المضارع المتّصل به ضمير رفع لمثّنى» ، وهو الألف ، سواء كان ذو الضمير حاضرا أو غالبا ، والنّون بعده مكسوره غالبا ، وقرئ : (أَتَعِدانِنِى) [الأحقاف / ١٧] بفتحها ، و: (تُرْزَقانِهِ) [يوسف / ٣٧] ، بضمّها ، «أو لجمع» وهو الواو كذلك ، «أو» لمؤنّثه «مخاطبه» وهو الياء ، والنون بعدها مفتوحه ، «نحو : يفعلان» بالياء المثّناه التحتيه للاثنين الغائبين ، «وتفعلان» بالتاء المثّناه الفوقيه للاثنين المخاطبين والتثنيتين المخاطبتين والغائبتين ، «ويفعلون» بالياء المثّناه التحتيه للجماعه الذكور الغائبين ، «وتفعلون» بالتاء المثّناه الفوقيه لجماعه الذكور المخاطبين «وتفعلين» للواحده المخاطبه.

وتسمّى هذه الافعال الأمثله الخمسه ، لأنّها ليست أفعالا بأعيانها ، كما أنّ الأسماء السّتّه أسماء بأعيانها ، وإنّما هى أمثله يكنّى بها عن كلّ فعل كان بمترلتها ، فإنّ يفعلان كنايه عن يذهبان ، ويستخرجان ، ونحوهما ، وكذلك البواقى.

وإنّما حسبوها خمسه (٢) نظرا إلى لفظها كما هو الأنسب بنظر الفنّ ، ولو عبّر المصنّف هنا بذلك ، ولم يصرّح بالضمير لكان أولى ، ليكون الألف والواو أعمّ من أن يكونا ضميرين ، نحو : الزيدان يفعلان ، والزيدون يفعلون ، أو علامتين ، نحو : يفعلان الزيدان ، ويفعلون الزيدون ، وأمّا ياء المخاطبه فلا تكون إلا ضميرا. ».

١- هذا البيت نسب لأبى النجم العجلى ولرؤبه بن العجاج.

٢- سقطت خمسه فى «ح».

فصل فی علامات النصب

صمدیة

إکمال : علائم النصب خمس : الفتحه والألف والیاء والکسره وحذف النون ، فالفتحه : فی الاسم المفرد والجمع المکسر والمضارع ، والألف : فی الأسماء السّته ، والیاء : فی المثنّی والجمع وملحقاتهما ، والکسره : فی الجمع المؤنّث السالم ، وحذف النون : فی الأفعال الخمسه.

شرح

فصل فی علامات النصب ، «وعلائم النصب» وهو ما یحدثه عامله ، سواء کان العامل اسما أو فعلا أو حرفا «خمس» لا زائد علیها بالاستقراء أصاله ونیابه ، إحداها «الفتحه» ، وهی الأصل لما مرّ ، ولهذا لا یقوم غیرها مقامها إلا عند تعذّرها ، ومن ثمّ قدّمها ، «و» الثانیه : «الألف» ، وهی فرع نائب عن الفتحه عند تعذّرها ، لکونها ناشئه عنها عند إشباعها ، فهی بنتها. «و» الثالثه : «الیاء» وهی أیضا فرع نائب عند تعذّرها ، لکونها ، أخت الألف ، فنائب کأختها ، «و» الرّابعه : «الکسره» ، وهی أیضا کذلک لکونها أصل الیاء والّتی هی علامه النصب فی بعض المواضع ، فنابت حملا علی فرعها ، «و» الخامسه : «حذف النّون» ، وهو أیضا فرع نائب عن الفتحه عند تعذّرها ، لأنّه لمّا کان ثبوتها علامه للرفع ، لم یبق إلا أن یکون حذفها علامه للنصب ، ولکلّ من هذه العلامات مواضع تخصّه.

فأمّا «الفتحه» الّتی هی الأصل فتکون علامه للنصب «فی» ثلاثه مواضع :

أحدها : «الاسم المفرد» المقدّم ذکره ، سواء کان منصرفا کرأیت زیدا ، أو غیر منصرف ، کرأیت أحمد ، ظاهره فیه الفتحه ، کما مرّ ، أو مقدّره ، کرأیت موسی.

«و» الثانی : «الجمع المکسّر» المقدّم بیانه ، منصرفا کان ، کرأیت رجالا ، أو غیر منصرف ، کدخلت مساجد ، ظاهره فیه الفتحه ، کما مرّ ، أو مقدّره ، کقوله تعالی : (وَأَنْکِحُوا الْأَیامی مِنْکُمْ) [النور / ۳۲].

«و» الثالث : «الفعل المضارع» ، إذا دخل علیه ناصب من نواصبه الأتی ذکرها ، ولم یتّصل مع ذلک بآخره شئ یوجب بناءه ، أو ینقل إعرابه کما مرّ ، صحیحا کان آخره ، نحو : لن یضرب أو معتلّا ، نحو : لن یخشی ، فالفتحه فی هذا مقدّره کما سیأتی بیانه.

«و» أمّا «الألف» فتکون علامه للنصب ، نیابه عن الفتحه «فی» موضع واحد ، وهو «الأسماء السّته» المقدّم ذکرها ، نحو : رأیت أباک إلی آخرها.

«و» أمّا «الیاء» فتکون علامه للنصب ، نیابه عن الفتحه «فی» موضعین وهما «المثنّی والجمع» المذکّر السالم المقدّم ذکرها «وملحقاتهما». وقد مرّ ذکرهما ، نحو :

رأيت الزيدين والزيدين ، بفتح ما قبل الياء فى الأول ، وكسرها فى الثانى ، ورأيت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما ، وعددت عشرين من الدارهم ، وقس على هذا.

«و» أمّا «الكسره» فتكون علامه للنصب ، نيابه عن الفتحه «فى» موضع واحد ، وهو «الجمع المونث السالم» المقدّم بيانه ، نحو : رأيت الهندات ، وحمل عليه أولات ، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، بل من معناه ، وهو ذات بمعنى صاحبه ، نحو : (وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ) [الطلاق / ۶] ، وكتبت الواو بعد ألفه ، حملا على مذكّره ، أو لغوا ، وما سمّى به منه كعرفات.

وإنّما نصب هذا الجمع بالكسره ، حملا للنصب على الجرّ كما فى أصله ، وهو الجمع المذكّر السالم ، وقضيه إطلاقه أنّ الكسره علامه للنصب فيه ، وإن كان محذوف اللام ، كثبه (۱) ولغه ، وهو ما ذهب إليه البصريّون ، وذهب بعضهم إلى أنّ المحذوف لامه ، إذا لم تردّ إليه اللام فى حال الجمع ، ويكون نصبه بالفتح ، وابن مالك فى التسهيل على أن ذلك لغه ، والكسره فيه إعراب ، خلافا للأخفش والمبرّد ، فى أنّها بناء.

«و» أمّا «حذف النون» فيكون علامه للنصب نيابه عن الفتحه عند تعذّرها «فى» موضع واحد ، وهو «الأفعال الخمسه» المقدّم ذكرها ، نحو : الزيدان لن يفعلا ، وقس على هذا ، وأمّا قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) [البقره / ۲۳۷] ، فالواو فيه لام الكلمه ، والنّون ضمير النسوه عائد إلى المطلقات ، ووزنه يفعلن ، فلهذا لم يحذف عند دخول الناصب بخلاف قولك : الرجال يعفون ، فالواو فيه ضمير الجماعه المذكّرين ، والنّون علامه الرّفع ، فتحذف عند دخول الناصب ، فتقول : لن يعفوا : قال تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوى) [البقره / ۲۳۷] ، وأصله تعفوون بواوين ، أولاهما لام الكلمه ، والثانيه واو الجماعه ، فاستثقلت الضمّه على واو ، قبلها ضمّه ، وبعدها واو ساكنه ، فحذفت الضمّه ، فالتقى ساكنان ، وهما الواوان ، فحذفت الأولى ، ثمّ دخل الناصب ، فحذفت النون ، ووزنه يعفوا ، وإنّما اختصّت الأولى بالحذف دون الثانيه ، لأنّها جزء الكلمه والثانيه كلمه وحذف جزء أسهل من حذف كلّ ، ولأنّها آخر الفعل ، والحذف بالأواخر أولى ، ولأنّها لا تدلّ على معنى بخلاف الثانيه ، وحذف ما لا يدلّ أولى من حذف ما يدلّ (۲).».

۱- الثبه : من ثبى - الجماعه.

۲- ما لا يدلّ «ط».

ولهذه الأوجه الثلاثه ، حذفوا لام الكلمه فى غاز وقاض ونحوهما دون التنوين ، لأنه جيء به لمعنى ، وهو كلمه مستقلّه ، ولا يوصف بأنّه آخر ، ويريد وجها رابعا ، وهو أنّه صحيح ، والياء معتلّه ، قاله ابن هشام فى شرح الشذور.

تنبيه : قال ابن هشام فى شرح اللمحه (۱) سمّيت الأفعال المذكوره خمسه على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين ، والأحسن أن تعدّ ستّه ، انتهى.

قال بعض المحقّقين وفيه بحث من وجهين : أحدهما ما قدّمناه من أنّ عدّها خمسه نظرا إلى اللفظ هو الأنسب بنظر الفن ، والثانى أنّ تسميتها خمسه ليس مبنيّا على إدراج المخاطبين فقط (۲) تحت المخاطبين ، بل على إدراج الغائبين أيضا تحت المخاطبين كما علم ممّا مرّ فى علامات الرفع ، ومن هنا توجّه القدح فى قوله : والأحسن أن تعدّ ستّه ، إذ الأحسن على رأيه بناء على ما بيّنا أن تعدّ سبعه ، تأمّل.

فصل فى علامات الجرّ

صمدية

توضيح : علائم الجرّ ثلاث : الكسره والياء والفتحه : فالكسره فى الاسم المفرد والجمع المكسّر المنصرفين والجمع المؤنّث السالم. والياء فى الاسماء الستّه ، والمثنّى ، والجمع ، والفتحه فى غير المنصرف.

شرح

اشارة

فصل فى علامات الجرّ و «علائم الجرّ» - وهو ما يحدثه عامله ، سواء كان العامل حرفا أم اسما. «ثلاث» لا زائد عليها بالاستقراء أصاله ونيابه ، إحداها «الكسره» ، وهى الأصل فى بابها لما مرّ (۳) ، ولذا قدّمها ، «و» الثانيه «الياء» ، وهى فرع نائب عن الكسره عند تعذّرها ، لأنّها تنشأ عنها عند إشباعها ، فهى بنتها ، فقامت مقامها ، «و» الثالثه : «الفتحه» ، وهى أيضا فرع نائب عن الكسره عند تعذّرها ، لأنّ الكسره نابت عنها فى جمع المؤنّث السالم فكافأتها هنا.

فأمّا «الكسره» فتكون علامه للجرّ أصاله «فى» ثلاثه مواضع : إحداها «الاسم المفرد و» الثانى «الجمع المكسّر» المقدّم ذكرهما «المنصرفين» بفتح ما قبل الياء صفه للمفرد والجمع ، وأمّا غير المنصرفين فجرّهما بالفتحه كما سيأتى. ».

۱- اللمحه - مختصر فى النحو للشيخ أبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى المتوفّى سنه ۷۴۵ ه ، شرحه ابن هشام النحوى المتوفى سنه ۷۶۳. المصدر السابق ۲ / ۱۵۶۱.

۲- سقطت فقط فى «ح».

۳- سقط مرّ فى «س».

المراد بالمنصرف

والمراد بالمنصرف ما دخله الصرف الّذى هو التنوين الدّالّ على الأمكنيه ، وجرّ بالكسره.

وقد تلخّص ممّا مرّ إلى هنا أنّ الاسم المفرد والجمع المكسّر المنصرفين يرفعان بالضّمّه ، وينصبان بالفتحه ، ويجرّان بالكسره هذا هو الأصل ، نحو : جاء زيد ورجال ، ورأيت زيدا ورجالا ، ومررت بزيد ورجال ، وما عدا ذلك فرع ، كما اتّضح ويتّضح.

«و» الثالث : «الجمع المؤنّث السالم» ، فهو يرفع بالضّمّه ، وينصب ويجّر بالكسره ، نحو : جاءت الهندات ، ورأيت الهندات ، ومررت بالهندات ، وكذا ما حمل عليه.

«و» أمّا «الياء» فتكون علامه للجرّ نيابه عن الكسره «فى» ثلاثه مواضع : أحدها «الأسماء السّتّه» المقدّم ذكرها ، فتلخّص أنّها ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجرّ بالياء نيابه عن الحركات.

هذا هو المشهور من أقوال عشره ، ذكرها أبو حيّان فى الإرتشاف ، وشرحه على التسهيل ، وهو مذهب قطرب (١) والزيادىّ (٢) والزجاجىّ من البصريّين وهشام من الكوفيّين.

وردّ بأنّ الإعراب زائد على الكلمه ، فيؤدّى إلى بقاء «فيك» و «ذى مال» على حرف واحد ، ولا نظير لذلك ، وأجاب الرّضىّ بأنّه لا محذور فى جعل الإعراب من سنخ الكلمه لغرض التخفيف ، فيقتصر على ما يصلح للإعراب من سنخها ، كما اقتصر فى المثّنى والمجموع على ما يصلح للإعراب من سنخها (٣) ، أعنى علامه التثنيه والجمع ، إذ هى من سنخ المثّنى والمجموع ، انتهى.

قالوا : وإنّما أعربت هذه الأسماء بالحروف ، لأنّهم لمّا أعربوا المثّنى والمجموع بالحروف ، أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضا كذلك ، لئلا يكون بينهما وبين الآحاد منافره تامّه ، ولأنّ الحروف وإن كانت فروعا للحركات إلا أنّها أقوى منها ، لأنّ كلّ حرف علّه كحركتين ، فكرهوا استبداد المثّنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالأقوى ، فاختاروا هذه الأسماء ، وجعلوها معربه بالحروف ، ليكون فى المفردات الإعراب بالأصل ، وهو الحركه ، وبالأقوى وهو الحرف. ».

١- محمد بن مستنير أبو على النحوى المعروف بقطرب ، له من التصانيف ، العلل فى النحو ، إعراب القرآن ، المصنّف الغريب فى اللغه ، مات سنه ٢٠٦ ، بغيه الوعاه ١ / ٢٤٢.

٢- إبراهيم بن سفيان أبو إسحاق الزيادى ، كان نحوّيا لغّويا راويه ، صنّف : النقط والشكل ، شرح نكت سيبويه. مات سنه ٢٤٩ ه ، المصدر السابق ص ٤١٤.

٣- هذه الجمله سقطت فى «س».

وإنّما اختاروا أسماء ستّه ، لأنّ إعراب كلّ من المثنّى والمجموع ثلاثه ، فجعلوا فى مقابله كلّ إعراب اسما ، وإنّما اختاروا هذه الأسماء الستّه كمشابهتما لهما فى أنّ معانيها منبئه عن التعدّد كالاخ للأخ والأب للابن مع وجود حرف صالح للإعراب فى أواخرها حين الإعراب سماعا بخلاف سائر الأسماء المحذوفه الأعجاز كيد ودم ، فإنّه لم يسمع فيها من العرب إعاده الحرف ، وخصّوا ما ذكر بحاله إضافتها لتقوّى المشابهه بظهور التعدّد.

وقال أبو حيّان : والصحيح أنّها معربه بحركات مقدّره فى الحروف ، وأنّها ما قبل الآخر وللآخر ، فإذا قلت : قام أبوك ، فأصله «أبوك» بوزن فرسك ، ثمّ اتبعت حركه الباء لحركه الواو ، فصار أبوك ، فاستثقلت الضمّه على الواو فحذفت ، وإذا قلت : رأيت أباك ، فأصله أبوك ، بوزن فرسك. قيل : فتحرّكت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقبلت ألفا ، وقيل ذهبت حركه الباء لتتبع حركه الواو ثمّ انقلبت الواو ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فإذا قلت : مررت بأبيك ، فأصله مررت بأبوك ، على وزن فرسك ، ثمّ اتّبعت حركه الباء لحركه الواو وفصارت بأبوك ، فاستثقلت الكسره على الواو ، فحذفت ، وسكنت ، وقبلها كسره ، فانقلبت ياء ، كما انقلبت فى ميزان.

الكلام على ابنم وامرئ

قال : وهذا الاتّباع وجد نظيره فى امرئ وابنم على أجود اللغتين فيهما فتقول : هذا ابنم وامرؤ ، ورايت امرء وابنما ، ومررت بابنم وامرئ.

وهذا مذهب البصريّين ، وذهب الكوفيّون إلى أنّ امرء وابنما معربان من مكانين ، فالحركه فى الرّاء والنّون ليست اتباعا لحركه الهمزه والميم.

واللغه الأخرى فيهما فتح الرّاء والنون فى الأحوال الثلاثه ، ولم يسمع بتأنيث ابنم ، ولا بجمعه بالواو والنّون ولا بتكسيره ، قال : وهذا المذهب من اتّباع ما قبل الآخر للآخر هو مذهب سيبويه والفارسىّ والجمهور من البصريّين وأصحابنا ، انتهى.

قال الدمامينىّ : ولا خفاء بما فى هذا التقدير من التكلّف للإتيان بما يوجب زياده النقل من غير داع إليه.

ما وجد بيد إليهود بخط على عليه السّلام ، كتبه على بن أبو طالب

تنبيه : لا يرد على ما تقرّر ما وجد بيد إليهود بخطّ أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السّلام كتبه على بن أبو طالب (١) قيل : لأنّ خطّه ذلك عليه السّلام كان بالكوفىّ ، والياء فيه قريبه من الواو فى الشكل ، فاشتبه ».

١- كتبه على بن أبو طالب سقطت فى «ط».

على من قرأ خطّه عليه السّلام الياء بالواو ، فظنّها واوا ، وإنّما هى ياء ، وهذا الخطّ المعروف الآن إنّما هو حادث. قال ابن خلّكان : أوّل من نقل هذه الطريقه من الخط الكوفىّ وأبزارها فى هذه الصوره علىّ بن مقله الوزير (١). انتهى.

وقيل بل هى ياء (٢) ، وهو محمول على الحكايه ، وعليه حديث قابل بن حجر من محمد رسول الله صلى الله عليه و آله إلى شيخ المهاجرين أبو أميه (٣). قال ابن الوردىّ (٤) فى شرح النفحه الورديّه (٥) : وعندى أنّ الواو فى أبو هنا إنّما هى تنبيه على الأصل فى الخطّ ، ولا ينطق بها فى اللفظ ، كالواو فى الصلوه والزكوه ، فاعرفه فهو حسن ، انتهى.

وفى شرح الكافيه لابن مالك : يمكن أن يكون من الحكايه ما كتب بواو فى خطّ الصحابه ، فلان ابن أبو فلان بالواو ، كأنّه قال : فلان ابن المقول فيه أبو فلان.

والمختار عند المحقّقين أن يقرأ بالياء ، وإن كان مكتوبا بالواو ، كما تقرأ الصلوه والزكوه بالألف ، وإن كانتا مكتوبين بالواو وتنبيها على أن المنطوق منقلب عن واو ، انتهى.

وقال الشيخ خالد الأزهرىّ (٦) فى التصريح : وعندى أن تقرأ بالواو لوجهين : أحدهما أنّ الفرض أنّه محكىّ ، وقراءته بالياء تقوّى ذلك بخلاف الصلوه والزكوه ، فإنّهما غير محكيين. والثانى : أنّه يحتمل أن يكون وضع بالواو ، فيكون من استعمال الاسم على أوّل أحواله وذلك لا يغيّر ، انتهى.

«و» الثانى والثالث : «المثنّى والجمع المذكّر السالم» وملحقاتهما ، فتلخّص أنّ المثنّى يرفع بالألف والجمع بالواو ، وكلاهما يجرّان وينصبان بالياء نيابه عن الحركات الثلاث ، وكذا ملحقاتهما ، وإنّما أعربا بذلك ، أعنى بالحروف ، لأنّهما فرعا الواحد ، وفى آخرهما حرف يصلح للإعراب ، وهو علامه التثنيه والجمع ، فناسب أن يجعل ذلك الحرف إعرابهما ، ليكون إعرابهما (٧) فرعا لإعرابه ، كما أنّهما فرعان له ، لأنّ الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، واختصّ المثنّى فى الرفع بالألف ، والمجموع فيه ».

١- ما وجدت ترجمه حياته.

٢- فى «ح» هى واو.

٣- أبى أميّه فى «ح».

٤- ابن الوردى هو زين الدين عمر المعروف بابن الوردى ولد ٦٨٩ ه فى معرّه النعمان فى عهد الانحطاط ، وكتب فى التاريخ والنحو والشعر ، وتوّفى فى حلب سنه ٧٤٩ ه. الجامع فى تاريخ الادب العربى ١ / ١٠٤٨.

٥- النفحه الورديه - فى النحو ، منظومه لابن الوردى شرحها عبد الشكور. كشف الظنون ٢ / ١٩٦٩.

٦- خالد بن عبد الله الأزهرى ، نحوى من أهل المصر ، له «المقدمه الأزهريه فى العربيه» و «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» و «التصريح بمضمون التوضيح» و... مات سنه ٩٠٥ ه. الأعلام للزركلى ٢ / ٣٣٨.

٧- ليكون إعرابها محذوف «ط».

بالواو ، لأنّ المثنّى أكثر دورانا فى الكلام من الجمع والألف خفيفه ، والواو ثقليه بالنسبه إليه (١) فجعلوا الخفيف فى الكثير والثقيل فى القليل ، ليكثر فى كلامهم ما يستخفّون ويقلّ ما يستثقلون.

قاله ابن أياز (٢) فى شرح الفصول : وفيه نظر إذ لقائل أن يقول : لم لم يجعلوا الألف علامه للنصب أو الجرّ فى المثنّى ، والواو كذلك فى الجمع مع بقاء هذا التعليل ، فيحتاج إلى تعليل آخر ، نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الألف علامه للتثنيه والواو علامه للجمع ، والصواب أن يقال : «إنّما أعرب المثنّى والمجموع هذا الاعراب المعيّن ، أى بالألف فى المثنّى والواو فى المجموع رفعا ، والياء فيهما جرّا ونصبا ، لأنّ الألف كان قد جلب قبل الإعراب فى المثنّى علامه للتثنيه والواو فى الجمع علامه للجمع ، وهما يصلحان للإعراب كما مرّ ، وأسبق إعراب الرفع ، لأنّه علامه العمده ، فجعلوا ألف المثنّى وواو المجموع علامه للرفع فيهما ، فلم يبق إلا الياء للجرّ والنصب فيهما ، والجرّ أولى بها ، إذ علامته الأصليه الكسره ، وهى بعض الياء ، وحمل عليه النصب ، لكونها علامتى الفضلات.

وفرّق ما بين المثنّى والمجموع بأن فتحوا ما قبل الياء فى التثنيه لخفّه الفتحه وكثره المثنّى ، وكسروه فى الجمع لثقل الكسره وقلّه المجموع ، وكسرت النون المزيده لرفع توهّم إضافه أو افراد فى المثنّى ، لأنّها ساكنه فى الأصل ، والأصل فى تحريك الساكن أن يكون بالكسره ، وفتحت النون المزيده أيضا لدفع توهّم إضافه أو افراد فى الجمع للفرق فى نحو المصطفين وطرد الباب فى الباقى.

حدّ ما لا ينصرف

«و» أمّا «الفتحه» فتكون علامه للجرّ نيابه عن الكسره عند تعذّرها «فى» موضع واحد ، وهو «غير المنصرف» ، ويقال : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه علّتان مؤثّرتان من علل تسع ، أو واحده تقوم مقام العلّتين ، وسيأتى بيانها إن شاء الله تعالى فى آخر الحديقه الثانيه ، سواء كان مفردا أو جمع تكسير كقوله تعالى : (وَأَوْحَيْنا إِلى إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ) [النساء / ١٦٣] ، و (يَعْمَلُونَ لَهُ ما يَشاءُ مِنْ مَحارِيبَ وَتَماثِيلَ) [سبأ / ١٣] ، وإذا دخلت عليه أل أو أضيف ، جرّ بالكسره ، كما سيأتى ، نحو : (وَأَنْتُمْ عاكِفُونَ فِي الْمَساجِدِ) [البقره / ١٨٧] ، (خَلَقْنَا الْإِنْسانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) [التين / ٤].

١- سقط إليه فى «س وط».

٢- جمال الدين أبو محمد حسين بن بدر بن أياز بن عبد الله النحوى المتوّفى سنه ٦٨١ ، من تصانيفه : قواعد المطارحه ، والإسعاف فى الخلاف ، وله شرح فصول ابن معط. بغيه الوعاه ١ / ٥٣٢.

الكلام على عرفات

تنبيهات : الأوّل : قيل يرد عليه نحو : عرفات من قوله تعالى : (فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ) [البقره / ۱۹۸] لكونه غير منصرف ، وجرّه بالكسره ، وقد يجاب بأنّا لا نسلم أنّ عرفات غير منصرف ، بل منصرف كما صرّح به الزمخشريّ وغيره ، أو يوصف بالانصراف وعدمه ، كما ذهب إليه بعضهم ، قاله الدمامينيّ فى شرح التسهيل.

قال بعض المحقّقين : والأوجه أن يجاب بأن الغرض ، كما هو ظاهر ، بيان غير منصرف من حيث إنّه غير منصرف ، وجرّ مثل عرفات بالكسره على القول : بأنّه غير منصرف ، كما ذهب إليه الجمهور ، واختاره ابن الحاجب وابن مالك وغيرها ليس من هذه الحيثيه ، بل هو من حيث إنّه كان فى الأصل يجرّ بالكسره ، فقصد استصحاب ذلك الحكم ، انتهى.

الثانى : قال بعضهم : الّذى لا يندفع مثل جوار من نحو : مررت بجوار ، فإن الفتحه ليست علامه للجرّ نيابه عن الكسره لا لفظا ولا تقديرا ، وإلا كان مفتوحا لفظا لخفّته ، انتهى.

وأجيب بأنّ الفتحه مقدّره ، وإن كانت فى نفسها خفيفه ، لكنّها لمّا كانت هنا نائبه عن الكسره الّتى حقّ هذه الكلمه أن تعرب بها ، والكسره على الياء ثقيله بلا شكّ ، أعطى نائبها ، وهو الفتحه ، حكمها فى الاستثقال ، فقدّرت على أنّ المفهوم من كلام المصنّف ، فيما سيأتى ، أنّ المقدّر هنا فى حاله الجرّ هى الكسره لا الفتحه ، كما ستراه.

علامه الجزم

صمدية

وعلامتها الجزم : السكون ، والحذف ، فالسكون فى المضارع صحيحا ، والحذف فيه معتلا ، وفى الأفعال الخمسه.

شرح

«وعلامتا الجزم» وهو حذف الحركه أو الحرف للجازم اثنتان (۱). أصاله ونيابه ، إحداهما : «السكون» وهو حذف الحركه ، وهو الأصل ، لذا قدّمه. والثانيه : الحذف وهو إسقاط حرف العله أو النون للجازم ، وهو فرع نائب عن السكون ، إذ الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات أو بالسكون ، ومتى كان بالحروف أو «بالحذف» كان على خلاف ذلك. ».

۱- سقط اثنتان فى «ح».

فأمّا «السكون» فيكون علامه للجزم أصاله لفظا أو تقديرا «فى» موضع واحد ، وهو الفعل «المضارع» حال كونه «صحيحا» وهو فى اصطلاح النّحويّين ما ليس لامه حرف علّه ، أى واوا أو ألفا أو ياء ، ولذلك لم يحتج إلى ذكر الآخر بل لا يصحّ ذكره.

نعم يتّجه ذلك على اصطلاح الصرفيّين ، فإنّ الصحيح عندهم ما ليس أحد أصوله حرف علّه ، سواء كان فاء أو عينا أو لاما ، وسمّيت هذه الأحرف أحرف علّه ، لأنّ من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض ، وحقيقه العلّه تغيير الشئ عن حاله ، وقيّده بذلك لإخراج المعتلّ ، فإنّ حكمه سيأتى ، وينبغى تقييده أيضا بكونه غير متّصل به شىء ممّا مرّ ، نحو : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) [الإخلاص / ۴] ، و (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) [البينه / ۱].

«و» أمّا «الحذف» فيكون علامه للجزم نيابه عن السكون فى موضعين : أحدهما «فيه» ، أى فى الفعل المضارع حال كونه «معتلّا» ، وهو فى اصطلاح النّحويّين ما لامه حرف علّه ، ولذلك لم يحتج إلى ذكر الآخر كما مرّ بخلافه فى اصطلاح الصرفيّين ، فإنّه ما أحد أصوله حرف علّه ، وإنّما جزم بحذف الآخر نيابه عن السكون ، لأنّ أحرف العلّه لضعفها بسكونها صارت كالحركات فى الخفّه ، فتسلّط عليها العامل تسلّطه على الحركات ، وذلك نحو : لم يغز ولم يخش ولم يرم ، بحذف آخرهنّ ، والحركات أدلّه عليهنّ.

وأمّا قوله تعالى : (لا تَخافُ دَرَكاً وَلا تَخْشى) [طه / ۷۷] بإثبات الألف ، فمؤوّل بحذف الالف الّتى هى لام الفعل (۱) ، وهذه الألف ألف أخرى ، جئ بها للفواصل كما فى : (الظُّنُونَا) [الأحزاب / ۱۰] ، و (السَّبِيلَا) [الأحزاب / ۶۷] ، قاله السيرافىّ. قال ابن هشام : إنّ لاء الثانيه نافيه ، فالواو للاستيناف أى : وأنت لا تخشى ، وأما قوله [من البسيط] :

۷۵ - هجوت زبّان ثمّ جئت معتذرا

من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع (۲)

وقوله [من الوافر] :

۷۶ - ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد (۳)

وقوله [من الرجز] :

۷۷ - إذا العجوز غضبت فطّلق

ولا ترضّاها ولا تملّق (۴)

۱- باثبات الالف الّتی هی لام الفعل «ح».

۲- هو لزبان بن العلاء. اللغه : هجوت : شتمت.

۳- هو مطلع قصیده لقیس بن زهیر : اللغه : الأنباء : جمع النباء : الخبر ، تنمی : ترتفع وتنشر ، اللبون : ذات اللبن ، أی الإبل.

فضروره : قدر لأجلها الجزم فى الجميع على حرف العلّه ، لأنّه آخر الكلمه ، وهو محلّ الإعراب ظاهرا ومقدّرا ، قاله ابن مالك ، وقيل : هذه الأحرف إشباع ، والحروف الأصليّه محذوفه للجازم.

تنبيهات

الأوّل : ما ذكره من أنّ علامه الجزم فى الأفعال المذكوره حذف حرف العّله ، إنّما يتمشّى على قول ابن السراج ومتابعيه ، من أنّ هذه الأفعال لا يقدّر فيه الإعراب بالضّمه فى حاله الرفع والفتحه فى حاله النصب ، وعلّل ذلك بأنّ الإعراب إنّما قدّرناه فى الاسم ، لأنّه فيه أصل ، فتجب المحافظه عليه ، وأمّا الفعل فهو فيه فرع فلا حاجه لتقديره فيه ، وجعل الجازم كالدواء المسهّل ، إن وجد فضله أزالها ، وإلا أخذ من قوى البدن.

وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها ، فعليه لمّا دخل الجازم حذف الحركه المقدّره ، واكتفى بها ، ثمّ لمّا صارت صوره المجزوم والمرفوع واحده فرّقوا بينهما بحذف حرف العلّه ، فحرف العلّه محذوف عند الجازم لا به.

وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلّه نفسه ، فظهر أنّ من يقول بعدم التقدير يقول : إنّ الجزم بحذف حرف العلّه ، ومن يقول بالتقدير يقول : إنّ الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركه ، وحذف الآخر للفرق ، نبّه عليه ابن هشام وغيره ، فقول المصنّف هنا إنّ الحذف علامه الجزم ، أى الجزم به لا يناسب ما ذهب إليه فيما سيأتى عن قريب ، إن شاء الله تعالى ، من أنّ الفعل المضارع مقدّر فيه الإعراب ، فتدبّر.

الثانى : إذا كان حرف العلّه بدلا من همزه كيقرأ ، مضارع قرأ ، ويقرئ مضارع أقرأ ، ويوضؤ مضارع وضؤ بضمّ الضّاد المعجمه بمعنى حسن وجمل جاز فيه وجهان : حذف حرف العلّه مع الجازم وبقاؤه ، وهذان الوجهان مبنيّان على أنّ إبدال حرف العلّه هل هو بدل قياسىّ أو غير قياسىّ ، فإن قلنا : إنّه قياسىّ ثبت حرف العلّه مع الجازم ، لأنّه همزه كما كان قبل البدل ، وإن قلنا : إنّه بدل غير قياسىّ صار حرف العلّه متمحّضا ، وليس همزه فيحذف ، كما يحذف حرف العلّه المحض فى يغزو ويخشى ويرمى ، قاله ابن النحاس. وقال ابن هشام فى الأوضح : إن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسىّ ، ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه ، وإن كان قبله فهو إبدال شاذّ ، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر والاعتداد به ، انتهى.

وما ذكره من جواز الأمرين ، هو قول ابن عصفور ، والصحيح القول بوجوب الإثبات ، وهو ما عليه الأكثرون ، فلا ينافى ذلك ما اقتضاه كلام المصنّف هنا لاحتمال بنائه على هذا القول.

والثانى (١) : «وفى الأفعال الخمسه» ، يعنى الأمثله الخمسه المقدّم ذكرها ، فتلخّص أنّها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ، نحو : يفعلون ولم يفعلوا ، ولن تفعلوا ، حملوا النصب على الجزم كما حملوه على الجرّ فى المثنّى وجمع المذكّر السالم ، لأنّ الجزم نظير الجرّ فى الاختصاص ، ويفعلان كالزيدان ، ويفعلون كالزيدون.

وقد استعمل المصنّف فى تعداد هذه العلامات ، وذكر مواضعها ما فعله صاحب الاجروميه. قيل : وهى من أرذل العبارت لما فيها من تشويش الخاطر على المبتدئ بكثره التكرار ، وكان الأولى أن يبيّن ما جاء على غير الأصل ، ويترك ما جاء على الأصل إذ أمره بيّن كما فعله أكثر المؤلّفين فى مختصراتهم ومطوّلاتهم.

فصل فى الإعراب التقديرى

صمدية

فائده : تقدير الإعراب فى سبعه مواضع ، كما هو المشهور ، فمطلقا فى الاسم المقصور : كموسى والمضاف إلى الياء كغلامى ، والمضارع المتّصل به نون التأكيد غير مباشره ، كيضربان ، ورفعا وجرّا فى المنقوص كقاض ، ورفعا ونصبا فى المضارع المعتلّ بالألف كيحيى ، ورفعا فى المضارع المعتلّ بالواو والياء ك- «يدعو» و «يرمى» والجمع المذكّر السالم المضاف إلى ياء المتكلّم كمسلمىّ.

شرح

اشارة

هذا فصل فى الإعرب التقديرىّ ، تعرّض لتعيين المقدّر إعرابه لإمكان ضبطه فيبقى ما عداه ظاهر الإعراب. «تقدير الإعراب» حركه كان كان أو حرفا «فى سبعه» أشياء من اسم أو فعل «كما هو المشهور» أى على ما هو المشهور عند النّحويّين ، وأمّا غير المشهور ففوق السبعه كما سنبيّنه.

«فمطلقا» أى فيقدّر تقديرا مطلقا ، أو حال كونه مطلقا ، أو زمانا مطلقا ، أى فى الحالات الثلاثه : الرّفع والنصب والجرّ (٢) ، أو الرفع والنصب والجزم.

الاسم المقصور

فالثلاث الأوّل «فى الاسم المقصور» ، وهو كلّ اسم معرب بالحركات ، آخره ألف لازمه ، قبلها فتحه «كموسى» لتعذّر تحريك الألف مع بقاء

۱- سقط الثانی فی «ح».

۲- فی «س» الجزم.

كونها ألفا ، وسمّى مقصورا من القصر لامتناع مدّه ، أو لأنّه مقصور عن الحركه. والقصر الحبس ، قال الرّضىّ : والأوّل أولى ، لما يلزم على هذا من إطلاق المقصور على المضاف إلى الياء ، انتهى.

وجه المناسبه لا يوجب التسميه

وظاهر أنّ المراد من قوله : يلزم اللزوم بحسب الظاهر دون التحقيق ، لأنّ ما ذكر وجه مناسب للتسميه ، ووجه المناسبه لا يوجب التسميه كما هو مشهور.

قال صاحب المفتاح : واعتبار التناسب فى التسميه مزّله أقدام ، وربّما شاهدت فيها من الزلل ما تعجّبت ، فإيّاك والتسويه بين تسميه إنسان له حمره بأحمر وبين وصفه بأحمر أن تزلّ ، فإنّ اعتبار المعنى فى التسميه لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمّى ، واعتبار المعنى فى الوصف لصحّه إطلاقه عليه ، فأين أحدهما عن الأخر ، انتهى.

وقال بعضهم : لك أن تجعل المقصور من القصر كعنب خلاف الطول ، فإنّ الممدود طويل بالنسبه إلى المقصور.

تنبيه : فى تمثيله بموسى إشاره إلى اختياره قول ابن فلاح إليمنىّ من أنّ المقصور غير المنصرف يعرب بالحركات الثلاث تقديرا ، قال : لأنّ الكسره إنّما امتنعت فيما لا ينصرف كأحسن للثّقل ، ولا ثقل مع التقدير ، والّذى عليه الجمهور أنّ إعرابه بالحركات الثلاث مقدّره مخصوص بالمنصرف منه (۱) أما غير المنصرف منه ك- «موسى» ، فالمقدّر فيه الضّمّه والفتحه فقط ، دون الكسره لعدم دخولها فيه وفى الاسم المعرب بالحركات.

الاسم المضاف إلى الياء كغلامى

«والمضاف إلى الياء كغلامى» لالتزامهم الإتيان بحركه قبل الياء تجانسها هى الكسره ، فإذا استحقّ الاسم الإعراب بالتركيب لم يمكن المجىء (۲) بحركات الإعراب ، إذ لا يقبل المحلّ الواحد فى الآن الواحد حركتين متماثلتين أو مختلفتين. وبهذا يردّ على ابن مالك فى دعواه أنّ الكسره لم تقدّر فى حاله الجرّ ، بل هى إعراب لأنّها تستحقّه قبل التركيب ، كذا قال غير واحد.

قال بعض المحقّقين المتأخّرين : وفى الحكم بتقدّم كسره المناسبه مع تقدّم عامل الجرّ حسّا نظر. قال الدّمامينىّ فى شرح التسهيل : وينبغى لابن مالك إذ زعم فى نحو : غلامى ، ».

۱- بالمنصرف منه كموسى «ح».

۲- لم يكن المجئ «ح».

أنّ الجرّ فيه ظاهر ، أن يقول فى نحو : مسلماتى ، أى ما جمع بألف وتاء مزيدتين أنّه فى حال النصب كذلك ، انتهى.

وذهب الجرجانىّ وابن الخشاب (۱) والمطرزىّ (۲) ، ونقله الرضى عن النحاه أنّ نحو : غلامى مبنىّ لإضافته إلى المبنىّ ، والحقّ أنّه معرب مقدّر الإعراب ، كما ذهب إليه المصنّف وفاقا للمحقّقين بدليل إعراب نحو : غلامه وغلامك وغلامای ، والإضافه إلى المبنىّ مطلقا ليست من أسباب البناء.

وقال أبو البقاء فى اللباب : ذهب قوم إلى أنّه غير مبنىّ ، إذ لا علّه فيه توجب البناء ، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحّه إعرابه وسمّوه خصيّا ، والّذى ذهبوا إليه فاسد ، لأنّه معرب عند قوم ، ومبنىّ عند آخرين ، على أنّ تسميتهم إياه خصيّا خطأ ، لأنّ الخصىّ ذكر حقيقىّ ، وأحكام الذكور ثابته له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسمّوه خنثى مشكلا ، انتهى.

«و» تقدّر الثلاث الآخر ، وهى الرّفع والنصب والجزم «فى المضارع المتّصل به نون تأكيد غير مباشره كيضربان» من نحو قولك : هل تضربانّ ، وأن لا تضربانّ ولا تضربانّ يا زيدان ، مقدّرا فى كلّ ذلك الإعراب ، هذا مفهوم كلامه ، وهو سهو منه ، رحمه الله.

فإنّ الإعراب إنّما يقدّر فى الصوره الأولى فقط ، وهى قولنا : هل تضربانّ ، فإنّه المقدّر فيه ثبوت النون ، والأصل هل تضربانّ بثلاث نونات. الأولى : نون الرفع ، والثانيه : نون التأكيد الثقيله ، حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات ، فحيث حذفت قدّر ثبوتها ، لأنّها علامه الرفع بخلاف نحو : أن لا تضربانّ من قولك : أمرتكما يا زيدان أن لا تضربانّ عمرا ، فأنّ أصله قبل دخول الناصب «لا تضربان» بتخفيف نون الرفع ولا نافيه ، فدخل الناصب فحذفت نون الرفع علامه للنصب ، ثمّ أكّد بالنون الثقيله ، وجاز تاكيده بها لمكان لا النافيه ، فإنّه يجوز تأكيده بها لمكان لا النافيه ، فإنّه يجوز تاكيده بها بعدها بقّله كما مرّ ، وكذا نحو : لا تضربانّ.

۱- عبد الله بن أحمد ابن الخشاب أبو محمد النحوى ، كان أعلم أهل زمانه بالنحو ، صنّف : شرح الجمل للجرجانى ، الرّد على الحريرىّ فى مقاماته و... توفّى سنه ۵۶۷ ه. المصدر السابق ۲ / ۲۹.

۲- ناصر بن سعيد ابو الفتح النحوىّ الأديب المشهور بالمطرزّى من أهل الخوارزم ، برع فى النحو واللغه والفقه ، صنّف : شرح المقامات ، الاقناع فى اللغه ، مختصر المصباح فى النحو و... مات سنه ۶۱۶ ه. المصدر السابق ص ۳۱۱.

المضارع المتّصل به نون تأكيد غير مباشره

وحرّكت نون التاكيد فى الصور الثلاث لالتقاء الساكنين الألف والنون المدغمه ، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النّون لفوات المقصود منها وحرّكت بالكسر تشبيها بنون التثنيه الواقعه بعد الألف وقد ظهر أنّ المضارع المتّصل به نون تأكيد غير مباشره لا يقدّر فيه إلا الرفع فقط بخلاف النّصب والجزم ، فإنهما فيه لفظيّان.

واحترز بقيد غير المباشره عن المباشره ، فإنّ الفعل مبنىّ معهما كما مرّ ، وأظنّ المصنّف تبع فى هذا السهو ابن هشام فى الأوضح ، لكنّ ابن هشام لم يذكر التقدير إلا فى صوره الجزم ، والمصنّف قاس النصب عليه على أنّ تأكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع ، ولا يجوز إلا فى نحو المثال الّذى ذكرناه على تقدير أن تكون لا نافيه وأن مصدريّه ، وإلا فيجوز تقديرها ناهيه ، فتكون أن مفسّره ، لا مصدريّه ، فيجب الجزم حينئذ ، ويجوز الرفع أيضا على تقدير (۱) لا نافيه وأن مفسّره.

تتمه : ويقدّر الإعراب بالحركات مطلقا أيضا ، أعنى الرفع والنصب والجرّ فى الاسم الّذى يسكن آخره للإدغام ، كجاء قاضىّ ، ورأيت قاضىّ ، ومررت بقاضىّ ، بكسر الضّاد وتشديد الياء المفتوحه فى الثلاث ، والأصل قاضيى بياء محركه وساكنه ، أدغمت إحداهما فى الأخرى ، فالمانع من ظهور الحركه استحاله ظهورها لوجود إدغام حرف الاعراب ، فسكونه واجب ، إذ المدغم لا يكون إلا ساكنا.

ومثّل أبو حيّان للمدغم فى حاله الرّفع بنحو : (وَقَتَلَ داوُدُ جالُوتَ) [البقره / ۲۵۱] بإدغام دال داود فى جيم جالوت ، فداود مرفوع بضّمّه مقدّره ، وفى حاله النصب بنحو : (وَتَرَى النَّاسَ سُكارى) [الحج / ۲] ، بإدغام السّين فى السّين ، فالناس منصوب بفتحه مقدّره ، وفى حاله الجرّ بنحو : (وَالْعادِياتِ ضَبْحاً) [العاديات / ۱] بإدغام التاء فى الضاد ، فالعاديات مجرور بكسره مقدّره.

وتقدّر أيضا فى الحكايات على قول البصريّين ، نحو : من زيد ، لمن قال : جاء زيد ، ومن زيدا ، لمن قال : رأيت زيدا ، ومن زيد ، لمن قال : مررت بزيد.

وتقدّر مطلقا فى الحروف فى نحو : جاءنى أبو القوم ، ورأيت أبا القوم ، ومررت بأبى القوم ، بأنّه لمّا أسقطت حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب لفظيّا ، بل صار تقديريا ، وهذه الصور الثلاث زياده على السبعه الّتى ذكرها المصنّف ، وظاهر كلامه أنّها غير مشهوره ، وليس كذلك. ».

۱- سقط تقدير فى «س».

الاسم المنقوص

«و» تقدير الإعراب «رفعا وجرّا» أى فى حاله الرفع والجرّ لا غير ، كائن «فى» الاسم «المنقوص» ، وهو كلّ اسم معرب بالحركات ، آخره ياء لازمه بعد كسره ، كقاض ، تقول : جاء قاض ، ومررت بقاض ، مقدّرا الضّمّه والكسره لاستثقالهما على الياء ، وأمّا الفتحه فتظهر لخفّتها عليها ، نحو (فَلْيَدْعُ نادِيَهُ) [العلق / ١٧] ، وينبغى على رأى ابن فلاح ومختار المصنّف كما أفهمه ما مرّ من تمثيله بموسى أن يكون هنا فرق بين ما كان على صيغه منتهى الجموع وغيره فى أنّ الكسره هى المقدّره كما تقدّم فى المقصور ، فتأمّل.

وأمّا على مذهب الجمهور فلا يقدّر فيما كان على صيغه منتهى الجموع إلا الضّمّه والفتحه ، وأمّا الكسره فلا ، لعدم دخولها فيه.

قالوا : وإنّما لم تظهر الفتحه فيه لنيابتها عن حركه ثقيله كما تقدّم ، وقد جاء ظهورها عن بعض العرب ، قال الفرزدق [من الطويل] :

٧٨ - فلو كان عبد الله مولى هجوته

ولكنّ عبد الله مولى موالیا (١)

وهى لغه قليله ، واختارها يونس (٢) والكسائىّ ، وسمّى هذا الاسم منقوصا لكونه نقص بعض الحركات منه ، وقيل لحذف لامه بسبب التنوين.

تنبيه : قال ابن هشام فى بعض كتبه : يستثنى من هذه القاعده منقوص ، هو أول جزئين ، جعل مجموعهما اسما واحدا على لغه من جعلها اسمين متضايفين نصّ عليه من النحاه أبو على وعبد القاهر وغيرهما لثقل التركيب.

قال أبو حيّان : ما أعرب من مركّب إعراب متضائفين وآخر أوّلهما ياء نحو : رأيت معدى كرب ، ونزلت قالى قلا (٣) ، فإنّه يقدّر فى آخر الأوّل منهما الفتحه فى حاله النّصب بلا خلاف استصحابا لحكمه فى حالتى البناء ومنع الصرف ، انتهى.

فإن قلت : هذه الصوره وارده على كلام المصنّف. قلت : لا ورود ، إذ لا منقوص فى ذلك على التحقيق ، كما يظهر بتأمّل تعريفه السابق ، وأمّا استثناء ابن هشام فبناء على الظاهر دون نفس الأمر ، قاله بعض المحقّقين.

١- اللغه : عبد الله هو عبد الله بن أبى اسحاق الزيادىّ الخضرى.

٢- يونس بن جبيب الضبىّ ، بارع فى النحو من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، وله القياس فى النحو ، ومذاهب يتفرّد بها ومات سنه ١٨٢ ه ق ، المصدر السابق ٣٦٥.

٣- قالى قلا : اسمان جعلا واحدا. لسان العرب ، ٣ / ٣٣١٢.

الفعل المضارع المعتلّ الألف كيحيا

: «ورفعا ونصبا» أى فى حالّتى الرفع والنصب لا غير كائن «فى» الفعل «المضارع المعتل» بالالف لتعذّر تحريكها كيحيا ويخشى ، وأمّا الجزم فقد مرّ بيانه.

كتابه نحو يحيا والفرق بينه علما وفعلا : تنبيه : كلّ ألف رابعه فصاعدا سبقت بياء تكتب بالالف ، سواء كانت منقبله عن ياء أو واو ك- «يحيا» وأحيا والدنيا ، كراهه اجتماع اليائين ، إلا فى يحيى علما ، فإنّها تكتب بالياء للعلميه ، ولا يقاس عليه علم مثله ، وقيل للفرق بينه فعلا- وبينه اسما ، وإنّما لم يعكسوا لأنّ الاسم أخفّ من الفعل فكان أحمل للاجتماع المثلين ، قيل : ويبتنى (١) على هذا الخلاف ، الخلاف فى كتابته بعد التنكير ، فإن علّلناه بالعلميّه كتبناه بالألف لأنّه قد زالت علميّته ، وإن علّلناه بالفرق كتبناه بالياء ، لأنّ الاسميّه موجوده فيه ، انتهى ، وفيه بحث ، فقد مرّ عن بعض المحقّقين أنّ العلم المنكّر باق على تعريفه وعلميّته ، فراجعه.

المضارع المعتلّ بالواو أو الياء

«ورفعا» أى فى حاله الرفع فقط كائن «فى» الفعل «المضارع المعتل بالواو أو الياء» لثقل الضمّه عليهما ك- «يدعو» و «يرمى» ، وأمّا فى حاله النصب فلا يقدّر لخفّه الفتحه فتظهر ، وقد تظهر الضّمّه فى الضروره كقوله [من الطويل] :

٧٩ - إذا قلت علّ القلب يسلو قيّضت

هواجس لا تنفكّ تغريه بالوجد (٢)

وقوله [من الطويل] :

٨٠ - فعوّضنى عنها غنائى ولم تكن

تساوى عنزى غير خمس دراهم (٣)

وقد تقدّر أيضا الفتحه كقوله [من الطويل] :

٨١ - وما سوّدتنى عامر عن وراثه

أبى الله أن أسمو بأم ولا أب (٤)

تنبيه : قد مرّ أنّ من يقول بتقدير الحركات فى المعتلّ ، يقول : إنّ جزمه بحذف الحركه ، ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول : أنّ جزمه بحذف آخره ، والمصنّف جمع بين

۱- ینبغی و «س».

۲- لم یذکر قائله. اللغه : یسلو : ینکشف ، ینسی. الهواجس : جمع الهاجس بمعنی الخاطر.

۳- لم یسمّ قائله.

۴- هذا البیت لعامر بن الطفیل. اللغه : أسمو : مضارع سما بمعنی علا وارتفع.

دعوى (۱) تقدير الحركه ، وحذف الحرف للجازم ، وهو فى ذلك مخالف للقولين جميعا ، وقد تبع فى ذلك ابن هشام فى أكثر مؤلفاته.

جمع المذكّر السالم المضاف إلى الياء

«و» فى «جمع المذكّر السالم المضاف إلى الياء كمسلمىّ» ، لأنّ علامه الرفع فيه الواو ، وقد أبدلت فى حاله الرفع بالياء ، وذلك لأنّ أصله «مسلموى» اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وكسر ما قبل الياء اتماما للتخفيف ، فلمّا لم تبق الواو لفظا ، قدّرت ضروره.

ولا يجوز الحكم بأنّ هذه الياء المنقلبه عن الواو علامه الرفع ، كما كانت علامه الجمع ، لأنّ كون الواو علامه الجمع من حيث هى حرف لين وهو باق وعلامه الرفع من حيث الخصوصيّه الواو وهو زائل بالابدال.

وأمّا فى حالتى النصب والجرّ فإعرابه لفظىّ ، نحو : رأيت مسلمىّ ، ومررت بمسلمىّ ، لأنّ الياء الّتى بها إعرابه فى هاتين الحالتين ثابته لفظا ، غايه ما هناك أنّها مدغمه فيما بعدها ، والإدغام لا يخرج الحرف عن حقيقته بخلاف الإبدال.

فإن قيل : خصوصيه الواو وإن لم تبق لكن بقى بدلها وهو خصوصيّه الياء فلم لا يجوز أن يكون معربا بالإعراب اللفظىّ فى حاله الرفع لوجود بدل خصوصيّه الواو كما أنّهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنّث السالم فى النصب بالإعراب اللفظىّ لوجود البدل (۲) فيهما ، وهو الفتحه فى الأوّل والكثره فى الثانى؟ فالجواب عن ذلك أمّا أوّلا فبأنّ ذلك من قبيل الحمل ، والحمل فى باب الإعراب إنّما يكون بين النصب والجرّ لا بينهما والرفع ، وأمّا ثانيا فبأنّ الواو فى حكم الموجود ، أمّا لأنّ المقدّر الأصلىّ يعتبر قطعا ، وأمّا لأنّ الزائل بالإعلال فى حكم الباقى ، وإذا كان فى حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديرىّ ، لأنّا لا نعنى بالاعراب التقديرى إلا الإعراب بما هو فى حكم الموجود ، فلو كان خصوصيّه الياء إعرابا لكان لكلمه واحده إعرابان : تقديرىّ ولفظىّ ، ولم يعهد مثله بخلاف الكسره فى غير المنصرف ، والفتحه فى الجمع المؤنّث السالم فإنّهما ليسا فى حكم الموجود ، قاله نجم الدين سعيد (۳) فى شرح الكافيه.

۱- سقط «دعوى» فى «ح».

۲- بالإعراب اللفظى فى حاله الرفع لوجود البدل «س».

۳- نجم الدين سعيد العجمى من شراح الكافيه فى النحو لابن الحاجب ، يقال له الشرح السعيدى ، وهو كبير وفيه أبحاث حسنه. كشف الظنون ۲ / ۱۳۷۱.

ثمّ القول بـأنّ الإـعراب فى هـذه الحـاله مقـدّر كما ذكره المصـنّف ، هو مـذهب ابن الحاجب وابن مالك وزعم أبو حيّان أنّه لا تحقيق فيه ، لأنّ المقـدّر ما لم يوجـد والواو فيه موجوده ، إلا أنّها انقلبت ياء كما فى ميزان ، فكـذلك هنا ، وبما مرّ يعلم أنّ هذا هو الّذى لا تحقيق فيه.

تنبيه : من ذهب إلى أنّ الإـعراب فى الأسـماء السّـتّه والمثنّى والمجموع على حـدّه بحركات مقـدّره فيحتاج إلى عـدّها فى قسـم التقدير كما لا يخفى.

ص: ۱۵۵

الفصل الثانی : الحدیقه الثانیه

اشاره

ص: ۱۵۷

صمدیة

الحدیقه الثانیه : فیما یتعلّق بالأسماء.

الاسم : إن أشبه الحرف فمبنیّ وإلا فمعرب. والمعربات أنواع : الأوّل ما یرد مرفوعا لا غیر ، وهو أربعه :

شرح

اشارة

الحدیقه الثانیه فیما یتعلّق بالأسماء ، وذکر غیرها من الأفعال والحروف استطرادا ، وضروره تعلّق الأسماء بها کما ستراه ، إن شاء الله تعالی.

المعرب والمبنیّ وأسباب البناء

«الاسم» ضربان ، معرب ومبنیّ ، لأنّه «إن أشبه الحرف» شبها قویا یدنیه منه فی وصفه أو معناه أو استعماله أو افتقاره أو إهماله أو لفظه «فمبنیّ ، وإلا» یشبه الحرف ، بأن سلم من شبهه «فمعرب».

هذا مذهب ابن مالک ، وتعقبه أبو حیّان بأنّ الناس ذکروا للبناء أسبابا غیر ذلک ، وأجیب بأنّه لم ینفرد به ، فقد نقله جماعه عن ظاهر کلام سیبویه ، ونقله ابن القواس (۱) عن أبی علی الفارسیّ وغیره ، وصرّح به ابن جنیّ فی الخصائص وأبو البقاء فی التعلی ق (۲) ، وابن السرّاج فی الأصول ، والزّجاجیّ فی الجمل.

وذکر بعض شراحه أنّه مذهب الحذّاق من النّحویّین ، وذهب الزمخشریّ والجزولیّ (۳) وابن معط وجماعه آخرون إلی أنّ سبب البناء لیس الشبه المذکور وحده ، بل والوقوع موقع المبنیّ ، ومناسبه المبنیّ ، والإضافه إلی المبنیّ.

۱- لعلّه ابن القواس (عبد العزیز بن جمعه) النحویّ صاحب شرح الکافیه علاء الدین بن علی الأربلی ، جواهر الأدب ، الطبعه الأولی ، دار النفائس ، بیروت ، ۱۴۱۲ ه ، ص ۲۰۹.

۲- التعلیق فی الخلاف من تصانیف ابو البقاء العکبری.

۳- الجزولی هو أبو موسی عیسی بن یللبخت قرأ علی ابن برّیّ کتاب الجمل للزجاجی ، وجری فیها بحث نتج عنه مقال طویل جعله مؤلفا «المقدّمه» ومات سنه ۶۰۵ ه. محمد الطنطاوی ، نشأه النحو ، الطبعه الأولی ، بیروت ، عالم الکتب ، ۱۴۱۷ ه. ص ۱۳۷.

وزاد بعضهم غير ذلك ، ثمّ على كلا القولين هل السبب مجوّز للبناء أو موجبه؟ قولان : ذهب الشيخ عبد القاهر إلى الأوّل ، مستدلّا بأىّ الموصوله ، والجمهور إلى الثانى ، واعتذروا عن إعراب أىّ ، ويحتاجون إلى الاعتذار عن إعراب قد الاسميّه ، فإنّهم قالوا ببنائها مع جواز الإعراب.

ونعنى بالشبه الوضعىّ أن يكون الاسم موضوعا فى الأصل على حرف أو حرفين ، «كتاء» قمت ، ونا من قمنا ، والشبّه المعنوىّ أن يتضمّن الاسم معنى من معانى الحروف ، سواء وضع لذلك المعنى حرف أو لا ، فالأوّل كمتى ، والثانى كهنا.

والشبه الاستعمالى أن يكون الاسم نائبا عن الفعل ، ولا يتأثّر بالعامل كهيهات ، والشبه الافتقارىّ أن يكون الاسم لازم الافتقار إلى جمله ، يتمّ بها معناه كالّذى ، والشبه الإهمالى أن يكون الاسم مشبها للحرف فى كونه لا عاملا ولا معمولا كأوائل السور والأسماء قبل التركيب ، وأدخل بعضهم هذا القسم تحت الشبه الاستعمالى ، والشبه اللفظىّ أن يكون الاسم مشبها للحرف فى صوره لفظه ، كحاشا الاسميّه بنيت لشبهها بحاشا الحرفيّه ، ذكره ابن مالك ، وأورد عليه أنّ مجرّد الشبه لفظا غير كاف بدليل «إلى» الاسميّه الّتى بمعنى النعمه ، إذ هى معربه قطعا مع مشابهتهما لفظا إلى ، الّتى هى حرف جرّ.

تنبيهات : الأوّل : قد يجتمع فى مبنىّ شبهان فأكثر ، ومنه المضمرات ، فإنّ فيها الشبه المعنوىّ ، إذ التّكلّم والخطاب والغيبه من معانى الحروف ، والافتقارىّ ، لأنّ كلّ ضمير يفتقر إلى ما يفسّره ، والوضعىّ ، إذ غالب الضمائر على حرف أو حرفين ، وحمل الباقى عليه طردا للباب (١).

الثانى : ما ذكرناه من أنّ الأوائل السّور مبنيّه للشبه الإهمالى ، أنّما هو على القول بأنّها لا محلّ لها من الإعراب ، لأنّها من المتشابه الّذى لا يدرك معناه ، وقيل : إنّها فى محلّ رفع على الابتداء أو الخبر ، أو نصب باقرأ ، أو جرّ بالقسم ، والله أعلم.

الكلام فى إثبات واسطه بين المعرب والمبنىّ

الثالث : الأصحّ انحصار الاسم فى المعرب والمبنىّ خلافا لمن أثبت واسطه بينهما لا توصف بالإعراب ولا بالبناء ، وذلك فى أشياء ، منها الأسماء قبل التركيب.

وذهب قوم إلى أنّها واسطه ، لا معربه ولا مبنيّه ، لفقد موجب الإعراب والبناء والسكون آخرها وصلا بعد ساكن ، نحو : قاف سين ، وليس فى المبنيّات ما يكون كذلك ،

١- أى يمكن أن نجعله قياسا للباقى.

وهو مختار أبى حيّان ، وتبعه جماعه من المحقّقين ، واختار ابن مالك أنّها مبنيّه كما مرّ ، والزمخشرىّ أنّها معربه ، ومنها المنادى المفرد ، نحو : يا زيد.

ذهب قوم إلى أنه واسطه بين المعرب والمبنىّ ، حكاه ابن يعيش فى المفصّل ، والصحيح أنّه مبنىّ ، ومنها المضاف إلى ياء المتكلّم ، وقد مرّ الكلام عليه.

الرابع : إذا عارض الشبه للحرف معارض يقتضى الإعراب ، اعتبر فيقدح فى تأثير الشبه ، وذلك كإضافه أىّ الشّرطيّه والموصوله والاستفهاميّه ، وتثنيه ذين وتين واللذين والّتين ، وسيأتى الكلام على كلّ منهما فى محلّه ، إن شاء الله تعالى.

الخامس : المعرب يسمّى متمكّنا وأمكن ، إن لم يمنع من الصرف ، وإلا فغير أمكن.

«والمعربات» من الأسماء بقرينه السياق «أنواع» ، منها ما يرد مرفوعا لا غير ، ومنها ما يرد منصوبا لا غير ، ومنها ما يرد مجرورا لا غير ، ومنها ما يرد منصوبا وغير منصوب.

النوع «الأوّل ما يرد مرفوعا لا غير» بضمّ الرّاء بناء لقطعها عمّا أضيف إليه لفظا ونيّه معنى ، كقبل وبعد ، أى لا غيره ، ومنع ابن هشام فى شرح الشذور قطعها بعد لا ، قال : لا يجوز حذف ما أضيفت إليه غير ، إلا بعد ليس ، وأمّا ما يقطع فى عباره العلماء من قولهم : لا غير ، فلم يتكلّم به العرب ، فأمّا أنّهم قاسوا لا على ليس ، أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسأله ، فقال فى المغنى : قولهم «لا غير» لحن ، انتهى.

وقد استعمل فى مواضع من كتابه المذكور ، فيكون قوله هنا شاهدا عليه بارتكاب اللحن ، والصحيح جوازه من غير توقّف ، وقد ذكره جماعه من أئمه العربيّه ، منهم ابن السراج فى الأصول ، والسيرافىّ فى شرح الكتاب وابن مالك فى شرح الكافيّه وأبو حيّان وابن الحاجب فى الكافيّه والزمخشرى فى المفصّل ، وتبعهما شارحو كلامهما ، ومنهم محقّقون. قال الرضىّ : ولا يحذف منها المضاف إليه إلا مع لا التبرئه ، وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير ، لكثره استعمال غير بعد لا وليس ، انتهى.

وقال الأندلسىّ (١) ، وهو علم الدين القاسم بن أحمد اللورقى فى شرح المفصّل ، أمّا لا غير. فأبو العباس (٢) كان يقول : إنّه مبنىّ على الضمّ مثل قبل وبعد ، وأما ليس غير فكذلك ، إلا أنّ غيرا فى موضع نصب على خبر ليس ، واسم ليس مضمر ، لا يظهر لأنّها هنا للاستثناء ، انتهى.

١- علم الدين قاسم بن أحمد اللّورقى الأندلسى ، من مؤلفاته : شرح مقدمه الجزولى وشرح المفصل ، توفّى بدمشق سنه ۶۶۱. المصدر السابق ص ١۵۴.

٢- لعلّه أبو العباس ثعلب أو أبو العباس المبرّد ، وقد تقدّم ذكرهما.

وقال محمد بن يعقوب فى القاموس : قولهم : لا غير لحن غير جيّد ، لأنّ لا غير كذا مسموع فى قول الشاعر [من الطويل] :

٨٢ - جوابا به تنجو اعتمد فو ربّنا

لعن عمل أسلفت لا غير تسأل (١)

وقد احتجّ به ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل ، وكأنّ قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافىّ : الحذف إنّما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد ، لم يجز الحذف ، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ، انتهى كلامه. وقد سمع. انتهى ، ولا هذه للتبرئه كما صرّح به الرضىّ. والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص أنّها عاطفه.

الفاعل

صمدية

الأوّل : الفاعل : وهو ما أسند إليه العامل فيه قائما به ، وهو ظاهر ومضمر ، فالظاهر ظاهر ، والمضمر : بارز أو مستتر ، والاستتار يجب فى الفعل فى ستّه مواضع : فعل الأمر للواحد المذكّر ، والمضارع المبدوّ بتاء الخطاب ، للواحد أو بالهمزه أو بالنون ، والفعل الاستثنائى وفعل التعجّب ، وألحق بذلك : زيد قام أو يقوم ، وما يظهر فى بعض هذه المواضع ، كأقوم أنا ، فتأكيد للفاعل كقمت أنا.

تبصره : وتلازم الفعل علامه التأنيث إن كان فاعله ظاهرا حقيقىّ التأنيث كقامت هند. أو ضميرا متصلا مطلقا كهند قامت ، والشمس طلعت ، ولك الخيار مع الظاهر اللفظىّ كطلعت أو طلع الشمس ، ويترجّح ذكرها مع الفصل بغير إلا نحو : دخلت أو دخل الدّار هند ، وتركها مع الفصل بها نحو : ما قام إلا أمراه ، وكذا فى باب نعم وبئس ، نحو : نعم المراه هند.

مسأله : والأصل فى الفاعل تقدّمه على المفعول ، ويجب ذلك إذا خيف اللّبس ، أو كان الفاعل ضميرا متّصلا ، والمفعول متأخّرا عن الفعل ، ويمتنع إذا اتّصل به ضمير المفعول ، أو اتّصل ضمير المفعول بالفعل وهو غير متّصل ، وما وقع منهما بعد إلا أو بعد معناها وجب تأخيره.

شرح

اشارة

«وهو» أى «ما يرد مرفوعا لا غير أربعه ، الأوّل : الفاعل» ، وبدأ به لكونه الأصل فى استحقاق الرفع عند الأكثر ، وقيل : الأصل هو المبتدأ. قال ابن يعيش : ذهب سيبويه وابن السّراج إلى أنّ المبتدأ هو الأصل فى استحقاق الرفع ، وغيره من المرفوعات

١- لم يسم قائله.

محمول عليه ، وذلك لأنّ المبتدأ يكون معرّى عن العوامل اللفظيّه ، وتعرّى الاسم فى التقدير قبل أن يقترن به غيره ، قال : والّذى عليه حذّاق أصحابنا أنّ الفاعل هو الأصل ، لأنّه يظهر برفعه فائده دخول الإعراب للكلام من حيث كان تكلّف زياده الإعراب أنّما احتمل للفرق بين المعانى الّتى لولاها وقع لبس.

فالرفع إنّما للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كلّ واحد منهما فاعلا ومفعولا ، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه ، بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث كان كلّ واحد منهما مخبرا عنه ، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الّذى بعده كافتقار الفاعل إلى الفعل الّذى قبله ، ولذلك رفع المبتدأ والخبر ، انتهى.

وقيل : كلّ منهما أصل ، وهو مرتضى الرضىّ ، قال ابن هشام فى شرح اللمحه : وبالجمله فإنّ هذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل. قال الدمامينىّ فى شرح التسهيل : بل تظهر جدوى الخلاف فى أولويه المقدّر عند الاحتمال ، كما إذا وجدنا محلّا دار الأمر فيه بين أن يكون المحذوف فعلا ، والباقى فاعلا ، وأن يكون المحذوف خبرا ، والباقى مبتدأ ، كما إذا قيل : من قام ، فقيل فى جوابه زيد ، فإنّه يحتمل كون زيد فاعلا ، والتقدير قام زيد (۱) ، ويحتمل كونه مبتدأ ، والتقدير زيد قام ، فإن قلنا : الفاعل أصل ترجّح الأوّل ، وإن قلنا : المبتدأ أصل ترجّح الثانى ، انتهى. وإن قلنا : كلاهما أصل ، استوى التقديران لفقد المرجّح ، فقد ظهر جدوى الخلاف كما رأيت.

«وهو» أى الفاعل لغه من أوجد الفعل ، واصطلاحا ما أى اسم أو مؤوّل به «أسند إليه» أى نسب إليه ، والمراد بالإسناد هنا النسبه ، سواء تعلّق بها إدراك الوقوع أو إدراك عدم الوقوع أو الطّلب أو الإنشاء. فالحاصل فى «ما قام زيد» سلب الوقوع ، لا سلب الإسناد ، وفى أن قام زيد ، فرض الوقوع لا فرض الإسناد ، فلا حاجه فى شمول التعريف لفاعل النفى والشرط إلى ما اشتهر من تكلّف أنّ المراد بالإسناد أعمّ من الإسناد ايجابا أو سلبا ، محقّقا أو مفروضا ، كذا قال بعضهم.

«العامل فيه» المجرور متعلّق بالعامل ، أى فى ذلك الاسم أو المؤوّل به ، سواء كان العامل فعلا ، أو ما يشبهه فى العمل من المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفه المشبهه واسم التفضيل ، فخرج المبتدأ ، نحو : زيد قام ، وزيد قائم ، فإنّ زيدا فيهما مسند إليه ، لكنّ المسند غير عامل فيه ، نعم على قول بعض إنّ المبتدأ يرتفع بالخبر ، وهو عامل فيه ، فيبقى داخلا ، وهو قول ضعيف. ».

۱- سقطت هذه الجمله فى «س».

«قائما به» حال من العامل ، أى حال كونه قائما بالاسم ، أو المؤوّل به ، لا يقال : يخرج عن هذا التعريف الفاعل فى نحو : قرب زيد ، ومات عمرو ، فإنّ القرب والموت لا يقومان بزيد وعمرو ، فكان عليه أن يقول : على جهه القيام به كما قال غيره ، ليدخل نحو ذلك ، ممّا أسند إليه العامل على طريق القيام لأنّا نقول : معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدّم بيانه ، وصحّه جعل الصوت والقرب نعتا لزيد واضحه ، ولو لا القيام لكان الدّال على القيام كاذبا. قال بعضهم : بقى أنّ إسناد القائم وأمثاله إلى فاعلها ليس قائما به بل متّحد ، إلا أن يقال : والمراد قيام المبدأ كما فى الفعل ، انتهى.

وخرج بهذا القيد نائب الفاعل بناء على أنّه لا يسمّى فاعلا اصطلاحا ، نحو : ضرب عمرو ، فإنّه وإن صدق عليه أنّه اسم أسند إليه العامل فيه ، لكن ليس العامل فيه قائما به ، بل واقعا عليه ، وأورد عليه أنّ ضرب عمرو يدلّ على قيام الفعل المبنىّ للمفعول ، وهو المضروبيّه بالمسند إليه ، أعنى عمرا ، وكذا مضروب أبوه ، فكيف يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ، ثمّ أجاب هذا المعترض بأنّ هذا الكلام مبنىّ على أنّ الداخل فى مفهوم المشتقّ المصدر المبنىّ للفاعل دون المبنىّ للمفعول ، انتهى.

ولبعض المحقّقين هاهنا تحقيق نفيس لا بأس بإيراده لما له من العلاقه ، قال : الفاعل إذا صدر منه الفعل المتعدىّ لا بدّ هناك من حصول أثر حسىّ أو معنوىّ ناشىء من الفاعل بلا واسطه واقع على المفعول بتأثير من الفاعل أو غيره قائم من حيث الصدور بالفاعل ، ومن حيث الوقوع بالمفعول ، فإذا نظرت إلى قيام ذلك الأثر بذات الفاعل ، ولاحظت كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبّر عنه بالمصدر المبنىّ للفاعل ، وإذا نظرت إلى وقوعه على المفعول ولا حظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبّر عنه بالمصدر المبنىّ للمفعول ، وإذا نظرت إلى عين ذلك الأثر كان ذلك الحاصل بالمصدر ، وصيغه المصدر مشتركه بين هذه الثلاثه ، وقد يستعمل مجازا فى الفاعل والمفعول.

ومعنى قولهم : إنّ المصدر المبنىّ للفاعل جزء من الفعل المعلوم ، والمبنىّ للمفعول جزء من الفعل المجهول ، اعتبار الكونين فى مفهوميهما ، فمعنى ضرب زيد ، كونه بحيث قام به الضرب ، ومعنى ضرب عمرو ، كونه بحيث وقع عليه الضرب ، لا كونه بحيث قام به الكون الأوّل فى المعلوم ، وكونه بحيث قام به الكون الثانى فى المجهول ، كما لا يخفى على من له تأمّل صادق وانصاف بأهل العلم لائق ، فلا يتّجه أنّ المصدر المبنىّ للمفعول إذا كان جزء من المجهول كان على طريقه القيام ، لأنّه مبنىّ على زعم اعتبار قيام الكونين فى مفهومى المعلوم والمجهول ، وقد تبيّن أنّ الملحوظ فيهما الأثر من حيث القيام فى الأوّل ،

ومن حيث الوقوع فى الثانى ، فأنّى يتحقّق طريقه القيام فيه ، وأمّا الفعل اللازم فلا يتحقّق فيه إلا المصدر المبنىّ للفاعل ، والحاصل بالمصدر الّذى هو الأثر ، لأنّه لم يتعدّ إلى المفعول ، ويستعمل مجازا فى الفاعل ، انتهى.

العامل فى الفاعل

تنبيهان : الأوّل : اختلف فى العامل فى الفاعل الرّفع ، فقيل : هو المسند حقيقه إن خلا من «من والباء» الزائدتين ، وحكما إن جرّ بأحدهما ، نحو : ما قام من رجل ، (وَكَفى بِاللهِ شَهِيداً) [النساء / ٧٩] ، أو بإضافه المسند ، نحو : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) [البقره / ٢٥١] ، وهو مذهب الجمهور ، وعليه المصنّف ، وقيل : رافعه الإسناد ، وهو مذهب خلف وابن جنىّ ، وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّه إحداث الفعل ، وأجابوا عن «تحرّكت الشجر» و «أهلكهم الدهر» و «مرض زيد» ، بأنّه لما صدر من الشجر ما هو كحركه المتحرّك بالإراده ، وجعل الدهر قائما مقام المهلك وتعاطى زيد أسباب المرض ، جعل كلّ واحد كأنّه فاعل.

نصب الفاعل ورفع المفعول

الثانى : قد ينصب الفاعل شذوذا ، إذا فهم المعنى ، كقولهم : خرق الثوب المسمار ، برفع الثوب ونصب المسمار ، وجعله ابن الطّراوه (١) قياسا مطّردا ، وقراءه بعضهم (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ) [البقره / ٣٧] بنصب آدم ، ورفع كلمات ، فيمكن حمله على الأصل ، لأنّ من تلقّى شيئا فقد تلقّاه الآخر.

انقسام الفاعل إلى ظاهر ومضمر

و «هو» أى الفاعل قسمان : قسم «ظاهر» وقسم «مضمر» ، وسيأتى حدّه أنّه ما وضع لمتكلّم أو مخاطب أو غائب. والظاهر ما عداه ، «فالظاهر ظاهر» أى لا يحتاج إلى بيانه لظهوره ، كجاء زيد ، وأقائم الزيدان. «والمضمر» قسمان : «بارز» ، وهو ما له صوره فى اللفظ ، كقمت ، «ومستتر» ، وهو ما ليس له صوره فى اللفظ ، بل ينوى ، «والاستتار» أى استتار الضمير «يجب فى الفعل فى ستّه مواضع».

أحدها : «فعل الأمر للواحد المذكّر» ، كقم ، بخلاف فعل الأمر للمثنى أو المجموع أو الواحده ، فإنّه يبرز فى الجميع ، نحو : قوما وقوموا وقمن وقومى. وذهب الأخفش والمازنىّ إلى أنّ الياء فى قومى حرف تأنيث ، والفاعل مستتر كقم. قيل : ويلزمهما الجمع

١- سليمان بن محمد ابن الطراوه ، كان نحويّا ماهرا ، أديبا ماهرا ، ألّف : الترشيح فى النحو ومات سنه ٥٢٨ ه. بغيه الوعاه ١ / ٦٠٢.

بين علامتى التأنيث فى نحو : تقومين. قال ابن هشام فى شرح اللمحه : وليس بشىء ، لأنّ التاء للخطاب مثلها فى أنت تقوم ، والياء وحدها للتأنيث.

«و» الثانى والثالث والرابع : الفعل «المضارع المبدوّ بتاء الخطاب للواحد» كتقوم بخلاف المبدوّ بتاء الغائبه ، نحو : هند تقوم ، فإنّ الاستتار جائز فيه لا واجب ، وبخلاف المبدوّ بتاء خطاب الواحده والتثنيه والجمع ، فإنّه يبرز فى الجميع ، نحو : تقومين وتقومان وتقومون وتقمن ، «أو» المبدوّ «بالهمزه» للمتكلّم وحده ، مذكّرا كان أو مؤنّثا ، كأقوم ، وأضرب ، «أو» المبدوّ «بالنون» للمتكلّم ، ومن معه ، مذكّرا كان أو مؤنّثا كنقوم ونضرب.

«و» الخامس : «الفعل الاستثنائىّ» كخلا وعدا وليس ولا يكون ، نحو ما خلا زيدا وما عدا عمرا ، وليس بكرا ، ولا يكون زيدا ، ففى خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا [على خلاف الأصل] عائد على البعض المفهوم من كلّيه السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، أو على المصدر المفهوم من الفعل أيضا على الخلاف الآتى بيانه فى باب الاستثناء ، إن شاء الله تعالى.

«و» السادس «فعل التّعجّب» ك ما أحسن الزيدين ، ففى أحسن ضمير مستتر وجوبا [على خلاف الأصل] مرفوع على الفاعليه.

وأهمل [المصنّف] موضعين آخرين فى غير الفعل ، يجب فيهما الاستتار ، أحدهما : اسم الفعل غير الماضى ك أوّه ، ونزال. والثّانى : المصدر النائب عن فعله ، نحو : (فَضَرْبَ الرِّقابِ) [محمد / ۴] ، ففيهما أيضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعليه.

فالمواضع مطلقا ثمانيه ، وعدّ ابن هشام فى الأوضح ممّا يجب فيه الاستتار أفعل التفضيل ، وهو غير ظاهر ، لأنّه قد يرفع الظاهر فى مسأله الكحل (۱) عند جميع العرب ، ويرفع الضمير البارز على لغه ، نحو : مررت برجل أفضل منه أنت ، إذا لم يعرب أنت مبتدأ ، ولقد أحسن المصنّف فى عدم ذكره له ، «وألحق بذلك» أى بالمذكور من المواضع الّتى يجب فيها الاستتار ، نحو : «زيد قام أو زيد يقوم» ، ففى كلّ منهما ضمير

۱- مسأله الكحل هى المسأله المتعلّقه برفع اسم التفضيل للاسم الظاهر ، ومن المعروف أنّ اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر ، ولا يرفع الاسم الظاهر غالبا إلا إذا سبقه نفى ، وكان مرفوعه أجنبيّا مفضلا على نفسه باعتبارين ، نحو «ما رأيت رجلا أحسن فى عينيه الكحل كحسنه فى عين زيد» ف- «أحسن» اسم تفضيل فاعله «الكحل» ، والّذى سوّغ رفعه الفاعل سبقه بنفى ، ومرفوعه أجنبىّ عنه ومفضّل على حاله باعتبارين : أحدهما كونه فى عين زيد والآخر كونه فى عين غيره. وقد سمّيت هذه المسأله بمسأله الكحل ، لأن النحاه قد مثلوّا لها بمثال يتضمّن الحديث عن الكحل نفسه. إميل بديع يعقوب ، موسوله النحو والصرف والإعراب ، الطبعه الثالثه ، منشورات استقلال ۱۳۸۳ ش ، ص ۶۲۴.

مستتر وجوبا مرفوع على الفاعليه ، والملحق لذلك جماعه منهم ابن هشام فى الأوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك (۱).

وذلك أنّهما قسّما المستتر إلى مستتر وجوبا ومستتر جوازا ، فالأوّل : ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر فى المواضع المذكوره أوّلا. والثانى : ما يخلفه ذلك ، وهو المرفوع بفعل الغائب ، نحو : زيد قام أو يقوم ، أو الغائبه ، نحو : هند قامت أو تقوم ، أو الصفات المحضه ، نحو : زيد قائم أو مضروب أو حسن ، أو اسم الفعل الماضى ، نحو : زيد هيهات.

قالا : فالضمير فى هذه الأمثله وما شابهها مستتر جوازا بدليل أنّه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، فيقال : قام أبوه ، وما قام إلا هو. وتعقبهما ابن هشام بأنّ استتار الضمير فى نحو : زيد قام ، واجب لا جائز ، إذ لا يصحّ أن يقال : زيد قام هو مثلا على أن يكون هو فاعلا لقام ، وكون الظاهر أو الضمير المنفصل قد يقع فى موقع هذا الضمير المستتر لا يوجب إثبات جواز الاستتار له ، وذلك لأنّ تركيب زيد قام أبوه ، أو ما قام إلا هو غير تركيب زيد قام ، وليس الكلام فيه. أمّا زيد قام فضميره واجب الاستتار دائما ، ولا يظهر فى حين من الأحيان ، ولو قلت : زيد قام هو ، فهو توكيد للضمير المستتر ، لا فاعل.

وكذا قال الرضىّ بوجوب الاستتار فى ذلك ، وفى جميع الصفات ، وما نفاه من أن يكون هو فى نحو : قام هو فاعلا ، فيه بحث. قال فى التصريح : والمنقول عن سيبويه أنّه أجاز فى هو من نحو : قوله تعالى : (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) [البقره / ۲۸۲] ، أن يكون فاعلا ، وأن يكون توكيدا ، ونقل المرادىّ عنه أيضا فى شرح التسهيل أنه أجاز فى هو من نحو : مررت برجل مكرمك هو ، أن يكون فاعلا ، وأن يكون توكيدا ، وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلا باتّفاق البصريّين والكوفيّين.

قال : والنظر الجيّد أن يقال : ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل ، لأنّه لا يخلو إمّا أن يريدوا بجواز الاستتار أنّه يجوز إبراز الضمير متّصلا أو منفصلا والأوّل متعذر ، والثانى مخالف لما أصّلوه من القواعد ، وهو أنّه إذا أمكن الاتّصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى ، وليس هذا منه ، انتهى.

۱- يبدو أنّ الحقّ مع النّحويّين الّذين يقولون بأنّ الفاعل فى هاتين الصيغتين ضمير مستتر جوازا ، لأنّنا إذا قارنّاهما بالصيغ الّتى الفاعل فيها ضمير مستتر وجوبا رأينا بأنّ الاسم الظاهر لا يقع بعدها أبدا ، ولكن بعد هذه الصيغ يمكن أن يأتى اسم ظاهر كفاعلهما.

وقال المحقّق اللقانیّ فی حاشیته علی الأوضح : قول ابن مالک ومن وافقه : ما یخلفه ذلک لیس معناه أنّ ذلک یخلفه فی تأدیه معناه ، بل فی رفع عامله إیّاه ، فمعنی وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب کون المرفوع بالعامل ضمیرا مستترا ، وجوازه لا وجوب کون الاستتار فی الضمیر المستتر واجبا وجائزا ، إذ لیس لنا ضمیر متّصف بالاستتار یجوز ظهوره ، انتهی.

ولمّا کان هاهنا مظنّه سؤال ، وهو أن یقال : أنّ نحو قم أنت ، وأقوم أنا ، قد ظهر فیه الضمیر ، وقد ذکرت أنّه من المواضع الّتی یجب فیها استتاره ، أشار إلی الجواب عن ذلک بقوله : «وما یظهر من الضمائر فی بعض هذه المواضع ، کأقوم أنا ، فتأکید» للضمیر المستتر ، لا ـ فاعل ، بدلیل أنّک لا ـ تقول : لا أفعل إلا أنا ، ولا تفعل إلا أنت ، وهو «کقمت أنا» ، فی کون أنا تاکیدا للفاعل الّذی هو ضمیر بارز متصل فلا نقص به. وسیأتی تتّمه ذکر المضمرات فی المبنیّات ، إن شاء الله تعالی ، فلینتظر.

ملازمه الفعل تاء التأنیث فی باب الفاعل

هذه «تبصره» فی لحوق علامه التأنیث لعامل الفاعل وجوبا وجوازا ، أو رجحان الأول والثانی ، و «تلازم الفعل» المسند إلی الفاعل : أی تلحقه وجوبا من لازم الشیء ، إذا لم یفارقه ، جامدا کان أو متصرّفا تأمّا ، أو ناقصا «علامه التانیث» وهی التاء فی آخره إن کان ماضیا ، وفی أوّله إن کان مضارعا. «إن کان فاعله» أی فاعل الفعل المسند الفاعل ، «ظاهرا حقیقیّ التأنیث» ، وهو ما له فرج کما مرّ ، إذا لم یفصل بینهما فی غیر باب نعم وبئس کما سیأتی بیانه ، إیذانا من أوّل الأمر بتأنیث الفاعل ، مفردا کان ، «کقامت هند» ، وتقوم هند ، أو مثنی کقامت الهندان ، وتقوم الهندان ، أو مجموعا بالألف والتاء ، کقامت الهندات ، وتقوم الهندات ، وأجاز الکوفیّون : قام الهندات (۱) ، واختاره أبو علی ، واستدلّوا بالآیه : (إِذا جاءَکُمُ الْمُؤْمِناتُ) [الممتحنه / ۱۰] ، وبقوله [من الطویل] :

۸۳ - عشیّه قام النائحات وشقّقت

جیوب بأیدی مأتم وخدود (۲)

۱- هذا مذهب ابن مالک أیضا حیث یقول فی الألفیّه : والتاء مع جمع سوی السالم من مذکّر کالتاء مع إحدی اللبن یعنی إذا اسند الفعل إلی جمع غیر جمع سلامه لمذکّر جاز إثبات التاء وحذفها ، مثل : قامت الرجال ، وقام الرجال ، وقام الهندات ، وقامت الهندات ، (شرح ابن عقیل ۱ / ۴۸۱). ویبدو أنّه أحسن من المذاهب الأخری.

۲- هو لأبی عطاء السندب. اللغه : العشیه : الوقت من زوال الشمس إلی المغرب ، أو من صلاه المغرب إلی العتمه والنائحات : الباکیات علی المیّت بجزع وعویل. الجیوب : جمیع جیب ، وجیب القمیص ونحوه : ما یدخل منه الراس عند لبسه. الخدود : جمع خد وهو جانب الوجه.

والجواب عن الآيه أنّ حذف التاء فيها للفضل بالمفعول ، وعن البيت بأنّه على تقدير موصوف ، أى النسوه النائحات ، فروعى حال محذوف ، وحكى سيبويه عن بعض العرب : قال فلانه ، استغناء بالمؤنّث الظاهر عن علامته ، فقيل : هو شاذّ ، لا يقاس عليه ، وقيل يقاس على قلّه. وأجازه الأخفش والرّمانىّ (١) ، وأنكره المبرّد. قال الرضىّ : ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع أمانته وثقته. قال الشاعر [من الوافر] :

٨۴ - إذا قالت حذام فصدّقوها

فإنّ القول ما قالت حذام (٢)

وأمّا قول الآخر [من الطويل] :

٨۵ - تمنّى ابنتاى أن يعيش أبوهما

وهل أنا إلا من ربيعه أو مضر (٣)

فضرروه ، إن قدّر الفعل ماضيا ، فإن قدّر مضارعا وأصله تتمنّى ، فحذفت إحدى التائين ، كما قال تعالى : (فَأَنْذَرْتُكُمْ ناراً تَلَظَّى) [الليل / ١۴] ، فلا ضروره. قال ابن هشام فى شرح الشذور : فى هذا المحذوف ثلاثه أقوال ، أصحّها أنّه الثانيه.

تنبيه : قال بعضهم علم من تعبيرهم بالهندان والهندات من أمثله القاعده المذكوره عدم الاعتداد بأل فاصلا ، وعدّ الفصل بها كلا فصل لتتريلها من مصحوبها مترله الجزء ، وهذا ممّا يلغز به ، فيقال : أىّ صوره يجب فيها تانيث الفعل مع كون فاعله المؤنّث مفصولا عنه ، وإن شىءت نظم ذلك فقل [من السريع] :

٨۶ - أين غدا التأنيث للفعل

لديهم حتما مع الفصل

انتهى.

أو كان فاعل الفعل ضميرا متّصلا لغائبه مطلقا ، أى سواء كان حقيقىّ التأنيث أو لفظيّه ، كهند قامت ، وتقوم ، «والشمس طلعت» ، وتطلع ، وإنّما وجب هنا مطلقا لئلا يتوّهم أنّ ثمّ فاعلا مذكّرا منتظرا ، إذ يجوز أن يقال : هند قام أبوها ، والشمس طلع قرنها ، وقد يجوز تركها فى الشعر ، إن كان التأنيث مجازيا كقوله [من المتقارب] :

٨٧ - فلا مزنه ودقت ودقها

ولا أرض أبقل إبقالها (۴)

١- على بن عيسى أبو الحسن الرمانىّ ، كان إماما فى العربيه ، قال أبو حيّان : لم ير مثله قطّ علما بالنحو ، شرح اصول ابن السّراج ، شرح سيبويه و... مات سنه ٣٨۴ ه. بغيه الوعاه ٢ / ١٨٠.

٢- هـذا البيت قيل إنه لـديسم بن طارق أحـد شـعراء الجاهليه ، وقـد جرى مجرى المثل ، وصار يضـرب لكلّ من يعتـدّ بكلامه ، ويتمسـك بمقـاله ، ولاـ يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفى هـذا جاء به الشارح ، وهو يريـد أن سـيبويه هو الرجل الّذى يعتـد بقوله ويعتبر نقله لأنه الّذى شافه العرب ، وعنهم أخذ ، ومن ألسنتهم استمدّ. ابن عقيل ١ / ١٠۵.

٣- هو للبيد بن ربيعه. اللغه : ربيعه أو مضر : هما ابنا نزار بن معد بن عدنان ، وهما أبو العرب العدنانيين.

۴- البيت لعامر بن جوين الطائى : اللغه : المزنه : السحابه المثقله بالماء ، الودق : المطر ، أبقل : أنبت البقل ، وهو النبات.

وأجازه ابن كيسان فى النثر أيضا ، فيقال : الشمس طلع ، كما يقال : طلع الشمس ، لأنّ التأنيث مجازىّ ، ولا فرق بين المضمر والظاهر ، واستدلّ على ذلك لأنّ الشاعر كان يمكنه أن يقول : أبقلت إبقالها بالنقل ، فلمّا عدل عن ذلك مع تمكّنه منه علم أنّه مختار ، لا مضطر (١) ، وأجيب بأنّه إنّما يثبت ما ذكره بعد ثبوت أنّ هذا الشاعر ممّن يخفّف الهمزه بالنّقل وغيره ، فإنّ من العرب من لا يجيز فى الهمزه إلا التحقيق ، وقد يعارض بالمثل ، فيقال : إنّما تثبت دعوى الضروره بعد ثبوت كونه ممّن لا يخفّف الهمزه بالنقل ، ويؤيّد ما قاله ابن كيسان إنّ الأعلم حكى فى شرح أبيات كتاب سيبويه أنّه روى أبقلت أبقالها بتخفيف الهمزه ، قال : ولا ضروره فيه على هذا ، إذ هو دليل على أنّ قائله يجيز النقل ، قال : وعلى روايه تخفيف الهمزه إنّما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضروره.

وفى هذا التأويل نظر ، لأنّ الهاء فى ابقالها تأباه ، قاله فى التصريح ، واحترز بالمتّصل عن المنفصل ، نحو : هند ما قام إلا هى ، أو يقوم إلا هى ، والشمس ما طلع إلا هى ، أو يطلع إلا هى.

فالتذكير واجب لعدم التوهّم الّذى يحصل هناك ، لأنّ الفعل لا يكون له فاعلان ، والتقييد بالغائبه احتراز عن الحاضره ، نحو : قمت ، وأقوم ، فإنّه لا يمكن تأنيثه ، وإن كان ضميرا متّصلا لمؤنث ، وأمّا نحو : طلحه علما للرّجل فلا يجوز فى ضميره المتّصل إلحاق التاء ، فلا يقال : طلحه قامت ، وأجازه بعض الكوفيين ، نظرا إلى اللّفظ ، وهو بعيد ، إذ يلزم منه اشتباه المذكّر بالمؤنّث ، فيحصل اللّبس مع انتفاء القرينه ، وهو محذور.

«ولك الخيار» فى إلحاق علامه التأنيث للفعل وتركها «مع ظاهر» المؤنّث «اللفظى» فى السعه ، «كطلعت» الشمس ، وتطلع الشمس ، «أو طلع الشمس» ، ويطلع الشمس ، ما لم يكن علما للمذكّر الحقيقىّ ، نحو : طلحه ، فليس فيه خيار ، بل يجب التذكير ، خلافا لبعض الكوفيين ، وإنّما جاز هنا الوجهان ، لأنّه مؤنّث لفظا ، غير مؤنّث معنى ، فجاز الأمران باعتبار الوجهين ، ومثله جمع تكسير لمذكّر ، نحو : قالت الزّيود ، وقال الزّيود ، أو المؤنّث كقامت الهنود ، وقام الهنود ، واسم الجمع المذكّر كقامت قومك ، وقام قومك ، أو لمؤنث ، كقامت النّساء ، وقام النّساء ، واسم الجنس كأورقت الشجر ، وأورق الشجر ، فالتأنيث فى ذلك كلّه على التأويل بالجماعه ، والتذكير على التأويل بالجمع.

وأمّا جمع تصحيح المذكّر فكمفرده ، لأنّ سلامه نظم مفرده تدلّ على التذكير ، وكذا جمع تصحيح المؤنّث ، كما مرّ قيل ، وقضيه هذا التعليل جواز الوجهين فى نحو : جاء

١- هذا خطأ ظاهر ، لأنّه فى «الشمس طلع» الفاعل ضمير «هو» مذكّر ومرجعه «الشمس» مؤنّث.

البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما ، وبه صرّح ابن مالك فى التسهيل ، بل نقل الرضىّ والشاطبىّ (۱) الإجماع على ذلك.

«و» لك الخيار أيضا مع المؤنّث الحقيقىّ المنفصل ، فإن شىءت ذكرت العلامه ، وإن شىءت تركتها ، لكن «يترجّح ذكرها مع الفصل بغير إلا» الاستثنائيه الإيجابيه ، «نحو : دخلت الدار هند ،» لأنّ المسند إليه (۲) فى الحقيقه هو المؤنّث ، سواء كان ثمّ فصل أو لم يكن.

وإنّما اغتفروا تركها مع الفصل لطول الكلام ، ولأنّ الفعل بعد عن الفاعل المؤنّث ، وضعفت العنايه به ، وصار الفعل كالعوض من تاء التأنيث ، فأجازوا الترك ، وإليه أشار ممثلا بقوله ، أو دخل الدار هند. قال الشاعر [من البسيط] :

۸۸ - إنّ امرء غرّه منكنّ واحده

بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور (۳)

وقال المبرّد : لا يجوز مع الفصل بغير إلا غير التأنيث ، وما ذكره المصنّف هو الصحيح المشهور ، والتقييد بالحقيقىّ هو المفهوم من تمثيله ، ولو كان المؤنّث غير حقيقىّ ، وفصّل ، ترجّح تركها ، إظهارا لفضل الحقيقىّ على غيره ، سواء كان بإلا أو غيرها ، كذا قالوا.

قال الدمامينىّ : والّذى يظهر لى عكس ذلك ، وهو أن يكون الإتيان بالعلامه فى الصوره المذكوره أرجح بدليل كثرته فى الكتاب العزيز وفشوه فيه جدّا ، فوقع فيه من ذلك ما يزيد على مأتى موضع ، والوارد فيه بترك العلامه خمسون موضعا ، أو نحوها وأكثريه أحد الاستعمالين دليل أرجحيته ، فينبغى المصير إلى القول : بأنّ الإتيان بالعلامه فى ذلك أحسن وأفصح ، وتركها حسن فصيح ، «و» يرجّح تركها «مع الفصل بها» أى بإلّا ، «نحو : ما قام إلا امرأه» ، مع جواز ما قامت إلا امراه ، على المرجوحيه. والبصريّون إلّا الأخفش أوجبوا التّرك ، قالوا : لأنّ الفاعل فى الحقيقه مذكّر محذوف ، والتقدير ما قام أحد إلا امرأه ، وأمّا المذكور بعد إلا فهو بدل منه.

وخصّص بعضهم جواز التأنيث بالشعر ، كقوله [من الرجز] :

۸۹ - ما برئت من ريبه وذمّ

فى حربنا إلّا بنات العمّ (۴)

۱- الشاطبى هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ، تلقّى العربيّه عن أئمه المغاربه ، صنف : شرحا على الألفيه ، ومن آرائه الصائبه الاستشهاد بالحديث ، توفى بالأندلس سنه ۷۹۰ ه. نشأه النحاه ص ۱۵۷.

۲- لأنّ المسند «م وط».

۳- لم يسمّ قائله.

۴- هو مجهول الشاعر. اللغه : الربيه : الشک.

والصحيح جوازه فى النثر أيضا نظرا إلى ظاهر اللفظ ، ومنه قراءه بعضهم إن كانت إلا صحيحه واحده [يس / ٢٩] ، بالرفع فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم [الأحقاف / ٢٥] ، بضمّ التاء من ترى ، ورفع مساكنهم.

«ويرجّح» الترك أيضا «فى باب نعم وبئس ، نحو : نعم أو بئس المرأه هند» ، مع (١) جواز نعمت ، أو بئست المرأه هند. فالتذكير على إراده الجنس ، إذ ليس المراد امرأه واحده ، بل المراد الجنس ، فمدحوه ، أو ذمّوه عموما ، ثمّ خصّوا من أرادوا مدحه أو ذمّه ، مبالغه بذكره مرّتين ، والتأنيث على مقتضى الظاهر.

تنبيه : حكم الوصف حكم الفعل المذكور ، فتلازمه العلامه إن كان الفاعل مؤنّثا حقيقيّا ، نحو : زيد قائمه أمّه ، ويجوز الوجهان فى اللفظىّ ، نحو : اليوم طالعه أو طالع الشمس.

تتمّه : اللغه المشهوره أن لا يلحق عامل الفاعل إذا كان مثّنى أو مجموعا علامه تدلّ على تثنيته أو جمعه ، كما دلّت التاء على تأنيثه ، لأنّهما يعلمان من لفظه دائما بخلاف تانيثه ، فإنّه قد لا يعلم من لفظه بأن يكون مقدّرا لتأنيث ، مع أنّ فى الإلحاق هنا زياده ثقل بخلاف ثمّ ، ومن العرب من ألحق ظاهرا أو ضميرا منفصلا ألف التثنيه وواو الجمع ونون الإناث ، فيقول : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ، وقمن الهندات ، وما قاما إلا هما ، وما قاموا إلا هم ، وما قمن إلا هنّ ، ومنه قوله عليه الصلوه والسّلام : أو مخرجى هم (٢).

قال أبو حيّان فى الإرتشاف ، وذكر بعضهم أنّها من لغه أزد شنوءه (٣) وأباهم سيبويه فقال : وأعلم أنّ من العرب من يقول : ضربونى قومك وضربانى أخواك. ويسمّيها بعضهم لغه «أكلونى البراغيث» ، وابن مالك يقول : لغه يتعاقبون فيكم ملائكه ، قال : والمختار أنّها علامات تدلّ على التثنيه والجمع. وذهب بعض النحاه إلى أنّها ضمائر ، واختلفوا ، فقال قوم ما بعدها منها ، وقال قوم مبتدأ ، والجمله السابقه خبر (٤) ، وهذه اللغه عند جمهور النّحويّين ضعيفه ، وكثره ورود ذلك تدلّ على أنها غير ضعيفه ، انتهى. ثمّ الصحيح أنّها لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفه خلافا للخضراوىّ (٥).

١- فى «س» من الأيه حتى هنا محذوف.

٢- صحيح البخارى ، ١ / ٦٠ رقم ٣.

٣- هم حىّ باليمن ، ينسب إليهم شنائى. خزانه الأدب ٦ / ٤٦٠.

٤- يبدو أنّ أحسن إعراب لمثل هذه الجمله هو أن نقول : الضمير البارز هو الفاعل ، والاسم الظاهر بدل من الضمير.

٥- محمد بن يحيى بن هشام الخضراوىّ ، صنّف : فصل المقال فى أبنيه الأفعال ، الافصاح بفوائد الايضاح ، ومات سنه ٦٤٦ ه. بغيه الوعاه ١ / ٢٦٧.

الأصل تقدّم الفاعل على المفعول

: مسأله تتعلّق بالفاعل : «والأصل (۱)» أی الراجح «فی الفاعل» الّذی ینبغی أن یکون علیه إن لم یمنع مانع «تقدّمه علی المفعول» بان یلی العامل ، لأنّه کالجزء منه ، ولذا یسکن له آخر الفعل إذا کان ضمیرا لکراهتهم توإلی أربع حرکات ، وإنّما یکرهون ذلک فی کلمه واحده ، فدلّ ذلک علی أنّها کالکلمه الواحده بخلاف المفعول ، والأصل فیه تأخره عن الفاعل لأنّه فضله.

وقد یجوز خلاف الأصل ، فیتقدّم المفعول ، ویتأخّر الفاعل ، کما فی قوله تعالی : (وَلَقَدْ جاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ) [القمر / ۴۱] ، وقول الشاعر [من البسیط] :

۹۰ - جاء الخلافه أو کانت له قدرا

پ

کما أتی ربّه موسی علی قدر (۲)

پ

«ویجب ذلک» الأصل «إذا خیف اللبس» فی الفاعل لعدم ظهور الإعراب ، وعدم قرینه تمییز الفاعل من المفعول ، سواء کانا مقصورین أم اسمی إشاره أم موصولین أم مضافین إلی الیاء نحو : ضرب موسی عیسی ، أو هذا ذاک ، أو من فی الدّار من علی الباب ، أو غلامی أبی. فیتعیّن فی مثل هذه أن یکون الأوّل فاعلا ، والثانی مفعولا ، خلافا لابن الحاجّ (۳) فی نقده علی المقرّب (۴) لابن عصفور محتجّا بأنّ العرب یجیز تصغیر عمرو وعمر علی عمیر مع وجود اللبس ، وبأنّ الإجمال من مقاصد العقلاء وبأنّه یجوز أن یقال : زید وعمرو ضرب أحدهما الآخره ، وبأنّ تأخیر البیان لوقت الحاجه جائز عقلا باتّفاق ، وشرعا علی الأصحّ ، وبأنّ الزجاج نقل فی معانیه (۵) أنّه لا خلاف بین النّحویّین فی أنّه یجوز فی نحو : فما زالت تلک دعواهم ، کون تلک اسمها ، ودعواهم الخبر ، وبالعکس ، هذا کلامه.

قال المرادیّ : ولا یلزم من إجازه الزجاج الوجهین فی الآیه جواز مثل ذلک فی ضرب موسی عیسی ، لأنّ التباس الفاعل بالمفعول لیس کالتباس اسم «زال» بخبرها ، انتهی.

ولو کان ثمّ ما یؤمن معه اللبس من قرینه لفظیّه کالإعراب الظاهر فی تابع أحدهما أو کلیهما ، نحو : ضرب موسی عیسی الظریف ، أو اتّصال علامه الفاعل بالفعل ، نحو :

۱- هذه الجمله سقطت فی «س».

۲- هو لجریر بن عطیه ، من کلمه یمدح بها عمر بن عبد العزیز بن مروان.

۳- أحمد بن محمد أحمد أبو العباس الاشبیلی یعرف بابن الحاج ، قرأ علی الشلوبین وأمثاله. وله علی کتاب سیبریه املاء ،

ومصنف فی علوم القوافی ونقود علی الصحاح و... ، مات سنه ۶۴۷ ه. المصدر السابق ۱ / ۳۵۹.

۴- المقرّب فی النحو : لابن عصفور علی بن مؤمن الحضرمی المتوفی سنه ۶۶۳ شرح علی هذا الکتاب. کشف الظنون ۲ / ۱۸۰۵.

۵- أشار إلی کتاب «معانی القرآن» لجماعه منهم أبو إسحاق إبراهیم السری المعروف بالزجاج النحویّ المتوفی سنه ۳۱۱ ه. المصدر السابق ۲ / ۱۷۳۰.

ضربت موسى سعدى ، أو اتّصال ضمير الثانى بالأوّل ، نحو : ضرب فتاه موسى ، أو معنويّه ، نحو : أرضعت الصغرى الكبرى ، لا يجب ذلك الأصل ، بل يجوز تقدّم المفعول.

تنبيه : معنى وجوب تقديم الفاعل فى الصوره المذكوره أنّه لا يجوز أن يتقدّم المفعول على مجرّد الفاعل ، لكنّه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا ، فيجوز : موسى ضرب عيسى ، على أن يكون عيسى فاعلا ، لأنّه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل ، لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل (۱) ، صرّح به الفاضل الهندىّ. قال بعضهم : ويمكن أن يقال تنتفى هاهنا القرينه ، لأنّ تقدّم موسى قرينه على أنّ الفاعل هو عيسى.

«أو كان الفاعل ضميرا متّصلا ، و» كان «المفعول متأخّرا عن الفعل» معا ، فيجب ذلك الأصل أيضا ، سواء كان الضمير بارزا كضربت زيدا ، أو مستترا كضرب غلامه ، وسواء كان اسما ظاهرا كما مرّ أو مضمرا منفصلا ، ك ما ضربت إلا إيّاك ، أو متّصلا كضربتك ، وقيّده بكونه متأخّرا ، لئلا ينتقض بنحو زيدا ضربت ، وإنّما وجب الأصل هنا لتعذّر التأخير من حيث إنّ الفاعل متّصل ، وتأخيره مع كونه كذلك لا يمكن.

وجوب تأخير الفاعل وتقديم المفعول

«ويمتنع» الأصل المذكور ، أى يجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول عليه «إذا اتّصل به» أى بالفاعل «ضمير المفعول» ، نحو قوله : (وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ) [البقره / ۱۲۴] ، وقوله : (يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ) [غافر / ۵۲] ، إذ لو قدّم الفاعل وأخّر المفعول فى ذلك للزم عود الضمير على متأخّر لفظا ورتبه ، وذلك لا يجوز إلا فى الضروره ومواضع مخصوصه ، وسيأتى ذكرها فى بحث الضمائر إن شاء الله تعالى.

وأجازه الأخفش وابن جنّى من البصريّين وأبو عبد الله الطوال (۲) من الكوفيّين فى غير ضروره بقلّه ، وتبعهم ابن مالك نظرا إلى أنّ استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه ، والشواهد على وروده كثيره جدّا ، منها قوله [من الطويل] :

۹۱ - ولو أنّ مجدا أخلد الدّهر واحدا

من النّاس أبقى مجده الدّهر مطعما (۳)

وقوله [من الطويل] :

۱- فى هذه الجمله أيضا إبهام فى تعيين الفاعل والمفعول لأنّه يمكن أن نعتبر عيسى مفعولا به والفاعل ضمير مستتر يعود إلى موسى ، مثل على نصر محمدا ، إذن لإيزال الإشكال باقيا ، فالأفضل أن نقول : لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل والفعل إذا كان إعرابهما تقديريا.

۲- محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوى ، أحد اصحاب الكسائى ، مات سنه ۲۴۳. بغيه الوعاه ۱ / ۵۰.

٣- البيت لحسان بن ثابت يرثى مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف بن قصى أحد أجواد مكه.

٩٢ - كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد

ورقّى نداه ذا الندّى فى ذرا المجد (١)

وقوله [من الطويل] :

٩٣ - ألا ليت شعرى هل يلومنّ قومه

زهيرا على ما جرّ من كلّ جانب (٢)

وقوله [من السريع] :

٩٤ - لمّا عصى أصحابه مصعبا

أدّى إليه الكيل صاعا بصاع (٣)

وقوله [من البسيط] :

٩٥ - جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر

وحسن فعل كما يجزى سنمّار (٤)

وقوله [من البسيط] :

٩٦ - لمّا رأى طالبوه مصعبا ذعروا

وكاد لو ساعد المقدور ينتصر (٥)

وقوله [من الرجز] :

٩٧ - تغنى حلاها هند عن حلى

... (٦)

قال الدمامينىّ : ورام بعضهم تأويل هذه الشواهد الدّاله عليه وهو بعيد ، إذا تأمّلت. قال ابن هشام فى الأوضح : والصحيح جوازه فى الشعر فقط ، وهو الإنصاف ، لأنّ ذلك إنّما ورد فى الشعر ، فلا يقاس عليه.

«أو اتّصل المفعول» ، أى ويجب تأخير الفاعل إذا كان المفعول ضميرا متّصلا ، «وهو» أى والحال أنّ الفاعل «غير» ضمير «متّصل» وغيره ، أمّا ضمير منفصل ، نحو : ما ضربك إلا أنا ، أو ظاهر ، نحو : ضربك زيد ، فلو قدّم الفاعل والحال هذه ، لانفصل

الضمير مع تأتّى اتّصاله ، وقد تقدّم أنّه لا يعدل عن الاتّصال مع إمكانه.

وإنّما قيّده بقوله : «وهو غير متّصل» ، لأنّه لو كان متّصلا لوجب التقديم ، نحو : أكرمتك ، كما مرّ ، «وما وقع منهما» أى من الفاعل والمفعول ، بعد إلا أو بعد معناها ، وهو إنّما ، فإنّها بمعنى إلا فى إفاده الحصر على ما هو المشهور عند النحاه والأصوليّين ، والمراد أنّها بمعنى ما وإلا ، لا بمعنى إلا فقط.

ففى العباره تسامح ، وهل هى بمعنى ما وإلا ، وحتى كأنّهما لفظان مترادفان ، أو متضمّنه معنى ذلك ، الصحيح الثانى.

۱- لم يسم قائله. اللغه : سؤدد : هو السياده ، الذرى : جمع ذروه ، وهى أعلى الشىء.

۲- البيت لأبى جندب. اللغه : جرّ : جنى ، أى جرّ على نفسه جرائر من كلّ جانب.

۳- هو للسفاح بن لكبير. اللغه : الكليل : ما يكال به من حديد أو خشب أو نحوهما ، الصاع : مكيال تكال به الحبوب ونحوها.

۴- نسب هذا البيت لسليط بن سعد.

۵- البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه. اللغه : طالبوه : الّذين قصدوا قتاله ، ذعروا : أخذهم الخوف.

۶- ما وجدت البيت ولا قائله.

وإنّما لم يقل : أو إنّما ، لأنّ الواقع فى إنّما ضرب عمرا زيد ، وإنّما ضرب زيد عمرا بعد إنّما هو الفعل لا الفاعل والمفعول ، وهما إنّما (۱) وقعا بعد معنى إلا ، لأنّ إنّما تضمّن معنى ما وإلا ، ومعنى النّفى ملحوظ فى صدر الكلام ، ومعنى إلا قبل آخر جزء من الكلام ، فالفاعل والمفعول واقعان بعد معنى إلا ، لا بعد إنّما وجب تأخّره ، فيجب تأخّر الفاعل فى نحو : ما ضرب عمرا إلا زيد ، وإنّما ضرب عمرا زيد ، اذ المقصود حصر مضروبيّه عمرو فى زيد ، أى ليس لعمرو ضارب إلا زيد مع جواز أن يكون زيد ضاربا لغير عمرو ، فلو قدّم والحال هذه ، وقيل ما ضرب زيد إلا عمرا ، وإنّما ضرب زيد عمرا ، كان معناه انحصار ضاربيّه زيد فى عمرو ، أى ليس لزيد مضروب إلا عمرو ، مع جواز كونه مضروبا لغير زيد.

وهذا عكس الأول ، فينقلب المعنى ، ويجب تأخّر المفعول فى نحو : ما ضرب زيد إلا عمرا ، وإنّما ضرب زيد عمرا ، كما وجب تأخّر الفاعل فيما تقدّم لئلا ينقلب الحصر المطلوب إذا قدّم.

وخالف الكسائى فى المحصور بإلا ، وأجاز تقديمه مطلقا ، واستدلّ عليه فاعلا ، بقوله [من البسيط] :

۹۸ - ما عاب إلا لئيم فعل ذى كرم

ولا جفا قطّ إلا جبّأ بطلا (۲)

ومفعولا ، بقوله [من الطويل] :

۹۹ - تزوّدت من ليلى بتكليم ساعه

فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها (۳)

ووافقه ابن الانبارىّ (۴) والفرّاء وجماعه على جوازه فى هذه المسأله دون الأولى فارقين بأنّ الفاعل إذا تأخّر ، وكان المفعول المقصور عليه متقدّما ، كان تأخيره فى اللفظ فقط ، لأنّه من المعلوم أنّه متقدّم فى النيه ، فحصل للمقصور عليه تأخير من وجه ، وهو النيّه بخلاف ما إذا كان الفاعل المقصور عليه متقدّما ، فإنّه عند تقدّمه وقع كلّ من الفاعل والمفعول فى مرتبته فلم يحصل حينئذ ما يقتضيه الحال من تقديم غير المقصور عليه لفظا ورتبه ، وإنّما جاز ذلك فى إلا دون إنّما ، لأنّ المقصور عليه بإلا معلوم ، تقدّم ، أو تأخّر ، فإنّ اقتران الاسم بإلا دليل على القصر عليه بخلاف إنّما ، فإنّه لا دليل معها على القصر إلا تأخير المقصور عليه.

۱- من «إنّما لم يقل» حتى هنا غير موجود فى «س».

۲- لم يسمّ قائله. اللغه : الجبّأ : الجبان.

۳- نسب هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح.

۴- عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنبارى النحوىّ ، له المؤلفات المشهوره ، منها : الأنصاف فى مسائل الخلاف بين

البصريين والكوفيين ، ميزان العربيه ، حليه العربيه و... مات سنه ۵۷۷ ه. المصدر السابق ۲ / ۸۷.

وذهب الزجاجىّ إلى عدم وجوب تأخيره مع أنّما أيضا قال : بل قد يكون المتأخّر غيره أيضا ، ويفهم بالقرينه ، حكاه الشيخ بهاء الدين السبكىّ (۱) وغيره ، فنقل بعضهم الإجماع على وجوب التأخير معها غير مرضىّ.

حذف فعل الفاعل

قد يحذف الفعل لقيام قرينه تدلّ عليه جوازا ، إذا أجيب به نفى كقولك : بلى زيد ، لمن قال : ما قام أحد ، أو استفهام محقّق كقولك : زيد لمن قال : من قام ، أو مقدّر كقوله [من الطويل] :

۱۰۰ - ليبك يزيد ضارع لخصومه

ومختبط ممّا تطيح الطّوائح (۲)

على روايه ليبك بالبناء للمفعول ، كأنّه قيل : من يبكيه؟ فقال : ضارع ، أى يبكيه ضارع ، وإنّما قدّر الفعل دون الخبر ، لأنّ تقدير الخبر يوجب حذف الجمله ، وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها ، والتقليل فى الحذف أولى.

قال بعض المحقّقين ، وفيه بحث : فإنّ فى حذف الخبر حفظ المناسبه بين السؤال والجواب ، وفى حذف الفعل تقليل الحذف ، والثانى لا يعارض الأوّل ، فضلا عن أن يترجّح عليه ، ألا ترى أنّهم يرجّحون رعايه المناسبه على رعايه السلامه عن الحذف فى باب الإضمار على شرطيه التفسير ، انتهى ، وفيه نظر.

ويحذف وجوبا إذا حذف ، ثمّ فسّر لرفع الإبهام الناشئ عن الحذف نحو قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ) [التوبه / ۶] ، فأحد فاعل فعل محذوف وجوبا ، يفسّره المذكور ، فلو ذكر معه كان ضائعا بخلاف المفسّر الّذى فيه إبهام بدون حذفه ، فإنّه يجوز الجمع بينه وبين مفسّره ، كقولك : جاءنى رجل أى زيد. وقد يحذف الفعل والفاعل معا جوازا للقرينه فى نحو : نعم ، لمن قال : أقام زيد.

۱- أحمد بن على السبكى العلّامه بهاء الدين ، كانت له اليد الطوطى فى اللسان العربى والمعانى والبيان ، صنف : عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح ، شرح مطول على مختصر ابن الحاجب و... مات سنه ۷۷۳ ه. المصدر السابق ۱ / ۳۴۲.
۲- هو للحارث بن نهيك. اللغه : الضارع : الخاضع والمستكين. المختبط : السائل بلا وسيله ، أو قرابه ، تطيح : تهلك ، الطوئح : المصائب والمهالك.

نائب الفاعل

صمدية

الثانى : نائب الفاعل ، وهو المفعول القائم مقامه ، وصيغه فعله فعل أو يفعل ، ولا يقع ثانى باب علمت ، ولا ثالث باب أعلمت ، ولا مفعول له ولا معه ويتعيّن المفعول به له ، فإن لم يكن فالجميع سواء.

شرح

اشارة

«الثانى» ممّا يرد مرفوعا لا غير «نائب الفاعل» ، ويترجم عنه الجمهور بمفعول ما لم يسمّ فاعله ، وهذه العباره لابن مالك. قال أبو حيّان : ولم أرها لغيره. قال ابن هشام : وهى أولى من عباره الجمهور لما فى عبارتهم من الطول والخفاء ، وصدقها على نحو : دينارا من قولك : أعطى زيد دينارا ، فهو مفعول لأعطى ، وأعطى لم يسمّ فاعله ، ولأنّ نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره ، انتهى.

قال بعضهم : ولأنّها تصدق بالفعل الّذى لا فاعل له أصلا ، وهو المكفوف عن الفعل بما الزائده ، نحو : قلّما وطالما ، وأجيب بأنّ عبارتهم صارت علما بالغلبه فى عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره ، بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ، فلا يخرج عنه شىء ، ولا يدخل فيه غيره ، وقد يجاب بأنّ المراد بالصدق ، الصدق عليه فى بادى النظر ، وذلك كاف فى الأولويّه ، وإنّما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدّه اتّصاله به ، حتى ذهب أكثر البصريّين والجرجانىّ والزمخشرىّ والتفتازانىّ إلى أنّه فاعل ، وهو أى نائب الفاعل المفعول صريحا ، أو ما فى حكمه المحذوف فاعله لغرض ما قال أبو حيّان.

وذكر المتأخّرون البواعث على حذف الفاعل ، وقد (۱) نظمت ذلك فى أرجوزتى فى قولى [من الرجز] :

۱۰۱ - وحذفه للخوف والإبهام

والوزن والتّحقير والإعظام

والعلم والجهل والاختصار

والسّجع والوقار والإيثار

«القائم مقامه» بضمّ الميم ، اسم مكان من أقام ، أى مقام الفاعل فى إسناد العامل (۲) إليه ، ووجوب تأخيره عنه ، واستحقاقه للاتصال به ، وامتناع حذفه ، وتأنيث عامله لتأنيثه ، كذا قيل ، وفيه أنّه إن أريد قيامه مقامه فى أصل الإسناد إليه ، فهذا المعنى ثابت له قبل صيرورته نائب فاعل ، وإن أريد قيامه مقامه فى الإسناد إليه على جهه قيامه به أو وقوعه عليه فظاهر أنّه لا مجال لهذا المعنى أصلا مع خفاء المراد ، إذ لم تعلم جميع هذه الأحكام ، والمراد بالفاعل ، الفاعل النحوىّ ، فلا إشكال بنحو : أنبت الربيع البقل.».

۱- فی «س» من هو ای نائب الفاعل حتی هنا سقط.

۲- فی إسناد الفاعل «ط».

«وصيغه فعله» المسند إليه «فعل» بضمّ أوّله وكسر ما قبل آخره ، إن كان ماضيا ، أو «يفعل» بضمّ أوّله وفتح ما قبل آخره ، إن كان مضارعا ، والمراد بهما التمثيل ، أى فعل أو يفعل ونحوهما ، ليعمّ نحو : افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الأفعال المجهوله المزيد فيها.

واقتصر على الثلاثىّ لكونه أصلا ، وما قيل من أنّ المراد بهما الماضى المجهول أو المضارع المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصفته المشتهره ، كما فى «لكل فرعون موسى» ، أى لكلّ ظالم عادل ، ففيه أنّ الصفه المشتهره بها فعل أو يفعل ، فهو الماضى المجهول أو المضارع المجهول من الثلاثى المجرّد ، لا الماضى المجهول والمضارع المجهول مطلقا كذا قيل.

حكم بناء الماضى للمفعول إذا اعتلّت عينه وهو ثلاثىّ

تنبيهات : الأوّل : إذا اعتلّت عين الماضى ، وهو ثلاثى كقام وباع ، ففيه لغات ثلاث ، الأولى الكسر مخلصا ، كقيل وبيع ، وهى اللغه العليا ، الثانيه : الكسر مشمّا ضمّا تنبيها على أنّ الضمّ هو الأصل ، ومعنى الإشمام هنا الإشاره إلى الضّمّ مع التلفظ بالكسر ، وهى اللغه الوسطى. الثالثه : الضمّ مخلصا نحو : قول وبوع ، وهى أضعفها وتجرى اللغات الثلاث فى نحو : اختار وانقاد ، ممّا أعلّ عينه.

وأوجب الجمهور ضمّ فاء الثلاثى المضعّف ، نحو : شدّ ومدّ قال ابن هشام : والحقّ قول بعض الكوفيين أنّ الكسر جائز ، وهى لغه بنى ضبّه وبعض تميم ، وقرأ علقمه (١)(رُدَّتْ إِلَيْنا) [يوسف / ۶۵] ، (وَلَوْ رَدُّوهُ) [النساء / ۸۳] ، بالكسر ، وجوّز ابن مالك الإشمام أيضا ، وقال المهاباذىّ (٢) : من أشمّ فى قيل وبيع أشمّ هنا ، انتهى.

قال فى التصريح : وعلى الكسر يلغز ، ويقال : ما وجه رفع الماء فى قولهم : إنّ الماء بكسر الهمزه ورفع الماء؟ وجوابه أنّ أصله «أنّ الماء فى الحوض» إذا صبّه ، فحذف الفاعل ، وأنيب عنه المفعول ، وكسرت الهمزه على حدّ : (رُدَّتْ إِلَيْنا) بكسر الراء ، انتهى.

الثانى : لا يخلو العامل فى هذا الباب من أن يكون فعلا أو اسم مفعول أو مصدرا ، فالفعل نحو : ضرب أو يضرب عمرو ، واسم مفعول نحو : زيد مضروب غلاماه ، والمصدر نحو : عجبت من أكل الطعام ، بتنوين أكل ورفع الطعام ، ويكون فى موضع

۱- علقمه بن قيس ، تابعى ، كان فقيه العراق ، ولد فى حياه النبى صلى الله عليه و آله ، وروى الحديث عن الصحابه ، ورواه عنه كثيرون ، مات سنه ۶۲ ه. الأعلام للزركلى ، ۵ / ۴۸.

۲- أحمد بن عبد الله المهاباذى الضرير من تلاميذ عبد القاهر الجرجانى ، له شرح كتاب اللمع ، بغيه الوعاه ۱ / ۳.

رفع ، كما يجوز أن تقدّره فى موضع نصب على أنّ الفاعل حذف ، ولم ينب عنه شىء كما فى : (أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً) [البلد / ١۴] ، قاله ابن هشام فى شرح اللمحه.

واختلف فى نحو : عجبت من ضرب عمرو ، برفع عمرو ، وهل يجوز أن يكون نائبا كما يجوز بالإجماع أن يكون فاعلا ، أجازه الجمهور ومنعه الأخفش للالتباس ، واختاره الشلوبين ، وأجازه ابن خروف ، حيث لا لبس ، نحو : عجبت من جنون بالعلم زيد ، ومن أكل الطعام ، أى من أن جنّ زيد بالعلم ، ومن أن أكل الطعام.

وفى الإيضاح (١) أجاز جماعه أن يذكر مرفوع بعد المصدر ، وتقدير المصدر بأن والفعل الّذى لم يسمّ فاعله ، ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابه ، ومن الناس من منعه ، وهو الأصحّ ، لأنّ ما يرفع الفاعل من الفعل ، أو الصفه لا يكون على صيغه ما يرفع المفعول ، والمصادر لا تختلف صيغها ، فلا يصلح فيها ذلك ، انتهى.

الثالث : ظاهر كلامه حيث قال : وصيغه فعله «فعل أو يفعل» ولم يعبّر بالتغيير أو التحويل كما فعله كثيرون أنّ صيغته أصل برأسه ، وهو مذهب الكوفيّين وابن الطراوه (٢) ، ونقله [الرضى] فى شرح الكافيه عن سيبويه والمازنىّ ، وذهب جمهور البصريّين إلى أنّه فرع عن فعل الفاعل ، ونقل عن سيبويه ، قال أبو حيّان : وهذا خلاف لا يجدى كبير فائده.

الرابع : فعله لا يبنى إلا من متصرّف ، وأمّا الجامد فلا يبنى منه اتّفاقا ، وفى كان وكاد وأخواتها خلاف ، والجمهور على جواز البناء منها وعليه ، فالأصحّ أن لا يقام خبرها بل إن قلنا : إنّها إن تعمل فى الظرف أقيم وإلا تعيّن ضمير المصدر.

لا يقع نائب الفاعل ثانى باب علمت ولا ثالث باب أعلمت

«ولا يقع» نائب الفاعل «ثانى» مفعولى «باب علمت» ، فلا يقال : علم قائم زيدا ، «ولا ثالث» مفاعيل «باب أعلمت» ، فلا يقال : أعلم قائم زيدا عمرا ، وعلّلوا ذلك بأن كلّا من هذين المفعولين مسند إلى المفعول الأوّل فى باب علمت وإلى الثانى فى باب أعلمت ، فلو قام مقام الفاعل ، والفاعل مسند إليه ، صار فى حاله واحده مسندا إليه ، فامتنع.

١- الإيضاح فى النحو لأبى القاسم الزجاجى المتوفى سنه ٣٣٧ ، أو لأبى على الفارسى النحوى المتوفى ٣٧٧ ه.

٢- سليمان بن محمد أبو الحسن ابن الطراوه ، كان نحويّا ماهرا ، أديبا بارعا ، يقرض الشعر ، له آراء فى النحو تفرّد بها ، وخالف فيها جمهور النحاه ، وكان مبرزا فى علوم اللسان نحوا وأدبا ، ألف : الترشيح فى النحو ، المقدمات على كتاب سيبويه ، مات سنه ٥٢٨ ه ، بغيه الوعاه ١ / ۶٠٢.

قال الرضىّ : وفيما قالوا نظر ، لأنّ كون الشىء مسندا ومسندا إليه شىء آخر فى حاله واحده لا يضرّ كما فى قولنا : أعجبنى ضرب زيد عمرا ، فأعجب مسند إلى ضرب ، وضرب مسند إلى زيد ، وأجيب بالفرق ، فإنّ كلا من المفعولين مسند ومسند إليه بإسناد تامّ بخلاف المثال ، فإنّ المصدر وإن كان مسندا إليه بإسناد تامّ ، إلا أنّه لم يكن مسندا بإسناد تامّ ، وردّ بأنّ كون الإسناد تامّا لا يعقل تاثيره فى المنع ، ويؤيّده عدم قيام المفعول الثانى مقام الفاعل فى نحو : زيد معلوم أبوه قائما مع عدم الإسناد التامّ ، فلو كان تمام الإسناد مانعا لأقيم لارتفاع المانع ، وإنّما المؤثر فى امتناع كون الشىء مسندا ومسندا إليه هو قيام أحد الشيئين بالآخر ، وذلك فيما يكون بالنسبه إلى شىء واحد.

هذا ، والمنع مطلقا هو مذهب المتقدّمين ، وأمّا المتأخّرون فأجازوه فى الأمن من اللّبس ، وذلك كما إذا كان الثانى فى باب علمت ، والثالث فى باب أعلمت نكره ، والآخر فيهما معرفه ، نحو : علم زيدا قائم ، وأعلم زيدا عمرا قائم ، لأنّ التنكير يرشد إلى أنّه الخبر فى الأصل ، وأمّا إذا حصل الالتباس فلا.

قال الرضىّ : والّذى أرى أنّ النيابه عن الفاعل فى الثانى ، والثالث يجوز قياسا ، معرفه كان النائب أو نكره ، واللّبس مرتفع مع إلزام كلّ من المفعولين مركزه ، وذلك بأن يكون ما كان خبرا فى الأصل بعدها ما كان مبتدأ ، فتقول فى علمت زيدا أباك ، علم زيدا أبوك ، وفى أعلمتك زيدا أباك ، أعلمك زيدا أبوك.

وليس معنى المفعول مقام الفاعل أن يلى الفعل ، بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل ، فالمرفوع فى المثال الأوّل ثانى المفعولين ، وفى المثال الآخر ثالث المفاعيل ، ولا لبس مع لزوم المركز ، كما قالوا فى ضرب موسى عيسى. قال : هذا من حيث القياس ، ولا شكّ أنّ السماع لم يات إلا بقيام مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل ، والجار أحقّ بصفته ، وكذا لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت ، كقوله [من الكامل] :

١٠٢ - نبّئت عمرا غير شاكر نعمتى

والكفر مخبثه لنفس المنعم (١)

لا يقع نائب الفاعل مفعولا له ولا معه

«ولا» يقع نائب الفاعل «مفعولا له» ، سواء كان باللام أو بدونها ، كما يقتضيه الإطلاق ، فلا يقال : ضرب تاديب ، ولا ضرب للتأديب ، وهو مذهب الجمهور ، وأجاز بعضهم وقوعه إذا كان بالام ، معلّلا بأنّ

١- هو من معلقه عنتره بن شداد العبسى. اللغه : التنبئه والتنبئ مثل الانباء ، وهذه من سبعه أفعال تتعدّى إلى ثلاثه مفاعيل وهى : أعلمت وأرايت وأنبات ونبّأت وأخبرت وخبّرت وحدثت ، وإنّما تعدت الخمسه الّتى هى غير أعلمت وأ رأيت إلى ثلاثه مفاعيل لتضمنها معنى أعلمت. المخبثه : المفسده.

المنصوب إنّما امتنع ، لأنّه لو أقيم مقام الفاعل ، صار مرفوعا ، فيفوت الإشعار بالعليه ، بخلاف ما إذا كان باللام ، فإنّ المفيد بالعليه هو اللام ، وهى موجوده فيه.

وردّ بأنّه يلزم منه جواز قيامه ، لو قامت قرينه تشعر بالعليه وليس كذلك ، بل المنع مطلقا حاصل ، وبأنّ النصب فى الظرف مشعر بالظرفيّه مع جواز قيامه ، نحو : سير يوم الجمعه.

والجواب عن الأوّل بأنّ وجود القرينه محمول على فقدانها طردا للباب ، وعن الثانى بالفرق ، فإنّ ذات الظرف تقتضى الظرفيّه ، والنصب يدلّ على قصدها بخلاف المفعول له ، فإنّ ذاته لا تقتضى العليه ، وإنّما تعلم عليته بالنصب فافترقا.

وعلّل الرضىّ المنع مطلقا بأنّ النائب مناب الفاعل ينبغى أن يكون مثله فى كونه من ضروريّات الفعل من حيث المعنى ، وليس المفعول له كذلك ، إذ ربّ فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا ، ولهذا كان كلّ مجرور ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل ، كالمجرور بلام التعليل ، نحو : جئتك للسّمن ، فلا يقال جئ للسمن ، انتهى.

«ولا» مفعولا «معه» ، لأنّ الواو فيه تدلّ على المصاحبه ، فلو حذفت فاتت ، ويخرج عن كونه مفعولا معه ، ووجودها مانع من النيابه للزوم الانفصال ، إذ أصلها العطف ، فهى دليل الانفصال ، ونائب الفاعل كالفاعل فى الاتّصال ، ولأنّه ليس من ضروريّات الفعل ، ولهذا امتنع نيابه التمييز والمستثنى أيضا ، وأجاز الكسائىّ نيابه التمييز لكونه فى الاصل فاعلا ، فقال فى طاب زيد نفسا : طيبت نفس ، وأمّا الحال فإنّها وإن كانت من ضروريّات الفعل ، لكنّ قلّه مجيئها فى الكلام منعتها من النيابه عن الفاعل الّذى لا بدّ لكلّ فعل منه.

تعيين المفعول به له وإن لم يكن فالجميع سواء

«ويتعيّن المفعول به له» أى لوقوعه موقع الفاعل إذا وجد فى الكلام بلا واسطه مع غيره من سائر المفاعيل الّتى تقع موقع الفاعل ، وهى المفعول المطلق الّذى ليس للتاكيد ، وظرف الزمان والمكان والمجرور بحروف ، تقول : ضرب زيد يوم الجمعه أمام الأمير ضربا شديدا فى داره ، فيتعيّن زيد تعيّن وجوب عند البصريّين ، وذلك لأنّ غيره إنّما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا ، فإذا وجد المفعول به حقيقه لم يقدّم عليه غيره ، لأنّ تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل من غير موجب.

قال ابن هشام : ولأنّ المفعول به قد يكون فاعلا فى المعنى كقولك : أعطيت عمرا دينارا ، ألا ترى أنّه أخذ ، وأوضح من هذا : ضارب زيد عمرا ، لأنّ الفعل صادر من زيد

وعمرو ، حتى أنّ بعضهم جوّز فى هذا المفعول أن يرفع وصفه ، نحو : ضارب زيد عمرا الجاهل ، برفع الجاهل ، لأنّه نعت لمرفوع فى المعنى ، انتهى.

وخالف الكوفيّون والأخفش من البصريّين ، فقالوا : إنّما هو تعيين أولوّيه ، لكن الكوفيّون أجازوا وقوع غيره مطلقا كقراءه أبى جعفر (۱) : (لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُونَ) [الجاثيه / ۱۴] ، والأخفش يشترط تقدّم النائب على المفعول تمسّكا بقراءه شاذّه : (لَوْ لا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ) [الفرقان / ۳۲] بالنصب ، وبقوله [من الرجز] :

۱۰۳ - مادام معينا بذكر قلبه

... (۲)

وبأبيات أخر ، والكلّ متأوّل عند المانعين. قال بعض المحقّقين : وحمل التعيين على الأولويّه أشدّ مناسبه بقوله فيما يأتى.

«فإن لم يكن فالجميع سواء» ، أى فإن لم يوجد المفعول به بلا واسطه فى الكلام ، فالجميع أى جميع ما سواه من المفاعيل سواء ، أى مستويه فى الوقوع موقع الفاعل ، لا يفضل بعضها بعضا ، فإذا حذفت زيدا من قولك : ضربت زيدا يوم الجمعه ضربا شديدا فى داره ، وأردت إقامه غيره أقمت ما شيءت ، نصّ عليه غير واحد ، منهم الجزوليّ وابن الحاجب.

ورجّح بعضهم المجرور ، لأنّه مفعول به ، وإن كان بواسطه ، ورجّح بعضهم المصدر والظرفين ، لأنّها مفاعيل بلا واسطه ، ورجّح بعضهم المصدر لذلك ، ولأنّ دلاله الفعل عليه أقوى ، ورجّح أبو حيّان ظرف المكان لأنّه أقرب إلى المفعول به ، لأنّ دلاله الفعل عليه بالالتزام خلاف المصدر والزمان. قال الرضى : والأولى أن يقال : كلّ ما كان أدخل فى عنايه المتكلّم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابه ، وذلك إذن مفوّض إلى اختياره ، انتهى.

تنبيهات : الأوّل : يشترط فى المصدر والظرف الاختصاص والتصرّف ، فلا يجوز ضرب ضرب ، ولا صيم زمن ، ولا اعتكف مكان ، لعدم اختصاصها ، فإن قلت : ضرب ضرب شديد ، وصيم زمن طويل ، واعتكف مكان حسن ، جاز لحصول الاختصاص بالوصف ، ولا يجوز سبحان الله ، على أن يكون نائبا عن فاعل فعله المقدّر أى يسبّح سبحان الله ، ولا حبس عندك أو معك لعدم التصرّف.

۱- أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ ، كان إمام الناس فى القرأءه إلى أن توفّى سنه ۱۳۳ ه بالمدينه. ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج ۶ ، بيروت دار صادر ، ۱۹۷۷ م ، ص ۲۷۴.

۲- ما وجدت البيت.

ومنع البصريّون إقامه وصف المصدر والظرف مقام موصوفها ، فلا يقال فى ضرب ضرب شديد : ضرب شديد ، ولا فى صيم زمن طويل ، صيم طويل ، وأجازه الكوفيّون ، ويشترط فى المجرور أن لا يلزم الجار وجها واحدا فى الاستعمال ، كمذ ومنذ وربّ والكاف وما خصّ بقسم أو استثناء.

الثانى : المجرور إن جرّ بحروف زائد فلا خلاف فى كونه هو النائب وحده ، وهو محلّ رفع بالنيابه كأحد ، فيما ضرب من أحد ، وإن جرّ بغيره ففيه أقوال : أحدها : وعليه الجمهور ، أنّ النائب هو المجرور وحده ، كما لو كان الجار زائدا ، الثانى : أنّه حرف الجرّ وحده ، وهو مذهب الفرّاء ، قال ابن هشام : ولقد أبعد فى ذلك ، لأنّ الحروف لاحظّ لها فى الإعراب لا لفظا ولا محلّا. الثالث : أنّه الجارّ والمجرور معا ، وهو قول ابن مالك. قال أبو حيّان : ولم يقل بذلك أحد غيره. وقال ابن هشام : إنّه غير ظاهر ، أى لأنّ نائب الفاعل مسند إليه ، ولا إسناد إلى مجموع الجار والمجرور. الرابع : أنّ النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل ، وجعل مبهما ليحتمل ما يدلّ عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان ، إذ لا دليل على تعيين أحدها. الخامس : أنّ النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، وهو قول ابن درستويه.

الثالث : إذا بنى فعل لازم للمفعول ، ففى النائب أقوال : أحدها : ضمير المصدر ، نحو : جلس ، أى الجلوس ، وعليه الزجاجىّ وابن السّيّد (۱). وجعل أبو حيّان فيه اختصاصا ، أى الجلوس المعهود. ثانيها : ضمير مجهول ، وعليه الكسائىّ وهشام ، لأنّه لمّا حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر أو الوقت أو المكان ، فلم يعلم أىّ ها المقصود ، فأضمر ضمير مجهول. الثالث : أنّه فارغ ، لا ضمير فيه ، وعليه الفرّاء ، قاله فى الهمع.

۱- أحمد بن أبان بن السّيّد اللغوىّ الأندلسىّ ، كان عالما وإماما فى اللغه والعربيه ، صنّف : العالم فى اللغه مائه مجلد ، شرح كتاب الأخفش ، مات سنه ۳۸۲ ه. المصدر السابق ۱ / ۲۹۱.

المبتدأ

صمدية

الثالث والرابع : المبتدأ والخبر.

فالمبتدأ : هو المجرّد عن العوامل اللفظيّه ، مسندا إليه أو الصفه الواقعه بعد نفى أو استفهام رافعه لظاهر أو ما فى حكمه ، فإن طابقت مفردا فوجهان ، نحو : زيد قائم ، وأقائم وما قائم الزيدان ، أو زيد ، وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر ، نحو : كلّ رجل وضيعته ، وضربى زيدا قائما ، وأكثر شربى السويق ملتوتا ، ولو لا على عليه السّلام لهلك عمر ، ولعمرك لأقومنّ ، ولا يكون نكره إلا مع الفائده.

شرح

اشارة

«الثالث والرابع» ممّا يرد مرفوعا لا غير ، «المبتدأ والخبر» ، وسمّى الأوّل مبتدأ ، تنبيها على أنّ حقّه التقديم ، والثانى خبرا تنبيها على أنّه مناط الفائده حتى كأنّه الخبر الّذى هو كلام احتمل الصدق والكذب ، أو أنّه نفس الأخبار والأعلام.

«فالمبتدأ هو» الاسم حقيقه أو حكما ، وهذا كالجنس شامل للمحدود وغيره من الأسماء «المجرّد عن العوامل» جمع عامل ، وقد عرفت له معنيين ، والمقام صالح لكلّ منهما. «اللفظيّه» المنسوبه إلى اللفظ نسبه الفرد إلى كليّه أو المفعول إلى المصدر ، والمراد بها غير الزائده إذ وجود الزائده كالعدم ، وخرج به بقيّه المرفوعات.

فإن قيل : التجريد عن العوامل يقتضى سبق وجودها ، ولم يوجد فى المبتدأ عامل قطّ ، قيل : قد ينزّل الإمكان مترله الوجود ، كقولك للحفّار : ضيّق فم الركيّه (۱) ، وقولهم : سبحان من صغّر جسم البعوضه ، وكبّر جسم الفيل ، وهو هنا من هذا القبيل.

لا يقال : التجريد سلب الوجود من حيث المعنى ، واللام فى العوامل للاستغراق ، فيكون المعنى : المبتدأ هو الاسم الّذى لم يوجد فيه كلّ عامل لفظىّ ، وسلب الكلّ يوجب سلب العموم ، لا عموم السلب ، فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض ، لأنّ التجريد عن شمول الوجود ، كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضا ، لأنّا نقول : اللام فى العوامل ليست للاستغراق ، بل للماهيّه وسلب ماهيه العوامل يستلزم سلب كلّ فرد من أفرادها ، سلمنا أنّها للاستغراق ، فالتجريد وإن كان سلبا من حيث المعنى ، لكنّه ليس سلبا بسيطا ، بل على وجه العدول ، إذ النسبه إيجابيّه ، وإثبات التجريد عن جميع العوامل بأن لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى : هو الاسم الّذى لم يوجد فيه عامل لفظىّ ، سلّمنا أنّه بسيط فيفيد سلب العموم ، وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق ، إلا أنّ الأوّل متعيّن هنا

۱- الركيّه : البئر لم تطو.

بالقرينه ، وهو الاصطلاح على أنّ المبتدأ هو الاسم الّذى لم يوجد فيه عامل لفظىّ ، قاله الفاضل الهندىّ.

«مسندا إليه» حال من الضمير المستكن فى قوله «المجرّد» ، وخرج به الأسماء المعدوده وأسماء العدد والأفعال وأسماء الحروف التهجّى والأصوات.

«أو الصفه» عطف على قوله الاسم ، وأو لمنع الخلود دون الجمع ، وليست للشكّ والتشكيك ، ولا تنافى التعريف ، والمراد بالصّفه المشتقّ الّذى له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبهه واسم التفضيل ، أو الجارى مجرى المشتقّ كالمنسوب حال كونها واقعه بعد نفى بحرف أو اسم كما سيأتى أو استفهام (١) كذلك.

«رافعه» حال ثانيه من الصفه ، أى حال كونها رافعه «لظاهر» ، نحو : أقائم الزيدان «أو ما فى حكمه» وهو الضمير المنفصل ، فإنّه فى حكم الظاهر من حيث الاستقلال ، نحو : (أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِى) [مريم / ۴۶]. هذا مذهب البصريّين ، ومنع الكوفيّون رفع الصفه للضمير المنفصل فأوجبوا فى نحو : أقائم أنت ، كون الاسمين مبتدأ وخبرا ، على التقديم والتأخير ، وتبعهم الزمخشرىّ والسهيلىّ (٢) ، ونقل ابن الحاجب الإجماع على ذلك فى أمإليه (٣) ، وهو وهم منه ، كما قال ابن هشام.

فظهر بطلان قول كثير من شرّاح كافيه من أنّ المراد بالظاهر فى قوله «رافعه لظاهر» اللغوىّ ، ليتناول الضمير المنفصل ، فعمدوا إلى إخراج الظاهر عن الظاهر ، وحكموا بأنّه أراد ما لم يرده ، وكيف وهو يصرّح بالإجماع على أنّ الصفه لا ترفع ضميرا منفصلا.

وحجّه الكوفيّين أنّ الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه ، لا يقال : قام أنت ، فكذا الوصف ، وأجيب بالفرق ، وذلك أنّه إنّما انفصل مع الوصف لئلّا يجهل معناه ، لأنّه يكون معه مستتر بخلافه مع الفعل ، فإنّه يكون بارزا كقمت ، ولأنّ طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل ، فلذلك احتمل معه الوصف ، ولأنّ المرفوع بالوصف سدّ فى اللفظ مسدّ واجب الفصل ، وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ، قال ابن هشام ، وممّا يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى : (أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِى) [مريم / ۴۶] ، وقول الشاعر [من الطويل] :

۱- بعد نفى أو الصفه بحرف أو اسم كما سيأتى او استفهام بعد نفى «ط».

۲- عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم السهيلى ، كان عالما بالعربيه واللغه والقراءات ، صنّف : الروض الأنف فى شرح السيره ، التعريف والإعلام بما فى القرآن من الأسماء والأعلام ، توفّى سنه ۵۸۱ ه ، المصدر السابق ۲ / ۸۱.

۳- أمإلى ابن الحاجب مجلّد فيه تفسير بعض الآيات وفوائد شتى من النحو على مواضع من المفصل ومواضع من الكافيه فى غايه التحقيق. كشف الظنون ۱ / ۱۶۲.

١٠۴ - خليليّ ما واف بعهدى أنتما

إذا لم تكونا لى على من أقاطع (١)

فإنّ القول بأنّ الضمير فى الأيه مبتدأ كما زعم الزمخشرىّ مؤدّ إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبىّ ، والقول بذلك فى البيت مؤدّ إلى الاخبار عن الاثنين بالواحد.

وأجاب الإمام الحديثىّ (٢) عن الآيه يمتنع تعلّق الجار براغب المذكور ليلزم المحذور ، بل يجعل متعلّقا بمقدّر بعد أنت مدلول عليه بالمتقدّم أراغب أنت ترغب عن آلهتى ، وعن البيت باحتمال أن يكون أنتما مبتدأ ، خبره الجمله الشرطيّه بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله : ما واف بعهدى ، والتقدير ما أنتما خليليّ إذا لم تكونا لى على من أقاطعه ، فما أحد واف بعهدى ، أى إنّ عدم قيامكما معى على من أقاطعه سبب لأن لا يكون أحد يفى بعهدى ، لأنّ من سواكما ليس عندى فى مرتبتكما من خلوص المودّه وصدق الإخاء ، فإذا لم تساعدانى ولم تكونا لى على من أقاطعه ، لم يف أحد بعهدى لاتّسائه بكما وادّعائه أنّه أحقّ بعدم الوفاء.

تنبيهات : الأوّل : قيل هذا الحدّ منقوض بالمجرور بلعلّ ولو لا وربّ فى نحو : لعلّ زيد قائم ، ولولاك لكان كذا ، وربّ رجل صالح لقيته ، فإنّ المجرور فى هذه المواضع مرفوع محلّا ، على أنّه مبتدأ كما قاله ابن هشام فى المغنى وغيره ، مع أنّه ليس مجرّدا عن العوامل اللفظيّه غير الزائده ، وأجيب بأنّها فى حكم الزائده لشبهها بها فى كونها لا تتعلّق بشىء.

الثانى : قيل هذا الحدّ منقوض أيضا بقولهم : لا نولك أن تفعل كذا (٣) ، فإنّ النول هنا مبتدأ ، وأن تفعل فاعل به مغن عن الخبر ، مع أنّه غير صفه ، انتهى. وقد يجاب بمنع أن تفعل فاعلا به ، وإنّما هو خبر للنّول كما قال أبو حيّان.

الثالث : وقوع الصّفه بعد نفى أو استفهام شرط لازم عند جمهور البصريّين ، وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير شرط مع قبح ، واختاره ابن مالك.

وذهب الأخفش والكوفيّون إلى جوازه دون قبح ، «فإن طابقت» الصفه الواقعه بعد نفى أو استفهام اسما مرفوعا بها مفردا واقعا بعدها ، ففيه «وجهان» : كون الصفه مبتدأ وما بعدها مرفوعا سدّ مسدّ الخبر ، وكونها خبرا وما بعدها مبتدأ ، وقدّم الخبر للاستفهام الّذى حقّه الصّدر وبخلاف ما إذا لم تطابق مفردا وعدم مطابقتها للمفرد ،

١- لم يسمّ قائله. اللغه : أقاطع : فعل مضارع من المقاطعه ، وهى الهجر.

٢- الإمام ركن الدين الحديثى الحسن محمد العلوىّ ، من شراح الكافيه ، المتوفى سنه ٧١۵ ه بالموصل. المصدر السابق ٢ / ١٣٧۶.

٣- لا نولك أن تفعل كذا : لا ينبغى لك.

إمّا بان لا تطابق المذكور بعدها أصلا ، أو تطابقه ، ولكن لا مفردا ، فالأوّل مثل : «أقائم الزيدان وأقائمان زيد».

ففى الصوره الأولى يتعيّن أن تكون الصفه مبتدأ ، وما بعدها مرفوعا بها ، إذ لو كانت خبرا لما بعدها لوجبت المطابقه فى التثنيه والجمع ، فإنّ المطابقه واجبه فى هذا النوع بين المبتدأ والخبر ، وفى الصوره الثانيه ممتنعه لأنّها تركيب فاسد.

والثانى كقولك : أقائمان الزيدان؟ وأقائمون الزيدون؟ فتتعيّن الصفه أن تكون خبرا مقدّما ، إذ لو كانت رافعه للظاهر هنا لما ثنّيت ولا جمعت على اللغه الفصحى ، ويجوز ذلك على غيرها.

ولمّا فرغ من حدّ المبتدأ ، أراد أن يمثّل له ليزداد وضوحا ، فقال : نحو زيد قائم مثال للاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّه مسندا إليه ، ومثله (أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقره / ١٨۴] ، فإنّ المؤوّل كالصريح و (هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ) [فاطر / ٣] ، وبحسبك درهم ، وقوله [من الطويل] :

١٠۵ - ...

لعلّ أبى المغوار منك قريب (١)

وما قائم الزيدان مثال للصفه الواقعه بعد حرف نفى ، ومثله : إن قائم الزيدان ، وغير مضروب العمروان ، أو أقائم الزيدان؟ مثال للصفه بعد حرف استفهام ، ومثله هل قائم الزيدان؟ ومتى قائم الزيدان؟ وأين قاعد الزيدان؟ وكيف مقيم العمروان؟ وكم ماكث البكران؟ وأيّان قادم الخالدان؟ إذ النفى والاستفهام بالاسم مثلهما بالحرف ، فلا وجه لتخصيص الحرف كما صنع غير واحد.

أو أقائم زيد؟ مثال للصفه المطابقه للمفرد ، فقائم يجوز أن يكون مبتدأ ، وما بعده فاعلا سدّ مسدّ الخبر ، وزيد يجوز أن يكون مبتدأ مؤخّرا ، وما قبله خبرا مقدّما ، كما تقدّم ، فإن رجّح الأوّل بأنّ الأصل فى المقدّم الابتداء عورض بأنّ الأصل فى الصفه الخبريّه ، فلمّا تعارض الأصلان تساقطا.

وبما تقرّر علم أنّ المبتدأ نوعان : مبتدأ له الخبر : وهو الاسم المسند إليه ، ومبتدأ لا خبر له ، وهو الصّفه ، واستغنت عن الخبر ، لأنّها فى معنى الفعل ، والفعل لا يخبر عنه ، لكن لها مرفوع يغنى عن الخبر.

١- البيت لكعب بن سعد الغنوى ، من قصيده مستجاده يرثى فبها أخاه أبا المغوار وصدر البيت «فقلت أدع أخرى وارفع الصوت جهره» اللغه : جهره : علنا.

حذف الخبر وجوبا

: وقد يجئ النوع الأوّل من المبتدأ ، محذوف الخبر وجوبا ، وذلك فى أربع مسائل : إحداها : بعد واو صريحه فى المعيّه ، «نحو : كلّ رجل وضيعته» ، بفتح الضاد المعجمه ، أى حرفته ، وسمّيت بذلك لأنّها تضيع بالترك ، أو لأنّ صاحبها يضيع بتركها ، فكلّ مبتدأ ، ورجل مضاف إليه ، وضيعته معطوف على المبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، أى مقرونان ، وإنّما حذف لدلاله الواو وما بعدها على المصحوبيّه ، ووجب الحذف لقيام الواو مقام مع ، ولو جئ بمع مكان الواو كان كلاما تامّا.

هذا مذهب جمهور البصريّين ، وذهب الكوفيّون والأخفش إلى أنّه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لتمامه وصحّه معناه أى مع ضيعته ، واختاره ابن خروف ، والتقييد بالصريحه فى المعيّه احتراز عن المحتمله لها وللعطف ، نحو : زيد وعمرو ، فلك أن تأتى بالخبر وتقول : مقرونان ، وأن تحذفه اعتمادا على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى المصاحبه والاقتران ، ومن ذكره قوله [من الطويل] :

١٠٦ - ...

وكلّ امرئ والموت يلتقيان (١)

تنبيه : ذكر بعضهم فى نحو المثال المذكور إشكالا ، وهو أنّ الضمير فى ضيعته لا يجوز أن يعود إلى كلّ ، ولا إلى رجل. أمّا الأوّل فلأنّ التقدير عليه كلّ وضيعه كلّ ، وهذا ليس المرجع ، لأنّه مطلق ، وذاك مقيّد بالنسبه الإضافيه. وأمّا الثانى فلأنّ التقدير كلّ رجل وضيعه رجل ، وهذا لا يصحّ أيضا ، لأنّ الّذى ذكر ، شامل لجميع الأفراد بقرينه أداه العموم ، ورجل وحده لا يفيد ذلك.

والجواب أنّ الضمير يرجع إلى كلّ رجل ، وكما أنّه نائب عن أفراد متكثره ، فضميره نائب عن ضمائر كثيره يعود بكلّ اعتبار إلى رجل ، فكأنّه قيل : زيد وضيعته ، وعمرو وضيعته ، وهكذا لأنّ الضمير عين مرجعه ، فإذا كان مرجعه عاما ، كان هو عامّا كذلك ، ولذلك حكم بعضهم أنّ الضمير إذا عاد إلى نكره ، أو فسّر نكره ، كانت نكره.

والثانيه : قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدأ المذكور قبلها بأن يكون المبتدأ مصدرا عاملا فى اسم مفسّر لضمير ذى حال لا يصحّ كونها خبرا عن المبتدأ المذكور ، نحو : «ضربى زيدا قائما» ، أو مضافا إلى المذكور ، نحو : «أكثر شربى السوى ق ملتوتا» ، أو إلى مؤوّل به ، نحو : أخطب ما يكون الأمير قائما ، فقائما فى الصوره الأولى والثالثه ، وملتوتا فى الثانيه أحوال لا تصحّ أخبارا عن المبتداءات المذكوره ، لأنّها لا توصف بالقيام ونحوه ، والأولى محتمله لأن تكون من الفاعل ومن المفعول كما قال الزمخشرىّ ، و

١- البيت للفرزدق وأوّله : تمنّوا إلى الموت الّذى يشعب الفتى. اللغه : يشعب : يفرّق.

زعم أبو حيّان أنّه لا يجوز كونها من المفعول إلا بدليل ، لأنّ التقييدات بالأحوال والصفات وعود الضمائر لا تكون إلا لأقرب مذكور ، والثانيه متعيّنه لأن تكون من المفعول ، والثالثه من الفاعل ، وكلّ من ضربى وشربى وما يكون المؤوّل بالكون مصادر عامله فى مفسّر ذى الحال ، وهو الضمير المستتر فيها يقدّر من الخبر المحذوف وجوبا.

واختلف فيه ، فمذهب سيبويه وجمهور البصريّين إلى أنّه ظرف زمان مضاف إلى فعله ، والتقدير ضربى زيدا إذ كان قائما فى المضىّ. وإذا كان فى الاستقبال ، والخبر فى الحقيقه متعلّق هذا الظرف من وصف أو فعل ، وكان المقدّره تامّه لا ناقصه ، والحال من الضمير المستتر فيها ، وهى العامل فى الحال ، ومفسّر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيد والسوى ق والأمير فى الأمثله ، وإنّما لم تقدّر كان ناقصه ، والمنصوب خبرا لها لأمرين : أحدهما التزامهم تنكيره فلا يقال ضربى زيدا القائم ، والثانى وقوع الجمله الاسميّه مقرونه بالواو موقعه كالحديث : أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد (١).

قال ابن هشام : وهو أقوى دلاله على أنّه حال ، لأنّ الخبر لا يقترن بالواو ، والدّالّ على تعيين الخبر الّذى هو حاصل أو نحوه الأخبار عن الضرب بكونه مقيّدا بالقيام مثلا ، إذ لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله (٢) ، واللفظ السادّ مسدّ الخبر هو الحال ، فقد وجد شرط وجوب الحذف.

وذهب الأخفش وتبعه عضد الدوله (٣) إلى أنّه مصدر مضاف إلى ذى الحال ، والتقدير ضربى زيدا ضربه إذا كان قائما ، وشربى السوى ق شربه ، وأخطب كون الأمير كونه ، فضربه خبر ضربى ، وهو مضاف إلى ذى الحال ، وهو الهاء وكذا شربه ، وكونه خبران لأكثر وأخطب ، واختاره ابن مالك فى التسهيل. قال ابن هشام : إنّه أولى لأنّه قدّر اثنين ، وقدّروا خمسه ، ولأنّ التقدير فى اللفظ أولى ، انتهى.

قيل : ولأنّ حذف إذا مع الجمله المضاف إليها لم يثبت فى غير هذا الموضع وللمعدول عن ظاهر معنى كان الناقصه إلى التامّه ، إلا أنّه يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله ، وهو ممتنع عند الأكثر إلا أن يقال : القرينه الدّالّه على حذفه قويّه ، فلا بأس بالحذف ، كما قال سيبويه : إنّ تقدير ما لك وزيدا ، ما لك وملابستك زيدا ، ولا يجوز تقدير الخبر بعد الحال كما نقله ابن السّيّد عن الكوفيّين ، لأنّه تقدير ليس فى اللفظ ما

١- صحيح مسلم ١ / ٣٥٠.

٢- بعد حصوله ممكنا «ح».

٣- عضد الدوله «فنّا خسرو) (ت ٣٧٢ ه / ٩٨٣ م) أعظم ملوك بنى بويه رعى العلماء والأدباء مدحه المبتنى. المنجد فى الأعلام ص ٣٧٥.

يدلّ عليه ، فكما يجوز أن تقدّره ثابت مثلا يجوز أن تقدّره منفيّ ، ولأنّه حينئذ يكون من الحذف الجائزه لا الواجب ، لأنّ قائما إذ ذاك يكون حالا من زيد ، والعامل فيه المصدر ، فيعمل فى الحال فلا يسدّ مسدّه ، لأنّها من صلته.

وقيل : الخبر نفس الحال ، كما قيل به فى الظرف ، وقيل : الحال أغنت عنه ، كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر ، والصحيح ما قدّمناه من أنّ الخبر محذوف وجوبا لسدّ الحال مسدّه. قال ابن عصفور : وإنّما صحّ للحال أن تسدّ مسدّ الخبر ، لأنّها بمترله الظرف فى المعنى ، ألا ترى أنّه لا فرق بين ضربى زيدا قائما ، وضربى زيدا وقت قيامه ، فكلّ منهما سدّ مسدّ الخبر ، وكلّ منهما على معنى فى ، والظرف يسدّ مسدّ الخبر فكذا الحال ، انتهى.

تنبيهان : الأوّل : تقييد المبتدإ بكونه مصدرا أو مضافا إليه أو مؤوّلا به يؤخذ منه أنّ المبتدأ نفسه لا يكون مؤوّلا بالمصدر ، ولا يجوز أن تضرب زيدا قائما خلافا لبعض الكوفيين ، وتقييد المصدر بالعمل فى اسم مفسّر لضمير ذى الحال احتراز من أن يكون المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه ، فإنّ الحال لا تسدّ مسدّ الخبر حينئذ ، نحو : ضربى زيدا قائما شديدا ، فإنّ قائما حال من زيد ، والعامل فيها هو العامل فى زيد ، وهو ضربى ، فلا تغنى عن الخبر ، لأنّها حينئذ من صلته ، وتقييد الحال بكونها غير صالحه للخبريّه احتراز من نحو : ضربى زيدا شديدا ، فالرفع واجب لصلاحيّتها للخبريّه ، وشذّ قولهم لرجل حكموه عليهم ، وأجازوا حكمه ، حكمك مسمّطا بتشديد الميم وطاء مهمله ، أى حكمك لك مثبتا.

الثّانى : يجوز عند الأخفش والمبرّد والفارسىّ رفع الحال فى الصوره الثالثه ، وهى أفعل المضاف إلى ما المصدريّه ، نحو : أخطب ما يكون الأمير قائما ، ومنعه سيبويه ، قال الرضىّ : والأولى جوازه ، لأنّك جعلت ذلك الكون أخطب مجازا ، فجاز جعله قائما أيضا بخلاف المصدر الصريح ، كما فى ضربى زيدا مجازا ، فجاز جعله قائما أيضا بخلاف المصدر الصريح ، كما فى ضربى زيدا قائما ، إذ لا مجاز فى أوّل الكلام ، ولا شكّ أنّ المجاز يؤنس بالمجاز ، انتهى.

والثالثه : بعد لو لا الامتناعيّه إن كان كونا مطلقا ، نحو : «لولا على لهلك عمر» ، أى لولا على موجود ونحوه ، فجاز حذفه للعلم به من لو لا الدالّه على امتناع الشىء لوجود غيره ، ووجب لسدّ الجواب مسدّه ، وسيأتى الكلام على هذه المسأله مستوفيا فى حديقه المفردات ، إن شاء الله تعالى.

الرابعه : بعد مبتدأ صريح فى القسم ، نحو : «لعمرك» أو ليمين الله «لأقومنّ» ، أى لعمرك أو ليمين الله قسمى ، فحذف الخبر للعلم به ، إذ تعيّن ذلك للقسم دالّ على تعيين المحذوف ، ووجب الحذف لسدّ جوابه مسدّه ، ووجه تعيّنها للقسم أنّ اللام لا تستعمل معها إلا فيه ، ولا يجوز كونهما خبرين ، والمحذوف المبتدأ كما [قال أبو حيّان] فى الإرتشاف ، وهى لا تكون فى الخبر. قال أبو حيّان : وليست جواب قسم محذوف. قيل : لأنّ القسم لا يدخل على القسم ، وفيه نظر ، فقد ورد : (وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنا إِلَّا الْحُسْنى وَاللهُ يَشْهَدُ) [التوبه / ١٠٧] ، انتهى.

وجوّز ابن عصفور أن يكون المحذوف فى ذلك هو المبتدأ ، والتقدير لقسمى عمرك ، والأوّل أولى ، لأنّ الحذف بالاعجاز أولى منه بالأوائل والاحتراز بالصريح من غير الصريح فى القسم ، وهو ما يصلح له ولغيره ، نحو : عهد الله لأفعلنّ ، أى على ، فيجوز حذف على وإثباته ، لأنّه لا يشعر بالقسم ، حتى يذكر المقسم عليه ، بخلاف نحو : لعمرك وأيمن الله وأمانه الله ممّا هو صريح فى القسم.

والعمر بضمّ العين وفتحها ، ويلزمه الفتح مع اللام ، لأنّ القسم موضع التخفيف لكثره استعماله ، وهو مصدر محذوف الزوائد ، أصله تعميرك ، ومعناه البقاء والحياه ، فمعنى لعمرك لأقومنّ : وحياتك لأقومنّ ، ويلزم الإضافه إلى الظاهر والمضمر مع اللام ودونها. وللنحاه فيه كلام منتشره لا نطوّل بذكره ، ويجوز إدخال الباء عليه كقوله [من الوافر] :

١٠٧ - رقىّ بعمركم لا تهجرينا

ومنّينا المنى ثمّ امطلينا (١)

حذف خبر المبتدإ جوازا

واعلم أنّ المصنّف لو أخّر ذكر هذه المسائل بعد الخبر لكان أولى كما فعله جميع المصنّفين ، إذ قد تعرّض لذلك هنا ، فلنتمّم الفائده بذكر حذف الخبر جوازا وحذف المبتدأ جوازا ووجوبا.

أمّا حذف الخبر جوازا فعند قيام القرينه ، نحو : قولك بعد الاستفهام عن المخبر عنه : زيد ، لمن قال : من عندك ، أى عندى زيد ، والعطف عليه ، نحو : زيد قائم وعمرو ، قال تعالى : (أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها) [الرعد / ٣٥] أى دائم ، وفى غير ذلك ، نحو : (وَطَعامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ حِلٌّ لَكُمْ ... وَالْمُحْصَناتُ) [المائده / ٥] أى حلّ لكم.

١- هو لعبيد الله بن قيس الرقيات. اللغه : رقّى : ترخيم رقيه ، وهى امرأه كان يتغزل بها الشاعر ، لا تهجرينا : لا تتركينا.

قال ابن مالك : وبعد إذا الفجائيه ، نحو : خرجت فإذا السبع ، أى حاضر ، وهو قليل ، وتبعه ابن هشام فى الأوضح ، وهو بناء على أنّ إذا حرف ، أمّا القائل بأنّها للمكان فلا يقدّر محذوفا ، بل يجعلها هى الخبر كما سيأتى تحقيقه فى حديقه المفردات ، إن شاء الله تعالى.

وأمّا حذف المبتدأ فعند قيام القرينه أيضا ، نحو قولك : زيد ، لمن قال : من هذا ، أى هذا زيد ، وهو كثير بعد الاستفهام ، قال الله تعالى : (وَما أَدْراكَ مَا الْحُطَمَةُ* نارُ اللهِ) [الهمزه ۶ و ۵] ، أى هى نار الله ، (وَما أَدْراكَ ما هِيَهْ* نارٌ حامِيَةٌ) [القارعه ۱۱ و ۱۰] ، (ما أَصْحابُ الْيَمِينِ* فِى سِدْرٍ مَخْضُودٍ) [الواقعه / ۲۷ و ۲۸] ، (أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذلِكُمُ النَّارُ) [الحج / ۷۲] ، وبعد فاء الجواب (مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَساءَ فَعَلَيْها) [فصلت / ۴۶] ، أى فعمله لنفسه وإساءته عليها ، (وَإِنْ تُخالِطُوهُمْ فَإِخْوانُكُمْ) [البقره / ۲۲۰] ، أى فهم (فَإِنْ لَمْ يُصِبْها وابِلٌ فَطَلٌ) [البقره / ۲۶۵] ، (وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُسٌ) [فصلت / ۴۹] ، وبعد القول نحو : (وَقالُوا أَساطِيرُ الْأَوَّلِينَ) [الفرقان / ۵] ، (قالُوا ساحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) [الذاريات / ۵۲] ، (سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رابِعُهُمْ) [الكهف / ۲۲] ، وفى غير ذلك نحو قوله تعالى : (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا ساعَةً مِنْ نَهارٍ بَلاغٌ) [الأحقاف / ۳۵] ، أى هذا بلاغ بدليل (هذا بَلاغٌ لِلنَّاسِ) [إبراهيم / ۵۲] ، (سُورَةٌ أَنْزَلْناها) [النور / ۱] ، أى هذه سوره. وقد اجتمع حذف كلّ من المبتدأ والخبر جوازا فى قوله تعالى : (سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) [الذاريات / ۲۵] ، أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون ، فحذف خبر الأوّل ومبتدأ الثانى.

وقد يحتمل المحذوف الأمرين ، ويكثر بعد الفاء نحو : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) [النساء / ۹۲] ، (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [البقره / ۱۸۵] ، (فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) [البقره / ۱۹۶] ، (فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ) [البقره / ۲۸۰] ، أى فالواجب ، كذا وفعليه أو فعليكم كذا ، ويأتى فى غيره ، نحو : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [يوسف / ۸۳] ، أى أمرى أو أمثل ومثله : (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) [محمد / ۲۱] ، أى أمرنا أو أمثل وإذا دار الأمرين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا كما ذكر.

فقال الواسطىّ (۱) : الأولى كونه مبتدأ ، لأنّ الخبر محطّ الفائده ، وقال العبدىّ (۲) : الأولى كونه الخبر ، لأنّ الحذف بالأعجاز والأواخر اليق منه بالصدور والأوائل ، حكاه ابن أياز.

۱- القاسم بن القاسم أبو محمد الوسطى ، عالم بالعربيه ، من كتبه «شرح اللمع لابن جنى» و «فعلت وأفعلت» و «شرح المقامات الحريريه» ، مات سنه ۶۲۶ ه. الأعلام للزركلى ، ۶ / ۱۴.

۲- أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيه العبدىّ أحد أئمه النحاه المشهورين ، كان نحويّا لغويّا ، له شرح الإيضاح و... مات سنه ۴۰۶ ه .. بغيه الوعاه ۱ / ۲۹۸.

حذف المبتدإ وجوبا

: وأمّا حذف المبتدأ وجوبا فحيث كان مخبرا عنه بنعت مقطوع إلى الرفع لمجرّد مدح ، نحو : الحمد لله الحميد ، أى هو الحميد ، أو لمجرّد ذمّ ، نحو : أعوذ بالله من إبليس عدوّ المؤمنين ، أو ترحّم ، نحو : أللهمّ ارحم عبدك المسكين.

وإن كان النعت لغير ذلك كالتخصيص (١) ، نحو : مررت بزيد الخياط ، جاز الإظهار والحذف ، أو أخبر عنه بمصدر جئ به بدلا من اللفظ بفعله نحو : سمع وطاعه ، قال [من الطويل] :

١٠٨ - وقالت حنان ما أتى بك ههنا

... (٢)

أى أمرى سمع وطاعه وامرى حنان.

أو بمخصوص نعم وبئس مؤخّرا عنهما ، نحو : نعم أو بئس الرجل زيد ، إذا قدّر خبرا ، فإن تقدّم ، نحو : زيد نعم الرجل ، فهو مبتدأ لا غير.

أو بصريح القسم ، نحو : فى ذمتى لأفعلنّ ، أى فى ذمتى ميثاق ، أو عهد عكس قولهم : لعمرك لأفعلنّ.

واعلم أنّ الأصل فى المبتدإ المسند إليه أن يكون معرفه : لأنّ الغرض من الإخبارات إفاده المخاطب ما ليس عنده وتتريله مترلتك فى علم ذلك الخبر ، والأخبار عن النكره لا فائده فيه ، «فلا يكون المبتدأ نكره إلا مع» حصول «الفائده» ، فإذا حصلت الفائده فأخبر عن أىّ نكره شئت ، وجد شىء من الشرائط ، أو لم يوجد ، فيجوز أن تقول : كوكب انقضّ الساعه ، ولا يقال : رجل قائم.

هذا ما عوّل عليه المتقدّمون فى ضابطه الابتداء بالنكره ، ورأى المتأخّرون أنّه ليس كلّ أحد يهتدى إلى مواطن الفائده فتتبعوها ، وأنهاها بعضهم إلى نيّف وأربعين موضعا ، أوردها السيوطىّ (٣) فى الأشباه والنظائر.

وقال بعضهم : إنّ الضابط فى ذلك قرب النكره من المعرفه لا- غير ، وفسّر قربها من المعرفه بأحد شيئين : إمّا باختصاصها كالنكره الموصوفه ، أو بكونها فى غايه العموم كقولنا : تمره خير من الجراده ، فعلى هذا الضابط لا حاجه لنا بتعداد الأماكن ، بل نعتبر كلّ ما يرد ، فإن كان جاريا على الضابط أجزناه وإلا فمنعناه.

١- لغير ذلك كالتخصيص سقط فى «س».

٢- تمامه «أذو نسب أم أنت بالحىّ عارف» ، وهو لمنذر بن درهم الكلبى.

٣- الجلال السيوطى عبد الرحمن بن أبى بكر ، ولد وتوفّى بالقاهره ، له نحو ۶۰۰ كتاب فى التفسير والحديث والفقه واللغه

والتاریخ ، منها «المزهر» فی فلسفه اللغه ، و «بغیه الوعاه فی طبقات اللغویین والنّحویّین» و «الأشباه والنظائر فی النحو» توفی سنه ۹۱۱ ه. الأعلام للزرکلی ، ۴ / ۷۱.

الخبر

صمدية

والخبر : هو المجرّد المسند به ، وهو مشتقّ وجامد ، فالمشتقّ غير الرافع لظاهر يتحمّل لضميره فيطابقه دائما بخلاف غيره ، نحو : الكلمه لفظ ، وهند قائم أبوها.

قاعده : المجهول ثبوته للشيء عند السامع فى اعتقاد المتكلم يجعل خبرا ، ويؤخّر ، وذلك الشيء المعلوم يجعل مبتدأ ، ويقدّم ، ولا يعدل عن ذلك فى الغالب. فيقال لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف أنّه اخوه : زيد أخوك ، ولمن عرف أنّ له أخا ولم يعرف اسمه : أخوك زيد فالمبتدأ هو المقدّم فى الصورتين.

شرح

اشارة

«والخبر هو» الاسم حقيقه أو حكما ، «المجرّد» عن العوامل اللفظيّه ، والمراد بها غير الزائده ليشمل نحو : ما زيد بقائم عند التميميّين ، وإن عمرو بذاهب ، عندهم وعند الحجازيّين. ودخل فيه قسما المبتدإ ، والأسماء المعدوده المسند ، فخرج القسم الأوّل من المبتدأ والأسماء المعدوده به إلى المبتدأ ، ويجوز أن تكون (۱) الباء بمعنى إلى ، والضمير عائد إلى المبتدأ ، وعلى التقديرى ن يخرج القسم الثانى من المبتدأ ، فلا حاجه إلى إخراجه بزياده المغاير للصفه ، كما فعل ابن الحاجب فى كافيته ، إذ هى بهذا المعنى هنالك تاكيد.

تنبيهان : الأوّل : شمل قولنا الاسم حقيقه أو حكما ، نحو : زيد قائم ، وبعض الفعل الماضى ضرب (۲) ، وأمّا الخبر الجمله فإن قلنا : إنّها مؤوّله بالمفرد ، كما قاله ابن الحاجب دخلت ، وهو المناسب بقول المصنّف فيما مرّ ، ولا يتأتّى الكلام إلا فى اسمين أو فعل واسم ، وإن قلنا : إنّها على صرافتها خبر من غير تأويل لم تدخل وهو مذهب المحقّقين من النحاه.

الثانى : اختلفوا فى عامل المبتدإ والخبر ، فذهب البصريّون إلى أنّ العامل فى المبتدإ هو الابتداء ، وفسّروه بتجرى د الاسم عن العوامل للإسناد إليه ، أو لإسناده ، وفسّره الجزولىّ بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه أو لإسناده ، ثمّ قال المتأخّرون كالزمخشرىّ والجزولىّ وابن الحاجب : هذا الابتداء هو العامل فى الخبر أيضا لطلبه لهما على السواء ، وهو قضيه كلام المصنّف حيث حدّ المبتدأ والخبر كليهما بالمجرّد ، ونقل الأندلسىّ عن سيبويه أنّ العامل فى الخبر هو المبتدأ ، ويحكى عن أبى على ».

۱- سقط أن تكون فى «ح».

۲- سقط ضرب فى «س».

وتلميذه أبى الفتح ، وهو مذهب جمهور المتأخّرين وقال الكسائىّ والفرّاء : يترافعان ، وقيل : غير ذلك (١).

انقسام الخبر إلى الجامد والمشتقّ

«وهو» أى الخبر قسمان : قسم «مشتقّ» ، وهو الأصل ، ولذلك قدّمه ، والمراد به هنا الدّالّ على ذات مبهمه ، وهو المسمّى صفه ، كضارب ومضروب وحسن وأحسن ، وفى حكمه المنسوب لا- مطلق المشتقّ ، فإنّ اسم الزمان والمكان والآله حكمها حكم الجامد المحض ، وهذا إصطلاح غير ما تقدّم ، «و» قسم «جامد» ، وهو ما عدا المشتقّ بالمعنى المذكور.

«فالمشتقّ» إمّا رافع لظاهر أو لا ، و «غير الرافع لظاهر» لفظا كما سيأتى أو محلا ، نحو : الكافر مغضوب عليه. «يتحمّل ضميره» أى ضمير المبتدأ ، وذلك لأنّ المشتقّ بالمعنى المذكور فى معنى الفعل ، فلا بدّ له من فاعل ظاهر أو مضمر.

«فيطابقه» أى يطابق المبتدأ «دائما» إفرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ، تقول : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، وهند قائمه ، والهندان قائمتان ، والهندات قائمات ، فالخبر فى ذلك كلّه متحمّل للضمير مستتر وجوبا عائد على المبتدأ ، وهو مطابق للمبتدأ كما ترى ، والألف فى قائمان والواو فى قائمون حرفان دالّان على التثنيه والجمع كما فى الرجلان والزيدان ، وهذا الضمير يجب استتاره ، إلا إذا جرى الخبر على غير من هو له فى المعنى ، فيبرز عند البصريّين وجوبا ، سواء خيف اللبس أم أمن.

فالأوّل نحو : غلام زيد ضاربه هو ، إذا كانت الهاء للغلام ، إذ لو لم يبرز الضمير لتوهّم السامع أنّ الغلام هو الضارب. والثانى نحو : غلام هند ضاربته هى.

وذهب الكوفيّون إلى عدم وجوب الإبراز إلا مع اللبس تمسّكا بقوله [من البسيط] :

١٠٩ - قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت

بكنه ذلك عدنان وقحطان (٢)

واختاره ابن مالك ، فقال فى منظومته الكبرى [من الرجز] :

١١٠ - فى المذهب الكوفىّ شرط ذاك أن

لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

١- أعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه ، وهو يعتقد أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء والخبر يرتفع بالمبتدأ (كتاب سيبويه ١ / ٣٢۴) ؛ وابن مالك أيضا يختاره ويقول فى الألفيه : ورفعوا مبتدأ بالابتدا*** كذاك رفع الخبر بالمبتدأ (شرح ابن عقيل ١ / ٢٠١).

٢- هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين. اللغه : «ذرا» جمع ذروه وهى من كل شىء أعلاه. «بانوها» يمكن أن يكون فعلا

ماضيا بمعنى زادوا عليها ، ويحتمل أن يكون جمع «بان» جمعا سالما ، وحذف النون للإضافه.

وصرّح فی غیرها من کتبه بوفاقهم ، وردّ تمسّکهم بالبیت باحتمال أن یکون (۱) ذری المجد منصوبا بوصف محذوف یفسّره الوصف المذکور ، والتقدیر بانوا ذری المجد بانوها.

«بخلاف غیره» أی المشتقّ غیر الرافع لظاهر ، وهو الجامد ، «نحو : الکلمه لفظ» ، وهذا أسد ، مشیرا إلی السّبع المفترس ، والمشتقّ الرافع لظاهر ، نحو : هند قائم أبوها ، فلا یتحمّلان ضمیر المبتدإ ، ولا یطابقانه ، أمّا الجامد فلأنّ تحمّل الضمیر فرع علی أن یکون المتحمّل صالحا لرفع ظاهر علی الفاعلیه ، وذلک مقصور علی الفعل ، أو ما فی معناه ، ولا حظّ للجامد (۲) فی ذلک ، وأمّا المشتقّ الرافع لظاهر فلأنّه لا یرفع فاعلین ، وأمّا عدم مطابقتهما للمبتدإ فلعدم تحمّلهما للضمیر.

تنبیهان : الأوّل : قضیه إطلاقه وتمثیله بالکلمه لفظ أنّ الجامد لا یتحمّل الضمیر ، ولو أوّل بالمشتقّ ، وهو خلاف ما صرّحوا به من أنّ المؤوّل بالمشتقّ بمترلته فی تحمّل الضمیر ورفعه الظاهر ، بل فی کلام أبی حیّان ما یشیر إلی أنّه لا خلاف فی ذلک ، وإنّما لم یطابق فی نحو : الکلمه لفظ مع تحمّله للضمیر ، لأنّ المصدر من حیث هو مصدر لا یثنّی ، ولا یجمع ، ولا یؤنّث ، فأجروه علی أصله ، لأنّ المصدر لم یتحمّل الضمیر کما اقتضاه کلامه ، وتوهّمه بعض فضلاء العجم ، کیف وهو مؤوّل هنا بالملفوظ من غیر خلف.

نعم المصدر لا یتحمّل ضمیرا إذا لم یؤوّل بالصفه ، وذلک إذا أخبر به عن عین ، وجعل العین نفس المعنی مجازا علی قول سیبویه فی نحو : زید عدل ، وهذا لا یتصوّر فی نحو : الکلمه لفظ ، وأمّا علی قول الکوفیّین من أنّ المصدر بالصفه دائما ، فزید عدل مؤوّل بعادل ، فهو متحمّل للضمیر إجماعا بدلیل رفعه للظاهر ، نحو : زید عدل أبوه.

وأمّا علی قول البصریّین من أنّه علی حذف مضاف أی ذو عدل ، فالخبر هو ذو ، وهو المتحمّل للضمیر ، لأنّه المؤوّل بالمشتقّ لا المصدر ، وهو یطابق المبتدأ دائما ، فإذا قلت : هند عدل ، والزیدان عدل ، کان التقدیر ذات عدل ، وذوا عدل ، وقس علی ذلک.

واعلم أنّ نحو هذا التفضیل یجری فی الجامد المؤوّل بالمشتقّ غیر المصدر ، وإن لم یأت فیه الخلاف المذکور ، قال ابن مالک فی شرح الکافیه : إذا أشرت إلی رجل وقلت : هذا أسد ، کان لک فیه ثلاثه أوجه : أحدها : تتریله مترله الأسد مبالغه دون التفات إلی تشبیه ، کقول الشاعر [من الطویل] : ».

۱- سقط یکون فی «س».

۲- ولا الظاهر فی الجامد «ح».

١١١ - لسان الفتى سبع عليه شذاته

فإن لم يزع من غربه فهو أكله (١)

والثانى : أن يقصد التشبيه فيقدّر مثلا مضافا إليه ، ففى هذين الوجهين لا ضمير فى أسد ، والوجه الثالث : أن تؤوّل لفظ أسد بصفه وافيه بمعنى الأسديّه ، وتجريه مجرى ما أوّلته فتحمّله ضميرا ، وترفع به ظاهرا ، إن جرى على غير ما هو به كقولك : هذا أسد ابناه ، وهذا ايضا فى النعت والحال ، فمن النعت قول العرب : مررت بقاع عرفج كلّه ، وكلّه توكيد للضمير المرتفع بعرفج ، لأنّ عرفجا ضمّن معنى خشن ، ومثله مررت بقوم عرب أجمعون ، فضمّن عربا معنى فصحاء ، ورفع به ضميرا ، وأجمعون توكيد ، انتهى.

الثانى : ذهب الكوفيّون إلى أنّ الجامد يتحمّل الضمير مطلقا ، أوّل بمشتقّ أو لم يؤوّل ، وعزى هذا القول إلى الكسائىّ من الكوفيّين وحده ، وإلى الرّمانى من البصريّين ، لكن نقله البدر بن مالك (٢) فى شرح الخلاصه عن الكوفيّين كافّه ، وسبقه إلى هذا النقل صاحب البسيط.

قاعده فى تقديم المبتدإ وتأخير الخبر إذا كانا معرفتين

هذه «قاعده» فى تقديم المبتدإ وتأخير الخبر ، إذا كانا معرفتين ، وهى إذا كان الاسمان المعرّفان بحيث يستفيد السامع النسبه بينهما ، وكلّ منهما يصلح أن يكون محكوما عليه ، «فالمجهول ثبوته» منهما «للشىء» الآخر «عند السامع» ، وهو كالطالب «فى اعتقاد المتكلّم» أن يحكم به عليه «يجعل خبرا» له ، «ويؤخّر» عنه ، لأنّه محكوم به «وذلك الشىء الآخر المعلوم» عند السامع الّذى جهل ثبوت الآخر له «يجعل مبتدأ ، ويقدّم» ، لأنّه محكوم عليه.

والحاصل : أيّهما تحقّق المتكلّم أو توهّم أنّ السامع كالطالب للحكم عليه يجعل مبتدأ ، والآخر خبرا ، «ولا يعدل عن ذلك فى» الاستعمال «الغالب ، فيقال» على القاعده «لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ، ولم يعرف أنّه أخوه» وأريد أن يعرف أنّه أخوه : «زيد أخوك» ، سواء عرف أنّ له أخا ، ولم يعرف أنّ زيدا أخوه ، أو لم يعرف أنّ له اخا اصلا ، «و» يقال «لمن عرف أنّ له أخا» فى الجمله ، «ولم يعرف اسمه» على التعيين ، وأريد أن يعرف أنّ اسمه زيد : «أخوك زيد ، فالمبتدأ هو المقدّم فى الصورتين» ، وهو زيد فى الصوره الأولى ، وأخوك فى الصوره الثانيه. وقد يعدل عن ذلك فى غير

١- أنشده ثعلب ولم يسّم قائله ، اللغه : السبع : من البهائم العاديه ما كان ذا مخلب ، الشذاه : بقيه القوه والشدّه. لم يزع : من وزعه - بمعنى كفّه ومنعه.

٢- بدر الدين أبو عبد الله محمد المتوفى سنه ٦٨٦ ه ، كان إماما فى النحو والمعانى والبيان ، من تصانيفه شرح ألفيه والده و... بغيه الوعاه ١ / ٢٢٥.

الغالب ، فيجعل المطلوب بالحكم عليه خبرا ، والآخر مبتدأ ، كقول ابى تمام (۱) فى صفه القلم [من الطويل] :

۱۱۲ - لعاب الأفاعى القاتلات لعابه

وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل (۲)

وكان على مقتضى القاعده أن يقال : لعابه لعاب الأفاعى ، إذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسّم فى حقّ الأعداء ، وبالعسل فى حقّ الأولياء.

وهذا ممّا أجاب عنه البيانيّون بأنّه من التشبيه المعكوس ، فيكون المقدّم مبتدأ ، فلا نقص به على القاعده.

قال ابن هشام : وهو ضعيف ، لأنّه نادر الوقوع ، مخالف للأصول ، أللهمّ إلا أن اقتضى المقام المبالغه. وإلى ندوره أشار المصنّف بأنّ العدول إليه من غير الغالب لمخالفته القاعده.

وأمّا النّحويّون فيجعلونه من باب تقديم الخبر على المبتدإ جوازا لحصول القرينه المميّزه بين المبتدإ والخبر ، فنحو ذلك عندهم جايز كثير الاستعمال ، ومثله قول الآخر [من الطويل] :

۱۱۳ - بنونا بنو أبنائنا وبناتنا

بنوهنّ أبناء الرّجال الأباعد (۳)

فبنونا خبر مقدّم ، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخّر ، لأنّ المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم مثل بينهم لا عكسه. وكان الأولى بالمصنّف أن يقتضى أثر النّحويّين ، لأنّ كتابه فى النحو لا فى البيان.

تنبيه : ما ذكره من القاعده هى طريقه أهل البيان ، وهو المشهور عند النّحويّين عند انتفاء القرينه ، وقيل : يجوز تقدير كلّ منهما مبتدأ وخبرا مطلقا ، لحصول الفائده للسامع ، قدّم الخبر ، أو أخّر ، وقيل : إن كان أحدهما مشتقّا والآخر اسما نحو : الفاضل زيد ، تعيّن المشتقّ للخبريّه وإن تقدم ، والاسم للابتدائيه وإن تأخّر ، لأنّ معنى المبتدإ المنسوب إليه ، ومعنى الخبر المنسوب ، والذات هى المنسوب إليه ، والصفه هى المنسوب ، وهو قول الفخر الرازىّ.

وأجيب بأنّ المعنى الشخص الّذى له الصّفه صاحب هذا الاسم فتصير الصّفه دالّه على الذات ومسندا إليها ، والاسم دالّ على الصفه ومسندا ، وقيل : إن كان أحدهما

۱- حبيب ابن أوس المعروف بأبى تمّام ولد سنه ۱۸۰ ه وتوفّى سنه ۲۲۸ من شعراء العصر العباسى الأول.

۲- اللغه : اللعاب : ما يسيل من الفم ، الأرى : العسل ، اشتارته : استخرجته عواسل : جمع عاسله ، أى : مستخرجه العسل.

٣- نسب هذا البيت إلى الفرزدق وإلى عمر بن الخطاب ، وقال قوم لا يعلم قائله ، مع شهرته فى كتب النحاه وأهل المعانى.

أعرف ، فهو المبتدأ ، نحو : هذا زيد ، وإن استويا فى الرتبه وجب الحكم بابتدائيه المقدّم ، نحو : الله ربّنا.

تكميل : ويجب الحكم بابتدائيه المقدّم فى صورتين أخريين. إحداهما كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما ، نحو : أفضل منك أفضل منّى ، إذ لو جوّز تقديم الخبر هنا لالتبس بالمبتدإ ، فيفسد المعنى ، إذ كثير هو أفضل منك ، لا من مخاطبك وبالعكس.

الثانيه : كونهما مختلفين تعريفا وتنكيرا ، والأوّل هو المعرفه ، كزيد قائم ، وأمّا إن كان هو النكره ، فإن لم يكن له ما يسوّغ الابتدائيه ، فهو خبر اتّفاقا ، نحو : خزّ ثوبك ، وذهب خاتمك ، وإن كان له مسوّغ فكذلك عند الجمهور ، وأمّا سيبويه فيجعله المبتدأ ، نحو : كم مالك ، وخير منك زيد ، وحسبنا الله تعالى ، قاله ابن هشام فى المغنى. وظاهر كلام ابن مالك أنّ ذلك عند سيبويه مخصوص بما إذا كان اسم استفهام ، أو اسم تفضيل.

ويجب تقديم المبتدإ ، إذا خيف التباسه بالفاعل ، نحو : زيد قام ، إذ لو قيل : قام زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل ، لأنّ اعتباره أقرب فامتنع ، وجوّزه الأخفش والمبرّد.

أو كان الخبر محصورا فيه بإلا لفظا ، نحو : (وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) [آل عمران / ۱۴۴] ، ومعنى ، نحو : (إِنَّما أَنْتَ نَذِيرٌ) [هود / ۱۲] ، إذ لو أخّر لالتبس المحصور بالمحصور فيه.

أو كان المبتدأ له صدر الكلام إمّا بنفسه كالاستفهام والشرط والتعجّب نحو : من أبوك ، ومن يقم أقم ، وما أحسن زيدا ، إذ لو أخّر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريّته ، أو بغيره ، نحو : ولعبد مؤمن [خير من مشرك] ، فإن لام الابتداء لها الصدر.

أو كان ضمير شأن ، نحو : هو زيد منطلق ، قيل : لأنّه لو أخّر لالتبس بالتوكيد ، وفيه نظر. وقد يؤخّر المبتدأ ويقدّم الخبر جوازا توسّعا فى الكلام ، إذ ربّما احتيج (۱) فى وزن أو قافيه أو سجع إلى تقديم بعض أجزاء الكلام على بعض.

ووجوبا بأن يكون للخبر صدر الكلام ، إمّا بنفسه ، نحو : من زيد ، أو بغيره ، نحو :

صبيحه أىّ يوم السفر.

أو يوقع تأخيره فى لبس ظاهر ، نحو : عندى درهم ، ولى وطر ، إذ لو أخّر لالتبس بكونه صفه للمبتدإ ، لأنّه نكره ، وطلبها للوصف أشدّ من طلبها للخبر ، فالتزم تقديمه دفعا للالتباس.

أو يكون المبتدأ محصورا فيه بإلا لفظا ، نحو [من الرجز] : ».

۱- إذ ربّما احتجّ «ط».

١١۴ - ...

وما لنا إلا اتّباع أحمدا (١)

أو معنى ، نحو : إنّما فى الدار زيد ، إذ لو أخّر لأوهم الانحصار فى الخبر كما مرّ فى عكسه.

أو يعود ضمير متّصل بالمبتدأ على بعض متعلّق الخبر ، نحو : على التمره مثلها زبد ، أو على مضاف إليه الخبر ، كقوله [من الطويل] :

١١۵ - أهابك إجلالا ما بك قدره

على ولكن ملء عين حبيبها (٢)

لا يخبر بالزمان عن الذات

تتمّه : لا يخبر بالزمان عن الذات ، فلا يقال : زيد اليوم ، لعدم الفائده ، فإن حصلت ، جاز ، كأن يكون المبتدأ عامّا ، والزمان خاصّا ، نحو : نحن فى شهر كذا ويوم طيّب.

قد يتعدّد الخبر لفظا ومعنى

وقد يتعدّد الخبر لفظا ومعنى لا لتعدّد المخبر عنه ، وذلك إذا صحّ الاقتصار على كلّ واحد من الخبرين أو الأخبار ، نحو : زيد فقيه شاعر كاتب ، ولك استعماله بالعطف اتّفاقا ولفظا فقط لقيام التعدّد فيه مقام خبر واحد ، نحو : الرمان حلو حامض ، ولا يجوز فيه العطف ، لأنّ المجموع بمترله الواحد ، إذ المعنى : الرمان مزّ ، وأجازه أبو على نظرا إلى اللفظ.

وقد يتعدّد لتعدّد صاحبه أمّا حقيقه ، نحو : بنوك فقيه ونحوىّ ومنجّم ، أو حكما بأن يكون المبتدأ مفردا ذا أجزاء ينقسم الأخبار عليها ، نحو : قوله تعالى (... أَنَّمَا الْحَياةُ الدُّنْيا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكاثُرٌ) [الحديد / ٢٠] ، وهذا يجب فيه العطف.

تنبيهات : الأوّل : التمثيل لكون المبتدإ عامّا والزمان خاصّا بنحن فى شهر كذا ، ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل ، وتبعه شرّاح كلامه ، وتعقّب ذلك العلّامه ناظر الجيش بأنّ العموم فى نحن لا يعقل. قال المالكىّ (٣) فى حاشيه الأوضح ، ووجّهه بعضهم

١- هذا البيت لابن مالك ، وصدره «وخبر المحصور قدّم أبدا» ، ابن مالك ، الألفيه ، قم ، دفتر نشر نويد اسلام. الطبعه الخامسه ، ١۴١٨ ه. ص ١۴.

٢- نسب البيت لنصيب بن رياح الاكبر وللمجنون. اللغه : أهابك : من الهيبه ، وهى المخاف ، اجلالا : إعظاما لقدرك.

٣- هو مجيى الدين عبد القادر ابن أبى القاسم السعدى المالكىّ المكى المتوفى سنه ثمانين وثمانمائه ، له حاشيه على أوضح

المسالك إلى الفيه بن مالك ، كشف الظنون ١ / ١٥٥.

بأنّه وإن كان ضـميرا منفصـلا للمتكلّم المعظّم نفسه أو المشارك غيره ، فهو عامّ لصـلاحيته لكلّ متكلّم ، لا يختصّ بمتكلّم دون آخر ، انتهى.

ووجّهه آخر بشموله للمتكلّم وجميع من سواه فى ذلك الزمان ، والزمان خاصّ ، لأنّه عينه ، انتهى ، وهو أولى من التوجيه الأوّل.

الثانى : قال الأخفش : قولهم : هـذا حلو حامض ، إنّما أرادوا : هذا حلو فيه حمضه ، فينبغى أن يكون الثانى صـفه للأول ، وليس قولهم : إنّهما جميعا خبر واحـد ، بشـىء. والجمهور على أنّهما خبران فى معنى خبر واحد ، ونقل عن أبى على الفارسـىّ أنّ نحو حلو حامض فيه ضمير واحد ، تحمّله الثانى ، لأنّ الأوّل تنزّل من الثانى مترله الجزء ، وصار الخبر إنّما هو بتمامها.

وقال بعضـهم : الضـمير يعود من معنى الكلام ، كأنّك قلت : هذا مزّ ، لأنّه لا يجوز خلوّ الجزئين من الضمير ، ولا انفراد أحدهما به ، لأـنّه ليس أولى من الآخر ، ولا يكون فيهما واحـد ، لأنّ عاملين لا يعملان فى معمول واحـد ، ولا أن يكون فيهما ضـميران ، لأنّه يصير التقدير : كلّه حلو كلّه حامض ، وليس هذا الغرض منه.

وقيل : كلّ منهما يتحمّل ضـميرا ، واختاره أبو حيّان وشـيخى العلامه محمد بن على الشامىّ ، قال ولهذا ارتفعا على الخبريّه ، ولا يلزم من فرض صـدقه الجمع بين الضـدّين على الوجه المحـال ، لأنّـا لاـ نحكم على المبتـدإ بكلّ منهما وهو على صـرافته ، إذ لا يجوز الحكم إلا بعد تمام الكلام وبعد سماع الخبرين ، فالعقل يحكم حكما ضروريّا بامتناع اجتماع الضدّين بما هما ضدّان على الموضوع الواحـد الشخصـىّ ، فلاـ تعتبر نسـبه واحـد منهمـا إلى المبتـدإ ، إلاـ حيث يعتبر تأثير كلّ منهما فى الآخر ، وتأثّره عنه ، وانحطاطه عن صرفى النوعين ، ثمّ يحكم على المبتدأ بكيفيّه متوسطه بين الكيفيّتين.

فـإذا قيـل : الرمـان حلو حـامض ، فكأنّه قيل : الرمان فيه شوب من الحلاوه وشوب من الحموضه ، ولا تضادّ بينهما ، كما لا تضادّ بين البياض الضعيف والسواد الضعيف ، بل ربّما كان أحدهما عين الآخر لوجوب الحدود المشتركه بين الأنواع ، هكذا ينبغى أن يفهم هذا المقام ، انتهى كلام شيخنا.

وتظهر ثمره الخلاف فى تحمّلهما ، أو تحمّل أحدهما فى نحو : هذا البستان حلو حامض رمانه ، فإن قلنا : لا يتحمّل الأوّل ضميرا ، تعيّن رفع الرمان بالثانى ، وإن قلنا : إنّه يتحمّل ، فيجوز أن يكون من باب التنازع فى السيى المرفوع.

وذكر أبو الفتح ابن جنّى أنّه راجع شيخه أبا على نيّفا وعشرين سنه ، فى عود الضمير فى هذا الفصل حتى تبيّن له ، وذكر فى البديع أنّه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين بالمبتدأ ، ولا تقديمهما عليه عند الاكثرين ، وأجازه بعضهم ، انتهى.

نواسخ المبتدإ والخبر

صمدية

فصل : تدخل على المبتدإ والخبر أفعال وحروف ، فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها ، وتسمّى النواسخ ، وهى خمسه أنواع :

الأوّل : الأفعال النّاقصه : والمشهور منها : كان وصار وأصبح وأضحى وأمسى وظلّ وبات وليس وما زال وما برح وما انفكّ وما فتى ومادام ، وعملها رفع الاسم ونصب الخبر ، ويجوز فى الكلّ توسّط الخبر ، وفيما سوى الخمسه الأوآخر تقدّمه عليها ، وفيها عدا فتئ وليس وزال أن تكون تامّه ، وما تصرّف منها يعمل عملها.

مسألتان : يختصّ كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسّكون ، نحو : (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا.) بشرط عدم اتّصاله بضمير نصب ولا ساكن ، ومن ثمّ لم يجز ، فى نحو : لم يكنه ، (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ.*) ولك فى نحو : النّاس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرّا فشرّ ، أربعه أوجع : نصب الأوّل ورفع الثانى ، ورفعهما ، ونصبهما ، وعكس الأوّل ، فالأوّل أقوى والأخير أضعف والمتوسّطان متوسّطان.

شرح

اشارة

هذا «فصل» فى ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر ، «تدخل على المبتدإ والخبر أفعال وحروف» ، وتعمل فيهما بدليل أنّك متى حذفتها ، انعقد الكلام مبتدأ وخبرا ، «فتجعل المبتدأ اسما لها ، والخبر خبرا لها» ، فيسمّى الأوّل اسمها ، والثانى خبرها. وقد يسمّى مرفوع كان فاعلا تشبيها له بالفاعل ، ومنصوبها مفعولا تشبيها له بالمفعول ، وهو مجاز ، قال ابن هشام : وهو اصطلاح غير معروف.

«وتسمّى» هذه الأفعال والحروف «النواسخ» لإزالتها حكم المبتدإ والخبر الثابت لهما قبل دخولها آخذا من النسخ ، ولغه هو الإزاله ، «وهى» من حيث هى نوعان ، لأنّها إمّا أفعال أو حروف كما ذكره ، ومن حيث عملها واختلاف أحكام بعضها مع بعض «خمسه أنواع» ، ولم يذكر فيها أفعال القلوب مع اعترافه بأنّ أصل مفعوليها المبتدأ والخبر ، كما عليه الجمهور ، وقد ذكرها فى حديقه الأفعال ، وسيأتى الكلام هنالك ، وكان الأولى أن يذكرها فى جمله النواسخ ، فتكون الأنواع ستّه.

الأفعال الناقصه

اشاره

النوع «الأوّل : الأفعال الناقصه» ، وسمّيت بذلك ، لأنّها لا تتمّ بمرفوعها كلاما ، وقيل : لأنّها لا تدلّ على الحدث وليس بصحيح ، لما سيأتى ، وقد تسمّى بالنواسخ من باب إطلاق اسم الأعمّ على الأخصّ.

وعرّفها ابن الحاجب ، وتبعه المصنّف فى التهذيب بما وضع لتقدير الفاعل على صفه ، أى لجعله وتثبيته عليها. قال الرضىّ وغيره : كان ينبغى أن يقيّد الصفه ، فيقول على صفه هى غير صفه مصدره (۱) ، وإلا انتقض بجميع الأفعال التامّه ، فإن ضرب مثلا من قولنا : ضرب زيد ، يقرّر الفاعل على صفه ، لكن تلك الصفه هى الضرب المستفاد من الفعل العامل فيه ، وأمّا الفعل الناقص فإنّما (۲) يقرّر الفاعل على صفه غير صفه مصدره ، فإن كان فى قولك : كان زيد قائما ، لا يقرّر زيدا على صفه الكون ، بل على صفه القيام المستفاد من الخبر المتّصف بصفه الكون ، أى الحصول والوجود وكذا سائرها.

قال بعضهم : والتحقيق أنّه لا حاجه إلى ما ذكر من التقييد ، لأنّ المتبادر من قولك : هذا اللفظ موضوع لذاك المعنى هو الموضوع له لا غير ، والأفعال التّامّه موضوعه لصفه ، وتقرير الفاعل عليها معا ، والأفعال الناقصه موضوعه لتقرير الفاعل على صفه ، فتكون الصفه خارجه عن مدلولها ، انتهى ، وفيه نظر ، فتأمّل.

ولم يذكر سيبويه من هذه الأفعال سوى صار ومادام وليس ، ثمّ قال : وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغنى عن الخبر ، والظاهر أنّها غير محصوره ، وبه جزم المصنّف فى التهذيب.

وقال ابن مالك : كلّ فعل لا يستغنى مرفوعه عن مخبر عنه صالح للتعريف والتنكير ، أو جمله تقوم مقامه فهو من باب كان ويميّزها عن غيرها وقوع اللام الفارقه بعدها ، نحو : (وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً) [البقره / ۱۴۳] ، (وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ) [الأعراف / ۱۰۲].

قال الرضىّ : وقد يجوز تضمين كثير من الأفعال التامّه معنى الناقصه كما تقول : تتمّ التسعه بهذا عشره ، قال الله تعالى : (فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيًّا) [مريم / ۱۷] ، أى صار مثل بشر ونحو ذلك.

وظاهر عباره المصنّف أنّها غير مشهوره ، حيث قال : «المشهور منها كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وليس» ، فكان لثبوت خبرها لاسمها وفيها ».

۱- هى صفه غير مصدره «ح».

۲- سقط فأنّما فى «ح».

مضى مع الانقطاع عند الأكثر كما قال أبو حيّان ، أو مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند آخرين ، وجزم به ابن مالك ، نحو : كان زيد قائما ، وقد تكون للاستمرار والدّوام ، ومنه الوارده فى صفاته تعالى ، وصار لانتقال اسمها إلى خبرها ، وأصبح وأمسى وأضحى لثبوت خبرها لاسمها صباحا ومساء وضحىّ وظلّ وبات لثبوت خبرهما لا سمهما فى جميع النهار والليل.

قال ابن الخباز : ورأيت كثيرا يتوهّمون دلاله بات على النوم ، ويبطله قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِياماً) [الفرقان / ۶۴] وقد تكون كان وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات بمعنى صار كقوله تعالى (فَكانَتْ هَباءً) [الواقعه / ۶] ، (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْواناً) [آل عمران / ۱۰۳] ، (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا) [النحل / ۵۸] ، وقول الشاعر [من البسيط] :

۱۱۶ - أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا

أخنى عليها الّذى أخنى على اللّبد (۱)

وقوله [من الخفيف] :

۱۱۷ - ثمّ أضحوا كأنّهم ورق ج ...

فّ فألوت به الصّبا والدّبور (۲)

وقوله [من الوافر] :

۱۱۸ - ...

أبيت كأنّنى أكوى بجمر (۳)

وليس لنفى خبرها عن اسمها حالا عند الجمهور ، وقال سيبويه وابن السراج مطلقا ، قال الأندلسىّ وليس بين القولين تناقض ، لأنّ خبر ليس إن لم يقيّد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه فى نحو : زيد قائم ، وإذا قيّد بزمان من الأزمنه فهو على ما قيد به ، واستحسنه الرضىّ. قال بعض المحقّقين وفيه نظر : لأنّ المراد بكونها للحال أو كونها للمطلق أنّها كذلك بحسب الوضع فإذا كانت عند الإطلاق للحال فهى للحال ألبتّه ، انتهى ، فتأمّل.

وتعمل هذه الأفعال الثمانيه العمل الآتى مطلقا ، سواء كانت موجبه أو منفيّه ، صله لما الظرفيّه ، أو غير صله ، وألحق بها المصنّف فى التهذيب آض وعاد وغدا وراح ، وعدّها من المشهور.

«وما زال» وهو لثبوت خبرها لاسمها على الاستمرار مذ قبله ، ويشترط فيه أن يكون ماضى يزال ، لا ماضى يزيل ، فإنّه فعل متعدّ إلى واحد ، ومعناه ماز ، يقال : زال

١- هو للنابغه الذبيانى. اللغه : الخلاء : الفراغ ، أخنى عليها. أفسدها ونقصها ، لبد : آخر نسور لقمان بن عاد.

٢- هو لعدى بن زيد. اللغه : ألوت به. نثرته ، الصبا والدبور : ريحان متقابلتان.

٣- صدره «أجنى كلّما ذكرت كليب» ، وهو نسب إلى عمرو بن قيس المخزونى وإلى الهدى. اللغه : أكوى : أحرق بحديده محماه ، الجمر جمع الجمره : القطعه الملتهبه من النار.

ضأنه (۱) من معزه (۲) ، أی میّزه ، ومصدره الزیل ، ولا ماضی یزول ، فإنّه قاصر ، ومعناه الانتقال ، ومنه قوله تعالی : (إِنَّ اللهَ یُمْسِکُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولا وَلَئِنْ زالَتا) [فاطر / ۴۱] ، ومصدره الزوال. «وما برح وما انفک وما فتئ» مثلث التاء ، ویقال : أفتا ، ذکرها الصغانیّ (۳) ، وهی تمیمیّه ، وهذه الأربعه تعمل بشرط تقدّم نفی أو نهی أو دعاء ، مثال النفی کما نطق به قوله تعالی (وَلا یَزالُونَ مُخْتَلِفِینَ) [هود / ۱۱۸] ، (لَنْ نَبْرَحَ عَلَیْهِ عاکِفِینَ) [طه / ۹۱] ، ومنه (تَاللهِ تَفْتَؤُا) [یوسف / ۸۵] ، أی لا تفتؤ ، ومثال النّهی قوله [من الخفیف] :

۱۱۹ - صاح شمّر ولا تزل ذاکر المو

... ت فنسیانه ضلال مبین (۴)

ومثال الدعاء قوله [من الطویل] :

۱۲۰ - ألا یا اسلمی یا دار میّ علی البلی

ولا زال منهلّا بجرعائک القطر (۵)

وقیّده فی الإرتشاف بلا خاصّه ، قال أبو حیّان فی شرح التسهیل : ولا خلاف بین النّحویّین فی أنّ معانی هذه الأفعال الأربعه متّفقه. «ومادام» وهی لتوقیت أمر بمدّه ثبوت خبرها لاسمها ، وتعمل بشرط تقدّم ما المصدریّه الظرفیّه ، کما نطق به ، ک : أعط ما دمت مصیبا درهما (۶) أی مدّه دوامک مصیبا ، فلوم تقدّمها ما لم یکن من هذا الباب نحو : دمت مصیبا ، وکذا لو کانت مصدریّه غیر ظرفیّه ، نحو : عجبت ممّا دمت محسنا ، لأنّ المعنی من دوام إحسانک لا من مدّه دوام أحسانک.

تنبیه : قال بعضهم : اتّفق النحاه علی أنّ کان وأخواتها أفعال إلا لیس ، فإنّ الفارسیّ ومن تبعه ذهب إلی حرفیّتها ، والصحیح فعلیتها لاتّصال ضمایر الرفع البارزه وتاء التأنیث الساکنه بها ، انتهی. قلت : ودعوی الاتّفاق ممنوعه ، فقد ذهب الزّجاج ومن تبعه إلی أنّها حروف لکونها دالّه علی معنی فی غیرها ، حیث جاءت لتقریر الخبر للمبتدإ علی صفه.

«وعملها» کلّها «رفع الاسم» ، وهو المبتدأ (۷) الّذی تدخل علیه ، أی تجدّد علیه رفعا غیر الأوّل لکونها عوامل لفظیّه ، وهو مذهب البصریّین ، وذهب الکوفیّون إلی أنّه باق ».

۱- الضأن : ذو الصوف من الغنم.

۲- المعز : ذو الشعر من الغنم خلاف الضأن

۳- الحسن بن محمد أبو الفضائل الصغانیّ ، له من التصانیف : مجمع البحرین فی اللغه ، التکمله علی الصحاح و... توفّی سنه ۶۰۵ ه ، بغیه الوعاه ۱ / ۵۱۹.

۴- البیت من الشواهد الّتی لا یعرف قائلها.

٥- البيت لـذى الرمه غيلاـن بن عقبه يقوله فى صـاحبته ميه. اللغه : البلى : من بلى الثوب يبلى أى : خلق ورثّ ، منهلاـ : منسـكبا منصبا ، الجرعاء : رمله مستويه لا تنبت شيئا ، القطر : المطر.

٦- هذا عجز بيت من ابن مالك فى ألفيّته وصدره «ومثل كان دام مسبوقا بما» ، ألفيه ابن مالك ص ١٥.

٧- سقط المبتدأ فى «س».

على رفعه ، لأنّه لم يتعيّن عمّا كان عليه ، والصحيح الأوّل بدليل اتّصال الاسم بها إذا كان ضميرا ، نحو : كنت قائما ، والضمير بالاستقراء لا يتّصل إلا بعامله ، ويشترط فى المبتدأ الّذى تدخل عليه أن لا يخبر عنه بجمله طلبيّه ولا إنشائيه ، وأن لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرّف ولا الابتدائيه ، سواء كان لنفسه أم لمصحوب لفظىّ أم معنوىّ.

«ونصب الخبر» أى خبر المبتدأ خلافا للكوفيّين فى أنّه انتصب على الحال ، وأكثر النحاه على أنّه لا يجوز رفع الخبر بعدها على إضمار مبتدأ محذوف ، فلا يقال : كنت قائم ، أى أنا ، وقد ورد فى الشعر ما ظاهره الجواز ، فإن كان تفضيلا جاز الوجهان ، نحو : كان الزيدان قائما وقاعدا أو قائم وقاعد (١). ورفع الاسمين بعدها ، أنكره الفرّاء ، وقال الجمهور فيها ضمير شأن ، والكسائىّ وابن الطراوه ملغاه ، وذكره فى الإرتشاف.

تنبيهان : الأوّل : إذا انتقض خبر ليس بإلا لم يخرج عن هذا العمل فى لغه أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على «ما» فى الإهمال عند انتقاض النفى ، كما حمل أهل الحجاز ما على ليس فى الإعمال عند استيفاء شروطها.

حكايه أبى عمرو مع عيسى بن عمرو

حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلا (٢) ، فبلغ ذلك عيسى بن عمرو الثّقفىّ (٣) ، فجاء ، فقال : يا أبا عمرو ما شىء بلغنى عنك أنّك تجيزه؟ قال : وما هو؟ قال : بلغنى أنّك تجيز ليس الطيب إلا المسك ، بالرفع ، فقال له أبو عمر : نمت وأدلج الناس ، ليس فى الأرض تميمىّ إلا وهو يرفع ، ولا حجازىّ إلا وهو ينصب ، ثمّ قال لليزيدىّ (٤) : تعال أنت يا يحيى ، وقال لخلف الأحمر (٥) : تعال أنت يا خلف ، امضيا إلى أبى مهدىّ (٦) فلقّناه الرفع ، فإنّه يأبى ، وامضيا إلى المنتجع (٧) من تيهان التميمىّ فلقّناه النصب ، فإنّه يأبى.

١- سقط قائم وقاعد فى «ح».

٢- أبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعه المشهورين ، كان إمام أهل البصره فى القراءات والنحو واللغه ، مات سنه ١٥٤ ه. المصدر السابق ٢ / ٢٣١.

٣- عيسى بن عمر الثقفى ، إمام فى النحو والعربيه والقراءه ، صنف : الإكمال ، الجامع مات سنه ١٤٩ ه. المصدر السابق ص ٢٣٨.

٤- يحيى بن المبارك أبو محمد إليزيدى النحوى كان أحد القرّاء الفصحاء العالمين بلغه العرب والنحو ، صنّف : مختصرا فى النحو ، المقصور والممدود و... مات سنه ٢٠٣ ه ، المصدر السابق ص ٣٤٠.

٥- خلف الاحمر البصرى ، كان راويه ثقه ، علامّه ، صنف : جبال العرب وما قيل فيها من الشعر و... مات سنه ١٨٠ ه. المصدر السابق ١ / ٥٥٤.

٦- هو محمد بن سعيد بن ضمضم شاعر إعرابى فصيح ، كان علماء زمانه يأخذون عنه لغه الحجاز. مغنى اللبيب ص ٣٨٨.

٧- المنتجع بن نبهان إعرابى فصيح ، أخذ عنه علماء زمانه اللغه التميميّه. المصدر. السابق ص ٣٨٨.

قال أبو محمد إليزيدىّ : فمضينا إلى أبى مهدىّ ، فوجدنا قائما يصلّى ، فلمّا قضى صلاته ، أقبل علينا ، فقال : ما خطبكما؟ فقلت : جئناك لنسألك عن شىء من كلام العرب ، قال : هاتياه ، فقلنا : كيف تقول : ليس الطيب إلا المسك ، فقال : أتأمرنى بالكذب على كبر السّنّ ، فأين الزعفران ، وأين الجادىّ ، وأين بنّه الإبل الصادره (١)؟ فقال له خلف الأحمر : ليس الشراب إلا العسل. قال : فما تصنع سودان هجر (٢) ما لهم غير هذا الثمر ، فلمّا رأيت ذلك ، قلت : كيف تقول : ليس ملاك الأمر إلا طاعه الله تعالى؟ فقال : هذا كلام لا دخل فيه ، ليس ملاك الأمر إلا طاعه الله تعالى ، والعمل بها ، ونصب ، فلقّنّاه الرفع ، فأبى ، وكتبنا ما سمعناه منه.

ثمّ جئنا إلى المنتجع ، فقلنا له : كيف تقول : ليس الطيب إلا المسك ، فقال : ليس الطيب إلا المسك ، فرفع ، وجهدنا به أن ينصب ، فلم ينصب ، فرجعنا إلى عمرو ، وعنده عيسى بن عمرو ، ولم يبرح بعد ، فأخبرنا بما سمعنا ، فأخرج عيسى خاتمه من يده ، فدفعه إلى أبى عمرو ، فقال : بهذا سدت الناس يا أبا عمرو.

حالات خبر الأفعال المذكوره مع اسمها إذا كانا معرفتين أو نكرتين

الثانى : للخبر مع الاسم حالات ، فإن كانا معرفتين ، فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا ، فإن علمهما ، وجهل انتساب أحدهما إلى الآخر ، فالاسم هو الأعرف على المختار ، ما لم يكن الآخر اسم اشاره ، اتّصل بها هاء التنبيه ، فيتعيّن للاسميّه ، فإن لم يكن أحدهما أعرف ، فالتخيير ، هذا هو المشهور. وقيل : المتكلّم بالخيار فى جعل أى المعرفتين شاء الاسم والآخر الخبر ، وهى طريقه المتقدّمين. وذهب إلى ذلك من المتأخّرين ابن مضاء (٣) وابن طاهر (٤) والاستاذ أبو على وابن خروف وابن عصفور. قيل : وهو ظاهر كلام سيبويه ، وإن كانا نكرتين ولكلّ منهما مسوّغ ، فالتخيير أيضا ، وإن كان المسوّغ لأحدهما فقط ، فهو الاسم وإن كانا مختلفين ، فالمعرفه هو الاسم ، والنكره هو الخبر ، ولا يعكس إلا فى الضروره ، وجوّزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائده ، وكون النكره غير متمحضه للوصفيه ، ومن وروده قوله [من الوافر] :

١- البنّه : الرائحه المنتنه. ولعلّ قصده من هذه الجمل : أين الكلام الصحيح؟ وأين الكلام غير الصحيح؟

٢- السودان جمع أسود ، جيل من الناس سود البشره. وهجر اسم موضع فيه تمر.

٣- أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمىّ ، كان له تقدّم فى علم العربيه ، صنّف : المشرق فى النحو ، الردّ على النّحويّين و... مات ٥٩٢ ه. المصدر السابق ١ / ٣٢٣

٤- عبد الله بن حسين بن طاهر فقيه نحوى ، له تصانيف منها ، المفتاح الإعراب فى النحو مات ١٢٧٢ ه. الأعلام للزركلى ٥ / ٢١٠.

١٢١ - قفى قبل التّفرق يا ضباعا

ولا يك موقف منك الوداعا (١)

وقوله [من الوافر] :

١٢٢ - كأنّ سبيئه من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وماء (٢)

جواز توسّط الخبر بينها وبين الاسم

«ويجوز فى الكلّ» ، أى فى كلّ أفعال الناقصه ، والمشهور منها وغيره ، وإدخال أل على «كلّ» وكذا «بعض» منعه بعضهم ، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، «توسّط الخبر» بينها وبين الاسم خلافا لابن درستويه فى ليس ، ولابن معط فى دام ، وذلك حيث لا مانع ولا موجب للتوسّط ، فالأوّل : كأن يكون الخبر واجب التقديم عليها لصدريّته ، نحو : أين كان زيد ، أو واجب التأخير ، كما إذا دخلته أداه الحصر ، نحو : ما كان زيد إلا فى الدار ، أو خيف لبس نحو : كان صاحبى عدوى.

والثانى كما إذا دخلت الاسم أداه حصر ، وكان مع الفعل ما يقتضى التصدير وعدم الفصل منه ، نحو : هل كان قائما إلا زيد ، اذ لا يفصل بين الفعل وأداه الاستفهام ، أو كان الخبر ضمير وصل ، نحو : كانه زيد. فجواز التوسّط بمعنى سلب ضروره الطرفين من التوسّط. وعدمه محلّه ما عدا ذلك ، كما فى نحو : كان زيد قائما ، تقول : كان قائما زيد (٣) ، قال تعالى : (وَكانَ حَقًّا عَلَيْنا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) [الروم / ٤٧] ، وقراءه حمزه (٤) وحفص : (٥)(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ) [البقره / ١٧٧] بنصب البرّ. وقال الشاعر [من البسيط] :

١٢٣ - مادام حافظ سرّى من وثقت به

فهو الّذى لست عنه راغبا أبدا (٦)

هذا إن حمل الجواز فى كلامه على معناه المشهور من سلب ضروره الطرفين ، فإن حمل على ما يقابل الامتناع كان أعمّ ممّا توسّطه واجب وجائز.

تنبيهان : الأوّل : ذكر ابن مالك أنّه يمتنع التوسّط فى نحو : كان غلام هند مبغضها ، لعود الضمير (٧) ويجب فى نحو : كان فى الدار ساكنها ، لاتّصاف الاسم بضمير الخبر ، وفى ».

١- هو مطلع قصيده للقطامى عمير بن شيميم التغلبى. اللغه : ضباعا : مرخم ضباعه.

۲- هو من قصيده لحسان بن ثابت. اللغه : السبئيه : الخمر ، بيت راس : قريه بالشام.

۳- سقطت هذه الجمله فی «ح».

۴- حمزه بن حبيب (أبو عماره) (ت ۱۵۶ ه / ۷۷۳ م) : أحد أئمه القراءات العشر. لقب بالزيات. توفّی فی العراق. المنجد فی الأعلام ص ۲۲۵.

۵- حفص بن عمر بن عبد العزيز ، إمام القراءه فی عصره ، له كتاب «ما اتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن» وهو أول من جمع القراءات ، توفّی سنه ۲۴۶ ه الأعلام للزركلی ، ۲ / ۲۹۱.

۶- لم يسمّ قائله.

۷- لعود الضمير من الخبر إلی ملابس الاسم «ح».

نحو : كان فى الدار رجل لكون الخبر ظرفا مسوّغا للابتداء ، ونوزع فى الأوّل بأنّ عود الضمير هنا على الاسم ، ورتبته التقديم ، فلا يمتنع ، وفى الأخيرى ن بأنّهما لا يقتضيان وجوب التوسط بل عدم التأخّر ، ولا يمنعان تقديم الخبر ، نحو : فى الدار كان ساكنها ، وفى الدار كان رجل.

الثانى : قضيه إطلاقه جواز توسّط الخبر ، ولو كان فعلا ، نحو : كان يقول زيد ، على جعل زيد اسم كان ، وهو ما صحّحه ابن عصفور وابن مالك ، ومنعه بعضهم قياسا على المبتدإ المخبر عنه بفعل ، فإنّه لا يتقدّم خبره كزيد قال ، والأوّل هو الصحيح. كما فى المغنى قال ، اذ لا تلتبس الجمله الاسميه بالفعليه ، انتهى.

جواز تقدّم الخبر عليها

ويجوز فى ما سوى الخمسه الأواخر وهى الّتى فى أوّلها ما تقدّمه ، أى الخبر عليها ، ولو كان جمله على الأصحّ ، ذلك حيث لا موجب له ، كأن يكون من أدوات الصدر ، نحو : أين كان زيد ولا مانع منه كما إذا دخلته أداه الحصر ، نحو : قائما ، أو خيف اللبس ، نحو : كان صاحبى عدوّى ، فجواز التقدّم بمعنى سلب ضروره الطرفين محلّه ما عدا ذلك ، نحو : قائما كان زيد ، وإن حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كان أعمّ ممّا تقديمه واجب وجائز كما قلناه فى جواز التوسّط ، وجاز تقدمّه بدليل قوله تعالى : (أَهؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كانُوا يَعْبُدُونَ) [سبأ / ۴۰] ، (وَأَنْفُسَهُمْ كانُوا يَظْلِمُونَ) [الأعراف / ۱۷۷] ، فإيّاكم وأنفسكم معمولان لخبر كان ، وقد تقدّما عليها.

قد يتقدّم المعمول حيث لا يتقدّم العامل

وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ، وسبقه إلى ذلك الفارسىّ وابن جنىّ وغيرهما من البصريّين ، وهو غير لازم. فقد يتقدّم المعمول حيث لا يتقدّم العامل بدليل تجويزهم زيدا لم أضرب ، وعمرا لن أضرب ، مع امتناع تقدّم أضرب على لم ولكن ، قال بعضهم : وأحسن ما يستشهد به على ذلك بيت العروض [من الرمل] :

۱۲۴ - إعلموا أنّى لكم حافظ

شاهدا ما كنت أو غائبا (۱)

وإنّها امتنع فى الخمسه الأواخر لاقترانها بما وهى مانعه ، لأنّها إمّا نافيه ، وهى من أدوات الصدر أو مصدريّه ، ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه ، ومنع ذلك فى دام متّفق عليه ، وأمّا الأربعه الآخر وغيرها ممّا نفى بما من هذه الأفعال ، وإن لم يكن النفى شرطا فى عمله مختلف فيه.

۱- هو لابن عبد ربه الأندلسى.

فالمنع مذهب البصريّين والفرّاء ، وأجازه بقيّه الكوفيّين ، لأنّ ما عندهم لا يلزم تصديرها. وخصّ ابن كيسان المنع بغير ما النفى شرط فى عمله لأنّ نفيه إيجاب ، فإن كان النفىّ بغير ما جاز التقديم مطلقا خلافا للفرّاء فى اطلاقه المنع مع كل ناف ، ويردّه قوله [من الطويل] :

١٢٥ - ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

على السّنّ خيرا لا يزال يزيد (١)

وأمّا توسّطه بين النّافى والمنفىّ فجائز مطلقا ، نحو : ما قائما كان زيد ، وما قائما زال زيد ، قاله غير واحد ، وحكى الرضىّ الاتّفاق على منعه فيما النفى فيه شرط فى العمل ، وليس كذلك.

ولا يجوز توسّطه بين ما ودام ، كما جزم به صاحب الإيضاح والبدر بن مالك والرضىّ ، بل ظاهر كلام الألفيه أنّه مجمع عليه. قال المرادىّ : وفيه نظر : لأنّ المنع معلل إمّا بعدم تصرّفها ، وهو لا ينهض مانعا بدليل اختلافهم فى ليس مع اتفاقهم على عدم تصرّفها ، أو كون ما موصولا حرفيّا لا يفصل بينه وبين صلته ، وفيه خلاف فقد أجازه كثير إذا لم يكن عاملا.

واختلف فى تقديم خبر ليس ، فأجازه قدماء البصريّين ، ومنعه الكوفيّون والمبرّد وابن السرّاج والجرجانىّ وأكثر المتأخّرين ، قال ابن مالك فى شرح الكافيه : والمنع أحبّ إلى لشبه ليس بما فى النفى وعدم التصرّف ، ولأنّ عسى لا يتقدّم خبرها إجماعا لعدم تصرّفها مع الاتّفاق على فعلى تها ، فليس أولى بذلك لمساواتها لها فى عدم التصرّف مع الاختلاف فى فعليتها ، انتهى.

وفرّق ابنه (٢) بين عسى وليس بأنّ عسى متضمّنه معنى ماله صدر الكلام ، وهو لعلّ بخلاف ليس. قال بعض الأئمه : ويمنع هذا الفرق بأن ليس أيضا متضمّنه معنى ما له صدر الكلام وهو ما النافيه ، انتهى. وقد يجاب بمنع تضمّن ليس معنى ما ، لأنّ ليس عنده لنفى الحال كما صرّح به ، وما لما هو أعمّ فلم تتضمّن معناها والنفى وإن لزم صدر الكلام فى ما لم يلزمه فيما عداها.

تنبيه : قال المرادىّ ينبغى أن يكون الخلاف فى غير ليس المستثنى بها فيمتنع التقديم فيها قولا واحدا ، وسبقه فى ذلك شيخه أبو حيّان فقال فى باب الاستثناء من الإرتشاف :

١- البيت للمعلوط القريعى. اللغه : على السن : أى على العمر.

٢- سقط ابنه فى «ح» ، وهو بدر الدين بن مالك ، له من التصانيف : شرح ألفيه ، ومات سنه ٦٨ ه. بغيه الوعاه ١ / ٢٢٥.

من أجاز من النّحويّين تقديم خبر ليس عليها ينبغى أن لا يجيز ذلك هنا ، لأنّها تجرى مجرى إلا ، فكما لا يجوز : قام القوم زيدا إلا ، لا يجوز قام القوم زيدا ليس.

جواز كون الأفعال الناقصه تامّه

ويجوز فى ما عدا فتئ وليس (١) وزال أن تكون تامّه ، أى مستغنيه عن الخبر كما أنّ معنى كونها ناقصه عدم الاستغناء عنه ، هذا هو الصحيح الّذى عليه المحقّقون ، وصحّحه نجم الأئمه وفاضل الأمه (٢).

وذهب الأكثرون إلى أنّ معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان زعما منهم أنّ معنى نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما مرّ. قال نجم الأئمه : وليس بشىء ، لأنّ كان فى «كان زيد قائما» يدلّ على الكون الّذى هو الحصول المطلق ، وخبره يدلّ على الكون المخصوص ، وهو كون القيام أى حصوله فجىء أوّلا بلفظ دالّ على حصول ما ، ثمّ عيّن بالخبر ذلك الحاصل ، فكأنّك قلت : حصل شىء ، ثمّ قلت : حصل القيام ، فالفائده فى إيراد مطلق الحصول أوّلا ، ثمّ تخصيصه كالفائده فى ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائده أخرى هاهنا ، وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيّد ولو قلنا : قام زيد ، لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره ، وخبره يدلّ على حدث معيّن واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان. لكنّ دلاله كان على الحدث المطلق أى الكون وضعيّه ، ودلاله الخبر على الزمان المطلق عقليّه.

أمّا سائر الأفعال الناقصه نحو : صار الدالّ على الانتقال ، وأصبح الدّال على الكون فى الصبح أو الانتقال ، ومثله أخواته ، ومادام الدّالّ على معنى الكون الدائم ، ومازال الدّالّ على الاستمرار ، وكذا أخواته ، وليس الدّالّ على الانتفاء ، فدلالتها على حدث معيّن لا يدلّ عليه الخبر فى غايه الظهور ، فكيف يكون جميعها ناقصه بالمعنى الّذى قالوه ، انتهى.

واستدلّ ابن مالك على بطلان قولهم أيضا بعشره أوجه ذكرها فى شرح التسهيل ، إلا أنّه استثنى ليس ، فوافق الأكثرين على عدد دلالتها على الحدث. وإذا استعملت هذه الأفعال تامّه ، كانت بمعنى فعل لازم ، فكان بمعنى حصل ، نحو : (وَإِنْ كانَ ذُو عُسْرَهٍ) [البقره / ٢٨٠] ، أى انتقل ، وصار بمعنى رجع ، نحو : (إِلَى اللهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ) [الشورى / ٥٣] ، أى ترجع ، وأصبح وأمسى بمعنى دخل فى الصباح والمساء ، نحو : (فَسُبْحانَ اللهِ

١- سقط ليس فى «س».

٢- لم اقع على ترجمه له.

حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) [الروم / ۱۷] ، أی حین تدخلون فی المساء وحین تدخلون فی الصباح ، وأضحی بمعنی دخل فی الضحی ، کقوله [من الطویل] :

۱۲۶ - ومن فعلاتی أنّنی حسن القری

إذا اللیله الشّهباء أضحی جلیدها (۱)

أی دخل فی الضحی ، وظلّ بمعنی دام واستمرّ ، نحو : ظلّ الیوم أی دام ظلّه ، وبات بمعنی عرّس ، کقوله [من المتقارب] :

۱۲۷ - وبات وباتت له لیله

کلیله ذی العائر الأرمد (۲)

أی وعرّس. وبرح بمعنی ذهب ، نحو : (وَإِذْ قالَ مُوسی لِفَتاهُ لا أَبْرَحُ) [الکهف / ۶۰] ، أی لا أذهب ، وانفکّ بمعنی انفصل ، نحو : فککت الخاتم ، فانفکّ ، أی انفصل. ودام بمعنی بقی ، نحو : (خالِدِینَ فِیها ما دامَتِ السَّماواتُ وَالْأَرْضُ) [هود / ۱۰۷] ، أی بقیت ، وقد تکون لمعان أخر ، وعملها حینئذ عمل ما رادفته ، إن لازما فلازما أو متعدّیا بحرف فیه أو بنفسه ، فکذلک هی.

أمّا فتیء ولیس وزال وما تصرّف من متصرّفها فلا تستعمل إلا نواقص. وفی التسهیل فتی تستعمل تامّه بمعنی سکن وطفأ ، وحکی فی شرحه عن الفرّاء : فتأته عن الأمر کسرته ، وفتأت النار : أطفأتها. قال فی القاموس : وهو صحیح ، وغلط أبو حیّان وغیره فی تغلیطه ، انتهی.

وحکی أبو علی فی الحلبیّات (۳) وقوع زال تامّه ، نحو : ما زال زید عن مکانه ، أی لم ینتقل ، وذهب الکوفیّون إلی أنّ لیس تکون عاطفه لا اسم لها ولا خبر ، نحو : إنّما یجزی الفتی لیس الجمل.

واعلم أنّ کلّ هذه الأفعال تتصرّف إلا لیس باتّفاق ، ودام عند الفرّاء وأکثر المتأخّرین ، وما عداهما علی قسمین : ما یتصرّف تصرّفا ناقصا ، وهو زال وأخواتها فلا یستعمل منها أمر ولا مصدر ، وما یتصرّف تصرفا تامّا ، وهو البواقی ، فیستعمل منها مضارع وأمر واسم فاعل ومصدر. وما تصرّف منها تصرّفا تأمّا أو ناقصا یعمل عملها ، فیثبت لغیر الماضی ما یثبت للماضی من العمل ، فالمضارع ، نحو : (وَلَمْ أَکُ بَغِیًّا) [مریم / ۲۰] ، والأمر ، نحو : (کُونُوا حِجارَهً) [الإسراء / ۵۰] واسم الفاعل کقوله [من الطویل] :

ص: ۲۱۳

۱- هو لعبد الواسع بن أسامه. اللغه : القری : إکرام الضیف. اللیله الشهباء : اللیله الباردہ والمجدبه.

۲- نسب إلی امرئ القیس. اللغه : العائر : القذی فی العین. الأرمد : المصاب بالرمد ، وهو داء التهابی یصیب العین.

۳- الحلبیّات فی النحو لأبن علی الفارس النحویّ.

١٢٨ - وما كلّ من يبدى البشاشه كائنا

أخاك إذا لم تلفه لك منجدا (١)

وقوله [من الطويل] :

١٢٩ - قضى الله يا أسماء أن لست زائلا

أحبّك حتى يغمض العين مغمض (٢)

والمصدر كقوله [من الطويل] :

١٣٠ - ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى

وكونك إيّاه عليك يسير (٣)

وكلّها لا يستعمل منها اسم مفعول ، وأمّا قول سيبويه : وهو مكون لله. فيقال : إنّ ابن جنىّ سأل عنه شيخه أبا على الفارسىّ؟ فقال : ما كلّ داء يعالجه الطبيب.

معنى التصرّف فى الأسماء

تنبيه. كلّ من التصرّف وعدمه يكون فى الأفعال وفى الأسماء ، والتصرّف فى الأفعال اختلاف أبنيه الفعل باختلاف المعانى كضرب ، يضرب اضرب ، وعدمه أن يلزم صيغه واحده منها كليس ودام فى هذا الباب ، وعسى فى أفعال المقاربه ، وهب وتعلم فى باب ظنّ ، وخلا وعدا وحاشا فى باب الاستثناء ، وصيغ التعجّب الثلاث ، ومنها نعم وبئس وحبّذا ، وسيأتى فى أبوابها ، ومنها قلّ النافيه ، وتبارك ، وسقط فى يده ، وهدّك من رجل ، وينبغى فى الأشهر ، وهلّم ، على القول بأنّه أمر ، وعم صباحا وأرحب.

والتصرّف فى الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب فتكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا ومضافا إليه ونحوه ، وعدمه أن يقتصر به على بعض ذلك كاقتصارهم فى أيمن على الرفع بالابتداء ، وسبحان الله على النصب بالمصدريّه ، وبعض الظروف على النصب بالظرفيه أو الجرّ بمن كما يأتى فى باب الإشاره ، إن شاء الله تعالى.

جواز حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون

هاتان «مسألتان» : الأولى : «تختصّ كان» دون أخواتها «بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون» تخفيفا لكثره الاستعمال وشبه النون بحرف العلّه نحو قوله تعالى : (قالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) [مريم / ٢٠] ، أصله أكون ، حذفت الضمّه للجازم والواو لالتقاء الساكنين ، ثمّ النون للتخفيف ، والحذفان الأوّلان واجبان ، والثالث جائز ، بخلاف نحو : (مَنْ

تَكَونُ لَهُ عاقِبَهُ الدَّارِ) [القصص / ۳۷] ، ونحو : وتكون لكما الكبرياء ،

۱- لم يسمّ قائل البيت. اللغه : يبدى : يظهر ، البشاشه : طلاقه الوجه ، تلفه : تجده ، منجدا : مساعدا.

۲- البيت للحسين بن مطير الأسدى. قالها فى صاحبته أسماء ، اللغه : قضى أى حكم وقدّر ، والمراد من مغمض : الموت.

۳- هذا البيت من الشواهد الّتى لم ينسبوها إلى قائل معيّن.

لانتفاء الجزم ، ونحو : (وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْماً صالِحِينَ) [يوسف / ٩] ، لأنّ جزمه بحذف النّون ، فلم تحذف ، لأنّها محرّكه فى الأولين بحركه الأعراب ، وفى الثالث بحركه المناسبه فتعاصت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنه ، فإنّها شبيهه بأحرف المدّ واللين فى سكونها وامتداد الصوت بها ، فتحذف كما يحذفن بجامع أنّها تكون إعرابا مثلهنّ ، وتحذف للجازم كما يحذفن.

واختصاص كان بذلك «بشرط عدم اتّصاله» أى اتّصال نون مضارعها المجزوم «بضمير نصب ولا» بحرف «ساكن ومن ثمّ» بفتح المثلثه وتشديد الميم إشاره إلى المكان الاعتبارىّ ، أى ومن أجل اعتبار الشرط المذكور «لم يجز» حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون فى نحو قوله عليه الصلاه والسّلام لعمر لما طلب أن يقتل ابن الصياد حين أخبر بأنّه الدّجال : إن يكنه فلن تسلّط عليه وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله (١) ، لاتّصاله بالضمير المنصوب. والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ، فلا يحذف معهما بعض الأصول.

ولا فى نحو قوله تعالى : (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) [النساء / ١٣٧] ، لاتّصاله بالساكن ، وهو لام التعريف ، فالنون مكسوره لأجله فهى متعاصيه لقوتها بالحركه ، وخالف يونس فى هذا فأجاز الحذف تمسّكا بقوله [من الطويل] :

١٣١ - إذا لم تك الحاجات من همّه الفتى

فليس بمغن عنك عقد الرتائم (٢)

وقوله [من الطويل] :

١٣٢ - فإن لم تك المرآه أبدت وسامه

فقد أبدت المرآه جبهه ضيغم (٣)

ووافقه ابن مالك ، وحمله الجماعه على الضروره ، كقوله [من الطويل] :

١٣٣ - فلست بآتيه ولا أستطيعه

ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل (٤)

تنبيهان : الأوّل : زاد ابن هشام فى الجامع الصغير (٥) والقطر (٦) اشتراط كون المضارع المذكور مستعملا فى الوصل دون الوقف ، وقال فى شرح القطر : نصّ عليه ابن خروف ، وهو حسن ، لأنّ الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقى على حرف واحد أو حرفين ، وجب الوقف عليه بها السكت ، كقولك : عه ، ولم يعه ، فلم يك بمترله لم يع ،

١- صحيح البخارى ٢ / ٤٩٢ برقم ١٢٣١.

٢- لم يذكر قائله. اللغه : الرتائم : جمع رتيمه بمعنى الرّتمه وهو خيط يشدّ فى الاصبع أو الخاتم للعلامه أو التذكّر.

٣- هو للخنجر بن صخر الأسدى ، اللغه : الوسامه : أثر الحسن والجمال ، الضيغم : الاسد الواسع الشّدق (ج) ضياغم.

٤- هو للنجاشى الحارثى. اللغه : آتيه : اسم فاعل من الإتيان ، والضمير فيه وفى استطيعه للطعام.

٥- الجامع الصغير فى النحو لجمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام النحوىّ.

٦- قطر الندى وبل الصدى مقدمه فى النحو لابن هشام.

فالوقف عليه بإعاده الحرف الّذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن فيه ، ولا يقال : يلزم مثله فى لم يع ، لأنّ إعاده الياء تؤدّى إلى إلغاء الجازم بخلاف لم يكن ، فإنّ الجازم إنّما اقتضى حذف الضمه لا حذف النّون كما بيّنا ، انتهى.

وكان المصنّف لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عنده ، قال ابن هشام فى الأوضح (۱) ، قال ابن مالك : تجب هاء السكت فى الفعل إذا بقى على حرفين : أحدهما زائد ، نحو : لم يعه ، وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : (وَلَمْ أَكُ) [مريم / ۲۰] ، (وَمَنْ تَقِ) [غافر / ۹] ، بترك الهاء انتهى. وقد رأيت موافقته لابن مالك فى شرح القطر ، فهو مشترك الإلزام.

الثانى : لا يختصّ هذا الحكم بمضارع كان الناقصه ، بل يكون فى مضارع التامّه أيضا ، كقوله تعالى : (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْها) [النساء / ۴۰] بالرفع لكنّه قليل.

الأوجه الأربعه فى نحو...

الأوجه الأربعه فى نحو الناس مجزيّون بأعمالهم : «و» المساله الثانيه : «لك فى» كلّ موضع ذكر فيه بعد إن الشرطيّه وكان المحذوفه اسم مفرد يذكر بعده فاء الجزاء متلوّه باسم مفرد مع صحّه تقدير فيه أو معه ونحوهما ممّا يصلح خبرا قبل فاء الجزاء «نحو» قولهم ، وفى بعض الكتب مرفوع إلى النبى صلّى الله عليه وآله وقولهم : «الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشرّ» وقولهم : المرء مقتول بما قتل به ، إن سيفا فسيف ، وإن خنجرا فخنجر ، «أربعه أوجه» من الإعراب.

أحدها : «نصب الأوّل» على الخبريّه لكان المحذوفه مع اسمها «ورفع الثانى» على الخبريّه لمبتدإ محذوف بعد فاء الجزاء ، أى ان كان عملهم خيرا ، فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شرّا ، فجزاؤهم شرّ ، وإن كان ما قتل به سيفا ، فما يقتل به سيف ، وإن كان ما قتل به خنجرا ، فما يقتل به خنجر.

«و» الثانى : «رفعهما» معا ، فالأوّل على أنّه اسم لكان المحذوفه ، والثانى على تقدير مبتدإ محذوف ، أى إن كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير ، وإن كان معه أو فى يده أو عنده سيف ، فما يقتل به سيف.

«و» الثالث : «نصبهما» معا : الأوّل على الخبريّه لكان الحذوفه مع اسمها ، والثانى بفعل محذوف أو على الخبريّه (۲) لكان محذوفه أيضا ، أى إن كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ، أو فيكون جزاؤهم خيرا ، وإن كان ما قتل به سيفا فيكون ما يقتل به سيفا. ».

۱- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك لابن هشام.

۲- هذه الجمله سقطت فى «ح».

«و» الرابع : «عكس» وجه «الأوّل» ، أى رفع الأوّل على أنّه اسم لكان محذوفه مع خبرها ونصب الثانى بفعل لائق ، تقديره فيجزون ، أو خبرا لكان محذوفه ، أى إن كان فى عملهم خير فيجزون خيرا ، أو فيكون الجزاء أو جزاؤهم خيرا ، إن كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا.

«و» الوجه «الأوّل أقوى» الوجوه الأربعه ، لأنّ فيه إضمار كان واسمها بعد إن واضمار المبتدإ بعد فاء الجزاء ، وكلاهما كثير مطّرد ، «و» الوجه «الأخير أضعف» الوجوه ، لأنّ فيه حذف كان وخبرها بعد إن ، وحذف الناصب أو كان مع اسمها بعد الفاء ، وكلّه قليل غير مطّرد ، ولذلك لم يذكره سيبويه ، وذكر الثلاثه. «و» الوجهان «المتوسّطان» بين الأقوى والأضعف أعنى الأوّل والأخير «متوسّطان» بين القوّه والضعف لاشتمال كلّ منهما على أحد الكثيرين وأحد القليلين ، وظاهر كلامه أنّ هذين الوجهين متكافئان ، وهو كذلك عند الشلوبين ، وقال ابن عصفور : ورفعهما أولى.

وقوع افعل فى الكلام لا بمعنى تفضيليه بعد المشاركه

تنبيهات : الأوّل : تعبيره بأقوى وأضعف يقتضى قوه الثلاثه ، وضعفها لاقتضاء أفعل التفضيل المشاركه والزياده ، فيلزم التناقض ، وهو كثير فى عباراتهم ، فينبغى تشريك أفعل فى ذلك بما لا مشاركه فيه ، فيكون الأقوى والأضعف بمعنى القوىّ والضعيف ، كما قيل فى قوله تعالى : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) [الروم / ٢٧] ونحوه.

وقال بعضهم : إنّ أفعل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير فى الفعل لا بمعنى تفضيله بعد المشاركه فى أصل الفعل ، فيفيد عدم وجود أصل الفعل فى الغير ، فيحصل كمال التفضيل ، وهو المعنى الأوضح فى أفعل وصفاته تعالى ، وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكايه عن يوسف الصدّيق (رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَ) [يوسف / ٣٣] ، وقول على عليه السّلام : لأن أصوم يوما من شعبان أحبّ إلى أن أفطر من رمضان (١) ، انتهى.

الثانى : إذا لم يصحّ تقدير فيه أو معه ونحوهما فى المسأله ، تعيّن نصب الأوّل خبرا لكان ، نحو : أسير كما تسيران ، إن راكبا فراكب ، وإن راجلا فراجل. أى إن كنت راكبا فأنا راكب ، وإن كنت راجلا ، فأنا راجل ، وربّما جرّ مقرونا بإلا أو بأن وحدها ، إن عاد اسم كان إلى مصدر متعدّ مجرور بحرف ، نحو : المرء مقتول بما قتل ، إن سيف فسيف ، أى إن كان قتله بسيف ، فقتله أيضا بسيف. وحكى عن يونس : مررت

١- الشيخ الحر العاملى ، وسائل الشيعه ، ج ١٠ ، موسسه آل البيت ، رقم ١٢٧٣.

برجل صالح إن لا صالح فطالح ، أى لا يكون المرور بصالح ، فالمرور بطالح ، ومررت برجل صالح إن زيد وإن عمرو ، وذلك لقوّه الدلاله على الجارّ بتقدّم ذكره.

الثالث : علم من ذلك أنّ كان يجوز حذفها مع اسمها بعد إن الشرطيه بكثره ، ويجوز أيضا بعد لو الشرطيّه بكثره ، ويجوز أيضا بعد لو الشرطيه ، وذلك فيها بكثره أيضا كقوله عليه السّلام : التمس ولو خاتما من حديد (١) ، أى التمس شيئا ولو كان ما تلمسه خاتما من حديد ، وقول الشاعر [من البسيط] :

١٣۴ - لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا

جنوده ضاق عنها السّهل والجبل (٢)

أى ولو كان الباغى ملكا. وقد يحذف مع اسمها بعد غيرهما كقوله [من الرجز] :

١٣۵ - ...

من لد شولا فإلى إتلائها (٣)

تكميل : والتزم حذف كان معوّضا عنها ما بعد أن كثيرا كقوله [من البسط] :

١٣۶ - أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر

فإنّ قومى لم تأكلهم الضّبع (۴)

أى لأن كنت ذا نفر فخرت ، ثمّ حذف متعلّق الجارّ لدلاله ما بعده عليه ، ثمّ حذف الجارّ ، وكان للاختصار فانفصل الضمير فصار أن أنت ، ثمّ زيدت ما عوضا عن كان المحذوفه ، فصار أن ما أنت ، ثمّ ادغمت النون فى الميم لما بينهما من التقارب فى المخرج ، فصار أمّا أنت ذا نفر.

وقد تحذف مع معموليها بعد إن الشرطيّه كقولهم : إفعل هذا إمّا لا ، أى إن كنت لا تفعل غيره ، فما عوّض عن كان واسمها ، وادغمت نون إن فيها لتقارب مخرجهما ولا نافيه للخبر المحذوف ، وهى عوض منه ، وقد تزاد بلفظ الماضى متوسّطه بين الشيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا ، واطّرد بين ما وفعل التعجّب ، نحو : ما كان أحسن زيدا ، وشذّ قولها [من الرجز] :

١٣٧ - أنت تكون سيّد نبيل

إذا تهبّ شمأل بليل (۵)

وقوله [من الوافر] :

۱- صحیح البخاری ، ۴ / ۲۵ ، رقم ۵۵ ، ویروی : اذهب فالتمس ...

۲- هو للعین المنقری. اللغه : البغی : الظلم. جنوده ضاق ... : یرید أنّه کثیر الجند والأعوان.

۳- هـذا کلاـم تقوله العرب ، ویجری بینها مجری المثل ، وهو یوافق بیتا من مشـطور الرجز ، وهو من شواهـد سـیبویه (۱ / ۱۳۴) ولم یتعرض أحد من شراحه إلی نسبته لقائله بشیء. اللغه : شولا : قیل : هو مصدر شالت الناقه بذنبها ای رفعته للضرب ، وقیل هو اسم جمع لشائله ، علی غیر قیاس ، والشائله : الناقه الّتی خفّ لبنها وارتفع ضرعها ، اتلائها : مصدر أتلت الناقه إذا تبعها ولدها.

۴- البیت للعباس بن مرداس. اللغه : الضبع : أصله الحیوان المعروف ، ثمّ استعملوه فی السنه الشدیده المجدبه.

۵- البیت لأمّ عقیل بن أبی طالب ، وهی فاطمه بنت أسـد بن هاشم بن هاشم بن عبـد مناف. اللغه : شـمأل : ریـح تهبّ من ناحیه القطب ، بلیل : رطبه ندیه.

۱۳۸ - سراه بنی أبی بکر تسامی

علی کان المسوّمه العراب (۱)

الأحرف المشبهه بالفعل

صمدیة

الثانی : الأحرف المشبّهه بالفعل ، وهی : إنّ وأنّ وکأنّ ولیت ولکنّ ولعلّ ، وعملها عکس عمل کان ، ولا یتقدّم أحد معمولیها علیها مطلقا ، ولا خبرها علی اسمها ، إلا إذا کان ظرفا أو جارّا ومجرورا ، نحو : (إِنَّ فِی ذلِکَ لَعِبْرَةً). وتلحقها ما [الزائده] فتکفّها عن العمل ، نحو : إنّما زید قائم ، والمصدر إن حلّ محلّ إنّ ، فتحت همزتها ، وإلا کسرت ، وإن جاز الأمران ، جاز الأمران. نحو : (أَوَلَمْ یَکْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا) و (قالَ إِنِّی عَبْدُ اللهِ) ، وأوّل قولی إنّی أحمد الله ، والمعطوف علی أسماء هذه الحروف منصوب ، ویختصّ إنّ وأنّ ولکنّ بجواز رفعه بشرط مضیّ الخبر.

شرح

اشارة

النّوع «الثانی» من أنواع النواسخ «الأحرف المشبّهه بالفعل» ، ووجه شبهها به إمّا لفظا ، فمن حیث کونها علی ثلاثه أحرف فصاعدا ، ولیست علی حرفین کهل وبل ، ولا حرف واحد کالواو ، وإلی هذا أشار ابن الخشّاب بقوله : لیست مهلهله النسج ولا سخیفه التألیف. ولبنائها علی الفتح مثله ، وإمّا معنی ، فلأنّ معانیها معانی الأفعال مثل : أکّدت وشبّهت واستدرکت وتمنّیت وترجّیت ، وتسمّی أیضا بالنواسخ إطلاقا لاسم الأعمّ علی الأخصّ.

«وهی» ستّه ، وعدّها سیبویه خمسه باسقاط «أنّ» المفتوحه ، لأنّها فرع المکسوره ، وتبعه ابن مالک فی التسهیل ، وأورد أنّ قضیّه هذا أن لا تعدّ کأنّ ، فإنّ أصل کأنّ زیدا الأسد ، إنّ زیدا کالأسد ، فقدّمت الکاف فصار کأنّ ، وأجاب بأنّ أصل کأنّ منسوخ لاستغناء الکاف عن متعلّق إنّ بکسر الهمزه وفتح النون مشدّده ، وأنّ بفتح الهمزه والنون مشدّده ، وبنو تمیم تقول : عنّ وتسمّی عنعنه تمیم (۲) ، وهما لتأکید الحکم ونفی الشکّ عنه والإنکار له ، ومن ثمّ لا یؤتی بهما إلا عند تردّد السامع فی الحکم أو إنکاره ، لا إذا کان خالی الذهن عن الحکم والتردّد فیه ، ویفترقان من حیث إنّ إنّ المکسوره لا تغیّر مدخولها إذا کان جمله ، وأنّ المفتوحه تغیّرها فی تأویل المفرد ، ولهذا تقع الجمله المقرونه بها فی موضع الفاعل والمفعول والمجرور ، فتؤوّل بمفرد. ».

۱- أنشد الفرّاء هذا البیت ولم ینسبه إلی قائل ، ولم یعرف العلماء له قائلا. اللغه : السراه : جمع سری وهو العزیز والشریف. تسامی : أصله تتسامی ، بتاءین ، فحذف إحدهما تخفیفا ، المسومه : الخیل الّتی جعلت لها علامه ثمّ ترکت فی المرعی ، العراب

: خيل عراب : خلاف البراذين. وإبل عراب : خلاف البخاتى.

٢- عنعنه تميم : إبدالهم العين من الهمزه ، يقولون «عن» موضع «أن».

«ولكنّ» بتشديد النون ، وهى بسيطه خلافا للكوفيين ، ومعناها الاستدراك ، وفسّر بأنّ تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ، ولذلك لا بدّ أن يتقدّمها كلام مناقض لما بعدها ، نحو : ما هذا ساكنا لكنّه متحرك ، أو ضدّ نحو : ما هذا أبيض لكنّه أسود ، أو خلاف له على الأصحّ نحو : ما زيد قائما لكنّه شارب. ويمتنع أن يكون موافقا له باتّفاق ، قاله أبو حيّان فى النكت الحسان.

معنى الاستدراك

وقيل : تكون للتوكيد تاره وللاستدراك [تاره] أخرى. قاله ابن العلج (١) وجماعه ، وفسّروا الاستدراك برفع ما توهّم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق ، تقول : زيد شجاع ، فيوهم إثبات الشجاعه لزيد ، إثبات الكرم له ، لأنّ الشجاعه والكرم لا يكادان يفترقان ، فإذا أردت رفع هذا التوهّم تأتى بلكنّ فتقول : لكنّه بخيل ، وقس على ذلك النفى والتوكيد ، نحو : لو جاءنى أكرمته لكنّه لم يجى ، أكّدت ما أفادته لو من الامتناع ، وقيل هى للتوكيد دائما ، وقد تعطى مع ذلك معنى الاستدراك.

«وكأنّ» بتشديد النّون ، وهى حرف مركّب عند أكثرهم ، حتى ادّعى ابن هشام الخضراوىّ وابن الخباز الإجماع عليه ، وليس كذلك ، بل ذهب بعضهم إلى أنّها بسيطه ، وادّعى صاحب رصف المبانى (٢) أنّه قول أكثرهم ، وأطلق الجمهور أنّها للتشبيه وهو معناها المتّفق عليه.

وزعم جماعه منهم ابن السّيّد أنّها لا تكون لذلك إلا إذا كان خبرها اسما جامدا ، نحو : كأنّ زيدا قائم أو فى الدار أو عندك أو يقوم ، فإنّها فى ذلك كلّه للظنّ ، لأنّ الخبر هو الاسم ، والشىء لا يشبه بنفسه.

قال الرضىّ : والأولى أن يقال هى فى ذلك للتشبيه أيضا ، والمعنى كأنّ زيدا شخص قائم ، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقه ، فيصحّ التشبيه ، إلا أنّه لمّا قام الوصف مقام الموصوف ، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنّه الخبر بعينه ، صار الضمير من الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدّر ، فلذلك تقول : كأنّى أمشى ، وكأنّك تمشى ، والأصل كأنّى رجل أمشى ، وكأنّك رجل تمشى ، انتهى.

ثمّ القائل بأنّها مركّبه ، يقول بأنّها للتشبيه المؤكّد لتركيبها من الكاف المفيده للتشبيه وأنّ المفيده للتأكيد ، فكأنّ زيدا أسد ، أصله أنّ زيدا كأسد ، قدّمت الكاف على أنّ

١- لم أقع على ترجمه له.

٢- رصف المبانى فى حروف المعانى فى النحو لأحمد بن عبد النور المالقىّ المتوفى سنه ٧٠٢ ه كشف الظنون ٢ / ٩٠٨.

ليدلّ أوّل الكلام على التشبيه من أوّل وهله ، وفتحت همزه أنّ للجارّ ، فصارا حرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتاكيد (١). والقائل بأنّها بسيطه ، يلزمه أن تكون لمطلق التشبيه ، لأنّها موضوعه له كالكاف.

فإن قلت على القول بتركيبها بم يتعلّق الجارّ؟ قلت : قال ابن جنّى : هو حرف لا يتعلّق بشىء لمفارقته الموضع الّذى يتعلّق فيه بالاستقرار ، ولا يقدّر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لإفادته التشبيه.

كاف التشبيه لا يتعلّق دائما عند بعضهم

قال ابن هشام ، وليس قوله بأبعد من قول أبن الحسن : إنّ كاف التشبيه لا يتعلّق دائما ، قال : ولمّا رأى الزّجاج أنّ الجارّ غير الزائد حقّه التعلّق ، قدّر الكاف هاهنا اسما بمثل له ، فلزمه أن يقدّر له موضعا ، فقدّره مبتدأ ، فاضطرّ إلى أن قدّر له خبرا لم ينطق به قطّ ، ولا المعنى مفتقر إليه ، فقال : معنى كأنّ زيدا أخوك ، مثل أخوه زيد إيّاك كائن ، وقال الأكثرون : لا موضع لأنّ وما بعدها ، لأنّ الكاف وأنّ صارا بالتركيب كلمه واحده. قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأنّ ذاك فى التركيب الوضعىّ ، لا فى التركيب الطارئ ، انتهى.

وردّه الدمامينىّ بأنّ هذا تركيب وضعىّ ، لأنّ واضع اللغه فى معتقد هؤلاء هو الّذى وضعه كذلك ، وليس من الأمور الّتى طرأت فى الاستعمال من غير أن يكون للوضع فيها مدخل ، انتهى.

لا تجىء كأنّ للتحقيق ولا للتقريب

ولا تجى للتحقيق خلافا للكوفيّين ، ولا حجّه لهم فى قوله [من الوافر] :

١٣٩ - فأصبح بطن مكّه مقشعّرا

كأنّ الأرض ليس بها هشام (٢)

لأنّه محمول على التشبيه ، فإنّ الارض ليس بها هشام حقيقه ، بل هو مدفون فيها. ولا للتقريب ، نحو : كأنّك بالدنيا لم تكن ، وبالآخره لم تزل ، خلافا لهم ولأبى الحسن الأنصارىّ (٣) ، ولا للنفى ، نحو : كأنّك دالّ عليها ، أى ما أنت دالّ عليها خلافا للفارسىّ.

١- حذفت هذه الجمله فى «س».

٢- لم يسمّ قائله ، ويرثى به الشاعر هشام بن عبد الملك. اللغه : أراد ببطن مكه : تحت أرضها الّتى يدفن الأموات ، مقشرّ : اسم الفاعل من اقشعرّ بمعنى أخذه رعده أو يبس.

٣- يحيى ابن عبد الله أبو الحسن الأنصارى النحوىّ ، كان من أعيان أهل العربيه ومات سنه ٦٣ ه. بغيه الوعاه ٢ / ٣٣٦.

«وليت» وقد يقال لتّ بإبدال تاء ، وإدغامها فى التاء ، ولوت ، وهى للتمنّى ، وهو طلب حصول شىء مستحيل أو ممكن غير متوقّع على سبيل المحبّه ، كذا قيل ، والأولى أن يقال : إظهار محبّه شىء مستحيل من حيث إنّه مستحيل (۱) أو ممكن غير متوقع ، لأنّ التمنّى ليس بطلب ، لا سيّما مع العلم باستحالته ، ثمّ تعلّقه بالأول كثير ، كقوله [من الوافر] :

۱۴۰ - ألا ليت الشّباب يعود يوما

فأخبره بما فعل المشيب (۲)

وما ألطف قول الدمامينىّ مضمّنا لبعض صدر هذا البيت مع التوريه المرشحه (۳) [من المتقارب] :

۱۴۱ - رمانى زمانى بما ساءنى

فجاءت نحوس وغابت سعود

وأصبحت بين الورى بالمشيب

عليلا فليت الشباب يعود (۴)

وبالثانى قليل ، نحو : ليت زيدا يحسن إلى من أساء إليه ، ولكن يجب فى التّمنّى إذا كان متعلّقه ممكنا كهذا أن لا يكون لك توقّع وطماعيه فى وقوعه ، وإلا صار ترجيّا ، ولا يكون فى الواجب ، فلا يقال : ليت غدا يجىء.

جواز الاشتغال من الحروف

قال ابن جنىّ فى الخاطريّات : لأنّه يا ليته حقّه ، أى انتقصه إيّاه ، يجوز أن يكون من قولهم ليت لى كذا ، وذلك أنّ المتمنّى للشىء معترف لنقصه عنه وحاجته إليه. فإن قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ، قيل : وما فى ذلك من الإنكار ، وقد قالوا : أنعم له بكذا. أى قال له نعم ، وسوّفت الرّجل إذا قلت له : سوف أفعل ، وسألتك حاجه ، فلو ليت لى ، أى قلت : لى لولا ، ولا ليت لى ، أى قلت : لى لا ـ لا ـ فإن قيل : فكان يجب على هذا أن يكون فى قولهم لأنّه يا ليته معنى التمنّى كما أنّ فى أنعمت معنى الإجابه ، وفى لو ليت معنى التعذّر ، وفى لا ليت معنى الرّدّ ، قيل : قد يكون فى المشتقّ اقتصار على بعض ما فى المشتقّ منه كما سمّوا الحرم الناله ، وذلك أنّه لا ينال من حلّه ، وهذه فعله من نال ، هو نقيض لا ينال ، وجاز الاشتقاق من الحروف ، لأنّه ضارعت أصول كلامهم الأوّل ، إذا كانت جامده غير مشتقّه ، كما أنّ الأوائل كذلك ، انتهى ملخّصا.

۱- سقط هذه الجمله فى «ح».

۲- البيت لأبى العتاهيه شاعر العصر العباسى المتوفى سنه ۲۱۸ ه. ق اللغه : المشيب : سن الشيب.

۳- التوریه المرشحه هی الّتی اقترنت بما یلائم المعنی القریب.

۴- اللغه : النحوس : جمع نحس بمعنی الجهد والضّر. ویقال أمر نحس : مظلم ، ویوم نحس : یوم لم یصادف فیه خیر ، السعود : جمع سعد بمعنی الیمن ، الوری : الخلق.

«ولعلّ» وليس أصلها علّ واللام لام الابتداء خلافا للمبرّد كما حكاه عنه صاحب المفتاح ، بل علّ لغه فيها كما سيأتى ، وهى لتوقّع مرجوّ أو مخوف ، نحو : لعلّ الحبيب واصل ولعلّ الرقيب حاصل. قال ابن هشام وغيره : وتختصّ بالممكن ، وقول فرعون (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبابَ أَسْبابَ السَّماواتِ) [غافر / ٣۶] ، إنّما قاله جهلا أو مخرقه وإفكا ، انتهى.

قال جماعه منهم الأخفش : وتكون للتعليل كاللام ، وحملوا عليه قوله تعالى : (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى) [طه / ۴۴] ، ومن لم يثبته يحمله على الرجاء ، ويصرفه للمخاطبين ، أى إذهبا على رجائكما. حكى الأخفش أفرغ عملك لعلّنا نتغذّى ، أى لنتغذّى ، قالوا : ولهذا جرت بها عقيل كقوله ، ورواه السيرافىّ عن ابن دريد (۱) فى شرح الكتاب [من الطويل] :

۱۴۲ - وداع دعا يا من يجيب إلى النّدى

فلم يستجبه عند ذاك مجيب

فقلت ادع أخرى وارفع الصّوت دعوه

لعلّ أبى المغوار منك قريب (۲)

وقال الكوفيّون : وتكون للاستفهام ، وتبعهم ابن مالك ، وجعل منه قوله تعالى : (وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى) [عبس / ٣] ، وقوله عليه السّلام لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلا : لعلّنا اعجلناك. والآيه عند غيرهم محموله على الترجّى ، والحديث على الإشفاق.

تنبيهات : الأوّل : اضطربت أقوالهم فى لعلّ الواقعه فى كلامه تعالى لاستحاله ترقّب غير الموثوق بحصوله عليه ، فقال قطرب وأبو على : معناها التعليل ، فمعنى افعلوا الخير لعلّكم ترحمون ، أى لترحموا ، ولا يستقيم ذلك فى : (لَعَلَّ السَّاعَهَ قَرِيبٌ) [الشورى / ١٧] ، إذ لا معنى للتعليل هنا ، وقيل : هى لتحقيق الجمله الّتى بعدها ، ولا يطّرد فى : (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى) [طه / ۴۴] إذ لم يحصل من فرعون التذكّر والخشيه.

وأمّا قوله : آمنت بالّذى آمنت به بنو إسرائيل الآيه (٣) فتوبه يأس لا معنى تحتها ، ولو كان تذكّرا حقيقيّا لقبل منه ، والحقّ ما قاله سيبويه : أنّ الرجاء والإشفاق متعلّقان بالمخاطبين ، والأصل فى الكلمه أن لا يخرج عن معناها بالكلّيه. فلعلّ منه تعالى حمل المخاطبين على أن يرجوا أو يشفقوا ، كما أنّ الشكّ فى أو كذلك ، ولا يجب أن يكون .)

١- محمد بن الحسن بن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء ، له من التصانيف ، الجمهره فى اللغه ، المقصور والممدود ، أدب الكاتب و... مات سنه ٣٢١ وقيل : بموته مات علم اللغه والكلام جميعا ، المصدر السابق ١ / ٧۶.

٢- هذان البيتان لكعب بن سعد الغنوى ، من قصيده مستجاده يرثى فيها أخاه أبا المغوار. والبيت الثانى تقدّم برقم ١٠۵.

٣- لعلّ قصده الآيه التسعون من سوره يونس (آمَنْتُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا الَّذِى آمَنَتْ بِهِ بَنُوا إِسْرائِيلَ.)

الرجاء أو الإشفاق من المتكلّم بلعلّ ، بل قد يكون من المخاطب ، وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال.

محل مجرور لعلّ من الإعراب عند من جرّ بها

الثانى : مجرور لعلّ فى موضع رفع بالإبتداء لتنزّل لعلّ مترله الجار الزائد ، نحو : بحسبك درهم ، بجامع ما بينهما من عدم التعلّق بعامل وقوله : فى البيت قريب هو خبر ذلك المبتدأ ، ومثله لولاى لكان كذا ، على قول سيبويه : أنّ لو لا جارّه ، وقولك : ربّ رجل يقول ذلك ونحوه.

فى لعلّ ستّ عشره لغه : الثالث : فى لعلّ ستّ عشره لغه ، ذكرها فى الهمع ، وهى فتح اللام الثانيه وكسرها ، وعلّ بالوجهين ، ولعن بإبدال اللام نونا ، وعنّ بحذف اللام من هذه ، لأن بإبدال العين همزه واللام نونا وأن تحذف اللام من هذه ، ورعنّ بإبدال اللام راء ، ورغن ولغن بالغين المعجمه فيهما ، ورعل بالمهمله ، ورغل بالمعجمه ، ولعا ، ولون ، ولعلت ، انتهى.

عمل الأحرف المشبهه بالفعل : «وعملها» أى عمل الأحرف المذكوره «عكس عمل كان» ، وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر ، نحو : (إِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ) [غافر / ٥٩] ، ويشترط فى اسمهنّ ما تقدّم فى اسم كان وأخواتها ، ونسبه العمل فى الخبر إلى هذه الأحرف كمعاكستها هو مذهب البصريّين. وذهب الكوفيّون والسهيلىّ إلى أنّه باق على رفعه الأصلىّ ، وعملها فيه الرفع وهو المشهور.

أجاز جماعه نصب خبر الأحرف المشبهه بالفعل

وأجاز جماعه نصبه على أنّه لغه ، وممّن قال بذلك ابن سلام (١) وابن الطراوه وابن السّيّد البطليوسىّ (٢) ، وذكره المصنّف فى حديقه المفردات كالحديث : إنّ قعر جهنم سبعين خريفا (٣) وقوله [من الطويل] :

١- محمد بن سلّام الجمحى من علماء أواخر القرن الثانى وأوائل الثالث من الهجره ، نحوىّ ولغوى ويعدّ أحد كبار نقده الشعر ، مات سنه ٢٣١ ه. محمد بن سلام الجمحى ، طبقات الشعراء ، بيروت ، دار الكتب العلميه ، ١۴١٢ ه ، ص ١۴.

٢- عبد الله بن محمد بن السّيّد أبو محمد البطليوسى كان عالما باللغات والآداب ، صنّف : شرح ديوان المتنبّى ، المسائل المنشور فى النحو ، مات سنه ٥٢١ ه ، بغيه الوعاه ٢ / ٥٥.

٣- صحيح مسلم ، النيسابورى ، الطبع الاول ، دار الكتب العمليه ، بيروت ، ١۴١٨ ه. ق ١ / ١٥٩ برقم ٣٢٩.

١۴٣ - إذا اسودّ جنح اللّيل فلتأت ولتكن

خطاك خفافا إنّ حراسنا أسدا (١)

وقوله [من الرجز] :

١۴۴ - كأنّ أذنيه إذا تشوّفا

قادمه أو قلما محرّفا (٢)

وقوله [من الرجز] :

- ١۴۵

* يا ليت أيام الصّبار رواجعا (٣) *

وحكى يونس : لعلّ أباك منطلقا ، ولا يرد ذلك على قضيّه كلام المصنّف لأنّه قليل ، والجمهور على إنكار ذلك ، وتأويل الشواهد : فالقعر فى الحديث مصدر قعرت الشيء ، إذا بلغت قعره ، وسبعين ظرف ، أى أنّ مدّه بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاما ، وباقى المنصوبات حال ومفعول ، أى تلقاهم أسدا ، ويحكى ان قادمه ، وأقبلن رواجعا ، ويوجد منطلقا. قال ابن هشام : ولا يقدّر فى هذين تكون ويكون ، كما ذهب إليه الكسائى لعدم تقدّم إن ولو الشرطيتين ، وفيه نظر.

عدّ بعضهم من أخوات إنّ عسى

تنبيه : عدّ بعضهم من أخوات أنّ عسى ، لعملها عمل أنّ فى لغه ، فهى بمعنى لعلّ ، وشرط اسمها حينئذ أن يكون ضميرا ، كقوله [من الطويل] :

١۴۶ - فقلت عساها نار كأس وعلّها

تشكّى فآتى نحوها فأزورها (۴)

وهى حينئذ حرف وفاقا للسيرافىّ ، ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور فى إطلاق القول بفعلى تها ، ولابن السّراج فى إطلاق القول بحرفيّتها. قاله فى الأوضح ، ولا يردّ ذلك على قضيه كلام المصنّف لشذوذه أو لذهابه إلى ما ذهب إليه المبرّد والفارسىّ من أنّها باقيه على إعمالها عمل كاد ، ولكن قلب الكلام ، فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس.

فإن قلت قد ردّ قولهما باستلزامه فى قوله [من الرجز] :

- ١۴٧ ...

يا أبتا علّك أو عساكا (۵)

الاقتصار على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ، لا نظير لذلك. قلت : قال ابن هشام :

لهما أن يجيبا بأنّ المنصوب هنا مرفوع فى المعنى إذ مدّعاهما أنّ الإعراب قلب ، والمعنى بحاله ، انتهى.

۱- هو لعمر بن أبى ربيعه. اللغه : جنح الليل : طائفه من الليل ، الخطى : جمع خطوه : ما بين القدمين ، الخفاف : من الخفه : ضدّ الثقل.

۲- هو لمحمد بن ذؤيب. اللغه : تشوفا : من تشوّف بمعنى اطّلع أو تطاول ونظر ، القادمه : إحدى ريشات عشر كبار ، أو إحدى أربع فى مقدّم الجناح (ج) القوادم.

۳- نسب الرجز لرؤبه وللعجاج. اللغه : الصبا : الصغر والحداثه ، الرواجع : جمع راجع.

۴- البيت لصخر بن العود الخضرمى. اللغه : كأس : اسم امرأه.

۵- صدر البيت : تقول بنتى قد أنى أناكا ، والرجز لرؤبه أو العجاج.

لا يتقدّم أحد معمولى إنّ وأخواتها عليها

«ولا يتقدّم أحد معموليها» من الاسم والخبر «عليها مطلقا» ، أى ظرفا أو جارّا ومجرورا كان الخبر وغيره ، فلا يقال : زيدا إنّ قائم ، ولا قائم أو عندك أو فى الدار إنّ زيدا ، وذلك لأنّ لها صدر الكلام فلو قدّم زالت الصدريّه ، وأمّا أنّ المفتوحه فإنّه وإن لم يكن لها صدر الكلام ، لكنّها كالموصول ، إذ هى مع معموليها فى تأويل المفرد ، فلا يتقدّم عليها شىء منها.

قال الرضىّ : كلّ ما يغيّر معنى الكلام ، ويؤثّر فى مضمونه ، وكان حرفا ، فمرتبته الصدر ، كحروف النفى والتنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغيرها لينبىء السامع ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلّم. وكلّ واحد من هذه الحروف يدلّ على قسم من أقسام الكلام بخلاف أنّ المكسوره ، فإنّها لا تدلّ على قسم من أقسامه بل هى لتوكيد معنى الجمله فقط ، والتوكيد تقويه الثابت ، لا تغيير المعنى ، إلا أنّها مع ذلك وقعت موقع حرف ابتداء كاللام ، فوجب تصدّرها ، وأمّا المفتوحه فلكونها مع جزئيها فى تأويل المفرد ، وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف إليه ، فلا تتصدّر ، وإن كانت فى مقام المبتدأ الّذى حقّه الصدر ، انتهى.

لا يتقدّم خبر إنّ وأخواتها على اسمها إلا إذا كان ظرفا

«ولا» يتقدّم «خبرها على اسمها» لضعفها فى العمل ، لأنّها إنّما عملت بالحمل على الفعل لمشابهتها له فيما مرّ «إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارّا ومجرورا» ، فإنّه يجوز تقدمّه على اسمها حينئذ من الجواز بمعنى مقابل الامتناع فيشمل ما تقدمّه واجب وجائز ، «نحو قوله تعالى : (إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَعِبْرَةً) [آل عمران / ١٣]» ، (إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالاً) [المزمل / ١٢] ، فتقدّم الخبر على الاسم فى الآيه الأولى واجب ، لأنّه لو أخّر لزم إيلاء لام الابتداء لأنّ وهو ممتنع ، وفى الثانيه جائز على ما نصّ عليه الجرجانىّ ، واعتمده غيره من جواز كون اسم أنّ نكره محضه ، وإنّما جاز ذلك مع الظرف والمجرور ، لأنّهم يتوسّعون فيهما ما لا يتوسّعون فى غيرهما ، وما ألطف قول ابن عنين (١) يشكو تأخرّه [من الطويل] :

١۴٨ - كأنّى من أخبار انّ ولم يجز

له أحد فى النحو أن يتقدّما

عسى حرف جرّ من نداك يجرّنى

إليك فأضحى فى ذراك مقدّما

١- ابن عنين (أبو المحاسن محمد) (١١۵۴ - ١٢٣٣) شاعر دمشقى هجّاء رحّاله من أعظم شعراء عصره ، له ديوان. المنجد فى الأعلام. ص ١١.

علّه توسّعهم فى الظرف والمجرور

فائده : إنّما جرت عادتهم بالتوسّع فى الظرف والمجرور ، لأنّ كلّ شىء من المحدثات فلا بدّ أن يكون فى زمان أو مكان إلا نادرا فصار مع كلّ شىء كقريبه ولم يكن أجنبيّا منه ، فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا تدخل الأجنبىّ ، وأجرى الجارّ مع المجرور مجراه لكثرته فى الكلام مثله واحتياجه إلى الفعل أو معناه ولمناسبته له لأنّ الظرف فى الحقيقه جار ومجرور لكونه بمعنى فى ، قاله الرضىّ وغيره (١).

الأقوال فى الظرف والمجرور هل هما نفسهما الخبر أم لا

تنبيهات : الأوّل : ظاهر كلامه أنّ الخبر هو الظرف والمجرور نفسهما ، وفى ذلك أقوال : أحدها : وهو قول ابن كيسان : إنّ الخبر فى الحقيقه هو العامل المحذوف ، وإنّ تسميه الظرف والمجرور خبرا مجاز ، وعليه جمع من المحقّقين منهم ابن مالك (٢) وابن هشام. الثانى : هو قول أبى على وتلميذه أبى الفتح : إنّه الظرف والمجرور نفسهما ، وإنّ العامل صار نسيا منسيّا ، الثالث : وهو مرتضى الرضىّ والسّيّد عبد الله (٣) ، إنّه هما ومتعلقهما ، والأوّل هو التحقيق.

الثانى : استثنى ابن هشام فى الأوضح «عسى» بمعنى لعلّ ، فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها مطلقا ، سواء كان ظرفا أو غيره.

الثالث : لا يجوز تقديم معمول خبر هذه الأحرف عليهنّ مطلقا ولا على اسمهنّ إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا ، وأطلق المنع بعضهم ، ويجوز توسّطه بين الاسم والخبر مطلقا ، نحو : إنّ زيدا طعامك آكل.

قد يحذف كلّ من اسم إنّ وأخواتها وخبرها

تكميل : قد يحذف كلّ من اسمهنّ وخبرهنّ فيحذف الاسم عند الجمهور فى فصيح الكلام ، ويكثر إذا كان ضميرشان ، كقوله [من الخفيف] :

١۴٩ - إنّ من لام فى بنى ابنه حسّا

... ن ألمه وأعصه فى الخطوب (۴)

١- فى «ح» من «معناه» إلى «غيره» سقط.

٢- قال الشارح : إنّ ابن مالك من المحقّقين الّذين يعتقدون أنّ الخبر فى الحقيقه هو العامل المحذوف ، ولكنّه قال فى الألفيه : وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر (شرح ابن عقيل ١ / ٢٠٩). فيذهب ابن مالك فى الألفيه إلى أنّ الظرف والجارّ مع مجروره قد يقع كلّ منهما خبرا لا بنفسه ، ولكن بمتعلّقه.

۳- لعلّه عبد الله بن إسحاق (ت ۷۳۵) نحویّ ، أقدم النحاه الّذین ذکرهم سیبویه فی «الکتاب». المنجد فی الاعلام. ص ۳۶۶.

۴- هو من قصیده للأعشی واسمه میمون بن قیس یمدح بها آل أشعث بن قیس. اللغه : لام : فعل ماضی من اللوم بمعنی العذل ، الخطوب : جمع الخطب أی الأمر العظیم.

وقوله [من الخفيف] :

١٥٠ - إنّ من يدخل الكنيسه يوما

يلق فيها جآذرا وظباء (١)

وخرّج عليه قوله عليه السّلام : إنّ من أشدّ الناس عذابا يوم القيامه المصوّرون (٢) ، أى إنّ الشأن ، وإنّما لم يجعل «من» فى البيتين اسما ، لأنّها شرطيّه بدليل جزمها الفعلين فيهما ، والشرط له الصدر فلم يعمل فيه ما قبله ، ومن حذفه غير شأن ما حكاه الأخفش : إنّ يك مأخوذ أخواك ، أى إنّك وقوله [من الطويل] :

١٥١ - فليت دفعت الهمّ عنّى ساعه

... (٣)

وقوله [من الطويل] :

١٥٢ - فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى

ولكنّ زنجيّ عظيم المشافر (٤)

ويروى زنجيّا ، وقيل : لا يجوز حذفه فى الكلام إلا إذا كان ضمير شأن ، فلا يحسن حذفه إلا فى الضروره ، وقيل : هو خاصّ بالشعر مطلقا ، وصحّحه ابن عصفور والسخاوىّ فى شرح المفصّل.

ويحذف الخبر إذا علم مطلقا ، خلافا لمن اشترط تنكير الاسم ، فمن حذفه والاسم معرفه قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرامِ) [الحج / ٢٥] ، وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جاءَهُمْ) [فصلت ٤١] ، وقوله [من الطويل] :

١٥٣ - سوى أنّ حيّا من قريش تفضّلوا

على الناس أو أنّ الأكارم نهشلا (٥)

أى تفضّلوا ، ومن حذفه والاسم نكره قوله [من المنسرح] :

١٥٤ - إنّ محلّا وإنّ مرتحلا

وإنّ فى السّفر إذ مضوا مهلا (٦)

۱- قائله الأخطل. اللغه : الكنيسه معبد إليهود والنصارى ، الجاذر : جمع جوذر عجل البقره الوحشيه ، والظباء : جمع ظبى وهو معروف ، وأراد بها النساء الّتى كالجآذر والظباء فى سعه العين.

۲- السيوطى ، الجامع الصغير ، الطبع الأول ، دار الكتب العلميه ، بيروت ، ۱۴۲۳ ه. ق ص ۱۳۳ رقم ۳۲۹.

۳- هو من قصيده لعدى بن زيد العبادى وعجزه «فبتنا على ما خيّلت ناعمى بال» ، اللغه : الضمير المستتر فى خيلت يرجع إلى المحبوبه ، وناعمى تثنيه ناعم ، فاعل من نعم باله أى : طاب ، والبال : الخاطر.

۴- هو من أبيات للفرزدق يهجو بها أيوب بن عيسى الضبىّ اللغه : الضبىّ : نسبه إلى بنى ضبه الزنجىّ : نسبه إلى الزنج وهو جبل فى السودان ، المشافر جمع مشفر : الشفه من البعير كالجحفله للفرس واستعير لشفه الإنسان.

۵- هو للأخطل التغلبى. اللغه : الحىّ القبيله ، وكأنّه أراد بتنكيره بنى هاشم. تفضّلوا : رجحوا على الناس بالفضل والمزيّه. الاكارم : جمع اكرم. نهشلا : بدل من الأكارم. ونهشل : اسم رجل ، وهى أيضا قبيله معروفه. لسان العرب ۴ / ۴۰۳۷ (نهشل).

۶- هو مطلع قصيده للأعشى واسمه ميمون بن قيس. اللغه : المحلّ مصدر ميمىّ بصيغه اسم المكان بمعنى الحلول أى الترول. والمرتحل مصدر ميمى بصيغه اسم المفعول بمعنى الارتحال وهو الذهاب من المترل. السفر جمع سافر بمعنى المسافر ، وإذ تعليليّه.

وقولهم : إنّ مالا وإنّ ولدا أى إنّ لنا. وقد عقد سيبويه لهذا بابا ، فقال : باب إنّ مالا وإنّ ولدا.

الكلام على ليت شعرى

والتزم الحذف فى ليت شعرى مردفا باستفهام كقوله [من الطويل] :

١٥٥ - ألا ليت شعرى هل أبيتنّ ليله

بواد وحولى إذخر وجليل (١)

قيل : لأنّ الاستفهام يسدّ مسدّ الخبر ، وجمله الاستفهام فى موضع نصب بشعرى ، واستشكل الرضىّ القول بسدّ الاستفهام مسدّ الخبر بأنّ محلّ شعرى الّذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله ، فمحلّه بعد الاستفهام ، فكيف يكون الاستفهام فى مقام الخبر ، ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسدّه لكثره الاستعمال ، انتهى.

والشعر بمعنى الفطنه مصدر من شعرت أشعر ، كنصرت أنصر. قال سيبويه : أصله ليت شعرتى ، حذفوا الهاء فى الإضافه كما فى قولهم : هو أبو عذرها ، فلعلّه لم يثبت عنده مصدر إلا بالهاء كالنشده ، وإلا فلا موجب لجعله المصدر من باب الهيئه كالجلسه والركبه ، قاله الرضىّ.

تلحق الأحرف المشبهه بالفعل ما فتكفّها عن العمل

«وتلحقها» أى الحروف المذكوره «ما الزائده ، فتكفّها عن العمل» لزوال اختصاصها بالجمل الاسميه الّذى هو سبب عملها ، وصيرورتها حينئذ حروف ابتداء ، تدخل على الجمليتين ، «نحو : إنّما زيد قائم» ، وقوله تعالى : (كَأَنَّما يُساقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) [الانفال / ٦] ، ولذلك سمّيت ما هذه كافّه ، وإلى هذا لمح بعضهم حيث قال وتلطّف [من الرجز المجزوء] :

١٥٦ - عزلوك لما قلت ما

أعطى وولّوا من بذل

أو ما علمت بأنّ ما

حرف يكفّ عن العمل

وإذا تلاها الفعل سمّيت مهيئه ، لأنّها هيّأت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد أن لم تكن له صالحه ، وقد تعمل ليت مع لحوق ما قيل : بل هو الأرجح لعدم زوال

۱- أنشده بلال وسمعه النبی صلی الله علیه و آله فقال له : حنت یا ابن السوداء. والحنان الّذی یحنّ إلی الشیء. المصدر السابق ۱ / ۹۶۹. اللغه : الأذخر : حشیشه طیبه الرائحه یسقف بها البیوت فوق الخشب. الجلیل : الثّمام : عشب من الفصیله النجیلیه.

اختصاصها بالأسماء ، فلا يقال : ليتما قام زيد ، خلافا لابن أبى الربيع. (۱) وذهب الفرّاء إلى وجوب الأعمال ، وروى قول النابغه [من البسط] :

۱۵۷ - قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا أو نصفه فقد (۲)

بالوجهين ، فالرفع على أنّ ما كافّه ، وذا مبتدأ ، والحمام بيان ، ولنا الخبر ، والنصب على أنّ ما زائده ، وذا اسم ليت ، والحمام بيان ، ولنا الخبر قال ابن هشام : ويحتمل أنّ الرفع على أنّ ما موصوله ، وأنّ الاشاره خبر لهو محذوفا ، أى ليت الّذى هو هذا الحمام لنا ، ولكنّه احتمال مرجوح ، لأنّ حذف العائد المرفوع بالابتداء فى صله غير أى مع عدم طول الصله قليل ، انتهى.

وعدم طول الصله فى ذلك ممنوع ، بل هى طويله بالصفه ، وقد صرّح هو بمثل ذلك فى المغنى ، وذهب ابن السرّاج والزّجاج والزمخشرىّ ، وتبعهم ابن مالك ، إلى جواز إعمال الجميع قياسا على ليتما ، ومنعه سيبويه فى غيرهما للسماع المشهور فيها دون ما عداها

وخرج بقولنا : «الزائده» ما المصدريه والموصوله فلا تكفّان عن العمل ، نحو : أعجبنى أن ما قمت ، أى قيامك ، ونحو : (أَيَحْسَبُونَ أَنَّما نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مالٍ وَبَنِينَ) [المومنون / ۵۵] ، (وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) [الأنفال / ۴۱] ، أى أنّ الّذى ، بدليل عود الضمير من به وخمسه إليها ، إذ لا يعود الضمير إلا على الأسماء ، وكان عليه التقييد بها كما فعلنا ، وكأنّه اعتمد على المثال ، فإنّه لا يصحّ أن يكون ما فيه إلا زائده ، فتدبّر.

بحث فى سبب إفاده إنّما للحصر بين الأصوليّين والنّحويّين

تنبيه : ها هنا بحث لا بأس بالتعرّض له ، وهو أنّ جماعه من الأصوليّين منهم الفخر الرازىّ فى المحصول (۳) ذكروا أنّ ما الكافه الّتى مع أن نافيه ، وأنّ ذلك سبب إفادتهما للحصر فى نحو : (إِنَّمَا اللهُ إِلهٌ واحِدٌ) [النساء / ۱۷۱] ، قالوا : لأنّ إنّ للاثبات ، وما للنفى ، فلا يجوز أن يتوجّها معا إلى شىء واحد ، لأنّه تناقض ، ولا أن يوجّه النفى للمذكور بعدها ، لأنّه خلاف الواقع باتّفاق ، فتعيّن صرفه لغير المذكور ، وصرف الاثبات للمذكور ، فجاء الحصر.

۱- عبد الله بن أحمد أبو الحسين ابن أبى الربيع إمام أهل النحو فى زمانه ، صنّف شرح الإيضاح ، شرح سيبويه و... مات سنه ۶۸۸ ه. بغيه الوعاه ۲ / ۱۲۶.

۲- قاله النابغه الذبيانى ، اللغه : قد : هاهنا اسم فعل معناه يكفى ، أو هو اسم بمعنى كاف.

۳- المحصول فى أصول الفقه ، مبسوط لفخر الدين محمد بن عمر الرازى. كشف الظنون ۲ / ۱۶۱۵.

وقد اعترض عليهم جماعه من أهل البيان كالسكاكىّ واتباعه من النّحويّين كأبى حيّان ، وابن هشام قال فى المغنى : إنّ ما ذكروه مبنىّ على مقدّمتى ن باطلتين بإجماع النّحويّين ، إذ ليست إنّ للاثبات ، وإنّما هى لتوكيد الكلام إثباتا كان ، مثل إنّ زيدا قائم ، أو نفيا ، مثل إنّ زيدا ليس بقائم ، ومنه (إِنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً) [يونس / ۴۴] ، وليست ما للنفى ، بل هى بمترلتها فى أخواتها أى ليتما ولعلّما ولكنّما وكأنّما.

وبعضهم ينسب القول بأنّها نافيه للفارسىّ فى كتاب الشيرازيّات (۱) ، ولم يقل ذلك الفارسىّ فى الشيرازيّات ولا غيرها ، ولا قاله نحوىّ غيره ، وإنّما قال الفارسىّ فى الشيرازيّات : إنّ العرب عاملوا أإنّما معامله النفى وإلا فى فصل الضمير كقوله [من الطويل] :

۱۵۸ - ... وإنّما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى (۲)

انتهى.

ويدفع هذا التهويل ما أجاب به العلامه التفتازانى فى سرح المفتاح عن الأصوليّين ، فقال : المراد أنّ كلمتى إنّ وما فى الأصل كذلك ، فناسب أن يعتبر فيها هذا المعنى ، انتهى.

وتوضيحه أن الأصوليّين لم يريدوا أنّ كلّ واحد من الحرفين أعنى أنّ وما باق حال التركيب على معناه الأصلى ، ليتّجه عليهم ما ذكرتموه بل هو بيان مناسبه لتضمّن إنّما معنى النفى والاثبات ، فإنّ المفردين لمّا كان أحدهما حال الانفراد بمعنى الإثبات ، والأخر بمعنى النفى ، ناسب ذلك أن يضمن المركّب منهما معنى النفى والإثبات معا ، قال المحقّق الشريف : وهذه المناسبه أقوى من الّتى ذكرها على بن عيسى الربعىّ (۳) ، وعوّل عليه السكاكىّ فى توجيه إفادتها الحصر.

محلّ فتح همزه أنّ وجواز الأمرين

«والمصدر إن حلّ محلّ أنّ» ومعموليها بأن وجب ذلك ، «فتحت همزتها» وجوبا للفرق بينها وبين المكسوره و «إلا» يحلّ المصدر محلّ أنّ ومعموليها بأن لا يجوز ذلك «كسرت» همزتها وجوبا ، «وإن جاز الامران» وهما الحلول وعدمه «جاز الأمران» ، أى فتح الهمزه وكسرها ، وسلم تعبيره بالمصدر عمّا

۱- الشيرازيات فى النحو لأبى على الفارسى. المصدر السابق ۲ / ۱۰۶۸.

۲- صدره «أنا الذائد الحامى الذمار» ، وهو للفرزدق. اللغه : الذائد : المانع ، الذمار : ذمار الرجل ، وهو كلّ ما يلزمك حفظه وحياطته وحمايته والدفع عنه.

۳- على بن عيسى بن الفرج بن صالح الرّبعىّ أحد أئمه النحو وحذّاقهم الجيّدى النظر ، الدقيقى الفهم والقياس. أخذ عن

السيرافى ولازم الفارسى عشر سنين ومات ببغداد. بغيه الوعاه ٢ / ١٨١.

انتقد به على سيبويه حيث عبّر بالمفرد من أنّه منقوض بنحو : ظننت زيدا إنّه قائم ، حيث يجب فيه كسر أنّ مع جواز حلول المفرد محلّها وفى محل معموليها ، كذا ذكر ابن مالك.

إذا علمت ذلك ، فيجب الفتح فى ثمانيه مواضع يجب فيها أن يحلّ المصدر محلّ أنّ ومعموليها :

أحدها : أن تقع فاعلا نحو قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا) [العنكبوت / ٥١] ، أى إنزالنا.

الثانى : أن تقع نائبا عن الفاعل ، نحو : (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ) [الجن / ١] ، أى استماع.

الثالث : أن تقع مفعولا لغير القول ، نحو : (وَلا تَخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ) [الأنعام / ٨١] ، أى إشراككم.

الرابع : أن تقع فى موضع رفع بالابتداء ، نحو : (وَمِنْ آياتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خاشِعَةً) [فصلت / ٣٩] ، أى رؤيتك.

الخامس : أن تقع فى موضع خبر اسم معنى غير قول ، ولا صادق عليه خبرها نحو :

اعتقادى أنّه فاضل ، أى فضله ، بخلاف قولى أنّه فاضل ، واعتقاد زيد إنه حق.

السادس : أن تقع مجروره بالحرف ، نحو : (ذلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُ) [لقمان / ٣٠].

السابع : أن تقع مجروره بالإضافه إلى غير ظرف ، نحو : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات / ٢٣] ، أى مثل نطقكم.

الثامن : أن تقع معطوفه على شىء ممّا ذكر ، نحو : (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ) [البقره / ٤٧] ، أى نعمتى وتفضيلى ، أو مبدله منه نحو : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ) [الأنفال / ٧] ، أى كونها لكم.

ويجب الكسر فى تسعه مواضع ، لا يجوز أن يحلّ المصدر فيها محلّ أنّ ومعموليها :

أحدها : أن تقع محكيه بالقول ، نحو قوله تعالى : (قالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ) [مريم / ٣٠].

الثانى : أن تقع فى ابتداء الكلام نحو : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ) [القدر / ١] ، (أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) [يونس / ٦٢].

الثالث : أن تقع فى أوّل الصله ، نحو : (وَآتَيْناهُ مِنَ الْكُنُوزِ ما إِنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوأُ) [القصص / ٧٦].

الرابع : أن تقع فى أوّل الصفه ، كمررت برجل إنّه فاضل.

الخامس : أن تقع فى أوّل الجمله الحاليه ، نحو : (كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكارِهُونَ) [الأنفال / ٥].

السادس : أن تقع فى أوّل الجمله المضاف إليها ما يختصّ بالجمل وإذ وإذا وحيث ، نحو : جلست إذ أو حيث إنّ زيدا جالس.

السابع : أن تقع قبل اللام المعلّقه ، نحو : (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّکَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَکاذِبُونَ) [المنافقون / ١].

الثامن : أن تقع جوابا للقسم ، نحو : (وَالْكِتابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْناهُ) [الدخان / ٣ و ٢].

التاسع : أن تقع خبرا من اسم عين نحو : زيد إنّه فاضل.

تنبيهات : الأوّل : قال الدمامينىّ فى المنهل : قد يجب الفتح مع الحكايه بالقول ، نحو :

قال زيد أنّک فاضل أكرمتک ، ففتحتها لأنّها فى أوّل المحكى مفتوحه لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفه ، أى لأنّک فاضل أكرمتک.

فإن قلت : فالموجب إذن للفتح أنّما هو وقوعها بعد الجارّ لاكونها محكى ه بالقول.

قلت : الموجب للكسر فى الواقعه بعد القول المقصود به الحكايه ، وقوعها فى الابتداء نظرا إلى الكلام المحكى ، وقد عدّوا هذه (١) قسما برأسه ، فلنعدّ تلک (٢) أيضا [قسما برأسه] ولا فرق ، فتامّله.

فتح همزه أنّ بعد حيث والكلام على ذلک : الثانى : قال ابن هشام : قد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح أنّ بعد حيث ، وهو لحن فاحش ، فإنّها لا تضاف إلا إلى الجمله ، وأنّ المفتوحه ومعمولاها فى تأويل المفرد ، انتهى.

وقد أوجب جماعه ، منهم الرضىّ وصاحب اللباب والسّيّد ركن الدين فتحها نظرا لإصاله الإفراد فى المضاف إليه ، وأجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا إلى كلا الوجهين. وفى شرح التسهيل للدمامينىّ ، الفتح صحيح ، لأنّ حيث تضاف إلى الجمله وإلى المفرد كقوله [من الطويل] :

١٥٩ - ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم

ببيض المواضى حيث لىّ العوائم (٣)

بجرّ لىّ ، فيجوز إذن فى أنّ الواقعه بعدها الوجهان. فإن قلت : إضافه حيث إلى المفرد نادر ، فلا يحمل عليه ، قلت : يجوز الفتح ، وإن قلنا : إنّها مضافه إلى الجمله بناء على أنّ أنّ ومعموليها بتأويل مصدر وقع فى موضع مبتدأ محذوف الخبر على حدّ قوله [من الرجز] :

١- سقط هذه فى «ح».

٢- سقط تلک فى «س».

٣- لم يسم قائل البيت ، اللغه : الكلى جمع الكليه. البيض : السيوف. لىّ مصدر بمعنى الشدّ والفتل. العوائم جمع عمامه.

۱۶۰ - أما ترى حيث سهيل طالع

... (۱)

برفع سهيل ، أى حيث سهيل موجود ، وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير قليل ، انتهى. وفى هذا التوجيه بحث ، إذ يلزم عليه جواز الفتح فى جميع صور وجوب الكسر. فتأمّل.

ويجوز الفتح والكسر فى تسعه مواضع ، يجوز فيها حلول المصدر محلّ أنّ ومعموليها وعدمه :

أحدها : أن تقع أنّ خبرا عن قول ، ومخبرا عنه بقول ، وفاعل القولين واحد ، نحو أوّل قولى انّى أحمد الله ، فالفتح على أنّ القول على حقيقته من المصدريّه أى قولى حمد الله ، والكسر على أنّه بمعنى المقول ، أى مقولى إنّى أحمد الله ، فلو انتفى القول الأوّل وجب الفتح أو الثانى ، أو اختلف القائل وجب الكسر.

الثانى : أن تقع بعد إذا الفجائيه كقوله [من الطويل] :

۱۶۱ - وكنت أرى زيدا كما قيل سيّدا

إذا انّه عبد القفا واللهازم (۲)

فالفتح على معنى فإذا العبوديّه أى حاصله ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد ، والكسر على معنى فإذا هو عبد القفا.

الثالث : أن تقع بعد فاء الجزاء ، نحو : (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهالَهٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [الأنعام / ۵۴] فالفتح على معنى فالغفران والرحمه أى حاصلان ، أو فالحاصل الغفران والرحمه ، والكسر على معنى فهو غفور رحيم.

الرابع : أن تقع فى موضع التعليل ، نحو : (إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ) [الطور / ۲۸] ، قرأ نافع (۳) والكسائى بالفتح على تقديم لام العله ، أى لأنّه ، والباقون بالكسر على أنّه تعليل مستأنف مثل (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) [التوبه / ۱۰۳] ، ومثله : لبيك أنّ الحمد والنعمه لك.

الخامس : أن تقع بعد فعل قسم ، ولا لام بعدها كقوله [من الرجز] :

۱۶۲ - أو تحلفى بربّك العلى

انّى أبو ذيّالك الصّبىّ (۴)

۱- فى المغنى وجامع الشواهد وابن عقيل «طالعا» وبعده «نجما يضىء كالشهاب لامعا» ، والرجز مجهول القائل.

٢- البيت من الفرزدق ، يهجو بها زيـد بن أرقم. اللغه : القفا : خلف الرأس ، اللهازم : جمع اللهزمه : طرف الحلقوم وهما كنايتان عن الخسّه والدناءه والذلّه.

٣- نافع بن عبـد الرحمن (ت ١٦٩ ه) أحد أئمه القراءات العشـر ، عاش فى المدينه أصـله من أصـبهان. المنجد فى الأعلام ، ص ٥٦٩.

٤- البيت ينسب إلى رؤبه بن العجاج.

فالفتح بتقدير على ، والكسر على الجواب ، والبصريّون يوجبونه ، ولو أضمر الفعل ، أو ذكرت اللام تعيّن الكسر إجماعا ، نحو : والله إنّ زيدا لقائم ، وحلفت إنّ زيدا قائم.

السادس : أن تقع بعد واو مسبوغه بمفرد صالحه للعطف عليه ، نحو : (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيها وَلا تَعْرى * وَأَنَّكَ لا تَظْمَؤُا فِيها وَلا تَضْحى) [طه / ١١٨ و ١١٩] ، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ، إمّا على الاستيناف ، أو بالعطف على جمله أنّ الأولى ، والباقون بالفتح بالعطف على أن لا تجوع.

السابع : أن تقع بعد حتى ، ويختصّ الفتح بالجاره والعاطفه ، نحو : عرفت أمورك حتى انّك فاضل ، والكسر بالابتدائيّه ، نحو : مرض زيد حتى أنّه لا يرجونه.

الثامن : أن تقع بعد أمّا ، نحو : أما انّك فاضل ، فالفتح على أنّها أحقّا ، وهو قليل ، والكسر على أنّها حرف استفتاح بمترله إلا الاستفتاحيه (١).

الكلام على لا جرم ومعناها

التاسع : أن تقع بعد لا ـ جرم ، والغالب الفتح ، نحو : (لا جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ) [النحل / ٢٣] ، فالفتح عند سيبويه على أنّ جرم فعل ماضى ، وأنّ وصلتها فاعل ، أى وجب أنّ الله يعلم ولا صله ، وعند الفرّاء على أنّ لا جرم بمنزله لا رجل ، ومعناهما لا بدّ ومن بعدهما مقدّره ، والكسر على ما حكاه الفرّاء من أنّ بعضهم ينزّلها منزله اليمين ، فيقول : لا جرم لآتينّك ، ولا جرم أنّك ذاهب ، ولا جرم لقد أحسنت.

الكلام على المعطوف على اسم أنّ وأخواتها

والاسم المعطوف على أسماء هذه الأحرف منصوب ، سواء كان قبل مضىّ الخبر أو بعده. كقوله [من السريع] :

١٦٣ - إنّ الرّبيع الجود والخريفا

يدا أبى العّباس والصّيوفا (٢)

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضىّ الخبر ، وهو يدا أبى العباس وعطف الصيوف ، جمع صيف ، على الربيع بالنصب بعد مضىّ الخبر.

وتختصّ إنّ المكسوره وأنّ المفتوحه لفظا المكسوره حكما ولكنّ دون الثلاث الآخر برفعه ، أى رفع المعطوف على أسمائهنّ ، وذلك لأنهنّ لما يغيّرن معنى الجمله كنّ

۱- بمترله إلا الاستفهاميه «م».

۲- هـو لرؤبـه بـن العجـاج بـن رؤبـه الّتيمى. اللغه : الجـود : المطر الغريز ، وأراد بـأبى العبـاس أبـا العبـاس السـفاح أوّل الخلفـاء العباسيين.

كالعدم ، فيعطف على أسمائهنّ بالرفع حملا على محلّها ، ويكون من عطف الجمل لا المفردات ، لأنّ القائم مثلا فى إنّ زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن الاسمين.

فان قلت : دعوى أنّ أنّ المفتوحه لا تغيّر معنى الجمله ممنوعه ، بل هى خلاف الاجماع ، قلت : قد أشرنا إلى الجواب عن ذلك بتقييدها بالمكسوره حكما. قال ابن الحاجب : أنّ المفتوحه إذا كانت مكسوره حكما جاز معاملتها فى العطف معامله إنّ المكسوره لفظا ، قال وهذا موضع لم ينبّه عليه النّحويّون ، فإنّهم إذا قالوا يعطف على اسم أنّ المكسوره دون غيرها أوهموا أنّه لا يجوز العطف مع المفتوحه.

والمفتوحه تنقسم قسمين : قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع ، وقسم لا يجوز ، فالقسم الّذى يجوز هو أن تكون فى حكم المكسوره ، كقولك : علمت أنّ زيدا قائم ، لأنّه موضع الجمله المستقلّه فى المعنى لاشتمال المفعولين فى باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر ، إذا دخلت اللام ، نحو : علمت أنّ زيدا لقائم ، ولولا إنّها فى حكم الجمله المستقلّه لم يجز كسر أنّ ، ألا ترى أنّك لا تقول : أعجبنى أنّ زيدا لقائم ، بكسر أنّ لأنّه لمّا لم يكن هنا فى معنى الجمله المستقلّه لكونه فاعلا ، والفاعل يجب أن يكون مفردا لم يجز كسر أنّ ، فثبت أنّ المفعولين فى باب علمت فى المعنى الجمله المستقلّه ، وإنّما انتصبا بعدها توفيرا لما تقتضيه علمت من معنى المفعوليّه.

وإذا كان المفعولان فى حكم الجمله المستقلّه تكون هذه المفتوحه بعدها فى حكم المكسوره ، فيجوز العطف بالرفع فيها وإن كانت مفتوحه لفظا ، لأنّها مكسوره معنى باعتبار ما ذكرناه ، وإن كانت المفتوحه على غير هذه الصفه ، لم يجز العطف على اسمها بالرفع ، مثل قولك : أعجبنى أنّ زيدا قائم وعمرا ، فلا يجوز إلا النصب ، ولا يستقيم الرفع بحال عطفا على اسم أنّ لأنّها ليست مكسوره ، ولا فى حكم المكسوره ، لأنّها موضع مفرد من كل وجه ، انتهى.

وعلى هذا التحقيق جرى ابن مالك وغيره ، قال فى شرح الكافيه : وتلحق إنّ بأنّ إذا كان موضعها موضع جمله ، نحو : علمت أنّ زيدا منطلق وعمرو ، لكن قال الرضىّ :

وفيما قال ابن الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظر ، وذلك لأنّا بعد تسليم أنّ المفتوحه وما فى حيّزها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد ، إذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد ، وهذا مع أنّ الحقّ أنّ أنّ وما حيّزها ليست بتقدير اسمين بل هى من أوّل الأمر بتقدير اسم مفرد ، أعنى المصدر الّذى ذانك الاسمان مؤوّلان به.

شروط العطف على المحلّ

قال : وإنّما دعاه إلى هذا التكلّف أنّه رأى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسوره بقوله (وَأَذانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ) [التوبه / ٣] ، وكذا مستشهدا بقوله [من الوافر] :

١٦۴ - وإلا فاعلموا أنّا وأنتم

بغاه ما بقينا فى شقاق (١)

على العطف على محلّ اسم المكسوره بتقدير حذف الخبر من الأوّل ، والتقدير : أنّا بغاه ، وأنتم بغاه ، فلولا أنّ المفتوحه بعد فعل القلب فى حكم المكسوره لما صحّ منه الاستدلال المذكور.

وبعض النحاه لمّا رأى سيبويه يستشهد للمكسوره بالمفتوحه ، قال : إنّ المفتوحه حكمها مطلقا حكم المكسوره فى جواز العطف على محلّ اسمها بالرفع ، لأنّها حرفان مؤكّدان أصلهما واحد ، فيجوز العطف بالرفع ، نحو : بلغنى أنّ زيدا قائم وعمرو. والسيرافىّ ومن تابعه لم تلتفتوا إلى استدال سيبويه ، فقالوا : لا يجوز العطف على محلّ المفتوحه مطلقا ، إذ لم يبق معها الابتداء ، بل هى مع ما فى حيّزها فى تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور ، فاسمها كبعض حروف الكلمه ، انتهى.

وليس رفع المعطوف على أسماء هذه الثلاثه الأحرف المذكوره مطلقا ، بل بشرط مضىّ الخبر ، كقوله تعالى : (وَأَذانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التوبه / ٣] ، وقول الشاعر [من الطويل] :

١۶۵ - فمن يك لم ينجب أبوه وأمّه

فإنّ لنا الأمّ النّجيبه والأب (٢)

وقول الآخر [من الطويل] :

١۶۶ - وما قصّرت بى فى النّسامى خؤوله

ولكنّ عمّى الطّيّب الأصل والخال (٣)

وإنّما لم يصحّ قبل مضىّ الخبر ، نحو : إنّ زيدا وعمرو قائمان ، لئلا يتوارد عاملان مستقلّان ، هما الابتداء وإنّ على معمول واحد ، هو الخبر ، فيعملان رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز ، لأنّ عوامل النحو عندهم كالمؤثّر الحقيقىّ ، والأثر الواحد لا يصحّ عن مؤثّرين مستقلّين ، كما برهن عليه فى محلّه.

وخالف الكسائىّ والفرّاء فلم يشترطا هذا الشرط تمسّكا بنحو قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ) [المائده / ۶٩] ، وخرّج على أنّه مبتدأ حذف خبره ، والكلام على التقديم والتأخير ، أو دلّ بخبره على خبر إنّ ، ولا يلزمهما حديث).

۱- هو من أبيات لبشير بن أبى حازم الأسدى. اللغه : البغاه جمع الباغى : الظالم ، الشقاق : العداوه.

۲- البيت بلا نسبه اللغه : أنجب : ولد له ولد نجيب.

۳- لم يسمّ قائله. اللغه : الخووله : جمع خال ، أو مصدر لا فعل له. لسان العرب ۱ / ۱۹۹ (خول).

التوارد ، لأنّ إنّ وأخواتها لا تعمل فی الخبر شیئا عند الکوفیّین کما مرّ ، لکن اشترط الفرّاء خفاء الإعراب ، نحو : إنّک أو إنّ الفتی وزید ذاهبان ، ولم یخصّص ذلک بالثلاثه ، بل عمّمه فی السّته تمسّکا بقوله [من الرجز] :

۱۶۷ - یا لیتنی وأنت یا لمیس

فی بلد لیس بها أنیس (۱)

وخرّج علی أنّ الاصل : وأنت معی ، والجمله حالیه.

تنبیهات : الأوّل : محلّ الخلاف فی رفع الاسم قبل مضیّ الخبر أنّما هو حیث یتعیّن کون الخبر للاسمین ، نحو : إنّک وزید ذاهبان ، وأمّا نحو : إنّ زیدا وعمرو فی الدار فجائز باتّفاق ، نبّه علیه ابن هشام فی شرح «بانت سعاد» (۲) قال : وهذا موضع یکثر فیه الوهم.

الثانی : جواز رفع تإلی العاطف فیما مرّ ونحوه متّفق علیه ، واختلف فی تخریجه ، فقیل : هو معطوف علی محلّ اسم إنّ ، کما ذکره المصنّف ، وهو قول نقله ابن هشام عن بعض البصریّین وأبو حیّان فی الإرتشاف عن الکوفیّین والجرمی (۳) والزّجاج ، وجری علیه ابن حاجب وابن مالک وشرّاح کلامهما ، وقیل : هو مبتدأ محذوف الخبر ، وقیل : معطوف علی ضمیر الخبر ، وهذان الوجهان لا خلاف فی تخریجه علیهما.

وأمّا الأوّل فادّعی ابن مالک أنّه لا خلاف فیه أیضا ، ونوزع فی ذلک ، قال أبو حیّان : اتّفقوا علی جواز الرفع بعد مضیّ الخبر ، واختلفوا علی ما ذا یرفع ، وذهب سیبویه والجرمیّ وأجازه أصحابنا أنّه علی المبتدأ ، والخبر محذوف لدلاله ما قبله علیه ویتعیّن ذلک فیه ، وذهب أبو الحسن والمبرّد والفارسیّ إلی أنّه معطوف علی الموضع ، فقیل : موضع اسم إنّ ، وقیل : موضعها مع اسمها.

ونقل النحاس عن الفرّاء والطّوال أنّه إنّما یرتفع بالعطف علی الضمیر المستتر فی خبر الأوّل ، ومن قال بشیء من هذه الأقوال لم یمنع القول بالابتداء ، قال : فدعوی ابن مالک الإجماع علی جواز رفع المعطوف علی اسم أنّ ولکنّ باطله لما ذکرنا من مذهب سیبویه وأصحابنا ، انتهی.

والحقّ الّذی علیه المحقّقون المنع من رفع المعطوف علی محلّ الاسم مطلقا ، سواء کان مضی الخبر أم لم یمض ، خفی الإعراب ، أم لم یخف ، وذلک لأنّ للعطف علی المحلّ عندهم ثلاثه شروط :

۱- هو للعجّاج أو لرؤبه.

۲- قصیده «بانت سعاد» أو «البرده» لکعب بن زهیر شاعر العصر الاسلامی (ت ۲۴ ه) مدح بها النبی صلی الله علیه و آله فی مسجد المدینه.

٣- صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمّى البصرى ، كان فقيها عالما بالنحو واللغه ، له من التصانيف : التنبيه ، مختصر فى النحو ، غريب سيبويه ، مات سنه ٢٦٥ ه. بغيه الوعاه ٢ / ٨.

أحدها : إمكان ظهور ذلك المحلّ فى الفصيح ، ولذلك لما جاز فى نحو : ليس زيد بقائم ، وما جاءنى من امرأه أن تسقط الباء فتنصب ، ومن فترفع ، جاز أن يعطف (۱) على الأوّل منصوبا وعلى الثانى مرفوعا ، بخلاف مررت بزيد وعمرو ، ولمّا لم يجز مررت زيدا ، بإسقاط الباء ، لم يجز أن ينصب عمرو بالعطف على محلّ زيد المجرور خلافا لابن جنىّ ، وجاز فى قوله تعالى : (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) [المائده / ۶] نصب المعطوف على محلّ المجرور لجواز مسحت الراس فى الفصيح.

الثانى : أن يكون الموضع يحقّ الاصاله ، فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه ، لأنّ الوصف المستوفى لشروط العمل ، الأصل إعماله ، لا إضافته لالتحافه بالفعل خلافا للبغداديّين.

الثالث : وجود المحرز أى الطالب للمحلّ ، فلذلك لم يجز عطف المرفوع على المحلّ فى هذا الباب ، لأنّ موضع الاسم بعد أنّ لا محرز له ، لأنّ الطالب لرفعه هو الابتداء الّذى هو التجرّد قد زال بدخول أنّ ، فامتنع العطف عليه بالرفع بعد مضى الخبر وقبله ، نحو : إنّ زيدا قائم وعمرو ، وإنّ زيدا وعمرو قائمان. قال ابن هشام : وأجاز بعض البصريّين الأولى ، لأنّهم لم يشترطوا المحرز ، ومنعوا الثانيه لمانع آخر هو توارد العاملين ، وأجازهما الكوفيّون ، لأنّهم لم يشترطوا المحرز ، وأن لا تعمل فى الخبر عندهم شيئا ، انتهى.

الثالث : [من تنبيهات] حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق عند الجرمىّ والزّجاج ، فيجوز الاتّباع فى مذهبهما فى الثلاثه بعد مضىّ الخبر لا قبله ، نحو : إنّ زيدا قائم العاقل أو بطه أو نفسه ، ومطلقا عند الكسائىّ والفرّاء ، لكن بشرط خفاء الإعراب عند الفرّاء وحكى سيبويه : إنّهم أجمعون ذاهبون ، وحملوا عليه قوله تعالى : (إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) [سبأ / ۴۸] ، قال الزّجاج : علّام الغيوب صفه لربى.

قال ابن عصفور والمحقّقون من البصريّين : لا يجيزون فى غير المنوّن من التوابع إلا النصب فقط ، إلا أن يسمع شىء فيحفظ ولا يقاس عليه ، وقدّر سيبويه (عَلَّامُ الْغُيُوبِ) مبتدأ أو بدلا من فاعل يقذف. وقال ابن مالك فى شرح الكافيه ونسب سيبويه قائل : إنّهم أجمعون ذاهبون إلى الغلط مع أنّه من العرب الموثوق بعربيّتهم ، وليس ذلك من سيبويه بمرضىّ ، بل الأولى أن يخرج على أنّ قائل ذلك أراد أنّهم هم أجمعون ذاهبون ، على أن يكون هم مبتدأ مؤكّدا بأجمعون مخبرا عنه بذاهبون ، ثمّ حذف المبتدأ وبقى توكيده كما يحذف الموصوف وتبقى صفته ، انتهى. ».

۱- سقط جاز أن يعطف فى «س».

ما ولا المشبّهتان بليس

صمدية

الثالث : ما ولا المشبّهتان بليس ، وتعملان عملها ، بشرط بقاء النّفى وتأخّر الخبر ، ويشترط فى ما ، عدم زياده ان معها ، وفى لا ، تنكير معموليها. فإن لحقتها التاء اختصّت بالأحيان ، وكثر حذف اسمها ، نحو : (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ.)

شرح

اشارة

النوع الثالث من أنواع النواسخ ما ولا النافيتان المشبّهتان بليس فى معنى النفى والجمود والدخول على الجمله الاسميّه ، ولذلك تعملان عملها عند الحجازيّين ، فترفعان المبتدأ وتنصبان الخبر ، وعلى لغتهم جاء التنزيل قال تعالى : (ما هذا بَشَراً) [يوسف / ٣١]. وقال الشاعر [من الطويل] :

١۶٨ - تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزر ممّا قضى الله واقيا (١)

فائده : وجدت بخطّ الصلاح الصفدى (٢) ما صورته : سالت الشيخ أثير الدين أبا حيّان - أدام الله فوائده - كم ورد فى القران العظيم إعمال ما اعمال ليس؟ فقال ثلاثه مواطن : أحدها : (ما هذا بَشَراً) [يوسف / ٣١] ، والثانى : (ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) [المجادله / ٢] ، والثالث : (فَما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حاجِزِينَ) [الحاقه / ۴٧]. قال : وزعم بعضهم أنّ حاجزين صفه لأحد وليس بشيء ، إذ الصفه مستغن عنه ، والخبر محطّ الفائده ، انتهى ، وفيه نظر ، وبنو تميم يعملونها.

قال ابن الحاجب فى شرح المفصّل والنّحويّون يزعمون (٣) أنّ لغه بنى تميم فى ذلك على القياس ، ويقولون إنّ الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو بالفعل لم يكن له عمل فى أحدهما ، وما يدخل (۴) على القسمين فالقياس أن لا يعمل فى أحدهما. قلت لا خلاف فى إعمال لا الّتى لنفى الجنس ، وإذا صحّ إعمال لا باتّفاق ، فلا بعد فى إعمال ما ، فإن زعم زاعم أنّ لا الناصبه غير لا الداخله على الفعل ، قيل له : فما لمانع أن يكون ما الرافعه غير ما الداخله على الفعل ، انتهى ، وفيه بحث ظاهر.

قال ابن هشام : وقرىء على لغه تميم

ما هذا بشر و (ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) بالرفع ، وقرئ أيضا : ما هن بأمهاتهم بالجرّ بباء زائده ، وتحتمل الحجازيّه والتميميّه خلافا لأبى على والزمخشرىّ زعما أنّ الباء تختصّ بلغه النصب ، انتهى. ».

۱- هـذا البيت من الشواهـد الّتى لم يـذكروا لها قائلا معينا. اللغه : تعزّ امر من التعزّى وأصـله من العزاء وهو التصبر والتسـلى على المصائب ، الوزر الملجأ.

۲- الصـفدى (صـلاح الدين خليل) (نحو ۱۲۹۶ - ۱۳۶۲) أديب مـورخّ عمـل فى ديوان الانشـاء فى حلب ودمشق ، له مولّفـات كثيره أشهرها : «الوافى بالوفيات» وهو معجم للاعلام و «أعيان العصر». المنجد فى الأعلام ص ۳۴۶.

۳- فى «ح» سقط يزعمون.

۴- ما لا يدخل «س».

لطيفه يسأل الناس عنها أهل الأدب

لطيفه : ممّا يسأل الناس عنه أهل الأدب قول الشاعر [من الكامل] :

١٦٩ - ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب

فأجاب ما قتل المحبّ حرام (١)

فيقولون ما الّذى أجاب به؟ والجواب أنّه تميمىّ لإهماله ما ، فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مرفوعين عن أن يصرّح بنسبه ويقول : أنا تميمىّ.

رفع المبتدإ ونصب الخبر بلا النافيه لغه أهل الحجاز دون غيره

تنبيهان : الأوّل : قال ابن هشام فى شرح اللمحه : رفع المبتدأ ونصب الخبر بلاء النافيه لغه أهل الحجاز على ما نصّ عليه الزمخشرىّ وابن الحاجب والمطرزىّ وغيرهم ، وكثير يظنّ اتّفاق العرب على إعمالها ، ويختصّ الخلاف بما وليس كذلك ، وإذا اختلفوا فى القوىّ الشبه ، فكيف يجمعون على الضعيفه ، وإنّما ضعف شبه لا بليس ، لأنّ ليس لنفى الحال ، ولا لنفى المستقبل (٢) ، وقد حقّق هذا أنّهم لا يعملونها إلا فى الشعر ، انتهى.

فأمّا ليس فقد عرفت حالها ممّا مرّ ، وأمّا ما فقال فى المغنى : إذا نفت المضارع تخلّص عند الجمهور للحال ، وردّ عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى : (قُلْ ما يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ) [يونس / ١٥] ، وأجيب بأنّ شرط كونه للحال انتفاء قرينه خلافه ، وأمّا لا فالمنقول عن سيبويه أنّ المضارع يتخلّص بها للاستقبال ونقله فى المغنى عن الأكثرين.

قال الدمامينىّ فى شرح التسهيل ولم يزل الفضلاء يستشكلون قول سيبويه ، هذا مع قوله : إنّ المضارع المنفى بلا يقع حالا ، وقول غيره إنّ الجمله الحاليه لا تصدّر بدليل استقبال. قال المرادىّ فى الجنى : ومذهب الأخفش والمبرّد وابن مالك عدم لزوم ذلك ، وأنّها قد تكون للحال ، انتهى.

شروط إعمال ما ولا المشبّهتين بليس

الثانى : قضيه إطلاق المصنّف أن لا تعمل فى الشعر وغيره ، وعليه كثير من النحويين وخصّص بعضهم عملها بالشعر ، بل ظاهر عباره الرضىّ أنّه رأى جميع النحاه ، وليس كذلك ولكون عمل هذين الحرفين على ».

١- لم يسمّ قائله. اللغه : الواو : بمعنى ربّ ، المهفهف اسم مفعول بمعنى ضامر البطن دقيق الخصر ، الأعطاف (ج) العطف ، وهو

من الانسان من لدن رأسه إلى وركه.

٢- سقط لنفى المستقبل فى «ح».

خلاف الأصل. قال الجمهور لم يعملها الحجازيّون مطلقا ، بل بشرط اجتماع ثلاثه أمور فيهما معا سوى ما ينفرد به كلّ منهما كما سيأتى.

أحدها : بقاء النفى ، أى نفى خبرهما ، لأنّ عملهما أنّما كان لأجل النفى الّذى شابهتا ليس به ، فكيف يعملان مع زوال المشابهه بانتقاض النفى ، ولذلك وجب الرفع فى نحو : (وَما أَمْرُنا إِلَّا واحِدَةٌ) [القمر / ۵۰] ، (وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) [آل عمران / ۱۴۴] ولا رجل إلا قاعد ، وما زيد إلا فعله حسن. وأما قوله [من الطويل] :

۱۷۰ - وما الدّهر إلا منجنونا بأهله

وما صاحب الحاجات إلا معذّبا (۱)

فمن باب ما زيد إلا سيرا ، والتقدير إلا يدور دوران منجنون ، ويعذّب معذّبا أى تعذيبا.

وقال ابن مالك : أنّه تكلّف على أنّ سيبويه لا يرى أنّ صيغه المفعول تكون بمعنى المصدر ، قال : والأولى أن يجعل منجنونا ومعذّبا خبرين منصوبين بما إلحاقا لها بليس ، قال : وأقوى من هذا قول الآخر [من الوافر] :

۱۷۱ - وما حقّ الّذى يعثو نهارا

ويسرق ليله إلا نكالا (۲)

ولأجل هذا الشرط وجب الرفع فى المعطوف ببل ولكن على الخبر ، نحو : ما زيد قائما بل أو لكن قاعد ، على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، ولم يجز نصبه بالعطف ، لأنّه موجب.

تنبيهات : الأوّل : تعبيره ببقاء النفى وإن كان أولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفى بإلا لشموله الانتقاض بلمّا الاستثنائيّه (۳) أيضا كما رأيت ، إلا أنّه يرد عليه انتقاض النفى بالنسبه إلى معمول الخبر دون نفس الخبر ، نحو : ما زيد قائما إلا فى الدار ، فإنّ النفى فى ذلك يصدق عليه أنّه قد انتقض ، مع أنّ النصب واجب باجماع ، فتدبّر.

الثانى : إذا انتقض النفى بكلمه غير نحو : ما زيد غير قائم ، فالفرّاء يجيز النصب ، والبصريّون يوجبون الرفع.

الثالث : ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا فى الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور. والثانى جواز النصب مطلقا وهو قول يونس ، والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفرّاء (۴) ، والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبّها به وهو قول بقيه الكوفيين ، قاله فى التصريح.

۱- البيت لأحد بنى سعد ، اللغه : المنجنون : الدولاب الّذى يستقى عليه.

٢- البيت لمغلس بن لقيط. اللغه : يعثو : يفسد أشدّ الإفساد ، النّكال : العقاب.

٣- سقط الاستثنائيه فى «س».

٤- فى «س» سقط من الثانى حتى هنا.

و [الشرط] الثانى : تأخّر الخبر عن اسمها ، فلو تقدّم بطل العمل كقولهم : ما مسىء من أعتب ، ولا قاعد رجل ، ويروى مسيئا على الإعمال ، وهو شاذّ وأمّا قول الفرزدق [من البسيط] :

١٧٢ - فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

ففى انتصابه أربعه أقوال : قيل : إنّ الفرزدق تميمىّ ، وسمع أنّ أهل الحجاز ينصبون الخبر ، ولم يعلم أنّ ذلك يختصّ بالتأخير دون التقديم ، فغلط على لغه غيره لا- على لغته فلذلك لم يسقط الاحتجاج بلغته ، وقيل : إنّ إعمال ما فى الخبر لغه للعرب إذا تقدّم ، وهذه دعوى. وقيل : إنّ مثلهم ينتصب على الحال ، وإنّ الخبر العامل فى الحال محذوف ، كأنّه قال : وإذ ما فى الدنيا مماثلا لهم بشر ، وهذا ضعيف ، لأنّ المعانى لا تعمل فى الأحوال وتحذف ، وقيل : إنّ مثلهم ينصب على الظرف ، كما تقول : ما أحد مثل زيد ، وأنت تريد ما أحد فوقه فى المترله ولا مكانه فى الشرف ، قاله ابن بابشاذ فى شرح الجمل ، وقيل : مثلهم مبتدأ ، ولكن بنى لإبهامه مع أضافته للمبنىّ.

الثالث : تأخّر معمول الخبر عن الاسم ، فلو قدّم بطل العمل ، كقوله [من الطويل] :

١٧٣ - وقالوا تعرّفها المنازل من منى

وما كلّ من وافى منى أنا عارف (١)

فيمن نصب كلّا لضعفهما فى العمل ، فلا يتصرّف فى خبرهما ولا معموله ، إلا إذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا ، فيجوز التقديم ، ولا يبطل العمل ، نحو : ما عندك زيد مقيما ، وما بى أنت مستغنيا ، لتوسّعهم فيهما ما لا يتوسّع فى غيرهما كما مرّ (٢) ، وقضيه كلامه كغيره إن تقدّم الخبر يمنع العمل ، وان كان ظرفا أو مجرورا.

وصرّح به ابن مالك ، وقيل : لا- يمنع حينئذ. قال بعضهم : وهو المختار قياسا على معمول الخبر وعلى خبر أنّ وأخواتها. وقال غيره : ما صحّحه ابن مالك من منع تقديم الخبر الظرفى لا- يكاد يعقل ، فإنّ تقديم المعمول فرع تقدّم العامل بل لو عكس فصحّح الجواز فى الخبر ، والمنع فى معموله لكان أشبه بالصواب ، فإنّ المعمول قد يمنع تقدّمه ، حيث يجوز تقدّم العامل ، ألا ترى أنّ معمول خبر كان لا يتقدّم على اسمها مع جواز تقدّم الخبر.

«ويشترط فى ما» خاصّه «عدم زياده إن» الزائده «معها» ، فلو زيدت بطل العمل ، كقوله [من البسيط] : ».

١- هو من قصيده لمزاحم بن الحارث بن عمره العقيلى. اللغه : تصرّف : فعل أمر ، والمنازل : منصوب على نزع الخافض والأصل : تعرفها فى المنازل ، والمنى : موضع النحر بمكه ، وافى : فعل ماضى بمعنى أتى وبلغ.

٢- سقط مرّ فى «ح».

۱۷۴ - بنی غدانه ما إن أنتم ذهب

ولا صریف ولکن أنتم الخزف (۱)

لعدم زیادتها مع لیس المحموله علیها ، فإذا زیدت مع ما تباینا فی الاستعمال ، والقول بأنّ إن هذه زائده ، وأنّها تبطل العمل هو قول البصریّین. وذهب الکوفیّون إلی جواز النصب معها ، وأنّها نافیه مؤکده ، وعلیه خرّج روایه ابن السکیت (۲) فی البیت ذهبا وصریفا بالنصب ، قال بعضهم : وعندی أنّ الخلاف فی إعمالها ینبغی أن یکون مرتّبا علی هذا الخلاف.

لا یجوز الجمع بین حرفین متّفقی المعنی إلا مفصولا بینهما

قال الرضیّ : وردّ علی الکوفیّین بأنّه لا یجوز الجمع بین حرفین متّفقی المعنی ، إلا مفصولا بینهما ، کما فی إنّ زیدا لقائم ، وأمّا الجمع بین اللام وقد فی نحو : لقد سمع ، مع أنّ فی کلیهما معنی التحقیق ، وفی ألا إنّ مع أنّ فی ألا معنی التحقیق ، فلأنّ «قد» یشوبها معنیان آخران ، وهما التقریب والتوقّع ، فلم تکن لبحت التحقیق ، وکذا فی ألا معنی التنبیه أیضا.

وإنّما اختصّت ما بهذا الشرط ، لأنّه لا یتأتّی مع لا فلا تزاد معها ، قیل : وفی کتاب الأزهیه للهروی (۳) إنّها تزاد معها أیضا ، وأنشد علیه [من البسیط] :

۱۷۵ - یا طائر البین لا إن زلت ذا زجل

قال أراد لازلت وهو غریب (۴)

ویشترط «فی لا» خاصه «تنکیر معمولیها» أی اسمها وخبرها ، فلا تعمل فی معرفه ، لا یقال : لا زید قائما ، قالوا : وذلک لضعف مشابهتها للیس فی خصوص النفی ، لأنّ لیس لنفی الحال ، وهذه لمطلق النفی ، ومن ثمّ شذّ عملها ، حتی ذهب الأخفش والمبرّد إلی منعه ، وخالف ابن جنیّ وابن الشجری (۵) فی هذا الشرط فأجازا إعمالها فی المعارف ، وأنشدا للنابغه الجعدیّ (۶) [من الطویل] :

۱- لم یسمّ قائله اللغه : بنی غدانه حیّ من یربوع. الصریف : الفضّه الخالصه. الخزف : ما عمل من الطین وشوی بالنار فصارا فخّارا.

۲- یعقوب بن إسحاق أبو یوسف بن السکیت ، کان عالما بنحو الکوفیّین وعلم القران واللغه والشعر ، له تصانیف کثیره فی النحو ومعانی الشعر وتفسیر دواوین العرب ، وهو کان منادم المتوکّل وحینما سأله المتوکل یا یعقوب ، من أحبّ إلیک؟ ابنای هذان (المعتز والمؤید) أم الحسن والحسین؟ قال والله إن قنبرا خادم علی خیر منک ومن ابنیک. فقتل سنه ۲۴۴ ه. بغیه الوعاه ۲ / ۳۴۹.

۳- الشیخ أبو الحسن علی بن محمد الهروی ، من تصانیفه : الأزهیه فی النحو ، کشف الظنون ۱ / ۷۳.

۴- وهو بلا نسبه. اللغه : البین : الفرقه ، الزجل : الصوت.

۵- هبه الله بن علی من أولاد علی علیه السّلام المعروف بابن الشجری ، کان أوحد زمانه وفرد أوانه فی علم العربیه وأشعار العرب ، صنّف : الأمالی ، کتاب الحماسه ، مات سنه ۵۴۲ ه. بغیه الوعاه ۲ / ۳۲۴.

۶- النابغه الجعدیّ : أبو لیلی عبد الله بن قیس بن جعده بن کعب بن ربیعه. مات بأصبهان سنه ۸۰ ه. أشهر شعره رائیته الّتی قالها فی مدح الرسول صلی الله علیه و آله. الجامع فی تاریخ الأدب العربی ۱ / ۴۱۶.

١٧٦ - وحلّت سواد القلب لا أنا باغيا

سواها ولا فى حبّها متراخيا (١)

وتأوّله المانعون.

قال ابن مالك : ويتمكّن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال ، تقديره لا أشرى باغيا ، فلمّا أضمر الفعل برز الضمير ، وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدّر بعده خبرا ناصبا باغيا (٢) على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، انتهى.

مع أنّه أجاز فى شرح التسهيل القياس عليه ، واعترف فى التسهيل بالندور ، فكلامه مختلف ، ومثله قول الآخر [من البسيط] :

١٧٧ - أنكرتها بعد أعوام مضين لها

لا الدّار دارا ولا الجيران جيرانا (٣)

وعليه بنى أبو الطيب قوله [من الطويل] :

١٧٨ - إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى

فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا (٤)

وقيل : هو لحن منه.

تنبيه : يشترط فى «لا» أيضا أن تكون لنفى الوحده فقط ، نحو : لا رجل فى الدار قائما بل رجلان أو رجال ، أو لنفى الوحده احتمالا مرجوحا ، ولنفى الجنس احتمالا ظاهرا ، نحو : لا رجل قائما ، ويقال فى توكيده على الأوّل كما مرّ ، وعلى الثانى : بل امرأه. قال ابن هشام : وغلط كثير من النّحويّين ، فزعموا أنّ لا العامله عمل ليس لا تكون إلا نافيه للوحده ، ويرد عليهم نحو قوله [من الطويل] :

١٧٩ - تعزّ فلا شىء على الأرض باقيا

... (٥)

انتهى. فإن كانت لنفى الجنس نصّا كان عمله عمل أنّ كما سيأتى قريبا ، إن شاء الله تعالى.

الكلام على لات

«فإن لحقتها» أى لحقت لا- «التاء» لتأنيث الكلمه أو للمبالغه فى النفى كما فى علامه أو لهما معا فصارت لات ، وحرّكت التاء لالتقاء الساكنين بالفتح

۱- اللغه : سواد القلب. حبته ، الباغى : الطالب ، المتراخى : المتوانى.

۲- من لا أرى باغيا حتى هنا سقط فى «س».

۳- البيت مجهول القائل. اللغه : أعوام جمع عام ، الجيران : جمع الجار وهو المجاور فى المسكن.

۴- هو من قصيده لأبى الطيب المتنبّى واسمه احمد بن الحسين من شعراء العصر العباسى الثالث ، مات سنه ۳۵۴ ه. ق.

۵- تقدم هذا البيت برقم ۱۶۸.

على المشهور ، لأنّها أخفّ الحركات ، وبالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وبالضمّ جبرا لما لحقها من الوهن بحذف أحد معموليها لزوما كما سيأتى ، فلات كلمتان : لا النافيه وتاء التأنيث ، هذا هو المشهور الّذى عليه الجمهور ، وقال أبو عبيده وابن الطراوه : هى كلمه وبعض كلمه ، وذلك أنّها لا النافيه والتاء الزائده فى أوّل الحين كما جاء [من الكامل] :

١٨٠ - العاطفون تحين ما من عاطف

والمطعمون تحين ما من مطعم (١)

قال الرضىّ : وهو ضعيف لعدم شهره تحين فى اللغات واشتهار لات حين ، وأيضا فإنّهم يقولون : لات أوان ولات هنا ولاتا وان ولاتهنا وقيل : كلمه واحده وهى فعل ماض ، وعلى هذا فهل هى ماضى يليت بمعنى ينقص ، واستملت للنفى ، أو هى ليس بكسر الياء ، قلبت الياء الفاء ، وأبدلت السين تاء كما فى ستّ ، قولان ، حكاها فى المغنى ، ثمّ اختلف فى حقيقتها ، فمنهم من ذهب إلى أنّها لا تعمل شيئا ، وإن وليها مرفوع ، فمبتدأ ، حذف خبره ، أو منصوب ، فمعمول لفعل محذوف. وهذا أحد قولى الأخفش ، وعنه أيضا أنّها تعمل عمل أنّ فتنصب الاسم ، وترفع الخبر.

ومذهب الجمهور أنّها تعمل عمل أصلها ، إلا أنّها أقوى منها ، ومنها أيضا فى استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم ، واختلف فى معمولها أيضا ، فذهب الفرّاء إلى أنّها لا تعمل إلا فى الحين خاصّه قيل : وهو ظاهر قول سيبويه ، وعليه الجمهور ، وذهب الفارسىّ وجماعه إلى أنّها تعمل فى الحين ، وما رادفه كالساعه والأوان والوقت ، وهو مختار ابن مالك والمصنّف ، كما أشعر به قوله : اختصّت بالأحيان ، قال تعالى : (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) [ص / ٣] بالفتح ، أى لات الحين حين مناص ، وقال الشاعر [من الكامل] :

١٨١ - ندم البغاه ولات ساعه مندم

... (٢)

وقال الآخر [من الوافر] :

١٨٢ - وذلك لات حين أوان حلم

ولكن قبلها اجتنبوا أذائى (٣)

وخصّه بعضهم بما ورد به السماع لا غير وهو كالتوسط بين المذهبين ، وزعم جماعه منهم ابن عصفور أنّها عملت فى هنا من قول الشاعر [من الكامل] :

١- هذا البيت لأبى وجزه.

٢- تمامه «والبغى مرتع مبتغيه وخيم» ، قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيى وقال العينى : قائله محمد بن عيسى بن طلحه ، اللغه : البغاه جمع الباغى : الّذى يتجاوز قدره. مندم مصدر ميمى بمعنى الندم ، وخيم من وخم المكان أى : كان غير موافق لأن يسكن.
٣- هو للطرماح بن حكيم.

١٨٣ - حنّت نوار ولات هنّا حنّت

وبدا الّذى كانت نوار أجنّت (١)

فقالوا : إنّ هنّا اسم لات ، وحنّت خبرها على حذف مضاف ، والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حنين. قال ابن مالك : وهو ضعيف ، لأنّ فيه إخراج هنا عن الظرفيّه ، وهو من الظروف الّتى لا تتصرّف ، وفيه أيضا إعمال لات فى معرفه ظاهره ، وإنّما تعمل فى نكره ، انتهى.

والأصحّ أنّها لم تعمل شيئا ، بل هى مهمله ، لا اسم لها ، ولا خبر ، وهنا فى موضع نصب على الظرفيه ، لأنّه إشاره إلى مكان ، وحنّت مع أنّ مقدّره قبلها فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر هنا والتقدير حنّت نوار ، ولا هنا لك حنين كذا قال الفارسىّ ، وشذّ مجىء غير الظرف بعدها مرفوعا كقوله [من الكامل] :

١٨٤ - لهفى عليك للهفه من خائف

يبغى جوارك حيث لات مجير (٢)

وارتفاع مجير على الابتداء أو على الفاعليه ، والتقدير حين لات له مجيرا ، ويحصل له مجير ، ولات مهمله ، وزعم الفرّاء أنّ لات تستعمل حرفا جارّا لأسماء الزمان خاصّه ، كما أنّ مذ ومنذ كذلك وأنشد [من الخفيف] :

١٨٥ - طلبوا صلحنا ولات أوان

فأجبنا أن ليس حين بقاء (٣)

وأجيب بأنّ الأصل ليس الأوان أوان صلح ، فحذف اسمها ، وما أضيف إليه خبرها مقدّر الثبوت ، فيبنى كما فعل بقبل وبعد ، إلا أنّ الأوان لشبهه بترال وزنا بنى على الكسر ، ونوّن اضطرارا.

ووجب حذف أحد جزئيها من الاسم والخبر ، وكثر حذف اسمها وبقاء الخبر لكونه محطّ الفائده ، نحو قوله تعالى : (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) [ص / ٣] ، فى القراءه المشهوره بنصب حين على أنّه خبرها ، واسمها محذوف ، أى ليس الحين حين مناص ، وقرىء فى الشواذ (٤) برفع الحين ، على أنّه اسمها ، وخبرها محذوف ، أى ليس حين فرار حينا لهم. قال بعضهم : وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب ، بل كان ينبغى أن حذف المرفوع لا يجوز ألبتّه ، لأنّ مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف ، وهذا فرع تصرّفوا فيه ما لم يتصرّفوا فى أصله. ».

١- هو لشبيبن جعيل الثّعلبى. كان بنو قتيه بن معين أسروه فى حرب فأنشد ذلك يخاطب أمّه نوار بنت عمرو بن كلثوم. اللغه : حنت : من الحنين ، وهو الشوق ، أجنّت : سترت.

٢- البيت لشمردل بن شريك الليثى فى الرثاء. اللغه : يبغى : يطلب ، المجير : اسم فاعل من أجار بمعنى أنقذ وحمى.

٣- هو لأبيه زبيد الطائى «حرمله بن المنذر». اللغه : الأوان : الوقت ، الحين.

٤- «وقرى فى الشواذ» سقط فى «س».

إن النافيه والكلام على إعمالها

تتمّه : لم يتعرّض المصنّف لذكر إن النافيه ، لأنّ إعمالها نادر ، كما ذهب إليه ابن مالك ، بل ذهب الفرّاء واكثر البصريّين إلى المنع وأجازه الكسائيّ وأكثر الكوفيّين وأبو بكر (١) وأبو على وأبو الفتح واختلف النقل عن سيبويه والمبرّد. فنقل السهيليّ الإجازه عن سيبويه والمنع عن المبرّد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازه.

وإعمالها لغه أهل العاليه وهى ما فوق نجد إلى أرض تهامه وإلى ما وراء مكه ، ويعتبر فيها من الشروط ما اعتبر فى ما إلا عدم زياده إن ، فإنّها لا تزاد معها كلا نحو قول بعضهم : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافيه ، وإن ذلك نافعك ولا ضارّك. وأنشد الكسائيّ [من المنسرح] :

١٨٦ - إن هو مستوليا على أحد

إلا على أضعف المجانين (٢)

وخرّج ابن جنّى وغيره على ذلك قراءه وسعيد بن جبير (٣) إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم [الأعراف / ١٩٤] بتخفيف إن وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا على الخبريّه وأمثالكم على أنّه نعت لعباد والمعنى ليس الأصنام الّذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم فى الاتصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم فى عباده من هو دونكم بعدم الحيوه والإدراك.

١- هناك كثير من النحاه الكبار باسم أبى بكر مثل ابن الخياط ، ابن السراج ، ابن دريد.

٢- لم يسم قائله اللغه : مستوليا : اسم الفاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولايه على الشىء.

٣- سعيد بن جبير الاسدى ، تابعىّ ، كان أعلمهم على الاطلاق ، قتله الحجّاج سنه ٩٥ ه. ق الأعلام للزركلى ، ٣ / ١٤٥.

لا النافيه للجنس

صمدية

الرابع : لاـ النّافيه للجنس ، وتعمل عمل إنّ ، بشرط عدم دخول جارّ عليها ، واسمها إن كان مضافا أو شبيها به نصب ، وإلا بنى على ما ينصب به ، نحو : لاـ رجل ، ولا رجلين فى الدّار ، ويشترط تنكيره ومباشرته لها ، فان عرّف او فصّل أهملت وكرّرت ، نحو : لا زيد فى الدّار ولا عمرو ، ولا فى الدّار رجل ولا امرأه.

تبصره : ولك فى نحو : ولا حول ولا قوّه إلا بالله ، خمسه أوجه : الأوّل : فتحهما على الأصل ، الثانى : رفعهما على الابتداء ، أو على الإعمال ، كليس ، الثالث : فتح الأوّل ورفع الثانى بالعطف على المحلّ ، أو بإعمال الثانيه ، كليس ، الرّابع : عكس الثالث على إعمال الأولى كليس ، أو إلغائها ، الخامس : فتح الأوّل ونصب الثانى بالعطف على لفظه ، لمشابهه الفتح النّصب.

شرح

اشارة

النوع الرابع من أنواع النواسخ لاـ النافيه للجنس ، أى جنس اسمها ، إن مفردا فمفرد ، أو مثنى فمثنى ، أو جمعا فجمعا ، ومعنى نفى الجنس فى المثّنى والجمع نفى كلّ مثنى وكلّ جمع ، وخرج بالنافيه لا الناهيه ، فإنّها تختصّ بالمضارع ، والزائده فلا تعمل شيئا ، وبقوله للجنس النافيه للوحده ، والمراد نصّا بقرينه المقام ، وذلك بحيث لا يشذّ عنه فرد من أفراده ، فخرجت النافيه له احتمالا ، فإنّهما يعملان عمل ليس كما مرّ.

تنبيه : قال صاحب الفوائد الضيائيه وغيره : هذه العباره محموله على تقدير مضاف ، أى نافيه لصفه الجنس ، إذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه ، وتعقّبه عصام الدين فى حاشيته فقال فيه : إنّ لا رجل بتقدير لا رجل موجود ، لنفى نفس الرّجل لا لنفى صفته ، والوجود وإن كان صفه لكن إذا نفى عن الشيء يقال : نفى الشيء ، ولا يقال نفى صفه الشيء ، إذ نفى الشيء ليس إلاـ نفى وجوده ، فنفى الصفه صار بمعنى نفى غير الوجود ، فلاـ كما تكون لنفى صفه الجنس تكون لنفى الجنس ، فلو حمل قولهم لاـ لنفى الجنس على نفى صفه الجنس لم تتمّ التسميه فيما هو لنفى الوجود ، ولو حمل على نفى الجنس لم تتمّ فيما هو لنفى صفه الجنس (۱) فلاـ بدّ فى التسميه من ملاحظه بعض الأفراد ، وحينئذ يصحّ حمل العباره على ظاهرها ، فلا حاجه إلى صرفها عنه ، انتهى.

وقال فى شرح الكافيه : سمّيت بذلك لأنّها للنفى عن الجنس ، فالاضافه لأدنى ملابسه ، والنفى عن الجنس يعمّ نفى الوجود ونفى الصفه ، انتهى. ».

١- سقطت «لم تتمّ فيما هو لنفى صفه الجنس» فى «س».

والأولى ما جرى عليه فى شرح الفريد (۱) من حمل العباره على ظاهرها لا على تقدير المضاف ولا على جعل الإضافه لأدنى ملابسه موجّها لترجيح اعتبار قسم نفى الوجود بكون كلمه الشهاده من أفراده.

تسمّى لا المذكوره لا التبرئه

فائده : وتسمّى لا هذه لا التبرئه ، لأنّها تنفى الجنس ، فكأنّها تدلّ على البراءه منه ، قاله الأندلسىّ ، وقضيه ذلك إطلاقها على النافيه مطلقا لاشتمالها على التبرّى ، بل على كلّ أدوات النفى ، ولكنّهم خصّوها بهذه ، لأنّه فيها أمكن من غيرها لما فيها من تأكيد النفى.

قال الدمامينىّ : وجعلت نفس التبرئه مبالغه كما فى زيد عدل ، وعليه فالتبرئه صفه للا بالتأويل المذكور ، ولا يقال : إنّه على حذف مضاف ، أى ذات التبرئه لفوات المبالغه ، ويحتمل أن تكون مضافه للتبرئه على حدّ قوله [من الطويل] :

۱۸۷ - علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم

... (۲)

انتهى ، وفيه نظر.

و «تعمل» لا المذكوره «عمل إنّ» ، فتنصب الاسم ، وترفع الخبر لمناسبتها لها فى إفاده المبالغه ، فإنّها للمبالغه فى النفى ، كما أنّ إنّ للمبالغه فى الإثبات ، فيكون من باب حمل النظير على النظير ، أو النقيض على النقيض ، كذا قال غير واحد ، وانتقد بأنّ اختصاص إنّ بالاثبات غير صحيح لصحّه مثل قولنا : إنّ زيدا ليس بقائم قطعا ، انتهى.

وفيه بحث لأنّ إنّ لتوكيد النسبه بين اسمها وخبرها ، وهى لا تكون إلا ثبوتا ، وإن كان نفس خبرها نفيا ، «بشرط عدم دخول جارّ عليها» ، فإن دخل عليها ، كان العمل له ، ووجب الجرّ لقوّه الجارّ ، ولأنّ لا لا تحول بين العامل وعمله ، نحو : جئت بلا زاد ، وغضب من لا شىء.

قال ابن هشام وعن الكوفيّين : إنّ لا هنا اسم بمعنى غير ، وإنّ الخافض دخل عليها نفسها ، وإنّ ما بعدها خفض بالإضافه ، وغيرهم يراها حرفا ، ويسمّيها زائده ، كما يسمّون كان فى نحو : زيد كان فاضل زائده وإن كانت مفيده لمعنى ، وهو المضىّ والانقطاع ، فعلم أنّهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين ، وإن لم يصحّ

۱- الفريد فى النحو لعصام الدين ابراهيم بن محمد الاسفرائنى المتوفى سنه ۹۴۵ ه. ق وشرحه له ايضا. كشف الظنون ۲ / ۱۲۵۹.

۲- تمامه «بأبيض ماض الشفرتين يمان» ، والبيت لرجل من طّى. اللغه : علا : فعل ماض بمعنى رفع ، وزيد فى الموضعين علم ، يوم النقا : يوم الحرب عند النقاء. والنقاء : كثيب الرمل ، أبيض : السيف ، الماضى : القاطع ، الشفريّين : تثنيه شفره وشفره السيف

: حدّه ، واليمان : نسبه إلى إليمن.

أصلا لمعنى بإسقاطه كما فى مسأله غضب من لا شىء ، وكذا إذا كان يفوت بإسقاطه معنى كما فى مسأله كان ، انتهى.

وشذّ جئت بلا شىء بالفتح على الإعمال والتركيب ، ووجهه أنّ الجارّ دخل بعد التركيب ، نحو : لا خمسه عشر ، وليس حرف الجرّ معلّقا ، بل لا وما ركّب معها فى موضع جرّ ، لأنّهما جريا مجرى الاسم الواحد ، قاله ابن جنىّ ، وقال فى الخاطريات : إنّ لا نصبت شىء ، ولا خبر لها ، لأنّها صارت فضله ، نقله عن أبى على وأقرّه.

فان كان «اسمها» أى اسم لا «مضافا» إلى نكره «أو شبيها به» ، أى بالمضاف ، وهو ما اتّصل به شىء من تمام معناه ، سواء كان ذلك الشىء مرفوعا ، نحو : لا حسنا فعله مذموم ، أو منصوبا ، نحو : لا طالعا جبلا حاضر ، أو مجرورا ، نحو : لا خيرا من زيد موجود ، وسمّى مشبّها به لعمله فيما بعده كالمضاف ، ويسمّى المطول والمطول من مطلت الحديد إذا مددتها ، «نصب» أى ظهر نصبه ، وكان معربا باتّفاق كما مرّ ، و «إلا» يكن مضافا أو مشبها به بأن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا (١) «بنى» ، واختلف فى علّه بنائه فقيل : لتضمّنه معنى من الاستغراقيه بدليل ظهوره فى قوله [من الطويل] :

١٨٨ - ...

وقال ألا لا من سبيل إلى هند (٢)

قال الرضىّ : وهو الحقّ ، لأنّ قولك : لا رجل ، نصّ فى نفى الجنس بمترله لا من رجل ، بخلاف لا رجل فى الدار بالرفع ، كما أنّ ما جاءنى من رجل نصّ فى الاستغراق بخلاف ما جاءنى رجل ، إذ يجوز أن يقال : لا رجل فى الدار بل رجلان ، وما جاءنى رجل بل رجلان ، ولا يجوز لا رجل فى الدار ، بالفتح ، بل رجلان ، ولا ما جاءنى من رجل بل رجلان ، فلمّا أرادوا التنصيص على الاستغراق ، ضمّنوا الاسم النكره معنى من فبنوها ، انتهى.

وفيه بحث ، أورده ابن الضائع (٣) بأنّ المتضمّن لمعنى من أنّما هو لا ـ نفسها ، لا ـ الاسم النكره بعدها ، وقيل : لتركيبه مع لا تركيب خمسه عشر ، وهو رأى سيبويه والجمهور ، ويؤيّده أنّهم إذا فصلوا أعربوا ، فقالوا : لا ـ فيها رجل ولا امراه ، وقد جاء تركيب الحرف المؤخر كقوله [من الرجز] :

١٨٩ - أثور ما أصيدكم أم ثورين

... (٤)

١- سقط مجموعا فى «ح».

٢- تمامه «فقام يذود الناس عنها بسيفه». لم يسمّ قائله. اللغه : يذود : يدفع.

٣- على بن محمد بن على بن يوسف أبو الحسن المعروف بابن الضائع ، بلغ الغايه فى فن النحو وله : شرح الجمل ، شرح كتاب سيبويه ، مات سنه ٦٨٠ ه. بغيه الوعاه ٢ / ٢٠٤.

٤- تمامه «أم تيكم الجمّاء ذات القرنين» ، وهو مجهول القائل. اللغه : الثور : الذكر من البقر ، الغفير ، الكثير.

ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه ، وهو مفعول مقدّم لأصيد ، وأمّا كم فعلى التوسّع بإسقاط اللام ، والمعنى أصيد لكم ثورا أم ثورين ، قاله فى التصريح ، قيل : وفى الدليل بحث لجواز أن يكون ممّا حذف فيه التنوين للضروره ، فتامّل.

وبناؤه «على ما» كان «ينصب به» لو كان معربا ، فإن كان ينصب بالفتحه بنى عليها ، وذلك إذا كان مفردا لفظا ومعنى (١) أو لفظا فقط ، أو جمع تكسير لمذكّر أو مونث ، نحو : «لا رجل» ولا قوم ولا رجال ولا هنود «فى الدار» ، ومنه لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت.

فإن كان ينصب بالياء بنى عليها ، وذلك إذا كان مثّنى أو مجموعا على حدّه ، نحو : «لارجلين فى الدار» ولا مسلمين قائمون عندك ، وعن المبرّد أنّ هذا معرب لبعده بالتثنيه والجمع عن مشابهه الحرف ، ولو صحّ للزم ذلك فى نحو : يا زيدان ويا زيدون ، ولا قائل به. وإن كان ينصب بالكسره بنى عليها من غير تنوين ، وذلك إذا كان ممّا يجمع بألف وتاء ، نحو : لا مسلمات ، هذا قضيّه كلامه ، وهو قول الأكثرين ، وفيه ثلاثه أقوال أخر :

أحدها : كهذا ، إلا أنّه ينوّن ، لأنّ تنوينه للمقابله لا للتمكين ، فلا ينافى البناء ، جزم به ابن مالك فى «سبك المنظوم (٢)» ، ونقله ابن الدهان عن قوم ، وتابعه ابن خروف.

الثانى : أنّه يفتح لأنّ الحركه ليست له ، بل لمجموع المركّب ، وهو لا والاسم قاله المازنىّ والفارسىّ ، وهو حسن فى القياس ، ورجّحه الرضىّ وابن هشام.

الثالث : أنّه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الحقّ لثبوته عن العرب ، وقد روى بهما قوله [من البسيط] :

١٩٠ - إنّ الشّباب الّذى مجد عواقبه

فيه نلذّ ولا لذّات للشيب (٣)

فلا وجه بعد هذا للاختلاف ، ولذلك قيل : لو وافقوا على السّماع لما اختلفوا (٤) قال الرضىّ : وإنّما بنى هذا النوع على ما ينصب به ليكون البناء على حركه استحقتها النكره فى الأصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا شبهه ، لأنّ الإضافه ترجّح جانب الاسميّه ، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقّه فى الأصل ، أعنى الإعراب ، ولا يكون المضاف مبنيّا نادرا ، نحو خمسه عشرك. ».

١- سقط لفظا ومعنى فى «س».

٢- سبك المنظوم وفكّ المختوم لابن مالك محمد بن عبد الله النحوى المتوفى سنه ٦٧٢ ه. ق. كشف الظنون ٢ / ٩٧٨.

٣- البيت لسلامه بن جندل السعدى. اللغه : الشيب : جمع أشيب وهو الّذى ابيضّ شعره.

٤- سقطت هذه العباره فى «س».

تنبيه : نحو لا ـ وتران فى ليله ، قيل : الألف فيه نائبه عن الفتحه على لغه بلحارث ، فيبنى على الألف ، قال بعض المحقّقين : وفيه نظر ، فإنّ المنقول أنّ المثنّى فى هذه اللغه معرب بحركات مقدّره على الألف ، فقضيّه ذلك أن يكون بناؤه فيها على الفتح تقديرا لا على الألف.

«ويشترط» لعمل لا «تنكيره» أى تنكير اسمها ، ليدلّ بوقوعه فى سياق النفى على العموم وكذا خبرها (١) ، إذ لا يخبر بمعرفه عن نكره ، فلا تعمل فى معرفه إلا بتأويله بالنكره كقوله عليه السّلام : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده (٢). وقول عمر : قضيه ولا أبا حسن لها ، وقوله [من الرجز] :

١٩١ - لا هيثم الليله للمطىّ

... (٣)

قيل : التقدير لا مثل كسرى ، وكذا البواقى ، وإليه جنح ابن الحاجب ، وقيل : ولا مسمّى هذا الاسم ، أو ولا واحد من مسمّيات هذا الاسم ، قال ابن مالك : لا ـ يؤوّل بتأويل واحد بل يؤوّل كلّ بما يليق. وحكى الرضىّ عن الفرّاء : أنّه أجاز إجراء المعرفه مجرى النكره بأحد التأويلين فى الضمير واسم الإشاره أيضا ، نحو : لا أباه هاهنا ، ولا هذا قال وهو بعيد غير مسموع.

«و» يشترط أيضا «مباشرته» أى مباشره اسمها لها بأن لا يفصل بينها وبينه فاصل لضعفها فى العمل (٤) ، فلو فصل بينها وبينه بعد عنها فلا تقدر على العمل فيه ، لأنّها عامل ضعيف إذ هى فرع إنّ وإنّ فرع الفعل ، فهى فرع الفرع (٥).

فتلخّص ممّا مرّ إلى هنا أنّ شروط لا فى العمل أربعه : الأوّل : أن يقصد بهما نفى الجنس على سبيل التنصيص ، الثانى : أن لا يدخل عليها جارّه ، الثالث : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، الرابع : أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل. فإذا توفّرت هذه الشروط عملت وجوبا ، إن أفردت ، وجوازا إن كرّرت.

واختلف فى عملها فى الخبر مع التركيب ، فذهب قوم إلى أنّه لا ـ عمل لها فيه معه لضعفها به عن العمل فيما تباعد عنها ، بل النكره مع لا فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر ».

١- الزمخشرى فى «المفصّل» يروى عن سيبويه : أنّ كل شىء حسن لك أن تعمل فيه «ربّ» حسن لك أن تعمل فيه «لا». المفصّل فى صنعه الإعراب ، ص ١١٢.

٢- سنن الترمذى ، لابى عيسى محمد بن عيسى ، لاط ، دار الفكر ، بيروت ، لات ، ٤ / ٤٣١ ، رقم ٢٢١٦.

٣- هو لبعض بنى دبير ، وتمامه : «ولا ـ فتى إلا ـ ابن خيبرىّ». اللغه : هيثم : اسم رجل كان حسن الحداء للإبل ، المطى : جمع المطيه ، وهى من الدواب : ما يمتطى.

٤- إضافه على هذا يمكن القول أنّ لا النافيه مع اسمها فى حكم كلمه واحده ، وهما فى محلّ رفع مبتدأ ، ولا يمكن الفصل بين كلمه واحده.

۵- سقطت هذه الجمله فی «س».

خبر المبتدأ ، فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ، ولو لا أنّها فى موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك ، وقيل : بل هى عامله فى الاسم والخبر معا ، وهو مذهب الجمهور ، وصحّحه ابن مالك ، قال : لأنّ كلّ ما استحقّت به العمل من المناسبات باق فليبق ما ثبت بسببه ، ولا يضرّ التركيب كما لم يضرّ أنّ صيرورتها بفتح الهمزه مع معموليها كشىء واحد ، ولو كان جعل لا مع اسمها كشىء واحد مانعا من العمل فى الخبر لمنعها من العمل فى الاسم فلا يمنع عملها فى الخبر ، وأيضا إنّ عمل لا فى الخبر أولى من عملها فى الاسم ، لأنّ تاثيرها فى معناه أشدّ من تاثيرها فى معنى الاسم ، انتهى.

ونسب إلى ظاهر مذهب سيبويه ، وصرّح ابن هشام فى حواشيه على التسهيل أنّ سيبويه يرى فى لا رجل أنّ كلمه «لا» لا عمل لها فى الاسم ، ولا فى الخبر ، لأنّها صارت جزء كلمه ، لهذا جعل النصب فى لا رجل ظريفا كالرفع فى يا زيد الفاضل لا على محلّ الاسم بعد لا ، وبه صرّح فى المغنى أيضا. فتلخّص فى المسأله ثلاثه أقوال : أحدها : عملها فى الاسم دون الخبر ، الثانى : عملها فيهما جميعا ، الثالث : منعه فيهما جميعا. وتظهر جدوى الخلاف فى نحو قوله [من الوافر] :

١٩٢ - فلا لغو ولا تأثيم فيها

... (١)

فعلى القول الأوّل والثالث تكون «فيها» خبرا عن المبتدأين ، وعلى القول الثانى يمتنع لاستلزامه توارد عاملين على معمول واحد ، فيكون فيها خبرا عن أحد المبتدأين ، وخبر الآخر محذوفا ، دلّ عليه المذكور.

فإن «عرّف» اسمها أو «فصّل» بينه وبينها بفاصل «أهملت» وجوبا لما مرّ فيرجع ما بعدها إلى الأصل ، ويرفع على أنّه مبتدأ وخبر ، وخالف الكوفيّون فى التعريف ، فأجازوا بناء العلم ، وأبو عثمان (٢) فى الفصل ، فأجاز معه العمل ، ولكنّه لا يبنى ، وقد جاء فى السعه لا منها بدّ ، بالبناء مع الفصل ، وليس ممّا يؤوّل عليه ،

قاله ابن هشام فى حواشى التسهيل «وكرّرت» وجوبا عند سيبويه والجمهور فى غير الضروره ، أمّا مع المعرفه فليكون التكرار خبرا لما فاتها من نفى الجنس الّذى لا يمكن حصوله مع المعرفه ، لأنّ نفى الجنس هو تكرار النفى فى الحقيقه.

١- تمام البيت «ولا حين ولا فيها مليم» ، هو من قصيده لأميه بن أبى الصلت ، يذكر فيها أوصاف الجنّه وأهلها وأهوال يوم القيامه وأهلها. اللغه : اللغو : قول باطل ، التأثيم : نسبه الاثم إلى الغير ، الحين : هلاك وفناء ، المليم. هو الّذى يفعل ما يلام عليه.
٢- لعله أبو عثمان المازنى ، وقد تقدّم ذكره.

وأمّا مع الفصل فيكون تنبيها على أنّها لنفى الجنس فى النكره بخلاف ما إذا كانت عامله عمل أنّ ، فعملها كاف فى هذه التنبيه ، فتكرارها مع المعرفه ، «نحو : لا ـ زيد فى الدار ولا ـ عمرو». وقوله تعالى : (لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَها أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ) [يس / ۴۰] ، ومع الفصل نحو : لا ـ فى الدار رجل ولا امرأه. وقوله تعالى : (لا فِيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ) [الصافات / ۴۰].

معنى لا نولك أن تفعل

وأجاز ابن كيسان والمبرّد عدم التكرار محتجّين بقوله : لا نولك أن تفعل ، وردّ بأنّه واقع موقع لا ينبغى ، فلا هذه فى المعنى هى الداخله على المضارع ، وتلك لا ـ يلزم تكرارها ، والنول مصدر بمعنى التناول وهو هاهنا بمعنى المفعول ، أى ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل ، أى لا ينبغى أن تأخذه وتتناوله قاله الرضىّ ، ومن عدم تكرارها ضروره قوله [من الطويل] :

۱۹۳ - بكت جزعا واسترجعت ثمّ آذنت

ركائبها أن لا إلينا رجوعها (۱)

فى لا حول ولا قوّه إلا بالله خمسه أوجه

هذه «تصبره ولك» فى كلّ موضع كرّرت فيه «لا» على سبيل العطف وكان عقيب كلّ منهما نكره مفرده بلا فصل نحو : «لا حول» أى عن المعصيه ، «ولا قوّه» أى على الطاعه إلا بالله «خمسه أوجه» من الإعراب بالنسبه إلى المجموع :

أحدها : «فتحهما» أى فتح ما بعد لا الأولى وما بعد لا الثانيه «على الأصل» من جعل لا فى الموضعين لنفى الجنس ، فتبنى اسميها كما لو انفردت كلّ منهما عن صاحبتها ، وتقدّر لكلّ منهما خبرا ، أى لا ـ حول موجود ولا ـ قوّه موجوده لنا ، فالكلام حينئذ جملتان. قال ابن الحاجب فى شرح المفصل (۲) : ويبقى الإشكال فى الاستثناء الواقع بعده ، وهو فى المعنى راجع إلى الجملتين ، والاستثناء إذا استعقب الجملتين إنّما يكون للثانيه. قال : وأشبه ما يقال إنّ الحول والقوّه لمّا كانا بمعنى كان كأنّه تكرار ، فصحّ رجوع الاستثناء إليهما لتنزّلهما منزله شىء واحد ، انتهى.

ويجوز أن تقدّر لهما خبرا واحدا ، أى لا حول ولا قوّه موجودان لنا ، أمّا عند سيبويه على ما نقله عنه ابن مالك فلأنّ لا لا تعمل فى الخبر مع التركيب ، فهى مع اسمها فى

۱- لم يسمّ قائله. اللغه : الجزع : الخوف ، استرجعت : طلبت الرجوع من الرحيل لصعوبه فراق الأحبّه ، آذنت : أعلمت الركائب : جمع الركوبه : المطىّ.

۲- المفصل فى النحو للعلامه جار الله الزمخشرى المتوفى ۵۳۸ ه ، وقد اعتنى عليه أئمه هذا الفن فشرحه الشيخ أبو عمرو بن

عثمان المعروف بابن الحاجب وسماه الإيضاح ، كشف الظنون ٢ / ١٧٧٤.

موضع رفع ، ولا قوّه مبتـدأ معطوف على مبتـدأ ، والمقدّر مرفوع بأنّه خبر المبتدأ لا لها ، فيكون الكلام حينئذ جمله واحده ، نحو زيد وعمرو ضاربان ، وأمّا عند الجمهور فإنّها وإن كانتا عاملتين فى الخبر إلا إنّهما لتماثلهما جاز أن تعملا فيه عملا واحدا ، كما فى إنّ زيـدا وإنّ عمرا قائمان ، وإنّما الممتنع أن يعمل عاملان مختلفان فى حاله واحـده عملا واحدا فى معمول واحد قياسا على امتناع حصول أثر من مؤثّرين.

و «الثـانى : رفعهمـا» على جواز الإلغـاء عنـد التكرار فيكون الاسـمان مرفوعين بالابتـداء ، ولاـ الثانيه إمّا زائـده أو ملغاه كالأولى ، ومـذهب سـيبويه وغيره فى هـذا الوجه واحد ، إذ لا عامل هنا إلا الابتداء فقط ، فلك أن تقدّر لكلّ واحد خبرا ، فالكلام جملتان ولهمـا معـا خـبرا واحـدا ، والكلاـم جمله واحـده ، أو على الإعمـال ، أى إعمـال لاـ كليس ، فيكـون الاسـمان مرفـوعين بهـا فى الموضـعين إن جعلتهما معا عاملتين عملها ، فلك أيضا أن تقـدّر خبرا واحدا أو خبرين ، ووحده الجمله وتعدّدها بحسب ذلك ، وإن جعلت الأولى كليس فقط والثانيه ملغاه أو زائـده أو بالعكس ، وجب تقـدير خبرين ، ولا يجوز تقـدير خبر واحـد ، لئلا يلزم محذوران كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا وتوارد عاملين مختلفين على معمول واحد.

و «الثـالث : فتـح الأوّل» على جعل لا الأولى عامله عمل أنّ ، «ورفع الثانى» على أنّ لا الثانيه زائـده لتأكيـد النفى أو ملغاه ، ورفعه «بالعطف على المحلّ» أى محلّ لا الأولى مع اسـمها ، فعند سـيبويه يجوز أن تقدّر لهما خبرا واحدا لكونه خبرا لمبتدأ وما عطف عليه ، وعنـد غيره لا بـدّ لكلّ واحـد من خبر منفرد ، لئلّا تجتمع لا والابتـداء فى رفع الخبر ، وهـذا التقدير جاز فى جعلها زائده أو ملغـاه على حـدّ سواء ، أو رفعه على إعمـال لا الثانيه كليس ، فيكون مرفوعا بها ويلزم تقـدير (۱) خبر لهـا على حيالها ولا يجعل الخبر لهما جميعا ، وإلا لزم محذوان ، كما سبق فى الوجه الثانى ، فيكون الكلام على هذا جملتين.

و «الرابع : عكس الثـالث» وهو رفع الأـوّل وفتـح الثـانى ، فرفع الأوّل «على إعمال» لا «الأولى كليس» فيكون مرفوعا بها «أو» على «إلغائهـا» فيكون مرفوعـا بالابتـداء ، وفتـح الثـانى على إعمـال لاـ عمـل نّ ، وتقـدير الخـبر فى هـذا الوجه كالّـذى قبله سواء على المذهبين.

و «الخامس : فتـح الأوّل» على أنّ الأولى عامله عمل إنّ ، «ونصب الثانى» على أنّ لا الثانيه زائده لتأكيد النفى ، ونصـبه «بالعطف» على محلّ اسم لا الأولى عند ابن مالك و «على لفظه» عند غيره ، لأنّه لما اطّرد فى لا بناء اسمها معها على الفتح تترّلت مترله».

۱- يلزم تقديم «ح».

العامل المحدث للفتحه الإعرابيّه فعطف عليه لفظا لمشابهه الفتح فيه النصب ، وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه أن يقدّر لهما خبرا واحدا بعدهما ، لأنّ خبرما بعد لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ، وخبر ما بعد لا الثانيه مرفوع بلا الأولى ، لأنّ الناصبه لاسمها عامله عنده فى الخبر وفاقا لغيره ، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز ، فيجب أن تقدّر لكلّ منهما خبرا على حياله ، فيكون الكلام عنده جملتين.

كذا قرّره الرضىّ وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما ، لأنّ العامل عندهم ، لا وحدها فيكون الكلام حينئذ جمله واحده ، ويجوز أن تقدّر عندهم لكلّ خبرا ، فيكون الكلام عندهم جملتين أيضا ، هذا الوجه أضعف الوجوه حتى خصّه يونس وجماعه بالضروره ، لأن نصب الاسم (١) مع وجود لا ـ ضعيف ، والقياس فتحه بلا تنوين ، فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد المعرفه ، وجعله الزمخشرى منصوبا على إضمار فعل ، أى ولا أرى قوّه.

تنبيهان : الأوّل : هذه الخمسه الأوجه مأخوذه من اثنى عشر وجها ، وذلك لأنّ ما بعد لا الأولى يجوز فيه البناء على الفتح ، والرفع على الإلغاء ، الرفع على إعمالها عمل ليس فهذه ثلاثه ، وما بعد لا الثانيه يجوز فيه ذلك ، ووجه رابع ، وهو النصب. وإذا ضربت هذه الأربعه فى الثلاثه الأوّل بلغت اثنى عشر ، وكلّها جائز إلا اثنين ، وهما رفع الأوّل على الإلغاء أو على الإعمال عمل ليس ونصب الثانى. وأنهاها ابن الفخار (٢) فى شرح الجمل إلى مائه وواحد وثلاثين وجها ، قاله فى التصريح.

الثانى : إذا لم تتكرّر لا مع المعطوف وجب فتح الأوّل وجاز فى الثانى الرفع والنصب كقوله [من الطويل] :

١٩۴ - لا أب وابنا مثل مروان وابنه

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا (٣)

روى وابن بالرفع عطفا على محلّ لا مع اسمها ، وبالنصب عطفا على محلّ اسمها باعتبار عملها ، وربّما فتح منوّنا معه لا. حكى الأخفش : لا رجل وامرأه بالفتح. وهو شاذّ.

١- لأنّ نصب الاسم المفرد «ح».

٢- محمد بن على بن أحمد يعرف بابن الفخار ، كان مبرّزا أمام أعلام البصريين من النحاه ، مات سنه ٧۵۴ ه. بغيه الوعاه ١ / ١٧۴.

٣- هو للربيع بن الفزارىّ. اللغه : مروان : أراد به مروان الحكم ، ابنه : أراد به عبد الملك بن مروان ، ارتدى وتأزّرا : كنى بإرتدائه المجد وتأزّر به عن ثبوته له أفرد الضمير تعويلا على أن إسناد شىء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعا إذ كان الغرض مدحهما معا.

يكثر حذف خبر لا إذا علم عند حجازيّين وعند التميميّين

تتمّه : يكثر حذف خبر لا إذا علم عند الحجازيّين ، ويجب عند التميميّين والطائيّين ، نحو (قالُوا لا ضَيْرَ) [الشعراء / ٥٠] ، أى علينا ، و (لا إِلهَ إِلَّا اللهُ) [محمد / ١٩] ، أى لنا أو نحو ذلك ، فإن جهل وجب ذكره عند جميع العرب ، نحو [قوله صلى الله عليه و آله] : لا أحد أغير من الله (١). قال ابن مالك : ومن نسب إلى تميم الحذف مطلقا فقد غلط ، وربّما أبقى الخبر وحذف الاسم ، نحو : لا عليك ، أى لا بأس ، أو لا جناح ، ولا يحذفان معا لئلّا يكون إجحافا ، قيل : يحذفان ، لأنّ كلّ واحد ثبت له جواز الحذف ، فلا ضير إذا جمع جائز إلى جائز ، وخرّج بعضهم على ذلك قوله [من الوافر] :

١٩٥ - فخير نحن عند الناس منكم

إذا الدّاعى المثوّب قال يا لا (٢)

أى يا قوم لا قرار.

أفعال المقاربه

صمدية

الخامس : أفعال المقاربه : وهى كاد وكرب واوشك (لدنوّ الخبر) وعسى (لرجائه) وأنشأ وطفق (للشروع فيه) وأخبارها جمل مبدوّه بمضارع ، ويغلب فى الأولين تجرّده عن أن ، نحو : (وَما كادُوا يَفْعَلُونَ ،) وفى الأوسطين اقترانه بها ، نحو :

(عَسى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ،) وهى فى الأخيرتين ممتنعه ، نحو : طفق زيد يكتب ، وعسى وأنشأ وكرب ملازمه للمضىّ ، وجاء يكاد ويوشك ويطفق.

تتمّه : يختصّ عسى وأوشك باستغنائهما عن الخبر ، فى نحو : عسى أن يقوم زيد وإذا قلت : زيد عسى أن يقوم ، فلك وجهان : إعمالها فى ضمير زيد فما بعدها خبرها ، وتفريغها عنه فما بعدها اسم مغن عن الخبر ، ويظهر أثر ذلك فى التأنيث والتثنيه والجمع ، فعلى الأوّل تقول : هند عست أن تقوم ، والزّيدان عسا أن يقوما ، والزّيدون عسوا أن يقوموا وعلى الثانى : عسى فى الجميع.

شرح

اشارة

النوع «الخامس» من أنواع النواسخ «أفعال المقاربه» ، مصدر قارب ، وصيغه فاعل بفتح ثالثه ، قد تأتى بمعنى الأصل ، وهو المراد هنا ، فالمقاربه بمعنى القرب ، وقد تسمّى نواسخ ونواقص أيضا على نحو ما مرّ.

۱- صحیح البخاری ، ۳ / ۳۹۶ رقم ۱۰۶۳.

۲- هو لزهیر بن مسعود الضبّی. اللغه : الداعی : فاعل من الدعاء بمعنی الطلب ، المثوب : من التثویب ، أصله أن یجئ الرجل مستصرخا فیلوح بثوبه لیری ویشتهر.

وتسميتها بما قاله مجاز مرسل من باب تسميه الكلّ باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمه ، وربيئه القوم عينا ، لأنّها باعتبار معانيها ثلاثه أقسام : ما يـدلّ على قرب خبرها ، وما يدلّ على ترجّيه ، وما يدلّ على الشـروع فيه كما يعلم من كلامه الآتى ، وإنّما خصّوا المقاربه لكونها مرتبه وسطى بين أفعال الرجاء وأفعال الشروع ، والوسط له حظّ فى كلا الطرفين ، فكان أحقّ بالترجمه منهما كذا قيل.

قال بعض المحقّقين : والصواب أنّ تسـميتها بذلك من باب التغليب ، وذلك لأنّ تسـميه الكلّ باسم جزئه عباره عن إطلاق اسم الجزء على ما تركّب منه ومن غيره كتسـميه المركّب كلمه ، وتسميه الأشياء مجتمعه من غير تركيب باسم بعض منها يسمّى تغليبا كـالقمرين والعمرين ، إذا تقرّر ذلـك ظهر لـك أنّ تسـميه جميع أفعال الشـروع بأفعال المقاربه من التغليب ، لا من تسـميه الكلّ باسم الجزء فتأمّله ، انتهى.

«وهى» على مـا عـدّه ستّه وإلاـ فهى أكثر من ذلك كما سـنذكره إن شاء الله تعالى ، «كاد وكرب» بفتـح الراء وكسـرها ، والفتح أفصح ، «وأوشك» والثلاثه «لدنوّ الخبر» ، أى لقرب ثبوت خبرها لاسـمها ، «وعسى» وإخلوق وحرى بفتح الراء والحاء المهمليتن كذا فى الصريح.

قال الرضـىّ : وقد يسـتعمل حرى زيد أن يفعل كذا بكسـر الراء ، وإخلولق عمرو أن يقوم ، اسـتعمال عسـى بلفظ الماضى فقط ، ومعناهما صار حريّا ، وحريّا أى جـديرا وصار خليقا ، أصـلهما حرى بأن يفعل ، وإخلوق بأن يقوم ، فحـذف حرف الجرّ كما هو القياس مع أن وأنّ ، ويقال أيضا : وهو حرى أن يفعل بفتح الراء والتنوين على أنّه مصدر بمعنى الوصف ، فلا يثنّى ولا يجمع ولا يـؤنّث ، تقـول : هنّ حرى أن يفعلن ، وإذا قلت : هو حرىّ على فعيـل ، أو حر بكسـر الراء كعم أن يكون ثنيّت وجمعت وأنّثت ، انتهى.

وقـال ابن هشـام فى شـرح الشـذور : لاـ أعرف من ذكر حرى من النّحويّين غير ابن مالك ، وتوهّم أبو حيّان أنّه وهم فيها ، وأنّما حرى بـالتنوين اسم لا فعل ، وأبو حيّان هو الواهم ، بل ذكرها أصـحاب كتب الأفعال من اللغويّين كالسرقسـطى (۱) وابن طريف (۲) ،

۱- لعلّه قاسم بن ثابت السرقسـطى ، عالم بالحـديث واللغه ، وهو أوّل من أدخل كتاب العين إلى الانـدلس ، له كتاب «الـدلائل» فى الحديث ، مات سنه ۳۰۲ ه. الأعلام للزركى ۶ / ۷. أو محمد بن يوسف السرقسطى الأندلسىّ ، من الكتاب الأدباء ، له كتاب «المسلسل» فى اللغه ، مات سنه ۵۳۸ ه. المصدر السابق ، ۸ / ۲۲.

۲- عبـد الملـك بن طريف الأندلسـى أبو مروان النحوى اللغوىّ ، كـان حسن التصـرّف فى اللغه ، وله كتـاب حسن فى الأفعال ، مات فى حدود الأربعمائه ، بغيه الوعاه ۲ / ۱۱۱.

وأنشدوا عليها شعرا ، انتهى. وممّن نصّ عليها أيضا القاضى عياض فى مشارق الأنوار (١) ، وكان أبو حيّان رجع عن إنكارها ، فذكرها فى لمحته (٢) لاطلاعه بعد ذلك على ثبوتها ، وبهذا يدفع ما أشار إليه فى التصريح من تناقض كلاميه والثلاثه لرجائه ، أى رجاء المتكلّم ثبوت الخبر للاسم فى الاستقبال ، فهو من إضافه المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله ، والرجاء الطمع فى المحبوب ، ووقع لابن مالك فى سبك المنظوم أنّ اخلولق من أفعال المقاربه ككاد ، قال بعض الأئمه : وهو غريب مخالف لما فى سائر كتبه.

قد تأتى عسى للإشفاق ، والخلاف فى فعليتها

: تنبيهان : الأوّل : قد تأتى عسى للإشفاق كالترجّى ، قال ابن هشام فى شرح اللمحه : عسى طمع فيما تهواه ، وإشفاق فيما تخشاه ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (عَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ) [البقره / ٢١٦] ، قال ابن برّى (٣) : ويحتمل أن يقال : إنّها تلازم المعنيين ، لأنّ المترجّى للشىء طامع فيه مشفق أن لا يناله (٤) ، والأجود أن يقال : إنّها للتوقّع كما فى لعلّ ، فإن كان لمحبوب فهو الترجّى ، أو لمكروه فهو الإشفاق.

الثانى : القول بفعليه عسى مطلقا ، هو ما عليه الجمهور ، وذهب ثعلب وابن السّرّاج إلى أنّها حرف مطلقا ، وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافىّ حين تتّصل بالضمير المنصوب ، كقوله [من الرجز] :

١٩٦ - ...

يا أبتا علّك أو عساكا (٥)

والصحيح الأوّل لاتّصال ضماير الرفع البارزه وتاء التأنيث الساكنه بها وذلك من آيات الفعل.

«وأنشأ وطفق» بفتح الفاء طفوقا ، وبكسرها طفقا ، ويقال : طبق بكسر الباء الموحده ، وجعل وأخذ وعلق وهب ، والستّه «للشروع فيه» أى شروع اسمها فى خبرها ، وأفعاله كثيره ، أنهاها بعضهم إلى نيّف وعشرين فعلا.

١- مشارق الأنوار على صحاح الآثار فى تفسير غريب الحديث المختص بالصحاح للقاضى أبى الفضل عياض بن موسى إليحصبى المتوفى سنه ٥٤٤ ه. كشف الظنون ٢ / ١۶٨٧.

٢- اللمحه مختصر فى النحو على سبعه أبواب للشيخ أبى حيان محمد ابن يوسف الأندلسى المتوفى سنه ٧۴٥ ه ، شرحه ابن هشام ، المصدر السابق ص ١۵۶١.

٣- عبد الله بن برّى النحوىّ اللغوىّ ، كان قيّما بالنحو واللغه ، صنّف : اللباب فى الردّ على بن الخشاب فى ردّه على الحريرى فى دره الغواص. مات سنه ۵٨٢ ه. بغيه الوعاه ٢ / ٣۴.

۴- مشفق أن يناله «س».

۵- تقدّم برقم ۱۴۶.

وأفعال هـذا الباب جميعها «تعمل عمل كان» فترفع الاسم وتنصب الخبر ، فكاد كقوله تعالى : (كادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً) [الجن / ١٩] ، وكرب كقوله [من الخفيف] :

١٩٧ - كرب القلّب من جواه يذوب

حين قال الوشاه هند غضوب (١)

وأوشك كقوله [من المنسرح] :

١٩٨ - يوشك من فرّ من منيّته

فى بعض غرّاته يوافقها (٢)

وعسى كما مرّ فى الآيه ، وإخلولق كما مثّل سيبويه : اخلولقت السماء أن تمطر ، وأنشأ ، كقوله [من السريع] :

١٩٩ - أنشأت تنطق فى الأمور

كوافد الرّخم الدوائر (٣)

وطفق كقوله تعالى : (وَطَفِقا يَخْصِفانِ عَلَيْهِما مِنْ وَرَقِ الْجَنَّهِ) [الأعراف / ٢٢] ، وجعل كقوله [من البسيط] :

٢٠٠ - وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى

ثوبى فأنهض نهض الشّارب الثّمل (٤)

وأخذ كقوله [من الوافر] :

٢٠١ - فأخذت أسأل والرّسوم تجيبنى

وفى الاعتبار إجابه وسؤال (٥)

وعلق كقوله [من الوافر] :

٢٠٢ - أراك علقت تظلم من أجرنا

وظلم الجار إذلال المجير (٦)

وهب كقوله [من الطويل] :

٢٠٣ - هبت ألوم القلب فى طاعه الهوى

فلجّ كأنّى كنت باللوم مغريا (٧)

وحقّ الاسم فى هذا الباب أن يكون معرفه أو مقاربا لها ، وقد ورد نكره محضه كقوله [من الطويل] :

٢٠٤ - عسى فرج يأتى به الله أنّه

له كلّ يوم فى خليقته أمر (٨)

تنبيه : حكى ثعلب مجئ الخبر بعد عسى مرفوعا ، نحو : عسى زيد قائم ، قال ابن هشام : ويتخرّج على أنّها ناقصه ، واسمها ضمير الشأن ، والجمله الاسميّه الخبر.

١- قيل : إن هـذا البيت لرجل من طيئ ، وقال الأخفش : أنّه للكحلبه اليربوعى. اللغه : الجوى : شـده الوجد ، الوشاه : جمع واش وهو النمام ، الغضوب : صفه من الغضب يستوى فيها المذكّر والمؤنّث.

٢- البيت لأميه بن أبى الصلت أحد شعراء الجاهليه. اللغه : المنيه : الموت ، الغرّات : جمع غرّه وهى الغفله.

٣- هو للكميت يهجو رجلا. اللغه : الرخم : طائر.

٤- هو لعمرو بن أحمر ، أو لأبى حيّه النميرى. اللغه : الثمل : السكران.

٥- لم ينسب إلى قائل معين. اللغه : الرسوم : جمع الرسم : الأثر الباقى من الدار بعد أن عفت.

٦- هو بلا نسبه. اللغه : أجرنا : حمينا.

٧- لم يسمّ قائل. اللغه : لجّ فى الأمر : لازمه وأبى أن ينصرف عنه. مغريا : اسم الفاعل من أغرى بمعنى مولعا.

٨- هو لمحمد بن إسماعيل ، وقيل : هو مجهول القائل.

وهـذه الأفعال وإن كانت «تعمل عمل كان» ، إلا أنّها تخالفها فى بعض الأحكام ، فمن ذلك إنّ خبر كان قـد يكون مفردا ، وقد يكون جمله اسـميّه أو فعليه ، وهـذه الأفعـال «أخبارهـا جمل» فعليه «مبـدوه بمضارع» دائما ، كما مرّ فى الأمثله المـذكوره كلّها ، وشذّ مجئ خبرى كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله [من الطويل] :

٢٠٥ - فأبت إلى فهم وما كدت آئبا

وكم مثلها فارقتها وهى تصفر (١)

وقوله الآخر [من الرجز] :

٢٠٦ - أكثرت فى العذل ملحّا دائما

لا تكثرن أنّى عسيت صائما (٢)

وقولهم فى المثـل : عسـى الغوير أبؤسا (٣). قـال ابن هشـام : كـذا قـالوا ، والصواب أنّه ممّا حـذف فيه الخبر ، أى يكون أبؤسا ، وأكون صائما ، لأنّ فى ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلىّ ، ولأنّ المرجوّ كونه صائما لا نفس الصائم ، انتهى.

وما قاله من التقدير يأتى فى البيت الأوّل أيضا ، كما هو ظاهر ، وعليه فلا شذوذ ، وأمّا فطفق مسـحا فالخبر محذوف ، أى يمسـح مسحا ، وليس هو مسحا كما توهّمه بعضهم ، وربّما جاء خبر جعل جمله اسميه ، كقوله [من الوافر] :

٢٠٧ - وقد جعلت قلوص ابنى سهيل

من الأكوار مرتعها قريب (٤)

أو فعليه غير مبـدوّه بمضارع ، كقوله ابن عباس (٥) : فجعل الرجل إذا لم يسـطع أن يخرج أرسل رسولا. قال ابن هشام فى شـرح الشواهـد : وهـذا لم أر من يحسن تقديره ، ووجهه أنّ إذا منصوبه بجوابها على الصـحيح ، والمعمول مؤخّر فى التقدير عن عامله فأوّل الجمله فى الحقيقه أرسل ، فافهموه ، انتهى.

وفيه ردّ على ابن مالـك حيث قال فى التسـهيل : أو فعليه مصـدّره بإذا. قال ابن هشام فى الحواشـى : الصواب أن يقال : أو جمله فعليه فعلها ماض ، فإنّ هـذا هو محطّ الشـذوذ ، وأمّا نفس إذا فلا وجه لكونها مرجعا للشـذوذ. ولهـذا لم يقل أحـد فيما علمنا أن قوله [من البسيط] :

٢٠٨ - وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى

ثوبى ... (٦)

۱- هذا البیت لتأبّط شراً. اللغه : أبت : رجعت ، فهم : اسم قبیلته ، تصفر : أراد تتأسّف وتتحزّن.

۲- هو لرؤبه بن العجّاج بن رؤبه التمیمی.

۳- جاء فی لسان العرب ، قال ثعلب : أتی عمر بمنبوذ ، فقال : عسی الغویر أبؤسا أی عسی الریبه من قبلک. وقال ابن الأثیر : هذا مثل قدیم یقال عند التهمه. لسان العرب ج ۳ ص ۲۹۴۹ (غور).

۴- هو من أبیات الحماسه. اللغه : القلوص : الشابه من النوق ، الأکوار : جمع کور ، الرحل ، أو هو الرّحل بأداته.

۵- ابن عباس (عبد الله) (ت ۶۸ / ۶۸۷) : ابن عم النبی صلی الله علیه و آله روی الکثیر من حدیث الرسول. المنجد فی الأعلام. ص ۱۰.

۶- تقدّم برقم ۲۰۰.

شاذّ من جهه التصدير بإذا ، وإنّما جعلوا شذوذه من جهه رفع السيى خاصّه ، انتهى.

قال ابن مالك : أو مصدّره بكلّما فى حديث كما فى حديث البخارى (١) فجعل كلّما جاء ليخرج رمى فى فيه بحجر (٢). قال فى التوضيح : وهذا منبه على أصل متروك ، وذلك أنّ سائر أفعال المقاربه مثل كان فى الدخول على مبتدإ وخبره ، فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان فى وقوعه مفردا وجمله اسميّه وفعليه وظرفا ، فترك الأصل والتزم كون الخبرى مضارعا ، ثمّ نبّه على الأصل شذوذا فى مواضع ، انتهى.

وعلى هذا فلا يحسن أن يقال فى البيتين : والمثل على أنّه ممّا حذف فيه الخبر كما قاله ابن هشام ، إلا انتفى الغرض المذكور مع أنّ التقدير خلاف الظاهر.

تنبيه : يشترط فى الفعل المشتمل عليه جمله الخبر أن يكون رافعا لضمير الاسم ، وهو من الأحكام الّتى اختصّت به أخبار هذه الأفعال ، وذلك لأنّها إنّما جاءت لتدلّ على قرب الخبر من الاسم أو ترجّى حصوله أو شروع اسمها فى خبرها كما مرّ ، فلا بدّ من ضمير يعود عليه ، وأمّا قوله [من الطويل] :

٢٠٩ - وأبكيه حتى كاد ممّا أبثّه

تكلّمنى أحجار وملاعبه (٣)

فشاذّ ، أو مؤوّل بأنّ أحجاره بدل من الاسم. ويجوز فى خبر عسى خاصّه أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق [من الطويل] :

٢١٠ - وما ذا عسى الحجّاج يبلغ جهده

إذا نحن جاوزنا حفير زياد (٤)

«ويغلب فى خبر» الفعلين «الأولين» وهما كاد وكرب «تجرّده عن» أن المصدريه ، نحو قوله تعالى : (وَما كادُوا يَفْعَلُونَ) [البقره / ٧١] ، وقوله الشاعر [من الطويل] :

٢١١ - سقانى جزاه الله خير جزائه

وقد كربت أسباب قلبى تقطع (٥)

وذلك لأنّهما يدلّان على شدّه مقاربه الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع فى الفعل والأخذ فيه ، فلم يناسب خبرهما أن يقترن غالبا بأن الموضوعه للاستقبال ، ويقلّ اقترانه بها نظرا إلى الأصل كقوله [من الطويل] :

٢١٢ - أبيتم قبول السلم منّا فكدتمو

لدى الحرب أنّ تغنوا السّيوف عن السّلّ (۶)

ص: ۲۶۳

۱- البخارى (أبو عبد الله محمد) (ت ۲۵۶ ه ۸۷۰ م) من كبار المحدثين ، ولد فى بخارى اشتهر بكتابه «الجامع الصحيح» المصدر السابق ص ۱۱۵.

۲- صحيح البخارى ، ۲ / ۱۲۸ ، رقم ۳۳۶.

۳- البيت لذى الرمه ، وفى شرح ابيات سيبويه «وأسقيه حتى ...».

۴- اللغه : الحفير : القبر.

۵- لم أجد البيت.

۶- لم يسم قائله. اللغه : السلّ : الانتزاع.

وقوله [من الطويل] :

٢١٣ - سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظّما

وقد كربت أعناقها أن تقطعا (١)

وخصّ المقاربه اقتران خبر كاد بالضروره. وقال البدر الدمامينىّ فى شرح التسهيل ، ولم يذكر سيبويه فى خبرها إلا التجريد ، انتهى. قلت : وليس كذلك ، بل هو قائل باقتران خبر كاد ، وذلك أنّه قال فى قوله [من الطويل] :

٢١٤ - ...

ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله (٢)

إنّ الأصل أن افعله ، فاضمرت أن ، فإذا كان يقول باقترانه تقديرا ، فلأن يقول : باقترانه صريحا أولى ، والّذى ذكر ابن هشام وغيره أنّ الّذى لم يذكر سيبويه فى خبره إلا التجرّد ، وهو كرب ، قال : وهو مردود بالسماع. وقال المبرّد فى «أفعله» فى المصراع المذكور : الأصل «أفعلها» فحذفت الألف ، ونقلت حركه الهاء إلى ما قبلها. قال ابن هشام : وهو أولى من قول سيبويه ، لأنّه أضمر أن فى موضع حقّها أن لا يدخل فيه صريحا ، وهو خبر كاد ، واعتدّ بها مع ذلك بإبقاء عملها ، انتهى.

ويغلب فى خبر فعلين «الأوسطين» وهما عسى وأوشك «اقترانه بها» ، أى بأن ، «نحو قوله تعالى : (عَسى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) [الإسراء / ٨]» ، وقوله الشاعر [من الطويل] :

٢١٥ - ولو سئل النّاس التّراب لأوشكوا

إذا قيل هاتوا أن يملّوا ويمنعوا (٣)

وذلك لأنّ عسى من أفعال التّرجّى ، وهو مختصّ بالاستقبال ، فناسب اقتران خبرها بأن الموضوعه له ، وكان القياس وجوب ذلك ، حتى ذهب البصريّون والجمهور إلى أنّ التجريد ضروره ، وأما أوشك فإنّما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجّى أختا لعسى. قال الشاطبىّ (٤) : والصحيح ما ذكر الشلوبين وتلامذته ابن الضايع والأبذىّ (٥) وابن أبى الربيع ، أنّ أوشك من قسم عسى الّذى هو للرّجاء. قال ابن الضائع : والدليل على ذلك أنّك تقول : زيد عسى أن يحجّ ، ويوشك زيد أن يحجّ ولم يخرج من بلده ، و

١- البيت لأبى يزيد الأسلمى ، اللغه : الأحلام : جمع حلم بمعنى العقل والاناه ، سجلا : الدلو مادام فيها ماء.

٢- صدره «فلم أر مثلها خباسبه واحد» ، وهو لامرى القيس ، أو لعامر بن جؤين. اللغه : الخباسبه : المغنم ، الغنيمه ، نهنهت : زجرت وكففت.

٣- هذا البيت أنشده ثعلب عن ابن الإعرابى ، ولم ينسبه إلى أحد.

٤- القاسم بن فيره الشاطبى النحوى الضرير كان إماما فاضلا فى النحو والقراءات والتفسير والحديث ، صنف : القصيده المشهوره فى القراءات ، مات سنه ٥٩٠ ، بغيه الوعاه ٢ / ٢٦٠.

٥- هناك نحويّان باسم الأبذى : الأوّل : على بن محمد ، كان نحويّا ذاكرا للخلاف فى النحو وقيل هو حدّ النحو فى زمانه ، مات سنه ٦٨٠ ه. المصدر السابق ٢ / ١٩٩. والثانى إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأبذىّ كان فقيها حافظا ، ذاكرا للغات والأدب ، نحوّيا ماهرا مات سنه ٦٥٩ ه ، المصدر السابق ١ / ٤٢٤.

لا تقول : كاد زيد يحجّ إلا وقد أشرف عليه ، ولا يقال ذلك وهو فى بلده ، انتهى كلام الشاطبىّ.

وأمّا إذا جعلت للمقاربه كما ذهب إليه المصنّف تبعا لجماعه منهم ابن مالك وابنه ، فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب فى عسى ، قاله فى التصريح ، ومن تجرّدهما قوله [من الوافر] : (١)

٢١٦ - عسى الكرب الّذى أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب (٢)

والمروى فى أمسيت فتح التاء على الخطاب ، قاله ابن هشام تبعا لليمنىّ ، وهو المشهور. وقال الدمامينىّ فى التحفه : الّذى سمعناه غير مرّه من مشايخنا بالديار المصريّه ضمّها ، وقوله الآخر [من المنسرح] :

٢١٧ - يوشك من فرّ من منيّته

فى بعض غرّاته يوافقها (٣)

وقد تقوم السّين مقام أنّ لكونها للاستقبال كقوله [من الطويل] :

٢١٨ - عسى طيّئ من طيّئ بعد هذه

ستطفىء غلّات الكلى والجوانح (٤)

«وهى» ، أى أن ، واجبه فى خبر إخلوق وحرى لما مرّ فى عسى ، ولذلك قيل كان القياس وجوبه هنالك أيضا ، نحو : اخلولقت السماء أن تمطر ، وحرى زيد أن يقوم.

و «فى» خبر الفعلين «الأخيرى ن» وهما أنشأ وطفق ونحوهما من أفعال الشّروع «ممتنعه» لأنّها فى الأخذ فى الفعل والشروع فيه ، وذلك ينافى الاستقبال «نحو» : أنشأ عمرو يقرأ ، و «طفق زيد يكتب» ، وفى التنزيل (٥) : (وَطَفِقا يَخْصِفانِ عَلَيْهِما مِنْ وَرَقِ الْجَنَّهِ) [الأعراف / ٢٢]. وقضيه كلامه أنّ المقرون بها كالمجرّد عنها فى كونه منصوبا على الخبريّه ، وهو قول الجمهور بدليل أنّه لما أتى مفردا لم يظهر مصدرا ، بل اسما كقوله : إنّى عسيت صائما ، ولم يقل عسيت الصوم.

واستشكل بأنّ أن وما بعدها بتأويل المصدر ، فيلزم فى نحو : عسى زيد ان يقوم (٦) ، الإخبار بالحدث عن الذات ، ولذلك ذهب سيبويه فيما حكاه عنه ابن مالك إلى أنّ المقرون بها ليس خبرا ، بل مفعول به منصوب على نزع الخافض ، والفعل بمعنى قرب ، و ».

١- سقط كالاقتران فى «ح».

۲- البیت لهدبه بن خشرم العذری من قصیده قالها وهو فی الحبس.

۳- تقدم برقم ۱۹۸.

۴- هو لقسام بن رواحه. اللغه : غلّات : جمع غلّه : حرراه العطش ، الکلی : جمع کلیه ، الجوانح : واحدته جانحه بمعنی الأضلاع تحت الترائب ممّا یلی الصدر.

۵- «فی التتریل» سقط فی «ح».

۶- حذف ان یقوم فی «ح».

التقدير فی المثال المذکور قرب زید من أن یقوم ، ثمّ حذف الجارّ توسّعا أو یجعل الفعل بمعنی قارب ، فلا خلاف ، والمعنی قارب زید القیام.

والکوفیّون یرون أنّ عسی فی ذلک فعل قاصر بمعنی قرب ، وأن والفعل بدل اشتمال من فاعلها ، وردّ بأنّ حینئذ یکون بدلا لازما ، یتوقّف علیه فائده الکلام ، ولیس هذا شأن البدل ، وأجیب بأنّ لا مانع من أن یکون البدل لازما لکونه هو المقصود بالحکم وکونه تابعا لا یقدح فی اللزوم ، فقد رأینا بعض التوابع یلزم ، کوصف مجرور ربّ إذا کان ظاهرا. وأجیب عن الإشکال من قبل الجمهور بأمور :

أحدها : أنّه من باب زید صوم وعدل.

الثانی : أنّه علی تقدیر مضاف أمّا فی الاسم ، نحو : عسی حال زید أن یخرج ، أو فی الخبر ، أی عسی زید صاحب أن یخرج. قال الرضیّ : وفیه تکلّف ، إذ لم یظهر هذا المضاف إلی اللفظ أبدا لا فی الاسم ولا فی الخبر (۱).

الثالث : أنّ أن زائده لا مصدریّه ، ولیس بشیء ، لأنّها قد نصبت ، ولأنّها لا تسقط إلا قلیلا.

الرابع : أنّ المصدر الحاصل فی تأویل الوصف ، أی عسی زید قائما ، ویرجّحه ما جاء فی کلامهم عسیت صائما ، وهو یرجع إلی الجواب الأوّل عند الکوفیّین ، لأنّ المصدر المخبر به عندهم بمعنی اسم الفاعل کما مرّ.

الخامس : الفرق بین المصدر وما یؤوّل به ذکره صاحب العباب (۲) ، وارتضاه الشریف الجرجانیّ (۳).

قال ابن هشام فی شرح اللمحه : وألطف ما یقال فی الجواب ما رأیته بخطّ بعض طلبه ابن مالک ، ونقله عنه ، وهو أن یقدّر الإخبار بالفعل مجرّدا عن أن ، ثمّ لمّا صحّ الإخبار به جئ بأن لتفید التراخی لا لتفید السبک ، انتهی.

وأفعال هذا الباب «عسی وأنشأ وکرب» من المذکور وغیرها ممّا لم یذکر جامده لا تتصرّف «ملازمه للمضیّ» أی لصیغه الماضی ، فلا یستعمل لها مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ولا مصدر ، واستثنی منها أربعه ، وهی کاد وأوشک وطفق وجعل ، فقد جاء : یکاد ویوشک ویطفق ویجعل ، وأمّا کاد فکقوله تعالی : (یَکادُ زَیْتُها

۱- ولا فی الحرف «ح».

۲- العباب الزاخر فی اللغه فی عشرین مجلدا للامام حسن بن محمد الصفائی مات سنه ۶۵۰ ه. کشف الظنون ۲ / ۱۱۲۲.

۳- علی بن محمد الشریف الجرجانی ، کان علّامه دهره ، له تصانیف مفیده ، منها : التعریفات ، شرح القسم الثالث من المفتاح ، توفّی بشیراز سنه ۳۱۶ ه. بغیه الوعاه ۲ / ۱۹۷.

يُضِيءُ) [النور / ۳۵]. وحكى ابن هشام استعمال مصدر لها ، قالوا : كاد كودا ومكادا أو مكاده ، وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء ، وحكى ابن مالك لها اسم فاعل وأنشد [من الطويل] :

۲۱۹ - أموت أسى يوم الرّجام وإنّنى

يقينا لرهن بالّذى أنا كائد (۱)

أى بالموت الّذى أنا كدت آتيه. قال ابن هشام فى الأوضح : والصواب أنّه كابده بالباء الموحّده من المكابده والعمل ، وهو اسم غير جار على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب فى شرح ديوان كثّير عزّه ، انتهى.

وقيل حكى ولده أنّه رجع عن ذلك وقال : الصواب ما أنشده ابن مالك إلا أنّه لم يغيّر ما وقع فى الأوضح ، لأنّه كان قد شاع ، وبذلك صرّح فى شرح الشواهد الكبرى (۲) فقال : والظاهر ما أنشده الناظم ، وقد كنت أقمت مدّه على مخالفته وذكرت ذلك فى توضيح الخلاصه ، ثمّ اتّضح لى أنّ الحق معه ، انتهى.

وأمّا أوشك فالمضارع فيها أشهر من الماضى ، حتى أنّ الأصمعىّ أنكر مجئ ماضيها ، وليس كذلك ، بل قد ورد ، ومرّ الشاهد عليه ، وسمع لها اسم فاعل ، قال [من الوافر] :

۲۲۰ - فأنّك موشك إلا تراها

... (۳)

وقال [من المتقارب] :

۲۲۱ - فموشكه أرضنا أن تعود

خلاف الأنيس وحوشا يبابا (۴)

قال ابن هشام : وفى حواشى سنن أبى داود (۵) للمنذرىّ (۶) حكايه إيشاك مصدر أوشك ، وحكى أبو حيّان منها الأمر وأفعل التفضيل ، وأمّا طفق فقد حكى الأخفش : طفق يطفق بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع ، وطفق يطفق بالعكس ، وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ، ومصدر طفق بالكسر طفقا ، وأمّا جعل فحكى الكسائىّ : أنّ البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه (۷) ، وفيه شاهدتان ، وهو ورود

۱- هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزه. اللغه : أسىّ : حزنا وشدّه لوعه ، الرجام : موضع بعينه.

۲- «الشواهد الكبرى» للعينى المتوفى ۸۵۵ فى شرح شواهد شروح الفيه لابن مالك ، كشف الظنون ۲ / ۱۰۶۶.

۳- تمامه «وتعدو دون غاضره العوادی» ، وهو لکثیر عزّه.

۴- هذا البیت لأبی سهم الهذلی. اللغه : خلاف الانیس : بعد المؤانس ، وحوشا : قفرا خالیا ، یبابا : خالیا لیس فیه أحد.

۵- سلیمان بن الأشعث أبو داود السجستانی (ت ۲۷۵ ه / ۸۹۹ م) من أئمه الحدیث ، له کتاب «السنن» من الکتب السته فی الحدیث. المنجد فی الأعلام ص ۱۸.

۶- زکی الدین عبد العظیم بن عبد القوی الطافظ المنذری المتوفی سنه ۶۵۶ ه ، هو اختصر سنن أبی داود. کشف الظنون ۲ / ۱۰۰۴.

۷- مجّه : لفظه.

الخبر جمله فعليه غير مبدوّه بمضارع ، وحكى الجرجانىّ استعمال مضارع واسم فاعل من عسى ، وحكى قوم استعمال اسم فاعل من كرب ، وحكى ابن أفلح منه مضارعا ، وأنّه يقال كرب يكرب كنصر ينصر.

كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات

تنبيه : اشتهر القول بين المعربين أنّ كاد إثباتها نفىّ ، ونقيها إثبات ، فإذا قيل : كاد يفعل ، فمعناه أنّه لم يفعله ، وإذا قيل لم يكد يفعل فمعناه أنّه فعله ، دليل الأوّل : (وَإِنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ) [الإسراء / ٧٣] ، وقوله [من الخفيف] :

٢٢٢ - كاد النّفس أن تفيض عليه

إذا غدا حشو ريطه وبرود (١)

ودليل الثانى : (وَما كادُوا يَفْعَلُونَ) [البقره / ٧١] ، وقد جعل المعرىّ ذلك لغزا فقال [من الطويل] :

٢٢٣ - أنحوىّ هذا العصر ما هى لفظه

جرت فى لسانى جرهم وثمود

إذا استعملت فى صوره الجحد أثبت

وإن أثبتت قامت مقام جحود (٢)

والصواب أنّ حكمها حكم سائر الأفعال فى أنّ نفيها نفى ، وإثباتها إثبات ، وبيانه أنّ معناها المقاربه ، ولا شكّ أنّ معنى كاد يفعل قارب الفعل ، أنّ معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل ، فخبرها منفىّ دائما ، أمّا إذا كانت منفيه فواضح ، لأنّه إذا انتفت مقاربه الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ، ودليله : (إِذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها) [النور / ٤٠] ، ولهذا كان أبلغ من أن يقال لم يرها ، لأنّ من لم يرقد يقارب الرويه ، وأمّا إذا كانت المقاربه مثبته فلأنّ الاخبار يقرب الشىء يقتضى عرفا عدم حصوله ، وإلا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربه حصوله ، إذ لا يحسن فى العرف أن يقال لمن صلّى قارب الصلاه ، وإن كان ما صلّى حتى قارب الصلاه ، ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد ، فإن أورد على ذلك : (وَما كادُوا يَفْعَلُونَ) [البقره / ٧١] ، مع أنّهم قد فعلوا إذ المراد بالفعل الذبح ، وقد قال تعالى : (فَذَبَحُوها) [البقره / ٧١].

فالجواب أنّه إخبار عن حالهم فى أوّل الأمر ، فإنّهم كانوا أوّل بعدا من ذبحها بدليل ما تلى علينا من تعنّتهم وتكرار سؤالهم ، ولمّا كثر استعمال مثل هذا فى من انتفت عنه مقاربه الفعل أوّلا ثمّ فعله بعد ذلك توهّم أنّ هذا الفعل بعينه هو الدّال على حصول الفعل ، وليس كذلك ، وإنّما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم فى الآيه من

١- البيت لمحمد بن مناذر أحد شعراء البصره يرثى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفى. اللغه : الريطه : الملاءه إذا كانت قطعه واحده ، وأراد هنا الأكفان الّتى يلف فيها الميت ، البرود : جمع برد.

٢- هما لأبى العلاء المعرى واسمه أحمد بن عبد الله التنوخى الشاعر اللغوىّ ، مات سنه ۴۴۹ ه. اللغه : جرهم حى من اليمن ، وثمود : قبيله أخرى.

قوله تعالى : (فَذَبَحُوها) [البقره / ٧١] ، هذا تقرير ابن هشام فى المغنى ، وهو حاصل ما ذكره الرضىّ عليه من الله الرضا.

تختصّ عسى وأوشك باستغنائهما عن الخبر

: هـذه «تتمّه» لمـا ذكره من مسائـل هـذا البـاب ، و «يختصّ عسـى وأوشـك» دون سـائر أخواتها «باسـتغنائهما عن الخبر» ومثلهما إخلولق ، ولم يـذكره ، لأنّه لم يـذكره مع الخلف فيه ، وإنّمـا يسـتغنيان عن الخبر فى ما إذا وليهما أن والفعل ، «نحو : عسـى أن يقوم زيـد» ، أوشـك أن يـذهب عمرو ، فـأن وصـلتها فى موضع رفع بهمـا على الفـاعليه ، ولاـ يحتاجـان إلى خبر ، وظاهر كلام الجمـاعه أنّ الفعـل فى ذلـك تامّ ، وذهب ابن مالك إلى أنّه ناقص سـدّت أن وصـلتها مسـدّ جزئيه كما فى : (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) [العنكبوت / ٢] ، قال إذ لم يقل أحد : إنّ حسب خرجت فى ذلك عن أصلها ، وهو ظاهر عباره المصنّف رحمه الله.

تنبيهات : الأوّل : إنّما يتعيّن اسـتغناء الفعلين المذكورين عن الخبر فى الحاله المذكوره إذا لم يل الفعل الّذى بعد أن ظاهر يصحّ رفعه به ، نحو : عسـى أن تقوم وأوشك أن تقعد ، فإن وليه ظاهر بالصفه المذكوره كمثال المصنّف لم يتعيّن ذلك ، بل جاز فيه ثلاثه أوجه أخر : أحـدها والثانى : الوجهان الآتيان فيما إذا قدّمت الاسم ، «وقلت : زيد عسـى أن يقوم» ، وسـيأتى بيانهما ، وعلى هـذا يكون مبتـدأ موخّرا لا غير ، الثالث : أن يكون ما بعـد الفعل الّـذى بعد أن مرفوعا بعسـى اسـما لها ، وأن والفعل فى موضع نصب على الخبريّه لعسـى مقـدّما على اسـمها ، فتكون ناقصه ، والفعل الّـذى بعـد أن فاعله ضـمير يعود على فاعل عسـى ، وجاز عوده عليه ، وإن تـأخّر لتقـدّمه ىّه ، ومنع الشـلوبين هـذا الوجه لضـعف هـذه الأفعال عن توسّط الخبر ، وأجازه المبرّد والسـيرافىّ والفارسىّ.

ويظهر أثر الخلاـف فى التأنيث والتثنيه والجمع ، فتقول على مـذهب غير الشـلوبين : عسـى أن يقوما الزيـدان ، وعسـى أن يقوموا الزيـدون ، وعسـى أن يقمن الهنـدات ، فتـأتى بضـمير فى الفعـل ، لأنّ الظاهر ليس مرفوعا به ، بل هو مرفوع بعسـى ، وعلى رأى الشـلوبين يجب أن تقول : عسـى أن يقوم الزيـدان ، وعسـى أن يقوم الزيـدون ، وعسـى أن تقوم الهنـدات ، فلاـ تـأتى فى الفعل بضمير ، لأنّه رفع الظاهر الّذى بعده.

الثانى : يجوز أن تقـدّر العاملين تنازعا زيـدا فى المثال المـذكور ، فيحتمل الإضـمار فى عسـى على إعمال الثانى فتكون ناقصه ، قاله ابن هشام فى المغنى ، وفيه نظر ، لأنّ أحد الفعلين جامد ، وسيأتى أنّ التنازع لا يكون بين جامدين ولا جامد وغيره.

الثالث : إذا قلت : عسى أن يضرب زيد عمرا ، امتنع كون زيد اسم عسى إجماعا ، لئلّا يلزم الفصل بين صله إن ومعمولها ، وهو عمرا بالاجنبيّ وهو زيد ، ونظيره قوله : (عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً) [الإسراء / ٧٩] ، قاله فى المغنى. «وإذا» قدّمت على أحد الفعلى ن المذكورين اسما ، و «قلت» فى عسى مثلا : «زيد عسى أن يقوم ، فلك وجهان» : أحدهما «إعمالها» أى عسى «فى ضمير زيد» ، فتكون مسنده إليه ، وهو اسمها ، فما بعدها وهو أن والفعل فى موضع نصب على أنّه خبرها. فتكون ناقصه ، وهذه لغه تميم. والثانى تفريغها عنه ، أى تجرى دها عن ضمير زيد فى المثال المذكور ، «فما بعدها» وهو أن والفعل «اسم» مؤوّل «مغن عن الخبر» ، فتكون مسنده إليه ، وهى حينئذ تامّه.

و «يظهر أثر ذلك» أى المذكور من الوجهين «فى» حال «التأنيث والتثنيه والجمع» المذكّر والمؤنّث. «فعلى» الوجه «الأوّل» وهو وجه الإضمار «تقول : هند عست أن تقوم» ، فهند مبتدأ ، وعسى فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند ، وأن يقوم فى موضع نصب على أنّه خبر عسى ، وعسى ومعمولاها فى موضع رفع على أنّه خبر المبتدإ. «والزيدان عيسا أن يقوما» ، فالزيدان مبتدأ ، وعسى فعل ماض ناقص والألف المتّصله بها اسمها ، وأن يقوما خبرها ، وجمله عسى ومعموليها خبر المبتدأ ، «والزيدون عسوا أن يقوموا» كذلك ، والهندات عسين أن يقمن كذلك.

«وعلى» الوجه «الثانى» وهو التفريغ عن الضمير ، تقول : هند «عسى» أن تقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندات عسى أن يقمن ، فتقدّر عسى مفرغه عن الضمير «فى» أمثله «الجميع» ، وهى تامّه ، وأن والفعل بعدها فى موضع رفع على الفاعليه بها ، وهى ومرفوعها فى موضع رفع على الخبريّه للمبتدإ قبلها ، وهو الأفصح ، وبه جاء التنزيل قال عزّ من قائل : (لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلا نِساءٌ مِنْ نِساءٍ عَسى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَ) [الحجرات / ١١].

فائده : يجوز فى عسى إذا أسندت إلى ضمير كسر سينها نحو : (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) [محمد / ٢٢] ، قرأ نافع بالكسر وغيره بالفتح ، وهو المختار.

وهنا انقضى كلام المصنّف ، رحمه الله تعالى ، فى النوع الأوّل من أنواع المعربات من الأسماء ، وهو ما يرد مرفوعا لا غير ، ثمّ شرع فى النوع الثانى منها ، وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال :

المفعول به

صمدية

النّوع الثّانى ما يرد منصوبا لا غير ، وهو ثمانيه :

الأوّل : المفعول به وهو الفضله الواقع عليه الفعل ، والأصل فيه تأخّره عنه ، وقد يتقدّم جوازا لإفاده الحصر ، نحو : زيدا ضربت ، ووجوبا للزومه الصّدر ، نحو : من رأيت؟

شرح

اشارة

«النوع الثانى» من أنواع المعربات من الأسماء «ما يرد منصوبا لا غير ، وهو ثمانيه» بدليل الاستقراء ، ولمّا كان الأصل منها هو المفاعيل الخمسه ، وكان المفعول به أكثرها استعمالا وأشهرها ذكرا وأمكنها فى النصب لشدّه احتى اجه إليه ، لأنّه الّذى يلتبس لو لا النصب بالفاعل ، قدّمها بادئا به ، فقال : «الأوّل المفعول به» ، ويقال له : المفعول على حذف الصله.

قال ابن هشام : جرى اصطلاحهم على أنّه إذا قيل : مفعول (۱) ، وأطلق لم يرد إلا المفعول به. ولمّا كان أكثر المفاعيل دورا ، خفّفوا اسمه ، وإنّما كان حقّ ذلك أن لا يصدق إلا على الفعول المطلق ، ولكنّهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيّدا بقيد الاطلاق ، انتهى.

والضمير فى به يرجع إلى أل الموصوله فى المفعول (۲) ، أى الّذى فعل به الفعل ، وكذا فى المفعول له ومعه وفيه. «وهو» الاسم «الفضله» ، وهى عباره عما يسوّغ حذفه من أجزاء الكلام مطلقا إلا لعارض. وقال ابن مالك فى شرح العمده (۳) : هى عباره عمّا زاد على ركنى الإسناد كالمفعول والحال والتميز.

فخرج بها العمده ، وهى ما لا يسوّغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل ، وشملت جميع المنصوبات ، الأصل منها ، والمحمول عليه. وقوله «الواقع عليه الفعل» أخرج سائر المنصوبات ، أمّا بقيه المفاعيل فلأنّه لا يقال فى شىء منها : إنّ الفعل واقع عليه ، بل يقال فى المفعول المطلق : إنّه واقع ، وفى غيره : إنّ الفعل واقع له أو معه أو فيه ، وأما غيرها فظاهر.

والمراد بوقوع الفعل عليه تعلّقه به بلا واسطه ، بحيث لا يعقل إلا به نفيا كان أو إثباتا ، فسقط ما قيل من أنّه غير جامع لخروج نحو : ما ضربت زيدا ، ولا تضرب عمرا ، وأوجدت ضربا ، وخلق الله العالم ، فإن قيل : ذكر الوقوع وإراده التعلّق حقيقه أم

۱- سقط مفعول فى «ح».

۲- فى «ح» سقط فى المفعول.

۳- العمده فی النحو لابن مالک محمد عبد الله النحوی المتوفی سنه ۶۷۲ ه. کشف الظنون. ۲ / ۱۱۶۷.

مجاز ، لا سبيل إلى الأوّل لعدم الوضع ولا إلى الثانى لعدم الاتّصال بينهما ، قيل : وقوع الفعل على الشىء فى عرف النحاه عباره عن التعلّق المذكور ، فيكون إراده التعلّق من الوقوع حقيقه عرفيّه ، فلا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتّصال ، أو يقال : الوقوع لا ينفك عن التعلّق ، فكان التعلّق لازما للوقوع ، فذكر الملزوم ، وأريد اللازم.

هذا وإنّما استغنى عن إضافه الفعل إلى الفاعل ، كما فعل ابن الحاجب لجعله الفضله هى الجنس ، فإنّ فائده إضافته إليه على ما ذكروه إخراج مثل زيد فى ضرب زيد بالبناء للمفعول ، فإنّه لم يعتبر إسناده إلى فاعله ، ومثل ذلك خارج بالفضله ، فإنّه عمده ، ولو فعله أيضا لكان بسبيل ، فتكون فائدته صرف الفعل عن المعنى الاصطلاحى ، فيصفو إسناد الوقوع إليه عن التجوّز وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن التكلف ، فبطل قول بعضهم : إنّه لا فائده فيه.

الأصل تأخّر المفعول عن الفعل

: «والأصل» أى الراجح فى المفعول الّذى ينبغى أن يكون عليه إن لم يمنع مانع «تأخّره عنه» ، أى عن الفعل وعن الفاعل أيضا بدليل ما مرّ فى كلامه أنّ الأصل فى الفاعل تقدّمه على المفعول ، نحو : (وَوَرِثَ سُلَيْمانُ داوُدَ) [النمل / ١۶] ، لأنّ طلب الفعل للمسند إليه الّذى لا يتمّ إلا به أشدّ من طلبه للفضلات ، ولأنّ الفاعل منشىء الفعل ، والمفعول مورده ومتعلّقه ، فالفعل ينشأ عن الفاعل ، ثمّ يصل إلى المفعول. وقد يجب هذا الأصل فى مسائل :

أحدها : أن يكون الفعل مؤكّدا بالنون الثّقيله أو الخفيفه ، فلا يقال : زيدا اضربنّ. قال الرضىّ : ولعلّ ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا فى ظاهر الأمر على أنّ الفعل غير مهم ، وإلا لم يؤخّر عن مرتبته ، أى الصدر ، وتوكيد الفعل مؤذنا بكونه مهمّا ، فيتنافران فى الظاهر ، انتهى. فإن قلت : فقد قال ابن مالك فى ألفيته [من الرجز] :

٢٢۴ - والرفع والنصب اجعلن إعرابا

... (١)

فقدّم مفعول الفعل المؤكّد بالنّون عليه. قلت : أجيب باحتمال أن يكون الحكم المذكور مفروضا فى الاختبار ، وأنّه يجوز التقديم فى الضروره.

الثانيه : أن يحصل بتقديمه التباس بالمبتدإ ، نحو : موسى ضرب عيسى.

الثالثه : أن يكون الفعل تعجّبيّا ، نحو : ما أحسن زيدا ، فلا يجوز زيدا ما أحسن ، إذ لا يتصرف فى معموله. ».

١- تمامه «الاسم وفعل نحو لن أهابا».

الرابعه : أن يكون الفعل صله لحرف مصدرىّ عامل ، نحو : كرهت أن تضرب زيدا ، فلا يجوز أن تضرب زيدا كرهت ، ولا أن زيدا تضرب كرهت ، إذ لا يفصل بين الموصول الحرفى وصلته.

الخامسه : أن يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء ، نحو : ليحبّ الله المحسنين ، فلا يجوز :

المحسنين ليحبّ الله. هذا إن لم توجد إنّ ، فإن وجدت ، جاز التقديم ، نحو : إنّ زيدا عمرا ليضرب ، أو بلام القسم ، نحو : والله لأقولنّ الحقّ ، فلا يجوز : والله الحقّ لأقولنّ.

السادسه : أن يكون المفعول أن وصلتها ، نحو : عرفت أنّك فاضل ، فلا يجوز أنّك عرفت فاضل ، واختلف فى علّه ذلك ، فقيل : كراهيه الابتداء بأنّ المفتوحه ، لئلا تلتبس بأنّ الّتى بمعنى لعلّ ، وقيل : لئلا تلتبس بأنّ المكسوره ، ولا تدفع الفتحه الخفيفه هذا اللبس.

فإن قلت : هلّا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع إن وصلتها مجروره باللام المقدّره ، بل أجازوا مثل قولك : إنّك فاضل أكرمت. قلت : أجيب بأنّ ذلك لا يوقع فى محذور ، إذ المقصود التعليل ، وهو حاصل على كلّ تقدير سواء ظنّ السامع أنّ مفتوحه ، واللام مقدّره ، أو ظنّها مكسوره ، وذلك لأنّ التعليل مستفاد من كون الجمله المصدّره ب إنّ المكسوره تقع فى مثل ذلك جوابا لسوال عن العلّه مقدّر ، تقول : أكرم زيدا إنّه فاضل ، ولا تكرم عمرا إنّه جاهل ، كأنّه قيل : لم أكرمه؟ أو لم لا أكرمه؟ فقيل : إنّه فاضل ، أو إنّه جاهل ، فاغتفروا هذا اللبس من الفتح والكسر ، لكونه لا يوقع فى خلاف الغرض.

قد يتقدّم المفعول على الفعل جوازا ووجوبا

«وقد يتقدّم» أى المفعول به على الفعل لقوّته فى العمل ، وليس ذلك خاصّا بالمفعول به ، بل المفاعيل كلّها إلا المفعول معه سواء فى ذلك ، ولذا عبّر عنه فى التسهيل بمنصوب الفعل ، فيتقدّم جوازا حيث لا موجب لتقدّمه ، ولا مانع منه «لإفاده الحصر» ، أى حصر فعل الفاعل فى المفعول ، «نحو : زيدا ضربت» أى لا غيره ، أو وحده بحسب ما يقتضيه المقام.

هذا قول الجمهور ، وكاد أهل البيان يطبّقون عليه ، وخالف فى ذلك ابن الحاجب ، وتبعه أبو حيّان (1). قال ابن الحاجب فى شرح المفصّل : الاختصاص الّذى يتوهّمه كثير من الناس وهم ، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى : (فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ) [الزمر / ٢] ثمّ قال : (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ) [الزمر / ۶۶] ، وردّ هذا الاستدال بأنّ مخلصا له الدين ، أغنى عن أداه الحصر فى الآيه الأولى ، ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور فى محلّ بغير ».

١- سقطت هذه الجمله فى «ح».

صيغه الحصر ، كما قال تعالى : (وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ) [الحج / ۷۷] ، وقال : (أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) [يوسف / ۴۰] ، بل قوله تعالى : (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ) [الزمر / ۶۶] ، ولو لم تكن للاختصاص ، وكان معناها اعبد الله ، لما حصل الإضراب الّذى هو معنى بل.

واعترض أبو حيّان على مدّعى الاختصاص ، بنحو : (أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ) [الزمر / ۶۴] ، وأجيب بأنّه لمّا كان من أشرك بالله غيره ، كأنّه لم يعبد الله ، كان أمرهم بالشرك ، كأنّه أمر بتخصيص غير الله بالعباده. وردّ صاحب الفلك الدائر (۱) الاختصاص بقوله تعالى : (كُلًّا هَدَيْنا وَنُوحاً هَدَيْنا مِنْ قَبْلُ) [الأنعام / ۸۴] ، وهو أقوى ما ردّ به ، وأجيب بأنّه لا يدّعى فيه اللزوم ، بل الغلبه ، وقد يخرج الشى عن الغالب.

قال الشيخ بهاء الدين السّبكىّ : وقد اجتمع الاختصاص وعدمه فى آيه واحده وهى : (أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ* بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ) [الأنعام / ۴۰ و ۴۱] ، فإنّ التقديم فى الأولى قطعا ليس للإختصاص ، وفى إيّاه قطعا للاختصاص ، انتهى. وعلى قول الجمهور فشرطه أن لا يكون التقديم مستحقّا.

الحصر والاختصاص مترادفان أم لا

تنبيه : المشهور أنّ الحصر والإختصاص مترادفان ، واختار تقىّ الدين السّبكىّ (۲) التفرقه بينهما ، فقال : اشتهر كلام الناس فى المعمول يفيد الاختصاص ، وقد يفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر ، وليس كذلك ، وإنّما الاختصاص شىء ، والحصر شىء آخر ، والفضلاء لم يذكروا فى ذلك لفظه الحصر ، وإنّما عبّروا بالاختصاص ، والفرق بينهما أنّ الحصر نفى غير المذكور وإثبات المذكور ، والاختصاص قصد الخاصّ من جهه خصوصه من غير تعرّض لنفى غيره ، انتهى.

وقوله : إنّ الفضلاء لم يذكروا فى ذلك لفظ الحصر ممنوع ، فقد ذكرها غير واحد ، وهذه مسأله بيانيّه تطفّلنا بها تبعا للمصنّف ، رحمه الله ، وإلا فالتقديم والتأخير اللّذان يلزم النحوىّ النظر فيهما هما ما اقتضته صناعه من الجواز والوجوب فقط ، لا ذكر فوائد هما ، ووجوبا فى مسألتين ، أشار إلى الأولى بقوله (۳) «للزومه الصدر» أى صدر الكلام ، وذلك إذا تضمّن معنى الاستفهام ، نحو : (أَيًّا ما تَدْعُوا) [الإسراء / ۱۱۰] ، أو أضيف إلى ما تضمّن معنى أحدهما ، نحو : علام أيّهم ضربت ، علام من تضرب أضرب. ».

۱- الفلك الدائر على المثل السائر لعز الدين عبد الحميد ابن هبه الله المدائنى (المعروف بابن أبى الحديد) المتوفى سنه ۶۵۵ ه. كشف الظنون ، ۲ / ۱۲۹۱.

۲- على بن عبد الكافى السبكى تقى الدين النحوىّ اللغوىّ ، صنف نحو مائه وخمسين كتابا مطولا ومختصرا ، منها : تفسير القرآن ، الاقتناص فى الفرق بين الحصر والاختصاص ومات سنه ۷۵۵ ه. بغيه الوعاه ، ۲ / ۱۷۷.

۳- سقط بقوله فى «ح».

الثانيه : أن يقع عامله بعد فاء الجزاء فى جواب أمّا ، وليس للعامل منصوب غيره ، مقدّم عليها ، نحو : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ) [الضحى / ٩] ، وقد تقدّر أمّا نحو : (رَبَّكَ فَكَبِّرْ) [المدثر / ٣] ، بخلاف أمّا اليوم فأضرب زيدا.

تنبيهان : الأوّل : منع الكوفيّون تقديم المفعول فى نحو : زيدا غلامه ضرب ، لأنّه متأخّر فى التقدير من وجوه : أحدها بالنظر إلى غلامه ، لأنّه من تمام خبره ، والثانى بالنظر إلى ضرب ، لأنّه لا مفسّر له قبله بخلاف قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ) [البقره / ١٢٤] ، لأنّ المنصوب متأخّر من جهه المعموليّه والمفعوليّه.

ومنعوا أيضا غلامه أو غلام أخيه ضرب زيد. وما أراد أخذ زيد ، على أنّ فى أراد ضمير زيد ، لأنّ المفسّر فيها هو الفاعل ، ولا يجوز أن تقدّره قبل المفعول المقدّم على الفعل ، لأنّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل ، فكيف يفسّر ما هو متقدّم لفظا ، وليس بمتقدّم تقديرا ، بخلاف ضرب غلامه زيد ، فإنّ مرتبه المفسّر قبل الضمير ، ويجوز تقديمه عليه.

ومنعوا ما طعامك أكل إلا زيد ، لأنّك حذفت الفاعل الّذى هو الأصل والعمده ، واعتنيت بالمفعول الّذى هو الفضله ، وذلك بأن قدّمته على الفعل ، وأجاز ذلك البصريّون فى المسائل الخمس. قال الرضىّ عليه من الله الرضا ، وهو الحقّ اكتفاء بالتقدّم اللفظىّ فى الأولى ، ولأنّ مرتبه المفعول بعد الفاعل ، فإذا لم يجز تقديم المفسّر وحده ، أى الفاعل ، أخّرنا ما اتّصل به ضمير المفسّر ، فنقول : إنّ تقدير غلامه ضرب زيد ، ضرب زيد غلامه ، فغلامه واقع فى التقدير بعد زيد الواقع بعد عامله ، ولأنّ المستثنى قد سدّ فى الأخير مسدّ الفاعل ، ولورود السماع بما منعوه ، فنظير الأولى قوله [من البسيط] :

٢٢٥ - كعبا أخوه نها وانقاد منتهيا

ولو أبى بات بالتخليد فى سقر (١)

ونظير الثانيه قوله [من الخفيف] :

٢٢٦ - رأيه يألف الّذى إلف الحمد

ويشقى بسعيه المغرور (٢)

ونظير الثالثه قوله [من الرمل] :

٢٢٧ - شرّ يوميها وأغواه لها

ركبت عتر بحدج جملا (٣)

ونظير الرابعه قوله [من البسيط] :

٢٢٨ - ما شاء إن شاء ربّى والّذى هو لم

يشاء فلست تراه فاشيأ أبدا (۴)

ص: ۲۷۵

۱- لم أجد البيت.

۲- لم أجد البيت.

۳- لم يسمّ قائله : اللغه : عتر : امرأه من طسم ، سبيت فحملت فی هودج يهزؤن بها والتقدير : ركبت عتر جملا- مع حدج ، أو جملا سائرا بحدج. الميدانی ، مجمع الامثال والحكم ، الجزء الثانی ، الطبعه الثانيه ، دار الجيل ، بيروت ، ۱۴۰۷ ه ، ص ۵۳.

۴- لم أجد البيت.

ونظير الخامسه قوله [من البسيط] :

٢٢٩ - ما المرء ينفع إلا ربّه فعلا ...

م يستمال لغير الله آمال (١)

وعتر بالعين المهمله وسكون النون ثمّ زاء معجمه فى البيت الثالث اسم امراه من طسم (٢) ، سبيت ، فحملوها فى هودج ، وألطفوها بالقول والفعل ، فقالت : هذا شرّ يومى ، أى حين صرت أكرم للسباء. شرّ منصوب على الظرفيه بركبت ، أى ركبت فى شرّ يوميها ، والحدج بكسر الحاء المهمله وسكون الدّال المهمله ثمّ جيم ، مركب للنساء كالمحفّه (٣). فإن قلت : المقدّم فى المسأله مفعول به ، وهذا ظرف زمان ، فهما مفترقان.

قلت : المسأله مفروضه فى أعمّ من المفعول به ، لأنّ التقديم ليس مختصّا به كما تقدّم.

ناصب المفعول به والكلام على إضماره

الثانى : الناصب للمفعول به إمّا فعل متعدّ ، نحو : (وَوَرِثَ سُلَيْمانُ داوُدَ) [النمل / ١٦] ، أو اسم فاعل ، نحو : (إِنَّ اللهَ بالِغُ أَمْرِهِ) [الطلاق / ٣] ، أو اسم مفعول ، نحو : زيد معطى غلامه درهما ، أو اسم فعل ، نحو : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) [المائده / ١٠٥] ، أو مصدر : نحو : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) [البقره / ٢٥١] ، وإمّا اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به ، وإن كان متعديّا ، وكذا الصفه المشبهه ، لأنّها لا تشتقّ إلا من لازم.

والأصل كون الناصب مذكورا كما فى هذه الأمثله ، وقد يضمر جوازا ، إذا دلّ عليه دليل قالى أو حالى ، والأوّل كقوله تعالى : (قالُوا خَيْراً) [النحل / ٣٠] ، أى أنزل ربّنا خيرا ، بدليل : (ما ذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) [النحل / ٣٠] ، الثانى ، نحو : قولك لمن تأهّب لسفر : مكّه ، بإضمار أتريد؟ أو وجوبا ، وذلك فيما نصب على الاشتغال ، نحو : أزيدا ضربته ، أو على النداء ، نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، بإضمار أخصّ ، أو على التحذير بإيّاك ، نحو : إيّاك والأسد ، أى إيّاك باعد واحذر الأسد ، أو بغيرها بشرط عطف أو تكرار ، نحو : رأسك والسيف ، أى باعد واحذر ، والأسد الأسد (٤) ، أو على الإغراء بشرط أحدهما ، نحو : المروه والنجاه. وقوله [من الطويل] :

٢٣٠ - أخاك أخاك إنّ من لا أخا له

كساع إلى الهيجاء بغير سلاح (٥)

بإضمار الزم.

١- لم أجد البيت.

۲- طسم : حیّ من عاد انقرضوا.

۳- المحفّه : هودج لا قبّه له ، ترکب فیه المرأه. (ج) محافّ.

۴- سقط الأسد فی «ح».

۵- البیت لمسکین الدارمی أو لا ابراهیم بن هرمه الفرشی أو قیس بن عاصم. اللغه : الهیجاء : الحرب.

المفعول المطلق

صمدية

الثّانی : المفعول المطلق : وهو مصدر یؤکّد عامله أو یبیّن نوعه أو عدده ، نحو :

ضربت ضربا ، أو ضرب الأمیر ، أو ضربتین والمؤکّد مفرد دائما ، وفی النوع خلاف ، ویجب حذف عامله سماعا ، فی نحو : سقیا ورعیا ، وقیاسا ، فی نحو : (فَشُدُّوا الْوَثاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً ،) وله علی ألف درهم اعترافا ، وزید قائم حقّا ، وما أنت إلا سیرا ، وإنّما أنت سیرا ، وزید سیرا سیرا ، ومررت به فإذا له صوت صوت حمار ، ولبّیک وسعدیک.

شرح

اشارة

«الثانی» ممّا یرد منصوبا لا غیر «المفعول المطلق» ، سمّی بذلک لصحّه إطلاق صیغه المفعول علیه لغه من غیر تقیید ، ومن ثمّ قدّمه الزمخشریّ وابن الحاجب علی المفعول به بخلاف بقیّه المفاعیل ، فلا یقال فیها : إلا مفعول به أو فیه أو معه ، وأمّا اصطلاحا فیصحّ الإطلاق علی کلّ واحد من الخمسه ، وهو ما قرن بفعل لفائده ، ولم یسند إلیه ذلک الفعل ، وتعلّق به تعلقا مخصوصا.

فإن قلت : هذا منتقض بمفعول ما لم یسمّ فاعله ، فإنّه مفعول ، ولم یشمله التعریف. قلت : أجیب بأنّ إطلاق المفعول علیه باعتبار أنّه کان فی الأصل مفعولا اصطلاحیّا قال ابن هشام : وهذه التسمیه للبصریّین ، وأمّا غیرهم فلا یسمّی بالمفعول إلا المفعول به خاصّه ، ویقول فی غیره مشبّه بالمفعول.

«وهو مصدر یؤکّد عامله» الناصب له ، وإن لم یکن مشتقّا منه ، وتوکیده له باعتبار حدثه المفهوم منه مطابقه إن کان مصدرا ، وتضمّنا إن کان غیره ، ویسمّی هذا النوع مبهما أو المبیّن لنوعه ، أو عدده ، أو نوع عامله ، أو عدده ، وذلک باعتبار الحدث المفهوم منه علی حدّ ما تقرّر ، ویسمّی کلّ من هذین النوعین مختصّا وموقّتا.

ویدخل فی قوله : «عدده» الواحد ، لأنّه عدد بإجماع ، وخرج بقوله : «یؤکّد عامله» إلی آخره ، المصدر فی نحو : قمت إجلالا لک ، وکرهت ضربک لانتفاء التوکید ، وبیان العدد نحو : الفجور الثانی فی کرهت الفجور الفجور ، فإنّه وإن کان مؤکّدا لکن لا لعامله ، ولا یرد علی الحدّ المفعول به فی نحو : کرهت کراهتی ، لأنّ المراد بکون المصدر مؤکّدا لعامله أو مبیّنا لنوعه أو عدده کونه کذلک بحسب دلاله اللفظ ، کما نبّه علیه ابن الحاجب فی مثله.

وکراهتی علی تقدیر کونه مفعولا به لیس بهذه المثابه ، نعم یرد علیه الخبر فی نحو : ضربک ضربتان ، وضربک ضرب ألیم ، فإنّه مبیّن لعدد فی الأوّل ، وللنوع فی الثانی ، أو

صفه بأليم ، فهو منقوض به ، وكـذا الحال الموكّده لعاملها ، إذا كانت مصدرا ، فلو قال : وليس خبرا ولا حالا كما فعله ابن هشام فى الأوضح لسلم من ذلك.

إعراب خلق الله السموات

تنبيه : قيـل : يرد على هـذا الحـدّ نحو : (خَلَقَ اللهُ السَّمـاواتِ) [الجاثيه / ٢٢] ، فـإنّ السـموات مفعول مطلق على الصواب ، وليس بمصدر ، انتهى.

وقـد يمنع الورود باحتمـال ذهـابه إلى مـا عليه الجمهور من أنّها مفعول به لا مفعول مطلق ، والقائل بأنّها مفعول مطلق جماعه من الأـئمه ، منهم الشـيخ عبـد القـاهر الجرجانىّ وفخر الـدين الرازىّ وجار الله الزمخشـرىّ وأبو عمرو بن الحاجب وجمال الـدين بن هشـام : قـالوا : لأـنّ المفعول به مـا كـان موجودا قبل الفعل الّـذى عمل فيه ، ثمّ أوقع الفاعل به فعلا كضـربت زيـدا ، فزيـدا كان موجودا قبل الضـرب ، وأنت فعلت به الضـرب ، والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل إيجاده كالسـموات فى : (خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ) [الجاثيه / ٢٢] ، فإنّها لم تكن موجوده ، بل عدما محضا ، والله أوجدها ، وخلّصها من لعدم ، فكانت مفعولا مطلقا لا مفعولا به.

قـال ابن هشـام : والّـذى غرّ اكـثر النّحـويّين فى هـذه المسـأله أنّهم يمثّلون المفعول المطلق بأفعـال العبـاد ، وهم أنّمـا تجرى على أيـديهم إنشـاء الأفعـال لاـ الـذوات ، فتوهّموا أنّ المفعول المطلق لا يكون إلا حـدثا ، ولو مثّلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنّها لا تختصّ بذلك ، لأنّ الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعا ، قال : وكذا البحث فى أنشأت كتابا وعملت خيرا ، انتهى.

وأجـاب الجمهور بأنّ المفعول به بالنسـبه إلى فعل غير الإيجاد يقتضـى أن يكون موجودا ، ثمّ أوجـد الفاعل فيه شـيئا آخر ، فإنّ اثبات صـفه غير الوجود تسـتدعى ثبوت الموصوف أوّلا ، وأمّا المفعول بالنسـبه إلى الإيجاد ، فلا يقتضـى أن يكون موجودا ، ثمّ أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضـى أن لا يكون موجودا ، وإلا لزم تحصيل الحاصل ، وأمّا التزام كونه موجودا قبل الفعل على كـلّ حـال فـدعوى لا دليل عليها ، نحو : ضـربت ضـربا ، مثال للمفعول المطلق المؤكّـد لعامله ، ومثله نحو : قعـدت جلوسا (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً) [نوح / ١٧]. وهل العامل فيهما الفعل المذكور أو مقدّر بمعناه ولفظه؟ قولان :

الأوّل : هو قضـيه كلام سـيبويه على ما قيل فى التسـهيل ، وهو مـذهب المازنىّ والمبرّد والسـيرافىّ ومرتضـى الرضـىّ عليه من الله الرضا ، ونسبه ابن يعيش إلى الأكثرين ، لأنّه لمّا

كان فی معناه وصل إليه ، كما وصل إلى ما هو من لفظه ، لأنّ الأصل عدم التقدير بلا ضروره ملجاه إليه.

والثانی : هو مذهب الجمهور ، كما قال ابن عقيل ، لأنّ الكثير كون المصدر من اللفظ للفعل ، وكونه بغير لفظه قليل ، فحمل القليل على الكثير ، أو ضربت ضرب الأمير ، مثال للمفعول المطلق المبيّن لنوعه ، وهو عطف على ضربت ضربا بتقدير ، أو ضربت ضرب الأمير ليكون عطف مثال على مثال لا على ضربا فافهم. والأصل ضربا مثل ضرب الأمير ، فحذف الموصوف من الصفه ، ومثله ضربته ضربا شديدا ، أو ضربته الضرب ، أی الضرب المعهود ، فلو أردت بالضرب الجنس ، كان من قبيل المؤكّد على ما ذكره بعض المتأخّرين ، أو ضربت ضربتين مثال للمفعول المطلق المبيّن لعدده ، ومثله (فَدُكَّتا دَكَّةً واحِدَةً) [الحاقه / ۱۴] ، وضربته ضربات.

وقد ينوب عن المصدر غيره من صفته ، نحو : اشتمل الصّماء (۱) ، أو ضميره نحو : عبد الله أظنّه جالسا ، بنصب عبد الله ، أو إشاره إليه كضربته ذلك الضرب ، ولا يشترط كونها متبعه بالمصدر ، وقول ابن مالك باشتراطه مردود بقول العرب : ظننت ذلك ، يشيرون به إلى الظّنّ ، أو مرادف له نحو : شنيته بغضا ، وأحببته مقه ، أو مشارك له فی مادّته ، وهو ثلاثه : اسم مصدر ، نحو : اغتسل غسلا ، واسم عين ، نحو : (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً) [نوح / ۱۷] ، ومصدر لفعل آخر ، نحو : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) [المزّمل / ۸] ، والأصل اغتسالا وإنباتا وتبتلا.

أو دالّ على نوع منه كقعد القرفصا ، ورجع القهقری ، والأصل قعد القعد القرفصاء ، ورجع الرجعه القهقری ، أو دالّ على عدده ، كضربته عشر ضربات [أو كقوله تعالى] : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً) [النور / ۴] ، أو على آلته كضربته سوطا وسوطين وأسواطا ، والأصل ضربته ضربه بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط ، أو كلّ ، نحو : (فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) [النساء / ۱۲۹] ، أو بعض ، نحو : (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقاوِيلِ) [الحاقه / ۴۴] ، أو ما الاستفهاميّه ، نحو : ما تضرب زيدا ، أی أیّ ضرب تضرب زيدا ، أو ما الشرطيّه ، نحو : ما شیءت فنم ، أی أیّ نوم شیءت فنم.

«و» المصدر «المؤكّد» لعامله لا يثنّى ، ولا يجمع ، بل هو «المفرد دائما» باتّفاق ، قال الرضیّ : إذ المراد بالتاكيد ما تضمّنه الفعل بلا زياده عليه ، ولم يتضمّن الفعل إلا).

۱- اشتمل الصّماء : هو أن يردّ الكساء من قبل يمينه على يده اليسری وعاتقه الأيسر ثمّ يردّه ثانيه من خلفه على يده إليمنی وعاتقه الأيمن فيغطيهما جميعا. لسان العرب ۲ / ۲۲۴۱ (صمم).

الهيئه من حيث هى هى ، والقصد إلى الهيئه من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلّتها وكثرتها ، والتثنيه والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها فتناقضا ، انتهى.

وأمّا العددىّ فيثنّى ويجمع باتفاق ، لأنّ العدد قد يكون اثنين فصاعدا ، وفى المصدر النوعىّ خلاف بين النّحويّين ، فمنهم من ذهب إلى جواز تثنيه وجمعه قياسا لحصول ما يكون معه التثنيه والجمع ، إذ النوع المتميّز إذا انضمّ إليه نوع آخر ثبت الأمر الّذى يكون به التثنيه ، وإذا انضمّ إليه نوعان فصاعدا ، حصل ما يكون به الجمع ، فيجوز أن تقول : قمت قيامى زيد وعمرو ، وقتلت قتولا كثيره. ومنهم من منع فى غير المسموع ، وهو ظاهر مذهب سيبويه واختيار الشلوبين ، والأوّل هو الأشهر.

عامل المفعول المطلق

: تنبيه : عامل المفعول المطلق إمّا مصدر ، نحو : سيرك سير الحثيث (١) متعب ، أو ما اشتقّ منه من فعل ، نحو : (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْلِيماً) [النساء / ١٢۴] ، أو وصف ، نحو : (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا) [الصافات / ١] ، أو اسم مفعول ، نحو : الخبز مأكول أكلا.

وشرط الفعل التصرّف والتمام وعدم الإلغاء ، ولا يقال : ما أحسن زيدا حسنا ، ولا أحسن بزيد إحسانا. خلافا للجرمىّ لعدم التصرّف فيهما ، فكانا كالجامد ، لا مصدر له ، ولا يقال : كان زيد قائما كونا ، على خلاف فيه ، ولا زيد قائم ظننت ظنّا ، جزم به فى التصريح.

وشرط الوصف أن يكون دالّا على الحدوث ، فلا يجوز : زيد حسن وجهه حسنا ، ولا أقوم منك قياما ، وأمّا قوله [من البسيط] :

٢٣١ - أما الملوك فأنت إليوم ألأمهم

لؤما وأبيضهم سربال طبّاخ (٢)

فلؤما منصوب بمحذوف ، قاله صاحب البديع (٣) ، ولا ينتصب بغير الثلاثه ، لا تقول : نزال نزولا ، ولاصه سكوتا.

إعراب أنت الرجل علما

وزعم ثعلب فى نحو أنت الرجل علما ، أنّ مفعول مطلق منصوب بالرجل على تأويله بالعالم ، قال أبو حيّان وغيره : هو تمييز محوّل عن الفاعل بتأويل الرجل بالكامل ، أى أنت الكامل علمه ، وليس مفعولا مطلقا.

١- الحثيث : السريع الجادّ فى أمره.

٢- هو لطرفه بن العبد. اللغه : السربال : القميص.

٣- البديع فى النحو للإمام أبى السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزرى المتوفى سنه ۶۶۶ ه. كشف الظنون ١ / ٢٣۶.

حذف عامله جوازا ووجوبا

ثمّ هو أعنى المفعول المطلق يجوز حذف عامله لدليل قالى أو حالى كقولك للقادم ، أو لمن قال : سأقدم عليك خير مقدم أى قدمت ، ومنعه ابن مالك فى عامل المؤكّد ، قال : لأنّه إنّما جئ به لتقويته وتقرير معناه ، والحذف مناف لهما ، وردّه ابنه بأنّه قد حذف جوازا فى نحو : ما أنت إلا سيرا ، ووجوبا فى نحو : سيرا سيرا وفى سقيا ورعيا ، وتعقبه ابن مالك لأنّ ما ذكره ليس من التأكيد فى شىء ، لأنّ المصدر فيه نائب مناب العامل ، ودالّ على ما يدلّ عليه ، وهو عوض منه بدليل امتناع الجمع بينهما ، ولا شىء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينه وبين الموكّد ، انتهى.

قال ابن هشام فى بعض حواشيه على الخلاصه : والحقّ أنّ المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكّد (۱).

«ويجب حذف عامله» أى المفعول المطلق «سماعا» ولا يقاس عليه ، لأنّه لا ضابط له يعرف به ، وذلك فى مصادر كثرت فى استعمالهم ، فخفّفوها بحذف أفعالها ، ولم تسمع أفعالها معها مع كثرتها واحتياجهم إليها ، فدّل على وجوب حذفها ، فنصبها يدلّ على عاملها ، وجعل المصدر عوضا منها من حيث إنّه بمعناها ، فهى فى المعنى معلّله بالكثره ، إلا أنّه لمّا لم يقدر على ضابط يعرف له ما كثر ممّا لم يكثر احتيج إلى السماع ، فلذلك أسند الحذف إليه ، نحو : سقيا ، أى سقاك الله سقيا ، ورعيا ، أى رعاك الله رعيا ، وحمدا ، أى حمدت حمدا ، وشكرا أى شكرت شكرا ، وجدعا أى جدعه الله جدعا.

قال الرضىّ رحمه الله : إنّ هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبيّنها ، ويعيّن ما تعلّقت به من فاعل أو مفعول إمّا بحرف جرّ أو باضافه المصدر إليه ، فليست ممّا يجب حذف فعله ، بل يجوز نحو : سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا ، وجدعه الله جدعا ، وشكرت الله شكرا.

وفى نهج البلاغه فى الخطبه البكاليه «نحمده على عظيم إحسانه ، ونيّر برهانه ونوامى فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره أداء» (۲).

وأمّا ما بيّن بالإضافه أو بحرف الجرّ فاعله نحو : كتاب الله وصنيعه الله ، ونحو سحقا له وبعدا ، أو مفعوله نحو : ضرب الرقاب ، وسبحان الله ونحو شكرا له وعجبا منك ، ولم يكن من قبيل النوع ، نحو : (مَكَرُوا مَكْرَهُمْ) [إبراهيم / ۴۶] ، (وَسَعى لَها

۱- هذا الرأى وفق قول ابن مالك بعيد عن الصواب ، لأنّه يعتقد أنّ حذف عامل المؤكّد لا يجوز ، لأنّه مسوق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف مناف لذلك ، ويقول : وحذف عامل المؤكّد امتنع وفى سواه لدليل متّسع (شرح ابن عقيل ۱ / ۵۶۳)

۲- نهج البلاغه ترجمه دكتر شهيدى الطبعه التاسعه عشر ، شركت انتشارات علمى وفرهنگى ۱۳۷۹ ، رقم الخطبه ۱۸۲ ص ۱۸۹.

سَعْيَها) [الإسراء / ۱۹] ، فيجب حذف العامل فى جميع هذه قياسا ، إذ قد عرفت له ضابطا كما ذكرنا.

قال : وإنّما وجب حذفه مع الضابط ، لأنّ حقّ الفاعل والمفعول أن يتّصلا بالفعل ، واستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع إمّا إبانه لقصد الدّوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدّد أى الفعل كما فى نحو : حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله ، وإمّا لتقدّم ما يدلّ عليه ، نحو : كتاب الله و (صِبْغَةَ اللهِ) [البقره / ۱۳۸] ، أو لكون الكلام ممّا يستحسن الفراغ منه بسرعه ، كلبيك ، فبقى المصدر مبهما ، لا يدرى ما تعلّق به من فاعل أو مفعول ، فذكر ما هو مقصود المتكلّم من أحدهما بعد المصدر ، ليختصّ به ، فلمّا تبيّن بعد المصدر بالإضافه أو بحرف الجرّ ، قبح إظهار الفعل ، بل لم يجز فلا يقال : كتبت كتاب الله ، ووعد وعد الله ، وأسبّح سبحان الله ، وأحمد حمدا لك ، انتهى ملخّصا.

وصرّح بعضهم بأنّه إذا قلنا : سقاك الله سقيا ، وحمدت الله حمدا ، مع التلفّظ يكون خبرا لا إنشاء ، وإذا كان أنشاء كان المصدر والفعل متعاقبين يريد أنّهما لا يجتمعان ، ولكن إن أتيت بالمصدر ، تركت الفعل وجوبا ، وإن أتيت بالفعل لم يجز أن تذكر المصدر ، انتهى. وليس بشىء إذ ما وقع فى الخطبه المذكوره من كلام أمير المؤمنين عليه السّلام ليس مرادا به الخبر ، وهو من الفصاحه بحيث لا يخفى.

تنبيه : من جمله المصادر المذكوره مصادر لم توضع أفعالها أصلا ، فيقدّر لها عامل من معناها على حدّ قعدت جلوسا ، وهى ثلاثه أنواع :

أحدها : ما يستعمل مفردا فقط ، نحو : أفّه وتفّه لك ، أى قذرا ، والأفّ وسخ الأذن ، والتفّ وسخ الأظفار ، وذفرا أى نتنا ، وبهرا له أى تعسا ، أمّا بهرا بمعنى غلبه فله فعل مستعمل ، حكى ابن الأعرابى فى الدعاء على القوم بهرهم الله غلبهم.

الثانى : ما يستعمل مضافا فقط ، نحو : بله زيد بالأضافه إلى المفعول ، أى تركه ، ويستعمل اسم فعل ، فتقول : بله زيدا بالنصب ، أى دع زيدا ، واسما مرادفا لكيف ، فتقول : بله زيد بالرفع ، أى كيف زيد.

الثالث : ما يستعمل مفردا تاره ومضافا [تاره] أخرى ، نحو : ويحا لزيد وويحه وويلا له وويله أى حزنا له وحزنه ، وكيفيّه التقدير ظاهر من التفسير ، وقيل يقدّر لويح رحم ، لأنّها كلمه ترحّم ، ولويل عذّب ، لأنّها كلمه عذاب.

«و» يجب حذفه «قياسا» فيما علم له من استقراء كلامهم ضابط كلىّ يدلّ على حذف الفعل معه لزوما لما فيه من القرينه الدالّه على خصوص الفعل ووقوع ما يسدّ مسدّه ، ويجرى عليه ما لم يسمع وذلك فى مواضع.

منها ما وقع تفضيلا لعاقبه مضمون جمله تقدّمته طلبيّه كانت نحو : قوله تعالى : (فَشُدُّوا الْوَثاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً) [محمد / ۴] ، أى تمنّون منّا أو تفدون فداء ، فجمله قوله فشدّوا الوثاق متضمّنه لشدّ الوثاق ، وعاقبته إمّا قتل وإمّا استرقاق أو منّ أو فداء ، ففصّل هذا المطلوب بقوله : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً ،) أو خبريّه كقولك : زيد يكتب فقراءه بعد أو بيعا ، وعمرو يشترى طعاما (۱) فإمّا بيعا وإمّا أكلا ، ومنه قوله [من البسيط] :

۲۳۲ - لأجهدنّ فإمّا درء واقعه

تخشى وإمّا بلوغ السّؤل والأمل (۲)

فدرء وقوع تفضيل لعاقبه الجهد ، أى إمّا أدرأ وإمّا أبلغ ، وإنّما وجب الحذف فى هذه الصوره لوجود القرينه ، وهى نصب المفعول المطلق لإشعاره بالعامل المحذوف ، وسدّ الجمله المتقدّمه مسدّه لمناسبتها له من جهه أنّه تفضيل لعاقبه مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفضيل كمننت منّا ، أو تفضيلا لا لعاقبه مضمون جمله كزيد يسافر سفرا قريبا أو بعيدا.

ومنها ما وقع مؤكّدا لنفسه أو لغيره ، فالأوّل هو الواقع بعد جمله هى نصّ فى معناه لا يتحمّل من المصادر غيره ، نحو : له على ألف اعترافا ، فجمله له على ألف نصّ فى الاعتراف لا يتطرّق إليها احتمال غيره ، فالمصدر الظاهر بعدها ، وهو اعترافا يؤكّد الاعتراف الّذى تضمّنته الجمله كما أنّ المصدر مؤكّد لنفسه فى نحو : ضربت ضربا ، إلا أنّ المؤكّدها هنا مضمون المفرد أى الفعل من دون الفاعل ، لأنّ الفعل وحده دالّ بطريق النصّ على الضرب ، وأمّا فى مسألتنا فالاعتراف مضمون الجمله الاسميّه بكمالها لا مضمون أحد جزئيها ، لا يقال : مضمون الجمله ثبوت الألف عليه ومفهوم الاعتراف مطلق ، لأنّا نقول : هذا المطلق مندرج فى ذلك المقيّد ، فهو أيضا مضمون الجمله ، وسمّى مؤكّدا لنفسه ، لأنّه بمترله تكرار ما قبله ، فكان الّذى قبله نفسه ، وقد جوّز فيه الرفع خبرا لمبتدإ محذوف ، أى هذا الكلام اعتراف.

الثانى : هو الواقع بعد جمله تحتمل معناه وغيره ، فتصير به نصّا نحو زيد قائم حقّا ، فجمله زيد قائم ، قبل دخول المصدر كانت محتمله لأن تكون مضمونا ثابتا بحسب الواقع

۱- سقط «طعاما» فى «ح».

۲- البيت بلا نسبه. اللغه : الدرء : الدفع ، السؤل : ما سألته.

فيكون حقا ، ولأن يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع ، فيكون غير حقّ ، فلمّا جاء المصدر المذكور صارت به نصّا فى الحقيقه وسمّى مؤكّدا لغيره لأنّه يجعل ما قبله نصّا ، بعد أن كان محتملا ، فهو مؤثّر ، والمؤكّد متأثّر ، والمؤثّر غير المتأثّر ، وإنّما وجب الحذف فى هاتين الصورتين لوجود القرينه ، وهى نصب المصدر فيهما لإشعاره بالمحذوف ، وسدّ الجملتين فيهما مسدّه ، والمناسبه ظاهره.

تنبيه : الأصحّ كما فى التسهيل منع هذين المصدرين ، فلا يقال اعترافا له على ألف ، ولا حقّا زيد قائم ، لأنّ العامل فيهما فعل مقدّر يفسّره مضمون الجمله ، أى اعترفت بذلك اعترافا ، وأحقّه حقّا ، ولا يتأتّى ذلك إلا بعد تمام الجمله ، قال الرضىّ : وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين فى المصدرين لأفادتهما معنى الفعل ، فلا يتقدّم المصدران لضعف العامل ، ولا يكونان إذن من هذا الباب.

ومنها ما وقع محصورا فيه بإلا أو بإنّما أو مكرّرا بعد اسم لا يصلح خبرا عنه ، فالأوّل نحو : ما أنت إلا سيرا ، وإنّما أنت سيرا ، والثانى نحو : زيد سيرا سيرا ، والتقدير ما أنت إلا تسير سيرا ، وإنّما أنت تسير سيرا ، وزيد يسير سيرا ، وقد يجئ ذلك معرّفا نحو : ما أنت إلا سير البريد ، وزيد السير السير ، فالاسم الّذى جاء بعده المصدر فى هذه الأمثله اسم عين ، والمصدر لا يصلح أن يكون خبرا عنه ، فوجب الحذف فى ذلك كلّه للقرينه الّتى هى نصب المصدر لإشعاره بالمحذوف كما مرّ مع عدم صلاحيته للخبريّه لو رفع ، وقيام إلا وإنّما فى الأوّل وطرفى التكرير فى الثانى مقام المحذوف بشهاده أنّ الأوّل لو أقيم لم يكن ثمّ داع إلى التكرير فى الإقامه ، وإنّما قامت إلا ، وإنّما مقامه لما فى الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير.

فإن لم يكن المصدر محصورا ولا مكرّرا لم يجب الحذف ، نحو : أنت تسير سيرا ، وان شىءت حذفت ، فقلت : أنت سيرا ، ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل ، بل يتعيّن رفع المصدر على الخبريّه ، نحو : إنّما سيرك سير البريد ، بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدّم.

وعلّل الرضىّ وجوب الحذف فى هذه الصوره بأنّ المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشىء بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث والتجدّد ، وإن كان المضارع يستعمل فى بعض المواضع للدوام أيضا ، نحو : الله يقبض ويبسط ، وذلك أيضا لمشابهته لاسم الفاعل الّذى لا دلاله فيه وضعا على الزمان ، فلمّا كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم ، لم يستعمل العامل أصلا ، لكونه إمّا فعلا وهو موضوع على التجدّد ، أو اسم فاعل ، وهو مع العمل كالفعل لمشابهته ، فصار العامل

لازم الحذف ، وقد وقع له فی باب المبتدإ ما ینافی هذا ، وذلک أنّه قال : الأصل فی سلام علیک ، سلّمک الله سلاما ، ثمّ حذف الفعل للکثره الاستعمال ، فبقی المصدر منصوبا ، وکان النصب یدلّ علی الفعل ، والفعل یدلّ علی الحدوث ، هذا هو الحقّ ، والأوّل غیر مرضیّ.

ومنها ما وقع علاجیّا للتشبیه بعد جمله مشتمله علی اسم بمعناه وصاحبه ، نحو : مررت به فإذا له صوت صوت حمار ، فصوت حمار وقع علاجا للتشبیه بعد جمله هی قوله : فإذا له صوت ، وهی مشتمله علی الاسم الّذی بمعنی المصدر ، وهی صوت ومشتمله علی صاحب ذلک الاسم ، وهو الضمیر المجرور فی له ، والجمهور علی أنّ هذا المصدر منصوب بفعل مقدّر بین الجمله السابقه ، وبین المصدر تدلّ علیه الجمله المتقدّمه دلاله تامّه مغنیه عنه ، فلهذا وجب حذفه ، والأصل له صوت یصوّت صوت حمار ، أی تصویت حمار ، وأقیم مقام المصدر کما فی أنبت نباتا.

وظاهر کلام سیبویه أنّ المصدر منصوب بقوله

له صوت ، لا بفعل مقدّر ، ویجب الرفع فی نحو : له علم علم الفقهاء ، لأنّ العلم لیس علاجیّا ، إذ العلاجیّ ما کان من أفعال الجوارح ، وفی نحو : صوته صوت حمار ، لعدم تقدّم الجمله وفی نحو : فإذا فی الدار صوت صوت حمار ، ونحو : علیه نوح نوح حمام لعدم تقدّم صاحبه فیهما ، ویجوز النصب فیهما علی الحال من الضمیر ، والمستوفی الشروط إن کان جاز فیه الرفع علی البدلیّه والصفه ، أو أن یکون خبرا لمحذوف ، وان کان معرفه امتنعت الصفه إلا فی الضروره.

لبیک وسعدیک

وأجازها الخلیل علی تقدیر مثل وهل الرفع والنصب متکافئان ، أو لا خلاف ، ذهب ابن خروف إلی أنّ الرفع مرجوح ، لأنّ الثانی لیس هو الأوّل ، والنّصب سالم من هذا المجاز ، وابن عصفور إلی أنهما متکافئان ، لأنّ فی النصب التقدیر ، والأصل عدمه ، ومنها ما وقع مثنی دالّا علی التکریر والتکثیر ، نحو : لبیک ، وهو مثنی مصدر لبّ بالمکان إذا أقام به ، وجوّز أن یکون مصدر ألبّ بمعنی لبّ ، فیکون محذوف الزاوئد ، والوجه الأوّل ، لأنّ الأصل عدم الحذف ، فالأصل إذن ألبّ لک لبّین ، أی أقیم علی طاعتک لبا کثیرا متتالیا متکرّرا ، ولیس المراد خصوص الاثنین ، وجعلت التثنیه دالّه علی التکثیر ، لأنّها أوّل تضعیف للعدد.

وزعم یونس أنّ لبیک مفرد کلدیک ، والأصل لبب کجعفر ، قلبت الباء الأخیره یاء لثقل التضعیف ، ثمّ قلبت الیاء ألفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها ، ثمّ صارت یاء بالاضافه إلی الضمیر کلدیک وعلیک وسعدیک ، وهی تابعه لبیک أی أسعدک

إسعادين ، ولا تستعمل بدونها ، وتستعمل لبيك بدونها ، ومثل ذلك دواليك ، أى تداول الأمر دوالين ، وحنانيك أى تحنّن تحنّنين ، وهذا ذيك أى أسرع إسراعين ، وهجاجيك أى كفّ كفّين ، وعامل هذين وعامل لبيك من معناها ، وعامل البواقى من لفظها ، وإنّما وجب الحذف فى ذلك لوجود القرينه ، وهى النصب المشعر بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف.

كذا قيل ، ودفع بأنّ التكرير لا يصلح لذلك لكونه أمرا معنويّا فلا ينوب عن اللفظ المحذوف ، ثمّ يرد نحو قوله تعالى : (ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ) [الملك / ۴] ، لأنّه مصدر مثنّى ، فيه معنى التكرير ، ولم يجب حذف عامله. قال الرضىّ : ليس وقوع المصدر مثنّى من ضوابط الّتى يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنيه التكرير ، نحو : (ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ،) أى رجعا كثيرا مكررا أو كان لغير التكرير ، نحو : ضربته ضربتين ، أى مختلفين ، بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا قبل ، انتهى.

وجميع هذه المصادر لا يتصرّف إذ لا يستعمل لها أفعال ، وأمّا لبّى يلبّى فهو مشتقّ من لبيك ، نحو : سبحان من سبحان الله ، وبسمل من بسم الله. وممّا يجب العامل فيه قياسا ما كان توبيخا ، سواء كان مع استفهام أولا ، كقوله [من الكامل] :

۲۳۳ - ...

أرضا وذوبان الخطوب تنوشنى (۱)

وأمكرا وأنت فى الحديد. وقوله [من الطويل] :

۲۳۴ - خمولا وإهمالا وغيرك مولع

بتثبيت أسباب السياده والمجد (۲)

قال الدمامينىّ : ولا مانع من أن يقال : همزه التوبيخ هنا محذوفه كما تحذف همزه الاستفهام الحقيقىّ ، انتهى. قلت : نعم لا مانع ولكنّ المراد من عدم الاستفهام عدمه لفظا فقط ، وإنّما وجب الحذف فيه لقيام القرينه ، وهى النصب وسدّ الحال هى سبب التوبيخ مسدّ المحذوف.

۱- هذا المصراع ذكر فى خزانه الأدب ولم يذكر له صدر ولا عجز : اللغه : الذوبان ، جمع ذئب ، جمع كثره. الخطوب : جمع الخطب ، وهو الأمر الشديد يترل على الانسان ، تنوشنى : تنالنى وتصيبنى. البغدادى. خزانه الأدب ، ۲ / ۱۰۱.
۲- لم يسمّ قائله.

المفعول له

صمدية

الثالث : المفعول له : وهو المنصوب بفعل فعل لتحصيله أو حصوله ، نحو : ضربته تأديبا ، وقعدت عن الحرب جبنّا. ويشترط كونه مصدرا متّحدا بعامله وقتا وفاعلا، ومن ثمّ جيء باللّام ، فى نحو : (وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ ،) وتهيّأت للسفّر ، وجئتك لمجيئك إيّاى.

شرح

اشارة

«الثالث» ممّا يرد منصوبا لا غير «المفعول له» ، ويقال له : المفعول لأجله والمفعول من أجله ، «وهو» الاسم «المنصوب بفعل» اصطلاحىّ أو شبهه من مصدر أو وصف كما سيأتى.

«فعل» ذلك الفعل مرادا به اللغوىّ ، أى الحدث على طريقه الاستخدام ، «لتحصيله» أى لتحصيل المفعول له «أو حصوله» أى وجوده.

فقوله : المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات ، وما بعده مخرج لما عدا المحدود ، فالأوّل وهو ما فعل الفعل لتحصيله ، «نحو : ضربته تأديبا» فتأديبا مفعول له لأنّه منصوب بفعل ، وهو ضربت وفعل الفعل أى الحدث ، وهو الضرب لتحصيله ، فإن قيل : التأديب عين الضرب ، فكيف يحصل به ، قيل : إنّه يحصل به ما تضمّنه التأديب ، وهو التأدّب ، وإنّما نصب التأديب لتضمّنه التأدّب.

قال بعض المحقّقين : ويكذبه امتناع ضربته تأدّبا ، كما صرّح به الرضىّ ناقلا عن النّحاه ، فالجواب منع أنّ التأديب عين الضرب ، بل هو إحداث التأدّب ، والضرب سبب الإحداث ووسيلته ، انتهى.

والثانى وهو ما فعل الفعل لحصوله ، نحو : «قعدت عن الحرب جبنا» فجبنا مفعول له منصوب بقعد ، وفعل الفعل وهو العقود لحصوله ، فالمفعول له هو السبب الحاصل للفاعل على الفعل ، سواء كان علّه غائيه للفعل متأخّره عنه فى الوجود كالتأديب للضرب أو علّه مؤثّره له موجوده قبله كالحين للقعود ، والأوّل يكون علّه للفعل بحسب الوجود الذهنىّ ومعلوما له بحسب الوجود الخارجىّ ، والثانى يكون علّه له بحسب الوجود الخارجىّ ، وأمّا بحسب الوجود الذهنىّ فلا تأثير له ، فبين التأديب والضرب مرابطه ذهنا وخارجا ، وبين الحين والقعود مرابطه خارجيّه فقط.

تنبيه : قيل : فى الحدّ المذكور نظر ، لأنّ النصب حكم ، والحكم فرع التصوّر ، والتصوّر موقوف على الحدّ المأخوذ فيه الحكم المذكور ، وأجيب بمنع تسليم أنّ تصوّر النصب الّذى هو الحكم فرع تصوّر المحدود ، لأنّ النصب لا ينحصر فيه ، فلا يتوقّف ولا يتصوّر فهمه على تصوّر المحدود ، ليكون موقوفا على الحدّ ، نعم نصب المحدود يتوقّف

تصوّره على تصوّر المحدود ، إلا أنّ المأخوذ فى التعريف ليس نصب المحدود ، بل مطلق النصب ، ولو سلم فيكفى فى الحكم التصور بوجه آخر غير الحدّ ، فليتأمّل.

ثمّ لا يخفى ما فى هذا الحدّ أيضا من ارتكاب الاستخدام المنافىّ للحدّ فى الإيضاح والتبيين ، فقد قيل : لا ينبغى أن يخترع فى الحدود ألفاظ ، بل الواجب استعمال المشهوره منها فيها.

«ويشترط» فى نصبه عند الجمهور «كونه مصدرا» ، لأنّه علّه للفعل ، والعلل أنّما تكون بالمصادر لا بالذوات ، وزعم يونس أنّ قوما من العرب يقولون : أمّا العبيد فذو عبيد ، بنصب العبيد الأوّل ، لكونه مفعولا له ، والمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فزيد ذو عبيد لا غير ، فالعبيد علّه للذكر ، وقبّح ذلك سيبويه ، وتأوّله على الحال ، كما فى الجمّاء الغفير ، وإنّما أجازه على ضعفه إذا لم يرد به عبيدا بأعيانهم.

قال : فلو قلت : أمّا البصره فلا بصره لك ، وأمّا الحرث فلا حرث لك ، لم يجز لاختصاصهما ، وأوّله الزجّاج على تقدير أمّا تملك العبيد ، أى مهما يذكر شخص من أجله تملك العبيد فذو عبيد ، وهذا كلّه مراعاه للمصدر ، وجعله بعضهم مفعولا به أى مهما تذكر العبيد.

«متّحدا بعامله وقتا» بأن يكون وقوع الحدث فى بعض زمان المصدر ، كجئتك طمعا ، وقعدت عن الحرب جبنا ، أو يكون أوّل زمان الحدث آخر زمان المصدر ، نحو : جئتك خوفا من فراركَ أو بالعكس ، نحو : جئتك إصلاحا لك ، وهذا الشرط اشترطه الأعلم وجماعه من المتأخّرين ، ولم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدّمين.

«وفاعلا» بأن يكون فاعله وفاعل عامله واحدا كقوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) [البقره / ١٩] ، فالحذر مفعول له ، وفاعله وفاعل الجعل واحد ، وهم الكفّار ، وهذا الشرط رأى المتأخّرين ، ولم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدّمين أيضا ، كما قاله فى الهمع ، وهو مرتضى الرضىّ ، قال : وهو الّذى يقوّى فى ظنّى ، وإن كان الأغلب المشاركه ، وعليه فيكون انتصاب خوفا وطمعا من قوله تعالى : (يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً) [الرعد / ١٢] على المفعول له من غير حاجه إلى تكلّف تقدير إراده خوفكم وطمعكم ، أو إلى جعل الخوف والطمع بمعنى الإخافه والإطماع ، أو جعل انتصابهما على الحاليه لا على المفعول له.

واستدلّ الرضىّ على عدم اشتراط ذلك بقول أمير المومنين عليه السّلام فى نهج البلاغه : فأعطاه الله النّظره استحقاقا للسّخطه واستتماما للبليه (١). والمستحقّ للسخطه

١- نهج البلاغه ترجمه شهيدى ، ص ۵.

إبليس ، والمعطى للنظره هو الله تعالى ، ومشترط الاتّحاد يتأوّل هذا أيضا كما تأوّل الآيه.

وحاصل ما ذكره المصنّف من الشرط ثلاثه : كونه مصدرا ، واتّحاد زمانه وزمان عامله واتّحاد فاعلهما ، وزاد بعضهم رابعا ، وهو أن يكون مصدرا قلبيّا كالرغبه فى نحو : جئتك رغبه فى إكرمك ، فلا يجوز جئتك قراءه للعلم ، لأنّ القراءه من أفعال اللسان ، قال الشاطبىّ : وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتّحاد الزمان ، لأنّ أفعال الجوارح لا تجمع فى الزمان مع الفعل المعلل ، انتهى. ولم يشترط ذلك الفارسىّ ، فأجاز جئتك ضرب زيد ، أى لتضرب زيدا.

وفاقد أحد الشروط المذكوره يجرّ بحرف التعليل ، وهو اللّام ونحوها ، ممّا يفهم معناها من من والباء وفى والكاف وكى وعلى ، ومن ثمّ إشاره إلى المكان الاعتبارىّ كما تقدّم ، أى ومن أجل اعتبار الشروط المذكوره جئ باللام فى نحو قوله تعالى : (وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ) [الرحمن / ١٠] ، لفقد المصدريّه ، فإنّ الأنام علّه للوضع وليس مصدرا فلذلك جرّ باللام.

ومثله قوله عليه السّلام : إنّ امراه دخلت النار فى هرّه (١). أى لأجل هرّه. وفى نحو تهيّأت إليوم للسفر غدا ، لفقد اتّحاد الوقت ، فإنّ وقت التهيئه غير وقت السفر ، ومثله قوله تعالى : (كُلَّما أَرادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْها مِنْ غَمٍ) [الحجّ / ٢٢] ، أى لاجل الغمّ. وقول الشاعر [من الطويل] :

٢٣٥ - فجئت وقد نضّت لنوم ثيابها

لدى السّتر إلا لبسه المتفضّل (٢)

وفى نحو : جئتك لمجيئك إيّاى ، لفقد اتّحاد الفاعل ، فإنّ فاعل المجئ المتكلّم ، وفاعل المجئ المخاطب ، ومثله قوله تعالى (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هادُوا حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ طَيِّباتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) [النساء / ١٦٠] ، (وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ) [البقره / ١٩٨] ، (وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَداكُمْ) [البقره / ١٨٥] أى لهدايته إيّاكم ، وقوله [من الطويل] :

٢٣٦ - وإنّى لتعرونى لذكراك هزّه

كما انتقض العصفور بلّله القطر (٣)

١- تمام الحديث «ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الارض حتى ماتت» وروى بدل ربطتها حبستها. نهج الفصاحه ، مترجم أبو القاسم پاينده ، الطبعه السابعه عشره ، منشورات منظمه جاويدان ، ١٣۶٢ ش ص ٣٢٧ رقم الحديث ١٥٥٩.

٢- البيت لامرى القيس من معلّقته. اللغه : نضّت. خلعت ، اللبسه : حاله الملابس ، المتفضل : اللابس ثوبا واحدا.

٣- البيت لأبى صخر الهذلى. اللغه : تعرونى : تصيبنى وتترل بى ، الذكرى : التذكّر والخطور بالبال ، الهزه : حركه واضطراب ، القطر : المطر.

تنبيهات

الأوّل

الشروط المذكوره معتبره لجواز النصب لا لوجوبه وتعيّنه ، حتى أنّ المستوفى لجميعها يجوز جرّه بحرف التعليل ، سواء كان مجرّدا من أل والإضافه أم مضافا أم محلى بأل ، لكنّ الأرجح فى الأوّل النصب ، وفى الثالث الجرّ ، ويستويان فى الثانى ، ونقل عن أبى موسى الجزولىّ منعه فى الأول قال الشلوبين : ولا أعرف فى ذلك سلفا.

الثانى: ناصب المفعول له

الثانى : ناصب المفعول له مفهم الحدث الّذى نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف جرّ ، لأنّه جواب له ، والجواب أبدا بحسب السؤال ، فإذا قلت : قمت فكان المخاطب قال مستفهما : لم قمت؟ فقلت : إجلالا لك ، أصله لإجلالك ، إلا أنّه أسقط اللام ، ونصب ، ولهذا تعاد إليه فى مثل ابتغاء الثواب تصدّقت له ، لأنّ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها.

هذا مذهب سيبويه والفارسىّ وجمهور البصريّين وأكثر المتأخّرين ، وخالفهم الزجّاج والكوفيّون ، فزعموا أنّه مفعول مطلق ، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه ، ثمّ اختلفوا ، فقال الزجّاج : ناصبه فعل مقدّر من لفظه واجب الإضمار لسدّ المصدر مسدّه ، وقال الكوفيّون : ناصبه الفعل المتقدّم عليه ، لأنّه ملاق له فى المعنى ، وإن خالفه فى الاشتقاق ، مثل قعدت جلوسا.

إذا عرفت هذا فكان على المصنّف رحمه الله أن لا يعدّ المفعول له قسما برأسه ، بل أن قال بمذهب جمهور البصريّين ، وهو الصحيح ، كان عليه إدخاله فى المنصوب بترع الخافض ، كما سيأتى ، وأن قال بمذهب الزجّاج والكوفيّين كان عليه إدراجه تحت المفعول المطلق كما فعله الكوفيّون.

الثالث

صريح حدّه للمفعول له أنّ نحو : قمت لأجلالك ليس مفعولا له ، لأنّه ليس بمنصوب ، وقد أخذ فى الحدّ المنصوب ، ولو لم يأخذه لما اقتضاه كلامه أيضا ، لأنّه عدّ المفعول له من نوع المنصوب لا غير ، فلا يكون هذا مفعولا له ، وهو رأى القوم ، بل هو عندهم مفعول به بواسطه حرف الجرّ ، وذهب ابن الحاجب إلى أنّه مفعول له ولا مشاحه فى الاصطلاح (١).

١- لا مشاحه فى الاصطلاح : لا مجادله فيما تعارفوا عليه.

المفعول معه

صمدية

الرابع : المفعول معه : وهو المذكور بعد واو المعيّه لمصاحبه معمول عامله ، ولا يتقدّم على عامله نحو : سرت وزيدا ، ومالك وزيدا ، وجئت أنا وزيدا ، والعطف فى الأولين قبيح ، وفى الأخير سائغ ، وفى نحو : ضربت زيدا وعمرا واجب.

شرح

اشارة

«الرابع» ممّا يرد منصوبا لا غير «المفعول معه» ، أى الّذى فعل بمصاحبته ، بأنّ يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه ، أو المفعول فى وقوع الفعل عليه ، فقوله : معه نائب الفاعل ، أسند إليه المفعول ، كما أسند إلى المجرور فى المفعول به والمفعول له والمفعول فيه ، والضمير المجرور عائد على أل.

واعتذر عن نصبه بما جوّزه بعض النحاه من إسناد الفعل إلى اللازم (۱) النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الأكثر ، وإليه ذهب بعضهم فى قوله تعالى : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام / ۹۴] ، على قراءه النصب ، وقيل : الوجه أن يجعل من قبيل : وقد حيل بين العير والنزوان (۲) ، فإنّ نائب الفاعل فيه ضمير راجع إلى مصدره ، أى حيل الحيلوله ، لأنّ بين للزوم الظرفيه لا تنوب عن الفاعل ، فعلى هذا يكون معناه الّذى فعل الفعل بمصاحبته (۳) على أن يكون نائب الفاعل ضميرا راجعا إلى مصدره ، والضمير المجرور عائد على الموصول كذا فى الفوائد الضيائيه وغيرها.

وقال بعض المحقّقين ، والظاهر أنّ ذلك كلّه باعتبار الأصل ، لأنّ المفعول معه فى الاصطلاح اسم لهذا النوع كالحيوان الناطق علما للإنسان ، وسمّاه سيبويه بهذا وبالمفعول به على أنّ الباء بمعنى مع ، «وهو المذكور بعد واو المعيّه» ، أى الّتى بمعنى مع لمصاحبته معمول فعل الظرف لغو متعلّق بالمذكور ، أى الّذى ذكر بعد الواو لأجل المصاحبه ، سواء كان ذلك المعمول فاعلا ، نحو : استوى الماء والخشبه ، أو مفعولا ـ نحو : كفاك وزيدا درهم ، وسواء كان الفعل ملفوظا به كالمثالين أو معنويّا ، نحو : مالك وزيدا ، أى ما تصنع.

فقوله : «المذكور» بمنزله الجنس ، وقوله «بعد واو المعيّه» مخرج لما ذكر بعد واو العطف نحو : جاء زيد وعمرو ، وقوله : «لمصاحبه معمول» فعل مخرج لنحو : كلّ رجل ».

۱- سقط «اللازم» فى «ح».

۲- العير : الحمار. الترون : السفاد. يضرب للرجل يعوقه عن مطلبه عائق. وهو لصخر بن عمرو بن الشريد ، ومن حديثه أنه طعن فمرض حولا حتى ملّه أهله ، فسمع امرأه تقول لامرأته سلمى : كيف بعلك؟ فقالت : لا حيّ فيرجى ولا ميّت فينعى ، قد لقينا منه

الأمرين وقال لها : ناوليني السيف أنظر هل تقلّه يدى؟ فناولته فإذا هو لا يقلّه ، وروى أيضا أن أمّ صخر سئلت عنه فقالت : لا نزال بخير ما دام فينا. فقال [من الطويل] : أهمّ بأمر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والتروان موسوعه أمثال العرب ، ٣ / ٦٠٠.

٣- سقط بمصاحبته فى «س».

وضيعته ، فلا يجوز نصب ضيعته خلافا للصيمرىّ (۱) ، فإنّه وإن كان مذكورا بعد واو المعيّه لكن لا لأجل مصاحبته معمول فعل.

قال الرضىّ : ونعنى بالمصاحبه كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى وقت واحد ، فزيدا فى «سرت وزيدا» مشارك للمتكلّم فى السير فى وقت واحد أى وقع سيرهما معا ، وفى قولك : سرت أنا وزيد ، بالعطف مشارك فى السير ، لكن لا يلزم السيرى ن فى وقت واحد ، انتهى.

وأورد عليه فى نحو : سر والطريق ، فإنّه من صور المفعول معه قطعا ، وليست الطريق مشاركه للمخاطب فى السير المأمور به ، وقد صرّح به نجم الدين سعيد فى شرح الحاجبيّه بأنّ المراد بالمصاحبه هنا المصاحبه (۲) المطلقه ، سواء لم يكن ثمّ تشريك فى الحكم ، نحو : سر والطريق ، أو كان ثمّ تشريك ، لكن لا يكون مقصودا ، بل القصد إلى مطلق المصاحبه ، نحو : جئت وزيدا ، انتهى. والقول بالمشاركه هو اشتراط الأخفش ، ولم يشترطها غيره ، بل اعتبروا مطلق المصاحبه ، وهو الصحيح.

تنبيهات : الأوّل : قال بعض المحقّقين فى نحو الحدّ المذكور : لعلّه لم يقل الاسم المذكور اختيارا لما ذهب إليه صدر الأفاضل (۳) تلميذ الزمخشرىّ من أنّ المفعول معه يجئ جمله ، كما فى قولك : جاء زيد والشمس طالعه تفاديا عمّا ارتكبوه من التأويل فى هذا المثال حيث ادّعوا الحاليه ، فإنّ ابن جنىّ قال : جاء زيد طالعه الشمس عند مجيئه ، فجعلها كالحال المفرده السببيّه كمررت بالدار قائما سكّانها. وقال ابن عمرون (۴) هى مؤوّله بقولك : مبكّره أو نحوه ، انتهى ، وسيأتى فى ذلك مزيد كلام ، إن شاء الله تعالى.

عامل المفعول معه

الثانى : اختلف فى عامل مفعول معه على خمسه أقوال :

أحدها : ما ذهب إليه الجمهور من أنّ العامل ما تقدّمه من فعل أو ممّا فيه معنى الفعل وحروفه ، وهو المصدر كعرفت استواء الماء والخشبه ، واسم الفاعل ك أنا سائر والنيل ، واسم المفعول ، نحو : الناقه متروكه وفصيلها ، ولا يضرّ فصل الواو بينهما كما لا تضرّ إلا فى الاستثناء.

۱- عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرىّ النحوىّ له التبصره فى النحو ، بغيه الوعاه ۲ / ۴۹.

۲- سقط هنا المصاحبه فى «ط».

۳- هو القاسم بن الحسين الخوارزمى فقيه حنفى عالم بالعربيه. له ثلاثه شروح على المفّصل للزمخشرىّ ، وشرح النموذج والأحاجى وهما للزمخشرىّ أيضا ، وشرح سقط الزند للمعرى. قتله التتار سنه ۶۱۷ ه. المصدر السابق ۲ / ۲۵۲.

۴- هو محمد بن محمد جمال الدين أبو عبد الله النحوىّ ، روى عنه شرح المفصل ، مات سنه ۶۴۹ ه. المصدر السابق ۱ / ۲۳۱.

الثانى : ما ذهب إليه الزّجّاج من أنّه فعل محذوف بعد الواو فإذا قلت : جاء البرد والطيالسه (١) ، فكأنّك قلت : جاء البرد ولابس الطيالسه ، وردّ بأنّ الإضمار خلاف الأصل.

الثالث : ما ذهب إليه الكوفيّون من أنّه الخلاف أى مخالفه الأوّل فى إعرابه ، فيكون أمرا معنويّا ، وردّ بأنّ الإحاله على العامل المعنوى أنّما يضطرّ عند عدم اللفظىّ.

الرابع : ما ذهب إليه الشيخ عبد القاهر فى جمله من أنّه نفس الواو ، وردّ بأنّه لو كان كذلك لاتّصل الضمير بها كما يتّصل بسائر الحروف الناصبه مع أنّه لا يقال : سرت وك.

الخامس : ما ذهب إليه الأخفش من أنّ انتصابه على الظرفيّه ، وذلك لأنّ الواو لمّا أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفيّه ، والواو فى الأصل حرف ، فلم يحتمل النصب أعطى ما بعده عاريه إعرابه كما أعطى ما بعده إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير كما قيل فى له عندى عشره إلا واحدا أنّ الاصل غير واحد ، ثمّ أنيب إلا عن غيره ونقل الإعراب لما بعدها ، وردّ بأنّه لو كان كذلك لجاز النصب فى : كلّ رجل وضيعته مطّردا ، وليس كذلك.

[التنبيه] الثالث : أنّه لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره ، فلا يقال : قام زيد واليوم عمرا ، وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفه ومعطوفها ، لأنّ الواو هنا نزّلت مترله المجرور من الجارّ ، فمنعوا الفصل بينهما ، قاله فى الهمع.

ولا يتقدّم المفعول معه على عامله كما يتقدّم سائر المفاعيل ، فلا يقال : بزيد وعمرا مررت ، لأنّ اصل الواو للعطف ، والمعطوف تابع فحقّه التأخير ، وأجازه الرضىّ ، عليه من الله الرضا ، قال : وأنا لا أرى منعا من تقديم المفعول معه على عامله إذا تأخّر عن المصاحب ، لأنّ ذلك مع واو العطف الّذى هو الأصل جائز ، نحو : زيدا وعمرا ضربت ، انتهى.

ولا يتقدّم على المصاحب أيضا ، فلا يقال : مررت وعمرا بزيد ، وأجازه ابن جنىّ محتجّا بقوله [من الطويل] :

٢٣٧ - جمعت وفحشا غيبه ونميمه

ثلاث خصال لست عنها بمرعوى (٢)

وقوله [من البسيط] :

٢٣٨ - أكينه حين أناديه لأكرمه

ولا ألقّبه والسوأه اللّقبا (٣)

١- الطيالسه : جمع الطيلسان أو الطيلس بمعنى الطالسان وهو ضرب من الأوشحه يلبس على الكتف ، أو يحيط بالبدن وهو ما

يعرف فى العاميه المصريّه بالشال.

٢- هو ليزيد بن الحكم. اللغه : المرعوى : من الإرعواء ، وهو الكف عن القبيح.

٣- لم يسمّ قائله فى خزانه الأدب ، وقيل : البيت لبعض الفزاريين.

على روايه من نصب السوأه واللقب ، أراد ولا ألقّبه واللقب والسوأه أى مع السوأه ، لأنّ من اللقب ما يكون لغير السوأه.

قال ابن مالك فى شرح الكافيّه : لا حجّه له فى البيتين لاحتمال جعل الواو فيهما عاطفه ، قدّمت هى ومعطوفها وذلك فى الأوّل ظاهر ، وأمّا فى الثانى فعلى أن يكون أصله ولا ألقّبه اللقب ، وأسوأه السوأه ، ثمّ حذف ناصب السوءه ، كما حذف ناصب العيون من قوله [من الوافر] :

٢٣٩ - ...

وزجّجن الحواجب والعيونا (١)

ثمّ قدّم العطف ، ومعمول الفعل المحذوف ، انتهى.

ولا يتقدّم على العامل والمصاحب معا ، فلا يقال : وعمرا مررت بزيد إجماعا ، ومثّل لقسمى المفعول معه ممّا فيه العامل لفظيّا بقوله : نحو سرت وزيدا. وممّا فيه العامل معنويّا بقوله : مالك وزيدا؟ أى ما تصنع وزيدا؟ ومثله كيف أنت وزيدا؟ وقدّره سيبويه بلفظ الكون فى المثالين ، وقدّره بالماضى مع ما ، وبالمضارع مع كيف ، فقال : الأصل ما كنت وزيدا ، واختلف فى تقديره ذلك ، هل هو مقصود له أم غير مقصود؟ فزعم السيرافىّ أنّه غير مقصود ، ولو عكس لجاز ، وزعم ابن ولّاد (٢) أنّه لا يجوز إلا ما قدّره سيبويه ، قال : وذلك أنّ ما دخلها معنى التحقير والإنكار ، وليست سؤالا عن مسأله مجهوله ولو كانت لمجرّد الاستفهام لجاز فيها الماضى والمضارع.

واختلف فى كان المقدّره ، فنصّ السيرافىّ وغيره إلى أنّها تامّه ، فعلى هذا يكون كيف فى موضع نصب على الحال ، وأمّا ما فلا تكون حالا ، وزعم بعضهم أنّها مخرجه عن أصلها للسؤال عن الحال ، والصحيح أنّ كان ناقصه ، وكيف وما فى موضع نصب خبرها ، والتقدير على أىّ حال كنت أو تكون مع زيد ، وهو مذهب ابن خروف ، قاله فى التصريح.

تنبيه : نحو هذا لك وإيّاك ممنوع من جهه أنّ الكلام لم يذكره فيه فعل ولا عامل عمله ، واسم الإشاره وحرف الجرّ المتعلّق بالاستقراء لا يعملان فيه ، فلا يتكلّم به خلافا لأبى على ، قال ابن هشام : وأمّا قول سيبويه : وأمّا هذا لك وإيّاك فقبيح ، لأنّك لم تذكره فعلا ولا ما فى معناه ، فقالوا : إنّ مراده بالقبيح الممتنع ، انتهى.

١- هذا البيت للراعى النميرى واسمه عبيد بن حصين وتمام البيت «إذا ما الغانيات برزن يوما» ، اللغه : الغانيات : جمع غانيه ، وهى المرأه الجميله ، زججن الحواجب : دققنها وأطلنها ورققنها بأخذ العشر من أطرافها حتى تصير مقوسه حسنه.

٢- ابن ولاد : هو أبو العباس أحمد بن محمد التميمى فهو نحوىّ ابن نحوىّ ابن نحوىّ وله كتاب الإنتصار لسيبويه ، وكتاب المقصور والممدود ، توفّى بمصر سنه ٣٣٢ ه ق. نشاه النحو ، ص ١٠٧.

قال ابن مالك : وقد كثر فى كلامه التعبير بالقبيح عن الامتناع ، قال الدمامينىّ فى شرح التسهيل : وانظر لم لم يقدّر الناصب فى ذلك فعلا محذوفا ، كما فى مالك وزيدا؟ فإنّ تلك جائزه باتّفاق ، وهذه نظيرتها ، وجواز تلك على إعمال المقدّر ، انتهى.

وأجيب بأنّ التقدير فى ما لك وزيدا؟ له داعيان تقدّم ما الاستفهاميه الّتى هى بالأفعال أولى ، وتأخّر الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلّق له وجوبا بخلاف هذا لك وأباك ، فإنّه ليس فيه إلا داع واحد ، انتهى.

«وجئت أنا وزيدا» هذا المثال من قسم المثال الأوّل ممّا فيه الفعل لفظيّا ، وإنّما ذكره ، تمهيدا للحكم الّذى بعده وهو قوله : والعطف فى المثالين الأولين وهما : سرت وزيدا وما لك وزيدا ، ونحوهما من كلّ جمله اسميّه أو فعليه ، بعدها واو بمعنى مع ، وقبل الواو وضمير متّصل مرفوع أو مجرور غير مؤكّد بضمير منفصل أو بفاصل ما قبيح. أمّا فى الأوّل فلأنّ العطف على الضمير المرفوع المتّصل لا يحسن إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بفاصل ما ، أمّا فى الثانى فلأنّ العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا بعد إعاده الجارّ فى الضروره ، وهو مذهب البصريّين ، وظاهر كلام المصنّف فى باب العطف.

وأمّا الكوفيّون فيجوّزونه فى السّعه ، وجوّزه البصريّون فى السّعه أيضا ، لكن بإضمار الجارّ لتقدّم ذكره مع أنّه لا يعمل مضمرا لضعفه ، ومنع العطف فى المثالين جماعه ، منهم أبن الحاجب وابن هشام فى القطر ، والعطف فى المثال الأخير وهو جئت أنا وزيدا ونحوه من كلّ جمله اسميّه أو فعليه بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متّصل مرفوع مؤكّد بضمير منفصل سائغ فيجوز نصبه على المفعول معه ورفعه على العطف.

وفصّل الرضى بين أن يقصد النصّ على المصاحبه ، فيجب النصب ، وبين أن لا يقصد النصّ عليها فلا يجب ، وهو الصحيح ، والعطف فى نحو : ضربت زيدا وعمرا واجب اتّفاقا ، لأنّ أصل الواو الّتى قبل المفعول معه هو العطف ، وإنّما يعدل ما بعده عن العطف إلى النصب نصّا على المعنى المراد من المصاحبه ، لأنّ العطف فى نحو : جاءنى زيد وعمرو ، يحتمل تصاحب الرجلين فى المجئ ، ويحتمل أحدهما قبل الآخر ، والنصب نصّ فى المصاحبه ، وفى المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبه لكون النصب فى العطف الّذى هو الأصل أظهر ، قاله الرضىّ ، عليه من الله الرضى ، وتبعه المصنّف فى الحاشيه.

ونقل الإتّفاق غير مرضىّ ، فقد صرّح فى الإرتشاف أنّ بعضهم حمل عمرا فى المثال على العطف ، وجوّز بعضهم فيه الأمرين ، وقال ابن هشام فى المغنى نحو : أكرمتك وزيدا ، يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه ، انتهى.

تنبيهات : الأوّل : بقى هنا للاسم المذكور بعد الواو حالات ، لم يذكرها المصنّف ، أحدها : ما يمتنع فيه العطف من جهه المعنى ، نحو : مات زيد وطلوع الشمس ، لأنّ العطف يقتضى التشريك فى المعنى ، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت.

الثانيه : ما يقبح فيه العطف من جهه المعنى كقوله [من الوافر] :

٢۴٠ - فكونوا أنتم وبنى أبيكم

مكان الكليتين من الطحال (١)

لأنّ المراد كونوا لبنى أبيكم ، فالمخاطبون هم المأمورون بذلك ، وإذا عطفت ، كان التقدير : كونوا لهم وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود ، قاله ابن مالك ومقتضى هذا التعليل امتناع العطف لا قبحه.

الثالثه : ما يترجّح فيه العطف مع جواز النصب على مرجوحيّه ، نحو : جاء زيد وعمرو ، لأنّ العطف هو الأصل ، قد أمكن بلا ضعف ، كذا قيل ، والأولى أن يقال : إن قصد التنصيص على المصاحبه وجب النصب ، لأنّ العطف وإن كان أصلا فيجوز فيه العدول عنه لداع ، وهو التنصيص على المصاحبه ، وإلا فلا.

الرابعه : ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه كقوله [من الرجز] :

٢۴١ - علفتها تبنا وماء باردا

... (٢)

وقوله [من الوافر] :

٢۴٢ - ...

وزجّجن الحواجب والعيونا (٣)

أمّا امتناع العطف فلانتقاء المشاركه ، لأنّ الماء لا يشارك التبن فى العطف ، والعيون لا تشارك الجواجب فى التزجيج ، لأنّ تزجيج الحواجب تدفيقها وتطويلها ، وأمّا امتناع المفعول معه فلانتفاء المعيّه فى البيت الأول وانتقاء فائده الأعلام بها فى الثانى ، إذ الماء لا يصاحب التبن فى العلف ، ومن المعلوم أنّ العيون مصاحبه للحواجب ، فلا فائده فى الأعلام بذلك ، ويجب فى ذلك إضمار فعل للاسم على أنّه مفعول به ، أى وسقيتها ماء ، وكحّلن العيون.

١- هو لشعبه بن قمير أو للأقرع بن معاذ. اللغه : الكليتين : تثنيه كليّه ، الطحال : عضو يقع بين المعده والحجاب الحاجز فى يسار البطن.

٢- تمامه : حتى شتت همّاله عيناه ، ولم يسمّ قائله. اللغه : شتت : تفرّقت ، وهماله تمييز وهو من هملت العين إذا صبّت دمعها.

٣- تقدم برقم ٢٣٩.

الخلاف فی المفعول معه هل هو قیاسیّ أم سماعیّ؟

الثانی : اختلف فی المفعول معه ، فذهب قوم إلی أنّه قیاسیّ مطلقا ، وهو المختار ، وذهب آخرون إلی أنّه سماعیّ لا یتجاوز به حدّ السماع ، ونقل ابن هشام الخضراویّ عن بعضهم التفضیل بین ما یجوز فیه العطف مجازا ، نحو ، سرت أنا والنیل ، فیکون مقیسا بین ما جاز فیه العطف حقیقه ، نحو : جئت أنا وزیدا ، فیکون سماعیا ، وقیل فی المسأله غیر ذلک.

الثالث : إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حال طابق ما قبله ، نحو : کنت وزیدا قائما ، وجاء البرد والطیالسه شدیدا ، یجوز عدم المطابقه ، فیعطی حکم ما بعد المعطوف ، نحو : کنت وزیدا قائمین ، وجاء البرد والطلالسه شدیدین ، نظرا إلی المعنی وإلی أصل الواو ، ومنع ذلک ابن کیسان ، ووافقه أبو حیّان ، وابن هشام قال : والسماع والقیاس یرتضانه.

فائده : لم تأت واو المعیه فی التنزیل بیقین ، فأمّا قوله تعالی : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَکُمْ وَشُرَکاءَکُمْ) [یونس / ۷۱] فی قراءه السبعه ، فأجمعوا بقطع الهمزه وشرکاءکم بالنصب ، فیحتمل الواو فیه ذلک ، وأن تکون عاطفه مفردا علی مفرد بتقدیر مضاف ، أی وأمر شرکاءکم ، أو جمله علی جمله بتقدیر فعل ، أی وأجمعوا شرکاءکم ، بوصل الهمزه ، وموجب التقدیر فی الوجهین أنّ أجمع لا تعلّق بالذوات بل بالمعانی ، کقولک : أجمعوا علی کذا ، بخلاف جمع ، فإنّه مشترک بدلیل قوله تعالی : (فَجَمَعَ کَیْدَهُ ثُمَّ أَتی) [طه / ۶۰] و (الَّذِی جَمَعَ مالاً وَعَدَّدَهُ) [الهمزه / ۲] ، قاله ابن هشام فی المغنی. قال الرضیّ : والأولی أنّه مفعول معه ، وهو الحقّ للسلامه من الإضمار ، لأنّه خلاف الأصل.

المفعول فيه

صمدية

الخامس : المفعول فيه ، وهو اسم زمان أو مكان مبهم ، أو بمنزله أحدهما : منصوب بفعل فعل فيه : نحو : جئت يوم الجمعه ، وصلّيت خلف زيد ، وسرت عشرين فرسخا ، وأمّا نحو : دخلت الدار فمفعول به على الاصحّ.

شرح

«الخامس» ممّا يرد منصوبا لا غير «المفعول فيه» ، وسمّى بذلك لأنّه بتقدير معنى فى ، وهو اصطلاح كوفىّ ، ويسمّيه البصريّون ظرفا ، لأنّه محلّ للأفعال ووعاء لها ، ولذلك سمّاه الفرّاء محلّا ، ويسمّيه الكسائىّ وأصحابه صفه ، «وهو اسم زمان أو» اسم «مكان مبهم». وهو ما افتقر إلى غيره فى بيان صوره مسمّاه ، وهو أسماء الجهات السّت ، وهو أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ونحوها فى الإبهام والافتقار ، كناحيه وجهه وأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد.

وأطلق اسم الزمان إشاره إلى المبهم والمختصّ فيه سواء ، ونعنى بالمبهم ما دلّ على قدر من الزمان غير معيّن ، كوقت وحين وساعه على جهه التأكيد المعنوىّ ، لأنّه لا يزيد على دلاله الفعل ، والمختصّ بخلافه كأسماء الأيّام. وأمّا المعدود فمن قبيل المختصّ ، لا قسما ثالثا ، خلافا لبعضهم ، «أو» ما كان «بمنزله أحدهما» أى اسم الزمان أو المكان المبهم ، ممّا عرضت دلالته على أحدهما ، وهو أربعه كما سيأتى.

«منصوب» صفه اسم «بفعل» اصطلاحىّ أو شبهه ، «فعل» ذلك الفعل مرادا به اللغوىّ ، أى الحدث على طريقه الاستخدام كما مرّ فى المفعول له ، «فيه» أى فى ذلك الاسم ، والمراد بفعله فيه بحسب دلاله اللفظ ، وقد يناقش فى هذه العباره من حيث التصريح بمتعلّق الظرف الّذى هو صفته مع كونه عامّا ، وقد نصّوا على وجوب حذفه ، تأمّل.

فقوله : اسم زمان أو مكان كالجنس يصدق على اسم الزمان من قولنا : يومنا طيّب ، واسم المكان من قولنا : مكاننا حسن ، وقوله : منصوب بفعل يخرج نحو ذلك ، ويصدق على نحو شهدت يوم الجمعه ، فيخرج بما بعده ، فإنّ الشهود وإن كان لا يكون إلا فى يوم الجمعه ، لكنّ الّذى يدلّ عليه اللفظ شهود المتكلّم إيّاه ، لا فعله فيه ، وفى هذا الحدّ ما مرّ فى المفعول له.

فالمفعول فيه من اسم الزمان المبهم ، نحو : سرت وقتا ، ومن المختصّ ، «نحو : جئت يوم الجمعه» ، وهو اسم من الاجتماع كما مرّ ، سمّى بذلك لاجتماع الناس فيه ، وهذا المشهور فى اللغه ، وجاء فى الحديث عن النبى صلى الله عليه و آله أنّه سمّى بذلك ، لأنّ آدم عليه السّلام جمع

فيها خلقه (۱) ، وقيل : لأنّ سائر المخلوقات اجتمع خلقها ، وفرغ منه يوم الجمعه ، وقيل : لأنّ أسعد بن زراره (۲) لمّا جمع بالأنصار فصلّى بهم ، وذكّرهم ، سمّوه الجمعه ، حين اجتمعوا إليه ، فعليه فالاسم إسلاميّ ، وقيل : غير ذلك.

ومن اسم المكان نحو : «صليت خلف زيد» ، ومثله جلست أمامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك ، وسمّيت هذه الجهات السّتّ باعتبار الكائن فى المكان ، فإنّ له ستّ جهات ، وممّا هو نحوها فى الإبهام والافتقار نحو : جلست ناحيه ، وأمّا ما نزّل منزله أحدهما ممّا عرضت دلالته عليه فأربعه كما ذكرنا.

أحدها : أسماء العدد المميّزه بهما نحو : سرت عشرين يوما ، مثال لما عرضت له اسميّه الزمان ، أو «سرت عشرين فرسخا» ، مثال لما عرضت له اسميه المكان. الثانى : ما أفيد به كليّه أو جزئيّه ك سرت جميع اليوم جميع الفرسخ ، أو كلّ اليوم كلّ الفرسخ ، أو بعض اليوم بعض الفرسخ ، أو نصف اليوم نصف الفرسخ. الثالث : ما كان صفه للزمان أو المكان ، كجلست طويلا من الدهر شرقىّ الدار. الرابع : ما كان مخفوضا بإضافه أحدهما ، ثمّ حذف المضاف ، وأنيب عنه المضاف إليه بعد حذفه ، والغالب فى هذا النائب أن يكون مصدرا ، وفى المنوب عنه أن يكون زمانا ، ولا بدّ من كونه معيّنا لوقت أو لمقدار ، نحو : جئتك صلاه العصر أو قدوم الحاجّ ، وانتظرتك حلب الناقه.

وقد يكون النائب اسم عين ، نحو : لا أكلّمه القارظين ، والأصل مدّه غيبه القارظين ، وهو تثنيه قارظ بالقاف والظاء المشاله (۳) ، وهو الّذى يجنى القرظ (۴) بفتح القاف والراء ، وهو شىء يدبغ به.

قال الجوهرىّ : لا آتيك أو يؤوب القارظ العنزىّ ، وهما قارظان ، كلاهما من عنزه ، خرجا فى طلب القرظ ولم يرجعا ، وطالت غيبتهما ، قاله فى التصريح.

تنبيهات : الأوّل : عدّ بعضهم ممّا أشبه الجهات الستّ فى الإبهام والافتقار جانب ومكان ، واعترض جانب بأنّه ممّا يتعيّن معه التصريح بفى ، ومكان بأنّه ليس على إطلاقه ، لأنّ المتعدّى إليه ، لا بدّ أن يكون مشتقّا من الحدث الواقع فيه ، نحو : قاتلت مكان القتال ، أو مشتقّا من مصدر بمعنى الاستقرار ، نحو : قعدت مكانه ، قاله الرضىّ فى الثانى ، واعترضه الدمامينىّ بأنّ ذلك يحتاج إلى ثبت.

۱- لم أجد الحديث فى الكتب المتعلّقه بالأحاديث.

۲- أسعد بن زراره ، أحد الشجعان الأشرف فى الجاهليه والاسلام ، من سكان المدينه ، مات قبل وقعه بدر سنه ۱ ه ق ، ودفن فى البقيع ، الأعلام للزركلى ، ۱ / ۲۴۹.

۳- أى منقوطه ، يقال بالطاء المهمله والظاء المشاله.

۴- القرظ : شجر يدبغ به ، وقيل : هو ورق السّلم يدبغ به الأدم. ومن أمثالهم : لا يكون ذلك حتى يؤوب القارظان. أى لا يكون أبدا. لسان العرب ۳ / ۳۱۹۱.

الثانى : الصالح للانتصاب على الظرفيه من أسماء المكان نوعان : أحدهما : المبهم وقد مرّ تفصيله. الثانى : ما اتّحدث مادته وماده عامله ، ونعنى بالمادّه الحروف الأصليّه ، ولا بدّ مع ذلك من موافقته فى المعنى كقوله تعالى : (وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْها مَقاعِدَ لِلسَّمْعِ) [الجن / ٩] ، وشذّ قولهم : هو منى مقعد القابله ومزجر الكلب ومناط الثريا ، إن قدّر عامله مستقرّا أو نحوه ، فإن قدّر قعد فى المقعد وزجر فى المزجر وناط فى المناط لم يكن ثمّ شذوذ.

الثالث : جاءت ظروف من غير أسماء الزمان والمكان كقولهم : أحقا أنّك ذاهب ، وجهد رأيى أنّك ذاهب ، والأصل : أفى حقّ وفى جهد رأيى ، وقد نطقوا بهذا الأصل وقال [من الوافر] :

٢٤٣ - أفى حقّ مواساتى أخاكم

... (١)

وذلك شاذّ لا يقاس عليه.

و «أمّا نحو دخلت الدار» ممّا وقع فيه اسم المكان غير المبهم منصوبا بعد دخلت فمفعول به على القول «الأصحّ» لا مفعول فيه ، فلا نقض به ، وكونه مفعولا به إمّا على الاتّساع بإجراء القاصر مجرى المعتدّى بنفسه من حيث إسقاط الواسطه ، ونصبه هو مذهب الفارسىّ وطائفه ، واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه ، أو على الأصل لا على الاتّساع نظرا إلى أنّ دخل متعدّ ، وهو مذهب الأخفش ، وعزاه الرضىّ إلى الجرمىّ ، وعليه ينبغى حمل كلام المصنّف ، لأنّه يسمّى المنصوب على الاتّساع بإسقاط الجارّ المنصوب بنزع الخافض ، ويجعله قسيما للمفعول به ، لا قسما منه كما يدلّ عليه تقسيمه. وفى المسأله قول ثالث ، وهو أنّ النصب فى ذلك على الظرفيه تشبيها له بالمبهم ، وهو مذهب الشلوبين ، وعزاه لسيبويه ، وبعضهم للجمهور ، وبعضهم للمحقّقين.

تنبيه : قال الرضىّ : الّذى أرى أنّ جميع الظروف متوسّع فيها ، فقولك : خرجت يوم الجمعه كان فى الأصل : خرجت فى يوم الجمعه ، كان مع الجارّ مفعولا به بسبب حرف الجرّ ، ثمّ صار مفعولا به من غير واسطه حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان ، وكذا المفعول له فهما مثل ذنبا ، فى قولك : استغفرت الله دنبا ، إلا أنّ حذف حرفى الجرّ ، أعنى فى واللام ، صار قياسا فى البابين ، كما كان حذف حرف الجرّ قياسيّا مع أن وأنّ ، وليس بقياس فى غير المواضع الثلاثه ، انتهى.

١- تمام البيت «بمإلى ثمّ يظلمنى السريس» ، وهو لأبى زبيد الطائى ، اللغه : السريس : هو العنين من الرجال. والعنين : الّذى لا يأتى النساء.

فعلى هذا كان على المصنّف جعل المفعول فيه داخلا تحت المنصوب بنزع الخافض كما قلناه فى المفعول له فتأمّل. وهاهنا انتهى الكلام على المفاعيل بتمامها.

فائده : حصر النحاه المفاعيل فى هذه الخمسه ، وقال الرضىّ ، عليه من الله الرضى ، يجوز أن يجعل الحال والمستثنى داخلين فى المفاعيل ، فيقال للحال مفعول مع قيد مضمونه ، إذ المجئ فى جاءنى زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الّذى هو مضمون راكبا ، ويقال للمستثنى : هو المفعول بشرط إخراجه ، وكأنّهم آثروا التخفيف فى التسميه ، انتهى.

قال بعض المحقّقين : ولا يبعد أن يقال : إنّ المفعول ما يتعلّق به الفعل أوّلا وبالذات ، والحال ليست كذلك ، لأنّه تعلّقه بها بواسطه أنّها مبيّه لهيئه فاعله أو مفعوله ، وكذا المستثنى ، لأنّ تعلّقه به بواسطه أنّه مخرج عن أمر يقع معموله على سبيل الاتّفاق ، ومن ها هنا يظهر توجيه جعل النصب فى المفاعيل أصلا وفى غيرها تبعا ، انتهى.

المنصوب بنزع الخافض

صمدية

السادس : المنصوب بنزع الخافض ، وهو الاسم الصّريح أو المؤوّل المنصوب بفعل لازم ، بتقدير حرف الجرّ وهو قياسىّ مع أن وأنّ ، نحو : (أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ) وعجبت أنّ زيدا قائم ، وسماعىّ فى غير ذلك ، نحو : ذهبت الشّام.

شرح

اشارة

«السّادس» ممّا يرد منصوبا لا غير «المنصوب بنزع الخافض» ، ونصبه على المفعول به فى الحقيقه ، لأنّ سقوط الخافض لا يقتضى النصب من حيث هو سقوط خافض ، بل من حيث إنّ العامل الّذى كان الجارّ متعلّقا به لمّا زال الجارّ من اللفظ ، ظهر أثره لزوال ما كان يعارضه ، وإذا لم يكن فى الكلام ما يقتضى النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب ، وأكثرهم لم يفرد له بابا ، لأنّه داخل تحت المفعول به ، بل أكثرهم يسمّيه مفعولا به على إلاتساع ، ولا مشاحه فى الاصطلاح.

«وهو الاسم الصريح أو المؤوّل» : وهذا كالجنس يشمل جميع الأسماء الصريحيه والمؤوّله ، وقوله : «المنصوب» أخرج ما عدا المنصوبات ، وشملها جميعا. وقوله : «بفعل لازم» أو شبهه إذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل بتقدير حرف جرّ أخرج جميع المنصوبات ، ما عدا المحدود وبعض أفراد المفعول له ، ممّا عامله فعل لازم على قول الجمهور ، كمّا مرّ ، وفى هذا الحدّ ما مرّ فى المفعول له وفيه أيضا أنّه لا مطّرد ولا منعكس.

أمّا عدم اطّراده فلدخول بعض أفراد المفعول له على قول الجمهور كما رأيت مع عدّه له قسما برأسه ، وقد مرّ التنبيه على ذلك ، وأمّا عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل متعدّ إلى اثنين ، أحدهما بنفسه ، والآخر بوساطه حرف جرّ مقدّر. وهو جار فى القياسىّ والسماعىّ معا أو إلى أحدهما بأحد الأمور الّتى يتعدّى بها الفعل القاصر ، وإلى الآخر بواسطه حرف جرّ مقدّر ، وذا فى القياسىّ فقط لفظا ، وقد يكون تقديرا كما سيأتى بيانه ، فتأمّل.

«وهو» أى المنصوب بنزع الخافض «قياسىّ مع أن وأنّ» المصدّرتين بفتح الهمزه فيهما وتشديد النون فى الثانيه ، وإنّما كان معها قياسيّا لاستطالتهما بصلتهما ، نحو قوله تعالى : (أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [الأعراف / ۶۳] ، مثال لما هو مع أنّ المخفّفه النون ، أى من أن جاءكم ، ومثله قوله تعالى : (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا) [الحجرات / ۱۷] ، أى بأن ، (وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى) [الشعراء / ۸۲] ، أى فى أنّ ، (بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَداكُمْ) [الحجرات / ۱۷] ، (وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنا رَبُّنا) [المائده / ۸۴] ، ونحو : عجبت أنّ زيدا قائم مثال لما هو مع أنّ المشدّده النون ، أى من أنّ زيدا قائم ومثله قوله تعالى : (وَأَنَّ الْمَساجِدَ لِلَّهِ) [الجن / ۱۸] ، أى لأنّ. وهذه الأمثله كلّها للمنصوب بفعل لازم.

وأمّا المنصوب بالمتعدّى إلى اثنين أحدهما بنفسه ، والأخر بحرف جرّ مقدّر ، فالأوّل نحو : وعدت زيدا أن أكرمه ، والثانى نحو : (يَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذا مِتُّمْ) [المومنون / ۳۵] ، هذا فى القياسىّ ، وأمّا السماعىّ فسيأتى. وأمّا المنصوب بالمتعدّى إلى اثنين أحدهما بأحد الأمور الّتى يتعدّى بها الفعل القاصر والثانى بحرف جرّ مقدّر فلفظا ، نحو : أكرمت زيدا أن يكرمنى ، وأكرمته أنّه صالح ، وبعّدت زيدا أن يضرب ، وساعدت عمرا أنّه مظلوم ، وقس على ذلك ، وتقديرا نحو : إيّاك أن تحذف ، أى بعّد نفسك من أن تحذف.

يشترط فى حذف الجارّ مع أن وأنّ تعيينه لأمن اللبس

: تنبيهات : الأوّل : اشترط ابن مالك فى حذف الجارّ مع «أن وأنّ» تعيين الجارّ ليؤمن اللبس ، فلا يقال : رغبت أن تفعل ، إذا لا يدرى هل التقدير فى أن تفعل ، أو عن أن تفعل ، واستشكله ابن هشام فى الأوضح بقوله تعالى : (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَ) [النساء / ۱۲۷] بحذف الجارّ ، مع أنّ المفسّرين اختلفوا فى المراد ، وأجاب فى المغنى بأنّه أنّما حذف الجارّ للقرينه المعيّنه ، وإنّما اختلف العلماء فى المقدّر من الحرفين فى الآيه لاختلافهم فى سبب نزولها ، فالاختلاف فى الحقيقه فى القرينه ، انتهى.

وأجاب المرادىّ بذلك ، وبأنّه أراد الإبهام ليرتدع من يرغب فيهنّ لجمالهنّ ومالهنّ ، ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ وفقرهنّ ، واستحسنه بعضهم ، قال : لأنّ من شرط أمن اللبس ، يقول : إذا خيف اللبس ، لم يجز الحذف ، وعند إراده الإبهام لا يخاف اللبس ، فيجوز الحذف لأجلها ، انتهى.

وممّا يحتملها قول الشاعر [من الطويل] :

٢۴۴ - ويرغب أن يبنى المعالى خالد

ويرغب أن يرضى صنيع الألائم (١)

أنشده ابن السّيّد ، فإن قدّر فى أولا وعن ثانيا فمدح ، وإن عكس فذمّ ، فلا يجوز أن يقدّر فيهما معا فى أو عن للتناقض.

الثانى : ما ذهب إليه المصنّف من كون محلّ أن وأنّ وصلتهما بعد نزع الخافض نصب هو مذهب الخليل وأكثر النّحويّين ، حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب بما نزع منه الخافض ، وجوّز سيبويه أن يكون المحلّ جرّا ، فقال : بعد ما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنّه جرّ لكان قولا قويّا ، وله نظائر نحو قولهم : لاه أبوك.

ومن صنع سيبويه هذا نشأ قول ثالث وهو أنّه محتمل للأمرين ، وأمّا نقل جماعه منهم ابن مالك وصاحب البسيط أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جرّ ، وأنّ سيبويه يرى أنّه نصب فسهو ، كما قاله ابن هشام فى المغنى ، ورجّح الرضىّ كونه نصبا بضعف حرف الجرّ عن أن يعمل مضمرا ، ولهذا شذّ نحو : الله لأفعلنّ ونحو قول روبه خير عافاك الله ، وقوله [من الطويل] :

٢۴۵ - ...

أشارت كليب بالأكفّ الأصابع (٢)

وقال ابن هشام : وممّا يشهد لمدّعى الجرّ : (وَأَنَّ الْمَساجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً) [الجن / ١٨] ، (وَإِنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) [المؤمنون / ۵٢] ، أصله لا تدعوا مع الله أحدا ، لأنّ المساجد لله ، وفاتّقون ، لأنّ هذه أمّتكم أمّه واحده ، ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه ، إذا كان أن وصلتها ، لا تقول إنّك فاضل عرفت ، وقوله [من الطويل] :

٢۴۶ - وما زرت ليلى أن تكون حبيبه

إلى ولا دين بها أنا طالبه (٣)

١- لم يسمّ قائله. اللغه : المعالى جمع معلاه وهى كسب الشرف ، الألائم : جمع ألأم : الدنىّ الشحيح.
٢- البيت للفرزدق وصدره. «إذا قيل : أىّ الناس شرّ قبيله» ، اللغه : الأكف : جمع الكفّ ، أى : الراحه مع الأصابع. الأصابع :

جمع الإصبع ، أى : أحد أطراف الكفّ أو القدم.

٣- هو من قصيده للفرزدق. اللغه : الدين : القرض.

رووه بخفض دين عطفا على محلّ أن تكون ، إذ أصله لأن تكون ، وقد يجاب بأنّه عطف على توهّم دخول اللام ، وقد يعترض بأنّ الحمل على العطف على المحلّ أظهر من المحلّ على العطف على التوهّم ، ويجاب بأنّ القواعد لا تثبت بالمحتملات ، انتهى.

حكم كى حكم أن وأنّ فى جواز حذف الجرّ معها قياسا

الثالث : قال ابن هشام : أهمل النّحويّون ذكر كى هنا مع تجويزهم فى نحو : جئت كى تكرمنى ، أن تكون كى مصدريّه ، واللام مقدّره قبلها ، والمعنى لكى تكرمنى ، وأجازوا كونها تعليليّه ، وأن مضمره بعدها ، ولا يحذف معها إلا لام العلّه ، لأنّه لا يدخل عليها جارّ غيرها ، انتهى. وقد أثبتها هو فى الأوضح والجامع (١).

«وسماعىّ فى غير ذلك» أى فى غير أن وأنّ ، وأن لا يتجاوز به حدّ السّماع ، وهو إمّا شذوذا كقوله [من الوافر] :

٢۴٧ - تمرّون الديار ولم تعوجوا

كلامكم علىّ إذا حرام (٢)

أى بالديار أو على الديار ، والأوّل أولى لكثرته وقوله [من الطويل] :

٢۴٨ - تحنّ فتبدى ما بها من صبابه

وأخفى الّذى لو لا الأسى لقضانى (٣)

أى لقضا على ، وقوله تعالى : (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) [الأعراف / ١۶] ، (وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ) [البقره / ٢٣۵] ، و (أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُمْ) [البقره / ٢٣٣].

قال الرضىّ : والأولى فى مثله أن يقال ضمّن اللازم معنى المعتدّى ، أى يجوزون الديار ، وأخفى الّذى لو لا الأسى لأهلكنى ، ولألزمنّ صراطك ، ولا تنووا عقده النكاح ، وترضعوا أولادكم ، حتى لا يحمل على الشذوذ ، كما يضمن الفعل معنى غيره ، فيعدّى تعديه ما ضمّن معناه ، نحو قوله تعالى : (يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) [النور / ۶٣] أى يعدلون عن أمره ، انتهى.

وقال المصنّف فى شرح الأربعين : التضمين أولى من الحمل على النصب بترع الخافض ، فإنّ التضمين أكثر ورودا فى اللغه وأدقّ مسلكا ، انتهى.

ولكثره الاستعمال «نحو : ذهبت الشام» أى إلى الشام ، لأنّهم كانوا ينتجعونها كثيرا ، فيحتاجون إلى الإخبار عن ذهابهم إليها غالبا ، فحذفوا الجارّ تخفيفا ، وذهب

١- يعنى فى «أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك والجامع الكبير ، وقد تقدم ذكرهما.

٢- البيت لجرير بن عطيه. اللغه : لم تعرجوا : لم ترجعوا إليها.

٣- هو لعروه بن حزام. اللغه : تحنّ : تشتاق : تبدى : تظهر ، الصبابه : رقّه الشوق وحرارته ، الأسى جمع أسوه : القدوه.

سيبويه وجماعه إلى أنّه منصوب على الظرفيّه تشبيها لها بغير المختصّ من أسماء المكان ودعوى الرضىّ الاتّفاق على ذلك باطله.

تنبيهات : الأوّل : من السماعىّ المنصوب الثانى من باب اختار بتقدير حرف الجرّ ، والحدّ غير شامل له كما قدّمنا ، ونعنى بباب اختار كلّ فعل متعدّ إلى اثنين ، أحدهما بنفسه ، والأخر بالجارّ ، ك اختار نحو قوله تعالى : (وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) [الأعراف / ١٥٥] ، أى من قوله ، وأمر نحو قومه : أمرتك الخير فافعل ما أمرت له ، وقد جمع فيه بين الاستعمالين ، ونهى نحو نهيت زيدا القبيح ، أى عن القبيح. واستغفر كقوله [من البسيط] :

٢٤٩ - أستغفر الله ذنبا لست محصيه

ربّ العباد إليه الوجه والعمل (١)

وقال ابن الطراوه والسهيلىّ : إنّ الوجه فى استغفر أن يتعدّى إلى الثانى بنفسه ، وتعديته بمن أنّما هو لتضمّنه معنى استنبت ، ووافقهما ابن هشام فى المغنى.

وكنى نحو كنيته أبا عبد الله ، أى بأبى عبد الله. وسمّى كقوله [من الطويل] :

٢٥٠ - سمّيته يحيى ليحيا فلم يكن

لأمر قضاه الله فى النّاس من بدّ (٢)

أى بيحيى ، ودعا بمعنى سمّى كقوله [من الطويل] :

٢٥١ - دعتنى أخاها أمّ عمرو ولم أكن

أخاها ولم أرضع لها بلبان (٣)

أى بأخيها. وصدق بالتخفيف كقوله تعالى : (صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ) [آل عمران / ١٥٢] ، أى فى وعده. وزوّج كقوله تعالى : (زَوَّجْناكَها) [الأحزاب / ٣٧] ، أى بها ، (وَزَوَّجْناهُمْ بِحُورٍ عِينٍ) [الدخان / ٥٤] ، وقد جمع بعض المغاربه هذه الأفعال ، فقال [من الطويل] :

٢٥٢ - أشع حذف حرف الجرّ وانصب محلّه

لدى اختار استغفار صدق إذ دعا

وسمّ وكنّ مرّه زوّجه زينبا

حكاه أبو حيّان للخير قد دعا

وزاد بعضهم كال ووزن ، تقول : كلت زيدا طعامه ، وكلت لزيد طعامه ، ووزنت زيدا ماله ، ووزنت لزيد ماله ، وزيد غير ذلك ، وفى كلام بعضهم ما يوهم أنّ هذه الأفعال كلّها تتعدّى إلى الثانى تاره بأنفسها وتاره بحرف الجرّ ، فلا يكون حينئذ من المنصوب بترع الخافض ، والأوّل هو المشهور الّذى عليه الجمهور ، بل ينبغى حمل ما أوهم خلافه عليه كما فعل بعض المحقّقين.

ص: ٣٠٥

١- لم يسّم قائله. اللغه : المحصى : اسم الفاعل من الإحصاء بمعنى الحفظ والعدّ.

٢- هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين. اللغه : ليحيى : أراد لتطول به الحياه ، لأمر قضاه الله : أراد به الموت.

٣- هذا الشاهد من كلام عبد الرحمن بن الحكم : اللغه : اللّبان : الصدر ، وقيل : وسطه ، وقيل ما بين الثديين.

الثانی : اختلف فی المنصوب بنصحت وشکرت فی قولنا : نصحته وشکرته ، هل هو منصوب بترع الخافض ، أو علی المفعول به علی الأصل ، وهذا الخلاف مبنیّ علی الخلاف فی أنّ هذین الفعلین هل الأصل فیهما التعدّی بالحرف ، وکثر فیه الأصل والفرع ، کما فی باب اختار ، أم هما من المتعدّی تاره بنفسه وتاره بالحرف ، ولیس أحد الاستعمالین مستندرا فیه ، فهو قسم برأسه ، یقال له متعدّ بوجهین ومتعدّ ولازم ، فعلی الأوّل من أنّ الأصل فیهما التقدیر بالحرف یکون من المنصوب بترع الخافض ، وعلی الثانی یکون مفعولا به علی الأصل ، لأنّ الفعل لیس لازما.

وذهب الرضیّ والسعد التفتازانیّ إلی أنّ الأصل فی هذا القسم أن یکون متعدّیا بنفسه ، وحرف الجرّ زائد. قالا : لأنّ الحرف مع الکلمه کهو مع عدمه والتعدّی واللزوم بحسب المعنی لکن لقائل أن یقول : إذا کان اتّحاد المعنی مع تساوی الاستعمإلین یوجب اتحاد الوصف من التعدّی واللزوم ، فلیس کونه متعدّیا والحرف زائد بأولی من کونه لازما ، والحرف محذوف توسّعا ، بل قد یترجّح هذا بأنّ دعوی الحذف أولی من دعوی الزیاده ، ومن هنا یظهر ترجیح قول الجمهور فی التنبیه الأوّل.

الثالث : ذهب الأخفش الأصغر (۱) إلی أنّ حذف الجارّ مع غیر أن وأنّ قیاسیّ أیضا إذا تعیّن الجارّ ، تقول : بریت القلم السکین ، أی بالسکین ، فحذف الجارّ لتعیّنه ، کذا نقل عنه ابن مالک فی التسهیل ، والرضیّ فی شرح حاجبیه وغیرهما. وقال أبو حیّان : والّذی أورده أصحابنا عن الأخفش إنّما هو فی المعتدّی لاثنین أحدهما بحرف الجرّ ، فأجاز : بریت القلم السکین أی بالسکین قیاسا علی ما سمع من قولهم : أمرتک الخیر أی بالخیر ، انتهی.

فإن لم یتعیّن الحرف لم یجز نحو : رغبت الأمر ، وکذا إن لم یتعیّن موضع الحرف ، فلا یقال : اخترت إخوتک الزیدین ، إذ لا یدری هل المختار من الزیدین أو من الإخوه ، وفی شرح المقرّب لابن العصفور أنّ أبا الحسین بن الطراوه ذهب إلی مثل ذلک.

۱- هو أبو الحسن علی بن سلیمان أخذ عن المبرّد وثعلب ، له مصنفات منها ، کتاب «الثنیه والجمع» توفّی ببغداد سنه ۳۱۵ ه ق ، نشأه النحو. ص ۱۰۴.

الحال

صمديه

السابع الحال ، وهى الصّفه المبيّنه للهيئه غير نعت ، ويشترط تنكيرها ، والأغلب كونها منتقله مشتقّه مقارنه لعاملها ، وقد تكون ثابته وجامده ومقدّره. والأصل تأخّرها عن صاحبها ، ويجب إن كان مجرورا ، ويمتنع إن كان نكره محضه ، وهو قليل ، ويجب تقدّمها على العامل إن كان لها الصّدر ، نحو : كيف جاء زيد ، ولا تجىء عن المضاف إليه ، إلا إذا صحّ قيامه مقام المضاف ، نحو : (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً.)

أو كان المضاف بعضه ، نحو : أعجبتنى وجه هند راكبه ، أو كان عاملا فى الحال ، نحو : أعجبنى ذهابك مسرعا.

شرح

اشاره

«السّابع» ممّا يرد منصوبا لا غير «الحال» ، تذكّر وتؤنّث ، وهو الأفصح ، يقال : حال حسن وحال حسنه ، وقد يؤنّث لفظها ، فيقال : حاله ، قال [الطويل] :

۲۵۳ - على حاله لو أنّ فى القوم حاتما

على جوده لضنّ بالماء حاتم (۱)

وقال ابن هشام فى شرح «بانت سعاد» : ولم يجعل الجوهرىّ الحال والحاله بمعنى واحد ، بل جعلها من باب تمر وتمره ، وهو غريب ، انتهى.

«وهى» لغه التغيير ، وسمّى به هذا النوع لتغييره غالبا ، واصطلاحا «الصفه المبيّنه للهيئه» حال كون الصفه «غير نعت» والهيئه وتكسر حال الشىء وكيفيّته ، كذا فى القاموس ، والمراد به هنا الحاله أعمّ من أن تكون محقّقه أو مقدّره ، وتسمّى الأولى حالا محقّقه ، والثانيه حالا مقدّره.

وهى أيضا أعمّ من أن تكون حال نفس صاحبها أو حال متعلّقه ، نحو : جاء زيد قائما أبوه ، لكنّه يشكل بجاء زيد والشمس طالعه ، إلا أن يقال : الجمله الحاليه تتضمّن بيان هيئه لصاحبها ، أى مقارنا لطلوع الشمس ، وأيضا هى أعمّ من أن تدوم لصاحبها ، أو تكون كالدائم ، لكونه موصوفا بها غالبا ، وتسمّى دائمه بخلاف تلك ، ومن الأوّل المؤكّده ، وأعمّ من أن تكون محقّقه أو مقدّره ، فلا تشكل بنحو : (فَادْخُلُوها خالِدِينَ) [الزمر / ۷۳] ، فإنّ دخول الجنّه ليس فى حال خلودهم ، بل حال تقدير الخلود بهم ، وتسمّى حالا مقدّره ، قاله بعض المحقّقين.

وفى حاشيه التسهيل (۲) لابن هشام ، المراد بالهيئه الصوره والحاله المحسوسه المشاهده ،

۱- البیت للفرزدق یفتخر بإیثاره بالماء غیره. اللغه : ضنّ به : بخل.

۲- تسهیل الفوائد وتکمیل المقاصد فی النحو لابن مالک. ومن شراحه ابن هشام. کشف الظنون ۱ / ۴۰۵.

كما هو المتبادر ، وحينئذ يخرج مثل تكلّم زيد صادقا ، ومات مسلما ، وعاش كافرا ، وإن أرادوا الصفه ، فالتعبير بها أوضح ، لكن يخرج عنه مثل : جاء زيد والشمس طالعه ، وجاء زيد وعمرو جالس ، انتهى.

وقد ظهر من النقل المتقدّم أنّ المراد هذا المعنى ، وأنّه لا خروج لما ذكره ، والمراد بالصفه حقيقه أو حكما ، فيشمل الحال الّتى هى جمله ، لتأوّلها بالصفه ، وكذا الجامده المؤوّله بها ، وأمّا غير المؤوّله ففى ثبوتها خلاف ، ولعلّه لم يلتفت إليها لشذوذها ، وبتصدير الحدّ بها لم يدخل نحو : القهقرى فى : رجع القهقرى.

وقوله «المبيّنه للهيئه» مخرج للتمييز فى نحو : لله درّه فارسا ، فإنّه مبيّن للذات ، وقوله «غير نعت» مخرج للنعت فى نحو : رأيت رجلا ضاحكا ، فإنّ ضاحكا صفه مبيّنه للهيئه ، لكنّه نعت ، ويتّجه على هذا الحدّ النقض بالخبر فى نحو : زيد ضاحك ، فإنّ ضاحك صفه مبيّنه للهيئه غير نعت وليس حالا.

تنبيهان : الأوّل : الهيئه المذكوره قد تكون للفاعل لفظا ، نحو : جئت راكبا ، ومعنى كما فى قوله [من البسيط] :

٢٥۴ - كأنّه خارجا من جنب صفحته

... (١)

أى يشبهه لا أشبهه ، لأنّ المشابهه مقيّده بحال الخروج وللمفعول لفظا ، نحو : ركبت الفرس مسرّجا ، ومعنى ، كقوله تعالى : (هذا بَعْلِى شَيْخاً) [هود / ٧٣] ، فإنّ بعلى خبر المبتدأ ، وهو فى المعنى مفعول به لمدلول هذا ، أى أنبّه ، أو أشير ، ولهما معا ، نحو : لقيته راكبين ، وقد قيّد فى الكافيه المفعول بقوله به ، ولم يقيّده بعضهم ، قيل : ليدخل فيه ضربت زيدا الضرب شديدا ، فإنّ شديدا (٢) حال من الضرب ، وهو مفعول مطلق لا مفعول به.

قال الدمامينىّ فى المنهل : وقد يقال : إنّما جاءت الحال نظرا إلى كونه مفعولا به فى المعنى ، إذ ضربت زيدا الضرب ، بمعنى أوقعت بزيد الضرب ، قال : هذا ، وأنا لا أرى وجها لتخصيص المفعول به من بين سائر المفاعيل لجواز وقوع الحال منه ، إذ لا يمتنع أن يقال : يستوى الماء والخشبه طويله ، ولا سرت والنيل آخذا فى زياده الفيض ، ولا جئت يوم الجمعه حارّا شديدا الحرّ ، والوقوف عند ما فى الكافيه جمود لا طائل تحته ، انتهى. ».

١- تمامه «سفود شرب نسوه عند مفتأد» ، وهو للنابغه الذبيانى. اللغه : السفود : هى الحديده الّتى يشوى بها الكباب ، الشّرب : جمع شارب ، المفتأد : موضع النار الّذى يشوى فيه.
٢- فإنّ شديدا سقط فى «ح».

وقال بعض المحقّقين من شرّاح الكافيه : هل يجب أن يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به ، حتى يحوج إلى جعل ضربت الضرب شديدا فى تأويل أحدثت الضرب شديدا ، وجئت وزيدا راكبين فى معنى جاء زيد راكبا ، أو يعمّ كلّ مفعول كما هو مقتضى إطلاقه فى عباره جار الله (١) وصاحب اللباب (٢) ، إلى كلّ ذهبت طائفه ، والأعمّ هو الأتمّ ، انتهى.

وقد يناقش فى شمول التعبير بالمفعول من غير قيد لكلّ من المفاعيل بما أسلفناه فى بحث المفعول به ، وذهب سيبويه إلى أنّ الهيئه قد تكون للمبتدإ أيضا ، وصحّحه ابن مالك ، ومنعه الجمهور ، وهو الأصحّ.

ممّا يشكل قولهم جاء زيد والشمس طالعه

الثانى : قال ابن هشام فى المغنى ممّا يشكل قولهم فى نحو : جاء زيد والشمس طالعه ، أنّ الجمله الاسميّه حال مع أنّها لا تنحل إلى مفرد ، ولا تبيّن هيئه فاعل ولا مفعول ، ولا هى مؤكّده ، فقال ابن جنىّ : تأويلها : جاء زيد طالعه الشمس عند مجيئه ، يعنى فهى كالحال والنعت السببين ، نحو : مررت بالدار قائما سكانّها وبرجل قائم غلمانه ، وقال ابن عمرون : هى مؤوّله بقولك : مبكّرا أو نحوه ، وقال صدر الأفاضل : الجمله مفعول معه ، وأثبت وقوع المفعول معه جمله ، انتهى (٣).

و «يشترط تنكيرها» أى الحال ، لئلّا تلبس بالصفه فى النصب أو عند عدم ظهور إعرابها ، وطردا للباب فى غير ذلك ، ولأنّ النكره أصل ، والمقصود يحصل بها ، والتعريف زائد على المقصود ، وما ورد منها بلفظ المعرفه أوّل بنكره ، نحو : اجتهد وحدك ، أى منفردا. وادخلوا الأوّل فالأوّل أى مرتّبين ، و [قول الشاعر من الوافر] :

٢٥٥ - فأرسلها العراك ...

... (٤)

أى معتركه ، جاؤوا الجماء الغفير ، أى جميعا.

هذا مذهب الجمهور ، وأجاز يونس والبغداديّون تعريفها قياسا على الخبر على ما سمع منها معرفه ، وأجازه الكوفيّون ، إن كان فيها معنى الشرط ، نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسئ ، فالمحسن والمسئ حالان ، إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا

١- جار الله هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى.

٢- اللباب إما اللباب فى علل البناء والإعراب فى النحو لأبى البقاء ، وأمّا اللباب فى النحو للعلامه الفاضل الإسفراينى المتوفى سنه ٦٨٤. كشف الظنون ٢ / ١٥٤٣.

٣- مغنى اللبيب ص ٦٠٦. يمكن القول : فى هذه الجمله ومثلها إنّ الحال تنحل إلى مفرد ، مثلا- هنا يمكن القول : جاء زيد متأخّرا ، إذا كان قصدنا أنّه جاء فى حاله التأخير ، ومثل ذلك على حسب المعنى المراد.

۴- تقدّم ذکره فی الصفحه ۹۷.

أساء ، فإن لم يتقدّر بالشرط لم يصحّ ، فلا يقال عندهم : جاء عبد الله المحسن ، إذ لا يصحّ جاء عبد الله إن أحسن.

«والأغلب كونها منتقّله» أى غير لازمه ، لأنّها مأخوذه من التحوّل أو هو التنقّل ، كجاء زيد راكبا ، فالركوب غير لازم لزيد (۱). «مشتقّه» أى مصوغه من مصدر للدلاله على متّصف بها ، لأنّها لا بدّ أن تدلّ على حدث وصاحبه ، وإلا لم تفد بيان هيئه ما هى له ، والأكثر فيما يدلّ على ذلك أن يكون مشتقّا كما مرّ ، «مقارنه» فى الزمن لعاملها بأن يكون حصول مضمونها فى وقت حصول مضمونه من الحدث الّذى جئ بها لتفييده ، فإن كان مضمون العامل ماضيا كان الحال ، أى مضمونها ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا فكذلك ، نحو قوله تعالى (هذا بَعْلِى شَيْخاً) [هود / ۷۳] ، فإنّ الإشاره المقيّده بوقت مضمون الحال لم تقع إلى البعل إلا فى حال شيخوخته ، فالحال المذكوره بمعنى الحال ، أى حصولها فى حال حصول عاملها ، وهو المراد بالمقارنه.

الحال الثابته

«وقد تكون» أى تكون بقلّه ، فإنّ قد إذا دخلت على الفعل المضارع فى كلام المصنّفين لم تكن إلا للتقليل ، قاله ابن هشام فى التوضيح ، لكن وقع للمصنّف فى غيره موضع من هذا الكتاب أنّه استعملها لمجرّد التحقيق ، فليتنبه له. «ثابته» أى لازمه غير منتقله ، وذلك فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن تكون مؤكّده ، نحو : زيد أبوك عطوفا ، و (وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا) [مريم / ۳۳] ، و (لَآمَنَ مَنْ فِى الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً) [يونس / ۹۹] ، فإنّ الأبوه من شأنها العطف ، والبعث من لازم الحياه ، والعموم من مقتضياته الجميعه.

الثانيه : أن يدلّ عاملها على تجدّد ذات صاحبها ، نحو : خلق الله الزرافه يديها أطول من رجليها ، فالزرافه مفعول خلق ، ويديها بدل بعض من كلّ وأطول حال من يديها ملازمه ، ومن رجليها متعلّق بأطول.

والزّرافه بفتح الزاء وضمّها ، ذكره الجوهرىّ ، وفى القاموس الزرافه كسحابه ، وقد يشدّد فاءها : الجماعه من الناس ، أو العشره منهم ، ودابّه فارسيتها : اشتر گاو پلنگ ، لأنّ فيها مشابه (۲) بالبعير والبقر والنمر من «زرّف» فى الكلام ، زاد لطول عنقها زياده على المعتاد ، ويضمّ أوّلها فى اللغتين ، جمعها زرافىّ (۳) ، انتهى. ».

۱- سقطت هذه الفقره فى «س».

۲- فى جميع النسخ شبها ولكن فى القاموس المحيط مشابه.

۳- جميعها زرافى «ح».

قال أبو البقاء : وبعضهم يقول يداها أطول ، بالرفع ، فيداها مبتدأ ، وأطول خبره ، والجمله حاليه ، انتهى.

قال فى التصريح : ولا تتعيّن الحاليه لجواز الوصفيه ، لأنّ الزرافه [معرفه] بأل الجنسيه (١) ، انتهى. وفيه أنّه يشترط لوصف المعرّف بأل الجنسيه بالجمله أن تكون مبدوّه بفعل ، نصّ عليه الرضىّ وغيره.

الثالثه : أن يكون مرجعها إلى السماع ، نحو : (أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتابَ مُفَصَّلًا) [الأنعام / ١١۴] ، وقال ابن هشام فى الأوضح : ووهم ابن الناظم ، فمثّل بمفصّلا فى الآيه للحال الّتى تجدّد صاحبها ، وقال فى المغنى : هذا سهو ، لأنّ القرآن قديم. وقال الدمامينىّ فى شرحه : السهو من المصنّف ، فإنّ الإنزال يقتضى الانتقال ، والقديم لا يقبله ، انتهى.

الحال الجامده

و «جامده» وهى على ضربين : مؤوّله بالمشتق وغير مؤوّله ، فالأولى فى ثلاثه مسائل :

أحدها : أن يقصد فيها التشبيه ، كقول أبى طيب [من الوافر] :

٢۵۶ - بدت قمرا ومالت خوط بان

وفاحت عنبرا ورنت غزالا (٢)

أى مضيئه ومعتدلا ونحو ذلك ، لأنّهم يجعلون ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم : لكل فرعون موسى ، أى لكلّ جبّار قهّار ، ولك أن تجعله على حذف مضاف أى مثل قمر ومثل خوط بان كما يرشد إليه قول ألفيه [من الرجز] :

٢۵٧ - ...

وكرّ زيد أسدا أى كأسد (٣)

أى مثل أسد ، وبه صرّح فى التسهيل ، فقال : أو تقدير مضاف قبله ، قال فى التصريح : وهو أصرح فى الدلاله على التشبيه ، لأنّها إذا أوّلت بالمشتقّ خفى فيها الدلاله على التشبيه.

الثانيه : أن تدلّ على مفاعله ، نحو : بعته يدا بيد ، أى متقابضين ، ومعناه الحقيقىّ غير مراد ، وكلّمته فاه إلى فىّ ، أى متشافهين ، وذهب الكوفيّون إلى أنّ أصله جاعلا فاه إلى فىّ ، فهو مفعول به ، وردّه السيرافىّ بامتناع كلّمته وجهه إلى وجهى ، وعينه إلى عينى ، ولو كان على الإضمار ، لم يمتنع ، وذهب الأخفش إلى أنّ أصله كلّمته من فيه

١- المعرّف بأل الجنسيّه نكره معنى ، معرفه لفظا ، وتجرى عليه أحكام المعارف كصحّه الابتداء به ومجئ الحال منه. إميل بديع يعقوب ، موسوعه النحو والصرف والإعراب ، لاط ، عترت قم ، ١۴٢۵ ه ق. ص ١٣٢.

۲- البیت لأبی الطیب المبتنی (۹۲۵ - ۹۶۵ ه ق) من کبار شعراء العرب فی العصر العباسی. اللغه : الخوط : الغصن الناعم ، البان : ضرب من الشجر ، سبط القوام ، لیّن ، ورقه کورق الصفصاف ، رنت : من رنا - : أدام النظر فی سکون الطرف ، فاحت : انتشرت رائحته.

۳- تمامه «کبعه مدّا بکذا یدا بید» ألفیه ابن مالک ص ۳۲.

إلى فىّ ، فحذف حرف الجرّ ، فانتصب ما كان مجرورا به على نزع الخافض ، وردّه المبرّد بأنّ تقديره لا يعقل ، إذ الإنسان لا يتكلّم من فى غيره ، وأجاب أبو على بأنّه أنّما يقال : ذلك فى معنى كلّمنى وكلّمته ، فهو من المفاعله ، والأوّل هو مذهب سيبويه ، وجرى عليه ابن مالك فى التسهيل ، قال : وجعل فاه حالا من كلمتّه فاه إلى فىّ أولى من أن يكون أصله جاعلا فاه إلى فىّ ، أو من فيه إلى فىّ ، انتهى.

قال شيخ شيوخنا الحرفوشىّ ، برّد الله مضجعه ، أنّ الأصل فى هذه الأمثله أن يكون المنصوب منها مرفوعا على الابتداء إمّا على اعتبار مضاف كما فى بعته يدا بيد ، أى ذو يد بذى يد ، أو بدونه ، كما فى غيره ، ثمّ لمّا كان فوه إلى فىّ وقبضتهم بقبضتهم وذو يد بذى يد ونحوها فى معنى متشافهين وكافّه ومتقابضين انمحى عنها معنى الكلام والجمله حين قامت مقام المفردات وأدّت معانيها أعرب ما قبل الإعراب منها ، وهو الجزء الأوّل إعراب المفرد الّذى قامت مقامه ، فافهمه ، انتهى.

قال فى التصريح : وهذا المثال لا يقاس عليه ، لأنّ فيه إيقاع جامد موقع مشتقّ ، ومعرفه موقع النكره ، ومركّب موقع مفرد ، والوارد منه قليل ، انتهى.

الثالث : أن تدلّ على ترتيب ، نحو : ادخلوا رجلا رجلا أى مترتّبين ، على هذا النمط ، وعلّمته بابا بابا أى مفصّلا ، قال الرضىّ : وضابط هذا أن يأتى التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئيه مكرّرا ، انتهى.

واختلف فى نصب الجزء الثانى ، فذهب الزجّاج إلى أنّه توكيد ، والحال هو الأوّل ، وردّ بأنّه لو كان كذلك لأدّى ما أدّى الأوّل ، وذهب ابن جنىّ إلى أنّه صفه للأوّل ، يريد أنّه على حذف مضاف ، فقدّره بعضهم بقبل ، أى بابا قبل باب ، وهذا لا يشمل الباب الآخر ، وقدّره بعضهم ببعد ، أى بابا بعد باب ، وهذا لا يشمل الباب الأوّل ، والمقصود دخول الأبواب كلّها.

قال الدمامينىّ : وقدر يقدّر بمفارق ، أى بابا مفارق باب بمعنى أنّه منفصل عنه غير مختلط به ، بل كلّ باب على حدّه ، وعلى هذا لا يخرج شىء من الابواب ، وذهب الفارسىّ إلى أنّه منصوب بالأوّل ، لأنّه لمّا وقع موقع الحال جاز أن يعمل. قال أبو حيّان :

والمختار أنّه وما قبله منصوبان بالعامل الأوّل ، لأنّ مجموعهما هم الحال ، ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ، قال : ولو ذهب ذاهب إلى أنّ النصب إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء أى رجلا فرجلا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلّف ، لأنّ المعنى أدخلوا رجلا بعد رجل.

قال [السيوطى] فى الهمع : وهذا هو المختار عندى لظهورها فى بعض التراكيب كحديث : لتتبعنّ سنن الّذين من قبلكم باعا فباعا (۱) ، وجزم بما قاله أوّلا بعض المحقّقين ، ويراد أنّ المجموع يستحقّ إعرابا واحدا ، إلا أنّه لمّا تعدّد ذلك المستحقّ مع صلاحيه كلّ واحد للإعراب أجرى عليها إعراب الكلّ دفعا للتحكّم ، انتهى.

وقال ابن أمّ قاسم فى شرح التسهيل ، ونصّ أبو الحسن على أنّه لا يجوز أن يدخل حرف العطف فى شىء من هذه المكرّرات إلا الفاء ، قال الرضىّ : أو ثمّ ، نحو : مضوا كبكبه (۲) ثمّ كبكبه (۳). قال أبو حيّان : والتكرار فى مثل هذا لا يدلّ على أنّه أريد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرّجال والأبواب ونحو ذلك ، انتهى.

قلت : ومنه قوله تعالى : (كَلَّا إِذا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا* وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)(۴) [الفجر / ۲۲ و ۲۱] ، وليس المكرّر فيهما توكيدا خلافا لكثير من النّحويّين ، ومن المكرّر لقصد الاستغراق قول العلماء : كلّ فرد فرد ، وكلّ واحد واحد ، والمختار فى الجزء الثانى ما اختاره أبو حيّان فى النصب.

الحال الموطئه

الثانيه [جامده غير مؤوله بالمشتقّ] فى سبع مسائل ، وهى أن تكون موصوفه بمبيّن الهيئه ، نحو : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا) [يوسف / ۲] ، (فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيًّا) [مريم / ۱۷] ، وتسمّى حالا موطئه. قال الدمامينىّ : وأكثر الجماعه يقولون : موطّئه ، بكسر الطاء على أنّه اسم فاعل ، لأنّ الحال وهى الاسم الجامد ، وطّأت أى مهّدت الطريق لما هو حال فى الحقيقه من الوصف الواقع بعدها وفى اللباب موطّأه بصيغه اسم المفعول ، قال شارحه صاحب العباب (۵) سمّيت الموطاه ، لأنّ ذلك الجامد وطّأ الطريق لما هو حال فى الحقيقه ، وهذا إنّما يقتضى كونها موطئه ، لأنّ الجامد هو الحال ، وقد جعل موطئه لطريق حاليه الوصف الواقع بعده ، انتهى.

۱- ويروى سنن من كان قبلكم. القزوينى ، سنن ابن ماجه ، الطبعه الأولى ، بيروت ، دار الفكر ، ۱۴۲۱ ه ق. ص ۹۰۵ رقم ۳۹۹۴.

۲- الكبكبه : الجماعه من الناس المتضّام بعضها إلى بعض.

۳- حذف ثمّ كبكبه فى «ط».

۴- فى الآيه الأولى يبدو أنّه من الأفضل أن نعتبر دكّا الأوّل مفعولا مطلقا ، لأنّه من لفظ دكّت والثانى توكيدا. وفى الثانيه من بين الوجوه الإعرابيه المذكوره أحسن وجه هو أن نقول : صفا صفا ، ومثل ذلك ، كلاهما حال ، والحال هنا جاءت للتفصيل ، بعد ذكر المجموع ، والتكرار للدلاله على الاستيعاب.

۵- العباب الزاخر ، فى اللغه فى عشرين مجلّدا للامام حسن ابن محمد الصغانى مات سنه ۶۵۰ ه ق. المصدر السابق ، ۲ / ۱۱۲۲.

وفی شرح الباب للزورنی (۱) ما نصّه ، وفی بعض الحواشی معنی الموطئه أن تأتی الحال المشتقّه بعد اسم جامد ینتصب ذلک الاسم انتصابها ، وتجری هی علیه صفته ، وهی المقصود ، قال : فقوله : أن تاتی الحال المشتقّه بعد اسم جامد یقتضی أن یقال الموطّأه ، علی لفظ اسم المفعول ، انتهی.

قال بعض المحقّقین : والقول بالحال الموطّئه إنّما یحسن إذا اشترط الاشتقاق ، وأما إذا لم یشترط ، فینبغی أن یقال فی نحو : جاءنی زید رجلا بهیّا إنّما حالان مترادفان ، انتهی.

أو دالّه علی سعر ، نحو : بعت الشاه شاه بدرهم ، واشتریت البرّ قفیزین (۲) بدرهم ، أی مقسّطا هذا التقسیط. أو عددا : نحو : (فَتَمَّ مِیقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِینَ لَیْلَهً) [الأعراف / ۱۴۲] ، و (فَما لَکُمْ فِی الْمُنافِقِینَ فِئَتَیْنِ) [النساء / ۸۸]. أو طورا بفتح الطاء المهمله وسکون الواو ، أی حال واقع فیه تفضیل بالضاد المعجمه ، نحو : هذا بسرا (۳) أطیب منه رطبا.

أو یکون نوعا لصاحبها ، نحو : هذا مالک ذهبا ، وهذا تمرک شهریزا ، بشین مضمومه أو مکسوره مع الإعجام ، ضرب من التمر ، إن شیءت أضفت أو اتبعت مثل ثوب خزّ أو ثوب خز. أو فرعا له ، نحو : هذا حدیدک خاتما ، و (تَنْحِتُونَ الْجِبالَ بُیُوتاً) [الأعراف / ۷۴] ، وما وقع فی غالب نسخ الأوضح لإبن هشام من التمثیل یتنحّتون من الجبال بیوتا فسهو ، فإنّ بیوتا علی هذا مفعول به ، لا حال ، نبّه علیه مالکیّ فی حاشیته.

أو أصلا له ، نحو : هذا خاتمک حدیدا ، وهذا جبّتک خزا ، و (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِیناً) [الإسراء / ۶۱].

قال ابن هشام فی الأوضح : وإنّما قلنا بالتأویل فی الثلاث الأوّل ، لأنّ اللفظ فیها مراد به غیر معناه الحقیقیّ ، فالتأویل فیها واجب. قال : وزعم بدر الدین بن مالک أنّ الجمیع یؤوّل بالمشتقّ ، وهذا تکلّف. وقال الرضیّ : تبعا لابن الحاجب : والحقّ أنّه لا حاجه إلی هذا التکلّف ، لأنّ الحال هو المبیّن للهیئه ، فکلّ ما قام بهذه الفائده فقد حصل فیه المطلوب من الحال ، فلا یتکلّف تأویله بالمشتق ، انتهی.

۱- محمد بن عثمان الزوزنی من الشراح الّذین شرحوا کتاب «اللباب فی النحو» للعلّامه الفاضل الإسفراینی المتوفی سنه ۶۸۴ ه ق. المصدر السابق ، ۲ / ۱۵۴۴.

۲- القفیز : مکیال کان یکال به قدیما ویختلف مقداره فی البلاء ، ویعادل بالتقدیر المصری الحدیث نحو : سته عشر کیلو جراما. المعجم الوسیط ص ۷۵۰.

۳- البسر : تمر النخل قبل أن یرطب.

الحال المقدّره

«ومقدّره» وهی الّتی تکون بمعنی الاستقبال ، بأن یکون زمان عاملها قبل زمانها ، کقوله تعالی : (فَادْخُلُوها خالِدِینَ) [الزمر / ۷۳] ، أی مقدّرا خلودکم ، لأنّ زمن الخلود لا یتصوّر (۱) مقارنته للدخول فلم یبق إلا تقدیره ، وقوله تعالی : (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللهُ آمِنِینَ مُحَلِّقِینَ رُؤُسَکُمْ وَمُقَصِّرِینَ) [الفتح / ۲۷] ، أی مقدّرین للحقّ أو التقصیر ، لأنّ زمنهما متأخّر عن زمان الدّخول الّذی تضمّنه العامل فی الحال ، فلا تکون مقارنه له ، ولا حاجه إلی جعل الحال الأولی فی الآیه ، وهی آمنین مقدّره ، لأنّ الأمن وإن کان مستقبلا فهو قید للدخول المستقبل ، فیکون من الحال المقارنه لعاملها.

وتوهّم الدمامینیّ فی التحفه (۲) أنّ ابن هشام جعلها من الحال المقدّره ، فتعقّبه بما ذکرنا ولیس فی کلامه ما یدلّ علیه ، وقد منع بعض المتأخّرین کون محلّقین ومقصّرین فی الآیه من الحال المقدّره أیضا ، قال : لأنّها لیسا فی معنی الاستقبال فیکونا مقدّرین ، وإنّما هما فی معنی الحال ، وذلک أنّ الله تعالی وعدهم دخول المسجد الحرام فی حال تحلیق وأمن والدخول.

وإن کان بمعنی الاستقبال فإنّما هو واقع فی حال الرکوب ، فالحال معه بمعنی الحال ، والحال إنّما تعتبر بالعامل فیها ، فإن کان حدوثه فی حال حدوثها ، فهی بمعنی الحال ، أو کان قبل حدوثها فهی بمعنی الاستقبال ، أو بعده فهی بمعنی الماضی ، وأیضا فإنّ الحال بمعنی الاستقبال ، هی ما یصحّ تقدیرها بالفعل ولام العلّه أعنی لام کی ، کقولک : مررت برجل معه صقر صاعدا به غدا ، أی لیصید به غدا ، وکذا تقول : زید رقی المنبر خاطبا ، أی لیخطب ، ومنه قوله تعالی : (کانَ النَّاسُ أُمَّهً واحِدَهً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِیِّینَ مُبَشِّرِینَ وَمُنْذِرِینَ) [البقره / ۲۱۳] ، فهما حالان لمعنی الاستقبال ، أی لیبشّروا ولینذروا ، ولو قدّرت اللام فی الآیه الأولی کان خطأ ، لأنّ الله تعالی لم یعدهم دخول البیت لیحلّقوا ولیقصّروا ، بل وعدهم أنّهم یدخلون فی حال تحلیق وتقصیر وأمن وغیر خوف ، فهی حال بمعنی الحال ، ولیست کهی فی قولک : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ، أی استقّر معه صقر لیصید به غدا ، فاستقرار الصقر معه أنّما هو لیصید به ، انتهی ، فتأمّل.

وسمّیت هذه الحال مقدّره ، لأنّ النّحویّین یقدّرون لها تقدیرا یرجع فیه إلی معنی الحال ، فإذا قلت : هذا زید صائدا غدا ، کانت الحال علی هذا اللفظ بمعنی الاستقبال یدلّ علیه اقترانه بغد ، ولمّا کان هذا عندهم لا یجوز ، قالوا : هذه حال مقدّره ، وتقدیرها أن

۱- لا یتصف «ح».

۲- التحفه الشافیه لشرح الکافیه شرح علی الکافیه فی النحو لابن الحاجب ، کشف الظنون ۲ / ۱۳۷۳.

تقول : هذا زيد مقدّرا لأنّ له الصيد غدا ، فقولهم مقدارا حال بمعنى الحال ، أى يقدّر له ، لأنّ الصيد غدا ، وعليه مساله الكتاب : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا. قال ابن هشام : كذا يقدّرون ، وأوضح منه أن يقال : مريدا به الصيد غدا. قال ابن هشام : كذا يقدّرون ، وأوضح منه أن يقال مريدا به الصيد غدا كما فسّروا قمتم فى : (إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ) [المائده / ۶] بأردتم ، انتهى ، وتعقبه ابن الصائغ (۱) وأجاب عنه الشمنى بما يطول إيراده.

تنبيهات : الأوّل : قال ابن هشام : الّذى يقدّر وجود معنى الحال هو صاحبها كالمرور به فى المثال المذكور ، أى مقدّرا حال المرور به أن يصيد به غدا ، وبنى على ذلك عدم صحّه كون جمله لا يسمّعون من قوله تعالى : (وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ مارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ) [الصافات / ۷] ، قال : لأنّ الشياطين لا يقدرون عدم السّماع ، ولا يريدونه ، انتهى.

وتعقبه الدمامينىّ بأنّا لا نسلم ذلك ، ولم لا يجوز أن يقدّرها غير صاحبها ، ولو قيل : معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدّرا به الصيد غدا على أن يكون مقدّرا اسم مفعول لصحّ ، سواء كان هو المقدّر أو غيره ، انتهى.

وأجاب الشمنىّ بأنّ الدليل على أنّ الّذى يقدّر وجود معنى الحال هو صاحبها أنّ فى الحال ضميرا يعود على صاحبها ، فيجب أن يكون فى مقدّرا كذلك لأنّه بمعناها فيجب أن يكون مقدّر الحال صاحبها ، انتهى.

الحال المحكيه

الثانى : المشهور تقسيم الحال بحسب الزمان إلى هذين القسمين ، وهى المقارنه لعاملها ، وتسمّى المستصحبه أيضا والمقدّره ، وأثبت جماعه منهم ابن هشام والمرادىّ قسما ثالثا ، وهو الحال المحكيه ، أى الماضيه الّتى يتقدّم وجودها على وجود العامل ، نحو : جاء زيد أمس راكبا.

قال الدمامينىّ : - ونعم ما قال - أىّ داع إلى ارتكاب كونها محكيه مع إمكان جعلها مقارنه بأنّ يكون راكبا أريد به المضىّ المقارن لزمن عامله الماضى ، انتهى.

الأصل تأخّر الحال عن صاحبها

«والأصل» أى الكثير الغالب فى الحال «تأخّرها عن صاحبها» ، لأنّها بمترله الخبر ، والأصل تأخّره كما مرّ ، «ويجب» هذا الأصل «إن

۱- ابن الصائغ هو محمد شمس الدين بن عبد الرحمن. لازم أبا حيان فمهر فى العربيه من مصنّفاته ، شرح الألفيه ، والتذكره ، توفى بالقاهره سنه ۷۷۶ ه ق. نشأه النحو ص ۱۶۷.

كان» صاحبها «مجرورا» ، سواء كان جرّه بالإضافه ، نحو : أعجبنى وجه هنـد مسـفره ، وهذا شارب السويق (١) ملتوتا ، فلا يجوز تقـديم الحال على صاحبها واقعه بعـد المضاف ، لئلّا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ، لأنّ نسـبه المضاف إليه (٢) من المضـاف كنسـبه الصـله من الموصـول ، فكمـا لاـ يتقـدّم مـا يتعلّق بالصـله على الموصول ، كـذلك لاـ يتقـدّم مـا يتعلّق بالمضاف إليه على المضاف ، قاله بدر الدين بن مالك.

وحكى والـده الاتّفـاق على ذلـك فى شـرح الكـافيه ، إلاـ أنّه فصّل فى شـرح التسـهيل فقال : إن كانت الإضافه غير محضه جاز التقـديم على المضـاف إليه ، نحو : هـذا شـارب ملتوتا السويق ، بالخفض ، لأنّ الإضافه فيه فى نيّه الانفصال ، فلا يتعـدّ بها ، وإن كانت محضه لم يجز بإجماع ، ونوزع فى ذلك بما يطول إيراده.

أو كـان جرّه بـالحرف ، ويشترط فيه كونه غير زائـد ، ظاهرا كان صاحبها أو مضـمرا ، اسـما كانت الحال أو فعلا ، كمررت بهند ضاحكه ، ومررت بك ضاحكه ، ومررت بهند تضـحك ، فلا يجوز تقديم الحال فى شـىء من ذلك حملا على الحال المجرور بالإضافه ، هذا قول الجمهور ، وقضـيه إطلاق المصـنّف ، وخالف الفارسىّ وابن كيسان ، فأجازوا التقديم مطلقا. قال ابن مالك : وهو الصحيح لوروده فى الفصيح ، قال تعالى : (وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) [السّباء / ٢٨] ، وقول الشاعر [من الطويل] :

٢٥٨ - إذا المرء أعيته المروءه ناشىءا

فمطلبها كهلا عليه شديد (٣)

وقال الآخر [من الطويل] :

٢٥٩ - تسلّيت طرّا عنكم بعد بينكم

بذكراكم حتى كأنّكم عندى (٤)

وأجيب بـأنّ الشـعر ضـروره ، وكـافّه فى الأـيه حـال من الكـاف ، التـاء فيه للمبالغه لا للتأنيث مع أنّه يلزم على القول بحالتها من النـاس تقـديم الحـال المحصوره بإلاـ ، وتعـدّى أرسـل باللام ، والأـوّل ممتنع ، والثـانى خلاـف الأكثر ، ودفع الأوّل بأنّ تقـديم المحصور بإلاـ ليس ممتنعـا عنـد الجميع كمـا تقـدّم ، والثـانى بأنّ مخالفه الأكثر لا تضـرّ ، فإنّ تعـدّى أرسل باللام كثير واقع فى التنزيل كقوله تعالى : (وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) [النساء / ٧٩].

وفصّل الكوفيّون ، فأجازوا التقديم فيما إذا كان صاحب الحال المجرور مضمرا كمررت ضاحكه بك ، أو كان الحال فعلا ، نحو : مررت تضحك بهند ، ومنعوه إذا لم

١- السويق : طعام يتّخذ من مدقوق الحنطه والشعير.

٢- سقطت هذه الجمله فى «ط».

٣- البيت للمخبل السعدى. اللغه : أعيته : أتعبته ، متعدى عيى بالأمر إذا عجز عنه ، المروءه : آداب نفسانيّه تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات ، والمطلب : المصدر بمعنى الطلب.

٤- لم ينسب البيت إلى قائل معين. اللغه : طرا : جميعا ، البين : الفرقه ، الافتراق.

يكن كذلك ، وأمّا إذا كان الحرف زائدا فلا يجب معه التأخّر اتّفاقا ، بل يجوز نحو : ما جاءنى راكبا من أحد.

حكايه غريبه

قال التقىّ الشمنىّ فى حاشيه المغنى : هاهنا حكايه أخبرنا بها إجازه وإن لم يكن سماعا شيخنا العلّامه أبو الفضل محمد بن الشيخ أبى إسحاق إبراهيم بن الإمام التلمسانى (۱) ، قال : أخبرنا شيختا القاضى أبو سعيد العقبانى (۲) ، قال : اجتمعت بمدينه مراكش بيهودىّ يشتغل بالعلوم ، فقال : ما دليلكم على عموم رساله نبيكم؟ قلت له : قوله صلى الله عليه و آله : بعثت إلى الأحمر والأسود (۳). فقال لى : هذا خبر أحاد فلا يفيد إلا الظّنّ ، والمطلوب فى المسأله القطع ، فقلت له قوله تعالى : (وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) [السبأ / ۲۸] ، قال : هذا لا يكون حجّه إلا على من يقول بصحّه تقدّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وأنا لا أقول بصحته ، انتهى.

وأقول : الجواب عن اعتراض إليهودىّ على هذا الخبر الحقّ أنّه وإن كان أحادا فى نفسه ، فهو متواتر معنى ، لأنّه نقل عنه صلى الله عليه و آله من الأحاديث الدّاله على عموم رسالته ما بلغ قدر المشترك منه حدّ التواتر ، وأفاد القطع بنسبه معناه إليه ، وإن كانت تفاصيله أحادا كجود حاتم وشجاعه على عليه السّلام ، وإذا حصل القطع بنسبه معناه إليه حصل القطع بحقيقته ، لأنّ الرسول معصوم ، وكلّ ما هو خبر بالمعصوم حقّ ، وعن اعتراضه على الآيه هو الاستدلال على صحّه تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف.

تنبيهات : الأوّل : يجب تأخّر الحال أيضا إذا كانت نكره محصوره ، نحو : (وَما نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ) [الأنعام / ۴۸] ، وكأنّه إنّما أهمل ذكره نظرا إلى أن شرطيه عدم الحصر لمّا جوّز تقديمه من الأبواب ممّا الأصل تأخيره غير مختصّ بالحال ، قال فى التصريح : ويمكن أن يجئ هنا خلاف الكسائىّ السابق فيما إذا تقدّم المحصور مع إلا ، إذ لا فرق بين الحال والمفعول.

الثانى : أفهم كلامه أنّ الحال إذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب تأخّرها عنه ، بل يجوز التقديم ، وهو كذلك بأن كان مرفوعا أو منصوبا ، سواء كان ظاهرا أو مضمرا ، كجاء ضاحكا زيد ، وضربت مجرّده هندا.

۱- لم اقع على ترجمه له.

۲- سعيد العقبانى (۷۲۰ / ۸۱۱ ه) قاض فقيه مالكىّ من أهل تلمسان ، له كتب منها «شرح جمل الخونجى» و «شرح الحوفيه» الأعلام للزركلى ۳ / ۱۵۴.

۳- النيسابورى ، صحيح مسلم ، المجلد الأوّل ، الطبعه الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلميه ، ۱۴۱۸ ه ، ص ۳۰۲ رقم ۵۲۱.

هذا مذهب البصريّين ، ومنعه الكوفيّون فى المنصوب الظاهر مطلقا ، سواء كانت الحال اسما كما ذكر ، أو فعلا ك رأيت تركب هنـدا ، وفى المرفوع الظاهر المؤخّر رافعه عند الحال فيمنعون : مسرعا جاء زيد ، ويجيزون : جاء راكبا زيد. قيل : والإجماع على الجواز إذا كان المرفوع مضمرا ، نحو : (خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ يَخْرُجُونَ) [القمر / ٧].

يجب تقدّم الحال على صاحبها إن كان نكره محضه

و «يمتنع» الأصل المذكور ، أى يجب تقدّمها «إن كان» صاحبها «نكره محضه» غير مخصّصه بشىء من المخصّصات ، لأنّ النكره تتخصّص بالتقـديم ، لأنّها فى المعنى مبتدأ وخبر ، ولئلّا تلتبس بالصـفه فى النصب فى نحو : ضـربت رجلا راكبا ، ثمّ حمل غيره عليه ، وإن لم يلتبس طردا للباب : و «هو» أى كون صاحب الحال نكره محضه «قليل» فى الكلام. قال سيبويه : أكثر ما يكون فى الشعر وأقلّ ما يكون فى الكلام ، انتهى.

ومنه الحديث : صـلّى وراءه رجال قياما (١). والأـغلب كونه معرفه أو مخصّصا إمّا بتقـديم الحال كما مرّ ، أو بوصف ، كمررت برجل قرشـىّ ماشـيا ، وكقراءه بعضهم : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا [البقره / ٨٩] ، ويكفى وصف واحـد خلافا لبعض المغاربه فى اشتراط وصـفين ، وقد حكى سيبويه : هذا غلام لك راكبا ، أو بإضافه ، نحو : (فِى أَرْبَعَهِ أَيَّامٍ سَواءً) [فصلت / ١٠] ، أو بمفعول ، نحو : عجبت من ضـرب أخوك شديـدا أو بعطف ، نحو : هولاـء ناس وعبـد الله منطلقين. قاله ابن مالك فى شـرح العمده.

أو عامّا لكونه فى سياق النفى ، نحو (ما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا لَها مُنْذِرُونَ) [الشعراء / ٢٨] أو نهى ، كقوله [من الكامل] :

٢٦٠ - لا يركنن أحد إلى الأحجام

يوم الوغى متخوّفا لحمام (٢)

أو استفهام كقوله [من البسيط] :

٢٦١ - يا صاح هل حمّ عيش باقيا فترى

لنفسك العذر فى إبعادها الأملا (٣)

تتمّه : ويمتنع التأخير أيضا إذا أضـيف صاحبها إلى ضمير عائد على ملابس الحال ، نحو : لقينى شاتم زيد أخوه ، وجاء زائر هند أخوها ، فيمتنع تقدّمها على صاحبها ، كما لو كان محصورا أيضا ، نحو : ما جاء راكبا إلا زيد وفيه البحث السابق.

١- صحيح البخارى ، ١ / ٣٣٤ ، رقم ٦٤٨.

٢- هو لقطرى بن الفجاءه ، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم. اللغه : الإحجام : التأخّر والنكول عن لقاء العدو ، الركون

إليه : الميل إليه ، والاعتماد عليه ، الوغى : الحرب ، الحمام : الموت.

٣- إنّه لرجل من طئ ، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت. اللغه : حمّ : قدّر.

الأصل فی الحال تأخّرها عن عاملها أیضا ، ویجوز تقدیمها علیه ، ان کان فعلا متصرّفا ، کقوله تعالی : (خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ یَخْرُجُونَ) [القمر / ۷] ، أو صفه تشبهه ، سواء کانت اسم فاعل ، نحو : زید مسرعا مقبل ، أو اسم مفعول ، نحو : اللصّ مجردا مضروب ، أو صفه مشبهه ، نحو : زید غنیّا وفقیرا سمح.

«ویجب تقدّمها علی العامل إن کان لها الصدر» أی صدر الکلام ، «نحو : کیف جاء زید» ، فکیف فی موضع الحال من زید ، وهل هی ظرف أو اسم؟ قولان ، وعلی القولین یستفهم بها عن الأحوال ، فعلی القول بالظرفیّه یکون معناه فی المثال فی أیّ حال زید ، وعلی القول بالاسمیّه علی أیّ حال جاء زید ، وعلی الأوّل لا یفتقر إلی الاستقرار بخلاف أین ومتی ،

وجوب تاخرها

ویجب تأخّرها ، أعنی الحال عن العامل فی مسائل :

إحداها : أن یکون العامل نعتا ، نحو : مررت برجل ذاهبه فرسه مکسورا سرجها ، قاله ابن مالک ، ووجّهه بأنّ التقدیم یؤدّی إلی الفصل بین المنعوت ونعته ، ولیس بشیء ، لأنّ الممتنع هو التقدّم علی المنعوت ، لأنّ النعت لا یتقدّمه ، فلا یتقدّمه معموله ، ونصوص النحاه طافحه بذلک فما قاله متعقّب.

الثانیه : أن یکون فعلا جامدا نحو : ما أحسنه مقبلا ، لأنّ الجامد لا یتصرّف فی نفسه ، فلا یتصرّف فی معموله بالتقدیم علیه.

الثالثه : أن یکون اسم فعل ، نحو : نزال مسرعا ، لأنّ معمول اسم الفعل لا یتقدّم علیه.

الرابعه : أن یکون مصدرا مقدّرا بحرف مصدریّ (۱) ، نحو : أعجبنی رکوب الفرس مسرّجا ، لأنّ معمول المصدر المقدّر من أن والفعل لا یتقدّم علیه.

الخامسه : أن یکون صله لأل أو لحرف مصدریّ ، نحو : المقبل ضاحکا زید ، ویعجبنی أن یجئ زید ضاحکا ، لأنّ معمول (۲) صله أل والحرف المصدری لا یتقدّم علیها.

السادسه : أن یکون مقرونا بلام الابتداء فی غیر باب أنّ أو لام القسم ، نحو : لأصیر محتسبا ، أو لأقومنّ طالعا ، لأنّ ما فی حیّز لامی الابتداء والقسم لا یتقدّم علیهما ، واحترزت بغیر باب أنّ من نحو : إنّ زیدا مخلصا لیعبد ربّه.

السابعه : أن یکون لفظا متضمّنا معنی الفعل دون حروفه کحرف التشبیه والتمنّی والترجّی والتنبیه واسم الإشاره والاستفهام التعظیمی ، نحو [قول الشاعر من الطویل] :

۲۶۲ - کأنّ قلوب الطّیر رطبا ویابسا

... (۳)

١- بالفعل وأن مصدرى «س».

٢- فى «س» سقط معمول.

٣- تمامه «لدى وكرها العناب والحشف البإلى» ، وهو لامرئ القيس. اللغه : الحشف : من التمر : أردؤه ، البإلى : الفاسد.

وليت زيدا صائما عندكم ، لعلّ عمرا قائما فى الدار و (هذا بَعْلِى شَيْخاً) [هود / ٧٢] ، و [قول الشاعر من مجزوء الكامل] :

٢۶٣ - ...

يا جارتا ما أنت جاره (١)

فلا يجوز تقديم الحال فى شىء من ذلك لضعف العامل.

الثامنه : أن يكون صفه تشبه الفعل الجامد ، وهو اسم التفضيل ، نحو : هذا أفصح الناس خطيبا ، لجعله موافقا للجوامد لانحطاطه عن درجه اسمى الفاعل والمفعول ، والصفه المشبه بعدم قبوله علامه التأنيث والتثنيه والجمع ويستثنى من المضمّن معنى الفعل دون حروفه أن يكون ظرفا أو مجرورا مسبوقا بمخبر عنه به ، فيجوز توسيط الحال بين المخبر عنه والمخبر به المتأخّر من الظرف والمجرور ، تقول : فى نحو زيد فى الدار جالسا ، زيد جالسا فى الدار.

هذا قول الأخفش ، وعليه قراءه بعضهم : (وَقالُوا ما فِى بُطُونِ هذِهِ الْأَنْعامِ خالِصَهٌ لِذُكُورِنا) [الأنعام / ١٣٩] ، وقراءه الحسن البصرى (٢)(وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) [الزمر / ۶٧] ، وقول الشاعر [من الطويل] :

٢۶۴ - بنا عاذ عوف وهو بادى ذلّه

لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا (٣)

وجمهور البصريّين على المنع. قال ابن هشام فى الأوضح : والحقّ أنّ خالصه ومطويات معمولان لصله ما ولقبضه (۴) ، وأنّ السموات عطف على ضمير مستتر فى قبضه ، لأنّها بمعنى مقبوضه لا مبتدأ ، وبيمينه معمول الحال لا عاملها قال : والبيت ضروره ، انتهى.

وفصّل ابن مالك فى التسهيل ، فأجاز بقوّه إن كان الحال ظرفا ومجرورا ، وبضعف إن كانت غير ذلك ، لأنّ الظروف يتّسع فيها ما لا يتّسع فى غيرها ، ويستثنى من أفعل التفضيل ما إذا كان عاملا فى حالين لاسمين متّحدى المعنى مختلفيه ، وإحداهما مفضّله على الأخرى ، فإنّه يجب تقديم الحال الفاضله خوف اللبس ، كهذا بسرا أطيب منه رطبا ، وزيد مفردا أنفع من عمرو معانا ، فبسرا حال من الضمير فى أطيب ، ورطبا حال من الضمير المجرور بمن ، ومفردا حال من الضمير فى أنفع ، ومعانا حال من عمرو ، فبسرا و].

١- هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله : «بانت لتحزننا عفاره» ، اللغه : بانت : بعدت وفارقت. عفاره. اسم امرأه.

٢- الحسن البصرس (أبو سعيد) (ت ١١ ه. ٧٢٨ م) : تابعىّ ومتكلّم ومحدث من مشاهير الثقات وكبار الزّهاد. كان إمام أهل البصره وحبر الأمّه فى زمانه. له مكانه عظيمه فى التصوف. المنجد الاعلام. ص ٢٢٠.

٣- لم يسم قائله. اللغه : عاذ به : التجأ إليه.

٤- كلّ الأيه الشريفه (وَما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيامَهِ وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحانَهُ وَتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ)[الزمر / ٦٧].

مفردا حالان مفضّلتان ، والعامل فى بسرا ورطبا أفعل التفضيل ، وهو أطيب وفى مفردا ومعانا أنفع.

هذا هو المختار وإليه ذهب المازنىّ وابن كيسان والفارسىّ فى تذكرته (١) وابنا جنىّ وخروف ، ونسبه ابن مالك إلى سيبويه ، وذهب الزجاج والمبرّد والسيرافىّ والفارسىّ فى حلبياته (٢) إلى أنّهما منصوبان على إضمار كان تامّه صله لإذا فى المستقبل ولإذ فى الماضى ، وجوّز بعض المغارب أن تكون كان ناقصه فيكون بسرا ورطبا خبرين لا حإلى ن ، واستدلّ بالتعريف نحو : زيد المحسن أحسن منه المسىء ، ويحتاج إلى السماع.

تنبيه : قد يفعل ذلك فى مفهم التشبيه فيعمل فى حالين متقدّمه عليه ومتأخّره عنه ، كقوله [من المتقارب] :

٢٦٥ - تعيّرنا أنّنا عاله

ونحن صعإليك أنتم ملوكا (٣)

أى تعيّرنا أنّنا فقراء ، ونحن فى حال صعلكتنا مثلكم فى حال ملككم ، فحذف مثلا ، وأقام المضاف إليه مقامه مضمّنا معناه لما فيه من معنى التشبيه. قال ابن هشام وهذا الإعراب أجود ما قيل فى البيت.

لا تجئ الحال من المضاف إليه إلا بشروط

«ولا تجىء الحال من المضاف إليه» فى حال من الأحوال «إلا إذا صحّ» أى «قيام» المضاف إليه عند «مقام المضاف» عند حذفه ، نحو قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً) [آل عمران / ٩٥] ، فحنيفا حال من المضاف إليه ، وهو إبراهيم ، وجاءت منه لصحّه قيامه مقام المضاف ، وهو الملّه ، فإنّه لو قيل فى غير القرآن اتّبع إبراهيم لكان صحيحا.

«أو كان المضاف بعضه» أى بعض المضاف إليه ، «نحو : أعجبنى وجه هند راكبه» ، فراكبه حال من المضاف إليه ، وهو هند ، إذ المضاف وهو الوجه بعض هند ، ومثله قوله تعالى : (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً) [الحجرات / ١٢] ، (وَنَزَعْنا ما فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْواناً) [الحجر / ٤٧] ، فكلّ من ميتا وإخوانا حال من المضاف إليه ، وهو الأخ والضمير والمضاف إلى كلّ منهما بعضه ، ولا خفاء فى أنّ اشتراط صحّه قيام المضاف إليه مقام المضاف يغنى عن هذا الشرط ، فإنّه لو قيل : أعجبتنى هند راكبه ، و

١- تذكره أبى على الحسن بن أحمد الفارسىّ النحوىّ المتوفى سنه ٣٧٧ ه ق ، وهو كبير فى مجلّدات لخصّه أبو الفتح عثمان بن جنى النحوى. كشف الظنون ١ / ٣٨۴.

٢- الحلبيات فى النحو لأبى على الفارسى النحوى ، المصدر السابق ١ / ۶٨٨.

٣- لم يسم قائله. اللغه : عاله : فقراء. نحن أنتم مبتدا وخبر صعاليك ملوكا حالان والمعنى : نحن فى صعلكتنا مثلكم فى ملككم.

فی غیر القرآن یأکل أخاه ، ونزعنا ما فیهم من غلّ إخوانا ، لکان صحیحا ، فلو اقتصر علیه لکفاه.

«أو کان المضاف عاملا فی الحال» کأن یکون مصدرا أو وصفا ، «نحو : أعجبنی ذهابک مسرعا» ، فمسرعا حال من الکاف المضاف إلیها ذهاب ، وذهاب مصدر عامل فی الحال ، ونحو : هذا شارب السویق ملتوتا الیوم أو غدا ، فملتوتا حال من السویق المضاف إلیه شارب ، وشارب اسم فاعل عامل فی الحال ، لأنّه بمعنی الحال أو الاستقبال ، واعتماده علی المخبر عنه.

وإنّما اشترطوا لمجیء الحال من المضاف إلیه أحد هذه الشروط محافظه علی ما قرّروه من أنّ العامل فی الحال یجب أن یکون هو العامل فی صاحبها ، وصاحبها إذا کان مضافا إلیه یکون معمولا للمضاف ، والمضاف لا یعمل فی الحال إذا لم یشتبه الفعل ، فإذا کان المضاف مصدرا أو صفه ، فالقاعده موفاه ، لأنّ الحال وصاحبها معمولان لشیء واحد.

وإذا کان المضاف صالحا للسقوط ، وقیام المضاف إلیه مقامه ، کان المضاف إلیه کأنّه معمول العامل المضاف الّذی هو عامل الحال ، وعلی هذا فالواجب اتّحاد العامل تحقیقا أو تقدیرا ، کما یستفاد من المغنی بخلاف ما إذا لم یکن کذلک ، فإنّه لا سبیل إلی جعله صاحب حال ، إذ لو قلت : جاء غلام هند ضاحکه أو نحوه لم یجز.

قال ابن مالک وابنه بلا خلاف ، وانتقد بأنّ مذهب الفارسیّ جواز ذلک ، نقله عنه غیر واحد من الأئمه ، وقال العلامه أثیر الدین أبو حیّان : والّذی نختاره أنّ المجرور بالإضافه إذا لم یکن فی موضع رفع ولا نصب لا یجوز ورود الحال منه ، سواء صحّ قیام المضاف إلیه مقامه ، أو لم یصحّ ، لما تقرّر من أنّه لا بدّ من اتّحاد الحال وصاحبها فی العامل.

وأمّا میتا من قوله تعالی : (أَیُحِبُّ أَحَدُکُمْ أَنْ یَأْکُلَ لَحْمَ أَخِیهِ مَیْتاً) [الحجرات / ۱۲] ، فیحتمل أن یکون حالا من لحم ، وإخوانا من قوله تعالی : (وَنَزَعْنا ما فِی صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْواناً) [الحجرات / ۴۷] ، یحتمل أن یکون منصوبا علی المدح ، وحنیفا یحتمل أن یکون حالا من الملّه (۱) ، وذکر بأنّ الملّه والدین بمعنی ، أو من الضمیر فی اتبع.

قال : ومثل هذه القاعده لا یثبت بمثال أو بمثالین مع الاحتمال ، إنّما یثبت هذا باستقراء جزئیات کثیره حتی یحصل من ذلک الاستقراء قانون کلیّ یغلب علی الظّن أنّ الحکم ، منوط به ، هذا معنی ما قاله. ».

۱- حالا من الله «س».

الأسماء اللازمه للحاليه

تنبيه : قد يلزم بعض الأسماء الحاليه ، نحو : كافه وقاطبه ، فلا يضاف ، قال الرضىّ وتقع كافه فى كلام المتأخّرين ومن لا يوثق بعربيته مضافه غير حال ، وقد خطاوا فى ذلك ، انتهى.

ومنهم الزمخشرىّ فى خطبه المفصّل قال محيطا بكافه الأبواب. قال ابن هشام فى المغنى : تجويز الزمخشرىّ الحاليه من الفاعل ومن المفعول فى قوله تعالى : (ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً) [البقره / ٢٠٨] ، وهم ، لأنّ كافّه مختصّه بمن يعقل ، ووهمه فى قوله تعالى : (وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) [سبأ / ٢٨] ، إذ قدّر كافّه نعتا لمصدر محذوف ، أى رساله ، لأنّه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عمّا التزمه فيه من الحاليه ، ووهمه فى خطبته المفصل إذ قال محيطا بكافه الأبواب أشد لإخراجه إيّاه عن النصب ألبتّه.

ووقع للحريرى فى المقامات إيراد قاطبه مضافه (١) غير حال ، قال بقاطبه الكتاب. قال ابن الخشاب : استعمال قاطبه مضافه إلى ما بعدها وتعريفها به وإدخاله حرف الجرّ عليها يدلّ على جهله بعلم النحو ، وإنّه كان مقصّرا فيه جدّا. ».

١- سقط مضافه فى «س».

التمييز

صمديه

الثامن : التمييز وهو النكره الرافعه للابهام المستقرّ عن ذات أو نسبه ، ويفترق عن الحال بأغلبيّه جموده ، وعدم مجيئه جمله وعدم جواز تقدّمه على عامله على الأصحّ. فان كان مشتقّا احتمل الحال. فالأوّل عن مقدار غالبا ، والخفض قليل ، وعن غيره قليلا ، والخفض كثير.

والثانى : عن نسبه فى جمله أو نحوها ، أو إضافه ، نحو : رطل زيتا ، وخاتم فضّه ، (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ،) ولله درّه فارسا ، والنّاصب لمبيّن الذات هى ولمبيّن النسبه هو المسند ، من فعل أو شبهه.

شرح

اشاره

«الثامن» ممّا يرد منصوبا لا غير «التمييز» ، ويقال له التفسير والتبيين والممّيز والمفسّر والمبيّن ، وهو لغه فصل شىء عن شىء ، قال تعالى : (وَامْتازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ) [يس / ۵۹] ، أى انفصلوا. «و» اصطلاحا «هو النكره» أى الاسم النكره ، ولا ترد الجمله ، وإن اشتهر أنّها نكره ، فقد قال الرضىّ : الجمله ليست لا نكره ولا معرفه ، لأنّ التعريف والتنكير من عوارض الذات ، إذ التعريف جعل الذات مشارا بها إلى خارج اشاره وضعيّه ، والتنكير أن لا يشار بها إلى خارج فى الوضع ، وإذا لم تكن الجمله ذاتا فكيف يعرضان لها ، انتهى.

فالنكره كالجنس يدخل فيها الحال وغيرها ، ويخرج عنها المعرفه المنصوبه على التشبيه بالمفعول ، نحو : زيد حسن وجهه ، فإنّ فيه ما فى حسن وجها إلا التنكير ، وأمّا نحو قولهم : ما فعلت الخمسه عشر الدرهم وقوله [من الطويل] :

۲۶۶ - رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا

صددت وطبت النّفس يا قيس عن عمرو (۱)

وقوله [من الوافر] :

۲۶۷ - له داع بمكّه مشمعلّ

وآخر فوق دارته ينادى

إلى ردح من الشّيزى ملاء

لباب البرّ يلبك بالشهاد (۲)

فمحمول على زياده أل ، كما زادها من قال [من الرجز] :

٢٦٨ - باعد أمّ العمر من أسيرها

... (٣)

١- البيت لرشيد بن شهاب إليشكرى ، اللغه : صددت : أعرضت ونأيت ، طبت النفس : يريد إنّك رضيت.

٢- البيتان لأميه بن أبى الصلت. اللغه : المشمعل : الوصف من اشمعلّ بمعنى السريع الماضى ، الردح : جمع الرادح بمعنى عظيم وضخيم ، الشيزى : الشيز : خشب أسود تعمل منه الأمشاط والجفان ، اللباب : خالص من كلّ شىء ، يلبك : من ألبك أى : أفحش فى كلامه أو اخطأ فى منطقه.

٣- تمامه : حرّاس أبواب على قصورها. وتقدم برقم ٣٧.

هذا مذهب البصريّين ، وخالف الكوفيّون وابن الطراوه ، فأجازوا تعريف التمييز تمسّكا بما أوّله غيرهم.

«الرافعه للإبهام المستقرّ» أى الثابت فى المعنى الموضوع له من حيث إنّه موضوع له ، فإنّ المستقرّ وإن كان بحسب اللغه هو الثابت مطلقا ، لكنّ المطلق منصرف إلى الكامل ، وهو الوضعىّ ، قاله صاحب الفوائد الضيائيه ، ورام دفع ما أورده الرضىّ على ابن الحاجب ، حيث فسّر المستقرّ بالوضعىّ من أنّ لفظ المستقرّ لا يدلّ إلا على الثابت المطلق ، لكن قال بعضهم : هذا لا ينفعه فى التفصى (١) عن الإيراد ، إذ الكامل هو الثابت فى الوضع والاستعمال معا ، انتهى.

والاحتراز بهذا القيد عن نحو : رأيت عينا جاريه ، فإنّ جاريه رافعه للإبهام عن العين ، لكنّ الإبهام الحاصل فى العين ليس مستقرّا بحسب الوضع بل نشأ من الاستعمال بإعتبار تعدّد الموضوع ، قال بعض المحقّقين : ولو فسّر المستقرّ بما هو الثابت فى قصد المتكلّم فإنّ التمييز للتفسير بعدم الإبهام ليتمكّن فى النفس ، فالابهام ثابت فى القصد فى صوره التمييز بخلاف رأيت عينا جاريه ، فإن المقصود بالعين المعيّن إلا أنّه لزمه الإبهام من غير قصده فأزاله لكان حسنا ، انتهى.

«عن ذات» مذكوره لا وصف ، واحترز به عن النعت والحال ، فإنّهما وإن رفعا الأبهام المستقرّ لكن لا عن ذات ، بل عن وصف أو عن نسبه واقعه فى جمله أو ما ضاهاها ، كما سيأتى بيانه.

تنبيهات : الأوّل : قال شيخ شيوخنا الحرفوشىّ فى شرح التهذيب للمصنّف : وعبارته كعبارته هنا ، صنعه أولى من صنع الكافيه ، وحيث قال عن ذات مذكوره أو مقدّره ، انتهى.

وفى الأولويه نظر ، بل الأولى ما فى الكافيه ، وجهه أنّك إذا قلت : طاب زيد نفسا لم يكن فى طاب إبهام ولا فى ذات زيد ولا فى أصل النسبه ، فإنّها معلومه محقّقه ، وإنّما المبهم ذات مقدّره ، والمعنى طاب أمر من أمور زيد ، ثمّ تفسّر ذلك الأمر بقولك : نفسا ، فالمبهم فى الحقيقه هو الشىء المنسوب إليه لا النسبه ، وقولك : نفسا تمييز للمنسوب إليه المجهول لا لنفس النسبه ، ومن قال : إنّه تمييز عن النسبه كالمصنّف فقد تجوّز نظرا إلى أنّ الإبهام ناشىء عن جهه النسبه. وكذا الكلام فى زيد طيّب نفسا ، ويعجبنى طيبه نفسا.

الثانى : هذا الحدّ منقوض بنحو : رأيت شيئا ، أى حسن رجل والبدل فى الضمير المبهم وصفات أسماء الإشاره ومن وما وأىّ ووصف العدد فى نحو : قبضت عشره

١- التفصّى : التخلّص.

دراهم ، ولا مخلص عن هذه الأشياء ، إلا بإخراجها بما يخرج التوابع عن الحدود ، وذكره عصام الدين فى شرح الكافيه.

وجوه افتراق التمييز عن الحال

«ويفترق التمييز» عن الحال بأوجه سبعه كما فى المغنى :

أحدها : أغلبيه جموده ، أى جمود التمييز بخلاف الحال ، فإنّ الأغلب اشتقاقها كما تقدّم ، وقد يتعاكسان ، فتقع الحال جامده ، نحو : هذا مالك ذهبا ، والتمييز مشتقا ، نحو : لله درّه فارسا. وتصحّف على بعض المعاصرين من طلبه العجم الجمود بالوجود ، فقال ما معناه شارحا التمييز أكثر وجودا بالنسبه إلى الحال ، وهو غلط فاحش ، فاحذره.

والثانى : عدم جواز مجيئه جمله بخلاف الحال ، فإنّها تجئ جمله بكثره نحو : جاء زيد يضحك ، وظرفا نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، ومجرورا ، نحو : (فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) [القصص / ٧٩] ، والتمييز لا يكون إلا اسما غير ظرف ، وهذا يستفاد من قوله فى التعريف النكره. فإنّ النكره ضرب من الاسم ، وإن أطلق على الجمله أنّها نكره فليس حقيقه ، ولو سلم ، فالتنكير من أوصاف المفردات بالإصاله.

والثالث : عدم جواز تقدّمه على عامله مطلقا بخلاف الحال كما مرّ ، سواء كان اسما نحو : عندى رطل زيتا أو فعلا جامدا ، نحو : ما أحسنه رجلا ـ أو متصرّفا تمييزه غير منقول ، نحو : كفى زيد رجلا ـ بإجماع. فى هذه الثلاثه كما نقله ابن مالك ، فلا يقال : عندى زيتا رطل ونحوه ، أو متصرّفا تمييزه منقول ، نحو : طاب زيد نفسا ، فلا يجوز نفسا طاب زيد على الأصحّ وفاقا لسيبويه والفرّاء وأكثر البصريّين ومتأخّرى المغاربه ، وذلك لأنّ التمييز فى هذه الصوره فاعل فى الأصل.

وقد نقل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغه ، فلا يغيّر عمّا كان يستحقّه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. وقيل : لأنّ التمييز كالنعت فى الإيضاح ، والنعت لا يتقدّم على عامله ، فكذلك ما أشبهه ، قاله الفارسىّ ، واستحسنه ابن خروف ، وصحّح ابن مالك وأبو حيّان جوازه قياسا على غيره من الفضلات المنصوبه بفعل متصرّف ولكثره السماع فيه ، قال [من الطويل] :

٢٦٩ - أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب (١)

وقال الآخر [من البسيط] :

١- ينسب هذا البيت للمخبل السعدى ، وقيل : هو لأعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامرى.

٢٧٠ - ضيّعت حزمى فى إبعادى الأملا

وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا (١)

وقال الآخر [من الطويل] :

٢٧١ - ولست إذا ذرعا أضيق بضارع

ولا يائس عند التعّسّر من يسر (٢)

وقال الآخر [من المتقارب] :

٢٧٢ - أنفسا تطيب بنيل المنى

وداعى المنون ينادى جهارا (٣)

وللمجيز من الشواهد غير ذلك.

والحق أنّ تأويل كلّ ذلك تكلّف ، كيف وهم يبنون الحكم على أقلّ من ذلك ، لكن لو قيل بجوازه فى الشعر فقط لوروده فيه حسب كان انصافا.

تنبيهان : الأوّل : إذا كان العامل وصفا فقياس من أجاز التقديم فى الفعل أن يجيزه مع الوصف إلا مع اسم التفضيل. الثانى : اتّفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميّز إذا كان العامل متقدّما ، نحو : طاب نفسا زيد ، قاله ابن الضائع ، وهذا يردّ قول الفارسىّ أنّ التمييز كالنعت لأنّ النعت لا يتقدّم على المنعوت قاله ابن عصفور.

الرابع : عدم توقّف معنى الكلام عليه بخلاف الحال ، فإنّه قد يتوقّف معنى الكلام عليها ، كقوله تعالى : (وَلا تَمْشِ فِى الْأَرْضِ مَرَحاً) [الإسراء / ٣٧] ، (لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى) [النساء / ٤٣] وقوله [من الخفيف] :

٢٧٣ - إنّما الميّت من يعيش كئيبا

كاسفا باله قليل الرّجاء (٤)

الخامس : عدم جواز تعدّده بخلاف الحال ، فإنّها تتعدّد كقوله [من الطويل] :

٢٧٤ - على إذا ما زرت ليلى بخفيه

زياره بيت الله رجلان حافيا (٥)

وأما قوله [من الطويل] :

۲۷۵ - ...

تبارك رحمانا رحيما وموئلا (۶)

فالصواب أنّ رحمانا منصوب بإضمار أخصّ أو أمدح ورحيما حال منه لا نعت ، والقول بأنّهما تمييزان خطأ.

السادس : كونه مبيّنا للذات ، والحال مبيّنه للهيئه ، كما عرفت.

۱- البيت من الشواهد الّتى لا يعلم قائلها. اللغه : الحزم : ضبط الرجل أمره ، وأخذه بالثقه : ارعويت : رجعت إلى ما ينبغى لى ، والارعواء : الرجوع الحسن.

۲- لم يسمّ قائله.

۳- هو لرجل من طيّئ. اللغه : المنون : الموت ، جهارا : علانا.

۴- البيت لعدى بن الرعلاء. اللغه : كئيبا : حزينا ، كاسفا باله : أراد به المتغير الحال.

۵- البيت للمجنون. اللغه : الخفيه : مصدر خفى - بمعنى الاستتار ، الرجلان : الراجل.

۶- تمامه «بدأت باسم الله فى النظم أوّلا» ، وهو مطلع القصيده الشاطبيّه فى القراءات السبع للشاطبى. اللغه : الموئل : الملجأ والملاذ.

السابع : عدم توكيده لعامله بخلاف الحال ، فإنّها تكون مؤكّده لعاملها نحو : (وَلَّى مُدْبِراً) [النمل / ١٠] ، فتبسّم ضاحكا ، وأمّا قوله تعالى : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنا عَشَرَ شَهْراً) [التوبه / ٣۶] ، فشهرا موكّد لما فهم من أنّ عده الشهور ، وأمّا بالنسبه إلى عامله فهو اثنا عشر فمبيّن ، وأمّا إجازه المبرّد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود ، بأنّ الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل ، فلا حاجه إلى التمييز ، وأما قوله [من الوافر] :

٢٧۶ - تزوّد مثل زاد أبيك فينا

فنعم الزّاد زاد أبيك زادا (١)

فالصحيح أنّ زادا معمول لتزوّد إمّا مفعول مطلق إن أريد به التزوّد ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الّذى يتزوّده من أفعال البرّ ، وعليهما فمثل نعت له تقدّم فصار حالا ، وأمّا قوله [من البسيط] :

٢٧٧ - نعم الفتاه فتاه هند لو بذلت

ردّ التّحيّه نطقا أو بايماء (٢)

ففتاه حال مؤكده.

هذا ما ذكره ابن هشام فى المغنى من وجوه الافتراق بينهما ، وقد زاد بعضهم وجوبا أخر : أحدها : أنّ التمييز قد لا يكون عامله فعلا أو شبهه ، نحو : عشرون فى قولك : له عندى عشرون درهما. الثانى : أنّ التمييز بمعنى من والحال بمعنى فى حال كذا. الثالث : أنّ التمييز قد يجرّ فى بعض المواضع بخلاف الحال ، فإنّها واجبه النصب.

إذا كان التمييز مشتقّا احتمل الحال

«فإن كان» التمييز «مشتقّا احتمل» المشتقّ «الحال» ، نحو : لله درّه فارسا ، أى من حيث إنّه فارس ، أو حال كونه فارسا ، وذهب قوم إلى أنّ انتصابه فى مثل هذا التركيب على الحال فقط ، وضعّفه ابن الحاجب فى أمإلى المفصّل بأنّه لا يخلو من أن يكون حالا مقيّده أو مؤكّده. وكلاهما غير مستقيم ، أمّا المقيده فلأنّ قولك : لله درّه فارسا لم يرد به المدح فى حال الفروسيّه ، وإنّما تريد مدحه مطلقا ، بدليل أنّك تقول : لله درّه كاتبا ، وإن لم يكتب ، بل تريد الإطلاق ، كذلك لله درّه عالما.

والحال المؤكّده أيضا غير مستقيم ، لأنّ الحال المؤكّده شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجمله الّتى قبلها ، وأنت هاهنا لو قلت : لله درّه لكان محتملا للفروسيه وغيرها ولكان قولك : لله درّه عالما أو رجلا أو كاتبا لا يفيد إلا ما أفاده الأول ، فدلّ والحاله هذه على انتفاء الحال المقيّده ، والحال المؤكّده ، وإذا بطلتا ثبت التمييز ، انتهى.

١- البيت لجرير بن عطيه ، اللغه : تزود : أصل معناه : اتخذ زادا ، وأراد منه هنا السيره الحميده.

٢- لم يسمّ قائله. اللغه : الإيماء : الإشاره.

قال الرضىّ : وأنا لا أرى بينهما فرقا ، لأنّ معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيّته ، فلا تمدحه وفى غير حال فروسيّته إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا : ما أحسنه فى حال فروسيّته وتصريحهم بمن فى لله درّك من فارس دليل على أنّه تمييز ، وكذا قولهم : عزّ من قائل ، انتهى.

تنبيه ، ممّا يحتمل الحاليه والتمييز أيضا قولك : كرم زيد ضيفا ، إن قدّرت زيدا هو الضيف ، أمّا الحاليه فدلالته على الهيئه ، وأمّا التمييز فلدخول من عليه ، والأجود عند قصد التمييز إدخالها عليه دفعا لتوهّم الحاليه ، وإن قدّرت زيدا غير الضيف تعيّن التمييز ، وامتنعت حينئذ من ، لأنّه تمييز عن الفاعل ، والأصل كرم ضيف زيد.

«فالأوّل» أى التمييز الرافع للابهام المستقرّ عن ذات يصدر «عن مقدار» صدورا «غالبا» لا دائما ، فإنّه قد يصدر عن غير مقدار كما سيأتى ، ويجوز أن يكون عن بمعنى بعد ، نحو قوله تعالى : (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) [الانشقاق / ١٩] ، والمراد بالمقدار ما يقدّر به الشىء ، أى يعرف به قدره ويبيّن.

والمقادير إمّا مقاييس مشهوره موضوعه ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد ، وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز (١) والإردبّ (٢) والكرّ (٣) ، وما يعرف به قدر الموزون كضبحات الوزن كالطّسوج (۴) والدانق (۵) والدينار والمنّ والرطل وغير ذلك ، وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وقد راحه وقد شبر ونحو ذلك. أو مقاييس غير مشهوره ولا موضوعه للتقدير كقوله تعالى : (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً) [آل عمران / ٩١] وقولك : عندى مثل زيد رجلا ، وأمّا غيرك رجلا وسواك إنسانا فمحمول على مثلك بالضديّه ، وقولك : بطولك رجلا ، وبعرضه أرضا ، وبغلظه خشبا ، ونحو ذلك من المقاييس. أيضا فهذه المقادير إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدّرات لا المقادير ، لأنّ قولك : عندى عشرون درهما وذراع ثوبا ورطب زيتا ، والمراد بعشرون هو الدراهم لا مجرّد العدد وبذراع المذروع وبرطل الموزون إلا ما يوزن به وكذا فى غيرها قاله الرضىّ.

«والخفض» أى خفض إضافه تمييز المقدار بإضافه التمييز إليه كشبر أرض وقفيز برّ ومنوى عسل وتمر «قليل» لما سيأتى ، هذا إذا لم يكن المميّز عددا أو مضافا ، فإن كان

١- القفيز : مكيال كان يكال به قديما.

٢- الاردبّ : مكيال يسع إربعه وعشرين صاعا.

٣- الكرّ : مكيال لأهل العراق ، أو ستبون قفيزا ، أو أربعون إردبّا.

۴- الطسوج : حبتان من الدوانيق.

۵- الدانق : سدس الدرهم.

عـددا نحو : عشـرين درهما ومضافا نحو : بمثله مددا ومل الأرض ذهبا تعيّن النصب ، ويصدر «عن غيره» أى غير المقدار صدورا «قليلا» ، وضـابطه كـلّ فرع حصل له بالتفريع اسم خاصّ يليه وأصـله ، ويكون بحيث يصـحّ إطلاق اسم ذلك الأصل على ذلك الفرع ، نحو : خـاتم حديـدا وبـاب ساجـا وجبّه خزّا ، وأمّـا الفرع الّـذى لم يحصـل له اسم خـاصّ ، فلا يجوز انتصاب مايليه على التمييز ، نحو : قطعه ذهب وقليل فضه. قال بعض المحقّقين : فيشـكل تعريف التمييز بقطعه ذهب ، لأنّ ذهبا يرفع الإبهام المسـتقرّ عن قطعه ، إلا أن يقال : إنّه تمييز ، لكن لا يجوز نصبه كما فى ثلاثه رجال.

«والخفض» أى خفض تمييز غير المقـدر بإضـافه المميّز كخـاتم حديـد وبـاب ساج وجبّه خزّ «كثير» ، لأنّ إبهامه أخفّ من إبهام المقـدار لكونه أكثر إبهامـا يحتاج إلى مميّز ، ونصب المميّز نصّ على كونه مميّزا ، وهو الأصل فى التمييز بخلاف الخفض ، فإنّه علم الإضافه فهو فى غير المقدار أولى ، مع أنّ الخفّه معه أكثر لسـقوط النونين والتنوين بالإضافه ، ويجوز جرّ النوعين بمن أيضـا سواء كان المميّز مضافا ، نحو : مل الأرض من ذهب ، أو لم يكن نحو : رطل من زيت ، وخاتم من حديد.

امتناع الخفض

ويمتنع فى ثلاث مسائل : إحداها تمييز العدد ، نحو : عشـرين درهما ، ولا يرد على جواز عشرين من الدراهم لخروجه عن التمييز بتعريفه. الثانيه : التمييز المحوّل عن المفعول كغرست الأرض شجرا. الثانيه ما كان فاعلا فى المعنى كطاب زيد نفسا ، وزيد أكثر مالا. واختلف فى من هذه فقيل : زائده ، وقيل : للتبعيض ، وقيل : للتبيين ، وهو الصحيح.

تنبيه : تمييز الـذات إمّا أن يكون عن عدد أو عن غيره ، والأوّل إمّا أن يكون جنسا أولا ، والجنس إمّا أن يقصد به الأنواع أو لا ، وعلى كلا الوجهين يجب إفراد التمييز ، والأوّل يجب خلوّه عن تاء الوحده نحو عشرون ضربا أو تمرا ، والثانى يجب كونه مع تاء الوحـده نحو : عشـرون ضـربه أو تمره ، فالأوّل لبيان عـدد الأنواع ، والثانى لبيان عدد الآحاد ، وإن كان عن عدد وليس بجنس ، نحو : عشـرون درهما وجب إفراده والّـذى عن غير العـدد إن كان جنسا ثنّى إذا أريـد تثينته ، وجمع إذا أريد جمعه ، وإلا أفرد ، تقول : عندى مثله تمرا أو تمرين أو تمورا ، وإن لم يقصد من الجنس الأنواع وجب إفراده ، نحو : مثله تمرا ، وإن لم يكن جنسـا طوبق به ما يقصد مفردا كان أو مثّنى أو مجموعا ، نحو مثله رجلا أو رجلين أو رجالا.

ومحصّل التقسيم أنّ التمييز عن الذات إمّا أن يكون عن عدد أولا ، والعدد إمّا جنس أو لا ، والجنس إمّا أن يقصد به الأنواع أولا ، وغير العدد إمّا جنس أو لا ، والجنس إمّا أن يقصد به العدد أو لا ، هذا حاصل تقسيم الرضى عليه من الله الرضا.

«والثانى» : أى «التمييز» الرافع للإبهام المستقرّ «عن نسبه» يصدر عن نسبه كائنه فى جمله أو نحوها ، وهو إمّا اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد متفقّئ شحما (۱) أو اسم المفعول معه نحو : الأرض مفجّره عيونا أو أفعل التفضيل معه ، نحو : أنا أكثر مالا وخير مستقّرا أو الصفه المشبهه معه ، زيد طيب أبا أو المصدر ، نحو : أعجبنى طيبه أبا ، وكذا كلّ ما فيه معنى الفعل ، نحو : حسبك بزيد رجلا ، وسرعان ذا إهاله وويلم أيام الشباب معيشه ، ويالزيد فارسا ، أو فى إضافه ، نحو : أعجبنى طيبه أبا ، وهو داخل فى شبه الجمله ، فلا حاجه إلى إفراده بالذكر ، نحو : عندى «رطل زيتا» مثال للتمييز عن المقدار والرّطل بالفتح والكسر ، وهو أفصح ، اثنتا عشره أوقيه والأوقيه أستار وثلثاه ، والأستار أربعه مثاقيل ونصف ، والمثال درهم وثلاثه أسباع درهم ، والدرهم سنه دوانيق ، والدانق قيراطان ، والقيراط طسوجان ، والطسوج حبّتان ، كذا فى القاموس ، وجعله الفاضل الهندىّ مثالا للمكيل ، وسهاه بعضهم ، وليس بسهو ، فقد قيل فى المغرب الرطل بالفتح والكسر ما الّذى يوزن به أو يكال به ، انتهى.

«وخاتم فضه» مثال للتمييز عن غير المقدار («وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) [مريم / ۴]» مثال للتمييز عن النسبه فى جمله. ولله درّه فارسا مثال للتمييز فى نحو جمله ، لأنّ فيه معنى الفعل ، أى عجبنا منه فارسا ، وفى الإضافه أيضا كما هو ظاهر ، ولذلك لم يأت بها بمثال ، هذا وإنّما يصلح مثالا لذلك إن كان مرجع الضمير معيّنا معلوما.

أمّا إذا كان مجهولا كان من مميّز الذات لا من مميّز النسبه ، لأنّ الضمير مبهم فيحتاج إلى ما يميّزه ، والدرّ بفتح الدّال وتشديد الرّاء المهملتين الكثره ، فى الأصل مصدر قولهم : درّ اللبن يدرّ بالكسر والضمّ درّا ، ويسمّى اللبن نفسه درّا أيضا ، وقيل : المراد فى مثله الخير لاعتقادهم أنّ اللبن مصدر لكلّ خير يقرونه الضيف ، ويسقونه الخيل.

قال ابن السيده : أصله أنّ رجلا رأى أخر يحلب نافه ليلا ، فتعجّب من كثره لبنها ، فقال لله درّك ، وقيل : معناه لله درّ اللبن الّذى رضعته من أمّك ، وأكثر ما يمثّل به النحاه مضافا لضمير الغائب ، وقد يضاف للمخاطب ولضمير المتكلّم. وللظاهر أيضا كما صرّح به الرضىّ ، وإنّما أضافوه إلى الله تعالى قصدا للتعجّب منه ، لأنّ العرب إذا أعظموا شيئا غايه الإعظام ، أضافوه إلى الله تعالى إيذانا بأنّ هذا الشىء لا يقدر على

۱- تفقّأ فلان شحما : امتلأ حتى تشقّق جلده.

إيجاده إلا الله تعالى : وبأنّ هذا جدير بأن يتعجّب منه ، لأنّه صادر عن فاعل قادر مصدر للأشياء العجيبه ، سبحانه وتعالى.

تنبيهات

الأوّل : قضيه إطلاقه أن تمييز النسبه لا يختصّ بما وقع بعد جمله فعليه ، وهو المشهور الّذى ذكره المغاربه خلافا لما فى التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه فهو عنده من تمييز المفرد.

الثانى : التمييز عن النسبه أربعه أقسام : محوّل عن الفاعل نحو : (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) [مريم / ۴] ، أصله : اشتعل شيب الرأس ، فحوّل الإسناد إلى الرأس ، ونصب شيب على التمييز مبالغه وتوكيدا ، لأنّ ذكر الشىء مبهما ثمّ مفسّرا أوقع فى النفس من ذكره من أوّل الأمر مفسّرا.

ومحوّل عن المفعول ، نحو : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً) [القمر / ۱۲] أصله : فجّرنا عيون الأرض ، ثمّ أوقع الفعل على الأرض ، ونصب عيون على التمييز ، هذا مذهب الجزولىّ وابن عصفور وابن مالك وأكثر المتأخّرين ، وأنكره الشلوبين وتلميذه الأبدىّ وابن أبى الربيع ، وقالوا هذا القسم لم يذكره النّحويّون ، وتأوّل الشلوبين عيونا فى الآيه على أنّها حال مقدّره ، لأنّها حال التفجير لم تكن عيونا ، وإنّما صارت عيونا بعد ذلك ، وأوّلها ابن أبى الربيع على وجهين : أحدها أن يكون بدل بعض من كلّ على حذف الضمير ، أى عيونها ، مثل أكلت الرغيف ثلثا ، أى ثلثه ، أو على نزع الخافض أى بعيون. وردّه ابن هشام فى شرح اللمحه بأنّه لو كان كما زعم لم يلتزم العرب فى مثله التنكير والتأخير عن الفعل ، ولصرّحوا بالخافض فى وقت ، وأيضا فليس العيون مفجّرا بها بل هى نفس المفجر ، انتهى.

ومحوّل عن غيرهما نحو : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً) [الكهف / ۳۴] ، أصله : مالى أكثر من مالك فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو الضمير ، فالرتفع ، وانفصل ، وصار أنا أكثر منك ، ثمّ جئ بالمحذوف تمييزا. وغير محوّل : نحو : امتلاء الاناء ماء ، لأنّ مثل هذا التركيب وضع ابتداء ، هكذا غير محوّل ، وأكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجّب ، نحو : لله درّه فارسا ، وحسبك زيدا ناصرا ، أو ما أحسنه رجلا ، وأكرم به أبا.

الثالث : إذا اتّحد مميّز النسبه بما قبله معنى ، طابقه فى الإفراد وضديّه ، فتقول : كرم زيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا ، وكذا فى المؤنّث ، كما تقول : زيد رجل والزيدان رجلان والزيدون رجال ونحوه ، وأمّا قوله تعالى : (وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقاً) [النساء / ۶۹] ، ففيه وجهان : أحدهما : أن يكون ترك الجمع فيه لفظا ، لأنّ رفيقا ممّا يستوى فيه المفرد وغيره كالصديق والعدوّ. الثانى : أن يكون الأصل : وحسن رفيق

أولئك ، فحذف المضاف ، وجاء التمييز على وفقه ، وكذا إن لم يتّحدا فيطابق ، نحو : حسن زيد وجها والزيدان وجوها ، إن لم يلزم إفراد لفظ التمييز لإفراد معناه ، أو لكونه مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه.

فإن كان معنى التمييز مفردا تعيّن إفراد لفظه ، كقولك فى أبناء رجل واحد. طاب الزيدون أصلا ، وكرموا أبا ، وكذا إن لم يقصد اختلاف أنواع المصدر ، نحو : زكا الأتقياء سعيا ، وخاب الأشقياء رأيا ، فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محالّه جازت المطابقه ، نحو : تخالف الناس آراء ، وتفاوتوا أذهانا ، ومنه (بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمالاً) [الكهف / ١٠٣] ، وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع فى محذور أولى ، فطاب الزيدون نفسا ، وقرّوا عينا أولى من أنفسا وأعينا لإفاده المقصود باختصار. قال تعالى : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً) [النساء / ۴].

فإن أوقع فى محذور تعيّن جمعه ، وإن كان بعد مفرد ، فتقول : كرم الزيدون بمعنى ما أكرمهم من آباء ، ولو أفردت لأوهم أنّ المقصود كون أبيهم واحدا موصوفا بالكرم ، وكذا تقول : نظف زيد ثيابا ، لأنّك لو قلت : ثوبا لأوهمت أنّه ثوب واحد (١) والناصب لمبيّن الذات المبهمه هو هى أى تلك الذات.

واختلفوا فى صحّه إعمالها مع أنّها جامده ، فقيل : لشبهها باسم الفاعل ، لأنّها طالبه له فى المعنى ، فعشرين درهما شبيه بضاربين زيدا ، ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا فى الاسميّه والطلب المعنوىّ ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون. وقيل : لشبهها بأفعل من وذلك فى خامس مرتبه ، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل ، لأنّه يعمل معتمدا وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا ، وهو أصل للصفه المشبهه ، لأنّه يعمل فى السيّ والأجنبىّ ، فهى لا تعمل إلا فى السيّ دون الأجنبىّ ، وهى الأصل لا فعل ، لأنّها ترفع الظاهر ، وهو لا يرفعه إلا فى مسأله واحده ، وهو أصل للمقادير لأنّه يتحمّل الضمير وهى لا تتحمّله ، وصحّح هذا القول ، لأنّ حمل الشىء على ما هو به أشبه أولى ، كذا فى التصريح.

ناصب التمييز

«والناصب لمبيّن النسبه» عند سيبويه والمازنىّ والمبرّد والزجّاج والفارسىّ «هو المسند من فعل» ، كطاب زيد نفسا ، «أو شبهه» ، والمراد به هنا ما تضمّن معناه وحروفه من المصدر والوصف ، أو تضمّن معناه فقط كاسم الفاعل ونحو : لله درّه فارسا ، وعبّر فى العمده عن هذا بشبه شبهه ، وذهب قوم إلى أنّه العامل فى مبيّن ».

١- سقطت هذه الجمل فى «س».

النسبه ، وهو الجمله الّتی انتصب عن تمامها لا افعل ولا ما أشبه ، واختاره ابن عصفور وعزاه إلی المحقّقین.

وهنا انتقضی کلام المصنّف رحمه الله فی النوع الثانی من المعربات من الأسماء ، وهو ما یرد منصوبا لا غیر فشرع فی النوع الثالث منها وهو ما یرد مجرورا لا غیر ، فقال :

المضاف إلیه

صمدیه

النوع الثالث : ما یرد مجرورا لا غیر ، وهو اثنان :

الأوّل : المضاف إلیه : وهو ما نسب إلیه شیء بواسطه حرف جرّ مقدّر مرادا ، وتمتنع اضافه المضمرات ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، والموصولات ، سوی «أیّ» فی الثلاثه ، وبعض الأسماء تجب إضافتها ، إمّا إلی الجمل وهو : إذ ، وحیث ، وإذا ، أو إلی المفرد ظاهرا أو مضمرا وهو : کلا وکلتا ، وعند ، ولدی وسوی ، أو ظاهرا فقط وهو : أولو وذو وفروعهما ، أو مضمرا فقط وهو : وحده ولبّیک وأخواته.

تکمیل : یجب تجرّد المضاف عن التنوین ونونی المثّنی والجمع وملحقاتهما ، فإن کانت إضافه صفه إلی معمولها فلفظیّه ، ولا تفید إلا تخفیفا ، وإلا فمعنویّه ، وتفید تعریفا مع المعرفه ، وتخصیصا مع النکره ، والمضاف إلیه فیها إن کان جنسا للمضاف فهی بمعنی «من» أو ظرفا له فبمعنی «فی» أو غیرهما فبمعنی «اللام» ، وقد یکتسب المضاف المذکر من المضاف إلیه المؤنّث تأنیثه وبالعکس ، بشرط جواز الاستغناء عنه بالمضاف إلیه ، کقوله : «کما شرقت صدر القناه من الدّم» وقوله : «اناره العقل مکسوف بطوع هوی» ومن ثمّ امتنع : قامت غلام هند.

شرح

اشاره

«النوع الثالث» من المعربات «ما یرد مجرورا لا غیر ، وهو اثنان» لا ثالث لها.

«الأوّل : المضاف إلیه» ، والاضافه لغه الإماله والإسناد ، ومنها ضافت الشمس للغروب ، أی مالت ، وأضفت ظهری إلی الحائط ، أی أملته ، وأسندته إلیه. واصطلاحا نسبه تقییدیّه بین اسمین توجب لثانیهما الجرّ ، فخرج بالتقییدیّه الإسناديّه ، وبما بعده زید قام ، وقام زید.

ولا ترد الإضافه إلی الجمل ، لأنّها فی تأویل الاسم وبالأخیر الوصف ، کزید الخیّاط ، وما جری علیه المصنّف من کون المضاف إلیه هو الثانی ، فیکون المضاف هو الأوّل ، و

هو مصطلح سيبويه وابن مالك وأكثر المتأخّرين ، وهو المشهور ، وقيل : عكسه ، وقيل : يجوز فى كلّ كلّ.

«وهو» أى المضاف إليه اصطلاحا «ما» أى اسم حقيقه أو حكما ، ليشمل الجمله المضاف إليها نحو : (يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ) [الأنعام / ٧٣] ، «نسب إليه شىء» ، ولا يكون إلا اسما «بواسطه حرف جرّ مقدّر» حال كون هذا المقدّر «مرادا» احترازا عن المفعول فيه والمفعول له ، فإنّ حرف الجرّ مقدّر فيهما ، لكنّه غير مراد. كذا قال ابن الحاجب.

واعترضه الرضىّ بأنّه إن أريد أنّه غير مراد معنى لم يجز إذ معنى الظرفيّه ، والتعليل فيهما ظاهر ، وأيضا فلا معنى لتقدير الحرف إلّا أنّه مراد معنى ، وإن أريد أنّه غير مراد لفظا كان كأنّك قلت : المضاف إليه كلّ اسم صفته ، كذا مجرور بحرف جرّ مقدّر فيقضى إلى الدّور ، لأنّ معرفه حقيقته متوقّفه على معرفه ما أخذ فى التعريف ، وهو كونه مجرورا بحرف جرّ مقدّر ، وكونه مجرورا بذلك متوقّف على معرفه كونه مضافا إليه ، انتهى.

تنبيهات : الأوّل : المتبادر من هذا الحدّ أنّه لا يشتمل المضاف إليه بالإضافه اللفظيّه على المشهور من أنّها ليست على معنى الحرف فينتقض به إلا أن يحمل على ما ذهب إليه بعضهم من أنّها على معنى الحرف ، لكنّه لم يبيّن فيما سيأتى تقدير الحرف كما بيّنه فى المعنويّه ، وسيأتى تحقيق ذلك.

الثانى : استشكل حكمهم بأنّ كلّ مضاف إليه مجرور بنحو : (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ) [يوسف / ٨٢] ، وأجاب بعض المحقّقين بالتزام أنّ المضاف إليه فى ذلك مجرور تقديرا ، معترفا بأنّه تكلّف أمرا بالتأمّل ، وقال بعضهم : وقد يجاب بأنّه عامّ مخصوص ، قال : ولعلّ هذا أقرب ، انتهى. ولا يخفى سقوط هذا الإشكال راسا.

فى عامل الجرّ فى المضاف إليه

الثالث : فى عامل الجرّ فى المضاف إليه قولان آخران أحدهما : أنّه الإضافه ، الثانى : أنّه المضاف ، وهو الصحيح ، ولا ينافيه قولنا فى تعريف الإضافه : إنّها توجب لثانى الاسمين الجرّ ، لأنّ كونها سببا للجرّ لا يستلزم كونها عامله له.

ما يمتنع اضافته من الأسماء

پ واعلم أنّ الغالب فى الأسماء أن تكون صالحه للإضافه والإفراد كغلام وثوب. و «تمتنع إضافه المضمرات» خلافا للخليل والأخفش والمازنىّ ومن وافقهم فى نحو إيّاى وايّاك ، حيث ذهبوا إلى أنّ أيّا اسم مضمر ، وما بعدها مضمر

مضاف إليه ، وحجّتهم أنّها جاءت إضافتها إلى الظاهر فى قول العرب : إذا بلغ الرجل ستّين فإيّاه وإيّا الشواب (۱). وإذا أثبتت إضافته إى الظاهر الّذى يظهر فيه الإعراب وجب الحكم بإضافته إلى الضمير الّذى لا يظهر فيه الإعراب.

وأمّا كون الضمایر لا تضاف ، فغير مانع من إضافه هذا النوع ، لأنّ الاحكام العامّه قد تتخلّف فى بعض الصور بدليل تخلّف لدن عن جرّ غدوه ، وتخلّف لو لا عن ضمّ المرفوع بها ، وتخلّف عسى عن اتّصال ضمير المرفوع بها بعدها ، فكذلك هذا النوع من المضمرات فى منع الإضافه ، واختاره ابن مالك.

والأصحّ ما ذهب إليه سيبويه والأخفش فى أحد قوليه وجمهور البصريّين وأبو على من المتأخّرين من أنّ الضمائر لا تضاف مطلقا ، ولا تثبت إضافه إيّا بما رواه الخليل لشذوذه ، وما اتّصل بها إنّما هو حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلّم والخطاب والغيبه ، وسيأتى ذكر المضمرات مستوفيا فى المبنيّات.

«و» إضافته «أسماء الإشاره» وسيأتى أيضا ذكرها ثمّه. وأمّا ذلك ونحوه فالكاف فيه حرف خطاب بإجماع النّحاه. «و» إضافه «أسماء الاستفهام» وهى عشره «كم وكيف ومن ومهما ما وأىّ وأين وأيّان ومتى وأنّى» ، وسيأتى شرح بعضها فى حديقه المفردات إن شاء الله تعالى. «و» إضافه «أسماء الشرط» ويأتى ذكرها فى حديقه الأفعال. «والموصولات» ويأتى ذكرها فى المبنيّات.

وإنّما امتنعت إضافه هذه المذكورات لشبهها بالحرف ، والحرف لا يضاف «سوى أىّ فى الثلاثه» أى فى أسماء الاستفهام والشرط والموصولات ، فإنّها لا تمتنع إضافتها لضعف الشبه بما عارضه من شدّه افتقارها إلى مفرد مضاف إليه ، سيأتى شرحها مستوفيا فى حديقه المفردات ، إن شاء الله تعالى.

ما تجب إضافته من الأسماء

«وبعض الأسماء تجب إضافتها» أعاد الضمير مؤنّثا على بعض مع كونها مذكّرا لاكتساب التأنيث من المضاف إليه كما يجىء بيان ذلك فى هذا الباب عن قريب إن شاء الله تعالى. وإضافتها «إمّا إلى الجمل وهو نوعان» : مضاف إلى الجمل مطلقا اسميّه كانت أو فعليه ، ومختصّ بالجمل الفعليه.

فالأوّل : «إذ» من أسماء الزمان ، نحو قوله تعالى : (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) [الأنفال / ۲۶] ، و (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا) [الأعراف / ۸۶] ، وشرط الاسميّه أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا ، نحو : زيد قام ، نصّ عليه سيبويه ، والأكثرون على قبحه ، و

۱- الشواب : جمع شابّه.

وجّهوه بأنّ إذ لمّا كانت لما مضى ، وكان الفعل الماضى مناسبا لها فى الزمان ، وكانا فى جمله واحده لم يحسن الفصل بينهما ، بخلاف ما إذا كان مضارعا ، نحو : إذ زيد يقوم ، فإنّه حسن ، ونقض بنحو : إذا زيد يقوم وأجاب ابن الحاجب بأنّه لحكايه الحال ، والتزم الرضىّ قبحه أيضا. وشرط الفعليه أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى كما مرّ ، أو معنى لا لفظا ، نحو : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ) [البقره / ١٢٧] ، وقد يحذف جزء هذه الجمله ، فيظنّ من لا خبره له أنّها أضيفت إلى المفرد كقوله [من البسيط] :

٢٧٨ - هل ترجعنّ ليال قد مضين لنا

والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا (١)

والتقدير إذ ذاك كذلك.

وقد تحذف الجمله بأسرها ، ويعوّض عنها التنوين ، قال أبو حيّان : والّذى يظهر من قواعد العربيه أنّ هذا الحذف جائز لا واجب ، وتكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين على الأصل ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) [الواقعه / ٨٤] ، أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، وزعم الأخفش أنّ إذ حينئذ معربه ، والكسر جرّ إعراب بالإضافه لا بناء ، وحمله على ذلك أنّه جعل بناءها ناشيا عن إضافتها إلى الجمله ، فلمّا زالت من اللفظ صارت معربه ، وهو مردود بأنّه قد سبق لإذ حكم البناء ، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه ، وبأنّ العرب قد بنت الظرف المضاف لإذ ولا علّه لبنائه إلا كونه مضافا لمبنىّ ، فلو كانت الكسره إعرابا لم يجز بناء الظرف وبأنّهم قالوا : بفتح الذّال منوّنا ، وإن كان معربا لم يجز فتحه ، لأنّه مضاف إليه فدلّ [هذا] على أنّه مبنىّ مرّه على الكسر لالتقاء الساكنين ، وهو الغالب ، ومرّه على الفتح طلبا للتخفيف ، وسيأتى تمام الكلام على إذ فى حديقه المفردات إن شاء الله تعالى.

«وحيث» ، نحو : جلست حيث جلس زيد ، وحيث زيد جالس ، وشرط الاسميّه أن لا يكون الخبر فيها فعلا ، نصّ عليه سيبويه ، وإضافتها إلى الفعليه أكثر. قال ابن النحاس : ليس فى ظروف المكان ما يضاف إلى الجمله غير حيث لما أبهمت لوقوعها على كلّ جهه إحتاجت فى زوال إبهامها ، أى إضافتها لجمله كإذ وإذا فى الزمان ، انتهى.

وربّما أضيفت إلى المفرد كقوله [من الطويل] :

٢٧٩ - ...

... حيث لىّ العمائم (٢)

١- لم يسم قائله لكن بعض المصادر تنسبه إلى عبد الله بن المعتز. وأكثر المصادر على أنه لا يوجد فى ديوان ابن المعتز. اللغه : الأفنان : جمع فنن بمعنى الغصن الملتف ، أو جمع فنّ بمعنى الضرب من الشىء.

۲- تمـامه «ونطعنهم تحت الحبـا بعـد ضـربهم بـبيض المواضـى ...» وهـو منسـوب للفرزدق وليس فى ديوانه. اللغه : الحبـا : جمع الحبوه بمعنى ما يحتبى به من ثوب وغيره ، البيض جمع أبيض بيضاء بمعنى السيوف ، المواضى : جمع الماضى بمعنى القاطع.

ولا يقاس عليه خلافا للكسائىّ ، ولا يشترط فى إضافتها إلى الجمل ظرفيتها ، وزعم المهدوىّ (١) شارح الدريديه (٢) أنّ حيث فى قوله [من الرجز] :

٢٨٠ - ثمّت راح فى الملبيّن إلى

حيث تحجّى المازمان ومنى (٣)

إنّها لمّا خرجت عن الظرفيه بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافه إلى الجمل ، وصارت الجمله بعدها صفه لها ، وتكلّف لها تقدير رابط ، وقال ابن هشام : وليس بشىء ، وإذا دخلت عليها ما الكافّه تضمّنت معنى الشرط كقوله [من الخفيف] :

٢٨١ - حيثما تستقم يقدّر لك الله

نجاحا فى غابر الأزمان (٤)

قال ابن هشام : وهذا البيت عندى دليل على مجيئها للزمان.

«و» النوع الثانى وهو المختصّ بالجمل الفعليه «إذا» عند غير الأخفش والكوفيين ، ويقع شرطها وجوابها ماضيين ، نحو : (وَإِذا أَنْعَمْنا عَلَى الْإِنْسانِ أَعْرَضَ) [الإسراء / ٨٣] ، ومضارعين نحو : (إِذا يُتْلى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ) [الإسراء / ١٠٧] ، ومختلفين نحو : (وَإِذا سَمِعُوا ما أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ) [المائده / ٨٣] ، (إِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُ الرَّحْمنِ خَرُّوا سُجَّداً وَبُكِيًّا) [مريم / ٥٨] ، وماضيا وأمرا نحو : (إِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَطَلِّقُوهُنَ) [الطلاق / ١] وسيأتى تتمّه الكلام عليها فى حديقه المفردات.

«أو إلى مفرد» والمراد به ما يقابل الجمله ، وهو أيضا نوعان : ما يجوز قطعه عن الإضافه فينوّن ، نحو : كلّ ، إذا لم يقع نعتا ولا توكيدا ، أو بعض وأىّ ، كقوله تعالى : (وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) [الأنبياء / ٣٣] و (فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ) [البقره / ٢٥٣] ، و (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) [الإسراء / ١١٠].

وما يلزم الإضافه لفظا ، وهو ما يضاف للمفرد حال كونه «ظاهرا» تاره و «مضمرا» [تاره] أخرى ، «وهو كلا وكلتا» نحو : كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما ، ولا يضافان إلا لما استشكل ثلاثه شروط :

أحدها : التعريف ، فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امراتين خلافا للكوفيّين ، وذلك أنّ وضعهما للتأكيد ، ولا يؤكّد التاكيد المعنوىّ إلا المعارف.

١- لعله أبو عبد الله محمد بن جعفر القيروانى (- ٤١٢ ه ق) له شرح المقصوره ، والجامع فى اللغه. مغنى اللبيب ص ٥٤٨.

٢- الدريديه هى مقصوره ابن دريد اللغوىّ البصرىّ المتوفى سنه ٣٢١ ه. كشف الظنون ، ٢ / ١٨٠٧.

٣- البيت لمحمد بن الحسن بن دريد صاحب الجمهره والاشتقاق. اللغه : الملبيّن : جمع ملب ، وهو من يقول لبيّك اللهمّ لبيّك ،

تحجّى : أقام ، المأزمان : موضع بين المشعر وعرفات.

۴- لم يذكر قائله. اللغه : الغابر : الباقى.

الثانى : الدلاله على اثنين أمّا بالنصّ ، نحو : كلاهما أو بالاشتراك ، نحو قوله [من الطويل] :

٢٨٢ - كلانا غنىّ عن أخيه حياته

ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا (١)

فإنّ كلمه «نا» مشتركه بين الاثنين والجماعه. وإنّما صحّ قوله [من الرمل] :

٢٨٣ - إنّ للخير وللشّر مدى

وكلا ذلك وجه وقبل (٢)

لأنّ ذا مثناه فى المعنى ، مثلها فى قوله تعالى : (لا فارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوانٌ بَيْنَ ذلِكَ) [البقره / ٦٨] أى وكلاما ذكر.

الثالث : أنّ يكون المضاف إليه كلمه واحده ، وقد يفرق بالعطف بالواو فى الشعر كلا زيد وعمرو ، قال [من البسيط] :

٢٨٤ - كلا أخى وخليلى واجدى عضدا

فى النّائبات وإلمام الملمّات (٣)

قال بعضهم : ولا ينوّن كلا ، وإن ذكرت من غير إضافه ، لأنّهم يستنكرون تنوين ما غلب عليه التجريد منه لأجل الإضافه.

«وعند» وهو ظرف مكان يستعمل فى الحضور والقرب سواء كانا حسّيين ، نحو : (فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) [النمل / ٤٠] ، (عِنْدَ سِدْرَهِ الْمُنْتَهى عِنْدَها جَنَّهُ الْمَأْوى) [النجم / ١٥ و ١٤] ، أو معنويّين ، نحو : (قالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ) [النمل / ٤٠] ، (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيارِ) [ص / ٤٧].

قال المرادىّ فى شرح التسهيل : وإذا كان مظروفها معنى كانت للزمان ، نحو : إنّما الصبر عند الصدمه الأولى ، وربّما فتحت عينها ، أو ضمّت ، ولا يقع إلا ظرفا أو مجروره بمن ، وبها ينبغى أن يحلّ ما ألغز به الحريرى حيث قال : وما منصوب أبدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف. وأمّا قول العامّه : ذهبت إلى عنده فلحن ، وأمّا قول بعض المولّدين [من المجزوء الرّمل] :

٢٨٥ - كلّ عند لك عندى

لا يساوى نصف عند (٤)

فقال الحريرى لحن ، قال ابن هشام : وليس كذلك بل كلّ كلمه ذكرت وأريد بها لفظها فسائغ أن تتصرّف تصرّف الأسماء ، وأن تعرب ويحكى أصلها ، انتهى.

١- هو للأبيرد الرياحيّ أو لعبد الله بن معاويه بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب. اللغه : التغانى : الغتناء ، يقال استغنى بعضهم عن بعض.

٢- البيت لعبد الله بن الزبعرى : اللغه : مدى : غايه ومنتهى ، وجه : وجهه ، قبل : له عده معان ، ومنها المحجّه الواضحه.

٣- اللغه : عضدا : معينا ، النائبات : جمع النائبه ، وهى ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر ، إلمام : نزول ، الملمات : جمع ملمه ، وهى ما يترل بالمرء من المحن والمصائب.

٤- هو لبعض المولدين فى مغنى اللبيب ص ٢٠٧.

ومثله قول الأخر [من الطويل] :

٢٨٦ - يقولون هذا عندنا ليس ثابتا

ومن أنتم حتى يكون لكم عند (١)

«ولـدى» ، نحو : (لَدَى الْبابِ) [يوسف / ٢٥] ، (وَلَدَيْنا مَزِيدٌ) [ق / ٣٥] ، وهى بمعنى عنـد ، لكن عنـد أمكن منهـا من وجهين : أحـدهما أنّها تكون ظرفا للأعيان والمعانى ، نحو : عنـدى مال ، وهـذا القول عنـدى صـحيح ، ويمتنع الثانى فى لدى ، ذكره ابن الشجرى فى أمإليه ومبرمان (٢) فى حواشيه. والثانى أنّك تقول : عنـدى مال وإن كان غائبا ، ولا تقول ، لدىّ مال ، إلا إذا كان حاضرا ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكرىّ (٣) وابن الشـجرى ، قال ابن هشام : وزعم المعرىّ أنّه لا فرق بين لدى وعند ، وقول غيره أولى ، انتهى. وتعامل ألفها معامله ألف إلى وعلى ، فتسلم مع الظاهر ، وتقلب ياء مع المضمر غالبا ، وقد يقال : لداكم.

«وسوى» نحو سوى زيد وسواك ، وسيأتى الكلام عليها فى بحث المستثنى إن شاء الله تعالى.

تنبيه : اسـتعمل بعضـهم سوى مقطوعه عن الإضافه ، وممّن استعملها كذلك الخزرجىّ (٤) فى منظومه العروضـيه ، فقال : تؤلّف من جزئين فرعين لا سوى وعند النّحويّين لها فيما يلزم الإضافه يقتضى منعه ، فتدبّ.

أو حال كونه «ظاهرا فقط» أى فحسب ، «وهو أولو» بمعنى أصـحاب ، اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه ، وهو ذو ، قال الله تعالى : (نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ) [النمل / ٣٣].

«وذو» الـدال على صـحبه ، ولا ذو الموصوله ، نحو قوله تعالى : (وَذَا النُّونِ) [الأنبياء / ٨٧] ، «وفروعها» ، نحو و (أُولاتُ الْأَحْمالِ) [الطلاق / ٤] ، و (وَإِنْ كُنَّ أُولاـتِ حَمْلٍ) [الطلاق / ٦] ، (وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ) [الطلاق / ٢] ، (وَأَصْلِحُوا ذاتَ بَيْنِكُمْ) [الأنفال / ١] ، (ذَواتـا أَفْنانٍ) [الرحمن / ٤٨] ، (ذَواتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ) [سـباء / ١٦]. ولاـ يضافـان إلاـ إلى ظاهر اسم جنس ، ونعنى به ما يقابل الصفه ، فلا يقال : جاءنى رجال

١- لم اهتد على هذا البيت.

٢- محمد بن على أبو بكر المعروف بمبرمان ، كان قيّما بالنحو ، له من التصانيف ، شرح شواهد سيبويه ، شرح كتاب الأخفش ، النحو المجموع على العلل ، مات سنه ٣٤٥ ه ق. بغيه الوعاه ، ١ / ١٧٧.

٣- الحسن بن عبـد الله أبو هلاـل العسـكرى صاحب الصـناعتين ، كان موصوفا بالعلم والفقه والغالب عليه الأدب والشـعر ، له من التصانيف : كتاب صناعتى النظم والنثر ، التخليص فى اللغه ، جهره الامثال و... توفّى بعد سنه ٣٩٥ ه ق. المصدر السابق ص ٥٠٦.

٤- أحمد بن مسـعود الخزرجىّ ، كان إماما فى التفسير والنحو واللغه والعروض ، له تاليف حسان وشعر رائق ، الأعلام للزركلى ، ١ / ٢٤١.

أولوا عاقل ولا رجل ذو عاقل ، وذلك لأنّ ذا وأولو فرع عنها فى الحقيقه ، إنّما وضعت وصله إلى جعل أسماء الأجناس صفه ، وذلك لأنّهم لمّا أرادوا أن يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأتّ لهم أن يقولوا : جاءنى رجل ذهب ، فجاؤوا بذو وأضافوه إليه ، فقالوا ذو ذهب ، وأمّا إذا جاز كون تإليها صفه فلم يكن للمجيئ بها.

فائده : قيل : وهذه هى الحكمه الّتى اقتضت اشتراط الظاهر ، لأنّ الضمير بوضعه لا يدلّ على حقيقه معينه ليقصد الوصف بها ، وإن كان المراد معيّنا باعتبار مرجعه ، لكنّه ليس معيّنا باعتبار لفظه ، وأمّا قول الشاعر [من الرمل] :

٢٨٧ - وإنّما يعرف ذا الفض

... ل من الناس ذووه. (١)

فشاذّ ، وقيل : لحن.

قال الزّجاجيّ فى شرح أدب الكاتب (٢) : أنشدنا أبو بكر بن دريد ، قال : أنشدنا عبد الرحمن ابن أخى الأصمعى قال : أنشدنا أعرابيّ من بنى غنم ثمّ من بنى حنظله لنفسه [من الرمل] :

٢٨٨ - من تصدّى لأخيه بالغنى فهو أخوه

تلقه المثرى فإن أملق أقصاه بنوه

لو رأى الناس بنينا سائلا ما وصلوه

وهم لو طمعوا فى زاد كلب أكلوه

لا ترانى آخر الدهر بتسال أفوه

أنّ من يسأل سوى الرحمن يكرم حارموه

والّذى قام بإرزاق الورى طرّا سلوه

وعن الناس بحمد الله فاغنوا واحمدوه

تلبسوا أثواب عزّ فاسمعوا قولى وعوه

أنت ما استغنيت عن صاحبك الدهر أخوه

فإذا احتجت إليه ساعه مجّك فوه

أهنا المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه

إنّما يصطنع المعروف فى الناس ذووه.

وشذّ أيضا قطعها عن الإضافه وإدخال أل عليها فى قول الأخر [من الوافر] :

٢٨٩ - فلا أعنى بذلك أسفليكم

ولكنّى أريد به الدّوينا (٣)

«أو» حال كونه «مضمرا فقط» وهو نوعان : ما يضاف لكلّ مضمر متكلّم أو مخاطب أو غائب ، مفردا كان أو مثنّى أو مجموعا مذكّرا أو مؤنّثا ، «وهو وحده» ، نحو : (إِذا دُعِيَ اللهُ وَحْدَهُ) [غافر / ١٢] ، وقوله [من الرجز] :

٢٩٠ - وكنت إذ كنت إلهى وحدكا

... (٤)

١- لم يسمّ قائله.

٢- أدب الكاتب لأبى محمد عبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبه النحوى المتوفى ٢٧٠ ه ق له شروح منها شرح أبى القاسم الزجاجى المتوفى سنه ٣٣٩ ه ق. كشف الظنون. ١ / ٤٨.

٣- البيت للكميت بن زيد. اللغه : أسفلنون جمع أسفل ، وأسفل الشيء ضد أعلاه.

٤- تمامه «لم يك شيئا يا الهى قبلكا» ، وهو لعبد الله بن عبد الأعلى على القرشى.

وقوله [من المنسرح] :

٢٩١ - والذّئب أخشاه إن مررت به

وحدى وأخشى الرّياح والمطرا (١)

وهو ملازم للتذكير والإفراد والنصب ، وللنحويّين فيه أقوال :

أحدها : مذهب سيبويه أنّه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحد فى موضع اتّحاد ، واتّحاد فى موضع موحد ، وهو الحال. قال ابن بابشاذ فى شرح الجمل : وكان بعض أصحابنا يزيد على ذلك ، فيقول : وحد ناب مناب إيحاد ، وإيجاد ناب مناب موحد ، وموحد ناب مناب انفراد ، وانفراد ، وانفراد ناب مناب منفرد ، ومنفرد هو فى الحقيقه حال ، انتهى. وهو تطويل مسافه من غير ضروره.

الثانى : أنّه مصدر أوحدته ، وهو محذوف الزوائد ، وذهب إليه ابن جنىّ.

الثالث : أنّه مصدر لم يلفظ له بفعل ، وعلى هذين القولين فهو مصدر فى موضع الحال.

الرابع : مذهب يونس أنّه نصب على الظرف ، فقول العرب : زيد وحده ، التقدير زيد موضع التفرّد.

وأجاز ابن هشام فيها وجهين : أحدهما ما قاله يونس ، والثانى أن يكون مصدرا بفعل مقدّر ، هو الخبر كما قالوا : زيد إقبالا ، أى أقبل إقبالا.

وحكى الأصمعىّ : وحد يحد ، وعليه هو مصدر لفعل مستعمل ، وقد يجرّ بعلى. حكى أبو زيد : قبضت كلّ درهم على وحده ، أى حدته. وحكى ابن سيده : جلسا على وحدهما ، وبإضافه نسيج وجحيش تصغر جحش ، وهو ولد الحمار ، وعيير تصغير عير ، وهو الحمار يقال : نسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ، ومعنى الأوّل المدح وتالييه الذمّ ، وربّما ثنّى مضافا إلى ضمير مثنّى ، حكى ابن سيده جلسا على وحديهما.

تنبيه : اختلف القائلون بأنّه نصب على الحال فيما إذا قيل : رأيت زيدا وحده ، فالأكثرون يقدّرون فى حال إيحادى له بالرّؤيه ، ويعبّرون عن هذا بأنّه حال من الفاعل. والمبرّد يقدّره فى حال أنّه مفرد بالرّؤيه ، ويعبّر عن هذا بأنّه حال من المفعول ، ومنع أبو بكر بن طلحه كونه حالا من الفاعل ، وقال : إنّه حال من المفعول ليس إلا ، لأنّهم إذا أرادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى كما قال الشاعر [من المنسرح] :

٢٩٢ - والذئب أخشاه إن مررت به

... (٢)

١- هو للربيع بن ضبع الفزاريّ. اللغه : أخشى : أخاف.

٢- تقدّم برقم ٢٩١.

وهـذا الّذى قاله ابن طلحه فى البيت صـحيح ، ولا يمتنع من أجله أن يأتى الوجهان المتقدّمان فى رأيت زيدا وحده ، فأنّ المعنى يصحّ معهما.

ومـا يضاف لضـمير المخاطب فقط وهو «لبيّك وأخواته» وهى سـعدى ك وحنانيك ودواليك بفتـح الـدّال المهمله وهجاجيك (١) وهذا ذيك بذالين ، قال [من الرجز] :

٢٩٣ - ...

ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا (٢)

وقـد مرّ معنى ذلـك كلّه ، وقول الأـعلم : إنّ الكـاف فيهـا لمجرّد الخطـاب مثلهـا فى ذلـك مردود ، لقولهم حنـانيه ولبّى زيـد ، ولحـذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها فى ذانك ، وبأنّها لا تلحق الأسـماء الّتى تشـتبه الحرف ، وشذّت إضافه لبّى لضـمير الغائب فى نحو قوله [من الرجز] :

٢٩٤ - ...

لقلت لبّيه لمن يدعونى (٣)

وإلى الظاهر فى قوله [من المتقارب] :

٢٩٥ - دعوت لما نابنى مسورا

فلبّى يدى مسور (٤)

وقال فى الإتشارف : ودعوى الشذوذ فيهما باطله. قال سيبويه : فى هذا البيت ردّ على يونس فى زعمه أنّ لبّى مفرد ، فأصـله لبّى بألف بعـد الموحّده على زنه فعلى بسـكون العين ، فقلبت الألف ياء لأجل الضـمير ، كما قلبت فى على وعليك ، وقول البدر بن مالك إنّ خلاف يونس جار فى لبيّك وأخواته وهم ، وإنّما هو خاصّ بلبيّك.

«تكميل» لأحكام الإضافه «يجب تجريـد المضاف من التنوين» ، نحو : جاءنى غلام زيد ، وبعضـهم يقول : إذا لم يكن فى الاسـم تنوين يقـدّر وجوده ، ثمّ حـذفه نحو : كم رجـل ، وهنّ حواجّ بيت الله. قال البـدر الـدمامينىّ ، آخـذا من كلام أبى حيان : وهـذا عجيـب ، فـإنّه لاـ يمكن فى مثـل هـذا تقـدير شـىء من التنوينـات ، أمّـا تنـوين العـوض والمقـابله فواضـح ، وأمّـا تنـوين التنكير فلإختصاصه ببعض المبنيّات فرقا بين معرفتها ونكرتها ، ولا يتحقّق هنا. وأمّا تنوين التمكين فلأنّه علامه على كون الاسم لم يشـبه الحرف ، فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف ، فكيف يتصوّر تقدير هذا فيما ينافيه من المبنىّ المشابه

١- هجايك : كفّ.

٢- لم يسم قائله : اللغه : هذا ذيك أى هدّ بعد هذّ ، يعنى قطعا بعد قطع : الوخض : الطعن غير الجائف ، قيل : وهو الجائف. الأصمعى : إذا خالطت الطعنه الجوف ولم تنفذ فذلك الوخض والوخط. لسان العرب ، ۴ / ۴۲۴۳.

٣- قبله «إنك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات مترع بيون» ولا يذكر قائلها. اللغه : الزوراء : الأرض البعيده الأطراف ، مترع : ممتد ، بيون : البئر البعيده القعر ، لبيه : فى هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبه ، والأصل أن يقول : لقلت لك لبيك.

۴- هو لرجل إعرابى من بنى أسد. اللغه : نائبى : أصابنى ، مسور : اسم رجل.

للحرف وغير المنصرف المشابه بالفعل. والصواب ما قاله الرضىّ ، عليه من الله الرضا ، إنّه يقدّر أنّه لو كان فيه تنوين لحذف لأجل الإضافه ، وهذا لا يرد على ما ورد على تلك العباره ، انتهى.

وظرف بعضهم حيث يقول [من الوافر] :

۲۹۶ - وكنّا خمس عشره فى النيام

على رغم الحسود بغير آفه

وقد أصبحت تنوينا وأضحى

حبيبى لا تفارقه الإضافه

ويجب تجريده أيضا من «نونى المثّنى والجمع» المذكّر السالم و «ملحقاتهما» كقوله تعالى : (تَبَّتْ يَدا أَبِى لَهَبٍ) [المسد / ۱] ، (وَالْمُقِيمِى الصَّلاهِ) [الحج / ۳۵] ، ونحو : اقبض اثنيك وعشريك ، وإنّما وجب تجريده من ذلك ، لأنّه يدلّ على كمال الاسم ، والإضافه تدلّ على نقصانه ، فلا يجمع بينهما ، وأمّا قوله [من الطويل] :

۲۹۷ - هم الفاعلون الخير والآمرونه

... (۱)

فضروره ، وقيل : الهاء للسكت.

ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير ، نحو : لسان زيد ، وشياطين الإنس ، وفهم من اقتصاره على تجريده ممّا ذكر أنّه لا يجرّد من غير ذلك كتاء التأنيث ، وقد يجرّد منها عند أمن اللبس ، يقال : هذه عذرتها ، وهو أبو عذرها ، إذا أضافوا إليها حذفوا التاء ، ونظيره قولهم : شعرت به شعره ، فإذا أضافوا قالوا : ليت شعرى ، ومنه قوله تعالى : (أَقامَ الصَّلاهَ) [البقره / ۱۷۷] ونظم ذلك بعضهم فقال [من البسيط] :

۲۹۸ - ثلاثه تحذف تاءاتها

مضافه عند جميع النحاه

منها إذا قيل أبو عذرها

وليت شعرى وأقام الصلاه (۲)

وقد يفعل ذلك بعدّه وقول الشاعر [من البسيط] :

وأخلفوك عد الأمر الّذى وعدوا (۳)

أى عده الأمر ، واشتراط أمن اللبس احتراز من نحو : تمره وخمسه وبقره ، فإنّ حذف التاء منهنّ موقع فى الإلباس ، وقد خرج جماعه على حذف التاء عند الإضافه قوله تعالى : (فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَهٍ) [البقره / ۲۸۰] ، بضمّ السين وكسر الرّاء ، وقالوا : الأصل إلى ميسرته ، زاعمين أنّ مفعلا بغير الهاء مفقود ، وأنّ مكرما ومعونا جمع مكرمه ومعونه.

ص: ۳۴۵

۱- تمامه «إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما» ، ولم يسمّ قائله.

۲- سقط هذان البيتان فى «س».

۳- صدر البيت «إنّ الخليط أجدّوا البين فانجردوا» ، وهو للفضل بن عباس. اللغه : الخليط : المخالط ، ما اختلط من صنفين أو اصناف ، البين : الفرقه.

الإضافه اللفظيه

«فإن كانت» الاضافه «إضافه صفه» والمراد بها اسم الفاعل والمفعول والصفه المشبهه «إلى معمولها» ، أى معمول الصفه قبل الإضافه ، وإلا- فكلّ إضافه المضاف إليه فيها معمول للمضاف حال الإضافه على الأصحّ ، ومعمولها إمّا مرفوع أو منصوب «فلفظيّه» نسبه إلى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف إلى لفظ المضاف دون معناه ، أو لإفادتها صفه التخفيف للفظ من غير جعلها معنى له ، قاله بعض المحقّقين.

وتسمّى غير محضه أيضا ومجازيّه ومنفصله ، فكون الإضافه لفظيّه مبنىّ على كون الصفه عامله إمّا رفعا أو نصبا ، لأنّها إذا كانت كذلك فالمجرور بها فى الظاهر ليس مجرورا فى الحقيقه ، والتنوين المحذوف فى اللفظ مقدّر منوىّ فتكون الإضافه كلا إضافه ، والصفه المشبهه أبدا جائزه العمل فإضافتها إلى ما هو فاعلها معنى بعد جعله فى صوره المفعول لفظا كما سيأتى فى بابها إن شاء الله تعالى لفظيه أبدا.

وكذا عمل اسمى الفاعل والمفعول فى مرفوع هو سببها جايز مطلقا نحو : زيد ضامر بطنه ومسوّد وجهه ومؤدّب خدّامه ، فإضافتها إلى ذلك السّببىّ نحو : زيد ضامر البطن ومسوّد الوجه ومؤدّب الخدّام لفظيّه أبدا ، وكذا عملها فى غير سببها كمررت برجل قائم فى داره عمرو مضروب على بابه بكر ، لكن لا يضافان إلى مثل هذا المرفوع إذ لا ضمير فيه ، يصحّ انتقاله إلى الصفه وارتفاعه بها ، فيبقى بلا مرفوع فى الظاهر ، وذلك لا يجوز لقوّه شبهها بالفعل.

وأمّا عمل اسم الفاعل فى المفعول به واسم المفعول فى المفعول الّذى لم يسمّ فاعله أو فى المفعول المنصوب فى باب أعطى أو عملها فى غير المفعول به من المفعولات الأجنبيّه فمحتاج إلى شرط ، وهو الإعتماد ، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال كما سيأتى ، فإذا أضيفا والحاله هذه لذلك المعمول كزيد ضارب عمرا الآن أو غدا ، وزيد مضروب العبد أو معطى الدراهم ، فاضافتها لفظيه ، لكن لا يضافان من مطلوباتهما إلا إلى الفاعل والمفعول به لشدّه طلبهما له ، ومثلهما فى ذلك أبنيه المبالغه. هذا ملخصّ ما قرّره الرضىّ.

«ولا- تفيد» الإضافه اللفظيّه «إلا تحفيفا» لفظيّا فقط ، وذلك بحذف التنوين أو نونى المثّنى والجمع على حدّه ، وهو فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين إلى الأجنبىّ لا يكون إلا فى المضاف ، وذلك بحذف التنوين أو النونين ، نحو : ضارب زيد ومعطى درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربو بكر ومعطو درهم ، وأما فى المضافين إلى السببىّ والصفه المشبهه فقد يكون فى المتضايفين معا ، نحو : زيد قائم الغلام ومؤدّب الخدّام و

حسن الوجه ، فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين ، وفى المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفه.

وقد يكون فى المضاف (۱) وحده كقائم غلامه ومؤدب خدّامه وحسن وجهه ، عند من جوّز ذلك ، وقد يكون فى المضاف إليه وحده كالقائم الغلام والمودب الخدّام والحسن الوجه ، وأفاد المصنّف بحصر مفاد اللفظيّه فى التخفيف أنّها لا تفيد غيره ، وظاهر كلام بعضهم أنّها إنّما تفيد فى الحسن الوجه رفع القبح لا التخفيف ، وذلك أنّ فى رفع الوجه خلوّ الصفه لفظا من ضمير يعود على الموصوف ، لأنّها إذا رفعت الوجه لم ترفع ضميره أو ملابس ضمير ، إذ المرفوع لا يتعدّد ، وليس مع الوجه ضمير يربط الصفه بالموصوف ، وفى نصبه على التشبيه قبح إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدّى ، وفى الجرّ مخلص منهما ، ومن ثمّ امتنع الحسن وجهه بالجرّ لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف إليه ونحو : الحسن وجه بالجرّ أيضا لانتفاء قبح النصب ، لأن النكره ينصب على التمييز.

هكذا قرّره ابن هشام فى كتبه ، وقال فى المغنى ، وفى التحفه لابن مالك ردّ على ابن الحاجب فى قوله : إلا تخفيفا ، فقال : بل تفيد التخصيص أيضا ، لأنّ ضارب زيدا أخصّ من ضارب ، وهو سهو ، فإنّ ضارب أصله ضارب زيدا بالنصب ، وليس أصله ضارب فقط ، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتى الإضافه انتهى. وقد سبقه إلى هذا الرضىّ رحمه الله.

الإضافه المعنويّه

«وإلا» تكن الإضافه إضافه صفه إلى معمولها «فمعنويّه» نسبه إلى معنى اللفظ ، أى المضاف لعود أثرها إليه من التعريف أو التخصيص ، أو لإفادتها معنى لم يكن به قبل الإضافه ، ممّا ذكر ، كذا قرّره بعض المحقّقين.

قال بعضهم : ولا يخفى أنّه أولى من قول كثير لأنّها أفادت أمرا معنويّا ، وهو التعريف أو التخصيص ، وتسمّى محضه ومتّصله ، لأنّها خالصه من شائبه الانفصال ، ويصدق كون الإضافه غير إضافه صفه إلى معمولها على صدر أحدها ما ليس المضاف صفه ولا المضاف إليها معمولا للمضاف ، أى قبل الإضافه كغلام زيد ونحوه ممّا إضافته على معنى الحرف كما سيأتى.

ومنه إضافه المسمّى إلى الاسم ، نحو : سعيد كرز وشهر ربيع الأوّل وذو وذوات مضافين إلى المقصود بالنسبه نحو : ذا صباح وذات يوم ، وهذا النوع قال الرضىّ متّفق ».

۱- المضاف إليه «س».

على جواز إضافته ، ويجب فيه التأويل بالمسمّى ، أى مسمّى كرز ، وكذا الباقى ، وإضافه الاسم إلى الصفه كمسجد الجامع وصلاه الأولى وجانب الغربىّ وبقله الحمقاء ، إن قلنا : إنّ الحمقاء (۱) صفه للبقله ، لأنّها تنبت فى مجارى السيل. ورأيت فى بعض الكتب الطبيّه أنّها إنّما أضيفت إلى الحمقاء ، لأنّ سيّدتنا فاطمه الزهراء ، عليها السّلام ، كانت تستطبّها ، فسمّتها بنو أميّه لعنهم الله بقله الحمقاء ، ثمّ وقفت على ذلك فى بعض كتب الحديث.

وعكسه هو إضافه الصفه للاسم ، نحو : سحق عمامه وجرد قطيفه وإخلاق ثياب ، إذ الأصل مسجد جامع وقطيفه جرد ، وكذا الباقى ، وهذان القسمان اختلف فى جواز الإضافه فيهما ، فجوّزها الكوفيون حيث اختلف اللفظان مستندين إلى ما سمع من ذلك ممّا ذكرناه من غير تأويل ، ومنعها البصريّون ، وأوّلوا ما ورد منهما ، لأنّ الصفه هى الموصوف ، ولا يضاف الشىء إلى نفسه.

ثمّ قال الأكثرون منهم فى تأويل الأوّل منهما : هو على حذف موصوف ، أى مسجد المكان الجامع وصلاه الساعه الأولى ، وفى الثانى كجرد قطيفه ، إنّه من باب خاتم فضه ، لأنّ المعنى شىء جرد ، أى بال ، ثمّ حذف الموصوف ، وأقيمت صفته إلى جنسها للتبيين ، أى شىء جرد من جنس قطيفه ، وشىء سحق من جنس عمامه ، ولا ينقاس ذلك ، بل مقصور على السماع.

وإضافه الموصوف إلى القائم مقام وصفه كزيد إليعملات أى صاحب إليعملات وإضافه المؤكّد بفتح الكاف إلى المؤكّد بكسرها كحينئذ ويومئذ ، قال الشاعر [من الطويل] :

۳۰۰ - فقلت أنجوا عنها نجا الجلد إنّه

سيرضيكما منها سنام وغاربه (۲)

النجا بالقصر الجلد من قولك : نجوت جلد البعير عنه ، وأنجبيته إذا سلخته فكأنّه قال : جلد الجلد ، فأضاف المؤكّد إلى المؤكّد. قال الفرّاء : أضاف النجاء إلى الجلد ، لأنّ العرب تضيف الشىء إلى نفسه إذ اختلف اللفظان نحو : حقّ اليقين وحبّ الحصيد وحبل الوريد ، ومذهب أكثر البصريّين أنّ هذا فى غايه الندور ، فلا يقاس عليه ، ولا يتعدّى به مورد السماع ، واضافه الملغى إلى المعتبر كقول لبيد [من الطويل] :

۳۰۱ - إلى الحول ثمّ اسم السّلام عليكما

... (۳)».

۱- إن قلنا إنّ الحمقاء سقطت فى «ط».

۲- هو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، أو لأبى الغمر الكلابى. اللغه : السنام : كتل من الشحم محدّبه على ظهر البعير والناقه ، الغارب من البعير : ما بين السنام والعنق.

۳- تمامه : «ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر».

ومنه قوله : هذا حيّ زيد أى زيد ، وسمع الأخفش أعرابيّا يقول : عائبا الأبيات قالهنّ شاعر يسمّى رياح قالهن حيّ رياح. وإضافه المعتبر إلى الملغى الّذى لا يعتدّ به إلا كالاعتداد بالحرف الزائد للتاكيد كقول الحطيئه [من الطويل] :

٣٠٢ - ولو بلغت عوّا السماك قبيله

لزادت عليها نهشل وتعلّت (١)

وقول الآخر [من الطويل] :

٣٠٣ - أقام ببغداد العراق وشوقه

لأهل دمشق الشّام شوق مبرّح (٢)

الصوره الثانيه : ما المضاف فيها صفه ، لكنّ المضاف إليه ليس معمولا لها ، وذلك كاسم التفضيل ، نحو : أفضل اليوم على الأصحّ ، والوصف الّذى لم يرد به الحال والاستقبال كما فى خالق السموات ومصارع مصر ، لأنّه لا يعمل ، فالمضاف إليه فى ذلك ليس معمولا له فإضافته معنويّه.

الصوره الثالثه : أن يكون المضاف إليه معمولا ـ للمضاف قبل الإضافه ، لكن ليس المضاف صفه ، وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه أو منصوبه كضرب الأمير وأكل الخبر على الأصحّ.

تنبيه : المشهور تقسيم الإضافه إلى هذين القسمين. أعنى اللفظيّه ، تسمّى غير محضه ، والمعنويّه ، وتسمّى المحضه كما مرّ ، وأثبت ابن مالك فى التسهيل قسما ثالثا سمّاه شبيها بالمحضه وواسطه ، وهو إضافه المسمّى إلى الاسم ، والاسم إلى الصفه وعكسه ، والموصوف إلى القائم مقام وصفه ، والموكّد إلى الموكّد والملغى إلى المعتبر وعكسه ، وقد مرّ آنفا أنّ الإضافه فى ذلك كلّه داخله فى المحضه.

وذهب قوم إلى أنّها غير محضه ، لأنّها فى تقدير الانفصال من حيث إنّ المعنى لا يصحّ إلا بتكلّف خروجه عن الظاهر ، وابن مالك جعلها واسطه بينهما ، لأنّ لها اعتبارين : أحدهما من جهه الانفصال المذكور ، والثانى من جهه الاتّصال من حيث إنّه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف إليه ، كما كان فى نحو ضارب زيد ، قال أبو حيّان : ولا أعلم له سلفا فى ذلك.

«وتفيد» الإضافه المعنويّه «تعريفا» للمضاف «مع» المضاف إليه «المعرفه» كغلام زيد وعبد هذا وضارب زيد أمس ، وزيد أفضل الناس ، «و» تفيد «تخصيصا» للمضاف «مع» المضاف إليه «النكره» ، نحو : غلام رجل ، والمراد بالتخصيص الّذى لم

١- اللغه : عوّا : مترل من منازل القمر ، السماك : كلّ ما سمك ، حائطا كان أو سقفا.

٢- البيت لبعض الطائيين.

يبلغ درجه التعريف ، فإنّ غلام رجل أخصّ من غلام ، ولكنّه لم يتميّز بعينه كما تميّز زيد ، قاله فى المغنى.

وقال البدر الدمامينىّ فى شرحه : فيه نظر ، فإنّ مقتضاه أنّه لو أطلق التخصيص ، ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف ، وليس كذلك ، فإنّ التخصيص فى عرفهم تقليل الاشتراك العارض فى النكره ، نحو : رجل صالح ، فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد ، فإنّه فى اصطلاحهم معرفه ، ولا يقال له : مخصّص ، انتهى.

وبهذا يدفع كلام أبى حيّان حيث قال : تقسيم النّحويّين الإضافه إلى التخصيص والتعريف ليس بصحيح ، لأنّه من جعل القسم قسيما لأنّ التعريف يخصّص ، وهو قسم منه لا قسيم له ، والإضافه إنّما تفيد التخصيص ، لكنّ أقوى مراتبه التعريف ، فإن أضيف إلى معرفه اكتسب التخصيص التامّ ، انتهى.

تنبيهات : الأوّل : أستفيد من كلام المصنّف هنا شيئان ، أحدهما أنّ الاضافه المعنويّه لا تجامع التعريف ، بل شرطها تجرّد المضاف منه غالبا ، لأنّ الأهمّ من الإضافه للمعرفه تعريف المضاف ، وهو حاصل للمعرفه ، فيكون تحصيلا للحاصل ، بل متى أريد إضافه المعرّف فإن كان بأل حذفت منه ، أو بالعلميّه نكّر بأن يجعل واحدا من الجمله ، فلا يقال : الغلام زيد ولا زيدكم ، إلا حذفت أل من الأوّل وقدّر الشياع (١) فى الثانى ، ولذلك امتنعت إضافه المضمرات والمبهمات لتعذّر تقدير تنكيرها.

الثانى : أنّ المقصود لذاته هو المضاف ، فالصفه فى قولك : جاء غلام زيد الظريف له لا للمضاف إليه إلا بدليل ، لأنّ المضاف إليه إنّما جئ به لغرض التعريف أو التخصيص ، ولم يؤت به لذاته ، وقد يكون الأمر بالعكس ، نحو : كلّ فتى يتّقى فائز ، فالصفه فى ذلك للمضاف إليه ، لأنّ المضاف إنّما جئ به لقصد التعميم لا لحكم عليه ، ولذلك ضعف قوله [من الوافر] :

٣٠٤ - وكلّ أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلا الفرقدان (٢)

ذكره فى المغنى.

التنبيه الثانى : يستثنى من إفاده الإضافه التعريف للمضاف مع المعرفه مضافان ، فإنّهما يتخصّصان ولا يتعرّفان : أحدهما ما لا يقبل التعريف كغير ومثل وحسب ، إذا أريد بها مطلق المغايره والمماثله والكفايه ، كمررت برجل غيرك أو مثلك ، أو حسبك من رجل ،

١- أى نكّر الاسم ثمّ أدخلت عليه أل ، أو إذا أضيف العلم نكّر - مغنى اللبيب ص ٧٥. ويمكن القول إن العلم إذا أضيف ، أضيف الموصوف إلى القائم مقام الوصف يعنى فى الأصل زيد صاحبكم ، ثمّ حذفت الصفه. موسوعه النحو والصرف ، إميل بديع يعقوب ، ص ٩٧.

٢- البيت لعمرو بن معديكرب. اللغه : الفرقدان : نجمان قريبان من القطب.

ولذلك صحّ وصف النكره بها ، واختلف فى سبب ذلك ، أعنى عدم قبول التعريف ، فقيل : لشدّه الإبهام ، وهو رأى ابن السّراج والسيرافىّ ، وارتضاه الشلوبين ، وذهب سيبويه والمبرّد إلى أنّ السبب فى ذلك أنّ الاضافه إضافه تخفيف ، فينوى فيه التنوين ، لا- إضافه تعريف كما فى اسم الفاعل ، إلا أنّهم التزموا التخفيف فى ذلك ، ولم يلتزموه فى اسم الفاعل ، أمّا إذا أريد المماثله والمغايره فى شىء مخصوص كما إذا اشتهر شخص بمماثلتك فى شىء من الأشياء كالعلم أو الشجاعه ونحوها فقيل : جاء مثلك ، كان معرفه إذا قصد الّذى يماثلك فى الشىء الفلانى ، وكذا غيرك.

قال ابن مالك فى شرح التسهيل ، وقد يعنى بغير ومثل مغايره خاصّه ومماثله خاصّه ، فيحكم بتعريفها ، وأكثر ما يكون ذلك فى غير ، إذا وقعت بين الضدّين ، نحو : فليكن المغلوب غير الغالب ، والمسلوب غير السالب ، وأجاز بعض العلماء منهم السيرافىّ أن يحمل على هذا : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) [الحمد / ٧] ، لوقوع غير فيه بين متضادّين ، وليس ذلك بلازم لقوله تعالى (نَعْمَلْ صالِحاً غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ) [فاطر / ٣٧] ، فنعت به النكره مع وقوعه بين متضادّين ، انتهى.

وأجاب الرضىّ عن هذا بأنّه على البدل لا- الصفه وكغير ومثل وحسب وكلّ ما كان فى معناه من شبهك ونظيرك وسواك ونحوك وضربك وتربك وندّك وحسبك وناهيك وشرعك وبجلك وقدّك قال [أبو حيّان] فى الإرتشاف : ومأخذه السماع.

الثانى : ما كان واقعا موقع نكره لا تقبل التعريف ، نحو : ربّ رجل وأخيه وكم ناقه وفصيلها ، وفعل ذلك جهده وطاقته ، ونحو : لا أبا له ، لأنّ ربّ وكم لا يجرّان المعارف ، والحال لا تكون معرفه ، ولا لا تعمل فى المعرفه.

فائده : فى نحو لا أبا له ثلاثه مذاهب :

أحدها : أنّ أبا مضاف إلى ما بعد اللام ، والخبر محذوف ، واللام زائده بين المتصايفين تحسينا للللفظ ورفعا لوقوع اسم لا معرفه فى الظاهر ، والدّليل على زيادتها أنّها قد جاءت فى قوله [من الوافر] :

٣٠٥ - أبالموت الّذى لا بدّ أنّى

ملاق لا أباك تخوّفينى (١)

وهذا مذهب سيبويه والجمهور.

الثانى : أنّ اللام غير زائده ، وأنّها وما بعدها صفه لما قبلها ، فتتعلّق بكون محذوف ، وأنّهم نزّلوا الموصوف مترله المضاف لطوله بصفته ومشاركته للمضاف فى أصل معناه ،

١- هذا الشاهد من كلام أبى حيه النميرى.

إذ أبوك وأب لك واحد ، وهذا مذهب هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك.

الثالث : أنّ الاسم مفرد ، وجاء على لغه القصر كقولهم : مكره أخاك لا بطل ، واللام وما بعدها الخبر ، وهو مذهب الفارسىّ وابن يسعون (۱) وابن الطراوه. قال [السيوطى] فى الهمع ، وهو المختار عندى لسلامته ممّا فى القولين الأخرين من تأويل وزياده وحذف ، وكلّها خلاف الأصل.

قال ابن هشام ويشكل على الأوّل قولهم لا أبا لى ، ولا يجوز أن تعرب الأسماء السّته بالأحرف إذا كانت مضافه للياء ، وعلى الثانى أنّ الأسماء السّته لا تعرب بالحروف إلا إذا كانت مضافه ، وإنّهم يقولون : لا غلامى له ، فيحذفون النون ويجاب عنهما بأنّ شبيه الشىء جار مجراه ، وعلى القولين فيحتاج إلى تقدير الخبر. قال ويردّ الثالث أمران : أحدهما أنّ الّذى يقول : جاءنى أباك بعض العرب ، والّذى يقول : لا أبا لزيد جميع العرب ، والثانى قولهم : لا غلامى له بحذف النون ، انتهى.

الثالث : هل إضافه الجمل للتعريف ، لأنّها فى تأويل المصدر المضاف إلى فاعله أو التخصيص ، لأنّ الجمل نكرات ، احتمالان : لصاحب البسيط وميل أبى حيّان الثانى ، واستظهر المرادىّ الأوّل ، والمضاف إليه أى فى الإضافه المعنويّه إن كان جنسا للمضاف ، أى صادقا عليه وعلى غير ، بشرط أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف إليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه ، قال معناه الفاضل الهندىّ فى حواشى الحاجبيّه.

«فهى» أى الإضافه المعنويّه «بمعنى من» التبيّنيّه كخاتم فضّه ، فإنّ الفضه فقد تكون خاتما ، وقد لا تكون ، وكذا الخاتم قد يكون فضّه ، وقد لا يكون ، «أو» كان المضاف إليه «ظرفا له» أى للمضاف ، سواء كان ظرف زمان أو ظرف مكان «فبمعنى فى الظرفيه» ، فظرف الزمان نحو : (مَكْرُ اللَّيْلِ) [سبأ / ۳۳] ، (تَرَبُّصُ أَرْبَعَهِ أَشْهُرٍ) [البقره / ۲۲۶] ، وظرف المكان حقيقيا ، نحو : فتيل كربلاء وشهيد الدار ، ومجازيّا نحو (أَلَدُّ الْخِصامِ) [البقره / ۲۰۴] ، وهذه الإضافه أعنى الّتى بمعنى فى أثبتها المصنّف رحمه الله تبعا لابن الحاجب وابن مالك.

۱- هو يوسف بن يوسف بن يسعون التحبيى الباجلىّ ، كان نحويّا لغويّا ، وألّف : المصباح فى شرح ما اعتمّ من شواهد الإيضاح. مات سنه ۵۴۰ ه ق. بغيه الوعاه ۲ / ۳۶۳.

قال ابن مالك : وقد أغفلها أكثر النّحويّين ، وهى ثابته فى الفصيح بالنقل الصحيح ، ولا يصحّ تقدير غير فى شواهد إلا بتكلّف قال أبو حيّان : لا أعلم أحدا ذهب إلى هذه الإضافه غيره ، وما استدلّ به مؤوّل ، انتهى.

وما قاله أوّلا- مردود ، فقد قال بها عبد القاهر والزمخشريّ ، وحكاه عنهما ابن أياز ، وصرّح بها ابن الحاجب فى كافيته ، ولم يذكر المصنّف قلّتها ، وذكرها ابن الحاجب وابن مالك ، وعلّله بعضهم بأنّه لم تكثر إضافه الشيء إلى الظرف ، قال بعض المحقّقين : وفيه بحث ، لأنّ هذا إنّما يتمّ لو أريد بالظرف الظرف الحقيقىّ ، أمّا لو أريد مدخول فى فلا ، إذ إضافه الألوان إلى محالّها أكثر من أن تحصى ، فبياض زيد بمعنى بياض فى زيد. والظاهر أنّ المراد بالظرف مدخول فى ، إذ نظر الكتاب ينبغى أن يكون بمعنى النظر فى الكتاب ، والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكّم ، انتهى.

قال بعضهم : وقد يجاب بحمل القلّه على الإضافيّه ، فإنّ تقدير الإضافه بفى قليل بالنسبه إلى تقديرها باللام ومن ، كما صرّح به ابن مالك وغيره أو كان المضاف إليه غيرهما أى غير جنس المضاف وظرفه بأن كان مباينا للمضاف أو أخصّ منه مطلقا ، فبمعنى اللام كغلام زيد ويوم الأحد وشجر الأراك وعلم الفقه ، فإنّ بين الغلام وزيد تباينا ، وبين اليوم والأحد عموما وخصوصا مطلقا ، فإنّ اليوم قد يكون أحدا ، وقد لا يكون ، والأحد لا يكون إلا يوما ، وكذا بين العلم والفقه ، فإنّ العلم قد يكون فقها وقد لا- يكون ، والفقه لا- يكون إلا- علما ، فأمّا إذا كان المضاف أخصّ من المضاف إليه مطلقا كأحد اليوم أو مساويا له كليث أسد فالإضافه ممتنعه.

تنبيهان : الأوّل : كون الإضافه فى نحو يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام هو ما صرّح به أئمه العربيّه ، قال بعض المحقّقين : ولا- يظهر ما دعاهم إليه ، والأنسب بالمعنى أنّ الإضافه فى ذلك بيانيّه ، وإظهار من فيها خال عن التكلّف ، قال بعضهم : ويمكن أن يقال إنّ الحامل لهم على ذلك أنّهم اشترطوا فى الإضافه بمعنى من كون المضاف إليه جنس المضاف وجائز الحمل عليه ، وهنا ليس كذلك ، إذ ليس كلّ واحد من الأحد والفقه والأراك جنسا لما أضيف إليه ، ولا يحمل عليه ، إذ لا يقال : اليوم الأحد والعلم الفقه والشجر الأراك ، وإنّما يقال : الأحد يوم والفقه علم والأراك شجر ، انتهى.

الثانى : لم يبيّن المصنّف تقدير الحرف فى الإضافه اللفظيّه مع اقتضاء حدّه للمضاف إليه التقدير فيها أيضا ، والمشهور أنّ التقدير أنّما هو فى الإضافه المعنويّه خاصّه ، وذهب بعضهم إلى أنّ الاضافه اللفظيّه تقدّر بمعنى اللام لظهورها فى نحو : (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ)

[هود / ١٠٧] ، (مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ) [البقره / ٩١] ، وردّ بعدم اطّرادها إذ لا يسوغ فى الصفه المشبهه. ونقل الشاطبىّ القول بالتقدير فيها عن ابن جنىّ وعن الشلوبين ، وإنّه لا بدّ منه وإنّ ظاهر كلام النحاه متأوّل.

قد يكتسب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه

«وقد يكتسب المضاف المذكّر من المضاف إليه المؤنّث تأنيثه وبالعكس» أى يكتسب المضاف المؤنّث من المضاف إليه المذكّر تذكيره ، وليس ذلك فى الصورتين مطلقا بل «بشرط الاستغناء عنه» أى عن المضاف عند سقوطه «بالمضاف إليه» مع صحّه المعنى فى الجمله كقوله ، وهو الأعشى ، [من الطويل] :

٣٠٦ - وتشرق بالقول الّذى قد أذعته

كما شرقت صدر القناه من الدّم (١)

فأنّث شرقت مع أنّه مسند إلى مذكّر وهو صدر ، لأنّه اكتسب التأنيث من القناه ، وقبل هذا البيت :

٣٠٧ - فلو كنت فى جبّ ثمانين قامه

ورقّيت أسباب السماء بسلّم

ليستدرجنك القول حتى تهرّه

وتعلم أنّى عنكم غير مقحم

الجبّ : البئر الّتى لم تطو وأسباب السماء : أبوابها ، والسّلّم : المرقاه. قيل : سمّى سلما ، لأنّه يسلّمك إلى المرتقى إليه ، وتهرّه : تكرهه وتبغضه ، وأقحمت فلانا أى لم يطق أن يجيبنى ، يقول : لو كنت مثلا فى جبّ بعيد القعر أو صعدت إلى السماء لم تتخلّص منّى ، واستصعدك من الجبّ ، وأستترلك من السماء بالقول الّذى يستدرجك حتى تكرهه ، وتعلم أنى لست مقحما عن جوابك ولا عاجزا عن وصولى إلى الغرض منك.

قال الجار البردىّ (٢) : والواو من قوله : ورقّيت بمعنى أو ، لأنّه على وزن قوله تعالى : (فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّماءِ) [الأنعام / ٣٥] ، ويقال شرق بريقه أى غصّ به كما يقال : غصصت باللقمه ، وأذعته : أفشيته ، يخاطب رجلا مذياعا لا يكتم ما يسمعه ، والمعنى أنّك تشرق بالقول الّذى أفشيته ، وأظهرته للناس ، كما أنّ القناه تشرق بالدم ، ولا تشربه ، فاستعمال الشرق فى صدر القناه استعاره من

١- اللغه : أذغته : مخاطب من الإذاعه بمعنى الإفشاء. وأراد بالقول الّذى أذاعه هجاؤه إيّاه ، وصدر القناه : من وسطها إلى

مستدقها ، والقناه : الرمح.

٢- أحمد بن الحسن الجاربردىّ الشيخ فخر الدين ، كان فاضلا ديّنا خيرا وقورا مواظبا على العلم. وصنّف شرح منهاجه ، شرح الشافيه لابن الحاجب ، شرح الكشاف ومات سنه ٧۴۶ ه ق. بغيه الوعاه ١ / ٣٠٣.

جمود الدم عليه ، بحيث يكون بين الظهور ، ويصير سمه باديه عليه ، قاله الدمامينىّ فى التحفه ، وإلى هذا أشار ابن حزم الظاهرىّ (١) فى قوله [من الطويل] :

٣٠٨ - تجنّب صديقا مثل «ما» واحذر الّذى

يكون كعمرو بين عرب وأعجم

فإنّ صديق السوء يزرى وشاهدى

كما شرقت صدر القناه من الدم

ومراده بما الكنايه عن الرجل الناقص كنقص ما الموصوله ، وبعمرو عن الرجل المريد (٢) الأخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو فى الخطّ ، قاله فى المعنى وغيره.

وظاهر ممّا ذكره جوازا أن يكون المراد بما الموصوفه ، وكأنّ إيثاره الموصوله بالذكر لكونها أشهر ، والنقص فيها أظهر ، قال بعض المتأخّرين : ويمكن أن يكون مراده بما ما النافيه ، لأنّ السلب نقص ، كما أنّ الإيجاب شرف على ما تقرّر فى علم المنطق. قال الصلاح الصفدىّ : ويحتمل أن يكون مراده ، بعمرو عمرو المذكور فى قول الشاعر [من البسيط] :

٣٠٩ - المستجير بعمرو عند كربته

كالمستجير من الرمضاء بالنّار (٣)

ومثل البيت المستشهد به قول الأخر [من الرجز] :

٣١٠ - طول اللّيإلى أسرعت فى نقضى

نقضن كلّى أو نقضن بعضى (٤)

وقوله [من الوافر] :

٣١١ - وما حبّ الدّيار شغفن قلبى

ولكن حبّ من سكن الدّيارا (٥)

قال ابن هشام فى المغنى : يحتمل أن يكون من ذلك (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها) [الأنعام / ١٦٠] (وَكُنْتُمْ عَلى شَفا حُفْرَهٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْها) [آل عمران / ١٠٣] ، أى من الشفا ، ويحتمل أنّ الضمير للنار ، وأنّ الأصل فله عشر حسنات أمثالها ، فالمعدود فى الحقيقه الموصوف المحذوف ، انتهى.

وعباره المصنّف شامله لما كان المؤنّث فيه ظاهرا أو مضمرا ، وزعم الفرّاء أنّه لا يجوز مع المضمر ، فلا يجوز الأصابع قطعت بعضها ، ولا القناه أشرقت صدرها ، وإنّ

۱- ابن حزم الأندلسی أبو محمد علی بن أحمد (۹۹۴ - ۱۰۶۴ م) کان شاعرا وفیلسوفا له «طوق الحمامه» أثر شهیر فی الأدب و «جهره أنساب العرب». المنجد فی الاعلام ص ۶.

۲- فی جمیع النسخ «عن الرجل المتزید» ولکن فی المغنی عن الرجل المرید. مغنی اللبیب ص ۶۶۷.

۳- البیت للبحتری. اللغه : المستجیر : اسم الفاعل من استجار بمعنی استغاث ، الکربه : الحزن والغم ، الرمضاء : شدّه الحر.

۴- هو من أبیات للأغلب العجلی ، وقیل للعجلاج التمیمی واسمه عبد الله بن رؤبه. اللغه : نقضن : کسرن ، کلی وبعضی : کل أعضائی وبعض أعضائی.

۵- هو للمجنون. اللغه : شغفن : أصبن قلبی.

العرب منعت من استجازته ، ذكره فى الإرتشاف ، وأجازه بعضهم مستشهدا بقوله [من الطويل] :

٣١٢ - تمنّيت شمسا أستضئ بنورها

فلمّا أضاءت أحرقتنى ضياؤها (١)

والثانى نحو قوله [من البسيط] :

٣١٣ - إناره العقل مكسوف بطوع هوى

وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا (٢)

فذكّر مكسوف ، والقياس مكسوفه ، لأنّه خبر مؤنّث ، وهو إناره ، لأنّها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى العقل. قال ابن هشام : ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف / ٥٦] ، وتبعده (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) [الشورى / ١٧] ، فذكّر قريب حيث لا إضافه ، ولكن ذكر الفرّاء أنّهم التزموا التذكير فى قريب ، إذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق ، انتهى.

واشترط جواز الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه فى الصورتين ، لأنّه لو لم يجز ذلك لم يكتسب المضاف الحكم المذكور فى مسألتين «ومن ثمّ امتنع قامت غلام هند» وجاء أمه زيد. إذ لا يقال : قامت هند وأنت تريد غلامها ، ولا جاء زيد وأنت تريد أمته ، وزاد ابن مالك فى التسهيل شرطا آخر لم يذكره المصنّف ، وهو كون المضاف بعضا من المضاف إليه كمثال المتن أو كبعضه ، نحو اجتمعت أهل اليمامه.

قال البدر الدمامينىّ فى شرحه : فإن قلت : ما الّذى استفيد من هذا القيد بعد اعتبار القيد الأوّل ، وهو صحّه الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف ، فإنّ هذا ملزوم لكون المضاف بعضا أو كبعض ، قلت : لا نسلم هذه الملازمه ، ألا ترى أنّه لا يصحّ أن تقول : أعجبتنى يوم عروبه ، وإن صحّ الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف إليه ولا كبعضه ، لأنّ اليوم نفس عروبه فقد ظهرت فائده الإتيان بهذا القيد ، انتهى. وعروبه وباللام يوم الجمعه (٣).

وزاد الفارسىّ قسما آخر ، يجوز فيه التأنيث ، وهو أن يكون المضاف إلى المؤنّث [كلمه] كلّ ، كقول عنتره [من الكامل] :

٣١٤ - جادت عليه كلّ عين ثرّه

فتركن كلّ حديقه كالدّرهم (٤)

١- هو لأبى بكر الشبلى.

٢- لم يسمّ قائله ، اللغه : المكسوف. اسم مفعول من الكسف بمعنى الاحتجاب ، الطوع : الانقياد.

۳- العروبه ویوم العروبه : یوم الجمعه فی الجاهلیه.

۴- هو من قصیده لعنتره بن شدّاد العبسی وهی إحدی المعلقات. اللغه : الثرّه : الکثیره الماء.

ومنه قوله تعالى : (يَوْمَ تَجِدُ كُلَّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ) [آل عمران / ٣٠] (وَوُفِّيَتْ كُلَّ نَفْسٍ) [آل عمران / ٢٥]. قال المراديّ فى شرح التسهيل : والأفصح فى هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق ، انتهى.

وأشار المصنّف رحمه الله بقد التقليليّه إلى أنّ ذلك وإن جاز وصحّ لكنّ الأصل والأفصح التذكير فى الصوره الأولى ، والتأنيث فى الصوره الثانيه.

تكميل : وقد يكتسب المضاف من المضاف أمورا غير ذلك :

أحدها : وجوب التصدير إذا أضيفت لمصدّر ، ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو : غلام من عبدك ، والخبر فى نحو : صبيحه أىّ يوم السفر ، والمفعول فى نحو : غلام أيّهم اكرمت ، ومن ومجرورها فى نحو : من غلام أيّهم أنت أفضل ، ووجب الرفع فى نحو : علمت أبو من زيد ، وإلى هذا أشار الشيخ أمين الدين العروضىّ المحلىّ (١) بقوله [من الطويل] :

٣١٥ - عليك بأرباب الصدور فمن غدا

مضافا لأرباب الصدور تصدّرا

وإيّاك أن ترضى صحابه ناقص

فتنحطّ قدرا من علاك وتحقرا

فرفع «أبو من» ثمّ خفض «مزمّل»

يبيّن قولى مغريا ومحذّرا

والإشاره بقوله : ثمّ خفض مزمل إلى قول امرئ القيس [من الطويل] :

٣١٦ - كأنّ ثبيرا فى عرانين وبله

كبير أناس فى بجاد مزمّل (٢)

وذلك لأنّ مزمّلا صفه لكبير ، فكان حقّه الرفع ولكنّه خفض لمجاوزته للمخفوض.

الثانى : المصدريّه ، نحو قوله تعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [الشعراء / ٢٢٧] ، فأىّ مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ، ويعلم معلّقه عن العمل بالاستفهام.

الثالث الظرفيه ، نحو : (تُؤْتِى أُكُلَها كُلَّ حِينٍ) [إبراهيم / ٢٥] وقوله [من السريع] :

٣١٧ - أنا أبو المنهال بعض الأحيان

.. (۳)

الرابع : البناء قال ابن هشام فی المغنی وذلک فی ثلاثه أبواب :

أحدها أن یکون المضاف مبهما کغیر ومثل ودون ، واستدلّوا بقوله تعالی : (وَحِیلَ بَیْنَهُمْ وَبَیْنَ ما یَشْتَهُونَ) [سبأ / ۵۴] ، (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّکُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاریات

۱- محمد بن علی بن موسی أمین الدین الأنصاری المحلیّ ، نحویّ ، درّس النحو بالقاهره ، له شعر حسن وکتب ، منها : أرجوزه فی العروض ، مات سنه ۶۷۳ ه. الأعلام للزرکلی ، ۷ / ۱۷۲.

۲- البیت من معلقه امرئ القیس. اللغه : ثبیر : جبل بعینه والعرنین : الأنف والجمع العرانین ثمّ استعار العرانین لأوائل المطر ، البجاد : کساء مخطط والجمع البجد ، التزمیل : التلفیف بالثیاب.

۳- تمامه «لیس علی حسبی بصوان» ، وهو لابن داره سالم بن مسافع. اللغه : الصوّان : مبالغه من الصون بمعنی الحفظ.

/ ٢٣] ، فى من فتح مثلا ، وهو صفه لحقّ وقراءه بعض السّلف : (أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ ما أَصابَ) [هود / ٨٩] ، وقول الفرزدق [من البسيط] :

٣١٨ - ...

... وإذ ما مثلم بشر (١)

وقول الآخر [من البسيط] :

٣١٩ - لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

حمامه فى غصون ذات أوقال (٢)

فغير فاعل ليمنع ، وقد جاء مفتوحا ، وقد يوؤّل جميع ذلك ، وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون فى مثل لمخالفتها المبهمات بأنّها تثنّى وتجمع ، كقوله تعالى : (إِلَّا أُمَمٌ أَمْثالُكُمْ) [الأنعام / ٣٨] وقول الشاعر [من البسيط] :

٣٢٠ - ...

والشّرّ بالشّرّ عند الله مثلان (٣)

وتأوّل الآيه ، وأمّا بيت الفرزدق ففيه أجويه مشهوره ، ولا يأتى بحثه هذا فى غير ، لأنّ قولهم : غيران وإغيار ليس يعرف ، ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن.

الثانى : أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه إذ نحو : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) [هود / ٦٦] ، و (مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ) [المعارج / ١١] يقرءان بجرّ يوم وفتحه.

الثالث : أن يكون زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبنىّ كقوله [من الطويل] :

٣٢١ - على حين عاتبت المشيب على الصّبا

وقلت ألمّا أصح والشّيب وازع (٤)

وقوله [من الطويل] :

٣٢٢ - لأجتذبن منهنّ قلبى تحلّما

على حين يستصبين كلّ حليم (٥)

رويا بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جمله اسميّه ، فقال البصريّون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، ومنه قراءه نافع : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) [المائده / ١١٩] ، بالفتح بناء وقراءه غير أبى عمرو : (يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ) [الانفطار / ١٩] ، وقال [من الطويل] :

٣٢٣ - إذا قلت هذا حين أسلو يهيجنى

نسيم الصّبا من حيث يطّلع الفجر (۶)

١- تمام البيت «فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش.»

٢- البيت لأبى قيس بن الأسلت «صيفى بن عامر» اللغه : ذات أو قال : ذات ثمرات.

٣- صدره «من يفعل الحسنات الله يشكرها» هو لكعب بم مالك أو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصارى. اللغه : مثلان : سيّان.

۴- هو للنابغه الذبيانى. اللغه : عاتبت : لمت فى تسخط ، الصبا : اسم للصبوه ، وهى الميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها ، المشيب : ابيضاض المسود من الشعر. وزاع : زاجر ، ناه.

۵- لم يسمّ قائله. اللغه : التحلّم : تكلّف الحلم.

۶- هو لأبى صخر الهذلىّ. اللغه : اسلو : أنسى ، يهيج : يثير.

وقال آخر [من الطويل] :

٣٢۴ - ألم تعلمى يا عمرك الله أنّنى

كريم على حين الكرام قليل

وأنّى لأخزى إذا قيل مملق

سخىّ وأخزى أن يقال بخيل (١)

رويا بالفتح ، قال البدر الدمامينىّ فى شرح التسهيل قال ابن هشام : سألنى سائل من أين تهبّ الصبا؟ فأنشدته ألم تعلمى البيتين ، ولم يزد على ذلك ، فتنبّه ، انتهى.

وقال فى شرح المغنى بعد حكايه ذلك : وجه صلاحيه هذا اللجواب أنّه اشتمل على بناء حين المضافه إلى الجمله فى قوله : على حين الكرام قليل ، فأشار به إلى البيت فى هذا الحكم حيث قيل هذا حين أسلو ، فبنى حين المضاف إلى الجمله (٢) ، ولا يخفى أنّ هذا البيت المشار إليه بإنشاد ذينك البيتين صريح فى ذكر محلّ الصبا ، إذ قال فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود ، ولله الحمد.

المجرور بالحرف

الثانى : المجرور بالحرف ، وهو ما نسب إليه شىء بواسطه حرف جرّ ملفوظ ، والمشهور من حروف الجر أربعه عشر : سبعه منها تجرّ الظاهر والمضمر ، وهى : من وإلى وعن وعلى وفى والباء واللام. وسبعه منها تجرّ الظاهر فقط وهى : منذ ومذ تختصّان بالزّمان ، وربّ تختصّ بالنكره ، والتّاء تختصّ باسم الله تعالى وحتى والكاف والواو لا تختصّ بالظاهر المعيّن.

«الثانى» ما يرد مجرورا لا- غير «المجرور بالحرف ، وهو ما» أى اسم «نسب إليه شىء» دخل نسبه الفعل إلى الفاعل والمفعول ، نحو : ضرب زيد عمرا ، وغير ذلك ممّا ليس من المعرّف كما مرّ ، وخرج بقوله «بواسطه حرف جرّ ملفوظ».

واعلم أنّه ليس فى كلامه ما يقتضى أنّ الفعل يضاف حيث يكون حرف الجرّ ملفوظا ، كمررت بزيد ، فلا ينبغى حمله على ذلك ، وإن كان محتملا له ، إذ الحقّ أنّ المضاف لا يكون إلا اسما كما صرّح به الزمخشرىّ وغيره ، فإذا قلت : مررت بزيد ، فمررت من حيث إنّ زيدا مفعول به ، ليس مؤوّلا باسم ، ومن حيث هو مضاف إلى زيد مؤوّل به ، أى بمرور مضاف ، فالمضاف هو المرور لا الفعل الاصطلاحىّ ، والّذى ».

١- هما لمبشرين عذيل أو لموبال بن جهم المذحجى. اللغه : أخزى : من الخزى بمعنى الذلّ والهون ، المملق : الفقير.

٢- سقطت هذه الجمل فى «س».

دعا شرّاح كلام ابن الحاجب فى كافيته إلى حمل عبارته على أنّ المضاف يكون فعلا تعريفه لحروف الجرّ بأنّها ما وضع لافضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه ، وهو صريح فى ذلك.

«والمشهور من حروف الجرّ أربعه عشر» حرفا بإسقاط عدا وخلا وحاشا ولعلّ ومتى وكى ، فجملتها مطلقا عشرون ، ودعوى كون الثلاثه الأوّل غير مشهوره غير مسلّمه ، فإنّها ليست فى الاشتهار دون ما ذكره ، وإن نصبت أفعالا ، لكنّ الجرّ بها ثابت بالنقل الصحيح فى الكلام الفصيح ، وسيأتى الكلام عليها فى باب الاستثناء إن شاء الله تعالى. وأمّا الثلاثه الأخيره فشاذّه ، أمّا لعلّ فلا يجرّ بها إلا عقيل. قال شاعرهم [من الوافر] :

٣٢٥ - لعلّ الله فضّلكم علينا

... (١)

بجرّ لفظ الجلاله ، ولهم فى لامها الأولى الإثبات والحذف ، وفى الثانيه الفتح والكسر.

وأمّا متى فلا يجرّ بها إلا هذيل (٢) ، وهى عندهم بمعنى من الإبتدائيه. سمع من بعضهم : أخرج متى كمّه ، وقال أبو ذويب الهذلى (٣) ، يصف السحاب [من الطويل] :

٣٢٦ - شربن بماء البحر ثمّ ترفّعت

متى لجج خضر لهنّ نئيج (٤)

وأمّا كى فعدّها من حروف الجرّ مذهب البصريّين ، قالوا : ولا يجرّ بها إلا ما الاستفهاميه ، كقولهم فى السؤال عن علّه الشى : كيمه بمعنى لمه ، وما وإن المصدريّتان ومع صلتهما كقوله [من الطويل] :

٣٢٧ - إذا أنت لم تنتفع فضرّ فإنّما

يرجّى الفتى كيما يضرّ وينفع (٥)

ونحو : جئتك كى تكرمنى ، إذا قدّرت إن بعدها ، وأمّا الكوفيّون فعندهم أنّها ناصبه دائما ، واختاره المصنّف كما سيأتى بيانه فى حديقه الأفعال.

سبب تسميه حروف الجرّ

وسمّيت هذه الحروف حروف الجرّ ، قال ابن الحاجب : لأنّها تجرّ معنى الفعل إلى الاسم. وقال الرضىّ : بل لأنّها تعمل إعراب الجرّ كما قيل : حروف النصب وحروف الجزم ، ويسمّيها الكوفيّون حروف الإضافه ، لأنّها تضيف

۱- تمامه «بشیء أنّ أمّکم شریم» ، هو لرجل من عقیل ولم ینسب لقائل معیّن. اللغه : الشریم : المراه المفضاه.

۲- قبیله من مضر من عرب الشمال أو العدنانیون.

۳- شاعر مخضرم (ت نحو ۶۴۸) اشترک فی فتح إفریقیه ، أشهر شعره قصیدته العینیّه الّتی رثی بها أبناؤه. الجامع فی تاریخ الأدب العربی. ۱ / ۴۱۲.

۴- اللغه : ترفعت : تصاعدت ، وتباعدت ، لججه : جمع لجه بمعنی معظم الماء ، نئیج : هو الصوت العإلی المرتفع.

۵- نسب هذا البیت إلی النابغه الجعدی وإلی النابغه الذبیانی وإلی عبد الأعلی بن عبد الله.

الفعل إلى الاسم ، أى توصله إليه ، وتربطه به ، وحروف الصفات ، لأنّها تحدث صفه فى الاسم ، ففى قولك : جلست فى الدار ، دلّت فى على أنّ الدار وعاء للجلوس ، وقيل : لأنّها تقع صفات لما قبلها من النكرات ، كذا فى همع الهوامع.

الحروف الّتى تجرّ الظاهر والمضمر

اشارة

وهذه الأربعه عشر المشهوره من حروف الجر ، «سبعه منها تجرّ الظاهر والمضمر وهى» :

من

«من» وقد يقال : منا على زنه إلى ، وزعم الكسائىّ والفرّاء أنّها الأصل ، وخفّفت لكثره الاستعمال ، وقال ابن مالك : هى لغه لبعض العرب ، وقال أبو حيّان : ضروره ، وقدّمها ، لأنّها أمّ حروف الجرّ كما قاله الحريرى وغيره ، وقال ابن الدهان فى الغره (۱) : من أقوى حروف الجرّ ، ولهذا المعنى اختصّت بالدخول على عند انتهى ، ولها ستّه عشر معنى :

أحدها : ابتداء الغايه ، وليس المراد بالغايه هنا نهايه المسافه ، وكذا فى قولهم إلى لانتهاء الغايه ، إذ لا معنى لابتداء النهايه وانتهاء النهايه ، وإنّما المراد بالغايه جميع المسافه ، قاله الرضىّ : ويلزم عليه أن يكون استعمال من فى الزمان مجازا إلا أن يراد بالمسافه المسافه الحقيقه والتريليه ، وقال آخر : كثيرا ما يطلقون الغايه ، ويريدون بها الغرض ، والمقصود والمراد هاهنا الفعل ، لأنّه غرض الفاعل ومقصوده ، انتهى.

ويلزم عليه أن تخصّ من الابتدائيه بالأفعال الاختياريّه الّتى لها غرض ، ولا يصحّ أن يقال : غلى القدر من أول النهار إلى آخره ، فالأحسن أنّ المراد بالغايه النهايه ، أى لابتداء له نهايه ، ولا يستعمل فى ابتداء لا نهايه له ، كالأمور الأبديّه ، قاله عصام الدين ، ثمّ الابتداء يكون فى المكان باتفاق نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ) [الإسراء / ۱] ، وفى الزمان خلافا لأكثر البصريّين ، نحو : (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) [التوبه / ۱۰۸] ، وفى الحديث : مطرنا من الجمعه إلى الجمعه (۲) ، والشواهد عليه كثيره ، وتأويلها تعسّف وفى غيرهما ، نحو : من محمد رسول الله صلى الله عليه و آله ، و (إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمانَ) [النمل / ۳۰] ، وعلامتها صحّه إيراد إلى أو ما يفيد فائدتها قبالتها ، نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، لأنّ معنى أعوذ به ألتجئ إليه.

الثانى : التبعيض ، وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض ، نحو : أخذت من الدارهم ، أى بعض الدارهم ، والمفعول الصريح فى هذا المثال محذوف ، أى أخذت من الدراهم

۱- لعلّه الغرّه المخفيه فى شرح الدرّه الألفيه. كشف الظنون ۲ / ۱۱۹۸.

۲- صحيح البخارى ، ۱ / ۴۵۶ ، رقم ۹۵۳.

شيئا ، فإن اعتبرت المفعول مقدّما ، جاز فى المجرور وجهان : أن يكون متعلّقا بالفعل ، وأن يكون متعلّقا بمحذوف صفه للمفعول ، وإن اعتبرته مؤخّرا تعيّن تعلّق الجارّ بالفعل.

الثالث : بيان الجنس ، أى إظهار المقصود منه ، نحو : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ) [الحج / ٣٠] ، وعلامتها أن يحسن جعل الّذى فى مكانها ، لا يقال : لا يصحّ ذلك فى نحو : قد كان من مطر أى شىء مع أنّ من بيانّيه ، لأنّه يلزم وصف النكره بالمعرفه ، ويلزم جعل المفرد ، أى مطر صله ، لأنّا نقول : المراد جعل الّذى فى مكانها مع إيراد مقتضيات الموصول.

الرابع : البدل ، نحو : (أَرَضِيتُمْ بِالْحَياةِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَةِ) [التوبه / ٣٨] (لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً) [الزخرف / ٦٠] ، ونحو : ولا ينفع ذا الجد منك الجدّ ، وأنكره قوم ، فقالوا : التقدير : أرضيتم بالحياه الدنيا بدلا من الأخره ، فالمفيد المبدليّه متعلّقها المحذوف ، ومن للابتداء ، وكذا الباقى.

الخامس : التنصيص على العموم ، أو توكيد التنصيص عليه ، وهى الزائده ، فالأوّل نحو : ما جاءنى من رجل ، والثانى نحو : ما جاءنى من أحد ، ولها ثلاثه شروط : أن يسبقها نفى أو نهى أو استفهام. وأن يكون مجرورها نكره ، وأن يكون إمّا فاعلا نحو : (ما يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ) [الأنبياء / ٢] ، أو مفعولا نحو : (هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ) [مريم / ٩٨] ، أو مبتدأ ، نحو : (هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ) [فاطر / ٣] ، قاله ابن هشام فى الأوضح ، وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط ، نحو : قد كان من مطر ، وأجازها الأخفش والكسائىّ وهشام بلا شرط ، ووافقهم ابن مالك فى التسهيل.

السادس : التعليل ، نحو : (مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا) [نوح / ٢٥].

السابع : الظرفيه نحو : (ما ذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) [فاطر / ٤٠].

الثامن : الفصل بالمهله ، وهى الداخله على ثانى المتضادين ، نحو : (وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) [البقره / ٢٢٠] ، (حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) [آل عمران / ١٧٩] ، قاله ابن مالك ، قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأنّ الفصل مستفاد من العامل ، فإنّ ماز وميّز بمعنى فصل ، والعلم صفه توجب التمييز ، والظاهر أنّ من فى الآيتين للابتداء ، أو بمعنى عن.

التاسع : انتهاء الغايه ، وهو قول الكوفيّين ، واختاره ابن مالك ، واستدلّ له بصحه قولك : تقرّبت منه ، وهو بمعنى تقرّبت إليه.

العاشر : مرادفه عن ، نحو : (فَوَيْلٌ لِلْقاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ) [الزمر / ٢٢] ، و (يا وَيْلَنا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِنْ هذا) [الأنبياء / ٩٧].

الحادى عشر : مرادفه الباء ، نحو : (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍ) [الشورى / ۴۵] قاله يونس. قال ابن هشام : والظاهر أنّها للابتداء ، وتعقّبه الدمامينىّ بأنّه أريد كون الظرف آله للنظر ، فمن بمعنى الباء ، كما قاله يونس ، وليس الظاهر كونه حينئذ للابتداء ، وإن أريد أنّ الظرف وقع ابتداء النظر فيه ، فمن لابتداء الغايه لا بمعنى الباء (۱) ، فهما معنيان متغايران موكولان إلى إراده المستعمل فتأمّله ، انتهى.

الثانى عشر : موافقه عند ، نحو : (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً) [آل عمران / ۱۰] ، قاله أبو عبيده ، والصحيح أنّها فى ذلك للبدل.

الثالث عشر : مرادفه ربّما ، إذا اتّصلت بما كقوله [من الطويل] :

۳۲۸ - وإنّا لممّا نصرب الكبش ضربه

على رأسه تلقى اللسان من الفم (۲)

قاله السيرافىّ وابن خروف وابن طاهر والأعلم ، وخرّجوا عليه قول سيبويه ، وأعلم أنّهم ممّا يحذفون كذا قال ابن هشام ، والظاهر أنّ من فيهما ابتدائيه ، وما مصدريّه ، وأنّهم جعلوا كأنّهم خلقوا من الضرب ، والحذف مثل (خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ) [الأنبياء / ۳۷] ، انتهى. قال التقىّ الشّمنى : هذا ليس بظاهر فى قول سيبويه على ما يخفى.

الرابع عشر : الاستعلاء ، نحو (وَنَصَرْناهُ مِنَ الْقَوْمِ) [الأنبياء / ۷۷] ، وقيل على التضمين أى منعناه منهم بالنصر.

الخامس عشر : التجريد ، نحو : لى من فلان صديق حميم ، قيل : والظّاهر أنّ من التجريديّه ابتدائيّه أو ظرفيّه.

السادس عشر : النسبه ، نحو : قوله عليه السّلام أنت منّى بمترله هارون من موسى (۳). قيل : والظاهر أنّ من فى الحديث للابتداء ، إذ التقدير قربك منّى بمترله قرب هارون من موسى ، وحذف المضاف لظهور المعنى.

الى

«وإلى» ولها ثمانيه معان :

أحدها : انتهاء الغايه المكانيّه والزمانيّه ، نحو (إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) [الاسراء / ۱] و (ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى اللَّيْلِ) [البقره / ۱۸۷] ، أو غيرهما ، نحو : أعطيته من مائه إلى الألف.

الثانى : المعيّه كمع ، وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر فى الحكم به أو عليه أو التعلّق ، نحو : (مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ) [آل عمران / ۵۲] ، (وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ) [المائده

۱- سقطت «فمن لابتداء الغايه لا بمعنى الباء» فى «س».

۲- هو لأبى حيه النميرى (- ۱۸۲ ه ق). اللغه : الكبش : فحل الضأن ، والمراد بالكبش هنا سيد القوم.

۳- الترمذى ، / ۴۲۲ ، رقم ۱۱۱۴.

/ ۶] ، (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ) [النساء / ۲] قال الرضىّ : والتحقيق أنّها للانتهاء أى مضافه إلى المرافق وإلى أموالكم ، وقال غيره (۱) : ما ورد من ذلك يؤوّل على تضمين العامل وابقاء إلى على أصلها ، والمعنى فى الآيه الأولى من يضيف نصرته إلى نصره الله تعالى ، أو من نصرنى حال كونه ذاهبا إلى الله تعالى.

الثالث : التبيين وهى المتعلّقه فى تعجّب أو تفضيل بحبّ أو بعض مبيّنه لفاعلى ه مصحوبها ، نحو : ما أحبّ زيد إلى وقوله تعالى : (رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَ) [يوسف / ۳۳] ، وإثبات هذا المعنى لإلى مخصوص بابن مالك.

الرابع : مرادفه اللام ، نحو : (وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ) [النمل / ۳۳] ، وقيل : لانتهاء الغايه أى منته إليك.

الخامس : الظرفيّه ، كفى ، ذكره جماعه فى قوله [من الطويل] :

۳۲۹ - فلا تتركنّى بالوعيد كأنّنى

إلى النّاس مطلىّ به القار أجرب (۲)

أى فى الناس ، وتأوّله بعضهم على تعلّق إلى بمحذوف ، أى مطلىّ بالقار مضافا إلى الناس ، فحذف ، وقلب الكلام ، وقال ابن عصفور : وهو على تضمين معنى مبغض ، قال : ولو صحّ مجئ إلى بمعنى فى لجاز زيد إلى الكوفه.

السادس : الابتداء ، كقوله [من الطويل] :

۳۳۰ - تقول وقد عإلى ت بالكور فوقها

أيسقى فلا يروى إلى ابن أحمرا (۳)

أى منّى.

السابع : موافقه عند ، كقوله [من الكامل] :

۳۳۱ - أم لا سبيل إلى الشّباب وذكره

أشهى إلى من الرّحيق السّلسل (۴)

الثامن : التوكيد ، وهى الزائده ، أثبت ذلك الفرّاء مستدلّا بقرأءه بعضهم : (أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِى إِلَيْهِمْ) [إبراهيم / ۳۷] بفتح الواو ، أى تهواهم ، وخرّجه غيره على تضمين تهوى بمعنى تميل.

عن

وعن ، ولها سبعه معان :

أحـدها : المجـاوزه ، وهو الأـكثر فيها ، ولم يـذكر البصـريّون غيره ، والمراد بالمجاوزه بعـد شـيء عن المجرور بها بسـبب إيجاد مصدر الفعل المعدّى بها نحو : سرت عن البلد ، أى بعدت عنها بسبب السير.

۱- سقطت «وقال غيره» فى «ح».

۲- هو للنابغه الذبيانى من اعتذارياته. اللغه : الوعيد : التهديد ، إلى : بمعنى فى ، القار : القطران.

۳- البيت لابن أحمر الباهلى. اللغه : عاليت : رفعت ، الكور : الرحل.

۴- هو لأبى كبير الهذلىّ. اللغه : الرحيق : صفوه الخمر ، السلسل : العذب والبارد.

الثانی : البدل ، نحو : (لا تَجْزِی نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ) [البقره / ۴۸] ، وفی الحدیث «صومی عن أمّک (۱)» أی بدل نفس وبدل أمّک.

الثالث : الاستعلاء ، نحو : (فَإِنَّما یَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ) [محمد / ۳۸] ، أی علیها.

الرابع : التعلیل : نحو : (وَما نَحْنُ بِتارِکِی آلِهَتِنا عَنْ قَوْلِکَ) [هود / ۵۲] ، أی لأجله.

الخامس : مرادفه بعد ، نحو (لَتَرْکَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) [الانشقاق / ۱۹] ، أی حاله بعد حاله.

السادس : مرادفه من ، نحو : (وَهُوَ الَّذِی یَقْبَلُ التَّوْبَهَ عَنْ عِبادِهِ) [الشوری / ۲۵] ، أی منهم بدلیل : (فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِما وَلَمْ یُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ) [المائده / ۲۷].

السابع : الاستعانه ، قاله ابن مالک ، ومثّله برمیت عن القوس ، لأنّهم یقولون أیضا : رمیت بالقوس ، حکاهما الفرّاء ، وفیه ردّ علی الحریری فی إنکاره أن یقال ذلک ، إلا إذا کانت القوس هی المرمیه ، وحکی أیضا رمیت علی القوس.

علی

«علی» والقول بحرفیّتها هو مذهب البصریّین والکوفیّین ، وزعم ابن الطراوه وابن طاهر وابن خروف وأبو الحجاج ابن معروف (۲) والأستاذ أبو علی فی أحد قولیه : إنّها اسم دائما ، ولا یکون حرفا ، ونسبوه لسیبوبه ، ولها تسعه معان.

أحدها : الاستعلاء حسّیا ، نحو : (وَعَلَیْها وَعَلَی الْفُلْکِ تُحْمَلُونَ) [المؤمنون / ۲۲] ، أو معنی ، نحو : (فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلی بَعْضٍ) [البقره / ۲۵۳] ، (وَلَهُمْ عَلَیَّ ذَنْبٌ) [الشعراء / ۱۴] ، ثمّ إنّه قد یکون علی مجرورها کما مثّل به ، وهو الغالب ، وقد یکون علی ما یقرب منه نحو : (أَوْ أَجِدُ عَلَی النَّارِ هُدیً) [طه / ۱۰]. قال الزمخشریّ : معنی الاستعلاء علی النار أن أهل النار یستعلون المکان القریب منها.

وهاهنا بحث نفیس أثّرت إیراده لما فیه من الفوائد ، وهو منقول من کتاب مطلع السعدی ن (۳) ومجمع البحرین ، وهو تاریخ ألّفه عبد الرزاق ابن اسحق السمرقندیّ ، وکان فی حدود سبع وثمانین مائه ، وسبب إیراده له أنّه ذکر أنّ الأمیر شریف الدین علی الجرجانیّ (۴) ورد إلی سمرقند فی سنه تسعین وسبعمائه ، فاکرمه الأمیر تیمور (۵) غایه

۱- صحیح مسلم ، ۲ / ۱۷۰ ، رقم ۱۱۴۸.

۲- لم أجد ترجمه حیاته.

۳- مطلع السعدین فی وقایع عصر السلطان أبی سعید مع الاشتمال علی حوادث الربع المسکون للشیخ کمال الدین عبد الرزاق بن جلالدین اسحق السمرقندی المتوفی سنه ۸۸۷ ه ق کشف الظنون ۲ / ۱۷۲.

۴- میر شمس الدین سید شریف علی بن محمد (۷۰۴ - ۸۳۶ ه) عالم وأدیب من آثاره : الغره فی المنطق. بها الدین خرمشاهی

وآخرون ، دائره المعارف تشیع ، الطبعه الأولی ، طهران ، نشر الشهید محبتی ، ۱۳۷۵ ه ش ، ۵ / ۳۳۲.

۵- تیمور لنگ (۱۳۳۶ - ۱۴۰۵ م) : ملك المغول حفید چنگیز خان ، اتخذ سمرقند عاصمه له وجمع فیها الفنانین والعلماء من کل بلاد فتحها فازدهرت فیها الفنون والعلوم. المنجد فی الاعلام ص ۱۸۹.

الإكرام ، ثمّ إنّ السّيّد ذكر فى بعض مجالس درسه كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى : (عَلَى النَّارِ هُدىً) ونقل كلام العلّامه التفتازانى عليه وأبطله ، ولم يكن أحد يتجرّئ على العلّامه بالاعتراض ، فشاع ذلك إلى أن بلغ الأمير تيمور ، فجمع بين العلامه والسّيّد للمناظره واشترط السّيّد أن لا يتكلّم أحد من تلامذه العلّامه فى أثناء البحث ، فلم يتمالك مولانا جلال الدين يوسف (۱) ، إلا وبهى ، وتكلّم فى أثناء البحث ، وكان أرشد تلامذه العلامه ، حتى أنّه كان قد أذن له فى أن يصلح ما يراه من الخلل فى تصانيفه.

فغضب الأمير تيمور من تكلّمه ، حيث كان الشرط على خلاف ذلك ، فأمر بإخراجه ، ثمّ إنّ المؤرّخ المذكور ذكر أنّ لأخيه مولانا جلال الدين عبد الغفّار (۲) كلاما فى هذا البحث ، ثمّ قال لا بأس بإيراد الكلام الجميع باللغه العربيّه ، فردّ كلام كلّ منهم على هذه الصوره. قال صاحب الكشاف : معنى الاستعلاء فى قوله تعالى : (عَلَى النَّارِ هُدىً) [طه / ۱۰] ، مثل لتمكّنهم واستقرارهم عليه وتمسّكهم به ، شبّهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه.

قال المحقّق التفتازانىّ : يعنى هذه الاستعاره تبعيّه تمثيلا ، أمّا التبعيه فلجرى انها أوّلا فى متعلّق الحرف ، وتبعيّتها فى الحرف ، وأمّا التمثيل فلكون كلّ من طرفى التشبيه حاله منتزعه من عدّه الأمور ، واعترض عليه المحقّق الجرجانىّ بأنّ كون على استعاره تبعيّه ، يستلزم كون الاستعلاء شبيها به والتمثيل المستلزم لتركيب الطرفين يستلزم أن لا يكون الاستعلاء شبيها به ، لأنّه معنى مفرد ، فلا يجتمعان ، وأجاب التفتازانىّ بأنّ مبنى التمثيل على تشبيه صوره منتزعه من عدّه أمور بصوره أخرى كذلك ، وهذا إنّما يوجب اعتبار التعدّد فى المأخذ لا فيه نفسه ولا ينافى كونه متعلّق معنى الحرف.

وردّ الجرجانىّ هذا الجواب فى كتبه بأنّ تلك الصوره المنتزعه من عدّه أمور لا تنتزع بتمامها من كلّ واحد من تلك الأمور ، بل ينتزع من كلّ واحد من تلك الأمور بعض منها ، فيكون كلّ من الطرفين مركّبا بالضروره ، ومعنى الاستعلاء مفرد ، فلا يكون مشبها به.

وقال أستاذى وأخى : أقول ويمكن الجواب عنه ، لأنّ معنى انتزاعها من تلك الأمور هو أن يكون منتزعه من مجموع تلك الأمور ، وتقارنها وتضامّها كالاستعلاء ، فإنّه هيئه حاصله من تقارن الراكب والمركوب على كيفيّه المخصوصه ، فيكون واحدا منتزعه من عدّه أمور ، ولهذا صحّ أن يستعار العنقود للثريّا ، مثل أن تقول : لاح فى

۱- لم أجد ترجمه حياته.

۲- لم أجد ترجمه حياته.

الصبح عنقود ملاحيه فى السماء ، وقد استعاروا النطاق والحمائل للكواكب الّتى حول الجوزاء ، والظاهر أن ليس فى هذه الاستعارات إلا تشبيه الهئيه بالهيئه ، انتهى.

الثانى : المصاحبه كمع ، نحو : (وَآتَى الْمالَ عَلى حُبِّهِ) [البقره / ١٧٧] أى مع حبّه.

الثالث : المجاوزه ، كقوله [من الوافر] :

٣٣٢ - إذا رضيت على بنو قشير

لعمر الله أعجبنى رضاها (١)

وهو لغه بنى كعب بن ربيعه ، حكى ذلك المبرّد فى الكامل (٢) ، قاله ابن هشام فى شرح اللمحه ، وقال فى المغنى : ويحتمل أنّ رضى ضمّن معنى عطف ، وعن الكسائىّ حمل على نقيضه ، وهو سخط ، انتهى. قال ابن جنىّ فى الخصائص : كان أبو على يستحسن قول الكسائىّ فى ذلك ، انتهى. لكن قال بعض المحقّقين : إنّه لا يعرف له محصل ، لأنّه إن لم تجعل على بمعنى عن فكيف يصحّ المعنى ، وإن جعلت بمعنى عن لم يكن رضى محمولا على ضدّه ، لأنّ ضدّه لا يطلب حقيقه عن ، نعم لو قيل : رضيت مؤوّل بلم تسخط ، لكان له وجه ، انتهى. وقال أبو عبيده : إنّما ساغ ذلك ، لأنّ معناه أقبلت على.

الرابع : الظرفيه ، نحو : (عَلى حِينِ غَفْلَهٍ) [القصص / ١٥] ، أى فى حين غفله.

الخامس : التعليل ، نحو : (وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَداكُمْ) [البقره / ١٨٥] ، أى لأجل هدايته إيّاكم. وقوله [من الطويل] :

٣٣٣ - علام تقول الرّمح يثقل عاتقى

إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرّت (٣)

السادس : موافقه من ، نحو : (إِذَا اكْتالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) [المطفّفين / ٢] ، أى من الناس.

السابع : مرادفه الباء ، نحو : (حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ) [الأعراف / ١٠٥] ، وقراءه أبى (٤) بأن لا أقول ، وقالوا : اركب على اسم الله.

الثامن : الاستدراك والإضراب ، نحو : فلان لا يدخل الجنّه لسوء صنيعه ، على أنّه لا ييأس من رحمه الله تعالى ، وقوله [من الطويل] :

٣٣٤ - فو الله لا أنسى قتيلا رزئته

بجانب قوسى ما بقيت على الأرض

۱- هو للقحیف العقیلی ، من کلمه یمدح فیها حکیم بن المسیب القشیری.

۲- الکامل فی اللغه لأبی عباس محمد بن یزید المعروف بالمبرد النحوی المتوفی سنه ۲۸۵. کشف الظنون ۲ / ۱۳۸۲.

۳- البیت لعمرو بن معدیکرب ، الرمح : منصوب بتقول ، لأنّها بمعنی تظنّ. اللغه : العاتق : المنکب ، کرّت : أقبلت.

۴- أبی بن کعب (- ۱۲ ه) صحابی من أنصار. کان أقرا الصحابه ، ومن کتاب الوحی ، وممن اشترک فی جمع القرآن أیام عثمان. معنی اللبیب ص ۱۹۲.

على أنّها تعفو الكلوم وإنّما

توكّل بالأدنى وإن جلّ ما يمضى (١)

أى على أنّ العاده نسيان المصائب البعيده العهد ، وقوله [من الطويل] :

٣٣٥ - بكلّ تداوينا فلم يشف ما بنا

على أنّ قرب الدار خير من البعد (٢)

ثمّ قال :

٣٣٦ - على أنّ قرب الدّار ليس بنافع

إذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

أبطل بعلى الأولى عموم قوله : لم يشف ما بنا ، فقال : بلى إن فيه شفاء ما ، ثمّ أبطل بالثانيه قوله : على أنّ قرب الدار خير من البعد.

وتعلّق على هذه بما قبلها كتعلّق حاشا بما قبلها عند من قال به ، إلا أنّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ، أو هى خبر لمبتدإ محذوف ، أى والتحقيق على كذا ، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال : ودلّ ذلك على أنّ الجمله الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثمّ جئ بما هو التحقيق فيها ، قاله ابن هشام.

التاسع : أن تكون زائده للتعويض ، أو غيره. فالأوّل كقوله [من الرجز] :

٣٣٧ - إنّ الكريم وأبيك يعتمل

إن لم يجد يوما على من يتّكل (٣)

أى من يتّكل عليه ، فحذف عليه ، وزاد على قبل الموصول تعويضا له ، قاله ابن جنىّ ، وقيل : المراد إن لم يجد يوما شيئا ، ثمّ ابتدأ مستفهما فقال : على من يتّكل ، والثانى كقوله [من الطويل] :

٣٣٨ - أبى الله إلا أنّ سرحه مالك

على كلّ أفنان العضاه تروق (٤)

قاله ابن مالك. قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأنّ راقه الشىء بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنّما المراد تعلو وترفع ، انتهى. وفى القاموس ، الروق : مصدر راق عليه ، أى زاد عليه فضلا ، فلا حاجه حينئذ إلى تضمين.

فی

وفی ولها عشره معان :

أحـدها : الظرفیه حقیقه مکانیه أو زمانیه ، وقـد اجتمعتا فی قوله تعالی : (الم* غُلِبَتِ الرُّومُ* فِی أَدْنَی الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْـدِ غَلَبِهِمْ سَیَغْلِبُونَ* فِی بِضْعِ سِنِینَ) [الروم / ۱ - ۴] ، أو مجازا إمّا أن یکون الظرف والمظروف معنیین ، نحو : (وَلَکُمْ فِی الْقِصاصِ حَیاهٌ)

۱- همـا لأبی خراش الهـذلیّ واسـمه خویلـد بن مرّه. اللغه : رزئته : أصـبت به ، قوسـی. موضع ببلاد السـراه ، الکلوم : جمع کلم بمعنی الجرح ، نوکل : نحرّق ، جلّ : عظم وکثر.

۲- هو لعبد الله بن الدمینه. وقوله «بکل» أی بالقرب والبعد.

۳- الرجز مجهول القائل. اللغه : یعتمل : یعمل بنفسه.

۴- البیت لحمید بن ثور ، وهو شاعر مخضـرم ، أسـلم ومات فی خلافه عثمان. اللغه : السـرحه : الشـجره العظیمه ، وهی فی البیت کنایه عن امرأه ، والعضاه : شجر له شوک.

[البقره / ۱۷۹] ، أو الظرف معنى والمظروف ذاتا ، نحو : أصحاب الجنّه فى رحمه أو بالعكس ، نحو : (لَقَدْ كانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) [الأحزاب / ۲۱].

الثانى : السببيّه ، نحو : (لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ) [النور / ۱۴] ، وفى الحديث : إنّ امرأه دخلت النار فى هرّه حبستها (۱).

الثالث : المصاحبه ، نحو : (حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ) [فصلت / ۲۵].

الرابع : الاستعلاء ، نحو : (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) [طه / ۷۱] ، والأولى أن يقال : إنّها بمعناها لتمكّن المصلوب فى الجذع تمكّن المظروف فى الظرف فهى من باب الاستعاره التبعيّه.

الخامس : مرادفه الباء ، كقوله [من الطويل] :

۳۳۹ - ويركب يوم الرّوع منّا فوارس

بصيرون فى طعن الأباهر والكلى (۲)

السادس : مرادفه إلى ، نحو : (فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْواهِهِمْ) [إبراهيم / ۶].

السابع : مرادفه من ، نحو : (وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً) [النحل / ۸۴] ، أى منهم بدليل الأيه الأخرى.

الثامن : مرادفه عن ، نحو : (فَهُوَ فِي الْآخِرَهِ أَعْمى) [الإسراء / ۷۲] ، أى عنها وعن محاسنها.

التاسع : المقايسه ، وهى الداخله بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، نحو : (فَما مَتاعُ الْحَياهِ الدُّنْيا فِي الْآخِرَهِ إِلَّا قَلِيلٌ) [التوبه / ۳۸].

العاشر : التوكيد ، وهى الزائده نحو : (ارْكَبُوا فِيها) [هود / ۴۱] أى اركبوها.

باء

والباء : وحركتها الكسر ، وقد تفتح مع الظاهر فيقال بزيد ، حكاه أبو الفتح عن بعضهم ، قالها أبو حيّان ، ولها أربعه عشر معنى :

أحدها : الإلصاق ، قيل : وهو معنى لا يفارقها ، فلهذا اقتصر عليه سيبويه ، قال فى شرح اللب (۳) : وهو تعلّق أحد المعنيين بالآخر حقيقيا ، نحو : أمسكت بالحبل ومجازيا ، نحو : مررت بزيد ، أى ألصقت مرورى بمكان يقرب منه زيد.

الثانى : التعديه ، وهى تغيير معنى الفعل وجعله متضمّنا لمعنى التصيير كما فى الهمزه والتضعيف ، وهذا المعنى ممّا انفردت به عن سائر حروف الجرّ ، وتطلق التعديه على

۱- تقدّم فی ص ۲۸۹.

۲- هو لزید الخیل الّذی سمّاه النبی صلی الله علیه و آله زید الخیر. اللغه : الروع : الخوف والمراد هنا الحرب ، أباهر : جمع أبهر وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه ، الکلی : جمع کلیه.

۳- لعلّه لب الألباب فی علم الإعراب للاسفراینی أو للبیضاوی.

معنی آخر ، وهو إیصال معنی الفعل إلی معموله بواسطه حرف الجرّ ، وهی بهذا المعنی متحقّقه فی جمیع موارد حروف الجرّ ، وذهب ذلک علی بعض من عاصرنا ، ففسّر التعدیه فی هذا المقام بهذا المعنی الثانی ، وهو وهم منه ، قال ابن هشام : وتسمّی بالنقل أیضا ، وهی المعاقبه للهمزه فی تصییر الفاعل مفعولا ، وأکثر ما تعدّی الفعل القاصر ، تقول فی ذهب زید : ذهبت بزید وأذهبته ومنه : (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) [البقره / ۱۷] ، وقرئ أذهب الله بنورهم ، وقول والسهیلیّ : إن بین التعدیتین فرقا مردود بالآیه. ومن ورودها مع المتعدّی (دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) [البقره / ۲۵۱] ، وصککت الحجر بالحجر ، والأصل دفع بعض الناس بعضا ، وصکّ الحجر الحجر ، انتهی.

الثالث : الاستعانه ، وهی الداخله علی آله الفعل حقیقه ، نحو : کتبت بالقلم ، ونجرت بالقدوم ، أو مجازا ، قیل : ومنه باء البسمله ، لأنّ الفعل لا یتأتّی علی الوجه الأکمل إلا بها.

الرابع : السّببیّه ، نحو : (إِنَّکُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَکُمْ بِاتِّخاذِکُمُ الْعِجْلَ) [البقره / ۵۴] ، (فَکُلًّا أَخَذْنا بِذَنْبِهِ) [العنکبوت / ۴۰] ، ومنه : لقیت بزید الأسد ، أی بسبب لقائی إیّاه.

الخامس : المصاحبه ، وهی الّتی تصلح فی موضعها مع ، أو یغنی عنها وعن مصحوبها الحال ، نحو : (دَخَلُوا بِالْکُفْرِ) [المائده / ۶۱] ، أی معه أو کافرین ، قال ابن هشام فی المغنی : وقد اختلف فی الباء من قوله تعالی : (وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّکَ) [غافر / ۵۵] فقیل : للمصاحبه ، والحمد مضاف إلی المفعول ، أی فسبّحه حامدا له ، أی نزّهه عمّا لا یلیق به ، وأثبت له ما یلیق به ، وقیل للاستعانه ، والحمد مضاف إلی الفاعل ، أی سبّحه بما حمد به نفسه ، إذ لیس کلّ تتریه بمحمود ، ألا تری أنّ تسبیح المعتزله (۱) اقتضی تعطیل کثیر من الصفات ، انتهی.

قال شیخ شیوخنا الحرفوشی رحمه الله فی اللآلی الدریّه بعد نقله ذلک : لا یخفی علیک أنّ المعتزله ومن وافقهم لم ینفوا الصفات رأسا حتی یلزم التعطیل ، بل نفوا زیادتها ، فقالوا : سمعه عین ذاته ، قدرته عین ذاته ، وکذلک البواقی ، وهذا لا یستلزم ذلک ، بل أدلّ علی التتریه ، لأنّ القول بالزیاده یؤدّی إلی محذورات تقتضی عکس ما أرادوا من التتریه ، کما هو المقرّر فی علم الکلام ، فلیراجع ثمه ، انتهی.

۱- طائفه بدأت دینیه فقط ثمّ خاضت فی السیاسه ، وقد نشأت إثر اعتزال واصل بن عطاء (- ۱۳۱ ه) أستاذه الحسن البصری (- ۱۱۰ ه) لاختلافهما فی بعض المعتقدات ثمّ صار المعتزله شیعا ومن أعلامهم الجاحظ والتوحیدی والزمخشری. مغنی اللبیب ص ۱۴۰.

السادس : الظرفيه ، نحو : (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّٰه بِبَدْرٍ) [آل عمران / ۱۲۳] ، (نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ) [القمر / ۳۴].

السابع : البدل ، وهى الّتى يحسن فى مكانها بدل ، كقول الحماسى [من البسيط] :

۳۴۰ - فليت لى بهم قوما إذا ركبوا

شنّوا الإغاره فرسانا وركبانا (۱)

أى بدلهم ، وانتصاب الاغاره على المفعول لأجله.

الثامن : المقابله ، وهى الداخله على الأعواض والأثمان ، نحو : كافأت الإحسان بضعف ، واشتريت الفرس بألف.

التاسع : المجاوزه ، فقيل : تختصّ بالسؤال. قال فى الهمع : وظاهر كلام أبى حيان أنّ الكوفيّين كلّهم عليه ، نحو : (فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً) [الفرقان / ۵۸] ، بدليل : (يَسْئَلُونَ عَنْ أَنْبائِكُمْ) [الحديد / ۱۲] ، وقيل : لا تختصّ به بدليل : (وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بِالْغَمامِ) [الفرقان / ۲۵] ، وجعل الزمخشرىّ هذه الباء بمترلتها فى شققت السنام بالشّفره ، على أنّ الغمام جعل كالأله الّتى يشقّق بها.

العاشر : الاستعلاء ، نحو : (مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطارٍ) [آل عمران / ۷۵] بدليل (هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَما أَمِنْتُكُمْ عَلى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ) [يوسف / ۶۴].

الحادى عشر : التبعيض ، أثبت ذلك الأصمعّى والفارسىّ والقتبىّ (۲) وابن مالك ، قيل : والكوفيّون ، وجعلوا منه : (عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللّٰهِ) [الإنسان / ۶] أى منها ، قال بعضهم : ويمكن أن تكون الباء سببيّه ، أى أنّ العين فى اللطافه بحيث تدعو الناظر بها أن يشرب منها ، انتهى.

الثانى عشر : القسم ، وهى أصل حروفه ، ولذلك خصّت بجواز ذكر الفعل معها ، نحو : أقسم بالله لتفعلنّ ، ودخولها على الضمير ، نحو : بك لأفعلن ، واستعمالها فى القسم الاستعطافىّ ، وهو المؤكّد لجمله طلبيّه ، نحو : بالله هل قام زيد ، أى أسألك بالله مستحلفا.

الثالث عشر : الغايه ، نحو : (وَقَدْ أَحْسَنَ بِى) [يوسف / ۱۰۰] أى إلى ، وقيل : ضمّن أحسن معنى لطف.

۱- البيت من مختار أبى تمام فى أوايل ديوان الحماسه ، وهو من كلمه لقريط بن أنيف. اللغه : الإغاره : الهجوم على العدو والإيقاع به ، فرسانا : جمع فارس ، وهو راكب الفرس ، ركبانا : جمع راكب ، وهو أعم من الفارس.

۲- هو عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينورى النحوىّ اللغوىّ ، صنّف : إعراب القرآن ، معانى القرآن ، جامع النحو ، مات سنه ۶۷۰ ه ق ، بغيه الوعاه ۲ / ۶۳.

الرابع عشر : التوكيد وهى الزائده ، وزيادتها فى ستّه مواضع على ما فى المغنى أحدها : الفاعل ، وزيادتها فيه : واجبه ، وغالبه ، وضروره ، فالواجبه نحو : أحسن بزيد على قول الجمهور. والغالبه فى فاعل كفى ، نحو : (كَفى بِاللهِ شَهِيداً) [الرعد / ۴۳] ، والجزم بزيادتها هو الأصحّ كما فى الإرتشاف ، وقال الزّجّاج : دخلت الباء لتضمين كفى معنى اكتف ، أى فهى للتعديه ، قال ابن هشام فى المغنى : وهو من الحسن بمكان ، ويصحّحه قولهم : اتّقى الله امرو فعل خيرا يثبت عليه ، أى ليتّق وليفعل ، بدليل جزم يثب ، ويوجبه قولهم : كفى بهند ، بترك التاء ، فإن احتجّ بالفاصل فهو مجوز لا موجب ، بدليل : (وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَهٍ) [الأنعام / ۵۹] ، (وَما تَخْرُجُ مِنْ ثَمَراتٍ) [فصلت / ۴۷] ، فإن عورض بقولك : أحسن بهند ، فالتاء لا تلحق صيغ الأمر ، وإن كان معناها الخبر ، انتهى.

ويشكل عليه إسناد الفعل الماضى إلى ضمير المخاطب ، وهو غير جائز. قالوا : ومن مجئ كفى هذه مجرّدا عن الباء قول الشاعر [من الطويل] :

۳۴۱ - ويخبرنى عن غائب المرء هديه

كفى الهدى عمّا غيّب المرء مخبرا (۱)

ولا تزاد الباء فى فاعل كفى الّتى بمعنى أجزأ وأغنى ، ولا الّتى بمعنى وقى ، والأولى متعدّيه لواحد كقوله [من الوافر] :

۳۴۲ - قليل منك يكفينى ولكن

قليلك لا يقال له قليل (۲)

والثانيه متعديه لاثنين ، كقوله تعالى : (وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتالَ) [الأحزاب / ۲۵]. والضروره ، كقوله [من السريع] :

۳۴۳ - مهما لى الليله مهما ليه

أودى بنعلى وسربالیه (۳)

الثانى ممّا تزاد فيه الباء : المفعول ، نحو : (وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَهِ) [البقره / ۱۹۵] ، (وَهُزِّى إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَهِ) [مريم / ۲۵]. قال ابن هشام : وكثرت زيادتها فى مفعول عرفت ونحوه ، وقلّت فى مفعول ما يتعدّى لاثنين ، كقولك [من الكامل] :

۳۴۴ - تبلت فؤادك فى المنام خريده

تسقى الضّجيع ببارد بسّام (۴)

وقد زيدت فى مفعول كفى المتعدّيه لواحد ، ومنه الحديث : كفى بالمرء إثما أن

١- أنشده ابن الإعرابى فى لسان العرب ولم ينسبه إلى قائل معيّن. اللغه : غائب المرء : ما غاب منه ، الهدى : السيره والطريقه.

٢- لم يسمّ قائله.

٣- هو لعمرو بن ملقط الطائى. اللغه : السربال : القميص ، أو الدّرع ، أو كلّ ما لبس.

٤- هو لحسان بن ثابت. اللغه : تبلت : أسقمت وأفسدت ، الخريده : البكرو الحسناء من النساء. الضجيج : الّذى ينام معك. البارد : المراد به هنا الريق ، البّسام : كثير التبسم ، والمراد به هنا الثغر.

يحدّث بكلّ ما سمع (۱).

قال المراديّ فى الجنى : وزياده الباء فى المفعول غير مقيسه مع كثرتها ، ولكن جزم الرضىّ بأنّها تزاد قياسا فى مفعول عرفت وعلمت وجهلت وسمعت وتيقّنت وأحسنت.

الثالث : المبتدأ ، وذلك فى قولك : بحسبك درهم ، وخرجت فإذا بزيد ، وكيف بك إذا كان كذا ، ومن الغريب أنّها زيدت فى ما أصله المبتدأ وهو اسم ليس ، بشرط أن يتأخّر إلى موضع الخبر ، كقراءه بعضهم (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا) [البقره / ۱۷۷] بنصب البرّ ، وقوله [من المتقارب] :

۳۴۵ - اليس عجيبا بأنّ الفتى

يصاب ببعض الّذى فى يديه (۲)

الرابع : الخبر ، قال ابن هشام فى تذكرته : زياده الباء فى الخبر على ثلاثه أقسام : كثير وقليل وأقلّ.

والكثير فى ثلاثه مواضع ، وذلك بعد ليس وما نحو (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ) [الزمر / ۳۶] ، (وَما رَبُّكَ بِغافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) [الأنعام / ۱۳۲] ، وبعد أو ولم نحو : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ) [الأحقاف / ۳۳] ، وذلك لأنّه فى معنى أو ليس الله بقادر ، فهو راجع إلى المسأله الأولى فى المعنى.

والقليل فى ثلاثه مواضع : بعد كان وأخواتها منفيّه ، كقوله [من الطويل] :

۳۴۶ - وإن مدّت الأيدى إلى الزّاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل (۳)

وبعد ظنّ وأخواتها منفيه كقوله [من الطويل] :

۳۴۷ - دعانى أخى والخيل بينى وبينه

فلمّا دعانى لم يجدنى بقعدد (۴)

وبعد لا العامله عمل ليس ، كقوله [من الطويل] :

۳۴۸ - فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه

بمغن فتيلا عن سواد بن قارب (۵)

والأقلّ فى ثلاثه مواضع :

بعد أنّ ولكنّ وهل ، فالأوّل ، كقوله [من الطويل] :

۳۴۹ - فإن تنأ عنها حقبه لا تلاقها

فإنّك ممّا أحدثت بالمجرّب (۶)

۱- نهج الفصاحه حديث ۲۱۳۶ ، ص ۴۵۳.

۲- هو لمحمود بن حسن الوارق.

۳- البيت للشنفرى. اللغه : الزاد : الطعام ، أجشع : أشد الحرص والطمع والمراد هذا الحرص على الأكل.

۴- هو لدريد بن الصّمه. اللغه : القعدد : الجبان والقاعد عن الحرب والمكارم.

۵- هو لسواد بن قارب السدوسى الصحابى. اللغه : الفتيل : هو الخيط الرقيق الّذى يكون فى شق النواه.

۶- هو لامرئ القيس. اللغه : تنأ : تبعد ، الحقبه من الدهر : المده لا وقت لها أو السنه.

والثانى كقوله [من الطويل] :

٣٥٠ - ولكنّ أجرا لو فعلت بهيّن

... (١)

والثالث كقوله [من الطويل] :

٣٥١ - ...

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم (٢)

انتهى.

وقال فى المغنى : زيادتها فى الخبر ضربان : غير موجب ، فينقاس ، وقد مرّ مثاله ، وموجب ، فيتوقّف على السماع ، وهو قول الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه : (جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها) [يونس / ٢٧] ، والأولى تعليق (بِمِثْلِها) باستقرار محذوف هو الخبر ، انتهى.

الخامس : الحال المنفى عاملها ، كقوله [من البسيط] :

٣٥٢ - كائن دعيت إلى بأساء داهمه

فما انبعثت بمزؤود ولا وكل (٣)

السادس : التوكيد بالنفس والعين ، نحو : جاءنى زيد بنفسه أو بعينه.

اللام

اللام : واللام ، وهى مكسوره مع غير المضمر ، مفتوحه معه فى غير لغه خزاعه (٤) ، نحو : لكم ولنا ، وتكسر فى لغتهم مطلقا ، وهذا فى غير ياء المتكلم ، فإنّها تكسر معها وفى غير المستغاث المباشر للياء ، فإنّها تفتح معه ، نحو : يا لله ، وتفتح الداخله على الفعل ، نحو : (لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبالُ) [إبراهيم / ٤٦] ، قال الرضىّ : ونقل فتحها مع جميع المظهرات ، ولها عشرون معنى :

أحدها : الاستحقاق ، وهى الواقعه بين معنى وذات ، نحو : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الحمد / ١].

الثانى : الاختصاص ، نحو : الجلّ للفرس.

الثالث : الملك ، نحو : (لَهُ ما فِى السَّماواتِ وَما فِى الْأَرْضِ) [البقره / ٢٥٥] ، وبعضهم يستغنى بذكره عن ذكر المعنيين قبله تقليلا لاشتراك.

الرابع : التمليك ، نحو : وهبت لزيد دينارا.

الخامس : شبه التمليك ، نحو : (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً) [النحل / ٧٢].

السادس : التعليل ، نحو : (لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ) [النساء / ١٠٥] ، ومنها اللام الثانيه فى نحو : يا لزيد لعمرو ، وتعلّقها بمحذوف ، وهل هو فعل من جمله مستقلّه ، أى أدعوك

١- تمامه «وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر» ، ولم يسمّ قائله. اللغه : الهيّن : الحقير ، السهل اليسير.

٢- هو للفرزدق يهجوبها جريرا. وتمامه «إذا اقلولى عليها وأقردت» ، اللغه : القلولى : ارتفع ، أقردت : لصقت بالأرض وسكنت.

٣- لم يسّم قائله. اللغه : البأساء : الشدّه. الداهمه : الأمر إذا أتى بغته ، المزؤود : مفعول من زئد بمعنى ذعر وخوف ، الوكل : العاجز ، البليد ، الجبان.

۴- من قبائل عرب الجنوب أو القحطانيين.

لعمرو ، أو اسم هو حال من المنادى ، أى مدعوّا لعمرو ، قولان ، لم يطّلع ابن عصفور على ثانيهما ، فنقل الإجماع على الأوّل.

السابع : موافقه إلى ، نحو : (بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحى لَها) [الزلزله / ۵].

الثامن : موافقه على ، نحو : (يَخِرُّونَ لِلْأَذْقانِ سُجَّداً) [الإسراء / ۱۰۹].

التاسع : موافقه فى ، نحو : (وَنَضَعُ الْمَوازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيامَهِ) [الأنبياء / ۴۷].

العاشر : موافقه من ، نحو : سمعت له صراخا ، وقول جرير [من الطويل] :

۳۵۳ - لنا الفضل فى الدّنيا وأنفك راغم

ونحن لكم يوم القيامه أفضل (۱)

الحادى عشر : موافقه عند ، كقولهم : كتبته لخمس خلون.

الثانى عشر : موافقه بعد ، نحو : (أَقِمِ الصَّلاهَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) [الإسراء / ۷۸]

الثالث عشر : موافقه بعد ، نحو : (وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كانَ خَيْراً ما سَبَقُونا إِلَيْهِ) [الأحقاف / ۱۱] ، قاله ابن الحاجب ، وقال ابن مالك وغيره : هى لام التعليل ، وقيل : غير ذلك.

الرابع عشر : التبليغ ، وهى الجارّه لاسم السامع لقول أو ما فى معناه نحو : قلت له ، وأذنت له ، وفسّرت له.

الخامس عشر : الصيروره ، وتسمّى لام العاقبه ولام المال ، نحو : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً) [القصص / ۸] ، وأنكرها البصريّون ومن تبعهم ، وردّوها إلى التعليل بحذف السبب وإقامه المسبب مقامه ، وسيأتى عليها مزيد الكلام فى حديقه الأفعال ، إن شاء الله تعالى.

السادس عشر : القسم والتعجّب معا ، وتختصّ باسم الله تعالى كقوله [من البسيط] :

۳۵۴ - لله يبقى على الأيّام ذو حيد

... (۲)

السابع عشر : التعجّب المجرّد عن القسم ، وتستعمل فى النداء ، كقولهم : يا للماء ويا للشعب ، إذا تعجّبوا من كثرتهما ، وفى غيره كقوله : لله دره فارسا ، ولله أنت.

الثامن عشر : التعديه ، نحو : ما أضرب زيدا لعمرو ، وقال فى التصريح : لأنّ الضرب متعدّ فى الأصل ، ولكن لمّا بنى منه فعل التعجّب نقل إلى فعل بضمّ العين ، فصار قاصرا ، فعدّى بالهمزه إلى زيد وباللام إلى عمرو ، وهذا مذهب البصريّين. وذهب

۱- اللغه : راغم من رغم بمعنی ذلّ ویقال : رغم أنفه : ألصقه بالتراب.

۲- تمامه «بشمخرّ به الظیّان والأس» ، وهو لأبی ذؤیب الهذلی. اللغه : الحید : جمع حیده وهو العقده فی قرن الوعل ، المشمخّر : الجبل ، الظیان والأس : نباتان جبلیان زکیان.

إلى أنّ الفعل باق على تعديته ، ولم ينقل ، وأنّ اللام ليست لتعديه ، وإنّما هى مقوّيه للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجّب ، وهذا الخلاف مبنىّ على أنّ فعل التعجّب إذا صيغ من متعدّ هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيّون إلى الأوّل والبصريّون إلى الثانى ، انتهى.

التاسع عشر : التوكيد ، وهى اللام الزائده ، وهى أنواع : فمنها المعترضه بين الفعل المتعدّى ومفعوله ، كقوله [من الكامل] :

٣٥٥ - وملكت ما بين العراق ويثرب

ملكا أجار لمسلم ومعاهد (١)

ومنها اللام المسمّاه بالمقحمه ، وهى المعترضه بين المتضايفين كقولهم : يا بؤس للحرب ، والأصل يا بؤس الحرب ، فأقحمت اللام تقويه للاختصاص ، وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان أرجحهما الثانى (٢) ، لأنّ من شأن المضاف أن يجرّ المضاف إليه ، وإلا فلا إضافه ، ومنها اللام المسمّاه بلام التقويه ، وهى المزيده لتقويه عامل ضعيف إما بتأخّر ، نحو : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ) [يوسف / ٤٣] ، أو لكونه فرعا فى العمل ، نحو : (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ) [البروج / ١٦] ، (نَزَّاعَةً لِلشَّوى) [المعارج / ١٦] ، ونحو : ضربى لزيد حسن ، وأنا ضارب لعمرو ، وقد اجتمع التأخير والفرعيه فى نحو : (وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شاهِدِينَ) [الأنبياء / ٧٨] ، ومنها لام المستغاث عند المبرّد ، واختاره ابن خروف ، وسيأتى الكلام عليها.

العشرون : التبيين ، وهى على ثلاثه أقسام كما فى المغنى :

أحدها : ما يبيّن المفعول من الفاعل ، وهذه تتعلّق بمذكور ، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجّب أو اسم تفضيل مفهمين حبّا أو بغضا ، تقول : ما أحبّنى وما أبغضنى ، فإن قلت لفلان فأنت فاعل الحبّ والبغض ، وهو مفعولها ، وإن قلت : إلى فلان فالأمر بالعكس.

قال ابن بابشاذ فى شرح الجمل (٣) : ولم أعلم أنّ أحدا من أصحابنا شرح هذا ، وبيّن العلّه فيه الّتى لأجلها اختصّت اللام بالفاعل وإلى بالمفعول ، والقول عندى فى ذلك : إنّ اللام لمّا كانت فى باب الاستخبار والإخبار تختصّ بالفاعل فى المعنى من نحو قولك : لمن

١- هو لابن ميّاده واسمه الرماح بن البرد بن ثوبان. اللغه : أجاز : أنقذ وأعاذ ، المعاهد : الّذى أخذ منه العهد للاسلام من أهل الذمه وغيره.

٢- فى رأى ابن هشام أرجحهما الاول ، لأنّ اللام أقرب ، ولأن الجار لا يعلق ، مغنى اللبيب ص ٢٨٧.

٣- الجمل فى النحو للزجاجى ، له شروح منها شرح طاهر ابن أحمد المعروف بابن بابشاذ النحوىّ المتوفى سنه ٢٥۴. كشف الظنون ١ / ۶٠٣.

هـذا الفعل ، فتقول مجيبا : هو لفلان ، فتأتى باللام ، وليس كـذلك إلى ، لأنهّا تدخل فى باب الاسـتخبار والاخبار لمعنى أيضا ، نحو قولك : إلى من يصل هذا الفعل؟ فتقول : إلى فلان.

فـإن قيـل : ولـم كـانت اللام فى أصـلها للفاعل وإلى فى أصـلها للمفعول؟ قيل؟ إنّ اللام معناها فى الأصل الملك والاسـتحقاق ، والملك والاسـتحقاق للفاعلين الّذين ملكوا واستحقّوا الاشياء ، وإلى معناها انتهاء الغايه ، والغايه منتهى لفعلك ، فلذلك اختصّ بما ذكرناه ، انتهى.

الثانى والثالث : ما يبيّن مفعوليّه غير ملتبسه بفاعليه ، وما يبيّن فاعليه غير ملتبسه بمفعوليّه ، ومصحوب كلّ منهما إمّا غير معلوم ممّا قبلهـا ، أو معلوم ، ولكن اسـتوقف بيـانه تقويه للبيان وتوكيـدا له ، واللام فى ذلك كلّه متعلّقه بمحـذوف. مثال المبيّنه للمفعول : سقيا لزيد وجدعا له ، التقدير إرادتى لزيد ، ومثال المبيّنه للفاعليه تبا لزيد وسحقا له ، فإنّهما فى معنى خسرو هلك.

تنبيه : ممّا يجرّ الظاهر والمضمر من حروف الجرّ الثلاثه الأتيه ذكرها فى باب الاستثناء ، وهى عدا وخلا وحاشا.

الحروف الّتى تجرّ الظاهر

«وسـبعه منها تجرّ الظاهر فقط ، وهى مـذ ومنذ» بضمّ الميم فيها وثبوت النون ساكنه بعد الميم فى الثانيه ، وكسـرها لغه بنى سـليم (١) ، وقال أبو حيّان : حكى اللحيانىّ (٢) فى نوادره كسر منذ عن بنى سليم ، وكسر مذ عن عكل (٣). انتهى.

قالوا : ومنذ بثبات النون أصل لمذ بدليل رجوعهم إلى ضمّ ذال مذ عند ملاقات ساكن ، نحو : مذ اليوم ، ولو لا أنّ الأصل الضـمّ لكسـر ، ولأنّ بعضـهم يقول : مـذ زمن طويل ، فيضمّ مع عـدم الساكن. وقال ابن ملكون (۴) : هما أصـلان ، لأنّه لا يتصرّف فى الحرف ولا شـبهه ، ويردّه تخفيفهم إن وكأن ولكن ورب وقط. وقال المالقىّ (۵) : إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ ، أو حرفا فهى أصل ، قاله فى المغنى.

١- من قبائل عرب الشمال أو العدنانيين.

٢- على بن المبارك أبو الحسن اللحيانى أخذ عن الكسائى والأصمعى وله النوادر المشهوره. بغيه الوعاه ٢ / ١٨٥.

٣- قبيله من الرّباب.

۴- أبـو إسـحاق إبراهيم بن محمـد الأـشبيلىّ نحـوىّ بـارع ، روى عنه ابن خروف والشـلوبين ، له شـرح الحمـاسه ، وشـرح جمل الزجاجىّ ، مات سنه ۵۸۴ ه ق. المصدر السابق ١ / ۴٣١.

۵- يحيى بن على بن احمـد بن محمـد بن غـالب أبو زكريـا المـالقى النحوىّ الاديب (۵٧٨ - ۶۴٠ ه ق) له شـعر جيـدّ. المصدر السابق ٢ / ٣٣٧.

وفى النهايه (۱) قالوا : مـذ ومنـذ حرفان ، وفى هـذا نظر ، إذا قالوا : أصل مـذ ومنـذ ، ويلزم على قولهم : ان المخفّفه من إنّ وأنّ حرفـان ، وإنّ ربّ باعتبـار لغاتهـا عشـره أحرف ، حكاه المرادىّ فى الجنى الـدانى ، ثمّ قال قلت : الّـذى يظهر أنّ مرادهم أنّ مذ كان أصـلها منـذ ، كاختها ، فحذفت نونها ، وتركت أختها على أصـلها ، ألا ترى أنّهم قالوا : الأغلب على مذ الاسـميّه ، والأغلب على منذ الحرفيّه ، فلو كانت مذ فرع منذ هذه لساوتها فى الحكم ، انتهى.

«وتختصّـان بالزمـان» غير المسـتقبل من الماضـى ، والحـال ، وكـان عليه التقييـد بـذلك ، لئلّـا يتوهّم أنّهما لمطلق الزمان ، وليس كذلك ، فإنّهما لا تسـتعملان فى الزمان المستقبل اتّفاقا ، كما قال الرضىّ ، ومعناها ابتداء الغايه إن كان الزمان ماضيا كقوله [من الكامل] :

۳۵۶ - ...

أقوين مذ حجج ومذ دهر (۲)

وقوله [من الطويل] :

۳۵۷ - ...

وربع عفت آثاره منذ أزمان (۳)

أى من حجـج ومن أزمـان ، والظرفيّه ، إن كان حاضـرا ، نحو : ما رأيته مـذ أو منـذ يومنا ، أى فى يومنا ومعنى من وإلى إن كان معدودا ، نحو : ما رأيته مذ ثلاثه أيام ، أى من ابتدائها إلى انتهائها.

وربّ ، والقول بحرفيّتها كما مشـى فى إطلاقه السابق هو مـذهب البصـريّين ، ومـذهب الكوفيّين والأخفش فى أحـد قوليه ، وابن الطراوه ذهب إلى أنّها اسم ، وهو مرتضـى الرضـىّ. وفيها ثمانيه عشـر لغه : ضمّ الراء وفتحها مع تشديـد الباء وتخفيفها ، والأوجه الأربعه مع التاء مفتوحه وساكنه ، أو مع ما أو معها ، فهذه ستّ عشره وضمّها مع اسكان الباء وضمّها (۴).

وفى معناهـا ثمـانيه أقوال : أحـدها : أنّها للتقليل دائما ، وعليه الأكثرون. الثانى : أنّها للتكثير دائما ، الثالث : أنّها لهما على السواء. الرابع : أنّهـا لم توضع لواحـد منهما ، بل هى حرف إثبات لا يـدلّ على تكثير ولا تقليل ، وإنّما يفهم ذلك من خارج. الخامس : للتكثير فى مواضع المباهات ولافتخار ، وللتقليل فيما عداه. السادس : لمبهم العدد يكون ».

۱- النهايه فى النحو لابن الخباز أحمد بن الحسن المتوفى سنه ۶۳۷. كشف الظنون ۲ / ۱۹۸۹.

۲- صـدره «لمن الدّيار بقنّه الحجر» ، وهو لزهير بن أبى سـلمى. اللغه : القنه : أعلى الجبل ، القمه ، الحجر : اسم موضع ، أقوين : خلون ، حجج : سنوات.

۳- صدره «قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان» ، وهو لامرئ القيس وتقدّم برقم ۱۶.

۴- سقطت هذه الجمله فی «س».

تقليلا وتكثيرا. السابع : للتقليل كثيرا وللكثير قليلا. الثامن : عكسه ، أى للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا ، وهو الّذى جزم به ابن مالك فى التسهيل.

واختاره ابن هشام فى المغنى ، قال : فمن الأول (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ) [الحجر / ٢] ، وقوله عليه السّلام : يا ربّ كاسيه فى الدنيا عاريه يوم القيامه (١). وسمع الكسائىّ أعرابيّا ، يقول بعد انقضاء شهر رمضان : «يا ربّ صائمه لن يصومه ، ويا ربّ قائمه لن يقومه». وقال الشاعر [من المديد] :

٣٥٨ - ربّما أوفيت فى علم

ترفعن ثوبى شمالات (٢)

وجه الدليل أنّ الآيه والحديث والمثال مسوقه للتخويف ، والبيت مسوق للافتخار ، ولا يناسب واحدا منهما التقليل.

ومن الثانى قول الشاعر [من الطويل] :

٣٥٩ - ألا ربّ مولود وليس له أب

وذى ولد لم يلده أبوان

وذى شامه غرّاء فى حرّ وجهه

مجلّله لا تنقضى لأوان

ويكمل فى تسع وخمس شبابه

ويهرم فى سبع معا وثمان (٣)

أراد آدم عليه السّلام وعيسى عليه السّلام والقمر. انتهى ملخّصا.

وقوله لم يلده بإسكان اللام ، وأصله لم يلده بكسرها وإسكان الدّال ، ثمّ سكنت اللام تشبيها لها بتاء كتف ، فالتقى ساكنان فحرّكت الدّال اتباعا لفتحه الياء ، وبالضّمّ اتّباعا لضمه الهاء. قاله الدمامينىّ.

«وتختصّ ربّ» بالظاهر «النكره» لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، نحو ربّ رجل وأخيه ، ويغلب وصف هذه النكره ، ولا يلزم خلافا للمبرّد وابن السّراج والفارسىّ وأكثر المتأخّرين منهم الشلوبين ، وفى البسيط أنّه رأى البصريّين ، لأنّ عاملها يحذف غالبا ، فجعل التزام الوصف كالعوض ، والأوّل هو ظاهر نصّ سيبويه ، وعليه نصّ الأخفش ، وقاله الفرّاء والزّجّاج وابن طاهر وغيرهم ، واختاره ابن عصفور ، لأنّ ما فيها من معنى القلّه والكثره مغن عن الوصف كما فى كم الخبريّه ، واحتجّ عليه بقول أم معاويه [من الكامل المجزوء] :

۳۶۰ - یا ربّ قائله غدا

یا لهف أمّ معاویه (۴)

وقوله [من الطویل] :

۱- تقدّم فی ص ۷۱.

۲- البیت لجذمیه ألأبرش اللغه : أوفیت : أشرفت ، العلم. الجبل ، الشمالات : ریاح الشمال الشدیده.

۳- الأبیات لرجل من أزد السراه وقیل : لعمرو الجنبی.

۴- هو لهند أم معاویه بن أبی سفیان قالته یوم بدر.

٣٦١ - ألا ربّ مولود ...

... (١)

ويغلب حذف متعلّقها ومضيّه ، وقد تحذف هى ، فيجب إبقاء عملها وذلك بعد الفاء كثيرا ، كقوله [من الطويل] :

٣٦٢ - فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

... (٢)

وبعد الواو كقوله [من الطويل] :

٣٦٣ - وليل كموج البحر أرخى سدوله

... (٣)

وبعد بل قليلا كقوله [من الرجز] :

٣٦٤ - بل مهمه قطعت بعد مهمه (٤)

ومع التجرّد أقلّ ، كقوله [من التخفيف] :

٣٦٥ - رسم دار وقفت فى طلله

كدت أقضى الحياه من جلله (٥)

تنبيهات : الأوّل : قد تجرّ ربّ ضمير الغيبه ، فيلزم إفراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى. نحو : ربّه رجلا وربّه رجلين وربّه رجال وربّه امرأه وربّه امرأتين وربّه نساء ، ولقلّه ذلك وشذوذه لم يذكره المصنّف ، فجعلها ممّا يجرّ الظاهر فقط ، وقد صرّح بضعف ذلك فى بحث المضمرات ، وتبع فيه ابن مالك ، ومنعه أبو حيّان ، فقال : ما ذكره ابن مالك فى بعض كتبه من القلّه وفى بعضها من الشذوذ ليس ذلك ، والنّحويّون أوردوا ذلك على سبيل الجواز أنّه فصيح ، لا شاذّ ، ولا قليل ، إلا أن عنى بالشذوذ شذوذ القياس ، وبالقله قلّته بالنسبه إلى جرّها المظهر ، لأنّه أكثر من جرّها المضمر ، انتهى. وقد تقدّم الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره فى صدر الكتاب ، فليراجع.

الثانى : تتفرد ربّ من بين حروف الجرّ بوجوب التصدير ، كذا قال غير واحد ، فقيل : لأنّها للإنشاء مثل كم ، وقيل : لأنّها للقلّه الّتى هى بمترله النفى ، والنفى له صدر الكلام.

قال الدمامينىّ : واستشكل أبو حيّان وجوب التصدير بوقوعها خبرا لأنّ فى قوله [من الطويل] :

۱- تقدم برقم ۳۵۹.

۲- تمامه «فألهيتها عن ذی تمائم محول» ، وهو من معلّقه امرئ القيس. اللغه : طرقت : جئت ليلاـ ، تمائم : جمع تميمه ، وهی التعويذه تعلّق علی الصبی لتمنعه العين فی زعمهم ، محول : اسم فاعل من «أحول الصبی» إذا أتی عليه من مولده عام.

۳- تمامه «علی بأنواع الهموم ليبتلی» ، وهو لامرئ القيس من معلقته. اللغه : أرخی : أرسل ، السدول : جمع سدل : الستر.

۴- الرجز لرؤبه. اللغه : المهمه : المفازه البعيده (ج) مهامه.

۵- البيت لجميل بن معمر العذری. اللغه : الرسم : مالصق بالأرض من آثار الديار كالرماد وغيره ، الطلل : ما شخص وارتفع من أثارها كالوتد ونحوه ، من جلله : يعنی من عظمه فی نفسی أو من أجلك ، وبسببك.

٣۶۶ - أماوىّ إنّى ربّ واحد أمّه

ملكت فلا أسر لدىّ ولا قتل (١)

وهذا كما تراه غلط ظاهر ، فإنّ ما فى البيت لا ينافى الصدريّه بدليل إنّ زيدا ما قام ، وزيد إنّه لقائم ، وزيد لأبوه قائم ، وقد تابعه بعض شرّاح التسهيل على هذا الغلط ، انتهى ، وهذا البعض هو ابن أمّ قاسم المرادىّ.

والتاء وتخصّ باسم الله تعالى نحو : (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) [الأنبياء / ۵٧] ، وأمّا حكايه الأخفش «تربّ الكعبه» فشاذّ ، وأشذّ منه حكايه ابن خالويه (٢) «تالرحمن» و «تحياتك» ويلزمها التعجّب. قال الزمخشرىّ فى (تَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيها زياده معنى التعجّب ، كأنّه تعجّب من تسهيل الكيد على يده وتأتّيه مع عتوّ نمرود وقهره.

قال السّفاقسىّ (٣) فى إعرابه بعد نقل هذا الكلام : ما قاله من البدل قاله كثير من النحاه ، ولا يقوم عليه دليل ، وقد ردّه السهيلىّ ، ومقتضى النظر أنّه ليس شىء منها أصلا للآخر ، وقوله : فيها معنى التّعجّب نصوصهم على أنّ ذلك لازم فى لام القسم ، وأمّا التاء فقد يكون معها التعجّب ، وقد لا يكون انتهى. قلت : وقد نصّ غير واحد من النحاه على أنّ ذلك لازم فى التاء أيضا (۴).

«وحتى» : وهى لانتهاء الغايه مكانيّه ، نحو : أكلت السمك حتى رأسها ، أو زمانيّه ، نحو : (سَلامٌ هِىَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر / ۵] ، ويجب فى مجرورها إذا كان مسبوقا بذى أجزاء أن يكون آخرا أو متّصلا بآخر ، فلا يقال : سهرت البارحه حتى نصفها ، ثمّ إن كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها إمّا لكونه غير جزء له : نحو : (سَلامٌ هِىَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ،) أو لكونه جزء لم يقع الفعل عليه ، نحو : صمت الأيّام حتى يوم العيد ، فالجرّ بها متعيّن ، وإن كان جزء ممّا قبلها ولم يتعذّر دخوله ، نحو : صمت الأيّام حتى يوم الثلاثاء ، فالجرّ بها جائز ويجوز العطف.

تنبيه : متى دلّت قرينه على دخول الغايه فى حكم ما قبلها أو على عدمه عمل بها ، والأقوال أصحّها الحكم بالدخول مع حتى دون إلى حملا على الغالب ، لأنّ الأكثر مع القرينه عدم الدخول فى إلى والدخول فى حتى. ».

١- البيت لحاتم الطائىّ فى بعض المصادر وفى بعض بلا نسبه.

٢- الحسين بن أحمد بن خالويه ابو عبد الله إمام اللغه والعربيه ، له من التصانيف : الجمل فى النحو ، الاشتقاق ، شرح الدريديه ، مات بحلب سنه ٣٧٠ ، المصدر السابق ١ / ۵٢٩.

٣- إبراهيم بن محمد إبراهيم بن أبى القاسم السفاقسىّ النحوىّ صاحب إعراب القرآن (۶٩٧ - ٧۴٢ ه ق) ، المصدر السابق ١ / ۴٢۵.

۴- سقطت هذه الجمل فى «س».

قال ابن هشام فى المغنى : وزعم شيخ شهاب الدين القرافىّ أنّه لا خلاف فى دخول ما بعد حتى ، وليس كذلك بل الخلاف مشهور ، وإنّما الاتّفاق فى حتى العاطفه ، والفرق أنّ العاطفه بمعنى الواو ، انتهى.

وجعل الرضىّ دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها منشأ لتوهّم ابن الحاجب ما ذكره فى الكافيه فى حتى من مجيئها بمعنى مع كثيرا ، وإلا فهى لا تكون بمعنى مع ، قال بعض المحقّقين : والقياس أن يكون حكمه بأنّ إلى تأتى بمعنى مع قليلا أيضا متوهّما من دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها ، إلا أنّ الرضىّ لم يذكره.

«والكاف» : ولها خمسه معان :

أحدها : التشبيه ، نحو : زيد كالأسد.

الثانى : التعليل : أثبته قوم ، ونفاه الأكثرون ، وقيّد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفه [بما] ك حكايه سيبويه «كما أنّه لا يعلم فتجاوز الله عنه» ، والحقّ جوازه فى المجرّد عن ما ، نحو : (وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ) [القصص / ٨٢] ، أى أعجب لعدم فلاحهم ، وفى المقرونه بما الكافّه كما فى المثال ، وبما المصدريّه ، نحو : (وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ) [البقره / ١٩٨] ، أى لأجل هدايته إيّاكم.

الثالث : الاستعلاء ، ذكره الأخفش والكوفيّون ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت؟ فقال : كخير [أى على خير] ، وقيل فى «كن كما أنت عليه» : إنّ المعنى على ما أنت عليه ، وفى هذا المثال أعاريب ، ذكرها فى المغنى.

الرابع : المبادره : وذلك إذا اتّصلت بما ، نحو : سلّم كما تدخل ، وصلّ كما يدخل الوقت ، ذكره ابن الخبّاز فى النهايه وأبو سعيد السيرافىّ وغيرهما ، وهو غريب ، قاله ابن هشام.

الخامس : التوكيد وهى الزائده ، نحو : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى / ١١] ، إذ لا بدّ من الحكم بزياده إحدى أداتى التشبيه ، وإلا صار المعنى ليس شىء مثل مثله ، فيلزم إثبات المثل لله تعالى ، ونفى المثليّه عن المثل ، وهو محال ، ولا سبيل إلى الحكم بزياده مثل ، لأنّ زياده ما هو على حرف واحد أولى ، ولا سيّما إذا كان من قسم الحرف ، لأنّه أولى بالزياده من الاسم بل قيل : إنّ زياده الاسم لم تثبت ، فكانت الكاف هى الزائده.

قال ابن الجنىّ : وإنّما زيدت لتوكيد نفى المثل ، لأنّ زياده الحرف كإعاده الجمله ثانيا ، هذا قول الجمهور. وقيل : الكاف غير زائده ، والزائد مثل ، وليس بشىء لما مرّ ، وقيل : لا زائد منهما ، ثمّ اختلف ، فقيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل : بمعنى الصفه ، وقيل : الكاف اسم مؤكّد بمثل كما عكس ذلك من قال [من الرجز] :

٣٦٧ - ...

فصّيروا مثل كعصف مأكول (١)

ولا تنقاس زياده الكاف كما جزم به أبو حيّان فى الإرتشاف ، وإن تردّد فيه بعضهم.

تنبيه : لا يرد على كلام المصنّف رحمه الله جرّ حتى والكاف للضمير فى قوله [من الوافر] :

٣٦٨ - أتت حتّاك تقصد كلّ فجّ

... (٢)

وقوله [من الرجز] :

٣٦٩ - ...

وأمّ أوعال كها أو أقربا (٣)

لأنّها ضروره خلافا للمبرّد والكوفيّين.

والواو وهو للقسم ، ولا تتعلّق إلا بمحذوف ، نحو : (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ) [يس / ٢] ، فإن تلتها بواو أخرى ، نحو : (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سِينِينَ) [التين / ٢ و ١] ، فالتإلى ه واو العطف ، وإلا لاحتاج كلّ من الاسمين إلى جواب ، وأمّا واو ربّ فالصحيح أنّه واو العطف ، وأنّ الجرّ بعدها بربّ مقدّره ، خلافا للمبرّد والكوفيّين ، «ولا تختصّ» هذه الثلاثه أى حتى والكاف والواو «بظاهر معيّن» كما اختصّ ما قبلها بما مرّ.

فائده : من حروف الجرّ ما لفظه مشترك بين الاسميّه والحرفيّه وهو ستّه :

أحدها وثانيها : عن وعلى ، فتقعان اسمين بمعنى جانب ، وفوق ، وذلك إذا دخلت عليها من كقوله [من الكامل] :

٣٧٠ - ...

من عن يمينى تاره وأمامى (٤)

وقوله [من الطويل] :

٣٧١ - غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها

... (٥)

۱- قبله «ولعبت طير بهم أبابيل» ، وهو نسب إلى حميد الأرقط وإلى رؤبه. اللغه : أبابيل : جماعات ، العصف : التبن.

۲- تمامه «ترجّى منک أنها لا تخيب» ، لم يسمّ قائله. اللغه : الفجّ : طريق فى الوادى.

۳- صدره «خلى الذنابات شمالا كثبا» ، والبيت للعجاج يصف حمار وحش وأتنه. اللغه : الذنابات : جمع ذنابه ، وهى أخر الوادى الّذى ينتهى إليه السيل ، كثبا : قريبا ، أم أوعال : هى هضبه فى ديار بنى تميم.

۴- صدره «ولقد أرانى للرماح دريئه» ، هو لقطرى بن الفجاءه. اللغه : الدرئيه : الحلقه الّتى يتعلّم عليها الطعن.

۵- تمامه «تصلّ وعن قيض بزيراء مجهل» ، وهو لمزاحم العقيلى ، يصف القطاه. اللغه : غدت : صارت ، من عليه : أراد من فوقه ، فعلى هنا اسم ، ولذلک دخل عليه حرف الجرّ ، ظمؤها : زمان صبرها عن الماء ، تصلّ : تصوّت ، قيض : قشر البيضه الأعلى ، زيزاء : ما ارتفع من الارض ، المجهل : الّذى ليس له اعلام يتهدى بها.

قال ابن هشام فى المغنى : ومن الداخله على عن زائده عند ابن مالك ولابتداء الغايه عند غيره ، قالوا : قعدت عن يمينه ، فالمعنى فى جانب يمينه ، وذلك محتمل للملاصقه ولخلافها ، فإذا جئت بمن تعيّن كون القعود ملاصقا لأوّل الناحيه ، انتهى.

ولا تجرّ عن فى المشهور إلا بمن ، وقد تجرّ بعلى ، وهو نادر ، والمحفوظ بيت واحد وهو [من الطويل] :

٣٧٢ - على عن يمينى مرّت الطّير سنّحا

... (١)

قال البدر الدمامينىّ فى شرح التسهيل ولا أعرف من أنشده تماما ، ولا تتقيّد اسميّه عن وعلى بحاله دخول من عليها ، كما يغلط فيه كثير ، فإذا قلت : زيد على السطح ، وسرت عن البلد ، احتمل الاسميّه.

الثالث : إلى ، حكاه ابن عصفور فى شرح أبيات الإيضاح عن ابن الأنبارى فقال : إنّ إلى تستعمل اسما ، فيقال : انصرفت من إليك ، كما يقال : غدوت من عليه ، وهو غريب.

الرابع والخامس : مذ ومنذ فيكونان اسمين ، وذلك فى موضعين :

أحدهما : أن يليهما اسم مرفوع ، نحو : ما رأيته مذ يومان ، أو منذ يوم الجمعه وفيهما حينئذ أقوال : أحدها أنّها مبتدءان ، وما بعدهما خبر عنها واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجرّ ، وهو مذهب المبرّد وابن السّرّاج والفارسىّ من البصريّين وطائفه من الكوفيّين ، واختاره ابن الحاجب ومعناهما الأمد ، إن كان الزمن حاضرا أو معدودا ، وأوّل المدّه إن كان ماضيا.

الثانى : أنّهما ظرفان مخبر بهما عمّا بعدهما ، وهو مذهب الأخفش والزّجاج والزّجاجى ، ومعناها «بين وبين» مضافين ، فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان ، وقال فى المغنى : ولا خفاء بما فيه من التعسف.

الثالث : أنّهما ظرفان ، وما بعدهما فاعل لكان تامّه محذوفه ، والتقدير مذ كان يومان ، أو منذ كان يوم الجمعه ، وهذا مذهب جمهور الكوفيّين ، واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلىّ.

الرابع : أنّهما ظرفان ، وما بعدهما خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير من الزمان الّذى هو يومان ، بناء على أنّ منذ مركّبه من كلمتين : من وذو الطائيه ، وهذا قول لبعض الكوفيّين.

الثانى أن يدخلا على الجمله فعليه كانت ، وهو الغالب ، كقوله [من الكامل] :

١- تمامه «وكيف سنوح واليمين قطيع» ، لم يسمّ قائله. اللغه : السنح : من سنّح سنوحا فهو سانح والجمع سنّح. إذا مرّ الطير من مياسرك إلى ميامنك والعرب تتفاءل بذلك.

٣٧٣ - ما زال مذ عقدت يداه إزاره

... (١)

أو اسميّه كقوله [من الطويل] :

٣٧٤ - وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع

... (٢)

وفيهما حينئذ قولان : أحدهما وهو المشهور ، أنّهما ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجمله ، وقيل إلى زمن مضاف إلى الجمله ، الثانى : أنّهما مبتدءان ، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجمله.

السادس : الكاف ، فيقع اسما مرادفا لمثل ، ولا يكون كذلك عند سيبويه والمحقّقين كما قال فى المغنى إلا فى ضروره الشعر كقوله [من الرجز] :

٣٧٥ - ...

يضحكن عن كالبرد المنهمّ (٣)

وقال كثير منهم الأخفش والفارسىّ : يجوز فى الاختيار ، فجوّزوا فى نحو : زيد كالأسد أن يكون الكاف فى موضع رفع ، والاسد مخفوضا بالاضافه.

ويقع مثل هذا فى كتب المعربين كثيرا. قال الزمخشرىّ فى قوله تعالى : (كَهَيْئَهِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ) [آل عمران / ۴۹] إنّ الضمير فيه راجع إلى الكاف من كهيئه الطير ، أى فانفخ فى ذلك الشىء المماثل ، فيصير كسائر الطيور انتهى.

ووقع مثل ذلك فى كلام غيره ، ولو كان كما زعموا لسمع فى الكلام مثل :

مررت بكالأسد.

ونقل فى شرح «بانت سعاد» عن ابن مضاء أنّها اسم أبدا ، لأنّها بمعنى مثل وهو غريب ، وتتعيّن الحرفيّه حيث كانت زائده خلافا لمن أجاز زياده الأسماء وحيث وقعت هى ومخفوضها صله ، كقوله [من الرجز] :

٣٧۶ - ما يرتجى وما يخاف جمعا

فهو الّذى كاللّيث والغيث معا (۴)

خلافا لابن مالك فى إجارته أن يكون مضافا ومضافا إليه على إضمار المبتدأ كما فى قراءه بعضهم (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ)

[الأنعام / ۱۵۴] وهذا تخريج للفصيح على الشاذّ.

ص: ۳۸۵

۱- تتمته «فسما فأدرک خمسه الأشبار» ، وهو للفرزدق يمدح بها يزيد بن المهلب. اللغه : الإزار : سروال ، سما : ارتفع وعلا ، الأشبار : جمع شبر : ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخنصر.

۲- تتمته : «وليدا وكهلا حين شبت وأمرادا» ، وهو للأعشى. اللغه : أبغى : أطلب ، إليافع : الغلام الّذى قارب الحلم أو راهق العشرين. الأمرد : من لا شعر فى وجهه.

۳- قبله «بيض ثلاث كنعاج جمّ» ، وهو للعجاج. اللغه : البيض : أراد به النساء ، النعاج : أراد به هنا بقر الوحش حيث شبه النساء بهنّ فى العيون والأعناق ، الجمّ : بضم الجيم هى الّتى لا قرن لها ، وبفتح الجيم بمعنى الكثير ، البرد : حب الغمام ، المنهمّ : الذائب.

۴- لم يسم قائله. اللغه : الغيث : المطر.

تتمّه : أثبت الجمهور من البصريّين والكوفيّين الجرّ بالمجاوره لمجرور فى النعت كقولهم : هذا حجر ضبّ خرب ، والتوكيد كقوله [من البسيط] :

٣٧٧ - يا صاح بلّغ ذوى الزوجات كلّهم

... (١)

بجرّ كلّهم بالمجاوره ، لأنّه توكيد لذوى المنصوب لا الزوجات ، وإلا لقيل كلهنّ ، وقيل فى عطف النسق أيضا نحو : (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) [المائده / ٦] ، فإنّه معطوف على أيديكم ، لأنّه مفعول.

قال أبو حيّان : وذلك ضعيف جدّا ، ولم يحفظ من كلامهم ، قال : والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنّهما تابعان بلا واسطه ، فهما أشدّ مجاوره من العطف المفعول بحرف العطف ، انتهى.

قال الدمامينىّ فى التحفه : أخبرنى الشيخ شمس الدين الخثعمى المعروف بابن النشار (٢) أنّه كان بيده من تفسير الثعلبى (٣) أو غيره ، وفيهما أنّ أرجلكم فى آيه الوضوء مخفوض بالمجاوره ، قال : فجئت إلى الشيخ جمال الدين ابن هشام ، وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص ، فأريته الكلام المذكور فى الآيه طالبا أن يتكلّم عليه ، فنظر فى تلك الكرّاسه ، ثمّ ألقاها إلى ، وقال لى بحدّه ، خذ فاسا ، واكشط به هذا الكلام ، وارم به فى وجه صاحبه ، فتركته ، ومضيت ، انتهى.

وزاد ابن هشام فى شرح الشذور عطف البيان ، قال : لا يمنع فى القياس ، لأنّه كالنعت والتوكيد فى مجاوره المتبوع ، قال : وينبغى امتناعه فى البدل ، لأنّه فى التقدير من جمله أخرى فهو محجوز تقديرا (٤) ، انتهى. وكذا قال أبو حيّان ، وزاد لا نعلم أحدا أجراه فيه ولا تحفظه من كلامهم ، انتهى.

قال فى المغنى : وأنكر السيرافىّ وابن جنىّ الجرّ بالمجاوره مطلقا وتأوّلا قوله : خرب بالجرّ صفه لضب ، ثمّ قال السيرافىّ : فى الأصل هذا حجر ضب خرب الحجر منه بتنوين خرب ورفع الحجر ، ثمّ حذف الضمير للعلم به ، ثمّ أتى بضمير الحجر مكانه لتقدّم ذكره فاستتر. وقال ابن جنىّ : الأصل خرب حجره ، ثمّ أنيب المضاف إليه عن المضاف ،

١- تمامه «أن ليس وصل إذا انحلّت عرى الذّنب» ، وهو لأبى الغريب النصرى ، اللغه : العرى : جمع عروه وهى من الدلو والكوز المقبض.

٢- لم أجد ترجمه حياته.

٣- الثعلبى هو أحمد بن محمد الميدانىّ النيسابورىّ الإمام الفاضل النحوىّ الأديب اللغوىّ ، صنّف : الأمثال ، الأنموذج فى النحو ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، مات سنه ٥١٨ ه ق. المصدر السابق ١ / ٣٥٧.

٤- ابن هشام الانصارى ، شرح شذور الذهب ، لاط ، قم مؤسسه الطباعه والنشر دار الهجره ، ١۴١۴ ه ق ، ص ٣٣٢.

فارتفع واستتر ، ويلزمهما استتار الضمير مع جرى ان الصفه على غير من هى له ، وذلك لا يجوز عند البصريّين وإن أمن اللبس ، انتهى.

وقصره الفرّاء على السماع ، ومنع القياس على ما جاء منه ، فلا يجوز : هذه حجره ضب خربه ، وخصّه قوم بالنكره ، وهو مردود ، فقد سمع فى المعرفه ، وهل يختصّ النعت بالمفرد؟ قال الخليل : نعم ، وسيبويه : لا ، بل يجرى فى المثنّى ، قال أبو حيّان : وقياسه الجريان فى الجمع ، والمانع يقول لم يرد إلا فى الافراد ، وهو قريب من رأى الفرّاء.

تنبيه : حركه الجرّ على الجوار من جمله صور الإتباع ، وفى قولهم على الجوار ما يشير إليه ، وبهذا يندفع استشكال تصوّر العامل فى المجرور به ، فإنّ العامل فى مجاوره لا يصحّ أن يكون عاملا فيه من حيث إنّه ليس له فى المعنى ، وإنّما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضى جرّه ، إذا هو غير مجرور. وهنا انتقضى كلام المصنّف رحمه الله على النوع الثالث من أنواع المعربات ، وهو ما يرد مجرورا لا غير ، فشرع فى النوع الرابع ، وهو ما يرد منصوبا وغير منصوب ، فقال :

المستثنى

صمديه

النوع الرابع : ما يرد منصوبا وغير منصوب ، وهو أربعه.

الأوّل : المستثنى : وهو المذكور بعد إلا وأخواتها ، للدلاله على عدم اتّصافه بما نسب إلى سابقه ولو حكما. فإن كان مخرجا [من متعدّد] فمتّصل ، وإلا فمنقطع.

فالمستثنى بإلا إن لم يذكر معه المستثنى منه أعرب بحسب العوامل ، وسمّى مفرّغا ، والكلام معه غير موجب غالبا. وإن ذكر فإن كان الكلام موجبا نصب ، وإلا فإن كان متّصلا فالأحسن اتباعه على اللّفظ ، نحو : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ،) وإن تعذّر فعلى المحلّ ، نحو : (لا إِلهَ إِلَّا اللهُ ،) وإن كان منقطعا ، فالحجازيّون يوجبون النصب ، والتميميّون يجوّزون الاتباع : نحو : ما جائنى القوم إلا حمارا ، أو حمار.

تتمّه : والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها ، ويجرّ مع حرفيّتها ، وبليس ولا يكون منصوب على الخبريّه ، واسمها مستتر وجوبا ، وبما خلا وبما عدا منصوب وبغير وسوى مجرور بالإضافه ، ويعرب غير بما يستحقّه المستثنى بإلا ، وسوى كغير عند قوم ، وظرف عند آخرين.

شرح

اشاره

«النوع الرابع» من المعربات من الأسماء «ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو أربعه» :

«الأول المستثنى ، وهو المذكور بعد إلا» غير الصفه «و» إحدى «أخواتها» ، وهو غير وسوى بلغاتها وعدا وخلا وحاشا بلغاتها وليس ولا يكون «للدلاله» متعلّق بالمذكور «على عدم اتّصافه» أى المذكور «بما نسب إلى سابقه ولو» كان سابقه «حكما» ، نحو : قام القوم إلا زيدا ، وما قام إلا زيد ، فزيد فى المثال الأوّل مذكور بعد إلا «للدلاله على عدم اتّصافه» بالقيام الّذى نسب إلى سابقه ، وهو القوم ، وفى الثانى مذكور بعد إلا للدلاله على عدم اتّصافه بعدم القيام الّذى نسب إلى سابقه حكما ، وهو أحد ، إذ التقدير ما قام أحد إلا زيد.

وشمل الحدّ المستثنى المتّصل والمنقطع ، فلذلك بيّنهما مفصّلا بقوله : «فإن كان المستثنى مخرجا» حقيقه «من متعدّد» لفظا أو تقديرا (1) «فمتصل» ، نحو : جاء القوم إلا زيدا ، ما جاء إلا زيد ، «وإلا» يكن مخرجا من متعدّد لا لفظا ولا تقديرا «فمنقطع» ، نحو : جاء القوم إلا حمارا. ».

١- لا لفظا ولا تقديرا «ح».

تنبيهات : الأوّل : قال ابن الحاجب : لا يمكن جمع المستثنى المتّصل والمنقطع فى حدّ واحد ، لأنّ ماهيتهما مختلفان ، ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهيّه فى حدود ذلك ، لأنّ الحدّ متبيّن للماهيه بذكر جميع أجزائها مطابقه إمّا تضمّنا أو تصريحا ، والمختلفان فى الماهيه لا يتساويان فى جميع الأجزاء حتى يجتمعا فى حدّ واحد ، والدليل على اختلاف ماهيتها أنّ أحدهما مخرج من متعدّد ، والاخر غير مخرج ، بلى يمكن جمعهما فى حدّ واحد باعتبار اللفظ ، لأنّ مختلفى الماهيه لا يمتنع اشتراكهما فى اللفظ ، فيقال : المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها ، انتهى.

قال الرضىّ : ولقائل أن يمنع اختلافها فى الماهيه قوله ، لأنّ أحدهما مخرج من متعدّد ، والآخر غير مخرج. قلنا : لا نسلم أنّ كون المتّصل مخرجا من متعدّد من أجزاء ماهيته ، بل حقيقه المستثنى متّصلا كان أو منقطعا هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا ، ثمّ نقول : كون المتّصل داخلا فى متعدّد لفظا أو تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته ، فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحدّ كما فى : جاءنى القوم إلا حمارا ، لمخالفه القوم الحمار فى المجئ ، انتهى. وعلى هذا جرى المصنّف فى تعريفه المذكور.

الثانى : يرد على الاستثناء المتّصل إشكال مشهور ، وهو لزوم التناقض فى المستثنى ، وذلك أنّك إذا قلت مثلا : قام القوم إلا زيدا ، فقد أثبت القيام للقوم الّذين من جملتهم زيد ، وقولك : إلا زيدا نفى القوم إلا زيدا ، فنفى عنه القيام الّذى ثبت له فى ضمن القوم ، فيلزم التناقض ، وكذا قولك : أضرب القوم إلا زيدا ، يلزم أن يكون زيد مطلوبا ضربه وغير مطلوب ، وهذا لا يتصوّر فى كلام العقلاء. وقد ورد فى الكتاب العزيز من الاستثناء شىء كثير ، كقوله تعالى : (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عاماً) [العنكبوت / ١۴] ، فيكون المعنى لبث الخمسين فى جمله الألف ، ولم يلبث تلك الخمسين ، تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا. واختلفوا فى التقصى عن هذا الإشكال ، فقال بعضهم : يختار أنّ المستثنى غير داخل فى المستثنى منه ، فالقوم فى قولك : جاء القوم ، عامّ مخصوص ، أى أنّ المتكلّم أراد بالقوم جماعه ليس فيهم زيد وقوله : إلا زيدا قرينه تدلّ السامع على مراد المتكلّم ، وأنّه أراد بالقوم غير زيد ، انتهى.

وكان المصنّف ارتضى هذا الجواب حيث قال فى الحدّ : هو المذكور بعد إلا وأخواتها للدلاله على عدم اتّصافه بما نسب إلى سابقه ، لكن قال الرضىّ : إنّه ليس بشىء لإجماع أهل اللغه على أنّ الاستثناء مخرج ، ولا إخراج إلا مع الدخول ، وأيضا يتعذّر دعوى عدم الدخول فى قصد المتكلّم فى نحو له على عشره إلا واحدا ، لأنّ الواحد فى العشره بقصده ثمّ أخرج ، وإلا لكان مريدا بلفظ العشره تسعه ، وهو محال.

وقال أبو بكر الباقلانىّ (۱) وعبد الجبّار (۲) : المستثنى والمستثنى منه وأداه الاستثناء بمترله اسم واحد لما بقى ، فقولك : له عشره إلا واحدا بمعنى له على تسعه لا فرق بينهما من وجه ، ولا دخول هناك ولا إخراج ، وردّ عليهما بأنّه ليس فى لغتهم اسم مركّب من أكثر من لفظين ، وقيل : وليس بشىء ، لأنّه يسمّى بالجمله وإن طالت ، نعم يرد عليهما أنّه لا يفصل بين أجزاء الكلمه بكلمه أخرى ولا إباء عن قولنا : جاءنى القوم يوم الجمعه أمام الأمير فى ساحه البلد إلا زيدا ، انتهى.

وقال آخرون : واستحسنه الرضىّ ، أنّ المستثنى داخل فى المستثنى منه ، والتناقض غير لازم ، لأنّه أنّما يلزم لو كانت النسبه إلى مجرّد المستثنى ، وليس كذلك ، بل النسبه إلى المستثنى منه والمستثنى معا ، وإنّما أجرى الإعراب على المستثنى منه ، وإن كان المنسوب إليه الجميع ، لأنّ العاده إجراء الإعراب على أوّل أجزاء المنسوب إليه غير المفرد ، والإعراب على الجزء الأخير بكونه مضافا إليه أو تابعا من التوابع أو شبه المفعول كالمستثنى ، فالمستثنى مخرج قبل الإسناد إلى المستثنى منه. قال الرضىّ : وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلّها ، انتهى.

قال بعض المتأخّرين : وفيه أنّ المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه ، لأنّه غير ممكن ، ولا عن النسبه ، لأنّه لا نسبه ، فكيف يتصوّر إخراج ، ونحن نقول : نسب المسند إلى المستثنى منه فأخرج من النسبه المستثنى ، ثمّ حكم أو طلب ، فلا تناقض ، فتأمّل ، انتهى.

وقد سبقه إلى هذا صاحب غايه التحقيق (۳) حيث قال : إنّه داخل من حيث الإفراد واللفظ ، فاخرج عنه فى التركيب والحكم ، انتهى. والتأمّل منتف هنا.

سبب تسميه المستثنى المتّصل والمنقطع

الثالث : إنّما سمّى المتّصل متّصلا لأنّه داخل فى دلاله منطوق المستثنى منه ، والمنقطع منقطعا لدخوله فى دلاله مفهومه ، ودلاله المنطوق أقوى ، فسمّى المخرج منها متّصلا بخلاف دلاله المفهوم ، فإنّها ضعيفه.

الرابع : لا يشترط فى المنقطع أن يكون من غير جنس المستثنى منه ، بل أن لا يكون داخلا فى المتعدّد الأوّل قبل الاستثناء ، سواء كان من جنس المتعدّد كقولك : جاءنى القوم

۱- الباقلانى (أبو بكر محمّد) «ت ۴۰۳ ه / ۱۰۱۳ م) من كباء علماء الكلام. ولد فى البصره وسكن بغداد من كتبه «إعجاز القرآن» «والانصاف» «دقائق الكلام» المنجد فى الأعلام ص ۱۰۷.

۲- هناك أربعه أشخاص باسم عبد الجبار ، وكلّهم من النحاه وماتوا فى نحو سنه خمسائه. بغيه الوعاه. ۲ / ۷۲.

۳- غايه التحقيق فى تقسيم العلم إلى التصور والتصديق لطا شكبرى زاده أحمد (۱۴۹۵ - ۱۵۶۱ م) ، مؤرخ عثمانى. كشف الظنون ۲ / ۱۱۹۱.

إلاـ زيـدا ، مشـيرا بـالقوم إلى جمـاعه خـإلى ه عن زيـد ، أو لم يكن ، نحو : جـاءنى القوم إلا حمارا ، فتبيّن أنّ المتّصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظنّ بعضهم.

الخامس : حرّك بعض المتأخّرين هنا بحثا فقال : هلّا كان الاسـتثناء كلّه متّصـلا ، ولكن تاره يكون المخرج منه مـذكورا ، وتاره يكون مقـدّرا ، فيكون الأصـل فى نحو ما فيها أحـد إلا حمارا ، ما فيها أحـد ولا ما يتبعه إلا حمارا ، وما يتبعه يشـمل الإبل والبقر والغنم وغير ذلك ، فاستغنى الحمار منه ، ودلّ على هذا المحذوف استثناء الحمار ، كما دلّ على تقدير أحد فى الاستثناء المفرّغ ، ما جاءنى إلا زيد إخراج زيد ، وعلى تقدير حال من الأحوال فيما جائنى زيد إلا راكبا ، وكذا القول فى البواقى.

ويكون الفرق بين هـذا الّذى يسـمّونه منقطعا ، والاسـتثناء المفرّغ اشـتغال العامل بمطلوبه فى نحو : ما جاءنى إلا حمارا ، أو عدم اشـتغاله فى ما جاءنى إلا زيـد ، وأجاب هـذا الباحث بأنّ ذلك إذا سـلم لم يخرج عن الانقطاع باعتبار الظاهر ، وإن كان متّصـلا باعتبار التقدير ، فإذا صحّ له الاسمان بالاعتبارين المختلفين فلا بأس بقصره على أحدهما لقصد التمييز بينه وبين نوع آخر يخالفه فى طريقته ، وهو المتّصل لفظا ، انتهى.

إعراب المستثنى المفرّغ

«فالمسـتثنى بإلا إن لم يذكر معه المسـتثنى منه» لفظا بل نوى ويسـمّى الكلام حينئذ ناقصا ، «أعرب بحسب» اقتضاء «العوامل» من رفع ونصب وجرّ لقيامه مقام المسـتثنى منه ، لكن لا إصاله ، إذ العوامل فى التحقيق عامله فى ذلك المقـدّر ، ولكن لمّا حـذف ، وقام المسـتثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الإصاله لصـحّه ما قام إلا هند ، وقيل : بطريق الإصاله والصحّه للفصل بإلا ، وفيه نظر ، إذ الفصل أنّما يكون مسوّغا لترك التاء فى الجمله لا مقتضـيا لتركها وجوبا أو اختيارا وما قام إلا هند ، يجب فيه ترك التاء عند قوم ، ويختار عند آخرين ، وهو الحقّ بدليل قوله [من الرجز] :

٣٧٨ - ما برئت من ريبه وذمّ

فى حربنا إلا بنات العمّ (١)

«وسـمّى» المسـتثنى «مفرّغا» ، أى مسـتثنى مفرّغا ، لأنّه الاسم لا مفرّغ وحـده ، وإنّما سـمّى بذلك تسـميه له باسم عامله ، لأنّه هو المفرّغ فى الحقيقه ، إذ لم يشتغل (٢) بمستثنى منه ، يعمل فيه لفظا ، ففرغ عنه للعمل فى المستثنى ، فلا حاجه إلى ما قاله بعضهم بأنّ المراد بالمفرّغ المفرّغ له على الحذف والإيصال ، كما يراد بالمشترك المشترك فيه ، لأنّه

١- لم يسم قائله وتقدّم برقم ٨٩.

٢- فى «ح» أو لم يشتغل وفى «ط» إذا لم يشتغل.

فرغ له العامل عن المستثنى منه ، على أنّ لك أن تفسّر المفرّغ بالمفرّغ عن إعرابه لإعراب المستثنى منه ، ولك أن تجعله اسم مكان لوقوع التفريغ فيه.

تنبيهان : الأوّل : التفريغ لا يكون فى المصدر المؤكّد لعدم الفائده ونحو : (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) [الجاثيه / ٣٢] ، محمول على أنّه مصدر نوعىّ ، أى إلا ظنّا ضعيفا ، ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر ، نحو : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْماءٌ سَمَّيْتُمُوها) [النجم / ٢٣] ، والفاعل ، نحو : (لا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللهُ) [إبراهيم / ٩] ، والنائب عن الفاعل ، نحو : (هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ) [الأنعام / ٤٧] والمفعول به ، نحو : (لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَها) [البقره / ٢٨٦] ، والمفعول فيه ، نحو : (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحاها) [النازعات / ٤٦] ، والمفعول له ، نحو : (وَما تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغاءَ وَجْهِ اللهِ) [البقره / ٢٧٢] ، ولا يكون فى المفعول معه ، فلا يقال : لا تسر إلا والنيل.

قال الرضىّ : ولعلّ ذلك أنّ ما بعد إلا كأنّه منفصل من حيث المعنى عمّا قبله لمخالفته له نفيا وإثباتا ، والواو أيضا مؤذنه بنوع من الانفصال ، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالانفصال ، وأمّا وقوع واو الحال بعدها نحو : ما جاءنى زيد إلا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فى ما بعد الواو ، انتهى.

ويكون فى الملحقات بالمفعول كالحال ، نحو : ما جاءنى زيد إلا راكبا ، (وَلا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كارِهُونَ) [التوبه / ٥٤] ، والتمييز ، نحو : ما امتلأ الإناء إلا ماء.

وقوع التفريغ فى التوابع

وأمّا التوابع فإنّما يقع التفريغ منها فى البدل ، نحو : ما سلب زيد إلا ثوبه ، وأمّا عطف النسق فلا يكون فيه لما تقدّم ، وعطف البيان والتأكيد ينافيهما التفريغ ضروره أنّه لا يكون إلا فى متعدّد مماثل ، والتعدّد ينافى عطف البيان ، لأنّه إمّا علم أو مختصّ مثله ، فلا يمكن أن يقدّر عطف بيان متعدّد شامل للمذكور وغيره ، وكذا التأكيد ، لأنّه ليس لنا ألفاظ تاكيديّه عامّه تشتمل المستثنى وغيره حتى تقدّرها ، وتخرج منها التأكيد المستثنى ، وأمّا الوصف فجوّز الرضىّ وصاحب اللباب وقوع التفريغ فيه ، نحو : ما جاءنى أحد إلا ظريف ، وما لقيت أحدا إلا أنت خير منه.

وفى المغنى لابن هشام إنّ التفريغ لا يجوز فى الصفات ، ولم يحك جوازه إلا عن الزمخشرىّ وأبى البقاء ، قال : وكلام النّحويّين بخلاف ذلك ، وظنّ التفتازانىّ أنّ المسأله إجماعيه ، فقال فى شرح المفتاح : لا خلاف فى جواز الاستثناء المفرّغ فى الصفه.

الثانى : كلّ استثناء مفرّغ لا يكون إلا متّصلا ، لأنّه يعرب على حسب العوامل ، فيكون من تمام الكلام ، وإليه النسبه ، ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء.

الثالث : يقدّر المستثنى منه فى المفرّغ بقدر الضروره ، وما يتناول المستثنى ويناسبه فى جنسه ووصفه ففى نحو : ما ضربت إلا زيدا ، أى أحدا ، وما جئت إلا راكبا ، أى على حال من الأحوال ، وما ضربته إلا تأديبا أى لغرض ، وقس على ذلك.

الرابع : من العرب من يشغل العامل فى التفريغ بمحذوف ، فينصب ما بعد إلا على الاستثناء ، نحو : ما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا زيدا ، فزيد فى المثالين منصوب على الاستثناء ، ومعمول الفعل محذوف ، وهذا إنّما يكون فيما يمكن حذفه ، فلو قلت : ما قام إلا زيد ، لم يجز النصب ، لأنّ الفاعل لا يحذف ، وأجازه الكسائىّ على مذهبه فى جواز حذف الفاعل ، قاله المرادىّ فى شرح التسهيل.

«والكلام معه» أى مع المستثنى المفرّغ «غير موجب» بفتح الجيم ، وهو ما يتقدّمه نفى أو شبهه من نهى أو استفهام إنكارىّ «غالبا» لا دائما لاستبعاد اشتراك أفراد الجنس فى وقوع الفعل منها أو عليها ومخالفه واحد إيّاها ، ولكنّ ذلك ممكن ، وهو قليل جدّا ، فكان غير الغالب ، نحو : كلّ حيوان يحرّك الفكّ الأسفل فى الأكل إلا التمساح ، وقرأت إلا يوم كذا ، إذ لا يبعد أن تقرأ جميع الأيام إلا اليوم المستثنى ، وضابطه استقامه المعنى ، كما قال ابن الحاجب.

وفسّر بعضهم استقامه المعنى بأن يكون الحكم ممّا يصحّ أن يثبت على سبيل العموم كالمثال الأوّل ، أو تكون هناك قرينه دالّه على أنّ المراد بالمستثنى منه بعض معيّن ، يدخل فيه المستثنى قطعا كالمثال الثانى لظهور أنّ المتكلّم لا يريد جميع أيّام الدنيا ، بل أيّام الأسبوع أو الشهر أو مثل ذلك ، انتهى.

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل : إذا كان فى الإيجاب معنى النفى عومل معاملته ، نحو : عدمت إلا زيدا ، وصمت إلا يوم الجمعه ، فإنّه بمعنى لم أجد ، ولم أفطر ، انتهى.

تنبيهان : الأوّل : لا يقال ما زال زيد إلا عالما ، وإن كان ظاهر الكلام غير موجب ، لأنّ معنى زال نفى ، والنفى إذا دخل على النفىّ أفاد الإيجاب الدائم ، فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات إلا على صفه العلم ، وهو محال.

الثانى : إذا كان الموجب لازما له النفى كلولا ولو فذهب المبرّد إلى جواز التفريغ معه ، نحو : لولا القوم إلا زيد لأكرمتك ، ولو كان معنا إلا زيد لغلبنا ، قال أبو حيّان فى الإرتشاف : والصحيح أنّه لا يجوز ، وإن ذكر مع المستثنى المستثنى منه ، ويسمّى الكلام حينئذ تامّا ، ففيه تفصيل ، فإن كان الكلام موجبا ، وهو ما لم يتقدّمه شىء ممّا تقدّم نصب المستثنى وجوبا ، سواء كان متّصلا ، نحو قوله تعالى : (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا)

[البقره / ۲۴۹] ، أو منقطعا ، نحو : جاء القوم إلا حمارا ، تأخّر المستثنى عن المستثنى منه كما مرّ ، أو تقدّم ، نحو : قام إلا زيد القوم.

عامل المستثنى

واختلف فى عامل النصب ، فقيل : هو «إلا» لاختصاصها بالاسم ، وليست كالجزء منه فعملت كسائر الحروف الّتى هى كذلك ، وهذا مذهب سيبويه والمبرّد والزجاج والجرجانىّ ، واختاره ابن مالك وابن هشام ، وقيل : العامل ما قبل إلا بواسطتها ، وهو رأى السيرافىّ ، وقال ابن عصفور وغيره : هو مذهب سيبويه والفارسىّ وجماعه من البصريّين ، وقال الشلوبين : هو مذهب المحقّقين. وقيل : هو ما قبلها مستقلّا ، وإليه ذهب ابن خروف ، وعزاه إلى سيبويه ، فعلى هذا كلّ من هذه المذاهب قد نسب إلى سيبويه [يقول الشاعر من الوافر] :

۳۷۹ - وكلّ يدّعون وصال ليلى

وليلى لا تقرّ لهم بذاكا (۱)

وقيل : هو استثنى مضمرا ، حكاه السيرافىّ عن المبرّد والزجّاج.

وفى التاريخ أنّ عضد الدوله (۲) قال للفارسى وهو مسائر له فى ميدان شيراز : لم انتصب المستثنى فى قولك : جاء القوم إلا زيدا؟ فقال : لأنّه بتقدير أستثنى زيدا. فقال لم لا تقدّره امتنع زيد؟ فانقطع الفارسىّ وقال : هذا جواب ميدانىّ (۳) ، ثمّ كتب فيه شيئا.

وقيل : العامل أنّ بفتح الهمزه وتشديد النون مقدّره بعد إلا ، حكاه السيرافىّ عن الكسائىّ ، فالتقدير فى نحو : قام القوم إلا زيدا ، إلا أنّ زيدا لم يقم. وقيل غير ذلك ، وهو خلاف لا ثمره له (۴).

تنبيهات : الأوّل : ظاهر كلام المصنّف رحمه الله تعيين النصب فى الكلام التامّ الموجب عند جميع العرب ، وليس كذلك ، بل الإبدال فيه لغه ، حكاها أبو حيّان ، وخرّج عليها قراءه : فشربوا منه إلا قليل بالرفع ، وقال ابن مالك فى توضيح البخارىّ : لا يعرف أكثر المتأخّرين فى هذا النوع إلا النصب. وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخير ومحذوفه ، فمن الأوّل قول أبى قتاده (۵) : أحرموا كلّهم إلا أبو قتاده لم يحرم ، وإلا بمعنى

۱- ما وجدت قائل البيت.

۲- عضد الدوله (ت ۳۷۲ ه / ۹۸۳ م) أعظم ملوك بنى بويه رعى العلماء والأباء ، مدحه المتنبى. المنجد فى الأعلام / ۳۷۵.

۳- الميدانى هو النيسابورى الّذى تقدم ذكره فى ص ۳۸۶.

۴- على حسب المعنى الأفضل أن نقول : إن العامل للاسم الواقع بعد إلا فعل محذوف تدلّ عليه إلا ، والتقدير : استثنى مثلا.

۵- قتاده بن دعامه ، مفسّر حافظ ، وكان مع علمه بالحديث ، رأسا فى العربيه ومفردات اللغه. مات سنه ۱۱۸ ه. الأعلام للزركلى ، ۶ / ۲۷.

لكن ، وأبو قتاده مبتدأ ، ولم يحرم خبره ، ومن محذوف الخبر قوله عليه السّلام : «كلّ أمتى معافى إلا المجاهرون بالمعاصى (۱)» وقراءه بعضهم فشربوا منه إلا قليل ، أى إلا قليل منهم لم يشرب ، وجزم بذلك فى مختصر العمده (۲).

وقال أبو حيّان فى النهر (۳) : إذا تقدّم موجب جاز فيما بعد إلا وجهان : النصب على الاستثناء ، وهو الأفصح ، وأن يكون ما بعد إلا تابعا لإعراب المستثنى منه إن رفعا فرفع ، أو نصبا فنصب ، أو جرّا فجرّ ، سواء كان ما قبل إلا ظاهرا أو مضمرا. قال : واختلفوا فى إعرابه. وقيل : هو نعت ، وإنّه ينعت بما بعد إلا الظاهر والمضمر ، يعنى أنّ المضمر ينعت فى هذا الباب. وقيل : لا ينعت بما بعدها إلا النكره أو المعرّف بلام الجنس ، فإن كان معرّفا بلام العهد أو الإضافه لزم النصب على الاستثناء. وزعم أنّ من الاتباع قوله [من الوافر] :

۳۸۰ - وكلّ أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلا الفرقدان (۴)

حكم المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه

الثانى : إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه تحتمّ نصبه أيضا ، سواء كان متّصلا أو منقطعا ، وسواء كان فى سياق الإيجاب ، كقام إلا زيدا القوم أو فى غيره ، كقول الكميت رحمه الله [من الطويل] :

۳۸۱ - وما لى إلا آل أحمد شيعه

وما لى إلا مشعب الحقّ مشعب (۵)

ولا يصحّ الإبدال ، لأنّ التابع لا يتقدّم على المتبوع ، هذا مذهب البصريّين ، وأجاز الكوفيّون والبغداديّون غير النصب فى المسبوق بالنفى ، نحو : ما قام إلا زيد أحد.

قال سيبويه : سمع يونس بعض العرب الموثوق بعربيّتهم يقول : ما لى إلا أبوك ناصر ، وقال حسان [من الطويل] :

۳۸۲ - ...

إذا لم يكن إلا النبيّون شافع (۶)

قال ابن هشام : ووجهه أنّ العامل فرع لما بعد إلا ، وأنّ المؤخّر عامّ أريد به خاصّ ، فصحّ إبداله من المستثنى ، لكنّه بدل كلّ ، ونظيره فى أنّ المتبوع آخر ، وصار تابعا ما».

۱- نهج الفصاحه ص ۴۵۸ ، حديث ۲۱۶۷. صحيح البخارى ۴ / ۳۴۳ ، رقم ۹۵۱. وفى كلا المصدرين «المجاهدين بالمعاصى».

۲- العمده فی النحو مختصر لابن مالک. کشف الظنون ۲ / ۱۱۷۰.

۳- النهر الممّاد من البحر فی التفسیر لأبی حیان. المصدر السابق ص ۱۹۹۳.

۴- تقدم برقم ۳۰۴.

۵- اللغه : المشعب : الطریق ومشعب الحق : طریقه المفّرق بینه وبین الباطل. ویروی فی مکانه. مذهب الحق.

۶- صدر البیت «فإنهم یرجون منه شفاعه».

مررت بمثلك أحدا ، انتهى. وقال ابن الضائع : الوجه أن يقال : هو بدل من الاسم مع إلا مجموعين فيكون بدل شيء لغير واحده ، انتهى.

حكم المستثنى غير الموجب

«وإلا» يكن الكلام موجبا بل كان غير موجب ، ففيه تفصيل ، «فإن كان» المستثنى «متّصلا فالأحسن والأرجح إتباعه» ، أى اتباع المستثنى للمستثنى منه «على اللفظ» بدلا منه ، بدل بعض من كلّ عند البصريّين ، وعطف نسق عليه عند الكوفيّين ، لأنّ إلا عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصّه ، وهى عندهم بمترله لا العاطفه فى أنّ ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكنّ ذلك منفيّ بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد النفى. قاله ابن هشام فى المغنى ، واعترض مذهب البصريّين بأنّ بدل البعض لا بدّ له من رابط ، ولا ضمير يعود إلى المبدل منه ، وإنّه مخالف للمبدل منه ، فإنّ المبدل موجب ، والمبدل منه منفيّ.

وأجيب عن الأوّل بأنّ الربط بالاستثناء أغنى عن الربط بالضمير لظهور إفاده البعضيه ، وعن الثانى بأنّه لا منع من التخالف مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفه ، نحو : مررت برجل لا ظريف ولا كريم ، جعلت النفى مع الاسم الّذى بعده صفه لرجل ، والإعراب على الاسم كذلك تجعل فى نحو : ما جاء القوم إلا زيد ، قولنا : إلا زيد بدلا ، والإعراب على الاسم ، قاله الرضىّ رحمه الله ، واعترض مذهب الكوفيّين باطّراد قولهم : ما قام إلا زيد ، وليس شيء من حروف العطف يلى العوامل. قال ابن هشام فى المغنى : وقد يجاب بأنّه ليس تاليها (١) فى التقدير : إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد ، انتهى.

قال الدمامينىّ : لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطّردا ، والفرض أنّه قليل ، انتهى.

فائده : قال ابن الدهان فى الغرّه : ليس فى الابدال ما يخالف حكم المبدل منه إلا فى الاستثناء وحده. وذلك أنّك إذا قلت : ما قام أحد إلا زيد فقد نفيت القيام عن أحد ، وأثبته لزيد. وهو المبدل منه ، نحو : قوله تعالى : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) [النساء / ۶۶] ، قرأ السّته بالرفع على أنّه تابع للضمير المرفوع المتّصل بالفعل ، وابن عامر بالنصب على الاستثناء.

تنبيهات : الأوّل : زاد جماعه منهم ابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى الجامع فى هذه المسأله ، أعنى ترجيح الاتباع على النصب قيدين آخرين : أحدهما : أن يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه ، نحو : ما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا ، وثانيها : ».

۱- ليس طالبا «ح».

أن لا يكون مردودا به كلام تضمّن معنى الاستثناء ، نحو : ما قام القوم إلا زيدا ، ردّا على من قال : أقام القوم إلا زيدا ، فإنّه فى هاتين الصورتين يترجّح النصب على الاتباع ، أمّا فى الأولى فلأنّ البدل إنّما كان مختارا لطلب المشاكله بينه وبين المستثنى منه ، ومع التراخى لا يبيّن ذلك ، وأما فى الثانيه فلأنّه غير مستقلّ ، والبدل فى حكم الاستقلال.

قال أبو حيّان : وهذان القيدان لا يعرفهما أصحابنا إلا ابن عصفور ، فإنّه حكى نحو القيد الثانى عن ابن السّراج ، وردّه ، انتهى. فلا يرد حينئذ على قضيه إطلاق المصنّف رحمه الله.

الثانى : قد يقال : لا يستفاد من كلام المصنّف رحمه الله حقيقه هذه الاتباع ، فينبغى التصريح بأحد القولين ، وقد يجاب بأنّه أنّما فعل ذلك إشاره إلى عدم ترجيح أحد المذهبين لتكافئ الأدلّه.

الثالث : علّل كثيرون ترجيح الاتّباع على النصب بما فيه من حصول المشاكله بين المستثنى والمستثنى منه فى الإعراب ، قال البدر الدمامينىّ فى المنهل : وقضيه ذلك أن لا يكون البدل فى قولنا : ما ضربت أحدا إلا زيدا ، مختارا على النصب ، ضروره أنّ المشاكله حاصله على كلا التقديرى ن فيستويان ، انتهى.

قلت : وقد صرّح بذلك الشيخ محبّ الدين ناظر الجيش فى شرح التسهيل قال : لو حصلت المشاكله فى تركيب استويا ، والأحسن فى تعلى ل ذلك ما علّل به بعضهم ، منهم صاحب الفوائد الضيائيه من أنّ النصب على الاستثناء أنّما هو على التشبيه بالمفعوليّه لا بالإصاله وبواسطه إلا ، وإعراب البدل بالإصاله وبواسطه إلا ، وإعراب البدل بالإصاله وبغير واسطه ، فإن تعذّر اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ لمانع فعلى المحلّ عملا بالمختار على قدر الإمكان ، وذلك فى ثلاثه مواضع :

أحدها : فى المجرور بمن الزائده الاستغراقيه ، نحو : ما جاءنى من رجل إلا زيد ، فزيد مرفوع على البدليّه من محلّ أحد ، لأنّه فى موضع رفع بالفاعليه لتعذّر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكوره ، لأنّها وضعت لتفيد أنّ النفى شامل لجميع أفراد المجرور بها ، سواء باشرت المجرور نحو : ما جاءنى من رجل ، أو كان المجرور تابعا لمباشرها نحو : ما جاءنى من رجل وامرأه ، وإلا ناقضه لما يقع بعدها من النفى ، ومع بطلان النفى لا يتأتّى أن يكون شاملا لأفراد ما بعدها ، ولا يجوز : الإبدال على اللفظ أيضا على مذهب الأخفش ، وإن جوّز زياده من فى الموجب مطلقا معرّفا كان أو غيره ، لأنّ الكلام فى من الاستغراقيه ، ولا يمكنه إرتكاب ذلك هنا.

الثانى : المجرور بالباء الزائده نحو : ليس زيد بشىء إلا شيئا يعبأ به ، فشيئا منصوب على البدليه من محلّ شىء ، لأنّه فى موضع نصب لتعذّر الإبدال من لفظ المجرور بها أيضا ، لأنّها وضعت لتدلّ على تاكيد نفى المجرور بها ، سواء كان المجرور مباشرا كما مرّ أو تابعا للمباشر لها ، نحو : ما زيد بقائم ولا قاعد ، وقد تقرّر أنّ إلا مبطله لما يتقدّمها من نفى ، وإذا بطل فلا يؤكّد.

إعراب لا إله إلا الله

الثالث : اسم لا ـ التبرئه ، نحو : (لا ـ إِلهَ إِلَّا اللهُ) [الصافات / ٣٥] ، فاسم الجلاله مرفوع على البدليّه من المحلّ كما سيأتى لتعذّر الإبدال من لفظ اسم لا ضروره أنّ لا لا تقدّر عامله بعد إلا ، لأنّها لا تعمل فى معرفه ، ولمناقضتها لإلا فى المعنى ، لأنّها إنّما عملت للنفى وقد انتقض بإلا ، ولا يرد نحو : ليس زيد شيئآ إلا شيئا لا يعبأ به ، مع انتقاض النفى فيه أيضا بإلا ، لأنّ لا إنّما عملت للنفى ، فلا تقدّر عامله إلا مع وجوده ، وهو مع إلا مفقود كما عرفت ، فبطل تقديرها بعده ، وليس إنّما عملت للفعليه لا للنفى ، وهى بمترله ما وكان جميعا ، ويجوز ما كان زيد شيئا إلا يعبأ به على البدل ، لأنّ العمل لكان لا للنفى ولا لكان والنفى جميعا.

وكان بمجرّدها يصحّ تقديرها بعد إلا ـ ولمّا كانت ليس فعلا ، معناه النفى توهّم أنّها بمثابه لا فى العمل ، وليس كذلك ، بل عملها للفعليه ، والفعليه إذا قدّرت مجرّده عن النفى لم يتعذّر العمل ، ولكن لمّا كان انفكاكها عن النفى متعذّرا توهّم أنّ النفى متعذّر ، قاله ابن الحاجب.

واختلف فى المبدل منه لاسم الجلاله ما هو ، فقيل : هو لا مع اسمها ، لأنّها فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وقيل : هو اسم لا باعتبار محلّ الاسم قبل دخول لا ، لأنّه فى موضع رفع بالابتداء ، وهو قول الأكثرين ، ويشكل عليه أمران : أحدهما أنّ اعتبار محلّ اسم لا على أنّه مبتدأ ، قيل : دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الرضىّ فى باب إنّ. الثانى : إنّ المراعى فى البدل صحّه حلوله محلّ اسم لا منه ، وهو هنا متعذّر ، وأجاب عن هذا ابن هشام بأنّه بدل من الاسم مع لا ، فإنّهما كالشىء الواحد ، ويصحّ أن يخلفهما ، ولكن يذكر الخبر حينئذ ، فيقال : الله موجود ، انتهى.

وتعقّبه الدمامينىّ بأنّ هذا خروج عن فرض المسأله ، لأنّ الإشكال أنّما ورد على القائلين بأنّ الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محلّه ، ولم يقولوا : بدل من مجموع الاسم ولا ، فكيف يكون هذا رافعا للاشكال ، انتهى. قلت : وأيضا فما أجاب به ابن هشام قول مستقلّ كما عرفت ، قال به جماعه ، وحكاه فى الهمع ، فيكون هذا منه

كالخلط بين القولين ، وأجاب الشلوبين عن ذلك بأنّ هذا الكلام أنّما هو على توهّم كلام آخر.

فإذا قلت : لا أحد فيها إلا زيد ، صحّ الإبدال ، لأنّه على توهّم ما فيها إلا زيد. وكذا يقال فى كلمه الشهاده وهو فى معنى ما فى الوجود إله إلا الله ، فيصحّ فيه الإبدال ، وهذا الجواب رافع للإشكالى ن ، كما لا يخفى ، وقيل : المبدل منه هو الضمير المستتر فى الخبر المقدّر العائد على اسم لا ، فيكون الاتباع حينئذ على اللفظ لا على المحلّ. قال ناظر الجيش فى شرح التسهيل : وهو أولى ، لأنّ فيه إبدالا من الأقرب ، ولأنّه لا داعى إلى الاتّباع على المحلّ مع امكانه على اللفظ ، انتهى.

فإن قيل : إن قدّرت الخبر فى كلمه التوحيد «موجود» ، لم يلزم منه إلا نفى وجود ما سوى الله تعالى من الإلهه ، لا نفى امكان وجوده ، وإن قدرت «ممكن» لم يلزم منه إلا إثبات إمكان الوجود لله تعالى ، لا إثبات وجوده ، وعلى التقديرين لا يتمّ التوحيد ، لأنه أنّما يتمّ بنفى إمكان الوجود عمّا سوى الله من الإلهه ، وإثبات الوجود به تعالى ، وعلى الأوّل لم يلزم (١) نفى الامكان عن غيره تعالى ، وعلى الثانى لم يلزم إثبات الوجود به تعالى. قلت : أجاب الزمخشرىّ فى بعض تاليفه عن هذا بأنّ المرفوع بعد إلا مبتدأ وإلا لغو لفظا ، والأصل فى كلمه الشهاده الله إله ، فالمعرفه مبتدأ ، والنكره خبر على القاعده.

ثمّ قدّم الخبر ، ثمّ أدخل النفى على الخبر ، والإيجاب على المبتدأ ، وتركّبت لا مع الخبر ، انتهى.

قال ابن هشام : فيقال له ما تقول فى نحو : لا طالعا جبلا إلا زيد ، لم انتصب خبر المبتدإ؟ فإن قال : إنّ لا عامله عمل ليس ، فذلك ممتنع لتقدّم الخبر ولانتقاض النفى ولتعريف أحد الجزئين ، انتهى.

وأجاب بعضهم بأنّ كلمه الشهاده غير تامّه فى التوحيد بالنظر إلى المعنى اللغوىّ ، لأنّ التقدير لا يخلو عن أحد الأمرين ، وقد عرفت أنّه لا يتمّ (٢) ، وإنّما تعدّ كلمه الشهاده تامّه فى أداء معنى التوحيد ، لأنّها قد صارت عليه علما شرعا ، ومنهم من أجاب بتقدير كلّ من موجود وممكن ، قيل : وهو بعيد.

قال بعض المحقّقين : وتحقيق الجواب على التقديرى ن أنّ المراد بالإله فى هذه الكلمه هو المعبود بالحقّ ، والمعبود بالحقّ لا يكون إلا واجب الوجود ، ومحالّ أن يبقى واجب الوجود فى عالم الامكان ، فإن قلنا : لا إله موجود إلا الله ، لزم نفى إمكان إله غيره ، وإن ».

١- على الأوّل يلزم «ح».

٢- وقد عرفت أنّه لا يتمّ سقطت فى «س».

قلنا : لا إله ممكن إلا الله لزم وجود الله تعالى لاستحاله بقاء واجب الوجود فى رتبه الإمكان ، وهذا دقيق لطيف جدّا ، انتهى.

فإن قلت : مقتضى قول المصنّف فالأحسن اتباعه أنّ نصبه على الاستثناء جائز فى المواضع المذكور ، إلا أنّه مرجوح. قلت : أمّا فى صورتى المجرور بمن والباء الزائدتين فواضح ذلك فيهما ، ويجوز فيهما الجرّ على الصفه ، أنشد الكسائىّ [من الكامل] :

٣٨٣ - با ابنى لبينى لستما بيد

إلا يدا ليست لها عضد (١)

بالخفض. أمّا فى صوره اسم لا التبرئه ، فقال فى الهمع : إذا وقعت إلا بعد لا جاز فى المذكور بعدها الرفع والنصب ، نحو : لا سيف إلا ذو الفقار وذا الفقار ، ولا إله إلا الله وإلا الله ، فالنصب على الاستثناء.

ومنعه الجرمىّ ، قال : لأنّه لم يتمّ الكلام ، وردّ بأنّه ثمّ بالإضمار ، والرفع على ما ذكر ، وقيل : على الخبر للامع اسمها ، لأنّهما فى محلّ رفع على الابتداء ، انتهى.

وقيل : على الخبر لأنفسها ، ولم يتعرّض له لفساده. قال ابن هشام : يردّه أنّ لا لا تعمل إلا فى نكره منفيّه ، واسم الله تعالى معرفه موجبه ، وإن كان المستثنى منقطعا ، فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى ، وجب النصب اتّفاقا ، نحو : ما زاد هذا المال إلا ما نقص ، فما مصدريّه ، ونقص صلتها ، وموضعها نصب على الاستثناء ، ولا يجوز تقديرها فى موضع الرفع على الإبدال من الفاعل ، إذ لا يمكن تسليط العامل عليه ، لا يصحّ أن يقال : ما زاد النقص ، والتقدير فى ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص ، وكذا كلّ استثناء منقطع يقدّر بلكن ، كما قال البصريّون ، والكوفيّون يقدّرونه بسوى.

قال بعضهم : ويردّه أنّها لا تفيد الاستدارك ، والمستثنى المنقطع للاستدراك ، ودفع توهّم دخوله فى حكم السابق ، انتهى.

وإن أمكن تسليط العالم فالحجازيّون يوجبون النصب لامتناع احتمال البدليّه ، فيقولون : ما فيها أحد إلا حمارا ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال تعالى : (ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّباعَ الظَّنِ) [النساء / ١٥٧]. والتميميّون يجيزيون مع اختيارهم النصب على الاستثناء الاتّباع ، أى جعله تابعا للمستثنى منه على ما مرّ ، نحو : ما جاء القوم إلا حمارا بالنصب على الاستثناء ، أو ما جاء القوم إلا حمار بالرفع على الاتباع ، قال الشاعر [من السريع] :

٣٨٤ - وبلده ليس بها أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس (٢)

١- هو لأوس بن حجر أو لطرفه بن العبد.

٢- هو لحبران العود النمرى واسمه عامر بن الحارث. اللغه : إليعافير : جمع يعفور : ولد البقر الوحشيه ، العيس : جمع عيساء :

الإبل البيض يخلط بياضها شقره.

ولسيبويه فى مثل هذا وجهان : أحدهما جعل المنقطع كالمتّصل لصحّه دخول المبدل فى المبدل منه ، قلت : يعنى على سبيل المجاز ، وذلك إمّا على جعل الحمار مثلا فى نحو : ما فى الدار إلا حمار إنسان الدار ، أى الّذى يقوم مقامه فى الأنس كقوله [من الوافر] :

٣٨٥ - ...

تحيّه بينهم ضرب وجيع (١)

جعلوا الضرب تحيتهم ، لأنّه الّذى يقوم مقام التحيّه عندهم ، أو على تخييل العموم فيه بحيث يكون شاملا.

فإذا قلت : ما جاء القوم إلا حمارا ، فقد نفيت مجئ القوم وما يتبعهم ، ثمّ استثنيت الحمار ممّا دخل فى حكم التبع.

والثانى : إنّهم حملوا ذلك على المعنى ، لأنّ المقصود هو المستثنى ، فالقائل ما فى الدار أحد إلا حمار ، المعنى : ما فى الدار إلا حمار ، وصار ذكره أحدا توكيدا ليعلم أنّه ليس ثمّ آدمىّ ، ثم أبدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الحمار.

وذكر المازنىّ وابن بابشاذ فى شرح الجمل وجها ثالثا ، وهو أن يكون من تغليب العاقل على غيره ، فاقتصر على ذكر العاقل لحكم التغليب ، ثمّ أبدل من جمله ما تضمّنه التغليب. قال الرضىّ : وهذا لا يطّرد فى جميع الباب ، نحو : قوله تعالى : (ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّباعَ الظَّنِ) وقولهم ليس لهم سلطان إلا التكلّف ونحوه.

تنبيه : ما نقلته عن تميم من اختيار النصب هو ما أفهمه كلامه ، ونقله غير واحد.

لكن ذكر ابن عقيل والمرادىّ والدمامينىّ فى شروح التسهيل أنّ ابن مالك ذكر أنّ لغه بنى تميم فى المنقطع فى الاتباع كلغه الجميع فى المتّصل ، فيقولون : ما فيها أحد إلا حمار ، ويقرؤون (إِلَّا اتِّباعَ الظَّنِ) بالرفع ، إلا من لقن النصب.

قال الدمامينىّ فى شرح التسهيل : وغير المصنّف يقول : إنّهم يجيزون الاتباع ، ويختارون ما يوجبه غيرهم من النصب ، انتهى. فافهم أنّ هذا النقل لم يذكره غير ابن مالك.

حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا

هذه «تتمّه» لما ذكره من مسائل هذا الباب ، «والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب» تاره «مع فعليتها» ، أى إنّها أفعال متعديّه إليها ، وفاعلها ضمير مستتر وجوبا ، وفى مرجعه الخلاف الآتى بيانه فى حديقه المفردات إن شاء الله تعالى ، نحو : قام الناس خلا أو عدا أو حاشا زيدا ، واختلف فى جمله الاستثناء ، فقال

١- صدره «وخيل قد دلفت لها بخيل» ، وهو لعمرو بن معديكرب. اللغه : دلفت : مشيت رويدا ، الوجيع : الموجع.

السيرافىّ : هى حال ، إذ المعنى قام القوم خإلى ن عن زيد ، وجوّز الاستئناف ، وقيل : بل هى مستأنفه ، وصحّحه ابن عصفور.

فإن قلت : دعوى الاستئناف تخلّ بالمقصود ، قلت : لا يعنون بالاستئناف عدم تعلّقها بما قبلها فى المعنى ، بل فى الإعراب فقط ، وذلك لأنّ هذه الجمله وقعت موقع إلا ، فكما أنّ إلا زيدا لا موضع له من الإعراب مع تعلّقه بما قبله ، فكذلك هذه الجمل ، قاله فى التصريح. قال ابن هشام : والقول بالاستئناف مذهب الجمهور فى جميع أفعال الاستثناء ، «ويجرّ» تاره «مع حرفيّتها» أى على أنّها حروف الجرّ.

تنبيهات : الأوّل : ليس النصب والجرّ فى الثلاثه سواء كما توهّم عباره المصنّف ، بل النصب فى الأولين والجرّ فى الأخيره أغلب ، حتى أنّ سيبويه لم يحفظ غير ذلك ، فأوجب النصب فى خلا وعدا ، والجرّ فى حاشا ، لكن ثبت بصحيح النقل الجرّ بخلا وعدا والنصب بحاشا ، نقل الأوّل الأخفش ، ومنه قوله [من الطويل] :

٣٨٦ - خلا الله لا أرجو سواك وإنّما

أعدّ عيالى شعبه من عيالكا (١)

وقوله [من الوافر] :

٣٨٧ - أبحنا حيّهم قتلا وأسرا

عدا الشّمطاء والطّفل الصّغير (٢)

الروايه فى الموضعين بالجرّ ، فوجب القول بحرفيّتها فى هذه الحاله.

ونقل الثانى أبو عمرو والأخفش والجرمىّ والمازنىّ والمبرّد والزّجاج وأبو زيد والفرّاء ، بل ذهبوا إلى أنّ الجرّ بها حرفا هو الكثير ، وأنّ النصب لها فعلا قليل لتضمّنها معنى إلا ، وسمع : أللهمّ اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع ، وقال الشاعر [من الكامل] :

٣٨٨ - حاشا أبا ثوبان إنّ أبا

ثوبان ليس ببكمه فدم

عمرو بن عبد الله أنّ به

ضنّا عن الملحاه والشّتم (٣)

وكثير من النّحويّين أخذ صدر البيت الأوّل من هذين البيتين وركّبه مع عجز الثانى ، وأنشدهما بيتا واحدا ، والصواب ما أنشدناه به ، نبّه عليه ابن مالك فى بعض مصنّفاته.

۱- لم یعین قائله.

۲- لم یسمّ قائله. اللغه : أبحنا حیهم : أراد أهلکنا واستأصلنا ، الحیّ : القبیله ، الشمطاء : هی العجوز الّتی یخالط سواد شعرها بیاض.

۳- هما للجمیع واسمه المنقذ بن الطماح الأسدی. اللغه : البکمه : الخرس ، الفدم : العی عن الکلام فی ثقل ، الضن : البخل ، الملحاه. المنازعه.

الثانى : قال ابن الحاجب : حاشا المستعمله فى الاستثناء معناها تتريه الاسم الّذى بعدها من سوء ذكر فى غيره أو فيه ، فلا يستثنى بها إلا فى هذا المعنى ، ولذلك لا يقال : صلّى الناس حاشا زيد لفوات معنى التتريه ، انتهى.

قال الرضىّ : وربّما أرادوا تتريه شخص من سوء ، فيبتدؤون بتتريه الله سبحانه عن السوء ، ثمّ يبرّؤون من أرادوا تتريهه على معنى أنّ الله تعالى مترّه عن أن لا يظهر ذلك الشخص ممّا يصمه ، فيكون أكّد وأبلغ ، انتهى.

الثالث : فى حاشا الاستثنائيه لغتان : بإثبات الألفين ، وحشا بحذف الألف الأولى كقوله [من الوافر] :

٣٨٩ - حشى رهط النّبىّ فإنّ منهم

بحورا لا تكدّرها الدّلاء (١)

قاله المرادىّ ، وسيأتى عليه مزيد الكلام فى حديقه المفردات ، ان شاء الله تعالى.

حكم المستثنى بليس ولا يكون

«و» المستثنى «بليس ولا يكون منصوب بالخبريّه» ، أى على أنّه خبرهما ، نحو : قام الناس ليس أو لا يكون زيدا ، «واسمهما» ضمير «مستتر وجوبا» بالإجماع لجريانهما مجرى إلا ، وهى إنّما يظهر بعدها اسم واحد ، ومن ثمّ وجب انفصال الضمير المستثنى بهما كما وجب فى المستثنى بهما ، تقول : قام القوم ليس إيّاك أو لا يكون إيّاك كما تقول : إلا إيّاك ، وأمّا قوله [من الرجز] :

٣٩٠ - ...

إذ ذهب القوم الكرام ليسى (٢)

فضروره ، كقوله [من البسيط] :

٣٩١ - ...

أن لا يجاورنا إيّاك ديّار (٣)

وفى مرجع الضمير الخلاف الأتى فى فاعل حاشا ، وسيأتى بيانه فى حديقه المفردات إن شاء الله ، وجمله الاستثناء حال أو مستأنفه كما مرّ. قال فى التصريح : فإن قلت : كيف يحكم على جمله ليس بأنّها حال ، والفعل الماضى لا يقع حالا إلا مع قد ظاهره أو مقدّره ، قلت : هذا مستثنى كما قاله أبو حيّان فى النكت الحسان بحثا ، انتهى.

ووجه الاستثناء أنّ قد لا تدخل إلا على فعل متصرّف ، وهذا الاستثناء جار فى جمل الأفعال الثلاثه المذكوره آنفا إذا أعربت حالا ، ثمّ هذا الاستثناء إنّما يحتاج إليه على

۱- لم یسمّ قائله. اللغه : الرهط : الجماعه من ثلاثه أو سبعه إلی عشره ، أو ما دون العشره ، الدلاء جمع الدلو : إناء یستقی به من البئر (مؤنث وقد تذکّر).

۲- صدره «عدت قومی کعدید الطیس» ، هذا البیت نسبت لروبه بن العجاج. اللغه : الطیس : الرمل الکثیر.

۳- صدره «وما علینا إذا ما کنت جارتنا» ، لم یسمّ قائله. اللغه : الدّیار : أحد ، ولا یستعمل إلا فی النفی العام.

رأى جمهور البصريّين دون ما عليه الكوفيّون والأخفش من جواز مجئ الحال المذكوره بدون قد راسا كما سيأتى.

سبب قراءه سيبويه النحو

فائده : هذه المسأله كانت سبب قراءه سيبويه النحو ، وذلك أنّه جاء إلى حماد بن سلمه (۱) لكتابه الحديث ، فاستملى منه قوله صلى الله عليه و آله : ما من أحد من أصحابى إلا ولو شيءت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء (۲) ، فقال سيبويه ، ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد : لحنت يا سيبويه ، إنّما هذا استثناء. فقال : والله لأطلبنّ علما لا يلحننى معه أحد فلزم الأخفش وغيره.

والمراد بالأخفش الاكبر ، وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ، وإذا أطلق النقل فى كتب النحو فالمراد به الأوسط وهو أبو الحسن سعيد بن مسعده أكبر تلامذه سيبويه ، وأمّا الأصغر فهو أبو الحسن على بن سليمان من تلامذه المبرّد وثعلب ، والأخافشه أحد عشر نحويّا عدّهم فى المزهر (۳).

المستثنى بما خلا وبما عدا

«و» المستثنى «بما خلا وبما عدا منصوب» وجوبا على المفعوليّه ، لأنّ ما المصدريّه تعينهما للفعليه. إذ لا تدخل على الحرف ، وهما متعدّيان فتعيّن النصب ، كقول لبيد [من الطويل] :

۳۹۲ - ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل

وكلّ نعيم لا محاله زائل

وقوله [من الطويل] :

۳۹۳ - تملّ الندّامى ما عدانى فإنّنى

بكلّ الّذى يهوى نديمى مولع (۴)

ولهذا دخلتها نون الوقايه ، قال فى التصريح : والقول بأنّ ما هنا مصدريّه مع جمود خلا وعدا مشكل ، لأنّها لا تدخل على فعل جامد ، نصّ عليه فى التسهيل ، وموضعها مع ما نصب بلا خلاف ، فقيل : على الحاليه ، قال ابن مالك فوقعت الحال معرفه لتأوّلها بنكره ، قال ابن هشام : والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا.

۱- حماد بن سلمه أحد رجال الحديث ، ومن النحاه ، كان حافظا ثقه مأمونا ، إلا أنّه لمّا كبر ساء حفظه ، مات سنه ۱۶۷ ه. الأعلام للزركلى ، ۲ / ۳۰۲.

۲- أبو الدرداء عويمر بن مالك بن قيس صحابىّ ، كان من العلماء الحكماء ، وهو أحد الّذين جمعوا القرآن ، روى عنه أهل

الحديث ۱۷۹ حديثا ، مات سنه ۳۲ ه. المصدر السابق ، ۵ / ۲۸۱. وما وجدت هذا الحديث.

۳- المزهر فی اللغه للسيوطی المتوفی سنه ۹۱۱ ه. كشف الظنون ۲ / ۱۶۱۰.

۴- لم يسمّ قائله. اللغه : النـدامی : جمع ندمان ، وأصـله الّذی يجالسك علی الشـراب ، ثمّ قد يعمّ كل صاحب ، والنديم بمعناه ، مولع : مغرم.

فإن قلت : خلا يتعدّى إذا كان بمعنى جاوز ، قالوا : افعل هذا وخلاك ذمّ ، فينبغى التأويل بخالين زيدا ، قلت : قال الرضىّ رحمه الله خلا فى الأصل لازم يتعدّى إلى المفعول بمن ، نحو : خلت الدار من الأنيس ، وقد يضمن معنى جاوز ، فيتعدّى بنفسه ، كقولهم : افعل هذا وخلاك ذمّ ، والزموا هذا التضمين فى باب الاستثناء ، ليكون ما بعدها فى صوره المستثنى بإلا الّتى هى أمّ الباب ، انتهى ، فتدبّر.

وقيل : على الظرفيّه الزمانيّه على تقدير المضاف ، أى خلوّهم أو وقعت عدائهم زيدا ، وقال ابن خروف والشلوبين على الاستثناء ومعنى قاموا ما عدا أو خلا زيدا قاموا غير زيد ، قال ابن هشام : وهو غلط ، لأنّ معنى الاستثناء قائم بما بعدهما ، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره ، انتهى.

وما تقرّر من وجوب النصب بعدهما هو مذهب الجمهور ، وزعم الكسائىّ والجرمىّ والربعىّ والفارسىّ وابن جنىّ أنّه قد يجوز معها الجرّ على تقديرهما حرفى جرّ وتقدير ما زائده.

قال فى المغنى : فإن قالوا ذلك قياسا ففاسد ، لأنّ ما لا تزاد قبل الجارّ بل بعده ، نحو : (عَمَّا قَلِيلٍ) [المومنون / ۴۰] ، وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ ، بحيث لا يقاس عليه ، انتهى ، وقد حكاه الجرمىّ عن العرب.

تنبيهات : الأوّل : اقتصاره على ذكر ما مع عدا وخلا يفهم أنّه لا يجوز دخولها على حاشا الاستثنائيّه ، وهو الّذى نصّ عليه سيبويه خلافا لبعضهم ، وأمّا قوله [من الوافر] :

۳۹۴ - رأيت النّاس ما حاشا قريشا

فإنّا نحن أفضلهم فعالا (۱)

فنادر ، قال به ابن مالك لمكان السماع ، واستدلّ عليه أيضا بما وقع فى مسند أبى أميه الطرسوسى (۲) عن ابى عمر (۳) قال : قال رسول الله صلى الله عليه و آله : أسامه أحبّ الناس إلى ما حاشا فاطمه (۴). وردّه ابن هشام بأنّ هذا مبنىّ على ما توهّمه من أنّ ما حاشا فاطمه من كلامه صلى الله عليه و آله ، وهو غلط ، بل هو من كلام الروائ ، والمعنى أنّه صلى الله عليه و آله لم يستثن فاطمه ، ويدلّ عليه أنّ فى معجم الطبرانىّ (۵) ما حاشا فاطمه ولا غيرها ، انتهى.

۱- البيت للأخطل.

۲- لعلّه بن أحمد بن محمد الطرسوسى من كبار مشايخ القرن الرابع لقّب بطاووس الحرمين ، توفى سنه ۳۷۴ ه بمكه. ريحانه الأدب ۴ / ۵۱.

۳- لم أقع على ترجمه له.

۴- ما وجدته فى كتب الحديث ، رغم أنه جاء فى الكتب النحويه.

۵- المعجم الكبير والصغير والأوسط فى الحديث للإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى المتوفى سنه ۳۶۰ ه ق. كشف

الظنون ٢ / ١٧٣٧.

ووجه الاستدلال بهذا أنّ لا زائده بعد الواو لتوكيد النفى ، فيتعيّن حينئذ أن تكون ما نافيه لا مصدريّه ، كما توهّم ابن مالك ، ويكون هذا من كلام الراوىّ ، ومقوله صلى الله عليه و آله : هو أحبّ الناس إلى. قال الدمامينىّ : وهذا ليس بقاطع ، إذ يحتمل أن تكون لا نافيه ، وغيرهما منصوبا بمحذوف لا معطوفا على فاطمه. والمعنى لا استثنى غيرها ، فيكون من كلامه عليه السّلام ، ولا تعارض حينئذ بين روايه الطبرانىّ وتلك الروايه المتقدّمه.

الثانى : قال أبو حيّان وغيره : الأفعال الّتى يستثنى بها لا تقع فى المنقطع.

حكم المستثنى بغير

«و» المستثنى «بغير» ، وهى اسم ملازم للإضافه فى المعنى ، ويجوز أن تقطع عنها لفظا ، إن فهم معناها ، وتقدّمت عليها كلمه ليس أو لا خلافا لابن هشام فى منع وقوعها بعد لا وقد تقدّم الرّدّ عليه ، فليراجع.

يقال : قبضت عشره ليس غيرها ، برفع غير على حذف الخبر أى مقبوضا ، وبنصبها على إضمار الاسم أيضا أى ليس المقبوض غيرها. وليس غير بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضا ، وحذف المضاف إليه لفظا ونيّه ثبوته وليس غير بالضمّ من غير تنوين (۱).

وقال المبرّد والمتأخّرون : إنّها ضمّه بناء لا إعراب ، وإنّ غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد ، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسما وأن يكون خبرا.

وقال الأخفش ، ضمّه إعراب لا بناء ، لأنّه ليس باسم زمان كقبل وبعد ، ولا مكان كفوق وتحت ، وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر. وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين ، وليس غيرا بالفتح والتنوين ، وليس غير بالضمّ والتنوين ، وعليهما فالحركه إعرابيه ، لأنّ التنوين إمّا للتمكين ولا تلحق إلا المعربات ، وإمّا للتعويض ، فكأنّ المضاف إليه مذكور ، قاله ابن هشام فى المغنى.

والأصل فى غير المضافه لفظا أن توصف بها النكره نحو : (نَعْمَلْ صالِحاً غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ) [فاطر / ۳۷] ، أو معرفه كالنكره نحو : (صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) [الحمد / ۶] ، فإنّ موصوفها وهو الّذين جنس لا قوم بأعيانهم ، وقد تخرج إلا عن الصفه وتضمّن معنى إلا ، فيستثنى بها حملا عليها ، كما تخرج إلا عن الاستثناء ، وتضمّن معنى غير ، فيوصف بها وبتاليها جمع منكر ، نحو : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَهٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) [الأنبياء / ۲۲] ، أى غير الله ، أو معرف بأل الجنسيه ، كقوله [من الطويل] : ».

۱- سقطت «وليس غير بالضمّ من غير تنوين» فى «ح».

٣٩٥ - أنيخت فألقت بلده فوق بلده

قليل بها الأصوات إلا بغامها (١)

أى غير غامها أو شبه الجمع المنكر كقوله [من البسيط] :

٣٩٦ - لو كان غيرى سليمى اليوم غيّره

وقع الحوادث إلا الصّارم الذكر (٢)

أى لو كان غيرى غير الصارم الذكر غيّره وقع الحوادث.

وتفارق إلا هذه غيرا بأنّه لا يجوز حذف موصوفها ، لا يقال : جاءنى إلا زيد ، ويقال : جاءنى غير زيد ، وبأنّه لا يوصف بها إلا حيث يصحّ الاستثناء بها فلا يصحّ عندى درهم إلا جيّد ، ويجوز : درهم غير جيّد.

«وسوى» بلغاتها ، فإنّه يقال : سوى كرضى ، وهى أشهرها ، وسوى كسما ، وسوى كهدى ، وسواء ككساء ، وهى أغربها ، وقلّ من ذكرها ، وممّن نصّ عليها ابن العلج وابن الخباز وابن عطيه (٣) والفارسىّ.

قال ابن هشام فى شرح اللمحه : والّذى يظهر من كلام النّحويّين أنّ الاستثناء بهذه اللغات مسموع ، وزعم ابن عصفور فى شرح الجمل الصغير أنّه لم يشرب من هذه اللغات معنى الاستثناء إلا سوى المكسوره السين يعنى المقصوره ، فإنّه هو وأكثرهم لم يذكروا الكسر مع المدّ. قال : فإن استثنى بما سواها فبالقياس عليها ، انتهى.

قلت : وهى دعوى لم يقم عليها دليل ، وممّن نصّ على التسويه بينهما الزجّاج فى الجمل وابن بابشاذ فى شرحه. قال الزجاج : وأمّا سوى وسوى وسواء فإنّها تخفض على كلّ حال. وقال ابن بابشاذ فى الشرح : وسوى وسوى وسواء يستثنى بها كما يستثنى بغير ، انتهى.

إعراب غير

«مجرور» وجوبا «بالإضافه» أى بإضافه المستثنى إليهما ، «وتعرب غير» بالاجماع إعراب المستثنى بإلا ، أى مثل اعرابه على التفضيل السابق فيه ، فتقول : قام القوم غير زيد. وما قام غير زيدا أحد ، بالنصب فى الموضعين ، كما تقول : قام القوم إلا زيدا أو ما قام إلا زيدا أحد ، وتقول : ما قام غير زيد بالرفع ، كما تقول : ما قام إلا زيد. وتقول ما فى الدار أحد غير حمار بالنصب وجوبا على لغه الحجازيّين. وبه أو بالرفع على لغه التميميّين ، كما تقول : ما فى الدار أحد إلا حمارا بالنصب ، وجوبا على لغه أولئك ، و

١- البيت لـذى الرّمه. اللغه : انيخت : مجهول من أنـاخ أى أبركه ، ألقت : طرحت وأراد ببلـده الأولى صـدرها وبالثانيه الأرض ، البغام : إصاخه النافه بأرخم صوتها.

٢- هو للبيد بن ربيعه العامرى. اللغه : الصارم : السيف القاطع ، الذكر : أجود الحديد.

٣- عبـد الحق بن غـالب بن تمـام بن عبـد الرؤوف بن عبـد الله بن تمـام بن عطيه الغرنـاطىّ كان نحويّا لغويّا أديبا وألّف : تفسـير القرآن العظيم توفّى سنه ٥٤٦ ه ق. بغيه الوعاه ٢ / ٧٣.

به أو بـالرفع على لغه هولاء ، وتقول : ما زاد هـذا المال غير النقص بالنصب وجوبا فى لغه الجميع ، كما تقول : ما زاد هـذا المال إلا النقص.

كـذلك واختلف فى ناصـبها إذا وقعت منصوبه فى غير تفريغ ، فقـال ابن خروف : هو مـا قبلهـا ، كما فى الاسم الّـذى بعـد إلا ، وجعل ذلك دليلا على أنّه الناصب لما بعد إلا لا بإلا ، لأنّ إلا قد عدمت مع غير ، ووجد النصب ، واختاره ابن عصفور.

وقـال الفارسـىّ على الحـال من المسـتثنى منه ، وفيهما معنى الاسـتثناء ، وصـحّ ذلك ، لأنّ غيرا لا تتعرّف بالإضافه ، واختاره ابن مالك وقيل : على التشبيه بظرف المكان بجامع الإبهام واختاره ابن الباذش (١).

«وسوى كغير» معنى واعرابـا «عنـد قوم» ، وهم الزجاجىّ وابن مالك ومن تبعهما ، وصـحّح ابن مالك فى أكثر كتبه هـذا القول ، وبالغ فى نصرته فى شرح التسهيل مستدلّا بشواهد من الحديث وغيره نظما أو نثرا.

قال أبو حيّان : ولا سـلف له فى ذلك إلا الزجاجىّ ، ولا حجّه له فى الشواهد الّتى استشهد بها ، أمّا الحديث فلما تقرّر غير مرّه لا يصحّ الاستشهاد به على القواعد النحويّه لاحتمال كونه مروى ا بالمعنى أو لحنا من الرّاوىّ ، وأمّا الشعر فضروره ، قال : وأقوى ما استدلّ به ما حكاه الفرّاء من قول بعض العرب : أتانى سواك ، وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ، انتهى.

قال بعضـهم : والاستشـكال بما حكاه الفرّاء ليس ممّا نحن فيه ، فإمّا أن يقصد أنّ الخلاف لا يختصّ بحاله ، أو يقال : إنّه استثناء مفرّغ بالتأويل ، ويكون المعنى لم يتخلّف سواك ، فيكون ممّا نحن فيه ، انتهى.

الاستشهاد بالأحديث فى النحو

فائده : لأبى حيّان مع ابن مالك فى الاستشـهاد بالأحاديث مناقشه طويله ، فإنّه قال فى شـرح التسـهيل : لهج المصنّف ، يعنى ابن مالـك فى تصـانيفه كـثيرا بالاسـتدلال بمـا وقـع فى الحـديث فى إثبـات القواعـد الكليّـه فى لسـان العرب ، ومـا رأيت أحـدا من المتقـدّمين والمتـأخّرين سـلك هـذه الطريقـه غيره على أنّ الواضـعين لعلم النحـو الأـولين كـأبى عمر وعيسـى بن عمرو والخليل وسيبويه من البصريّين ومعاذ (٢)

١- اثنان من النّحويّين هما معروفان بابن الباذش : أحـدهما أحمـد بن على بن أحمد المعروف بابن الباذش النحوّى ابن النحوّى ، عارف بالآداب والإعراب ، إمام نحوىّ متقدّم. مولده سـنه ۴۷۱ ه وتوفّى سنه ۵۴۰ ه. بغيه الوعاه ١ / ٣٣٨. والآخر على بن أحمد بن خلف وله : شرح كتاب سيبويه والمقتضب وشرح اصول ابن السراج وشرح الايضاح ، شرح الجمل. المصدر السابق ٢ / ١۴٢.
٢- معاذ الهراء (ت ٨٠٣) : لغوى من أهل الكوفه ، يقال أنّه هو الّذى وضع علم الصرف ، المنجد فى الأعلام. ص ۵٣۶.

والكسائى والفرّاء وعلى بن المبارك الأحمر (١) وهشام الضرير (٢) من الكوفيّين لم يفعلوا ذلك.

وتبعهم على ذلك المتأخّرون من الفريقين وغيرهم من نحاه الأقاليم كنحاه البغداد والأندلس ، وجرى الكلام فى ذلك مع بعض الأذكياء فقال : إنّما تنكّبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم بأنّ ذلك لفظ النبى صلى الله عليه و آله لأمرين :

أحدهما : إنّ الراوه جوّزوا النقل بالمعنى ، فلهذا نجد القصّه ، قال فيها لفظا واحدا ، فنقل بألفاظ بحيث نجزم بأنّه صلى الله عليه و آله لم يقل جميعها ، نحو ما روى من قوله صلى الله عليه و آله : زوّجتكها بما معك من القرآن (٣) ، أمسكها بما معك ، خذها بما معك ، وغير ذلك ممّا ورد من ذلك ، فيعلم قطعا أنّه لم يلفظ بالجميع بل لا يجزم بالبعض ، بل يجوز أنّه قال : لفظا غيرها مرادفا لها ، لا سيّما مع تقادم الزمان والاتّكال على الحفظ ، فالضابط منهم من ضبط المعنى ، وأمّا من ضبط اللفظ فبعيد ، لا سيّما فى الأحاديث الطوال (٤) الّتى لم يسمعها الرواه إلا مرّه.

الثانى : أنّه وقع اللحن كثيرا فى الحديث ، لأنّ كثيرا من الرواه كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسانهم بصناعه النحو ، ورسول الله صلى الله عليه و آله كان أفصح الناس ، وإذا تكلّم بلغه غير لغه أهله ، فإنّما ذلك مع أهل تلك اللغه على طريق الإعجاز وتعلى م الله تعالى. ثمّ قال : والمصنّف أكثر من الاستدلال بما فى الأثر متعقّبا بزعمه على النّحاه ، وما أمعن النظر فى ذلك ، ولاصحب من له التمييز فى هذا الفن ، ولذلك يضعف استنباطه من كلام سيبويه ، انتهى.

وأجاب بعضهم بالمعارضه بأنّ تطرّق الاحتمال الّذى يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت فى أشعار العرب وكلامهم ، فيجب أن لا يستدلّ بها أيضا ، وهو خلاف الإجماع ، قال : والاستدلال بالحديث أنّما يسقط إذا أثبت المنكر أنّ الحديث المستدلّ به ليس من لفظه عليه السّلام ، وإن لفظه كان كذا ، وأنّ الراوىّ غيره ، انتهى. ».

١- على بن المبارك المعروف بالأحمر شيخ العربيه وصاحب الكسائى أحد من اشتهر بالتقدّم فى النحو وحافظ أربعين ألف شاهد فى النحو. مات سنه ١٩۴ ه ق ، بغيه الوعاه ٢ / ١٥٩.

٢- هشام بن معاويه الضرير أبو عبد الله النحوىّ الكوفىّ ، صنف : مختصر النحو ، الحدود ، القياس ، توفى سنه ٢٠٩ ه ق. المصدر السابق ص ٣٢٨.

٣- الترمذى ، ٥ / ٥٩٩ ، رقم ٣٧٣١.

۴- سقط الطوال فى «س».

وأجاب الشيخ سراج الدين البلقينىّ (۱) بأنّ ابن مالك لا يذكر ما يذكره من الأحاديث للإثبات ، بل للاعتضاد بأنّه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله فيأتى بالحديث للاعتضاد لا لإثبات قاعده نحويّه بمجرّد ذلك.

وأجاب ابن خلدون بأجوبه أحسنها أنّ تدوين الأحاديث كان فى الصدر الأوّل قبل فساد العربيّه ، فالتبديل على تقدير ثبوته أنّما كان ممّن يسوغ الاحتجاج بكلامه ، وغايته تبديل لفظ يصحّ الاحتجاج به بلفظ كذلك ، انتهى. وبقى للبحث مع أبى حيّان مجال لا يتّسع له المقام.

«وظرف» للمكان بمعنى وسط غير متصرّف «عند» قوم «آخرين» ، وهم سيبويه والجمهور ، واستدلّوا بوصل الموصول بها ، نحو : جاء الّذى سواك ، فليست سوى هاهنا بمعنى غير ، لأنّ غيرا لا تدخل هاهنا إلا والضمير قبلها. يقولون : جاء الّذى هو غيرك ، فلمّا وصلوا سوى بغير ضمير ادّعى أنّها ظرف ، والتقدير جاء الّذى استقّر مكانك.

قالوا : ولا تخرج من النصب على الظرفيه إلا فى الشعر كقوله [من الهزج] :

۳۹۷ - ولم يبق سوى الع ...

دوان دنّاهم كما دانوا (۲)

وصحّح هذا القول ابن الحاجب وابن مالك فى سبك المنظوم مصرّحا بتضعيف القول بأنّها كغير ، وذهب الرمانىّ وأبو البقاء العكبرى إلى أنها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا ، وقال ابن هشام فى الأوضح : وإلى هذا أذهب ، وقال المبرّد : إنّه أقرب الأقوال ، ففى المسأله ثلاثه أقوال.

أدوات الاستثناء

تنبيه : تلخّص أنّ أدوات الاستثناء أربعه أنواع : حرف دائما ، وهو إلا ، واسم دائما وهو غير وسوى ، وفعل دائما ، وهو ليس ولا يكون ، ومتردّد بين الفعليه والحرفيّه ، وهو خلا وعدا وحاشا. وقد ذكروا أيضا من أدواته بيد بفتح الباء الموحده وميد بإبدالها ميما ، وهى فى الاستثناء المنقطع مضافا إلى أن وصلتها ، ومنه الحديث : نحن الأخرون السابقون بيد أنّهم أوتوا الكتاب من قبلنا (۳).

۱- عمر بن رسلان البلقينى سراج الدين ، مجتهد حافظ للحديث ، من كتبه «التدريب» و «تصحيح المنهاج» و... مات سنه ۸۰۵ ه ق. الأعلام للزركلى ، ۵ / ۲۰۵.

۲- هو للفند الزمانى (شهل بن شيبان) من كلمه يقولها فى حرب البسوس ، اللغه : دنّاهم : جازيناهم وفعلنا بهم مثل الّذى فعلوا بنا من الإساءه.

۳- يروى نحن الأخرون السابقون يوم القيامه ... صحيح البخارى ، ۱ / ۴۰۹ ، رقم ۸۲۵. وصحيح مسلم ، ۲ / ۸ برقم ۲۱.

وفى مسند الشافعى بايد أنّهم. وفى الصحاح بيد بمعنى غير ، يقال : إنّه كثير المال بيد أنّه بخيل ، وفى المحكم (١) أنّ هذا المثال حكاه ابن السكيت ، وأنّ بعضهم فسّرها بمعنى على ، وأنّ تفسيرها بمعنى غير أعلى ، انتهى.

وقد تستعمل بمعنى من أجل ، ومنه الحديث : أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أنّى من قريش ، واسترضعت فى بنى سعد بن بكر (٢). قال ابن مالك وغيره : إنّها هنا بمعنى غير أيضا على حدّ قوله [من الطويل] :

٣٩٨ - ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم

بهنّ فلول من قراع الكتائب (٣)

وأنشد أبو عبيده على مجيئها بمعنى من أجل قوله [من الرجز] :

٣٩٩ - عمدا فعلت ذلك بيد أنّى

أخاف إن هلكت أن ترنّى (٤)

والمشهور أنّها اسم مطلقا ، وقال ابن مالك فى التوضيح : والمختار عندى فى بيد أن تجعل حرف استثناء ، انتهى. وقال الدمامينىّ : ولم يقم دليل ظاهر على الاسميّه ، انتهى.

وعدّوا من أدواته أيضا ، سيّما بعد لا ، فما بعدها مستثنى عند الكوفيّين والنحاس والزجّاج والفارسىّ ، ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونها من أدوات الاستثناء ، وقد مرّ الكلام على ذلك فى شرح الديباجه مستوفيا ، وقد يليها ظرف ، كقولك : يعجبنى الاعتكاف لا سيّما عند الكعبه ، ولا سيّما إذا قرب الصبح ، ومنه قوله [من الطويل] :

٤٠٠ - يسرّ الكريم الحمد لا سيّما لدى

شهاده من فى خيره يتقلّب (٥)

أو جمله فعليه كقوله [من المتقارب] :

٤٠١ - فق النّاس فى الخير لا سيّما

ينيلك من ذى الجلال الرّضا (٦)

أو جمله شرطيّه كقول [من الطويل] :

٤٠٢ - أرى النيك يجلوا الهمّ والغمّ والعمى

ولا سيّما إن نكت بالمرس الضّخم (٧)

وقد يحذف ما بعدها ، وينقل من معناها الأصلىّ إلى معنى خصوصا ، فتكون منصوبه المحلّ على أنّه مفعول مطلق مع بقاء النصب الّذى كان لها فى الأصل ، حين

۱- المحكم والمحيط الأعظم فى اللغه لابن سيده اللغوى المتوفى سنه ۴۵۸ ه ق. كشف الظنون ۲ / ۱۶۱۶.

۲- هذا الحديث مع كثره شهرته فى الكتب النحويّه لا يوجد فى كتب الحديث.

۳- هو للنابغه الذبيانى. اللغه : الفلول : جمع فل : وهو كسر فى حدّ السيف ، القراع : المضاربه ، الكتائب : جمع كتيبه ، وهى الطائفه المجتمعه من الجيش.

۴- لم يسمّ قائله. اللغه : ترنىّ : من الرنين بمعنى الصوت.

۵- لم يسمّ قائله.

۶- لم يسمّ قائله. اللغه : فق : أمر مخاطب من فاق ا الشىء : علاه ، ويقال : فاق أصحابه : فضلهم وصار خيرا منهم.

۷- لم يسمّ قائله. اللغه : المرس : جمع المرسه : الحبل.

كانت اسم لا التبرئه ، فإذا قلت : أحبّ زيدا ولا سيّما راكبا أو على الفرس ، فهى بمعنى وخصوصا راكبا ، فراكبا حال من مفعول الفعل المقدّر ، أى : وأخصّه بزياده المحبّه خصوصا راكبا ، وكذا فى لا سيّما وإن ركب ، أى : خصوصا إن ركب ، خصّه بزياده المحبّه وفى لا سيّما وهو راكب ، والواو للحال.

ومنع بعضهم من هذا التركيب وقال : إنّه غير عربىّ ، بل من كلام المولّدين ، وقد تخفّف الياء من لا سيّما كقوله [من البسيط] :

۴۰۳ - فه بالعقود وبالأيمان لا سيّما

عقد وفاء به من أعظم القرب (۱)

وهل المحذوف الياء الأولى ، وهى العين ، أو الثانيه ، وهى اللام؟ خلاف اختار ابن الجنىّ الثانى ، وأبو حيّان الأوّل ، وقد يقال : لا سواء ما مقام لا سيّما.

باب الاشتغال

صمديه

الثانى : المشتغل عنه العامل ، إذا اشتغل عامل عن اسم مقدّم بنصب ضميره أو متعلّقه كان لذلك الاسم خمس حالات :

* فيجب نصبه بعامل مقدّر ، يفسّره المشتغل إذا تلى ما لا يتلوه إلا فعل كأداه التخصيض ، نحو : هلّا زيدا أكرمته ، وكأداه الشرط ، نحو : إذا زيدا لقيته فأكرمه.

* ورفعه بالابتداء إذا تلى ما لا يتلوه إلا اسم : كإذا الفجائيّه ، نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، أو فصّل بينه وبين المشتغل ما له الصدر ، نحو : زيد هل رأيته.

* ويترجّح نصبه إذا تلى مظأنّ الفعل ، نحو : أزيدا ضربته ، أو حصل بنصبه تناسب الجملتين فى العطف ، نحو : قام زيد وعمرا أكرمته ، أو كان المشتغل فعل طلب ، نحو : زيدا اضربه.

* ويتساوى الأمران إذا لم تفت المناسبه فى العطف على التقديرين ، نحو : زيد قام وعمرا أكرمته. فإن رفعت فالعطف على الاسميّه ، أو نصبت فعلى الفعليه.

* ويترجّح الرفع فيما عدا ذلك لأولويّه عدم التقدير ، نحو : زيد ضربته.

شرح

اشاره

الثانى ممّا يرد منصوبا وغير منصوب «المشتغل عنه العامل» ، وهو اسم بعده عامل متصرّف ناصب لضميره أو متعلّقه بواسطه أو

غيرها ، ويكون ذلك العامل بحيث

۱- لم يسمّ قائله. اللغه : فه : فعل أمر من وفى ، والهاء للسكت وإثباتها فى الوصل ضروره.

لو فرغ من ذلك المعمول وسلّط على الاسم لنصبه ، إذا تقرّر هذا فنقول : «إذا اشتغل عامل» فعلا كان أو ما يعمل عمله.

قال ابن الصائغ : ولا يدخل فى هذا الباب إلا اسم الفاعل والمفعول دون الصفه المشبهه والمصدر واسم الفعل والحرف ، لأنّه لا يعمل شىء منها فيما قبله عن نصب اسم متقدّم عليه «بنصب ضميره» ، أى ضمير ذلك الاسم ، بمعنى أنّ العامل لم ينصب الاسم المقدّم عليه بسبب نصبه لضميره «أو متعلّقه» ، أى متعلّق الاسم أو متعلّق ضميره ، فلولا ذلك لعمل فيه ، فيفهم منه أنّه ليس هناك مانع لفظىّ أو معنوىّ ، بل هو بحيث لو سلّط عليه ، ولم يشتغل بما ذكر لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع لا محاله.

فظهر أنّه لا حاجه إلى ما زاده ابن الحاجب فى الكافيه من قول بحيث لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه (1) ، والتعلّق يكون بوجوه كثيره ككون الاسم مضافا إليه ، نحو : زيدا ضربت غلامه ، ومنه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ، لأنّ الفعل مشتغل بالمضاف ، لكن بواسطه العطف أو موصوفا لعامل ذلك الضمير أو موصولا له ، نحو : زيدا ضربت رجلا يحبّه ، وزيدا ضربت الّذى يحبّه ، أو معطوفا عليه موصوف عامل الضمير ، أو موصوله ، نحو : زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه ، وزيدا لقيت عمرا والّذى يضربه أو غير ذلك من المتعلّقات. وضابط التعلّق أن يكون ضمير المنصوب من تتمّه المنصوب بالمفسّر ، قاله الرضىّ.

حالات الاسم المشتغل عنه

«كان لذلك الاسم» المشتغل عنه العامل «خمس حالات» : وجوب نصبه ، ووجوب رفعه ، ورجحان نصبه على رفعه ، وتساوى الأمرين ، ورجحان رفعه على نصبه.

«فيجب نصبه بعامل مقدّر» وجوبا «يفسّره» العامل «المشتغل» عنه بنصب ضميره أو متعلّقه ، ولذلك وجب تقديره ، لأنّ المفسّر المتأخّر عوّض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوّض ، ويجب أن يكون مقدّما على الاسم ، لئلّا يلزم مخالفه الأصل من وجهين : الحذف ووضع الشىء فى غير محلّه ، إلا أن يمنع مانع ، فيقدّر مؤخّرا ، نحو : أيّهم رأيته ، إذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ، ولكون المفسّر المذكور دليلا على المقدّر كأنّ الأصل أن يكون المقدّر من لفظ المفسّر ، ومعناه كزيدا ضربته أى ضربت زيدا ضربته (2) ، إلا إذا حصل مانع صناعىّ ، كما فى زيدا مررت به ، أو زيدا حبست عليه ، أو معنوىّ ، كما فى ».

۱- من فظهر حتى هنا سقطت فى «س».

۲- سقط ضربته فى «ح».

زيدا ضربت غلامه ، فيقدّر ما يناسبه بالترادف أو باللزوم ، إذ تقدير المذكور يقتضى فى الأولين تعدّى القاصر بنفسه ، وفى الثالث خلاف الواقع إذ الضرب لم يقع بزيد ، فوجب أن يقدّر فى الأوّل جاوزت ، لأنّ مررت بعد تعديته بالباء بمعنى جاوزت ، وفى الثانى لابست ، لأنّ حبس الشىء يستلزم ملابسته للمحبوس عليه ، وفى الثالث أهنت ، فإنّ ضرب الغلام يستلزم إهانه سيده بحسب العاده.

قال ابن هشام : وليس المانعان مع كلّ متعدّ بالحرف ، ولا كلّ سيّ ، ألا ترى أنّه لا مانع فى نحو : زيد شكرت له ، لأنّ شكر يتعدّى بالجارّ وبنفسه ، ونحو : يوم الجمعه صمت فيه ، لأنّ العامل لا يتعدّى إلى ضمير الظرف بنفسه ، مع أنّه يتعدّى إلى الظاهر بنفسه ، وكذلك لا مانع فى زيد أهنت أخاه ، لأنّ إهانه أخيه إهانه له بخلاف الضرب ، انتهى.

تنبيه : ما ذهب إليه من أنّ الناصب عامل مقدّر هو مذهب البصريّين والجمهور ، وقيل : هو العامل المذكور ، وهو مذهب الكسائىّ وتلميذه الفرّاء ، ثمّ اختلفا ، فقال الكسائىّ : هو عامل فى الظاهر ، والضمير ملغى ، وقال الفرّاء : عامل فيهما ، لأنّهما فى المعنى كشىء واحد ، ويرد عليهما أزيدا مررت به.

وإنّما يجب نصبه «إذا تلا ما لا يتلوه إلا فعل كأدوات التحضيض» بحاء مهمله وضادّين معجمتين ، وهى أربعه : هلّا بتشديد اللام ، وهى أشهرها ، ولذلك مثّل بها فقال : «نحو هلّا زيدا أكرمته» ، إلا بتشديد اللام أيضا ، ولو لا ولوما.

وإنّما قال : كأدوات التحضيض لعدم انحصاره ما يتلوه إلا فعل فيهما ، إذ مثّلها أدوات الاستفهام غير الهمزه ، نحو : هل زيدا رأيته؟ ومتى عمرا لقيته؟ وأدوات الشرط غير أمّا ، نحو : إن زيدا لقيته فأكرمه ، إلا أنّ هذين النوعين أعنى أدوات الاستفهام والشرط ، لا يقع الاشتغال بعدهما إلا فى الشعر ، وأمّا فى النثر فلا يليها إلا صريح الفعل ، فلا يجوز : متى عمرا لقيته؟ وحيثما زيدا لقيته فأكرمه ، إلا إذا كانت أداه الشرط إذا مطلقا ، أو إن ، والفعل ماض ، فيقع فى نثر الكلام ، «نحو : إذا زيدا لقيته أو تلقاه فأكرمه» ، وإن زيدا لقيته فأكرمه ، ويمتنع فى نثر الكلام (١) إن زيدا تلقه فاكرمه ، ويجوز فى الشعر ، قاله فى الأوضح.

تنبيهات : الأوّل : قيل : عباره المصنّف أولى من عباره ابن الحاجب فى الكافيه ، حيث قال : ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لوجهين : الأوّل لشمولها ».

۱- سقطت «يمتنع فى نثر الكلام» فى «ح».

ظرف الزمان المستقبل ، نحو : آتيک يوم زيدا تلقاه ، والثانى لخروج أمّا عنها ، وهى من حروف الشرط ، ولا يجب النصب بعدها.

الثانى : إنّما استثنيت الهمزه من أدوات الاستفهام ، لأنّها قد تلى الفعل لما سيأتى ، وإمّا من أدوات الشرط ، لأنّ شرطها فعل لازم واجب الحذف غير مفسّر بشىء ، فلا يكون من هذا الباب ، وتقديره إمّا يكن من شىء ، قاله الرضى.

الثالث : قد يضمر مطاوع الظاهر ، فيرفع الاسم ، كقوله [من الكامل] :

۴۰۴ - لا تجزعى إن منفسا أهلكته

وإذا هلكت فعند ذلک فاجزعى (۱)

التقدير إن هلک منفس أهلكته ، لأنّ هلک مطاوع أهلكته ، يقال : أهلكته فهلک ، ويروى إن منفسا أهلكته ، بالنصب على تقدير أهلكته منفسا أهلكته.

الرابع : ذهب الكوفيّون إلى جواز دخول إذا فى الجملتين الفعليه والاسميّه ، إذا كان الخبر فعلا- كإذ ، وعن الأخفش والكسائىّ موافقتهم فيهما ، وفى أنّ أيضا بالشرط المذكور ، فى الإرتشاف أن سيبويه يجيز أن يرتفع الاسم بالابتداء بعد إذا الشرطيه ، وأدوات الشرط ، إذا كان الخبر فعلا ، وفى شرح الكافيه للرضىّ إنّ الخلاف المذكور يطّرد فى كلّ حرف لا يليه إلا الفعل ، كلو ، نحو : لو ذات سوار لطمتنى ، وهلّا ، نحو : هلّا زيد قام ، فعلى هذا يجوز الرفع فى المسائل المذكوره كلّها.

«و» يجب «رفعه بالابتداء إذا تلى ما لا يتلوه إلا اسم ، كإذا الفجائيّه» على الأصحّ «نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» ، هذا ما ذكره ابن مالک والرضىّ ، وصحّحه ابن هشام بناء على أنّ إذا لا- يليه إلا- الجمله الاسميّه ، وبه صرّح المصنّف فى حديقه المفردات.

ويقابل الأصح قولان : أحدهما : جواز النصب مطلقا ، قيل : وهو ظاهر كلام سيبويه ، وعليه مشى ابن الحاجب فى كافيته ، قال ابن هشام : ومن العجب أنّه أجاز ذلک فيها مع قوله فيها فى بحث الظروف ، وقد تكون للمفاجاه ، فيلزم المبتدأ بعدها ، انتهى.

الثانى : التفضيل ، وهو جواز النصب إن اقترن الفعل بقد ، ومنعه إن لم يقترن بها ، وهو مذهب الأخفش ، وتبعه ابن عصفور ، وذلک أنّ الأخفش نقل من العرب أنّ الفعل إذا كان مقرونا بقد ، جاز أن يقع بعد إذا الفجائيّه ، لأنّ العرب أجرت المقرون بقد مجرى الجمله الاسميّه فى دخول واو الحال عليه.

۱- هو للنمر بن تولب. اللغه : المنفس : المال الكثير ، وهو الشىء النفيس الّذى يضنّ أهله به.

ووجّهه فی المغنی بأنّ التزام الاسمیّه مع إذا هذه أنّما للفرق بینهما وبین إذا الشرطیه المختصّه بالفعلیه ، فإذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلک ، إذ لا تقترن الشرطیّه بها ، وبنقل الأخفش المذکور ، خطّأ أبو حیّان ابن مالک فی تخطئه سیبویه فی تجویزه الاشتغال فی نحو : خرجت فإذا زید ضربه عمرو ، قال : بل یحمل کلامه علی هذه الصوره الخاصّه ، وهی ما إذا اقترن الفعل بعدها بقد.

قال بعضهم : وعلی ذلک یحمل کلام ابن الحاجب أیضا فی تجویزه الاشتغال بعدها ، وعلی هذا فیکون المراد فی قوله فی باب الظروف ، فیلزم المبتدأ بعدها اللزوم فیما إذا لم یکن بعدها قد ، وبذلک یندفع تعجّب ابن هشام وتغلیط بعض شرّاح الکافیه من جهله العجم له ، کما یندفع علی تقدیر حمل اللزوم ثمّه علی الغلبه ، کما وقع لبعض الشّرّاح ، أو علی تقدیر حمله علی غیر صوره الاشتغال ، کما وقع لبعض آخر ، ولقد تمثّلت علی لسان ابن الحاجب عند وقوفی علی تغلیط هذا العجمی له بقول الشاعر [من الوافر] :

۴۰۵ - فلو أنّی بلیت بهاشمیّ

خوولته بنو عبد المدان

لهان علی ما ألقی ولکن

تعالوا فانظروا بمن ابتلانی (۱)

وإنّما قال المصنّف کإذا لعدم انحصار ما لا یتلوه إلا اسم فیها.

قال ابن هشام فی الجامع الصّغیر (۲) : ویجب الرفع فی نحو : لیتما زید أضربه ، لامتناع الفعل ، قال شارحه : وذلک بناء علی أنّ لیت إذا دخلت علیها ما الحرفیّه لا تزیلها عن الاختصاص بالجمل الاسمیّه ، فلو نصبت زیدا بفعل مضمر علی الاشتغال لکنت قد أزلتها عن الاختصاص ، ولو نصبته علی إعمالها ، وجعلت جمله «أضربه» خبرها جاز ، وأجاز ابن أبی الربیع انتصابه علی الاشتغال (۳) ، کما فی : إنّما زیدا أضربه بناء علی زوال الاختصاص فی المعنی ، والصواب انتصابه بلیت ، لأنّه لم یسمع لیتما قام زید ، کما سمع إنّما قام زید ، انتهی.

«أو فصل بینه» أی الاسم «وبین» العامل «المشتغل» عنه «ما له الصدر» أی صدر الکلام ، لأنّه یمنع أن یعمل ما بعده فیما قبله لمنافاه ذلک الصداره ، وذلک کالاستفهام والشرط والعرض والتحضیض وإنّ وأخواتها سوی أنّ المفتوحه فلا صداره ، لکن لا یعمل ما بعدها فیما قبلها ، لکونه حرفا مصدریّا وکألا للتمنّی ولام الابتداء وکم وما وإن النافیتین ، نحو : زید هل رأیته ، وزید کم تضربه ، وزید إن ضربته ضربک ، و ».

۱- لم یسمّ قائلها ، وجاء البیتان فی مجمع الامثال فی ضمن «لو ذات سوار لطمتنی» اللغه : الخؤوله : جمع الخال.

۲- الجامع الصغير فى النحو لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام النحوى المتوفى سنه ۷۶۳ ه. كشف الظنون ۱ / ۵۶۴.
۳- سقطت جمله أجاز ابن أبى الربيع انتصابه على الاشتغال فى «س».

زيد من يضربه أضربه ، وزيد ألا تضربه ، وزيد هلّا ضربته ، وزيد إنّى ضربته ، وزيد ألا رجل يضربه ، وزيد لعمرو يضربه ، وزيد كم ضربته ، وزيد ما ضربته ، أو إن ضربته.

قال ابن مالك : وإجراء التحضيض والعرض والتمنّى بألا مجرى الاستفهام فى منع تأثير ما بعدها فى ما قبلها هو مذهب المحقّقين من العارفين بكتاب سيبويه ، وقد عكس قوم الأمر ، فجعلوا توسّط التحضيض وأخويه قرينه يرجّح بها النصب الاسم السابق ، وممّن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولىّ ، وهو ضدّ مذهب سيبويه.

تنبيهات : الأوّل : يجب رفع الاسم فى مسائل أخر :

أحدها : أن يكون العامل صله أو مشبها بها ، فالأوّل نحو : زيد الّذى ضربته ، لأنّ الصله لا تعمل فيما قبل الموصول والثانى نحو : (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) [القمر / ٥٢] ، وزيد يوم تراه يفرح ، فإنّ العامل فى الأوّل صفه ، وفى الثانى مضاف إليه ، وكلّ منهما شبيه بالصله فى تتميم ما قبله ، فالصفه لا تعمل فى موصوفها ولا فيما أضيفت إليه ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسّر عاملا.

الثانيه : أن يكون العامل مسندا إلى الاسم المتقدّم المتّصل ، نحو : زيد ظنّه ناجيا بمعنى ظنّ نفسه ، فلا يجوز نصب الاسم بمقدر يفسّره العامل المشتغل لعدم صحّه عمله فيه ، إذ لا يوقع فعل فاعل مضمر متّصل على مفسّره الظاهر ، لأنّه يلزم منه تفسير المفعول الفاعل ، وهو ممتنع فى جميع الأبواب ، أمّا لو رفع فالتركيب صحيح ، إذ ليس فيه إلا ايقاع فعل المضمر المتّصل ، وذلك جائز فى باب ظنّ.

الثالثه : أن يكون العامل تإلى استثناء ، نحو : ما زيد إلا يضربه عمرو. قال الرضىّ : وذلك أنّ ما بعد إلا من حيث الحقيقه من جمله مستأنفه ، لكن صيّرت الجملتان فى صوره جمله قصدا للاختصار ، فاقتصر على عمل ما قبل إلا فيما يليها فقط ، ولم يجوز عمله فى ما بعد ذلك على الأصحّ ، فكيف يصحّ أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ومثّل هذا العمل فيما هو جمله واحده خلاف الأصل ، لأنّ الأصل فى العامل أن يتقدّم على معموله ، انتهى.

الرابعه : أن يكون العامل جامدا ، نحو : زيدا ما أحسنه ، لأنّ الجامد لا يعمل فيما قبله.

[التنبيه] الثانى : قال ابن هشام وغيره : ليس من مسائل الباب ما يجب رفعه لعدم صدق حدّ المشتغل عنه العامل عليه ، لأنّه يعتبر فيه كما تقدّم أن يكون الاسم المتقدّم بحيث لو فرغ العامل من الضمير وسلّط عليه لنصبه ، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثيّه ، وإنّما ذكره من ذكره لتمام القسمه ، لا يقال فيشكل حينئذ عدّ المصنّف المشتغل عنه

العامل فيما يرد منصوبا وغير منصوب ، لأنّا نقول : جواز رفعه فى بعض الصور يكفى فى إدخاله فى هذا النوع.

المواضع الّتى يترجّح فيها نصبه

«ويترجّح نصبه» بعامل مقدّر يفسّره العامل المشتغل على رفعه بالابتداء إن «تلا مظانّ الفعل» ، [المظانّ] جمع مظنّه بكسر الظاء ، وهى موضع ظنّ الشىء ومعدنه ، مفعله من الظنّ ، وكان القياس فتح الظاء ، وإنّما كسرت لأجل الهاء ، قاله فى النهايه ، والمراد مواقع الفعل الّتى لها مزيد اختصاص به ، وذلك بعد الهمزه الاستفهاميّه «نحو : أزيدا ضربته؟» فترجّح نصب زيدا بفعل محذوف يفسّره المذكور ، ولأنّ الغالب فى الهمزه أن تدخل على الأفعال.

وإنّما لم يجب دخولها عليها كباقى أخواتها ، لأنّها أمّ الباب ، وهم يتوسّعون فى أمهات الأبواب ما لم يتوسّعوا فى غيرها ، وبعد ما أو لا أو إن النافيه ، نحو : ما زيدا أو لا زيدا أو إن زيدا رأيته ، فترجّح النصب ، لأنهم شبّهوا أحرف النفى بأحرف الاستفهام فى أنّ الكلام معها غير موجب ، وبعد حيث مجرّده عن ما نحو : حيث زيدا تلقاه فأكرمه ، لأنّها تشبه أدوات الشرط ، فلا يليها فى الغالب إلا فعل.

تنبيهات : الأوّل : إذا فصّلت الهمزه من الاسم فالمختار الرفع ، نحو : أأنت زيدا تضربه ، إلا فى نحو : أكلّ يوم زيدا تضربه ، لأنّ الفصل بالظرف كلا فصل ، وقال ابن الطراوه : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع [مختار] نحو : أزيد ضربته أم عمرو ، وحكم بشذوذ النصب فى قوله [من الوافر] :

۴۰۶ - أثعلبه الفوارس أم رياحا

عدلت بهم طهيّه والخشابا (۱)

وقال الأخفش : أخوات الهمزه كالهمزه فى ترجيح النصب ، نحو : أيّهم زيدا ضربه؟ ومن أمه الله ضربها؟ قاله [ابن هشام] فى الأوضح.

الثانى : ما ذكرناه من ترجّح النصب بعد حروف النفى المذكوره هو ما ذكره ابن مالك وابن عصفور ، وزعما أنّه مذهب الجمهور ، قيل : وظاهر قول سيبويه اختيار الرفع ، لأنّه قال بعد أن ذكر النصب فيه : وإن شىءت رفعت ، والرفع فيه هو الأقوى ، وقال الرضىّ : جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفى أحسن منه بعد الهمزه ، وذلك لأنّ الجمله مع الهمزه تصير طلبيّه ، وكون الطلبيّه فعليه أولى إن أمكن ، ولا تصير مع حرف النفى طلبيّه ، انتهى.

۱- البيت لجرير. اللغه : طهيه والخشاب قبيلتان أو حيان من تميم.

الثالث : غير حروف النفى الثلاثه كلم ولمّا ولن ، وليست مثلها ، إذ لا يقدر معمولها ، وهو الفعل لضعفها عن العمل ، فلا يقال : لم زيدا تضربه ، ولا لن بكرا تقتله إلا فى الضروره ، كقوله [من الطويل] :

۴۰۷ - ظننت فقيرا ذا غنىّ ثمّ نلته

فلم ذا رجاء ألقه غير واهب (۱)

أراد فلم ألق ذا رجاء ألقه.

«أو حصل بنصبه تناسب جملتين فى العطف» ، وذلك إذا كانت الجمله المعطوف عليها فعليه ، فينصب الاسم بفعل مقدّر يفسّره المذكور ، فتكون الجمله فعليه ، ويحصل تناسب الجملتين المتعاطفين ، «نحو : قام زيد وعمرا أكرمته» ، فيترجّح نصب عمرا على رفعه لحصول تناسب الجملتين به ، لأنّ تناسب الجملتين المعطوفه إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفها ، كذا قالوا.

قال الدمامينىّ : وهذا ممّا يدلّ صريحا على جواز التخالف بالاسميّه والفعليه ، وقد حكى قولان فى المسأله بخلاف ذلك ، الأوّل : المنع مطلقا ، حكى عن ابن جنىّ ، والآخر : أنّه يجوز فى الواو فقط ، نقل ذلك أبو الفتح عن شيخه أبى على الفارسىّ فى سرّ الصناعه (۲) ، انتهى. وقال ابن هشام فى شرح اللمحه : وقضيه القول بالمنع مطلقا إيجاب النصب هنا ، لكنّى لم أره منقولا عن أحد.

تنبيهات : الأوّل : جرت عاده النّحاه بأن يذكروا العطف على الفعليه من مرجّحات النصب بالنسبه إلى المعطوفه فى باب الاشتغال ، كما ذكر ، ولم يذكروا مثل ذلك بالنسبه إلى المعطوف عليها فى نحو : زيدا أكرمته وضربت عمرا ، ولا فرق ، نبّه عليه ابن هشام فى المغنى.

الثانى : إذا فصل العاطف من الاسم بأمّا ، نحو : ضربت زيدا وأمّا عمرو فأهنته ، ترجّح الرفع بالابتداء ، لأنّ أمّا تقطع ما بعدها عمّا قبلها لكونها من الحروف الّتى يبتدأ بها الكلام.

الثالث : حتى ولكن وبل كالعاطف فيما تقرّر ، نحو : ضربت القوم حتى زيدا ضربته ، وما رأيت زيدا ولكن عمرا رأيت أباه ، وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته ، وإنّما لم يكن للعطف ، لأنّ الاسم المنصوب فى باب الاشتغال لا بدّ أن يكون بعض جمله ،

۱- لم يسمّ قائله.

۲- سر الصناعه وأسرار البلاغه لأبى على محمد بن حسن الحاتمى المتوفى سنه ۳۸۸ ه ق. ولابن جنىّ أبى الفتح عثمان المتوفى سنه ۳۹۲ فى الحروف المفرده. المصدر السابق ۲ / ۹۸۸.

وهى إنّما يعطف بها المفرد لا الجمله ، وهى هنا حروف ابتداء مترله العاطف فى إعطاء حكمه.

«أو كـان» العامـل «المشـتغل فعل طلب» ، أى فعل يفهم معنى الطلب ، فإضافه الفعل إلى الطلب بهـذا الاعتبار والمراد به هنا الأمر والنهى والدعاء ، «نحو : زيدا اضـربه» ، وعمرا ليضربه بكر ، وخالدا لا تهن ، وبكرا رحمه الله ، ومنه : الأولاد ترضعهنّ الوالدات ، ممّـا صورته صوره الخبر ، ومعناه الأمر ، وإنّما ترجّـح النصب فى ذلك ، لأنّ رفعه بالابتـداء يسـتلزم الإخبار عنه بالجمله الطلبيّه ، والإخبار بها قليل فى الاستعمال.

واعترض جواز الاشـتغال قبل اللام ولا الطلبيّتين بأنّ ما بعدهما لا يعمل فيما قبلها قياسا ، فكيف جاز ذلك ، وأجاب ابن عصـفور بأنهم أجروا الأمر باللام مجرى الأمر بغيرها ، وأجروا النهى بلا مجرى النفى بها.

تنبيه : يترجّح نصب الاسم على رفعه فى مسائل أخر :

إحـداها : أن يكون الاسـم جوابـا لاسـتفهام منصوب بما يليه ، كما إذا قيل : أرايت أحـدا؟ أو أيّهم أو غلام أيّهم رأيت؟ فتقول : زيدا ، أو غلام زيد رأيت ، وذلك ليطابق الجواب السؤال فى الجمله الفعليه.

الثانيه : أن يوهم رفع الاسم وصفا مخلّا ، وذلك كما إذا أردت أن تخبر أنّ كلّ واحد من ممإليكك اشتريته بعشرين ، وإنّك لم تملـك واحـدا منهم إلاـ بشـرائك هـذا الثمن ، فقلت : كـلّ واحـد من ممـاليكى اشتريت بعشـرين ، فنصب كـلّ نصّ فى المعنى المقصود ، لأنّ التقدير اشتريت كلّ واحد.

وأمّـا إذا رفعت فيحتمـل أن يكـون اشـتريته خـبرا له ، وبعشـرين متعلّقـا به ، أى كـلّ واحـد منهم مشـترى بعشـرين ، وهـو المعنى المقصود ، ويحتمل أن يكون اشتريته صفه لكلّ واحد ، وبعشرين هو الخبر ، أى كلّ من اشتريته من المماليك فهو بعشرين ، فلا يقع إلا على من اشتريته دون ما حصل منهم بغير الشـراء من وجوه التملّكات كالإرث والهبه ونحوهما ، فرفعه موهم لاحتمال غير المقصود ، فيترجّح النصب لكونه نصّا فى المعنى المقصود.

الثالثه : أن يكون الاسم نكره صـرفه ، نحو : رجلا ضربته ، فإنّه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدإ ، ذكره بعضهم ، وفيه أنّه ينبغى أن يعـدّ ممّـا يجب فيه النصب ، لاـ ممّا يترجّـح ، وأيضا فالاشـتغال فى مثل ذلك لعـدم شـرطه ، قال ابن هشام فى المغنى : وشـرط المنصوب على الاشـتغال أن يكون قابلا للابتـدا ، انتهى. وبـذلك ردّ فى موضع آخر من المغنى قول بدر الدين بن مالك فى قول الحماسى [من الرمل] :

... (۱)

إنّه من الاشتغال ، قال : والظاهر أنّه نصب على المدح ، وما فى البيت زائده ، ولهذا أمكن أن يدّعى أنّه من الاشتغال.

ومنع بعضهم الشرط المذكور مستدّلا بقراءه : (سُورَةٌ أَنْزَلْناها) [النور / ۱] ، بالنصب على الاشتغال ، فتأمّل.

تساوى الأمران

«ويتساوى الأمران» أى الرفع والنصب «إذا لم تفت المناسبه» ، أى تناسب الجملتين «فى العطف على التقديرين» ، وضابط ذلك أن يتقدّم على الاسم عاطف مسبوق بجمله فعليه مخبر بها عن اسم قبلها ، «نحو : زيد قام وعمرا أكرمته» أى عنده أو فى داره أو لأجله ، وذلك لأنّ زيد قام جمله كبرى ذات وجهين ، لأنّها اسميّه الصدر فعليه العجز.

ومعنى قولنا : كبرى أنّها جمله فى ضمنها جمله ، «فإن رفعت» ، كنت قد راعيت صدرها ، «فالعطف على» الجمله «الاسميّه» ، أو نصبت كنت قد راعيت عجزها ، فالعطف «على» الجمله «الفعليه» ، فالمناسبه حاصله على كلا التقديرين فاستوى الوجهان.

تنبيهات : الأوّل : مثال المصنّف المذكور كمثال سيبويه لهذه المسأله ، وهو زيد قام وعمرو كلّمته ، واعترض عليه بأنّه لا يجوز فيه العطف على الصغرى ، لأنّها خبر المبتدأ ، والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه ، فالواجب فى الجمله الّتى هى خبر المبتدأ رجوع ضمير إلى المبتدأ ، وليس فى عمرو كلّمته ضمير راجع إلى زيد ، واعتذر له السيرافىّ بأنّ غرضه لم يكن تصحيح المثال ، بل تبيين جمله اسميّه الصدر فعليه العجز ، معطوف عليها أو على الخبر منها ، وتصحيح المثال إليك بزياده ضمير فيه نحو عمرو كلّمته فى داره ، أو نحو ذلك.

وإنّما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع أنّه لا بدّ للخبر إذا كان جمله من ضمير فيصحّ المثال إذا أراد ، قاله الرضىّ وارتضاه ، وبذلك يوجّه مثال المصنّف أيضا.

۱- تمامه «غير زميل ولا نكس وكل» نسب هذا البيت لعلقمه الفحل ولامراه من بنى الحارث بن كعب. اللغه : غادروه : تركوه فى مكانه ، الملحم بزنه المفعول : الّذى ينشب فى الحرب فلا يجد له مخلصا ، الزميل : الضعيف الجبان ، النكس : الضعيف الّذى يقصر عن النجده وعن غايه المجد والكرم ، الوكل : الّذى يكل أمره إلى غيره عجزا.

لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفارسيّ وابن مالك أنّه لا يشترط فى ذلك وجود الرابط بدليل قوله تعالى : (وَالْقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ) [يس / ٣٩] قرأه أبو عمر (١) والحرميين (٢) بالرفع ، وباقى السبعه بالنصب على العطف على الصغرى من قوله : (وَالشَّمْسُ تَجْرِى) [يس / ٣٨] ، فعلى هذا لا يحتاج إلى الاعتذار لسيبويه فى مثاله بما اعتذر به السيرافيّ ، فالأولى أن يجاب عنه بأنّهم يغتفرون فى التوابع ما لا يغتفرون فى غيرها ، والسيرافيّ اعتذر له على مذهبه من اشتراط الرابط فى المسأله تبعا للأخفش ، فمنع النصب بناء على العطف على الصغرى لما تقدّم ، فالرفع عندهما واجب ، وإن ورد النصب فهو على حدّه فى زيدا ضربته ابتداء ، ويكون من عطف جمله فعليه على جمله اسميّه ، وهو جائز عند بعضهم كما تقدّم.

وقد نقل بعضهم عن ظاهر كلام سيبويه موافقه للأخفش والسيرافيّ ، فالنقل عنه مختلف ، والأوّل هو المشهور ، ثمّ الرابط عند مشترطه أمّا الضمير كما تقدّم أو الفاء السببيّه ، نحو : زيد قام فعمرو أكرمته.

وقال هشام : الواو كالفاء فى حصول الرابط ، لأنّ فيهما معنى الجمعيه ، كما أنّ الفاء فيها معنى السببيه بدليل هذان زيد وعمرو ، وردّ بأنّها إنّما يكون للجمع فى المفردات ، ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد. وقال ابن خروف طبعا لطائفه من المتقدّمين : جميع حروف العطف يحصل بها الربط ، واحتجّوا ببيت أنشده ثعلب [من الطويل] :

٤٠٩ - فذرنى أجوّل فى البلاد لعلّنى

أسرّ صديقا أو يساء حسود (٣)

وخرّج على أن التقدير أو يساء بى حسود.

الوصف العامل كالفعل

الثانى : اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل ، فزيد ضارب عمرا وبكرا أكرمته ، مثل زيد قائم وعمرا أكرمته ، فيستوى فى بكر الوجهان ، أمّا إذا لم ينصب المفعول به ، نحو : زيد قائم وبكرا أكرمته ، فالرفع أولى ، لأنّ اسمى الفاعل والمفعول إذا لم تنصبا المفعول به ، لم تتمّ مشابهتهما للفعل ، إذ قد يرفع الضعيف المشابهه للفعل ، نحو : زيد زنجىّ غلامه.

١- أبو عمرو بن العلاء نحوى من أقدم النحاه فى البصره ، جمع أشعار الجاهليه وهو واحد من القراء السبعه ، مات ٧٧٠ م ، المنجد فى الاعلام ص ٢٠.

٢- الحرميان هما ابن الكثير المكى (١٤٠ ه) ونافع المدنى (١٦٩ ه) وكلاهما من القراء السبعه. مغنى اللبيب ص ١٨.

٣- البيت بلا نسبه. اللغه : ذرنى : دعنى ، اتركنى.

متى يترجّح الرفع على النصب

«ويترجّح الرفع» أى رفع الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدّر يفسّره العامل المشتغل «فيما عدا ذلك» أى المذكور من موجب النصب ، ومرجّحه وموجب الرفع وتساوى الأمرين «لأولويّه عدم التقدير» بلا مقتض ، «نحو : زيد ضربته». ومن ثمّ أوجبه بعض النّحويّين ، ومنع النصب ، وليس بشىء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمه العربيه عن العرب ، قال سيبويه : والنصب عربىّ كثير ، والرفع أجود ، انتهى.

وعليه قراءه بعضهم : (جَنَّاتُ عَدْنٍ) [الرعد / ٢٣] بكسر التاء ، ثمّ النصب مع كونه مرجوحا مراتبه مختلفه ، فالنصب فى نحو : زيدا ضربته أقوى منه فى نحو : زيدا ضربت أخاه ، والنصب فى زيدا ضربت أخاه أحسن منه فى زيدا مررت به ، والنصب فى زيدا مررت به أحسن منه فى زيدا مررت بأخيه ، قاله المرادىّ.

المنادى

صمديه

الثالث : المنادى ، وهو المدعو بأيا ، أوهيا ، أو أى أو وا مع البعد ، وبالهمزه مع القرب. وبيا مطلقا ، ويشترط كونه مظهرا ، ويا أنت ضعيف ، وخلوّه عن اللّام إلا فى لفظه الجلاله ، ويا الّتى شاذّ.

وقد يحذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس ، والمندوب ، والمستغات ، واسم الاشاره ، ولفظ الجلاله ، مع عدم الميم فى الأغلب ، فإن وجدت لزم الحذف.

تفضيل : المفرد المعرفه والنّكره المقصوده ، يبنيان على ما يرفعان به ، نحو : يا زيد ، ويا رجلان ، والمضاف وشبهه ، وغير المقصوده ، تنصب ، مثل : يا عبد الله ، ويا طالعا جبلا ، ويا رجلا ، والمستغات يخفض بلامها ، ويفتح لألفها ولا لام فيه ، نحو يا لزيد ، ويا زيداه ، والعلم المفرد الموصوف بابن أو ابنه ، مضافا إلى علم آخر ، يختار فتحه ، نحو يا زيد بن عمرو ، والمنوّن ضروره يجوز ضمّه ونصبه ، نحو :

سلام الله يا مطرا عليها

وليس عليك يا مطر السّلام

والمكرّر المضاف يجوز ضمّه ونصبه كتيم الأوّل ، فى نحو : يا تيم تيم عدى.

تبصره : وتوابعه المضاف تنصب مطلقا ، أمّا المفرده فتوابع المعرب تعرب بإعرابه ، وتوابع المبنىّ على ما يرفع به من التأكيد والصّفه وعطف البيان ، ترفع حملا على لفظه ، وتنصب على محلّه ، والبدل كالمستقل مطلقا. أمّا المعطوف فإن كان مع أل فالخليل يختار رفعه ، ويونس نصبه ، والمبرّد إن كان كالخليل فكالخليل ، وإلا

فكيونس ، وإلا فكالبدل ، وتوابع ما يقدّر ضمّه كالمعتلّ والمبنىّ قبل النّداء ، كتوابع المضموم لفظا ، فترفع للبناء المقدّر على اللفظ ، وتنصب للنصب المقدّر على المحلّ.

شرح

اشاره

«الثالث» ممّا يرد منصوبا وغير منصوب «المنادى ، وهو» الاسم «المدعوّ» حقيقه ، نحو : يا زيد ، أو حكما ، نحو : (يا أَرْضُ ابْلَعِي ماءَكِ) [هود / ۴۴] ، فإنّها نزّلت مترله من له صلاحيّه النداء ، ثمّ نوديت «بأيا» ، قال الشاعر [من الطويل] :

۴۱۰ - أيا جبلى نعمان بالله خلّيا

نسيم الصّبا يخلص إلى نسيمها (۱)

«أو هيا» قال [من الكامل] :

۴۱۱ - فأصاخ يرجو أن يكون حيّا

ويقول من فرح هيا ربّا (۲)

وهاء ، وهاء أصل ، وقيل : بدل من همزه أيا ، وعليه ابن السكّيت ، وجزم به ابن هشام فى المغنى ومحمد بن يعقوب فى القاموس. «أو أى» بالفتح والقصر والسكون قال [من الطويل] :

۴۱۲ - ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضّحى

بكاء حمامات لهنّ هدير (۳)

قال ابن هشام : وقد تمدّ ألفها ، وقيل : بل الممدوده حرف مستقلّ ، حكاه الكوفيّون عن العرب الّذين يثقون بعربيّتهم ، أو بالمدّ ، نحو : أزيد ، حكاه الأخفش فى كتابه الكبير.

وزعم ابن مالك أنّه لم يذكرها إلا الكوفيّون ، والمراد بالمدّ فيها الإتيان بعد الهمزه بالف لا غيرها ، وما وقع فى كلام بعضهم من ضبطها بهمزه فألف وهمزه أخرى ساكنه سهو. فهذه كلّها «مع البعد» ، أى لنداء البعيد على خلاف فى أكثرها ، ففى الصحاح أنّ أيا لنداء البعيد والقريب ، قال فى المغنى : وليس كذلك. وفى أى أقوال : قيل : هى للبعيد كما ذكره ، وعليه ابن مالك ، وقيل : للقريب ، وعليه المبرّد والجزولىّ ، وقيل : للمتوسط.

وجعل ابن عصفور «أ» فى المقرب للقريب ، «وبالهمزه مع القرب» أى لنداء القريب ، قال [من الطويل] :

۴۱۳ - أفاطم مهلا بعض هذا التدلّل

وإن كنت قد أزمعت صرمی فأجملی (۴)

ونقل ابن الخبّاز عن شيخه أنّها للمتوسّط ، قال ابن هشام : وهو خرق لإجماعهم ، وسيأتی عليها مزيد كلام إن شاء الله تعالى.

۱- هو لقيس بن الملّوح وهو مجنون ليلى العامريّه. اللغه : نعمان : واد فی طريق الطائف ، الصبا : ريح معروفه.

۲- لم يسّم قائله. اللغه : أصاخ : ماض من الإصاخه بمعنى الاستماع ، الحيا : المطر.

۳- البيت لكثيّر عزّه اللغه : عبد مرخّم عبده. رونق الضحا : أوّله ، الهدير : صوت الحمام.

۴- البيت لامرئ القيس. اللغه : التدلّل : مصدر تدلّلت المرأه على زوجها أی جرؤت فی تغنج ، أزمعت : قصدت ، الصرم : الهجر ، القطع البائن.

«وبيا» ، وهى الباب ، وتستعمل مع البعد والقرب مطلقا ، قال أبو حيّان : وهو الّذى يظهر من استقراء كلام العرب. قال ابن مالك : وهى للبعيد حقيقه أو حكما ، وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل : هى مشتركه بين القريب والبعيد والمتوسّط ، وزعم ابن الخباز أنّها للقريب ، وهو خرق لإجماعهم.

تنبيهات : الأوّل : قال بعضهم : حدّ المصنّف للمنادى بقوله : «المدعوّ بأيا» إلى آخره أولى من قول ابن الحاجب : المطلوب إقباله لخروج نـداء الله تعالى فى نحو : يا الله ، لأنّه لا يطلب اقباله ، وحمل ندائه على المجاز ، والمراد بالمطلوب الاقبال مسؤول الإجابه بعيد ، فتأمّل ، انتهى.

الثانى : لا يـدخل فى هـذا الحدّ المنـدوب على رأى ابن الحاجب ، لأنّه متفجّع عليه ، لا مـدعوّ ، ويـدخل على رأى غيره ، ولم يـذكر المصـنّف أحكـامه فى هـذا البـاب إمّا إهمالا أو ذهابا إلى رأى ابن الحاجب ، قال الرضـىّ : والظاهر من كلام سـيبويه أنّه منادى.

قـال الجزولىّ : المنـدوب منادى على وجه التفجّع ، فإذا قلت : يا محمـدا ، فكأنّك تناديه ، وتقول له : تعال ، فأنا مشـتاق إليك ، ومنه قولهم فى المراثى لا تبعـد ، أى لا تهلـك ، كـأنّهم من ظنّهم بالميّت تصوّروه حيّا ، فكرهوا موته ، فقالوا : لا تبعـد ، أى لا بعـدت ، ولا هلكت. وكـذا المنـدوب المتوجّع به ، نحو : واويلاه وواثبوراه ، واوحزناه ، أى أحضـر حتى يتعجّب من فظاعتك ، والدليل على أنّه مدعوّ قوله تعالى : (لا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً واحِداً وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً) [الفرقان / ١۴] ، أمرهم بقوله واثبورا.

الثالث : أجمعوا على أنّ نـداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس «ويشترط كونه» أى المنادى «مظهرا» ، فلا يجوز نداء المضمر مطلقا ، لا يقال : يا أنا ، ولا يا إيّاى ، ولا يا هو ، ولا يا ايّاه إجماعا ، «و» لا «يا أنت» ، ولا يا إيّاك على الأصح وقول الأحوص (١) [من الرجز] :

۴١۴ - يا أبجر بن أبجر يا أنتا

أنت الّذى طلّقت عام جعتا (٢)

«ضعيف» فلا يقاس عليه ، وما سمع من قول بعضهم : يا إيّاك قد كفيتك ، فيا للتنبيه ، لا للنداء ، وإيّاك منصوب بفعل محذوف يفسّره المـذكور ، كـأنّه قـال : قـد كيفت إيّاك قـد كفيتك ، وقيل : إنّ ياء فى البيت أيضا للتنبيه ، وأنت الأوّل مبتـدأ ، والثانى كذلك ، أو توكيد أو بدل أو فصل والموصول خبر.

١- الأحوص : هو عبد الله بن محمد الأوسى. عاش فى اللهو ، وقد نفاه عمر بن عبد العزيز لتهتّكه. توفّى سنه ١٠۵ ه ..

٢- لم يسم قائله. اللغه : جعتا : فعل ماض من جاع ا جوعا : خلت معدته من الطعام ، وألفه للاطلاق.

وأجاز ابن عصفور نداء المضمر المخاطب فى الشعر خاصّه مستدلّا بالبيت والمثل ، ولا حجّه فى ذلك كما عرفت ، وظاهر كلام ابن مالك فى الألفيه أنّ نداء المضمر مطلقا مطّرد ، وهو خلاف الإجماع. قال المرادىّ فى شرح التسهيل وقول بعض الصوفيّه : يا هو ، ليس جاريا على كلام العرب وقال شعبان فى ألفيه [من الرجز] :

۴۱۵ - ولا تقل عند النداء يا هو

وليس فى النحاه من رواه

«و» يشترط «خلوّه من اللام» للتعريف ، فلا يقال : يا الرّجل ، كراهه اجتماع الّتى التعريف صوره ، وإن كان فى إحداهما من الفائده ما ليس فى الأخرى «إلا فى لفظ الجلاله» ، وهو الله علم للذات المقدّس الواجب الوجود الموضوع بجميع الكمالات ، فلا يشترط خلوّه عنها ، بل يجب إثباتها إجماعا ، فيقول : يا الله باثبات الألفين ، ويلله بحذفها ، وياالله بحذف الثانيه فقط ، لأنّ اللام لازمه له ، لا تفارقه ، إذ أصله إله ، فحذفت الهمزه تخفيفا للكثره استعماله ، فادخلت عليه اللام لدفع شياع (۱) ما ذهب إليه الكفّار من تسميه أصنامهم إلهه ، أدغمت لام التعريف فيما بعدها ولزمت كالعوض من الهمزه ، ومن ثمّ تقطع فى النداء وقيل : أل فى اسم الله للتعظيم ، لا للتعريف ونسب لسيبويه.

فائده : هذا الاسم الشريف يختصّ بأشياء ، لا توجد فى غيره من الأسماء ، منها ما ذكره. ومنها زياده ميم فى آخره عوضا من حرف النداء كما سيأتى ، ومنها أنّه يفخم إذا كان قبله فتح أو ضمّ ، مثل قال الله تعالى ، ويقول الله تعالى.

ولا تقول مثل هذا فى الليل واللبن ، فإن كان قبله كسره لم يفخم ، مثل بسم الله ، لأنّك لو فخمت هذا لكنت متسفّلا بالكسره ، متصعّدا بتفخيم الفتحه ، وهذا ثقيل على اللسان ، وليس كذلك مع الضمّه والفتحه لاستعلائهما فى الحنك (۲). ومنها اختصاصه فى القسم بالتاء بالله ، نحو قولهم : تالله ، ومنها قطعهم لهمزته فى القسم من قولهم : أفالله لافعلن كذا بمترله أفو الله ، ذكره ابن بايشاذ فى شرح الجمل ، وقول الشاعر [من الوافر] :

۴۱۶ - من أجلك يا الّتى تيّمت قلبى

وأنت بخيله بالوصل عنّى (۳)

«شاذّ» ، فلا يقاس عليه خلافا للبغداديين والكوفيّين فى إجازتهم فى السعه ذلك محتجّين بالسماع ، كالبيت وبالقياس ، قالوا : لأنّا لم نر موضعا يدخله التنوين ، ولا يدخله الألف واللام. وأجاب المانعون عن السماع بالشذوذ ، وعن القياس بأنّه إن أرادوا بذلك فى غير النداء فممنوع لدخول التنوين فى نحو زيد ، وسيبويه منكرا مع عدم دخول

۱- الشياع : النداء.

۲- الحنك : باطن أعلى الفم من الدخل. والأسفل من طرف مقدم اللّجبين.

٣- لم يسمّ قائله. اللغه : تيّمت : استعبدت وذلّت.

الألف واللام فيهما أو فى النداء لمعيّن ، فكذلك لعدم دخول التنوين فى غير السعه عليه أو لغير معيّن فكذلك.

فائده : المراد بالشاذّ فى استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلّه وجوده وكثرته ، والنادر ما قلّ (۱) وجوده ، وإن لم يكن بخلاف القياس ، والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام. قاله الجار بردىّ فى شرح الشافيه (۲).

تنبيهان : الأوّل : زاد ابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى الأوضح وغيرهما اسمين أخرين لا يشترط فيهما خلوّهما عن اللام ، أحدهما ما سمّى به من جمله ، نحو : يا الرجل قائم لمن سمّى بذلك ، نصّ على ذلك سيبويه ، قال : لأنّ معناه يا مقولا له ذلك ، وقايس عليه المبرّد ما سمّى به من موصول ذى لام ، نحو : يا الّذى قام ، وصوبّه ابن مالك.

قال المرادى : وقد نصّ سيبويه على منعه. قال الأزهرى : والفرق بينهما أنّ الّذى قام محكى بحالته الّتى تثبت له قبل التسميه ، وهو قبلها لا ينادى لوجود اللام ، وذلك المانع باق ، ونحو : الرجل قائم ، ليس المانع من ندائه قبل التسميه وجود اللام ، بل كونه جمله وذلك المانع قد زال بالتسميه ، انتهى.

ثانيها : اسم الجنس المشبهه كقولك : يا الخليفه هيبه ، ويا الأسد شجاعه ، نصّ عليه ابن سعدان (۳). قال ابن مالك : وهو قياس صحيح ، لأنّ تقديره يا مثل الخليفه ويا مثل الأسد ، فحسن لتقدير دخول ياء على غير الألف واللام ، انتهى.

نداء المعرفه باللام

الثانى : إذا أريد نداء اسم معرّف باللام فى غير الصور المذكوره توصّل إلى ندائه بأىّ مقطوعه عن الإضافه ، مبنيّه على الضمّ ، متلوّه بها التنبيه أو اسم الإشاره ، ويجب وصفها ، ولا توصف أىّ إلا بما فيه اللام لتعريف الجنس ، نحو : يا أيّها الرجل. وأمّا نحو الصعق والحارث ممّا هى فيه للغلبه أو للمح الصفه ، فلا توصف به ولا بما فيه اللام من مثنى أو مجموع علما قبل دخولها ، فلا يقال : يا أيّها الزيدان ، نصّ عليه الأعلم.

أو بموصول مصدّر بالألف واللام خال من خطاب ، نحو : (يا أَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ) [الحجر / ۶] ، ولا يجوز : نحو يا أيّها الّذى رأيت ، كما لا يجوز أن ينادى أو باسم

۱- سقط قلّ فى «ح».

۲- الشافيه فى التصريف لأبى عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوىّ المالكىّ المتوفى سنه ۶۴۶. ومن شروحها شرح الفاضل أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردىّ المتوفى سنه ۷۴۶ ه. كشف الظنون ۲ / ۱۰۲۰.

۳- محمد بن سعدان الضرير الكوفىّ النحوىّ (۲۳۱ - ۱۶۱ ه) أخذ القراءآت عن أهل مكه والمدينه وكان ذا علم بالعربيّه وصنف كتابا فى النحو وكتابا فى القراءآت. بغيه الوعاه ۱ / ۱۱۱.

إشاره عاريه من كاف الخطاب نحو : يا أيهـذا الرجل ، ولا يقال : يا أيّهـذاك الرجل ، كما لا يجوز نـدائه ، وأجازه ابن كيسان ، ونقل عن سيبويه. وكأىّ اسم الإشاره فى الوصف بذى اللام والموصول ، وأمّا اسم الأشاره فلا يوصف به ، لأنّ الشىء لا يوصف بمثله ، وسيأتى على أىّ هذه مزيد كلام فى حديقه المفردات.

حذف حرف النداء

«وقـد يحـذف حرف النـداء» وهو يـا خـاصّه ، لأنّ المطلق ينصـرف إلى الفرد الكامل ، ووقع فى عباره بعض المتقـدّمين ما يوهم جواز حـذفه مطلقـا. قـال ابن بابشـاذ فى شـرح الجمل ، بعـد أن عـدّد حروف النـداء : وهـذه الحروف يجوز إثباتها مع المنادى ، وحذفها إلا فيما استثنى ، انتهى.

ولكن نصّ غير واحـد من الأئمه على أنّه لا يحـذف منها إلا ياء دون غيرها ، لأنّها أعمّ وأغلب فى الاسـتعمال ، والحذف نوع من التصرّف ، فينبغى أن يكون فيما كثر دوره ، لا فيما قلّ.

فتحذف ياء مع القرينه ويبقى المنادى ، نحو : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا) [يوسف / ٢٩] ، (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلانِ) [الرحمن / ٣١] ، (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبادَ اللهِ) [الدخان / ١٨] ، «إلا مع اسم الجنس» ، والمراد به هنا ما يكون نكره قبل النـداء ، سواء تعرّف بالنداء كيا رجـل ، أو لم يتعرّف ، كيـا رجلا ، وسواء كـان مفردا أو مضافا أو مضارعا له ، نحو : يا غلام فاضل ، ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا ، قصدت بهذه الثلاثه واحدا بعينه أولا.

وإنّما لا يحذف مع النكره ، لأنّ حرف التنبيه إنّما يسـتغنى عنه ، إذا كان المنادى مقبلا عليك متنبّها لما تقول له ، ولا يكون هذا إلا فى المعرفه ، لأنّها مقصوده قصـدها ، وإنّما لا يحـذف مع المعرفه المتعرّفه بحرف النداء ، إذ هى إذن حرف تعريف ، وحرف التعريف لا تحـذف ممّا تعرف بها حتى لا يظنّ بقاؤه على أصل التنكير ، ألا ترى أنّ لام التعريف لا تحـذف من المتعرّف بها ، وحرف النـداء أولى منهـا بعـدم الحـذف ، إذ هى مفيـده مع التعريف التنبيه والخطاب ، قاله الرضـىّ. وأجاز بعضـهم الحـذف مع النكره ، والكوفيّون مع المعرفه محتجّين بقولهم : أطرق كرى (١) ، وافتد مخنوق ، وأصبح ليل ، وهو عند البصريّين شاذّ.

قال المرادىّ : والانصاف القياس عليه لكثرته نظما ونثرا. «و» إلا مع «المندوب» وهو المتفجّع عليه حقيقه ، كقول جرير يندب عمر بن عبد العزير [من البسيط] :

١- الكرى : النعاس ، والنوم.

۴۱۷ - ...

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا (۱)

أو حكما ، كقول عمر بن الخطاب ، وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب : واعمراه واعمراه. والوجع منه لكونه محلّ ألم ، كقوله [من الطويل] :

۴۱۸ - فواكبدا من حبّ من لا يحبّنى

ومن زفرات ما لهنّ فناء (۲)

أو لكونه سبب ألم ، كقول الآخر [من السريع] :

۴۱۹ - تبكيهم الدهماء معوله

وتقول سلمى وارزيئته (۳)

لأنّ الرزيه سبب الألم الّذى حصل ، ومثله قول القائل وامصيبتاه.

والندبه من كلام النساء فى الغالب ، والغرض منها الإعلام بعظمه المصاب ، ومن ثمّ لا يندب إلا المعروف ، وأما قولهم : وا من حفر بئر زمزماه ، فهو فى قوّه قولهم : واعبد المطّلباه ، إذ من العموم أنّ من حفر بئر زمزم هو عبد المطّلب.

ولا يستعمل مع المندوب من أحرف النداء إلا حرفان : أحدهما وا ، وهى الغالبه فيه والمختصّه به ، والثانيه يا ، إذا لم يلتبس بالمنادى المحض ، وحكمه فى الإعراب حكم المنادى الآتى تفصيله فيضمّ إن كان مفردا ، نحو : وازيد وينصب إن كان مضافا أو مشبها به ، نحو : وا عبد الله ، وا ضاربا زيدا ، والغالب فيه أن يختم بالألف إطاله للصوت ، سواء كان مفردا ، نحو : وا زيدا أو مضافا لظاهر ، نحو : وا أمير المؤمنينا ، أو لمضمر ، نحو : وا رأساه ، أو شبيها بالمضاف ، نحو : وا طالعا جبلا ، أو مركّبا ، نحو : وا معدى كربا.

ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف ، نحو : واموساه ، أو تنوين فى صله أو غيرها ، نحو : وا من نصر محمداه ، ونحو : وا أبا حسناه ، أو ضمّه إعرابيّه أو بنائيّه ، نحو : وامنذاه فيمن اسمه منذ ، أو كسره كذلك ، نحو : واعبد الملكاه وا حذاماه.

فإن أوقع حذف الضمّه أو الكسره فى ليس أبقيا ، وقلبت الألف ياء بعد الكسره ، نحو : واغلامكى ، أو واو بعد الضمّه ، نحو : وا غلامه ووا غلامهمو ، أو وا غلامكموا ، لأنّك لو أبقيت الألف لأوهم الإضافه إلى كاف الخطاب وهاء الغائبه والمثنّى ، ولك فى الوقف زياده هاء السكت بعد أحرف المدّ توصّلا إلى زياده المدّ ، نحو : وازيدا ، واغلامكيه واغلامكموه. فإن وصلت حذفتها إلى فى الضروره فيجوز إثباتها كقول المبتنى [من البسيط] :

۴۲۰ - واحرّ قلباه ممّن قلبه شبم

... (۴)

ص: ۴۲۹

۱- صدره «حمّلت أمرا عظیما فاصطبرت له» ، اللغه : أمرا عظیما : أراد به الخلافه وشؤونها.

۲- هو لمجنون لیلی. اللغه : الزفرات : جمع الزفره : التنفس.

۳- لم أجد البیت. الدهماء : عامه الناس وسوادهم.

۴- تمامه «ومن بجسمی وحالی عند سقم» ، اللغه : الشبم : بارد.

ولك حينئذ ضـمّها تشبيها بهاء الضمير ، وكسرها على أصل التقاء الساكنين ، وأجاز الفرّاء إثباتها فى الوصل بالوجهين ، وإنّما لا يحـذف حرف النداء مع المندوب ، لأنّه منادى مجازا ، ولا يقصد فيه حقيقه التنبيه والإقبال كما فى النداء المحض ، فلمّا نقل عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازا ألزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقه المنقول هو منها ، ومثله المتعجّب منه. «و» إلا «مع المسـتغاث» ، وكلّ اسم نودى ليخلص من شدّه أو يعين على مشقّه لا يستعمل معه إلا يا خاصّه ، وسيأتى بيان أحكامه مستوفيا.

وإنّما لا تحذف معه حرف النداء للمبالغه فى تنبيه بإظهار حرف التنبيه ، لكون المستغات له أمرا مهمّا. «و» إلا «مع اسم الاشاره» ، لأنّه موضوع فى الأصـل لمـا يشـار إليه للمخاطب ، وبين كون الاسم المشار إليه وبين كونه منادى ، أى مخاطبا تنافر ظاهر ، فلمّا أخرج فى النداء عن ذلك الأصل ، وجعل مخاطبا ، احتيج إلى علامه ظاهره ، تدلّ على تغييره وجعله مخاطبا ، وهى حرف النداء (۱). هـذا مذهب البصـريّين ، وأجاز الكوفيّون حذفه اعتبارا بكون اسم الإشاره معرفه قبل النداء واستشـهاد بقوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ) [البقره / ۸۵] أى يا هؤلاء ، وبقول ذى الرمه [من الطويل] :

۴۲۱ - إذا هملت عينى لها قال صاحبى

بمثلك هذا لوعه وغرام (۲)

وردّه البصريّين بأنّ هؤلاء فى الأيه خبر المبتدأ ، والشعر ضروره. ولحّن بعضهم المبتنىّ فى قوله [من الكامل] :

۴۲۲ - هذى برزت لنا فهجت رسيسا

... (۳)

وأجيب بأنّ هـذى مفعول مطلق لا منادى ، أى برزت هذى البرزه ، وردّه ابن مالك بأنّه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه كضربته ذلك الضرب. قال ابن هشام : ويردّه بيت أنشده هو ، وهو قوله [من الكامل] :

۴۲۳ - يا عمرو إنّك قد مللت صحابتى

وصحابتيك إخال ذاك قليل (۴)

«و» إلاـ مع «لفـظ الجلالـه» وهو الله «مع عـدم الميم» المشـدّده فى آخره عوضا عن حرف النـداء ، وذلك لأنّ حقّ ما فيه اللام أن يتوصّل إلى ندائه بأىّ أو باسم الإشاره

۱- سقطت هذه الجمله فى «س».

۲- اللغه : هملت : فـاضت وسـالت ، الّوعه : حرقه فى القلب وألم يجـده الأنسان من حبّ أو همّ أو حزن ، الغرام : التعلّق بالشـىء

تعلّقا لا يستطاع التخلص منه.

٣- تمامه «ثمّ انثنيت وما شفيت نسيسا». اللغه : الرسيس : ابتداء الحب ، النسيس : بقيه الروح.

٤- لم يسمّ قائله.

كما تقدّم ، فلمّا حذفت الوصله فى هذه اللفظه الشريفه لكثره ندائها ، لم يحذف الحرف «فى الأغلب» لئلا يكون إجحافا.

وقوع أللهمّ فى النداء

وقد يحذف فى غير الأغلب كقول أميه بن الصلت [من الطويل] :

۴۲۴ - رضيت بكَ اللهمّ ربّا فلن أرى

أدين إلها غيرك الله راضيا

أى يا الله.

وأفهم كلامه جواز الحذف فى غير الأغلب ، وهو مذهب لبعض النّحويّين ، والجمهور على المنع مطلقا ، وحملوا البيت على الشذوذ ، «فإن وجدت» الميم المشدّده فى آخره «لزم الحذف» أى حذف حرف النداء ، لأنّ الميم عوض عنه ، فلا يجمع بينهما إلا فى الضروره كقوله [من الرجز] :

۴۲۵ - إنّى إذا ما حدث ألّما

أقول يا أللهمّ يا أللهمّا (۱)

وإنّما أخرّت الميم تبرّكا باسمه تعالى ، وخصّت بذلك دون غيرها ، لأنّ الميم عهد زيادتها آخرا كميم زرقم. هذا مذهب البصريّين ، وذهب الكوفيّون إلى أنّ الميم ليست عوضا ، بل ماخوذه من فعل ، والأصل يا الله آمنّا بخير ، فيجيزون الجمع بينهما وبين ياء فى السعه.

قال أبو على : وليس هذا بشىء لقوله تعالى : (وَإِذْ قالُوا اللهُمَّ إِنْ كانَ هذا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ) [الأنفال / ۳۲] ، لأنّه لو كانت الميم ماخوذه من فعل لما احتاجت إن إلى جواب ثان ، ولكان سادّه مسدّ جواب الشرط ، وقوله تعالى : (فَأَمْطِرْ عَلَيْنا حِجارَةً مِنَ السَّماءِ) [الأنفال / ۳۲] ، دليل على أنّها ليست مأخوذه من فعل ، ولا دلاله عليه ، لأنّه لا يحسن فى كلام يا الله آمنّا منك بعدل ، إن كان هذا هو الحقّ من عندك ، فأمطر علينا ، يصحّ بلا ذكر الجواب ، ولأنّه لو كان كما ذكر لما حسن أللهمّ آمنّا بخير ، وفى حسنه دليل على أنّ الميم ليست مأخوذه منه ، إذ لو كان كذلك لكان تكريرا ، قاله ابن بابشاذ فى شرح الجمل : وقد تزاد فى آخره ما كقوله [من الرجز] :

۴۲۶ - وما عليك أن تقولى كلّما

سبّحت أو صلّيت يا أللهمّ ما

أردد علينا شيخنا مسلمّا (۲)

۱- هـذا البیت لأـمیه بن أبی الصـلت ، وزعم العینی أنّه لأـبی خراش الهـدلی. اللغه : الحـدث : هو مـا یحـدث من مصائب الـدنیا ونوازل الدهر ، الّم : نزل.

۲- لم یذکر قائله. اللغه : الشیخ هنا : الأب أو الزوج ، مسلما : اسم مفعول من السلامه.

وذهب الخليل وتبعه سيبويه إلى أنّ هذا الاسم لا يوصف ، لأنّ الميم كلمه مستقلّه ، فتكون فاصله بين الموصوف والصفه ، وقيل : لأنّه صار عندهم بمترله الصوت. قال سيبويه فى قوله تعالى : (اللهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) [الزمر / ۴۶] ، إنّه على نداء آخر ، أى يا فاطر السموات ، وذهب المبرّد والزجاج إلى جواز وصفه (۱) بمرفوع على اللفظ ، وبمنصوب على الصفه ، وجعلا- فاطر السموات صفه له. قال أبو حيّان : والصحيح مذهب سيبويه ، لأنّه لم يسمع مثل : أللهمّ الرحمن الرحيم ، والآيه ونحوها محتمله للنداء.

وقوع أللهمّ فى غير نداء

فائده : وقد تخرج لفظه أللهمّ عن النداء ، فتستعمل على وجهين آخرين :

أحدهما : أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع ، يقول لك القائل : أقام زيد؟ فتقول أنت : أللهمّ لا.

والثانى : أن تستعمل دليلا- على الندره وقلّه وقوع المذكور ، كقولك : أنا لا أزورك اللهمّ إذا لم تدعنى ، ألا ترى أنّ وقوع الزياره مقرونه بعدم الدعاء قليل. قال فى النهايه (۲) :

وقد جرت عاده العلماء باستعمال أللهمّ فيما فى ثبوته ضعف ، وكأنّه يستعان فى إثباته بالله تعالى.

تنبيه : استثنى بعضهم المنادى البعيد أيضا قال : فلا يجوز معه حذف حرف النداء ، لأنّ المراد فيه إطاله الصوت ، والحذف ينافيه.

أحكام المنادى فى الإعراب

هذا «تفصيل» لأحكام المنادى فى الإعراب. «المفرد» وهو هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف كما مرّ ، فيدخل فيه المثنّى والمجموع والمركّب المزجيّ ، «المعرفه» وهى ما كان تعريفه سابقا على النداء ، «والنكره المقصوده» وهى ما عرض تعريفها بالنداء بأن قصد بها معيّن ، «يبنيان» لفظا أو تقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسميّه المشابهه لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفيّه ، وكونهما مثلها إفرادا وتعريفا ، وذلك لأنّ يا زيد مثلا بمعنى أدعوك ، وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى ، وإنّما قلنا : ذلك ، لأنّ الاسم يبنى لمشابهه الحرف ، ولا يبنى لمشابهه الاسم المبنيّ ، ولذلك كان هذا التعليل أحسن من التعليل بشبهها أنت فى التعريف والإفراد وتضمّن

۱- سقط إلى جواز وصفه فى «ح».

۲- المقصود من النهايه إمّا «نهايه الإعراب فى التصريف والإعراب» لأثير الدين أبو حيّان ، وإمّا «النهايه فى النحو» لابن الخباز. كشف الظنون ۲ / ۱۹۸۶.

معنى الخطاب ، وبناؤهما «على ما يرفعان به» قبل النـداء ، أى حال الإعراب لا على السـكون ، وإن كان هو الأصل فى البناء تنبيها على أنّ لهما قدما فى الاعراب ، فدخل فى ذلك ما يرفع بالضمّه إمّا ظاهره ، «نحو : يا زيد» ويا رجل ، أو مقدّره نحو : يا فتى ويا حذام ويا سيبويه ويا برق نحره ، وما يرفع بالألف نحو : يا زيدان «ويا رجلان» ، وما يرفع بالواو ونحو : يا زيدون.

تنبيه : المنقوص المعيّن بالنداء يحذف تنوينه ، وتثبت ياؤه عند الخليل ، نحو : يا قاضى ويا غازى ، وخالفه يونس ، فأجاز حذف الياء لا التنوين ، فتقول : يا قاض ويا غاز.

«والمضاف» سواء كانت الإضافه محضه أو غير محضه و «شـبهه» أى المضاف ، وهو ما اتّصل به شـىء من تمام معناه. وهذا الّذى به التمـام إمّـا أن يكون مرفوعا بالمنادى كقولك : يا محمودا فعله ، ويا حسـنا وجهه ، ويا جميلا فعله ، ويا كثيرا برّه ، أو منصوبا كقولك : يا طالعا جبلا أو محفوضا بخافض ، متعلّق به ، كقولك : يا رفيقا بالعباد ، ويا خيرا من زيـد ، أو معطوفا عليه قبل النداء ، كقولـك : يـا ثلاـثه وثلاثين فى رجل سـمّيته بـذلك ، قاله ابن هشام فى شـرح القطر. «والنكره غير المقصوده» بالنـداء جامـده كانت أو مشقّه فى نثر أو شعر «تنصب» وجوبا.

عامل المنادى

اختلف فى عامل النصب ، فقيل : فعل مقـدّر وهو أدعو ، فحذف للكثره الاسـتعمال ودلاله حرف النداء عليه وأفادته فائدته ، وهو قول سـيبويه. وقيل : حرف النـداء ، لسـدّه مسـدّ الفعل ، وهو قول المبرّد. وقال أبو على فى بعض كلامه : إنّ ياء وأخواتها أسـماء أفعال ، فتكون هى العامله (١). ومثّل المصنّف للثلاثه نشرا على ترتيب اللفّ بقوله نحو : «يا عبد الله» مركّبا إضافيا أو علما.

وعن ثعلب إجازه الضّمّ فى غير المحضه ، نحو يا حسن الوجه بضمّ الصفه ، لأنّ إضافتها بتقدير الانفصال ، ويا طالعا جبلا ، وقول الأعمى - طالبا لمن يهديه السبيل - يا رجلا خذ بيدى ، وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه ، وقول الشاعر [من الطويل] :

۴۲۷ - فيا راكبا إمّا عرضت فبلّغن

ندامای من نجران أن لا تلاقيا (٢)

عرضت أى أتيت العروض ، وهو مكه والمدينه ، شرّفهما الله تعالى ، ونجران بلد من اليمن.

١- يبـدو أنّ مذهب سيبويه أحسن المذاهب بالنسـبه إلى تعيين عامل المنادى ، لأنّ المنادى مفعول به فى المعنى ، وناصـبه فعل مضمر نابت «يا» منابه ، فأصل «يا على» أدعو عليا ، فحذف «أدعو» ونابت «يا» منابه.

٢- هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى. اللغه : ندامای : جمع ندمان ومعناه النديم المشارب.

وهـذا مبنيّ على مـذهب البصـريّين من جواز نـداء النكره غير الموصوله مقبلا عليها وغير مقبل ، وقيل بالمنع مطلقا ، وهو مذهب الأصـمعيّ ، وقيـل : ان كـانت خلفـا عن موصوف جـاز ، نحو : يـا ذاهبـا ومنه فيـا راكبا البيت وإلا فلا ، وهو قول الكسائى وعامّه الكوفيّين.

ولاـ يجوز عنـدهم يـا رجلاـ ، وزعموا أنّه ليس بمسـموع وقيل إن كانت مقبلا عليها جاز ، وإلا فلا ، وهو قول الفارسـى قال : ولا يتصوّر نـداء نكره غير مقبـل عليهـا ، ومـا جـاء منوّنا كالبيت محمول على الضـروره ، هكـذا نقله ابن عقيل ، والّـذى فى الأوضـح والإرتشارف نقل إنكار وجود النكره غير مقبل عليها فى النداء عن المازنيّ ، قاله فى السراج.

تنبيهـات : الأـوّل : قال بعضـهم التعبير بالمضاف فى قوله والمضاف وشـبهه لا يصـدق إلا على نحو : يا غلام زيـد ، دون نحو : يا عبـد الله علمـا ، لأـنّ المنـادى مجموع المضـاف والمضـاف إليه لاـ مجرّد المضاف ، كما لا يخفى ، ولو قال : أو ذا إضافه لسـلم لشموله لما وقع مضافا ، ولما اشتمل على الإضافه ، انتهى.

وهذا إنّما يرد إذا جعلنا المضاف فى عباره المصـنّف وصـفا للمنادى ، ولنا أن نجعله وصـفا لمطلق الاسم فيكون المعنى : والاسم المضاف فى النداء يثبت له الحكم المذكور ، فيشـمل نحو : يا غلام زيد ممّا المنادى فيه المضاف ، ويا عبد الله ، ممّا المنادى فيه مجموع المضاف والمضاف إليه ، فتدبّر.

الإشكال فى يا طالعا جبلا

الثانى : فى قولهم «يا طالعا جبلا» إشكال مشهور ، حتى قيل : إنّه من المزالق النحويّه ، وذلك أنّه لم يوجد فيه معتمدا لطالعا حتى يعمـل ، واسم الفاعـل لاـ يعمل بـدون اعتماد على ما سيأتى ذكره ، وتقـدير الموصوف مشـكل ، لأنّه إذا قـدّر موصوف ، يكون موصوفه منادى مفردا ، فلا يكون هناك شبه مضاف.

وقال الرضـىّ فى بحث الموصول : إنّ عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على أحد الأمور الخمسه ، أى الموصوف وذى الحال والمبتدإ وحرف النفى وحرف الاستفهام ، مذهب الأخفش والكوفيّين دون البصريّين. وأمّا قول النحاه : يا ضاربا غلامه ويا حسـنا وجهه بالاعمال ورجوع الضـمير إلى مقـدّر فمثال لهم غير مسـتند إلى شاهد من كلام موثوق به ، ولا يقال : جائنى حسـن وجهه فى الاختيار ، بل قد يجئ مثله فى الشعر نحو قوله [من الطويل] :

۴۲۸ - بسود نواصيها وحمر أكفّها

وصفر تراقيها وبيض خدودها (۱)

هذا كلامه ، وقد عرفت منه لتقدير الموصوف محذورا آخر. وقال الفاضل الهندىّ : أصله يا أيّها الطالع جبلا ، فحذف أىّ للاختصار ، ثمّ حذفت اللام لئلّا تجتمع آلتا التعريف ، ثمّ نصب طالعا ، لكونه مضارعا للمضاف على أنّه يحتمل أن يكون هذا المثال على قول الأخفش والكوفيّين.

الثالث : يمتنع إدخال ياء على ثلاثين من نحو : يا ثلاثه وثلاثين فيمن سمّيته بذلك ، لأنّه من العلم خلافا لبعضهم ، وإن ناديت جماعه ، هذه عدّتها ، فإن كانت غير معيّنه نصبتها ، وان كانت معيّنه ضممت الأوّل ، وعرّفت الثانى بأل ونصبته ، أو رفعته بالعطف على المحلّ أو اللفظ ، إلا إن أعدّت معه ياء ، فيجب ضمّه ، لأنّه نكره مقصوده ، ويجب حينئذ تجريده من ال. ومنع ابن خروف إعاده ياء وتخييره فى إلحاق أل مردود ، قاله فى الأوضح ، ووجه ردّه أنّ الثانى ليس بجزء علم ، وإنّما هو اسم الجنس أريد به معيّن.

الرابع : من شبه المضاف نحو : يا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يجعل ، قال ابن هشام : الجمله فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الوصف ، وهو للمخاطب بالنداء ، وعامل الحال هو عامل صاحبها ، والمنادى منصوب كما فى يا طالعا جبلا ، ولك فى حرف المضارع الياء والتاء على حدّ يا تميم كلّهم أو كلّكم ، انتهى ، وفيه ردّ على ابن مالك حيث جعل الجمله نعتا.

الخامس : إذا كان المنادى نكره مقصوده موصوفه بمفرد جاز ظهور نصبه ، نحو يا رجلا كريما ، حكى ذلك الفرّاء عن العرب ، وجزم به ابن مالك فى التسهيل.

«و» المنادى «المستغاث يخفض» أى يجرّ «بلامها» أى لام الاستعاثه لدلاله المستغات عليها ، وهى لام الاختصاص أدخلت علامه للاستغاثه والتعجّب ، وإنّما اختيرت من بين الحروف لمناسبه معناهما لمعناهما ، إذ كلّ منها مخصوص بالدعاء وبالاستحضار لغرابته ، واختلف فيها ، فقيل : هى زائده فلا تتعلّق بشىء ، واختاره ابن خروف بدليل صحّه إسقاطها حيث يقال : يا زيدا ، وقيل ليست بزائده ، وهو الصحيح ، وعليه فيمإذا تتعلّق. قال ابن جنىّ : هى متعلّقه بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ، وردّ بأنّ معنى الفعل لا يعمل فى المجرور ، وأجيب بأنّه قد عمل فى الحال فى نحو قوله [من الطويل] :

۱- البيت للحسين بن معطير. اللغه : بسود متعلّق بقوله يعيدها فى البيت السابق وهو جمع أسود. النواصى : جمع الناصيه ، أى مقدّم الرأس ، وشعر مقدّم الراس إذا طال ، حمر : جمع أحمر ، الأكف : جمع الكفّ ، أى الراحه مع الأصابع ، صفر : جمع أصفر ، التراقى : جمع ترقوه ، وهى أعالى الصدر ، بيض : جمع أبيض ، الخدود : جمع الخدّ ، وهى جانب الوجه.

۴۲۹ - كأنّ قلوب الطير رطبا ويابسا

... (۱)

فيعمل فى المجرور ، لأنّ العامل فى الحال أقوى من العامل فى المجرور ، لأنّه عامل فى صاحبها. وقال الأكثرون : متعلّقه بفعل النداء المحذوف ، واختاره ابن الضائع وابن عصفور ، ونسباه إلى سيبويه ، واعترض بأنّه متعدّ بنفسه ، وأجاب ابن أبى الربيع بأنّه ضمّن معنى الالتجاء فى نحو : يا لزيد ، والتعجّب فى نحو : يا للدواهى.

وأجاب ابن عصفور بأنّه ضعيف بالتزام الحذف ، فقوّى تعديته باللام ، واقتصر الرضىّ وأبو حيّان على إيراد هذا الجواب. قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأنّ اللام المقوّيه زائده ، وهولاء لا يقولون بالزياده ، انتهى.

ويردّ هذا الاعتراض بما ذكره هو فى موضع آخر من مغنيه ، بأنّ التحقيق فى لام التقويه أنّها ليست زائده محضه لما تخيّل فى العامل من الضعف الّذى نزّل مترله القاصر ولا معدّيه لاطّراد صحّه إسقاطها ، فلها مترله بين مترلتين ، انتهى.

ونقل ابن مالك عن الكوفيّين غير الفرّاء أنّ هذه اللام بقيه اسم ، وهو أل ، والأصل فى يا لزيد يا الزيد ، ثمّ حذفت همزه أل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، وضعف بأنّه يقال فيما لا أل له : يا للدواهى ويالله ، وإنّما خفض بها ، ليكون أعون على مدّ الصوت المعيّن على المقصود من الاستعانه ، ولو قال يجرّ لكان أولى ، لأنّ الخفض من ألقاب البناء.

«ويفتح» أى يبنى على الفتح وجوبا «لألفها» أى الاستغاثه إذا ألحقت به ، «ولا لام فيه» حينئذ تحرّزا عن الجمع بين حرفى الاستعانه وعن الجمع (۲) بين العوض والمعوّض عنه ، لأنّ اللام عوض عن الألف ، كما نقل عن الخليل ، ولأنّ اللام تقتضى الجرّ ، والألف تقتضى الفتح ، فبين أثريهما تناف ، كذا قيل.

قال بعضهم : وفيه أنّه لا تنافى بينهما فى نحو يا لاحمداه ، لأنّ جرّ غير المنصرف بالفتحه ، إلا أن يعتبر طردا للباب ، لا يقال : التنافى موجود ، لأنّ مقتضى أحدهما فتحه بنائيّه ، والأخرى إعرابيّه ، لأنّا نقول : لا تقتضى الألف إلا فتح ما قبلها ، إعرابيّه كانت الفتحه أو بنائيه ، ألا ترى أنّه لا يقال فى الوقف على زيدا : زيدا بالألف وفتحه ما قبلها نصب ، وما قيل من أنّ التنافى موجود ، لأنّ هذا الفتح فى حكم الكسر ، فليس بشىء. ».

۱- هو لامرئ القيس. تمامه : لدى وكرها العنّاب والحشف البالى. اللغه : الرطب : ضدّ اليابس ، الحشف : أردء أقسام التمر ، البالى : الفاسد والمندرس.

۲- سقط بين حرفى الاستعانه وعن الجمع فى «ح».

ويخفض المستغاث بما كان يخفض به قبل النداء ، إمّا بكسره ظاهره نحو : يا لزيد ، أو بفتحه نائبه عنها ظاهره نحو : يا لأحمدا ، أو مقدّره نحو : يا لموسى ، أو بالياء نحو : يا للزيدين بفتح الدال أو كسرها ، وبكسره مقدّره لفظا نحو يا للقاضى ، أو محلا نحو يا لهذا ويا لرقاش (١).

كلّ ذلك بفتح اللام على خلاف الأصل فى حركه اللام الجارّه كما تقدّم ، وإنّما فتحت لوقوع المنادى موقع كاف الخطاب ، واللام تفتح مع الضمير ، نحو : لك وله ، فكذا ما وقع موقعه ولقصد التفرقه بين المستغاث والمستغاث من أجله ، نحو : يا الله للمسلمين بفتح الأولى وكسر الثانيه إلا أن كان المستغاث ياء المتكلّم نحو : يا لى ، أو معطوفا ولم تعدمعه يا ، نحو قوله [من البسيط] :

٤٣٠ - ...

يا للكهول وللشّبان للعجب (٢)

فتكسر ، فإن أعيدت معه يا فتحت كقوله [من البسيط] :

٤٣١ - يا لقومى ويا لأمثال قومى

لأناس عتوّهم فى ازدياد (٣)

والمستغاث المفتوح لألف الاستغاثه نحو : يا زيدا ، وقول الشاعر [من الخفيف] :

٤٣٢ - يا يزيد الآمل نيل عزّ

وغنى بعد فاقه وهوان (٤)

وقد يخلو المستغاث من الألف واللام معا ، فيعطى ما يستحقّه ، لو كان منادى غير مستغاث كقوله [من الوافر] :

٤٣٣ - ألا يا قوم للعجيب العجيب

... (٥)

تنبيهات : الأوّل : حكم المتعجّب منه حكم المستغاث وهو على قسمين ، أحدهما أن يرى أمر عظيما ، فينادى جنسه ، كقولهم : يالماء ويا للدواهى ، إذا تعجّبوا من كثرتهما ، والثانى أن يرى أمرا عظيما ، فينادى من له نسبه إليه ومكنه فيه نحو : يا للعلماء ، فيجرّ باللام ، ويفتح لإلحاق الألف كقوله [من الرجز] :

٤٣٤ - يا عجبا بهذه الفليقه

هل تذهبنّ القوباء الرّيقه (٦)

۱- الرقاش : اسم امرأه.

۲- صدر البيت «يبكيک ناء بعيد الدار مغترب» ، ولم يسمّ قائله. اللغه : ناء : اسم الفاعل ، فعله نای ينأی : اذا بعد ، أراد به بعيد النسب ، الكهول جمع كهل ، الشبان : جمع شاب.

۳- لم يعرف قائله. اللغه : العتوّ : الاستكبار التمرّد على الحق.

۴- لم يسمّ قائله. اللغه : الآمل : فاعل من الآمل بمعنى الرجاء ، الفاقه : الاحتياج وأشدّ الفقر ، الهوان : الذلّ والصغار.

۵- عجز البيت : وللغفلات تعرض للأريب ، ولم يسمّ قائله. اللغه : اللغفلات : جمع غفله ، وهی إهمال الأمر ، الأريب : العاقل المجرّب العالم بعواقب الأمور.

۶- لم يسمّ قائله. اللغه : الفليقه : الداهيه ، القوباء : داء فی الجسد يتقشّر منه الجلد وينجرد منه الشعر. الريق : اللعاب ، ماء الفم.

ويجوز كسر لامه على تقديره مستغاثا له ، وحذف المستغاث ، والمقصود أنّك دعوته لذلك الشيء.

الثانى : إنّما كان المستغاث والمتعجّب منه معربين عند دخول اللام عليها وإن كانا مفردين معرفتين ، لأنّ علّه البناء فى المنادى ضعيفه لمشابهته للاسم المبنىّ المشابه للحرف ، فغلبت اللام المقتضيه للجرّ حرف النداء المقتضيه للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء مع كونها أبعد من مقتضى الجرّ ، قاله الرضى رحمه الله.

الثالث : قد يجرّ المستغاث من أجله بمن كقول الشاعر [من البسيط] :

۴۳۵ - يا للرّجال ذوى الألباب من نفر

لا يبرح السّفه المردى لهم دينا (۱)

والمستغاث من أجله هو المستنصر عليه فى الاصطلاح ، فلا ينصرف إلا إليه عند الإطلاق ، وان صحّ إطلاقه على المستنصر له لغه ، لأنّ كلّا منهما وقعت الاستغاثه لأجله أى بسببه ، فافهم.

الرابع : قد يستغنى عن المستغاث من أجله إن علم سبب الاستغاثه كقوله [من الوافر] :

۴۳۶ - فهل من خالد إمّا هلكنا

وهل بالموت يا للنّاس عار (۲)

أى للناس لمن يشمت بنا.

المنادى المضاف إلى الياء

تتميم : المنادى المضاف إلى الياء إن كان معتلّا وجب ثبوت يائه وفتحها ، نحو : يا فتاى ويا قاضى ، وإن كان وصفا مشبّها للمضارع فى كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وجب ثبوت يائه مفتوحه وساكنه ، نحو : يا مكرمى ويا ضاربى.

وهل الأصل الفتح أو السكون؟ قولان : وما عدا ذلك وليس أبا وأمّا ، فالأكثر فيه حذف الياء اكتفاء بالكسره ، نحو : (يا عِبادِ فَاتَّقُونِ) [الزمر / ۱۶] ، ثمّ إثباتها ساكنه نحو : (يا عِبادِ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ) [الزخرف / ۶۸] ، أو مفتوحه ، نحو : (يا عِبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا) [الزمر / ۵۳] ، ثمّ قلبها ألفا ، نحو : يا حسرتا ، ثمّ حذف الألف اكتفاء بالفتحه كقوله [من الوافر] :

۴۳۷ - لست براجع مافات منّى

بلهف ولا بليت ولا لو أنّى (۳)

١- لم يعثر على قائله. اللغه : الألباب : جمع اللّب : العقل ، السفه : الجهل ، المردى : المهلك.

٢- هو لعدى بن زيد.

٣- لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين. اللغه : بلهف : أراد بأن أقول يا لهفا ، بليت : أراد بأن أقول يا ليتنى.

ثمّ ضمّ الاسم اكتفاء بنيه الإضافه ، وإنّما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافا كقراءه بعضهم : (رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَ) [يوسف / ٣٣] بضمّ ربّ.

فهذه ستّ لغات ، وان كان أبا أو أمّا جاز فيه اللغات السّتّ على الترتيب المذكور ، وإبدال الياء تاء مكسوره ، وهو الأكثر ، أو مفتوحه ، وهو الأقيس ، وقرئ بهما فى السبعه ، أو مضمومه ، وهو شاذّ ، وقرئ بها فى الشواذ ، والجمع بين التاء والألف أو الياء ، وهو قبيح ، وسبيله الشعر كقوله [من الرجز] :

۴۳۸ - ...

يا أبتا علّك أو عساكا (۱)

وقوله [من السريع] :

۴۳۹ - يا أمّتا أبصرنى راكب

... (۲)

وقوله [من الطويل] :

۴۴۰ - أيا أبتى لازلت فينا فإنّما

... (۳)

فهذه عشره كامله ، والمضاف إلى المضاف إلى الياء يجب ثبوت الياء فيه لا غير : نحو : يا ابن أخى ويا ابن خإلى ، إلا أن كان ابن عم أو ابن أمّ ، فالأكثر حذف الياء اكتفاء بالكسره ، وجاز فتح آخر كلّ منهما ، قرى : (يَا بْنَ أُمَ) [طه / ۹۴] ، بالوجهين ، ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلا فى الضروره كقوله [من الرجز] :

۴۴۱ - يا ابنه عمّا لا تلومى واهجعى

لا يخرق النوم حجاب مسمعى (۴)

وقوله [من الخفيف] :

۴۴۲ - يابن أمّى ويا شقيّق نفسى

أنت خلفتنى لدهر شديد (۵)

«والعلم المفرد الموصوف بابن» اتّفاقا أو «ابنه» على خلاف ، حكاه ابن كيسان حال كون ابن أو ابنه متّصلا بالعلم «مضافا إلى

علم آخر ، يختار» مع جواز الضمّ «فتحه» عند البصريين غير المبرّد لخفّته ، وأوجبه بعضهم ، «نحو : يا زيد بن عمرو» ، ويا هند ابنه زيد بفتح زيد وهند ، إمّا على الإتباع الفتحه ابن ، إذ الحاجز بينهما ساكن ، فهو غير حصين ، وعليه اقتصر فى التسهيل ، فهو نظير امرئ وابنم ، أو على تركيب

۱- تقدم برقم ۱۴۷ و ۱۹۶.

۲- تمامه «يسير فى مسحنفر لاحب» ، ويروى : فى بلد مسحنفر لاحب. اللغه : المسحنفر : الطريق الواضح ، اللاحب : الطريق الواسع المنقاد الّذى لا ينقطع.

۳- تمامه «لنا أمل فى العيش مادمت عائشا» ، ولم يسم قائله.

۴- هو لأبى النجم العجلى. اللغه : لا تلومى : لا تعتبى : اهجعى : أصله من الهجوع ، وهو الرقاد بالليل ، والمراد اطمئنى.

۵- هو لأبى زيبد. اللغه : الشّقيق : مصغر شقيق : الأخ من الأب والأم ، والنظير والمثيل ، خلقتنى : تركتنى خلفك.

الصفه مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسه عشر. وعليه اقتصر الفخر الرازىّ تبعا للشيخ عبد القاهر ، فهو نظير لا رجل ظريف فى من فتحهما ، وإمّا على إقحام الابن وإضافه زيد إلى عمرو ، ولأنّ ابن الشخص يجوز إضافته إليه ، لأنّه يلابسه ، حكاه [الأسترآبادى] فى البسيط مع الوجهين ، فهو نظير يا زيد زيد اليعملات ، إذا فتحت الأوّل على قول سيبويه.

فعلى الوجه الأوّل فتحه زيد فتحه اتّباع ، وعلى الثانى فتحه بناء ، وعلى الثالث فتحه إعراب وفتحه ابن الأول فتحه اعراب ، وعلى الثانى بناء ، وعلى الثالث غيرهما. وذهب المبرّد إلى أنّ الضمّ أجود ، وهو القياس ، وذهب ابن كيسان إلى أنّ الفتح أكثر ، ومنه قوله [من الرجز] :

۴۴۳ - يا حكم بن المنذر بن الجارود

سرادق المجد عليك ممدود (۱)

ويتعيّن الضمّ إذا كان المنادى غير علم ، أو كان الابن مضافا لغير علم ، نحو : يا رجل بن عمرو ويا زيد بن أخينا. أو كان الابن غير صفه ، بأن كان بدلا أو بيانا أو منادى سقط منه حرف النداء ، أو مفعولا بفعل محذوف تقديره أعنى ونحوه : أو فصّل بين العلم والابن بفاصل ، نحو : يا زيد الفاضل بن عمرو ، أو كان العلم موصوفا بغير ابن ، نحو : يا زيد الفاضل ولم يشترط ذلك الكوفيّون ، وأنشدوا عليه [من الوافر] :

۴۴۴ - فما كعب بن مامه وابن سعدى

بأجود منك يا عمر الجواد

بفتح عمرو ، حمله البصريّون على أنّ أصله يا عمرا بالألف ، فحذف لالتقاء الساكنين على مذهب من يجيز إلحاق الألف فى غير الندبه والاستغاثه والتعجّب ، أو أنّ أصله يا عمرا بالتنوين للضروره ، ثمّ حذف لالتقاء الساكنين على حدّ قوله : ولا ذاكرا الله إلا قليلا.

تنبيهات : الأوّل : لا أثر للوصف ببنت عند جمهور العرب ، فيتعيّن الضّمّ فى نحو : يا هند بنت زيد ، لتعذّر الاتّباع ، لأنّ بينهما حاجزا حصينا ، وهو تحريك الباء الموحّده ، وجوّز أبو عمرو بن العلاء الفتح سماعا بناء على أنّه للتركيب.

الثانى : شمل قوله : العلم ، المفرد والمثنّى والمجموع مسمّى بهما. فقول الرضىّ لا حاجه للتقييد بالإفراد ، لأنّ المثنّى والمجموع لا يكونان علمين ، إذ لا يثنّى ، ولا يجمع العلم إلا بعد التنكير ، ليس بشىء. قال فى النهايه : إذا سمّيت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا إعرابه ، قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح : يا مسلمات بن عمرو ، بالكسر ، ويا زيدين بن عمرو ، ويا زيدين بن عمرو ، وعلى من ضمّ تقول : يا مسلمات بن

۱- هو لرؤبه. اللغه : السرادق : كلّ ما أحاط بشىء.

عمرو ، ويا زيـدان بن عمر ، ويا زيدون بن عمرو ومن أجرى الاعراب فى النون أجرى النون (۱) مجرى الدال فيفتحها أو يضمّها ، انتهى.

قـال فى التصـريح : هـذا مبنىّ على القول بـالتركيب ، وأمّا على القول بالاتّباع فلا ، إذ لا اتّباع فى مسـلمات إذا كسـرت ، ولا فى المثّنى والمجموع على حـدّه وبذلك قال [ابن مالك] فى التسـهيل : ويجوز فتح ذى الضـمّه الظاهره اتّباعا ، فنحو : يا عيسـى ابن مريم لا يقدّر فيه إلا الضمّ خلافا للفرّاء والزمخشرىّ ، انتهى. قلت وكذا نحو : رقاش ، ابنه بكر. وقال أبو حيّان : يكون فتح الاتّباع تقديرا.

الثـالث : قـال ابن مالك : ألحق بالعلم فيما ذكر نحو : يا فلان بن فلان ، ويا سـيّد بن سـيّد ، ويا فاضل بن فاضل ، كنايه بهما عن المجهـول النسـب لكـثره اسـتعمالها كـالعلم. قـال أبـو حيّـان : الّـذى ذكره أصـحابنا أنّ المسـأله مفروضه فيمـا إذا كـان المنـادى والمضاف إليه ابن غير علم ، لكنّه ممّا اتّفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما أضـيف إليه نحو : يا كريم بن الكريم ، أو ابن الكريم ، ويا شريف ابن الشريف ، أو ابن الشريف ، ويا كلب بن الكلب ، أو ابن الكلب ، انتهى.

ونقـل غير ابن مالـك أنّ مـذهب البصـريّين فى ذلـك كلّه بنـاء المنـادى على الضمّ ، ومـذهب الكوفيّين وابن كيسان جواز فتحه وضمّه.

الرابع : حكى الأخفش أنّ بعض العرب يضمّ ابن اتباعا لضمّ المنادى ، قيل ، وكان قائله راعى (۲) : إنّ التابع ينبغى أن يتأخّر عن المتبوع ، ولم يراع أنّ الأصل الحامل على الاتّباع قصدا لتخفيف.

الخامس : إذا وقع ابن فى غير النـداء صـفه بين العلمين اسـمين أو كنيتين أو لقبين متّفقين كانا ، أو مختلفين ، ولم يكن ابن مثّنى ولا مجموعا ولا مصـغّرا ، كان الحكم فيه أن يحـذف التنوين من الموصوف ، إذا كان منوّنا والألف من ابن خطّا كما فى النداء ، ما لم يقع ابتداء سطر.

قال ابن بابشاذ : وعلّه التنوين عنـد سـيبويه التقاء الساكنين وكثره الاسـتعمال وكون ابن صـفه ، لأنّ الصـفه والموصوف كالشـىء الواحـد ، فـأثّر فى الحـذف ، فتقـول : هـذا زيـد بن عمرو وأبو على بن أبى الحسن وزين العابـدين جمـال الـدين ، وكـذلك مع المؤنّث المنصرف نحو : يا هند ابنه دعد ، فيمن صرف ، وزيد بن هند. ونصّ عليه ابن

۱- سقط النون فى «ح».

۲- محمد بن محمد بن محمد بن إسـماعيل الأندلسـى المالكىّ المشهور بالراعى ولد سنه ۷۸۰ ه ق ، له شـرح الألفيه والجروميه ومات سنه ۸۵۳ ه ق. بغيه الوعاه ۱ / ۲۳۳.

بابشاذ فى شرح الجمل خلافا لمن اشترط تذكير العلمين ، وعلّله بأنّهم لا ينسبون الرجل إلى أمّه ، وقد يثبت التنوين فى الضروره ، كقوله [من الرجز] :

۴۴۵ - جاريه من قيس ابن ثعلبه

... (۱)

ولو وقع ابن فى جميع ذلك خبر المبتدإ أو لإنّ أو لكان أو لظننت أثبت التنوين لفظا والألف خطّا ، لأنّ الخبر لم يتزّل مترله الصفه بدليل جواز تقديمه وحذفه ، وكذا لو كان مثّنى أو مجموعا أو مصغّرا ، نحو : هذا زيد وعمرو ابنا خالد ، وزيد وعمرو وبكر أبناء خالد ، أو هذا زيد بنى خالد ، لأنّ استعمال الواحد فى هذا النوع أكثر من استعمال التثنيه والجمع ، ولأنّ التقاء الساكنين يزول بالتصغير.

وأمّا اشتراط أن لا يكون أول سطر فلأنّه إذا كان فى أول سطر كان فى محلّ يبتدأ به غالبا ، لأن القارئ ينتهى إلى آخر السطر ، ثمّ يبتدأ بأوّل السطر الّذى بعده ، فكرهوا أن يكتبوا على خلاف ما لا يوجبه النطق غالبا.

«و» المنادى «المنوّن ضروره» ، سواء كان علما ، أو نكره مقصوده «يجوز ضمّه ونصبه» نحو قول الأحوص [من الوافر] :

۴۴۶ - سلام الله يا مطر عليها

وليس عليك يا مطر السّلام (۲)

وردّت الروايه بالوجهين ، وقول كثير [من البسيط] :

۴۴۷ - حيّتك عزّه بعد الهجر وانصرفت

فحىّ ويحك من حيّاك يا جمل

ليت التحيه كانت لى فأشكرها

مكان يا جمل حيّيت يا رجل (۳)

واختار الخليل وسيبويه الضمّ ، لأنّ الضمّ دعت إلى التنوين ، فأقرّت الكلمه على حالها (۴) ، حتى قال سيبويه فى النصب : لم يسمع عربا يقوله ، لكن حفظه.

واختار أبو عمرو وعيسى النصب ، لأنّ أصل المنادى أن يكون معربا ، فلما دخله التنوين عاد إلى اعرابه ، ولمّا عاد إلى الإعراب ، عاد إلى النصب ، ويظهر كما قال فى الإرتشاف من قول سيبويه لم يسمع عربيّا يقوله ، وإنّ الخلاف لا على سبيل الاختيار بل على التحتّم.

وقال ابن عصفور بعد ذكر المذهبين : ومن نفى الضمّ لم يجز إلا النصب ، ووافق الأعلم وابن مالك الخليل فى العلم وأبا عمرو فى النكره. ».

ص: ۴۴۲

۱- تمامه «كريمه أنسابها والعصبه» ، وهو للأغلب. اللغه : الأنساب : جمع النسب : القرابه ، العصبه : الأقوام والعشيره.

۲- البيت للأحوص الأنصارى ، وكان يهوى امرأه ويشب بها ، ولا يفصح عنها ، فتزوّجها رجل اسمه مطر ، فغلب الأحوص على أمره ، فقال هذا الشعر.

۳- اللغه : حيّتك : خطاب للجمل ، ويحك : كلمه ترحّم وتوجّع أو توبيخ.

۴- سقطت هذه الجمل فى «س».

قال ابن مالك : إنّ بقاء الضمّ راجح فى العلم لشدّه شبهه بالضمير ، مرجوح فى اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير ، وتظهر فائده ذلك فى التابع ، فتابع المنوّن المضموم يجوز فيه الضمّ والنصب ، وتابع المنوّن المنصوب يجب نصبه. واختلف فى تنوين المضموم ، فقيل : تنوين تمكين ، لأنّ هذا المبنىّ يشبه المعرب ، وقيل : تنوين ضروره ، وإليه ذهب ابن الخبّاز. قال ابن هشام وبقوله أقول : لأنّ الاسم مبنىّ على الضمّ.

والمنادى «المضاف المكرّر» قبل المضاف إليه «يجوز ضمّه ونصبه ، كتيم الأول فى نحو» قول جرير يهجو عمر بن النجار وقومه [من البسيط] :

۴۴۸ - يا تيم تيم عدىّ لا أبا لكم

لا يلقينّكم فى سوأه عمر (۱)

وأما الثّانى فيجب نصبه فالضمّ فى الأوّل على كونه منادى مفردا ، وهو الأكثر ، فيكون تيم الثانى بيانا له ، أو بدلا منه ، أو منادى ثان بإضمار يا ، أو مفعولا بإضمار أعنى.

قال ابن مالك : أو توكيدا ، ويمنعه اختلاف وجهى التعريف واتّصال الثانى ممّا لم يتّصل به الأوّل ، والنصب على كونه مضافا لما بعد الثانى عند سيبويه ، فيكون الثانى مقحما بينهما ، والأصل يا تيم عدى يا تيمه ، فحذف ضميره ، وأقحم للتأكيد ، وهو توكيد لفظىّ للأوّل ، والتاكيد اللفظىّ (۲) يأتى ، ولا يغيّر ما قبله ولا ما بعده عمّا كان عليه ، فلذلك بقى منصوبا.

وعلى نيّه الإضافه لمثل ما أضيف إليه الثانى عند المبرّد ، والأصل يا تيم عدىّ تيم عدىّ ، ولم يعوّض التنوين عن الاضافه إليه كما عوّض فى قوله تعالى : (كُلًّا هَدَيْنا) [الأنعام / ۸۴] ، لأنّ القرينه الدالّه على المحذوف موجوده بعد مثل المضاف ، أعنى عدى الظاهر الّذى أضيف إليه تيم الثانى ، فكان المضاف إليه الأوّل لم يحذف وعليه ، فيكون الثانى توكيدا أو بيانا أو بدلا أو منادى ثان على إضمار يا.

وضعف قول سيبويه بأنّه مبنىّ على جواز إقحام الأسماء ، وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ، ففيه فصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهما كالشىء الواحد ، وقول المبرّد بأنّه من باب الحذف من الأوّل لدلاله الثانى عليه ، وهو قليل فى كلامهم ، والأكثر عكسه.

وقال الفرّاء : الاسمان مضافان للمذكور ، ولا إقحام ولا حذف ، وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد ، وقال الأعلم : ركّبا تركيب خمسه عشر ، ثمّ ».

۱- اللغه : لا أبالكم : جمله قد يقصد بها المدح ، ومعناه حينئذ نفى نظير الممدوح بنفى أبيه ، وقد يقصد بها الذم ومعناه حينئذ أن المخاطب مجهول النسب.

۲- سقط التأكيد اللفظى فى «س».

أضيف إلى عدى كما قيل : ما فعلت خمسه عشرك بفتحها ، وفيه تكلّف تركيب ثلاثه أشياء ، وقال السيرافى : الأصل يا تيم بالضمّ تيم عدى ، ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو.

فهذه خمسه أقوال ، ولا تختصّ المساله بالعلمين عند البصريّين بل اسما الجنس والوصفان كذلك ، نحو : يا رجل رجل القوم ، ويا صاحب صاحب عمرو ، وخالف الكوفيّون ، فأوجبوا ضمّ الأوّل من اسمى الجنس ، وضمّه أو نصبه منوّنا من الوصفين نحو يا صاحبا صاحب زيد.

تنبيه : إنّما أضاف الشاعر تيم إلى عدى ليفرق بينهم وبين تيم مرّه فى قريش وتيم غالب بن فهر فى قريش أيضا وتيم قيس بن ثعلبه وتيم شيبان وتيم ضبّه ، وقوله : لا أبا لكم للغلط فى الخطاب ، وقوله لا يلقينكم من ألقى إذا وجد ، والسوءه بالفتح الفعله القبيحه قاله العينىّ (١).

توابع المنادى

«تبصره» فى احكام توابع المنادى ، تعرّض لها هنا كغيره لما فيها من الخصوصيّه الزائده على مطلق التابع الآتى ذكره.

«وتوابعه» أى المنادى «المضافه» إضافه معنويّه ، لأنّ المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل «تنصب» وجوبا «مطلقا» سواء كان المنادى مبنيّا أو معربا ، نحو : يا زيد أو يا عبد الله صاحب عمر فى النعت ، ويا زيد أو يا عبد الله نفسه فى التوكيد ، ويا زيد أو يا عبد الله عائد اللكب فى البيان ، وكذا البدل ويا زيد ويا عبد الله وغلام بشر فى عطف نسق ، كلّ ذلك بالنصب وجوبا على محلّ المتبوع إن كان مبنيّا ، وعلى لفظه إن كان معربا.

وحكى عن جماعه من الكوفيّين منهم الكسائى والفرّاء والطّوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد ، وتبعها ابن الأنبارىّ ، وإذا كان مع تابع المنادى ضمير جئ به دالّا على الغيبه باعتبار الأصل ، وعلى الحضور باعتبار الحال ، نحو : يا تميم كلّهم وكلّكم ، ويا زيد نفسه ونفسك ، ومنع الأخفش هذا الوجه الثانى ، وتأوّل نحو : ذلك على أنّه منصوب بفعل مقدر كأنّه قال : دعوت كلّكم.

١- بدر الدين محمود العينى (٨٥٥ - ٧۶٢ ه ق) ولد فى عينتاب ، له مصنفات كثيره منها : «شرح الشواهد الكبير والصغير» و «رمز الحقائق فى شرح كتر الدقائق» بغيه الوعاه ٢ / ٢٧٥.

وأمّا التوابع المضافه إضافه لفظيّه نحو : يا زيد الحسن الوجه فحكمها حكم المفردات ، لأنّ إضافتها كلا إضافه ، فتكون مع المنصوب منصوبه وجوبا ، ومع المبنيّ جائزه الوجهين.

«أمّا» توابع المنادى «المفرده» ، ويدخل فيها شبه المضاف ، لأنّ المراد بالمفرده ما يقابل المضاف ، ولو لا ذكر المضاف فى المنصوب وجعله فى حكم المستثنى من المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه ، فلا حاجه لإدخال شبه المضاف فى المفرده إلى ما تكلّفه بعضهم من جعل المفرده أعمّ من المفرده حقيقه أو حكما ، لأنّ شبه المضاف مفرد حقيقه.

«فتوابع» المنادى «المعرب» هو المضاف وشبهه والنكره غير المقصوده والمستغات المجرور باللام والمنوّن بالنصب ضروره «تعرب بإعرابه» نحو : يا عبد الله الظريف أو الحسن الوجه فى النعت ، ويا بنى تميم أجمعين فى التاكيد ، ويا عبد الله كرزا فى البيان ، ويا عبد الله والحارث فى النسق المقرون بأل ، وقس على هذا ذلك.

وأجاز الأخفش فى النسق المقرون بأل والبيان التابعين للمعرب الرفع أيضا ، نحو : يا رجلا والحارث ، ويا عبد الله والحارث ويا أخانا زيد (١) ، وعلّل الأوّل بكونه فى حكم المستأنف ، فكأنّه باشره حرف النداء كما تقول : فى يا أيّها الرجل ، والثانى بأنّ هذا موضع قد اطّرد فيه المرفوع. قال الرضىّ : وهو غريب ، لم يذكره غيره ، انتهى. وأمّا البدل والنسق المجرّد من أل فسيأتى حكمها.

«وتوابع» المنادى «المبنىّ على ما يرفع به» فخرج المستغاث المبنىّ على الفتح لإلحاق ألف الاستغاثه ، فلا يجوز فى توابعه إلا النصب ، لأنّ المتبوع مبنىّ على الفتح. فلا يتصوّر الحمل على اللفظ من التأكيد صفه لتوابع ، أى التوابع الثابته (٢) «من التأكيد» ، والمراد به المعنوىّ ، إذ اللفظىّ حكمه فى الأغلب حكم الأوّل إعرابا وبناء. قال الرضىّ : وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا ، كقول الشاعر [من الرجز] :

۴۴۹ - إنّى وأسطار سطرن سطرا

لقائل يا نصر نصر نصرا (٣)

انتهى.

١- سقط «يا أخانا زيد» فى «ح».

٢- التوابع الكائنه «ح».

٣- هو لرؤبه بن العجاج وقيل لغيره. اللغه : الواو : للقسم ، وأراد بأسطار : القرآن ، وهى جمع سطر بمعنى الكتابه.

فيحتمل أن يكون هذا مختار المصنّف ، ولذلك لم يقيّد التأكيد بالمعنوىّ ، وليس التأكيد فى البيت بمتعيّن ، بل يجوز أن يكون كلّ من نصر الأوّل والثانى عطف بيان على المنادى الأوّل جاريا على لفظه والثانى على محلّه.

واستشكال ابن الطراوه لذلك بأنّ الشىء لا يبيّن نفسه مردود بجواز قولك : يا زيد زيد ، إذا قلته ، وبحضرتك اثنان ، اسم كلّ منهما زيد ، فإنّك إذا ذكرت الأوّل ، توهّم كلّ منهما أنّه المقصود ، فإذا كرّرته تكرّر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه ، فظهر المراد.

وأمّا قول بعضهم : إنّ نصر الثانى عطف بيان على الأوّل على اللفظ والثالث عطف بيان على الثانى على المحلّ ففيه أنّ قضيه ذلك أن يكون لتابع المنادى المبنىّ على الضّمّ إذا رفع إعرابان : لفظىّ ، هو الرفع ، وتقديرى ، هو النصب ، والظاهر من كلامهم خلافه ، وإنّه ليس له الإعراب واحدا ما الرفع فقط أو النصب فقط ، والظاهر ما ذكرناه أوّلا «والصفه» خلافا للأصمعىّ فى منعه وصف المنادى لشبهه بالمضمر الّذى لا يجوز وصفه. قال : وارتفاع نحو : الظريف فى قولك : يا زيد الظريف على تقدير أنت الظريف ، وانتصابه على تقدير أعنى الظريف ليس بشىء ، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع أحكامه.

«وعطف البيان ترفع حملا على لفظه» ، أى المنادى ، قيل : لأنّ الضمّ لاطّراده هنا بمعنى أنّه يصحّ أن يقال : كلّ منادى مفرد معرفه فهو مبنىّ على ما يرفع به أشبه الرفع فى الفاعل ، فكما أنّ الرفع فى الفاعل مطّرد ، كذلك هذا الضمّ فى المنادى مطّرد ، ويردّه أنّ الاطّراد ليس سببا لحمل التابع على لفظ المتبوع ، فإنّ نحو : يا فساق ويا سيبويه يطّرد فيه الكسر ، فيقال : كلّ فعال لسبّ المؤنّث فى النداء ، وكلّ علم ختم بويه مبنىّ على الكسر ، ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على لفظهما. وقيل لعروض الضّمّه ، لأنّها عرضت بدخول يا على المنادى عروضها فى الفاعل بدخول العامل ، فاشبهت الرفع فيه ، فيكون الرافع للتابع على هذا حرف النداء بناء على أنّ العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فى غير البدل ، وإلا فأين الرافع.

وبه صرّح الفاضل الهندىّ فى شرح الكافيه ، ولا يخفى ضعف ذلك ، قال فى التصريح : والقول بأنّ الرافع التبعيه قول ضعيف ، فلا يحسن التخريج عليه ، والمخلص من ربقه (۱) هذا الإشكال أن يحاول فى المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل فى المعنى ، والتقدير : مدعوّ زيد ، فرفع تابعه بالجمل على ذلك ، انتهى.

۱- الربقه : الحبل ، الخيط.

وفيه أنّ معنى المنادى إنشائى ، وما قدّره معنى خبرىّ. وقال عصام الدين : إنّ المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمده فى أنّه لا يتمّ الجمله النـدائيّه بـدونه ، وذلـك لأنّه فى معنى أقبل ، فـذلك المفعول فاعل فى القصـد ، ولـذلك بنى على ما يرفع به ، فرفع تـابعه بالحمـل عليه ، وفيه من التكلّف مـا لاـ يخفى كمـا اعترف هو به ، وبالجمله فالمسأله من غوامض هـذا العلم الجليل ، وكلّ تعلى ل فيها على ل.

«وتنصب» حملاـ «على محلّه» ، لأـنّ حقّ التـابع المبنىّ أن يكون تابعـا لمحلّه ، وهو هنا منصوب المحلّ على المفعوليّه ، فتقول فى التاكيد : يا تميم أجمعون وأجمعين ، وفى الصفه يا زيد الحسن والحسن ، وفى البيان يا غلام بشر وبشرا.

«والبـدل» كالمنـادى «المسـتقلّ مطلقـا» ، أى سواء كـان المنـادى مبنيّا أو معربا ، فيضمّ إن كان مفردا معرفه ، وإلا نصب ، كما لو كان المنادى ، فتقول : يا زيد بشـر ، ويا عبد الله بشر ، ويا أبا عبد الله ويا عبد الله أخا زيد ، كما تقول : يا بشر ويا أبا عبد الله ، ويا أخا زيد ، وذلك لأنّه فى نيّه تكرار العامل.

وقـال ابن مالـك : ويجوز عنـدى أن يعتبر فى البـدل حالاـن : حـال يجعـل فيهـا كالمسـتقلّ ، وهو كثير ، وحـال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بأل فى عدم الصلاحيّه لتقدير حرف النداء قبله ، نحو : يا تيم الرجال والنساء ، وصحه هذه المساله مبنيّه على أنّ العامل فى البدل هو العامل فى المبدل.

«أمّـا المعطوف» عطف نسق ، «فـإن كـان مع أل» سواء كـان علمـا ، نحو : يـا زيـد والحارث أو لم يكن ، نحو : يا زيـد والرجل ، «فالخليل» بن أحمـد الفراهيـدىّ نسـبته إلى فراهيـد ، وهى بطن من الأزد ، وهو فريد العصـر وقريع (١) الدهر وأستاذ أهل الفطنه الّـذى لم ير نظيره ، ولا عرف فى الدنيا عديله (٢) ، حتى قال بعض أهل العلم : إنّه لا يجوز على الصـراط بعـد الأنبياء أحد أدقّ ذهنـا من الخليـل رحمه الله «يختـار» مع تجويز النصب «رفعه» لمـا فيه من مشـاكلته للمنـادى فى حركته ، ونظرا إلى المعنى ، لأـنّه منادى مستقلّ معنى ، وإن لم يصـحّ مباشـره الحرف له ولكونه الأكثر فى اسـتعمالهم ، كما حكاه سـيبويه ، ووافق الخليل تلميذه سيبويه والمازنىّ.

۱- القريع : الفحل ، الكريم ، الغالب.

۲- العديل : المثل والنظير.

«ویونس» بن جبیب الضبیّ أستاذ سیبویه یختار «نصبه» ، لأنّه لا یجوز أن یلی حرف النداء ، فینبغی أن لا یجعل کلفظ ما ولیه ، ولذلک قرأ جمیع القرّاء ما عدا الأعرج (۱) قوله تعالی : (یا جِبالُ أَوِّبِی مَعَهُ وَالطَّیْرَ) [سبأ / ۱۰] بالنصب ، ووافق یونس أبو عمرو بن العلاء وعیسی بن عمرو الثقفیّ والجرمیّ ، وعزی فی غالب المتون هذا الاختیار إلی أبی عمرو دون غیره ، فالتبس الأمر علی بعض الناس ، فتوهّم أنّ ذکر یونس فی هذا المقام سهو من قلم الناسخ ، وسببه أنّه لم یکن فی هذا العلم بالراسخ.

«و» أبو العباس محمد بن یزید «» بضمّ المیم وفتح الباء الموحّده وفتح الراء المشدّده ، عرف بذلک لما حکی السیرافیّ من أنّه لمّا صنّف المازنیّ کتابه الألف واللام سأل عن دقیقه وعویصه (۲) ، فأجاب بأحسن جواب ، فقال : قم فأنت المبرّد ، بکسر الراء المثبت للحقّ ، فغیّره الکوفیّون ، وفتحوا الراء ، وجعلوه نبزا (۳).

«إن کان» المعطوف مع أل علما «کالخلیل» والیسع والصعق ، فهو «کالخلیل» فی اختیار الرفع ، أو فیختار الرفع کالخلیل ، لأنّ أل لم تفد فیه تعریفا ، فهی کالعدم ، فاشبه عطف النسق المجرّد من أل ، «وإلا» یکن المعطوف مع أل علما ، بل کان جنسا کالرجل والطیر ، فهو «کیونس» فی اختیار النصب ، لأنّه یکون حینئذ بإحداث أل فیه تعریفا وترکیبا ما مشابها للمضاف ، هذا هو المنقول الصحیح عن المبرد.

وما وقع فی الکافیه من قول ابن الحاجب والخلیل فی المعطوف یختار الرفع ، وأبو عمرو النصب ، وأبو العباس إن کان کالحسن فکالخلیل وإلا- فکأبی عمرو ، فمقتضاه کما حلّه المصنّف وغیره من الشّراح أنّ المبرّد یوافق الخلیل فی اختیار الرفع ، إذا کان المعطوف مع أل مثل الحسن فی عروض أل وجواز حذفها ، فکأنّه إذن مجرّد عن أل ، ویوافق أبا عمرو فی اختیار النصب مع لزوم أل کما فی الصعق لامتناع مباشره حرف النداء له مطلقا ، فکیف یضمّ ، وهو سهو من ابن الحاجب ، کما نبّه علیه الرضیّ رحمه الله.

قال شیخنا العلّامه محمد بن علی الشامیّ : - أعلی الله مقامه - وهذا الحلّ لعباره ابن الحاجب فی الکافیه أنّما علم من شرحه ، وإلا فعبارته لا تأبی التنزیل علی ما هو الصحیح ، وبعد ففی کلامه مع السهو فی النقل أنّه لم یعلم منه مذهب المبرّد فی عطف ما فیه اللام الأصلیّه ، انتهی ، فتأمّل. وتبع ابن الحاجب علی هذا النقل عن المبرّد صاحب اللباب وابن هشام فی الجامع الصغیر.

۱- عبد الرحمن بن هرمز عرف بالأعرج ، حافظ ، قارئ ، وهو أوّل من برز فی القرآن والسنن ، مات سنه ۱۱۷ ه ق الأعلام للزرکلی ، ۴ / ۱۱۶.

۲- العویص : الصعب والغامض.

۳- النبز : لقب السوء.

«وإلا» يكن المعطوف مع أل بل كان مجرّدا عنها فهو «كالبدل» فى كونه كالمنادى المستقلّ مطلقا ، فيضمّ إن كان مفردا معرفه وإلا نصب. فتقول : يا زيد وبشر ويا عبد الله وبشر ويا زيد وأبا عبد الله ويا عبد الرحمن وعبد الله ، كما تقول : يا بشر ويا أبا عبد الله ويا عبد الله ، لأنّ العاطف كالنائب عن العامل.

وأجاز الكوفيّون والمازنىّ نحو : يا زيد وعمرا بالنصب قياسا على المعطوف مع أل ، قال ابن مالك : وما رواه غير بعيد من الصحّه ، إذ لم ينو إعاده يا ، فإنّ المتكلّم قد يقصد إيقاع نداء واحد على اسمين ، كما يقصد أن يشتركا فى عامل واحد ، انتهى.

«وتوابع ما يقدّر ضمّه» من المنادى المبنىّ كالمنادى «المعتلّ» أى المقصور ، نحو : يا موسى ويا فتى ، ومثله المنقوص ، نحو : يا قاضى ويا غازى ، والمنادى المبنىّ قبل النداء ، نحو : يا هذا ويا هؤلاء ويا تأبّط شرّا ويا معدى كرب «كتوابع» المنادى المبنىّ «المضموم لفظا» ، نحو : يا زيد «فترفع» أى توابع ما يقدّر ضمّه «للبناء المقدّر» حملا «على اللفظ» المقدّر كالظاهر ، وتنصب للنصب المقدّر» حملا «على المحلّ» كما تنصب.

وتوابع المضموم لفظا حملا ـ عليه فتقول : يا موسى الفاضل والفاضل ويا فتى نفسه ونفسه ، ويا قاضى كرز وكرزا ، ويا موسى الحارث والحارث ، ويا هذا الكريم والكريم ، ويا هولاء أجمعون وأجمعين ، ويا تأبّط شرا أخو زيد وأخا زيد ، ويا معدى كرب والعباس والعباس ، وقس على ذلك.

لا يقال : المنادى المبنىّ قبل النداء ليس بمضموم المحلّ بل منصوبه ، لأنّه مفعول به ، لأنّا نقول : المراد بمضموم المحلّ أنّه لو وقع موقعه مفرد معرفه معرب فى الأصل لفظا لكان مضموما ، وجاز أن يكون مضموم المحلّ مع كونه منصوب المحلّ باعتبارين كهذا فى نحو : عجبت من ضرب هذا الرجل ، محلّه الجرّ باعتبار كونه مضافا إليه ، والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ، ولهذا جاز فى تابعه الرفع والجرّ ، وكذلك المنادى ها هنا مضموم المحلّ باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظا ، ومنصوب المحلّ باعتبار كونه مفعولا به.

تنبيهات : الأوّل : تابع أىّ واسم الإشاره يجب رفعه عند غير المازنىّ ، لأنّه هو المقصود بالنداء. فجعلوا إعرابه بالحركه الّتى كان يستحقّها لو باشره حرف النداء تنبيها على أنّه المنادى ، نحو : يا أيّها الرجل ويا هذا الرجل ، إن كان المراد أوّلا نداء الرجل ، وإنّما أتى باسم الإشاره وصله لنداء الرجل ، وإن كان المراد نداء اسم الإشاره دونه ، جاز فيه الرفع والنصب.

الثانى : قال أبو حيّان : التابع لأىّ فى النداء وصف وقيل : عطف بيان. قال ابن السّيّد : وهو الظاهر ، انتهى. وفصّل بدر الدين مالك فى شرح الخلاصه فقال : إن كان مشتقّا فهو نعت نحو : يا أيّها الفاضل ، وإن كان جامدا فهو عطف بيان ، نحو : يا أيّها الغلام ، انتهى.

وأمّا تابع اسم الإشاره فى النداء وغيره فإن كان مشتقّا فلا خلاف فى كونه وصفا ، وإن كان جامدا فمن اشتراط الاشتقاق فى الوصف. قال : إنّه عطف بيان ، ومن لم يشترط قال : إنّه وصف ، وسمّاه سيبويه وصفا أيضا.

وقال ابن عصفور : أجاز النّحويّون فى مثل مررت بهذا الرجل الصفه وعطف البيان ، واستشكله باشتراطهم فى البيان أن يكون أعرف من المبيّن ، وفى النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشىء أعرف وغير أعرف.

وأجاب بأنّه إذا قدّر عطف بيان قدّرت أل فيه لتعريف الحضور ، فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل عليه ، والإشاره إنّما تدلّ على الحضور دون الجنس ، وإذا قدّر نعتا قال : للعهد والمعنى : مررت بهذا ، وهو الرجل المعهود ، فلا دلاله فيه على الحضور ، والإشاره تدلّ عليه ، فكان أعرف ، قال : وهذا معنى كلام سيبويه. قال السهيلىّ : سيبويه وإن سمّاه صفه ، فمذهبه التسامح فى هذه التوابع كلّها ، وقد سمّى التوكيد وعطف البيان صفه فى غير موضع ، وقد عرفت مذهبه فى ذلك ، انتهى.

مميّز أسماء العدد

صمديه

الرابع : مميّز أسماء العدد ، فمميّز الثلاثه إلى العشره مجرور ومجموع ، ومميّز ما بين العشره والمائه منصوب مفرد ، ومميّز المائه والألف ومثّناهما وجمعه مجرور مفرد ، ورفضوا جمع المائه. وأصول العدد اثنتا عشره كلمه : واحد إلى عشره ومائه وألف ، فالواحد والاثنان يذكّران مع المذكّر ويؤنّثان مع المؤنّث ، ولا يجامعهما المعدود بل يقال : رجل ورجلان. والثلاثه إلى العشره بالعكس ، نحو قوله تعالى : (سَخَّرَها عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيالٍ وَثَمانِيَةَ أَيَّامٍ.)

تتمّه : وتقول أحد عشر رجلا ، واثنى عشر رجلا فى المذكّر ، إحدى عشره امرأه ، واثنتا عشره امرأه ، فى المؤنّث وثلاثه عشر رجلا إلى تسعه عشر رجلا فى المذكّر ، وثلاث عشره امرأه إلى تسع عشره امرأه فى المؤنّث ، ويستويان فى عشرين وأخواتها ، ثمّ تعطفه فتقول : أحد وعشرون رجلا ، وإحدى وعشرون امرأه ، و

اثنان وعشرون رجلا ، واثنتان وعشرون امرأه ، وثلاثه وعشرون رجلا ، وثلاث وعشرون امرأه ، وهكذا إلى تسع وتسعين امرأه.

شرح

«الرابع» ممّا يرد منصوبا وغير منصوب «مميّز أسماء العدد» بفتحتين ، والعدد قيل : كميّه تطلق على الواحد ، وما يتألّف منه ، فيدخل فيه الواحد ، وقيل : نصف مجموع حاشيته ، فيخرج ، وقد يتكلّف لادراجه بشمول الحاشيه الكسر ، والحقّ أنّه ليس بعدد ، وإن تألّف منه الأعداد ، كما أنّ الجوهر الفرد عند مثبتيه ليس بجسم ، وإن تألّف منه الأجسام ، قاله المصنّف فى الخلاصه.

قال فى الكشكول : أجمع أرباب الحساب على أنّ تعريف العدد بأنّه ما ساوى نصف مجموع حاشيته لا يصدق على الواحد ، إذ ليس له حاشيه تحتانيّه ، وفيه نظر ، إذ حاشيه الفوقانيّه لكلّ عدد تزيد عليه بمقدار أو نقصان الحاشيه التحتانيّه عنه ، ومن ثمّ كان مجموعهما ضعفه.

قد أجمعوا على أنّ العدد إمّا صحيح أو كسر ، فتقول : الحاشيه التحتانيّه للواحد هى النصف ، فالفوقانيّه واحد ونصف ، لأنّها تزيد على الواحد بقدر نقصان النصف عنه ، كما هو شأن حواشى الأعداد ، فالواحد نصف مجموعهما ، فالتعريف المذكور صادق على الواحد ، انتهى.

قال الرضىّ : ومنع بعضهم أن يكون الاثنان من العدد. قالوا : لأنّ الفرد الأوّل وهو الواحد ليس بعدد ، فكذا ينبغى أن يكون الزوج الأوّل ، وهذا كلّه مبنىّ على اصطلاح الحساب.

وأمّا النحاه فعلى أنّ كلّا من الواحد والاثنين عدد لا خلاف بينهم فى ذلك ، ولهم فى تعريفه عبارت من أحسنها قول البلخىّ (۱) فى الوافى : العدد ما يقع جوابا لكم.

«فمميّز الثلاثه إلى العشره» بدخول الغايه فى حكم ما قبلها «مجرور» بإضافتها إليه لإبهام العدد وإضافه المبهم إلى مميزه ككلّ وغير ، كما تقول : كلّ رجل ، وأمّا نحو أحد عشر رجلا فسيأتى وجهه. «ومجموع» وحقّه أن يكون مكسّرا من أبنيه القلّه ، نحو :

ثلاثه أفلس وأربعه أعبد وسبعه أبحر ، وأما كونه مجموعا فلقصد التطابق فى المعنى ، وأمّا كونه من أبنيّه القلّه فلأنّ الآحاد من العشره فما دونها للقلّه فناسب أن يكون مميّزها قليلا ، وقد يكون سالما إن أهمل تكسيره ، نحو : (سَبْعَ سَماواتٍ) [البقره / ۲۹] ، و (سَبْعَ بَقَراتٍ) [يوسف / ۴۳] ، وخمس صلوات ، أو جاور ما أهمل تكسيره ، نحو : (سَبْعَ

۱- أحمد بن سهل أحد الكبار الأفذاذ من علماء الإسلام ، جمع بين الشريعه والفلسفه والأدب والفنون ، من مؤلفاته نظم القرآن ، شرائع الأديان ، مات سنه ۳۲۲ ه ق. المصدر السابق ۱ / ۱۳۱.

سُنْبُلاتٍ) [يوسف / ۴۳] ، فإنّه فى التنزيل مجاور سبع بقرات ، ولذا جاء فى غير الآيه سبع سنابل.

وقد يكون من أبنيه الكثره إن أهمل بناء القلّه ، نحو : ثلاثه جوار وأربعه رجال ودراهم ، أو كان له بناء قلّه ، لكنّه شاذّ قياسا ، نحو (ثَلاثَهَ قُرُوءٍ)(۱) [البقره / ۲۲۸] ، فإنّه جمع قرء بفتح القاف وسكون الراء ، وجمعه على إقراء شاذّ ، أو سماعا ، نحو : ثلاثه شسوع (۲) ، فإنّ أشساعا قليل فى الاستعمال.

تنبيهات : الأوّل : قال بعضهم : ربّما يخرج قوله مجموع ما إذا كان المميّز اسم جنس كشجر وتمر ، أو اسم جمع كقوم ورهط ، فإنّ كلّا منهما يقع مميّزا ، فيخفض بمن كقولك : ثلث من التمر ، وعشره من القوم ، وقد يخفض بالإضافه ، نحو : (وَكانَ فِي الْمَدِينَهِ تِسْعَهُ رَهْطٍ) [النمل / ۴۸]. وفى الحديث : ليس فيما دون ثلاثه ذود صدقه (۳). وكقوله [من الرجز] :

۴۵۰ - ...

ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل (۴)

ويجوز أن يجاب بأنّ المراد بقوله مجموع ، ما يفيد الجمعيّه ، سواء كان جمعا أو اسم جنس أو اسم جمع ، فعلى هذا فالمراد بقوله : «مجرور» أعمّ من المجرور بالإضافه أو بالحرف ، وقد أجمعوا على جرّ اسمى الجنس والجمع بمن ، وأمّا بالإضافه ففيه مذاهب :

أحدها : الجواز على قلّه ، وهو مذهب ابن عصفور ، والثانى : الاقتصار على ما سمع ، وهو مذهب الأكثرين ، والثالث : التفصيل فى اسم الجمع ، فإن كان ممّا يستعمل للقليل فقط ، نحو : نفر ورهط وذود جاز ، وإن كان ممّا يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوه لم يجز ، وهو مذهب المازنىّ.

الثانى : لم يستثن المصنّف المأئه إذا وقعت مميّزا ، فإنّها تفرد غالبا ، نحو : ثلاثمائه وأربعمائه ، اعتمادا على ما سيأتى فى كلامه قريبا من أنّهم رفضوا جمعها ، وسيجئ الكلام على ذلك.

ومميّز ما بين العشره والمأئه ، وهو أحد عشر إلى تسعه وتسعين ، منصوب ، أمّا فى المركّب نحو : أحد عشر وبابه فلتعذّر الإضافه ، إذ هى ملزومه لجعل ثلاثه أسماء كالاسم الواحد ، فكرهوا ذلك ، ولا يرد قولهم : خمسه عشر زيد ، لأنّ المضاف إليه ثمّ هو المقصود

۱- قال الأصمعى فى قوله تعالى : (ثَلاثَهَ قُرُوءٍ) : جاء هذا على غير قياس والقياس ثلاثه أقرؤ ولا يجوز أن يقال ثلاثه فلوس ، أنّما يقال ثلاثه أفلس. والقروء : الأطهار. لسان العرب ۳ / ۳۱۶۵.

۲- الشسوع والأشساع مفردهما الشسع : سير يمسك النعل بأصابع القدم.

۳- روى : ليس فيما دون خمس ذود صدقه : صحيح البخارى ۱ / ۶۱۱ ، رقم ۱۳۵. الذود : القيطع من الأبل.

۴- صدر البيت «كأنّ خصييه من التدلّل» وهو لخطام المجاشعى أو لجندل بن المثنّى أو لسلمى الهذليه. اللغه : خصييه : الخصيان ، التدلّل : الترهل ، ظرف عجوز : وهاء من جلد ، ثنتا حنظل : حنظلتان.

بالأوّل ، وإنّما جئ به لبيان المضاف ، فكان الجميع كالشيء الواحد ، والمضاف إليه فى خمسه عشر زيد مغاير للأوّل ، فلم يكن معه كالشيء الواحد.

أمّا فى العقود فلأنّه لا يتصوّر إضافته ، لا مع حذف النون ولا مع إبقائها ، أمّا مع حذفها فلما يلزم من حذف نون أصليّه وضعت مع الكلمه ، وأمّا مع إبقائها فلأنّه يلزم إبقاء نون تشبه نون الجمع المحقّق ، وكلّ منهما مستكره مفرد ، نحو : (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً) [يوسف / ۱۴] ، (هذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً) [ص / ۲۳].

وإنّما أفرد لكون المفرد هو الأصل ، وهو أخفّ من الجمع ، والغرض من التفسير به حاصل فلا يسوّغ العدول عنه من غير داع ، وأمّا قوله تعالى : (وَقَطَّعْناهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً أُمَماً) [الأعراف / ۱۶۰] ، فليس أسباطا فيه بتمييز ، بل بدل من اثنتى عشره ، والتمييز محذوف ، أى اثنتى عشره فرقه ، ولو كان تمييز لذكّر العددان ، لأنّ السبط مذكّر.

وذهب بعضهم إلى أنّه تمييز ، وأجاب ابن مالك فى شرح الكافيه عن التأنيث بأنّه ممّا رجّح فيه اعتبار المعنى ، فذكر أممّا يرجّح حكم التانيث ، كما رجّحه ذكر كاعبان ومعصر فى قول عمر بن أبى ربيعه [من الطويل] :

۴۵۱ - وكان مجنّى دون من كنت أتّقى

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر (۱)

وهذا منه مخالف لما فى شرح التسهيل من أنّه بدل لا تمييز ، ويبقى الإشكال فى أنّ أسباطا جمع ، ومميّز المركّب مفرد.

وفى الكشاف إنّ المراد : وقطعناهم اثنتى عشره قبيله ، وإنّ كلّ قبيله أسباط لا سبط ، فأوقع أسباطا موقع قبيله.

قال ابن مالك : ومقضى ما ذهب إليه أن يقال : رأيت إحدى عشره أنعاما إذا أريد إحدى عشره جماعه ، كلّ واحده منها أنعام ، ولا بأس برأيه لو ساعده استعمال ، لكن قوله : كلّ قبيله أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغه : إنّ السبط فى بنى اسرائيل بمترله قبيله من العرب ، فعلى هذا يكون معنى قطعناهم اثنتى عشره قبائل ، فأسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيله ، فلا يصحّ كونه تمييزا ، فالتمييز محذوف ، انتهى.

وقول الحديثىّ : الظاهر أنّ الزمخشرىّ أعرف باللغه دفع للنقل بمجرّد دعوى لم يقم عليها دليل ، قال الدمامينىّ : وما إخالها إلا عصبيّه عجميّه أوجبت التحامل (۲) على أبناء العرب ، انتهى.

۱- اللغه : كاعبان : تثنيه كاعب من كعبت الفتاه : نهد ثديها ، المعصر : اسم فاعل من أعصرت الفتاه : بلغت شبابها.

۲- التحامل : التكلّف على مشقه وإعياء ما لا يطيق.

وفی التصریح إنّ القول بالبدلیّه من اثنتی عشره مشکل علی قولهم : إنّ المبدل منه فی نیّه الطرح غالبا ، ولو قیل : قطعناهم أسباطا لفاتت کمیّه العدد ، وحمله علی غیر الغالب لا یحسن تخریج القرآن علیه ، انتهی. وفی سلبه الحسن عن غیر الغالب نظر ، انتهی.

تنبیه : حکی الکسائی أنّ من العرب من یضیف العشرین وأخواته إلی ممیّزه منکّرا أو معرّفا ، فیقول : عشرو درهم وأربعو ثوبه ، وهو شاذّ ، لا یقاس علیه ، فلا یرد علی قضیته کلام المصنّف.

«و» ممیّز «المائه والألف وتثنیتهما وجمعه» أی جمع الألف «مجرور» بإضافتها إلیه «مفرد» ، نحو : مائه رجل ومائتی رجل وألف رجل وألفی رجل وثلاثه آلالف رجل ، وإنّما کان مجرورا مفردا ، لأنّ المائه والألف لما أشبها الثلاثه فی اللفظ من حیث إنّهما من أصول العدد مثلها ، ولا ترکیب فیها ، ولا زیاده ولا عطف ، وأشبها أحد عشر إلی تسعه وتسعین فی الکثره ، مع أنّهما یقترنان بهذا القسم ، أعطی ممیّزهما أحد حکمی الثلاثه إلی العشره ، وهو الجرّ ، وأحد حکمی أحد عشر إلی تسعه وتسعین ، وهو الإفراد توفیقا بین الشبهین ، ولم یعکس ، لأنّ المفرد هو الأصل مع حصول الغرض به.

وقد یجیء تمییز المأئه جمعا کقراءه الأخوین حمزه والکسائی : (وَلَبِثُوا فِی کَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَهٍ سِنِینَ) [الکهف / ۲۵] ، بحذف التنوین للإضافه ، ومن نوّن جعلها عطف بیان ، وجعلها بعضهم بدلا ، وردّ بأنّ البدل علی نیّه طرح الأوّل ، ولو قیل : ولبثوا فی کهفهم سنین لفات التنصیص علی کمیّه الأعداد ، ویجاب بأنّ نیّه الطرح غالبه لا لازمه.

قال الزّجاج : ولا یکون سنین تمییزا لما یلزم علیه أن یکون قد لبثوا تسعمائه سنه.

قال ابن الحاجب : ووجهه أنّه فهم من لغه العرب أنّ ممیّز المائه واحد من مائه کقولک : مائه رجل ، فرجل واحد من مائه ، فلو کان تمییزا لکان واحدا من ثلاثمائه ، وأقلّ سنین ثلاثه ، فکأنّه قیل : ثلاثمائه ثلث سنین ، فیکون تسعمائه ، وهذا بعینه جاز فی قراءه حمزه والکسائی بالإضافه ، فإنّ سنین فیها تمییز لا غیر ، وإن لم یکن منصوبا.

قال الطیبیّ (۱) : وهذا یطّرد فی اثنتی عشره أسباطا علی القول بأنّه تمییز ، فیلزم أن یکون ستّه وثلاثین سبطا ، ثمّ قال ابن الحاجب : ما ذکره الزّجاج غیر لازم ، لأنّ ذلک أنّما یلزم إذا کان الممیّز مفردا ، وأمّا إذا کان جمعا فالقصد فیه کالقصد فی وقوع التمییز جمعا ، انتهی.

۱- الحسن بن محمد الطیبی ، الإمام المشهور العلّامه فی المعقول والعربیّه والمعانی والبیان. صنّف : شرح الکشاف ، التبیان فی المعنی والبیان. شرح المشکاه. بغیه الوعاه ۱ / ۵۲۲.

ويجئ مميّزها منصوبا مفردا ، كقوله [من الوافر] :

۴۵۲ - إذا عاش الفتى مأتين عاما

فقد ذهب المسرّه والفتاء (۱)

ولا يرد شيء من الأمرين على قضيّه كلام المصنّف ، لأنّه شاذ.

«ورفضوا» أى العرب تركوا «جمع المأئه» مضافا إليها ثلاث وأخواته ، ولم يقولوا ثلاثمئات أو مائين ، وإن كان هو القياس ، لأنّ مميّز الثلاثه إلى العشره يكون جمعا ، كما مرّ ، لكنهم كرهوا الجمع هنا لما فى الإتيان به من تكرّر معنى التانيث ، لأنّ الجمع مؤنّث معنى ، والمائه أيضا مونث ، فعومل بالخفّه لذلك ، أو لأنّ المائه وإن أفردت لفظا فهى جمع معنى ، لأنّها عشر عشرات وهو عدد قليل. وقد جاء فى الشعر [من الطويل] :

۴۵۳ - ثلاث مئين للملوك وفى بها

ردائى وجلّت عن وجوه الأهاتم (۲)

قالوا : قتل فى معركه ثلاثه ملوك من العرب ، وكان دياتهم ثلاثمائه بعير ، فرهن ردائه بالدّيات الثلث ، وهو دليل شرفه ، ووجوه الأهاتم أعيانهم ، وهم بنو الأهتم سنان بن سمىّ ، سمّى بذلك لأنّه كسر ثنيته يوم الكلاب ، والهتم كسر الثنايا من أصلها ، ولا يرد ذلك على قضيه كلام المصنّف ، لأنّه شاذّ.

قال الرضىّ. وإن لم يضعف إلى المائه ثلاث وأخواته جمعت ، وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد ، نحو : مئات رجل ، انتهى.

«وأصول العدد» الّتى يرجع إليها «اثنتا عشر كلمه» ، وأشار بترك تعيين الفروع إلى أنّه لا يضبطها عدد ، وهى «واحد إلى عشره» ، والغايه داخله فهى عشر كلمات ، «ومائه وألف» كلمتان أخريان مع العشر المذكوره ، فالمجموع اثنتى عشره كلمه ، وما عداها فهو متفرّع عليها إمّا بتثنيته ، نحو : مأتين وألفين ، وإمّا بجمع ، نحو : مئات وألف ، وإمّا بإلحاق علامه الجمع ، نحو : عشرين وأخواته وإمّا لعطف ، نحو : ثلاثه وعشرين وأخواته ، وإمّا بالتركيب التضمّنى ، نحو : خمسه عشر ، وإمّا بالتركيب الإضافىّ ، نحو : ثلاثمائه.

«فالواحد» اسم فاعل من وحد يحد ، أى انفرد ، فهو بمعنى المنفرد ، أى العدد المنفرد ، «والاثنان» لفظ موضوع لواحدين من المثّنى ، فاللام محذوفه ، و «يذكّران مع» العدد «المذكّر» ، فيقال : رجل واحد ورجلان اثنان ، «ويؤنّثان مع» العدد «المؤنّث» ، فيقال : امراه واحده وامرأتان اثنتان أو ثنتان على الأصل.

۱- هو للربيع بن ضبع الفزارى وإنّه كان من المعمرين فلمّا بلغ مأتى سنه قال الأبيات وهذا البيت منها. اللغه : الفتاء : الشباب.

٢- البيت للفرزدق. اللغه : الرداء : الثوب ، جلّت : كشفت.

والقياس بتذكير المذكّر وتأنيث المؤنّث ، ويشاركها فى ذلك ما وازن فاعلا مطلقا ، والعشره إذا ركّبت ، فتقول : الجزء الثالث والثالث عشر والمقامه الثالثه والثالثه عشره.

«ولا يجمعهما» أى الواحد والاثنان «المعدود» ، فلا يقال : واحد رجل ولا اثنان رجلان ، «بل يقال : رجل ورجلان» ، لأنّ رجلا يفيد الجنس والوحده ، ورجلين يفيد الجنس والاثنيّه ، فلا فائده فى الجمع بينهما بخلاف البواقى ، فإنّه لا تستفاد العدد والجنس إلا من العدد والمعدود كليها ، فإذا قلت : ثلاثه ، أفاد العدّه دون الجنس ، وإذا قلت : رجال ، أفاد الجنس دون العدّه ، فإذا قصدت الإفادتين جمعت بين العدد والمعدود فقلت : ثلاثه رجال مثلا.

قال ابن هشام وغيره : وأمّا قوله [من الرجز] :

۴۵۴ - كأنّ خصييه من التّدلّل

ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل (۱)

فشاذّ ، لا يرد على ما تقرّر ، ولا يخفى أنّ التعليل المذكور لا يتأتّى فى مثل هذا ضروره أنّ جنس المعدود وهو حنظل لا يستفاد من العدد كما فى رجلان.

قال عصام الدين فى شرح الكافيه : وتنقيح التعليل أنّ العرب استغنوا بتوحيد ما يجعل تمييزا عن الواحد وبتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الأعداد ، فإنّه لا يمكن تصرّف فى تمييزها بوجه يغنى عن ذكر العدد ، انتهى.

«والثلاثه إلى العشره» بدخول الغايه «بالعكس» أى تؤنّث مع المذكّر ، وتذكّر مع المؤنّث ، سواء كان منهما حقيقيّا ، نحو : ثلاث نسوه وثلاثه رجال ، أو مجازيّا نحو قوله تعالى : (سَخَّرَها عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيالٍ وَثَمانِيَهَ أَيَّامٍ) [الحاقه / ۷] ، فذكّر سبع مع ليال ، وهى مؤنّثه ، وأنّث ثمانيه مع الأيّام ، وهى مذكّر.

قال [الأسترآباذى] فى البسيط : وذلك للفرق وعدم الإلباس ، وهذا من غريب لغتهم ، لأنّ التاء علامه التأنيث ، وقد جعلت هنا علامه التذكير ، قال : وهذا الّذى قصد الحريرى بقوله فى مقاماته الموطن الّذى يلبس فيه الذكران براقع النسوان وتبرز ربّات الحجال فى عمائم الرجال ، انتهى.

وقال ابن مالك وغيره : إنّما حذفت التاء من عدد المؤنّث ، وأثبتت فى عدد المذكّر فى هذا القسم ، لأنّ الثلاثه وأخواته أسماء جماعات ، كزمره وأمه وفرقه ، فالأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستصحب مع المذكّر لتقدّم رتبته ، وحذفت مع المؤنّث

۱- تقدم برقم ۴۵۰.

لتأخّر رتبته. قال بعضهم : ولأنّ المؤنّث ثقيل فناسبه حذف التاء ، والمذكّر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا ، حكاه فى البسيط.

تنبيهات : الأوّل : محلّ ما ذكر إذا لم يحذف المعدود ، فإن حذف جاز فى الفصيح حذف التاء مع المذكّر ، نحو (أَرْبَعَهَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً) [البقره / ۲۳۴] ، أى عشره أيام ، وفى الحديث : من صام رمضان ، وأتبعه بستّ من شوّال (۱).

وحكى الكسائى عن ابن أبى الجراج (۲) : «صمنا من الشهر خمسا» ، والأفصح إثباتها ، وأمّا نحو : (مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَهِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها) [الأنعام / ۱۶۰] فعلى حذف مضاف ، أى عشر حسنات أمثالها ، ولولاه لقيل : عشره ، لأنّ المثل مذكّر ، والمعتبر مع الجمع حال مفرده فى التذكير والتأنيث.

الثانى : إذا كان معنى المعدود مؤنّثا ، واللفظ مذكّرا ، وبالعكس جاز الوجهان تقول : ثلاثه أشخص ، وثلاث أشخص ، أى نساء ، وثلاث أنفس ، وثلاثه أنفس أى رجال. والأوّل هو الغالب ، وكذا فى ما جاز تذكيره وتأنيثه كساق ولسان نحو :

خمسه ألسنه وخمس ألسنه وخمسه سوق وخمس سوق.

الثالث : قد يذكّر العدد من غير إراده معدود ، وهو العدد المطلق ، فيؤتى فيه بالتاء لا غير ، نحو : ثلاثه نصف ستّه ، ولا ينصرف ، لأنّه علم ، كذا قال بعضهم ، وما ذكره من منع الصرف هو رأى الزمخشرىّ وابن جنىّ وابن خبّاز وابن مالك.

قال الرضىّ قال ابن جنىّ : وكذا فى بعض نسخ المفصّل (۳) ما معناه أنّ الاعداد إذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت أعلاما ، فلا ينصرف إن انضمّ إلى العلميّه سبب آخر ، كقولك : ستّه ضعف ثلاثه ، غير منصرفين ، ومائه ضعف خمسين.

قال المصنّف يعنى ابن الحاجب : إنّ جار الله كان أثبته ثمّ أسقطه لضعفه ، قال : ووجه إثباته أنّ ستّه مبتدأ ، فلولا أنّه علم لكان مبتدأ بالنكره من غير تخصيص. قال : ونعم ما قال ، ووجه ضعفه أنّه يؤدّى إلى أن يكون أسماء الأجناس كلّها أعلاما ، إذ ما من نكره إلا ويصحّ استعمالها كذلك ، نحو : رجل خير من امرأه ، وذلك جائز فى كلّ نكره قامت قرينه على أنّ الحكم غير مختصّ ببعض من جنسها ، فمجوّز الابتداء هنا كونها للعموم ، وقد جاءت النكره غير المبتدأ أيضا فى الإيجاب للاستغراق ، لكن قليلا ، نحو (عَلِمَتْ نَفْسٌ ما قَدَّمَتْ) [الانفطار / ۵] ، إلى هنا كلام الرضىّ.

۱- تمام الحديث «كان كصوم الدهر». سنن ابن ماجه ، ص ۴۰۱ ، رقم ۱۷۱۶.

۲- لعلّه محمد بن داود الجرّاح ، أديب من علماء الكتاب من أهل بغداد ، له كتب ، منها : الورقه فى أخبار الشعراء ، والشعر والشعراء ، مات سنه ۲۹۶ ه ق. الأعلام للزركلى ۶ / ۳۵۵.

۳- المفصل فى صنعه الإعراب لجار الله الزمخشرى.

هـذه «تتمّه» الأحكام العـدد فى التـذكير والتأنيث ، «تقول» : أنت يا مخاطبا فى الأعداد المركّبه عندى «أحد عشـر» عبدا اثنا عشـر «رجلا» بتـذكير الجزئين «فى» العدد «المذكّر ، إحدى عشـره» أمه ، اثنا عشـره «امرأه» على لغه الحجازيّين ، وثنتا عشـره امرأه على لغه التميميّين بتأنيث الجزئين «فى» العدد «المؤنّث» على الأصل ، والقياس فى المذكّر والمؤنّث.

تنبيهات : الأوّل : الهمزه فى أحـد وإحـدى منقبله عن الواو ، إلا أنّ الأوّل شاذّ لازم غالبا عنـد الجميع والثانى مطّرد عند المازنىّ ، وهو الأصـحّ كإشـاح ، وإكـاف شـاذّ عنـد غيره ، وقـد اختاروهما فى الأعـداد المنفيّه على واحـد وواحـده تخفيفا ، وقيل : خوف الالتباس بالصّفه ، وقد يستعملونها فيها أيضا ، لكن قليلا ، فيقال : واحد عشر وواحده عشره وواحده وعشرون ، وربّما قيل : وحد عشر.

قال الرضـىّ : ويستعمل أحد وإحدى فى غير التنييف (١) مضافين مطّردا ، نحو : أحـدهم وإحداهنّ ، ولا تسـتعمل إحدى إلا فى التنييف أو مضافه ، وأمّا أحد فيسـتعمل مطّردا لعموم العقلاء بعد نفى أو نهى أو استفهام أو شرط ، نحو : ما جاءنى أحد ، ويلزمه الافراد والتذكير ، قال تعالى : (لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ) [الأحزاب / ٣٢] ، وتعريفه حينئذ نادر ، ولا يقع فى إيجاب يراد به العموم ، فلا يقال : لقيت أحـدا إلا زيدا خلافا للمبرّد. قال أبو على : وهمزته فى غير الموجب للاسـتغراق أصـليّه لا بدل من الواو ، انتهى ملخّصا.

ومـا ذهب إليه أبو على ذهب إليه جماعه أيضا منهم ابن بابشاذ فى شـرح الجمل ونصّه : وأمّا أحـد من قولك : ما فى الـدّار أحد ونحوها إذا استعملت فى غير الواجب ، همزتها أصليّه غير مبدله ، انتهى.

وكان الحامل لهم على ذلك كما قال الرضـى : إنّهم لّما لم يروا فى ذلك معنى الوحده ارتكبوا كون الهمزه أصليّه ، والأولى أن يقـال : إنّ همزته فى كـلّ موضع منقلبه عن الواو ، ومعنى مـا بالـدار أحـد ، مـا فيهـا واحـد ، فكيف مـا فوقه ، وقـد يسـتعمل فى الموجب بلا تنييف ولا إضافه استعمال واحد ، كما فى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [التوحيد / ١].

الثانى : ما ذكرناه من أنّ الألف فى إحـدى للتأنيث هو الأصـحّ الّذى عليه الجمهور ، قال ابن بابشاذ فى شـرح الجمل : ومحال أن تكون للإلحاق بمترله ألف معزى ، كما قال بعضـهم لأنّها لو كانت للإلحاق لسـمعت منوّنه فى قولك : إحدى وعشرون جاريه ، لأنّ ألف الإلحاق منوّنه ، ما لم يكن الاسم الّذى هى فيه علما ، فإذا بطل أن تكون للإلحاق ،

١- أى مع عشره أو مع عشرين وأخواته.

وبطل أن تكون أصليّه لعدمها فى أحد ، وبطل أن تكون لتكثير الكلمه لعدم كونها على أكثر من أربعه أحرف ثبت أنّها للتانيث. انتهى.

الثالث : إنّما جمعوا بين تأنيثين فى إحدى عشره لاختلاف لفظى العلامتين فى اثنتى عشره ، إمّا لأنّ التاء بدل عن الياء ، وليست للتأنيث ، أو لأنّها زائده للإلحاق بأصبهان ، أو لأنّ إحدى الكلمتين معربه والأخرى مبنّه ، فكأنّهما قد تباينا ، أو لأنّهما متضافيان بدليل حذف النون ، أو لأنّ اثنتين بمترله ثنتين وتاء ثنتين للإلحاق بمترله التأنيث لسكون ما قبلها ، فكأنّما ألحقا بمثال جذع ، كما ألحقت أخت بمثال قفل ، فالتاء زائده.

قال ابن هشام : كلّ ذلك قد قيل : والسؤال عندى من أصله ليس بالقوىّ ، لأنهم قالوا فى اسم الفاعل : خامس عشر فى المذكّر وخامسه عشر فى المؤنّث ، فأنّثوا الكلمتين جميعا ، وبنوهما على الفتح ، وذلك مجمع عليه ، وكذا فى الباقى ، فدلّ على أنّهم اعتبروا حاله الكلمتين قبل التركيب ، انتهى.

الرابع : الحجازيّون يسكنون ثنتين عشره فى التركيب إذا كانت مختومه بالتاء كراهه توإلى أربع متحرّكات فى ما هو كالكلمه الواحده وبنو تميم تكسرها تشبيها بتاء كتف.

قال ابن بابشاذ : وهذا الموضع من أعجب الأشياء ، وذلك أنّ مذهب بنى تميم فى مثل كتف وفخذ التخفيف (١) ، ومذهب أهل الحجاز فى مثل هذا الثقيل ، وقد انعكس المذهبان فى هذا الباب ، وليس له علّه سوى أنّه حدث مع التركيب أحكام ، لم تكن قبل التركيب لمعنى يختصّ به ، انتهى.

وبعض بنى تميم يفتحها إبقاء لها على أصلها ، وبذلك قرأ الأعمش : فانفجرت منه اثنتى عشره عينا [البقره / ٦٠]. وبعضهم يسكّن عين عشره بمتحرّك الآخر لاجتماع أربع فتحات بخلاف اثنى عشر ، وتقول : ثلاثه عشر رجلا بتأنيث الجزء الأوّل وتذكير الجزء الثانى ، وكذا فى ما زاد إلى تسعه عشر رجلا بدخول الغايه فى عدد المذكّر ثلاث عشره امرأه بتذكير الجزء الأوّل وتأنيث الجزء الثانى ، وكذا فى ما زاد إلى تسع عشره بدخول الغايه أيضا فى عدد المؤنّث برجوع العشره بعد التركيب إلى الأصل دون النّيف تقليلا لخلاف الأصل.

تنبيه : إذا قلت : عندى ثمانى عشره امرأه ، فلك فتح الياء من ثمانى ، لأنّها مفتوحه فى ثمانيه ، ولك إسكانها كما فى معدى كرب ، وجاز حذفها قليلا مع بقاء كسر النون دليلا عليها وفتحها ، وهو أولى من الكسر لتوافق أخواتها ، لأنّها مفتوحه الأواخر مركّبه ».

١- سقطت هذه الجمله فى «س».

مع العشره ، وقد تحذف الياء منها فى غير التركيب ويجعل الإعراب على النون قال [من الرجز] :

۴۵۵ - لها ثنايا أربع حسان

وأربع فثغرها ثمان (۱)

وفى الحديث : صلّى ثمان ركعات ، بفتح النون (۲).

«ويستويان» أى المذكّر والمؤنّث «فى عشرين وأخواتها» من العقد ، فتقول عندى عشرون عبدا وعشرون أمه وثلاثون رجلا وثلاثون امرأه إلى التسعين. «ثمّ تعطف» أنت العقود على التيّف ، «فتقول : عندى أحد وعشرون رجلا» فى المذكّر «إحدى وعشرون امرأه» فى المؤنّث ، «اثنان وعشرون رجلا» فى المذكّر ، «اثنتان أو ثنتان» وعشرون امرأه فى المؤنّث بتذكير أحد واثنان مع المذكّر وتأنيثهما مع المؤنّث ، كما تقدّم ، «ثلاثه وعشرون رجلا» فى المذكّر ، «ثلاث وعشرون امرأه فى المؤنّث» بتأنيث ثلاثه مع المذكّر وتذكيرها مع المؤنّث ، كما مرّ.

«وهكذا» مع سائر العقود ، تقول : ثلاثه وتسعون رجلا إلى تسعه وتسعين رجلا ، وثلاث وتسعون امرأه «إلى تسع وتسعين امراه».

ويستوى المذكّر والمؤنّث فى المائه والألف وتثنيتهما وجمعها ، وإذا جاوزتهما عطفت التيّف عليهما على ما عرفت ، نحو : مائه وثلاثه رجال وألف وثلاث نسوه ، بعطف الأقلّ على الأكثر إلا فى التواريخ ، فيقدّم الأقلّ لكون الأكثر معلوما ، نحو : سنه خمس وسبعين وتسعمائه ، وهو تاريخ إتمام هذا المتن ، وسنه تسع وسبعين وألف وهو تاريخ إتمام هذا الشرح.

وهنا انتهى كلام المصنّف رحمه الله على أنواع المعربات ، فأخذ فى الكلام على بعض المبنيّات من الأسماء ولم يستوفها إحاله على المطوّلات ، كما هو شأن المختصرات ، ولذلك قال :

۱- لم يسمّ قائله. اللغه : ثنايا : جمع ثنيّه ، وهى أربع من مقدّم الأسنان ، ثنتان من فوق وثنتان من تحت ، الثغر : المبسم ، موضع البسم.

۲- صحيح البخارى ، ۱ / ۴۸۶ ، رقم ۱۰۳۱.

المبنيّات المضمر

صمديه

المبنيّات : منها المضمر ، وهو ما وضع لمتكلّم أو مخاطب ، أو غائب سبق ذكره ولو حكما ، فإن استقلّ فمنفصل وإلا فمتّصل ، والمتّصل مرفوع ومنصوب ومجرور ، والمنفصل غير مجرور ، فهذه خمسه ، ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذّر المتّصل ، وأنت فى هاء سلنيه وشبهه بالخيار.

مسأله : وقد يتقدّم على الجمله ضمير غائب مفسّر بها ، يسمّى ضمير الشأن والقصّه ، ويحسن تأنيثه إن كان المؤنّث فيها عمده ، وقد يستتر ، ولا يعمل فيه إلا الابتدا أو نواسخه ، ولا يثنّى ولا يجمع ، ولا يفسّر بمفرد ، ولا يتبع ، نحو : هو الأمير راكب ، وهى هند كريمه ، وإنّه الأمير راكب ، وكان النّاس صنفان.

فائده : ذكر بعض المحقّقين عود الضمير على المتأخّر لفظا ورتبه فى خمسه مواضع :

* إذا كان مرفوعا بأوّل المتنازعين ، وأعملنا الثانى ، نحو : أكرمنى أكرمت زيدا.

* أو فاعلا فى باب نعم مفسّرا بتمييز ، نحو : نعم رجلا زيد.

* أو مبدلا منه ظاهر ، نحو : ضربته زيدا.

* أو مجرورا بربّ على ضعف ، نحو : ربّه رجلا.

* أو كان للشّأن أو القصّه ؛ كما مرّ.

شرح

اشاره

«المبنيّات» ، وهو مبتدأ ، خبرها قوله «منها المضمر» ، ويسمّى الضمير ، وتسميته بالأوّل أجرى على قاعده التصريف ، لأنّه من أضمرت الشىء ، إذا أخفيته ، فهو مضمر ، ويجوز أن يكون من أضمرته ، بمعنى أهزلته ، لأنّه فى الغالب قليل الحروف ، وأمّا تسميته ضميرا فهو على حدّ قولهم : عقدت العسل فهو عقيد ، وتسميته بهما اصطلاح البصريّين ، وتسميه الكوفيّين الكنايه والمكنى ، لأنّه ليس بالصريح ، والكنايه تقابل الصريح.

قال ابن هانى [من الطويل] :

۴۵۶ - فصرّح بمن أهوى ودعنى من الكنى

فلا خير فى اللذات من دونها ستر (۱)

۱- لم أجد البيت.

وبنى للشبه بالحرف فى الوضع ، لأنّ أكثر المضمرات على حرف أو حرفين كباء الجرّ ولامه ، وواو العطف وفاءه وقد وبل وهل وأم ، وما كان وضعه منها على أكثر من ذلك فمحمول عليه طردا للباب.

وقيل : لشبهه فى المعنى لأنّ كلّ مضمر مضمر معنى التّكلّم أو الخطاب أو الغيبه ، وهى من معانى الحروف ، وقيل : فى الافتقار إلى شىء ، إذ لا بدّ له من مفسّر ، أعنى الحضور فى المتكلّم والمخاطب ، وتقدّم الذكر فى الغائب ، وقيل : فى الجمود ، أى عدم التصرّف فى لفظه بوجه ما حتى بالتصغير ، وبأن يوصف به كاسم الاشاره وقيل : لعدم موجب الإعراب فيه للاستغناء عن إعرابه باختلاف صيغته الدالّه على المعانى.

«وهو» أى المضمر «ما» أى اسم «وضع لمتكلّم» بعينه «أو مخاطب» بعينه ، كما مرّ تحقيقه فى حدّ المعرفه ، فلا ينتقض بلفظ المتكلّم أو المخاطب «أو غائب» بعينه ، فخرج به الأسماء الظاهره النكرات.

وبقيت الأسماء الظاهره المعرفه ، إذ الاسماء الظاهره كلّها غائب فأخرجها بقوله : «سبق» أى تقدّم «ذكره» ، فإنّها وإن كانت موضوعه لغائب بعينه ، لكن ليس سبق ذكر الغائب شرطا فيها ، وقد علم ممّا مرّ فى حدّ المعرفه أنّ المضمرات موضوعه لجزئيات معيّنه لهذه المفهومات على ما هو الحقّ ، فيكون المراد بقوله لمتكلّم أو مخاطب أو غائب كلّ متكلّم أو مخاطب أو غائب (۱) ، والنكره قد تكون فى الإثبات للعموم كما تقدّم.

والمراد بقوله : «سبق ذكره» أعمّ من أن يكون مذكورا لفظا ، سواء كان سابقا لفظا ورتبه ، نحو : ضرب زيد غلامه ، أو سابقا رتبه متأخّرا لفظا ، نحو : ضرب غلامه زيد ، أو سابقا لفظا متأخّرا رتبه ، نحو : (وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ) [البقره / ۱۲۴] ، أو مذكورا معنى يدلّ عليه لفظ الفعل ، نحو : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى) [المائده / ۸] ، فالضمير عائد إلى العدل الّذى يدلّ عليه لفظ الفعل تضمّنا ، أو سياق الكلام ، نحو : (وَلِأَبَوَيْهِ) [النساء / ۱۱] ، فالضمير عائد إلى الموروث الّذى دلّ عليه ذكر الميراث دلاله التزاميه.

«ولو» كان سبق ذكره «حكما» أى محكوما به بأن يكون الغالب الّذى وضع له الضمير مذكورا لفظا ، لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبه ، بل يكون متأخّرا ، فيحكم بسبقه حكما نظرا إلى وضع ضمير الغائب ، وذلك واقع فى خمسه مواضع : وهى ما إذا كان الضمير مرفوعا بأوّل المتنازعين ، أو بنعم وبئس وما جرى مجراهما ، أو مبدلا منه ».

۱- من فيكون حتى هنا سقطت فى «ح».

ظاهرا ، أو مجرورا بربّ ، أو كان للشأن ، وسيأتى ذكر هذه المواضع فى كلام المصنّف مفصّلا ، فتستوفى الكلام عليها هناك ، إن شاء الله تعالى.

وإنّما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب فى هذه المواضع بتأخير مفسّره لقصد التفخيم والتعظيم ، بأن يذكروا أوّلا شيئا مبهما حتى تتشوّق نفس السامع إلى العثور على المراد به ، ثمّ يفسّروه ، فيكون أوقع فى النفس ، لكن هذا يختلف فى باب التنازع المذكور ، فإنّه لمجرّد الاختصار والاحتراز عن التكرار عند غير الكسائى القائل بأنّ الفاعل محذوف كما سيأتى بيانه.

الضمير المنفصل والمتّصل

«فإن استقلّ» المضمر بنفس بأن لم يحتجّ إلى كلمه أخرى قبله يكون هو كالتتمه لها ، بل كان كالاسم الظاهر ، فهو «منفصل» وهو سبعه : أنا ، وألفه زائده لبيان الحركه ، ونحن وأن وهو وهى والهاء وإيّا ، وأمّا لواحق أن والهاء وإيّا فحروف دالّه على المراد منها ، «وإلا» يستقلّ بنفسه ، بل احتاج إلى كلمه اخرى قبله يكون هو كالتتمّه لها ، فهو متّصل ، وهو تسعه : التاء والنون والألف والواو وياء المخاطبه وتاء المتكلّم والهاء وتا ، وأمّا لواحق الكاف والهاء فحروف دالّه على المراد منها نظيرها ما مرّ ، فجمله الضمائر على هذا ، وهو الصحيح ، ستّه عشر ضميرا لا غير.

تنبيه : ظاهر صنعه أنّ كلّا من المنفصل والمتّصل قسم برأسه ، وذهب بعضهم إلى أنّ المتّصل أصل للمنفصل محتجّا بأنّ مبنى الضمائر على الاختصار ، والمتّصل أخصر من المنفصل ، قاله فى التصريح.

والمضمر «المتّصل مرفوع ومنصوب ومجرور» لا- بمعنى المتّصف بالرفع والنصب والجرّ ، فإنّ أنت مثلا مرفوع ، وإن لم يتّصف بالرفع ، بل بمعنى ضمير لا- يستعمل فى التركيب إلا- فى موضع مرفوع أو منصوب أو مجرور. والضمير «المنفصل» مرفوع ومنصوب «غير مجرور» ، لأنّ المجرور بمترله الجزء الأخير من العامل بحيث لا يجوز فصله ، فهو لا يكون إلا متّصلا.

فهذه خمسه أنواع ، وكلّ منها إمّا مفرد أو مثنى أو مجموع ، فهى خمسه عشر ، وكلّ منها إمّا مذكّر أو مؤنّث ، فهذه ثلاثون ، لكن اكتفى فى المثنّى بلفظ واحد لقلّه استعماله ، فسقط خمسه ، فهى خمسه وعشرون ، وكلّ منها أمّا متكلّم ، أو مخاطب أو غائب ، فهذه خمسه وسبعون ، لكن اكتفى فى المتكلّم بضميرين ، لأنّ المتكلّم يعلم غالبا كونه مذكّرا أو مؤنّثا ، إمّا برؤيته أو صوته ، فيسقط خمسه عشر من ضرب ثلاثه فى

خمسه ، فيبقى ستّون ، ويضمّ إليها ياء الواحده المخاطبه ، كما زادها سيبويه خلافا للأخفش والمازنىّ فى قولها : إنّها حرف تأنيث ، والفاعل مستتر كما تقدّم.

فجمله الضمائر أحد وستّون ضميرا. أمثله الضمائر المرفوعه المتّصله ضربت بضمّ التاء ، ضربنا ، وضربت بفتحها ، وضربت بكسرها ، وضربتما ، وضربتم ، وضربتن ، وضرب ، أى هو ، وضربت ، أى هى ، وضربا ، وضربتا ، وضربوا ، وضربن.

والمنفصله أنا ونحن وأنت بالفتح وأنت بالكسر وأنتما وأنتم وأنتنّ وهو وهى وهما وهم وهنّ. والمنصوبه المتّصله ضربنى وضربنا وضربك وضربك بالفتح والكسر وضربكما وضربكم وضربكنّ وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهنّ. والمنفصله إيّاى وإيّانا وايّاك بالفتح وايّاك بالكسر وإيّاكما وإيّاكم وإيّاكن وإيّاه وإيّاها وإيّاهما وإيّاهم وإيّاهنّ. والمجروره مرّ بى وبنا وبك بالفتح وبك بالكسر وبكما وبكم وبكنّ وبه وبها وبهما وبهم وبهنّ.

لا يجوز المنفصل الا لتعذّر المتّصل

«ولا يسوغ» أى لا يجوز المضمر «المنفصل إلا لتعذّر» المضمر «المتّصل» ، لأنّ وضع المضمر على الاختصار ، والمتّصل أخصر من المنفصل ، فمتى أمكن ، لا يجوز العدول عنه ، فنحو قمت وأكرمتك ، لا يقال فيهما : قام أنا ولا اكرمت إيّاك ، وأمّا قوله [من البسيط] :

۴۵۷ - وما أصاحب من قوم فأذكرهم

إلا يزيدهم حبّا إلى هم (۱)

وقوله [من الرجز] :

۴۵۸ - أتتك وهى تقطع الأراكا

إليك حتى بلغت إيّاكا (۲)

وقوله [من البسيط] :

۴۵۹ - بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إيّاهم الأرض فى دهر الدّهارير (۳)

فضروره.

مواضع تعذّر المتّصل

ويتعذّر المتّصل فى مواضع :

أحدها : أن يتقدّم المضمر على عامله ، نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الحمد / ۴].

۱- البيت لزياد بن حمل وقيل لمرار بن منقذ.

۲- البيت لحميد الأرقط ، اللغه : الأراك أو شجر المسواك ، واحدته أراكه : نبات شجرى من الفصيله الأراكيه ، كثير الفروع ، خوار العود ، ويروى أتيك عنس ... والعنس ، الناقه الشديده.

۳- البيت للفرزدق ، يفتخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان. اللغه : الباعث : الّذى يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم ، ضمنت : تضمنت ، الدهارير : الزمن الماضى ، أو الشدائد ، وهو جمع لا واحد له من لفظه.

الثانى : أن يتأخّر عن عامله ويلى إلاّ ، نحو : (أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) [يوسف / ۴۰] ، أو إنّما ، نحو : إنّما قام أنا ، ومنه قول الفرزدق [من الطويل] :

۴۶۰ - أنا الزائد الحامى الذمار وإنّما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى (۱)

وأمّا قوله [من البسيط] :

۴۶۱ - وما نبالى إذا ما كنت جارتنا

أن لا يجاورنا إيّاك ديّار (۲)

فضروره.

الثالث : أن يكون العامل محذوفا ، إمّا لكونه مفسّرا بمذكور ، نحو : إن إيّاه ضربته فأكرم أخاه ، أو بقرينه السؤال ، نحو : إيّاه ، جوابا لمن قال : أضرب ، أو لكون الضمير جعل بدلا من اللفظ بالفعل ، فلا يجوز إظهاره ، وذلك فى باب التحذير ، وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز عنه ، نحو : إيّاك والأسد ، أى ق نفسك ، واحذر الأسد.

الرابع : أن يكون تابعا ، إمّا توكيدا ، نحو : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) [البقره / ۳۵] ، أو بدلا ، كقولك بعد ذكر أخيك : لقيت زيدا إيّاه ، أو عطف نسق كجاءنى زيد وأنت.

الخامس : أن يقع بعد أمّا ، نحو : جاءنى أمّا أنت أو زيد.

السادس : أن يقع بعد واو المصاحبه ، كقوله [من الطويل] :

۴۶۲ - فاليت لا أنفكّ أحدو قصيده

أكون وإيّاها مثلا بعدى (۳)

السابع : أن تقع بعد اللام الفارقه بين إن النافيه والمخفّفه كقوله [من الخفيف] :

۴۶۳ - إن وجدت الصديق حقّا لإيّاك

فمن لى فلن أزال مطيعا (۴)

الثامن : أن يكون منادى ، نحو : يا إيّاك ويا أنت (۵).

التاسع : أن تكون ثانى مفعولى علمت أو أعطيت ، ويورث اتّصال الضمير التباسه بالمفعول الأوّل ، كما إذ أخبرت عن المفعول الثانى فى علمت زيدا إيّاك وأعطيت زيدا اه

۱- اللغه : الذائد : فاعل من الذود بمعنى الطرد والمنع ، الذمار : ما يلزمك حفظه وحمايته ، الأحساب : جمع حسب : ما يعدّه الإنسان من مفاخر أبائه.

۲- لم يعيّن قائله. اللغه : ما نبالى : يروى فى مكانه وما علينا : من المبالاه بمعنى الاكثرات بالأمر والاهتمام له والعنايه به ، ديار : معناه أحد ولا يستعمل إلا فى النفى العام.

۳- هو لأبى ذؤيب الهذلى. اللغه : اليت. حلفت.

۴- البيت بلا نسبه.

۵- كما جاء فى بحث النداء إنّ هذا الاستعمال خطأ ، وكما قال شعبان : ولا تقل عند النداء يا هو وليس فى النحاه من رواه

عمرا قلت : الّذى علمت زيدا إيّاه أبوك ، والّذى أعطيت زيدا إيّاه عمرو ، ولا يجوز أن تقول : الّذى علمته زيدا ولا الّذى أعطيته زيدا ، لأنّه يلتبس المفعول الثانى بالأوّل.

العاشر : أن يكون عامله معنويّا ، نحو : أنا قائم.

الحادى عشر : أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب ، كقوله [من البسيط] :

۴۶۴ - بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد

أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا (۱)

الثانى عشر : أن ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع ، نحو : عجبت من ضرب الأمير إيّاك. فإن قالوا : يجوز من ضربك الأمير ، قلنا : يجوز بنصرنا إيّاكم فما هو جوابكم ، فهو جوابنا.

الثالث عشر : أن يكون عامله حرف نفى ، نحو : (ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) [المجادله / ۲].

الرابع عشر : أن يرفع بصفه جرت على غير من هى له ، نحو : زيد هند ضاربته هى.

الخامس عشر : أن يجتمع ضميران ، ويقدّم غير الأخص ، نحو : أعجبنى إكرامك إيّاى وإكرامه إيّاك.

السادس عشر : أن يجتمع ضميران فى مرتبه واحده بأن يكونا لمتكلّم أو مخاطب أو غائب ، نحو : ظننتنى إيّاى وحسبتك إيّاك وعلمه ايّاه ، وأمّا قوله [من الطويل] :

۴۶۵ - وقد جعلت نفسى تطيب لضغمه

لضغمهماها يقرع العظم نابها (۲)

وإنّما سهّله اختلاف لفظى الضمير ، وهو مع ذلك شاذّ.

جواز الوجهين فى سلنيه وشبهه

«وأنت فى هاء سلنيه شبهه» من كل ثانى ضميرين أوّلهما أخصّ وغير مرفوع نحو : أعطيتكه «بالخيار» فإن شىءت وصلت نظرا إلى الأصل فقلت : سلنيه وأعطيتكه ، وإن شىءت فصلت ، هربا من توإلى اتّصالين فى فضلتين ، فقلت : سلنى إيّاه وأعطيتك إيّاه.

وظاهر كلامه أنّ الاتّصال والانفصال على السواء ، وهو ظاهر كلام ابن مالك فى الألفيه ، بل قال ابن عقيل : إنّه ظاهر كلام أكثر النّحويّين ، واختار فى التسهيل الاتّصال لكونه الأصل ، ولا مرجّح لغيره ، واقتصر سيبويه عليه.

قال ابن مالك : فظاهر كلامه لزوم الاتصال ، وأجاز غير سيبويه الانفصال ويدلّ عليه قوله عليه السّلام : إنّ الله ملّككم إيّاهم ولو شاء ملّكهم إيّاكم (۳) ، انتهى.

ص: ۴۶۶

۱- لم يعين قائله. اللغه : أغرى : حرّض.

۲- هو لمغلس بن لقيط. اللغه : الضغمه : العضّه فكنى بها عن المصيبه.

۳- ما وجدت الحديث فى المراجع.

وذهب الشلوبين إلى رجحان الانفصال ، وتأوّل كلام سيبويه ، قال المراديّ : وهو بعيد ، فإن كان الأوّل من الضميرين مجرورا يرجّح الفصل اتّفاقا لاختلاف محلّى الضمير ، نحو : عجبت من حبّى إيّاه ، ومن الوصل قوله [من المتقارب] :

۴۶۶ - لئن كان حبّك لى كاذبا

لقد كان حبّيك حقّا يقينا (۱)

وإن كان غير أخصّ وجب الفصل كما تقدّم ، أو مرفوعا وجب الوصل ، نحو : ضربته ، إلا إذا كان مرفوعا بكان أو إحدى أخواتها ، نحو : الصديق كنته ، فيترجّح الوصل عند ابن مالك لكونه الأصل ، وورود فى أفصح النثر كقوله صلى الله عليه و آله لعمر فى ابن صياد : إن يكنه فلن تسلّط عليه ، وإن لا يكنه فلا خير لك فى قتله (۲).

والفصل عند الجمهور ، لأنّ حقّ الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ، فيترجّح بعده كقوله [من الطويل] :

۴۶۷ - لئن كان إيّاه لقد حال بعدنا

عن العهد والإنسان قد يتغيّر (۳)

وهذا الخلاف جار فى المنصوب بفعل ناسخ أيضا ، نحو : خلتنيه ، وتوجبه كلّ من الترجيحين ما سبق ، فمن ورود الوصل ، قوله [من البسيط] :

۴۶۸ - بلّغت صنع امرئ برّ إخالكه

إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا (۴)

ومن ورود الفصل ، قول الأخر [من البسيط] :

۴۶۹ - أخى حسبتك إيّاه وقد ملئت

أرجاء صدرك بالأضغان والإحن (۵)

تنبيه : ما ذكرته من جواز الاتّصال فى أخوات كان ككان هو ما ذهب إليه ابن مالك ، وصرّح به فى شرح الكافيه ، وابن هشام صرّح به فى الأوضح ، ونصّ عليه شراح الكتاب ، ونقل عن صاحب المستوفى (۶) أنّ خبر غير كان لا يكون متّصلا ، وجزم به أبو حيّان فى شرح التسهيل قال وقولهم : ليسنى وليسك شاذّ ، وخصّ بعضهم هذ الحكم بليس ولا يكون فى الاستثناء ، وحمل قوله [من الرجز] :

۴۷۰ - ...

اذ ذهب القوم الكرام ليسى (۷)

على الضروره مثل إلاک دیّار.

ص: ۴۶۷

۱- البیت بلا نسبه.

۲- تقدم فی ص ۲۱۵.

۳- هو لعمر بن أبی ربیعه.

۴- لم یسمّ قائله. اللغه : ابتدر : تسارع إلیه.

۵- لم یسمّ قائله. اللغه : أرجاه : جمع رجاء ، ناحیه ، الأضغان : جمع الضغن : الحقد الشدید ، الإحن : جمع الإحنه : الحقد والصغن.

۶- المستوفی فی النحو لأبن سعد کمال الدین علی بن مسعود الفرغانی. کشف الظنون ۲ / ۱۶۷۵.

۷- تقدّم برقم ۳۹۰.

ففی لیس علی هذا ضرورتان : إحداهما : اتّصال الضمیر ، والثانیه : عدم نون الوقایه.

ضمیر الشأن والقصّه

هذه «مسأله» فی بیان الضمیر المسمّی بالشأن وضمیر القصه وضمیر الأمر وضمیر الحدیث عند البصریّین ، وضمیر المحمول عند الکوفیّین ، لأنّه لا یدری عندهم علی ما ذا یعود. وتسمیه البصریّین أولی ، لأنّهم سمّوه بمعناه ، والکوفیّون إنّما سمّوه باعتبار وصفه.

«قد» للتقلیل ، فإنّ هذا الضمیر وقوعه فی الکلام قلیل بالنسبه إلی غیره من الضمائر «یتقدّم علی الجمله» الخبریّه «ضمیر غائب» بإضافه الضمیر إلی الغائب «مفسّرا بها» ، أی بالجمله الخبریّه لغرض التعظیم والتفخیم ، إذ ذکر الشیء مبهما ، ثمّ مفسّرا أوقع فی النفوس من ذکر مفسّرا من أوّل الأمر ، فعلی هذا لا بدّ أن یکون مضمون الجمله شیئا عظیما یعتنی به ، فلا یقال مثلا : هو الذباب یطیر.

قال الرضیّ : وهذا الضمیر کأنّه راجع فی الحقیقه إلی المسؤول عنه بسؤال مقدّر ، یقول مثلا : هو الأمیر مقبل ، کأنّه سمع ضوضأ وجلبه ، فاستبهم الأمر ، فسأل ما الشأن والقصه؟ فقلت : هو الأمیر مقبل ، أی الشأن هذا ، فلمّا کان العود إلیه الّذی تضمّنه السؤال غیر ظاهر ، قیل : اکتفی بالتفسیر مخبر هذا الضمیر الّذی یتعقّبه بلا فصل ، لأنّه معیّن للمسؤول عنه ومبیّن له ، فبان لک بهذا أنّ الجمله بعد الضمیر لم یؤت بها لمجرّد التفسیر ، بل هی کسائر أخبار المبتدأ ، لکن سمّیت تفسیرا لما بیّنه ، انتهی.

وتکون اسمیّه إذا کان الضمیر مبتدأ ، وإذا دخله الناسخ اسمیّه وفعلیه کما سیأتی.

وسمّی ذلک الضمیر ضمیر الشأن ، إن کان مذکّرا ، نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [التوحید / ۱] ، وضمیر القصّه إن کان مؤنّثا ، نحو : (فَإِذا هِیَ شاخِصَهٌ أَبْصارُ الَّذِینَ کَفَرُوا) [الأنبیاء / ۹۷] ، وکذا قال غیر واحد ، وقال بعض المحقّقین : قد یتوهّم کثیر من الناس أنّ التذکیر باعتبار لفظ الشأن والتأنیث باعتبار لفظ القصه ، وهذا غلط فاحش ، لأنّه إنّما یکون کذلک لو رجع هذا الضمیر إلی هذین اللفظین ، ولیس کذلک بل هو راجع إلی المتعقّل ذهنا ، انتهی.

قلت : المراد باعتبار الشأن والقصه فی التذکیر والتأنیث أنّ الضمیر إذا کان مذکّرا ناسب أن یرجع إلی الشأن المعقول ، وإذا کان مؤنّثا ناسب أن یرجع إلی القصه المعقوله رعایه للمطابقه ، فهو راجع فیهما إلی المتعقّل ذهنا ، فان أراد بکثیر من الناس من قال بهذا

فلا وهم ، ولا غلط ، وإن أراد به من يقول بأنّه راجع إلى الشأن الملفوظ به أو القصّه الملفوظ بها فليس من الناس.

«ويحسن تأنيثه» أى تأنيث الضمير المذكور مع المؤنّث ، كما يحسن تذكيره مع المذكّر «إن كان المؤنّث فيهما» أى فى الجمله المفسّره له «عمده» ، نحو : هى هند الملحيه ، بخلاف ما إذا كان فضله ، فلا يحسن أنّها بنيت غرفه ، أو كالفضله ، فلا يحسن أنّها كان القرآن معجزه ، وذلك لأنّ الضمير مقصود مهم ، فلا يراعى مطابقته للفضله ، لكنّه مع ذلك جائز بتأويل القصه قياسا ، ولم يسمع. وإنّما قال : يحسن تأنيثه ، لأنّه وإن كان فى الظاهر راجعا إلى المؤنّث المذكور فى الجمله ، لكنّه فى الحقيقه راجع إلى المتعقّل فى الذهن ، كما مرّ ، فحسن تانيثه مراعاه للظاهر.

هذا مذهب البصريّين ، وأوجب الكوفيّون تذكيره مع المذكّر وتأنيثه مع المؤنّث ، يدفعه قول العرب : إنّه أمه الله ذاهبه ، وقراءه : أولم تكن آيه أن يعلمه [الشعراء / ١٩٧] ، بالفوقيه ، فإنّ الاسم أن يعلمه وهو مذكّر ، كذا قيل ، ووقع للدمامينىّ فى شرح التسهيل أنّ ضمير الشأن لا يفسّر بأنّ وصلتها ، فينبغى تحقيق ذلك.

تنبيه : يجرى مجرى المؤنّث فى الحكم المذكور مذكّر شبّه به ، نحو : إنّها قمر جاريتك ، وفعل بعلامه تأنيث ، نحو : (فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ) [الحج / ۴۶] ، ولا عبره بمؤنّث شبّه به مذكّر ، فلا يحسن أنّها شمس وجهك ، ولا بتأنيث فاعل فعل بلا علامه التأنيث ، فلا يحسن أنّها قام جاريتك.

ويبرز الضمير المذكور مبتدأ واسم ما ومنصوبا فى باب إنّ وظنّ ، وقد يستتر فى باب كان وكاد ، ولا يعمل فيه إلا الابتداء على خلاف فيه ، فمنعه الفرّاء وأبو الحسن وجوّزه النّحويّون.

قال أبو حيّان : ومنعه غريب مع كثرته فى كلام الله تعالى ، أو أحد نواسخه كأنّ وظنّ وأخواتهما ، ومنع بعضهم عمل ما المشبهه بليس فيه ، وبعضهم عمل كاد ، والأصحّ عملها كقوله [من الطويل] :

۴۷۱ - وما هو من يأسو الكلوم وتتّقى

به نائبات الدّهر كالدّائم البخل (۱)

وكقراءه حمزه وحفص : (مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) [التوبه / ۱۱۷] ، بالمثنّاه من تحت ، وحينئذ يتعيّن أن يكون فى كاد ضمير الشأن ، وقلوب فاعل ، ولا يجوز أن يكون فاعلا لكاد لما يلزم من جواز القلوب يزيغ ، وبابه الشعر.

۱- لم يسم قائله. اللغه : يأسو : يصلح ، الكلوم : جمع الكلم : الجرح.

«ولا يثنّى ولا يجمع» وإن فسّر بجملتين أو جمل ، بل لا يكون إلا مفردا ، لأنّ مرجعه الّذى هو الشأن أو القصه المتعقّلان فى الذهن لا يكون إلا مفردا ، وأمّا من قال : لأنّه ضمير يفسّره مضمون جمله ، ومضمون الجمله (۱) مفرد ، فيلزمه أن يثنّى ويجمع إذا فسّر بجملتين أو جمل لتعدّد مضمون الجمل حينئذ ، فتدبّر.

«ولا يفسّر بمفرد» لأنّه كنايه عن الشأن والقصّه ، وهما بمعنى الجمله ، فلا يفسّر إلا بجمله مصرّح بجزئيتها لا بمفرد ، وأجاز الكوفيّون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع ، نحو : كان قائما زيد ، وظننته قائما عمرو ، وهذا إن سمع خرج على أنّ المرفوع مبتدأ ، واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه ، لأنّه فى نيّه التقديم ، ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما.

وأجاز الكوفيون أنّه قام وأنّه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيّا للفاعل أو المفعول ، وفيه فسادان : التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل ، قاله ابن هشام.

قلت : هذان الفسادان لا يلزم شىء منهما الكوفيّين ، لأنّ كلّا منهما عندهم جائز ، فتخطئتهم على مذهب غيرهم ليس بصواب ، وهو كما قال أبو عثمان المازنىّ : دخلت بغداد فألقيت على مسائل ، فكنت أجيب فيها على مذهبى ، ويخطؤونى فيها على مذاهبهم ، انتهى. نعم الّذى يدفع قول الكوفيّين أنّه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا إليه ، كما قاله الرضىّ.

«ولا يتبع» بشىء من التوابع ، فلا يؤكّد ولا يعطف عليه عطف بيان ، ولا يبدل منه ، لأنّه أشدّ إبهاما من النكره ، وهى لا تؤكّد ، ولئلّا يزول الإبهام المقصود منه بالبدل وعطف البيان.

قال الدمامينىّ : وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق ، انتهى. ووجّهه الشمنىّ بأنّ الجمله الّتى هى خبر ضمير الشأن لا تحتاج إلى رابط لكونه نفسه ، فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف فى الإخبار عنه بالجمله ، ولزم خلوّ خبر المعطوف عليه من رابط ، وهو ممنوع ، انتهى ، فتأمّل.

ومثل المصنّف للأحكام المذكوره بقوله : «نحو : هو الأمير راكب ، وهى هند كريمه» ، مثالان لما عمل فيه الابتداء ، والضمير فى الأول مذكّر ، وفى الثانى مؤنّث ، «وإنّه الأمير راكب» مثال لما عمل فيه الناسخ ، وهو أنّ ، ومثله قوله [من البسيط] : ».

۱- سقط «ومضمون الجمله» فى «ح».

۴۷۲ - علمته الحقّ لا يخفى على أحد

... (۱)

وهو فى هذه الأمثله بارز ، ونحو : قول الشاعر ، وهو العجير بن عبد الله السلولىّ (۲) [من الطويل] :

۴۷۳ - إذا متّ كان الناس صنفان شامت

وآخر مثن بالّذى كنت أصنع (۳)

مثال للمستتر الّذى عمل فيه الناسخ ، ففى كان ضمير الشأن ، وهو اسمها ، والناس مبتدأ ، وصنفان خبر ، وشامت خبر مبتدإ محذوف ، أى أحد الصنفين شامت.

وقيل : يجوز أن يكون بدلا من صنفان ، وقوله : مثن يجوز أن يكون بدلا من صنفان وقوله : مثن أى على ، وأصنع ، أى أصنعه ، لأنّه عائد الموصول ، والمعنى : إذا متّ ، وكان الناس ورائى نوعين : نوع منهم يشمت بى ، ونوع يثنّى علىّ بالّذى كنت أصنعه فى حياتى.

تنبيهات : الأوّل : لا يجوز للجمله المفسّره لهذا الضمير أن تتقدّم هى أو شىء منهما عليه ، خلافا ليوسف بن أبى سعيد السيرافى ، فإنّه أجاز فى قوله [من الطويل] :

۴۷۴ - أسكران كان ابن المراغه إذ هجا

تميما بجوف الشّام أم متساكر (۴)

فيمن رفع سكران وابن المراغه على أن يكون فى كان ضمير الشأن ، وابن المراغه وسكران مبتدأ وخبر ، والجمله مفسّره ، والصواب أنّ كان زائده ، والأشهر فى إنشاده نصب سكران ورفع ابن المراغه ، فارتفاع متساكر على أنّه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس ، واسم كان مستتر فيها.

الثانى : لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه إذ الخبر مستقلّ ، ليس فيه ضمير رابط ، ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينه ، وأيضا فإنّ المقصود من الكلام المصدريّه هو التفخيم والتعظيم ، فلا يلائمه الاختصار ، والّذى سوّغ حذفه منصوبا صيرورته بالنصب فى صوره الفضلات مع دلاله الكلام عليه نحو قوله [من الخفيف] :

۴۷۵ - إنّ من يدخل الكنيسه يوما

يلق فيها جاذرا وظباء (۵)

۱- عجزه «فکن محقّا تنل ما شیءت من ظفر» ، وقائله مجهول.

۲- العجیر بن عبد الله من بنی سلول من شعراء الدوله الأمویه ، کنیته أبو الفرزدق وعجیر لقبه ، عدّه ابن سلام فی شعراء الطبقه الخامسه من الاسلامیین ، مات سنه ۹۰ ه. الأعلام للزرکلی ، ۵ / ۵.

۳- اللغه : الشامت : اسم فاعل من شمت بعدوه أی : فرح بمکروه أصابه. مثن : اسم فاعل من أثنی علی فلان أی : وصفه بخیر.

۴- هو للفرزدق یهجو بها جریر بن عطیه بن الخطف التمیمی. اللغه : الهمزه للتوبیخ علی سبیل الإنکار. سکران : من به سکر. ابن المراغه : کنیه جریر الشاعر ، المتساکر : اسم الفاعل من التساکر وهو إظهار السکر وتکلّفه من غیر وجوده فی الشخص.

۵- تقدّم برقم ۱۵۰.

وذلك الدليل هو أنّ نواسخ المبتدإ لا تدخل على كلم المجازات كما مرّ ، والتزم حذفه فى باب أنّ المفتوحه ، إذا خفّفت تبعا لحذف النون ، نحو : (وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ) [يونس / ١٠] ، وإنّما لم تلغ ، لأنّ المكسوره قد علمت مخفّفه فى الظاهر ، نحو : (إِنَّ كُلًّا لَمَّا) [هود / ١١١] ، مع أنّ المفتوحه أقوى منها لمشابهه فتح أوّلها فتح أوّل الماضى ، فلو ألغيت لزم إعمال الأدنى وإهمال الأقوى ، وإنّما أعملت تلك فى الظاهر ، وهذه فى المضمر ، لأنّ هذه فرع عن تلك ، والمضمر فرع عن الظاهر الّذى يفسّره ، فأعمل الأصل فى الأصل ، والفرع فى الفرع.

وهذا مذهب الجمهور ، وذهب سيبويه وجماعه إلى أنّ الملتزم حذفه لا يجب أن يكون ضمير شأن ، واختاره ابن مالك ، وسيأتى لذلك مزيد كلام فى حديقه المفردات ، إن شاء الله تعالى.

الثالث : الجمهور على أنّ هذا الضمير اسم ، وزعم ابن الطراوه أنّه حرف ، فمثّل كان زيد قائم ، وليس زيد بقائم ، فإلغاء لكان وليس وأخواتهما ، وأمّا إنّه أمه الله ذاهبه ، فحرف كفّ إنّ عن العمل ، وفى [قول الشاعر من الخفيف] :

۴۷۶ - إنّ من يدخل الكنيسه يوما

... (۱)

إنّ ملغاه ، وأمّا : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [التوحيد / ١] ، فهو هنا فسّره المعنى ، أى المعبود الله أحد ، قاله فى الإرتشاف.

مواضع عود الضمير إلى المتأخّر

: هذه «فائده» فى بيان مواضع عود الضمير إلى متأخّر لفظا ورتبه «ذكر بعض المحقّقين» وهو الرضىّ رضى الله عنه ، والمحقّقون جمع محقّق اسم الفاعل من حقّق الشىء تحقيقا ، أى رجعه إلى حقيقته ، بحيث لا يشوبه شبهه ، «عود الضمير إلى» المفسّر «المتأخّر لفظا ورتبه فى خمسه مواضع».

وإنّما أسندنا ذكر هذه الفائده إلى الرضى ، مع أنّه ذكرها ابن بابشاذ فى شرح الجمل وابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى المغنى وغيرهم ، لأنّ الرضىّ هو الّذى عدّ المواضع خمسه ، وابن بابشاذ عدّها أربعه ، وابن مالك وابن هشام عدّاها سبعه. والمرتضى صنع الرضىّ كما سيأتى بيانه ، والمواضع الخمسه هى :

* «إذا كان» الضمير «مرفوعا بأوّل» العاملين «المتنازعين» للمعمول بعدهما ، «وأعملنا» العامل «الثانى» فيه على مذهب البصريّين ، «نحو : أكرمنى وأكرمت زيدا» ، ففى

١- تقدّم برقم ١٥٠ و ۴۷۵.

أكرمنى ضمير مرفوع به على الفاعليه عائد إلى المتنازع فيه ، وهو زيد المنصوب على المفعوليّه ، والمفعول رتبته التأخير ، فعاد الضمير إلى متأخّر لفظا ورتبه.

* «أو» كان الضمير «فاعلا فى باب نعم» وبئس وما جرى مجراهما «مفسّرا بتمييز» ، ولا يفسّر إلا به ، وعبارته توهّم خلاف ذلك ، «نحو : نعم رجلا زيد» ، وبئس رجلا عمرو ، ففى كلّ من نعم وبئس ضمير فاعل يفسّره التمييز ، ورتبه التمييز التأخير ، فقد عاد الضمير إلى التمييز ، وهو متأخّر لفظا ورتبه ، ويلتحق بهما فعل الّذى يراد به المدح والذم ، نحو : (ساءَ مَثَلًا الْقَوْمُ) [الأعراف / ١٧٧] ، و (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ) [الكهف / ٥] ، وظرف رجلا زيد ، وذهب الفرّاء والكسائى إلى أنّه لا ضمير فى الفعل ، بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل ، ويأتى الكلام على ذلك فى باب أفعال المدح والذّمّ ، إن شاء الله تعالى.

* «أو» كان الضمير «مبدلا منه ظاهر» مفسّر له ، «نحو : ضربته زيدا» ، فالضمير فى ضربته عائد إلى المبدل منه ، وهو زيد المنصوب على البدليّه ، والبدل رتبته التأخير عن المبدل منه ، فعاد الضمير إلى المتأخّر لفظا ورتبه ، وهذه المسأله قال ابن عصفور : أجازها الأخفش ، ومنعها سيبويه. وقال ابن كيسان : هى جائزه بإجماع نقله عنه ابن مالك ، كذا قال ابن هشام فى المغنى. وفى الهمع صحّح الجواز ابن مالك وأبو حيّان ، ومنعه قوم ، وردّه أبو حيّان بالورود ، انتهى.

وممّا خرجوا على ذلك قولهم : أللهمّ صلّ عليه الرؤوف الرحيم ، وقال الكسائىّ : هو نعت وهم يأبون نعت الضمير ، وقوله [من الرجز] :

٤٧٧ - ...

فلا تلمه أن ينام البائسا (١)

وقال سيبويه : هو بإضمار أذمّ.

* «أو» كان الضمير «مجرورا بربّ على ضعف» ، تقدّم الكلام فيه فى بحث المجرورات فليراجع «نحو : ربّه رجلا» ، فالضمير المجرور بربّ عائد إلى التمييز ، وهو رجلا ورتبه التمييز التأخير ، كما مرّ ، فقد عاد الضمير إلى متأخّر لفظا ورتبه.

تنبيه : ذهب الزمخشرىّ إلى أنّ التمييز يفسّر بالتمييز فى باب نعم وربّ ، وذلك أنّه قال فى قوله تعالى : (فَقَضاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ) [فصلت / ١٧] : يجوز أن يرجع الضمير فيه إلى السماء على المعنى ، كما قال : (طائِعِينَ) [فصلت / ١١] ، ونحوه : (أَعْجازُ نَخْلٍ خاوِيَهٍ) [الحاقه / ٧] ، ويجوز أن يكون ضميرا مبهما مفسّرا بسبع سموات ، والفرق بين

١- صدره «قد أصبحت بقرقرى كوانسا» ، ولم يذكر قائله. اللغه : القرقرى : اسم موضع ، الكوانس : جمع كانس : مأوى الظبى بين الأشجار.

النصبين أنّ أحدهما على الحال والثانى على التميز ، وصرّح بمثل ذلك فى قوله تعالى : (فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ) [البقره / ۲۹] ، فقال : الضمير فى سوّاهنّ ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم : ربّه رجلا ، انتهى.

وضعف كلامه بوجهين : أحدهما : إنّ الباب ليس بقياس ، وإنّما حمل الضمير فى ربّه رجلا على أنّه مبهم ، لأنّ ربّ لا تدخل إلا على النكرات ، وهذا لا يوجد فى سوّاهنّ ، وفيه نظر ، يعلم ممّا مرّ من الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره. الثانى : إنّ هذا التقدير يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليّا ، إذ يكون الكلام قد تضمّن أنّه تعالى استوى إلى السماء ، وأنّه سوى سبع سموات عقب استوائه إلى السماء ، فيكون قد أخبر بإخبارين : أحدهما استوائه إلى السماء ، والآخر تسوى ته سبع سموات ، وظاهر الكلام أنّ الّذى استوى إليه هو بعينه المسوى سبع سموات ، وفيه نظر ظاهر. «أو كان» الضمير «للشأن والقصه كما مرّ» عن قريب فليراجع إليه.

تنبيه : زاد ابن مالك فى التسهيل موضعين آخرين يعود فيهما الضمير على متأخر لفظا ورتبه : أحدهما : أن يكون الضمير مخبرا عنه فيفسّره خبره ، نحو : (إِنْ هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنْيا) [الأنعام / ۲۹] ، وقال الزمخشرىّ : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه ، وأصله إن الحياه إلا حياتنا الدنيا ، ثمّ وضع هى موضع الحياه ، لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنها.

قال ابن مالك : وهذا من جيّد كلامه ، ونازعه فى ذلك أبو حيّان ، قال : لأنّ الخبر إذا كان مضافا لشىء أو موصوفا بشىء ، وجعل مفسّرا ، كان المبتدأ الّذى هو ضمير عائد عليه باعتباره ما قيّد به من إضافه أو صفه ، وحينئذ يصير التقدير إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا.

قال : وليس فى كلام الزمخشرىّ دليل على ما ذهب إليه ، لأنّه قال : وضع هى موضع الحياه ، ولم يقل موضع حياتنا الّذى هو الخبر وقوله : لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنها ، يعنى سياق هذا الكلام دلّ على أنّ المفسّر هو الحياه ، فيكون المفسّر إذن هو السّياق إلا الخبر ، انتهى.

الثانى : أن يكون الضمير متّصلا بفاعل مقدّم مفسّره مفعول مؤخّر نحو : ضرب غلامه زيدا ، ومن شواهده قول حسان [من الطويل] :

۴۷۸ - ولو أنّ مجدا أخلد الدّهر واحدا

من الناس أبقى مجده الدّهر مطعما (۱)

۱- تقدم برقم ۹۱.

وقد تقدّم أنّ هذا ضروره فلا يقاس عليه ، فظهر وجه عدم ذكر الرضى لهذين الوضعين واتباع المصنّف له ذلك.

ضمير الفصل

تتمه : يتوسّط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعدها ضمير بلفظ المرفوع المنفصل مطابق للمبتدإ يفيد التوكيد والاختصاص ، وكون ما بعده خبرا لا نعتا.

ويسمّيه البصريّون فصلا لفصله بين كون ما بعده خبرا وبين كونه نعتا ، والكوفيّون عمادا ، لأنّه اعتمد عليه فى هذا المعنى ، وشرطه أن يكون ما قبله معرفه وما بعده معرفه ، أو كالمعرفه فى أنّه لا يقبل أل ، نحو : (أُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [البقره / ۵] ، و (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ) [الصافات / ۱۶۵] ، (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) [المائده / ۱۱۷] ، (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً) [الكهف / ۳۹] ، (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً) [المزمل / ۲۰]. ولا موضع له من الإعراب عند البصريّين ، فقال بعضهم : هو حرف ، وقال بعضهم : هو اسم ، لكن لمّا كان الغرض به الإعلام من أوّل الأمر يكون مايليه خبرا لا نعتا اشتدّ شبهه بالحرف ، فى أنّه لم يؤت به إلا لمعنى فى غيره ، فلم يجعل له موضع من الإعراب.

وقال الكوفيّون : بل له موضع ، فقال الكسائى : موضعه بحسب ما بعده. وقال الفرّاء بحسب ما قبله ، فمحلّه بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولى ظنّ نصب ، وبين معمولى كان رفع عند الفرّاء ، ونصب عند الكسائىّ ، وبين معمولى أنّ بالعكس.

وكثير من العرب تجعله مخبرا عنه بما بعده ، وحكى الجرمىّ أنّها لغه بنى تميم وحكى عن أبى زيد أنّه سمع منهم يقرؤون : تجدوه عند الله هو خير وأعظم [المزمل / ۲۰] ، بالرفع. وقال قيس بن الذريح [من الطويل] :

۴۷۹ - تبكّى على لبنى وأنت تركتها

وكنت عليها بالملا أنت أقدر (۱)

۱- اللغه : الملا : موضع.

اسم الإشاره

صمديه

ومنها : أسماء الاشاره : وهى ما وضع للمشار إليه المحسوس ، فللمفرد المذكّر «ذا» ولمثنّاه «ذان» مرفوع المحلّ ، و «ذين» منصوبه ومجروره ، (إِنْ هـذانِ لَسـاحِرانِ) متأوّل. والمؤنّث «تـا» و «ذى» و «ذه» و «تى» و «تـه» ولمثنّاه «تـان» رفعـا و «تيـن» نصـبا وجرّا ، ولجمعهمـا «أولاء» مـدّا وقصـرا ، وتـدخلها «هاء» التنبيه ، وتلحقها «كاف» الخطاب بلا لام للمتوسّط ، ومعه للبعيـد ، إلا فى المثنّى والجمع عند من مدّه ، وفيما دخله حرف التنبيه.

شرح

اشاره

«ومنها» أى ومن المبنيّات «أسماء الأشاره» ، وفى الاصطلاح هى ما وضع لمشار إليه ، أى لمعنى مشار إليه إشاره حسيّه ، إذ مطلق الإشاره حقيقه فيها دون الـذهنيّه ، فلا نقض بما عـدا المحدود من المعارف ، فإنّها وإن كانت موضوعه لمشار إليه إلا أنّ الإشاره فيها ذهنيّه.

وقضيه هـذا أن يكون الأصـل فى أسـماء الإشاره أن لا يشار بها إلا إلى مشاهـد محسوس قريب أو بعيـد ، فإن أشـير بها إلى غير محسوس ، نحو : (ذلِكُمُ اللهُ رَبِّى) [الشورى / ١٠] ، و (ذلِكُما مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّى) [يوسف / ٣٧] ، وإلى محسوس غير مشاهد نحو : (تِلْكَ الْجَنَّهُ) [مريم / ۶۳] ، فلتصيره كالمشاهد.

وإنّما بنيت أسـماء الإشاره لشبهها بالحرف فى الافتقار إلى مشار إليه ، كذا قال غير واحد. وقال ابن مالك لتضمّنها معنى الحرف ، وبيانه أنّ الاشاره كان حقّها أن يوضع لها حرف ، كما وضع لسائر المعانى من الاسـتفهام والنفى والتمنّى والتشبيه ، لكن العرب لم تضع للإشـاره حرفـا ، فتضـمّن اسم الإشاره معنى ذلك الحرف الّـذى كان ينبغى أن يوضع لمعنى الإشاره ، لا يقال : إنّ اللام العهـديّه يشـار بهـا إلى معهود ذهنا ، وهى حرف ، فقـد وضـعوا للإشاره حرفا ، لأنّا نقول : المراد بالإشاره الإشاره الحسيّه ، لأنّها الّتى وضع لها اسم الاشاره.

ما يشار به إلى المفرد المذكّر ومثنّاه

«فللمفرد المـذكّر» من أسـماء الأشـاره «ذا» ، وليس له غيرهـا ، وقـد مرّ الكلام على بنيته ولغـاته. «ولمثنّاه ذان» حال كونه «مرفوع المحـلّ ، وذين» حال كونه «منصوبه» أى المحلّ «ومجروره» ، وليست الألف فيه علامه الرفع ، والياء علامه النصب والجرّ ، لأنهما ليسـا مثنيين حقيقه ، بـل همـا مبنيّـان ، جئ بهمـا على صوره المثنّى ، لأنّ من شـرط التثنيه قبول التنكير كما مرّ ، وأسـماء الاشاره ملازمه

للتعريف ، ففى حاله الرفع وضعا على صيغه المثّنى المرفوع ، وفى حاله النصب والجرّ وضعا على صيغه المثّنى المنصوب والمجرور.

هذا مذهب ابن الحاجب ، وصحّحه جماعه من المحقّقين. وذهب بعضهم إلى أنّهما معربان ومثنيان حقيقه ، وهو الظاهر ، كما سيأتى فى الموصولات ، وكلام ابن هشام فى الأوضح يقتضى أنّ ثمّ قولا ثالثا ، وهو إعرابهما مع تثنيتهما ، ولا قائل به كما نبّه عليه شارحه.

تأويل إنّ هذان لساحران

وقوله تعالى : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه / ۶۳] ، بالألف فى اسم الإشاره وتشديد نون إنّ فى قراءه غير أبى عمرو وابن كثير وحفص متأوّل ، وتأويله بأوجه.

أحدها : أنّ اسم إنّ ضمير الشأن محذوف ، والأصل إنّه هذان لهما ساحران ، فحذف المبتدأ ، وهو كثير ، وحذف ضمير الشأن ، كما حذف من قول عليه السّلام : إنّ من أشدّ الناس عذابا يوم القيامه المصوّرون (۱) ، وهو ضعيف لما مرّ.

الثانى : أنّ إنّ بمعنى نعم ، مثلها فى قول ابن الزبير (۲) لمن قال له : لعن الله ناقه حملتنى إليك : إنّ وراكبها ، أى نعم ولعن راكبها ، وهى لا تعمل شيئا ، لأنّها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر ، وهذان مبتدأ ، وساحران خبر لمبتدإ محذوف ، أى لهما ساحران ، ويضعفه أنّ الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدإ كالجمع بين متنافين.

الثالث : أنّه جاء لغه خثعم (۳) وبلحارث بن كعب وزبيد (۴) وكنانه وآخرين ، فإنّهم يستعملون المثّنى بالألف دائما قال [من الطويل] :

۴۸۰ - تزّود منّا بين أذناه طعنه

... (۵)

قال [من الرجز] :

۴۸۱ - إنّ أباها وأبا أباها

قد بلغا فى المجد غايتاها (۶)

واختار هذا الوجه ابن مالك.

۱- الجامع الصغير ، ص ۱۳۳ ، رقم ۲۲۰۰.

۲- هو عبد الله بن الزبير الأشيم الأسدى ، من شعراء الدوله الأموىه ، كان هجّاء ، يخاف الناس شرّه ، ومات فى خلافه عبد الملك بن مروان سنه ۷۵ ه ق. الأعلام للرزكلى ، ۴ / ۲۱۸.

۳- خثعم : قبيله عربيّه قحطانيه.

۴- قبيله من كهلان ، من القحطانيه.

۵- تمامه «دعته إلى هابى التّراب عقيم» ، وهو لهوبر الحارثىّ. اللغه : الطعنه : المره من الطعن وهو الضربه بالرمح ، هابى التراب : ما ارتفع ودقّ منه العقيم من الارض : ما اعتقمتها فحفرتها.

۶- تقدّم برقم ۷۴.

الرابع : أنّه لمّا ثنّى هذا اجتمع ألفان : ألف هذا وألف التثنيه ، فوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، فمن قدّر المحذوفه ألف هذا والباقيه ألف التثنيه قلبها فى النصب والجرّ ياء ، ومن قدّر العكس لم يغيّر الألف عن لفظها.

الخامس : أنّه جىء به على أوّل إعرابه ، وهو الرفع كما فى اثنان قبل التركيب.

السادس : أنّه مبنىّ كما مرّ (۱).

قال ابن هشام : وعلى هذا فقراءه (هذانِ) أقيس ، إذ الأصل فى المبنىّ أن لا تختلف صيغه ، مع أنّها مناسبه لألف ساحران ، وعكسه الياء فى : (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هاتَيْنِ) [القصص / ۲۷] ، فهى هنا أرجح لمناسبه ياء ابنتى.

وحكى السقطى (۲) فى تاريخه «أبناء الراوه» أنّ القاضى اسماعيل بن اسحاق (۳) سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ما وجه قراءه من قرأ : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه / ۶۳] ، على ما جرت به عادتك من الإعراب فى الاعراب؟ فأطرق ابن كيسان مليّا (۴) ثمّ قال : نجعلها مبنيّه لا معربه ، وقد استقام الأمر. قال : وما علّه بناءها؟ قال : لأنّ المفرد منها هذا ، وهو مبنىّ والجمع هؤلاء (۵) وهو مبنىّ ، فيحتمل التثنيه على الوجهين ، فأعجب القاضى ذلك ، وقال : ما أحسنه لو قال به أحد ، فقال ابن كيسان : ليقل به القاضى ، وقد حسن.

وللمفرد المؤنّث «ذى» بذال معجمه مكسوره فياء ساكنه مبدله من ألف ذا فرقا بين المذكّر والمؤنّث بالياء الّتى هى علامه التأنيث فى نحو : تقومين. و «ذه» باختلاس حركه الهاء ، أى اختطافها والإسراع ، وذه باسكان الها ، والظاهر أنّه بناء. وقال بعضهم : السكون فى الوقف لأجله ، وفى الوصل لاجرائه مجرى الوقف ، وذهى باشباع كسره الهاء. قال بعض المحقّقين : الياء الحاصله بالإشباع لا تكتب كالواو الحاصله به ، فيكتب مرّ به وضربه بلا ياء وواو ، وكأنّه خصّ اسم الإشاره هنا بكتابته تقليلا للاشتراك بكتابه ذه وته ، انتهى. ».

۱- من بين هذه الوجوه المذكوره يبدو أنّ هذا الوجه أشدّ مناسبه ، لأنه لا إشكال فيه إذا قلنا بأنّ أسماء الإشاره مبنيّه فى كلّ حال.

۲- هبه الله بن المبارك ، أبو البركات ، السقطى ، مؤرّخ محدّث رحال ، صنف «تاريخا» جعله ذيلا على تاريخ بغداد للخطيب ، مات سنه ۵۱۹ ه ، المصدر السابق ، ۹ / ۶۴.

۳- إسماعيل بن إسحاق الجهضمى الأزدى ، فقيه على مذهب مالك ، ولى قضاء القضاه ، من تاليفه «الموطأ» و «أحكام القرآن» مات سنه ۲۸۲ ه. المصدر السابق ، ۱ / ۳۰۵.

۴- مليا : زمانا طويلا.

۵- سقط والجمع هؤلاء فى «ح».

وذات بضمّ التاء ، قال ابن هشام : الإشاره ذا ، والتاء للتانيث ، وهى التاء فى امرأه ونحوه ممّا فيه تاء الفرق ، وليس بصفه ، «وتى» بإبدال الذال المعجمه تاء لغه فى الفرق بين المذكّر والمونّث ، «وته» بالاختلاس ، وته بالإسكان ، وتهى بالاشباع نظير ما مرّ ، وتاء بقلب ذال ذاتا للفرق بين المذكّر والمؤنّث ، وهذه العشره كلّها للواحد.

ما يشار به إلى المثنّى

«ولمثنّاه تان رفعا ، وتين نصبا وجرّا» على حدّ ما مرّ فى المثنّى المذكّر ، وأمّا تذكير الإشاره فى قوله تعالى : (فَذانِكَ بُرْهانانِ مِنْ رَبِّكَ) [القصص / ٣٢] ، مع أنّ المشار إليه إلى د والعصا ، وهما مؤنّثان ، فلكون المبتدأ عين الخبر فى المعنى ، والبرهان مذكّر ، ذكره فى المغنى.

الإشاره للمؤنّث بلفظ المذكّر

تنبيه : قد تقع الإشاره للمؤنّث بلفظ المذكّر كما فى قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بازِغَةً قالَ هذا رَبِّى) [الأنعام / ٧٨] ، قال أبو حيّان : أشار بلفظ المذكّر لأنّه حكى قول ابراهيم ، ولا فرق فى لسانه بين المذكّر والمؤنّث ، والفرق بينهما فى الإخبار لا يكون فى أكثر الألسن ، فلا يوجد فى لسان الترك ولا الفرس ، بل المذكّر والمؤنّث فيه سواء. قال : وهذا أحسن ممّا يعتذر به عن التذكير فى الآيه ، انتهى.

ما يشار به إلى الجمع

«ولجمعهما» أى المذكّر والمونّث عاقلا كان أو غيره «أولاء» مدّا فى لغه الحجاز ، وبه جاء لتتريل ، والهمزه الأولى مضمومه ، والأخيره مكسوره ، وقصرا فى لغه أهل نجد من بنى تميم وقيس وربيعه وأسد. وذكر ذلك الفرّاء فى لغه القرآن. تقول : أولاء أو أولى ذهبوا فى المذكّر ، وأولاء أو أولى ذهبن فى المؤنّث ، وتقول أيضا فى غير العاقل : أولاء أو أولى الأيام انقرضت ، قال [من الطويل] :

٤٨٢ - ذمّ المنازل بعد منزله اللّوى

والعيش بعد أولئك الأيام (١)

وإذا قصر كتب بالياء ، لأنّ ألفه مجهوله الأصل ، فتلتبس إلى حرف جرّ ، فتكتب بواو بعد الهمزه للفرق ، وحملوا أولاء عليها ، وقد تبدل همزته هاء ، ويقال هلاء ، وقد تضمّ الهمزه الأخيره ، نحو : أولاء ، وربّما أشبعت الضمه قبل اللام ، نحو : أولاء على وزن طومار ، وأمّا قولهم : أولاء على وزن توراه كما قال [من الوافر] :

٤٨٣ - تجلّد لا يقل هؤلاء هذا

بكى لمّا بكى أسفا وغيظا (٢)

۱- البیت لجریر بن عطیه من کلمه له یهجو فیها الفرزدق. اللغه : اللّوی : موضع بعینه ، العیش : أراد به الحیاه.

۲- لم یسمّ قائله. اللغه : تجلّد : اصبر.

فليس بلغه ، بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف وقلب الهمزه أولاء واوا.

تدخل هاء التنبيه أسماء الاشاره

«وتدخلها» أى أسماء الإشاره المذكوره ، والمراد منه ما ذكر خاصّه لا مطلقا ، لأنّ منها ما لا يدخله هاء ولا يلحقه كاف ولا لام كثمّه ، «هاء التنبيه» أى الهاء والألف الدّالّ مجموعهما على التنبيه على ما يذكر بعدهما من مشار إليه أو غيره نحو : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) [المائده / ١١٩] ، (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه / ٦٣] ، (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هاتَيْنِ) [القصص / ٢٧] ، (هؤُلاءِ بَناتِي) [هود / ٧٨].

وقد يفصل بينهما بأنا وأخواته كثيرا ، قال تعالى : (ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ) [النساء / ١٠٩] ، وبغيرها قليلا كقوله [من البسيط] :

٤٨٤ - تعلّمن ها لعمر الله ذا قسما

... (١)

ففصل بين ها وذا بقوله لعمر الله ، وقد تعاد بعد الفصل للتوكيد ، نحو : (ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ.)

تنبيه : هاء المذكوره ليس بعد ألفها همزه ، وإنّما هى علم على الكلمه المركبه من ها فألف ، ثمّ نكّروا ضيف إلى التنبيه ، ليتّضح المراد به كقوله [من الطويل] :

٤٨٥ - علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم

... (٢)

ولا يصحّ أن يضبط بهمزه بعد الألف إذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه (٣) أصلا ، قاله الدمامينى فى شرح التسهيل.

والظاهر أنّه ليس للألف نفسها هنا وجود لحذفها لالتقاء الساكنين هى والتاء الأولى من التنبيه ، وما جزم به من أنّه ليس بعد ألفها همزه ليس بجيّد.

فقد قال بعض المحقّقين : إنّ أمثالها إذا أريد بها نفسها قد تزاد فى آخرها همزه ، كما تزاد إذا جعلت اسما ، وقد لا تزاد.

تلحق كاف الخطاب أسماء الإشاره

«وتلحقها» أى أسماء الإشاره المذكوره «كاف» تدلّ على «الخطاب» ، وهى حرف بالاتّفاق لامتناع وقوع الظاهر موقعها ، ولو كانت أسماء لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك ، كذا قيل ، فتأمّل. ».

١- تمامه «فاقصر بذرعك وانظر أين تنسلك» ، وهو لزهير بن أبى سلمى.

٢- تقدّم برقم ١٨٧.

٣- سقط للتنبيه فى «ح».

ولأنها إنّما تفيد معنى فى غيرها ، وهو كون اسم الإشاره الّذى لحقته مخاطبا به واحد أو اثنان أو جماعه من قبيل المذكّر والمؤنّث ، ولأنّها لا محلّ لها من الإعراب ، إذ لا رافع ولا ناصب ولا خافض بحرف ولا إضافه.

أمّا الثلاثه الأول فواضح ، وأمّا الرابع فلأنّ أسماء الإشاره لا تضاف ، لأنّه لا يضاف إلا النكره ، وهى معرفه ، لا تقبل التنكير ، فتعيّن أن تكون حرفا ، وإن كانت تتصرّف تصرّف الكاف الاسميّه غالبا ، فتبيّن حال المخاطب من إفراد وتذكير وضدّهما ممّا تبيّنه إذا كانت اسما ، فيفتح مع المذكّر ، وتكسر مع المؤنّث ، وتوصل بميم وألف فى المثنّى ، وبميم فى الجمع المذكّر وبنون فى الجمع المؤنّث ، نحو : ذاك وذاك ، ذلكما ، ذاكنّ.

وإنّما قلنا : غالبا لأنّه قد لا يلحقها دليل تثنيه ولا جمع ، بل تكون مفتوحه فى التذكير مكسوره فى التأنيث ، وقد تفتح مجرّده من الزوائد فى جميع الأحوال قال تعالى : (ذلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ) [النساء / ٢٥] ، و (ذلِكَ أَدْنى أَلَّا تَعُولُوا) [النساء / ٣] ، (فَما جَزاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلِكَ مِنْكُمْ) [البقره / ٨٥] ، ذلك خير لكم ، فأوقع ذلك موقع ذلكم ، وهذا لا يجوز فى الإسميّه ، لا يقال : يا زيدون عرفك عمرو ، أى عرفكم.

تنبيه : قضيه إطلاقه أنّ الكاف تلحق جميع ما يشار به للمؤنّث ، وذكر المراديّ اختصاصها بذى وتا وتى ، وقال ثعلب : لا يقال ذلك ، وفى الصحاح أنّه خطأ بلا لام حال من الكاف ، أى تلحق أسماء الإشاره كاف.

«بلا ـ لام» حال من الكاف ، أى تلحق أسماء الإشاره كاف الخطاب حال كونها مجرّده من اللام للمشار إليه «للمتوسّط» بين القريب والبعيد ، نحو : ذاك «و» حال كونها «معه» أى مع اللام ، وهو حرف موضوع للدّلاله على «البعيد» أو على توكيده على خلاف فيه سيأتى بيانه.

وأصله السكون كما فى تلك ، وإنّما كسرت فى ذلك لالتقاء الساكنين ، أو فرقا بينهما وبين لام الجرّ فى نحو ذلك بفتح اللام للمشار إليه البعيد نحو ذلك.

«إلا ـ فى المثنّى» مطلقا «و» إلا ـ فى «الجمع عند من مدّه و» إلا ـ «فيما دخله حرف التنبيه» فلا تلحقهنّ كاف الخطاب مع اللام ، لا يقال : ذان لك ولا أولاء لك ولا هذا لك ، فإن أريد الإشاره إلى المثنّى البعيد قيل : ذانّك بتشديد النون ، أو الجمع البعيد قيل : أولالك باللام مع القصر.

تنبيهات : الأوّل : أفهم كلامه أنّ ما لا يلحقه كاف الخطاب من أسماء الإشاره فهو للقريب ، وأمّا اللام فلا تقع بدون الكاف ، فعلم أنّ لأسماء الإشاره ثلاث مراتب : قربى ،

وهى المجرّده من الكاف واللام ، ووسطى ، وهى الّتى بالكاف وحدها ، وبعدى ، وهى المقرونه بهما فى غير المثّنى وبالنون المشدّده فى المثّنى كما ذكرنا.

فعلى هذا للواحد المذكّر القريب ذا ، وللمتوسط ذاك ، وللبعيد ذلك ، وللمثنى القريب ذان رفعا ، وذين نصبا وجرّا ، وللمتوسّط ذانك وذينك بتخفيف النون. وأمّا بتشديدها فللبعيد ، ولجمعه القريب أولى ، وللمتوسط أولئك وللبعيد أولالك بالقصر ، وقس على ذلك المؤنّث. هذا مذهب الجمهور ، وقضيته أنّ القصر فى أولا يتعيّن فى البعد ليدخل اللام ، ويبطله ما مرّ من أنّ القصر لغه تميم ، والمدّ لغه الحجازيّين ، فتأمّل.

وذهب جماعه إلى أن ليس لها إلا مرتبتان قربى وبعدى. قال ابن مالك : وهو الصحيح ، والظاهر من كلام المتقدّمين ، وعزاه غيره إلى سيبويه والمحقّقين ، واستدلّ له فى شرح التسهيل بأوجه أقواها أنّ الفرّاء روى أنّ الحجازيّين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، وأنّ التميميّين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام ، وأنّ تميما يقولون : ذاك وذيك ، حيث يقول الحجازيّون : ذلك وتلك ، فلزم من هذا أنّ اسم الإشاره على اللغتين ليس له إلا مرتبتان : إحداهما للقريب ، والأخرى للبعيد لأدناه وأقصاه. قال الدمامينىّ : وهذا إيضاح لا مزيد عليه ، وعلى هذا فتشديد النون فى ذانّ وتانّ عوض عمّا حذف من المفرد.

الثانى : قد يشار إلى القريب بما للبعيد لعظمه المشير ، نحو : (وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسى) [طه / ١٧] ، أو المشار إليه نحو : (ذلِكَ الْكِتابُ) [البقره / ٢] ، أو لتحقيره نحو ذلك اللعين. وقد يشار إلى البعيد بما للقريب لحكايه الحال ، نحو : (هؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطاءِ رَبِّكَ) [الإسراء / ٢٠] ، و (هذا مِنْ شِيعَتِهِ وَهذا مِنْ عَدُوِّهِ) [القصص / ١٥] ، وقد يتعاقبان مشارا بهما إلى ما ولياه كقوله تعالى متّصلا عيسى عليه السّلام : (ذلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ) [آل عمران / ٥٨] ، ثمّ قال : (إِنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) [آل عمران / ٦٢].

تتمّه : وضعوا للإشاره إلى الأمكنه ألفاظا خاصّه بها بخلاف ما تقدّم ، فإنّها تقع لكلّ مشار إليه زمانا أو مكانا أو غيرهما ، فوضعوا للمكان القريب هنا وهاهنا ، وللمتوسّط هناك وها هناك ، والبعيد هنالك وهنّا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسر الهاء ، وقد تلحق بها التاء ساكنه فيقال : هنت وثمّ بفتح الثاء المثلثه وتشديد الميم ، وبنيت على الفتح للتخفيف ، ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسره مع التضعيف. قال الدمامينىّ : وأنظر ثمّ فى قول العلماء ، ومن ثمّ كان كذا هل معناها معنى هنالك أو هنا الّتى للقريب ، والظاهر الثانى ، انتهى.

ومن لم يثبت المرتبه الوسطى فى الإشاره سوى بين هناك وهنالك التزم فى هذه الألفاظ الظرفيه أو الجرّ بمن أو إلى أو فى كافهنّ الفتح والإفراد ، وقد يستعار غير ثمّ للزمان كقوله تعالى : (هُنالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ) [الأحزاب / ١١] ، وقول الشاعر [من الكامل] :

۴۸۶ - وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت

فهناك يعترفون أين المفزع (١)

وقوله [من الكامل] :

۴۸۷ - حنّت نوار ولات هنّا حنّت

... (٢)

ويحتمل فى الآيه والبيت إراده المكان.

الموصول

صمديه

ومنها : الموصول ، وهو حرفىّ أو اسمىّ.

فالحرفىّ : كلّ حرف أوّل مع صلته بالمصدر ، والمشهور خمسه : «أنّ» و «أن» و «ما» و «كى» و «لو» ، نحو : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) و (بِما نَسُوا يَوْمَ الْحِسابِ ، لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ، يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَهٍ.).

تكميل : والموصول الاسمىّ ما افتقر إلى صله وعائد وهو «الّذى» للمذكّر و «الّتى» للمؤنّث ، و «اللّذان» و «اللّتان» لمثنّاهما ب- «الألف» إن كانا مرفوعى المحلّ وب «الياء» إن كانا منصوبيه أو مجروريه ، و «الألى» و «الّذين» مطلقا لجمع المذكّر و «اللّائى» و «اللّاتى» و «اللّواتى» لجمع المؤنّث ، و «من» و «ما» و «أل» و «أىّ» و «ذو» و «ذا» بعد «ما» أو «من» الاستفهاميّتين للمؤنّث والمذكّر.

مسأله : إذا قلت : ماذا صنعت؟ ومن ذا رأيت؟ فذا موصوله ، ومن وما مبتدءان ، والجواب رفع ، ولك إلغائها فهما مفعولان ، وتركيبها معهما ، بمعنى أىّ شىء ، أو أىّ شخص فالكلّ مفعول ، والجواب على التقديرين نصب ، وقس عليه ، نحو : ماذا عرض؟ ومن ذا قام؟ إلا أنّ الجواب رفع مطلقا.

١- البيت للأفوه الأودى.

٢- تقدّم برقم ١٨٣.

شرح

اشاره

«ومنها» ، أى ومن المبنيّات ، «الموصول ، وهو فى» اللغه اسم مفعول من وصل الشىء بغيره ، إذا جعله من تمامه ، وفى الاصطلاح ضربان : موصول «حرفىّ و» موصول «اسمىّ» : وهو المقصود بالذكر هنا ، إذ الكلام فى المبنيّات من الأسماء ، وذكر الحرفىّ معه إيثارا للفائده ، وقد سبقه إلى ذلك غير واحد ، وإنّما بنى الموصول الاسمىّ لشبهه بالحرف فى الاستعمال لافتقاره المتأصّل إلى جمله.

فالموصول «الحرفىّ كلّ حرف أوّل مع صلته» أى ما يتّصل به «بالمصدر» ، ولم يحتج إلى عائد ، ولفظه كلّ هاهنا ليست فى محلّها ، لأنّ التعريف أنّما يكون للجنس أو بالجنس لا للافراد ولا بالإفراد ، فالمحدود فى الحقيقه الموصول الحرفىّ ، والحدّ هو مدخول كلّ ، وهو حرف أوّل مع صلته بالمصدر ، وأيضا لا يصدق على حرف من أفراد الموصول الحرفىّ أنّه كلّ حرف.

فإيراد لفظ كلّ يمنع من صحّه الحمل ، وصحّح الإتيان بها بأنّها مقحمه زائده ، والغرض من ذلك الإشاره إلى أنّ المحدود صادق على كلّ أفراد الحدّ ، فيكون مانعا ، والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها ، فيحصل حدّ جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه ، وهو مبنىّ على جواز زياده الاسم ، والبصريّون يمنعونه ، وهو التحقيق ، والمراد بالتأويل السبك ، وسيأتى كيفيّته فى كلامه رحمه الله فى حديقه المفردات. وإن حمل على التفسير فيخرج بالمعيّه الفعل المضاف إليه ، نحو : هذا جاءنى حين قمت ، فإنّه مؤوّل بالمصدر أى حين قيامك ، لكن لا مع شىء آخر وكذا نحو هو من قوله تعالى : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى) [المائده / ٨].

الموصولات الحرفيّه المشهوره

: والمشهور من الموصول الحرفىّ خمسه :

أحدها : «أنّ» المفتوحه الهمزه المشدّده النون ، وتوصل بجمله اسميّه ، وتووّل مع معموليها بمصدر.

الثانى : «أن» بفتح الهمزه وسكون النون ، وهى الناصبه للمضارع ، وتوصل بفعل متصرّف ، ماضيا كان أو مضارعا اتّفاقا ، أو أمرا على الأصحّ.

الثالث : «ما» المصدريّه ، وتوصل بفعل متصرّف غير أمر ، وبجمله اسميّه لم تصدر بحرف على الأصحّ.

الرابع : «كى» وتوصل بمضارع مقرونه بلام التعليل وغير مقرونه به.

والخامس : «لو» المصدريّه على رأى ذهب إليه الفرّاء وأبو على وأبو البقاء والتبريزى (۱) وابن مالك ، وتوصل بفعل متصرّف غير أمره ، وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدريّه.

فمثال أنّ المشدّده إذا كان الخبر مشتقّا ، نحو : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا) [العنكبوت / ۵۱] ، أى إنزالنا ، ومنه بلغنى أنّك فى الدار ، أى استقرارك ، لأنّ الخبر فى الحقيقه هو المحذوف ، وإذا كان جامدا ، نحو : بلغنى أنّ هذا زيد ، أى كونه زيدا ، لأنّ كلّ خبر جامد يصحّ نسبته إلى المخبر بلفظ الكون ، تقول : هذا زيد ، وإن شىءت قلت : هذا كائن زيدا ، ومعناهما واحد. وقال الرضىّ : أى زيديته ، فإنّ ياء النسب إذا لحقت بالاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر ، نحو : الفروسيّه والمضروبيّه والضاربيّه.

ومثال أن المخفّفه (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقره / ۱۸۴] ، أى صومكم خير لكم ، (لَوْ لاـ أَنْ ثَبَّتْناكَ) [الاسراء / ۷۴] أى تثبيتا لك ، كتب إليه بأن قم ، أى بالقيام. هذا هو الصحيح. واختلف فى أمرين من ذلك : أحدهما كون الموصوله بالماضى هى الموصوله بالمضارع ، والمخالف فى ذلك ابن طاهر محتجّا بأنّ الداخله على المضارع تخلّصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف. ونقض بأن الشرطيه ، فإنّها تدخل على المضارع ، وتخلّصه للاستقبال ، وتدخل على الماضى اتّفاقا.

الثانى : كونها توصل بالأمر ، والمخالف فى ذلك الرضىّ وأبو حيّان محتجّين بأنّها لو وصلت به لفات معنى الأمر ، قالا : وكلّ شىء سمع من ذلك فإن فيه تفسيريه ونقض بفوات معنى المضى والاستقبال فى الموصوله بالماضى والمضارع عند التأويل المذكور على أنّه قد يمنع فوات معنى الأمر بجواز التأويل بالمصدر الطلبىّ ، كما فعله صاحب الكشاف ، وقال فى قوله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنا نُوحاً إِلى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ) [نوح / ۱] أن الناصبه للفعل ، أى إنّا أرسلناه بأن أنذر قومك ، أى بأن قلنا له : أنذر ، أى بالأمر بالإنذار ، انتهى.

فعلى هذا إذا قلت : كتبت إليه بأن قم ، فالمعنى كتبت إليه بالأمر بالقيام ، وهو نظير تأويلهم بالمصدر العدمىّ ، إذا كانت الصله منفيّه ، نحو : وأن لا تصوموا شرّ لكم ، أى عدم صومكم شرّ لكم ، ومثال ما : (بِما نَسُوا يَوْمَ الْحِسابِ) [ص / ۲۶] ، أى بنسيانهم. وستأتى تتمّه الكلام عليها فى حديقه المفردات ، ان شاء الله تعالى.

۱- التبريزى الخطيب (أبو زكريا يحيى) (۱۰۳۰ - ۱۱۰۸) من أئمه اللغه والأدب ، ولد فى تبريز وتوفّى ببغداد. له «شرح ديوان الحماسه» لأبى تمام و «تهذيب الألفاظ» لابن السكيت و «شرح سقط الزند» لأبى العلا المعرى. المنجد فى الأعلام ص ۱۶۹.

ومثال كى : (لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ) [الأحزاب / ٣٧] ، أى لعدم كون حرج على المؤمنين. وجئت كى تكرمنى ، أى لكرامتى ، ولا حاجه إلى تقدير اللام قبلها ، لأنّ معناها السببيّه دائما عند المصنّف تبعا للكوفيّين ، كما سيأتى بيانه فى نواصب المضارع.

وأمّا البصريّون فيقولون : إن قدّرت اللام قبلها فهى المصدريّه ، وإن لم تقدّر اللام فهى تعلى ليه جارّه ، ويجب حينئذ إضمار أن بعدها. ومثال لو : (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) [البقره / ٩۶] ، أى التعمير. ويقول المانعون : لورودها مصدريّه أنّها شرطيّه ، وإنّ مفعول يودّ وجواب لو محذوفان ، والتقدير يودّ أحدهم التعمير لو يعمّر لسرّه. ولا خفاء بما فيه من التكلّف.

تنبيهات : الأوّل : يغلب وقوع لو هذه بعد ودّ أو يودّ ونحوهما من مفهم تمنّ كأحبّ وتمنّى ، ولهذا ينصب الفعل بعدها كما ينصب فى جواب ليت ، قال [من الطويل] :

۴۸۸ - سرينا إليها فى جموع كأنّها

جبال شروری لو تعان فتنهدا (١)

أى وردنا لو نعان ، فحذف الفعل لدلاله لو عليه.

ومن وقوعها فى غير الغالب بدون ما ذكر قول قتيله ، بالتصغير ، بنت النضر بن الحارث ، وقد قتل النبىّ صلى الله عليه و آله أخاها صبرا فأنشدته [من الكامل] :

۴۸۹ - أمحمّد ولأنت نجل نجيبه

من قومها والفحل فحل معرق

ما كان ضرّك لو مننت وربّما

منّ الفتى وهو المغيظ المحنق (٢)

فقال عليه السّلام : لو سمعته ما قتلته ، ومنه قول الأعشى [من البسيط] :

۴۹۰ - وربّما فات قوما جلّ أمرهم

من التأنّى وكان الحزم لو عجلوا (٣)

الثانى : أشار المصنّف بقوله : «والمشهور خمسه» إلى أنّ الموصول الحرفىّ فى غير المشهور أكثر من خمسه ، فمنهم من عدّه ستّه بإدخال الّذى على ما قاله يونس والفرّاء والفارسىّ ، وارتضاه ابن خروف وابن مالك وابن هشام ، فقد ذهبوا إلى أنّها تقع مصدريّه ، وتوصل بالماضى أو المضارع ، وجعلوا منه قوله تعالى : (ذلِكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ) [الشورى / ٢٣] (وَخُضْتُمْ كَالَّذِى

خاضُوا) [التوبه / ۶۹] ، أی تبشیر الله و

۱- لم یسمّ قائله. اللغه : سرینا : ذهبنا لیلا ، جبال شروری : اسم موضع ، تنهّد : تبرز وترفع.

۲- اللغه والإعراب : محمد منادی نوّن ضروره ، النجب : الولد ، الفحل : الذکر القوی من کل حیوان ، والمعنی هنا : أنت کریم الطرفین ، ما : تحتمل الإستفهام والنفی ، المغیط : اسم المفعول من الغیظ بمعنی الغضب ، المحنق : الّذی تمکن فی قلبه الغیظ.

۳- ینسب هذا البیت إلی الأعشی وإلی القطامی یمدح بها عبد الواحد بن سلیمان بن عبد الملک بن مروان.

كخوضهم ، ونقله ابن مالك عن الفرّاء فى قوله تعالى : (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) [الأنعام / ١٥۴] ، أى على أحسانه. قال ابن هشام : ومن أوضح الدلاله على ذلك قول أبى دهبل الجمحى [من البسيط] :

۴٩١ - يا ليت من يمنع المعروف يمنعه

حتى يذوق رجال مرّ ما صنعوا

وليت رزق رجال مثل نائلهم

قوت كقوت ووسع كالّذى وسعوا

وقضيه كلامه فى التوضيح أنّها حرف. وقال الرضى رحمه الله : لا خلاف على القول بأنّ الّذى مصدريّه فى أنّها اسم. قال بعضهم : ويشكل على القول بأنّها حرف دخل أل عليها ، لأنّها بجميع أقسامها من خواصّ الاسم ، انتهى.

وهذا إنّما يرد لو كان أل على هذا حرفا مستقلّا ليس جزء من الكلمه ، وليس كذلك ، بل هى جزء منها ، كما جزم به ابن هشام.

الموصول الاسمىّ

«والموصول الاسمىّ» هو «ما» أى اسم ، وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الأسماء وقوله : «اقتفر» ، أى احتاج إلى «صله» أخرج ما عدا المحدود ، إذ المراد بالصله الاصطلاحيه ، ولا يفتقر إليها غيره ، ولا يقال : يلزم الدور لتوقّف معرفتها على معرفه الموصول ، لأنّها عباره من جمله مذكوره بعد الموصول مشتمله على ضمير يعود إليه ، لأنّا نقول : إنّما يلزم ذلك أن لو فسّرنا الصله بما ذكر ، أمّا إذا فسّرناها بأنّها جمله خبريّه متّصله باسم لا يتمّ جزء إلا بها مشتمله على ضمير عائد إليه ، فلا دور.

وقوله : «وعائد» والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصله به تصريح بما علم ضمنا ، لأنّه مأخوذ فى مفهوم الصله والنكته فى التصريح بذكره موافقه ما جرى على ألسنه المعربين من أنّ الموصول يحتاج إلى صله وعائد. وأما حمل الصله فى التعريف على معناها اللغوىّ كما فعله جماعه ، ففيه أمور :

أحدها : أنّ ألفاظ التعريف محموله على معانيها المتبادره ، ولا خفاء فى أنّ المتبادر معناها الاصطلاحىّ لا اللغوىّ.

الثانى : لزوم الإجمال ، إذ ليس المراد بها ما يقع اسم الصله ، وهو ما يتّصل به الشىء ، وإلا لما صحّ تفسيرها بالجمله الخبريّه ، والمطلق إذا لم يرد به الإطلاق كان مجملا.

الثالث : انتقاض الحدّ بمن الشرطيّه ، فإنّها مفتقره إلى صله وعائد ، نحو : من تكرمه أكرمه. وحمل التعريف على اللفظىّ كما فعله شارح التهذيب للمصنّف ضيق عطن (١) ، كما لا يخفى.

١- أى حمل التعريف على اللفظىّ هو الوقوع فى الحرج.

تنبيه : الصله لا تكون إلا جمله ، لأنّ وضع الموصول على أن يطلقه المتكلّم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه أو كون متعلّقه محكوما عليه أو به ، فالأوّل نحو : زيد الّذى ضربنى أو الّذى ضربنى غلامه ، والثانى نحو : الّذى أخوك هو ، أو الّذى أخوك غلامه.

والحكم على شىء بشىء من مضمونات الجمل ، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ، لكن لمّا كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيّا أصليّا لم يستعمل معه من جميع ما يتضمّن الحكم إلا ما يكون تضمنّه له أصليّا لا بالشبه ، وهو الجمله ، وهى إمّا ظاهره كما مرّ ، أو مقدّره ، نحو : الّذى عندك والّذى فى الدار ، لأنّ التقدير الّذى استقرّ ، أو مؤوّله ، نحو : الضارب والمضروب.

فإن صله أل جمله مؤوّله بمفرد كما قال الرضى وغيره ، والأصل الضرب واليضرب ، فكرهوا دخول أل المشابهه للحرفيه لفظا ومعنى على صوره الفعل أمّا لفظا فظاهر ، وأمّا معنى فلصيرورتها مع ما دخلت عليه معرفه كالحرفيّه مع ما تدخل عليه ، فصيروا الفعل المبنىّ للفاعل فى صوره اسم الفاعل ، والمبنىّ للمفعول فى صوره اسم المفعول ، ولذلك عملا بمعنى الماضى ، ولو كانا اسمى فاعل ومفعول حقيقه ، لم يعملا بمعنى الماضى كالمجرّدين عن أل ، وستأتى تتمّه الكلام على جمله الصله الظاهره فى حديقه الجمل ، إن شاء الله تعالى.

لطيفه : يحكى أنّ ابن عنين الشاعر كتب إلى الملك المعظّم وقد اعتلّ ، ولم يأته ، وانقطعت عنه صلاته قوله [من الكامل] :

۴۹۲ - أنظر إلى بعين مولى لم يزل

يولى الندا وتلاف قبل تلافى

أنا كالّذى أحتاج ما تحتاجه

فاغنم دعائى والثناء الوافى

فعاده ووصله بألف دينار ، وقال له : أنت الّذى ، وهذه الصله ، وأنا العائد.

«وهو» أى الموصول الاسمىّ نوعان : خاصّ ، وهو ما مدلوله واحد ، أمّا مفرد مذكّر أو مؤنّث أو مثنّى كذلك أو مجموع كذلك ، ومشترك ، وهو ما يصلح للواحد وغيره ، فالخاصّ هو «الّذى» للمفرد المذكّر عالما : نحو : (وَإِبْراهِيمَ الَّذِى وَفَّى) [النجم / ۳۷] ، أو غيره ، نحو : (أَفَرَأَيْتُمُ الْماءَ الَّذِى تَشْرَبُونَ) [الواقعه / ۶۸] ، وقال الأخفش : ويكون للجمع أيضا ، وحمل قوله تعالى : (وَالَّذِى جاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) [الزمر / ۳۳].

وتبعه ابن مالك ، لكن قيّده بما إذا لم يقصد به مخصوص كما فى الآيه ، فإنّه لو لم يرد به جمع لما أخبر عنه بجمع ، ولا أعيد عليه ضميره ، قال : فإن قصد به مخصوص فلا

ريب فى تثنيته وجمعه باللذين والّذين إلا فى ضروره ، كقول أشهب بن رميله (۱) [من الطويل] :

۴۹۳ - وإنّ الّذى حانت بفلج دماؤهم

هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد (۲)

قال أبو حيّان : ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل ، بل أنشدوا البيت على الجواز فى فصيح الكلام لا على الضروره ، وسيأتى فى الآيه والبيت غير ذلك.

تنبيه : حمل ابن مالك البيت على الضروره ، ينافى تفسيره للضروره بأنها ما لا يقع إلا فى الشعر ، ولم يكن للشاعر عنه مندوحه (۳) بأن يقول : وإنّ الأولى جاءت بفلج دماؤهم ، فلا يكون على هذا البيت ضروره.

وأصل الّذى عند البصريّين «لذ» على وزن عمّ وشجّ ، فلمّا أرادوا الوصف بها من بين الأسماء الموصوله لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن أدخلوا عليها اللام الزائده تحصينا للفظ ، حتى لا يكون موصوفها كمعرفه توصف بالنكره ، وإنّما قلنا بزياده اللام لما مرّ أنّ الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام ، وإنّما ألزموها اللام الزائده ، لأنّها لو نزعت تاره ، وأدخلت أخرى ، لأوهم كونها للتعريف كما فى نحو الرجل ورجل.

وقال الكوفيّون : أصلها الذال الساكنه ، ثمّ لمّا أرادوا إدخال اللام عليها ، زادوا قبلها لاما متحرّكه لئلّا يجمعوا بين الذال ولام التعريف الساكنه ، ثمّ حرّكوا الذال بالكسر ، واشبعوا الكسره فتولّدت ألف. وكلّ ذا قريب من دعوى الغيب ، قاله الرضىّ.

«والّتى» بقلب الذال تاء «للمفرد المؤنّث» من ذوى العلم وغيرهم ، نحو : (قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِى تُجادِلُكَ) [المجادله / ۱] ، (ما وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِى كانُوا عَلَيْها) [البقره / ۱۴۲]. ولك فى ياء الّذى والّتى وجهان : الإثبات والحذف ، فعلى الإثبات تكون إمّا حقيقه ، فتكون ساكنه ، وإمّا شديده ، فتكون إمّا مكسوره أو جاريه بوجوه الإعراب ، وعلى الحذف فيكون الحرف الّذى قبلها إمّا مكسورا كما كان قبل الحذف ، وإمّا ساكنا ، فهذه خمس لغات.

«ولمثناهما» أى مثنّى المفرد المذكّر والمفرد والمؤنّث «اللّذان واللتّان» بالألف ، «إن كانا مرفوعى المحلّ» واللّذين واللتين «بالياء» المفتوح ما قبلها «إن كانا منصوبيه» أى المحلّ «أو مجروريه» وليست الألف فيهنّ علامه الرفع ، والياء علامه النصب والجرّ ،

۱- الأشهب بن ثور بن أبى حارثه شاعر نجدى ولد فى الجاهليّه وأسلم وعاش فى العصر الأموى ، نسبته إلى أمه رميله أمه اشتراها أبوه فى الجاهليه ، ومات بعد سنه ۸۶ ه. الأعلام للزركلى ۱ / ۲۳۵.

۲- تقدّم برقم ۶۸.

۳- المندوحه : سعه وفسحه.

لأنهنّ لسن مثنيات حقيقه ، بل مبنيّات جئ بهنّ على صوره المثنّى كما مرّ فى ذان وتان وذين وتين. قال بعضهم : والصحيح أنّهنّ جميعا معربات مثنيات حقيقه ، ودعوى أنّ كلّ واحده منها صيغه مستأنفه خلاف الظاهر.

قال الزجاج : ولم يبن شىء من المثنّى ، لأنّهم قصدوا أن تجرى أصناف المثنّى على نهج واحد ، إذ كانت التثنيه لا يختلف فيها مذكّر ولا مؤنّث ولا عاقل ولا غيره ، فوجب أن لا تختلف المثنّيات إعرابا وبناء بخلاف الجمع ، فإنّه مخالف بعضه بعضا ، انتهى.

وكان القياس فى تثنيه الّذى والّتى وتثنيه ذا وتا أن يقال : اللذيان اللتيان وذيان وتيان ، كما يقال فى القاضى من المعرب المنقوص : القاضيان بإثبات الياء ، وكما يقال فى تثنيه فتى من المعرب المقصور : فتيان ، بقلب الألف ياء ، ولكنّهم حذفوا الآخر وهو الياء من الّذى والّتى والألف من ذا وتاء ، وأبقوه فى القاضى وفتى ، فرقا بين المتمكّن وغيره. وتميم وقيس تشدّدان النون فيهنّ تعويضا من المحذوف أو تاكيدا للفرق.

ولا يختصّ ذلك لحاله خلافا للبصريّين ، لأنّه قرئ به فى السبع فى غير الرفع فى قوله تعالى : (رَبَّنا أَرِنَا الَّذَيْنِ) [فصلت / ٢٧] ، و (إِحْدَى ابْنَتَىَّ هاتَيْنِ) [القصص / ٢٧] ، كما قرئ به فيهما فى الرفع فى قوله تعالى : (فَذانِكَ بُرْهانانِ) [القصص / ٣٢] ، (وَالَّذانِ يَأْتِيانِها) [النساء / ١۶].

وبلحارث وبعض ربيعه يحذفون نون اللذان واللتان فى حاله الرفع تقصيرا للموصول بطوله للصله لكونها كالشىء الواحد قال [من الكامل] :

۴۹۴ - أبنى كليب إنّ عمّى اللّذا

قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا (۱)

وقال الأخر [من السريع] :

۴۹۵ - فما اللّتا لو ولدت تميم

لقيل فخر لهم صميم (۲)

ولا يجوز ذلك فى ذان وتان للالباس ، فتلخّص أنّ فى نون الموصول ثلاث لغات ، وفى نون الإشاره لغتان.

«الألى» على وزن العلى بالقصر ، وهو أشهر من المدّ ، وتكتب بلا واوا ، كما قاله ابن هشام فى شرح اللملحه ، وقد تجرّد من أل ، قال بعضهم : فتقيّد حينئذ بالّتى بمعنى الّذين للاحتراز عن الإشاريّه ، إذ النطق بهما واحد ، قلت : والظاهر أنّه لا حاجه إلى

۱- هو الأخطل. اللغه : الأغلال : جمع الغل وهو طوق من حديد يجعل فى عنق الأسير أو المجرم أو فى أيديهما.

٢- نسب البيت للأخطل وليس فى ديوانه.

ذلك ، فإنّ الإشاريّه تكتب بواو ، وهذه تكتب بلا واو كما عرفت ، وذلك كاف فى الفرق.

«والّذين» باليـاء «مطلقـا» فى الأحوال الثلاثه ، أى سواء كان مرفوع المحلّ أو منصوبه أو مجروره ، ويرسم بلام واحـده فرقا بينه وبين المثنّى فى حـال النصب أو الجرّ ، لئلّا يشـتبها خطأ ، ولم يعكس ، لأنّ المثنّى سابق ، فيبقى على أصـله من اجتماع اللامين «لجمع المذكّر» العاقل كثيرا فيهما ، ولغيره قليلا ، فمن الكثير فى الإلى قوله [من الطويل] :

۴۹۶ - رأيت بنى عمّى يخذ لوننى

على حدثان الدّهر إذ يتقلّب (۱)

وقوله [من الطويل] :

۴۹۷ - أبى الله للشّمّ الألاء كأنّهم

سيوف أجاد القين يوما صقالها (۲)

وقوله [من الوافر] :

۴۹۸ - نحن أولى ضربنا رأس حجر

بأسياف مهنّده صقال (۳)

ومن القليل فيها قول الآخر [من الطويل] :

۴۹۹ - يذكرنى للوصول أيّامنا الأولى

مررن علينا والزمان وريق (۴)

ومن الكثير فى الّذين قوله تعالى : (قالَ الَّذِينَ آمَنُوا) [الشورى / ۴۵] ، ومن القليـل قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ) [الأعراف / ۱۹۴]. وهذيل وعقيل - كما فى الهمع - يعرّفونه كالزيدين كقوله [من الرجز] :

۵۰۰ - نحن الّذون صبّحوا الصباحا

يوم النّخيل غاره ملحاحا (۵)

قال بعضهم : وإذا أعرب كان رسمه بلامين ، وقد تحذف نونه حينئذ مرفوعا كقوله [من البسيط] :

۵۰۱ - قومى اللّذو بعكاظ طيّروا شررا

من رؤوس قومک ضربا بالمصاقیل (۶)

ص: ۴۹۱

۱- هو لعمرو بن أسد الفقعسی. اللغه : حدثان الدهر : نوائبه وحوادثه.

۲- هو لکثیر عبد الرحمن وهو معروف بکثیر عزه. اللغه : الشمّ : جمع أشم ، مأخوذ من الشمم ، وهو استواء قصبه الأنف مع ارتفاع یسیر فی أرنبته ، والعرب تعدّ ذلک من علامات السؤدد فی الرجال ، القین : الحداد.

۳- هو لبشر بن أبی حازم. اللغه : أسیاف : جمع قله لسیف ، والشاعر إن أراد أن یفتخر بقوله یجب أن یقول بسیوف لأنّه جمع کثره ، مهنده : السیوف المطبوعه من حدید الهند.

۴- هو لمجنون لیلی ، اللغه : الوریق : حسن ، جمیل.

۵- اختلف فی نسبه هذا البیت إلی قائله اختلافا کثیرا ، ونسب إلی رجل جاهلی من بنی عقیل. ونسب أیضا إلی لیلی الأخیلیه وإلی رؤبه بن العجاج. اللغه : صبحوا : معناه جاؤوا بعددهم وعددهم فی وقت الصباح مباغتین للعدو ، النخیل : اسم مکان بعینه ، غاره : اسم من الإغاره علی العدو ، ملحاحا : أراد أنّها غاره شدیده تدوم طویلا.

۶- هو لأمیه بن الأسکر. اللغه : عکاظ : قال أبو عبیده فی «معجم ما استعجم» عکاظ : صحراء مستویه لا علم فیها ، الشرر : أمّا جمع شرره ، وهو ما یتطایر من النار ، وأمّا مصدر شرّ : نقیض الخیر ، مصاقیل : جمع مصقول ، من الصقل وهو جلاء الحدید وتحدیده ، أی جعله قاطعا.

ومنصوبا كقول الآخر [من الطويل] :

٥٠٢ - وإنّ الّذى حانت بفلج دماؤهم

... (١)

ويجوز فى هذا أن يكون مفردا ، وصف به مقدّر مفرد اللفظ مجموع المعنى ، أى وإن الجمع الّذى أو الجيش الّذى كقوله تعالى : (كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ ناراً) [البقره ١٧] ، أى كمثل الجمع الّذى استوقد ، فحمل على اللفظ ، ثمّ قال : بنورهم ، فحمل على المعنى ، فلو كان فى الأيه مخفّفا من الّذين لم يجز إفراد الضمير الراجع إليه ، وكذا قوله تعالى : (وَالَّذِى جاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) [الزمر / ٣٣].

أمّا حذف النون من الّذين نحو : جاءنى الرجال الّذين قالوا كذا فهو قليل كقلّه اللذا فى المثنّى ، قاله الرضىّ. وقد يقال فى جمع المذكّر : اللائين أيضا مطلقا ، وبعض هذيل يعربه ، ومنه قول بعضهم : هم اللاؤون فكّوا الغلّ عنّى.

«واللائى» بهمزه بعدها ياء ساكنه كالقاضى «واللاتى» بتاء فوقانيّه مكان الهمزه ، «واللواتى» على وزن الهوادى ، وقد تحذف تائها اجتزاء (٢) بالكسره لجمع المؤنّث ، وقد يتقارض (٣) الألى واللاتى ، فيقع كلّ منها مكان الآخر.

قال [من الطويل] :

٥٠٣ - محا حبّها حبّ الإلى كنّ قبلها

وحلّت مكانا لم يكن حلّ من قبل (٤)

وقال [من الوافر] :

٥٠٤ - فما آباؤنا بأمّنّ منه

علينا اللّاء قد مهدوا الحجورا (٥)

أى الّذين.

الموصول المشترک

والمشترک من الموصول هو «من» بفتح الميم للعالم ، نحو : جاءنى من قام ، ومن قاما ، ومن قاموا ، ومن قامت ، ومن قامتا ، ومن قمن ، وتأتى لغير العالم فى ثلاث مسائل :

أحدها : أن يتزّل مترلته ، نحو : (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ) [الأحقاف / ٥] ، وقوله [من الطويل] :

۱- تقدم برقم ۶۸ و ۴۹۳.

۲- الاحتزاء : الاکتفاء.

۳- یتقارض : یتبادل.

۴- هو للمجنون.

۵- هو لرجل من بنی سلیم. اللغه : أمنّ : أفعل تفضیل من قولهم : منّ علیه ، إذا أنعم علیه. مهدوا : من مهد القراش : بسطه ووطّأه ، الحجور : جمع الحجر وهو حضن الإنسان.

٥٠٥ - أسرب القطا هل من يعير جناحه

لعلى إلى من قد هويت أطير (١)

وقوله [من الطويل] :

٥٠٦ - ألاعم صباحا أيّها الطّلل البإلى

وهل يعمن من كان فى العصر الحإلى (٢)

فدعاء الأصنام ونداء القطا والطلل سوّغ ذلك.

الثانيه : أن يجتمع مع العاقل فيمن وقعت عليه من ، نحو : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلى رِجْلَيْنِ) [النور / ٤٥] لشموله الإنسان والطائر.

الثالثه : أن يقترن مع العاقل فى عموم فصل بمن الموصوله ، نحو : فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على أربع [النور / ٤٥] ، لاقترانهما بالعاقل فى كلّ دابّه فى قوله تعالى : (وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّهٍ مِنْ ماءٍ) [النور / ٤٥] ، لأنّ الدّابه لغه ما يدبّ على الأرض عاقلا كان أو غيره ، قاله ابن هشام فى الأوضح. و «ما» لما لا يعقل.

وروى ذلك عن النبى صلى الله عليه و آله كما فى كثير من كتب الأصول وغيرها أنّ ابن الزبعرى لمّا سمع قوله تعالى : (إِنَّكُمْ وَما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ) [الأنبياء / ٩٨] ، فقال : لأخصمنّ محمدا صلى الله عليه و آله ، فجاء إلى النبى صلى الله عليه و آله ، فقال : أليس قد عبدت الملائكه ، أليس قد عبد المسيح ، فيكون هؤلاء حصب جهنّم ، فقال له صلى الله عليه و آله : ما أجهلك بلغه قومك ، ما لما لا يعقل. وتأتى لمن يعقل مع غيره ، نحو : (سَبَّحَ لِلَّهِ ما فِى السَّماواتِ وَما فِى الْأَرْضِ) [الحشر / ١].

وللمبهم أمره كقولك : وقد رأيت شجا من بعيد ، لا تدرى أبشر هو أم مدر (٣) ، أنظر إلى ما ظهر. وزاد بعضهم لأنواع من يعقل نحو : (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ) [النساء / ٣].

وردّه ابن الحاجب لأنّ النوع لا يعقل ، فهذا مستغنى عنه لقولنا : لما لا يعقل. وحكى عن الزمخشرىّ أنّه قال : كنت فى حضره بعض الوزراء ، والمجلس خاصّ بالعلماء ، فسألهم الوزير عن قوله تعالى : (وَما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ) [النساء / ٣٦] ، فتكلّموا ، فلم يقع الوزير جوابهم (٤) ، فسألنى فقلت : الأصل فى ما أن يكون لغير العقلاء ، فإذا أطلق على العقلاء ، و ».

١- هو للعباس بن الأحنف أحد الشعراء المولدين وقيل لمجنون ليلى. اللغه : السرب : جماعه الظباء والقطاء ونحوهما ، القطا : ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام ، هويت : أحببت.

٢- هو لامرئ القيس. اللغه : عم : فعل أمر وأصله أنعم حذفت منه الألف والنون للتخفيف ، ومن عاده العرب أنّهم يقولون عند

التحيّه فى الغداه عم صباحا وفى المساء عم مساء ، الطلل : ما شخص من آثار الديار ، البإلى : المندرس ، العصر : بمعنى العصر.

٣- المدر : قطع الطين اليابس.

۴- سقط جوابهم فى «ح».

أمكن مراعاه الأصل فيه بوجه ، يجب ذلك ، والإناث أقرب إلى غير العقلاء من الذكور ، فتحمل على الإناث ، انتهى ، وقد أشار فى الكشاف على ما ستراه.

وذهب بعضهم إلى أنّها تستعمل لما لا يعقل ولغيره نحو : ما سمع من قولهم : سبحان ما سخّر كنّ لنا ، وسبحان ما سبّح الرعد بحمده ، (وَالسَّماءِ وَما بَناها) [الشمس / ۵].

والّذى عليه جماعه من المحقّقين أنّ التفرقه بين من وما فى اختصاص من بذوى العلم ، واختصاص ما أو غلبتها فى غيرهم إنّما هى إذا أريد الذات ، وأمّا إذا أريد الوصف كما تقول فى الاستفهاميّه : ما زيد ، أى فاضل أم كريم ، وفى الموصوله : أكرم ما شيءت من هؤلاء الرجال ، أى القاعد أو القائم ، أو نحو ذلك ، فهو بكلمه ما دون من يحكم الوضع على ما ذكرها الزمخشرىّ وصاحب المفتاح وغيرهما ، وإن أنكره قوم ، ومنثمّ قال فى الكشاف فى تفسيره قوله تعالى : (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ) [النساء / ۳] ، وقيل ما ذهابا إلى الصفه ، ولأنّ الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ، ومنه قوله تعالى (أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ) [النساء / ۳].

فأشار بقوله ذهابا إلى الصفه إلى أنّ المراد : فانكحوا الموصوفه بأىّ صفه شيء تم من البكر والشيب والشابه والجميله والنسبيه وأضداد ذلك إلى غير ذلك من الأوصاف (۱).

أل الموصوله

«وأل» الداخله على صفه محضه من اسم فاعل أو مفعول بخلاف غير المحضه كالّذى يوصف له ، وهو غير مشتقّ كأسد وكصفه غلبت عليها الاسميّه كالابطح والأجرع والصاحب ، أو دلّت على التفضيل كالأعلم والأفضل ، قال فى جميع ذلك للتعريف اتّفاقا.

واختلف فى الداخله على الصفه المشبّهه كالحسن ، فذهب بعضهم إلى أنّها فيه موصوله ، والأصحّ أنّ المشبّهه لا تكون صله لأل كما سيأتى ، وتكون أل بمعنى الّذى والّتى والمثنّى والجمع بحسب ما يبيّنه الضمير الراجع إليها ، وللعاقل وغيره نحو : الضارب والضاربه والضاربان والضاربون والضاربات ، أى ضرب والّتى ضربت إلى آخره ونحو : (السَّقْفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ) [طور / ۵] ، أى الّذى رفع ، والّذى سجر. وقد توصل بظرف وبجمله اسميّه أو فعليه ، فعلها مضارع ، فالأول كقوله [من الرجز] :

۵۰۷ - من لا يزال شاكرا على المعه

فهو حر بعيشه ذات سعه (۲)

۱- سقط الأوصاف فى «ح».

۲- لم يسمّ قائله. اللغه : المعه : يريد الّذى معه ، حر : حقيق وجرير ولائق ، سعه : اتساع ورفاهيه ورغد.

والثانى كقوله [من الوافر] :

٥٠٨ - من القوم الرسول الله منهم

لهم دانت رقاب بنى معدّ (١)

والثالث كقوله [من البسيط] :

٥٠٩ - ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا

مشمّرا يستديم الحزم ذو رشد (٢)

والجميع خاصّ بالشعر خلافا للأخفش وابن مالك فى الأخير.

تنبيهات : الأوّل : قال السيوطىّ فى نكته : لم أر من حكى خلافا هل أل بجملتها موصول أو اللام فقط؟ كما قيل بذلك فى أل المعرفه ، ولجريانه هنا اتّجاه ، لكنّ المفهوم من عباراتهم الجزم بأنّها بجملتها الموصول خصوصا قول ابن الحاجب ، وصله الألف واللام ، وعبّر فى المعرفه بأل فقط ، انتهى.

واستظهر بعض المحقّقين عدم الفرق بينهما ، قال : وتخصيص الخلاف بحرف التعريف تحكّم ، انتهى ، فتأمّل.

الثانى : ما تقرّر من أنّ المذكوره موصول اسمى هو الأصحّ ، وليست موصولا حرفيّا خلافا للمازنىّ لعود الضمير عليها فى نحو : قد أفلح المتّقى ربّه ، ولأنّها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف خلافا للأخفش ، لأنّه يجوز عطف الفعل على مدحولها نحو : (فَالْمُغِيراتِ صُبْحاً* فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً) [العاديات / ٣ و ٤] ، أى فاللاتى أغرن فأثرن ، ولأنّه لا يتقدّم عليها معمول مدخولها ، لا يقال : جاء زيد الضارب ، ومحلّ الخلاف إذا كان الوصف الداخله عليه للحدوث ، ولم تكن للعهد ، أمّا إذا كان للثبوت كالمؤمن والصانع ، قال فيه حرف تعريف اتّفاقا ، قاله التفتازانىّ فى شرح التلخيص.

وأما إذا كانت للعهد كما فى قولك : جاءنى ضارب فاكرمت الضارب ، فلا خلاف فى حرفيّتها أيضا ، قاله الرضىّ. قال بعض المحقّقين : وفيه نظر ، لأنّ هذا إنّما يتمّ لو لم يأت الموصول لتعريف العهد ، والتحقيق أنّ الأقسام الأربعه للتعريف يجرى فى الموصول.

الثالث : على القول بأنّ أل اسم فالمشهور أنّها اسم موضوع برأسه غير مقتطع من شىء ، وزعم الزمخشرىّ أنّها بعض الّذى ، أنّهم لكثره استعمالهم متوصّلا به إلى وصف المعارف نهكوه بالحذف ، فحذفوا تاره الياء وحدها. وتاره الياء والكسره ، وتاره اقتصروا على أل ، وصريح كلامه فى المفصّل أنّ أل فى الّذى حرف تعريف ، وأنّ أل

١- لا يعرف قائله. اللغه : دانت : ذلّت وخضعت وانقادت ، معد : هو ابن عدنان.

٢- لم يعيّن قائله. اللغه : لاهيا : لاعبا ، مشمرا : متهيأ.

الّتى تعدّ من الموصولات هى تلك الّتى فى الّذى لكونه تخفيفا ، وهى دعوى لا دليل عليها. وفيها ما رأيت من جعل الاسم عين الحرف ، وهو باطل.

أىّ الموصوله

«وأىّ» بفتح الهمزه وتشديد الياء ، وينبغى إذا عدّت فى المبنيّات أن تقيّد بما إذا أضيفت ، وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا ، نحو قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَهٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مريم / ۶۹] ، أى الّذى هو أشدّ.

فإن لم تضف ولو مع حذف صدر صلتها ، أو أضيفت ، وذكر صدر صلتها ، كانت معربه ألبته ، نحو : جاءنى أىّ قام ، وأىّ هو قائم وأيّهم هو قائم. هذا مذهب سيبويه والجمهور ، واختلفوا فى علّه بنائها ، فقيل : لشدّه افتقارها إلى صدر صلتها المحذوف ، وهذا يستلزم بناءها إذا حذف صدر صلتها ، ولم تضف ، وقيل : لأنّ قياسها البناء ، وإعرابها مخالف له ، فلمّا نقص من صلتها الّتى هى موضحه ومبيّنه رجعت إلى ما عليه أخواتها ، وبنيت على الضمّ تشبيها بقبل وبعد ، لأنّه حذف من كلّ ما يبيّنه.

والكوفيّون وطائفه من البصريّين منهم الأخفش يعربونها مطلقا ، قال الزجّاج : ما ظهر لى أنّ سيبويه غلط إلا فى الموضعين ، هذا أحدهما ، فإنّه يقول بإعرابها إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت. وأوّلوا الآيه على الحكايه أو التعليق ، وجعل سيبويه ذلك ، أعنى إعرابها مطلقا لغه لبعض العرب ، قال : وهى جيّده.

وقال الجرمىّ خرجت من الخندق ، يعنى خندق البصره ، حتى صرت إلى مكّه ، فلم أسمع أحدا يقول : اضرب أيّهم أفضل ، أى كلّهم ينصب ، ولا يضمّ. وقرأ هارون (۱) ومعاذ (۲) ويعقوب : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب على هذه اللغه ، وإنّما لم تبن عند عدم الإضافه مطلقا حذرا من اجتماع تغييرين البناء وحذف المضاف إليه ، وتلزم الإضافه إلى معرفه لفظا نحو قوله [من المتقارب] :

۵۱۰ - ...

فسلّم على أيّهم أفضل (۳)

أو تقديرا نحو : أكرم منهم أيّا تلقاه.

۱- لعلّه هارون بن موسى بن شريك القارى النحوىّ أبو عبد الله يعرف بالأخفش ، وهو خاتمه الأخفشين من أهل دمشق ولد سنه ۲۰۱ ه وقرأ بقراءات كثيره وروايات غريبه ، وكان قيّما بالقراءات السبع عارفا بالتفسير والنحو والمعانى والشعر وعنه اشتهرت قراءه أهل الشام ، ومات سنه ۲۹۲ ه. بغيه الوعاه ۲ / ۳۲۰.

۲- يعقوب بن إسحاق بن زيد ، كان أعلم الناس فى زمانه بالقراءات والعربيّه وكلام العرب ، وله قراءه مشهوره به ، وهى إحدى القراءات العشر ، مات سنه ۲۰۵ ه. المصدر السابق ص ۳۴۸.

۳- صدره «إذا ما لقيت بنى مالك» ، وهو لغسان بن وعله أحد الشعراء المخضرمين.

وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكره ، نحو : يعجبنى أىّ رجل وأىّ رجلين وأى رجال وأى امرأه وأىّ امرأتين وأىّ نساء عندك ، والجمهور على منعه ، لأنّها حينئذ نكره ، والموصولات معارف.

وقد تلحقها علامه الفروع فى لغه حكاها ابن كيسان ، فيقال : أيّه وأيّان وأيّتان وأيّون وأيّات ، ويلزم استقبال عاملها وتقديمه عند الكوفيّين ، واختاره ابن هشام فى الأوضح ، وخالفهم البصريّون ، وتبعهم ابن مالك قال : ولا حجّه للكوفيّين إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه ، انتهى.

ووجه وجوب تقديم العامل بقصد الفرق بينها وبين الشرطيّه والاستفهاميّه ، وسئل الكسائىّ فى حلقه يونس ، لم لا يجوز أعجبنى أيّهم قام؟ فلم يكن له مستند إلا أن قال : أىّ كذا خلقت ، فقال له السائل استحييت لك يا شيخ. يعنى أنّ مراده بذلك كذلك وجدتها ، وليس فى وجودها كذلك ما يوجب أن يكون مع المستقبل ، إذ لا أمر هنا يتخيّل به الفرق بين المستقبل والماضى ، فإذا لم يكن هناك متخيّل (۱) ، فلا فرق بينهما.

قال الرضى : وعلّل ابن باذش (۲) بأن قال : أىّ موضوعه على الإبهام ، والإبهام لا يتحقّق إلا فى المستقبل الّذى لا يدرى مقطعه ولا مبدأه ، بخلاف الماضى والحال ، فإنّهما محصوران ، فلمّا كان الإبهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره ، استعلمت معه أىّ الموضوعه على الإبهام ، وليس بشىء ، لأنّ الابهامين مختلفان ، ولا تعلّق لأحدهما بالآخر ، انتهى.

وأنكر ثعلب موصوليّه أىّ ، وزعم أنّه لا تستعمل إلا استفهاما أو شرطا ، وقال : ولم أسمع أيّهم هو فاضل جاءنى ، بتقدير الّذى هو فاضل جاءنى ، وردّ بالسماع قال [من المتقارب] :

۵۱۱ - ...

فسلّم على أيّهم أفضل (۳)

فى روايه الضمّ ، إذ لو كانت شرطا أو استفهاما لأعربت فساد المعنى عليهما ، وليست صفه ولا حالا للزوم إضافتها فيهما إلى النكره ، ولا صله للنداء ، إذ ليس فى البيت نداء ، فإذا انتفى غير الموصوله تعيّنت الموصوله.

۱- سقط متخيّل فى «ح».

۲- على بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصارى الغرناطى ، الإمام أبو الحسن بن الباذش ، أوحد فى زمانه إتقانا ومعرفه بعلم العربيه ، صنف : شرح كتاب سيبويه ، المقتضب ، شرح أصول ابن السراج ، شرح الإيضاح ، شرح الجمل ، شرح الكافى للنحاس ، مولده سنه ۴۴۴ ه وتوفّى سنه ۵۲۸ ه. المصدر السابق ص ۱۴۲.

۳- تقدم برقم ۵۱۰.

ذو الموصوله

«وذو» عند طيّ خاصّه ، وهى للعالم وغيره ، سمع من كلامهم لا وذو فى السماء عرشه ، وقال سنان بن فحل الطائى [من الوافر] :

٥١٢ - فإنّ الماء ماء أبى وجدّى

وبئرى ذو حفرت وذو طويت (١)

أى الّتى حفرت ، والّتى طويت.

والمشهور عنهم إفرادها وتذكيرها وبناؤها على سكون الواو ، ومنهم من يعربها إعراب ذو بمعنى صاحب كما مرّ ، وخصّ ابن الضائع ذلك بحاله الجرّ ، لأنّه المسموع كقوله [من الطويل] :

٥١٣ - ...

فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا (٢)

واستشكل إعرابها بأنّ سبب البناء موجود مع عدم العارض ، وفيها أربع لغات ، وأشهرها ما مرّ ، أعنى عدم تصريفها مع بنائها ، والثانيه : ذو لمفرد المذكّر ولمثنّاه ومجموعه ، وذات مضمومه لمفرد المؤنّث ومثنّاه ومجموعه. الثالثه : كالثانيه ، إلا أن يقال لجمع المؤنّث ذوات مضمومه. الرابعه : تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب معربه إعرابها ، فيقال : ذو ذا ذى وذوا ذوى ذوو ذوى ذات ذاتا ذوات.

ذا الموصوله

«وذا» حال كونها «بعد ما» إجماعا «ومن» على الأصحّ «الاستفهاميّتين» ويشترط فيها مع ذلك أن لا تكون للإشاره ، نحو : ماذا التوانى؟ ومن ذا الذاهب؟ وأن لا تكون ملغاه ولا مركّبه ، كما سيأتى نحو قوله تعالى : (ما ذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) [النحل / ٢٤] ، أى ما الّذى أنزل. وقول الشاعر [من الكامل] :

٥١٤ - وقصيده تأتى الملوك غريبه

قد قلتها ليقال من ذا قالها (٣)

وقوله [من المتقارب] :

٥١٥ - ألا إنّ قلبى لدى الظّاعنينا

حزين فمن ذا يعزّى الحزينا (٤)

أى من ذا الّذى قالها ، ومن ذا الّذى يعزّى الحزين.

تنبيهات : الأوّل : لم يشترط الكوفيّون كون ذا بعد «ما» أو «من» المذكورتين احتجاجا بقوله [من الطويل] :

۱- هو لسنان بن الفحل الطائى. اللغه : ذو حفرت أى : الّتى حفرتها ، وذو طويت أى الّتى طويتها. وتقول : طويت البئر طيا ، إذا بنيت بالحجاره عليها.

۲- تمامه «فأمّا كرام موسرون لقيتهم» ، وهو لمنظور بن سحيم. اللغه : الموسرون : جمع الموسرو هو صاحب المال.

۳- هو للأعشى.

۴- هو لأميه بن أبى عائذ الهذلى. اللغه : الظاعنين : المرتحلين.

٥١٦ - عدس ما لعبّاد عليك إماره

أمنت وهذا تحملين طليق (١)

أى والّذى تحملين طليق ، وأجيب بأنّ هذا طليق جمله اسميّه ، وتحملين حال ، أى وهذا طليق محمولا لك ، وذو الحال إمّا ضمير طليق ، فطليق هو الناصب للحال ، وإمّا طليق نفسه ، على أنّ الجمله كانت صفه له ، فقدّمت عليه ، فناصبها معنى التنبيه والإشاره.

وقال الشيخ سراج الدين البلقينىّ : يجوز أن يكون ممّا حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا ، والتقدير هذا الّذى تحملين على حدّ قوله [من الطويل] :

٥١٧ - فو الله ما نلتم وما نيل منكم

بمعتدل وفق ولا متقارب (٢)

أى الّذى نلتم قال : ولم أر أحدا أخرجه على هذا ، انتهى ، وهو حسن.

الثانى : مقابل الأصحّ فى «ذا» بعد من (٣) وما ، نقل عن بعضهم من منع كونه موصولا بعدها ، قال : لأنّ الأصل فى ذا أن يكون للإشاره لمعيّن ، لكن لمّا دخل عليها ما الاستفهاميّه ، وهى فى غايه الإبهام ، جرّدتها عن معنى الاشاره ، وجذبتها إلى الإبهام ، فجعلت موصوله ، ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل ، فليس فيها الإبهام الّذى فى ما ، فاستدلّ المجوّزون بالسماع ، وهو ما مرّ. وهذه الموصولات الستّ للمذكّر والمؤنّث وفروعهما ، فيكون بلفظ واحد للجميع ، ولا يرد ما مرّ فى أى وذو من اللغات ، لأنّه شاذّ.

هذه «مسأله» تتعلّق بذا الموصوله. «إذا قلت» أنت للمخاطب «ماذا صنعت؟ ومن ذا رأيت»؟ فجئت بعد ذا بفعل متعدّ مفرغ عن ضمير «فذا موصوله» فى المثالين لاستجماعها الشروط المتقدّمه ، «وما ومن» الاستفهاميّتان «مبتدءان» فى محلّ رفع ، وذا مع صلتها خبرهما ، والعائد محذوف ، أى ما ذا صنعته ، ومن ذا رأيته.

«والجواب» عن كلّ منهما «رفع» ، أى مرفوع ، أو ذو رفع على المختار ، ليطابق السؤال الجواب فى كون كلّ منهما جمله اسميّه ، فتقول : الإحسان أو زيدا : أى الّذى صنعته الإحسان ، والّذى رأيته زيد ، وهو أوجه الوجهين فى قوله تعالى : (وَيَسْئَلُونَكَ ما ذا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) [البقره / ٢١٩] ، فيمن رفع العفو ، أى الّذى ينفقونه العفو ، والبدل كالجواب ، تقول : ماذا صنعت أخير أم شر؟ ومن ذا رأيت أزيد أم عمرو. وقال [من الطويل] : ».

١- هو ليزيد بن مفرّغ. وروى «نجوت وهذا تحملين طليق» ، اللغه : عدس : صوت يرجز به البغل. عبّاد : هو ابن زياد بن أبى سفيان الّذى هجاه الشاعر بها ، الإماره : الحكم ، الطليق : المطلق من الحبس.

٢- لم يسمّ قائله.

٣- سقط «من» فى «ط».

٥١٨ - ألا تسألان المرء ما ذا يحاول

أنحب فيقضى أم ضلال وباطل (١)

ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور فى السؤال ، والأوّل أولى ، ولذلك لم يعتبر المصنّف غيره.

تنبيه : قوله : وما ومن مبتدءان مبنيّ على مذهب سيبويه من جواز الإخبار بمعرفه عن نكره متضمّنه معنى الاستفهام ، وعند غيره أنّ ذا فى المثالين مبتدأ ، وما ومن خبران مقدّمان للزومهما الصدر ، ولا يكونان مبتدأين لكونها نكرتين (٢).

«و» يجوز «لك إلغاؤها» ، أى جعل ذا زائده بين ما ومن ومدخولها ، فكأنّك قلت :

ما صنعت وما رأيت : «فهما» أى ما ومن حينئذ «مفعولان» مقدّمان فى محلّ النصب بصنعت ورأيت ، وهذا إنّما يصحّ على مذهب الكوفيّين وابن مالك من جواز زياده الأسماء ، والبصريّون على خلافه ، وهو الحقّ.

ولك «تركيبهما» أى ما ومن ، «معها» (٣) أى مع ذا فيصيران أسما واحدا من أسماء الاستفهام ، فماذا صنعت «بمعنى أىّ شىء» صنعت؟ ومن ذا رأيت بمعنى «أىّ شخص» رأيت ، وعلى ذلك قول بعضهم : عمّ اذا تسأل؟ فأثبت الألف لتوسّطها فى اسم الاستفهام بالتركيب ، ولو لا ذلك لحذفها ، كما سيأتى.

«فالكلّ» أى مجموع ما ذا ومن ذا فى المثالين مفعول مقدّم فى محلّ نصب بصنعت ورأيت ، «والجواب» عن كلّ منهما «على التقديرين» أى على تقديرها زائده ، وتقديرها مركّبه مع اسمى الاستفهام ، «نصب» ، أى منصوب ، أو ذو نصب على المختار ليطابق السؤال فى كون كلّ منهما جمله فعليه ، فتقول : الإحسان ، أو زيدا بالنصب ، أى صنعت الإحسان ، ورأيت زيدا ، وهو أوجه الوجهين فى الآيه فى قراءه غير أبى عمرو : (قُلِ الْعَفْوَ) [البقره / ١٩] ، بالنصب والبدل كالجواب ، تقول : ماذا صنعت أخيرا أم شرّا؟ ومن ذا رأيت؟ أزيدا أم عمرا؟ ويجوز الرفع بتقدير مبتدإ محذوف ، والأوّل أولى ، ولذلك لم يعتبر المصنّف غيره.

«وقس عليه» أى على ما ذكر من المثالين ، ما إذا كان بعد ذا فعل لازم نحو : ماذا عرض؟ ومن ذا قام؟ فذا يجوز أن يكون موصوله ، أى ما الّذى عرض؟ ومن الّذى قام؟ ولك إلغاءها ، فكأنّك قلت : ما عرض؟ ومن قام؟ وتركيب ما ومن معها بمعنى أىّ شىء عرض؟ وأىّ شخص قام؟ ».

١- هو للبيد بن ربيعه العامرى يمدح بها النعمان بن المنذر. اللغه : ألا : للعرض ، النحب : النذر ، يقضى مضارع قضى وطره أى أتمّه وبلغه.

٢- يبدو أنّ الحقّ مع غير سيبويه فى هذه المساله ، لأنّ حقّ المبتدأ أن يكون معرفه إلا إذا كان له المسوّغ.

٣- فى بعض نسخ الصمديه «ولك تركيبها معها».

وأسماء الاستفهام على الوجوه الثلاثه مبتدءان ، وخبرهما على الأوّل ذا مع صلته ، وهو مبنيّ على مذهب سيبويه ، كما تقدّم ، وعلى الثانى والثالث الجمله الفعليه ، إلا «أنّ الجواب» عن كلّ من السؤالين «رفع مطلقا» ، أى سواء كانت ذا موصوله أو ملغاه أو مركّبه ، لأنّ جمله السؤال اسميّه على كلّ تقدير ، فيطابقها كذلك.

ولا يجوز النصب فى أنّه يجوز أن يكون الجواب مرفوعا مع عدم المطابقه ، وذلك فيما إذا قدّرت ذا موصولا فى أحد المثالين ، ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور فى السؤال فلا تحصل المطابقه ، فينبغى أن يختار رفع الجواب على أنّه خبر مبتدأ محذوف لتحصل المطابقه ، وحكم البدل حكم الجواب.

تنبيهات : الأوّل : ما أجازه المصنّف من تركيب من وذا هو ظاهر كلام جماعه ، ومنع ذلك أبو البقاء فى مواضع من إعرابه ، وثعلب فى أماليه وغيرهما ، وخصّوا جواز ذلك بماذا ، لأنّ ما أكثر إبهاما ، فحسن أن تجعل مع غيرهما كشىء واحد ، ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ولأنّ التركيب خلاف الأصل ، وإنّما دلّ عليه الدليل مع ما ، وهو قولهم : لمإذا جئت بإثبات الألف.

الثانى : إذا قدّر فى ما ذا صنعت؟ ومن ذا رأيت؟ ضميرا وذكر لفظا فقيل : ماذا صنعته؟ ومن ذا رأيته؟ جاز فى ذلك الأوجه الثلاثه أيضا ، إلا أنّه على تقديرها ملغاه أو مركّبه ، ولا يتعيّن كون اسمى الاستفهام مفعولين ، بل يحتمل أن يكونا مبتدأين ، وخبر كلّ منهما الجمله الاسميّه ، والعائد الضمير المقدّر أو الملفوظ ، وأن يكونا مفعولين لفعل محذوف على شريطه التفسير ، والأوّل أولى لسلامته من الإضمار والحذف ، فيكون الجواب رفعا على المختار ليطابق السؤال.

الثالث : وقع لكثير من المحقّقين فى تعليل كون ما ذا ومن ذا إذا ركّبا مفعولين مقدّمين أنّه إنّما قدّما للزومهما الصدر ، وبتضمينهما معنى الاستفهام ، وهذا بالنسبه إلى من ذا صحيح ، وأمّا إلى ما ذا ففيه نظر ، فقد ذهب بعضهم إلى أنّ ما ذا من بين أدوات الاستفهام لا يلزم صدريّتها ، وإنّها كذلك عند العرب. ونقل عن ابن المرحل المغربىّ (١) أنّه صنّف فى ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر.

وقال ابن مالك فى التوضيح لمشكلات الجامع الصغير (٢) ما نصّه فى أقول ما ذا شاهد على أنّ ما الاستفهاميّه إذا ركّبت مع ذا تفارق وجوبها التصدير ، فيعمل فيها ما قبلها

١- مالك بن عبد الرحمن المعروف بابن المرحل ، أديب ، من الشعرا ، ونعت بشاعر المغرب ، من كتبه : «العروض» و «أرجوزه فى النحو» مات سنه ٦٩٩ ه الأعلام للزركى ، ٦ / ١٣٨.

٢- الجامع الصغير فى النحو لابن هشام النحوىّ المتوفى سنه ٧٦٣. كشف الظنون ، ١ / ٥٦۴.

رفعا ونصبا ، فالرفع كقولهم : كان ما ذا ، والنصب كقول عايشه : أقول ما ذا. وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال : لك عندى عشرون ، عشرون مإذا ، انتهى.

ويبتنى على ذلك أنّه لا يجب أن يقدّر الفعل المحذوف على شرطيه التفسير فى نحو : ماذا صنعته بعد ما ذا ، بل قبلها ، أى صنعت ما ذا صنعته بخلاف من ذا رأيته.

الرابع : قال ابن هشام : من أوجه ما ذا أن يكون كلّه اسم جنس بمعنى شىء ، أو موصولا بمعنى الّذى على خلاف فى تخريج قول الشاعر [من الطويل] :

٥١٩ - دعى ما ذا علمت سأتّقيه

ولكن بالمغيّب نبّئينى (١)

فالجمهور على أنّ ما ذا كلّه مفعول دعى ، ثمّ اختلف ، فقال السيرافىّ وابن خروف : موصول بمعنى الّذى ، وقال الفارسىّ : نكره بمعنى شىء ، قال : لأنّ التركيب يثبت فى الأجناس دون الموصولات ، انتهى.

فتلخّص أنّ ما ذا تأتى على خمسه أوجه : أو تكون ذا إشاريّه أو موصوله أو زائده ، وما فى الثلاثه استفهاميّه. الرابع : أن يكون مجموعها اسم استفهام الخامس : أن يكون مجموعها اسم جنس أو موصولا على القولين ، وهذه الأوجه ما عدا الخامس جاريه فى من ذا أيضا (٢).

الخامس : ما تقرّر من حصر الموصولات فيما ذكر هو مذهب البصريّين ، وزعم الكوفيّون أنّ جميع أسماء الإشاره تقع موصوله كقوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ تَقْتُلُونَ) [البقره / ٨٥] ، أى أنتم الّذين وقوله : (وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ) [طه / ١٧] ، وأنّ الاسم المحلّى بأل يكون موصولا كقوله [من الطويل] :

٥٢٠ - لعمرى لأنت البيت أكرم أهله

فأقعد فى أفيائه بالأصائل (٣)

أى لأنت الّذى أكرم أهله ، وإنّ النكره الواقعه بعدها جمله توصل بما بعدها ، نحو : هذا رجل ضربته ، فضربته عندهم صله لرجل ، وإن النكره إذا أضيفت إلى المعرفه جاز وصلها ، كقوله [من البسيط] :

٥٢١ - يا دار ميّه بالعلياء فالسند

... (٤)

فبالعلياء صله لدار ، وكلّ هذا محمول عند البصريّين على غير ذلك.

۱- هو للمثقب العبدی أو لسحیم بن وثیل الریاحی. اللغه : دعی : اترکی ، المغیّب : المخفی من الأمر ، نبّئینی : أخبرینی.

۲- سقطت هذه الجمله فی «س».

۳- هو لأبی ذؤیب الهذلی. اللغه : أفیاء : جمع الفئ : ما کان شمسا فنسخه الظلّ.

۴- تمامه «أقوت وطال علیها سالف الأبد» ، وهو للنابغه الذبیانی. اللغه : میّه : اسم المرأه الّتی یشبّب بها ، العلیاء : المرتفع من الأرض ، السند : سند الوادی فی الجبل ، وهو أوّل ارتفاعه ، لعله أراد موضعین بعینهما ، أقوت : خلت من أهلها ، السالف : الماضی.

تكميل : لا بأس بذكر ما أهمله المصنّف رحمه الله من أحكام الموصول ممّا تشتدّ الحاجه إليه ، وتتوفّر الرغبه عليه وذلك فى مسائل :

إحداها : لا يتقدّم الصله على الموصول ، فلا يقال : جاءنى أكرمته الّذى ، ولا تتأخّر عن خبره ، فلا يقال : الّذى زيد أكرمته ، ولا عمّا استثنى منه ، فلا يقال : جاء الّذين إلا زيدا أكرمتهم ، ولا تتعلّق بما قبله بأن تكون مصدّره ببل أو لكن أو علامه جواب القسم ونحو ذلك ، ممّا له تعلّق بما قبل الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبىّ كتابع وغيره ، فلا يقال : جاء الّذين كلّهم ضربوا زيدا ، واغتفرت جمله الاعتراض والنداء إذا وليه مخاطب ، نحو قوله [من البسيط] :

٥٢٢ - ماذا ولا عتب فى المقدور رمت أما

يكفيك بالنّجح أم خسر وتضليل (١)

وقوله [من الكامل] :

٥٢٣ - ذاك الّذى وأبيك يعرف مالكا

والحقّ يدفع ترّهات الباطل (٢)

وقول الآخر [من الطويل] :

٥٢٤ - وأنت الّذى يا سعد أبت بمشهد

كريم وأثواب السّياده والحمد (٣)

وشذّ قوله [من الطويل] :

٥٢٥ - تعشّ فإن عاهدتنى لا تخوننى

تكن مثل من يا ذئب يصطحبان (٤)

الثانيه : قد يحذف ما علم من موصول اسمىّ غير أل اختيارا عند الكوفيّين ، وتبعهم ابن مالك ، وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ، ومن حجّتهم قوله تعالى : (آمَنَّا بِالَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْنا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ) [العنكبوت / ٤٦] ، أى والّذى أنزل إليكم ، لأنّ الّذى أنزل إلينا ، وليس هو الّذى أنزل إلى من قبلنا ، ولهذا أعيدت ما فى قوله تعالى : (قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا وَما أُنْزِلَ إِلى إِبْراهِيمَ) [البقره / ١٣٦] ، وقول حسان [من الوافر] :

٥٢٦ - أمن يهجو رسول الله منكم

ويمدحه وينصره سواء

وقول آخر [من الخفيف] :

٥٢٧ - ما الّذى دأبه احتياط وحزم

وهواه أطاع يستويان (٥)

أى ومن يمدحه ، والّذى أطاع هواه.

١- لم يسمّ قائله.

٢- البيت لجرير. اللغه : الترهات : جمع ترّهه أى : الطريق الصغير المتشعب عن الطريق الأعظم.

٣- هو لحسان بن ثابت. اللغه : أبت : رجعت.

۴- هو للفرزدق. اللغه : تعشّ : أمر من التعشّى.

۵- لم يسمّ قائله. اللغه : الدأب : العاده والشأن.

ومنع ذلك البصريّون وخصّوه بالشعر ، قال الرضىّ : ولا وجه لمنعهم من ذلك من حيث القياس ، إذ قد يحذف بعض حروف الكلمه ، وإن كانت فاء أو عينا ، نحو : شيه وسيه ، وليس الموصول بألزق منها.

ولا يحذف من الموصولات الحرفيّه إلا أنّ فى المواضع المخصوصه كما يجىء فى الأفعال المنصوبه وذلك لقوّه الدلاله عليها وكون الحروف الّتى قبلها كالنائبه عنها.

الثالثه : يجوز حذف الصله قليلا لدلاله صله أخرى كقوله [من الطويل] :

٥٢٨ - وعند الّذى واللات عدنك إحنه

عليك فلا يغررك كيد العوائد (١)

أى الّذى عادك أو دلاله غيرها كقوله [من مجزوء الكامل] :

٥٢٩ - نحن الإلى فاجمع جمو ...

عكّ ثمّ وجّههم إلينا (٢)

أى نحن الألى عرفوا ، والتزم حذفها بعد اللتيا معطوفا عليها الّتى إذا قصد بهما الدواهى ، ليفيد حذفها أنّ الداهيتين الصغيره والكبيره وصلتا إلى حدّ من العظم تقصر العباره عن الإحاطه به ، فلذلك تركتا على إبهامهما بغير صله مبيّه ، ويجوز أن يكون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله [من الطويل] :

٥٣٠ - ...

دويهيّه تصفرّ منها الأنامل (٣)

وهى تصغير الّتى على خلاف القياس ، لأنّ قياس التصغير أن يضمّ أول المصغّر ، وهذا أبقى على فتحته الأصليّه فرقا بين تصغير المعرب والمبنىّ ، وعوّضوا عن ضمّ أوّله زياده الألف فى آخره كما فعلوا فى نظائره من اللذيا وذيا ، ومن العرب من يقول : اللّذيا واللتيا بضمّ الأوّل على القياس ، فيجمع فى التصغير بين الضمّه والألف ، وسيأتى الكلام على حذف العائد عند الكلام على جمله الصله فى حديقه الجمل ، إن شاء الله تعالى.

١- لم يسمّ قائله. اللغه : الإحنه : الحقد ، يغررك : يخدعك ، الكيد : المكر.

٢- هو لعبيد بن الأبرص.

٣- صدره «وكلّ أناس سوف تدخل بينهم» ، وهو للبيد بن ربيعه. اللغه : الدويهيه : تصغير داهيه : المصيبه وأراد بها هنا الموت ،

الأنامل : جمع أنمله وهى رؤوس الأصابع ، واصفرار الأنامل علامه للموت وكنايه عنه.

المركّب

صمديه

ومنها : المركّب ، وهو ما ركّب من لفظين بينهما نسبه ، فإن تضمّن الثانى حرفا بنيا كخمسه عشر وحادى عشر وأخواتها إلا اثنى عشر وفرعيه ، إذ الأوّل منها معرب على المختار ، وإلا أعرب الثانى كبعلبك ، إن لم يكن قبل التركيب مبنيّا كسيبويه.

شرح

اشاره

«ومنها» أى ومن المبنيّات «المركّب وهو» أى اسم ، وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الأسماء ، «ركّب من لفظين» مستعملين اسمين أو فعلين أو حرفين أو مهملتين أو مختلفين ، وهو أولى من قول ابن الحاجب من كلمتين ، وهو كفصل أخرج ما ليس بمركّب وشمل نحو : عبد الله وتأبّط شرّا ، ممّا ليس من أفراد المحدود.

فأخرج بقوله : «ليس بينهما نسبه» أى قبل التركيب ، وأورد نحو : خمسه عشر ، فإنّه يخرج بهذا القيد أيضا ، مع أنّه من أفراد المحدود ، لأنّ بين لفظيه قبل التركيب نسبه العطف ، إذ أصله خمسه وعشر ، ولذلك حكم بتضمّنه حرف العطف ، وتعيين النسبه على وجه يخرج منها هذه النسبه دونها خرط القتاد (۱).

قال بعضهم : وقد يجاب بأنّ القول بتضمّن هذا المركّب معنى حرف العطف وكذا نحو : بيت بيت ، ممّا تضمّن معنى حرف الجرّ حكمى لتوجيه البناء كالعدل فى عمر لتوجيه منع الصرف ، كما سيأتى ، وإلا فخمسه عشر بمعنى العقد المخصوص ، وبيت بيت بمعنى ملاصقه البيتين ، فما اشتهر من تقسيم تضمّن الحرف إلى حقيقىّ كخمسه عشر وحكمىّ كخاز باز (۲) ليس بشىء ، بل التضمّن فى كليهما حكمىّ ، انتهى ، فتأمّل.

«فإن تضمّن اللفظ الثانى حرفا بنيا» أى اللفظان «كخمسه عشر» أصله خمسه وعشر ، حذفت واو العطف قصدا لتركيب الاسمين ، ومزجهما للتخفيف ، وبنى الأوّل لافتقاره إلى الثانى فأشبه الحرف.

والثانى لتضمّنه معنى الحرف وهو الواو ، وكان البناء على حركه اشعارا بأنّ لهما أصلا فى الإعراب ، وكانت فتحه لتجبر خفّتهما ثقل التركيب.

وحادى عشر بفتح الياء ، وهو الأفصح ، وجاز سكونها تخفيفا كثمانى عشر ، وأشار بإيراد هذا المثال إلى أنّ اسم الفاعل المشتقّ من العدد المركّب مبنىّ كالعدد المركّب ، واستشكل بناءه لعدم تضمّن الثانى حرفا لعدم استقامه المعنى بتقدير حادى وعشر ، لأنّ

١- فى المثل «دون ذلك خرط القتاد» يضرب للأمر دونه مانع.

٢- الخازباز : ذباب يكون فى الروض. وقال ثعلب : الخازباز بقلتان ، فإحداهما الدّرماء ، والأخرى الكحلاء ، وقيل : الخازباز ثمر العنصله.

معناه واحد من أحد عشر لا حادى وعشر ، كما أنّ معنى ثالث عشر واحد من ثلاثه عشر ، أى من الثلاثه والعشره ، لا واحد من الثلاثه وعشره.

وأجيب بأنّ معنى العطف موجود فى حادى عشر ، وبيانه أنّهم لمّا أرادوا بناء اسم فاعل من العدد المركّب كما بنوا ذلك من ألفاظ الآحاد الّتى تحت عشره ، ولم يمكن بناؤه من مجموع المركّب لا مع بقاء (۱) حروفها ، لأنّ لفظ الفاعل اسم ثلاثىّ زيد فيه ألف بعد الفاء ، وحروف الاسمين أكثر من ثلاثه ولا مع حذف بعض حروف كلّ واحد منهما وإبقاء الآخر لمحلّ الالتباس ، ولا من كلّ واحد منهما ، نحو : حادى عشر من أحد عشر لكونهما حينئذ اسمين فاعلين دالين على مفردين ، وهو ضدّ المقصود ، اضطرّوا إلى أنّ يوقعوا صوره اسم الفاعل الّتى حقّها سبكها من مجموعهما على أحدهما لفظا ، ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع ، لأنّ المعنى أحد من مجموع العددين ، فاختاروا الأوّل ليؤذن من أوّل الأمر أنّ المراد المفرد من المتعدّد لا العدد.

وعطف الثانى على تلك الصوره ، وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتقّ ذلك الفاعل منه ، وهو عدد معطوف على عدد ، لا متعدّد على متعدّد ، ولا عدد على متعدّد ، فالمعطوف عليه فى الحقيقه مدلول المعطوف عليه ظاهر ، فظهر أنّ حادى عشر وكذا أخواته متضمّن لمعنى حرف العطف ، ويستوى فيما ذكرنا المعطوف بحرف ظاهر كما فى الحادى والعشرين ، أو بحرف مقدّر كما فى حادى عشر ، وقيل : إنّما بنى حملا على أحد عشر وأخواتهما ، أى أخوات خمسه عشر ، وهى إحدى عشر إلى تسعه عشر ، وأخوات حادى عشر ، وهى ثانى عشر وثالث عشر إلى تاسع عشر «إلا اثنى عشر وفرعيه» وهما اثنتا عشره وثنتا عشره من أخوات خمسه عشره.

«إذ» الجزء «الأوّل» من الجزئين «منها معرب على» المذهب «المختار» ، وإن كانت العلّه المقتضيه للبناء فى بابه قائمه ، لأنّه شبّه المضاف فى حذف النون منه ، لأنّ الأصل اثنان وعشر ، فلمّا حذفت الواو صار اثنان عشر ، فكرهوا وجود النون الّذى يؤذن بالانفصال مع حذف الواو الّذى يؤذن بالاتّصال ، فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف ، فوجب إجراؤه مجراه فى اعطائه حكم الكلمه لا حكم الجزء ، فوجب البقاء على الإعراب ، وبقى عشر على بنائه لتضمّنه معنى الحرف.

وقيل : إنّما أعرب ، لأنّ علامه الإعراب هو حرف التثنيه ، ومع وجودها لم يمكن البناء ، ومع حذفها يبطل دليل التثنيه ، وليس بشىء ، لأنّ نحو : يا زيدان ويا زيدون مبنىّ اتّفاقا مع قيام هذه العلّه ، بل إذا قصد بناء المثنّى والمجموع جرّد علامتا التثنيه و ».

۱- سقط بقاء فى «س».

الجمع عن كونها إعرابا ، ويقابل المختار ما ذهب إليه ابن كيسان وابن درستويه من أنّه مبنىّ مركّب مع العقد كسائر أخواته واختلافه فى الأحوال الثلاثه كاختلاف ذان وذين واللذان واللذين ، وردّ بأنّه لو كان مبنيّا لزم الياء ، لأنّها نظير الفتحه فى الواحد ، ولهذا قالوا : لا يدين لها لك.

تنبيهات : الأوّل : استعمل جوازا كخمسه عشر مبنيّه الجزأين ظروف ، نحو : هو يأتينا يوم يوم وصباح مساء وحين حين ، أى يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا ، وأحوال نحو : هو جارى بيت بيت ولقيته كفّه كفّه ، وأخبرته صحره بحره ، أى ملاصقا بيتى لبيته ، ولقيته متواجهين ذوى كفّه منه وكفّه منّى ، كان كلّا منهما كان يكفّ صاحبه عن التوإلى ، وأخبرته كاشفا للخبر ذا صحره أى انكشاف ، وبحره أى اتّساع ، أى فى غير مضيق ، والصحره من الصحراء والبحره من البحر.

وقد تضاف صدور هذه الظروف والأحوال إلى أعجازها ، فيكون المعنى فيها هو يأتينا يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين ، وهو جارى ذا بيت مع بيت أو عند بيت ، ولقيته ذا كفّه مع كفّه أو بعد كفّه وأخبرته صحره مع بحره.

فإن خرجت عن الظرفيّه والحاليه ، وجبت الإضافه ، وامتنع التركيب ، قال [من الوافر] :

٥٣١ - ولو لا يوم يوم ما أردنا

جزاءك والقروض لها جزاء (١)

واستعمل كخمسه عشر وجوبا أحوال لازمه للحاليه ، كتفرّقوا شغربغر وشذر مذر ، بفتح فاء الكلمات وكسرها ، وخذع مذع ، بكسر الفاءين ، كلّها بمعنى منتشرين ، وسقط بين بين ، أى بين الحىّ والميّت ، وبين الثانيه زائده ، لأنّ بين تقتضى شيئين ، وعلّه البناء فى ذلك كلّه تضمّن معنى حرف العطف.

قال الرضىّ : ولم يسمع فى هذه المركّبات الإضافه كما سمعت فى المذكوره ، قيل : مع أنّه يمكن أن لا يقدّر فيها أيضا حرف العطف كما فى الأولى ، انتهى.

ويمكن أن يتحمّل لوجه ذلك أنّ تلك لمّا لم تكن لازمه للظرفيّه والحاليه ، بل قد تخرج عنها ، كما تقدّم ، حملت على حاله خروجها عنها فأضيف مع كونها أحوالا وظروفا ، وأمّا هذه فلازمه للحاليه ، ليس لها حاله غيرها فتحمل عليها.

١- هو للفرزدق. اللغه : القروض : جمع قرض وأصله ما تدين به غيرك من المال ، ويراد به كل ما تقدّم له برّ وصله.

وأمّا اشتقاق هذه الأحوال : فشغر من اشتغرت عليه ، ضيعته أى انتشرت ولم تنضبط ، وبغر من بغر النجم ، أى هيّج المطر ونشره ، وشذر من التشذّر أى التفرّق ، ومذر من التبذير ، وهو الإسراف ، والميم بدل من الباء.

ويقال : شذر بذر بالباء على الأصل ، أو من مذرت البيضه أى فسدت ، وخذع من الخذع ، وهو القطع ، ومذع من قولهم : فلان مذياع ، أى كذّاب يفشى الأخبار ، وينشرها ، وبذر مثل هذا التركيب فى غير الظروف والأحوال كقولهم : وقع فى حيص بيص ، بفتح الفاءين وكسرهما ، أى فى شدّه يعسر التخلّص منها والحيص الهرب ، والبيص السبق والتقدّم ، أى وقعوا فى هرب. وسبق بعضهم بعضا لعظيم الشدّه ، فقلبوا الواو ياء للازدواج ، ولم يعكسوا لكون الياء أخفّ.

الثانى : قد يضاف خمسه عشر وأخواته إلا اثنى عشر وفرعيه إلى مستحقّ المعدود ، نحو : هذه خمسه عشر زيد ، فيجب عند البصريّين بقاء البناء فى الجزءين ، وحكى سيبويه الإعراب فى آخر الثانى ، وإبقاء الأوّل على بنائه قال : وهى لغه رديئه.

وحكى الكوفيون وجها ثالثا ، وهو إضافه الأوّل إلى الثانى ، نحو : ما فعلت خمسه عشرك ، وأجازوا أيضا هذا الوجه دون إضافته إلى مستحقّ المعدود ، نحو : هذه خمسه عشر ، ورأيت خمسه عشر ، ومررت بخمسه عشر بالإضافه فى الأحوال الثلاثه. وإعراب خمسه بحسب العوامل ، واستدلّوا على ذلك بقوله [من الرجز] :

٥٣٢ - كلّف من عنائه وشقوته

بنت ثمانى عشره من حجّته (١)

قال ابن بابشاذ فى شرح الجمل : ولا دليل فيه لأنّ الشعر موضع ضروره ، وليس هو أيضا بمشهور.

الثالث : إذا سمّى بخمسه عشر ونحوه ممّا تضمّن الثانى فيه حرفا ففيه ثلاث لغات.

إحداها : وهى الفصحى ، إبقاء الجزءين على البناء مراعاه للأصل. الثانيه : إعراب الثانى غير منصرف مع التركيب كبعلبك. الثالثه : إضافه الأوّل إلى الثانى مع صرف الثانى ومنعه. وإنّما جاز إعراب الثانى مع قيام سبب فيه ، وهو تضمّنه الحرف فى الأصل ، لأنّ الأصل انمحى بالعلميّه ، قاله الرضىّ.

«وإلا» يتضمّن الثانى حرفا «أعرب الثانى» إعراب ما لا ينصرف فى الأفصح ، كما سيجئ فى بابه لانتفاء سبب البناء فيه ، وهو تضمّن الحرف «كبعلبك» علم لبلد بالشام ، والبعل الزوج ، وبك اسم صنم ، دقّ العنق ، وسمّيت مكّه بكّه لدقّها أعناق الجبابره.

١- هو لنفيع بن طارق. اللغه : العناء : التعب والنصب ، الحجه : السنه.

«إن لم يكن الثانى قبل التركيب مبنيّا» فإن كان قبل التركيب مبنيّا «كسيبويه» امتنع إعرابه ، وكان مبنيّا على أصله ، فويه من سيبويه مبنىّ على الكسر قبل التركيب ، لأنّه صوت ، لاحظّ له فى الإعراب ، وبنى على حركه فرارا من التقاء الساكنين ، وكانت كسره ، لأنّها الأصل فى التخلّص منه ، وأمّا الجزء الأوّل فيكون مبنيّا مطلقا لقيام سبب البناء فيه ، وهو ما مرّ من افتقاره إلى الثانى كالحرف ، ويكون بناؤه على الفتح إن لم يختم بياء ، كما مرّ ، فإن ختم بها كمعدى كرب فقيل : يبنى على السكون ، وقيل : على الفتح تقديرا ، والأوّل أوجه.

وجه تسميه سيبويه بسيويه

: فائده : غلب اسم سيبويه على إمام النحو أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر بضمّ القاف الشيرازىّ. وقال الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى فى كتابه المسمّى بالبلغه فى تاريخ أئمه اللغه عن أحمد بن عبد الرحمن الشيرازىّ فى كتاب ألقاب أنّ اسم سيبويه بشر بن سعيد ، وهو غريب ، والمشهور الأوّل.

ولقّب بسيويه جماعه ، إلا أنّه لا ينصرف عند الإطلاق إلا إليه ، وهو فارسىّ قال [السيوطىّ] فى المزهر معناه : رائحه التفاح ، فسمّى بذلك. وقيل : إنّ أمّه كانت ترقصه بذلك فى صغره ، وقيل : كان من يلقاه يشمّ منه رائحه الطيب ، وقيل : كان يعتاد شمّ التفاح ، وقيل : لقّب بذلك للطافته ، لأنّ التفاح من لطيف الفواكه ، انتهى.

وقيل : كان أبيض مشربا بحمره ، كأنّ خدوده لون التفاح ، وقال ابن السّيّد البطليوسى فى شرح الفصيح : الإضافه فى لغه العجم مقلوبه كما قالوا سيبويه ، والسيب التفاح ، وويه رائحته ، والتقدير رائحه التفاح ، وفيه يقول جار الله الزمخشرىّ [من الوافر] :

٥٣٣ - ألا صلّى الإله صلاه صدق

على عمرو بن عثمان بن قنبر

فإن كتابه لم تغن عنه

بنو قلم ولا أبناء منبر

تنبيهات : الأوّل : أجاز الجرمىّ فى نحو : سيبويه إجراءه مجرى بعلبك فى بناء الأوّل ومنع صرف الثانى. قال أبو حيّان : وهو مشكل ، إلا أن يستند إلى سماع ، وإلا لم يقبل ، لأنّ القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا ، انتهى. وقضيه كلام التسهيل وغيره سماعه ، بل صرّح بعضهم بذلك ، ولا يرد على قضيه كلام المصنّف ، لأنّه خلاف المشهور.

الثانى : فى نحو بعلبك لغتان أخريان : أحدهما بناء الجزءين ، أمّا الأوّل فلما مرّ ، وأمّا الثانى فتشبيها له بما تضمّن الحرف كخمسه عشر ، لكونها أيضا كلمتين ، إحداهما عقيب

الأخرى ، وهو ضعيف ، لأنّ المضاف والمضاف إليه كذلك ، الثانيه : إضافه الأوّل إلى الثانى فيتأثّر الأوّل بالعوامل ما لم يعتلّ ، فإن اعتلّ كان فى جميع أحواله (۱) ساكنا للثقل بالتركيب والإعلال ، وللثانى حينئذ ما له مفرد من الصرف ومنعه ، فموت من حضرموت مصروف وهرمز من رام هرمز ممنوع.

قال الرضىّ : وبعضهم لا يصرف المضاف إليه وإن كان منصرفا قبل التركيب اعتدادا بالتركيب الصورىّ كما اعتدّ به فى إسكان ياء معدى كرب ، وهو ضعيف مبنىّ على وجه ضعيف ، أعنى الإضافه ، أمّا ضعفه فلأنّ التركيب الإضافىّ غير معتدّ به فى منع الصرف ، وأمّا الإضافه فلأنّها ليست حقيقيّه ، بل شبيهه بالإضافه من حيث اللفظ ، ولو كانت الإضافه حقيقيّه لأنتصب ياء معدى كرب فى النصب ، انتهى. وقد ذهب بعضهم إلى فتحها فى النصب ، وإسكانها فى الرفع ، والجرّ كقاضى القوم ، ولا يرد شىء من ذلك على قضيه كلام المصنّف رحمه الله لما علمت.

والثالث : عدّوا من المركّب المبنىّ قولهم : افعل هذا بادى بدى ، وبادى بدا وذهبوا أيدى سبا ، وهو مشكل ، فإنّ أصل بادى بدى بادى بديئ بوزن بديع ، فخفّفت بأن طرحت همزه بديى وبأن قلبت همزه بادى ياء مفتوحه ، واسكنت الياء ، فوزن بدى بعد الحذف فعى ، وأصل بادى بدا بادى بداء كصباح ، فصنع بهمزه بادى ما تقدّم ، وحذفت همزه بداء.

ومعناهما أوّل ، مبتدأ من بدأ يبدأ بمعنى الابتداء ، وقيل : من بدا يبدو ، وإذا ظهر فهما فى الأصل مضاف ومضاف إليه ، والمضاف منهما منصوب على الحال ، وليس فيهما إلا تخفيف الهمزه من آخرهما ، والإسكان فى آخر الاسم ، وتخفيف الهمزه وإسكان الآخر لا يوجبان البناء ، ألا ترى أنّك لو خفّفت ، وقلت فى مبتدإ : مبتدى وفى بدأ بدى ، لم يختلف فى أنّه باق على إعرابه ، وإنّما غايته إن كان معربا لفظا فصار معربا تقديرا.

وكذلك أيدى سبا ، المعنى ذهبوا مثل أيدى سباء بن يشجب فى تفرّقهم وتبدّدهم فى البلاد ، حين أرسل الله عليهم سيل العرم ، والأيدى كنايه عن الابناء والأسرّه ، لأنّهم فى القوّه والبطش بهم بمنزله الأيدى ، فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه ، وهو أيدى إعرابه ، ثمّ حفّفت الهمزه من سباء وسكنت الياء فى أيدى للتخفيف ، وذلك لا يوجب البناء.».

۱- سقط فى جميع أحواله فى «ح».

قال ابن الحاجب فی شرح المفصّل : لو قیل : إنّه معرب علی أصله منصوب علی الحال ، إلا أنّهم سکّنوا الیاء من أیدی وبادی تخفیفا لما جری فی کلامهم کثیرا ، فصار کالأمثال کما کان ذلک فی قولهم : أعط القوس باریها ، لکان أقرب إلی الصواب ، إلا أنّهم أرادوا إسکان الأوّل ، وهو فی موضع نصب ، ورأوا صوره الترکیب ، حکموا بالبناء ، والّذی یمکن أن یقال من حجّتهم فی تمشیته : إنّه کثر استعمالهم أیدی سباء فی التفرّق الکثیر ، وبادی بدا فی الأوّل ، حتی صار معنی المضاف والمضاف إلیه نسیا منسیّا ، فلا یفهم من أیدی سبا إلا متشتّتین ، ولا من بادی بدی إلا أوّل ، فکان بمتزله بعلبک فی الدلاله علی مدلوله من غیر نظر إلی تفضیل اللفظین ، فشبّه ببعلبک فی أنّ الأوّل کالجزء فوجب بناؤه ، انتهی.

وما حکم به من کونه بمتزله بعلبک هو ما قاله الزمخشریّ ، وجعله سیبویه بمتزله خمسه عشر. قال الرضیّ : وهو الأولی ، وإن کان علی جهه التشبیه لا لتضمّن الثانی حرفا مثله ، ولو کان الأمر علی ما قال الزمخشریّ لوجب إدخال التنوین فی بادی وبدی ، لأنّ فیهما ترکیبا بلا علمیّه ، ولم یسمعا منوّنین ، ولوجب تنوین سبأ ، لأنّه اسم رجل ولیس اسم قبیله ، انتهی.

وصرّح ابن الحاجب فی شرح المفصّل بأنّ من عدّ بادی بدا وأیدی سبا من المرکّب المبنیّ ، جعل الجزء الثانی منه معربا ، والأوّل مبنیّا کمعدی کرب وبعلبک ، ولم یعترض لاسقاط التنوین.

قال بعضهم : ویمکن أن یکون إسقاطه للتخفیف لطوله ، ولما جری فی کلامهم کثیرا ، وقد ثبت حذفه فی غیر هذا الباب لهذه العلّه نحو قولهم : جاءنی زید بن عمرو ، لأنّه مبنیّ.

التوابع

صمديه

التوابع : كلّ فرع أعرب بإعراب سابقه ، وهى خمسه :

شرح

اشاره

بـاب التوابع. «التوابع» جمع تـابع باعتبـار غلبه الاسـميّه عليه ، وإلاـ ففاعـل صـفه لا يجمع على فواعل ، «كلّ فرع» متلبّس «بإعراب سابقه» الّذى هو فرع عليه فى الإعراب ، أى بجنس إعرابه ، بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه المذكور.

فقوله : «كـلّ فرع» يشـمل المحـدود وغيره ، ممّـا هو فرع عن غيره فى الإعراب أو فى العمل أو غيرهما ، وما بعـده يخرج ما عـدا المحدود ، وقد مرّ بيان ما يترتّب على إدخال كلّ فى الحدّ من الفساد.

وأحسن حـدّ التوابع قول ابن الحـاجب فى شـرح منظومته : التوابع مـا ثبت له الإـعراب فرعا عن غيرها ، وهو أحسن من حـدّه فى الكافيه : كلّ ثان بإعراب سابقه من جهه واحـده. وقال أبو حيّان : التوابع محصوره بالعـدّ ، فلا تحتاج إلى رسم ولا حدّ ، ولذلك لم يحدّها جمهور النّحويّين.

تنبيهات : الأوّل : المراد بالتوابع توابع الأسماء ، إذ الكلام فيما يتعلّق بها فلا نقض بنحو قوله [من الطويل] :

٥٣۴ - فأين إلى أين النّجاه ببغلتى

أتاك أتاك اللّاحقون أحبس أحبس (١)

وقوله [من الكامل] :

٥٣٥ - لا لا أبوح بحبّ بثنه إنّها

أخذت على مواثقا وعهودا (٢)

الثـانى : المراد بالإـعراب فى اللاحق والسابق أعمّ من أن يكون لفظيّا أو تقـديريا أو محليّا حقيقه أو حكما ، فلا يرد نحو : جاءنى هولاء الرجال ، ويا زيد العاق ، ولا رجل ظريفا.

الثالث : أفهم قوله «سابقه» وجوب تقديم المتبوع على التابع ، وجوّز الكوفيّون تقديم عطف النسق بشروط.

أحدها : أن يكون بالواو ، وزاد ابن هشام أو الفاء ، أو ثمّ أو أو أو لا.

الثانى : أن لا يؤدّى (۳) ذلك إلى وقوع العاطف صدرا ، فلا يجوز : وعمرو زيد قائمان.

الثالث : أن لا يؤدّى إلى مباشره العاطف عاملا غير متصرّف ، فلا يجوز : إنّ وزيدا عمرا ذاهبان ، ولا ما أحسن وعمرا زيدا. ».

ص: ۵۱۲

۱- لم يعين قائله : اللغه : البغله. دابه معروفه.

۲- هو لجميل بثنيه. اللغه : أبوح : مضارع باح بما فى نفسه ، إذا أظهره للناس ، المواثق : جمع موثق : العهد الّذى توثق به كلامك وتؤكد به التزامك ، العهود : جمع عهد ، وهو بمعنى الموثق والميثاق.

۳- سقط أن لا يؤدّى فى «ح».

الرابع : أن لا يكون المعطوف مجرورا ، فلا يجوز : مررت وعمرو بزيد.

الخامس : أن لا يكون العامل ممّا لا يكتفى بفاعل واحد فلا يجوز : اختصم وعمرو زيد ، وخالف ثعلب فى هذا الأخير فلم يشترطه ، والبصريّون يقصرون ذلك مع استيفاء هذه الشروط على الضروره كقوله [من الوافر] :

٥٣٦ - ألا يا نحله من ذات عرق

عليك ورحمه الله السّلام (١)

قيل : قد يفهم من ذلك أيضا وجوب تقديمه على معمول التابع ، فلا يتقدّم معمول التابع على المتبوع ، لأنّ المعمول لا يحلّ إلا فى موضع يحلّ فيه العامل ، والتابع لا يتقدّم على المتبوع ، وجوّزه الكوفيّون ، نحو : هذا طعامك رجل يأكل ، ووافقهم الزمخشريّ فى أحد الوجوه الّتى ذكرها فى قوله تعالى : (وَقُلْ لَهُمْ فِى أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً) [النساء / ٦٣] ، قال : يجوز أن يتعلّق فى أنفسهم ببليغا والمعنى : قل لهم قولا مؤثّرا فى قلوبهم ، أى عدهم بالقتل والاستيصال ونحو ذلك ، انتهى ، وهذا إنّما يتأتّى على رأى الكوفيّين.

«وهى» أى التوابع «خمسه» بالاستقراء ، ويمكن أن يقال : لأنّ التابع إن كان مقصودا بالذات فبدل إن لم يتخلّل بينهما عاطف ، وعطف نسق إن تخلّل ، وإن لم يكن مقصودا فنعت ، إن دلّ على معنى فى متبوعه ، وتأكيد إن كان إعاده للأوّل لفظا أو معنى ، وإلا فعطف بيان.

الأقوال فى عامل التابع

تنبيه : اختلف فى عامل التابع ، فأمّا النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور : العامل فيها هو العامل فى المتبوع ، ونسب إلى سيبويه ، وقال الخليل والأخفش : العامل فيها معنوىّ ، وهو كونها تابعه ، وقال قوم : العامل فيها مقدّر من جنس عامل المتبوع ، وأمّا البدل فقال سيبويه والمحقّقون : عامله هو عامل المبدل منه ، إذ المبدل منه فى حكم الطرح ، فكان عامل الأوّل باشر الثانى ، وقال أكثر المتأخرين : عامله مقدّر من جنس عامل المبدل منه.

قال أبو حيّان : وهو المشهور وأمّا عطف النسق فقال الجمهور : عامله عامل متبوعه بواسطه الحرف ، وهو الصحيح : وقيل : الحرف ، وقيل : مقدّر بعد العاطف. قال بعضهم : ولو قيل العامل فى الكلّ هو المتبوع لكان له شواهد.

١- هو للأحوص واسمه عبد الله بن محمد بن عاصم الأنصارى اليربوعى. اللغه : النخله : مونث نخل وهو شجر معروف ولكن أراد بالنخله هنا امرأه ، ذات عرق : موضع.

النعت

صمديه

الأوّل : النّعت ، وهو ما دلّ على معنى فى متبوعه مطلقا ، والأغلب اشتقاقه ، وهو : إمّا بحال موصوفه ، ويتبعه إعرابا وتعريفا وتنكيرا وإفرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ، أو بحال متعلّقه ويتبعه فى الثلاثه الأوّل ، وأمّا فى البواقى فإن رفع ضمير الموصوف فموافق أيضا ، نحو : جاءتنى امرأه كريمه الأب ، وجاءنى رجلان كريما الأب ، ورجال كرام الأب ، وإلا فكالفعل ، نحو : جاءنى رجل حسنه جاريته ، أو عإلى ه ، أو عال داره ، ولقيت امرأتين حسنا عبداهما ، أو قائمه فى الدار جاريتهما.

شرح

اشاره

الأوّل من التوابع النعت ، وقدّمه على سائرها لأنّ استعماله أكثر ، ولكونه أشدّ متابعه وأوفر فائده ، وكان الأولى أن يتبعه بالبيان ثمّ التوكيد ثمّ البدل ثمّ عطف النسق ، لأنّها إذا اجتمعت فى التبعيّه ، رتّبت كذلك ، والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيّين ، وربّما قاله البصريّون ، والأكثر عندهم الوصف والصفه.

«وهو ما» أى تابع ، وهو كالجنس يشتمل جميع التوابع «دلّ على معنى فى متبوعه» أخرج ما عدا النعت من التوابع وأورد نحو : أعجبنى زيد علمه ، وجاء القوم كلّهم. قال بعضهم : بل كلّ التوابع يدلّ على معنى فى متبوعها ، فإنّ المعطوف يدلّ على كون المتبوع ممّا يشاركه الغير فى كونه مقصودا بالنسبه ، والتأكيد يدلّ أنّ المتبوع ليس متجوّزا فيه ، ولا ممّا ذكر سهوا ، والبدل يدلّ على أنّ المتبوع غير مقصود بالنسبه. وعطف البيان يدلّ على أنّ المتبوع هذا الأمر المعيّن ، وأجيب بأنّ المراد بالدلاله الدلاله المقصوده ، ولا شىء من هذه الدلالات بمقصود.

«مطلقا» قيد للظرف أى كائن فى متبوعه كونا مطلقا غير مقيّد بزمان نسبه حصول لمنعوته فى الكلام. قيل : قصد به إخراج الحال ، إذ الحال يدلّ على معنى كائن فى ذى الحال فى زمان نسبه حصول لذى الحال ، ويردّه على أنّ الحال خارجه عن مبحث التوابع ، وأيضا فتقدّم ذكر التابع والمتبوع يمنع إخراجها به.

قال بعضهم : يصحّ أن يقال : ذكر لبيان مدلول الصفه بحيث يتميّز عن مدلول الحال ، إذ هذا تعريف للصفه بتعيين مدلولها ، فقوله : مطلقا ، وإن كان مستغنى عنه فى إتمام التعريف ، لكنّه يحتاج إليه فى تعيين مدلولها الّذى قصد فى ضمن التعريف ، ولا خفاء فى أنّه يخرج به سائر التوابع عن التعريف ، إذ دلالتها على معنى كائن فى متبوعها كونا مقيّدا بزمان نسبه حصول لمتبوعه

وفى بعض شروح الكافيه إنّ مطلقا قيد للدلاله ، أى دلاله مطلقه غير مختصّه بماده ، فخرج به : جاء القوم كلّهم ، وأعجبنى زيد علمه ، فإنّ دلاله هذه التوابع على معنى فى متبوعها مختصّه بالمادّه حتى لو قيل : أعجبنى زيد غلامه ، وأعجبنى زيد وغلامه ، وجاء زيد نفسه ، انتفت الدلاله.

وفيه ما عرفت من أنّ كلّ تابع يدلّ على معنى فى متبوعه وأنّه لا يساعده اللفظ مطلقا ، إذ مقتضى هذا التوجيه تأنيث مطلقا ، وإنّه يخالف ما حمله المصنّف عليه ، وإنّ ذلك فى أعجبنى القوم كلّهم باطل ، لأنّ تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول ، فلولا دلالته على حصول فى متبوعه لم يتقرّر الشمول الّذى يدلّ عليه المتبوع.

تنبيهات : الأوّل : يرد على هذا التعريف الجسم الطويل العريض العميق ، فإنّ المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلاله على معنى فيه ، وسيأتى فيه كلام ، وكذا نحو : (نَفْخَةٌ واحِدَةٌ) [الحاقه / ١٣] ، فإنّ المقصود فيه تأكيد معنى فى المتبوع ، لا الدلاله على معنى فيه ، فلا يشملها التعريف مع أنّهما من أفراد المعرّف.

الثانى : يرد على هذا التعريف أيضا الوصف بحال المتعلّق ، نحو : رجل حسن غلامه ، فإنّ الوصف فيه يدلّ على معنى فى الغلام لا فى الرجل ، فكان ينبغى أن يزاد فيه أو متعلّقه ، واعتذر مع الاعتراف بأولويّه هذه الزياده بأنّ المراد بالمعنى فى المتبوع أعمّ من معنى فيه تحقيقا أو تنزيلا ، والوصف بحال المتعلّق لتنزيل حاله مترله حال المتبوع.

قال الرضىّ : وقد يجعل حال متعلّق الشىء وصفا لذلك الشىء بتنزيله مترله حاله ، نحو : مررت برجل مصرىّ حماره ، لحصول الفائده بذلك ، أو إنّ المراد الدلاله على معنى فى متبوعه أعمّ من دلاله الوصف وحده أو مع ضميمه المتعلّق ، ولا خفاء فى دلالته مع المتعلّق على حال المتعلّق ، وإنّما يميّز عن الوصف بحال الموصوف ، مع أنّ كليهما للدلاله على معنى فى المتبوع لاختلاف أحكامهما.

فوائد النعت

الثالث : فائده النعت التخصيص ، وهو تقليل الاشتراك فى النكرات ، كجاءنى رجل تاجر ، أو التوضيح ، وهو رفع الاحتمال فى المعارف كجاءنى الرجل التاجر ، أو المدح أو الذمّ ، نحو : أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم ، أو الترحّم ، نحو : أنا عبدك المسكين ، أو التعميم ، نحو : إنّ الله يرزق عباده الطائعين والعاصين ، أو التفصيل ، نحو : مررت برجلين عربىّ وعجمىّ ، أو الإبهام ، نحو : تصدّق بصدقه قليله أو كثيره ، أو التأكيد ، نحو : (نَفْخَةٌ واحِدَةٌ) [الحاقه / ١٣] ، أو الكشف عن الماهيّه ، نحو : الجسم الطويل العريض العميق ، كذا قال بعض المحقّقين.

والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكّد أنّ الأوّل مفسّر والثانى مقرّر ، والفرق بين التفسير والتقرير بيّن ، وقيل : الفرق بينهما أنّ المؤكّد يوكّد بعض مفهوم المنعوت ، والكاشف يكشف عن تمام ماهيّه المنعوت.

وهنا بحث ، وهو أنّ كلّا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا ، والمجموع كاشف ، وليس نعتا إن قلت : كلّ من تلك الأمور الثلاثه صالح لكونه كاشفا ، لأنّه مساوى للجسم عند جمهور الأشاعره ، قلنا : لا شبهه لأحد فى أنّ المتكلّم لم يقصد إلا كشف المجموع ، لأنّ المجموع معرّف على أنّ هذا الجواب لا يجدى فى نحو : الإنسان الحيوان الناطق ، فالأظهر فى الجواب أن يقال : إنّ المجموع نعت واحد ، إلا أنّ إعرابه أجرى على أجزائه كما فى قرأت الكتاب جزء جزء ، والبيت سقف وجدران.

اشتقاق النعت

«والأغلب» فى النعت «اشتقاقه» أى كونه مشتقّا ، وليس شرطا فيه وفاقا لابن الحاجب وخلافا للجمهور فى اشتراطهم ذلك ، وتأويلهم ما ليس بمشتقّ بالمشتقّ.

قال ابن الحاجب : إن معنى النعت أن يكون تابعا يدلّ على معنى فى متبوعه ، فإذا كانت دلالته كذلك صحّ وقوعه نعتا ، ولا فرق بين أن يكون مشتقّا وغيره ، لكن لمّا كان الأكثر فى الدلاله على المعنى فى المتبوع هو المشتقّ توهّم كثير من النّحويّين أنّ الاشتقاق شرط حتى تأوّلوا غير المشتقّ بالمشتقّ.

قال : والأسماء الّتى وقعت صفات ، وهى غير مشتقّه منها ما وقع صفه مطلقا كالمنسوب وذى المضاف إلى اسم الجنس ، نحو : مررت برجل تميمىّ وذى مال ، ومنها ما وقع صفه فى بعض أحواله كأىّ فى مثل : مررت برجل أىّ رجل ، ومنها اسم الجنس التابع لاسم الإشاره نحو : مررت بهذا الرجل ، فإنّه هنا استعمل وصفا ، وإن كان وضعه للذات فى غير هذا الموضع لأنّ متبوع هذا ، وهو اسم الإشاره ، دالّ على الذات المبهمه فتعيّن دلاله اسم الجنس التابع له على المعنى ، وهو حقيقه الذات وبيان ماهيه المشار إليه ، ومنها اسم الإشاره فى نحو : مررت بزيد هذا ، فإنّه يدلّ على معنى فى ذات زيد ، وهو كونه مشار إليه ، فثبت أنّ الاشتقاق ليس بشرط فى النعت لما ثبت من وقوع هذه الألفاظ المذكوره نعوتا مع أنّها غير مشتقّه ، انتهى.

والّذين يشترطون الاشتقاق يؤوّلون ذلك كلّه ، فيقولون : تميمىّ مؤوّل بمنسوب ، وذى مال بصاحب المال ، وأىّ رجل بكامل فى الرجوليّه ، وهذا الرجل بهذا المعيّن ، وزيد هذا بزيد المشار إليه.

تنبیه : الوصف الجامد علی ضربین : قیاسیّ وسماعیّ ، فمن القیاسیّ ما ذکر ، ومنه الوصف بالمقادیر ، نحو : عندی رجال ثلاثه. قال [النبی] صلی الله علیه و آله : الناس (۱) کإبل ، مائه لا تجد فیها راحله واحده (۲). وتقول : عندی برّ قفیزان. وکذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغیر ذلک من المقادیر.

والسماعیّ علی ضربین : إمّا غیر شائع ، نحو : مررت برجل أسد أو حمار. قال : وهو بتقدیر مثل أی مثل أسد ومثل حمار ، وقال غیره : هو مؤوّل بجریئ أو بلید. وإمّا شائع کثیر ، وهو الوصف بالمصدر ، نحو : جاءنی رجل عدل ورضی. وهو عند الکوفیّین علی التأویل بعادل ومرضیّ ، وعند البصریّین علی تقدیر مضاف أی ذو عدل وذو رضی.

قال ابن هشام فی بعض رسائله : والمشهور أنّ الخلاف مطلق. وقال ابن عصفور : وهو الظاهر ، وإنّما الخلاف حیث لم یقصد المبالغه ، فإن قصدت فالاتّفاق علی أنّه لا تأویل ولا تقدیر ، انتهی.

ومحل الوصف بالمصدر ما إذا لم یکن فی أوّله میم ، فإن کان کذلک کمسیر لم ینعت به لا باطّراد ولا بغیره ، نبّه علیه بعضهم.

الأمور الّتی یتبع النعت متبوعه فیها

«وهو» أی النعت «إمّا بحال موصوفه» أی بحال قائمه بموصوفه ، نحو : مررت برجل حسن ، فالحسن حال قائمه بالرجل ، ویسمّی نعتا حقیقیّا. «ویتبعه» أی یتبع النعت الّذی هو بحال موصوفه موصوفه «إعرابا» رفعا ونصبا وجرّا «وتعریفا وتنکیرا وإفرادا وتثنیه وجمعا وتذکیرا وتأنیثا» لاتّحادهما فیما صدقا علیه وقیام النعت بالموصوف.

ولیس المراد اجتماع هذه العشره فی ترکیب واحد (۳) ، کیف وهی أنواع متضادّه الإفراد ، وإنّما المراد أنّه لا بدّ من کلّ نوع من واحد ، فمن الرفع والنصب والجرّ أحدها ، ومن التعریف والتنکیر أحدهما ، ومن الإفراد والتثنیه والجمع أحدها ، ومن التذکیر والتأنیث أحدهما ، فلا بدّ فی النعت الّذی هو بحال موصوفه من أربعه من هذه العشره. »

۱- سقط الناس فی «ح».

۲- الترمذی ، ۵ / ۱۴۲ ، رقم ۲۸۷۲.

۳- سقط فی ترکیب واحد فی «ح».

تنبيهات : الأوّل : قال بعضهم : ذكر الإعراب لا حاجه إليه لظهور العلم به من كونه تابعا إلا أن يقال : أراد جمع الأمور الّتى تعتبر التبعيّه فيها لتنضبط معا.

الثانى : محل ما تقرّر حيث لم يمنع مانع من التبعيّه ، كما فى الملتزم إفراده وتذكيره كالفعل أو تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامرأه صبور وجرى ح ، أو تأنيثه كرجل ربعه (۱) وهمزه (۲) وامرأه ربعه وهمزه ، ولا يشكل شىء من ذلك على قضيه إطلاق المصنّف ، لأنّه شاذّ ، وأمّا قولهم برمه أعشار وأكسار وثوب أسمال و (نُطْفَهٍ أَمْشاجٍ) [الإنسان / ۲] ، فلأنّ البرمه مجتمعه من الأكسار والأعشار هى قطعها ، والثوب مؤلّف من قطع كلّ واحد منها ، سمل أى خلق ، ونطفه مركّبه من أشياء ، كلّ واحد منها مشج ، فلمّا كان مجموع الأجزاء ذلك الشىء المركّب منها ، جاز وصفه بها ، وجراهم على ذلك كون أفعال جمع قلّه ، فحكمه حكم الواحد ، قال تعالى : (نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِى بُطُونِهِ) [النخل / ۶۶] ، والضمير للأنعام. وقال سيبويه : أفعال واحد لا جمع.

«أو بحال متعلّقه» أى بحال قائمه بمتعلّق موصوفه ، وهو ما بينه وبين الموصوف علاقه ، نحو : مررت برجل حسن غلامه ، فالحسن حال قائمه بالغلام ، وهو متعلّق الموصوف.

تنبيه : المراد بحال الموصوف وحال المتعلّق ما جعل حالا للموصوف ، ولو تجوّزا فى الأوّل ، وما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلاله التركيب ، وإن كان قائما به فى الثانى ، فنحو : مررت بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف ، وإن كان ليس المراد بالحسن إلا وجهه ، ونحو : رأيت زيدا الحسن نفسه أو ذاته من قبيل الوصف بحال المتعلّق ، وإن كان الحسن قائما بزيد.

«ويتبعه» أى يتبع النعت الّذى هو بحال متعلّق موصوفه «فى الثلاثه الأوّل» جمع أولى وهو الإعراب بأوجه الثلاثه والتعريف والتنكير ، وفى الحقيقه إنّما يتبعه فى اثنين من خمسه ، واحده من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، «وأمّا فى» الخمسه «البواقى» وهى الإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث ، ففيه تفصيل.

«فإن رفع» أى النعت الّذى هو بحال متعلّق موصوفه «ضمير الموصوف» بأن حوّل الإسناد عن المتعلّق إلى ضمير الموصوف ، وجرّ المتعلّق بالإضافه إن كان معرفه ، ونصب على التميز إن كان نكره ، ويسمّى نعتا مجازيّا ، لأنّه جار على الموصوف لفظا ، وهو قائم حقيقه بمتعلّقه ، فهو «موافق» فيه «أيضا» ، كما أنّه موافق فى الثلاثه الأوّل ، فهو

۱- الرّبعه : الخلق لا بالطويل ولا بالقصير ، أو الوسيط القامه «للمذكر والمؤنّث».

۲- الهمزه : العيّاب.

كـالنعت بحال موصوفه ، لأنّه رافع ضـمير الموصوف كهو إلا أنّ ذلك أصاله ، وهـذا تحويلا ، «نحو : جاءتنى امراه كريمه الأب بالإضـافه ، أو كريمه أبـا بـالتمييز ، وجـاءنى رجلاـن كريمـا الأـب بالإضافه ، أو كريمان أبا بالتمييز ، وجاءنى رجال كرام الأب» بالإضافه ، أو كرام أبا بالتمييز.

«وإلاـ» يرفع ضـمير الموصوف ، بـل رفع المتعلّق فهو «كالفعـل» الحـالّ محلّه ، فيفرد لرفعه ذلـك ، ويطـابق فى التـذكير والتـأنيث المرفوع لا المنعوت ، نحو : جاءنى رجل حسـنه جاريته ، كما تقول : حسنت جاريته ، وجاءتنى امرأه قائم أبوها ، كما تقول : قام أبوها ، أو جاءنى رجل عاليه أو عال داره ، كما تقول : علت داره ، وعلا داره ، لأنّ الـدار مؤنث لفظىّ ، وقد تقدّم أنّ الفاعل إذا كان مؤنثا لفظيّا ظاهرا جاز فى فعله التذكير والتانيث ، والتانيث أرجح.

«ولقيت امرأتين حسـنا عبداهما أو» لقيت امرأتين «قائما أو قائمه فى الدار جاريتهما» كما تقول : قام فى الدار جاريتهما ، أو قامت فى الـدار جاريتهما ، لما مرّ من أنّ الفاعل إذا كان مؤنّثا حقيقيّا ظاهرا مفصولا عن الفعل بغير إلا جاز فى فعله التـذكير والتأنيث ، والتأنيث أرجح.

ونحو مررت برجلين قـائم أبواهمـا ، كمـا تقول : قـام أبواهمـا ، وبرجال قائم آباؤهم ، كما تقول : قام أباؤهم ، ولا تقول : قائمين أبواهما ، ولا قائمين أباؤهم إلا على لغه أكلونى البراغيث ، لكن يترجّح قيام آباؤهم على قائم آباؤهم.

وإذا رفع النعت الضـمير البـارز كان حكمه حكم الرافع للمتعلّق ، فتقول : جاءنى غلام امرأه ضاربته هى : وأمه رجل ضاربها هو ، كمـا تقول : ضـربته هى ، وضـربها هو ، وجـاءنى غلاـم رجلين ضـاربه همـا ، وغلاـم رجال ضاربه هم ، كما تقول : ضـربه هما ، وضربه هم ، ولا تقول : ضارباه هما ولا ضاربوه هم إلا على تلك اللغه ، ويترجّح هنا أيضا ضواربه هم على ضاربه هم.

هذا مذهب سيبويه والمبرّد وأبى موسى ، وذهب الأبذىّ والشلوبين وطائفه إلى أنّ الأرجح هو الإفراد ، وفصّل آخرون فقالوا : إن كـان النعت تابعـا لجمع كمررت برجـال قيام آباؤهم ، وجاءنى غلمان رجال ضواربهم هم ، فالتكسـير أرجـح وإن كان لمفرد أو مثنى ، كمررت برجـل قاعـد غلمـانه وبرجلين قاعـد غلمانهمـا ، وجـاءنى غلاـم رجال ضاربه هم ، أو غلاما رجال ضاربهما هم ، فالإفراد أرجح ، واتّفق الجميع على أنّ الافراد أفصح من جمع السلامه.

الأسماء فی الوصف

تتمّه : تشمل علی فوائد الأولی قال [الأسترآباذی] فی البسیط [فی شرح الکافیه] الأسماء فی الوصف علی أربعه أقسام :

ما یوصف ویوصف به ، وهو اسم الإشاره والمعرّف بأل والمضاف إلی واحد من المعارف إذا کان متّصفا بالحدث.

وما لا یوصف ولا یوصف به وهو ثوانی الکنی (۱) وأللهمّ عند سیبویه ، وما أوغل من الأسماء فی شبه الحرف کأین وکم وکیف والمضمرات وما أحسن قول الشاعر [من السریع] :

۵۳۷ - أضمرت فی القلب هوی شادن

مشتغل بالنحو لا ینصف (۲)

وصفت ما أضمرت یوما له

فقال لی المضمر لا یوصف

وما یوصف ولا یوصف به وهو الأعلام. وما یوصف به ولا یوصف وهو الجمل ، انتهی.

وقال ابن هشام فی تذکرته : المعارف أقسام ، قسم لا ینعت بشیء ، وهو المضمر ، وقسم ینعت بشیء واحد ، وهو اسم الإشاره خاصّه ینعت بما فیه أل خاصّه ، وقسم ینعت بشیئین ، وهو ما فیه أل ، وینعت بما فیه أل ، وبمضاف إلی ما فیه أل ، وقسم ینعت بثلاثه أشیاء ، وهو شیئان : أحدهما العلم ینعت بما فیه أل وبمضاف وبالإشاره ، والثانی المضاف ینعت بمضاف مثله وبما فیه أل والاشاره ، انتهی.

بقی أنّ اسم الإشاره وما فیه أل ینعتان بالموصول أیضا ، والعلم ینعت بالموصول وبالمضاف إلیه ، ولعلّه أدخله تحت ما فیه أل.

تعدّد النعت لمتعدّد

الثانیه : إذا تعدّدت النعوت غیر واحد فإن اختلف معنی النعت ولفظه ، وجب التفریق بالعطف بالواو ، نحو : مررت برجلین کریم وبخیل ، وبرجال شاعر وکاتب وفقیه ، إن اتّحدا ، استغنی بالتثنیه والجمع عن التفریق ، نحو : مررت برجلین کریمین وبرجال کرماء ، وغلب بالتذکیر والعقل وجوبا عند الأجمال ، کمررت بزید وهند الصالحین ، وبرجل وامرأتین صالحتین. والتغلیب بالعقل خاصّ بجمع المذکّر ، تقول : مررت برجال وأفراس سابقین ، وامتنع سابقات ، واختیارا عند التفضیل فتقول علی التغلیب : مررت بعبید وأفراس سابقین ، وعلی عدمه سابقین وسابقات.

۱- ثوانی الکنی : القسم الثانی من الکنیه نحو القاسم من أبی القاسم.

٢- لم يسمّ قائله. اللغه : الشادن : ولد الظبيه. (ج) شوادن.

الثالثه : إذا تعدّد العامل ، فإن اتّحد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه جاز الاتّباع مطلقا ، فتقول فيما اتّحد عمله ومعناه ولفظه : ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان ، وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ، ورأيت زيدا ورأيت عمرا الفاضلين ، ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ، وفيما اتّحد معناه وعمله وجنسه ، جاء زيد وأتى عمرو الظريفان ، وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ، ورأيت زيدا وأبصرت خالدا الشاعرين ، وسقت النفع إلى خالد وسيق به لزيد الكاتبين ، وخصّ بعضهم ذلك بنعت فاعلى فعلين وخبرى مبتدأين وليس بشيء.

وإن عدم الاتّحاد فى المعنى والعمل واللفظ ، كجاء زيد ورايت عمرا ، أو فى المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا ، أو فى المعنى واللفظ ، كجاء زيد ومضى عمرو ، أو فى العمل واللفظ كهذا مؤلم زيد وموجع عمرو ، وجب القطع ، إمّا بالرفع على إضمار مبتدإ ، أو بالنصب على إضمار فعل لائق ، ويمتنع الاتباع ، لأنّه يؤدّى إلى تسليط عاملين مختلفى المعنى على معمول واحد من جهه واحده ، بناء على أنّ العامل فى المنعوت هو العامل فى النعت ، وهو الصحيح ، أمّا إذا اتّحد العاملان معنى وعملا ، فلا محذور فى الاتباع ، لأنّ العاملين من جهه المعنى شيء واحد ، فترّلا مترله العامل الواحد عند الجمهور.

وقال ابن سراج : إذا اتّفقا لفظا كان الثانى توكيدا للأوّل ، وإن كان العامل واحدا ، جاز الاتباع والقطع ، إن لم يختلف العمل ، نحو : قام زيد وبكر العاقلان ، وإن اختلف تعيّن القطع ، سواء اختلفت النسبه إلى المتبوعين من حيث المعنى ، نحو : ضرب زيد عمرا العاقلان ، أم اتّحد ، نحو : خاصم زيد عمرا الظريفان ، هذا مذهب البصريّين ، وقال الفرّاء يتبع الأخير عند الاتّحاد ، والكسائىّ الأوّل ، وابن سعدان أيّهما شيءت.

النعت المقطوع

الرابعه : يجوز الاتّباع والقطع فى نعت غير مبهم إن لم يكن ملتزما ولا مؤكّدا ، قال يونس : ولا ترحّما ، نحو : الحمد لله الحميد ، أى هو ، و: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) [المسد / ۴] ، أى أذمّ ، (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ) [النساء / ۱۶۲] ، أى أمدح ، وأللهمّ الطف بعبدك المسكين ، أى ارحم ، على رأى الجمهور بخلاف نعت المبهم ، كمررت بهذا العالم أو النعت الملتزم ومثّلوا له بالشعرى العبور (۱) ، والأولى أن يمثل بالجمّاء الغفير والمؤكّد نحو : (إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ) [النحل / ۱۵] ، فلا يجوز فيها القطع.

۱- الشّعرى : كوكب نيّر يطلع عند شدّه الحرّ. وفى القرآن (وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرى)[النجم / ۴۹] ، وهما شعريان : الشّعرى العبور ، والشّعرى الغميصاء.

فإن كان لنكره اشترط فى جوازه القطع تأخّره عن نعت آخر اختيارا كقول أبى الدردا (١) : نزلنا على خال لنا ذو مال وذو همه. وإن لم يتأخّر عن نعت آخر لم يجز القطع إلا فى الشعر.

وإن تعدّدت المنعوت لواحد فإن تعيّن مسمّاه بدونها اتبعت كلّها ، أو قطعت أو اتبع بعض ، وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقولها [من الكامل] :

٥٣٨ - لا يبعدن قومى الّذين هم

سمّ العداه وآفه الجزر

النازلون بكلّ معترك

والطّيّبون معاقد الأزر (٢)

يروى برفع النعتين ونصبيهما ، ورفع الأوّل ونصب الثانى وبالعكس.

تنبيه : إذا قطع النعت خرج عن كونه نعتا ، قاله ابن هشام ، وإطلاق النعت عليه مجاز من باب إطلاق الشيء على ما كان عليه.

الخامسه : يجوز تعاطف النعوت متبعه كانت أو مقطوعه ، قال أبو حيّان : ويختصّ بالواو ، نحو : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى* الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى* وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدى) [الأعلى / ١ و ٢ و ٣] ، إلى آخره ، ولا يجوز بالفاء إلا إذا دلّت على إحداث واقع بعضها أثر بعض كقوله [من البسيط] :

٥٣٩ - يا لهف زيابه للحارث ال

... ابح فالغانم فالآئب (٣)

أى الّذى صبح فغنم فآب.

قال ابن خروف إذا كانت النعوت مجتمعه على المنعوت فى حاله واحده لم يكن العطف إلا بالواو ، وإلا جاز بجميع حروف العطف إلا حتى وأم.

السادسه : قد تلا النعت «إمّا» أو «لا» لإفاده شكّ أو تنويع أو نحوهما ، فيجب تكرارهما مقرونين بالواو ، نحو : لا بدّ من حساب إمّا يسير وإمّا عسير ، وكقوله تعالى : (مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ) [النور / ٣٥] ، وقيل : لا يجب التكرار.

السابعه : يجوز حذف المنعوت بكثره إن علم ، وكان النعت إمّا مفردا صالحا لمباشره العامل ، نحو : (وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ* أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ) [سبأ / ١٠ و ١١] ، أى دروعا

۱- أبو الدرداء (ت ۳۲ ه) صحابیّ خزرجیّ أنصاری من رواه الحدیث. المنجد فی الأعلام ص ۱۸.

۲- هما للخرنق بنت هفّان. اللغه : العداه : جمع العادی أی : العدو ، الآفه : العله ، الجزر : جمع جزور ، وهی الناقه الّتی تنحر ، المعترک : موضع القتال ، الطیبون : أرادت إنهم أعفّاء فی فروجهم ، المعاقد : إمّا جمع معقد ، وهو موضع العقد ، والجمع مقعد ، وهو مصدر میمیّ ، الأزر : جمع الإزار : ثوب یحیط بالنصف الأسفل من البدن «یذکّر ویؤنّث.»

۳- هو من أبیات لابن زیابه واسمه مسلمه بن زهیل. اللغه : الصابح : المغیر صحابا ، الغائم : أخذ الغنم ، الأئب : فاعل من الإیاب بمعنی الرجوع.

سابغات ، أو بعض ما قبله من مجرور بمن ، نحو ، منّا طعن ومنّا أقام ، أى منّا فريق طعن ومنّا فريق أقام ، أو نفى : نحو ما فى الناس إلا شكر أو كفر ، أى إلا رجل شكر أو رجل كفر ، فإن لم يصلح لمباشره العامل امتنع الحذف غالبا إلا فى الضروره ، ومن غير الغالب قوله تعالى : (وَلَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ) [الأنعام / ٣۴] ، أى نبأ من نبأ المرسلين ، بناء على أنّ من لا تزاد فى الايجاب ولا تدخل على معرفه ، وإن لم يكن بعض ما قبله من مجرور بمن أو فى ، امتنع الحذف إلا فى الضروره كقوله [من الرجز] :

۵۴۰ - جادت بكفّى كان من أرمى البشر (۱)

أى بكفى رجل كان.

حذف النعت

ويجوز حذف النعت بقلّه من العلم به كقوله تعالى : (يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَهٍ غَصْباً) [الكهف / ٧٩] ، أى صالحه ، بدليل أنّه قرئ كذلك ، وأن تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينه. و: (الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِ) [البقره / ٧١] ، أى الواضح ، وإلا لكفروا بمفهوم ذلك و: (فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَهِ وَزْناً) [الكهف / ١٠۵] ، أى نافعا.

۱- قبله : مالك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديده الوتر ولم يسمّ قائله. اللغه : السهم : عود من الخشب يسوى ، فى طرفه نصل يرمى به عن القوس ، كبداء : القواس ، الوتر : معلّق القوس.

المعطوف بالحروف

صمديه

الثانی : المعطوف بالحرف ، وهو تابع بواسطه الواو والفاء أو ثمّ أو حتی أو أم أو إمّا أو أو أو بل أو لكن ، نحو : جائنی زيد وعمرو ، (جَمَعْناكُمْ وَالْأَوَّلِينَ.) وقد يعطف الفعل علی اسم مشابه له وبالعكس ، ولا يحسن العطف علی المرفوع المتّصل ، بارزا أو مستترا ، إلا مع الفصل بالمنفصل ، أو فاصل ما ، أو توسّط لا بين العاطف والمعطوف ، نحو : جئت أنا وزيد ، و (يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ) و (ما أَشْرَكْنا وَلا آباؤُنا.)

تتمّه : ويعاد الخافض علی المعطوف علی ضمير مجرور ، نحو : مررت بك وبزيد ، ولا يعطف علی معمولی عاملين مختلفين علی المشهور ، إلا فی نحو : فی الدّار زيد والحجره عمرو.

شرح

اشاره

«الثانی» من التوابع «المعطوف بالحروف» ، ويسمّی عطف النسق ، بفتح السين ، أی العطف الواقع فی الكلام الوارد علی نظام واحد ، وهو من قولهم : ثغر نسق ، إذا كانت الأسنان مستويه ، ووجه المناسبه أنّ توسّط الحرف العاطف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الإعراب وقصد النسبه ، وأمّا النسق بإسكان السين فهو مصدر نسقت الكلام إذا عطفت بعضه علی بعض ، كذا فی الصحاح. قال بعض الأئمه : والتعبير بعطف النسق اصطلاح كوفیّ ، وهو المتداول ، والبصريّون يعبّرون عنه بالشركه ، انتهی.

«وهو تابع» وهو كالجنس يشمل جميع التوابع ، وقوله «بواسطه الواو والفاء أو ثمّ أو حتی أو أم أو أو أو إمّا أو بل أولا أو لكن» أخرج ما عدا المحدود ، ولا يرد التوكيد والنعت المقرونان بحرف العطف ، لأنّ التبعيّه ليست بواسطه الحرف ، بل هی حاصله فيهما ، وإن لم يوجد حرف ، ولهذا قال بعضهم : إطلاق العطف فی هاتين الصورتين اطلاق مجازیّ.

تنبيه : عدّ المصنّف حروف العطف تسعه بإسقاط إمّا علی المختار بناء علی أنّها غير عاطفه ، كما سيأتی بيانه فی حديقه المفردات ، إن شاء الله ، وليس منها ليس خلافا للكوفيّين ولا إلا خلافا للأخفش والفرّاء ولا أی خلافا لصاحب المستوفی (۱).

فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلاله علی ترتيب وعدمه ، خلافا للفرّاء وهشام وثعلب من الكوفيّين وقطرب من البصريّين ، فی زعمهم أنّها تفيد الترتيب ،

۱- المستوفی فی النحو لأبی سعد كمال الدين علی بن مسعود الفرغانی. كشف الظنون ، ۲ / ۱۶۷۵.

فالفعل فى نحو : جاء زيد وعمرو ، يحتمل أن يكون حصل من كليهما فى زمان واحد ، وأن يكون حصل من زيد أوّلا ، وأن يكون حصل من عمرو أوّلا.

فهذه ثلاثه احتمالات عقليّه ، لا دليل فى الواو على أحد منها ، وإنّما دلّت على مطلق الاجتماع فى الحكم ، ومن ثمّ يعطف بها الشىء على مصاحبه ، نحو : (فَأَنْجَيْناهُ وَأَصْحابَ السَّفِينَهِ) [العنكبوت / ١٥] ، وعلى سابقه ، نحو : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً وَإِبْراهِيمَ) [الحديد / ٢٦] ، وعلى لاحقه (جَمَعْناكُمْ وَالْأَوَّلِينَ) [المرسلات / ٣٨].

فهذه ثلاث مراتب ، وهى مختلفه فى الكثره والقلّه ، فمجيئها للمصاحبه أكثر ، وللترتيب كثير ، ولعكس الترتيب قليل ، فيكون عند الاحتمال والتجرّد من القرائن للمعيّه بأرجحيّه وللتأخّر برجحان وللتقدّم بمرجوحيه ، هذا مراد التسهيل ، وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث ، قاله فى التصريح ، وفيه ردّ لقول أبى حيّان من أنّ قول ابن مالك : كون الواو للمعيّه راجح ، وللترتيب كثير ، ولعكسه قليل ليس مذهب البصريّين ولا الكوفيّين ، بل هو ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه.

تنبيه : تنفرد الواو عن سائر أحرف العطف بسبعه عشر حكما :

أحدها : احتمال معطوفها للمعانى الثالثه السابقه.

الثانى : اقترانها بإمّا ، نحو : (إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً) [الإنسان / ١].

الثالث : اقترانها بلا إن سبقت بنفى ، ولم تقصد المعيّه ، نحو : ما قام زيد ولا عمرو ، ولا ما اختصم زيد ولا عمرو ، وإنّما جاز (وَلَا الضَّالِّينَ) [الحمد / ٧] ، لأنها فى غير معنى النفى ، وأمّا (وَما يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ* وَلَا الظُّلُماتُ وَلَا النُّورُ* وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ* وَما يَسْتَوِى الْأَحْياءُ وَلَا الْأَمْواتُ) [الفاطر / ١٩ / ٢٠ / ٢١ / ٢٢] ، فلا الثانيه والرابعه والخامسه زوائد لأمن اللبس.

الرابع : اقترانها بلكن ، نحو : (وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ) [الأحزاب / ٤٠].

الخامس : عطف المفرد السّيىء على الأجنبىّ عند الاحتياج إلى الربط ، كمررت برجل قائم زيد وأخوه ، وزيد قام عمرو وغلامه ، وزيدا ضربت عمرا وأخاه.

السادس : عطف العقد على النّيف نحو أحد وعشرون (١).

السابع : عطف الصفات المفرّقه مع اجتماع منعوتها كقوله [من الوافر] :

٥٤١ - بكيت وما بكا رجل حليم

على ربعين مسلوب وبال (٢)

الثامن : عطف ما حقّه التثنيه أو الجمع كقول الفرزدق [من الكامل] :

۱- سقط «احد وعشرون» فی «ح».

۲- هو لابن میّاده واسمه الرماح بن أبرد. اللغه : ربعین : تثنیه ربع بمعنی المترل.

٥٤٢ - إنّ الرّزيّه لا رزيّه مثلها

فقدان مثل محمّد ومحمّد (١)

وقول أبى نواس [من الطويل] :

٥٤٣ - أقمنا بها يوما ويوما وثالثا

ويوما له يوم التّرحّل خامس

قال ابن هشام فى المعنى : وهذا البيت يسأل أهل الأدب عنه ، فيقولون : كم أقاموا؟

والجواب ثمانيه ، لأنّ يوما الأخير رابع ، وقد وصف بأنّ يوم الترحّل خامس له ، وحينئذ فيكون يوم الترحّل هو ثامن له بالنسبه إلى أوّل يوم ، انتهى. ونقل الدمامينىّ عن بعضهم لذلك قصّه على أنّ الإقامه كانت خمسه أيام.

التاسع : عطف ما لا يستغنى عنه ، كاختصم زيد وعمرو ، ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ، ومن ثمّ قال الأصمعىّ فى قول امرئ القيس [من الطويل] :

٥٤٤ - ...

بسقط اللوى بين الدخول فحومل (٢)

والصواب أن يقال : بين الدخول وحومل ، وأجيب بأنّه على حذف مضاف ، والتقدير بين أهل الدخول فحومل ، أو بأنّ الدخول مشتمل على أماكن ، والتقدير بين أماكن الدخول وأماكن حومل ، فهو بمترله اختصم الزيدون فالعمرون.

قال ابن هشام : ويشارك الواو فى هذا الحكم أو المتّصله فى نحو : سواء على أقمت أم قعدت ، فإنّها عاطفه ما لا يستغنى عنه ، انتهى. أجاز الكسائى العطف فى ذلك بالفاء وثمّ وأو. قاله فى الهمع : وقال الفرّاء : رأيت رجلا ، يقول : اختصم عبد الله فرجل.

العاشر والحادى عشر : عطف العامّ على الخاصّ وبالعكس ، فالأوّل نحو : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ) [النوح / ٢٨] ، والثانى نحو : (وَإِذْ أَخَذْنا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) [الأحزاب / ٧] ، ويشاركها فى هذا الحكم الأخير كمات الناس حتى الانبياء ، وقدم الحاجّ حتى المشاه ، فإنّها عاطفه خاصّا على عامّ.

الثانى عشر : عطف عامل حذف ، وبقى معموله على عامل آخر ، يجمعهما معنى واحد كقوله [من الوافر] :

٥٤٥ - إذا ما الغانيات برزن يوما

وزجّجن الحواجب والعيونا (٣)

۱- اللغه : الرزیّه والرزیئه : المصیبه وأراد بمحمّد الأول أخا الحجاج وبالثانی ولد الحجاج.

۲- تقدّم برقم ۱۷.

۳- تقدّم برقم ۲۳۹.

أى وكحّلن العيونا ، والجامع بينهما التحسين ، وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالْإِيمانَ) [الحشر / ٩] ، أى واعتقدوا الإيمان ، والجامع بينهما الملازمه والألفه ، ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا ، إذ التقدير فذهب الثمن صاعدا.

الثالث عشر : عطف الشيء على مرادفه ، نحو : (إِنَّما أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ) [يوسف / ٨٦] ، (أُولئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ) [البقره / ١٥٧] ، (لا تَرى فِيها عِوَجاً وَلا أَمْتاً) [طه / ١٠٧] ، وقوله [من الوافر] :

٥٤٦ - ...

وألفى قولها كذبا ومينا (١)

وزعم ابن مالك أنّ ذلك يأتى فى أو وأن ، منه : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً) [النساء / ١١٢]. قال ابن هشام فى شرح بانت سعاد : وفيه نظر لإمكان أن يراد بالخطئيه ما وقع خطأ وبالإثم ما وقع عمدا.

الرابع عشر : عطف المقدّم على متبوعه للضروره ، كقوله [من الوافر] :

٥٤٧ - ...

عليك ورحمه الله السّلام (٢)

الخامس عشر : عطف ما تضمّنه الأوّل إذا كان المعطوف ذا مزيه نحو : (حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطى) [البقره / ٢٣٨].

السادس عشر : جواز فضلها من معطوفها بظرف أو عديله ، نحو : (وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا) [يس / ٩].

السابع عشر : جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله [من الخفيف] :

٥٤٨ - كيف أصبحت كيف أمسيت ممّا

ينبت الودّ فى فؤاد الرجال (٣)

أى وكيف أمسيت ، كذا قيل ، وفى إنفراد الواو بذلك نظر.

ففى المغنى حكى أبو الحسن : أعطه درهما درهمين ثلاثه ، وخرّج على إضمار أو ، ويحتمل بدل الإضراب.

والفاء للجمع والتعقيب والترتيب ، وسيأتى الكلام عليها فى المفردات. وثمّ ويقال : فمّ بإبدال التاء فاء ، كقولهم فى جدث جدف ، وثمه بإلحاقها تاء ساكنه ومفتوحه ، فتخصّ حينئذ بعطف الجمل للجمع والترتيب والمهله وفى كلّ خلاف ، أمّا الجمع فزعم الأخفش والكوفيّون أنّه قد يتخلّف بأن تقع زائده ، فلا تكون عاطفه ألبتّه ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : (حَتَّى إِذا ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ وَضاقَتْ عَلَيْهِمْ

۱- صدره «وقدّمت الأديم لراهشيه» ، وهو لعدى بن زيد ، ويروى «وقدّدت» اللغه : الأديم : الجلد ، لراهشيه : أى إلى أن وصل القطع للراهشين ، وهما عرقان فى باطن الذراع يتدفّق الدم منهما عند القطع.

۲- تقدم برقم ۹۷.

۳- لم يسمّ قائله.

أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ) [التوبه / ۱۱۸] ، وقول زهير [بن أبى سلمى من الطويل] :

۵۴۹ - أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى

فثمّ إذا أمسيت أمسيت غاديا (۱)

وخرجت الآيه على حذف الجواب أى لجؤوا إلى ، واستغفروه ، ثمّ تاب عليهم ، والبيت على زياده الفاء وتعيّنت للزياده دون ثمّ ، لأنّه قد عهد زيادتها بخلاف ثمّ.

وأمّا الترتيب والمهله فخالف قوم فى اقتضائها إيّاها تمسّكا بقوله تعالى : (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَهٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْها زَوْجَها) [الزمر / ۶] ، (وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسانِ مِنْ طِينٍ* ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلالَهٍ مِنْ ماءٍ مَهِينٍ* ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ) [السجده / ۹ و ۸ و ۷] ، (وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً ثُمَّ اهْتَدى) [طه / ۸۲] ، والاهتداء سابق على ذلك ، وبقوله تعالى : (ذلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ* ثُمَّ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ) [الأنعام / ۱۵۴ و ۱۵۳] ، وقول الشاعر [من الخفيف] :

۵۵۰ - إنّ من ساد ثمّ ساد أبوه

ثمّ قد ساد قبل ذلك جدّه (۲)

وأجيب عن الكلّ بأنّ ثمّ فيها لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم.

قال ابن هشام : وغير هذا الجواب أنفع منه ، لأنّه يصحّح الترتيب فقط لا المهله إذ لا تراخى بين الأخبارين ، والجواب المصحّح لهما ما قيل فى الآيه الأولى أنّ العطف على مقدّر ، أى من نفس واحده أنشأها ، ثمّ جعل منها زوجها ، وفى الثانيه أنّ سواه عطف على الجمله الأولى لا الثانيه ، وفى الثالثه أنّ المراد ثمّ دام على الهدايه ، لأنّ الغفران موقوف على العاقبه ، وفى الرابعه أنّ آتينا عطف على ما تقدّم قبل شطر السوره من قوله : (وَوَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ وَيَعْقُوبَ) [الأنعام / ۸۴] ، وفى البيت أنّ المراد أنّ الجدّ أتاه السودد من قبل الأب ، والأب من قبل الابن كما قال ابن الرومىّ [من البسيط] :

۵۵۱ - قالوا أبو الصّقر من شيبان قلت لهم

كلّا لعمرى ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بابن ذرى حسب

كما علت برسول الله عدنان (۳)

تنبيه : قد تقع ثمّ موقع الفاء ، فتكون للجمع والترتيب بلا مهله كقوله [من المتقارب] :

١- البيت فى شرح ديوان زهير ص ٢٨٥ : أرانى إذا ما بت بت على هوى فثمّ إذا أصبحت أصبحت غاديا.

٢- هو لأبى نواس. اللغه : ساد - سياده : عظم وشرف.

٣- اللغه : الذرى : جمع ذروه وهى أعلى الشى ، علت : ارتفعت.

٥٥٢ - كهزّ الردينىّ تحت العجاج

جرى فى الأنابيب ثمّ اضطرب (١)

إذ الهزّ متى جرى فى أنابيب الرمح تعقّبه الاضطراب ، ولم يتراخ عنه ، قاله غير واحد.

قال بعضهم : والظاهر أنّه لا ترتيب فيها أيضا ، لأنّ الاضطراب والجرى يقعان فى زمان واحد ، وأجيب بأنّ الترتيب يحصل فى لحظات لطيفه.

وحتى للجمع مع الغايه بأن يكون ما بعدها غايه لما قبلها فى زياده أو نقصان ، ينقطع الحكم عنده والتدريج ذهنا بأن ينقضى ما قبلها شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الغايه ، ولهذا وجب أن يكون المعطوف بها جزء من المعطوف (٢) عليه ولو تقديرا ، كما سيأتى بيانه فى حديقه المفردات إن شاء الله.

تنبيهات : الأوّل : لا تعطف حتى الجمل ، لأنّ شرط معطوفها أن يكون جزء ممّا قبلها أو كجزء منه ، ولا يتأتّى ذلك إلا فى المفردات ، هذا هو الصحيح ، وزعم ابن السّيّد فى قول امرئ القيس [من الطويل] :

٥٥٣ - سريت بهم حتى تكلّ مطيّهم

... (٣)

فيمن رفع تكلّ ، أنّ جمله تكلّ مطيّهم معطوفه بحتى على سريت بهم ، قاله ابن هشام فى المغنى.

الثانى : إذا عطف بحتى على مجرور ، قال ابن عصفور : ترجّح إعاده الجارّ فرقا بينها وبين الجارّه ، نحو : مررت بالقوم حتى يزيد ، وقال ابن الخبّاز بوجوب ذلك ، وفصل ابن مالك ، فقال : إن لم يتعيّن للعطف وجبت الإعاده ، نحو : اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره ، وإن تعيّنت به فلا ، لحصول الفرق ، نحو : عجبت من القوم حتى بينهم وقوله [من الخفيف] :

٥٥٤ - جود يمناك فاض فى الخلق حتى

بائس دان بالإساءه دينا (٤)

قال ابن هشام : وهو حسن ، وجزم به فى الجامع ، وردّه أبو حيّان ، وقال : فى المثال هى جارّه وفى البيت محتمله.

١- هو لأبى دؤاد الإيادى. اللغه : الهزّ : اهتراز ، الردينى : نسبه إلى الردينه اسم امرأه تصلح القناه وهو صفه لموصوف محذوف أى الرمح الردينى ، العجاج : الغبار ، الأنابيب : جمع أنبوبه : ما بين العقدتين فى القصبه.

٢- سقط «المعطوف» فى «ح».

٣- تمامه «وحتى الجياد ما يقدن بأرسان» ، اللغه : تكلّ : تتعب تعيى. الجياد : جمع جواد وهو الفرس الجيّد النجيب. يقدن. مجهول وهو بمعنى يمسك بمقاودتها للسير. الارسان : جمع رسن : الحبل.

٤- لم يسمّ قائله. اللغه : البأئس : الّذى أصابه بؤس ، أى شدّه ، وقوله دان بالإساءه دينا أى جعل الإساءه عاده وطريقه له كالدين الّذى يتعبّد به الإنسان.

الثالث : العطف بحتى قليل ، وأهل الكوفه ينكرونه ألبتّه ، ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيت القوم حتى أباك ، ومررت بالقوم حتى أبيك ، على أنّ حتى فيه ابتدائيّه ، وما بعدها على إضمار عامل.

أم نوعان ، متّصله ومنفصله ، وسيأتى بيانهما ، والجمهور على أنّ العاطفه أنّما هى المتّصله ، وأمّا المنقطعه فهى حرف ابتداء كبل ، وتختصّ بالجمل ، فلا تعطف المفردات ، وأمّا قولهم : إنّها لإبل أم شاء ، فتقديره أنّها لإبل أم هى شاء.

وخرق ابن مالك إجماع النّحويّين فقال : إنّها تعطف المفردات ، وحمل قولهم : إنّها لإبل أم شاء على ظاهره ، واستدلّ بقول بعضهم : إنّ هنا لإبلا- أم شاء بالنصب ، قال ابن هشام : فإن صحّت روايته فالأولى أن يقدّر لشاء ناصب ، أى أم أرى شاء ، وذهب ابن جنى إلى أنّ المنقطعه للعطف أيضا ، وهو ظاهر كلام المصنّف فى حديقه المفردات ، كما سنبيّنه ، إن شاء الله.

و «أو» ترد لمعان :

أحدها : الشكّ من المتكلّم ، نحو : (قالُوا لَبِثْنا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) [الكهف / ١٩].

الثانى : للإبهام على السامع ، نحو : (إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ فِى ضَلالٍ مُبِينٍ) [سبأ / ٢٤] ، وقول الشاعر [من الخفيف] :

٥٥٥ - نحن أو أنتم الأولى ألفوا ال

... حقّ فبعدا للظالمين وسحقا (١)

الثالث : التخيير بين المتعاطفين بأن يمتنع الجمع بينهما ، نحو : تزوّج هذه أو أختها.

الرابع : الإباحه بأن لا يمتنع الجمع ، نحو : جالس العلماء أو الزهاد.

الخامس : الجمع المطلق كالواو ، نحو قوله [من البسيط] :

٥٥٦ - جاء الخلافه أو كانت له قدرا

كما أتى ربّه موسى على قدر (٢)

السادس : الاضراب كبل ، نحو : (وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَهِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصافات / ١٤٧] ، قال الرضىّ : وإنّما جاز الإضراب فى كلامه تعالى ، لأنّه أخبر عنهم بأنّهم مائه ألف ، بناء على تحرّز الناس مع كونه تعالى عالما بأنّهم يزيدون ، ثمّ إنّه تعالى أخذ فى التحقيق مضربا عمّا يغلط فيه غيره ، أى أرسلناه إلى جماعه يحرّزهم الناس مائه ألف ، وهم كانوا زائدين على ذلك.

السابع : التقسيم ، نحو : الكلمه اسم أو فعل أو حرف ، ذكره ابن مالك فى بعض كتبه ، وعدل عنه فى بعضها ، فقال : تأتى للتفريق المجرّد من الشكّ والإبهام والتخيير ، و

۱- لم يسمّ قائله. وفى المغنى «فبعدا للمبطلين وسحقا» ، اللغه : سحقا : بعدا أشدّ البعد.

۲- هو لجرير يمدح بها عمر بن عبد العزيز. اللغه : القدر : بمعنى مقدّره من غير طلب.

أمّا هذه الثلاثه فإنّ مع كلّ منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثّل بنحو : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً) [النساء / ۱۳۵] (وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى) [البقره / ۱۳۵] ، قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ، لأنّ استعمال الواو فى التقسيم أجود ، نحو : الكلمه اسم وفعل وحرف وقوله [من الطويل] :

۵۵۷ - ...

كما الناس مجروم عليه وجارم (۱)

ومن مجيئه بأو قوله [من الطويل] :

۵۵۸ - فقالوا لنا ثنتان لا بدّ منهما

صدور رماح أشرعت أو سلاسل (۲)

انتهى.

وغيره عدل عن العبارتين ، فعبّر بالتفصيل ، ومثّل بقوله تعالى : (وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى) [البقره / ۱۳۵] ، و (قالُوا ساحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) [الذاريات / ۵۲] ، إذ المعنى وقالت إليهود : كونوا هودا ، وقالت النّصارى : كونوا نصارى ، وقال بعضهم : ساحر ، وقال بعضهم : مجنون ، فأو فيها لتفصيل الإجمال فى قالوا.

تنبيهات : الأوّل : لم يذكر المتقدّمون لأو هذه المعانى ، بل قالوا : هى لأحد الشيئين أو الأشياء ، قال ابن هشام : وهو التحقيق ، وقد تخرج إلى معنى بل أو إلى معنى الواو ، وأمّا بقيه المعانى فمستفاده من القرائن.

الثانى : قال أبو البقاء : أو فى النهى نقيضه أو فى الاباحه ، فيجب اجتناب الأمرين كقوله تعالى : (وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً) [الإنسان / ۲۴] ، فلا يجوز فعل أحدهما ، فلو جمع بينهما كان فعلا للمنهىّ عنه مرّتين ، لأنّ كلّ واحد منهما أحدهما. وقال غيره : أو فى مثل هذا بمعنى الواو ، تفيد الجمع ، وقال ابن الحاجب : بل هى بمعناها ، وهو أحد الشيءين ، وإنّما جاء التعميم من النهى الّذى فيه معنى النفى ، والنكره فى سياق النّفى للعموم ، لأنّ المعنى قبل وجود النهى تطيع آثما أو كفورا ، أى واحدا منهما ، فإذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتا فى المعنى ، فيصير المعنى ولا تطع واحدا منهما ، فالتعميم فيها من جهه النهى الداخل ، وهى على بابها ، قال : وهو معنى دقيق.

«وبل» للإضراب ، وسيأتى الكلام فيها فى حديقه المفردات. و «لا» لنفى حكم متلوّها عن تإليها ، والعطف بها ثلاثه شروط.

۱- صدره «وننصر مولانا ونعلم أنّه» ، وهو لعمرو بن برّاقه الهمدانى. اللغه : الجارم : المذنب.

۲- هو لجعفر بن علبه الحارثى. اللغه : الرماح : جمع الرمح وهو القناه ، أشرعت : شدّدت وصوّبت إلى جهه العدو ، السلاسل :

جمع سلسله بمعنى حلقات ونحوها يتصل بعضها ببعض.

أحدها : أن يتقدّمها إثبات ، نحو : جاءنى زيد لا عمرو ، أو أمر ، نحو : اضرب زيدا لا عمرا ، أو نداء ، نحو : يا ابن أخى لا ابن عمى ، وزعم ابن سعدان أنّ هذا ليس من كلامهم. قال أبو حيّان : وهذا شهاده على نفى ، وقد ذكر ذلك سيبويه فى كتابه ، والظّنّ به أنّه لم يذكره إلا وهو مسموع ، انتهى. وهذا الشرط يعلم من معنى لا.

الثانى : أن لا تقترن بعاطف ، فإذا قيل : جاء زيد لا بل عمرو ، فالعاطف بل ، ولا ردّ لما قبلها ، وليست عاطفه. وإذا قلت : ما جاءنى زيد ولا عمرو ، فالعاطف الواو ، ولا توكيد للنفى.

الثالث : أن يتعاند متعاطفاها ، فلا يجوز ، جاءنى رجل لا زيد ، لأنّه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف : جاءنى رجل لا امراه ، نصّ على هذا الشرط السهيلىّ فى نتائج الفكر (١) ، والأبذىّ فى شرح الجزوليه (٢) ، وتبعهما الشيخ أبو حيّان.

قال ابن هشام : وهو حقّ ، ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضى خلافا للزجاجى ، أجاز : يقوم زيد لا عمرو ، ومنع : قام زيد لا عمرو ، ويردّ منعه قولهم : نفعك جدّك لا كدّك ، وقول امرئ القيس [من الطويل] :

٥٥٩ - كأنّ دثارا حلّقت بلبونه

عقاب تنوفى لا عقاب القواعل (٣)

دثار : اسم راع وتنوفى ثنيه ، والقواعل جبال صغار.

ولكن لتعليق حكم متلوّها ، وإثبات نقضيه لتإليها ، نحو : ما جاء زيد لكن عمرو ، ولا تهن زيدا لكن عمرا ، فيستفاد من ذلك تقرير عدم مجئ زيد والنهى عن الإهانه واثبات المجئ ، والأمر بالأهانه لعمرو ، وللعطف بها ثلاثه شروط أيضا :

أحدها : أن يتقدّمها نفى كما مرّ ، فان قلت : قام زيد ، ثمّ جئت بلكن ، جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجمله فقلت : لكن عمرو لم يقم.

الثانى : أن لا تقترن بالواو ، قاله الفارسىّ وأكثر النّحويّين ، فإن اقترنت بها ، نحو : ما قام زيد ولكن عمرو ، ففيه أربعه أقوال.

أحدها : ليونس ، إنّ لكن غير عاطفه ، والواو عاطفه مفردا على مفرد.

١- نتائج الفكر فى علل النحو للشيخ أبى القاسم عبد الرحمن السهيلى الأندلسى المتوفى سنه ٥٨١ ه. كشف الظنون ٢ / ١٩٢٤.

٢- «الجزوليه» رساله فى النحو لعيسى بن عبد العزير بن يلبخت الجزولى من علماء العربيه المتوفى سنه ٦٠٧ ه. الأعلام للزركلى ، ٥ / ٢٨٨.

٣- اللغه : دثار : هو دثار بن فقعس راعى امرئ القيس ، حلّقت : ماض من تحليق ، يقال : حلّق الطائر إذا ارتفع فى طيرانه إلى جوّ السماء ، بلبونه : مفعول والباء للتعديه واللبون كصبور ذات اللبن من الابل وغيره ، تنوفى : اسم موضع ، وقيل : هو ثنيه فى

جبال طئ مرتفعه.

الثانى : لابن مالك ، إنّ لكن غير عاطفه ، والواو عاطفه جمله ، حذف بعضها على جمله صرّح بجميعها ، قال : فالتقدير فى نحو : ما قام زيد ولكن عمرو ، لكن قام عمرو ، وفى : (وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ) [الأحزاب / ۴۰] ، ولكن كان رسول الله ، وعله ذلك أنّ الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له فى الإيجاب والسلب بخلاف الجمليتن المتعاطفتين ، فيجوز تخالفهما فيه نحو : قام زيد ، ولم يقم عمرو.

والثالث : لابن عصفور ، إنّ لكن عاطفه ، والواو زائده لازمه ، قال : وعليه ينبغى أن يحمل مذهب سيبويه.

الرابع : لابن كيسان إنّ لكن عاطفه ، والواو زائده غير لازمه.

[الشرط] الثالث : أن يليها مفرد ، فإن وليها جمله فهى حرف ابتداء لمجرّد إفاده الاستدراك ، وليست عاطفه ، ويجوز أن تستعمل بالواو ، نحو : (وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) [الزخرف / ۷۶] وبدونها كقول زهير [من البسيط] :

۵۶۰ - إنّ ابن ورقاء لا تخشى بوادره

لكن وقائعه فى الحرب تنتظر (۱)

وزعم ابن أبى الربيع أنّها حين اقترانها بالواو عاطفه جمله على جمله ، وأنّه ظاهر قول سيبويه.

تنبيه : ذهب يونس إلى أنّ لكن لا تستعمل قبل المفرد إلا بالواو ، وأنّها هى العاطفه كما مرّ ، قال : وما يوجد فى كتب النّحويّين من نحو : ما قام سعد لكن سعيد ، فمن كلامهم ، لا من كلام العرب ، ولذلك لم يمثّل سيبويه فى أمثله العطف إلا ب- «ولكن». وهذا من شواهد عدالته وكمال أمانته ، لأنّه يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو وترك التمثيل به ، لئلا يعتقد أنّه ممّا استعملته العرب ، انتهى.

وتبعه ابن مالك على ذلك ، إلا أنّه جعل العطف من قبيل عطف الجمل كما تقدّم بيانه وعلّته ، وفى قوله : إنّ سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو نظر ، فقد تقدّم ما حمل عليه ابن عصفور كلام سيبويه.

«وقد يعطف الفعل» الماضى والمضارع «على اسم مشابه له» فى المعنى ، كقوله تعالى : (فَالْمُغِيراتِ صُبْحاً* فَأَثَرْنَ) [العاديات / ۳ و ۴] ، (صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) [الملك / ۱۹] ، فعطف فى الأولى أثرن ، وهو فعل ماض على المغيرات ، وهو اسم فاعل مشبه للفعل فى المعنى ، لأنّه فى تأويل : واللاتى أغرن ، وعطف فى الثانيه يقبضن ، وهو مضارع على صافات ، لأنّها فى معنى يصففن ، قيل : والّذى حسن ذلك تأويل أثرن بمثيرات ، ويقبضن

۱- البيت لزهير بن أبى سلمى. اللغه : ابن ورقاء : هو الحارث بن ورقاء الصيداوى ، البوادر : جمع بادره وهو ما يبدو من حدّتك فى الغضب ، الوقائع : هنا جمع وقيعه بمعنى القتال.

بقابضات ، «أو بالعكس» ، أى يعطف الاسم المشابه للفعل فى المعنى على الفعل الماضى أو المضارع ، كقوله [من الرجز] :

٥٦١ - يا ربّ بيضاء من الهواهج

أمّ صبىّ قد حبا أو دارج (١)

فعطف دارج على حبا ، وهو ماض ، لتؤوّل دارج بدرج ، أو حبا بحاب والعواهج بعين مهله جمع عوهج ، وهى فى الأصل الطويله العنق من الظبى والنوق ، والمراد بها هنا المرأه التامّه الخلق وقول الاخر [من الرجز] :

٥٦٢ - بات يعشّيها بغضب باتر

يقصد فى أسوقها وجائر (٢)

فعطف جائر على يقصد ، وهو مضارع لتؤوّل جائر بيجور ، ويقصد بقاصد.

وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعالى : (يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَىِ) [الأنعام / ٩٥] ، وقدّر الزمخشرىّ عطف مخرج على فالق ، قال فى التصريح : ولكلّ منهما مرجّحان ، فيرجّح قول ابن مالك سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجمله ، وذكر الشىء ومقابله ، ويرجّح قول الزمخشرىّ عدم التأويل والتوافق بين نوعى المتعاطفين.

تنبيه : قال بعضهم : فى نظير هذا الموضع اقتضى اقتصاره فى جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر أنّ غير ذلك من تخالفها لا يجوز كعطف الجمله الاسميّه على الفعليه وبالعكس ، وعطف الخبر على الانشاء وبالعكس ، انتهى. وفى اقتضاء ذلك نظر.

هذا ، وعطف الاسميّه على الفعليه وعكسه فيه ثلاثه أقوال ، وتقدّم الكلام عليها فى باب الاشتغال ، أمّا عطف الخبر على الانشاء وعكسه ، فقال فى المغنى : منعه البيانيّون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه فى كتاب التسهيل ، وابن عصفور فى شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصّفار (٣) وجماعه ، انتهى.

قال البدر الدمامينى فى التحفه : وحاول الشيخ بهاء الدين السبكىّ فى شرح التلخيص التوفيق بين النّحاه والبيانيّين ، فقال ما حاصله أنّ البيانيّين متّفقون على منعه ، و

١- هو لجندب بن عمرو. اللغه : البيضاء : المراه الجميله ، العواهج : جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق ، والمراد هنا المراه التامّه الخلق ، حبا : رحف ، الدارج : الماشى مشيا ضعيفا.

٢- لم ينسب إلى قائل. اللغه : يعشّيها : يطعمها العشاء ، ويروى يغشيها ، مأخوذ من الغشاء ، وهو كالغطاء وزنا ومعنى ، العضب : السيف ، باتر : قاطع ، يقصد : يقطع على غير تمام ، جائر : ظالم مجاوز للحد.

٣- قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارىّ البطليوسى الشهير بالصفار ، صحب الشلوبين وابن عصفور وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا يقال أنّه أحسن شرح ، مات بعد ٦٣٠ ه ق. بغيه الوعاه ٢ / ٢٥٦.

ظاهر كلام كثير من النحاه جوازه ، ولا خلاف بين الفريقين ، لأنّه عند من جوّزه يجوز لغه ، ولا يجوز بلاغه ، انتهى.

وممّا اختلف فى جوازه من تخالف المتعاطفين عطف الماضى على المضارع وبالعكس ، فمنعه الجمهور إلا إذا اتّفقا زمانا ، كقوله تعالى : (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيامَهِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ) [هود / ٩٨] ، وقوله : (تَبارَكَ الَّذِى إِنْ شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً) [الفرقان / ١٠].

وأجازه الرضىّ مطلقا ، قال : يجوز لم يقعد ولا يقعد غدا وبالعكس ، وهو ظاهر عباره ابن مالك فى الخلاصه ، وهو الحقّ. فإن قلت : الأمثله المذكوره ليست من عطف الفعل على الفعل ، بل من عطف جمله على جمله ، قلت : أجيب بأنّه لمّا كان الغرض أنّما هو عطف الفعل لاتّحاد فاعل الفعلين صحّ كونها من عطف الفعل.

«ولا يحسن العطف على» الضمير «المرفوع المتّصل بارزا» كان «أو مستترا» ، لأنّه لمّا كان كالجزء ممّا اتّصل به لفظا من حيث إنّه متّصل لا يجوز انفصاله ، ومعنى من حيث إنّه فاعل ، وهو كالجزء من الفعل ، فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمه ، كرهوا العطف عليه ، فلم يستحسنوه «إلا مع الفصل» بينه وبين تابعه بتوكيده بالضمير «المنفصل» ، ليكون كأنّه معطوف عليه فى الصوره ، وإن كان العطف فى الحقيقه على المتّصل.

«أو مع فاصل ما» أى فاصل كان «أو» مع «توسّط» لا النافيه «بين العاطف» وهو الواو «والمعطوف» ، فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين ، ولم يلتزموا التأكيد مع ذلك للطول الّذى يكسر من صوره العطف ، ومثّل للثلاثه نشرا على ترتيب اللّف ، فقال : «نحو جئت أنا وزيد» ، فزيد معطوف على التاء ، وهو ضمير مرفوع متّصل بارز ، وحسن العطف للفصل بينهما بالضمير المنفصل ، ونحو : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّهَ) [البقره / ٣٥] ، ومثله الفصل بتوكيد معنوىّ كقوله [من الوافر] :

٥٦٣ - ذعرتم أجمعون ومن يليكم

برؤيتنا وكنّا الظافرينا (١)

ونحو قوله : (يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ) [الرعد / ٢٣] ، فمن صلح معطوف على الواو فى يدخلون ، وحسن لوجود الفاصل بينهما ، وهو الها ، وقوله تعالى : (ما أَشْرَكْنا وَلا آباؤُنا) [الأنعام / ١٤٨] ، فآباؤنا معطوف على نا ، وهو حسن لتوسّط لا بين العاطف وهو الواو ، والمعطوف وهو آباؤنا.

١- لم أجد البيت.

وممّا لا يحسن ما رواه البخاريّ فى صحيحه من قوله صلى الله عليه و آله كنت وأبو بكر وعمر (۱).

ولذلك قيل : هو مروى بالمعنى ، وقول بعضهم : مررت برجل سواء والعدم ، فسواء صفه لرجل ، وهو بمعنى مستو ، وفيه ضمير مستتر يعود على رجل ، والعدم معطوف على ضميره ، ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيّين.

وأفهم تقييد المسأله بالضمير أنّ العطف على الظاهر بظاهر أو ضمير جائز بدون فاصل ، وبالمتّصل أنّ المنفصل مرفوعا كان أو منصوبا كالظاهر فى جواز العطف عليه كما ذكر ، نحو : إيّاك والأسد ، وبالمرفوع أنّ المتّصل المنصوب يحسن العطف عليه وإن لم يفصل ، لأنّه لا يتزّل مترله الجزء كالمرفوع ، فيعطف عليه الظاهر ، نحو : (جَمَعْناكُمْ وَالْأَوَّلِينَ) [المرسلات / ۳۸] ، والمضمر نحو : رأيته وإيّاك ، كما يعطف على الظاهر كذلك ، نحو : رأيت زيدا وعمرا ، ورأيت زيدا وإيّاك ، ومنع الأبذىّ فى الأخيره لإمكان الاتّصال نحو : رأيتك وزيدا مردود بقوله : (وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ) [النساء / ۱۳۱].

هذه «تتمّه» لما ذكره من أحكام العطف ، «ويعاد الخافض» وجوبا ، حرفا كان أو اسما «على المعطوف على ضمير مجرور ، نحو : مررت بك وبزيد» ، وقوله تعالى : (نَعْبُدُ إِلهَكَ وَإِلهَ آبائِكَ) [البقره / ۱۳۳] ، وإنّما وجب ذلك ، لأنّ اتّصال الضمير المجرور بجارّه أشدّ من اتّصال الفاعل المتّصل ، لأنّ الفاعل إن لم يكن ضميرا متّصلا جاز انفصاله ، والمجرور لا ينفصل من جارّه ، سواء كان ضميرا أو ظاهرا ، فكره العطف عليه ، إذ يكون العطف على بعض حروف الكلمه ، فمن ثمّ لم يجز إذا عطف الضمير على المجرور إلا إعاده الجارّ أيضا ، نحو : مررت بزيد وبك ، والمال بين زيد وبينك.

وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكّد به أوّلا ، ثمّ يعطف عليه ، كما عمل فى المرفوع المتّصل ، فلم يبق إلا إعاده الخافض ، ولا يعاد الخافض الاسمىّ إلا إذا لم يشكّ أنّه لم يجلب إلا لهذا الغرض ، وأنّه لا معنى له كما فى قولنا : بينك وبين زيد ، إذ لا يمكن أن يكون هنا بينان ، بين بالنسبه إلى زيد وحده ، وبين آخر بالنسبه إلى المخاطب وحده ، لأنّ البيتيّه أمر يقتضى طرفين ، فعرفنا أنّ تكرير الثانى لهذا الغرض فقط ، فإن ألبس ، نحو : جاءنى غلامك وغلام زيد ، وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز ، بلى يجوز لو قامت قرينه دالّه على المقصود ، قاله الرضى رحمه الله.

ووجوب إعاده الخافض فى ذلك مذهب البصريّين ، وذهب الجرمىّ والزيادىّ إلى عدم وجوبه إن أكّد الضمير بالمنفصل ، نحو : مررت بك أنت وزيد ، والفرّاء إن أكّد

۱- صحيح البخارى ، ۳ / ۶۹ ، رقم ۱۷۹.

بالظاهر ، نحو : مررت بك نفسك وزيد ، وهو مع مخالفته القياس ليس بمسموع ، وذهب الكوفيّون ويونس والأخفش إلى عدم وجوب ذلك مطلقا ، ووافقهم أبو على الشلوبين ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان ، وجرى عليه ابن هشام فى بعض كتبه لثبوت ذلك فى فصيح الكلام. قال ابن مالك فى خلاصه [من الرجز] :

۵۶۴ - وعود خافض لدى عطف على

ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندى لازما إذ قد أتى

فى النّثر والنّظم الصّحيح مثبتا (۱)

وقال فى شرح الكافيه : من مؤيّدات الجواز قوله تعالى : (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرامِ) [البقره / ۲۱۷] ، فجرّ المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل لاستلزامه الفصل بالأجنبىّ بين جزئى الصله ، وتوقّى هذا المحذور حمل أبا على الشلوبين على موافقه الكوفيّين فى هذه المسأله ، وقد غفل الزمخشرىّ وغيره عن هذا.

ومن مؤيّدات الجواز أيضا قراءه حمزه : (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) [النساء / ۱] بخفض الأرحام ، وهى أيضا قراءه ابن عباس والحسن البصرى ومجاهد (۲) وقتاده والنخعىّ (۳) والأعمش ويحيى بن وثاب (۴) وأبى رزين (۵) ، مثل هذه القراءه قول بعض العرب : ما فيهما غيره وفرسه ، رواه قطرب بجرّ فرسه ، ومثله ما أنشده سيبويه من قول الشاعر [من البسيط] :

۵۶۵ - فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بك والأيّام من عجب (۶)

انتهى.

وقال ابنه فى شرح الخلاصه : لا يبعد أن يقال فى هذه المسأله : إنّ العطف على الضمير المجرور بدون إعاده الخافض غير جائز فى القياس ، وما ورد منه فى السماع محمول على شذوذ إضمار الجارّ ، كما أضمر فى مواضع آخر ، نحو : ما كلّ بيضاء شحمه ، ولا سوداء تمره ، وكقولهم : امرر ببنى فلان إلا صالح فطالح ، وقولهم : بكم

۱- البيتان موجودان فى ألفيه وشرح ابن عقيل فى المجلّد الثانى ص ۲۳۹.

۲- مجاهد بن جبر ، تابعى ، مفسّر من أهل مكّه ، شيخ القرّاء والمفسّرين ، مات وهو ساجد سنه ۱۰۴ ه ق. الأعلام للزركلى ، ۶ / ۱۶۱.

۳- علقمه بن قيس بن عبد الله من أكابر الفقه والحديث وقارى القرآن ، توفّى سنه ۶۱ ه ق. محمد على مدرس تبريزى ، ريحانه

الأدب ، المجلد السادس ، الطبعه الرابعه ، منشورات خيام ص ۱۵۶.

۴- يحيى بن وثاب الكوفيّ مولى بنى كاهل من بنى أسد بن خزيمه ، توفّى بالكوفه سنه ۱۳۰ ه ق ، وله قراءه. النديم ، الفهرست ، الطبعه الأولى ، دار الكتب العلميه ، بيروت ، ۱۴۱۶ ه ، ص ۴۸.

۵- محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين ، إمام فى القراءآت ، عالم فى العربيه ، من كتبه : الجامع فى القراءات ، مات سنه ۲۵۳ ه ق. الأعلام للرزكلى ۷ / ۲۱۳.

۶- لم يعين قائله.

درهم اشتريت ثوبك ، على ما يراه سيبويه من أنّ الحرفيّه بعد كم بإضمار من لا بالإضافه ، انتهى.

تنبيهات : الأوّل : محلّ الخلاف إذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا ، فإن كان ضميرا ، نحو : مررت بك وبه وجب إعاده الخافض اتّفاقا.

الثانى : يستثنى من القاعده المذكوره مسأله لا يجب فيها إعاده الخافض ، قال البدر الدمامينىّ فى المنهل : لنا ما يمكن أن يجعل لغزا ، فيقال أى صوره يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض من غير إعاده الخافض لفظا حال السعه بإجماع؟ ومثالها قولك : شجاعه زيد عجبت منها ، وأنّه يبخل ، إذ حذف الجارّ من أن وأنّ مطّرد بلا خلاف ، كما مرّ.

الثالث : قيل : ينبغى أن يقيّد العطف على الضمير المجرور بأن يكون الحرف غير مختصّ بالضمير احترازا من لو لا على مذهب سيبويه ، فإنّه لا يجوز عطف ظاهر على مجرورها ، نحو : لولاك وزيد ، فلو رفعت على توهّم أنّك نطقت بضمير الرفع ففى جوازه نظر ، قاله المرادىّ فى شرح التسهيل.

وفى المغنى لابن هشام عند الكلام على اشتراط الإضمار فى بعض المعمولات من الوهم فيه قول بعضهم فى لولاى وموسى ، إنّ موسى محتمل الجرّ ، وهذا خطأ ، لأنّه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعاده الجارّ ، ولأنّ لو لا لا تجرّ الظاهر ، فلو أعيدت لم تعمل الجرّ ، فكيف ولم تعد.

وهذه مسأله يحاجى بها ، فيقال : ضمير مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسم مجرور أعدّت الجار ، أو لم تعدّ ، وقولى : مجرور لأنّه يصحّ أن يعطف (١) عليه اسم مرفوع ، لأنّ لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائده ، والزائد لا يقدح فى كون الاسم مجرّدا عن العوامل اللفظيّه ، فكذا ما أشبه الزائد.

«ولا يعطف على معمولى عاملين مختلفين على القول المشهور» من سبعه أقوال فى جميع الصور «إلا فى نحو : فى الدار زيد والحجره عمرو» ، وإنّ فى الدار زيدا والحجره عمرا ، أى فى صوره تقديم المجرور فى المعطوف عليه وتأخير المرفوع أو المنصوب والإتيان بالمعطوف على ذلك الترتيب ، فإنّ العطف على معمولى عاملين مختلفين جائز فى هذه الصوره فقط ، وهو رأى الأعلم وابن الحاجب ، وعزى إلى الاكثرين ، وعلّل الأعلم الجواز باستواء أخر الكلام ، وأوّله فى تقديم الخبرين على المخبر عنهما ، حتى لو لم يستو آخر الكلام وأوّله ، نحو : زيد فى الدار والحجره عمرو لم يجز. ».

١- سقطت «لأنّه يصحّ أن يعطف» فى «ح».

قال الرضىّ : ويلزمه تجويز مثل قولنا : زيد خرج غلامه وعمرو أخوه ، وإنّ زيدا خرج وبكرا أخوه ، لاستواء أوّل الكلام وأخره ، وهو لا يجيزه ، وعلّله ابن الحاجب بأنّ الّذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على معمولى عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور ، فوجب أن يقتصر عليه ، ولا يقاس عليه غيره ، إذ العطف على معمولى عاملين مختلفين مطلقا خلاف الأصل ، فإن اطّرد فى صوره معيّنه دون غيرها لم يقس عليها ، انتهى.

ولم يلزمه ما لزم الأعلم من تجويز الصورتين المذكورتين ، لكنّه يبقى الإشكال عليه فى علّه تخصيصهم للصوره المعيّنه بالجواز دون غيرها ، وإذا كان العطف على معمولى عاملين مختلفين مخالفا للأصل فهلّا تأوّلوها كما تأوّلها (١) المانعون مطلقا حتى لا يكون تحكّما.

القول الثانى : الجواز مطلقا حكاه الفارسىّ عن جماعه وابن الحاجب عن الفرّاء ، وتمسكوا بقوله تعالى : (إِنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ* وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ* وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَما أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ.) [الجاثيه / ٥ و ۴ و ٣].

آيات الأولى منصوبه إجماعا ، لأنّها اسم إنّ ، والثانيه والثالثه قرأهما حمزه والكسائىّ بالنصب ، والباقون بالرفع ، والتمسّك بالقراءتين فى آيات الثالثه ، أمّا الرفع فعلى نيابه الواو مناب الابتداء وفى ، وأمّا النصب فعلى نيابتها مناب إنّ وفى ، وبقول الشاعر [من المتقارب] :

۵۶۶ - أكلّ امرئ تحسبين امرأ

ونار توقّد باللّيل نارا (٢)

أقام الواو مقام كلّ وتحسبين وبقولهم : ما كلّ بيضاء شحمه ، ولا سوداء تمره بنيابتها مناب كلّ وما ، وهذا كما تراه لا يدلّ على المطلوب بتمامه ، فإنّهم لم يفرّقوا بين تقدّم المجرور وتأخّره ، والآيه والبيت والمثل المجرور فيها متقدّم.

الثالث : المنع مطلقا ، وهو قول سيبويه والمبرّد وابن السراج وهشام وجماعه من متقدّمى البصريّين ، وصحّحه ابن مالك ، وعلّلوه بأنّ العاطف نائب عن العامل ، وهو ضعيف من جهه حرفيّته ، ومن جهه نيابته ، فلم يقو أن يقوم مقام عاملين ، وتأوّلوا ما أوهم الجواز ، فتأوّلوا الآيه بتقدير فى ، فالعمل لها ، وإنّما نابت مناب عامل واحد ، وهو

١- سقط كما تأولها فى «ح».

٢- البيت لأبى دواد الإيادى ، واسمه جاريه بن الحجاج.

الابتداء أو إنّ ، وبانتصاب آيات على التوكيد للأولى ، ورفعها على تقدير مبتدأ ، أى هى آيات وعليهما فليست مقدّره ، فتأوّلوا البيت والمثل بإضمار الجارّ ، أى وكلّ نار توقّد فى اليل نارا ، ولا كلّ سوداء تمره ، وكذا يضمرون الجارّ فى كلّ صوره توهّم الجواز. قال ابن هشام : وممّا يشكل على مذهب سيبويه ومن قال بقوله قوله [من المتقارب] :

۵۶۷ - هوّن عليك فإنّ الأمور

بكفّ الإله مقاديرها

فليس بآتيك منهيّها

ولا قاصر عنك مأمورها (۱)

لأنّ قاصر عطف على مجرور الباء ، فإن كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولى عاملين ، وإن كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه ، إذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها ، وقد أجيب بالثانى ، وأنّه لمّا كان الضمير فى مأمورها عائد إلى الأمور ، كان كالعائد عن المنهيّات لدخولها فى الأمور.

الرابع : الجواز إن كان أحد العالمين جارّا حرفا أو اسما سواء تقدّم المجرور المعطوف ، نحو : فى الدار زيد الحجره عمرو ، أم تأخّر ، نحو : فى الدار زيد وعمرو الحجره.

الخامس : الجواز إن تقدّم المجرور المعطوف سواء تقدّم (۲) فى المعطوف عليه نحو : فى الدار زيد والحجره عمرو أم لا ، نحو : زيد فى الدار والحجره عمرو ، بخلاف ما إذا تأخّر ، نحو : فى الدار زيد وعمرو الحجره ، وهو قول الاخفش والكسائى والفرّاء والزجّاج.

السادس : الجواز فى غير العوامل اللفظيّه والمنع فيها ، وغير اللفظيّه هى الابتدائيّه ، فيجوز نحو : زيد فى الدار والقصر بكر ، لأنّ الابتداء رافع لزيد ولبكر ، فكان العطف على معمول واحد ويمتنع : إنّ فى الدار زيدا والحجره عمرا ، وهو قول ابن طلحه.

السابع : الجواز فى غير اللفظيّه وفى اللفظيّه الزائده ، لأنّه عارض ، والحكم للأوّل نحو : ليس زيد بعالم ولا خارج أخوه ، وما شرب من عسل ولا لبن بكر ، وإنّما يمتنع فى اللفظيّه المؤثّره لفظا ، وهذا قول ابن الطراوه ، وخرج بتقييد المسأله بمعمولى عاملين ، العطف على معمولى عامل واحد ، وعلى معمولى أكثر من عاملين.

قال ابن هشام وغيره : أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد ، نحو : إنّ زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل ، نحو : أعلم زيد عمرا بكرا ».

۱- هما اللأعور الشنى. اللغه : هوّن : أمر من التهوين وهو عدّ الشىء يسيرا ، الكفّ هنا استعاره عن اليد أى بيد قدرته ، المنهىّ :

ضد المأمور.

٢- سقط «سواء تقدّم» فى «ح».

جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعلى منع العطف على معمولى أكثر من عاملين ، نحو : إنّ زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر.

التأكيد

الثالث : التّأكيد وهو تابع يفيد تقرير متبوعه : أو شمول الحكم لإفراده ، وهو إمّا لفظىّ ، وهو اللفظ المكرّر ، أو معنوىّ ، وألفاظه : «النفس» و «العين» ، ويطابقان المؤكّد فى غير التثنيه ، وهما فيها كالجمع ، تقول : جائنى زيد نفسه ، والزيدان أنفسها ، والزيدون أنفسهم ، و «كلا» و «كلتا» للمثنّى ، و «كلّ» و «جميع» و «عامّه» لغيره من ذى أجزاء يصحّ افتراقها ، ولو حكما ، نحو : اشتريت العبد كلّه ، وتتّصل بضمير مطابق للمؤكّد ، وقد يتبع «كلّ» بأجمع وأخواته.

مسألتان : لا تؤكّد النكره إلا مع الفائده ، ومن ثمّ امتنع : رأيت رجلا نفسه ، وجاز اشتريت عبدا كلّه ، وإذا أكّد المرفوع المتّصل بارزا أو مستترا بالنّفس والعين فبعد المنفصل ، نحو : قوموا أنتم أنفسكم ، وقم أنت نفسك.

«الثالث» من التوابع «التأكيد» بالهمزه وبإبدالها ألفا على القياس فى نحو رأس ويقال : التوكيد أيضا ، وهو الأفصح ، «وهو تابع» ، وهذا كالجنس ، يشتمل جميع التوابع. «يفيد تقرير متبوعه» أى تقرير مفهومه ومدلوله ، «أو» تقرير «شمول الحكم لأفراده» أى أفراد المتبوع ، ومعنى التقريرها هنا أن يكون مفهوم التأكيد ومؤدّاه ثابتا فى المتبوع ، ويكون لفظ المتبوع يدلّ عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا فى زيد فى قولك : جاءنى زيد نفسه ، إذ يفهم من زيد نفس زيد ، وكذا كان معنى الشمول الّذى فى كلّهم مفهوما من القوم فى جاءنى القوم كلّهم ، إذ لا بدّ أن يكون القوم إشاره إلى جماعه معيّنه ، فيكون حقيقه فى مجموعهم ، ثمّ إنّ التاكيد يقرّر ما ثبت فى المتبوع ، ودلّ عليه أى يجعله مستقرّا محقّقا ، بحيث لا يظنّ به غيره.

وبهذا خرج ما عدا المحدود من التوابع ، أمّا النعت غير التوكيدىّ والعطف بالحرف فظاهر ، وأمّا النعت التوكيدى نحو (نَفْخَةٌ واحِدَةٌ) [الحاقه / ١٣] ، فإنّ واحده وإن أفادت (١) تقرير مفهوم المتبوع ، وهو الوحده ، لكن هذه الإفاده ليست بالوضع ، فإنّ النعت إنّما وضع للدلاله على معنى فى متبوعه ، وأمّا عطف البيان فليس جميعه مدلولا عليه بلفظ المتبوع ، فزيد من نحو : جاءنى العالم زيد ، لا دلاله للعالم عليه ، بل ربّما دلّ ».

١- سقطت «فإنّ واحده وإن أفادت» فى «ح».

بعض متبوعاته عليه ، وذلك مع قلّه الاشتراك ، نحو : أقسم بالله أبو حفص عمر ، إذا فرضنا أنّه ليس هناك ممن سمّى بأبى حفص إلا اثنان أو ثلاثه ، كذا قيل.

وفى دلاله المتبوع عليه فى هذا أيضا نظر ، فإنّ دلالته عليه أنّما استفيدت من خارج ، وهو علم المخاطب أو السامع بوضع هذه الكنيه لمسمّى هذا الاسم ، وإلا فأبو حفض مثلا لا يدلّ على عمر من حيث هو متبوع ، وأمّا البدل فمتبوعه غير مقصود ، فلا يكون تقريره مقصودا ، وقولهم : إنّ الإبدال للتقرير ، معناه أنّه لتقرير ما صدق البدل عليه لا بتقرير المتبوع من حيث هو متبوع.

تنبيه : قوله : «أو شمول الحكم لأفراده» ليس للإحتراز به عن شىء ، بل لبيان فائده التوكيد. فتقرير المتبوع مقرّرا فى ذهن السامع بإزاله غفلته عن سماع اللفظ ، أو بإزاله توهّمه كون ذكر المتبوع غلطا ، أو كونه بمعناه المجازى ، سواء كان منسوبا أو منسوبا إليه ، وتقرير شمول الحكم لأفراده جعله مقرّرا فى ذهن السامع بإزاله توهّم أنّ الحكم أنّما هو على بعض أفراد المتبوع ، وحكم على الكلّ تجوّزا لعدم الاعتداد بمن لم يجئ منهم ، فإذا أكّد زال توهّم المجاز ، وثبت الحقيقه ، وسيأتى بيان ما يرفع به كلّ من هذه التوهّمات من ألفاظ التوكيد ، ولا يخف أنّ قوله : «يفيد تقرير المتبوع» يغنى عن ذكر الشمول ، لظهور إن جاء القوم كلّهم ، يفيد تقرير المتبوع بإزاله توهّم كون المراد بالقوم بعضهم ، فذكره أنّما هو زياده توضيح.

التوكيد اللفظىّ والمعنوىّ

«وهو» أى التوكيد «إمّا لفظىّ وهو» أى التأكيد اللفظىّ «اللفظ المكرّر» بعينه ، نحو : جاء زيد زيد ، أو بموافقه فى المعنى ، نحو : حقيق جدير ، و: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّهَ) [البقره / ٣٥] ، أو فى الزنه ، وإن لم يكن له فى حال الإفراد معنى ، بل ضمّ إلى الأوّل لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى ، نحو : حسن بسن وشيطان ليطان. ويجب التأكيد اللفظىّ عند إراده المتكلّم دفع ضرر غفله السامع وظنّه به الغلط ، ولا يجدى هاهنا التأكيد المعنوىّ ، لأنّك لو قلت : ضرب زيد نفسه ، فربّما ظنّ بك أنّك أردت ضرب عمرو ، فقلت نفسه ، بناء على أنّ المذكور عمرو ، وكذا إن ظننت به الغفله عن سماع لفظ زيد يجب أيضا عند إرادته دفع ظنّ السامع به التجوّز فى المنسوب ، نحو : زيد قتيل قتيل ، دفعا لتوهّم السامع أنّ المراد بالقتل الضرب الشديد ، وأمّا عند إرادته دفع ظنّه به التجوّز فى المنسوب إليه فيجوز اللفظىّ ، نحو : ضرب زيد زيد ، أى ضرب هو ، لا من يقوم مقامه ، والمعنوىّ كما سيأتى.

تنبيهات : الأوّل : إنّ التأكيد اللفظيّ يجرى فى الاسم ظاهرا كما مرّ ، ومضمرا كما قام إلا أنت أنت ، وفى الفعل بإعاده لفظه ، نحو : قام زيد ، أو بمرادفه ، نحو : صمت سكت زيد ، وفى الحرف كذلك ، نحو : نعم نعم وقوله [من الطويل] :

٥٦٨ - ...

أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره (١)

وفى الجمله كقوله [من الهزج] :

٥٦٩ - أيا من لست أقلاه

ولا فى البعد أنساه

لكك الله على ذاك

لكك الله لكك الله (٢)

فإن كان المؤكّد ضميرا متّصلا أو حرفا غير جواب لم يعد اختيارا إلا مع ما دخل عليه ، نحو : قمت قمت ، أكرمتك أكرمتك ، مررت به مررت به ، إنّ زيدا إنّ زيدا قائم ، أو إنّ زيدا إنّه قائم ، أو مفصولا بفاصل ، ولو حرف عطف أو وقف ، كقوله [من الخفيف] :

٥٧٠ - ليت شعرى هل ثمّ هل آتينهم (٣)

وقوله [من الرجز] :

٥٧١ - لا ينسك الأسى تأسّيا فما

ما من حمام أحد معتصما (٤)

ولا يجوز إعادته وحده دون فصل إلا ضروره ، كقوله [من الوافر] :

٥٧٢ - فلا والله لا يلفى لما بى

ولا للما بهم أبدا دواء (٥)

أجاز الزمخشريّ وابن هشام والرضىّ نحو : إنّ إنّ زيدا قائم ، قال ابن مالك : وهو مردود لعدم إمام يستند إليه ، أو سماع يعتمد عليه ، ولا حجّه فى قوله [من الخفيف] :

۵۷۳ - إنّ إنّ الكريم يحلم ما لم

يرين من أجاره قد ضيما (۶)

فإنّه من الضرورات.

أمّا أحرف الجواب فتعاد وحدها ، نحو : لا ـ لا ، نعم نعم ، والأجود إعاده الجارّ مع الظاهر أو ضميره نحو : مررت بزيد بزيد ، وقوله تعالى : (فَفِي الْجَنَّهِ خالِدِينَ فِيها) [هود / ۱۰۸] ، (فَفِي رَحْمَتِ اللهِ هُمْ فِيها خالِدُونَ) [آل عمران / ۱۰۷].

۱- صدره : «وقلن على الفردوس اوّل مشرب» ، وهو لمضرس بن ربعى. اللغه : الفردوس : ماء لبنى تميم ، وهو اسم لأعلى مكان فى الجنّه ، المشرب : اسم مكان من الشرب ، أجل وجير : حرفا جواب ، أبيحت : حلّلت ، سمح بها ، الدعاثر : جمع دعثور وهو الحوض المتهدّم.

۲- البيتان بلا نسبه. اللغه : أقلاه : أبغضه وأهجره.

۳- تمامه «أو يحولنّ من دون ذاك حمام» ، وهو للكميت بن معروف. اللغه : الحمام : المؤنّث.

۴- لم يذكر قائله. اللغه : الأسى : الحزن ، الحمام : الموت

۵- هو لمسلم بن معبد الوالبى. اللغه : يلفى : مجهول من ألفيته بمعنى وجدته ، واللام الثانيه فى للما لتأكيد اللام الأولى.

۶- لم يعيّن قائله. اللغه : أجاره : حكاء وأنقذه ، ضيم : مبنى للمجهول من ضامه ضيما : ظلمه.

والأكثر اقتران الجمله المؤكّده بعاطف ، وهو ثمّ خاصّه كما فى الإرتشاف ، نحو : (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) [النبا / ۵ و ۴] ، ويأتى بدونه نحو قوله صلى الله عليه و آله : والله لأغزونّ قريشا والله لأغزونّ قريشا (۱). ويجب ترك العاطف عند إيهام التعدّد ، نحو : ضربت زيدا ، إذ لو قيل : ثمّ ضربت زيدا لتوهّم أنّ الضرب وجد مرّتين ، وتراخت إحداهما عن الأخرى ، والغرض أنّه لم يقع إلا مرّه واحده.

فإن قلت : إذا قرن المؤكّد بالعاطف ، فهل يكون توكيدا أو عطف نسق؟ قلت : النّحويّون على أنّه عطف نسق وإن أفاد التوكيد ، وزعم ابن مالك أنّه توكيد لفظىّ ، اغتفر فيه الفصل بالعاطف ، كذا قال ابن عادل (۲) فى تفسيره. أقول : والصواب ما ذهب إليه ابن مالك ، فإنّ العطف فى ذلك نظير العطف فى الأوصاف المتعدّده ، وقد مرّ أنّ إطلاق العطف عليها مجاز ، فيكون هنا كذلك ، وان كان المؤكّد هنا اسما ظاهرا أو ضميرا منصوبا منفصلا ، فيتكرّر بحسب الإراده بلا شرط ، نحو قوله صلى الله عليه و آله : أيّما امراه نكحت نفسها بغير ولىّ فنكاحها باطل باطل باطل (۳) ، وقوله تعالى [من الطويل] :

۵۷۴ - وإيّاك إيّاك المراء فإنّه

إلى الشّرّ دعّاء وللشّرّ جالب (۴)

وإن كان ضميرا منفصلا مرفوعا جاز أن يؤكّد به كلّ ضمير متّصل ، مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا مع طبقه فى التّكلّم والإفراد والتذكير وأضدادها ، كقمت أنا ، وأكرمتنى أنا ، وضربتك أنت ، وضربته هو ، ومررت بك أنت ، وبه هو ، وهكذا ، وأجاز بعضهم توكيد المنفصل بالإشاره ، وجعل منه (ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ) [البقره / ۸۵].

الثانى : لا يزيد تكرار اللفظ فى التوكيد على ثلاث مرّات ، قال الشيخ عز الدين بن عبد السّلام (۵) : اتّفق الأدباء على أنّ التأكيد فى لسان العرب إذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرّات قال : وأمّا قوله تعالى فى سوره المرسلات (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) [المرسلات / ۱۵] ، فى جميع السوره ، فذلك ليس بتوكيد ، بل كلّ آيه قيل فيها : (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) فى هذه السوره ، فالمراد المكذّبون بما تقدّم ذكره قبيل هذا القول ، ثمّ يذكر الله معنى آخر ، ويقول : (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ،) أى بهذا ، فلا يجتمعان على معنى واحد فلا تاكيد (۶). وكذلك (فَبِأَىِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ) [الرحمن / ۱۳] ، فى سوره الرحمن. ».

۱- سنن أبى داود ، ص ۶۲۵ ، رقم ۳۲۸۵.

۲- لم أجد ترجمه حياته.

۳- الترمذى ، ۳ / ۴۰۸ ، رقم ۱۱۰۲.

۴- هو للفضل بن عبد الرحمن. اللغه : المراء : الممّاراه والجدل.

۵- لم أقع على ترجمه له.

۶- سقطت «فلا تاكيد» فى «ح».

التوكيد المعنوىّ وألفاظه

«أو معنوىّ» ، هـذا قسيم قوله إمـا لفظىّ ، وإنّمـا أخّره ، وان كـان هو المعتـدّ به فى التوابع ، كما قال ابن عقيل لطول الكلام فيه ، «وألفـاظه» محصوره ، وهى «النفس والعين» ، ويكونـان لـدفع المتكلّم ظنّ السـامع به تجوّزا فى المنسوب إليه ، فإنّه إذا قيل : قطع الأمير اللصّ ، احتمل أن يكون باشر قطعه ، وهو المعنى الحقيقىّ ، وأن يكون أمر بقطعه (١) ، ونسب إليه لكونه سبب أمر ، أو هو المعنى المجازىّ ، فإذا قيل : نفسه أو عينه ، ارتفع ظنّ التجوّز ، وثبت الحقيقه.

تنبيه : محلّ كون النفس والعين من ألفاظ التوكيـد إذا أريد بهما الحقيقه ، فلو أريد بالنفس الدم ، وبالعين الجاريه المخصوصه ، نحو : أرقت زيدا نفسه ، وطرفت زيدا عينه ، لم يكونا من التوكيد ، بل بدل بعض من كلّ ، وهو ظاهر.

«ويطابقان المؤكّد فى غير التثنيه» وهو الإفراد والجمع «وهما» أى النفس والعين «فيها» أى فى التثنيه «كالجمع» فيجمعان فى توكيد الاثنين ، كما يجمعان فى توكيـد الجماعه ، تقول : جاء زيـد نفسه أو عينه ، وجاءت هنـد نفسـها أو عينها ، والزيدان أنفسـهما أو أعينهما ، والهندان أنفسهما أو أعينهما ، والزيدون أنفسهم أو أعينهم ، والهندات أنفسهن أو أعينهنّ.

تنبيهـات : الأوّل : ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين فى توكيـد الاثنين هو ما صـرّح به ابن مالك فى التسـهيل ، وجزم به ابن هشام فى القطر ، وصرّح به بعضهم بجواز الأوجه الثلاثه ، وبه جزم ابن هشام فى شرح الشذور ، قال : إذا أكّد المثنّى بالنفس والعيـن ففيهمـا ثلاـث لغـات : أفصـحها الجمـع ، ودونـه الأـفراد ، ودون الإـفراد التثنيـه ، وهى الأـوجه الجـائزه فى قطعت رؤوس الكبشين ، انتهى.

وإنّمـا أخّرت التثنيه لكراهه اجتمـاع تثنيّتين فيمـا هو كـالكلمه الواحـده ، واختير الجمع على الاـفراد ، لأنّ التثنيه جمع فى المعنى. وجوّز ابن مالك وولده تثنيه النفس والعين فى توكيد الاثنين ، نحو : قام الزيدان نفساهما وعيناهما ، ومنع ذلك أبو حيّان ، وقال : إنّه غلـط ، لم يقـل به أحـد من النّحويّين ، انتهى. وفى شـرح الكـافيه للرضـىّ ، وقـد يقال : نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب.

الثانى : مثل النفس والعين فى جوازه الأوجه الثلاثه (٢) ما أضيف إلى متضمّنه ، وهو مثنى لفظا ، نحو : قطعت رؤوس الكبشين ، أى رأساهما ، أو معنى ، كقوله [من الطويل] : ».

١- لم يقطعه «ح».

٢- فى جواز الإضافه «ح».

كفاغرى الأفواه عند عرين (۱)

أى كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما ، فإنّ مثل ذلك ورد فيه الجمع والإفراد والتثنيه ، فمن الأوّل ، نحو : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما) [التحريم / ۴] ، وقراءه ابن مسعود : السارق والسارقه فاقطعوا أيمانهما [المائده / ۳۸] ، ومن الإفراد : (بَدَتْ لَهُما سَوْآتُهُما) [الأعراف / ۲۲] ، ومن التثنيه قراءه الجمهور : سوءاتاهما.

وطرد ابن مالك قياس الجمع والإفراد أيضا لمفهم المعنى ، وخصّ الجمهور القياس بالجمع ، وقصروا الإفراد على ما ورد ، وإنّما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهه اجتماع التثنيتين مع فهم المعنى ، ولذلك شرط أن لا يكون لكلّ واحد من المضاف إليه إلا شيء واحد ، لأنّه إذا كان له أكثر التبس ، فلا يجوز فى قطعت أذنى الزيدين الإتيان بالجمع ولا الإفراد للإلباس.

الثالث : لا تجمع النفس والعين فى التأكيد إلا جمع قلّه ، فلا يؤكّد بنفوس ولا بعيون ، قال المرادىّ فى شرح التسهيل ، وينبغى أن يقيّد جمع القلّه بأفعل ، فإنّ عينا جمع على أعيان ، ولا يؤكّد به ، واعترضه الدمامينىّ بأنّ فى شرح العمده لابن مالك وفى شرح المفصّل ونهايه ابن الخباز جواز أعيان فى هذا الباب.

الرابع : يجوز الجمع بين النفس والعين ، ويجب تقديم النفس على الأصحّ ، كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه ، فإنّ النفس هى الذات حقيقه ، والعين مستعاره لها عن الجارحه المخصوصه. قال بعض المتأخّرين : وفى استعاره العين للنفس نظر ، فتأمّل.

الخامس : يجوز أن تزاد الباء فيهما ، كجاء زيد بنفسه وبعينه. ولا يجوز ذلك فى غيرهما من ألفاظ التوكيد ، فأمّا جاؤوا بأجمعهم فليس من التوكيد ، لأنّ الباء لازمه ، ولأنّه بالضمير ، ولو كان توكيدا ، لكان الباء زائده ، وكان يصحّ إسقاطها ، وكان وروده بدونها غالبا وبدون الضمير واجبا ، وإنّما هو بضمّ الميم لا بفتحها ، وهو جمع لقولك (۲) جمع على حدّ قولهم فلس وأفلس ، والمعنى جاؤوا بجماعتهم ، وخرّج بعضهم على زياده الباء قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَ) [البقره / ۲۲۸] ، وفيه نظر ، وسيأتى بيانه.».

۱- صدره «رأيت بنى البكرىّ فى حومه الوغى» ، ولم يعين قائله ، اللغه : الوغى : الحرب ، فاغرى الأفوه : فاتحى الأفواه جمع الفم ، العرين : مأوى الاسد.

۲- سقط جمع لقولك فى «ح».

كلا وكلتا

«وكلا وكلتا للمثّنى» مذكّرا أو مؤنّثا ، ويكونان لتقرير شمول الحكم عند إراده المتكلّم دفع ظنّ السامع به تجوّزا فى الحكم على مدلول المتبوع المتعدّد ، وإنّما المراد بعضه ، نحو : جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما.

قال التفتازانىّ : وفى كون نحو ذلك لدفع توهّم عدم الشمول نظر ، لأنّ المثّنى نصّ فى مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا ، فلا يتوهّم فيه عدم الشمول ، أللهمّ إلا أن يقال : إنّ الفعل الصادر عن أحد المتصاحبين قد ينسب إليهما ، كما فى قوله تعالى : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجانُ) [الرحمن / ٢٢] ، وإنّما يخرجان من الملح الأجاج دون العذب الفرات ، فالتأكيد بكلاهما دفع مثل هذا ، انتهى.

ومنعه إطلاق المثّنى على الواحد ممنوع ، فإنّ العرب كثيرا ما تطلقه عليه مجازا ، ألا ترى إلى قول الشاعر [من الكامل] :

٥٧٦ - فجعلن مدفع عاقلين أيامنا

وجعلن أمعز رامتين شمالا (١)

فأطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامه مجازا ، كذا قيل.

قلت : وفيه نظر ، إنّه لم يطلق عاقلين على عاقل ورامتين على رامه من غير اعتبار شىء آخر مع كلّ منهما ، بل الظاهر أنّه سمّى ما حول عاقل ورامه عاقلا ورامه ، ثمّ أطلق عليها عاقلين ورامتين من باب تغليب كالعمرين والقمرين كما قالوه فى قول الفرزدق [من الطويل] :

٥٧٧ - عشيّه سال المربدان كلاهما

... (٢)

قالوا : إنّما هو مريد واحد ، لكنّه جعله وما حوله مربدين مجازا ، فلا حجّه فى البيت على إطلاق المثّنى على الواحد ، فتدبّر.

تنبيهات : الأوّل : كما يؤكّد بكلا وكلتا المثّنى ، يؤكّد بهما فى معناه ، نحو : جاء زيد وعمر كلاهما ، وزينب وهند كلتاهما ، فلو قال : وكلا وكلتا للاثنين بدل قوله للمثّنى ، لكان أولى.

الثانى : ذهب الفرّاء والفارسىّ وهشام إلى أنّ كلا وكلتا لا يؤكّدان ما لا يصلح فى محلّه واحد ، فلا يجوز أن يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، لأنّه لا يحتمل أن يكون المراد اختصم أحد الزيدين ، فلا فائده فى التوكيد.

١- هو لجرير. اللغه : عاقل : جبل ، رامه : اسم موضع.

٢- تمامه «سحابه يوم بالسيوف الصوارم» ، اللغه : المربد : الموضع الّذى تحبس فيه الابل وغيرها ، سحابه يوم : طوله ، الصوارم : جمع الصارم أى : القاطع.

وذهب الجمهور إلى الجواز ، وتبعهم ابن مالك فى التسهيل ، واختلف النقل عن الأخفش ، واحتجّ المجيز بأنّ العرب قد تأتى بالتوكيد حيث لا احتمال ، نحو : جاء القوم كلّهم أجمعون أكتعون ، فالتأكيد بأجمع واكتع بعد كلّ لا يرفع بهما احتمال لرفعه بكلّ. قال أبو حيّان : والجواب أنّ المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقه ، فلا حاجه للفظ آخر يؤكّده ، إلا إذا قوى بروايه من العرب ، ولم يسمع من العرب التوكيد فى ذلك.

الثالث : يشترط فى التوكيد بهما اتّحاد معنى المسند ، فلا يجوز : مات زيد وعاش عمرو كلاهما. وهل يجوز اختلاف لفظه مع اتّحاد معناه ، نحو : ذهب زيد وانطلق عمرو كلاهما ، جزم بجواز ذلك ابن مالك تبعا للأخفش. وقال أبو حيّان : إنّه يحتاج إلى صريح سماع من كلامهم ، حتى يصير قانونا يبنى عليه ، والّذى تقتضيه القواعد المنع ، لأنّه لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه.

الرابع : قال ابن هشام : الظاهر أنّ التوكيد يبعد إراده المجاز ، ولا يرفعها ألبتّه ، ولهذا يتأتّى الإتيان بألفاظ متعدّده ، ولو صار بالأوّل نصّا لم يؤكّد كما لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، ألا ترى إلى قول الفرزدق [من الطويل] :

٥٧٨ - عشيّه سال المربدان كلاهما

... (١)

وإنّما هو مريد واحد ، فجعله وما حوله مريدين مجازا ، فعلم أنّ التؤكيد لا يمنع أن يكون فى المؤكدّ مجازا ما ، انتهى.

قلت : وفيه نظر ، أمّا نحو : اختصم الزيدان كلاهما ، فقد علمت أن الجمهور على جوازه ، وأمّا قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد فيه رفع إراده المجاز فى نفس المؤكّد ، بل رفع إرادته فى نسبه الفعل إلى مدلول المؤكّد المتعدّد ، فإنّ التأكيد بكلاهما فيه إفاده شمول الحكم بالسيلان للمريد وما حوله ألبتّه ، فاندفع توهّم أنّ السائل إنّما هو المريد وحده ، لكنّه حكم بالسيلان عليه وعلى ما حوله مجازا ، وهذا نظير قولك : جاء العمران كلاهما ، وكسف القمران كلاهما ، وأمّا إراده المجاز فى المؤكّد نفسه فهى مقصوده للمتكلّم ، فكيف يرفعها.

التوكيد بكلّ وجميع وعامّه

«وكلّ وجميع وعامّه لغيره» أى لغير المثنّى «من ذى أجزاء» ، مفردا كان أو جمعا ، قال بعضهم : إذ الكلّيه والاجتماع لا يتحقّقان إلا فيه ، و

١- تقدم برقم ٥٧٧.

لا حاجه إلى ذكر الأفراد ، لأنّ الكلّى ما لم يلحظ إفراده مجتمعه ، ولم تصر أجزاء لا يصحّ تأكيده بكلّ وجميع ، انتهى.

«يصحّ افتراقها» أى الأجزاء ، نحو : جاء القوم كلّهم أو جميعهم أو عامّتهم. فالقوم ذو أجزاء يصحّ افتراقها ، وهى زيد وعمرو وبكر وغيرهم. ولا يجب صحّه افتراقها حسّا كهذا المثال ، بل صحّته «ولو» كان «حكما ، نحو : اشتريت العبد كلّه» أو جميعه أو عامّته ، فالعبد ذو أجزاء ، يصحّ افتراقها باعتبار الشراء مثلا ، وإن لم يصحّ افتراقها باعتبار ذاته ، بخلاف جاء زيد كلّه ، فإنّه لا يصحّ افتراق أجزائه ، لا حسّا ولا حكما ، وإنّما يؤكّد بهذه الألفاظ ذو أجزاء كذلك ، لأنّها إنّما تكون لتقرير الشمول الحكم ، فما لم يكن المؤكّد كذلك لم يمكن توهّم أنّ المراد الحكم على البعض ، وإنّما حكم على الكلّ تجوّزا.

«وتتّصل» أى ألفاظ التوكيد المعنوىّ «بضمير» عائد إلى المؤكّد لفظا ، ليحصل الربط بين التابع والمتبوع «مطابق للمؤكّد» فى تذكيره وتأنيثه وإفراده ، نحو : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها ، والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والزيدون كلّهم والهندات كلّهنّ كذا والباقى.

فليس من التوكيد «جميعا» فى قوله تعالى : (خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً) [البقره / ۲۹] ، خلافا لمن وهم ، ولا من التؤكيد بكلّ قراءه بعضهم : إنا كلا فيها [غافر / ۴۸] ، خلافا للفرّاء والزمخشرىّ لعدم الضمير فيها ، بل الصواب أنّ جميعا حال من ما الموصوله ، وكلّا بدل من اسم إنّ ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلّ جائز ، إذا كان مفيدا للاحاطه ، نحو : قمتم ثلاثتكم ، وبدل الكلّ لا يحتاج إلى الضمير.

ويجوز فى كلّ أن تلى العوامل إذا لم تتّصل بالضمير ، نحو : جاءنى كلّ القوم. ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءنى كلّهم ، فلا يجوز إلا فى الضروره ، وخرّجها ابن مالك أنّ كلّا حال من ضمير الظرف ، وفيه ضعفان : تنكير كلّ بقطعها عن الإضافه لفظا ومعنى ، وهو نادر كقول بعضهم : مررت بهم كلّا ، أى جميعا ، وتقديم الحال على عاملها الظرفىّ ، قاله ابن هشام فى المغنى.

تنبيه : التوكيد بجميع وعامّه غريب ، ولذلك أهملهما أكثر المصنّفين ، ومن التوكيد بجميع قول امرأه من العرب ترقص ولدها [من الرجز] :

۵۷۹ - فداك حىّ خولان

جميعهم وهمدان

والتاء فى عامّه لازمه بمتزله هاء فى نافله فتصلح مع المذكّر والمؤنّث ، تقول : اشتريت الأمه عامّتها ، والعبد عامّته ، كما قال تعالى : (وَيَعْقُوبَ نافِلَةً) [الأنبياء / ۷۲] ،

وفى الإفصاح (١) أنّ المبرّد يفسّر عامّه بأكثر لا بجميع ، فعلى هذا تكون بدل بعض من كلّ لا توكيد ، وتفيد تخصيصا لا تعميما ، وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضدّ مفترق ، فلا تفيد توكيدا كقوله [من الطويل] :

٥٨٠ - ...

نهيتك عن هذا وأنت جميع (٢)

«وقد يتبع» عند إراده تقويه التوكيد «كلّ بأجمع وأخواته» وهى أكتع وأبصع حال كونها مطابقه للمؤكّد فى التذكير والتأنيث والإفراد والجمع ، فيقال : اشتريت العبد كلّه أجمع أكتع أبصع أتبع ، والأمه كلّها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ، وجاء القوم كلّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، والنساء كلّهنّ جمع كتع بصع بتع.

وأمّا التثنيه فقضيه إطلاقه أنّها تطابقه فيها أيضا ، وهو مذهب الأخفش والكوفيّون. قال ابن خروف : ومن منع التثنيه فقد تكلّف ، وادّعى ما لا دليل عليه ، والمنع مذهب جمهور البصريّين. قال ابن هشام : وهو الصحيح ، لأنّه لم يسمع ، وفى الهمع ، وممّا لا يثنّى لتعريفه أجمع وجمعاء فى التوكيد وأخوته خلافا للكوفيّين.

تنبيهات : الأوّل : الجمهور على أنّه لا يؤكّد بأجمع دون كلّ اختيارا ، كما قال أبو حيّان : جوازه لكثره وروده فى القرآن والكلام الفصيح ، كقوله تعالى : (لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) [الحجر / ٣٩] (وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ) [الحجر / ٤٣] ، (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) [هود / ١١٩].

وفى الحديث : فله سلبه أجمع ، فصلّوا جلوسا أجمعين (٣). قال أبو حيّان : ولا يقال : دليل المنع وجوب تقديم كلّ عند الاجتماع ، لأنّ النفس يجب تقديمها على العين إذا اجتمعا ، ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد ، قاله فى الهمع.

الثانى : لا يؤكّد بأخوات أجمع دونه عند الجمهور ، وجوّزه الكوفيّون وابن كيسان محتجّين بقول الشاعر [من الطويل] :

٥٨١ - ...

وسائره باد إلى الشّمس أكتع (٤)

وقول الراجز [من الرجز] :

١- هناك كتابان باسم الإفصاح حول النحو : الأوّل الإفصاح فى غوامض الإيضاح لأبى الحسن الفارسىّ ، والثانى الإفصاح فى إعراب الكافيه لواحد من علماء الدوله المراديه. كشف الظنون ١ / ٢١٣ و ٢ / ١٣٧٣.

٢- صدره «فقدتك من نفس شعّاع فإنّنى» ، وهو لقيس بن معاذ وهو مجنون بنى عامر.

٣- سنن أبى داود ، ص ٤٩٦ ، رقم ٢٦٥٤.

۴- صدره «ترى الثور فيها مدخل الظّل رأسه» ، ولم يسمّ قائله. اللغه : باد : اسم الفاعل من بدا ا بمعنى ظهر.

۵۸۲ - ...

تحملنی الذّلفاء حولا أکتعا (۱)

وقول أعشی ربیعه (۲) [من الوافر] :

۵۸۳ - تولّوا بالدّوابر واتّقونا

بنعمان بن زرعه أکتعینا (۳)

وحمله المانعون علی الضروره.

الثالث : اختلف فی هذه الکلمات عند اجتماعها ، هل کلّ منها توکید لما قبله ، أم جمیعها توکید للمؤکّد الأوّل؟ قال الرضیّ ، قال ابن برهان (۴) : إذا قلت : جاءنی القوم کلّهم أجمعون اکتعون أبصعون أتبعون ، کلّهم تأکید للقوم ، وأجمعون تاکید لکلّهم ، وکذا البواقی ، کلّ واحد منها توکید لما قبله ، وقال غیره : بل کلّها تأکید للمؤکد الأوّل کالصفات المتتالیه ، انتهی. قلت : ویفهم من کلام بعض النحاه قول ثالث ، وهو أنّ أجمعین توکید لما قبله وما بعده جمعه توکید له.

الرابع : قال ابن هشام فی شرح الملحه : یجوز أن یجمع بین جمیع ألفاظ التوکید فی ترکیب واحد ، وذلک للمبالغه فی التأکید ، وما أظنّ العرب فاهت بجمیع الجمیع ، وإنّما هذا قیاس من النّحویّین ، انتهی. وقال فی تذکرته نقلا عن ابن عصفور : إذا اجتمعت ألفاظ التوکید بدأت بالنفس والعین فأجمع وأکتع وأبصع وأبتع ، وأنت مخیّر بین أبصع وأبتع ، فأیّهما شیءت قدّمته ، فإن حذفت النفس ، أتیت بما بعدها مرتّبا ، أو العین فکذلک ، أو أجمع ، لم تأت بأکتع وما بعده ، لأنّ ذلک توکید لا جمع ، فلا یؤتی بدونها ، انتهی.

وقال الرضیّ : المشهور أنّک إذا أردت ذکر أخوات أجمع وجب الابتداء بأجمع ، ثمّ تجیء بأخواته علی هذا الترتیب أجمع أکتع أبصع ، ولا خلاف أنّه لا یجوز تأخیر أجمع عن أخواته. وقال ابن کیسان : تبدأ بأیّهنّ شیءت بعد أجمع ، انتهی.

الخامس : قال بعضهم : أخوات أجمع تابعه لها علی معنی أنّها إذا أفردت دونها لم یکن لها معنی ، نحو : حسن بسن وشیطان لیطان ، والأکثرون علی أنّ أکتع مأخوذ من

۱- صدره «یا لیتنی کنت صبیّا مرضعا» ، ولا یعلم قائله. اللغه : الذلفاء : أصله وصف لمؤنث الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبه ، ثمّ نقل إلی العلمیه فسم

۲- أعشی ربیعه (۸۵ ه / ۷۰۴ م) : هو عبد الله بن خارجه من شیبان ، کان شدید التعصب لبنی أمیّه ، وشعره فیهم صادق العاطفه. سهل الاسلوب. تعصف فیه الغیره علی سلطانهم والثوره علی خصومهم. الجامع فی تاریخ الأدب العربی ، ۱ / ۵۰۳.

۳- اللغه : الدوابر : جمع الدابر : آخر السهام.

۴- عبد الواحد بن علی بن عمر بن إسحاق بن إبراهیم بن برهان ، صاحب العربیه واللغه والتواریخ ، ومات سنه ۴۵۶ ه ق. بغیه الوعاه ، ۲ / ۱۲۰.

حول كتيع ، أى تامّ ، وأبصع من تبصّع العرق ، أى سال. قال الرضىّ : والمشهور أبصع بالصاد المهمله. وقيل : أبضع بالضاد المعجمه ، انتهى.

وفى القاموس تبضّع العرق ، وتبصّع وبالعجمه أصحّ ، وأتبع من التبع بالتحريك ، وتقديم الباء الموحّده على التاء المثنّاه من فوق ، وهو طول العنق مع شدّه مغرزها. قال بعضهم : ويمكن استنباطات مناسبات خفيّه بين هذه المعانى ومعناها التوكيدىّ بالتأمّل الصادق.

السادس : الجمهور على أنّه لا تعرض فى أجمعين إلى اتّحاد وقت الفعل ، بل معناه ومعنى كلّ سواء ، وذهب الفرّاء والزجّاج والمازنىّ والمبرّد إلى أنّه يفيد مع التوكيد الاجتماع فى وقت الفعل ، فإذا قيل : قام القوم كلّهم ، احتمل قيامهم مجتمعين ومتفرقين ، وإذا قيل : أجمعون أفاد أنّ قيامهم فى وقت واحد ، وأنّ هذا هو السبب فى ذكر أجمعين بعد كلّ فى الآيه ، وردّ بقوله تعالى : (لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) [الحجر / ٣٩] ، فإنّ إغواء الشيطان لهم ليس فى وقت واحد.

قال بعض المحقّقين : ومن قال بإفاده الاجتماع لاحظ أنّه بحسب أصل الاشتقاق يدلّ على الاجتماع ، فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع قصد المبالغه تكثيرا للفائده ، انتهى. وهذا التوجيه لا يسمن ولا يغنى من جوع ، ومن توهّمه جوابا عن الردّ عليهم بنحو آيه الاغواء فقد أغرب.

السابع : ألفاظ التوكيد معارف ، أمّا ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأمّا أجمع وتوابعه ففى تعريفه قولان : أحدهما أنّه بنيّه الإضافه ، ونسب إلى سيبويه والثانى : أنّه بالعلميه علّق على معنى الإحاطه. قال محمد بن مسعود الغزنى (١) فى البديع : وتعريفها كتعريف أسامه ، انتهى. ولكون هذه الألفاظ معارف منع البصريّون نصبها على الحال ، قاله المرادىّ فى شرح الألفيه.

هاتان «مسألتان» ، الأولى : «لا تؤكّد النكره» بالتوكيد المعنوىّ «إلا مع الفائده». هذا ما ذهب إليه الكوفيّون والأخفش ، واختاره ابن مالك فى جميع كتبه لصحه السماع به ، ولأنّ فيه فائده ، لأنّ من قال : صمت شهرا ، قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، ففى قوله احتمال ، يرفعه التوكيد. قال ابن هشام فى الأوضح : وهذا المذهب هو الصحيح.

١- محمد بن مسعود الغزنىّ المتوفى سنه ٤٢١ ه سمّاه ابن هشام ابن الزكى ، صاحب كتاب البديع فى النحو. بغيه الوعاه ١ / ٢٤٥.

«ومن ثمّ» أى من أجل اشتراط الفائده فى توكيد النكره «امتنع رأيت رجلا- نفسه» لعدم الفائده ، «وجاز اشتريت عبدا كلّه» ، وصمت حولا كلّه ، لحصول الفائده ، فإنّ الشراء قد يتعلّق ببعض العبد ، والصوم قد يتعلّق ببعض الحول ، فالتوكيد يرفع احتمال ذلك ، قال الرضىّ : فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكّد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريّين ، انتهى.

والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريّين ، قالوا : لأنّ ألفاظ التوكيد معارف ، فلا تجرى على النكرات ، واحتجّ المجيزون بالسماع كقول الراجز [من الرجز] :

٥٨٤ - يا ليتنى كنت صبيّا مرضعا

تحملنى الذلفاء حولا أكتعا (١)

وقول الآخر [من الرجز] :

٥٨٥ - ...

قد صرّت البكره يوما أجمعا (٢)

وقول الآخر [من السريع] :

٥٨٦ - نلبث حولا كاملا كلّه

... (٣)

وقوله [من البسيط] :

٥٨٧ - لكنّه شاقه أن قيل ذا رجب

يا ليت عدّه حول كلّه رجب (۴)

قال ابن مالك : لو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا ، فكيف به واستعماله ثابت ، انتهى. قال [السيوطىّ] فى الهمع : والمانعون مطلقا يجيبون عما ورد من ذلك بأنّه محمول على البدل أو النعت أو الضروره ، انتهى. وينبغى أن يقال : أو الشذوذ ليشمل ما جاء فى الاختيار كقول عايشه : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله صام شهرا كلّه إلا رمضان.

تنبيهات : الأوّل : قال غير واحد : تحصل الفائده فى توكيد النكره بأن يكون المنكّر المؤكّد محدود أو التوكيد من ألفاظ الإحاطه كالشواهد المذكوره ، وفسّر المحدود بما كان موضوعا لمدّه لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول. وقيل : المراد به المعلوم المقدار كدينار ودرهم ويوم وليله وشهر وسنه ، والحق أنّ الفائده قد تحصل مع غير ذلك أيضا كمثال المصنّف رحمه الله ، فلا ينبغى الجمود على ما قالوه ، فتأمّل.

۱- تقدم برقم ۵۸۲.

۲- هـذا الشاهـد مجهول النسـبه إلی قائله ، ویروی بعض من یستشـهد به قبله : «إنا إذا خطّافنا تقعقعا». اللغه : الخطّاف : الحدیـده المعوجه تکون فی جانب البکره ، تقعقعا : تحرّک وسمع له صوت ، صرّت : صوّتت ، البکره : هنا ما یستقی علیها الماء من البئر.

۳- تمامه «لا نلتقی إلا علی منهج» ، وهو للعرجی. اللغه : الحول : السنه.

۴- قائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلی. اللغه : شاقه : أعجبه ، أو أثار شوقه ویروی ساقه من السوق.

الثانى : نقل غير واحد أيضا الاتّفاق على امتناع توكيد النكره ، إذا لم يفد ، واعترض بما حكاه ابن مالك فى شرح التسهيل أنّ بعض الكوفيّين أجاز توكيد النكره مطلقا ، أفاد ، أو لم يفد ، لكن قال ابن هشام فى حاشيه التسهيل : هذا النقل من ابن مالك لم أقف عليه من غير جهته ، وفهمت أنّه استنتجه من إعراب بعض الكوفيّين كلمه كلّ توكيدا لعجايا فى قوله [من الوافر] :

۵۸۸ - ...

عجايا كلّها إلا قليلا (۱)

ولا يسلم أنّ توكيد عجايا لا يفيد ، ثمّ كيف يجيز عاقل التّكلّم بشىء مع اعترافه أنّه لا يفيد ، ثمّ إنّه قد نقل فى شرح العمده الاتّفاق على المنع إذا لم يفد ، انتهى.

والمساله الثانيه ، «إذا أكّد» الضمير «المرفوع المتّصل بارزا كان أو مستترا بالنفس أو العين فبعد» توكيده بالضمير «المنفصل ، نحو : قوموا أنتم أنفسكم» وقاموا هم أنفسهم ، وقمن هنّ أنفسهنّ ، وقمتنّ أنتنّ أنفسكنّ ، «وقم أنت نفسك» وقوما أنتما أنفسكما ، وقاما هما أنفسهما. وذلك كراهه إيهام الفاعلى ه عند استتار الضمير المؤنّث ، إذ لو قيل : خرجت عينها ، وتوهّمت الجارحه ، أو نفسها ، توهّمت نفس الحياه ، وأجروا ما لا لبس فيه على ما ألبس.

وبهذا يبطل قول من قال : إنّ العطف كالتأكيد ، وإنّما ذلك فى العطف خاصّه ، إذ الفصل لا يرفع الإبهام المذكور ، ألا ترى أنّه لو قيل : خرجت اليوم نفسها لكان الإبهام باقيا ، وخرج بقيد الضمير بالمرفوع الضمير المنصوب والمجرور ، فيؤكّد أنّ بالنفس والعين بدون المنفصل ، نحو : ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أنفسهم ، وبالمتّصل المنفصل ، فيؤكّد بهما بدونه أيضا ، نحو : أنت نفسك قائم ، وبقيد النفس والعين غيرهما ، فيؤكّد به المرفوع المتّصل بغير شرط ، نحو قاموا كلّهم أو أجمعون لعدم اللبس فى ذلك كلّه.

۱- صدره «عدانى أن أزورك أنّ بهمى» ، ولم يسمّ قائله. اللغه : البهم : جمع البهمه : الصغير من أولاد الغنم الضأن والمعز والبقر من الوحش وغيرها ، العجايا : جمع العجى وهو الفصيل تموت أمّه ، فيرضعه صاحبه بلبن غيرها.

البدل

صمدیه

الرّابع : البـدل وهو التابع المقصود أصاله بما نسب إلى متبوعه ، وهو بـدل الكلّ من الكلّ ، والبعض من الكلّ ، والاشـتمال : وهو الّـذى اشـتمل عليه المبدل منه ، بحيث يتشوّق السّامع إلى ذكره ، نحو : (يَسْـئَلُونَکَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ ،) والبدل المباين : وهو إن ذكر للمبالغه ، سـمّى بدل البداء كقولك : حبيبى قمر شمس ، ويقع من الفصحاء ، أو لتدارک الغلط ، فبدل الغلط نحو : جاءنى زيد الفرس ، ولا يقع من فصيح.

هـدايه : لا يبدل الظاهر عن المضـمر بدل الكلّ إلا من الغائب ، نحو : ضـربته زيدا ، وقال بعض المحقّقين : لا يبدل المضـمر من مثله ، ولا من الظاهر ، وما مثّل به لذلک مصنوع على العرب ، ونحو : قمت أنا ، ولقيت زيدا إيّاه تاكيد لفظىّ.

شرح

اشاره

«الرابع» من التوابع «البـدل» التعبير به اصـطلاح البصـريّين ، والكوفيّون يعبّرون عنه بـالترجمه والتبيين فى نقـل الأخفش ، وقال ابن كيسـان : يعبّرون عنه بالتكرير ، والغرض منه أن يـذكر المقصود بالنسـبه بعـد التوطئه لـذكره بالتصـريح بتلک النسـبه إلى ما قبله لإفاده تقويه الحكم وتقريره ، لأنّه بمترله إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرّتين.

«وهو» فى اللغه العوض ، وفى الاصـطلاح «التابع» هو كالجنس ، يشتمل جميع التوابع ، وقوله : «المقصود أصاله» بفتح الهمزه «بما نسب إلى متبوعه» أخرج ما عـدا المحدود من التوابع ، أمّا النعت والتوكيد فظاهر ، وأمّا البيان والمعطوف بالحرف فإنّما وإن كانا مقصودين بمـا نسب إلى متبوعهما ، إلا أنّهما مقصودان تبعا لا أصاله ، لكن هـذا لا يفى بإخراج جميع أقسام المعطوف بالحرف لصدق التعريف على المعطوف ببل فى مثل قولنا : جاء زيد بل عمرو ، لأنّه مقصود أصاله بما نسب إلى متبوعه.

وذكر الأوّل أنّما هو غلط أو سـهو لسان ، كما تفيـده كلمه بل ، والجواب عنه بأنّ المتبوع كان مقصودا أصاله ، لكن لمّا بـدا له ، وعرض عنه ، خرج عن تلـک الحـاله ، وصار المقصود هو التابع ، لا يخفى ما فيه ، ولئن تمّ فإنّما يتمّ إذا كان ذكر المتبوع غلطا ، وأمّا إذا كان سـهو لسان فليس المتبوع مقصودا أصـلا ، فضلا عن أن يكون أصاله ، فيبقى هذا القسم داخلا فى التعريف ، وأيضا فهذا الجواب يخرج التعريف عن عدم الاطّراد إلى عدم الانعكاس ، فإنّ بدل البداء وبدل الغلط يشاركان المعطوف ببل فى كون المتبوع كان مقصودا أصاله ، لكن لمّا أبدل منهما أخرجا عن تلک الحاله ، وصار المقصود هو التابع ، فافهم.

تنبيهات : الأوّل : أورد على هذا الحدّ أنّه لا يتناول المبدل الّذى بعد إلا مثل : ما قام أحد إلا زيد ، فإنّ زيدا بدل من أحد ، وليس نسبه من أنسب إليه من عدم القيام مقصوده بالنسبه إلى زيد ، بل النسبه المقصوده بنسبه ما نسب إلى أحد نسبه القيام إلى زيد ، وأجيب بأنّ ما نسب إلى المتبوع هاهنا القيام ، فإنّه نسب إليه نفيا ، ونسبه القيام بعينه إلى التابع مقصوده ، ولكن إثباتا ، فيصدق على زيد أنّه تابع مقصوده نسبته بنسبه ما نسب إلى المتبوع ، فإنّ النسبه المأخوذه فى الحدّ أعمّ من أن تكون بطريق الإثبات أو النفى ، ويمكن أن يقصد بنسبته إلى شيء نفيا نسبته إلى شيء إثباتا ، فيكون الأوّل توطئه للثانى.

الثانى : قال بعض المتأخّرين عدّ البدل تابعا ظاهر على القول بأنّ عامله عامل المبدل منه ، أمّا على القول بأنّ عامله مقدّر من جنس عامل المبدل منه فلا ، إذ لا يصدق عليه حقيقه التابع اصطلاحا ، كما لا يخفى ، فينبغى أن يحمل جعله تابعا على المسامحه لمكان الشبه الصورىّ ، انتهى.

قلت : وإلى هذا أشار شارح المصباح (۱) ، حيث قال : إنّ البدل لكونه مقصودا فى الكلام ومستقلّا بنفسه ، كأنّه ليس من التوابع إلا من جهه اللفظ دون المعنى ، وهو أربعه أقسام.

أنواع البدل

الأوّل : بدل الكلّ من الكلّ ، وهو الّذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه ، وإن كان مفهوما هما متغايرين ، نحو : قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ* صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) [الحمد / ۶ و ۵] ، وقوله : (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفازاً* حَدائِقَ وَأَعْناباً) [النبأ / ۳۲ و ۳۱].

والتعبير ببدل الكلّ من الكلّ للجمهور ، وعبّر عنه ابن مالك فى منظومته بالبدل المطابق ، وقال فى شرح الكبرى : وهو أولى ، لأنّها عباره صالحه لكلّ بدل يساوى المبدل منه فى المعنى بخلاف العباره الأخرى ، فإنّها لا تصدق إلا على ذى أجزاء ، وذلك غير مشترط للإجماع على صحّه البدل فى أسماء الله كقراءه غير نافع وابن عامر : (إِلى صِراطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ* اللهِ) [إبراهيم / ۲ و ۱] ، وعبّر عنه فى شرح التسهيل ببدل الموافق من الموافق ، وبعض المغاربه يقول : بدل الشيء من الشيء.

۱- المصباح فى النحو للامام ناصر بن عبد السّيّد المطرزى النحوىّ المتوفى سنه ۶۱ ه ق ، شرحه كثير من العلماء. كشف الظنون ۲ / ۱۷۰۸.

الفرق بين بدل الكلّ من الكلّ وعطف البيان

تنبيه : قال الرضىّ : أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلىّ بين بدل الكلّ من الكلّ وعطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، وما قالوه من أنّ الفرق بينهما أنّ البدل هو المقصود بالنسبه دون متبوعه بخلاف عطف البيان ، فإنّه بيان ، والبيان فرع المبيّن ، فيكون المقصود هو الأوّل ، فالجواب أنّا لا نسلم أنّ المقصود بالنسبه فى بدل الكلّ هو الثانى فقط ، ولا فى سائر الإبدال إلا الغلط ، فإنّ كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الأوّل ظاهر ، انتهى.

قال المحقّق الجرجانىّ : الظاهر أنّهم لم يريدوا أنّه ليس مقصودا بالنسبه أصلا ، بل أرادوا أنّه ليس مقصودا أصليّا ، والحاصل أنّ مثل قولك : جاءنى أخوك زيد ، إن قصدت فيه الإسناد إلى الأوّل وجئت بالثانى تتمّه له توضيحا فالثانى عطف بيان ، وإن قصدت الإسناد إلى الثانى ، وجئت بالأوّل توطئه مبالغه له فى الإسناد فالثانى بدل ، وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا ، والمقصود أصاله هو الإسناد إليه بعد التوطئه ، فالفرق ظاهر ، كما حقّقه المتأخّرون ، انتهى.

وقال شارح التهذيب للمصنّف : إنّ الرضى لمّا فهم من تعريف ابن الحاجب أنّ المتبوع فى البدل لا يكون مقصودا أصلا اعترض عليهم بما اعترض ، وحكم بعدم الفرق الجلىّ ، ولله درّ المصنّف حيث سلم ممّا وقع فيه ابن الحاجب وأوقع غيره بأوجز عباره ، انتهى.

يعنى أنّ المصنّف أشار إلى الفرق الّذى ذكره المحقّق المذكور فى تعريفه للبدل بقوله : المقصود أصاله ، فسلم من تداخل القسمه الّذى اعترض به الرضىّ ، لكنّه قال فى اللآلى الدريّه : هذا الفرق لا يجدى نفعا فى بعض الأمثله ، كما إذا كان الثانى لمجرّد التفسير بعد الإبهام مع أنّ فى الأوّل فائده مقصوده ، ليست فى الثانى ، وهى الإبهام ، نحو : مررت برجل زيد ، فإنّ زيدا ذكر مفسّرا لرجل ، إذ هو دالّ على ما دلّ عليه رجل مع زياده التعريف ، فليس الأوّل منهما توطئه للثانى ، بل كلّ منها مقصود ، فإنّ الإبهام مقصود لذاته (۱) ، والتفسير كذلك ، فعدم ظهور الفرق الجلىّ بين عطف البيان وبدل الكلّ ثابت ، كما ذكره الرضىّ ، انتهى ، فتأمّل.

والثانى : بدل البعض من الكلّ ، وهو الّذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه ، وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه ، سواء كان ذلك البعض نصفا أم أقلّ أم أكثر على الصحيح. ».

۱- سقطت «فإنّ الإبهام مقصود لذاته» فى «س».

وذهب الكسائيّ وهشام إلى أنّ بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف ، ولا يسمّى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثه أو أكثره ، بدل بعض عندهما ، ولا بدّ فى هذا البدل من اتّصاله بضمير يعود إلى المبدل منه ، مذكور ك بعت العبد نصفه ، أو مقدّر كقوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) [آل عمران / ٩٧] ، أى منهم ، فمن بدل بعض من الناس ، لأنّ المستطيع بعض الناس لا كلّهم ، وقال ابن برهان : بدل الكلّ ، والمراد بالناس المستطيع ، فهو عامّ أريد به خاصّ ، لأنّ الله لا يكلّف الحجّ من لا يستطيع.

تنبيه : التعبير بلفظ البعض والكلّ بإدخال أل عليها وقع فى كلام كثير ، وقد استعملهما الزجاجيّ فى جمله ، كذلك واعتذر عنه بأنّه تسامح فيه موافقه للناس ، قال بعض الأئمه : لا يجوز إدخال أل عليها عند الجمهور. قال ابن خالويه فى كتاب : يغلط كثير من الخواصّ بإدخال أل على كلّ وبعض ، وليس من لغه العرب ، لأنّهما معرفتان فى نيّه الإضافه ، وبذلك نزل القرآن ، وعن الأصمعيّ أنّه قال : قرأت آداب المقفع فلم أر فيه لحنا إلا قوله : العلم أكثر من أن يحاط بالكلّ منه ، فاحفظوا البعض ، قال : وذلك خطأ ، لأنّهما معرفتان ، لا تدخلهما ال ، قال : ومثل ذلك قبل وبعد ، انتهى.

والجواز مذهب الأخفش والفارسيّ : ومن الغريب ما وقع فى الكتاب الهادى الشادى (١) نقلا عن الأزهرى أنّ النّحويّين أجازوا إدخال الألف واللام فى بعض وكلّ ، وإن أباه الأصمعيّ ، وإنّما أباه الأصمعيّ لأنّ مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام (٢) عليهما ، لأنّها مضافان ألبتّه ، وإمّا ظاهرا وإمّا مضمرا ، انتهى.

الثالث : بدل الاشتمال ولاختلافهم فيه ، بيّنه المصنّف بقوله : وهو الّذى اشتمل عليه المبدل منه لا كاشتمال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه دالّا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما ، بحيث يتشوّق السامع عند ذكر المبدل منه إلى ذكره أى ذكر البدل ، ويكون منتظرا له ، فجئ هو مبيّنا وملخّصا لما أجمل أوّلا نحو : قوله تعالى : (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ) [البقره / ٢١٧] ، فقتال بدل اشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى المذكور ، فالمشتمل هو الأوّل ، وهو مذهب الفارسيّ والرمانيّ وخطاب ابن مالك. ».

١- الهادى الشادى فى النحو لأبى الفضل أحمد بن محمد الميدانى المتوفى سنه ٥١٨ ه ق. كشف الظنون ، ٢ / ٢٠٢٦.

٢- سقطت هذه العبارات فى «س».

واختلف فی تعلیله فقال ابن جعفر (۱) : لأنّه مشتمل علی الثانی بالمعنی المذکور ، وردّه بعض المتأخّرین بأنّ قولک : سلب زید ثوبه ، لیس زید فیه مشتملا علی الثوب ، لأنّه لا یدلّ علیه ، ولا یتقاضاه ، کما ذکر فی تعریفه ، انتهی. قلت : لیس المراد بکونه یدلّ علیه ویتقاضاه دلاله صریحه ، بل المراد إنّا إذا قلنا : سلب زید ، دلّ علی أنّه سلب شیء ، فهو یتقاضی ذلک المسلوب ، فیتشوّق السامع إلی ذکره إلی أن یجیء مبیّنا له وملخّصا ، فافهم.

وقال الجزولیّ : لأنّ الثانی إمّا صفه للأوّل ، کأعجبتنی الجاریه حسنها ، أو مکتسب منه صفه ، نحو : سلب زید ماله ، فإنّ الأوّل اکتسب من الثانی کونه مالکا ، وردّه بأنّه یلزم منه أن یجیز ضربت زیدا عبده علی الاشتمال ، وهم قد منعوا ذلک.

قال أبو حیّان فی التذکره (۲) ، وقال طائفه : ووقع لأبی علی فی الحجّه أنّ المشتمل هو الثانی قال : بدلیل سرق زید ثوبه ، وردّ بسرق زید فرسه ، وقیل : لا اشتمال لأحدهما علی الآخر ، وإنّما المشتمل الإسناد علی الأوّل علی معنی أنّ الإسناد إلی الأوّل لا یکتفی به من جهه المعنی ، وإنّما أسند إلیه علی قصد غیره ممّا یتعلّق به ، ویکون المعنی مختصّا بغیر الأوّل ، ولهذا لا یجوز ضرب زید عبده علی الاشتمال لاکتفاء المسند بالأوّل ، وهو مذهب المبرّد ، وبه قال ابن جنیّ : وأورد علیه نحو : زید ماله کثیر ، إذا أعرب ماله بدلا من زید إلا أن یقال : الابتداء مشتمل علی زید مجازا وعلی ماله حقیقه.

وقیل : لا یتعیّن اشتمال أحدهما علی الآخر ، بل تاره یکون المشتمل هو الأوّل ، نحو : (یَسْئَلُونَکَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِیهِ ،) وتاره یکون المشتمل هو الثانی ، نحو : سلب زید ثوبه ، ویشکل علیه نحو : زید ماله کثیر ، إذا أعرب ماله بدلا ، کما قلنا ، فإنّه لا اشتمال فیه لأحدهما علی الآخر.

وأمر هذا البدل فی الضمیر کما مرّ فی بدل البعض ، فمثال الضمیر المذکور ما مرّ ، ومثال المقدّر قوله تعالی : (قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُودِ* النَّارِ) [البروج / ۵ و ۴] ، أی فیه أو الأصل ناره ، ثمّ نابت أل عن الضمیر.

تنبیهان : الأوّل : یشکل علی قول المصنّف ، وهو بدل الکلّ من الکلّ والبعض من الکلّ الاشتمال لزوم عطف جزء الاسم علی جزء الاسم ، لأنّ الاسم هو المرکّب الاضافیّ ، وهو بدل البعض وبدل الاشتمال ، ودفعه أنّ تقدیر الکلام وبدل البعض من الکلّ وبدل الاشتمال ، فحذف جزء الاسم لانسیاق الذهن إلیه ، بقی أنّه هل یجوز

۱- لعلّه أحمد بن جعفر الدینوری ، أحد النحاه المبرزین ، صنّف : المهذّب فی النحو ، ضمائر القرآن ومات سنه ۲۸۹ ه ق. بغیه الوعاه ، ۱ / ۳۰۱.

۲- التذکره فی العربیه للشیخ أثیر الدین أبی حیان محمد بن یوسف الأندلسی المتوفی سنه ۷۴۵ ه فی أربع مجلدات کبار. کشف الظنون ، ۱ / ۳۹۳.

حذف جزء الاسم ، أم هو أمر مستحدث فيما بين المصنّفيّن ، لا أصل له فى كلام العرب ، والأظهر هو الثانى قاله بعض المحقّقين من شراح الكافيه.

الثانى : ردّ السهيلىّ بدل البعض والاشتمال إلى الكلّ ، فقال : العرب تتكلّم بالعامّ ، وتريد الخاصّ ، وتحذف المضاف ، وتنوينه ، فإذا قلت : أكلت الرغيف ثلثه ، إنّما تريد أكلت بعض الرغيف ، ثمّ بنيت ذلك البعض بقولك : ثلثه ، وإذا قلت : أعجبنى زيد علمه ، إنّما تريد أعجبنى صفه زيد ، فبنيت بقولك : علمه ، تلك الصفه المحذوفه.

الرابع : «البدل المباين» للمبدل منه ، «وهو» ثلاثه أقسام ، ذكر المصنّف منها قسمين ، فقال : «إن ذكر للمبالغه ، سمّى بدل البداء» بالدّال المهمله والمدّ ، وبدل اضراب أيضا ، وذلك بأن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمّد ، ثمّ توهّم أنّك غالط لكون الثانى مباينا للأوّل أجنبيّا عنه ، وهذا معتمد الشعر كثيرا للمبالغه والتفنّن فى الفصاحه ، وشرطه أن يرتقى من الأدنى إلى الأعلى ، «كقولك : حبيبى قمر شمس» ، كأنّك وإن كنت متعمّدا لذكر القمر توهّم من نفسك الغلط ، وترى أنّك لم تقصد فى الأوّل إلا تشبيها بالشمس ، كذا قال الرضى. وقال غيره : إنّما سمّى بدل بداء لأنّ المتكلّم يخبر بشىء ، ثمّ يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطال الأوّل.

«ويقع» بدل البداء «من الفصحاء» ، بل هو من التفنّن فى الفصاحه كما علمت ، ولا عبره بمن أنكره ، فقد ذكره سيبويه ، ويشهد لصحّته قوله عليه السّلام : إنّ الرجل ليصلّى الصلوه ، وما كتب له نصفها ثلثها إلى عشرها (۱). وما قيل من أنّه محمول على إضمار بل ، ليس بشىء ، فإنّ بل لم يثبت حذفها.

«أو» ذكر «لتدارك الغلط» ، فاسمه «بدل الغلط» ، أو فيسمّى بدل الغلط ، «نحو : جاء زيد الفرس» ، أردت أن تقول : جاء الفرس ، فسبقك لسانك إلى زيد ، ثمّ تداركت الغلط فقلت : الفرس ، فمعنى قولنا : بدل غلط ، أنّه يدلّ عن اللفظ الّذى هو غلط ، لا أنّ البدل نفسه هو الغلط ، كما قد يتوهّم من ظاهر اللفظ «ولا يقع» بدل الغلط «من فصيح» ، ولا فيما يصدر عن رويه فلا يكون فى شعر أصلا.

وقد أهمل المصنّف القسم الثالث من أقسام البدل المباين ، وهو بدل النسيان ، وهو أن تعتمد ذكر ما هو الغلط ، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره ، لكن تنسى المقصود ، ثمّ بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ، فمعنى قولنا : بدل نسيان أنّه بدل من شىء ذكر نسيانا.

۱- مسند أحمد بن حنبل ، لاط ، دار احياء الثرات العربى ، بيروت ، ۴ ، ۱۹۹۴ / ۳۱۹.

وقد تبيّن بذلك أنّ الغلط من جهه اللسان ، والنسيان من جهه الجنان ، ولا يقع بدل النسيان أيضا من فصيح ، ولا فيما يصدر عن رويه ، وابن مالك وكثير من النحاه لم يفرّقوا بين بدل الغلط والنسيان ، فسمّوا النوعين بدل غلط ، وإنّما حكمنا بإهمال المصنّف لبدل النسيان مع إمكان إدخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون ، لأنّ المصنّف رحمه الله اعتذر فى حاشيه هذا المتن عند عدم ذكره بأنّه غير مشهور ، ولا يقع من الفصحاء ، فقرّرنا كلامه ، وإنّما لم يقع بدل الغلط من الفصحاء ، لأنّه غير فصيح.

قال البدر الدمامينىّ : ولا أدرى لأىّ معنى جزموا بأنّ بدل الغلط غير فصيح ، مع أنّ النسيان لا ينافى الفصاحه ، أللهمّ إلا أن يكون المراد أنّهم تتبّعوا كلام الفصحاء ، فلم يجدوا بدل الغلط فاشيا فيه ، فحكموا بأنّه غير فصيح نظرا إلى هذا المعنى ، وليس المراد أنّ الإنسان إذا سبق لسانه إلى ذكر ما لم يقصده فتنبّه فذكر المقصود يحكم أنّ لفظ المذكور على سبيل السهو غير فصيح ، انتهى. وقال بعضهم : الظاهر أنّ المراد بالفصاحه البلاغه ، فإنّ الغلط ينافى البلاغه ظاهرا دون الفصاحه باعتبار انتفاء المطابقه لمقتضى الحال ، انتهى. وحكم بتعيين ذلك بعض المحقّقين ، وهو حسن.

تنبيهات : الأوّل : قضيه إطلاق المصنّف أنّ بدل الغلط يصحّ فى النثر ، هو قول سيبويه والأكثرين ، وقال غيره : إنّه وجد فى الشعر دون النثر ، وجوّزه بعضهم فى النثر دون الشعر ، لأنّ الشعر فى الغالب إنّما يقع عن تروّ وفكر ، وهذا نوع غريب أن يجوز شىء فى النثر ، ولا يجوز فى الشعر ، وإنّما المعروف عكس ذلك.

وقال ابن بابشاذ فى شرح الجمل : لا يقاس على بدل الغلط ، لأنّه يقع على غير قصد ، انتهى ، وهو حسن. وقال خطاب (١) : إنّ بدل الغلط لم يقع فى نثر ولا نظم ، وإنّه تطلّبه فلم يجده ، وإنّه طالب به من لقيه ، فلم يعرفه ، واستدلّ المثبتون له بقول ذى الرمه (٢) [من البسيط] :

٥٨٩ - لمياء فى شفتيها حوّه لعس

وفى اللّثات وفى أنيابها شنب (٣)

فإنّ الحوّه : السواد ، والعس : سواد مشوب بحمره ، وقال بعضهم : إنّه محمول على التقديم والتأخير ، أى فى شفتيها حوّه ، وفى لثاتها لعس ، وأيّده بعضهم بأنّ ذا الرمه

١- خطاب بن يوسف ، كان من جلّه النحاه ومحققيهم والمتقدّمين فى المعرفه بعلوم اللسان على الإطلاق ، وهو صاحب كتاب الترشيح ، ينقل عنه أبو حيّان وابن هشام كثيرا. مات بعد ٤٥٠ ه ق. بغيه الوعاه ١ / ٥٥٣.

٢- أبو الحارث غيلان بن عقبه المعروف بذى الرّمه (٧٧ ه - ١١٧ ه). كان شعره الغزلىّ حافلا بالرّقه والعذوبه واللين. الجامع فى تاريخ الأدب العربى ١ / ٤٣٧.

٣- اللغه : حوّه : لون يخالطه الكلمته مثل صدء الحديد ، لعس : سواد مستحسن فى باطن الشفه. شنب : جمال الثغر وصفاء الأسنان.

يوجد فى شعره التقديم والتأخير كثيرا ، ويبطله أنّه يلزم عليه تقديم ما فى حيّز الواو العاطفه ، وهو باطل.

الثانى : الأحسن فى التعبير عطف أقسام بدل المباين ببل ، فيكون من عطف النسق ، لئلا يتوهّم كون البدل فى ذلك صفه لما قبله ، كما فى قولك : رأيت رجلا حمارا ، إذ يحتمل أن يكون أردت بقولك : حمارا جاهلا أو بليدا ، كذا قاله غير واحد ، وفى كلام بعض المحقّقين أنّ ادعاء الغلط وإظهاره فى بدل البداء أبلغ فى المعنى من التصريح بكلمه بل ، وهو ظاهر.

الثالث : قال بعض الأئمه : المختار خلافا للجمهور إثبات بدل الكلّ من البعض لوروده نحو : (يَدْخُلُونَ الْجَنَّهَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئاً* جَنَّاتِ عَدْنٍ) [مريم / ۶۱ و ۶۰] ، فجنات أعربت بدلا من الجنّه ، وهو بدل كلّ من البعض ، وفائدته تقرير أنّها جنّات كثيره لا جنّه واحده ، وقوله [من الخفيف] :

۵۹۰ - رحم الله أعظما دفنوها

بسجستان طلحه الطّلحات (۱)

فطلحه بدل من أعظم ، وهى بعضه ، وقوله [من الطويل] :

۵۹۱ - كأنى غداه البين يوم تحمّلوا

... (۲)

فيوم بدل من الغداه ، وهى بعضه ، انتهى. والجمهور يؤوّلون ذلك كلّه.

إبدال الظاهر من المضمر

هذا «هدايه» إلى مسأله مهمّه من مسائل البدل ، «لا يبدل الظاهر عن المضمر بدل الكلّ من الكلّ إلا من ضمير الغائب ، نحو : ضربته زيدا ، وقوله [من الطويل] :

۵۹۲ - على حاله لو أنّ فى القوم حاتما

على جوده لضنّ بالماء حاتم (۳)

وإنّما لم يبدل من ضميرى المتكلّم والمخاطب ، لأنّهما أقوى وأخصّ من الظاهر ، فلو أبدل منهما لزم أن يكون المقصود بالنسبه وهو البدل أقلّ دلاله من غير المقصود ، فلم يقولوا : بى المسكين مررت ولا عليك الكريم المعوّل. وأمّا ضمير الغائب فلم يكن فى القوّه والوضوح ، كذلك لوجود الاشتباه ، فجوّزوا ضربته زيدا لذلك.

۱- هو لعبيـد الله بن قيس الرقيـات. اللغه : أعظم : جمع العظم أى : القصب الّذى عليه اللحم. طلحه الطلحات : هو طلحه بن عبيد الله بن خلف الخزاعى ، أو طلحه بن عبيد الله بن برى. لسان العرب ۳ / ۲۳۹۹.

۲- تمامه «لدى سـمرات الحى ناقف حنظل» ، وهو من معلقه امرى القيس. اللغه : غداه والغداه : الضحوه. البين : الفرقه. سمرات : جمع سمره من شجر الطلح. الحى : القبيله. نقف الحنظل : شقه عن الهبيد وهو الحب.

۳- هو للفرزدق. اللغه : ضنّ به : بخل بخلا شديدا.

وأفهم تقييد المسأله بالمضمر أنّ إبدال الظاهر من الظاهر جائز كما مرّ ، وببدل الكلّ أنّ ابداله بدل بعض أو اشتمال جائز من المضمر مطلقا ، كقوله [من الرجز] :

٥٩٣ - أو عدنى بالسّجن والأداهم

رجلى فرجلى شثنه المناسم (١)

فرجلى الأوّل بدل من ياء المتكلّم ، بدل بعض من كلّ ، وقوله [من الطويل] :

٥٩٤ - بلغنا السّماء مجدنا وسناؤنا

وإنّا لنرجو فوق ذلك مظهرا (٢)

فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلّم ، وهو نا ، وإنّما جاز ذلك ، لأنّ مدلول الثانى فيه ليس مدلول الأوّل ، فلم يبل بكون الأوّل أقوى وأخصّ ، لأنّ الثانى يفيد فائده زائده على المتبوع.

ويرد على المصنّف رحمه الله أنّهم جوّزوا إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلّ ، إذا كان مفيدا للإحاطه ، نحو قوله تعالى : (تَكُونُ لَنا عِيداً لِأَوَّلِنا وَآخِرِنا) [المائده / ١١٤] ، وأوّلنا وآخرنا بدل كلّ من ضمير المتكلّم المجرور باللام ، ولذلك أعيدت اللام مع البدل ، ولم أر من حكى خلافا فى جواز ذلك ، ولم يعتبر الأخفش قيد إفاده الاحاطه ، فجوزه مطلقا تمسّكا بقوله [من البسيط] :

٥٩٥ - بكم قريش كفينا كلّ معضله

وأمّ نهج الهدى من كان ضليلا (٣)

«وقال بعض المحقّقين» وهو الإمام جمال الدين محمد بن مالك فى التسهيل ، وتبعه الشيخ جمال الدين بن هشام فى الأوضح والجامع : «لا يبدل المضمر» مطلقا «من مثله» أى من مضمر وقوفا مع السماع «ولا من الظاهر» قال فى شرح التسهيل : إنّه لم يسمع ، «وما مثّل به لذلك» فى كلام النحاه «مصنوع على العرب». وما أوهم ذلك جعل توكيدا «فنحو : قمت أنت» ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، ورأيتك إياك ، وأجبت زيدا إيّاه «تأكيد لفظىّ» أمّا نحو : قمت أنت فكونه تاكيدا متّفق عليه من الفريقين ، وأمّا نحو : رأيتك إيّاك ، فالبصريّون على أنّه بدل ، والكوفيّون على أنّه توكيد.

قال ابن مالك : وقول الكوفيّين عندى أصحّ من قول البصريّين ، لأنّ نسبه المنصوب المنفصل من المنصوب المتّصل فى نحو : رأيتك إيّاك كنسبه المرفوع المنفصل من المرفوع المتّصل فى نحو : فعلت أنت ، والمرفوع تأكيد بإجماع ، فليكن المنصوب تأكيدا ليجرى المتناسبان مجرى واحدا. قال المرادىّ : وكأنّه يعنى بقوله : تأكيدا بإجماع أنّه يجوز لا أنّه يتعيّن ، فإنّهم قد أعربوا قمت أنت بدلا ، انتهى ، فتأمّل.

۱- هو لعـديل بن الفرج. اللغه : الأـداهم : جمع أدهم وهو القيـد ، الشـثنه : الغلظه والخشـنونه ، المنـاسم جمع منسم : خف البعير وأراد به تحت قدميه.

۲- هو للنابغه الجعدى. اللغه : السناء : العلو والارتفاع.

۳- لم ينسب البيت إلى قائل معين. اللغه : كفينا : وقينا ، أمّ : قصد ، ضليلا : الشديد الضلال.

وقال الرضىّ والشاطبىّ : والظاهر مذهب البصريّين لما ثبت عن العرب أنّها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل ، فقال : جئت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وإذا أرادت البدل ، وافقت بين التابع والمتبوع ، فقال : جئت أنت ورأيتك إيّاك ، ومررت به به ، فيتّخذ لفظ التوكيد والبدل فى المرفوع ، ويختلف فى غيره ، هكذا نقل سيبويه عن العرب ، وتلقاه منه غيره بالقبول ، وهم المؤتمنون على ما ينقلون ، لأنهم شافهوا العرب ، وعرفوا مقاصدهم ، فلا يعارض هذا بقياس ، انتهى.

وأمّا نحو : أجبت زيدا إيّاه ، فقال ابن مالك : الصحيح عندى أنّه لم يستعمل فى كلام العرب نثره ونظمه ، فلو استعمل لكان توكيدا لا بدلا ، وقال ابن هشام : - وفى ما قاله نظر - لأنّه لا يؤكّد القوىّ بالضعيف ، وقد قالت العرب : زيد هو الفاضل ، وجوّز النّحويّون فى هو أن يكون بدلا ، وأن يكون مبتدأ ، وأن يكون فضلا ، انتهى. وظاهر إيراد قوله : وقد قالت العرب إلى آخره فى سياق الردّ على ابن مالك أنّ فيه ردّا عليه ، وفيه بحث.

تكميل : يوافق البدل متبوعه فى واحد من أوجه الإعراب مطلقا ، وكذا فى واحد من التذكير والافراد وضدّيهما إن كان بدل كلّ ، ما لم يمنع مانع ككون أحدهما مصدرا نحو : (مَفازاً* حَدائِقَ وَأَعْناباً) [النباء / ٣٢ و ٣١] أو قصد به التفضيل كقوله [من الطويل] :

٥٩٦ - وكنت كذى رجلين رجل صحيحه

ورجل رمى فيها الزّمان فشلّت (١)

ويخالفه فى التعريف والتنكير ، فتبدل المعرفه من المعرفه ، والنكره من النكره ومن المعرفه ، لكن إن اتّحد اللفظ فى إبدال النكره من مثلها اشترط أن يكون مع الثانى زياده بيان كقراءه يعقوب (٢) : (وَتَرى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعى إِلى كِتابِهَا) [الجاثيه / ٢٨] بنصب كلّ الثانيه ، فإنّها قد اتّصل بها ذكر سبب الجثو.

ولا يشترط فى إبدال النكره من المعرفه اتّحاد اللفظ ، ولا أن تكون النكره موصوفه خلافا للكوفيين بشهاده السماع بخلافه كقوله [من الوافر] :

٥٩٧ - فلا وأبيك خير منك أنّى

ليؤذينى التحمحم والصهيل

١- هو لكثير عزه. اللغه : شلّ العضو : أصيب بالشّلل ، أو يبس فيطلت حركته أو ضعفت.

٢- يعقوب بن إسحاق كان أعلم الناس فى زمانه بالقراءات والعربيه ، له قراءه مشهوره به ، وهى إحدى القراءات العشر ، مات سنه ٢٠٥ ه ق. بغيه الوعاه ٢ / ٣٤٨.

ویجوز قطع البدل ، نحو : مررت بزید أخوک ، ویحسن مع الفصل ، نحو : (بِشَرٍّ مِنْ ذلِکُمُ النَّارُ) [الحج / ۷۲] ، ویجب أن تبع متعدّدا ، ولم تستوف العده ، نحو : اتّقوا الموبقات (۱) الشرک والسحر ، أی منهنّ الشرک والسحر.

عطف البیان

صمدیه

الخامس : عطف البیان ، وهو تابع یشبه الصّفه فی توضیح متبوعه ، نحو : جاء زید أخوک ، ویتبعه فی أربعه من عشره کالنّعت ، ویفترق عن البدل فی نحو : هند قام أبوها زید ، لأنّ المبدل منه مستغنی عنه ، وهنا لا بدّ منه ، وفی نحو : یا زید الحارث ، وجاء الضّارب الرّجل زید ، لأنّ البدل تکرار العامل ، ویا الحارث والضّارب زید ممتنعان.

شرح

اشاره

«الخامس» من التوابع «عطف البیان» سمّی بذلک ، لأنّه تکرار الأوّل بمرادفه لزیاده البیان ، فکأنّک رددته علی نفسه ، ولم تحتج إلی حرف ، لأنّه عین الأوّل ، قیل : والکوفیّون یسمّونه الترجمه ، لأنّه مفسّر لمتبوعه ، وقال الأعلم فی شرح الجمل : هذا الباب یترجم له البصریّون ، ولا یترجم له الکوفیّون.

«وهو تابع یشبه الصفه» بمعنی النعت السابق بیانه «فی توضیح متبوعه» لکن الصفه توضّح متبوعها بحسب معنی فیه ، وعطف البیان یوضّح متبوعه بحسب الذات ، فقوله : تابع کالجنس یشتمل التوابع کلّها ، وقوله : یشبه الصفه مخرج النعت ، لأنّ المشبه للشیء غیر ذلک الشیء ، فکأنّه قال : تابع غیر صفه ، وقوله : فی توضیح متبوعه یخرج بقیّه التوابع ، لأنّها غیر موضحه ، «نحو : جاء زید أخوک» ، فأخوک عطف بیان لزید ذکر لإیضاحه.

تنبیهات : الأوّل : أجمعوا علی مجیء عطف البیان لإیضاح المعرفه ، وذهب الکوفیّون وجماعه إلی أنّه یجیء لتخصیص النکره أیضا ، ونفاه جمهور البصریّین ، وخرّجوا ما جاء من ذلک علی البدل ، فلذلک لم یثبته المصنّف ، وحجّتهم أنّ البیان بیان کاسمه ، والنکره مجهوله ، والمجهول لا یبیّن المجهول ، ودفع بأنّ بعض النکرات أخصّ من بعض ، والأخصّ یبیّن غیر الأخصّ.

۱- الموبقات : الکبائر من المعاصی : لأنّهنّ مهلکات.

الثانی : قال السعد التفتازانیّ فی شرح التلخیص : فائده عطف البیان لا تحصر فی الإیضاح لما ذکر صاحب الکشاف أنّ البیت الحرام فی قوله تعالی : (جَعَلَ اللهُ الْکَعْبَهَ الْبَیْتَ الْحَرامَ قِیاماً لِلنَّاسِ) [المائده / ۹۷] ، عطف بیان جئ به للمدح للإیضاح ، کما تجئ الصفه لذلک ، انتهی. وردّ أبو حیّان قول الزمخشریّ بأنّهم شرطوا فی عطف البیان الجمود ، والجامد لیس فیه إشعار بمدح ، إنّما یشعر بالمدح المشتقّ ، إلا أن یقال إنّه لمّا وصف عطف البیان هنا بقوله : الحرام اقتضی المجموع المدح ، فیمکن ذلک ، انتهی.

وقضیّه کلام بعضهم أنّ مجئ عطف البیان للمدح رأی أهل المعانی دون النّحویّین ، فلا یرد علی من اقتصر فی فائدته علی ذکر الإیضاح من النّحویّین ، ولو سلم أنّه رأی الجمیع ، أمکن أن یقال : إنّ ذلک مسکوت عنه ، فلا یرد ، أو إنّه باعتبار الأعمّ الأغلب.

الثالث : اشترط الجرجانیّ والزمخشریّ کون البیان أخصّ من متبوعه ، وهو مخالف لقول سیبویه فی : یا هذا ذا الجمّه ، أنّ ذا الجمه عطف بیان ، مع أنّ الإشاره أخصّ من المضاف إلی ذی الأداه کما قاله ابن هشام (۱).

وقال البدر بن مالک : وهو مخالف للقیاس أیضا ، لأنّ عطف البیان فی الجامد بمترله النعت فی المشتقّ ، ولا یلزم تخصیص النعت باتّفاق ، فلا یلزم زیاده تخصیص عطف البیان ، انتهی.

وقصرهما نقل الاشتراط المذکور علی الرجلین تبعا فیه ابن مالک فی شرح الکافیه ، والصواب أنّه قول أکثر النّحویّین ، کما قاله فی حاشیه التسهیل ، لا یقال : یلزم من کونه موضحا أن یکون أعرف ، لأنّا نقول : جاز أن یوضح متبوعه عند الاجتماع ، ولا یکون أوضح منه عند الانفراد ، قاله السّیّد الشریف فی شرح المفتاح.

«ویتبعه» أی یتبع عطف البیان متبوعه وجوبا «فی أربعه من عشره» أوجه الإعراب الثلاثه والإفراد والتذکیر وفروعهنّ «کالنعت» ، تقول : جاءنی محمد أبو الفضل ، کما تقول : جاءنی محمد الفاضل ، فأبو الفضل والفاضل مرفوعان ، والرفع واحد من ثلاثه ، وهی الرفع والنصب والجرّ ، ومفردان ، والإفراد والتثنیه واحد من ثلاثه أیضا ، وهی الإفراد والتثنیه والجمع ، ومذکّران ، والتذکیر واحد من اثنین ، وهما التذکیر والتأنیث ، ومعرّفان ، والتعریف واحد من اثنین أیضا ، وهما التعریف والتنکیر.

ویصحّ فی عطف البیان إعرابه بدل کلّ من کلّ لما فیه من البیان «ویفترق» عطف البیان عن البدل «فی نحو : هند قام أخوها زید» ، فزید عطف بیان علی أخوها ، ولا یجوز أن یکون بدلا منه ، لأنّه لو کان بدلا منه لکان مستغنی عنه ، لأنّ المبدل منه مستغنی عنه ».

۱- سقطت «کما قاله ابن هشام» فی «ط».

فی الکلام ، وهنا لا بدّ منه لاشتماله علی ضمیر رابط للجمله الواقعه خبرا لهند ، إذ الجمله الواقعه خبرا لا بدّ لها من رابط یربطها بالمخبر عنه کما سیأتی ، والرابط هنا هو الضمیر المضاف إلیه الأخ الّذی هو متبوع زید ، ولو أسقط لم یصحّ ، فوجب أن یکون أخوها عطف بیان لا بدلا.

تنبیه : قضیه قوله إنّ المبدل منه مستغنی عنه أنّه فی حکم المطروح لفظا ومعنی ، وهو مذهب المازنیّ ، حکی عنه أنّه کان یقول : إذا أبدلت من الشیء فقد طرحته من لفظیّ ، ولهذا جعل الزمخشری : (أَنِ اعْبُدُوا اللهَ) عطف بیان علی الضمیر فی (بِهِ) من قوله تعالی : (ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِی بِهِ) [المائده / ۱۱۷] ، أی (اعْبُدُوا اللهَ)(۱) قال فی المغنی : وإنّما لم یجعله بدلا توهّما منه أنّ ذلک یخلّ بعائد الموصول ، لأنّ المبدل منه فی قوه الساقط ، فتبقی الصله بلا عائد ، والعائد موجود حسّا ، فلا مانع ، انتهی.

والحقّ أنّ المبدل منه لیس فی حکم الطرح لا لفظا ولا معنی إلا فی بدل الغلط ، کما سنبیّنه من کلام الرضیّ ، فعلی هذا لا مانع من جعل زید فی مثال المصنّف بدلا من أخوها. وقد هدی الزمخشریّ فی المفصّل إلی الحقّ فی المسأله ، فقال وقولهم : إنّ البدل فی حکم تنحیه الأوّل إیذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأکید والصفه فی کونهما تتمتین لما یتبعانه لا أن یعنوا إهدار الأوّل وإطراحه ، ألا تراک تقول : زید رأیت غلامه رجلا صالحا ، فلو ذهبت تهدر الأوّل لم یسدّ کلامک ، انتهی کلامه (۲).

ومثاله هذا نظیر مثال المصنّف ، وفی الارتشاف عن الفارسیّ أنّ معنی قولهم : إنّ المبدل فی نیّه الطرح أنّه یقدّر له عامل من جنس الأوّل یعمل به ، لا إنّ الأوّل مطروح ألبتّه ، لأنّ فی کلام العرب ما یبطل ذلک ، کزید ضربته إیّاه ، فلو طرح الضمیر لم یبق ما یربط الجمله بالابتداء.

وقال الرضیّ - علیه من الله الرضا - لا کلام فی أنّ المبدل لیس فی حکم الطرح لفظا لوجوب عود الضمیر إلیه فی بدل البعض والاشتمال ، وفی بدل الکلّ أیضا ، إذا کان المبدل منه ضمیرا (۳) لا یستغنی عنه ، نحو : ضربت الّذی مررت به أخیک ، أو ملتبسا بضمیر کذلک ، نحو : الّذی ضربت أخاه زیدا کریم ، وقد یعتبر الأوّل فی اللفظ دون الثانی ، قال [من الکامل] :

۵۹۸ - وکأنّه لهق السراه کأنّه

ما حاجبیه معیّن بسواد (۴)

۱- سقط من عطف بیان إلی هنا فی «ح».

۲- الزمخشری ، المفصل فی صنعه الإعراب ، الطبعه الأولی ، بیروت ، دار لکتب العلمیه ، ۱۴۲۰ ه. ص ۱۵۵.

۳- سقط ضمیرا فی «ح».

۴- هو للأعشی. اللغه : اللهق : البیاض ، السراه : أعلی الشیء. وثور الوحش یوصف بأنّه لهق السراه.

وقال [من الكامل] :

٥٩٩ - إنّ السّيوف غدوّها ورواحها

تركت هوازن مثل قرن الأعضب (١)

ولو كان فى حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثانى.

وليس فى حكم الطرح معنى إلا فى بدل الغلط ، وقولهم : إنّ المقصود بالنسبه هو البدل دون المبدل منه ممنوع إلا فى بدل الغلط ، لأنّ المبدل منه فى الأبدال الثلاثه منسوب إليه فى الظاهر ، ولا بدّ أن يكون فى ذكره فائده لم تحصل لو لم تذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ، ولا سيّما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه و آله ، فادّعاء كونه غير مقصود بالنسبه مع كونه منسوبا إليه فى الظاهر واشتماله على فائده يصحّ أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر ، انتهى.

«وفى نحو : يا زيد الحارث ، وجاء الضارب الرجل زيد» ، فالحارث فى المثال الأوّل عطف بيان على زيد ، وزيد فى المثال الثانى عطف بيان على الرجل ، ولا يجوز أن يكونا بدلين ، «لأنّ البدل فى نيّه تكرار العامل» فلو جعلا بدلين كان التقدير يا الحارث وجاء الضارب زيد. والحال أن «يا الحارث» بالجمع بين أل وحرف النداء «والضارب زيد» بإضافه الصفه المحلّاه بأل إلى المجرّد منها «ممتنعان» ، لأنّ أل وحرف النداء لا يجتمعان هنا ، والصفه المحلّاه بأل إلى المجرّد منها ممتنعان ، لأنّ أل وحرف النداء لا يجتمعان هنا ، والصفه المحلّاه بأل لا تضاف إلا إلى المعرّف بها ، وأجاز الفرّاء إضافه الصفه المذكوره إلى جميع المعارف ، فلا يمتنع عنده جعل زيد بدلا من الرّجل.

فائده : قال الأعلم فى شرح الجمل : الدليل على أنّ البدل فى نيه تكرار العامل ثلاثه أدّله : شرعىّ ولغوىّ وقياسىّ. فالشرعىّ فى قوله تعالى : (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ* اتَّبِعُوا) [يس / ٢١ و ٢٠] ، و (قالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) [الأعراف / ٧٥] ، واللغوىّ قول الشاعر [من الوافر] :

٦٠٠ - إذا ما مات ميت من تميم

فسرّك أن يعيش فجئ بزاد

بخبز أو بلحم أو بتمر

أو الشىء الملفّف فى البجاد (٢)

والقياسىّ نحو : يا أخانا زيد ، إذ لو كان فى غير نيّه النداء لقال : يا أخانا زيدا.

تنبيهات : الأوّل : هذه العلّه وهى كون البدل فى نيه تكرار العامل تجرى فى مسائل أخر ، فتمتنع البدليّه ، ويتعيّن عطف البيان ، ولذلك قال المصنّف فى نحو : يا زيد الحارث.

۱- هو للأخطل. اللغه : هوازن : أبو قبيله ، وهو هوازن بن منصور بن عكرمه ، الأغضب : المكسور القرن.

۲- هما ليزيد بن عمرو بن الصعق أو لأبى المهوش الأسدى. اللغه : البجاد : كساء مخطّط (ج) بجد.

فمنها أن يتبع مجرور ، أى بمفصّل ، نحو : بأىّ الرجلين زيد وعمرو مررت ، فلو جعلت زيدا ، وما عطف عليه بدلا من الرجلين ، والبدل فى نيّه تكرار العامل ، لزم إضافه أىّ إلى المعرفه المفرده ، وهى لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدّر ، نحو : أىّ زيد أحسن ، بمعنى أى أجزائه أحسن ، أو عطف على أىّ مثلها ونحو [من الكامل] :

٦٠١ - ...

أيّى وأيّك فارس الأحزاب (١)

ومنها أن يتبع مجرور كلا بمفصّل ، نحو : كلا أخويك زيد وعمرو عندى ، فلو جعل زيد وما عطف عليه بدلا من أخويك ، لزم إضافه كلا إلى مفرد ، وهى أنّما تضاف إلى مثنى غير مفرد ، وشذّ قوله [من البسيط] :

٦٠٢ - كلا أخى وخليلى واجدى عضدا

فى النّائبات وإلمام الملّمات (٢)

ومنها أن يتبع المنادى باللقب مرفوعا أو منصوبا نحو : يا سعيد كرز (٣) بالفرع أو كرزا بالنصب ، فلو جعل كرز أو كرزا بدلا لزم ضمّه بخلاف يا سعيد كرز بالضمّ ، فإنّه يمتنع أن يكون عطف بيان ، ويجب إعرابه بدلا.

الثانى : امتناع البدليّه فى جميع هذه المسائل مبنىّ على أنّ البدل لا بدّ أن يكون فى نيّه تكرار العامل ، وفيه نظر ، لأنّهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل ، وقد جوّزوا فى أنّك أنت ، كون أنت تاكيدا ، وكونه بدلا ، مع أنّه لا يجوز إن أنت ، قاله ابن هشام فى حواشى التسهيل ، وسبقه إلى ذلك ابن القواس فى شرح الدرّه.

قال ابن النحاس فى التعليقه : إنّما اغتفر فى الثوانى ما لم يغتفر فى الأوائل من قبل أنّه إذا كان ثانيا يكون ما قبله قد ، وفى الموضع ما يقتضيه مجازا لتوسّع فى ثانى الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسّع من أوّل الأمر ، فإنّا حينئذ لا نعطى الموضع شيئا ممّا يستحقّه ، انتهى. وهذه قاعده يبتنى عليها كثير من المسائل ، فاحفظها.

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

الثالث : إنّما قال المصنّف رحمه الله : ويفترق عن البدل فى نحو : هند قام أخوها إلخ إشاره إلى أنّ عطف البيان يفترق عن البدل فى غير ما ذكره من الصور.

١- صدره «فلئن لقيتك خاليين لتعلمن» ، ولم يسمّ قائله. اللغه : خاليين : منفردين وهو حال من الفاعل والمفعول.

٢- لم يعين قائله. اللغه : عضدا : معينا وناصرا ، النائبات : جمع نائبه ، وهى ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر ، إلمام : نزول ، الملمات : جمع ملمه ، وهى ما يترل بالمرء من المحن والمصائب.

٣- كرز : لقب : قال سيبويه : إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى اللقب ، وذلك قولك : هذا سعيد كرز ، جعلت كرزا معرفه لأنّك أردت المعرفه الّتى أردتها إذا قلت : هذا سعيد ، فلو نكّرت كرزا صار سعيد نكره لأنّ المضاف أنّما يكون نكره ومعرفه بالمضاف إليه. لسان العرب ۴ / ۳۴۱۵.

فمنها أنّ عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر ، لأنّه فى الجوامد نظير النعت فى المشتقات ، قال فى المغنى : ووهم الزمخشرى وأجاز فى (أَنِ اعْبُدُوا اللهَ) [المائده / ١١٧] ، أن يكون بيانا للهاء من قوله تعالى : (إِلَّا ما أَمَرْتَنِي بِهِ) ذهولا عن هذه النكته ، وممّن نصّ عليها من المتأخّرين أبو محمد بن السّيّد وابن مالك ، والقياس معهما ، وأمّا البدل فيكون عند الجمهور تابعا لمضمر كرأيته إيّاه ، ولظاهر كرأيت زيدا ، وخالفهم ابن مالك ، وقد مرّ الكلام على ذلك.

ومنها أنّه لا يخالف متبوبه فى تعريفه وتنكيره ، وأمّا قول الزمخشريّ إنّ (مَقامُ إِبْراهِيمَ) عطف على (آياتٌ بَيِّناتٌ) [آل عمران / ٩٧] ، فقال ابن هشام : إنّه سهو ، ثمّ اعتذر عنه بقوله قد يكون عبّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ، ولا يختلفون فى جواز التخالف فى البدل كما مرّ. قال الرضىّ ، والّذى يقول عندى إنّه يجوز التخالف فى عطف البيان أيضا.

ومنها أنّه لا يكون جمله بخلاف البدل ، نحو : (ما يُقالُ لَكَ إِلَّا ما قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقابٍ أَلِيمٍ) [فصلت / ٤٣] ، ونحو : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [الأنبياء / ٣] ، وهو أصحّ الأقوال فى عرفت زيدا أبو من هو.

ومنها أنّه لا يكون تابعا لجمله بخلاف البدل ، نحو (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ* اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْئَلُكُمْ أَجْراً) [يس / ٢١ و ٢٠] ، ونحو (أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ* أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ) [الشعراء / ١٣٣ و ١٣٢] ، وقوله [من الطويل] :

٦٠٣ - أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا

وإلا فكن فى السّرّ والجهر مسلما (١)

ومنها أنّه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثاماً* يُضاعَفْ لَهُ الْعَذابُ) [الفرقان / ٦٩ و ٦٨].

ومنها أنّه لا يكون بلفظ الأوّل ، ويجوز ذلك فى البدل بشرط أن يكون مع الثانى زياده بيان كما مرّ ، وهذا الفرق ذهب إليه ابن الطراوه ، وتبعه ابن مالك وولده ، وحجّتهم أنّ الشىء لا يبيّن نفسه ، وقد مضى إبطالها على أنّ حجّتهم هذه تقضى أنّ البدل ليس مبيّنا للمبدل منه ، وليس كذلك ، ولهذا منع سيبويه : بى المسكين ، وبك المسكين ، دون به المسكين ، وإنّما يفارق البدل عطف البيان فى أنّه بمترله جمله استونفت للتبيين ، والعطف تبيين بالمفرد المحض ، قاله ابن هشام فى المغنى.

١- لم يسمّ قائله.

الأسماء العامله المشبهه بالأفعال

صمديه

الأسماء العامله المشبّهه بالأفعال وهى خمسه أيضا :

الأوّل : المصدر ، وهو اسم للحدث الّذى اشتقّ منه الفعل ، ويعمل عمل فعله مطلقا ، إلا إذا كان مفعولا مطلقا ، إلا إذا كان بدلا عن الفعل ، ففيه وجهان ، والأكثر أن يضاف إلى فاعله ، ولا يتقدّم معموله عليه ، وإعماله مع اللّام ضعيف ، كقوله «ضعيف النّكايه اعداءه».

شرح

اشاره

هذه «الأسماء العامله» عمل الفعل «المشبّهه بالأفعال» ، إعلم أنّ العمل أصل فى أفعال ، فرع فى غيرها ، وذلك أنّ الفعل وضع ليسند إلى شيء ، فلذلك وجب ذكر مرفوعه ، لأنّه مقتضاه ، والمقتضى مرتبته التقديم على مقتضاه ، وكان حقّه أن لا يطلب غير المسند إليه ، ولا يعمل إلا فيه ، لأنّه لم يوضع لطلب غيره ، لكنّه عمل فى غير المسند إليه من المفاعيل الّتى لم تقم مقام الفاعل بالتبعيّه للفاعل لاقتضائه لها ، فصار الفعل فى عمل المسند إليه أصلا ، وفى غيره تبعا ، وغير الفعل من الصفات والمصدر فروع عليه فى العمل ، لأنّها لم توضع لما وضع له الفعل ، لكنّها شابهت الفعل من حيث دلالتها على معناه ، فأعملت عمله.

«وهى أيضا خمسه : المصدر» واسما الفاعل والمفعول والصفه المشبهه وأفعل التفضيل ، وعدّها بعضهم ستّه بزياده اسم الفعل ، واعتذر المصنّف عن إهماله فى الحاشيه بعدم اشتداد الحاجه إليه ، وبعضهم سبعه بزياده المثال (۱) ، ولم يتعرّض له ، لأنّه محوّل من اسم الفاعل ، كما سنبيّنه.

وأوصلها ابن هشام فى الشذور إلى عشره ، السبعه المذكوره واسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدان (۲) ، وأمّا اسم المصدر فإنّما لم يعترض له ايضا لندورا أعماله ، بل البصريّون يمنعون إعماله نظرا إلى أنّ أصل وضعه لغير المصدر ، وأمّا الظرف والمجرور المعتمدان فاكتفى عن ذكره هنا بذكره فى حديقه الجمل ، وسيأتى الكلام عليها هنالك ، إن شاء الله تعالى.

تنبيه : إنّما أتى المصنّف بأيضا هنا لموافقه هذه الأسماء ما ذكر قبلها من التوابع فى العدد الأوّل من الأسماء العامله عمل الفعل المصدر ، هذا التعبير متّفق عليه ، قال فى شرح

۱- المثال : ما حول للمبالغه من فاعل إلى فعّال أو مفعال أو فعول بكثره ، أو فعيل أو فعل بقلّه ، شذور الذهب ، ص ۳۹۲.

۲- يعنى اعتمد الظرف والمجرور على النفى أو الاستفهام أو الاسم المخبر عنه أو الاسم الموصوف أو الاسم الموصول. المصدر السابق ، ص ۴۱۰.

الضوء (۱) : وإنّما سمّى به ، لأنّ الفعل يصدر عنه ، والمصدر فى الأصل هو الموضع الّذى تصدر عنه الإبل.

قال الرضىّ وسيبويه : يسمّى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا ، قال ابن مالك : وهو من تسميه الشىء بلفظ مدلوله ، وبدأ به ، لأنّه أصل المشتقّ على الصحيح كما سيأتى ، ولأنّه يعمل فى الأزمنه كلّها.

«وهو اسم للحدث» أى اسم يدلّ على الحدث مطابقه كالضرب أو تضمّنا كالجلسه والجلسه ، وهذا كالجنس يشمل المحدود وغيره من أسماء المصادر ونحوها ، وقوله : «الّذى اشتقّ منه الفعل» أخرج ما عدا المحدود ، وهذا الحدّ أولى من حدّه فى التهذيب (۲) تبعا للكافيه ، بأنّه اسم الحدث الجارى على الفعل لما فى لفظ الجرى ان من الإبهام الّذى ينبغى صيانه الحدّ عن مثله ، وفسّر بعضهم جرى انه على الفعل باشتماله على جميع حروفه ، وهو منقوض بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبهه ، فإنّها جاريه على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع حروف أفعالها ، فالأولى أن يفسّر الجريان بما قاله غير واحد من أنّه إيراد اسم الحدث بعد ما اشتقّ منه منصوبا به على أنّه مفعول مطلق ، وحينئذ تخرج المذكورات قطعا.

ثمّ حدّه هنا مبنىّ على مذهب البصريّين من أنّ المصدر أصل الفعل ، وهو فرعه ، وذهب الكوفيّون إلى العكس ، وقال ابن طلحه ، كلّ منهما أصل ، فلا اشتقاق.

احتجّ البصريّون من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ المصدر اسم ، والاسم أولى بالأصاله من الفعل.

الثانى : أنّ المصدر يدلّ على معنى واحد ، وهو الحدث ، والفعل يدلّ على معنيين ، وهما الحدث والزمان ، والواحد قبل الاثنين.

الثالث : وهو العمده ، إنّ كلّ فرع يوجد من أصل ، ويصاغ منه ، ينبغى أن يكون فى الفرع ما فى الأصل مع زياده ، هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضه ، وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زياده أحد الأزمنه الّتى هى الغرض من وضع الفعل ، لأنّه كان يحصل فى نحو قولك : لزيد ضرب ، نسبه الضرب إلى زيد ، لكنّهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر (۳) ، فوضعوا الفعل الدالّ بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان.

۱- «الضوء» شرح لمحمد بن محمد الأسفراينى على كتاب «المصباح» فى النحو للمطرزى النحوىّ المتوفى سنه ۶۱۰ ه ق ، وقد اعتنى عدد من العلماء بشرح الضوء. كشف الظنون ۲ / ۱۷۰۸.

۲- التهذيب فى النحو لأبى البقاء العكبرى المتوفى سنه ۵۳۸ ه ق المصدر السابق ۱ / ۵۱۸.

۳- أخصر : أوجز.

واحتجّ الكوفيّون من ثلاثه أوجه أيضا :

الأوّل : إنّ الفعل يعمل فى المصدر كقوله : نظرت نظرا ، والعامل أولى بالأصاله ، ونقض بالحروف ، فإنّها يعمل فى الأسماء والافعال ، وليست أصولا لها.

الثانى : إنّ المصدر يذكر توكيدا للفعل كقولك : قمت قياما ، والمؤكّد أولى بالإصاله ، ونقض بنحو : قام القوم أجمعون ، مع أنّ أحدهما غير مشتقّ من الآخر.

الثالث : إنّ المصدر يعتلّ بإعتدال الفعل كقولك : قام قياما وصام صياما ، ويصحّ بصحّته كقولك : عاود عوادا ، والمتبوع أولى بالأصاله ، ونقض بالمضارع ، فإنّه يعتلّ بإعتلال الماضى ، نحو : قام يقوم ، ويصحّ بصحّته ، نحو : عور يعور ، وليس أحدهما مشتقّا من الآخر.

تنبيهات : الأوّل : بنى بعض المتأخّرين تعيّن الفعل الّذى يشتقّ المصدر منه على قول الكوفيّين على الخلاف فى الأفعال أيّما زمانه أسبق. فقيل : الماضى ، وقيل : المستقبل ، وهو الحقّ ، لأنّ الماضى كان قبل وجوده مستقبلا ، إذ هو مسبوق بعدمه.

الثانى : اختلف فى الصفه ، فالجمهور على أنّ أصلها المصدر ، قال ابن مالك فى شرح التسهيل ببعض ما استدللنا به على فرعيه الفعل بالنسبه إلى المصدر ، ويستدلّ على فرعيه الصفه بالنسبه إليه ، لأنّ كلّ صفه تضمّنت حروف الفعل فيها ما فى المصدر من الدلاله على الحدث ، وتزيد بالدلاله على ما هى له كما زاد الفعل بالدلاله على الزمان المعيّن ، فيجب كون الصفه مشتقّه من المصدر لا من الفعل ، إذ ليس فيها ما فى الفعل من الدلاله على زمان معيّن ، وذهب جماعه إلى أنّ أصلها الفعل ، ونسب الرضىّ هذا القول إلى السيرافىّ.

وقال العلامه الحسن بن المطهر الحلىّ رحمه الله (١) فى نهايه الأصول : ذكر أبو على فى التمكله (٢) أنّها مشتقّه من الأفعال ، وكذا عبد القاهر ، واستدلّ أبو على بكونها جاريه على سنن الأفعال وطريقتها ، والأفعال أصولها القريبه ، والمصادر الّتى هى أفعال حقيقه أصولها البعيده ، وإذا ثبت هذا كان لنا أن نشتقّها من الأفعال لأصالتها القريبه ومن المصادر لأصالتها البعيده ، انتهى.

١- الحسن بن يوسف بن على بن المطهر الحلىّ يعرف بالعلّامه من أئمه الشيعه وأحد كبار العلماء له كتب كثيره منها «كتر العرفان فى معرفه القرآن» و «مطالب العلميه فى علم العربيه. الأعلام للزركلى ٢ / ٢٤٤ ..

٢- التكمله كتاب فى النحو ، صنفه أبو على الفارسى بعد تصنيف الإيضاح فى النحو. كشف الظنون ١ / ٢١١.

أنواع الاشتقاق

فائده : الاشتقاق ثلاثه أقسام : أصغر : وهو اتّفاق اللفظين فى الحروف الأصليّه والترتيب ، نحو : بصر وبصير ، وصغير ، ويسمّى كبيرا. وأوسط ، وهو اتّفاقها فى الحروف دون الترتيب ، نحو : جيذ وجذب. وأكبر : وهو اتّفاقها فى بعض الحروف دون بعض ، نحو : ثلم وثلب ، وحيث أطلق الاشتقاق ، فالمتبادر الأوّل.

«ويعمل المصدر عمل فعله» المشتقّ منه فى التعدى واللزوم ، فإن [كان] لازما (۱) لزم المصدر ، أو متعديّا ، تعدّى على حسب تعديه ، فتقول : عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا ، ومن إعطائك زيدا درهما ، ومن ظنّك عمرا قائما ، ومن إعلامك زيدا (۲) عمرا قائما. «مطلقا» أى سواء كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ، تقول : أعجبنى ضرب زيد عمرا أمس ، كما تقول : الآن أو غدا.

سبب إعمال المصدر

تنبيهان : الأوّل : اختلف فى سبب إعمال المصدر عمل فعله ، فقيل : لشبهه بالفعل معنى من حيث كونه بتقدير أن والفعل ، وهو قضيه كلام المصنّف رحمه الله حيث قال فى ترجمه باب الأسماء العامله لشبهه بالأفعال ، فتأمّل.

قال الرضىّ : وتقديرهم له بأن والفعل لا يتمّ إذا كان بمعنى الحال ، لأنّ أن إذا دخلت على المضارع خلّصته للاستقبال ، بخلاف ما إذا دخلت على الماضى فإنّه يبقى معها على معنى المضى ، لكنهم قدّروه بأن دون ما وكى ، وإن كان فى الحال أيضا لكونها أشهر وأكثر استعمالا منهما ، ولتقديرهم له بأن والفعل ، ووهم بعضهم فظنّ أنّه لا يعمل حالا لتعذّر تقديره إذن بأن ، انتهى.

وقال غير واحد منهم ابن هشام فى الأوضح والقطر ما معناه أنّه إذا كان بمعنى المضىّ أو الاستقبال قدّر بأن ، وإذا كان بمعنى الحال قدّر بما. قال الدمامينىّ : ولك تقدير المصدر فى جميع الحالات بالفعل مع ما ، لأنّها تدخل على الأفعال الثالثه ، نحو أعجبتنى ما صنعت أمس ، وما تصنع الأن ، وما تصنع غدا ، انتهى.

وقال ابن مالك فى شرح الكافيه : يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل ، بل لأنّه أصل ، والفعل فرع ، ولذلك يعمل مرادا به المضىّ أو الحال أو الاستقبال بخلاف اسم الفاعل ، فإنّه يعمل لشبهه بالفعل المضارع ، فاشترط كونه حالا أو مستقبلا ، لأنّهما مدلولا المضارع. وقال بعضهم : إنّما عمل لنيابته عن الفعل ، ولذلك عمل فى الأزمنه كلّها ، لأنّ الفعل لا يشترط فيه زمان مخصوص. ».

۱- لازما ذكر فى «س وح».

۲- سقط زيدا فى «ح».

شرط عمل المصدر

الثانى : يشترط لعمل المصدر أمورا.

الاوّل : أن لا يصغّر ، فلا يقال : أعجبنى ضريبك زيدا ، لأنّ التصغير من خصائص الأسماء ، فيبعد به عن الفعل ، وهذا الشرط مجمع عليه.

الثانى : أن لا يحدّ بالتاء أو التثنيه أو الجمع ، فلا يقال : أعجبتنى ضربتك أو ضربتاك أو ضرباتك زيدا ، لأنّ الفعل يصدق على القليل والكثير ، والمصدر إنّما عمل لمشابهته له أو أصالته أو نيابته عنه ، فروعى فيه أن لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكر ، وما ورد فى كلامهم ممّا يخالف ذلك فشاذّ ، لا يقاس عليه ، قاله ابن مالك.

الثالث : أن لا يتبع بنعت أو غيره قبل العمل فلا يقال : أعجبنى ضربك الشديد زيدا ، لأنّه مع معموله كموصول مع صلته ، فلا يفصل بينهما ، وأما قول الحطيئه [من البسيط] :

۶۰۴ - أزمعت يأسا مبينا من نوالكم

ولن ترى طاردا للحرّ كاليأس (۱)

فمن متعلّق بيئست محذوفا لا بيأسا ، كما توهّمه بعضهم ، فإن اتبع بعد العمل جاز كقوله [من الخفيف] :

۶۰۵ - إنّ وجدى بك الشديد أرانى

عاذرا فيك من عهدت عذولا (۲)

الرابع : أن لا يكون مضمرا ، فلا يقال : ضربى زيدا أحسن ، وهو عمرا قبيح ، لأنّه بالإضمار يبعد عن مشابهه الفعل ، وأجاز ذلك الكوفيّون ، واستدلّوا بقول زهير [من الطويل] :

۶۰۶ - وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم

وما هو عنها بالحديث المرجّم (۳)

قالوا : فعنها متعلّق بالضمير العائد إلى الحديث المفهوم من السياق ، وتأوّله البصريّون على تعليق عن بمحذوف ، أى أعنى عنها ، وفيه نظر ظاهر.

وأجاز أبو على فى روايه الرمانىّ وابن جنىّ إعماله مضمرا فى المجرور ، وجماعه فى الظرف ، وأجاز الرضىّ إعماله فيها. قال ابن عقيل : وأطلق النّحويّون النقل عن الكوفيّين فى إعمالهم ضمير المصدر مع اختلاف النقل فى إعمال صريحه.

الخامس : أن لا يكون محذوفا ، لأنّه يكون كحذف الموصول مع بعض الصله وإبقاء البعض ، إذ هو مع معموله كموصول (۴)

مع صله. قال ابن هشام فی شرح القطر : ولهذا ».

ص: ۵۷۵

۱- اللغه : أزمعت : عزمت وصممت ، النوال : النصیب والعطاء.

۲- لم ینسب هذا البیت إلی قائل معین. اللغه : الوجد : العشق ، عذولا : فعول بمعنی الفاعل : أی عاذل ، أو هو صیغه مبالغه معناه الشدید العذل والعذل : اللوم والتعنیف علی ما تفعله.

۳- اللغه : الذوق : التجربه ، والحدیث المجرم : الّذی یرجم فیه بالظنون ، أی یحکم فیه بظنونها.

۴- سقطت «إذ هو مع معموله کموصول» فی «ح».

ردّوا على من قال فى بسم الله : إنّ التقدير ابتدائى بسم الله ثابت ، فحذف المبتدأ والخبر ، وأبقى معمول المبتدإ ، وجعلوا من الضروره قوله [من البسيط] :

۶۰۷ - هل تذكرنّ إلى الدّيرين هجرتكم

ومسحكم صلبكم رحمان قربانا (۱)

لأنّه بتقدير وقولكم يا رحمن قربانا ، انتهى ، والأولى أن يقال : أنّه بتقدير قائلين يا رحمن قربانا.

فإذا توفّرت هذه الشروط للمصدر عمل عمل فعله مطلقا ، كما مرّ ، «إلا إذا كان مفعولا مطلقا» لأنّ تقديره بأن والفعل أو بما والفعل حينئذ متعذّر ، إذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربه أو ضربا شديدا ضربت أن ضربت ، وأمّا قولك : ضربت ضرب الأمير اللص ، فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا فى الحقيقه ، بل المفعول المطلق محذوف ، تقديره ضربا مثل ضرب الأمير اللص ، فالعمل فى نحو قولك : ضربت ضربا زيدا ، وقولك : ضربه زيدا فى جواب من قال لك : كم ضربت؟ ليس للمصدر ، بل للفعل الظاهر فى المثال الأوّل وللمقدّر فى المثال الثانى ، «إلا إذا كان» المفعول المطلق «بدلا من الفعل» ، أى سادا مسدّه بعد حذفه وجوبا «ففيه وجهان» :

أحدهما : أن يكون العامل الفعل المحذوف ، بناء على أنّ الأصل فى العمل له ، ولا ينعزل عنه بالحذف ، وهذا رأى المبرّد والسيرافىّ وجماعه.

الثانى : أن يكون العامل المصدر لا لكونه مصدرا ، بل لكونه بدلا عن الفعل بدليل أنّه لا يجمع بينهما لفظا ، كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه ، فإذا قلت سقيا زيدا ، فزيدا منصوب سقيا من حيث إنّه قام مقام اسق ، لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق ، وإلا لزم أن يعمل كلّ مصدر هو مفعول مطلق ، وهذا الوجه ذهب إليه سيبويه والأخفش والفرّاء والزجّاج والفارسىّ ، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه ، وهذا وجه ثالث.

تنبيه : المفعول المطلق لا يكون بدلا عن الفعل حقيقه ، إذ لو كان لم يقدّر الفعل قبله ، فلم ينتصب ، وإنّما يقال : إنّه بدل عن الفعل مجازا ، إذا لم يجز إظهار الفعل ، فكأنّه بدل منه ، قاله الرضىّ.

«والأكثر» فى المصدر «أن يضاف إلى فاعله» ، لأنّه محلّه الّذى يقوم به ، فجعله معه كلفظ واحد باضافته إليه أولى من رفعه له ، ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله تعالى : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) [البقره / ۲۵۱] ، ويجوز أن يضاف إلى مفعوله إذا قامت

۱- هو لجرير من قصيده طويله يهجو فيها الأخطل. اللغه : الديرين : تثنيه الدير ، وهو معبد من معابد النصارى ، صلبكم : جمع صليب ، قربانا : أى تقربا.

قرينه على كونه مفعولا- إمّا بمجئ تابع له منصوب حملا- على المحلّ ، نحو : أعجبنى ضرب زيد الكريم بنصب الكريم ، أو بمجى الفاعل بعده صريحا كقوله [من البسيط] :

۶۰۸ - أفنى تلادى وما جمّعت من نشب

قرع القواقيز أفواه الأباريق (۱)

فيمن رواه برفع الأفواه ، والقوافيز جمع قاقوزه بالزاء ، وهو القدح ، ويروى القوارير بالراء المهمله أو بقرينه معنويّه ، نحو : أعجبنى أكل الخبز.

إعراب تابع ما أضيف إليه المصدر

تنبيه : تابع ما أضيف إليه المصدر من فاعل أو مفعول يجرّ على اللفظ ، أو يحمل على المحلّ ، فيرفع إن كان المضاف إليه فاعلا كقوله [من الكامل] :

۶۰۹ - حتى تهجّر فى الرّواح وهاجها

طلب المعقّب حقّه المظلوم (۲)

برفع المظلوم نعتا للمعقّب على محلّه ، أى كما يطلب ، والمعقّب المظلوم حقّه ، وينصب إن كان المضاف إليه مفعولا- كقوله [من الرجز] :

۶۱۰ - قد كنت دانيت بها حسّانا

مخافه الإفلاس والليّانا (۳)

فالليّان عطف على محلّ الإفلاس.

هذا مذهب الكوفيّين وبعض البصريّين ، وذهب سيبويه والجمهور إلى منع الاتّباع على المحلّ ، وما جاء من ذلك فمؤوّل. قال المرادىّ : والظاهر الجواز لكثره الشواهد على ذلك ، والتأويل خلاف الظاهر ، انتهى.

وعلى الجواز فقد اختلف فى المختار من ذلك ، فقال طائفه : المختار الاتّباع على اللفظ ، وقال الكوفيّون : وهو كذلك إلا أن يفصل بين التابع والمتبوع بشىء فيستويان ، نحو : يعجبنى ضرب زيد عمرا وبكر ، ويتعيّن الإتّباع على المحلّ بلا خلاف ، إذا كان المفعول المضاف إليه ضميرا ، نحو : يعجبنى زيد إكرامكه وعمرا ، ولا يجوز الاتّباع على اللفظ إلا فى ضروره ، ذكره [أبو حيّان] فى الإرتشاف.

١- هو للأقيشر الأسدىّ واسمه المغيره بن الأسود. اللغه : التلاد : المال القديم ، نشب : الثابت من الأموال كالدور والضياع.

٢- هو للبيـد بن ربيعه العـامرى يصف حمارا وحشـيأ وإتانه. وشـبه به ناقته. اللغه : تهجّر : سار فى الهاجره. الرواح : هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ويقابله الغدو ، هاجها : أزعجها ، المعقب : الّذى يطلب حقّه مرّه بعد أخرى.

٣- ينسب هذا البت إلى زياد العنبرى وروبه بن العجاج التميمى. اللغه : دانيت : أقرضـته وأقرضنى ، حسّان : اسم رجل ، الإفلاس : الفقر ، الليّان : الممّاطله فى أداء الدين.

تقدّم معمول المصدر عليه

«ولا يتقدّم معموله» أى المصدر «عليه» ، لأنّه عند العمل مؤوّل بحرف مصدرىّ مع الفعل ، والحرف المصدرى موصول ، ومعمول المصدر فى الحقيقه معمول الفعل الّذى هو صله الحرف ، ومعمول الصله لا يتقدّم على الموصول ، وأمّا قوله [من الهزج] :

٦١١ - وبعض الحلم عند الجهل للذّله إذعان

... (١)

فمؤوّل على إضمار فعل.

قال ابن هشام : وأجاز السهيلىّ تقديم الجار والمجرور ، واستدلّ بقوله تعالى : (لا يَبْغُونَ عَنْها حِوَلاً) [الكهف / ١٠٨] ، وقولهم : أللهمّ اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا ، انتهى.

وتبعه الرضىّ فقال : وأنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه ، إذا كان ظرفا أو شبهه ، نحو : قولك : أللهمّ ارزقنى من عدوّك البراءه وإليك الفرار ، وقال تعالى : (وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِما رَأْفَهٌ) [النور / ٢] ، وقال : (بَلَغَ مَعَهُ السَّعْىَ) [الصافات / ١٠٢] ، وفى نهج البلاغه : قلّت عنكم نبوته (٢). ومثله فى كلامهم كثير ، وتقدير الفعل فى مثله (٣) تكلّف ، وليس كلّ مؤوّل بشىء حكمه حكم ما أوّل به ، فلا منع من تأويله بالحرف المصدرىّ من جهه المعنى ، مع أنه لا يلزمه أحكامه ، بلى لا يتقدّم عليه المفعول الصريح لضعف عمله ، والظرف وأخوه يكفيهما رائحه الفعل ، حتى أنّه يعمل فيهما ما هو فى غايه البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى : (ما أَنْتَ بِنِعْمَهِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) [القلم / ٢] ، فقوله : (بِنِعْمَهِ رَبِّكَ) متعلّق بمعنى النفى ، أى انتفى بنعمه الله وبحمده منك الجنون ، ولا معنى لتعلّقه بمجنون ، انتهى.

قال الدمامينىّ : وهنا نكته ، ينبغى التنبيه لها ، وهى أنّ المصدر إنّما يتقدّر بالحرف المصدرىّ والفعل ، حيث يكون فاعل المصدر أو نائبه مذكورا ، أمّا بطريق الرفع كما فى أعجبنى قيام الزيدان وضرب السارقان لإمكان التأويل هنا ، لأنّك إذا جئت بالفعل وجدت فى اللفظ ما تستند إليه فيستقيم التأويل ، وأمّا حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر فى الترتيب أصلا ، فإنّ التأويل بذلك يمتنع لما يلزم من بقاء الفعل بلا فاعل أو نائب عنه. ».

١- هو للفند الزمانى.

٢- نهج البلاغه ، ترجمه جعفر شهيدى خطبه ٢٢١.

٣- حذف مثله فى «ح».

ففى القسم الأوّل يمتنع التقديم ، لأنّه من باب تقديم معمول الصله على الموصول ، فإن تقدّم ما يتخيّل أنّه معمول للمصدر قدّر له عامل متقدّم يفسّره المتأخّر ، كما إذا قلت : أعجبنى عن الشعر بعدك ، فالتقدير : أعجبنى بعدك عن الشعر بعدك ، وحذف المصدر مدلولا عليه بالمذكور آخرا ، وفى القسم الثانى يجوز تقديم معمول الّذى هو ظرف أو شبهه للانتفاء المانع ، نحو : (وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِما رَأْفَةٌ) [النور / ٢] ، (أَكانَ لِلنَّاسِ عَجَباً) [يونس / ٢] ، ومنه قول كعب فى قصيدته المشهوره [من البسيط] :

٦١٢ - ضخم مقلّدها فعم مقيّدها

فى خلقها عن بنات الفحل تفضيل (١)

قال ابن هشام فى شرحه لهذه القصيده عن بنات الفحل يتعلّق بتفضيل ، وإن كان مصدرا ، لأنّه ليس بمنحل بأن والفعل ، ومن ظنّ أنّ المصدر لا يتقدّم معموله عليها مطلقا فهو واهم ، انتهى.

المصدر يعمل منوّنا ومضافا ومقرونا باللام

ثمّ المصدر يعمل منوّنا ومضافا ومقرونا باللام ، لكن إعماله مضافا للفاعل مع ذكر المفعول أو حذفه أكثر من إعماله منوّنا أو مضافا للمفعول أو مقرونا باللام ، نحو : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) [البقره / ٢٥١] ، وأمّا إعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير ، نحو : (لا يَسْأَمُ الْإِنْسانُ مِنْ دُعاءِ الْخَيْرِ) [فصلت / ٤٩] ، ومع ذكره قليل ، وليس خاصّا بالشعر كما زعم بعضهم بدليل قوله تعالى : (حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) [آل عمران / ٩٧] ، أى وأن يحجّ البيت سبيلا.

قال ابن هشام وغيره : ولا يصحّ الاستدلال بآيه الحجّ ، لأنّها ليست من ذلك فى شىء ، بل الموصول فى موضع جرّ بدل بعض من الناس ، أو فى موضع رفع بالابتداء على أنّ من موصوله ضمّنت معنى الشرط أو شرطيّه ، وحذف الجزاء والجواب أى من استطاع فليحجّ ، ويؤيّد الابتداء : (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعالَمِينَ) [آل عمران / ٩٧] ، وأمّا الحمل على الفاعليه فمفسد للمعنى ، إذ التقدير حينئذ ولله على الناس أن يحجّ المستطيع ، فعلى هذا إذا لم يحجّ المستطيع ، يأثم الناس كلّهم ، انتهى.

قال بعضهم وفى دعوى فساد المعنى نظر ، لأنّ حجّ المستطيع فرض كفايه على جميع المكلّفين ، ومعلوم أنّ المخاطبين بفرض الكفايه إذا لم يقم به أحد منهم فكلّهم آثمون ، انتهى ، فتأمّل.

١- هذا البيت من قصيده بانت سعاد. اللغه : المقلّد : موضع القلاده ، الرقبه ، فعم : واسع ، المقيد : موضع القيد ، بنات الفحل : النوق.

وإعماله منوّنا أقيس من إعماله مضافا وبأل ، لأنّه يشبه الفعل حينئذ فى التنكير ، نحو : (أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً) [البلد / ١۴] ، ومنعه الكوفيّون ، وقالوا : العمل بعده للفعل ، وقدّروا يطعم يتيما.

«وإعماله مع اللام ضعيف» فى القياس لبعده عن مشابهه الفعل باقترانه بأل ، وهو قليل فى الاستعمال أيضا ، فلذلك لا يعمل عند بعضهم إلا فى الشعر «كقوله» أى الشاعر يصف رجلا بضعف الراى [من المتقارب] :

۶۱۳ - «ضعيف النّكايه أعداءه»

يخال الفرار يراخى الأجل (۱)

فالنكايه مصدر مقرون بأل ، وفاعله محذوف ، وأعداؤه مفعوله ، والمعنى ضعيف نكايته أعداءه ، يظنّ أنّ الفرار من الموت يباعد الأجل ، فلا يحارب أعداءه حبّا للسلامه وحذرا من العطب (۲) وفى التنزيل : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ) [الجمعه / ٨] ، وما أحسن قول العميد فخر الكتاب مؤيّد الدين الطغرايى (۳) [من البسيط] :

۶۱۴ - حبّ السلامه يثنى همّ صاحبه

عن المعالى ويغرى المرء بالكسل

وإن جنحت إليه فاتّخذ نفقا

فى الأرض أو سلّما فى الجوّ فاعتزل

ودع غمار العلى للمقدمين على

ركوبها واقتنع منهنّ بالبلل (۴)

وحكى المرادىّ فى شرح التسهيل فى إعمال المصدر مع أل أربعه مذاهب : أحدها الجواز ، وهو مذهب الخليل وسيبويه. الثانى : المنع ، وهو مذهب الكوفيّين وبعض البصريّين. الثالث : جوازه على قبح ، وهو مذهب الفارسىّ ، وجماعه من البصريّين.

الرابع : التفصيل بين أن تكون أل معاقبه للضمير ، فيجوز نحو : إنّك والضرب خالدا المسئ إليه ، أى إنّك وضربك خالدا ، أو لا تكون معاقبه له ، فلا يجوز نحو : عجبت من الضرب عمرا ، وهو مذهب ابن طلحه وابن طراوه.

قال الشيخ أثير الدين : وهذا المذهب هو الصحيح ، واستدلّ بأنّ أل فى الشواهد الّتى ذكروها معاقبه للضمير ، ومن منع إعماله مطلقا قدّر لما يقع بعده من منصوب ناصبا يدلّ عليه المصدر ، فيقدّر فى قوله [من المتقارب] :

۶۱۵ - ضعيف النكايه أعداءه

... (۵)

۱- لم یسمّ قائله. اللغه : النکایه : مصدر نکیت فی العدو ، إذا أثرت فیه ، یخال : یظنّ ، یراخی : یؤجل.

۲- العطب : الهلاک.

۳- هو مؤید الدین الاستاذ العمید فخر الکتّاب آخر فحول المشرق فی الشعر ، ومن شعره لامیه العجم المشهوره ، قتل فی فتنه سیاسیه سنه ۵۱۳ ه. احمد الاسکندری والآخرون ، المنتخب من أدب العرب ، الجزء الثانی ، لا ط ، المطبعه الامیریه بالقاهره ، ۱۹۵۱ م ، ص ۱۶.

۴- اللغه : الهم : العزم ، یغری : یولع ، غمار : جمع غمره وهو الماء الکثیر ، البلل : التندیه.

۵- تقدّم برقم ۶۱۳.

ينكى أعداءه.

ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرّف بأل إلا فى بيت ، وهو قول الشاعر [من الطويل] :

۶۱۶ - عجبت من الرّزق المسئ إلهه

ومن ترك بعض الصّالحين فقيرا (۱)

بنصب المسئ ورفع الإله ، وهو مصدر رزق يرزق رزقا كذكرا ، وأنكر ابن الطراوه وغيره أن يكون بكسر الراء مصدرا ، بل هو بمعنى المرزوق كالرعى والطحن ، فلا حجّه فى البيت على هذا ، بل يرتفع إلهه بفعل مقدّر ، قاله المرادىّ فى شرح التسهيل.

اسم المصدر

تكميل : لا بأس بالتعرّض لذكر اسم المصدر تتميما للفائده وتعميما للعائده ، إذ لا يغنى ذكر المصدر عن ذكره ، فنقول إنّه يطلق على ثلاثه أمور :

أحدها : ما لا يعمل اتّفاقا ، وهو ما كان من أسماء الأحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجره والمحمده.

الثانى : ما اختلف فى إعماله ، وهو ما كان اسما لغير الحدث ، فاستعمل له كالعطاء ، فإنّه فى الأصل اسم لما يعطى ، ثمّ استعمل لمعنى الاعطاء ، والكلام فإنّه فى الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ، ثمّ نقل إلى معنى التكليم ، فهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديّون إلى جواز إعماله ، واحتجّوا عليه بما ورد من نحو قوله [من الوافر] :

۶۱۷ - أكفرا بعد ردّ الموت عنّى

وبعد عطائك المائه الرّتاعا (۲)

وقوله [من البسيط] :

۶۱۸ - قالوا كلامك هندا وهى مصغيه

يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا (۳)

والبصريّون يمنعونه ، ويقدّرون للمنصوب بعده فعلا يعمل فيه ، لأنّه لم يكثر كثره تقتضى أن يقاس عليه.

الثالث : ما يعمل اتّفاقا ، وهو ما بدئ بميم زائده بغير المفاعله كمضرب والمقتل ، لأنّه مصدر فى الحقيقه ، ويسمّى المصدر الميمىّ ، وإنّما سمّوه أحيانا اسم مصدر تجوّزا ، قال ابن هشام : ومن إعماله قول الشاعر [من الكامل] :

١- لم يسمّ قائله.

٢- البيت للقطامى ، واسمه عمر بن شميم ، وهو ابن أخت الأخطل. اللغه : أكفرا : حجودا للنعمه ، ونكرانا للجميل ، ردّ : منع ، الرتاع : جمع راتعه : وهى من الابل الّتى تبرك كى ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها.

٣- لم يعين قائله : اللغه : مصغيه : اسم فاعل من أصغى ، وتقول : أصغى فلان إلى حديث فلان : إذا أمال أذنه إليه ليسمعه. يشفيك : يذهب ما بك من سقام الحب.

۶۱۹ - أظلوم إنّ مصابكم رجلا

أهدى السّلام تحيّه ظلم (۱)

فمصاب مصدر ميمىّ مضاف إلى فاعله ، ورجلا مفعوله ، وجمله أهدى السّلام نعت رجلا وتحيه مفعول مطلق على حدّ قعدت جلوسا ، وظلم خبر أنّ ، وظلوم اسم امراه منادى بالهمزه.

ولهذا البيت حكايه شهيره بين أهل الأدب ذكر أبو محمد الحريرى (۲) فى درّه الغواص ، وهى ما رواه أبو العباس المبرّد. قال : قصد بعض أهل الذمّه أبا عثمان المازنىّ ، ليقرأ كتاب سيبويه عليه ، وبذل له مائه دينار على تدريسه إيّاه ، فامتنع أبو عثمان من قبول بذله ، وأصرّ على ردّه. قال ، فقلت : له جعلت فداك ، أتردّ هذه النفقه مع فاقتك (۳) وشدّه إضافتك؟ فقال : إنّ هذا الكتاب يشمل على ثلاثمائه وكذا وكذا آيه من كتاب الله ، ولست أرى إن أمكن منها ذمّيا غيره على كتاب الله تعالى وحميّه له ، قال فاتّفق أن غنّت جاريه بحضره الواثق (۴) بقول العرجىّ [من الكامل] :

۶۲۰ - أظلوم إنّ مصابكم رجلا

... (۵)

فاختلف من بالحضره فى إعراب رجل ، فمنهم من نصبه ، وجعله اسم إنّ ، ومنهم من رفعه على أنّه خبرها ، والجاريه مصرّه على أنّ شيخها أبا عثمان لقّنها إيّاه بالنصب ، فأمر الواثق بأشخاصه ، قال أبو عثمان ، فلمّا مثّلت بين يديه ، قال : ممّن الرجل؟ قلت : من بنى مازن ، قال أى الموازن؟ أمازن قيس أم مازن ربيعه؟ قلت : من مازن ربيعه ، فكلّمنى بكلام قومى ، فقال لى با اسمك؟ لأنّهم يقلبون الميم باء ، والباء ميما ، قال : فكرهت أن أجيبه على لغه قومى ، لئلّا أواجهه بالمكر. فقلت : بكرى أمير المومنين ، ففطن لما قصدته ، وأعجب له ، ثمّ قال : ما تقول فى وقول الشاعر [من الكامل] :

۶۲۱ - أظلوم إنّ مصابكم رجلا

... (۶)

أترفع رجلا أم تنصبه؟ فقلت : إنّ الوجه النصب يا أمير المومنين. قال : ولم ذلك؟

فقلت : إنّ مصابكم مصدر بمعنى أصابتكم ، فأخذ اليزيدىّ فى معارفتى ، فقلت ، هو بمتزله قولك : إنّ ضربك زيدا ظلم ، فالرجل مفعول مصابكم ومنصوب به ، والدليل عليه أنّ

۱- ينسب هذا البيت إلى العرجى ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد المخزومى. ظلوم : أصله مبالغه ظالمه ، وقد يكون باقيا على أصل معناه وهو الوصف. وقد يكون منقولا- إلى اسم امراه كما اختاره المؤلف. اللغه : مصابكم : مصدر ميمى بمعنى

الإصابه.

۲- أبو محمد قاسم بن على الحريرى المتوفى سنه ۵۱۶ ه ، أديب من أهل البصره ، من أدباء بدء الانحطاط ، أشهر مؤلّفاته «المقامات» من كتبه «درّه الغواص فى أوهام الخواص» بغيه الوعاه ۲ / ۲۵۷.

۳- الفاقه : الفقر والحاجه.

۴- الواثق بالله (هارون بن المعتصم) خليفه عباسى (۲۲۷ - ۲۳۲ ه).

۵- تقدم برقم ۶۱۹.

۶- تقدم برقم ۶۱۹ و ۶۲۰.

الكلام معلّق إلى أن تقول ظلم ، فيتمّ الكلام ، فاستحسنه الواثق ، ثمّ أمر لى بألف دينار ، قال أبو العباس : فلمّا عاد إلى البصره ، قال لى كيف رأيت يا أبا العباس رددناه لله مائه ، فعوّضنا ألفا ، انتهى ملخصا.

تنبيهات : الأوّل : قال العينىّ : قائل البيت المذكور الحارث بن الخالد بن العاص بن هشام المخزومىّ ، وما قاله الحريرى أنّه للعرجىّ ليس بصحيح ، قال : والصواب ظليم ترخيم ظليمه ، وهو اسم أمّ عمران المذكوره فى أوّل القصيده.

الثانى : ما حكاه من أنّ المعارض للمازنىّ هو إلى زيدىّ ذكره غيره أيضا ، وفيه نظر ، لأنّ إلى زيدىّ الإمام أبا محمد كان يؤدّب المأمون الرشيد ، وتوفّى سنه اثنتين ومأتين على ما أرّخه ابن خلّكان والسيوطىّ فى المزهر ، والواثق تولّى بعد موت أبيه المعتصم سنه سبع وعشرين ومأتين ، قال الصلاح الصفدىّ : ولعلّ إلى زيدىّ المذكور فى هذه القصّه أحد أولاده ، فإنّهم خمسه ، كلّهم علماء أدباء شعراء رواه الأخبار ، انتهى.

وفى السراج والّذى رأيته فى كتاب البصائر لأبى حيان التوحيدىّ أنّ المعارض للمازنىّ فى ذلك هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الأقرب ، انتهى.

والّذى يؤيّد أنّ المعارض يعقوب ابن السكّيت ما ذكره أبو الطيب اللغوىّ فى مراتب النّحويّين أنّه شجريين محمد بن عبد الملك الزيات وأحمد بن أبى داود فى هذا البيت ، فقال محمد : إنّ مصابكم رجلا ، وقال أحمد : رجل ، فسألا عنه يعقوب بن السكيت ، فحكم لأحمد بن أبى داود عصبيّه لا جهلا.

الثالث : قال الدمامينىّ فى التحفه يمكن أن يراد على تقدير رفع الرجل فى البيت معنى صحيحا ، ولا فساد ألبتّه ، وذلك بأن يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدر ، وهو اسم إنّ ، ويرفع رجل على أنّه خبرها ، وأهدى السّلام تحيّه جمله فى محلّ رفع على أنّها صفه رجل ، وقوله : ظلم على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، أى هذا ظلم ، ويمكن أن يجعل صفه أخرى لرجل على وجه المبالغه ، أى مظلوم كالدراهم ضرب الأمير ، فيحصل للبيت بما ذكرناه معنى يترقرق به أسارير وجهه من أمور الصحّه ولا يلمّ بساحته طارق فساد.

اسم الفاعل واسم المفعول

صمديه

الثّانى والثالث اسم الفاعل والمفعول ، فاسم الفاعل : ما دلّ على حدث ، وفاعله على معنى الحدوث ، فإن كان صله لأل عمل مطلقا ، وإلا فيشترط كونه للحال والاستقبال واعتماده بنفى أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف أو ذى حال ، ولا يعمل بمعنى الماضى خلافا للكسائى. و (كَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) حكايه حال ماضيه.

واسم المفعول : ما دلّ على حدث ومفعوله ، وهو فى العمل والشّرط كأخيه.

شرح

اشاره

«الثانى والثالث» من الأسماء العامله عمل الفعل «اسم الفاعل واسم المفعول» ولو كانا مثنيين أو مجموعين ، «فاسم الفاعل» قال ابن الحاجب : وبه سمّى لكثره الثلاثىّ وغلبه اسم الفاعل على هذا الوزن ، فلم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل ، فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئه.

قال بعض المحقّقين ، وفيه نظر : لأنّه وإن كان وجها معقولا ، لكن لنا شاهد على أنّ قصدهم ليس إلى ذلك ، بل قصدهم باسم الفاعل إلى اسم موضوع لذات قام به الفعل ، وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى ، والشاهد أنّهم سمّوا أخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف إلى المدلول ، لا إلى الوزن كاسم الآله واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل ، ويمكن دفعه بأنّه لم يرد أنّ اسم الفاعل بمعنى اسم هو على وزن الفاعل ، بل أراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل ، وإنّما اختير له هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا لا المفعل باعتبار أنّه جاعل شخص فاعلا كالمفرح ، فإنّه جاعل شخص فرحا ، ولا المستفعل باعتبار أنّه طالب الفعل كالمستخرج ، فإنّه طالب الخروج ، لأنّ هذه الصيغه غالبه.

نعم يتّجه أنّ اختيار هذا الاسم وجها أظهر ممّا ذكره ، وهو أنّ معنى لفظ الفاعل أكثر وجودا فى أفراد اسم الفاعل من المعانى المفعل والمستفعل (۱) ونحوهما ، وبناء التسميه باسم الفاعل على الأكثر. هذا إذا قلنا : إنّ لفظ اسم الفاعل اسم الفاعل مشتقّ من الفعل ، كما هو الأظهر والأنسب بالتسميه باسم المفعول ، أمّا لو قيل : بأنّه صيغه نسبه ، أى ما له نسبه إلى الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بلا كلفه.

«ما» أى اسم ، فلا يشتمل الفعل لما مرّ «دلّ على حدث ، وفاعله على معنى الحدوث» فالدّالّ على الحدث بمتزله الجنس يشتمل جميع الأوصاف ، وخرج بذكر فاعله ».

۱- من نعم حتى هنا سقطت فى «س».

اسم المفعول ، فإنّه إنّما يدلّ على مفعوله لا على فاعله ، وبقوله : على معنى الحدوث ، اسم التفضيل والصفه المشبّهه ، فإنّهما يدلّان على معنى الثبوت لا الحدوث ، كذا قال غير واحد.

والتحقيق : أنّهما لمطلق الحدث من غير تقييد بثبوت أو حدوث ، ولهذا يشتقّ اسم التفضيل من الحادث ، نحو : أضرب ، ومن الثابت نحو : أحسن ، وهما خارجان بهذا القيد على هذا التحقيق أيضا ، لأنّهما ليسا على معنى الحدوث فقط ، بل أعمّ.

تنبيهات : الأوّل : المراد عندهم بالحدوث عدم استمرار الحدث للذات بعد ما حدث لها وبالثبوت ما يقابله ، لا ما يكون مسبوقا بالعدم كما هو اصطلاح المتكلّمين ، ويقابله القدم ، قاله بعض المحقّقين.

الثانى : لا يرد على اعتبار الحدوث أنّه مخرج لما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم من أسماء الله تعالى ، لأنّ الثبوت فيهما ليس مدلولا للفظ ، بل مستفاد من العلم بأنّ كلّ ما هو صفه لله تعالى ، فهو مستمرّ به.

الثالث : قيل : هذا الحدّ منقوض بنحو : خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمرّ ، ممّا يدلّ على الدوام والثبوت ، مع أنّ كلّا منها اسم فاعل ، وليس على معنى الحدوث ، وأجاب عنه القاضى شهاب الدين (۱) فى شرح الكافيه بأنّها يدلّ على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار ، وفيه نظر ، يظهر من تفسير الحدوث المتقدّم ذكره ، فإنّه ظاهر على معنى الحدوث باصطلاح المتكلّمين لا باصطلاح النّحويّين ، ولعلّ الأظهر فى الجواب أن يقال : إنّ الثبوت والدوام فى نحو ذلك مدلول المادّه لا الصيغه.

عمل اسم الفاعل المقترن بأل

«فإن كان» اسم الفاعل «صله لأل عمل» عمل فعله «مطلقا» أى : سواء كان ماضيا أم حالا أم مستقبلا ، وسواء اعتمد على ما سيأتى أم لا ، لوقوعه حينئذ موقع الفعل ، وهو فعل إن أريد به المضى ، ويفعل إن أريد به الحال والاستقبال ، كجاء الضّارب زيدا أمس ، أو الآن ، أو غدا.

تنبيهات : الأوّل : جعله اسم الفاعل صله لأل كغيره فيه تسامح ، لأنّ الصله إنّما هى الجمله الّتى هو منها ، لا هو وحده.

الثانى : إنّما قال : فإن كان صله لأل ، ولم يقل : فإن كان بأل مثلا ، لأنّه لو كان بأل المعرفه لم يعمل ، قال ابن الخباز فى شرح الدّره الألفيه عند قول الناظم [من الرجز] :

۱- شهاب الدين أحمد بن عمر الهندى المتوفى سنه ۸۴۹ ه من شرّاح الكافيه وعلى شرحه حاشيه لميان الله داد الجانبورى. كشف الظنون ، ۲ / ۱۳۷۱.

٦٢٢ - وإن ترد به المضىّ فأضف

وإن تعرّفه بلام وألف

فالنصب لازم بكلّ حال

فى الحال والماضى والاستقبال

فى جعله اللام معرفه نظر ، لأنّ المعرفه بعيده عن مذهب الفعل. وقال ابن هشام فى شرح اللمحه : إنّها متى قدّرت للتعريف اقتضى القياس أن لا يعمل شيئا ، نصّ على ذلك أصحاب الأخفش سعيد ، وهو الحقّ لمن تأمّله. وقال فى المعنى : لو صحّ أنّ أل فى اسمى الفاعل والمفعول حرف تعريف لمنعت من إعمالها ، كما منع منه التصغير والوصف ، انتهى.

ومن زعم أنّها فيها حرف تعريف كالأخفش زعم أنّ انتصاب الاسم فى نحو : الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول ، وردّ بأنّ المشبه إنّما يكون سببيّا ، وهذا ينصب الأجنبىّ كما فى المثال ، وقيل : انتصابه بفعل مضمر ، ولا عمل لاسم الفاعل مطلقا ، فالتقدير فى المثال ضرب زيدا ، أو يضرب ، وهى دعوى بلا دليل ، وبهذا ينتقد ما حكاه بدر بن مالك من أنّ عمل المقرون بأل مطلقا مرضىّ عند جميع النحاه.

الثالث : قوله : عمل مطلقا هو المشهور الّذى عليه الجمهور ، وزعم الرمانىّ وأبو على فى كتاب الشعر أنّه إذا كان بأل لا يعمل إلا ماضيا. قال أبو على فى الكتاب المذكور فى قول جرير [من البسيط] :

٦٢٣ - فبتّ والهمّ تغشانى طوارقه

من خوف رحله بين الظاعنين غدا (١)

أنّ غدا متعلّق بخوف أو ببين ، لا بالظاعنين.

قال الرضىّ : ولعلّ ذلك ، لأنّ المجرّد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضى ، فتوسّل إلى إعماله بمعناه باللام ، وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل فى الحقيقه ، بل هو فعل فى صوره الاسم ، ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ، ولم يصرّح سيبويه بذلك ، بل قال :

الضارب زيدا بمعنى ضرب ، ويحتمل تفسيره بذلك أنّه إذا عمل بمعنى الماضى فالأولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال ، إذا كان مع التجريد يعمل بمعناها.

«وإلا» يكن صله لأل «فيشترط» لعمله «كونه للحال أو الاستقبال» لتتمّ مشابهته للفعل لفظا من جهه موافقته له فى الحركات والسكنات ، ومعنى من جهه اقتران حدثه بأحد الزمانين ، أمّا إذا كان للماضى فإنّها يشابهه معنى لا لفظا ، لأنّه لا يوازنه مستمرا.

«واعتماده على نفى» بحرف أو اسم أو فعل نحو : ما أو غير أو ليس ضارب زيد عمرا الآن أو غدا ، «أو» على «استفهام» بحرف أو

اسم ، نحو : أضارب أو كيف ضارب

ص: ۵۸۶

۱- اللغه : تغشانی : تغطینی ، الطوارق : جمع الطارق أی : الحادث أو الحادث لیلاـ ، الرحله : اسم مصدر بمعنی الارتحال ، الظاعنون : المرتحلون.

زيـد عمرا الآن أو غـدا ، «أو» على اسم «مخبر عنه» الظرف نائب الفاعل. والمراد مخبر عنه باسم الفاعل ، نحو : زيـد ضارب عمرا الآن أو غـدا ، أو كان زيـد ضاربا عمرا ، أو إنّ زيـدا ضارب عمرا ، أو ظننت زيدا ضاربا عمرا ، أو أعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا الآن أو غدا.

«أو» على اسم «موصوف» به ، نحو : مررت برجـل ضـارب عمرا الآـن أو غـدا ، «أو» على اسم «ذى حـال» ، نحو : جاء زيـد راكبا فرسـا ، والاعتمـاد على المقـدّر كالاعتمـاد على الملفوظ به ، نحو : مهين زيـد عمرا أم مكرمه؟ أى أمهين ، ونحو : ضـارب عمرا الآن أو غدا لمن قال : أضارب زيد عمرا. أى هو ضارب ، ونحو قوله [من البسيط] :

۶۲۴ - كناطح صخره يوما ليوهنها

... (۱)

أى كوعل ناطح.

قيـل : ومنه يـا طالعا جبلا ، أى يا رجلا طالعا ، وقـد مرّ ما فيه فى بحث المنادى. وقال ابن مالك : إنّه اعتمـد على حرف النـداء ، وردّ ابنه بأنّ المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل ، وحرف النداء لا يصلح لذلك ، لأنّه من خواصّ الأسماء ، انتهى بالمعنى. والأصل فيه أن يعتمد على صاحبه من مخبر عنه أو موصوف أو ذى حال ، لأنّه وصف يقتضى أن يكون له موصوف ، فقياسه أن لا يقع إلا مع صاحبه ، وذكره بـدونه يخرجه عن أصل وضـعه ، فيلتحق بالجوامـد ، فلا يعمل ، وإنّما اشترط عنـد فقـدان الاعتماد على صـاحبه اعتمـاده على النفى والاسـتفهام ، لأـنّهم قصـدوا به قصـد الفعـل نفسه ، فجرى مجراه ، وقـد علم بالاسـتقراء أنّهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل إلا مع النفى أو الاستفهام.

تنبيهات : الأوّل : اشتراط أحـد الزمانين والاعتماد أنّما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل بـدليلين : أحـدهما إنّه يصـحّ زيد قائم أبوه أمس ، والثانى : إنّهم لم يشترطوا الصـحّه نحو : أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال قاله ابن هشام فى المغنى.

الثـانى : إذا قصـد بـاسم الفاعـل الاسـتمرار لم يعمـل ، كما إذا كان بمعنى المضـى ، فتكون إضافته حقيقه. ووقع للزمخشـرىّ فى الكشاف أنّه يعمل ، وإن كانت إضافته غير حقيقيه. قال فى قوله تعالى : وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا (۲) [الأنعام

۱- تمـامه «فلم يضـرها وأوهى قرنه الوعل» ، وهو للأعشـى. اللغه : ليوهنها : مضارع أوهن الشـىء إذا أضـعفه. أو هى : أضـعف ، الوعل : تيس الجبل ، أى ذكر الأروى.

۲- فى القرآن (وَجَعَلَ اللَّيْلَ ...) وو جاعل الليل ... على حسب قراءه بعض القرّاء.

/ ۹۶] ، قرئ بجرّ الشمس والقمر عطفا على الليل ، وبنصبهما بإضمار جعل ، أو عطفا على محلّ الليل ، لأنّ اسم الفاعل هنا ليس فى معنى المضىّ ، فتكون إضافته حقيقيه ، بل هو على جعل مستمرّ فى الأزمنه المختلفه ، ومثله : (فالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوى) [الأنعام / ۹۵] ، و (فالِقُ الْإِصْباحِ) [الأنعام / ۹۶] ، كما تقول : زيد قادر وعالم ، ولا تقصد زمانا دون زمان ، انتهى.

وناقض ذلك فى محلّ آخر منه ، فقال : إذا قصد باسم الفاعل معنى الماضى كقولك : هو مالك عبده أمس أو زمان مستمرّ كقولك : زيد مالك العبيد ، كانت الإضافته حقيقيه كقولك : مولى العبيد ، قال : وهذا هو المعنى فى : (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [الحمد / ۳] ، انتهى. فالتناقض بين كلاميه ظاهر.

قال السعد التفتازانى فى حواشيه : وذكر فى وجه التوفيق أنّ الاستمرار لما تناول الماضى الحال والاستقبال فبالنظر إلى حال الماضى تجعل الإضافه حقيقيه كما فى : (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) وإلى الأخيرين غير حقيقيه كما فى : جاعل الليل سكنا ، انتهى.

وقال المحقّق الجرجانى : وأجيب بأنّه أيضا لا منافاه بين أن يكون المستمرّ عاملا ومضافا إضافه حقيقيه ، لأنّ المستمرّ لمّا احتوى على المضى ومقابليه روعى الجهتان معا ، فجعلت الإضافه حقيقيه نظرا إلى الجهه الأولى ، واسم الفاعل عاملا نظرا إلى الجهه الثانيه ، وليس بشىء ، لأنّ مدار كون إضافته حقيقيه أو غيرها على كونه عاملا أو غير عامل ، انتهى.

وقال بعض المحقّقين : - ونعم ما قال - إن المستمرّ يصحّ عمله نظرا إلى اشتماله على الحال أو الاستقبال وإلغاؤه نظرا إلى الماضى ، فتحتمل إضافته قسمى الإضافه.

الثالث : زاد بعضهم لعمل اسم الفاعل شرطين آخرين : أحدهما أن لا يصغّر ، والثانى أن لا يوصف ، فلا يقال : جاء رجل ضويرب زيدا ، ولا رأيت ضاربا مسيئا زيدا لمباينته حينئذ للفعل. قال ابن مالك فى سبك المنظوم : لا خلاف فى منع عمل المصغّر ، وردّ بأنّ الكوفيّين خلا الفرّاء أجازوه مطلقا قياسا على المثنّى والمجموع.

وأمّا إعمال الموصوف ففيه ثلاثه مذاهب : المنع مطلقا ، وعليه ابن مالك وأبو البقاء ، والجواز مطلقا ، وعليه الكسائىّ وغير الفرّاء من الكوفيّين ، والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريّون والفرّاء.

الرابع : وجود الشروط لا يوجب عمله ، بل تجوز إضافته إلى مفعوله ، وقد قرئ بالوجهين : (إِنَّ اللهَ بالِغُ أَمْرِهِ) [الطلاق / ۳] ، (هَلْ هُنَّ كاشِفاتُ ضُرِّهِ) [الزمر / ۳۸].

وظاهر كلام سيبويه أنّ النصب أولى من الجرّ ، وجزم به ابن هشام فى المغنى ، وهو الصحيح كما مرّ. وقال الكسائىّ : هما سواء ، وهو ظاهر كلام ابن مالك. وقال أبو حيّان : والّذى يظهر لى أنّ الجرّ أولى من النصب ، لأنّ الأصل فى الاسمين إذا تعلّق أحدهما بالآخر الإضافه ، والعمل أنّما هو على التشبيه بالفعل ، فالحمل على الأصل أولى.

الخامس : لم يشترط الأخفش والكوفيّون الاعتماد محتجّين بقوله [من الطويل] :

۶۲۵ - خبير بنو لهب فلاتك ملغيا

مقاله لهبىّ إذا الطير مرّت (۱)

وذلك أنّ بنو لهب فاعل بخبير مع أنّه لم يعتمد ، وأجاب البصريّون بأنّه على التقديم والتأخير ، فبنو لهب مبتدأ ، وخبير خبر ، وردّ بأنّه يلزم منه الإخبار بالمفرد عن الجمع ، وأجيب بأنّ فعيلا قد يستعمل للجماعه كقوله تعالى : (وَالْمَلائِكَهُ بَعْدَ ذلِكَ ظَهِيرٌ) [التحريم / ۴].

حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه

فائده : لك فى تابع المعمول المجرور باسم الفاعل «كمبتغى جاه ومالا من نصب (۲)» الجرّ على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيّين وجماعه من البصريّين والزمخشرىّ وابن مالك من المتأخّرين وبإضمار عامل عند سيبويه ومحقّقى البصريّين.

«ولا يعمل» اسم الفاعل «بمعنى الماضى خلافا للكسائى» ، وهو على بن حمزه الكوفىّ الأسدىّ ، وإنّما قيل له : الكسائىّ لأنّه أحرم فى كساء ، وقيل : لأنّه دخل الكوفه ، وجاء إلى حمزه بن جيب ملتفا بكساء ، فقال حمزه : من يقرأ؟ فقيل له : صاحب كساء ، فبقى عليه ، ووافقه هشام وابن مضاء ، وأجازوا إعماله بمعنى الماضى مع كونه عاريا من أل وغيره مقصود به الحكايه ، وحجّتهم من القياس أنّه فى معنى الفعل مشتقّ منه ، وردّ بأنّ عمله لمشابهته له لا لكونه فى معنى الفعل فقط ، وإلا لوجب أن يعمل لذلك اسم التفضيل ونحوه ممّا هو فى معنى الفعل ، ومن السماع قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) [الكهف / ۲۸] ، فباسط بمعنى الماضى ، وعمل فى ذراعيه النصب ، ولا حجّه لهم فيه ، لأنّه حكايه حال ماضيه ، والمعنى يبسط ذراعيه بدليل أنّ الواو فى كلبهم للحال ولهذا قال تعالى : (وَنُقَلِّبُهُمْ) [الكهف / ۱۸] ، ولم يقل : وقلبناهم. هض

۱- هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعين اسمه. اللغه : خبير : من الخبره ، وهى العلم بشىء. بنو لهب : جماعه من بنى نصر بن الأزد ، ملغيا : اسم فاعل من الإلغاء بمعنى مهمل.

۲- أشار إلى بيت من ألفيه ابن مالك : واجرر أو انصب تابع الّذى انخفض كمبتغى جاه ومالا من نهض

قال الأندلسیّ : معنی حکایه الحال أن تقدّر نفسک کأنّک موجود فی ذلک الزمان ، أو تقدّر ذلک الزمان کأنّه موجود الآن ، ولا یریدون به أنّ اللفظ الّذی فی ذلک الزمان (۱) محکی الآن علی ما یلفظ به کما فی قوله : دعنا من ثمرتان ، بل المقصود حکایه الحال حکایه المعانی الکائنه حینئذ لا الألفاظ.

قال الزمخشریّ : معنی حکایه الحال أن تقدّر أنّ ذلک الفعل الماضی واقع فی حال التّکلّم ، کما فی قوله تعالی : (فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِیاءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ) [البقره / ۹۱] ، وإنّما یفعل هذا فی الفعل الماضی المستغرب ، کأنّک تحضره للمخاطب وتصوّره له ، لیتعجّب منه ، تقول : رأیت الأسد فأخذ السیف فقتله.

تنبیهان : الأوّل : إنّما جعلت الواو من : (وَکَلْبُهُمْ باسِطٌ) من کلام المصنّف لا من جمله الآیه لیرتبط الکلام ، فتکون للاستئناف ، والجمله مستأنفه ، وجعلها بعضهم من جمله الآیه ، وهو کما تری. فإن قلت : یلزم علی صنعک حذف الواو الّتی هی جزء من الآیه ، قلت : لا محذور فی ذلک فقد وقع مثله فی کلامه صلی الله علیه و آله ، نبّه علی ذلک النوویّ (۲) وغیره.

الثانی : محلّ الخلاف ، أنّما هو فی رفعه الظاهر ونصب المفعول به ونحوه من المعمولات الفعلیه لکونها أجنبیّه. أمّا رفعه الضمیر المستتر فحکی ابن عصفور الاتّفاق علیه ، وتعقّبه أبو حیّان بأنّ ابن خروف وابن طاهر علی أنّه لا یرفعه ولا یتحمّله. قال : والّذی تلقّیناه عن الشیوخ أنّه یتحمّله لاشتقاقه ، وأمّا النصب للظرف ، فیجوز ، لأنّه تکفیه رائحه الفعل ، والظاهر أنّ الحال والمفعول المطلق مثله ، لأنّ الحال کالظرف ، والمفعول المطلق لیس بأجنبیّ.

وأمّا رفعه الظاهر فقال أبو حیّان : إنّ ظاهر کلام سیبویه جوازه ، وهو اختیار ابن عصفور وبعض النّحویّین. قال الرضیّ : عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جائز مطلقا ، سواء کانا بمعنی الماضی أو الحال أو الاستقبال ، أو لم یکونا لأحد الأزمنه الثلاثه ، بل کانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار ، نحو : زید ضامر بطنه ومسوّد وجهه ، لأنّ أدنی مشابهه الفعل تکفی فی عمل الرفع لشدّه اختصاص المرفوع بالفعل ، وخاصّه إذا کان سببیّا ، ویعملانه فی غیر السبب أیضا بمعنی الإطلاق کانا ، أو بأحد الأزمنه الثلاثه ، نحو : مررت برجل قائم فی داره عمرو ومضروب علی بابه بکر ، انتهی.

۱- سقطت هذه الجمل فی «ح».

۲- النّووی (یحیی بن شرف) (ت ۶۷۶ ه / ۱۲۷۷ م) محدّث من الأئمه ، من مصنفاته «الأربعول النوویه» و «تهذیب الأسماء واللغات» المنجد فی الأعلام ص ۵۸۱.

تكميل : تحوّل صيغه فاعل للمبالغه والتكثير إلى فعّال بفتح الفاء وتشديد العين ، أو فعول بفتح الفاء ، أو مفعال بكسر الميم ، أو فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء ، أو فعل بفتح الفاء وكسر العين بلا ياء ، فتعمل عمله بشروطه المتقدّمه عند سيبويه وأصحابه للسماع والحمل على أصلها ، وأكثرها استعمالا فعّال وفعول ، كقوله [من الطويل] :

۶۲۶ - أخا الحرب لبّاسا إليها جلالها

وليس بولّاج الخوالف أعقلا (۱)

وقول الآخر [من الطويل] :

۶۲۷ - ضروب بنصل السّيف سوق سمانها

إذا عدموا زادا فإنّك عاقر (۲)

ثمّ مفعال كقولهم : إنّه لمنحار بوائكها أى سمانها ، حكاه سيبويه ، ثمّ فعيل كقولهم : إنّ الله سميع دعاء من دعاه ، ثمّ فعل ، كقوله [من الوافر] :

۶۲۸ - أتانى أنّهم مزقون عرضى

حجاش الكرملين لها فديد (۳)

قال سيبويه : وفعل أقلّ من فعيل بكثير ، ولم يجز الكوفيّون إعمال شىء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، ومتى وجدوا بعد شىء منها منصوبا قدّروا له فعلا ، ومنعوا تقديمه عليهم ، ويردّ عليه قول العرب. أمّا العسل فأنا شرّاب. ومنع أكثر البصريّين إعمال فعيل وفعل لقلّه استمالهما.

وأجاز المازنىّ إعمال فعل دون فعيل ، لأنّه على وزن الفعل كعلم وفهم ، وأنكره الجرمىّ دون فعيل ، لأنّه أقلّ ورودا حتى أنّه لم يسمع إعماله فى نثر. وقال أبو حيّان : لا يتعدّى فيهما السماع بخلاف الثلاثه فيقاس عليها.

اسم المفعول وإعماله

«واسم المفعول» ، قال بعضهم : ولفظ مفعول هنا فى تقدير المفعول به على الحذف والإيصال ، لأنّ المفعول هو الحدث ، وما وقع عليه الحدث مفعول به ، وإمّا على ما ذكره ابن الحاجب فى اسم الفاعل ، إنّ إضافه الاسم إلى الصيغه

۱- هو للقلاخ بن حزن بن جناب. اللغه : إليها : إلى بمعنى اللام ، جلالها : جمع جل ، وأراد به ما يلبس فى الحرب من الدرع ونحوها ، ولاج : كثير الولوج ، الخوالف : جمع خالفه : عمود الخباء ، لكنّه أراد به هنا نفس الخيمه ، أعقلا : مأخوذ من العقل ،

وهو التواء الرجل من الفزع ، أو اصطكاك الركبتين.

۲- هو من قصيده لأبى طالب بن عبد المطلب. اللغه : النصل : من السيف حدّه ، السوق : جمع ساق ، السمان : جمع سمينه ، ضدّ الهزيله والضمير فيه للإبل ، الزاد : طعام المسافر ، العاقر : فاعل من العقر ، كنايه عن نحرها والإطعام بها.

۳- هذا البيت لزيد الخير وكان اسمه زيد الخيل ، فسماه النبى صلى الله عليه و آله زيد الخبر. اللغه : حجاش : جمع حجش ، وهو ولد الحمار ، الكرملين : تثنيه كرمل ، وهو ماء بجبل طئ ، فديد : صوت.

الّتی هی الأکثر فی باب اسم الفاعل ، فلا حاجه إلی الحذف والإیصال ، وکأنّه الّذی جراه علی ما قال.

«ما» أی اسم «دلّ علی حدث ومفعوله» ، فخرج بقوله : ومفعوله ، ما عدا المحدود من الصّفات والمصادر ، ولم یقل هنا بمعنی الحدوث ، کما ذکره فی حدّ اسم الفاعل ، وإن کان کذلک ، لأنّ ذکره هناک لإخراج الصفه المشبّهه واسم التفضیل کما مرّ ، وهما هنا خارجان بقوله : ومفعوله ، کما علم ، فلم یحتج إلی ذکره.

«وهو فی العمل وشرطه کأخیه» اسم الفاعل ، یعنی کما یعمل اسم الفاعل عمل فعله ، یعمل هذا عمل فعله المبنیّ للمفعول ، ویشترط لصحّه عمله جمیع ما اشترط فی ذلک ، حتی عدم التصغیر والوصف عند من اشترطه ، نحو : جاء المعطی غلامه دینارا ، أو نحو : مررت برجل معطی غلامه دینارا الآن أو غدا.

تنبیه : بناء اسم المفعول من الثلاثیّ المجرّد علی زنه مفعول کمضروب ، ومن غیره علی زنه اسم الفاعل مفتوحا ما قبل آخره کمکرم ومستخرج ، ولا یعمل عمل الفعل المبنیّ للمفعول من الصفات غیر هاتین الصیغتین ، وإن دلّ علی معناهما ، کما صرّح به فی التسهیل ، وذلک نحو : فعل بکسر الفاء وسکون العین ، کذبح وطرح وطحن بمعنی مذبوج ومطروح ومطحون ، وفعل بفتح الفاء والعین ، نحو : عدد وخبط (۱) بمعنی معدود ومخبوط ، وفعله بضم الفاء وسکون العین ، کغرفه ومضغه ولقمه بمعنی مغروف وممضوع وملقوم ، وفعیل کجریح وقتیل وصریح ، وهو أکثرها استعمالا فی معنی المفعول ، فلا یعمل شیء من هذه الصفات ، فلا یقال : مررت برجل ذبح کبشه ، ولا طحن بره ، وفی المقرّب لابن عصفور : واسم المفعول وما کان من الصفات بمعناه حکمه بالنظر إلی ما یطلبه من المعمولات حکم الفعل المبنیّ للمفعول ، فعلیه یجوز مررت برجل جریح أبوه ، ویحتاج إلی سماع کما قاله المرادیّ.

۱- الخبط : ما سقط من ورق الشجر بالخبط والنفض.

الصفه المشبهه

صمديه

الرّابع : الصّفه المشبهه وهى ما دلّ على حدث ، وفاعله على معنى الثّبوت ، وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها عن اللازم دون المتعدّى ، كحسن وصعب ، وبعدم جواز كونها صله لأل ، وبعملها من غير شرط زمان ، وبمخالفه فعلها فى العمل ، وبعدم جرى انها على المضارع.

تبصره : ولمعمولها ثلاث حالات : الرفع بالفاعليه والنّصب على التشبيه بالمفعول ، إن كان معرفه ، والتمييز إن كان نكره ، والجرّ بالإضافه ، وهى مع كلّ من هذه الثلاثه : إمّا باللام أو لا : والمعمول مع كلّ من هذه السّته إمّا مضاف أو باللام أو مجرّد : صارت ثمانيه عشر ، فالممتنع : الحسن وجهه ، والحسن وجه ، واختلف فى : حسن وجهه. أمّا البواقى : فالأحسن ذو الضمير الواحد ، وهو تسعه والحسن ذو الضميرين وهو اثنان ، والقبيح الخالى من الضمير ، وهو أربعه.

شرح

اشاره

«الرابع» من الأسماء العامله عمل الفعل «الصفه المشبهه» ، سمّيت بذلك لأنّها مشبهه باسم الفاعل المتعدّى لواحد فى أنّها تؤنّث وتثنّى وتجمع ، تقول فى حسن : حسنه وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات ، كما تقول فى ضارب : ضاربه وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات.

فلذلك عملت النصب ، كما يعمله اسم الفاعل ، وكان أصلها أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ، ولكونه مأخوذه من فعل قاصر. واقتصر فى عملها على واحد ، لأنّه أدنى درجات المتعدّى.

«وهى ما» أى اسم «دلّ على حدث ، وفاعله على معنى الثبوت» ، فخرج اسما الفاعل والمفعول ، فإنّهما يدلّان على معنى الحدوث كما مرّ ، وأمّا اسم التفضيل فان قيل : إنّه على معنى الثبوت ، وهو المشهور ، فهو داخل فى هذا الحدّ قطعا ، ولعلّ المصنّف رحمه الله يرى أنّه لمطلق الحدث من غير تقييد كما مرّ أنّه التحقيق ، فيخرج بهذا القيد أيضا.

تنبيهات : الأوّل : يرد على الطّرد هنا ما ورد فى حدّ اسم الفاعل على العكس من نحو ثابت ولازم ودائم والجواب الجواب.

الثانى : قال الرضىّ - عليه من الله الرضا - الّذى أرى أنّ الصفه المشبهه كما أنّها ليست موضوعه للحدوث ، ليست أيضا موضوعه للاستمرار فى جميع الأزمنه ، لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفه ، ولا دليل فيها عليهما ، فليس معنى حسن فى الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان فى بعض الأزمنه أو جميعها ، ولا دليل فى اللفظ على

أحد القيدين ، فهى حقيقه فى القدر المشترك بينهما ، وهو الاتّصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنه أولى من بعض ، ولم يجز نفيه فى جميع الأزمنه ، لأنّك حكمت بثبوته ، فلا بدّ من وقوعه فى زمان كان الظاهر ثبوته فى جميع الأزمنه (۱) إلى أن تقوم قرينه على تخصّصه ببعضها ، كما تقول : كان هذا حسنا فقبح أو سيصير حسنا ، أو هو الآن فقط حسن ، فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيّا ، انتهى.

وتشارك الصفه المشبهه اسم الفاعل فى الدلاله على الحدث وفاعله وفى التذكير والتأنيث والتثنيه والجمع وشرط الاعتماد إذا تجرّد من أل.

ما افترقت فيه الصفه المشبهه واسم الفاعل

«وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم» وضعا أو نقلا أو قصدا «دون» الفعل «المتعدّى» الّذى لم يرد بالوصف منه الثبوت. فالمصوغه من اللازم وضعا «كحسن وصعب» ، فإنّهما مصوغان من حسن وصعب ، وهما لازمان وضعا ، والمصوغه من اللازم نقلا كرحمن ورحيم ، فإنّهما مصوغان من رحم بكسر الحاء بعد نقله (۲) إلى رحم بضمّ الحاء ، أى صار الرحم طبيعه له ، ككرم بمعنى صار الكرم طبيعه له على أحد القولين ، والمصوغه من اللازم قصدا كضارب الأب ومضرب العبد ، فإنّ اسمى الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت جرى ا مجرى صفه المشبهه ، كما قاله فى التسهيل ، واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدّى كقائم وضارب. «وبعدم جواز كونها صله لأل» على الأصحّ ، فأل فيها للتعريف لا موصوله ، كما جزم به صاحب البسيط وابن العلج ، ورجّحه ابن هشام فى الجامع والمغنى. قال : لأنّ الصفه المشبهه للثبوت ، فلا تؤوّل بالفعل ، أى الدالّ على الحدوث ، ولهذا كانت الداخله على اسم التفضيل ليست بموصوله بالاتّفاق ، انتهى.

وقال الرضىّ : إنّما لم توصل اللام بالصفه المشبّهه مع تضمّنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل ، ولذا لم توصل بالمصدر ، لأنّه لا يقدّر بالفعل إلا مع ضميمه أن ، وهو معها بتقدير المفرد ، والصله لا تكون إلا جمله ، انتهى.

ويقابل الأصحّ ما ذهب إليه ابن عصفور فى أحد قوليه وابن مالك ، وتبعه ابن أمّ قاسم وابن الصّائغ (۳) من جواز كونها صله لأل ، وإنّ أل فيها موصوله ، وبهذا الخلاف

۱- سقطت «فلا بدّ من وقوعه فى زمان كان الظاهر ثبوته فى جميع الأزمنه» فى «س».

۲- سقط بعد نقله فى «ح».

۳- محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن الزمردى الشيخ شمس الدين بن الصائغ النحوىّ ولد سنه ۷۱۶ ه وبرع فى النحو واللغه والفقه وله من التصانيف : «شرح الفيه ابن مالك فى غايه الحسن والجمع والاختصار» و «المبانى فى المعانى» و... ومات سنه ۷۷۶ ه ق. بغيه الوعاه ۱ / ۱۵۵.

يتبيّن غلط من حكى الإجماع على القول الأوّل ، واسم الفاعل الأصحّ فيه كونه صله لأل كما تقدّم.

«وبعملها من غير شرط زمان» ماض أو حال أو استقبال ، لأنّها بمعنى الثبوت ، فلا وجه لاشتراط الزمان فيها ، لأنّ ما لم يدلّ على حدوث ، لا تعلّق له بالزمان ، بخلاف اسم الفاعل ، فقد مرّ أنّه يشترط لعمله زمان الحال أو الاستقبال ، وأمّا شرط الاعتماد فلا بدّ منه ، وإنّما لم يذكره هنا ، لأنّ ذكره ثمّه كاف ، لأنّ الصفه المشبهه فرع اسم الفاعل ، فهى أحوج إلى الاعتماد منه.

«وبمخالفه فعلها فى العمل» ، فإنّها تنصب مع قصور فعلها كما سيأتى بخلاف اسم الفاعل ، فإنّه لا يخالف فعله.

«وبعدم جريانها على» الفعل «المضارع» ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنّه لا يكون إلا مجاريا للمضارع فى تحرّكه وسكونه ، والمراد تقابل حركه بحركه وسكون بسكون ، لا تقابل حركه بعينها ، إذ لا يشترط التوافق فى أعيان الحركات ، ولهذا قال ابن الخشاب : هو وزن عروضىّ لا تصريفىّ.

والقول بعدم جريانها عليه كما قال المصنّف هو مذهب جماعه ، منهم الزمخشرىّ فى المفصّل وابن الحاجب وابن العلج ، وهو ظاهر كلام الفارسىّ فى الإيضاح ، والجمهور على أنّها تكون مجاريه له كمنطلق اللسان ومطمئنّ النفس وطاهر العرض ، وغير مجاريه ، وهو الغالب فى المبنيّه من الثلاثىّ ، نحو : ظريف وجميل. قالوا : والقول بأنّها لا تكون إلا غير مجاريه مردود باتّفاقهم على أنّ منها قوله [من المديد] :

٦٢٩ - من صديق أو أخى ثقه

أو عدّو شاحط دارا (١)

بالشين المعجمه والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفه مشبهه ، وهى مجاريه ليشحط ، قال المرادىّ : ولقائل أن يقول : إنّ طاهرا ومنطلقا ومطمئنّا ونحوها ممّا يجرى على المضارع اسماء فاعلين ، قصد بها الثبوت ، فعوملت معامله الصفه المشبهه ، وليست بصفه مشبهه ، والاتّفاق المذكور إن صحّ فهو محمول على أنّ حكمه حكم الصفه المشبهه ، لأنّه قصد به الثبوت ، فلذا أطلقوا عليه صفه مشبهه ، انتهى.

تنبيه : تفترق الصفه المشبهه عن اسم الفاعل لأمور أخر :

منها أنّ منصوبها لا يتقدّم عليها بخلاف اسم الفاعل ، فإنّه يجوز تقديم منصوبه عليه ، نحو : زيد عمرا ضارب ، ولا يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه.

١- هو لعدى بن زيد. اللغه : شاحط : من الشحط وهو البعد.

ومنها أنّ معمولها لا يكون إلا سببيّا ، أى متّصلا بضمير موصوفها إمّا لفظا ، نحو : زيد حسن وجهه ، أو معنى ، نحو : زيد حسن الوجه أى منه ، وقيل : إنّ أل خلف عن المضاف إليه بخلاف اسم الفاعل ، فإنّ معموله يكون أجنبيّا ، نحو : زيد ضارب عمرا وسببيّا ، نحو : زيد ضارب غلامه.

وقال ابن هشام فى الأوضح (١) : وقول ابن الناظم إنّ جواز «زيد بكّ فرح» مبطل لعموم قولهم : إنّ معمول الصفه لا يكون إلا سببيّا مردود ، لأنّ المراد بالمعمول ما عملها فيه بحقّ الشبه وعملها فى الظرف بما فيها من معنى الفعل ، وكذا عملها فى الحال والتمييز ونحو ذلك ، انتهى.

ومنها أنّه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله (٢) عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فيجوز بالاتّفاق.

ومنها أنّها لا تحذف ، ويبقى معمولها بخلاف اسم الفاعل ، فإنّه يحذف كما فى باب الاشتغال ، نحو : زيد أنا ضاربه ، كما فى نحو : هذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمر على إضمار فعل أو وصف منوّن ، ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل ، بخفض الوجه ونصب الفعل ، ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب وجهه وخفض الصفه ، لأنّها لا تعمل محذوفه ، ولأنّ معمولها لا يتقدّمها ، وما لا يعمل لا يفسّر عاملا.

ومنها أنّها لا تتعرّف بالإضافه مطلقا بخلاف اسم الفاعل ، فإنّه يتعرّف بالإضافه ، إذا كان بمعنى الماضى ، أو أريد به الاستمرار.

ومنها أنّ معمولها لا يتبع بالصفه ، قاله الزجّاج ومتأخّر والمغاربه بخلاف اسم الفاعل ، فإنّه يجوز اتّباع معموله بجميع التوابع. قال ابن هشام : ويشكل على قول الزجاج الحديث فى صفه الدجال : «الأعور عينه اليمنى» (٣) قال الدمامينىّ : وخرّجه بعضهم على أنّ اليمنى خبر لمبتداء محذوف ، لا صفه عينه ، كأنّه قيل : أىّ عينيه؟ قيل اليمنى ، انتهى. وخرّجه بعض على أنّه منصوب بفعل محذوف ، أى أعنى.

ومنها أنّها تؤنّث بالألف كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل ، فإنّه لا يؤنّث إلا بالتاء.

١- سقطت هذه الجمله فى «ح».

٢- العديل : المثل والنظير.

٣- صحيح البخارى ، ۴ / ٧٨٨ ، رقم ٢٢٠٩.

ومنها أنّ منصوبها المعرفه مشبه بالمفعول به ، ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ، وقد ذكروا فروقا أخرى غير هذه ، لا نطول بذكرها ، وفيما ذكرناه كفايه.

أحوال معمول الصفه المشبهه

هذه «تبصره» فى بيان أحوال معمول الصّفه المشبهه فى الإعراب ، و «لمعمولها ثلاث حالات» :

أحدها : «الرفع بالفاعليه» بالاتّفاق ، وحينئذ فالصفه خاليه عن الضمير ضروره ، إذ لا يكون للشىء فاعلان ، نحو : زيد حسن وجهه : قال الفارسىّ : أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفه يعود على موصوفها بدل بعض من كلّ ، ولم يذكره المصنّف لضعفه ، قال فى التصريح : ويردّه حكايه الفرّاء : مررت بامرأه حسن الوجه ، وحكايه الكوفيّين : بامرأه قويم الأنف ، وأنّه يجوز مررت برجل مضروب الأب بالرفع ، ولا يصحّ فى هذا أن يكون بدل كلّ ولا بعض ولا اشتمال ، انتهى.

وأيضا حينئذ الردّ بالأوّل أنّه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر فى حسن لوجب تانيثه ، لأنّ المسند إذا رفع ضمير مؤنّث وجب تأنيثه ، وقس عليه.

الثانى : والحاله الثانيه «النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفه» إمّا بأل ، نحو : زيد حسن الوجه ، أو بالإضافه ، نحو : حسن وجهه بنصب الوجه ، وذلك لأنّ هذا المعمول المعرفه لا يصحّ أن يكون مفعولا لتلك الصفه ، لأنّها من فعل لازم ، ولا يصحّ أن يكون تمييزا ، لأنّه معرفه ، والتمييز لا يكون إلا نكره على الأصحّ ، فلمّا لم يصحّ فيه المفعوليه ولا التمييز ، حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل فى نحو : الضارب الرجل ، بنصب الرجل ، فأعطوا الصفه المشبهه حكم اسم الفاعل فى نصب المعمول ، كما أعطوه حكمها فى جرّ المضاف إليه حيث قالوا : الضارب الرجل بالجرّ حملا على الحسن الوجه ، فحصل بينهما تعارض ، «وعلى التمييز إن كان نكره» : نحو : زيد حسن وجها.

وهذا التفضيل هو مذهب البصريّين ، وبه جزم ابن الحاجب ، وهو الحقّ ، وفى المسأله ثلاثه أقوال أخر : أحدها : أنّ النصب على التمييز مطلقا ، وهو رأى الكوفيّين بناء على رأيهم من جواز وقوع التمييز معرفه. قال ابن بابشاذ فى شرح الجمل : ويحكى هذا القول عن أبى على قال : لأنّ التعريف هنا لا يفيد شيئا ، فهو بمترله تعريف الأجناس كعسل وماء. الثانى : إنّه على التشبيه بالمفعول به مطلقا ، وليس بشىء ، لأنّ التشبيه بالمفعول أنّما صيّر إليه مع المعرفه للضروره ، وأمّا مع النكره فلا ضروره تدعو إليه مع إمكان وجه جار على القياس ، وهو النصب على التمييز. الثالث : إنّه على التشبيه

بـالمفعول به إن كـان معرفه ، وعليه أو على التمييز إن كان نكره ، وبه جزم ابن هشام فى الجامع والقطر وشـرحه وشـرح الشـذور وشرح اللمحه.

والحاله الثالثه : «الجرّ بالإضافه» أى بسـببها ، نحو : زيد حسن الوجه ، «وهى» أى الصـفه «مع كلّ من هذه» الحالات «الثلاثه» وهى الرفع والنصب والجرّ «إمّا» مقرونه «باللام أو لا ، والمعمول مع كلّ من هذه السـّته» الحاصـله من ضـرب وجوه الإعراب الثلاثه فى حالتى كون الصـفه باللام أو لا «إمّا مضاف أو» مقرون «باللام أو مجرّد» عنهما ، «صارت» الأقسام «ثمانيه عشـر» قسـما حاصله من ضرب سـّته هى أحوال المعمول من كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا مضروبه فى حالتى الصفه من كونها باللام أو مجرّدا عنها فى ثلاثه ، هى أحوال المعمول من كونه مضافا أو باللام أو مجرّدا عنها.

وتفصـيلها الحسن وجهه بـالرفع ، الحسن وجهه بـالنصب ، الحسن وجهه بـالجرّ ، الحسن الـوجه بـالرفع ، الحسن الوجه بـالنصب ، الحسن الوجه بالجرّ ، الحسن وجه بالرفع ، الحسن وجها بالنصب ، الحسن وجه بالجرّ ، حسن وجهه بالرفع ، حسن وجهه بالنصـب ، حسن وجهه بـالجرّ ، حسن الوجه بـالرفع ، حسن الوجه بالنصب ، حسن الوجه بالجرّ ، حسن وجه بالرفع ، حسن وجها بالنصب ، حسن وجه بالجرّ. فهذه ثمانيه عشر قسما ، منها ممتنع ومختلف فيه وجائزه.

«فالممتنع» منها اثنان : أحدهما أن تكون الصـفه باللام مضافه إلى معمولها ، المضاف إلى ضـمير الموصوف ولو بواسـطه ، نحو : «الحسـن وجهه» والحسن وجه أبيه. والثـانى : أن تكـون الصـفه باللاـم مضـافه إلى معمولهـا المجرّد عن اللاـم ، أو المضـاف إلى المجرّد عنها ، نحو : «الحسن وجه» والحسن وجه أب.

وإنّما امتنعا لأنّ الإضافه فيهما لم تفـد تعريفا كما فى نحو : غلام زيد ولا تخصـيصا كما فى نحو : غلام رجل ولا تخفيفا كما فى نحو : حسن الوجه ولا تخلّصا من قبح حذف الرابط ، أو التجوّز فى العمل كما فى الحسن الوجه ، وقال ابن الحاجب : وإنّما امتنع الأوّل لعدم التحفيف ، والثانى لأنّ فيه إضافه المعرفه إلى النكره ، وهى عكس ما ينبغى فى الإضافه فكره لذلك ، انتهى.

وتعليله امتناع الأوّل بالتخفيف دون الثانى يفهم أنّ فى إضافه الثانى تخفيفا ، وامتناعه لعلّه أخرى ، وبه صرّح الرضى ، فقال : إنّما امتنع مع حصول التخفيف فيه بحـذف الضـمير من وجهه ، لأـنّ هـذه الإضـافه وإن كانت لفظيّه غير مطلوب فيها التعريف ، لكنّها فرع الإضافه المحضه ، فإذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف

إليه معا هاهنا بخلاف المحضه فلا أقلّ من أن لا تكون على ضدّ ما هى عليه ، وهو تعريف المضاف ، وتنكير المضاف إليه ، انتهى.

قلت : وإنّما يكون فى هذه الإضافه تخفيف بحذف الضمير من وجهه أن لو كان الأصل الحسن وجهه لا الحسن وجها ، وأمّا إذا قلنا : إنّ الأصل الحسن وجها ، فلا تخفيف ألبتّه ، وتعيّن الأوّل دون الثانى غير ظاهر.

«واختلف فى حسن وجهه» بتجريد الصفه مضافه إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف ، فسيبويه والبصريّون على جوازه على قبح فى ضروره الشعر فقط ، لأنّ تخفيف هذه الإضافه يكون بحذف التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير أعلى منه بحذف التنوين ، فلا وجه لترك الأعلى مع إمكانه واختيار الأدنى ، وما هو إلا ترجيح المرجوح. والمبرّد على منعه مطلقا فى الشعر وغيره ، وردّ بقول الشماخ [من الطويل] :

۶۳۰ - أقامت على ربعيهما جارتا صفا

كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما (۱)

أنشده سيبويه مستدلّا به على مجئيه فى الشعر ، وضمير ربعيها يعود إلى الدمنتين ، والمراد بالجارتين صخرتان تجعلان تحت القدر ، وتشدّ القدر إلى الجبل ، وهو المعنى هنا بالصفا ، فيقوم الجبل مقام حجر ثالث للقدر ، والكميت الشديد الحمره ، والجون هنا الأسود ، والمصطلى مصدر ميمىّ على أنّ ثمّ مضافا محذوفا ، أى موضع اصطلاهما ، أو اسم مفعول واقع موقع المثنّى كما فى رأس الكبشين. والمعنى أنّ تينك الصخرتين محمّرتا الأعالى بما يرتفع إليهما من النّار مسوّدتا مكان الاصطلاء من كثره إيقاد النار بينهما. والشاهد فى البيت ظاهر ، ونازع فيها المبرّد زاعما أنّ ضمير مصطلاهما عائد إلى الأعالى ، إذ هى جمع فى معنى المثنّى من حيث إنّه للجاريتين ، وليس لهما إلا أعليان ، وإنّما جمعا بما حولهما كقوله [من الوافر] :

۶۳۱ - ...

روانف اليتيك وتستطارا (۲)

والألف فى تستطارا راجع إلى الروانف ، لأنّه رانفتين ، وهما أسفلا الإليه وطرفاها اللذان يليان الأرض من الإنسان إذا كان قائما ، فكأنّه قال : جونتا مصطلى الأعالى : فليس فيه إلا ضمير واحد ، وهو المستكن فى جونتا. فهو كقولك : زيد حسن الغلام

۱- اللغه : الربع : الدار المترل ، الصفا : الصخر الأملس ، واحده صفاه ، كميتا : مثنى كميت بالتصغير من الكمته ، وهى الحمره الشديده المائله إلى السواد ، الجونه : السوداء ، المصطلى : اسم مكان الصّلاء ، أى : الاحتراق بالنار.
۲- صدر البيت : «ومتى ما تلقنى فردين ترجف» ، وهو لعنتره. اللغه : روانف : جمع الرانفه بمعنى أطراف الإليتين. الإليه : العجيزه. تستطار : بمعنى يطلب منك أن تطير خوفا وجبنا.

قبيح فعله ، أى فعل الغلام ، ولا خفاء بما فيه من التكلّف ، والظاهر مع سيبويه والكوفيّون على جوازه مطلقا فى الكلام كلّه لحصول التخفيف بالإضافه فى الجمله ، وهو حذف التنوين.

قال ابن مالك : وما ذهبوا إليه ، هو الصحيح ، لأنّ مثله قد ورد فى الحديث كقوله عليه السّلام فى حديث : أم زرع صفر وشاحها. (١) وفى حديث «الدجال أعور عينه اليمنى» (٢). وفى وصف سيّدنا النبى صلى الله عليه و آله شثن (٣) أصابعه. ومع جوازه ففيه ضعف ، انتهى.

قال ابنه لأنّه يشبه إضافه الشىء إلى نفسه ، وإنّما قال : يشبه لأنّ الإضافه ليست عن رفع ، وإن كان هو الأصل ، وإذ لو كانت عن رفع لكانت من إضافه الصفه إلى مرفوعها ، وهى هو فى المعنى. لكنّهم لما استنكروا هذا حوّلوا الإسناد ، فانتصب المعمول على التشبه بالمفعول ، ثمّ أضيف ، فالإضافه ناشىءه عن النصب ، والصفه ليست نفس منصوبها.

«أمّا» الصور «البواقى» من الثمانيه عشر وجها بعد إخراج الثلاثه الممنوعين باتّفاق ، والممنوع على خلاف ، وهى خمسه عشر وجها فجائزه ، لكن منها أحسن وحسن وقبيح. «فالأحسن ذو الضمير الواحد» لأنّه جاء على وفق ما يقتضيه الكلام من الإتيان بالمحتاج إليه فى الربط من غير زياده ولا نقصان ، وخير الكلام ما قلّ ودلّ.

«وهو» أى ذو الضمير الواحد «تسعه» أقسام. سبعه منها تشتمل فيها الصفه على الضمير ، وهى الحسن الوجه بنصب المعمول ، والحسن الوجه بجرّه ، وحسن الوجه بنصبه وتنوين الصفه ، وحسن الوجه بجرّه ، والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجرّه. واثنان يشتمل فيهما المعمول على الضمير ، وهما الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما ، فالمجموع تسعه.

«والحسن ذو الضميرين» لاشتماله على الضمير الّذى يحصل به الربط وزياده الضمير الآخر لا تخلّ بالمعنى ، فلم يعد قبيحا ، نعم حطّته عن مرتبه الأحسنيّه ، «وهو اثنان» وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ، ففى كلّ من المثالين ضميران : أحدهما فى الصفه ، والأخرى فى المعمول.

«والقبيح» وهو «الخالى من الضمير» لخلوّه من الضمير المحتاج إليه فى الصفه ، وبقاؤها كالأجنبىّ عن موصوفها «وهو أربعه» ، وهى الحسن الوجه وحسن الوجه و

١- لم أجد الحديث.

٢- تقدم فى ص ٥٩٦.

٣- الشثن : الغليظ الخشن.

الحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها ، وضابط ما يعرف له الأحسن والحسن والقبيح بحسب الضمير كما ذكر أنّه متى كان المعمول مضافا مرفوعا أو غير مضاف ولا مرفوع ، سواء كان منصوبا أو مرفوعا ، فالضمير واحد ، وإن كان مضافا غير مرفوع ، وسواء كان منصوبا أو مجرورا فضميران ، وإن كان مرفوعا غير مضاف فلا ضمير.

تنبيهات : الأوّل : حكم المعمول إذا كان معرّفا باللام حكمه إذا كان مضافا إلى المعرّف أو إلى المضاف إليه بالغا ما بلغ ، نحو : مررت برجل حسن الوجه وحسن الوجه الغلام وحسن وجه أبى الغلام. وحكم المعمول المضاف إلى المضمر حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمر وهلم جرّا ، نحو : مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه أبى غلامه ، وكذا إن كان فيه ضمير ، ولم يكن مضافا إليه ، نحو : مررت برجل حسن وجه يصونه ، وحكم المجرّد عن اللام والإضافه إلى المضمر حكم المضاف إلى المجرّد عنهما بالغا ما بلغ ، نحو : مررت برجل حسن غلام وحسن وجه أبى غلام.

الثانى : قال فى التصريح : أوصل بعض المتأخّرين الصور الحاصله من الصفه ومعمولها إلى أربع عشره ألف صوره ومأتين وستّ وخمسين صوره ، وذلك أنّه جعل الصفه إمّا بأل أو لا ، فهذه حالتان ، ومعمولها إمّا بأل أو مضاف أو مجرّد ، والمقرون بأل نوع واحد ، كالحسن الوجه ، والمضاف ثمانيه أنواع :

الأوّل : مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : حسن وجهه.

والثانى : مضاف إلى مضاف إلى ضميره ، نحو : حسن وجه أبيه.

والثالث : مضاف إلى المعرّف بأل ، نحو : حسن وجه الأب.

والرابع : مضاف إلى مجرّد ، نحو : حسن وجه أب.

الخامس : مضاف إلى ضمير مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : جميله أنفه من قولك :

مررت بامرأه حسن وجه جاريتها جميله أنفه.

والسادس : مضاف إلى ضمير معمول صفه أخرى نحو : جميل خالها من قولك :

مررت برجل حسن الوجنه جميل خالها.

والسابع : مضاف إلى موصول نحو : الطّيبى كلّ ما التاثت به الأزر من قوله [من البسيط] :

۶۳۲ - فعجتها قبل الأخيار منزله

والطّيبى ... (۱)

والثامن : مضاف إلى موصوف بجمله نحو : رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به.

۱- تمـامه «کـلّ ما التالث به الأزر» ، وهو للفرزدق. اللغه : عجبتها : ملت بها ، قبل : صوب ، التاثت : التفت ، الأزر : جمع الإزار : الثوب.

والمجرّد من الإضافه وأل يشمل ثلاثه أنواع : الموصول نحو قوله [من الطويل] :

۶۳۳ - أسيلات أبدان دقاق خصورها

وثيرات ما التفّت عليها المآزر (۱)

والموصوف نحو : جمّا نوال أعدّه من قوله [من الطويل] :

۶۳۴ - تزور أمرا جمّا نوال أعدّه

لمن أمّه مستكفيا أزمه الدّهر (۲)

وغيرهما ، نحو : مررت برجل حسن وجه.

هذه اثنتا عشره صوره مضروبه فى حالتى تنكير الصفه وتعريفها تصير أربعه وعشرين ، وكلّ من هذه الأربع والعشرين مضروبه فى ثلاثه أحوال الإعراب تبلغ اثنتين وسبعين صوره ، ويضمّ إليها صور ما إذا كان معمول الصفه ضميرا وهى ثلاث.

الأولى : أن يكون مجرورا ، وذلك إذا باشرته الصّفه المجرّده من أل نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه جميله.

الثانيه : أن تفصل الصفه من الضمير ، وهى مجرّده من أل ، نحو : قريش نجباء الناس (۳) ذريّه وكرامهموها.

الثالثه : أن يتّصل به ، ولكن تكون الصفه بأل نحو : زيد الحسن الوجه الجميله ، والضمير فى هاتين الصورتين منصوب ، فصارت خمسا وسبعين ، والصفه إمّا أن تكون لمفرد مذكّر أو لمثنّاه أو لمجموعه جمع سلامه أو جمع تكسير أو لمفرد مؤنّث أو لمثنّاه أو لمجموعه جمع سلامه أو جمع تكسير.

هذه ثمان فى خمسين وسبعين تصير ستّمائه ، وإذا نوّعت نفس الصفه إلى مرفوعه ومنصوبه ومجروره وضربتها فى الستّه مائه تصير ألفا وثمانمائه ، وإذا نوّعت الصفه أيضا من وجه آخر إلى مفرد مذكّر ومثنّاه ومجموعه وإلى مفرد مؤنّث ومثنّاه ومجموعه وكانت ثمانيا ، فإذا ضربت فيها الألف والثمانمائه تصير أربع عشر ألفا وأربعمائه. قال : ويستثنى من هذه الصور الضمير ، فإنّه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامه ، وجمله صوره مائه وأربع وأربعون ، فالباقى أربع عشره ألفا ومائتان وسته وخمسون ، بعضها جائز ، وبعضها ممتنع ، فيخرج منها الممتنع على ما تقدّم ، انتهى.

الثالث : تأنيث الصفه وتثنيتها وجمعها بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما أسند إليها. فتؤنّث إن كان موصوفها مؤنّثا وتثنّى وتجمع إن كان موصوفها كذلك ».

۱- نسب إلى عمر بن أبى ربيعه وليس فى ديوانه. اللغه : أسيلات : طويلات ، أبدان : جمع بدن ، الدقاق : جمع دقيق ، الخصور :

جمع الخصر بمعنى وسط البدن ، الوثيره : من النساء : الكثره اللحم ، المآزر : جمع المئزر بمعنى الإزار.

۲- لم يعين قائله. اللغه : الجمّ : الكثير من كلّ شيء ، النوال : النصيب والعطاء ، أمّ : قصد ، الأزمه : الشدّه.

۳- سقط «نجباء الناس» فى «ح».

كما فى سائر الأوصاف المشتقّه ، تقول : هذه امرأه حسنه الوجه ، ورجال حسان الوجه ، ولا تقول : زيد حسنه عينه ، بنصب العين على التشبيه بالمفعول ، وتأنيث الصفه نظرا إلى أنّ العين فى الأصل فاعل. وقد كانت تؤنّث عند إسنادها ، وإنّما تقول : حسن عينه بالتذكير رعايه للضمير المستكن فى الصفه عائدا إلى زيد.

الرابع : قد يضمن الجامد معنى المشتقّ ، فيعطى حكم المشبهه ، وهو قليل ، كقول الشاعر [من البسيط] :

۶۳۵ - فراشه الحلم فرعون العذاب وإن

تطلب نداه فكلب دونه كلب (۱)

وقول الآخر [من الوافر] :

۶۳۶ - فلولا الله والمهر المفدّى

لرحت وأنت غربال الإهاب (۲)

فضمن فراشه الحلم معنى طائش ، وفرعون معنى أليم وغربال معنى مثقب ، فأجريت مجراها إلى ما هو فاعل فى المعنى ، ولو رفع بها أو نصب بها لم يمتنع ، وإلى هذه المسأله أشار ابن مالك فى الكافيه بقوله [من الرجز] :

۶۳۷ - وضمّن الجامد معنى الوصف

فاستعمل استعماله بضعف

كأنت غربال الإهاب وكذا

فراشه الحلم فراغ المأخذا

۱- هو للضحاك بن سعد : اللغه : فراشه الحلم : طائش. فرعون : إلى م. الندى : الجود والسخاء.

۲- هو لمنذر بن حسان. اللغه : المهر : أول ما ينتج من الخيل والحمر الأهليه وغيرها. الغربال : مثقب.

اسم التفضيل

صمديه

الخامس : اسم التفضيل وهو ما دلّ على موصوف بزياده على غيره ، وهو :

أفعل للمذكّر ، وفعلى للمؤنّث ، ولا يبنى إلا من ثلاثيّ تامّ متصرّف ، قابل للتّفاضل ، غير مصوغ منه أفعل لغير التّفضيل ، فلا يبنى من نحو : دحرج وصار ونعم ومات ولا من عور وخضر وحمق ، لمجيء أعور وأخضر وأحمق لغيره ، فإن فقد الشّرط توصل بأشدّ ونحوه ، و «أحمق من هبنّقه» شاذّ ، و «أبيض من اللّبن» نادر.

تتمّه : ويستعمل إمّا بمن أو بأل أو مضافا.

فالأوّل : مفرد مذكر دائما ، نحو : هند أو الزّيدان أفضل من عمرو ، وقد تحذف من ، نحو : الله اكبر.

والثّانى : يطابق موصوفه ، ولا يجامع من ، نحو : هند الفضلى ، والزّيدان الأفضلان.

الثّالث : إن قصد تفضيله على من أضيف إليه ، وجب كونه منهم ، وجازت المطابقه وعدمها ، نحو : الزّيدان أعلما النّاس ، أو أعلمهم ، وعلى هذا يمتنع يوسف أحسن إخوته. وإن قصد تفضيله مطلقا فمفرد مذكّر مطلقا ، نحو : يوسف أحسن إخوته ، والزّيدان أحسن إخوتهما ، أى : أحسن النّاس من بينهم.

تبصره : ويرفع الضّمير المستتر اتّفاقا ، ولا ينصب المفعول به إجماعا ، ورفعه للظاهر قليل ، نحو : رأيت رجلا أحسن منه أبوه ، ويكثر ذلك فى نحو : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، لأنّه بمعنى الفعل.

شرح

اشاره

«الخامس» من الأسماء العامله عمل الفعل «اسم التفضيل» ، وبعضهم يقول : أفعل التفضيل. قيل : وما عبّر به المصنّف رحمه الله أولى ، ليشتمل خيرا وشرّا ، وردّ بأنّهما بزنه أفعل فى الأصل ، إذ أصلهما أخير وأشر ، فحذفت الهمزه بدليل ظهورها فى قراءه أبى قلابه (۱) : (سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ) [القمر / ۲۶] ، بفتح الشين وتشديد الراء ، وقول الشاعر [من الرجز] :

۶۳۸ - ...

بلال خير النّاس وابن الأخير (۲)

وأجيب بأنّ المراد بالشمول على وجه الظهور ، وهو كاف فى الأولويّه ، واختلف فى سبب حذف الهمزه منها ، فقيل : لكثره الاستعمال ، وهو المشهور ، قال الأخفش :

۱- أبو قلابه (... ۱۰۴ ه) هو عبـد الله بن زیـد بن عمرو الجرمّی عالم بالقصاء والأحکام وکان من رجال الحدیث الثقات. الأعلام للزرکلی ۴ / ۸۸.

۲- مجهول قائله.

لأنّهما لما لم يشتقّا من فعل خولف لفظهما ، فعلى هذا فيهما شذوذان : حذف الهمزه ، وكونهما لأفعل لهما.

قال ابن هشام : من عبّر باسم التفضيل (۱) أجراه مجرى قولهم اسم الفاعل ، ومن قال أفعل التفضيل احترز به عن نحو : أفكل وأحمر. قال : ولو سمّوه بأفعل الزياده لكان عندى أولى ، لأنّ التفضيل وإن كان فى الأصل من الفضل الّذى هو الزياده ، إلا أنّه يرد مستعملا كثيرا بمعنى ترجيح الشيء على غيره فى صفات المدح ، وإن كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل : (وَاللهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ) [النحل / ۷۱] ، ولكنّه فى العرف متى لم يقيّد برزق ونحو ، لا يراد به إلا ما قدّمنا ، وحينئذ فلا يشمل نحو : زيد أجهل من عمرو وأحمق منه ، ثمّ إنّ حقيقه فضله جعله فاضلا لا نسبه إلى الفضل ، وأنت إذا قلت : زيد أعلم ، إنّما نسبته إلى الزياده فى العلم ، ولم تجعله أنت زائدا ، فقد استعملت فضلت بمعنى (۲) نسبه إلى الفضل ، وهو مستعمل ، لكنّه خلاف الوضع الأصلىّ ، لأنّ معنى فضل بالتخفيف زاد ، ومعنى فضّل بالتشديد جعله زائدا كفرح زيد وفرّحته ، فيكون فضله بمعنى عدله ، انتهى. وسيبويه يسمّيه الصفه.

«وهو ما دلّ على موصوف» شمل جميع الصفات «بزياده على غيره» أخرج ما عدا المحدود ، أى وضع للموصوف بالزياده فلا يرد زائد ، لأنّه لم يوضع للموصوف بالزياده ، بل لمن قام به الشيء إلا أنّه جعله كون القائم به الزياده زائدا ، ولا طائل بمعنى الزائد فى الطول ، لأنّه لم يوضع له ، بل لمن قام به الطول ، إلا أنّ عدم وصف العرف بالمتّصف بالطول إلا من له زياده فى الطول جعله بمعنى الزائد فى الطول ، فكذا قال بعض المحقّقين من شرّاح الكافيه.

والمراد بالغير أعمّ من الغير بالذات أو بالاعتبار كما فى قولك : هذا بسرا أطيب منه رطبا. والمراد بالزياده على الغير أعمّ من الزياده فى قيام الفعل به أو وقوع الفعل عليه.

شروط ما يصاغ منه أفعل التفضيل

«ولا يبنى إلا من فعل ثلاثىّ» والمراد به ما كان حروفه ثلاثه ، كما هو اصطلاح النّحويّين ، لا ما حروفه الأصليّه ثلاثه ، سواء اشتمل على زياده أم لا ، كما هو اصطلاح الصرفيين ، ولهذا استغنى عن التقييد بالتجريد.

«تامّ متصرّف قابل للتفاضل» فى الصفات الإضافيّه الّتى يختلف بها أحوال الناس ، سواء كانت بالنسبه إلى شخص واحد فى حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن و

۱- سقطت هذه الجمله فى «ح».

۲- فى «ح» سقط بمعنى.

القبح ، فتقول : هو أعلم من زيد يوم الأربعاء وأجهل منه يوم الخمسين ، وزيد أحسن من عمرو ، وعمرو أقبح من بكر.

«غير مصوغ منه أفعل لغير التفضيل» ويعبّر عن هذا بأن لا يدلّ على لون ولا عيب ، وما عبّر به المصنّف رحمه الله أولى ، لأنّه لا يبنى ممّا يدلّ على حليه أيضا ، فعبارتهم تحتاج إلى زياده قيد ولا حليه كما نبّه عليه بعضهم.

«فلا يبنى من» غير فعل ، وشذّ هو أحنك البعيرين ، وهو أقمن به ، وألصّ من شظاظ ، صاغوا الأوّل من الحنك ، وهو اسم عين ، والمعنى أكلهما أى أشدّهما أكلا ، والثانى من القمن ، وهو الحقيق ، والثالث من اللص بمعنى السارق.

وشظاظ بكسر الشين وظائين معجمات اسم لصّ من بنى ضبّه ، قاله فى التصريح ، ثمّ انتقد الحكم لشذوذ الأخير المجزوم به فى التصريح كغيره بأنّ ابن القطاع (١) نقل لا لصّ فعلا ، فقال يقال : لصّ ، إذا أخذ المال بخفيه ، قال : فعلى هذا لا شذوذ فيه ، انتهى.

وقال بعضهم : وفى الحكم بشذوذ الأوّل أيضا نظر ، لأنّه يجوز أن يكون من أحنك الجراد الأرض ، إذا أكل ما عليها ، فيكون مثل أخصر من اختصر بحذف الزوائد ، انتهى. قلت : وهو كغسل الدم بالدم ، إذ هو على هذا التقدير شاذّ أيضا ، لكن شذوذه من جهه بنائه من غير الثلاثىّ.

ولا من فعل رباعىّ ، أى ما كان حروفه أربعه ، سواء كان كلّها أصولا ، أم بعضها زائدا ، كما هو مصطلح النحاه ، «نحو : دحرج و» انطلق ، إذ لا يمكن بناؤه منه ، لأنّه لو نقص لاختلّ ، ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل ، وشذّ هذا الكلام أخصر من غيره ، بنوه من اختصر بالبناء للمفعول ، وهو أعطاهم للدراهم من أعطى ، وأولاهم للمعروف من أولى ، وأكرمهم للضيف من أكرم ، وهذا المكان أقفر من غيره من أقفر.

هذا مذهب جمهور البصريّين ، وجوزّ بعضهم بناءه من أفعل مطلقا ، وعزى إلى سيبويه ، وجزم به ابن مالك فى التسهيل وفاقا له ، وصحّحه ابن هشام الخضراوىّ ، وفصّل ابن عصفور بين أن تكون الهمزه للنقل كأعطى ، فلا يجوز ، وبين أن لا يكون للنقل ، فيجوز نحو : هذه الليله أظلم من تلك الليله ، وهذا المكان أقفر من ذلك المكان. قال ابن الحاج (٢) والرضىّ والشاطبىّ : وهذا التفضيل لا يعرفه نحوىّ.

١- أحمد بن محمد بن أحمد الأزدىّ يعرف بابن الحاج قرأ على الشّلوبين وأمثاله. وله على كتاب سيبويه إملاء ، ومصنّف فى علوم القوافى ، ومختصر خصائص ابن جنىّ ، وله حواش على سرّ الصناعه وعلى الإيضاح ومات سنه ۴۶۷ ه. بغيه الوعاه ١ / ٣٩٥.
٢- على بن جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع الصقلى ، كان إمام وقته بمصر فى علم العربيه وفنون الأدب ، صنف : الأفعال ، أبنيه الاسماء و... مات سنه ٥١٥ ه ، المصدر السابق ٢ / ١٥۴.

ولا من فعل ناقص ، نحو : «صار و» كان عند الجمهور ، فلا يقال : أصير ولا أكون ، وأجازه ابن الأنبارىّ ، والرضىّ قال : ولعلّ علّه المنع كون مدلول الناقص الزمان دون الحدث ، كما توهّم بعضهم ، وأفعل موضوع للتفضيل فى الحدث ، والحقّ أنّها دالّه على الحدث أيضا فلا منع ، وإن لم يسمع أن يقال هو أكون مطلقا ، وهو أصير منك غنيّا ، أى أشدّ انتقالا إلى الغنى ، انتهى.

ولا من فعل غير متصرّف ، قال فى التصريح : وعدم التّصرّف على وجهين : أحدهما أن يكون بخروج الفعل عن طريقه الأفعال من الدالّه على الحدث والزمان كنعم وبئس ، والثانى : يكون لمجرّد الاستغناء عن تصرّفه بتصرّف غيره ، وإن كان باقيا على أصله من الدالّه على الحدث والزمان ك يذر ويدع ، حيث استغنى عن ماضيهما بماضى يترك ، وكلا القسمين مراد هنا ، فلا يبنى من نحو : «نعم و» بئس ويذر ويدع ، لا- يقال : زيد أنعم من عمرو ، ولا- أبئس منه ، وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذّمّ ، ولا هو أوذر من بكر ، وأودع منه.

ولا- من غير قابل للتفاضل نحو : «مات و» فنى ، لأنّه لا مزيد فيه لبعض فاعليه على بعض ، حتى يفضل ، لا يقال : زيد أموت من عمرو ، ولا أفنى منه.

«ولا- من» مصوغ منه أفعل لغير التفضيل نحو : «عور» من العيوب الظاهره ، «وخضر» من الألوان ، «وحمق» من العيوب الباطنه ، ولمى وشهل من الحلى «لمجئىء أعور» من عور «وأخضر» من خضر «وأحمق» من حمق ، وألمى وأشهل من لمى وشهل. «لغيره» أى لغير التفضيل ، فلو بنى منه أفعل التفضيل أيضا لالتبس.

قال بعضهم : وهذا التعليل أنّما يتمّ إذا بيّن أنّ أفعل الصفه مقدّم بناؤه على أفعل التفضيل ، وهو كذلك ، لأنّ ما يدلّ على ثبوت مطلق الصفه مقدّم بالطبع على ما يدلّ على زياده على الآخر فى الصفه ، والأولى موافقه الوضع الطبع. قيل : إنّما لم يبن من ذلك ، لأنّ حقّ أفعل التفضيل أن يبنى من الثلاثىّ المحض كما تقدّم ، وأكثر أفعال الألوان والخلق إنّما تجئ على أفعل بتسكين الفاء وبزياده مثل اللام ، نحو : أخضر فلم يبن أفعل التفضيل فى الغالب ممّا كان منها ثلاثيّا إجراء للأقلّ مجرى الأكثر ، وقيل : لأنّ الألوان والعيوب جرت مجرى الخلق الثابته الّتى لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل فى عدم التفضيل منها.

وأجاز الكوفيّون بناءه من البياض والسواد اللذين هما أصلا الألوان ، وقيل : وقد يبنى من فعل أفعل مفهم عسر أو جهل ، نحو : هو ألدّ منه وأحمق منه ، وأكثر المغاربه

عدّوا هذا من الشواذّ ، وعليه جرى المصنّف ، فأطلق المنع من بنائه من نحو ذلك ، وسيصرّح بشذوذ أحمق منه تصريحا.

تنبيه : بقى على المصنّف شرطان آخران ، أحدهما : أنّه لا يبنى إلا من فعل مثبت ، فلا يبنى من منفىّ ، سواء كان ملازما لنفى نحو : ما عاج بالدواء ، أى ما انتفع به ، ومضارعه يعيج أو غير ملازم ، نحو : ما عاج : أى ما مال ، ومضارعه يعوج ، فلا يقال : زيدا أعوج من عمرو ، لئلا يلتبس المنفىّ بالمثبت ، وما حكمت به من أنّ عاج الأولى ملازمه للنفى ، هو ما جزم به ابن مالك فى التسهيل ، وابن هشام فى التوضيح. واعترض بأنّه قد جاء فى الإثبات ، قال أبو على القإلى (١) فى نوادره : أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابى [من الطويل] :

۶۳۹ - ولم أر شيئا بعد ليلى ألذّه

ولا مشربا أروى به فأعيج (٢)

الثانى : إنّه لا يبنى من مبنىّ للمفعول ، سواء كان ملازما للبناء ، أم لا كضرب ، ومن الأوّل زهى علينا بمعنى تكبّر ، وعنى بحاجته ، وشذّ : هو أزهى من ديك وأعنى بحاجتى ، قاله فى الأوضح ، وانتقد شارحه الأوّل بأنّ ابن دريد حكى زها يزهو ، أى تكبّر ، والثانى بأنّه سمع فيه عنى كرضى بالبناء للفاعل.

صوغ اسم التفضيل ممّا لم يستوف الشروط

«فإن فقد شرط» من الشروط المتقدّمه لبناء أفعل التفضيل ، «توصل» إلى التفضيل «بأشدّ ونحوه» ممّا يدلّ على الشدّه والضعف أو الزياده أو النقص أو الكثره أو القلّه أو الحسن أو القبح على حسب تفاوت المقاصد ، ويجاء بعد أشدّ أو نحوه بمصدر الممتنع تمييزا عن نسبه إلى المفضّل فيقال : زيد أشدّ دحرجه ، وأحسن بياضا منه ، وأقبح عورا منه.

قال الدمامينىّ : كذا قال الجماعه ، ويظهر لى أنّ هذا ليس بمساو للعرض من التفضيل ، وذلك أنّ هذا يقتضى اشتراك زيد وعمرو فى شدّه الدحرجه وحسن البياض مثلا ، وأنّ زيدا زاد عليه فى ذلك ، والغرض أنّما هو التفضيل عليه فى مطلق الدحرجه والبياض ، لا فى شدّه الدحرجه وحسن البياض فتأمّله ، انتهى.

قال بعض المتأخّرين : تأمّلت ما قاله فى وجه عدم المساواه ، فوجدته أنّما يتمّ على تقدير أن يكون نحو : أشدّ فى مثل زيد أشدّ دحرجه مسوقا لغرض إفاده الاشتراك فى

١- اسماعيل بن القاسم أبو على البغدادى المعروف بالقإلى ، كان أعلم الناس بنحو البصريّين ، وأحفظ أهل زمانه للغه ، وأرواهم للشعر الجاهلى ، صنّف : الأمالى ، النوادر البارع فى اللغه ، مات سنه ۵۰۶ ه. المصدر السابق ١ / ۴۵٣.

٢- لم ينسب البيت إلى قائل معين. اللغه : أعيج : من «عاج يعيج» بمعنى انتفع.

أصل الدحرجه والتفضيل باعتبار مجرّد الشدّه باقيا على معناه التفضيلى ، وذلك ممنوع لجواز أن يكون فى هذه الحاله مستعملا فى أصل الفعل مجرّدا عن معنى الزياده ، وحينئذ يكون الكلام مساويا للغرض من التفضيل قطعا ، فتدبّر.

تنبيهات : الأوّل : قال بعض المحقّقين : الظاهر أنّه لا يختصّ التوصّل إلى التفضيل ممّا ذكر بصيغه أفعل ، بل يصحّ التوصّل بغيره أيضا ، نحو : زيد زائد استخراجا ، بل هو أوفق بالمقصود ، إذ المقصود جعله زائدا فى نفس الاستخراج ، لا زائدا فى زياده الاستخراج ، انتهى.

الثانى : لا يختصّ التوصّل إلى التفضيل بما فقد بعض الشروط ، بل يتأتّى فيما استوفى الشروط ، فتقول : زيد أشدّ ضربا من عمرو ، وهو واضح.

وقولهم : «أحمق من هبنّقه شاذّ» ، فلا يقاس عليه ، هبنّقه بفتح الهاء والباء الموحّده والنون المشدّده والقاف ، لقب ذى الودعات ، يزيد بن ثروان ، وإنّما قيل له : ذو الودعات ، لأنّه جعل فى عنقه قلاده من ودع (۱) وعظام وخزف مع طول لحيته فسئل؟ فقال : لئلّا أضلّ : فسرقها أخوه فى ليله ، وتقلّدها ، فأصبح هبنّقه ورأها فى عنقه ، فقال : أخى أنت أنا ، فمن أنا ، فضرب لحمقه المثل. ومن حمقه أنّه كان فى جماعه ، فهبّت عليهم ريح سوداء مخوفه ، فجعل كلّ منهم يعتق رفيقا ، وبعضهم يتصدّق بضيعته. فقال هبنّقه : أللهمّ إنّك تعلم أنّى لا أملك شيئا أتصدّق به ، ولكن زوجتى طالق لوجهك الكريم ، فأخذ الضحك بالجماعه ، واشتغلوا عمّا هم من الخوف.

وقوله عليه السّلام فى وصف ماء الكوثر : أبيض من اللبن وأحلى من العسل (۲) ، نادر ، ولا يقاس عليه أيضا خلافا للكوفيّين كما اقتضاه إطلاق منعه فيما مرّ ، ومثله قول الراجز [من الرجز] :

۶۴۰ - جاريه فى ذرعها الفضفاض

أبيض من أخت بنى أباض (۳)

هذا إن حمل على الندره والشذوذ دون التأويل ، قال ابن مالك فى شرح الكافيه : وجائز أن يكون أبيض مبنيّا من قولهم : باض الشىء الشىء بيوضا ، إذا فاقه فى البياض ، فالمعنى على هذا أنّ غلبه ذلك الماء غيره من الأشياء المبيضه أكثر من غلبه بعضها بعضا ، وأبيض بهذا الاعتبار أبلغ من أشدّ بياضا. قال : ويجوز أن يكون من المذكوره بعد أبيض

۱- الودع : خزر بيض جوف ، فى بطونها شقّ كشقّ النواه ، تتفاوت فى الصغر والكبر. الواحده : ودعه.
۲- تمام الحديث : أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وأحلى من العسل. صحيح البخارى ، ۴ / ۵۰۴ ، رقم ۱۴۳۸.
۳- هو لرؤبه ، اللغه : الدرع : القميص ، الفضفاض : الواسع ، وأخت بنى أباض كانت معروفه بالبياض.

متعلّقه بمحذوف ، دلّ عليه أبيض المذكور ، والتقدير : ماؤه أبيض صفاء ، وأخلص من اللبن ، انتهى.

وسمع أيضا هو أسود من حنك (۱) الغراب ، وأمّا قول المتنبى يخاطب الشيب [من البسيط] :

۶۴۱ - إبعد بعدت بياضا لا بياض له

لأنت أسود فى عينى من الظّلم (۲)

فقال ابن هشام فى المغنى : إنّ من الظلم صفه لأسود لا متعلّق به ، أى أسود كائن من جمله الظلم ، وكذا قوله [من الكامل] :

۶۴۲ - يلقاك مرتديا بأحمر من دم

ذهبت بخضرته الطّلى والأكبد (۳)

«من دم» إمّا تعليل ، أى أحمر من أجل التباسه بالدّم ، أو صفه ، كأنّ السيف للكثره التباسه بالدم صار دما ، انتهى.

قال الدمامينىّ فى شرحه الظاهر : إنّ المتنبىّ إنّما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفىّ ، لأنّه كوفىّ (۴) ، والكوفيّون يجوّزون بناءه من السواد والبياض ، فلا حرج عليه فى ارتكاب طريقته وطريقه أصحابه وتخريج المصنّف مفوت لغرضه من كون الشيب عنده أشدّ سوادا من الظلم ، انتهى.

كيفيّه استعمال اسم تفضيل

هذه «تتمّه» لباب اسم تفضيل ، تشتمل على بيان كيفيّه استعماله فى التركيب وأحكامه وأعماله ، و «يستعمل» اسم التفضيل وجوبا على أحد ثلاثه أوجه :

«إمّا» مقرونا «بمن» جارّه للمفضول ، وعند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع فى نحو : زيد أفضل من عمر ، ولابتداء الانحطاط فى نحو : زيد شرّ من عمرو ، وعند ابن مالك للمجاوزه ، كأنّه قيل : جاوز زيد عمرا ، وهو أولى من قول سيبويه وغيره ، إذ لا يقع بعدها إلى ، قال ابن هشام : وقد يقال : ولو كانت للمجاوزه لصحّ فى موقعها عن ، ودفع بأنّ صحّه وقوع المرادف موقع مرادفه أنّما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع ، وها هنا منع منه مانع ، وهو الاستعمال ، فإنّ اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجرّ إلا من خاصّه.».

۱- الحنك : المنقار.

۲- اللغه : إبعد : فعل أمر بمعنى اهلك.

۳- لم يسمّ قائله. اللغه : بأحمر : أى بسيف أحمر ، والخضره هنا : السمره أو غبره تخالطها دهمه يريد بها : لون السيف ، الطلى :

جمع طليه وهى العنق.

۴- سقطت «لأنّه كوفىّ» فى «ح».

«أو» معرّفا «بأل ، أو مضافا» ، وإنّما وجب استعماله على أحد هذه الاوجه ، لأنّ وصفه لتفضيل الشيء على غيره ، فلا بدّ فيه من ذكر الغير الّذى هو المفضّل عليه ، وذلك مع من ، والإضافه ظاهر ، وأمّا مع «ال» فلأنّها للعهد ، يشار بها إلى معيّن متلّبس بتعيين المفضّل عليه مذكور قبله أو حكما ، كما إذا قلت : عندى شخص أفضل من زيد ، ثم قلت : عمرو الأفضل ، أى الشخص الّذى قلت : إنّه أفضل من زيد هو عمرو.

تنبيه : محلّ وجوب استعماله بأحد الثلاثه إذا لم يكن معدولا كما فى آخر واسما كالدنيا والجلّى للخطه العظيمه خارجا عن معناه كاخر بمعنى غير.

«فالأوّل» وهو المستعمل بمن «مفرد مذكر دائما» ، سواء كان لمفرد أم لغيره ولمذكّر أم لغيره «نحو» زيد أو «هند أو الزيدان» أو الهندان أو الزيدون أو الهندات «أفضل من عمرو» وذلك لكراهتهم إلحاق أداه التثنيه والجمع المختصّه بالأخر فيما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيليّه ، لأنّها الفارقه بينه وبين باب أحمر ، فكانت كتمام الكلمه ، وقيل : لمشابهته لفظا ومعنى لأفعل التعجّب الّذى هو فعل غير متصرّف ، أمّا لفظا فظاهر ، وأمّا معنى فلأنّه لا يتعجّب من شيء إلا وهو مفضّل ، ولهذا اشترطوا فيما يبنى منه أفعل التفضيل ما يشترط فى بناء أفعل التعجّب فلمّا أجروه مجراه لفظا ومعنى أفردوه ، كما أفردوا (١) الفعل.

«وقد تحذف من» مع مجرورها إذا علم المفضول ، «نحو» قوله تعالى : «اللهِ أَكْبَرُ (٢)» * ، أى من كلّ شيء ، وقوله : (وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا) [الإسراء / ٢١] ، أى من الدنيا ، وقول الشاعر [من الكامل] :

۶۴۳ - إنّ الّذى سمك السّماء بنى لنا

بيتا دعائمه أعزّ وأطول (٣)

وقد جاء الحذف والإثبات فى قوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالًا وَأَعَزُّ نَفَراً) [الكهف / ٣۴] ، أى منك ، وأكثر ما يحذف إذا كان أفعل خبرا فى الحال كما مرّ ، أو فى الاصل ، نحو : كان زيد أفضل ، ويقلّ إذا كان حالا كقوله [من الطويل] :

۶۴۴ - دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا

... (۴)

أى دنوت أجملا من بدر البدر ، أو صفه كقوله [من السريع] :

۱- سقط «كما أفردوا» فى «ح».

۲- ليس «الله اكبر» بصوره المبتدإ والخبر آيه من القرآن الكريم.

۳- هو للفرزدوق. اللغه : سمك : رفع : البيت ، أراد به بيت المجد والشرف ، الدعائم : جمع دعامه وهى فى الأصل ما يسدّ به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط.

۴- تمامه «فظلّ فؤادی فی هواک مضللا» ولم یسّم قائله. اللغه : دنوت : قربت ، خلناک : ظننا شأنک کذا.

۶۴۵ - تروّحی أجدر أن تقیلی

... (۱)

أی تروحی ، وأتی مکانا أجدر من غیره بأن تقیلی فیه.

وزعم الرمانیّ أنّ الحذف لا یجوز إلا فی الخبر ، وأجازه البصریّون إذا کان فاعلا ، نحو : جاءنی أفضل ، أو اسم إنّ ، نحو : إنّ اکبر الله ، ومنعه الکوفیّون.

تنبیهات : الأوّل : لا یتعیّن فی نحو : الله اکبر ، ودعائمه أعزّ وأطول أن یکون المحذوف من مع مجرورها ، بل یجوز أن یقال : إنّ المحذوف هو المضاف إلیه ، أی أکبر کلّ شیء ، وأعزّ دعامه ، ولم یعوّض منه التنوین لکون أفعل غیر متصرّف ، فاستبشع ذلک.

الثانی : یجب أن یکون المجرور بمن التفضیلیّه مشارکا للمفضّل فی المعنی إمّا تحقیقا ، نحو : زید أحسن من عمرو ، أو تقدیرا کقول علی علیه السّلام : لأن أصوم یوما من شعبان أحبّ إلی أن أفطر یوما من رمضان (۲). لأنّ إفطار یوم الشکّ الّذی یمکن أن یکون من رمضان محبوب عند المخالف فقدّره علیه السّلام محبوبا إلی نفسه أیضا ، ثمّ فضّل صوم شعبان علیه ، فکأنّه قال : هب أنّه محبوب عندی أیضا ، أ لیس صوم یوم من شعبان أحبّ منه.

وقال علیه السّلام : أللهمّ أبدلنی بهم خیرا منهم (۳) ، أی فی اعتقادهم وأبدلهم بی شرّا منّی ، أی فی اعتقادهم أیضا ، وإلا فلم یکن فیهم خیرا ولا فیه علیه السّلام شرّ ، ومثله قوله تعالی : (أَصْحابُ الْجَنَّهِ یَوْمَئِذٍ خَیْرٌ مُسْتَقَرًّا) [الفرقان / ۲۴] ، کأنّهم لمّا اختاروا موجب النار اختاروا النار.

ویقال فی التهکّم : أنت أعلم من الحمار ، فکأنّک قلت : إن أمکن أن یکون للحمار علم ، فأنت مثله مع زیاده ، ولیس المقصود بیان الزیاده ، بل الغرض التشریک بینهما فی شیء معلوم انتفاؤه عن الحمار.

وأمّا نحو قولهم : أنا أکبر من الشعر ، وأنت أعقل من أن تقول کذا ، فلیس المراد تفضیل المتکلّم علی الشعر والمخاطب علی القول ، بل المراد بعدهما عن الشعر والقول. وأفعل التفضیل یفید بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه ، فمن فی مثله لیست تفضیلیه ، بل هی مثل ما فی قولک : بنت من زید ، تعلّقت بأفعل المستعمل بمعنی متجاوز وبائن بلا تفضیل ، فمعنی قولک : أنت أعزّ علی من أن أضربک ، أی بائن من أن أضربک من فرط عزّتک علی ، وإنّما جاز ذلک ، لأنّ من التفضیلیّه متعلّقه بأفعل التفضیل بقریب

۱- تمامه «غدا بجنبی بارد ظلیل» وهو مجهول القائل. اللغه : تروّحی : من تروّح : سار فی العشیّ ، أو عمل فیه ، أن تقیلی : من قال - قیلا أی : نام وسط النهار ، الظلیل : ذو الظل.

۲- الشیخ الحرّ العاملی ، وسائل الشیعه ، ج ۱۰ ، موسسه آل البیت ، رقم ۱۲۷۳۰.
۳- سنن الترمذی کتاب الدعوات ۸۳.

من هـذه المعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيـد أفضل من عمرو ، فمعناه زيد متجاوز فى الفضل عن مرتبه عمرو ، فمن فيما نحن فيه كالتفضيليّه ، قاله الرضى كالّذى قبله.

الثالث : يجب أن تلا من التفضيليّه أفعل ، لأنّها من تمام معناه أو تلا معموله كقوله [من الطويل] :

۶۴۶ - فإنّا وجدنا العرض أحوج ساعه

إلى الصّون من ريط يمان مسهّم (۱)

وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك : هى أحسن لو أنصفت من الشمس ، وأكره لو لم يمن من الحجر.

وقد يتقدّم عليه ضروره كقوله [من الطويل] :

۶۴۷ - إذا سايرت أسماء يوما ظعينه

فأسماء من تلك الظعينه أملح (۲)

ويجب ذلك إن كان المفضول اسم استفهام ، أو مضافا إليه ، نحو : ممّن أنت أعلم ، ومن أىّ رجل أنت أكرم ، وذلك لأنّ اسم الاستفهام له الصدر ، وما أضيف إلى ما له الصدر ، فله الصدر كما مرّ.

«والثانى» وهو المستعمل بأل «يطابق موصوفه» وجوبا فى الإفراد والتذكير وفروعهما للزوم مطابقه الصفه لموصوفها مع عدم المانع ، «ولا يجامع من» ، لأنّ من وأل تغنى إحداهما عن الأخرى فى إفاده ذكر المفضول ، فلو اجتمعتا كان إحداهما لغوا ، «نحو» : زيد الأفضل ، و «هند الفضلى ، والزيدان الأفضلان» ، والزيدون الأفضلون والهندات الفضيلات أو الفضل ، وعن الوهم فى ذلك قول الجاحظ فى قول الأعشى [من السريع] :

۶۴۸ - ولست بالأكثر منهم حصى

وإنّما العزّه للكاثر (۳)

إنّه يبطل قول النّحويّين : لا يجتمع من وأل فى اسم التفضيل فجعل كلّا من أل ومن متعد به جاريا على ظاهره ، والصواب أن تقدّر أل زائده أو معرفه ، ومن متعلقه بأكثر منكّرا محذوفا مبدلا من المذكور أو بالمذكور على أنّها بمترلتها فى قولك : أنت منهم الفارس البطل ، أى أنت من بينهم ، وقول بعضهم إنّما متعلقه بليس قد يردّ بأنّها لا تدلّ على الحدث ، وبأنّ فيه فصلا بين أفعل وتمييزه بالأجنبى.

۱- هو لأوس بن حجر. اللغه : العرض : موضع المدح والذم من الرجل. الصون : مصدر صانه يصونه بمعنى حفظه ووقاه ، ريط :

الملاءه ، أو جمع ريطه بمعنى الغلاله الرقيقه ، مسهم : مخطط.

٢- هـذا البيت لجرير بن عطيه. اللغه : سـايرت : جـارت وبـاهت ، ظعينه : أصـله الهودج تكون فيه المرأه ، ثمّ نقل إلى المرأه فى الهودج بعلاقه الحاليه والمحليه ، ثمّ توسعوا فيه فأطلقوه على المرأه مطلقا ، راكبه ، أو غير راكبه.

٣- البيت للأعشى ميمون بن قيس. اللغه : الأكثر حصى : كنايه عن كثره الأعوان والأنصار ، الكاثر : الغالب فى الكثره.

وقد يجاب بأنّ الظرف يتعلّق بالوهم ، وفى ليس رائحه قولك : انتفى ، وبأن الفصل بالتمييز قد جاء فى الضروره فى قوله [من المتقارب] :

۶۴۹ - على أنّنى بعد ما قد مضى

ثلاثون للهجر حولا كميلا (۱)

وأفعل أقوى فى العمل من ثلاثون ، قاله ابن هشام فى المغنى.

تنبيه : لا بدّ فى المطابقه من ملاحظه السماع ، قال أبو سعيد على بن سعد (۲) فى كفايه المستوفى ما ملخّصه : ولا يستثنى فى الجمع والتانيث عن السماع ، فإنّ الأشرف والأظرف لم يقل فيهما الأرشاف والشرفى ، والأظارف والظرفى ، كما قيل ذلك فى الأفضل والأطول. وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما : الأكارم والأماجد ، ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى ، انتهى ، قاله فى التصريح.

«الثالث» : وهو المستعمل مضافا ففيه تفضيل ، فإنّه «إن قصد به تفضيله» ، أى تفضيل موصوفه «على من أضيف» اسم التفضيل إليه ، والتعبير بمن على سبيل التغليب ، فلا نقض بنحو : أعدى الخليل وأحسن الطير ، وهذا هو الأكثر استعمالا ، لأنّ وضعه لتفضيل الشىء على غيره ، فالأولى ذكر المفضّل عليه. «وجب كونه منهم» أى وجب كون موصوفه ممّن أضيف إليهم ، قيل : والأولى أن يقال : منه لئلّا يوهم ضمير الجمع أنّ المضاف إليه يجب أن يكون جمعا فينقض بنحو : زيد أفضل الرجلين ، وإنّما وجب كونه منهم لتحصل المشاركه بين الجميع فى المعنى لذكره معهم ليصحّ تفضيله عليهم ، وأورد أنّ وجوب كونه منهم تستلزم تفضيل الشىء على نفسه ، وأجيب بأنّه داخل فيهم افرادا خارج منهم تركيبا ، أو داخل فيهم لفظا خارج عنهم إراده ، فلا يلزم ذلك.

وبهذا يندفع أيضا ما أورده الرضىّ على ابن الحاجب من أنّ قوله على من أضيف إليه ليس بمرضىّ ، لأنّه مفضّل على ما سواه من جمله ما أضيف إليه ، وليس مفضّلا على كلّ ما أضيف إليه ، وكيف ذلك ، وهو من تلك الجمله ، فيلزم تفضيل الشىء على نفسه.

«وجازت المطابقه وعدمها» وهو الإفراد والتذكير ، «نحو : الزيدان أعلما الناس أو أعلمهم» ، والزيدون أفضلوا الناس وأفضلهم ، وهند فضلى النساء وأفضلهنّ ، أمّا المطابقه فلمشابهته للمعرّف بأل فى التعريف ، وأمّا عدمها فلمشابهته أفعل فى كون المفضّل عليه مذكورا ، وليس الوجهان متساوين كما يوهمه كلامه ، بل عدم المطابقه

۱- هو للعباس بن مرداس. اللغه : الحول : العام ، الكميل : الكامل.

۲- لم أجد ترجمه حياته.

أولى ، قال تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ) [البقره / ۹۶] ، ولم يقل : حرصى بالياء.

وعن ابن السراج أنّه أوجب عدم المطابقه ، وردّ بقوله تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَراذِلُنا) [هود / ۲۷] ، (وَكَذلِكَ جَعَلْنا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكابِرَ مُجْرِمِيها) [الأنعام / ۱۲۳] ، قال فى الأوضح : فإن قدّر أكابر مفعولا ثانيا ، ومجرميها مفعولا أوّلا ، لزمه المطابقه فى المجرّد من أل والإضافه.

«وعلى هذا» القصد «يمتنع أن يقال : يوسف أحسن إخوته» لخروجه عنهم لفظا بإضافتهم إليه ، لأنّ إخوه يوسف غير يوسف. «وإن قصد تفضيله» أى تفضيل موصوفه تفضيلا «مطلقا» ، أى غير مقيّد بكونه على من أضيف إليه ، بل على كلّ من سواه ، فالمطابقه لا- غير ، لمشابهته باسم الفاعل فى عدم المشاركه ، فجرى مجراه فى وجوب المطابقه وإضافه اسم التفضيل حينئذ للتوضيح ، كما تضيف سائر الصفات ، نحو : مصارع مصر وحسن القوم ، ممّا لا تفضيل فيه ، فلا يجب كونه من المضاف إليه.

فيجوز بهذا المعنى أن تضيفه إلى جماعه ، هو دخل فيهم ، نحو قولك : نبيّنا صلى الله عليه و آله أفضل قريش ، بمعنى أفضل الناس من قريش ، وأن تضيفه إلى جماعه من جنسه ليس داخلا فيهم ، نحو : يوسف أحسن إخوته ، والزيدان أحسنا إخوتهما ، والزيدون أحسن إخوتهم ، أى يوسف أحسن الناس من بينهم ، وكذا الباقى ، وأن تضيفه إلى غير جماعه ، نحو : فلان أعلم بغداد ، أى أعلم ممّن سواه ، وهو مختصّ ببغداد ، لأنّه منشأه أى مسكنه ، وإن قدّرت المضاف ، أى أعلم أهل بغداد فهو مضاف إلى جماعه يجوز أن يدخل فيهم.

تنبيهات : الأوّل : وقع فيما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما نصّه : وإن قصد تفضيله مطلقا فمفرد مذكر مطلقا ، نحو : يوسف أحسن إخوته ، والزيدان أحسن إخواتهما ، وهو غلط صريح ، بل المطابقه واجبه إجماعا كما فى سائر المتون ، حتى التهذيب للمصنّف ، ولم يتنبّه لذلك بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبه العجم المعاصرين ، فشرحه على هذا العباره ، وهو غلط واضح ، ووهم فاضح ، فاحذره.

وحاشا المصنّف أن يقع له مثل هذا الغلط الّذى لا يخفى على أدنى طلبته فضلا عن مثله ، فلذلك غيّرت العباره وأصلحتها ، إذ لا يمكن حملها إلا على تغيير النسّاخ كما قيل [من الطويل] :

۶۵۰ - فكم أفسد الراوى كلاما بعقله

وكم حرّف المنقول قوم وصحّفوا

وكم ناسخ أضحى لمعنى مغيّرا

وجاء بشيء لم يرده المصنّف (۱)

۱- ما وجدت البيتين.

الثانی : قد یقصد بأفعل أصل الفعل ، فلا تفضیل فیه ، ویجری حینئذ مجری ما قصد به التفضیل مطلقا من وجوب المطابقه کقولهم : الناقص والأشج أعدلا بنی مروان ، أی عادلاهم ، لأنّهما لا یشارکهما أحد من بنی مروان فی العدل ، والناقص هو یزید بن الولید بن عبد الملک بن مراون ، لأنّه نقص أرزاق الجند ، والأشج بالشین المعجمه والحجیم هو عمر بن عبد العزیر ، لقّب بذلک ، لأنّه کان بجبینه أثر شجّه من دابه ضربته.

الثالث : التفضیل الّذی ذکره المصنّف رحمه الله فی المستعمل مضافا أنّما یجری فی المضاف المعرفه ، وأمّا المضاف للنکره فیلزمه الإفراد والتذکیر لموافقته المستعمل بمن فی التنکیر ، نحو : زید أفضل رجل ، والزیدان أفضل رجلین ، والزیدون أفضل رجال ، وهند أفضل امرأه ، والهندان أفضل امرأتین ، والهندات أفضل نساء ، أی زید أفضل من کلّ رجلین قیس فضله بفضله ، والزیدان أفضل من کلّ رجل قیس فضلهما بفصلهما ، والزیدون أفضل من کلّ رجال قیس فضلهم بفضلهم ، وکذا الباقی.

عمل اسم التفضیل

هذه «تبصره» فی بیان إعمال اسم التفضیل ، و «یرفع الضمیر المستتر إجماعا» نحو : زید أفضل ، ففی أفضل ضمیر مستتر مرفوع علی الفاعلیه یعود إلی زید ، وإنّما عمل فیه لضعفه ، لأنّ وجوده خفیّ ، ولا یختلف لفظه بالتّکلّم والخطاب والغیبه ، والعمل فیه کلا عمل ، فلم یحتج إلی ما (۱) یقوّی العامل علی العمل فیه.

«ولا ینصب المفعول به إجماعا» ، فلا یقال : زید أشرب الناس عسلا ، لأنّه التحق بالأفعال الغریزیّه ، وما أوهم ذلک فهو منصوب بفعل مقدّر دالّ علیه ، نحو ، قوله تعالی : (هُوَ أَعْلَمُ مَنْ یَضِلُّ عَنْ سَبِیلِهِ) [الأنعام / ۱۱۷] ، فمن لیست مفعولا بأعلم ولا مضافا إلیه ، لأنّ أفعل بعض من یضاف إلیه ، فیکون التقدیر أعلم المضلّین ، فهو محال ، بل هو منصوب بفعل محذوف یدلّ علیه أعلم ، أی یعلم من یضلّ.

وعلی هذا فمن موصوله أو موصوفه ، هذا هو الظاهر ویحتمل أن تکون استفهامیه فی محل رفع علی أنّه مبتدأ ، ویضلّ خبره ، والجمله فی محل نصب ، علّق عنها العامل ، والاستفهام للتعجّب من شان الضّالّ المتبع للظنّ الکاذب ، وتجویز الکواشی (۲) کون من موصوله أو موصوفه فی حمل جرّ بالباء المحذوفه ، أو باضافه أعلم إلیه لیس بشیء لامتناع الثانی ، کما علم ، وضعف الأوّل لشذوذ حذف حرف الجرّ مع بقاء عمله.

۱- سقطت «فلم یحتج إلی ما» فی «ح».

۲- أحمد بن یوسف بن حسن بن رافع الإمام موفق الدین الکواشیّ الموصلی برع فی العربیه والقراءات والتفسیر ، وله التفسیر الکبیر والصغیر ومات سنه ۶۸۰ ه ، المصدر السابق ۱ / ۴۰۱.

تنبيهات : الأوّل : ما ادّعاه المصنّف من الإجماع على أنّه لا ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك فى شرح الكافيه ، وابن هشام فى شرح القطر ، والرضىّ فى شرح الحاجبيه ، وفيه نظر ، فقد نقل ابن هشام فى حواشى التسهيل عن محمد بن مسعود بن الزكى جواز نصبه به مطلقا ، وإنّه قال فى كتاب البديع : غلط من قال : إنّ التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى : (هُوَ أَهْدى سَبِيلاً) [الإسراء / ۸۴] ، وليس تمييزا ، لأنّه ليس فاعلا كما فى زيد أحسن وجها ، وقول عباس بن مرداس [من الطويل] :

۶۵۱ - ...

وأضرب منّا بالسيوف القوانسا (۱)

ونقل فى المغنى عن بعضهم جوازه إن قصد به أصل الفعل. قال الدمامينىّ : وهذا الرأى حسن ، فينتصب حين يقصد به ذلك كما أنّه يضاف حينئذ إلى ما ليس بعضه ، فيجرى حكم النصب والجرّ على طريقه واحده انتهى. وقد يجاب عن مدّعى الإجماع بأنهم نزّلوا الخلاف فى ذلك مترله العدم.

الثانى : إنّما قال المصنّف : ولا ينصب المفعول به ، ولم يقل : ولا يعمل فى المفعول به ، لأنّه يعمل فيه بواسطه حرف الجرّ ، فيعمل فيه بلام التقويه كـ زيد أوعى للعلم ، وأبذل للمعروف ، أو بالباء كـ خالد أعرف بالفقه وأجهل بالنحو ، فان كان فعله يتعدّى لاثنين ، نصبت الثانى بفعل مقدّر ، كـ زيد أكسى للفقراء الثياب ، أى يكسوهم.

الثالث : لا ينصب المفعول المطلق أيضا إجماعا ، فلا يقال ، أنا أحسن الناس حسنا ، ولا المفعول له ، فلا يقال : أنا أضرب الناس تأديبا ، ولا المفعول معه ، فلا يقال : أنا أسير والنيل ، ونقل ابن هشام فى المغنى عن سيبويه نصبه للشبه بالمفعول به ، وردّه بأنّ اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل ، إذ لا يلحقه علامات الفروع إلا بشروط ، لكن قال فى موضع آخر منه : الهاء فى قولهم : لا عهد لى بألأم قفا منه ولا أوضعه ، فى محلّ نصب كالهاء فى «الضاربه» إلا أنّ ذاك مفعول ، وهذا مشبّه بالمفعول ، لأنّ اسم التفضيل (۲) لا ينصب المفعول إجماعا ، وليست مضافا إليها ، وإلا لخفض «أوضع» بالكسره ، انتهى.

وقال الرضىّ : لا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه ، إمّا لأنّه لا ينصب المفعول به ، فلا ينصب أيضا شبهه ، وإمّا لأنّ نصب ذلك فى الصفه فرع الرفع ، كما مرّ ، وهو توطئه للإضافه إلى ما كان مرتفعا به ، وهو لا يرفع الفاعل الظاهر إلا بشروط ، وإن رفع ذلك فلا يضاف إليه ، انتهى. ».

۱- صدر البيت «أكرّ وأحمى للحقيقه منهم» ، اللغه : القوانس : جمع قونس بمعنى أعلى البيضه من الحديد.

۲- من لا يشبه حتى هنا محذوف فى «س».

ولا خلاف فی نصبه الظرف ، نحو : زید أفضل الناس الیوم ، لأنّ الظرف یتوسّع فیه ، وتکفیه رائحه الفعل ، والحال نحو : زید أحسن الناس متبسما ، لأنّها بمثابه الظرف ، وفی معناه التمییز نحو : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وَأَعَزُّ نَفَراً) [الکهف / ۳۴] ، لأنّه فی غایه الضعف ، إذ ینصبه ما یخلو عن معنی الفعل أیضا ، وما لا یشمّ رائحته نحو : راقود خلّا (۱).

«ورفعه للظاهر» أی الموجود الّذی یسمع التلفّظ به ، فیشتمل الضمیر المنفصل أیضا «قلیل» مختصّ بلغه ضعیفه حکاها سیبویه «نحو رأیت رجلا أحسن منه أبوه» أو أنت ، ینصب أحسن علی أنّه صفه لرجل ، ویرفع أبوه أو أنت علی الفاعلیه بأحسن علی معنی فاقه فی الحسن أبوه أو أنت ، وأکثر العرب یوجب رفع أحسن فی ذلک علی أنّه خبر مقدّم ، وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخّر ، وفاعل أحسن ضمیر مستتر فیه عائد علی المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر فی موضع نصب صفه لرجل ، ورابطها الضمیر المجرور بمن.

ولا یرفعون به الظاهر لضعفه عن العمل ، لأنّه لیس له فعل بمعناه فی الزیاده حیث یعمل عمله ، ولا هو مشابه لاسم الفاعل ، لیحمل علیه فی العمل فی الظاهر ، کما حملت علیه الصفه المشبهه فی العمل فیه ، لأنّ اسم الفاعل یثنّی ویجمع ، واسم التفضیل لا یثنّی ولا یجمع ما هو الأصل فیه ، وهو المستعمل بمن ، بخلاف الصفه المشبه ، فإنّها تثنّی وتجمع کما مرّ.

«ویکثر ذلک» أی رفعه للظاهر فی مساله الکحل ، وضابطها أن یکون اسم التفضیل صفه فی المعنی لاسم جنس مسبوق بنفی ، ومرفوعه أجنبیّا مفضلّا علی نفسه باعتبارین «نحو» قول العرب : «ما رأیت رجلا أحسن فی عینه الکحل منه فی عین زید» ، فأحسن صفه لرجل ، وهو اسم جنس مسبوق بنفی ، والکحل مرفوع به علی أنّه فاعله ، وهو أجنبیّ من الموصوف ، لکونه لم یتّصل بضمیره ، وفی عینه ظرف مستقرّ حال من الکحل ، وقدّمت علیه ، ومنه لغو متعلّق بأحسن زید ، وفی عین زید مستقرّ حال من الضمیر المجرور بمن ، والمعنی : ما رأیت رجلا أحسن الکحل کائنا فی عینه منه ، أی من الکحل کائنا فی عین زید ، وقد ظهر أنّ الکحل الّذی هو مرفوع اسم التفضیل مفضّل علی نفسه باعتبارین ، أمّا کونه مفضّلا فباعتبار کونه فی عین الرجل ، وأمّا کونه مفضّلا علی نفسه فباعتبار کونه فی عین زید.

قال فی الهمع : ولاشتهار هذا المثال فی ما بین النحاه بهذه المسأله عرفت بمساله الکحل ، وإنّما ساغ لاسم التفضیل هنا ذلک العمل ، «لأنّه بمعنی الفعل» إذ یصحّ أن

۱- الراقود : إناء خزف مستطیل مقیّر.

يحلّ محله فعله مع استقامه المعنى ، فيقال : ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، ولأنّه لو لم يعرب المرفوع فى ذلك فاعلا كان مبتدأ ، وأحسن خبره ، ولزم الفصل بين أفعل ومعموله بأجنبىّ ، وهو الكحل.

تنبيهات : الأوّل : الأصل فى هذه المساله أن يقع الاسم الظاهر بين ضميرى ن : أوّلها للموصوف وثانيهما للظاهر ، كما مثّلنا ، وقد يحذف الضمير الثانى ، وتدخل من إمّا على الاسم الظاهر أو على محلّه أو على ذى المحلّ ، فتقول : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد ، أو من عين زيد ، أو من زيد ، فيحذف مضافا أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشىء ، فتقول : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل ، قالوا : ما أحد أحسن به الجميل من زيد ، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ، ثمّ إنّهم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته له فى المعنى ، ثمّ حذفوا المضاف ، وأقاموا المضاف إليه مقامه ، قاله فى الأوضح.

الثانى : قال ابن مالك : لم يرد هذا الكلام المتضمّن رفع الظاهر إلا بعد النفى ، ولا بأس باستعماله بعد النهى والاستفهام الّذى فيه معنى النفى ، نحو : لا يكن أحد أحبّ إليه الخير منه إليك ، وهل رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد.

ومنع ذلك أبو حيّان ، فقال : يجب اتّباع السماع والاقتصار على ما قالته العرب على أنّ إلحاقهما ظاهر فى القياس ، لكن الأولى اتباع السماع.

الاسم الّذى لا ينصرف

صمديه

خاتمه :

موانع صرف الاسم تسع : فعجمه

وجمع وتأنيث وعدل ومعرفه

وزائدتا فعلان ، ثمّ تركّب

كذلك وزن الفعل ، والتاسع الصّفه

بثنتين منها يمنع الصّرف

هكذا بواحده نابت فقالوا مضعّفه

والعجمه تمنع صرف العلم العجمى العلميّه ، بشرط زيادته على الثلاثه : كإبراهيم ، ولا أثر لتحرّك الأوسط عند الأكثر ، والجمع يمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل : كدراهم ودنانير ، بالنّيابه عن علّتين ، وألحق به حضاجر للأصل ، وسراويل للشبه ، والتأنيث إن كان بألفى حبلى وحمراء ، ناب عن علّتين ، وإلا منع صرف العلم حتما ، إن كان بالتّاء كطلحه ، أو زائدا على الثلاثه : كزينب ، أو متحرّك الأوسط كسقر ، أو أعجميّا كجور ، فلا يتحتّم منع صرف هند ، خلافا للزجاج. والعدل يمنع صرف الصفه المعدوله عن أصلها ، كرباع ومربع وكأخر ، فى : مررت بنسوه أخر ، إذ القياس بنسوه آخر ، لأنّ اسم التفضيل المجرّد عن اللام والإضافه مفرد مذكّر دائما ، ويقدّر العدل فيما سمع غير منصرف ، وليس فيه سوى العلميه : كزحل وعمر ، بتقدير زاحل وعامر.

والتعريف شرط تأثيره فى منع الصرف العلميه ، والألف والنون يمنع صرف العلم كعمران ، والوصف الغير القابل للتاء كسكران ، فعريان منصرف ، ورحمن ممتنع ، والتركيب المزجيّ يمنع صرف العلم كبعلبك ، ووزن الفعل شرطه الاختصاص بالفعل ، أو تصديره بزائد من زوائد ، ويمنع صرف العلم كشمّر ، والوصف الغير القابل للتاء كأحمر ، فيعمل منصرف لوجود يعلمه ، والصفه تمنع صرف الموازن للفعل ، بشرط كونها الأصل فيه ، وعدم قبوله التاء ، فأربع فى مررت بنسوه أربع منصرف لوجهين. وجميع الباب يكسر مع اللام والإضافه والضروره.

شرح

اشاره

هذه خاتمه لمباحث الأسماء فى موانع الصرف. قال ابن يعيش فى شرح المفصّل اختلف النّحويّون فى منع الصرف ، ما هو؟ فقال قوم : هو عباره عن منع الاسم الجرّ والتنوين دفعه واحداه ، وليس أحدهما تابعا للآخر ، إذ كان الفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين ،

وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم ينتمون إلى التحقيق : إنّ الجرّ فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال ، فلا يمنع الّذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيره ، وإنّما المحذوف منه على الخفّه ، وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهه الفعل ، ثمّ تبع الجرّ التنوين فى الزوال ، لأن التنوين خاصّه للاسم ، والجرّ خاصه له ، فيتبع الخاصّه الخاصّه.

ص: ۶۲۰

ويدلّ على ذلك أنّ المرفوع والمنصوب ممّا لا مدخل للجرّ فيه ، وإنّما يذهب منه التنوين لا غير ، فعلى هذا القول إذا قلت : نظرت إلى الرجل الأسمر ، أو أسمركم ، فالأسمر باق على منع صرفه وإن انجرّ ، لأنّ الشبه قائم ، وعدم الصرف الّذى هو التنوين معدوم ، وعلى القول يكون الاسم منصرفا ، لأنّه لمّا دخله الألف واللام والإضافه ، وهما خاصّه للاسم بعدا عن الأفعال ، وغلبت الاسميّه فانصرف ، انتهى.

ثمّ المعتبر فى الاسم الّذى لا ينصرف من شبه الفعل أن يكون فيه فرعيّتان عن تسع ، إحداهما من جهه اللفظ ، والأخرى من جهه المعنى ، أو فرعيّه واحده تقوم مقامهما ، كما أنّ فى الفعل فرعيّتين عن الاسم ، إحداهما من جهه اللفظ ، وهى اشتقاقه من المصدر ، والأخرى من جهه المعنى ، وهى افتقاره إلى الاسم الّذى به يكون كلاما ، وحيث أشبه الاسم الفعل ، أو كان فرعا له بالاعتبار المذكور ، كان مثله فى امتناع ما يمنع فيه من الجرّ والتنوين أو التنوين وحده على الخلاف.

أسباب منع الاسم من الصرف

إذا عرفت ذلك فنقول : موانع الصرف وتسمّى عللا وأسبابا بالاستقراء تسعه وهى :

١ - العجمه ، وهى فى لسان العرب فرع العربيّه ، إذ الأصل فى كلّ كلام أن لا يخالطه لسان آخر.

٢ - والجمع ، وهو فرع الواحد.

٣ - والتأنيث ، وهو فرع التذكير ، لأنّك تقول : قائم ، ثمّ تقول : قائمه.

۴ - والعدل ، وهو فرع المعدول عنه ، لأنّ الأصل بقاء الاسم على حاله.

۵ - التعريف ، وهو فرع التنكير ، لأنّك تقول : رجل ، ثمّ تقول : الرجل ، ولا يخفى أنّ المعروض لأل هو رجل المطلق ، لا رجل المجرّد عن أل ، وهو النكره ، وكذا المعروض للتاء قائم المطلق ، لا قائم المجرّد عن التاء ، وهو المذكّر ، فالفرعيّه فى التأنيث والتعريف وهميّه ، والفرعيه المعتبره فى منع الصرف أعمّ من الوهميّ والحقيقيه ، كذا قال بعض المحقّقين.

۶ - وزياده الألف والنون ، وهى فرع المزيد عليه.

٧ - والتركيب وهو فرع الإفراد.

٨ - ووزن الفعل ، وهو فرع وزن الاسم ، لأنّ الأصل فى كلّ نوع أن لا يكون فيه الوزن المختصّ بنوع آخر ، فإذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا لوزنه ، والمراد

بقولهم : المختصّ بنوع آخر المختصّ به حقيقه أو حكما ، ووزن الفعل المبدوّ بإحدى الزوائد الأربع فى حكم المختصّ ، فلا يتّجه أنّ البيان قاصر.

٩ - والوصف وهو فرع الموصوف ، قال الرضى كغيره.

وتسميتهم لكلّ واحد من الفروغ المذكوره مانعا وسببا وعلّه مجاز ، لأنّ كلّ واحد منها جزء العلّه لا علّه تامّه ، إذ باجتماع اثنتين منها يحصل الحكم ، فالعلّه التامّه إذن مجموع علّتين ، أو واحده منها تقوم مقامهما ، انتهى.

قال بعض المحقّقين : وفيه أنّ إطلاق العلّه على العلّه الناقصه حقيقه ، بل التحقيق أنّها العلّه ، واطلاق العلّه على مجموع الاثنين هو التجوّز ، انتهى. قيل : ووجهه أنّ التاء فى العلّه للوحده ولا وحده فى الاثنين.

وقد جمع المصنّف هذه الموانع التسع بقوله [من الطويل] :

٦٥٢ - موانع صرف الاسم تسع فعجمه

وجمع وتأنيث وعدل ومعرفه

وزائدتا فعلان ثمّ تركّب

كذلك وزن الفعل والتاسع الصفه

وجمعها بعضهم أيضا ، فقال [من الطويل] :

٦٥٣ - إذا اثنان من تسع ألّما بلفظه

فدع صرفها وهى الزياده والصفه

وجمع وتانيث وعدل وعجمه

وأشباه فعل ثمّ تركيب معرفه

وقال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم (١) [من البسيط] :

٦٥٤ - موانع الصرف وزن الفعل يتبعه

عدل ووصف وتأنيث وتمنعه

نون تلت ألفا زيدت ومعرفه

وعجمه ثمّ تركيب وتجمعه

أى وجمعه. وقال [من الطويل] :

۶۵۵ - إذا رمت إحصاء الموانع للصرف

فعدل وتعريف مع الوزن والوصف

وجمع وتركيب وتأنيث صيغه

وزائدتى فعلان والعجمه الصرف

وقال أيضا [من الطويل] :

۶۵۶ - موانع صرف الاسم تسع فهاكها

منظمه إن كنت فى العلم ترغب

من العدل والتأنيث والوصف عجمه

وزائدتى فعلان جمع مركّب

وثامنها التعريف والوزن تاسع

وزاد سواها باحث يتطلّب

وقال آخر [من الكامل] :

۱- أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم تاج الدين أبو محمد النحوىّ. ولد سنه ۶۸۲ ه ، أخذ النحو عن ابن النحاس ، من تصانيفه : شرح كافيه ابن الحاجب ، شرح شافيته و... توفّى سنه ۷۴۹ ه. بغيه الوعاه ۱ / ۳۲۶.

٦٥٧ - موانع الصرف تسع كلّما اجتمعت

ثنتان منها فما للصرف تصويب

عدل ووصف وتأنيث ومعرفه

وعجمه ثمّ جمع ثمّ تركيب

والنون زائده من قبلها ألف

ووزن فعل وهذا القول تقريب

وجمعها بعضهم فى بيت واحد فقال [من البسيط] :

٦٥٨ - إجمع وزن عادلا أنّث بمعرفه

ركّب وزد عجمه فالوصف قد كملا

وأنشد الشيخ بهاء الدين النحاس فى ذلك لنفسه [من الرجز] :

٦٥٩ - وزن المركّب عجمه تعريفها

عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

وقال الآخر [من البسيط] :

٦٦٠ - جمع ووزن وعدل وصف معرفه

تركيب عجمه تأنيث زيادتها

وقال آخر أيضا [من الطويل] :

٦٦١ - زياده وزن وصف تأنيث عجمه

وعدل وتعريف وجمع وتركيب

وقال آخر [من البسيط] :

٦٦٢ - موانع الصرف تأنيث وتركيب

وعجمه ثمّ عدل ثمّ تعريف

ووزن فعل ونون قبلها ألف

ومزيدتين وعدل ثمّ توصيف

تنبيه : ما صرّح به من انحصار الموانع فى التسعه هو المشهور الّذى عليه الجمهور. وقيل : المانع من الصرف اثنان : الحكايه والتركيب ، أمّا الحكايه ففى وزن الفعل مع الوصف ، نحو : أعلم وأجهل أو مع العلميّه ، نحو : يزيد ويشكر ، فإنّ امتناع الصرف فيهما بطريق الحكايه الفعليه يعنى كما لا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلها من الفعليه إلى الاسميّه ، كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل.

وأما التركيب ففى البواقى كتركيب التأنيث بالتاء الظاهره أو المقدّره أو بالألف ، وهو إمّا تركيب التأنيث مع العلميّه أو تركيب حرف التأنيث مع الاسم وتركيب العدل ، ووجهه أنّه بمترله علمين تقديرا ، لأنّ الواضع قصد التسميه بعامر ، فعدل عنه خوف اللبس بالصفه إلى عمر ، وفى نحو : ثلاث فإنّه بمترله ثلاثه ثلاثه ، وتركيب الجمع ، فإنّه بمترله أجمعين ، وتركيب الاسمين فى نحو : بعلبك ، وتركيب الألف والنون إمّا مع العلميّه أو مع الوصفيّه وتركيب العجمه ، وهى إمّا تكرّرها فى العجمىّ والعربىّ وتركيبها مع العلميّه.

وقال بعضهم : إنّها عشره ، والزائد شبه ألف التأنيث كأرطى (۱) إذا سمّى به. وقال بعضهم : إنّها أحد عشر ، والزائد مراعاه الأصل فى نحو : أحمد ، إذا نكّر بعد العلميّه ، وقال بعضهم إنّما ثلاثه عشر ، والزائد أنّ لزوم التأنيث ولزوم الجمع ، وردّ القول بأنها اثنان ما ذكره من الحكايه لا يتناول نحو : أحمر وأفكل (۲) ، لأنّهما ليسا بمنقولين من الفعل.

وما ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب ، لأنّ التركيب المعتبر فى منع الصرف تركيب الكلمتين ، وما ذكره ليس كذلك ، نعم هو صحيح فى بعلبك ، لكن يبطله جعله مجرّدا لتركيب سببا لمنع الصرف ، وهو يقتضى منع صرفه فى حال التنكير أيضا لوجود السبب ، وهو باطل ، وردّ باقى الأقوال بأنّ شبه الشىء منجذب إليه وداخل فى عداده ، ومراعاه الأصل فى نحو أحمر مندرج فى الوصف ، ولزوم التأنيث داخل فى التأنيث ، لأنّ لزوم التأنيث صفه له ، وصفه الشىء ملحقه بأصلها ، وكذا لزوم الجمع داخل فى الجمع ، فالحقّ أنّها تسعه كما ذكره المصنّف رحمه الله.

العجمه

«والعجمه» والمراد بها غير العربيّه ، فارسيّه كانت أو غيرها «تمنع صرف العلم العجمىّ العلميّه» بإضافه العجمى إلى العلميّه ، وذلك بأن يكون قبل استعمال العرب له علما فى لغه العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكره ، فلا أثر للعجمه فيها ، لأنّها عجميّه جنسيّه ، فألحقت بالأمثله العربيّه ، وذلك كلجام وديباج ونحوهما من أسماء الأجناس ، وكذا ما كان نكره فى لسانهم ، ثمّ نقل فى أوّل أحواله علما ، كما إذا سمّى بلجام لحدوث علميّه ، فإن كان فيه مع العلميّه سبب آخر غير العجمه منع الصرف كصبخه علما لمؤنّث ، وما ذكره من اشتراط العلميّه فى العجميّه ، هو مذهب أبى الحسن ابن الدبّاج (۳) ، ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه قال أبو حيّان : والجمهور على خلافه ، انتهى.

ويظهر أثر الخلاف فى نحو : قالون ، فيصرف على الأوّل لأنّهم لم يستعملوه علما ، وإنّما استعملوه صفه بمعنى جيّد ، ويمنع الصرف على الثانى ، لأنّه لم يكن فى كلام العرب قبل أن يسمّى به.

۱- الأرطى : شجر ينبت بالرمّل.

۲- أفكل : الرعده من برد أو خوف.

۳- على بن جابر بن على الإمام أبو الحسن الدّباج كان نحويّا أديبا فاضلا قرأ النحو على ابن خروف وتصدر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنه. ومات سنه ۶۴۶ ه المصدر السابق ۲ / ۱۵۳.

الوجوه الّتی تعرف بها عجمه الاسم

تنبیه : قال أئمه العربیه : تعرف عجمه الاسم بوجوه.

أحدها : النقل بأن ینقل ذلک بعض أئمه اللغه.

الثانی : خروجه عن أوزان الأسماء العربیه ، نحو : أبریسم ، فإنّ مثل هذا الوزن مفقود فی أبنیه الأسماء فی اللسان العربیّ.

الثالث : أن یکون أوّله نون ثمّ راء ، نحو : نرجس ، فإنّ ذلک لا یکون فی کلمه عربیّه.

الرابع : أن یکون فی آخره زاء ، نحو : مهندز (۱) ، فإنّ ذلک لا یکون فی کلمه عربیّه.

الخامس : أن یجتمع فیه الصاد والجیم ، نحو : الصولجان (۲) والجص (۳).

السادس : أن یکون فیه الجیم والقاف ، نحو المنجنیق.

السابع : أن یکون خماسیّا أو رباعیّا عاریا من حروف الذلّاقه ، وهی الیاء والراء والفاء واللام والمیم والنون. فإنّه متی کان عربیّا فلا بدّ أن یکون فیه شیء منها ، نحو : سفرجل وقذعمل (۴) وقرطعب (۵) وجحمرش (۶). هذا ما جمعه أبو حیّان فی شرح التسهیل ، قاله فی المزهر.

وإنّما تمنع العجمه صرف العجمی العلمیّه «بشرط زیادته علی الثلاثه ، کإبراهیم» واسماعیل وإسحق ویعقوب ، لأنّه إذا کان ثلاثیّا ضعف فیه فرعیّه اللفظ لمجیئه علی أصل ما یبنی علیه الآحاد العربیّه.

تنبیه : قیّد صاحب جمع الجوامع (۷) الزیاده بأن لا یکون بیاء التصغیر ، قال فی شرحه لو کان رباعیّا ، واحد حروفه یاء التصغیر ، لم یمنع الصرف إلحاقا بما قبل التصغیر «ولا أثر لتحرّک الأوسط» من الثلاثیّ کشتر بفتح الشین المعجمه وفتح المثنّاه من فوق ، اسم حصن بدیار بکر فهو منصرف «عند الأکثر».

قال الرضی : وهو أولی وذلک أنّ تحرّک الأوسط فی المؤنّث نحو : سقر أنّما أثر لقیامه مقام السادّ مسدّ علامه التأنیث ، وأمّا المجمعه فلا علامه لها حتی یسدّ شیء مسدّها ، بل الأعجمیّ بمجرّد کونه ثلاثیّا سکن وسطه ، أو تحرّک ، یشابه کلام العرب ، و

۱- المهندز : الّذی یقدّر مجاری القنی والأبنیه إلا أنّهم صیروا الزای سینا ، فقالوا مهندس ، لأنه لیس فی کلام العرب زای قبلها دال. لسان العرب ۴ / ۴۱۷۱.

۲- الصّولج والصّولجان والصّلجانه : العود المعوج. والجمع صوالجه.

٣- الجصّ : الّذى يطلى به.

٤- القذعمل : القصير الضخم من الإبل.

٥- قرطعب : ما عليه قرطعبه أى قطعه خرقه.

٦- الجحمرش : العجوز الكبيره الغليظه.

٧- جمع الجوامع فى النحو لجلال الدين عبد الرحمن ابى بكر السيوطى المتوفى سنه ٩١١. كشف الظنون ١ / ٥٩٨.

يصير كأنّه خارج عن وضع كلام العجم ، لأنّ أكثر كلامهم على الطول ، ولا يراعون الأوزان الخفيفه بخلاف كلام العرب ، انتهى.

وذهب قوم منهم ابن الحاجب إلى اعتبار تحرّك الأوسط من الثلاثىّ فى تحتّم منع صرفه بخلاف ساكنه فيتحتّم صرفه ، قال المرادىّ : ونقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبه والجرجانىّ جواز المنع والصرف فى الساكن الوسط. قلت : وبه قال الزمخشرىّ أيضا ، ويتحصل فى الثلاثى أقوال :

إحداها : تحتّم الصرف مطلقا. الثانى : تحتّم المنع فى محرك الوسط ككمك اسم أبى نوح عليه السّلام ، وتحتّم الصرف فى ساكنه. الثالث : منع صرف المتحرّك الوسط ، والوجهان فى ساكنه.

تنبيهات : الأوّل : قالوا : إنّ جميع أسماء الانبياء لا ينصرف إلا محمدا صلى الله عليه و آله وصالحا وشعيبا وهودا لعربيّتها ، ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمه ، وقيل : هو كنوح حيث قرنه سيبويه معه (۱) ، ويؤيّده تقدّمه على إسماعيل ، وإنّه لا عرب قبل هذا ، وفيه أنّ شيثا وعزيرا منصرفان أيضا ، قاله بعض المحقّقين.

وفى البحر للزركشى (۲) قد روى عن ابن عباس : إنّ أوّل من تكلّم بالعربيه المحضه إسماعيل ، وأراد به عربيه قريش الّتى نزل بها القرآن ، وأمّا عربيه قحطان وحمير فكانت قبل اسماعيل. انتهى.

وفى الكشاف إنّ من لم ينوّن عزيز جعله غير منصرف للعلميّه والعجمه ، ومن صرفه جعله عربيّا ، وفى القاموس عزير منصرف لخفّته.

وذكر بعضهم أنّ أسماء الملائكه ممتنعه من الصرف إلا أربعه ، منكر ونكير ومالك ورضوان.

الثانى : لا عبره باتّفاق الألفاظ ولا باتّفاق الأوزان ، أمّا الأوّل فإسحاق ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفه ، وإسحاق مصدر أسحق الضرع ، إذا ذهب لبنه ، ويعقوب لذكر الحجل ، وموسى لما يلحق به مصروفه ، ومن قال : إنّما سمّى يعقوب ، لأنّه خرج من بطن أمّه آخذا بعقب عيص (۳) ، فهو من موافقه اللفظ ، وليس بمشتقّ ، لأنّ الاشتقاق من العربىّ يوجب الصرف. »)

۱- من هود حتى هنا محذوف فى «ح».

۲- الزركشى (بدر الدين) (ت ۷۴۹ ه / ۱۳۹۲ م) فقيه شافعىّ مصرىّ ، من آثاره «لقطه العجلان» و «البحر المحيط» فى الأصول و «الديباج فى توضيح المنهاج» المنجد فى الأعلام ، ص ۳۷۸.

۳- العيص قد جاء فى إعراب المحيط : و [يعقوب] عربى ، وهو ذكر القبج (الحجل) ، وهو مصروف ، ولو سمى بهذا لكان مصروفا. ومن زعم أن يعقوب النبى أنّما سمّى يعقوب لأنّه هو وأخوه العيص توأمان ، فخرج العيص أولا ثمّ خرج هو يعقبه ، أو سمّى بذلك لكثره عقبه ، فقوله فاسد ، إذ لو كان كذلك لكان له اشتقاق -- عربى ، فكان يكون مصروفا. (اعراب المحيط سوره بقره). وجاء فى معجم البلدان : وقال ابن الكلبى : ولد لإسحاق بن إبراهيم الخليل عليه السّلام ، يعقوب ، وهو إسرائيل عليه

السّلام ، والعيص ، وهو عيصو وهو أكبرهم ، وقد ولدا توأمين وإنّما سمّى يعقوب لأنّه خرج من بطن أمّه آخذا بعقب العيص ، وقال آخرون : سمّى يعقوب لأنّه هو والعيص وقت الولاده تخاصما فى الولاده فكل أراد الخروج قبل صاحبه وكان إسحاق عليه السّلام ، حاضرا وقت الولاده فقال اعقب يا يعقوب ، وقال أهل الكتاب : إنّما سمّى عيصو بهذا الإسم لأنّه عصى فى بطن أمّه وذاك أنّه غلب على الخروج قبله مثل ما ذكرناه ، وخرج يعقوب على أثره آخذا بعقبه فلذلك سمّى يعقوب ، (معجم البلدان «روم»)

وكذلك إبليس لا ينصرف للمعرفه والعجمه ، ومن زعم أنّه مشتقّ من أبلس ، إذا يئس (۱) ، فقد غلط ، لأنّ الاشتقاق من العربيّ ، يوجب الصرف ، وإنّما هو من اتّفاق اللفظ ، وأما الثانى فإنّ جالوت وطالوت وقارون غير منصرف ، وجاموس وطاوس وراقود مصروفه ، لكونها نكرات ، ولا عبره باتّفاق الوزن ، قاله فى البسيط.

الجمع

«والجمع يمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل» فى كون أوله حرفا مفتوحا ، وثالثه ألف وبعد الألف حرفان ، أولهما مكسور تحقيقا كما سيأتى ، أو تقديرا كدوابّ ، أو ثلاثه أوسطها ساكن ، فالمراد بالوزن الوزن العروضيّ الحاصل بمجرّد مقابله المتحرّك (۲) بالمتحرّك ، والساكن بالساكن ، دون التصريفيّ المعتبر فيه مقابله الأصليّ بالأصليّ والزائد بالزائد ، ليشمل فعالل وفعاليل وفوعل وفواعيل وأفاعل وأفاعيل إلى غير ذلك ، ولو أريد التصريفيّ ، لخرجت جميع موزونات هذه الموازين. وقول بعضهم : إنّ المعتبر عندهم الوزن الصرفيّ دون العروضيّ ، ولهذا عدّوا وزن شمر مختصّا بالفعل مع أنّه كجعفر فى الوزن العروضيّ ليس بشيء ، لأنّ قرينه المقام ظاهره فى ما ذكرناه.

ولقد أحسن المصنّف رحمه الله فى التمثيل لموزونى هذين الميزانين بقوله : «كدراهم ودنانير» فتعيّن كون المراد بالوزن العروضيّ لا- غير ، ومنع هذا الجمع الصرف «بالنيابه عن علّتين» على الأشهر ، لكونه لا- نظير له فى الآحاد كما سيأتى. وقيل : لكونه نهايه جمع التكسير ، أى يجمع الجمع إلى أن ينتهى إلى هذا الوزن ، فيرتدع ، فترل كونه على صيغه منتهى الجموع مترله جمع ثان.

وقال الجزوليّ : فيه الجمع وعدم النظير ، وقيل : لمّا لم يكن له نظير فى الآحاد أشبه الأعجميّ ، ففيه الجمع وشبه العجمه ، ويقال لهذا الجمع : الجمع المتناهى والجمع الأقصى لما عرفت ، والجمع الّذى لا نظير له فى الآحاد ، أى لا مفرد عربيّا على وزنه ، أما نحو : ثمانى ورباعى للّذى ألقى رباعيته ، وهو السّنّ الّذى بين الناب والثّنيّه فشاذّ. ».

۱- فى سائر النسخ «إذا باس».

۲- من ساكن حتى هنا سقط فى «ح».

وأمّا نحو : الترامى والتغازى فالأصل فيه ضمّ ما قبل الآخر لكنّه كسر لأجل الياء ، وأمّا نحو : هوازن لقبيله من قيس وشراحيل علم لشخص فمنقولان عن الجمع ، وأمّا نحو : يمانىّ وشامىّ فى المنسوب إلى اليمن والشام فالألف فيهما عوض من إحدى يائى النسبه والألف الّتى هى بدل من الأخرى ، وياء النسبه عارضه لا اعتداد بها فى الوزن ، وقال سيبويه : منهم من يقول : يمانىّ وشامىّ بتشديد الياء ، وهو قليل.

«وألحق به» أى بهذا الجمع فى منع الصرف «حضاجر» للضبع ، وهى الأنثى كعلميه أسامه للأسد ، ويسمّى الذكر ضبعان «للأصل» أى لكونه فى الأصل جمعا لحضجر كقمطر (١) ، ثمّ نقل منه إلى العلميّه ، فعلم بذلك أنّ المعتبر فى منع الجمع المذكور أن يكون موضوعا فى الأصل للجمع ، كما أنّ المعتبر فى الوصف كونه كذلك فى الأصل ، فلا يضرّ زوال الجمع بالعلميّه ، لأنّه عارض ، كما لا تضرّ غلبه الاسميّه فى الوصف الأصلىّ لعروضها ، إذ الاصل لا يتعدّ بالعارض. وما ألطف ما أنشده الشيخ أبو حيّان لنفسه [من السريع] :

۶۶۳ - راض حبيبى عارض قد بدا

يا حسنه من عارض رائض

فظنّ قوم أنّ قلبى سلا

والأصل لا يعتدّ بالعارض

تنبيه : قال فى الهمع : ولو سمّيت بهذا الجمع كمساجد ، فلا خالف فى منع صرفه ، فقد منعت العرب شراحيل من الصرف ، وهو جمع سمّى به الرجل ، انتهى.

وفى دعوى عدم الخلاف نظر ، فقد قال الرضىّ : وهو العمده فيما ينقل ، وكان سعيد الأخفش يصرف نحو : مساجد علما لزوال السبب ، وهو الجمع ، وهو خلاف المستعمل ، انتهى.

ولعلّه لم يتعدّ الخلاف فعدّه كالعدم ، وألحق به سراويل على الأشهر مع أنّه مفرد للشبه عند سيبويه وأبى على ، قالا : إنّه اسم عجمىّ معرّب ، لكنّه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا كقناديل ، فحمل ما يناسبه فمنع الصرف ، قال الشاعر [من الطويل] :

۶۶۴ - ...

فتى فارسىّ فى سراويل رامح (٢)

فعلى هذا ليس فيه من الأسباب شىء ، لأنّ العجمه شرطها العلميّه ، والتأنيث المعنوىّ مشروط بها أيضا.

۱- القمطر : الجمل القوى السريع ، وقيل : الجمل الضخم القوىّ.

۲- صدره «أتى دونها الرّياد كأنّه» ، وهو لتميم بن مقبل. اللغه : الذب : الثور الوحشى ، ويقال له ذبّ الرّياد لأنّه يرود : أى يذهب ويجئ ولا يثبت فى موضع.

وأمّا صيغه الجمع فليست سببا ، بل هى شرط للجمعيه ، فيلزم المنع بمجرّد موازنه غير المنصرف فقط ، وهو مشكل ، وذهب المبرّد إلى أنّه منقول عن جمع سراوله ، سمّى به المفرد الجنسىّ. قال فى التصريح : واختلف فى سماع سرواله ، فقال أبو العباس : إنّها مسموعه وأنشد [من المتقارب] :

۶۶۵ - عليه من اللّوم سرواله

فليس يرقّ لمستعطف (۱)

وقيل : لم يسمع ، والبيت مصنوع ، فلا حجّه فيه ، والصحيح ما قاله أبو العباس ، فقد ذكر الأخفش أنّه سمع من العرب سرواله. وقال أبو حاتم : من العرب من يقول : سروال ، وقيل : سراويل جمع سراول كشماليل جمع شملال (۲) ، حكاه الحريرى فى المقامات ، ونقل ابن الحاجب أنّ من العرب من يصرفه ، وأنكر ابن مالك ذلك عليه ، قلت : ونقل ذلك ابن الحاجب أبو الحسن الأخفش ، وردّ إنكار ابن مالك بأنّ من ينقل حجّه على من لم ينقل.

التأنيث

«والتأنيث إن كان بألفى حبلى وحمراء» أى المقصوره والممدوده ، وإنّما اضافهما إلى حبلى وحمراء للاختصار مع الفائده للاستغناء عن التمثيل لهما على أنّه قد استشكل القول بأنّ التأنيث فى مثل حمراء بألف ممدوده بأنّ علامه التأنيث الهمزه ، لأنّها منقلبه عن ألف التأنيث ، وليست ممدوده ، والألف الممدوده قبلها زائده ، وليست للتأنيث ، وأجيب بأنّ المراد بالألف الممدوده هو الهمزه ، سمّيت بذلك لأنّها الممدوده بها ، ففيه حذف وإيصال ، ولا نزاع فى صحّه إطلاق الألف على الهمزه ، لأنّ الألف إمّا اسم للأعمّ أو للمتحرّك فقط واسم الساكن لا ، فلا حاجه فى إطلاق الألف على الممدود إلى القول بأنّها فى الأصل ألف ، انتهى.

قال بعض المتأخّرين : ولك أن تقول : سمّيت الهمزه فى ذلك بالممدوده لعلاقه المجاوره «ناب عن علتين» للزوم ألفه الكلمه وبناء الكلمه عليهما بخلافه بالتاء ، فترل لزومهما مترله تأنيث ثان.

تنبيهات : الأوّل : توهّم بعضهم من قولهم : ألفا حبلى وحمراء أنّ المانع الصفه وألف التانيث ، وهو غلط صريح ، بل المانع التأنيث بهما فقط ، كما صرّح به المصنّف ، سواء كان مصحوبهما نكره كذكرى وصحراء ، أم معرفه كرضوى وزكريا ، أم مفردا كما

۱- البيت بلا نسبه. اللغه : السرواله : لباس يغطّى السّره والركبتين وما بينهما.

۲- الشملال : السريع الخفيف.

تقدّم ، أم جمعا كجرحى وأصدقاء ، أو اسما كما مرّ ، أم صفه كحبلى وحمراء لا خلاف فى شىء من ذلك.

الثانى : تحمل ألف الإلحاق المقصوره على ألف التانيث المقصوره ، فيمتنع بشرط العلميّه لشبهها بها من جهه أنّها زائده ، ليست بدلا من حرف ، ولا تكون إلا فى مثال يصلح لألف التأنيث كارطى ، فإنّه على مثال سكرى ، وأمّا ألف الإلحاق الممدوده فلا يشبه ألف التأنيث ، لأنّ الهمزه مبدله من حرف بخلاف ألف التانيث ، فإنّها غير مبدله من شىء ، والمثال الّذى يقع فيه الممدوده كعلياء لا يصلح لألف التأنيث الممدوده.

قال السيوطىّ فى شرح ألفيه : وفى الهمع معنى الإلحاق أن تبنى مثلا من الثلاثىّ كلمه على بناء يكون رباعىّ الأصول ، فيجعل كلّ حرف مقابل حرف ، فتغنى أصول الثلاثىّ ، فتأتى بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من البناء الرباعىّ الأصول ، فيسمّى ذلك الحرف حرف الإلحاق ، انتهى.

قال أبو حيّان : وما فيه ألف التكثير أيضا إذا سمّى به امتنع كقبعثرى (١) لشبهها بألف التأنيث المقصوره ، من حيث إنّها زائده فى الآخر لم تنقلب ، ولا تدخل عليها تاء تانيث ، كما أنّ ألف التأنيث كذلك ، ولم تجعل ألف قبعثرى للإلحاق ، لأنّه لا سداسىّ فى الاسم أصليّا ، حتى تلحق به ، ووهم الجوهرىّ فى جعل ألفها للإلحاق.

«وإلا» يكن التأنيث بألفى حبلى وحمراء ، بل كان بغيرهما «منع» أى التانيث «صرف العلم حتما» أى وجوبا «إن كان» أى العلم مؤنثا «بالتاء» ، سواء كان علما مذكّرا «كطلحه» أو مؤنثا كفاطمه. وإنّما لم يصرفوه لوجود العلميّه فى معناه ولزوم علامه التأنيث فى لفظه ، وهى ملازمه له ، ومن ثمّ لم تؤثّر فى الصفه ، نحو : قائمه ، لأنّها فى حكم الانفصال ، فإنّها تاره تجرّد منها ، وتاره تقترن بها.

«أو» كان العلم «زائدا على الثلاثه» ولم يكن بالتاء «كزينب» وسعاد تتريلا للحرف الرابع مترله تاء التأنيث «أو» كان ثلاثيا «متحرّك الوسط» لفظا «كسقر» اسم لجهنم - أعاذنا الله تعالى منها - تتريلا للحركه مترله الزائد ، خلافا لابن الأنبارىّ حيث جعله ذا وجهين كهند ، وأمّا متحرّك الوسط تقديرا كدار علم امرأه فيلتحق بباب هند ، وإنّما قلنا : يتحرّك وسطه تقديرا ، لأنّ أصلها دور بالفتح ، فقلبت الواو ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

«أو» كان ثلاثيا «أعجميّا كجور» بضم الجيم ، اسم بلد من بلاد العجم ، لأنّ العجمه لمّا انضمّت إلى التأنيث والعلميّه تحتّم المنع ، وإن كانت العجمه لا تمنع صرف

١- القبعثرى : الجمل العظيم ، أو الفصيل المهزول.

الثلاثىّ كما مرّ ، لأنّها لم تؤثّر هنا منع الصرف ، وإنّما أثّرت تحتّمه ، وقيل هو ذو وجهين كهند.

«فلا يتحتّم» أى لا يجب «منع صرفه» نحو «هند» من الثلاثىّ الساكن الوسط لعدم الشروط المذكور ، بل يجوز المنع وعدمه ، فالمنع نظرا لوجود العلّتين ، والصرف نظرا إلى خفّه الوسط بالسكون ، وإنّها قد قاومت أحد السببين «خلافا للزجاج» فى إيجابه المنع ، وعلّله بأن السكون لا يغيّر حكما أوجبه اجتماع علّتين يمنعان الصرف.

والجمهور على أنّ المنع أجود تحاشيا عن إلغاء العلّتين. قال ابن جنى : وهو القياس ، والأكثر فى كلامهم ، وقال شيخه الفارسىّ : الصرف أجود ، قال الخضراوىّ : لا أعلم أحدا قال هذا القول قبله ، وهو غلط ، انتهى.

قلت : ولا قال به أحد بعده ، وقد اجتمع الوجهان فى قوله [من المنسرح] :

۶۶۶ - لم تتلفّع بفضل مئزرها

دعد ولم تغذ دعد فى العلب (۱)

تنبيهات : الأوّل : الجمهور على تحتّم منع الثلاثىّ المنقول من المذكّر إلى المؤنّث كزيد اسم امرأه ، لأنّه بنقله إلى المؤنّث ، حصل له ثقل ما دلّ خفّه اللفظ ، وهو مذهب سيبويه. وقال عيسى والجرمىّ والمبرّد : إنّه كهند ، ولعلّه اختيار المصنّف ، حيث لم يذكره.

الثانى : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعها مبنيّان على المعنى ، فإن كان اسم أب كمعد وتميم أو اسم حىّ كقريش وثقيف أو اسم مكان كبدر ثبير (۲) أو اسم لفظ ، نحو كتب زيد ، فأجاده صرف إلا إن كان فيه مانع آخر ، فيمنع كتغلب مرادا به الحىّ أو القبيله للعلميّه والوزن ، فإن كان اسم أمّ كباهله وسدوس وسلول ، أو اسم قبيله كمجوس ويهود ، أو بقعه كفارس وعمان بتخفيف ميمها ، أو اسم كلمه نحو : كتب زيد فأجادها ، منع الصرف. والأسماء والأفعال والحروف تذكّر باعتبار اللفظ فتصرف ، وتؤنّث باعتبار الكلمه ، فإن انضمّ إليه سبب يوجب المنع منع ، وكذا حروف تذكّر وتؤنّث ، وزعم الفرّاء أنّ تذكيرها لا يكون إلا فى الشعر ، قاله فى الإرتشاف.

وأمّا أسماء السور فأقسام :

أحدها : ما فيه أل ، وحكمه الصرف كالأنعام والأعراف والأنفال.

۱- هو لجرير. اللغه : تتلفع. تتقنع ، العلب : وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب.
۲- ثبير : جبل بمكه.

الثانى : العارى منها ، فإن لم تضف إليه سوره ، منع ، كهذه هود ، وقرأت هود ، وإن أضيفت إليه سوره لفظا أو تقديرا صرف ، كقرأت سوره هود ، ما لم يكن فيه مانع يمنعه كقرأت سوره يونس.

الثالث : الجمله (قُلْ أُوحِيَ) [الجن / ١] ، و (أَتى أَمْرُ اللهِ) [النحل / ١] ، فيحكى ، فإن كان أوّلها همزه وصل قطعت ، لأنّها لا تكون فى الأسماء إلا فى ألفاظ معدوده تحفظ ، ولا يقاس عليها. أو فى آخرها تاء التأنيث ، قلبت هاء فى الوقف ، إذ هو شأن التاء الّتى فى الأسماء ، وتعرب لتصير اسما ، ولا موجب للبناء ، ويمنع الصرف للعلميّه والتأنيث نحو قرأت : (اقْتَرَبَتِ) [القمر / ١] ، بفتح الباء ، وفى الوقف اقتربه.

الرابع : حرف الهجاء كصاد وقاف ونون ، فيجوز فيها الحكايه ، لأنّها حروف ، فتحكى ، كما هى ، والإعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء ، وعلى هذا يجوز فيها الصرف والمنع بناء على الحرف وتأنيثه ، وسواء فيه أضيف إليه سوره أم لا ، كقرأت صاد أو سوره صاد بالسكون والفتح منوّنا وغيره.

الخامس : ما وزان الأعجمىّ كحاميم وطاسين وياسين ، فأوجب ابن عصفور فيه الحكايه ، لأنّها حروف مقطعه ، وجوّز الشلوبين فيه ذلك والإعراب غير منصرف لموازنته هابيل وقابيل. وقد قرئ ياسين بنصب النون ، وسواء فى جواز الأمرين أضيفت إليه سوره أم لا.

السادس : المركّب نحو : طسم ، فإن لم تضف إليه سوره ففيه رأى ابن عصفور والشلوبين فيما قبله ، ورأى ثالث هو البناء للجزءين على الفتح كخمسه عشر ، وإن أضيفت إليه سوره لفظا أو تقديرا ففيه الرأيان ، ويجوز على الإعراب فتح النون وإجراء الإعراب على الميم كبعلبك ، وإجراءه على النون مضافا لما بعده ، وعلى هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه.

وأمّا (كهيعص) [مريم / ١] ، و (حم عسق) [الشورى / ١ و ٢] فلا يجوز فيها إلا الحكايه ، سواء أضيف إليها سوره أم لا ، ولا يجوز فيهما الإعراب ، لأنّه لا نظير لهما فى الاسماء المعربه ، ولا تركيب المزج ، لأنّه لا يتركّب من أسماء كثيره ، وأجاز يونس فى : (كهيعص) أن يكون كلّه مفتوحا ، والصاد مضمومه ، ووجهه أنّه جعله اسما أعجميّا ، وأعربه وإن لم يكن له نظير فى الاسماء المعربه ، قاله فى الهمع.

العدل

«والعدل» وهو تحويل الاسم عن صيغته الأصليّه إلى أخرى مع اتّحاد المعنى لا لإلحاق ولا إعلال ولا ترخيم ولا قلب ، فخرج نحو : رجل لعدم اتّحاد المعنى ونحو :

كوثر لإلحاقه بجعفر ، ونحو : مقام لإعلاله ، ونحو : يا حار فى يا حارث لترخيمه ، ونحو : آرام جمع ريمه ، لأنّه مقلوب عن آرام براء ساكنه تلى همزه ، فقلبت العين إلى موضع الفاء.

«يمنع صرف الصفه المعدوله عن أصلها» ، أى عن صيغتها الأصليّه الّتى يقتضى الأصل أن تكون عليها إلى صيغه أخرى «كرباع ومربع» ، فإنّهما معدولان عن أربعه أربعه ، والدليل على أنّ أصلهما ذلك أنّ فى معناها تكرارا دون لفظهما ، والأصل فى ما إذا كان المعنى مكرّرا أن يكون اللفظ أيضا مكررا ، فعلم أنّ أصلهما لفظ مكرّر ، وهو أربعه أربعه ، وكذا الحال فى أحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، والجميع متّفق عليه ، وفيما وراءها إلى عشار ومعشر خلاف.

قال أبو حيّان : والصحيح مجئيه لسماع ذلك عن العرب ، فتقول : موحد وأحاد إلى معشر وعشار ، وحكى البناءين أبو عمرو والشيبانى ، انتهى.

قال ابن هشام : ولا يعارض بقول أبى عبيده والبخارىّ فى صحيحه أنّ العرب لا تتجاوز الأربعه ، لأنّ غيرهما سمع ما لم يسمعا ، ونقل السخاوىّ أنّه يعدل أيضا على فعلان بضمّ الفاء من الواحد إلى العشره كقوله [من البسيط] :

٦٦٧ - ...

طاروا إليه زرافات ووحدانا (١)

ووجه اعتبار الصفه فى المذكورات مع عدم اعتبارها فى أصولها كونها متأصّله فيها لكونها معتبره فى موضوعها بخلافها فى تلك لعروضها فى الاستعمال ، ومن ثمّ لم يستعمل إلا- صفه نحو : (أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ) [فاطر / ١] ، أو حالا- نحو : (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ) [النساء / ٣] ، أو خبرا نحو صلاه الليل مثنى مثنى ، والحال والخبر صفه فى المعنى ومثنى الثانى فى الحديث لا للتكرير.

تنبيه : ما ذكره من أنّ منع الصرف فى ذلك للعدل والصفه هو مذهب سيبويه والخليل ، وهو المشهور ، وذهب ابن السراج إلى أنّ مانع الصرف فيه عدلان لفظىّ ومعنوىّ ، لأنّ مثنى مثلا معدول عن لفظ اثنين وعن معناه ، أعنى الاثنين مرّه واحده إلى معنى اثنين اثنين.

وقال الكوفيّون وابن كيسان : إنّ فيه العدل والتعريف كما فى عمر ، إذ لا- تدخله اللام ، وإذا جرى على النكره فمحمول على البدل. قال الرضىّ : ولا دليل على ما

١- صدره «قوم إذا الشّر أبدى ناجذيه لهم» ، وهو للعنبرى. اللغه : أبدى : أظهر ، الناجذ : الضرس (ج) نواجذ ، الزرافات : الجماعات ، الوحدان : جمع الواحد.

قالوا ، ولو كان معرفه ، ولا شكّ أنّ فيه معنى الوصف يجرى على المعارف ، وكيف يكون معرفه ، وهو يقع حالا ، انتهى.

«وكأخر» بضم الهمزه وفتح الخاء «فى نحو : مررت بنسوه أخر» وبرجال أخر وبامرأه أخر وبامرأتين أخر وبرجلين أخر ، «لأنّ اسم التفضيل المجرّد عن اللام والإضافه مفرد مذكر دائما» كما مرّ فى بابه ، لكنّهم قالوا : أخرى وأخريين وآخرين وآخرين.

قال ابن هشام فى الأوضح : وإنّما خصّ النّحويّون أخر بالذكر لأنّ فى أخرى ألف التأنيث ، وهى أوضح من العدل ، وأمّا آخرون وآخران فمعربان بالحروف ، فلا مدخل لهما فى هذا الباب ، وأمّا آخر فلا عدل فيه ، وإنّما العدل فى فروعه ، وإنّما امتنع من الصرف للوصف والوزن ، انتهى.

تنبيهات : الأوّل : قال فى التصريح فى جعل أخر من باب التفضيل إشكال ، لأنّه لا يدلّ على المشاركه والزياده فى المغايره ، ومن ثمّ قال الموضح فى الحواشى : الصواب أنّ أخر مشابه لأفضل من ثلاث جهات : إحداها : الوصف ، والثانيه : الزياده ، والثالثه أنّه لا يتقوّم معناه إلا باثنين مغاير ، كما أنّ أفضل إنّما يتقوّم معناه باثنين مفضّل ومفضّل عليه ، فلمّا أشبهه من هذه الجهات استحقّ أحكامه فى جميع تصاريفه.

وعلى هذا فكان ينبغى أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير ، بل مع أل والإضافه لمعرفه ، فلمّا خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عمّا استحقّه بمقتضى المشابهه ، فعلى هذا إذا قيل : مررت بنسوه أخر ، كان معدولا عن آخر بالفتح والمدّ ، ولا تقول عن الاخر ، لأنّه نكره لجرى ه على نكره معنا ، ولا عن آخر لما بيّنا من انتفاء حقيقه التفضيل من هذه الكلمه ، وكثير غلط فى المسأله ، انتهى.

الثانى : إذا كان أخرى بمعنى آخره بكسر الخاء مقابله الأولى جمعت على أخر مصروفا ، لأنّه غير معدول ، لأنّ مذكّرها آخر بالكسر ، فليست من باب اسم التفضيل.

«ويقدّر العدل فيما» ، أى فى اسم «سمع غير منصرف وليس فيه» من أسباب منع الصرف علّه ظاهره «سوى العلميّه كزحل وعمر بتقدير زاحل وعامر» فهما معدولان عنهما ، لا لقياس دلّ على ذلك ، بل لمّا رأوهما ممنوعين من الصرف ، وليس فيهما بحسب الظاهر إلا سبب واحد وهو العلميّه ، ولا يستقلّ بالمنع اجماعا ، احتى ج إلى تقدير سبب آخر ، ولم يمكنهم غير العدل ، فقدّروه ، كيلا تنخرم القاعده المعلومه بالاستقراء من كلامهم ، فما سمع منصرفا ، فليس بمعدول نحو : لبد (١) ، أو سمع غير منصرف ، وفيه مع

١- لبد : اسم آخر نسور لقمان بن عاد سمّاه بذلك لأنه لبد فبقى لا يذهب ولا يموت كاللبد من الرجال اللازم لرحله لا يفارقه ، ولبد ينصرف لأنّه ليس بمعدول. لسان العرب ۴ / ۳۵۲۸.

العلميّه مانع آخر ، فكذلك نحو : طوى (۱) ، ممن منعه ، فإنّ فيه مع العلميّه التأنيث المعنوىّ باعتبار البقعه ، فلا وجه لتكلّف العدل.

تنبيه : قال بعض المتأخّرين : ما اشتهر من عدم إمكان غير العدل فى نحو عمر ممنوع ، بل ثمّ شىء يمكن تقديره مع وجود أصل مقيس عليه فى الباب ، وهو لزوم العلميّه ، فإنّ نحو عمر وزفر من الأعلام الّتى على فعل لازم للعلميّه لا يجوز تجرى ده عنها ، فلذلك لا يثنّى ولا يجمع ، بل يقال : جاءنى عمر كلاهما فى التثنيه. وجاءنى عمر كلّهم فى الجمع ، فإحدى الفرعيتين العلميّه ، والأخرى لزومها ، ونظير ذلك ألف التأنيث كما مرّ ، وإذا كان كذلك فلا حاجه إلى تقدير العدل ، انتهى.

وليس بشىء إذ لا يؤثّر منع تثنيه المعدول وجمعه إلا عن المازنى فقط ، ويردّه قولهم : سيره العمرين بن الخطاب وابن عبد العزيز ، كما صرّح به بعضهم. قال [الفيروز آبادى] فى القاموس : والعمران أبو بكر وعمر ، أو عمرو عمر بن عبد العزيز ، فكيف يجعل مثل هذا أصلا مقيسا عليه.

هكذا كنت رددت هذا الكلام ، ثمّ وفقت فى همع الهوامع على ما نصّه : منع المازنىّ من تثنيه العلم المعدول وجمعه جمع سلامه أو تكسير ، وقال ، أقول : جاءنى رجلان كلاهما عمر ، ورجال كلّهم عمر. قال أبو حيّان : ولا أعلم أحدا وافقه على المنع ، ويردّه ما سمع من قول العرب العمران ، فإذا ثنّى على سبيل التغليب فمع اتّفاق اللفظ والمعنى أولى ، انتهى.

التعريف

«والتعريف» المعبّر عنه فى التبيين المتقدّمين بلفظ المعرفه «شرط تأثيره فى منع الصرف العلميه» أى أن يكون اسم المعرفه علما شخصيّا كما فى أحد ، أو جنسيّا كما فى أسامه. وإنّما جعل السبب التعريف دون العلميّه إشاره إلى أنّ المؤثّر هو التعريف ، لأنه فرع التنكير ، ووجه اشتراط العلميّه أنّ ما سواها من التعاريف إمّا أن يستلزم البناء كما فى المبهمات سوى أىّ وأيه ، وإمّا أن يستلزم المنافات لحكم منع الصرف كتعريف اللام والإضافه ، وإمّا أن يكون غير لازم كتعريف النداء ، فإنّه يدور مع قصد المتكلّم ، فمن قال تعريف المضمر والموصول والإشاره يستلزم البناء ، واللام والإضافه

۱- قال الجوهرى : طوى اسم موضع بالشام ، تكسر طاؤه وتضم ويصرف ولا يصرف ، فمن صرفه جعله اسم واد ومكان وجعله نكره. ومن لم يصرفه جعله اسم بلده ويقعه وجعله معرفه. وقال ابن سيده : وطوى وطوى جبل بالشام وقيل : هو واد فى أصل الطور. وفى التنزيل العزيز : (إِنَّكَ بِالْوادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً)[طه / ۱۲] ، المصدر السابق ۳ / ۲۴۳۶.

منافیان لحکم منع الصرف ، فتعیّنت العلمیّه ، فقد غفل أیه غفله مع نداء الفطنه علی فساده ، قاله بعض شارحی الحاجبیه.

والألف والنون المعبّر عنهما فی البیتین ب- «زائدتا فعلان» ، وتسمّیان بالزائدتین لزیادتهما ، وقیل : لکونهما من حروف الزیاده ، وهو بعید ، وتسمّیان المضارعتین أیضا لمضارعتهما ، أی مشابهتهما ألفی التأنیث فی کونهما مزیدتین معا ، کذا قالوا.

قال بعضهم : وهذا ینافی قولهم : إنّ الممدوده فی الأصل مقصوره ، زیدت قلبها ألف ، فانقلبت همزه ، وتأثیرهما فی منع الصرف لمشابهتهما ألفی التأنیث فی أنّهما فی بناء یخصّ المذکّر ، کما أنّ ألفی التأنیث فی بناء یخصّ المونّث ، وأنّهما لا تلحقهما التاء بدلیل سقوط التأثیر بفوات هذه الجهه.

هذا مذهب البصریّین ، وهو الحقّ ، وذهب الکوفیّون إلی أنّ تأثیرهما لکونهما زائدتین. قال ابن هشام : ویلزمهم أن یمنعوا صرف عفریت علما ، فإن أجابوا بأنّ المعتبر أنّما هو زائدتان بأعیانهما ، سألناهم عن علّه الاختصاص ، فلا یجدون مصرفا عن التعلیل بمشابهه ألفی التأنیث ، فیرجعون إلی ما اعتبره البصریّون.

زیاده الألف والنون

تنبیهات : الأوّل : قال بعضهم : المراد بالألف والنون أعمّ من الألف والنون فی الاصل (۱) أو فی الحال ، لأنّ أصیلال علما غیر منصرف ، لأنّ اللام فیه بدل من النون ، وهو فی الأصل مصغّر أصلان کعثمان جمع أصیل ، وهو الوقت من بعد العصر إلی المغرب ، لکنّهم لم ینظروا إلی الأصل فی التصغیر ، فحکموا بأنّ عمرین فی تصغیر عمران منصرف ، وإن کان فیه الألف والنون فی الأصل لتغییر الألف ، انتهی. وفی الارتشاف قال : أصلان مفرد ، لیس بجمع ، ولذلک ساغ تصغیره.

الثانی : علامه زیادتهما أن یکون قبلها أکثر من حرفین ، فإن کان قبلهما حرفان ، وکان الثانی مضعّفا ففیه اعتباران ، إن قدّر أصاله التضعیف فزائدتان ، أو زیادته ، فالنون أصلیّه کحسان ، إن جعلته من الحسن فوزنه فعلان ، فلا ینصرف ، أو من الحسن فوزنه فعال ، فینصرف ، وکذا حیّان هل هو من الحیوه أو من الحین؟

وقال السخاویّ فی تنویر الدیاجی : سأل سیبویه الخلیل عن رمّان؟ فقال : لا أصرفه فی المعرفه ، وأحمله علی الأکثر إذا لم یکن معنی یعرف به. قال السخاویّ : أی إذا کان لا یعلم من أی شیء اشتقاقه حمل علی الأکثر ، والأکثر زیاده الألف والنون. وقال ».

۱- أعم من الالف والنون فی الاصل سقط فی «ح».

ابن يعيش : القياس يقتضى زياده الألف والنون فى حسان ، وأن لا ينصرف حملا على الأكثر.

لطيفه : لقى بعض الملوك حيّان النحوىّ ، فقال الملك : أحيّان منصرف أم لا؟ فقال : إن كان حياه الملك فغير منصرف ، وإلا فينصرف. ذكره الطيبّ فى التبيان (۱).

«يمنع» أى الألف والنون ، وإفراد الضمير باعتبار أنّهما سبب واحد «صرف العلم كعمران» وعثمان وغطفان. قال بعض شارحى الكافيه : ولا يخفى أنّ هذا الشرط متحقّق فى سعدانه وبهرانى ولحيانى ورقبانى أعلاما مع أنّه لا أثر فيهنّ للزياده ، وهى منصرفه ، وينبغى اشتراط أن لا يكون مع الهاء ولا ياء النسبه.

«و» يمنع «الوصف الغير القابل للتاء» ، أى إلحاقها به ، إمّا لأنّه لا مؤنّث له أصلا كلحيان لكبير اللحيه ، أو لأنّ مؤنثه فعلى بفتح الفاء والألف المقصوره «كسكران» ، فإنّ مؤنّثه سكرى على لغه الجمهور ، ونقل عن بنى أسد يقولون : سكرانه ، وقال الزبيدىّ : ذكر يعقوب أنّ ذلك ضعيف ردئ ، وقال أبو حاتم لبنى أسد : مناكير (۲) لا يؤخذ بها.

«فعريان منصرف» لأنّ مؤنّثه عريانه ، وقد جاء فى الشعر ممنوعا تشبيها له بباب سكران ، «ورحمن ممتنع» من الصرف لامتناع رحمانه ، هذا هو المشهور ، وقيل : الألف والنون يمنع صرف الوصف الّذى مؤنّثه فعلى ، فعلى هذا رحمن منصرف لانتفاء رحمى ، قال الرضىّ : والأوّل أولى ، لأنّ وجود فعلى ليس مقصودا بذاته ، بل المطلوب منه انتفاء التاء ، لأنّ كلّ ما يجئ منه فعلى لا يجئ منه فعلانه فى لغتهم إلا عند بعض بنى أسد ، فإنّهم يقولون فى كلّ فعلان جاء منه فعلى فعلانه أيضا ، نحو : عضبان وسكران ، فيصرفون إذن فعلان فعلى.

وهذا دليل قوىّ على أنّ المعتبر فى تأثير الألف والنون انتفاء التاء ، لا وجود فعلى ، فإذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء ، وقد حصل هذا المقصود فى رحمن لا بواسطه وجود رحمى ، بل لأنّهم خصّصوا هذه اللفظه بالبارئ تعالى ، فلم يضعوا منه مؤنّثا لا من لفظه بالتاء ولا من غيره ، أعنى فعلى ، فيجب أن يكون غير منصرف ، انتهى.

۱- التيبان فى المعانى والبيان للعلّامه شرف الدين حسين ابن محمد الطيى المتوفى سنه ۶۴۳ ه. كشف الظنون ۱ / ۳۴۱.

۲- المناكير : جمع المنكور : المجهول.

وهذا كلّه مبنىّ على أنّ الرحمن صفه ، كما ذهب إليه الزمخشرىّ وابن الحاجب وجماعه ، وقد تقدّم فى شرح الديباجه أنّ الأعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا إلى أنّه علم لا صفه ، وقالوا : لا نسلم أنّه موضوع بازاء المعنى لا الذات ، وكونه مشتقّا من الرحمه لا ينافى علميّته كعلى وحسن وصالح وحارث.

قال ابن هشام : وأمّا قول الزمخشرىّ : إذا قلت : الله رحمن ، أتصرفه أم لا؟ وقول ابن الحاجب : إنّه اختلف فى رحمن ، أى فى صرفه ، فخارج عن كلام العرب من وجهين ، لأنّه لم يستعمل صفه ولا- مجرّدا من أل إلا- فى الضروره ، انتهى. وقد مرّ أنّهم يعربونه فى البسمله بدلا من اسم الجلاله لا صفه.

تنبيه : جميع أبنيه فعلان مؤنّثاتها على فعلى إلا أربع عشره جاءت مؤنثاتها على فعلانه فتصرف ، وقد جمع ابن مالك منها اثنتى عشره فى قوله [من الهزج] :

٦٦٨ - أجز فعلى لفعلانا

إذا استثنيت حبلانا

ودجنانا وسخنانا

وسيفانا وضحيانا

وصوحانا وعلّانا

وقسوانا ومصانا

وموتانا ونداماناً

واتبعهنّ نصرانا

وذيّل عليه المرادىّ الباقيتين فقال : وزد فيهنّ خمصانا على لغه وألبانا.

الحبلان بحاء مهمله ومؤحده العظيم البطن ، وقيل : الممتلى غيظا ، والدجنان بدال مهمله وجيم : اليوم المظلم. والسخنان بسين مهمله وخاء معجمه : اليوم الحارّ. والسيفان بسين المهمله وبعده اليا المثناه من تحت فاء : الرّجل الطويل ، كأنّه من السيف. والضحيان بضاد معجمه وحاء مهمله ومثناه تحتيه : الرّجل الّذى يأكل فى الضحى ، كذا فى القاموس. وقال بعضهم : هو اليوم الّذى لا غيم فيه ، وضبطه آخر بالصاد المهمله. والصوحان بصاد وحاء مهملتين : البعير اليابس الظهر. والعلّان بعين مهمله وتشديد اللام : الرجل الكثير النسيان ، وقيل الحقير. القشوان بقاف وشين معجمه : الرقيق الساقين. والمصان بميم وصاد مهمله : اللئيم. والموتان : البليد الميّت القلب. والندمان : المنادم فى الشراب. والنصران : واحد النصارى. والخمصان : بفتح الخاء المعجمه وبعده الميم وصاد مهماه : الضامر البطن ، وهى لغه فى خمصان بضم الخاء ، ولهذا قال على لغه. والإليان : الكبير الإليه ، فهذه

كلّها منصرفه ، لما مرّ.

التركيب

«والتركيب» المعبّر عنه فى البيتن لضروره الوزن بالتركيب «المزجىّ» ، وهو جعل اسمين اسما واحدا مترّلا ثانيهما مترله هاء التأنيث ، وخرج به الإضافىّ كامرئ

القيس ، والإسنادىّ كشاب قرناها ، لأنّ الإضافه تجعل غير المنصرف منصرفا ، فلا تلائم منع الصرف ، والاسناد يلزم بناء المركّب على المشهور ، أو كونه واسطه لا معرب ولا مبنىّ ، على ما نقله الرضى عن ابن الحاجب ، وأمّا إذا قيل : بأنّه معرب محكى كما حكى عن جماعه ، فقيل : لا يبعد أن يجعل غير منصرف ، وإن لم يظهر أثر منع الصرف فيه ، وردّ بأنّه لا فائده للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور أثره ، والأصل فى الاسم الصرف.

«يمنع صرف العلم كبعلبك» وحضر موت ومعدى كرب ، ويستثنى نحو سيبويه ، فإنّه مبنىّ ، لا أثر للتركيب المزجىّ فيه فى منع الصرف ، وإنّما لم يحترز عنه اكتفاء بالعلم بحاله ممّا ذكره فى باب المركّب من المبنيّات ، وقد تقدّم الكلام عليه. والجرمىّ أجاز فيه إجراء مجرى بعلبك ، فليطلب ثمّه.

وزن الفعل

«ووزن الفعل» وهو الّذى يكون للفعل ، سواء ترجّحت نسبه إلى الفعل أو تساوت نسبته إليه ، ونسبته إلى الاسم بدليل إطلاقهم له على الوزن المشترك ، وما قيل من أنّ وزن الفعل عند النحاه ما يختصّ بالفعل ، أو يغلب له ، إذ لو اشترك بين الاسم والفعل على السويه لما صحّ أن يضاف إلى الفعل ، فيقال له : وزن الفعل ، فليس بشىء ، إذ قد يكون الوزن أغلب فى الفعل اتّفاقا ، وهو لا يؤثّر كفاعل ، فإنّه فى الأفعال أغلب ، ولو سمّيت بخاتم لا يصرف اتّفاقا ، هكذا يستفاد من كلام بعضهم ، فتأمّل.

«شرطه» لمنع الصرف «الاختصاص بالفعل» ، أى يكون مختصّا به ، بمعنى أنّه لا يوجد فى الاسم العربىّ إلا منقولا من الفعل ، ولا ينافى اختصاصه بالفعل ، إذ وجوده فيه حينئذ بطريق النقل والعاريه ، وأمّا وجوده فى الاسم العجمىّ فلا حكم له ، لأنّ كلامنا فى كلام العرب.

«أو تصديره» أى وزن الفعل بواحده «من زوائده» أى زوائد الفعل ، وهى حروف نابت لتحقّق الفرعيّه ، فإنّ هذه الزوائد فى الفعل يدلّ على معنى بخلافها فى الاسم نحو : أذهب مضارع ذهبت تدلّ على المتكلّم ، والدّال أصل لغير الدّال.

«ويمنع» أى وزن الفعل «صرف العلم كشمّر» ، فإنّ فعّل بتضعيف العين مختصّ بالفعل ، وهو علم لفرس جدّ جميل بن عبد الله بن معمر الشاعر ، كذا فى القاموس ، ومن قال : إنّه علم لفرس حجاج فقد أخطا ، والشاعر المذكور هو القائل [من الطويل] :

۶۶۹ - أبوك حباب سارق الضّيف برده

وجدّى يا حجّاج فارس شمّرا (۱)

۱- هو لجميل بثينه.

هو منقول عن معنى مرّ جادّا أو مختالا.

ونحوه ضرب علما بالبناء للمفعول ، إذ هو بالبناء للفاعل غير مختصّ ، فلا يؤثّر فى منع الصرف خلافا لعيسى بن عمر والفرّاء ، وأمّا بقّم اسم لضبع معروف ، وهو العندم ، وشلّم لبيت المقدس فهما من الأسماء العجميّه المنقوله إلى العربيه فلا يقدحان فى الاختصاص.

الوصف

«والوصف الغير القابل للتاء» إمّا لأنّه لا مؤنّث له أصلا ، كأكمر لعظيم الكمره ، وهى رأس الذكر ، أو لأنّ مؤنّثه فعلاء بالألف الممدوده ، أو فعلى بضمّ الفاء والألف المقصوره كأحمر وأفضل ، فإن مؤنّثيهما حمراء وفضلى ، وإنّما اشترط عدم قبوله للتاء ، ليقوّى شبهه بالفعل من حيث هو لا يقبلها ، فينتهض للسببيّه.

«فيعمل» وهو الجمل القوى على العمل والسير «منصرف لوجود يعمله» لناقه ، كذلك قال بعضهم ، وإنّما يصحّ التمثيل به على التحقيق لو كان وصفا ، وهو ممنوع ، إذ لم يستعمل يعمل فى كلام العرب بمعنى القويّ على العمل والسير مطلقا ، وإنّما هو بمعنى الجمل القوى عليهما ، وفى القاموس هما اسمان ، إذ لا يقال جمل يعمل وناقه يعمله ، انتهى.

ونصّه اليعلمه : الناقه النجيبه المعتمله والمطبوعه ، والجمل يعمل ، ولا يوصف بها ، إنّما هما اسمان ، انتهى ، وعلى هذا فالتمثيل بأرمل لوجود أرمله أولى.

تنبيهان : الأوّل : يشترط فى وزن الفعل أيضا أن لا يكون لازما باقيا على حالته غير مخالف لطريقه الفعل ، فباللازم خرج نحو : امرؤ وابنم علمين ، فإنّهما على لغه الاتّباع فى الرفع نظير اكتب ، وفى النصب نظير أذهب ، وفى الخبر نظير اضرب ، فلم يبقيا على حاله واحده ، فهما وإن لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل مخالفان له فى الاستعمال ، إذ الفعل لا اتّباع فيه ، فلم يعتبر فيهما الموازنه ، فلم يجز فيهما إلا الصرف.

وبقولنا : باقيا على حالته خرج نحو : ردّ وقيل وبيع ، فإنّ أصلها فعل بضمّ الفاء وكسر العين ، ثمّ دخلها الإدغام والإعلال ، فالادغام فى ردّ ، والإعلال بالنقل والقلب فى قيل ، وبالنقل فى بيع وصار ، وردّ بمتره قفل بضمّ القاف وسكون الفاء ، وقيل وبيع بمتره ديك بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف والكاف فوجب صرفها.

وبقولنا غير مخالف لطريقه الفعل ، نحو : ألبب بضمّ الباء الموحّده جمع لبّ علما ، لأنّه قد باين الفعل بالفكّ ، فينصرف ، قاله أبو الحسن الأخفش ، وخولف لأنّه بعد الفكّ موازن لا قتل وانصرف لموازنه موجوده ، وهو الصحيح.

الثانى : مـدار وزن الفعل المصـدّر بواحـده من زوائده على وجودها ، فلو تغيّرت صورته مع وجودها أو وجود بدلها الّذى لا يلزم إبدالها به لم يقدح فى وزن الفعل ، فالأوّل كاحمير ، والثانى كهراق وهرق علمين ، فإنّ الهاء وإن كانت ليست من زوائد الفعل ، إلا أنّها مبدله من الهمزه إبدالا غير لازم ، فلم يضرّ ، لأنّ الأكثر فى الاستعمال أراق وأرق.

الصفه

«والصفه» ويقال : الوصف أيضا ، وهو كون الاسم دالّا على ذات مبهمه مع بعض صفاتها «تمنع صرف الاسم الموازن للفعل» كما مرّ آنفا «بشرط كونها الأصل فيه» ، أى بحسب الوضع احترازا عن نحو أرنب بمعنى ذليل ، لأنّ وضعه للحيوان المعروف ، فلا أثر لما طرأ عليه من الوصـفيّه ، كما لا أثر لما طرا من الاسـميّه فى أدهم للقيـد من الحديد ، وأسود للحيّه السوداء ، وأرقم للحيّه الّتى فيها نقط سود بيض.

وربّمـا اعتـدّ بعضـهم باسـميّتها فصـرفها ، وأمّـا أجـدل للصـقر ، وأخيل لطائر ذى خيلان ، وأفعى للحيّه ، فإنّها أسـماء فى الأصـل والحـال ، فلهـذا صـرفت فى لغه الأكثر ، وبعضـهم منع صـرفها للمـح معنى الصـفه ، وهى القوّه فى أجـدل ، والتلوّن فى أخيـل ، والإيـذاء فى الأفعى ، لكن المنع فى أفعى أبعـد منه فى الأولين ، لأنّ الأخيـل من الخيول ، وهو الكثير الخيلان ، والأجـدل من الجدال ، وهو الشدّه ، وأمّا الأفعى فلا مادّه لها فى الاشتقاق ، لكن ذكرها يقارن تصوير إيذائها ، فاشبهت المشتقّ ، وجرت مجراه على هذه اللغه ، قاله البدر بن مالك.

وعدم قبول التاء لما مرّ ، واعلم أنّ على المصـنّف رحمه الله فى هذا الكلام انتقادا ، وذلك أنّ قوله : يمنع صـرف الموازن للفعل تكرار لما طائل تحته لما علم قبله من أنّ وزن الفعل يمنع الوصف ، بل هو موهم لكون هـذه الصـفه غير ذلك الوصف ، وبطلانه ظـاهر ، فـإن أراد بـذكر ذلـك بيان الشـرطين المـذكورين ، فلا اختصاص لوزن الفعل بهما ، بل يشترطان أيضا فى منع الوصـف الكائن بالألف والنون المزيدتين إمّا عدم قبول التاء ، فقد مرّ اشتراطه فى كلامه صـريحا ، وإمّا اشتراط أصـليّه الصـفه ، فقد صرّح به غير واحـد للاحتراز عن نحو : صـفوان بمعنى فأس ، لأنّ وضـعه للحجر الأملس ، فلا أثر لما طرأ عليه من الوصـفيّه ، فلو قال : والصفه شرطها أن تكون فى الأصل ، كما قال ابن الحاجب لسلم من ذلك.

«و» أمّـا اشتراط «عـدم قبول التـاء» فقـد علم سابقـا فى كـلّ من الوضـعين «فأربع فى نحو : مررت بنسوه أربع منصـرف لوجهين» : أحدهما عدم أصليّه الوصف فيه ، لأنّه وضع

اسما للعدد ، فلم يلتفت لما طرأ عليه من الوصفيّه ، والثانى قبوله للتاء فى نحو : مررت برجال أربعه.

تنبيه : ما كان أحد سببيه العلميّه إذا نكر صرف ، فتزول العلميّه ، ويبقى السبب الثانى غير مؤثّر ، وهو إمّا التأنيث أو الزياده أو العدل أو الوزن أو العجمه أو التركيب أو ألف إلحاق المقصوره ، نحو : ربّ فاطمه وعمران وعمر وأحمد وإبراهيم ومعدى كرب وأرطى لقيتهم.

ويستثنى من ذلك ما كان قبل العلميّه صفه كأحمر إذا كانا علمين فنكّرا ، فسيبويه يبقيه غير منصرف ، وخالفه الأخفش أوّلا ، فقال بصرفه بناء على أنّ الصفه إذا زالت لا تعود ، وردّ بأنّ زوال الصفه كان لمانع ، وهو العلميّه ، وإذا زال المانع رجعت الصفه ، ثمّ رجع الأخفش عن مخالفه سيبويه ، فوافقه فى كتابه الأوسط. قال ابن مالك فى شرح الكافيه : وأكثر المصنّفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى ، لأنّها آخر قوليه ، انتهى.

والتصغير المزيل لأحد السببين مخلّ بمنع كحميد وعمير فى تصغير أحمد وعمر (١) ، فينصرفان لزوال الوزن والعدل. أمّا زوال الوزن فواضح ، وأمّا زوال العدل فقال ابن هشام فى حواشى التسهيل : إنّ نحو : عمر قد حكموا بأنّه معدول الصيغه ، والتصغير لا يزيل شيئا ممّا ثبت ، إذا لم يكن معتادا له فالحكم بصرفه بعيد ، انتهى. قال الأزهرىّ : وجوابه أنّ ذلك فى العدل التحقيقىّ ، أمّا العدل التقديرى فلا ، لأنّهم إنّما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم ، لمّا رأوه غير منصرف ، فإذا صرف فلا حاجه لتقديره.

«وجميع الباب» أى باب ما لا ينصرف «يكسر» أى يجر بالكسره وجوبا على أصله «مع اللام» معرفه كانت ، نحو : مررت بالمساجد ، أو موصوله كالأعمى والأصم ، أو زائده كقوله [من الطويل] :

٦٧٠ - رأيت الوليد بن إليزيد مباركا

... (٢)

ومثلها أم فى لغه طى كما ذكره ابن مالك فى التسهيل وغيره.

«والإضافه» أى إضافته إلى غيره ، نحو : مررت بأحدكم ومساجد الله. «والضروره» أى ما يضطرّ إليه الشاعر [من الطويل] :

١- سقط «فى تصغير احمد وعمر» فى «ح».

٢- تمامه «شديدا بأعباء الخلافه كاهله» وهو لابن ميّاده واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان. اللغه : أعباء الخلافه ، الأعباء : جمع عبء ، وهو الحمل الّذى يثقل عليك ، الكاهل : ما بين الكتفين.

۶۷۱ - إذا ما غزا فی الجیش حلّق فوقهم

کتائب طیر تهتدی بعصائب (۱)

والقوافی مجروره.

وإنّما قال : یکسر ، ولم یقل ینصرف ، لأنّ المسأله خلافیه ، فبیّن ما هو المتّفق علیه ، وأعرض عن بیان الخلاف ، لأنّه خلاف لا یثمر ، وهو علی ثلاثه أقوال ، مرّ منها قولان فی أوّل الباب ، والثالث : وهو التحقیق أنّه إن زالت إحدی علّتیه باللام أو الاضافه کما فی العلم ، فمنصرف ، وان بقیت العلّتان کما فی أحمر بقی علی منع صرفه (۲).

هذا بالنسبه إلی ما أضیف ، أو دخلته اللام ، وأمّا بالنسبه إلی الضروره فقیل : ینصرف ، وهو المشهور ، لأنّ الضروره تجیز ردّ الشیء إلی أصله ، وأصل الأسماء الصرف ، وقیل : بل هو باق علی منع صرفه لوجود العلّتین ، وإنّما جعل کالمنصرف فی الصوره باعتبار إدخال الکسره علیه أو التنوین کما سیأتی.

یصرف الممنوع من الصرف ویمنع المصروف للضروره

تنبیهات : الأوّل : قد ینوّن غیر المنصرف للضروره والتناسب ، والضروره قد تکون موجبه التنوین ، وقد تکون غیر موجبه له ، فالأوّل کقوله [من الطویل] :

۶۷۲ - ویوم دخلت الخدر خدر عنیره

... (۳)

إذ لا محیص فیه عن التنوین ، لأنّه لا یستقیم الوزن إلا به ، والثانی کقوله [من الطویل] :

۶۷۳ - أعد ذکر نعمان لنا إنّ ذکره

هو المسک ما کررته یتضوّع (۴)

إذ لو بقی نعمان هنا علی منع صرفه لم ینکسر الوزن ، إلا أنّه یکون فیه الزحاف

۱- هو للنابغه الذبیانی اللغه : حلّق : ارتفع فی طیرانه واستدار ، الکتائب : جمع کتیبه بمغنی الجیش ، العصائب : جمع عصابه بمغنی الجماعه من الناس أو الخیل أو الطیر.

۲- یبدو أنّ الممنوع من الصرف یبقی ممنوعا من الصرف وإن أضیف أو دخلته اللام ، یعنی عند ما أضیف أو دخلته اللام یجرّ بالکسره فقط ، ولا یصیر منصرفا ، یقول ابن مالک فی الألفیه : الصرف تنوین أتی مبیّنا معنی به یکون الاسم أمکنا (شرح ابن

عقيل ٢ / ٣٢٠) يعنى علامه المنصرف أن يدخله التنوين ، ويقول أيضا : وجرّ بالفتحه ما لا ينصرف ما لم يضف أو يک بعد أل ردف (شرح ابن عقيل ١ / ٧٧) يعنى الاسم الذى لا ينصرف جرّ بالكسره إن أضيف أو إن دخلته الألف واللام.

٣- تمامه «فقالت لک الويلات إنک مرجلى» وهو لامرئ القيس. اللغه : الخدر : الهودج.

۴- لم يسم قائله. اللغه : أعد : أمر من الإعاده بمعنى التكرار ، يتضوّع : من التضوغ بمعنى التحريک وانتشار الرائحه.

المسمّی بالکفّ (۱) ، وهو قبیح عندهم ، فدعت الضروره إلی تنوینه لتحصیل أمر مستحسن ، قاله الدمامینیّ فی المنهل. قال بعضهم : والکفّ لیس قبیحا فی الطویل متّفق علیه ، فقد ذهب الأخفش إلی أنّه أحسن من القبض (۲) ، انتهی.

وأمّا التناسب فالمراد به تناسب کلمه معه مصروفه ، إمّا بوزن کسبأ بنبأ ، أو قرینه منه ک سلاسلا وأغلالا [الإنسان / ۴] ، أو لا ، ولکن تعدّدت الألفاظ المصروفه ، واقترنت اقترانا متناسبا منسجما ک ودا ولا سواعا لا یغوثا ویعونا ونسرا (۳) [نوح / ۲۳] ، وآخر الفواصل الأسجاع ک- (قَوارِیرَا) [الإنسان / ۱۵].

قال جماعه منهم ابن بابشاذ فی شرح الجمل وابن عصفور والرضیّ فی شرح الحاجبیه وابن هشام فی الجامع الصغیر : لا ینوّن ما فیه الألف المقصوره لعدم الضروره ، لأنّ التنوین حرف ساکن کالألف ، ولا داعی أن یحذف ساکن ، ویؤتی بدله بمثله ، وردّ بأنّ هذا إنّما یتمّ إن لو کان الساکنان متساوین ، ولیس کذلک ، فإن الألف لا تقبل الحرکه ، والنون الساکنه تقبلها ، وقد تدعو الضروره إلی نقل حرکه متأخّره إلی ساکن متقدّم ، لا یتأتّی الوزن إلا به ، فیحذف الألف ، ویؤتی بالتنوین لیتأتّی النقل کما قال الشاعر [من الکامل] :

۶۷۴ - علقتها غضبی إن استرضها نفرت

وبدلتنی بالإقبال إعراضا (۴)

الثالث : قال السیوطیّ فی شرح الألفیه : إذا اضطرّ إلی تنوین مجرور بالفتحه فهل ینوّن بالنصب أو الجرّ؟ صرّح الرضیّ بالثانی ، ولو قیل بالوجهین کالمنادی لم یبعد ، انتهی. قلت : والظاهر أنّه لم یرد بتنوینه بالنصب سماع ، والقیاس لا یجدی.

الرابع : قال الأخفش : صرف ما لا ینصرف مطلقا ، أی فی الشعر ، وغیره لغه الشعراء ، وذلک أنّهم کانوا یضطرّون کثیرا لإقامه الوزن إلی صرف ما لا ینصرف ، فتمرّنت علی ذلک ألسنتهم ، فصار الأمر إلی أن صرفوه فی الاختیار أیضا ، وعلیه حمل قوله تعالی : سلاسلا وأغلالا و (قَوارِیرَا.)

وقال الکسائی : إنّ صرف ما لا ینصرف مطلقا لغه قوم إلا أفعل منک وأنکر غیرها ، إذ لیس بمشهور عن أحد فی الاختیار ، نحو : جاءنی أحمد وإبراهیم ونحو ذلک ، و

۱- الزحاف : هو تغییر یقع علی الحرف الثانی من السبب الخفیف أو الثقیل ، وله أنواع منها الکف ، وهو حذف الحرف السابع الساکن ، نحو : فاعلاتن. فاعلات : مفاعیلن. مفاعیل. یحیی معروف ، العروض العربی البسیط ، الطبعه الأولی. سمت ۱۳۷۸ ش ، ص ۲۲ و ۲۰.

۲- القبض : هو حذف الخامس الساکن ، نحو : فعولن - فعول ، ومفاعیلن - مفاعلن ، المصدر السابق ص ۲۱.

۳- فی القرآن (وَلا یَغُوثَ وَیَعُوقَ.)

۴- ما وجدت البیت.

أمّا للضروره فلا خلاف فی جواز صرفه ، وعدم جواز صرف أفعل منک فی الضروره مذهب الکوفیین ، قالوا : لأنّ من مع مجرورها کالمضاف إلیه ، فلا ینوّن ما هو کالمضاف (۱) ، والأصل الجواز ، لأنّ اللکلام فی الضروره ، وبین المضاف وما هو کالمضاف فرق ، قاله الرضیّ.

الخامس : ذهب الکوفیون والأخفش وجماعه إلی جواز منع صرف المنصرف للضروره ، کما جاز العکس لها ، واختاره ابن مالک وأبو حیّان کقوله [من الکامل] :

۶۷۵ - طلب الأزارق بالکتائب إذ هوت

بشیب غائله النّفوس غدور (۲)

وأباه سائر البصریّین ، واختاره ثعلب فی الکلام مطلقا ، وفصّل بعضهم بین ما فیه العلمیّه وغیره ، فأجازه معها لوجود أحد السببین ومنعه مع غیرها ، ویؤیده أنّه لم یسمع إلا فی العلم.

فائده : قال ابن جنیّ فی الخصائص : سألت أبا علی. هل یجوز لنا فی الشعر من الضروره ما جاز للعرب أو لا؟ فقال : کما جاز أن نقیس منثورنا علی منثورهم ، فکذلک یجوز لنا أن نقیس شعرنا علی شعرهم ، فما أجازته الضروره لهم ، أجازته لنا ، وما حظرته علیهم حظرته علینا ، وإذا کان کذلک فما کان من أحسن ضروراتهم ، فلیکن من أحسن ضروراتنا ، وما کان من أقبحها عندهم ، فلیکن من أقبحها عندنا ، وما بین ذلک ، انتهی.

فهنا انقضی کلام المصنّف رحمه الله علی ما یتعلّق بالأسماء ، فشرع فی الکلام علی ما یتعلّق بالأفعال فقال :

۱- سقطت «فلا ینوّن ما هو کالمضاف» فی «ح».

۲- هو الأخطل. اللغه : والازارق : هم الأزارقه ، فرقه من الخوارج وأصحاب نافع بن الأزرق ، شیب : هو ابن یزید من بنی مرّه ، وأحد الثائرین علی بنی أمیه ، غائله النفوس : شرّها.

الفصل الثالث : الحديقه الثالثه

اشاره

ص: ۶۴۷

فيما يختصّ بالأفعال

إعراب الفعل المضارع

اشاره

الحديقه الثّالثه : فيما يتعلّق بالأفعال.

يختصّ المضارع بالإعراب : فيرتفع بالتجرّد عن النّاصب والجازم.

وينصب بأربعه أحرف «لن» وهى لتأكيد نفى المستقبل و «كى» ومعناها السببيّه و «أن» وهى حرف مصدرىّ ، والّتى بعد العلم غير ناصبه ، وفى «أن» الّتى بعد الظّنّ وجهان ، و «إذن» وهى للجواب والجزاء ، وتنصبه مباشره مقصودا به للاستقبال. نحو : إذن أكرمك ، لمن قال : أزورك ، ويجوز الفصل بالقسم ، وبعد التإليه للواو والفاء وجهان.

تكميل : وينصب بأن مضمره جوازا بعد الحروف العاطفه له على اسم صريح ، نحو : «للبس عباءه وتقرّ عينى» وبعد لام كى إذا لم يقترن بلا ، نحو : أسلمت لأدخل الجنّه ، ووجوبا بعد خمسه أحرف :

«لام الجحود» : وهى المسبوقه بكون منفى ، نحو : (وَما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ.) و «أو» بمعنى إلى أو إلا ، نحو : لالزمنك أو تعطينى حقّى. و «فاء السببيه وواو المعيه» ، المسبوقتين بنفى أو طلب ، نحو : زرنى فأكرمك ، ولا تأكل السّمك وتشرب اللّبن. و «حتّى» بمعنى إلى وكى ، إذا أريد به الاستقبال ، نحو : أسير حتّى تغرب الشّمس ، وأسلمت حتّى أدخل الجنّه ، فإن أردت الحال كانت حرف ابتداء.

شرح

الحديقه الثالثه فيما يتعلّق بالأفعال ممّا لم يسبق له ذكر ، إذ قد مرّ فى الحديقه الأولى بيان حدّ الفعل وخواصّه وتقسيمه وأحكام أقسامه من الإعراب والبناء.

رفع المضارع

يرتفع المضارع بالتجرّد عن الناصب والجازم

والكلام الآن فى ما عدا ذلك ، «يختصّ» الفعل «المضارع» من بين أقسام الفعل «بالإعراب» ، وذلك لمشابهته الاسم فيما مرّ «فيرتفع بالتجرّد عن الناصب والجازم».

هذا أحد الأقول فى رافعه ، وهو قول الفرّاء وحذّاق الكوفيّين ، وأورد عليه أن التجرّد أمر عدمىّ ، والرفع وجودىّ ، والعدمّى لا يكون عاملا فى الوجودى ، وردّ بمنع كونه عدميّا ، بل هو الإتيان بالمضارع على أوّل أحواله ، وهذا ليس بعدمىّ ، ولو سلم فمن أين أنّه لا يعمل فى الوجودىّ ، بل يعمل ، لأنّه هنا علّه لا مؤثّر ، كما فى المبتدإ.

وذهب الكسائىّ إلى أنّ رافعه حرف المضارع (۱) ، وثعلب إلى أنّه مضارعته الاسم ، والبصريّون إلى أنّه وقوعه موقع الاسم. قالوا : ولهذا إذا أدخل عليه نحو : إن ولم ولمّا امتنع رفعه ، لأنّ الاسم لا يقع بعدها ، فليس حينئذ واقعا موقع الاسم.

قال ابن هشام : وأصحّ الأقوال الأوّل ، وهو الّذى يجرى على ألسنه المعربين ، حيث يقولون : مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم. قال : ويفسد قول الكسائىّ أنّ جزء الشىء لا يعمل فيه ، وقول ثعلب إنّ المضارعه أنّما اقتضت إعرابه من حيث الجمله ، ثمّ يحتاج كلّ نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ، ثمّ يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ، ولا قائل به.

ويردّ قول البصريّين ارتفاعه بعد هلّا يقوم ، إذ الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض وإنّما يرجّح عامل النصب والجزم على عامل الرفع. إذا دخل على الفعل لقوّته ، إذ هو لفظىّ ، وعامل الرفع معنوىّ ، انتهى. وهو خلاف لا ثمره له ، إذ لا ينشأ عنه حكم نطقىّ.

المضارع المنصوب ونواصبه

اشاره

و «ينتصب» بحرف من أربعه أحرف على الأصحّ :

احدها «لن» وبدأ بها لملازمتها النصب ، نحو : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ) [طه / ۹۱] ، وهى حرف بالإجماع بسيطه على وضعها الأصلىّ عند سيبويه والجمهور. وادّعى الفرّاء أنّ أصلها لا النافيه ، فأبدلت الألف نونا ، وحجّته أنّهما حرفان نافيان ثنائيان ولا

۱- هذا القول فاسد ، لأنّ حرف المضارع بعض الفعل ، ولا ينفصل منه فى اللفظ ، بل من تمام معناه. أبو البركات الانبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ، الجزء الثانى ، لاط ، صيدا - بيروت ، المكتبه العصريه ؛ ۱۴۱۹ ه ، ص ۵۵۴.

أكثر استعمالا ، ويردّه أنّ الإبدال لا يغيّر حكم المهمل ، فيجعله معملا ، وأنّ المعروف أنّما هو إبدال النون ألفا لا العكس ، نحو : (لَنَسْفَعاً) [العلق / ١٥] ، (وَلَيَكُوناً) [يوسف / ٣٢].

وزعم الخليل والكسانى أنّ أصلها لا وأن الناصبه ، فحذفت الهمزه تخفيفا لكثره الاستعمال ، كما حذفت فى قولهم : ويلمه ، وأصله ويل أمّته ، والألف لالتقاء الساكنين ، هى والنون ، وحجّتهما قرب لفظهما منهما ، وأنّ معناهما من النفى والتخلّص للاستقبال حاصل فيها. وقد جاءت على الأصل فى الضروره كقوله [من الوافر] :

۶۷۶ - يرجّى المرء ما إن لا يراه

وتعرض دون أبعده الخطوب (١)

أى ما أن يلاقى.

وردّه سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها ، نحو : زيدا لن أضرب ، وامتناع نحو : زيدا يعجبنى أن تضرب. قال الرضىّ : وللخليل أن يقول : لا منع أن تتغيّر الكلمه بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا ، إذ هو وضع مستأنف ، انتهى.

والنفى بها أبلغ من النفى بلا ، فهى لتأكيد نفى الفعل المستقبل وفاقا للزمخشرىّ فى كشافه ومفصّله. ووافقه ابن الخباز فى شرح الإيضاح ، فقال : لن لنفى المضارع على جهه التأكيد ، ووافقه الرضىّ وصاحب التبيان أيضا ، بل قال بعضهم : إنّ منعه مكابره ، فهى لنفى إنّى أفعل ، ولا لنفى أفعل كما فى لم ولما.

ادّعى الزمخشرّى فى أنموذجه (٢) أيضا لتأييد النفى ، كقوله تعالى : (لَنْ يَخْلُقُوا ذُباباً) [الحج / ٧٣] ، (وَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ وَعْدَهُ) [الحج / ۴٧]. قال ابن مالك : والحاصل له على ذلك اعتقاده فى : (لَنْ تَرانِى) [الأعراف / ١۴٣] ، أنّ الله تعالى لا يرى ، وردّ غيره بأنّه لو كانت للتأييد لم يقيّد منفيها باليوم فى : (فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) [مريم / ٢۶] ، ولكان ذكر الأبد فى : (وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً) [البقره / ٩۵] ، تكرارا ، والأصل عدمه ، انتهى.

وهو ضعيف ، إذ للقائل بالتأييد أن يجيب عن الأوّل بأنّ قولنا : بذلك عند إطلاق منفيّها وخلوّ المقام عن مقيّداته ، وعن الثانى بأنّ ذكر الأبد ليس تكرارا باللفظ ، وهو ظاهر ولا بالمرادف ، لأنّ أبدا لا يرادف لن ، لأنّ الاسم لا يرادف الحرف كما تقرّر فى غير هذا الموضع ، ولأنّ التأييد نفس معنى أبدا ، وجزء معنى لن ، وإنّما هو تصريح ودلاله بالمطابقه على ما يفهم بالتضمّن ، ولو سلم فله فائده ، وهى دفع ما يتوهّم من أنّ

١- هو لجابر بن رألان. اللغه : الخطوب : جمع الخطب : الأمر الشديد يترل.

٢- النموذج فى النحو للعلّامه جار الله الزمخشرى المتوفى سنه ۵٨٨ ، كشف الظنون ١ / ١٨۵.

لن لمجرّد النفى بناء على استبعاد نفى تمنّى الموت منهم على جهه التأييد. قاله التقىّ الشمنىّ فى شرح المغنى.

ومذهب سيبويه والجمهور أنّها لنفى المستقبل ، أعمّ من أن يكون محدّدا كما فى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسى) [طه / ٩١] ، أو مؤبّدا كما فى : (لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئاً) [الجاثيه / ١٩] ، قال بعضهم : وإنكارهم اقتضاءها التأبيد مناقض لقولهم هذا ، كما لا يخفى.

تنبيهان : الأوّل : ذهب جماعه منهم ابن عصفور إلى أنّ الفعل قد يخرج بعد لن إلى الدعاء كحاله بعد لا ، وأنكره الجمهور ، قالوا : بل حاله بعدها كحاله بعد سائر حرف النفى غير لا ، واختار الأوّل ابن هشام فى المعنى ، قال : والحجّه فى قوله [من الخفيف] :

٦٧٧ - لن تزالوا كذلكم ثمّ لازل

... ت لكم خالدا خلود الجبال (١)

وأما قوله تعالى : (رَبِّ بِما أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ) [القصص / ١٨] ، وقيل : منه ، وقيل : ليس منه ، لأنّ فعل الدعاء لا يستند إلى المتكلّم بل إلى المخاطب ، أو إلى الغائب ، نحو : يا ربّ لا عذّبت فلانا ، ونحو : لا عذّب الله عمرا ، انتهى.

ويردّه قوله [من الخفيف] :

٦٧٨ - ... ثمّ لازل ...

ت لكم خالدا ... (٢)

الثانى : ما أسلفت من ملازمه لن النصب هو المشهور ، وزعم بعضهم أنّها قد تجزم كقوله [من الطويل] :

٦٧٩ - ...

فلن يحل للعينين بعدك منظر (٣)

وقوله [من المنسرح] :

٦٨٠ - لن يخب الآن من رجالك من

حرّك من دون بابك الحلقه (٤)

قال ابن هشام : والأوّل محتمل للاجتزاء (٥) بالفتحه عن الألف للضروره ، وسكت عن الثانى ، لأنّ الراويه فيه بكسر الباء ، كما صرّح به فى موضع آخر من المغنى.

وهـذا البيت من جمله أبيـات ، لهـا حكـايه لطيفه ، لا بأس بإيرادها ، وهى ما رواه الحسن عن إسـماعيل بن موسـى عن جعفر بن محمد عليهما السّلام : قال بلغنى أنّ أعرابيا دخل المدينه ، فبينما هو يجول فى أزقّتها ، إذ مرّ بباب الحسين بن على بن أبى طالب عليهما السّلام.

۱- هو للأعشى.

۲- تقدم برقم ۶۷۷.

۳- صدره «أيادى سـبا يا عزّ ما كنت بعدكم» ، وهو لكثير عزه. اللغه : سـبا : لقب ابن يشـجب ابن يعرب بن قحطان ، وأيادى سبا أى متفرقين ، أى مثل تفرّق أيادى سبا.

۴- البيت لأعرابى يمدح بها حسين بن على بن أبى طالب عليهما السّلام.

۵- الاجتزاء : الاكتفاء.

فلمّا عرف الدار أنشأ يقول [من المنسرح] :

۶۸۱ - لن يخب الآن من رجائك من

حرك من دون بابك الحلقه

أنت جواد وأنت معتبر

أبوك من كان قاتل الفسقه

لولا الّذى كان فى أوائلكم

كانت علينا الجحيم منطبقه (۱)

فسمعه الحسين عليه السّلام : وهو يصلّى ، فأوجز فى صلاته ، ثمّ خرج ، فإذا هو بأعرابى فى أسمال (۲) ، فقال : رويد يا أعرابىّ ، ثمّ نادى يا قنبر ، ما معك من النفقه؟ فقال : ألف درهم ، قال : فأت بها ، فقد جاء من هو أحقّ بها منّا ، ثمّ أخذها من قنبر ، فصيّرها فى إحدى بردتين كانتا عليه ، ثمّ دفعها للأعرابى من داخل الباب ، وقال [من المنسرح] :

۶۸۲ - خذها فإنى إليك معتذر

وأعلم بأنّى عليك ذو شفقه

لو كان فى سيرنا الغداه عصى

كانت سمانا عليك مندفقه

لكنّ ريب الزمان ذو غير

والكفّ منا قليله النفقه

فأخذها الأعرابىّ وقال [من البسيط] :

۶۸۳ - مطهّرون نقيات ثيابهم

تجرى الصلاه عليهم أينما ذكروا

فأنتم أنتم الأعلون إنّ لكم

أمّ الكتاب وما جاءت به السور

من لم يكن علويّا حين تنسبه

فلن يكون له فى الناس مفتخر

قال البطليوسىّ : وجزم الأعرابىّ بلن. وذكر اللحيانىّ أنّ ذلك لغه العرب ، يجزمون بالنواصب ، وينصبون بالجوازم. وسكن اللغويّون لام الحلقه ، وفتحها الأعرابىّ. قال ابن الجنىّ يقال : حلقه حديد وحلقه من الناس بالسكون ، والجمع حلق بفتح اللام ، وحكى عن يونس حلقه ، وحلق بفتح اللام فيها ، وقال أبو عمرو الشيبانى : ليس فى كلامهم حلقه بفتح اللام إلا فى جمع حالق.

والثانى : «كى» ، وجاء بها بعد لن لمشاركتها لها فى العمل من غير شرط ، نحو : أسلمت كى أدخل الجنّه ، ومعناها السببيّه أى سببيّه ما قبلها لما بعدها ، وحينئذ المراد السببيّه الخارجيّه ، بأن يكون تحقّق ما قبلها فى الخارج سببا لما بعدها ، أو المعنى سببيّه ما بعدها لما قبلها ، بمعنى أنّ ما بعدها باعتبار تصوّره سبب لما قبلها ، أو المعنى سببيّه كلّ من ما قبلها وما بعدها للآخر ، إلا أنّ سببيّه ما قبلها بحسب الخارج ، وسببيّه ما بعدها بحسب الذهن ، ويقال لها ، التعليليّه ، والقول بأنّها هى الناصبه دائما ، كما اختاره المصنّف تبعا لابن حاجب هو مذهب الكوفيّين. وجمهور البصريّين على أنّ كى قسمين :

۱- تقدّم البيت الأوّل من هذه الأبيات برقم ۶۸۰.

۲- الأسمال : جمع السمل ، وثوب سمل : خلق بال.

مصدريّه ناصبه بمترله أن معنى وعملا، وتعليليّه جارّه بمترله لام التعليل معنى وعملا ، والنصب بعدها بأن مضمره غير جائزه الإظهار.

قال ابن مالك فى شرح الكافيه. والّذى أحوج إلى القول بذلك قول العرب فى السؤال عن العلّه كيمه؟ كما يقولون : لمه؟ فسوّوا بينهما وبين اللام فى المعنى ، فثبت بذلك أنّها حرف جرّ مرادف للام ، وثبت بدخول اللام عليها ، نحو : قوله تعالى : (لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ) [الأحزاب / ٣٧] ، إنّها مصدريّه ، لأنّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ ، إلا أن يكون مصدريّا ، فيلزم من ذلك جعل كى على قسمين ، انتهى.

ويتعيّن المصدريّه إن سبقتها اللام كما فى الآيه ، والتعليليه إن تأخّرت عنها اللام أو أن كقوله [من المديد] :

٦٨۴ - كى لتقضينى رقيّه ما

وعدتنى غير مختلس (١)

والثانى كقوله [من الطويل] :

٦٨۵ - فقالت أكلّ الناس أصبحت مانحا

لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا (٢)

ويجوز الأمران فى نحو : (كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً) [الحشر / ٧] ، فإن قدّرت قبلها اللام فهى مصدريّه ، وإلا فهى تعليليّه.

والأوّل أولى لكثره ظهور اللام معها ، نحو : (لِكَيْلا تَأْسَوْا) [الحديد / ٢٣] ، وفى نحو قوله [من الطويل] :

٦٨۶ - أردت لكيما أن تطير بقربتى

فتتركها شنّا ببيداء بلقع (٣)

فكى هنا تحتمل أن تكون مصدريّه لدخول اللام عليها ، وتحتمل أن تكون تعليليّه لتأخّر أن بعدها ، فإن كانت مصدريّه كانت أن مؤكّده لها لمعنى السبك ، وإن كانت تعليليّه فاللام مؤكّده لمعنى التعليل ، وكونها تعليليّه أولى ، لأنّ توكيد الجارّ بالجارّ أسهل من توكيد الحرف المصدرىّ بمثله. قاله ابن هشام فى حواشى التسهيل : وأجاب الكوفيّون عن كيمه بأنّ الفعل المنصوب بكى مقدّر ، والأصل كى تفعل ما ذا ، ويلزمهم كثره الحذف وإخراج ما الاستفهاميّه عن المصدر ، وحذف ألفها فى غير الجرّ ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكلّ ذلك لم يثبت ، قاله فى المغنى ، وفى عدم ثبوت إخراج ما ذا عن المصدر بحث تقدّم الكلام عليه.

١- هو لعبد الله بن قيس الرقيات. اللغه : لتقتضـنى : من القضاء : الأداء ، رقيه : اسم محبوته ، ما : زائده ، المختلس : مصدر ميمى ، بمعنى المختلف.

٢- هو لجميل بثينه.

٣- لم يعين قائله ، اللغه : الشن : القربه الخلق ، البيداء : الفلاه الّتى يبيد (يهلك) من يدخلها ، البلقع ، القفر.

وأجابوا عن نحو كيما أن تعزّ بأنّ أن زائده ، أو بدل عن كى وعن كى لتقتضينى بزياده اللام كما فى ردف لكم ، وذهب الأخفش إلى أنّ كى جارّه دائما ، وأنّ النصب بعدها بأن ظاهره أو مقدّره ، ويردّه نحو : (لِكَيْلا تَأْسَوْا) [الحديد / ٢٣] ، فإن زعم أنّ كى تاكيد للام كقوله [من الوافر] :

٦٨٧ - ...

ولا للمابهم أبدا دواء (١)

وردّ بأن الفصيح المقيس لا يخرج عن الشاذّ.

تنبيه : أثبت الكوفيّون من حروف النصب كما بمعنى كيما ، ووافقهم المبرّد ، واستدلّوا بقوله [من الطويل] :

٦٨٨ - وطرفك إمّا جئتنا فاصرفنّه

كما حسبوا أنّ الهوى حيث تنظر (٢)

وأنكر ذلك البصريّون ، وتأوّلوا ما ورد على أنّ الأصل كيما ، حذفت ياؤه ضروره ، أو الكاف الجارّه كفّت بما ، وحذفت النون من الفعل ضروره ، قاله فى الهمع.

والثالث أن ، ويقال فيما : عن ، بإبدال الهمزه عينا ، و «هى حرف مصدرىّ» نسبه إلى المصدر ، لأنّه يؤوّل مع صلته به كما تقدّم ، نحو : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقره / ١٨٤] ، وهى أمّ الباب. قال أبو حيّان : بدليل الاتّفاق عليها والاختلاف فى لن وإذن وكى ، وعن الخليل أن لا ناصب سواها ، وبعضهم يهملها حملا على ما المصدريّه كقراءه ابن محيصن : (لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ) [البقره / ٢٣٣] ، برفع يتمّ وكقوله [من البسيط] :

٦٨٩ - أن تقران على أسماء ويحكما

منّى السّلام وأن لا تشعرا أحدا (٣)

قال ابن الحاجب : وذلك كما أعملت ما المصدريّه حملا عليها فيما روى عنه عليه السّلام : كما تكونوا يولى عليكم (٤). قال ابن هشام : والمعروف فى الروايه كما تكونون. وقال أبو حيّان : لا يحفظ أن غير ناصبه إلا فى القراءه المذكوره وفى البيت المذكور ، وما هذا سبيله لا تبنى عليه قاعده.

وصرّح بشذوذه ابن مالك فى الكافيه ، حيث قال [من الرجز] :

٦٩٠ - وشذّ رفع بعد أن حيث استحقّ

نصبا بها فاعرف شذوذه وثق

۱- صدره «فلا والله لا یلفی لما بی» ، وهو لمسلم بن معبد الوالبی.

۲- هو لعمر ابن أبی ربیعه. اللغه : الطرف : العین.

۳- البیت مجهول القائل.

۴- نهج الفصاحه ص ۴۶۲ رقم ۲۱۸۲.

على أنّ القول بأنّ هذه مصدريّه مهمله هو قول البصريّين ، وقال الكوفيّون : إنّها المخفّفه من الثقيله ، شذّ اتصالها بالفعل المتصرّف الخبرىّ ، والقياس فصله منها بقد أو إحدى أخواتها.

أن بعد العلم غير ناصبه

وأن «الّتى بعد العلم» الخالص ، سواء دلّ بمادّه (ع ل م) أم لا «غير ناصبه» لأنها ليست المصدريّه ، بل هى المخفّفه من الثقيله ، فتعمل عملها ، لأنّ أن الناصبه علم الاستقبال ، فما بعدها غير معلوم التحقّق ، فلا يقع بعد العلم بخلاف المخفّفه ، لأنّها للتحقيق فتناسب العلم. وتقييد العلم بالخالص احترازا من إجرائه مجرى الإشاره نحو قولهم : ما علمت إلا أن تقوم. قال سيبويه : يجوز النصب ، لأنّه كلام خرج مخرج الإشاره ، فجرى مجرى قولك : أشير عليك أن تقوم ، انتهى.

ومن إجرائه مجرى الظنّ كقراءه بعضهم : (أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ) [طه / ٨٩] ، بالنصب وقولنا : سواء دلّ عليه بماده (ع ل م) أم لا تعميم لنحو قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى) [المزمل / ٢٠] ، (أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ ،) ومثل ذلك كلّ ما يؤدّى معناه كالتبيّن والتيقّن والانكشاف والظهور والنظر الفكرىّ والايحاء ونحو ذلك.

وفى أن الّتى بعد الظّن وجهان : إهمالها بناء على تأويله بالعلم ، وإعمالها إجراء له على أصله ، وهو الأرجح عقلا ونقلا ، لأنّ التأويل خلاف الأصل ، والأكثر فى لسان العرب النصب بعده ، ولذا أجمع القرّاء عليه فى : (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) [العنكبوت / ٢] ، واختلفوا فى قوله : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ) [المائده / ٧١] ، فقراءه غير أبى عمرو وحمزه والكسائىّ بالنصب ، والثلاثه بالرفع.

قال أبو حيّان : وليس فى الواقعه بعد الشكّ إلا النصب. وأجراها سيبويه والأخفش بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقّن الخوف ، نحو : خفت أن لا يفعل ، وخشيت أن تقوم ، ومنه قوله [من الطويل] :

٦٩١ - ...

أخاف إذا ما متّ أن لاأذوقها (١)

ومنع ذلك الفرّاء ، وترد أن مفسّره وزائده أيضا ، سيأتى الكلام عليهما فى الحديقه الخامسه إن شاء الله تعالى.

١- صدره «ولا تذفنّنى فى الفلاه فإنّنى» ، وهو لأبى مجحن التفقى.

تنبيه : جوّز بعض الكوفيّين الجزم بأن ، وأنكره الجمهور ، قال الرواسيّ (۱) : فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها ، وأنشد على الجزم [من الطويل] :

۶۹۲ - أحاذر أن تعلم بها فتردّها

فتتركها ثقلا على كما هيا (۲)

وحكاه من البصريّين أبو عبيده واللحيانيّ ، وقال : إنّها لغه بنى الصباح ، قاله فى الهمع. قال ابن هشام : وفى كونها فى البيت جازمه نظر ، لأنّ عطف المنصوب عليه يدلّ على أنّه سكن للضروره لا مجزوم ، انتهى.

وأنشد غيره على ذلك قول امرئ القيس [من الطويل] :

۶۹۳ - إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا

تعالوا إلى أن يأتنا الّصيد نحطب (۳)

والرابع إذن ، وقد يحذفون الهمزه ، فيقولون : ذن ، وأخّرها لطول الكلام عليها ، قال الجمهور : هى حرف ، وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّها اسم ، والأصل فى إذن أكرمك إذا جئتنى أكرمك ، ثمّ حذفت الجمله ، وعوّض عنها التنوين ، وأضمرت أن.

وعلى الأوّل فالصحيح أنّها بسيطه لا مركّبه من إذ وأن ، وعلى البساطه فالصحيح أنّها الناصبه لا أن مضمره بعدها ، خلافا للزجاج والفارسيّ والرضيّ ، وهو أحد قولى الخليل ، وهو المشهور عنه ، وحكى سيبويه عنه سماعا الأوّل.

و «هى للجواب والجزاء» ، قال الدماميني : المراد بكونها للجواب أن تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا أو مقدّرا ، سواء وقع فى صدره أو فى حشوه أو آخره ، ولا يقع فى كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شىء ، فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سمّيت حرف جواب.

والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الّتى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، قال فى المفصّل : وإذن جواب وجزاء ، يقول الرجل : أنا آتيك ، فتقول : إذن أكرمك. فهذا الكلام قد أجبته به ، وصيّرت إكرمك جزاء له على إتيانه ، انتهى.

وكونها للجواب والجزاء هو نصّ سيبويه ، واختلف فيه ، فحمله قوم منهم الشلوبين على ظاهره ، وقال : إنّها لهما فى كلّ موضع ، وتكلّف تخرّج ما خفى فيه ذلك ، وذهب الفارسيّ إلى أنّها قد ترد لهما ، وهو الأكثر ، وقد تتمحّض للجواب

۱- محمد بن الحسن بن أبى ساره الرواسى النحوى وهو أول من وضع من الكوفيّين كتابا فى النحو ، وهو أستاذ الكسائى والفرّاء ، وله من الكتب : الفيصل ، معانى القرآن و... المصدر السابق ، / ۸۲.

۲- هو لجميل بثنيه. اللغه : الثقل : الحمل. والضمير فی بها وتردها يعود إلی الحاجه الّتی ذکرها فی البيت السابق.

۳- اللغه : غدونا : دخلنا فی البکره. الولدان : جمع ولد ، نحطب : نجمع الحطب.

وحده ، نحو أن يقول : أحبّك ، فتقول : إذن أظنّك صادقا. فلا يتصوّر هنا الجزاء ، قال الرضّى : لأنّ الشرط والجزاء إمّا فى المستقبل أو فى الماضى ، ولا مدخل للجزاء فى الحال.

تنصب إذن المضارع بثلاثه شروط

وإنّما «تنصبه» أى المضارع بثلاثه شروط :

أحدها : أن تكون مصدّره فى أوّل الجواب ، لأنّها حينئذ فى أشرف محالّها ، فإن وقعت حشوا بأن كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصبه ، وذلك فى ثلاثه مواضع :

الأوّل : أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها ، نحو : أنا إذن أكرمك ، وإنّى إذن أكرمك ، وأمّا قوله [من الرجز] :

۶۹۴ - لا تتركنّى فيهم شطيرا

إنّى إذن أهلك أو أطيرا (۱)

فضروره. أو الخبر محذوف. أى إنّى لا أستطيع ذلك ، ثمّ استؤنف ما بعده ، أو الخبر مجموع إنّى إذن أهلك ، لا أهلك ، قاله الرضىّ.

قال الدماميّنى : وفيه نظر ، إذ مقتضاه جواز مثل قولك : زيد إذن يقيم بالنصب ، على أن يجعل الخبر هو المجموع من إذن وما دخلت عليه ، وظاهر كلامهم يأباه ، انتهى.

الثانى : أن يكون جوابا لشرط ما قبلها ، نحو : إن تأتنى إذن أكرمك.

الثالث : أن يكون جوابا لقسم قبلها ، نحو : والله إذن لأخرجنّ ، وقوله [من الطويل] :

۶۹۵ - لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها

وأمكننى منها إذن لا أقيلها (۲)

التقدير : والله لئن عاد ، وجواب الشرط محذوف.

الشرط الثانى : أن تكون «مباشره» للمضارع غير منفصل عنه ، فلو انفصلت عنه لم تنصب لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها ، نحو : إذن زيد يكرمك.

الثالث : أن يكون الفعل المضارع «مقصودا به الاستقبال» ، فلو قصد به الحال لم تنصبه ، نحو قولك : إذن تصدق لمن قال : أنا أحبّك ، قياسا على سائر النواصب ، حيث لم يعمل إلا فى المستقبل ، لأنّ فعل الحال له تحقّق فى الوجود كالأسماء ، فلا يعمل

فيه عوامل الأفعال.

وإذا استوفت إذن هذه الشروط نصبت المضارع وجوبا فى الأشهر ، نحو : «إذن أكرمك» بالنصب «لمن قال لك أزورك» وإلغاوها حينئذ لغه لبعض العرب ، حكاها عيسى بن عمر ، وتلقّاه البصريّون بالقبول ، ووافقهم ثعلب ، وخالف سائر الكوفيّين فلم يجز أحد الرفع بعدها.

۱- البيت مجهول القائل. اللغه : الشطير : الغريب.

۲- هو لكثير عزه. اللغه : لا أقيلها : لا أتركها تفوتنى.

قال أبو حيّان : وروايه الثقه مقبوله ، ومن حفظ حجّه على من لم يحفظ ، إلا أنّها لغه نادره جدّا ، ولذلك أنكرها الكسائىّ والفرّاء على اتّساع حفظهما ، وأخذهما بالشاذّ والقليل ، قاله فى الهمع. وقال فى التصريح : إلغاؤها هو القياس ، لأنّها غير مختصّه ، وإنّما أعملها الأكثرون حملا على الظّنّ ، لأنّها مثلها فى جواز تقديمها على الجمله وتأخيرها عنها وتوسّطها بين جزءيها كما حملت ما على ليس ، لأنّها مثلها فى نفى الحال ، والمرجع فى ذلك كلّه إلى السماع ، انتهى.

ويجوز الفصل بينها وبين المضارع «بالقسم» ولا يقدح فى نصبها له كقوله [من الوافر] :

۶۹۶ - إذن والله نرميهم بحرب

تشيب الطفل من قبل المشيب (۱)

وإنّما اغتفر الفصل به لأنّه زائد : جىء به للتأكيد ، فلا يمتنع النصب كما لا يمنع الجرّ فى قولهم : إنّ الشاه لتجترّ فتسمع صوت والله ربّها.

وأجاز ابن هشام فى المغنى والشذور الفصل بلا النافيه أيضا ، نحو : إذن لا أهينك ، لأنّ النافى كالجزء من المنفى ، فكأنّه لا فاصل ، وأجاز ابن عصفور والأبذىّ وغيرهما الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء ، والرضىّ بأحد الثلاثه ، والكسائىّ وهشام الفصل بمعمول الفعل ، نحو : إذن زيدا أكرم ، والأرجح عند الكسائىّ النصب ، وعنده هشام الرفع.

وفى المضارع «بعد» إذن «التاليه للواو والفاء وجهان» الرفع والنصب باعتبارين ، فالرفع باعتبار كون العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض ، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جمله مستقلّه ، والفعل فيها بعد إذن ليس من تمام ما قبلها ، والرفع أجود وأكثر فى لسان العرب ، قال تعالى : (وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) [الإسراء / ۷۶] ، (فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً) [النساء / ۵۳] ، وقرئ شاذّا بالنصب فيهما.

قال ابن هشام فى المغنى : والتحقيق أنّه إذا قيل : إن تزرنى أزرك ، وإذن أحسن إليك ، فإن قدّرت العطف على الجواب ، جزمت ، وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا ، أو على الجملتين معا ، جاز الرفع والنصب لتقدّم العاطف فقط ، وقيل : يتعيّن النصب ، لأنّ ما بعدها مستأنف ، أو لأنّ المعطوف على الأوّل أولى ، ومثل ذلك زيد يقوم ، وإذن أحسن إليه ، إن عطفت على الفعليه ، رفعت ، أو على الاسميّه فالمذهبان.

۱- هو لحسان بن ثابت. اللغه : تشيب : تصيّره أشيب.

تنبيهات : الأوّل : إنّما اقتصر أكثر النّحويّين كالمصنّف على ذكر الواو والفاء من حروف العطف ، لأنّهم لم يعثروا على وقوع إذن بعد غيرهما ، صرّح به ابن مالك فى العمده وشرحها ، ومن أطلق العاطف فقد قاس.

الثانى : قال بعضهم هاهنا صوره أخرى ، لم يذكره ابن مالك فى شىء من كتبه سوى شرح العمده. قال : وكذا لا يمتنع النصب إذا بدئ بإذن بعد قول حكيت به نحو قيل للقائل : أزورك إذن أكرمك.

كتابه إذن

الثالث : اختلف فى إذن فى حاله الوقف عليها ، فقيل : تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب ، قال ابن هشام : وهو الصحيح : وقيل : توقف بالنون ، لأنّها كنون من ، وإن نقل عن المازنىّ والمبرّد ، ويبتنى على هذا الخلاف الخلاف فى كتابتها ، فجزم ابن مالك فى التسهيل بأنّها تكتب بالألف مراعاه للوقف عليها ، وهو قول أبى على والجمهور ، وقال المبرّد : تكتب بالنون ، وبالغ فى الإنكار على من يكتبها بالألف.

قال أبو حيّان : وجد بخطّ الشيخ بهاء الدين النحاس ما نصّه : وجدت بخطّ عالى بن عثمان بن جنىّ (١) ، حكى أبو جعفر النحاس ، قال : سمعت على بن سليمان (٢) يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد (٣) يقول : أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف ، لأنّها مثل أن ولن ، ولا يدخل التنوين فى الحرف ، انتهى.

قال فى الهمع : وممّن صحّح كتابتها بالنون الزنجانىّ (٤) فى شرح الهادى ، انتهى ، وصحّحه ابن عصفور أيضا ، فقال : الصحيح كتابتها بالنون فرقا بينها وبين إذا الظرفيّه ، لئلا يقع الالتباس. قال أبو حيّان : ولأنّ الوقف عنده بالنون ، وفصّل الفرّاء ، فقال : إذا أعملتها فاكتبها بالألف ، وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون ، لئلا يلتبس بإذا الزمانيه ، وأمّا إذا أعملتها ، فالعمل يميّزها عنها ، وقال ابن هشام فى حاشيه التسهيل بعد حكايته لما نقل عن المبرّد ما لفظه : الحقّ أنّ كتابتها بالالف ، وأنّ الوقف عليها بالألف ، وكذا وقف

١- عالى بن عثمان بن جنى النحوى ابن النحوى ، كان مثل أبيه ، نحويّا أديبا ، روى عن إبيه وعيسى بن على الوزير. مات سنه ۴۵۸. المصدر السابق ٢ / ٢۴.

٢- على بن سليمان بن الفض النحوى أبو الحسن الأخفش الأصغر ، قرأ على ثعلب والمبرد. له تصانيف وهى : شرح سيبويه ، الانواء ، التثنيه والجمع و... مات سنه ٢١۵. المصدر السابق ١۶٨.

٣- هو محمد بن يزيد أبو العباس المبرّد وقد تقدّم ذكره.

۴- عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبى المعالى الخرزجىّ الزنجانى ، صاحب شرح الهادى المشهور (فى النحو والصرف) ، أكثر الجاربردى من النقل عنه فى شرح الشافى ، ذكر فى آخره أنه فرغ منه سنه ۶۵۴. المصدر السابق ص ١٢٢.

الفرّاء ، وقول المبرّد مردود برسم الصحابه بالألف على حسب الوقف ، ويخشى عليه عاقبه ما قال ، ولا يعذّب بالنّار إلا خالقها ، انتهى.

نصب المضارع بأن مضمره جوازا

هذا «تكميل» لنواصب المضارع ، وينصب المضارع بأن مضمره جوازا ، أى إضمارا جائزا فى موضعين :

أحدهما : بعد الحروف العاطفه له على اسم صريح ، ليس فى تأويل الفعل ، وهذه الحروف هى الواو والفاء وأو وثمّ ، إذ لم يسمع فى غيرها. فهو بعد الواو نحو قول ميسون ابنه بحدل بالحاء المهمله ، وهى زوج معاويه [من الوافر] :

٦٩٧ - للبس عباءه وتقرّ عينى

أحبّ إلى من لبس الشفوف (١)

بنصب تقرّ بأن مضمره جوازا بعد الواو ، وأن والفعل فى تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير : ولبس عباءه وقرّه عينى ، والواقع فى نسخ هذا المتن للبس عباءه باللام ، وهو تحريف ، والصواب ولبس بالواو ، والعاطفه على قولها قبله :

٦٩٨ - لبيت تخفق الأرواح فيه

أحبّ إلى من قصر منيف (٢)

وبعد الفاء نحو قوله [من البسيط] :

٦٩٩ - لولا توقّع معترّ فأرضيه

ما كنت أوثر إترابا على ترب (٣)

بنصب فأرضيه بأن مضمره جوازا بعد الفاء لعطفه على توقّع ، وبعد أو نحو قوله تعالى : (ما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) [الشورى / ٥١] ، بنصب يرسل فى قراءه غير نافع بأن مضمره لعطفه على وحيا.

وبعد ثمّ نحو قوله [من البسيط] :

٧٠٠ - إنّى وقتلى سليكا ثمّ أعقله

كالثّور يضرب لما عافت البقر (٤)

بنصب أعقله بأن مضمره جوازا بعد ثمّ لعطفه على قتلى ، وسليكا بالتصغير اسم رجل.

۱- میسون بنت بحدل الکلیبیّه بدویّه تزوّجها معاویه ، فولدت له یزید ، ثمّ سمعها تنشد أبیاتا منها هذا البیت تفضّل فیها حیاه البادیه فاستجاب لرغبتها وطلّقها. اللغه : عباءه : جبه من الصوف ونحوه : تقرّ عینی : کنایه عن سکون النفس ، وعدم طموحها إلی ما لیس فی یدها ، الشفوف : جمع شف ، وهو ثوب رقیق یستشف ما وراءه.

۲- اللغه : قصر منیف : طویل فی الارتفاع.

۳- لم ینسب البیت إلی قائل معین ویروی أترابا علی ترب. اللغه : المعتر : الفقیر ، أوثر : أفضل ، أرجّج ، إتراب : مصدر أترب الرجل ، إذا استغنی ، الترب : الفقر والعوز ، وأصله لصوق الید بالتراب.

۴- البیت لانس بن مدرکه الخثعمی. اللغه : أعقله : مضارع عقل القتیل ، أی أدّی دیته ، عافت ، کرهت وامتنعت.

قال ابن هشام : كانت العرب إذا رأت البقر عافت ورود الماء ، تعمّد إلى الثور ، فتضربه ، فترد البقر حينئذ ، ولا تمتنع منه فرقا من الضرب أن يصيبها ، وإنّما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور. وقيل : المراد بالثور : ثور الطحلب ، وهو الّذى يعلو الماء فيصدّ البقر عن الشرب ، فيضربه صاحب البقر لتفحص عن الماء فتشربه ، والمناسب للتشبيه الأوّل ، لأنّ الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره ، وأيضا فلو كان المراد بالثور الطحلب ، لم يكن لذكر البقر خصوصيته ، بل البقر وغيرها فى ذلك شرع (۱) ، فتأمّل.

وخرج بقوله على اسم صريح ، نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب ، فلا ينصب الفعل ، لأنّ الاسم المعطوف عليه مؤوّل بالفعل لوقوعه صله لال ، أى الّذى يطير.

الثانى : بعد لام كى ، وهى لام السببيّه ، وإنّما أضيفت إلى كى ، لأنّها بمعناها ، وذلك إذا لم يقترن الفعل بعدها بلا النافيه والزائده ، نحو : أسلمت لأدخل الجنّه ، بنصب أدخل بأن مقدّره بعد لام ، فلو اقترن الفعل بلا سواء كانت نافيه ، نحو : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) [البقره / ۱۵۰] ، أو زائده نحو : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ) [الحديد / ۲۹] ، لم يجز إضمار أن ، لئلا يحصل الثقل لبقاء المثلين.

تنبيهان : الأوّل : قال ابن هشام فى شرح الشذور وغيره : تضمر أن جوازا بعد العاقبه ، وهى الّتى يكون ما بعدها نقضيا لمقتضى ما قبلها نحو : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً) [القصص / ۸] ، فإنّ التقاطهم له أنّما كان لرأفتهم عليه ، ولما ألقى الله عليه من المحبّه ، فلا يراه أحد إلا أحبّه ، فقصدوا أن يصير قرّه عين لهم ، فصارت عاقبه الأمر أن كان لهم عدوّا وحزنا. وبعد اللام الزائده ، وهى الآتيه بعد فعل متعدّ ، نحو (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) [النساء / ۲۶] ، انتهى.

ولا يرد شىء منهما على قضيه كلام المصنّف رحمه الله ، لأنّ التحقيق أنّ كلّا منهما داخل فى لام التعليل. أمّا العاقبه فقد مرّ أنّ البصريّين ينكرونها. قال الزمخشرىّ : إنّها لام العلّه ، والتعليل فيها على طريق المجاز دون الحقيقه ، وبيانه أنّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّا وحزنا ، بل المحبّه والتبنّى ، غير أنّ ذلك لما كان نتيجه التقاطهم له وثمرته شبّه بالداعى الّذى يفعل الفعل لأجله ، فاللام للاستعاره لما يشبه التعليل كما أستعير الأسد لمن يشبه الأسد ، انتهى.

فتكون استعاره تبعيه ، وتحقيقها هنا أنّه شبّه ترتّب العداوه والحزن على الالتقاط بترتّب علّته الغائيه عليه ، ثمّ استعمل فى المشبّهه اللام الموضوعه للمشبّه به ، أعنى ترتّب

۱- شرع : سواء.

العلّه الغائيه عليه ، فجرت الاستعاره أوّلا فى العليه والغرضيه ، وثالثا بتبعيّتها فى اللام ، فصار حكم اللام حكم الأسد ، حيث استعيرت لما يشبه العلّه ، وصار معنى اللام هو العليه والفرضيّه لا المجرور كما ذكره صاحب التخليص ، قاله الدمامينىّ فى التحفه (۱).

وأمّا اللام الزائده فقال ابن أم قاسم : ذهب المحقّقون إلى أنّ اللام فى نحو : (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) [النساء / ۲۶] لام كى ، ولهم فى ذلك قولان : أحدهما أنّ الفعل محذوف ، واللام للتعليل ، والمعنى يريد الله ذلك ليبيّن ، والثانى : ما حكى عن سيبويه وأصحابه أنّ الفعل مقدّر بالمصدر ، أى إراده الله ليبيّن لينعقد من ذلك مبتدأ وخبر ، فان قلت : ما حقيقه هذا القول؟ قلت : هو كالّذى قبله أنّ اللام للتعليل ، ولكنّ معمول الفعل على القول الأوّل حذف اختصارا ، فهو منوىّ لدليل ، وعلى هذا القول حذف اقتصارا ، وفهو غير منوىّ ، إذ لم يتعلّق به قصد المتكلّم ، فيصير الفعل على هذا كاللازم ، ولذلك انعقد من ذلك مبتدأ وخبر ، انتهى.

الثانى : ما ذكره من أنّ الناصب هو أن مضمره بعد اللام هو مذهب جمهور البصريّين ، وذهب جمهور الكوفيّين إلى أنّ الناصب هو اللام ، وجوّزوا إظهار أن بعدها توكيدا ، وقال ثعلب : الناصب اللام ، كما قالوا ، ولكن لنيابتها عن أن المحذوفه. وقال ابن كيسان والسيرافىّ : يجوز أن يكون الناصب أن المقدّره بعدها ، وأن يكون كى ، ولا تتعيّن أن لذلك ، ودليلهم صحّه إظهار كى بعدها ، فيحصل لنا قولان ، إذا قلنا : إنّ اللام ناصبه ، وقولان ، إذا قلنا : إنّها غير ناصبه ، قاله فى التصريح.

نصب المضارع بأن مضمره وجوبا

ينصب بأن مضمره «وجوبا بعد خمسه أحرف» :

أحدها : «لام الجحود ، وهى المسبوقه بكون» ناقص ماض ، ولو معنى «منفىّ» بما أو لم مسند لما أسند إليه الفعل المقرون باللام «نحو» قوله تعالى : (ما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) [الأنفال / ۳۳] ، (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) [النساء / ۱۶۸] ، وإنّما سمّيت لام الجحود لملازمتها الجحد ، أى النفى ، قال النحاس : والصواب تسميتها لام النفى ، لأنّ الجحد فى اللغه إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار. وقال فى التصريح : التعبير بالجحود هنا من باب تسميه العامّ باسم الخاصّ ، انتهى.

وما قاله بيان لعلاقه التجوّز أو النقل ، والثانى أقرب ، ويسمّيها البصريّون مؤكّده لصحّه الكلام بدونها ، إذ يقال فى ما كان زيد ليفعل : ما كان زيد يفعل لا ، لأنّها زائده ، اذ لو كانت زائده لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنّما وجب إضمار أن

۱- تحفه الغريب فى حاشيه مغنى اللبيب من تصانيف الدمامينىّ. المصدر السابق ۱ / ۶۷.

بعدها ، لأنّ ما كان ليفعل ردّ على من قال : سيفعل ، فاللام فى مقابله السين ، فكما لا يجمع بين أن الناصبه والسين ، لا يجمع بين أن واللام فى اللفظ مراعاه للمطابقه بينهما لفظا ، وأجاز بعض الكوفيّين إظهارها تاكيدا ، كما جاز ذلك فى كى ، نحو : ما كان زيد لأن يقوم. قال أبو حيّان : يحتاج إلى سماع من العرب.

تنبيهات : الأوّل : ما ذكر من ضابط هذه اللام من خصوصيه الفعل وحرف النفى واتّحاد المسند إليه هو المشهور ، قال ابن هشام فى المنفى : وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى : (وَإِنْ كانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبالُ)(١) [إبراهيم / ۴۶] ، فى قراءه غير الكسائىّ بكسر اللام الأولى وفتح الثانيه ، إنّها لام الجحود ، وفيه نظر ، لأنّ النافى على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلى كان وتزول ، والّذى يظهر لى أنّها لام كى ، وأنّ إن شرطيّه ، أى وعند الله جزاء مكرهم ، وهو مكر أعظم منه ، وإن كان مكرهم لشدتّه معدّا لأجل زوال الأمور العظائم المشبهه فى عظمها بالجبال ، كما تقول : أنا أشجع من فلان وإن كان معدّا للنوازل ، انتهى.

وذهب بعضهم إلى أنّها تكون فى أخوات كان قياسا عليها ، نحو : ما أصبح زيد ليضرب عمرا ، ولم يصبح زيد ليضرب عمرا. وزعم بعضهم أنّها تكون فى ظننت وأخواتها ، نحو : ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ، ولم أظنّ زيدا ليضرب عمرا. قال أبو حيّان :

وهذا كلّه تركيب لم يسمع ، فوجب منعه. ووسّع بعضهم الدائره ، فذهب إلى أنّها تدخل فى كلّ فعل تقدّمه فعل منفى ، نحو : ما جاء زيد ليفعل ، والصواب أنّ هذه لام كى.

الثانى : اختلف فى الفعل الواقع بعد لام الجحود ، فذهب الكوفيّون إلى أنّه فى موضع نصب على أنّه خبر كان ، واللام زائده للتأكيد ، وذهب البصريّون إلى أنّ خبر كان محذوف ، وأنّ هذه اللام متعلّقه بذلك الخبر المخذوف ، وأنّ الفعل ليس بخبر ، بل المصدر المنسبك من أنّ المضمره والفعل المنصوب بها فى موضع جرّ ، والتقدير ما كان مريدا لكذا ، والدليل على هذا التقدير أنّه قد جاء مصرّحا به فى قول الشاعر [من الوافر] :

٧٠١ - سموت ولم تكن أهلا لتسمو

ولكنّ المضيّع قد يصاب (٢)

فصرّح بالخبر الّذى هو أهلا مع وجود اللام والفعل بعده.

الثالث : قال فى المغنى : قد يحذف كان قبل لام الجحود ، كقوله [من الوافر] :

١- ابتداء الآيه الشريفه (وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللهِ مَكْرُهُمْ.)

٢- البيت بلا نسبه.

٧٠٢ - فما جمع ليغلب جمع قومى

مقاومه ولا فرد لفرد (١)

أى فما كان جمع ، وقول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر : ما أنا لأدعهما ، انتهى.

الثانى : «أو» العاطفه إذا كانت «بمعنى إلى» بأن كان الفعل قبلها ممّا ينقضى شيئا فشيئا. «أو» بمعنى «إلا» الاستثنائيه ، نحو : لألزمنّك أو تعطينى حقّى ، أى إلى أن تعطينى حقّى ، أو إلا أن تعطينى حقّى.

وتتعيّن الغايه فى نحو : لأنتظرن أو يجىء ، والاستثناء فى نحو : لأقتل الكافر أو يسلم ، وقوله [من الوافر] :

٧٠٣ - وكنت إذا غمزت قناه قوم

كسرت كعوبها أو تستقيما (٢)

إذ الاسلام لا يكون غايه للقتل ، والاستقامه لا تكون غايه للكسر.

واحترز بقوله : بمعنى إلى أو إلا عن الّتى لا تكون بمعنى أحدهما ، فإنّ المضارع إذا وجد بعدها منصوبا جاز إظهار أن ، كقوله [من الطويل] :

٧٠٤ - ولو لا رجال من رزام أعزّه

وآل سبيع أو أسوءك علقما (٣)

تنبيهات : الأوّل : ما اقتضاه كلامه عن مرادفه أو للحرفين المذكورين هو قضيه كلام كثيرين ، لكن قال بعضهم : الأظهر أنّهم لن يريدوا أنّ أو بمعنى إلى أو إلا ـ حقيقه ، بل أرادوا أنّها لأجل الأمرين وما بعدها حين التّكلّم به غير متحقّق ، وما قبلها متحقّق ، فالحكم بأنّ أحد الأمرين لا محاله يستلزم أنّ ما قبلها متحقّق إلى أن يتحقّق ما بعدها ، أو أنّ ما قبلها متحقّق كلّ وقت إلا وقت تحقّق ما بعدها. وما قيل : إنّ الوقت محذوف على الثانى ، وإنّ ما بعد أو فى محلّ جرّ على الأوّل ، وفى محلّ النصب على الثانى من عدم التأمّل ، وكفى شاهدا على صدق ما قلنا أنّهم لم يعدّوا أو من حروف الجرّ ، ولا من أدوات الإستثناء ، انتهى.

وهو ردّ لما قاله الرضىّ من أنّ أو إذا فسّرت بإلى فما بعدها بتأويل مصدر مجرور بها ، لأنّها بمعنى إلى وإن فسّرت بإلا فالمضاف بعدها محذوف ، وهو الظرف ، أى لألزمنّك إلا ـ وقت أن تعطينى ، فهو فى محلّ نصب على أنّه ظرف لما قبل أو ، انتهى.

وقال ابن مالك : تقدير إلى وإلا فى موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابىّ المرتّب على اللفظ أن يقدّر قبل أو مصدر ، وبعدها أن ناصبه للفعل ،

۱- لم یعیّن قائله.

۲- هو لزیاد الأعجم. اللغه : غمزت : الغمز : حبس بالید یشبه النخس ، القناه : الرمح ، الکعوب : جمع کعب ، وهو طرف الأنبوبه الناشز ، تستقیم : تعتدل.

۳- هو للحصین بن الحمام. اللغه : رزام وسبیع وعلقما : أسماء أعلام.

وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المقدّر قبلها ، فتقدير لانتظرته أو يقدم ، ليكوننّ أو انتظار قدوم. وتقدير لأفتلنّ الكافر أو يسلم ، ليكونن قتله أو إسلامه ، وكذلك العمل فى غيرهما ، انتهى.

الثانى : عبّر ابن مالك فى الكافيه والخلاصه بدل إلى بحتّى ، قال غير واحد : وهو أولى من إلى ، لأنّ لحتّى معينين ، كلاهما يصحّ هنا ، الأوّل الغايه مثل إلى ، والثانى التعليل مثل كى ، فشتمل العباره نحو : لأطيعنّ الله أو يغفر لى ، فأو هنا لا تصلح لشىء من معنى إلى أو إلا ، بل هى بمعنى كى.

الثالث : ما ذكره من أنّ النصب بأن مضمره بعد أو هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائىّ إلى أنّ أو المذكوره ناصبه بنفسها ، وذهب الفرّاء ومن وافقه من الكوفيّين إلى أنّ الفعل انتصب بالمخالفه ، والصحيح الأوّل ، لأنّ أو حرف عطف لا عمل لها ، ولكنّها عطفت مصدرا مقدّرا على متوهّم ، ومن ثمّ لزم إضمار أن بعدها.

والثالث : «فاء السببيّه» أى الّتى قصد بها السببيّه ، والجمهور على أنّها حينئذ عاطفه للمصدر المسبوك من أنّ المضمره بعدها وصلتها على مصدر متصيّد من الفعل المتقدّم ، فتقدير : «زرنى فأكرمك» لتكن زياره منك فإكرام منّى.

واستشكله الرضىّ لأنّ فاء العطف لا تكون للسببيّه ، إلا إذا عطفت جمله على جمله ، نحو : الّذى يطير فيغضب زيد الذباب. واختار هو أن تكون الفاء للسّببيّه دون العطف ، وإنّ ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، التقدير : زرنى فإكرامك ثابت.

الرابع : «واو المعيّه» أى الّتى تقع موقعها مع ، وهى ما يجتمع مضمون ما قبلها وما بعدها فى زمان واحد ، ويسمّيها الكوفيّون واو الصرف ، والجمهور على أنّها عاطفه ، وخالفهم الرّضىّ ، فقال : إنّهم لمّا قصدوا فيها معنى الجمعيّه ، نصبوا المضارع بعدها ، ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدّم مرشدا من أوّل الأمر إلى أنّها ليست للعطف ، فهى إذن إمّا واو الحال ، وأكثر دخولها على الاسميّه ، فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدإ محذوف الخبر وجوبا ، فمعنى قم وأقوم ، قم وقيامى ثابت ، أى فى حال ثبوت قيامى ، وإمّا بمعنى مع ، أى قم مع قيامى ، كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبه الاسم للاسم ، فنصبوا ما بعد الواو ، ولو جعلنا الواو عاطفه للمصدر على مصدر متصيّد من الفعل قبله ، كما قال النحاه ، أى ليكن قيام منك ، وقيام منّى ، لم يكن فيه نصوصيّه على معنى الجمع ، كما لم يكن فى تقديرهم فى الفاء معنى السببيّه ، بل كون واو العطف للجمعيّه قليل ، نحو : كلّ رجل وضعيته ، انتهى.

وردّ عليه فى الموضعين ، أعنى فى الفاء والواو أنّه يلزم حذف الخبر وجوبا من غير شىء يسدّ مسدّه ، وهو ممتنع ، وأجيب بأنّه أشار إلى جواب ذلك فى الحروف المشبهه بالفعل حيث قال : والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى أتأتينى أم لا؟ فهذا الاستفهام مفعول شعرى ، والخبر محذوف وجوبا بلا شىء يسدّ مسدّه لكثره الاستعمال ، انتهى.

وهو هنا كذلك ، وخرج بالسببيّه الفاء الاستئنافيّه بأن يقدّر ما بعدها مبتدإ محذوف كقوله [من الطويل] :

٧٠٥ - ألم تسأل الرّبع القواء فينطق

... (١)

أى فهو ينطق ، كذا قيل. قال ابن هشام : والتحقيق أنّ الفاء فى ذلك للعطف ، وأنّ المعتمد بالعطف الجمله لا الفعل وحده. وإنّما يقدّر النّحويّون كلمه هو ، ليبيّنوا أنّ الفعل ليس المعتمد بالعطف ، انتهى.

والعاطفه نحو : ما تأتينا فتحدّثنا ، على معنى ما تأتينا فما تحدّثنا ، فيجب الرفع ، وبالمعيّه الواو الاستئنافيه والعاطفه نحو : لا تأكل سمكا وتشرب لبنا ، فإن جعلت الواو استئنافيه ، وجب الرفع ، فيكون الكلام نهيا عن أكل السمك واخبارا بإباحه شرب اللبن ، فكأنّك قلت : لا تاكل السمك ولك شرب اللبن ، وإن جعلتها عاطفه وجب الجزم ، فيكون نهيا عن كلّ واحد منهما بخلاف ما إذا جعلتها بمعنى مع كما سيأتى.

وقيّد الواو والفاء بقوله المسبوقتين بنفىّ محض أو مؤوّل أو طلب احترازا عن نحو :

زيد يأتينا فيحدّثنا ، وينهى عن خلق ويأتى مثله ، فيمتنع النصب ، وأمّا قوله [من الوافر] :

٧٠٦ - سأترك مترلى لبنى تميم

وألحق بالحجاز فأستريحا (٢)

فضروره.

ويشمل النفى ما كان بحرف أو فعل أو اسم ، وما كان تقليلا مرادا به النفى فهو مع الفاء نحو : (لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) [فاطر / ٣٦] ، وليس زيد حاضرا فيكلّمك ، وأنت غير آت فتحدّثنا ، وقلّما تأتينا فتحدّثنا ، لأنّ هذه الكلمه مستعمله بمعنى النفى المحض ومع الواو نحو : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) [آل عمران / ١٤٢].

١- تمامه «وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق» وهو لجميل بثنيه. اللغه : الربع : المترل ، القواء : الخالى من الأهل ، البيداء الصحراء ، وسمّيت بذلك لأنها تبيد من يسلكها ، أى تهلكه. سملق : الأرض الّتى لا تنبت شيئا مطلقا.

٢- هو لمغيره بن حبناء.

واحترزت بالمحض من النفى التإلى للتقرير ، نحو : ألم تأتنى فأحسن إليك ، إذا لم ترد الاستفهام الحقيقىّ ، لأنّ ذلك يتضمّن ثبوت الفعل ، فيمتنع نصب المضارع فى جوابه لعدم تمحّض النفى ، وما ورد منه منصوبا فلمراعاه صوره النفى وإن كان تقريرا ، أو لأنّه جواب الاستفهام وعن النفى المتلوّ بنفى آخر نحو : ما تزال تأتينا فتحدّثنا ، والنفى المنتقض بإلا نحو : ما تأتينا إلا فتحدّثنا ، فيمتنع النصب فيهما أيضا ، بخلاف ما لو كان الانتقاض بعد الفعل ، نحو : ما تأتينا فتحدّثنا إلا فى الدار ، ويتفرّع على ذلك ما ، إذا قلت : ما جاءنى أحد إلا زيد فأكرمه ، فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدّم الفعل على انتقاض النفى ، وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخّره عنه.

ويشمل الطلب الأمر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنّى والاستفهام فهو مع الفاء نحو : زرنى فأكرمك ، وقوله تعالى : (لا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى) [طه / ٨١] ، وقول الشاعر [من الرمل] :

٧٠٧ - ربّ وفّقنى فلا أعدل عن

سنن السّاعين فى خير سنن (١)

وقوله [من البسيط] :

٧٠٨ - يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصرها

قد حدّثوك فما راء كمن سمعا (٢)

وقولك : هلّا اتّقيت الله فيغفر لك ، وقوله تعالى : (يا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ) [النساء / ٧٣] ، قوله تعالى : (فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا) [الأعراف / ٥٣] ، ومع الواو نحو قول الشاعر [من الوافر] :

٧٠٩ - فقلت أدعى وأدعوا أنّ أندى

لصوت أن ينادى داعيان (٣)

قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن على معنى لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن ، فيكون الكلام نهيا عن الجمع بينهما وقوله [من الكامل] :

٧١٠ - لا تنه عن خلق وتأتى مثله

عار عليك إذا فعلت عظيم (٤)

وقس على ذلك. ويشترط فى النهى عدم النقض بإلا- فلو نقض بما لم يجز النصب ، نحو : لا تضرب إلا عمرا فيغضب ، فيجب فى يغضب الرفع ، قاله ابن هشام فى شرح الشذور تبعا لسبيويه. وفى الاستفهام أن لا تكون بأداه تليها جمله اسميّه ، خبرها جامد ، فيمتنع النصب فى نحو : هل أخوك زيد فأكرمك ، بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه.

۱- لم ينسب البيت لقائل معيّن.

۲- البيت مجهول القائل.

۳- اختلف العلماء فی نسبه هذا البيت فنسب إلی الأعشی والحطيئه ودثار بن شيبيان النمری ، اللغه : أندی : أفعل تفضيل من الندی ، وهو بعد الصوت.

۴- البت لأبی الأسود الدؤلی ، أو للمتوكل الكنانی.

تنبيهات : الأوّل : يلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه ، نحو : كأنّك وال علينا فتشتمنا ، تقديره ما أنت وال علينا فتشتمنا ، قاله فى التسهيل. قال أبو حيّان : وهذا شيء زعمه الكوفيّون ، ولا يحفظه البصريّون ، ولا يكون كأنّ أبدا إلا للتشبيه. وذكر ابن سيده وابن مالك أنّه ربّما نفى بقد ، فينصب الجواب بعدها ، وحكى عن بعض الفصحاء : قد كنت فى خير فنعرفه بالنصب ، يريد ما كنت فى خير فنعرفه.

الثانى : يعتبر فى الطلب أن يكون بصريح الفعل ، فإن دلّ عليه باسم فعل أو خبر ، لم يجز النصب ، نحو : صه فأكرمك ، ونحو : حسبك الحديث فينام الناس. هذا مذهب الجمهور ، وجوّزه الكسائىّ قياسا مطلقا ، وفصّل ابن جنىّ وابن عصفور ، فأجازا النصب بعد اسم الفعل ، إذا كان من لفظ الفعل ، نحو : نزال فنحدّثك ، ومنعناه إذا لم يكن من لفظه ، نحو : صه فنكرمك. قال ابن هشام : وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا ، قال أبو حيّان : الصواب أنّ ذلك لا يجوز ، لأنّه غير مسموع من كلام العرب.

الثالث : اختلف النحاه فى الرجاء ، هل له جواب ، فينصب الفعل بعد الفاء جوابا له؟ فذهب البصريّون إلى أنّ الترجّى فى حكم الواجب ، وأنّه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له ، وذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك ، قال ابن مالك : وهو الصحيح ، قال تعالى : (وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى* أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرى) [عبس / ٣ و ٤] ، وقال تعالى : (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبابَ* أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ) [غافر / ٣٧ و ٣٦] ، فى قراءه من نصب فيهما.

قال أبو حيّان : يمكن تأويل الآيتين بأنّ النصب فيهما من العطف على التوهّم ، لأنّ خبر لعلّ كثر فى لسان العرب دخول أن عليه ، قاله فى الهمع.

ويمكن تأويل الآيه الثانيه أيضا إمّا على أنّه جواب للأمر ، وهو : (ابْنِ لِى صَرْحاً) [غافر / ٣٦] ، أو على العطف على الأسباب على حدّ قولها [من الوافر] :

٧١١ - ولبس عباءه وتقرّ عينى

... (١)

ذكره فى المغنى.

الرابع : الخلاف فى الفاء والواو كالخلاف فى أو ، من أنّ ما بعدهما منصوب بالمخالفه أو بهما ، والصحيح ما ذكره المصنّف ، كما تقدّم.

الخامس : «حتّى» إذا كانت بمعنى إلى الغائيه بأن يكون ما بعدها غايه لما قبلها ، أو بمعنى كى السببيّه بأن يكون ما بعدها سببا لما قبلها ، واحترز بذلك عن العاطفه والابتدائيّه ، ولا ينصب المضارع بأن مضمره بعدها ، إلا إذا أريد به الاستقبال تحقيقا ، نحو : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسى) [طه / ٩١] ، فإنّ يرجع مراد به

١- تقدّم برقم ٦٩٧.

الاستقبال حقيقه ، لأنّ رجوع موسى - على نبينا وآله وعليه السّلام - مستقبل بالنظر (١) إلى تكلّمهم بذلك أو حكايه ، نحو : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقره / ٢١] ، بنصب يقول فى قراءه غير نافع (٢) ، فإنّ يقول مراد به لاستقبال حكايه لا تحقيقا ، لأنّ قول الرسول ماض بالنسبه إلى زمن الأخبار وقصّه علينا ، إلا أنّه حكى استقباله بالنظر إلى الزلزال.

واحترز بذلك عمّا إذا أريد به الحال ، فإنّها حينئذ تكون ابتدائيه ، ويجب رفع المضارع بعدها على ما سنبيّنه. وقوله : «نحو أسير حتّى تغرب الشمس» مثال لحتّى بمعنى إلى ، أى إلى أن تغرب الشمس «وأسلمت حتّى أدخل الجنّه» مثال لها بمعنى كى ، أى أسلمت كى أدخل الجنه ، وهذان المعنيان هما اللّذان ذكرهما معظم النّحاه لحتّى هذه.

وزاد ابن مالك أنّها تكون بمعنى إلا الاستثنائيّه فى الانقطاع وعلى تقدير ثبوته ، فهو قليل ، وأنشد على ذلك قوله [من الكامل] :

٧١٢ - ليس العطاء من الفضول سماحه

حتّى تجود وما لديك قليل (٣)

وقوله [من الرجز] :

٧١٣ - والله لا يذهب شيخى باطلا

حتّى أبير مالكا وكاهلا (٤)

لأنّ ما بعدهما ليس غايه لما قبلهما ولا مسبّبا عنه ، وإنّما لم يعترض المصنّف فى الأصل لهذا المعنى لقلّته لذهابه إلى ما هو المشهور.

«فإن أردت» بالمضارع الداخل عليه حتّى زمان «الحال» تحقيقا ، نحو : سرت حتّى أدخل البلد ، إذا قلت ذلك وأنت فى حاله الدخول ، أو حكايه ، نحو : سرت حتّى أدخله ، إذا قلته بعد حصول السير والدخول مخبرا عن ذلك حاكيا لحاله الدخول. وقد يؤوّل الاستقبال بالحال بأن يكون ما بعد حتّى لم يقع ، لكنّك متمكّن من إيقاعه فى الحال ، نحو : سرت حتّى أدخلها ، أى فأنا الآن متمكّن من دخولها لا أمنع من ذلك «كانت» حتّى عند هذه الإراده «حرف ابتداء» أى حرفا تبتدئ الجمل بعده ، وتستأنف ، ويرفع المضارع بعدها بثلاثه شروط.

أحدها : أن يكون حالا أو مؤوّلا به كما مرّ.

الثانى : أن يكون مسبّبا عمّا قبلها ، فلا يجوز سرت حتّى تطلع الشمس ، لأنّ طلوع الشمس لا يتسبّب عن السير.

١- من الآيه الشريفه حتّى هنا سقط فى «ح».

۲- فی قراءه غیر نافع سقط فی «ح».

۳- هو للمقنع الکندی. اللغه : الفضول : جمع فضل وهو بمعنی الزیاده. السماحه : السخاوه.

۴- هو لامری القیس. اللغه : أبیر : أهلک. یقسم فیه إلا یذهب دم أبیه باطلا حتّی یبید القبیلتین الجانیتین علیه.

الثالث : أن يكون فضله ، فلا يجوز سيرى حتّى أدخلها ، لئلا يبقى المبتدأ بدون الخبر ، ولا فى نحو : كان سيرى حتّى أدخلها إن قدّرت كان ناقصه. فإن قدّرت تامّه ، جاز الرفع. قال ابن هشام فى حاشيه التسهيل : تلخيص مسأله حتّى بأسهل طريق أن يقال : إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه جاز فيه الرفع والنصب ، نحو : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقره / ٢١۴] ، وإلا فإن كان حاضرا فالرفع ، أو مستقبلا فالنصب ، انتهى.

تنبيه : ما ذكره المصنّف من أنّ النصب مضمره بعد حتّى هو مذهب البصريّين ، وهو الصحيح. وقال الكوفيّون : هو حتّى نفسها ، وسيأتى الكلام على ذلك فى حديقه المفردات ، إن شاء الله تعالى.

فائده : من أحكام حتّى أنّها لا يفصل بينها وبين الفعل بشىء ، وجوّز الأخفش وابن السّراج فصلها بظرف ، نحو : أقعد حتّى عندك يجتمع الناس ، وبشرط ماض ، نحو :

أصحبك حتّى إن قدّر الله أتعلّم العلم. وجوّزه هشام بالقسم والمفعول والجارّ والمجرور ، نحو : أسير حتّى إليك يجتمع الناس ، قاله فى الهمع.

قال الرضىّ : ولا يجوز الفصل اتّفاقا بين أن ولن وكى ومنصوباتها ، لأنّها الناصبه بأنفسها ، ولا يفصل بين العامل الحرفىّ ومعموله ، كذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد.

جزم المضارع

صمديه

فصل : الجوارم نوعان :

فلأوّل : ما يجزم فعلا واحدا ، وهو أربعه أحرف : «اللّام» و «لا» الطلبيّتان ، نحو :

ليقم زيد ، ولا تشرك بالله و «لم» و «لمّا» ويشتركان فى النّفى والقلب إلى الماضى ، ويختصّ «لم» بمصاحبه أداه الشرط ، نحو : إن لم تقم أقم ، وبجواز انقطاع نفيها ، نحو : لم يكن ثمّ كان. ويختصّ «لمّا» بجواز حذف مجزومها ، نحو : قاربت المدينه ولمّا. وبكونه متوقّعا غالبا. كقولك : لمّا يركب الأمير ، للمتوقّع ركوبه.

الثانى : ما يجزم فعلين وهو : «إن» و «إذما» و «من» و «ما» و «متّى» و «أىّ» و «أيّان» و «أين» و «أنّى» و «حيثما» و «مهما» : فالأوّلان حرفان ، والبواقى أسماء على الأشهر ، وكلّ واحد منها يقتضى شرطا وجزاء ، ماضيين أو مضارعين ، أو مختلفين ، فإن كان مضارعين أو الأوّل فالجزم ، وإن كان الثانى وحده ، فوجهان ، وكلّ

جزاء يمتنع جعله شرطا «فالفاء» لازمه له ، كأن يكون جمله اسميه أو انشائيه أو فعلا جامدا أو ماضيا مقرونا بقد ، نحو : إن تقم فأنا أقوم أو فأكرمنى ، أو فعسى أن أقوم ، أو فقد قمت.

مسأله : وينجزم بعد الطلب : بإن» مقدرّه مع قصد السّببيّه ، نحو : زرنى أكرمك ، ولا تكفر تدخل الجنّه ، ومن ثمّ امتنع لا تكفر تدخل النار ، بالجزم لفساد المعنى.

شرح

هذا فصل فى الكلام على جوازم المضارع ، والجوازم نوعان :

فالنوع «الأوّل ما يجزم فعلا واحدا» وظاهر أنّ المراد بقوله : ما يجزم هنا وفى مقابله الآتى ما يجزم بالإصاله ، وإلا فكلّ جازم يجزم بالتبعيّه ما لا ينحصر ، وهو أربعه أحرف لا غير بدليل الاستقراء.

أحدها والثانى : «اللام ولا الطلبيّتان» أى الدالّتان على الطلب ، فدخل فى ذلك لام الأمر «نحو : ليقم زيد» ولام الدعاء ، نحو : (لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ) [الزخرف / ٧٧] ، ولا الناهيه نحو : (لا تُشْرِكْ بِاللهِ) [لقمان / ١٣] ، ولا الدعائيه ، نحو : (لا تُؤاخِذْنا) [البقره / ٢٨٦].

وحركه اللام الطلبيّه الكسر ، وفتحها لغه سليم ، وتسكن غالبا بعد الواو والفاء وثمّ ، وجزمها فعل المتكلّم مبتيّا للفاعل قليل ، سواء كان المتكلّم مفردا كقوله عليه السّلام : قوموا فلأصلّ بكم (١) أو معه غيره ، نحو قوله تعالى : (وَلْنَحْمِلْ خَطاياكُمْ) [العنكبوت / ١٢] ، لأنّ المتكلّم لا يأمر نفسه ، وأقلّ منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءه عثمان (٢) وأبى (٣) وأنس وزيد فبذلك فلتفرحوا [يونس / ٥٨]. وقوله عليه السّلام : لتأخذوا مصافكم (٤).

والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر ، نحو : افرحوا وخذوا وقوموا ، وإذا انتفت الفاعليه نحو : ليعن بحاجتى أو الخطاب ، نحو : ليقم زيد أو كلاهما ، نحو ، ليعن زيد بحاجتى ، وجبت اللام ، وقد تحذف فى الشعر فقط على الصحيح ، نحو قوله [من الطويل] :

٧١٤ - فلا تستطل منّى بقائى ومدّتى

ولكن يكن للخير منك نصيب (٥)

١- روى فنصلّ ، سنن الترمذى ١ / ٤٥٥ ، رقم ٢٣٤.

٢- عثمان بن سعيد بن عدّى المصرى ، من كبار القرّاء ، غلب عليه لقب «ورش» أصله من قيروان ومولد ووفاته بمصر سنه ١٩٧ ه. الأعلام للزركلى ، ٤ / ٣٦٦.

٣- أبى بن قيس بن عبيد ، صحابى أنصارى ، أمره عثمان بجمع القرآن ، فاشترك فى جمعه ، وفى الحديث ، أقرأ أمّتى أبّى بن

كعب ، مات بالمدينه سنه ۲۱ ه المصدر السابق ، ۱ / ۷۸.

۴- ما وجدت الحديث فی المصادر.

۵- البيت مجهول القائل.

ولا ـ تفصل عن معمولها ولا ـ بغيره ، وليس أصل لا الطلبيّه لام الأمر زيدت عليها الألف ، فانفتحت خلافا لبعضهم ، وليست لاء النافيه والجزم بعدها بلام الأمر مقدّره حذفت كراهه اجتماع لامين خلافا للسهيّلى ، لأنّ ذلك دعوى لا يقوم على صحّتها دليل ، وجزمها فعل المتكلّم مطلقا نادر كقوله [من البسيط] :

٧١٥ - لا أعرفن ربربا حورا مدامعها

... (١)

وقوله [من الطويل] :

٧١٦ - إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد

... (٢)

وقولك : لا ـ أخرج ولا ـ نخرج ، وما وقع فى الأوضح من التفصيل بين كونه مبنيّا للفاعل فقليل ، أو مبنيّا للمفعول فكثير فطريقه لبعضهم ، قاله بعض المحقّقين.

وجزمها فعل الغائب والمخاطب كثير قال الرضّى : على السواء ، ولا ـ يختصّ بالغائب كاللام ، وقال أبو حيّان فى الإرتشاف : الأكثر كونها للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب كالمتكلّم ، ومن أمثلته : (فَلا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ) [الإسراء / ٣٣] ، (لا ـ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ) [آل عمران / ٢٨]. وهل فصلها عن معمولها بمعموله قليل أو ضروره؟ خلاف ، حكاه فى الإرتشاف ، ومنه قوله [من الطويل] :

٧١٧ - وقالوا أخانا لا تخشّع لظالم

عزيز ولا ذا حقّ قومك تظلم (٣)

أى ولا تظلم ذا حقّ قومك.

قال فى شرح الكافيه : وهذا ردىّ ، لأنّه شبّه بالفعل بين حرف الجرّ ومجروره ، وجوّز ابن عصفور والأبذىّ حذف مجزومها وإبقاؤها لدليل ، نحو : أكرم زيدا إن جاءك ، وإلا فلا ، وهو حسن.

الثالث : لم ، نحو (لَمْ يَلِدْ) [التوحيد / ٣].

والرابع : «لمّا» ، نحو (لَمَّا يَقْضِ) [عبس / ٢٣]. والجمهور على أنّها مركّبه من لم الجازمه وما الزائده كما فى أمّا ، وقيل : بسيطه.

ما تشترك فيه لم ولمّا وما تنفرد به كلّ

«ویشترکان» أی لم ولمّا «فی» أمور الحرفیه والاختصاص بالمضارع والجزم و «النفی والقلب إلی الماضی» وجواز دخول همزه

۱- تمامه «کأنّ أبکارها نعاج دوّار» ، وهو للنابغه الذبیانی. اللغه : الربرب : القطیع من بقر الوحش ، دوار : اسم موضع.

۲- تمامه «لها أبدا مادام فیها الجزاضم» ، وهو للفرزدق ، أو لولید بن عقبه. اللغه : الجاضم. الأکول الواسع البطن.

۳- لم یعیّن قائله.

الاستفهام عليهما. وكلّ منها حرف يختصّ بالمضارع ، ويجزمه ، وينفى معناه ، ويقلب زمانه إلى المضى وفاقا للمبرّد ، وأكثر المتأخرين ، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

وذهب قوم منهم الجزولىّ إلى أنّه يدخل على لفظ الماضى فيقلبه إلى المضارع ، ونسبه بعضهم إلى سيبويه ، ووجّهوه بأنّ المحافظه على المعنى أولى من المحافظه على اللفظ ، قال المرادىّ فى الجنى الدانىّ : والأوّل هو الصحيح ، لأنّ له نظيرا ، وهو المضارع الواقع بعد لولا ، والقول الثانى لا نظير له.

«وتختصّ لم بمصاحبه أداه الشرط ، نحو : إن لم تقم أقم» بخلاف لمّا ، فلا تصاحبها ، فلا يجوز : إن لما تقم. قال الرضىّ : كأنّه لكونها فاصله قويّه بين العامل الحرفى أو شبهه ومعموله ، انتهى.

ويريد بشبه الحرف أسماء الشرط كمن ، تقول : من لم يكرمنى أهنه ، ولا تقول : من لمّا يكرمنى. قال الدمامينىّ : وهذا تصريح منه بأنّ حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفى مثل : إن لم تقم. وليس كذلك ، انتهى.

وعلّل ذلك غير الرضىّ بأنّ الشرطيه يليه مثبت لم ، تقول : إن قام زيد قام عمرو. ولا يليه مثبت لمّا ، لا تقول : إن قد قام زيد ، فعودل بين النفى والإثبات. وإنّما لم يقع قد بعد الشرط ، لأنّها تقتضى تحقيق وقوعه تقريبه من الحال ، والشرط يقتضى احتمال وقومه وعدمه وقلبه إلى الاستقبال ، قاله فى التصريح.

«و» تختصّ لم أيضا «بجواز انقطاع نفيها» عن الحال. لأنّها لمطلق الانتقاء فيكون للمتّصل به نحو : (وَلَمْ أَكُنْ بِدُعائِكَ رَبِّ شَقِيًّا) [مريم / ۴] ، ولغيره نحو : هذا «لم يكن ثمّ كان» بخلاف لمّا ، لا يقال : لما يكن ثمّ كان ، بل لمّا يكن وقد يكون.

وذلك لأنّ امتداد النفى واستمراره إلى زمن التّكلّم يمنع من الإخبار بأنّ ذلك المنفىّ المستمرّ نفيه وجد فى الماضى ، نعم الإخبار بأن سيكون فيما يستقبل صحيح ، ولا ينافى استمرار النفى إلى الحال. قال الدمامينىّ فى التحفه : ومنع الأندلسىّ اختصاص لم بذلك ، وقال : لم ولمّا سيّان فى جواز الانقطاع. قال الرضىّ : والظاهر ما قاله النحاه.

وتختصّ لم أيضا بأنّها قد تهمل حملا على ما وقيل لا كقوله [من البسيط] :

۷۱۸ - لولا فوارس من نعم وأسرتهم

يوم الصّليفاء لم يوفون بالجار (۱)

۱- البيت مجهول القائل. اللغه : الفوارس جمع الفارس : الماهر فى ركوب الخيل. نعم : اسم قبيله. الصليفاء : اسم موضع وقع فيه الحرب.

وهل هو ضروره أو لغه؟ خلاف. بخلاف لمّا. ولا تهمل ، وبأنّها قد تنصب فى لغه حكاها اللحيانىّ كقراءه بعضهم : (أَلَمْ نَشْرَحْ) [الشرح / ١] ، بفتح الحاء ، وقوله [من الرجز] :

٧١٩ - فى أىّ يومىّ من الموت أفرّ

أيوم لم يقدّر أم يوم قدر (١)

بفتح الرّاء قال بعضهم : وذلك بالحمل على لن. قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأنّ لن لا تحلّ هنا ، وإنّما يصحّ حمل الشىء على ما يحلّ محلّه : انتهى بخلاف لمّا فلا تنصب.

«وتختصّ لمّا بجواز حذف مجزومها» لدليل اختيارا ، «نحو : قاربت المدينه ولمّا» أى ولمّا أدخلها. قال أبو حيّان : وهذا أحسن ما يخرّج عليه قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) [هود / ١١١] فى قراءه ابن عامر وحمزه وحفص ، بتشديد نون إنّ وميم لمّا ، أى لمّا ينقص من علمه ، وقد خرّجه على ذلك ابن الحاجب أيضا ، لكنّه قدّره لمّا يهملوا أو يتركوا. قال ابن هشام : الأولى أن يقدّر لمّا يوفوا أعمالهم ، لأنّ ما بعده دليل على أنّ التوفيه لم يقع ، وإنّما ستقع ، ولأنّ منفى لمّا متوقّع الثبوت ، انتهى.

ولا يجوز حذف مجزوم لم إلا فى الضروره ، كقوله [من الكامل] :

٧٢٠ - إحفظ وديعتك الّتى استودعتها

يوم الأعازب إن وصلت وإن لم (٢)

أى وإن لم تصل ، وإنّما جار ذلك فى لمّا دونها ، لأنّ لمّا تقوم بنفسها بسبب أنّها مركّبه من لم وما ، فكان ما

عوّض عن المحذوف ، قاله أبو حيّان. قال غيره : لأنّ مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله [من الكامل] :

٧٢١ - ...

... وكأن قد (٣)

«و» تختصّ لمّا أيضا «بكونه» أى مجزومها «متوقّعا» ثبوته «غالبا» لا لازما ، «كقولك لمّا يركب الأمير ، للمتوقّع ركوبه» أى إلى الآن لم يركب ، وسوف يركب بخلاف لم ، فلا يكون منفيّها متوقّعا ، ولهذا يقال : لم يقض ما لا يكون ، دون لمّا ، وهذا معنى قولهم : لم لنفى فعل ، ولمّا لنفى قد فعل. وقد يكون منفيها غير متوقّع فى غير الغائب ، نحو : ندم إبليس ، ولمّا ينفعه الندم. واختصاص لمّا بذلك غالبا بالنسبه إلى المستقبل ، وأمّا بالنسبه

١- هو للحارث بن منذر.

٢- هـو لاـبراهيم بن هرمه. اللغه : الوديعه ، العهـد. اسـتودعتها : مجهول مخـاطب من اسـتودعتها وديعه أى اسـتحفظته إيّاهـا. يوم الأعازب : يوم معهود بينهم.

٣- هو من بيت للنابغه الذبيانى وتمامه : أزف الترحّل غير أنّ ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد. اللغه : أزف : دنا. الترحّل : الرحيل ، الركـاب : المطايـا ، لمـا تزل : لما تفارق بعـد. الرحال : ما يوضع على ظهر المطيه لتركب ، كأن قـد أى كأن قـد زالت لاقتراب موعد الرحيل.

إلى الماضى فهى ولم سيّان فى نفى المتوقّع وغيره ، مثال المتوقّع أن تقول : مإلى قمت فلم تقم أو فلمّا تقم ، ومثال غير المتوقّع أن تقول : إبتداء لم يقم أو لمّا يقم ، قاله فى المغنى.

الجوازم الّتى تجزم فعلين

النوع الثانى من الجوازم ما يجزم فعلين ، وهو إحدى عشره كلمه ، وهى : «إن» ، وهى أمّ الباب ، ولذلك قدّمها «وإذما» وأنكر القوم الجزم بها ، وخصّوه بالضروره ، وهما موضوعان لمجرّد تعلى ق الجواب بالشرط ، نحو : (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ) [الأنفال / ١٩] ، وإذا ما تقم أقم.

«ومن» وهى موضوعه للعاقل ، ثمّ ضمّنت معنى الشرط ، نحو : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ) [النساء / ١٢٣]. «وما» وهى موضوعه لغير العاقل ، ثمّ ضمّنت معنى الشرط ، نحو : (وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ) [البقره / ١٩٧] ، «ومتى» وهى موضوعه للزمان ثمّ ضمّنت معنى الشرط ، نحو : [من الوافر] :

٧٢٢ - ...

متى أضع العمامه تعرفونى (١)

«وأىّ» وهى بحسب ما تضاف إليه ، فتكون للعاقل فى نحو : أيّهم يقم أقم معه ، ولغيره فى نحو : أىّ الدوابّ تركب أركب ، وللزمان ، نحو : أىّ يوم تصم أصم ، وللمكان ، نحو : أىّ مكان تجلس أجلس. «وأيّان» وهى كمتى ، نحو : قوله [من البسيط] :

٧٢٣ - أيّان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا

لم تدرك الأمن منّا لم تزل حذرا (٢)

وأين وأنّى وحيثما ، وهى موضوعه للمكان ، ثمّ ضمّنت معنى الشرط ، نحو : (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) [النساء / ٧٨] وقوله [من الطويل] :

٧٢٤ - خليلّى أنّى تأتيانى تأتيا

أخا غير ما يرضيكما لا يحاول (٣)

وقوله [من الخفيف] :

٧٢٥ - حيثما تستقم يقدّر لك الله

نجاحا فى غابر الأزمان (۴)

«ومهما» وهى بسيطه لا- مركّبه من مه وما الشرطيه خلافا للأخفش ، ولا من ما الشرطيّه وما الزائده ، ثمّ أبدلت الها من الألف الأولى دفعا للتكرار خلافا للخليل ، و

۱- صدره «أنا ابن جلاو طلاع الثنايا» ، لسحيم بن وثيل الرياحى. اللغه : جلا : أصله فعل ماض ، فسمّى به كما سمّى بيزيد ويشكر ويقم ، فهو الآن علم ، وقيل : هو باق على فعليته. قال سيبويه : جلا- فعل ماض ، كأنّه بمعنى جلا الأمور أى أوضحها وكشفها. لسان العرب ۱ / ۶۴۷. طلّاع : مبالغه لطالع ، الثنايا : جمع ثنيه ، وهى الطريق فى الجبل.

۲- لم ينسب إلى قائل معين. اللغه : نومك : نعطك الأمان. حذرا : خائفا.

۳- لم يعين قائله.

۴- البيت مجهول القائل. اللغه : تستقم : تعتدل ، وتأخذ فى الطريق السوى ، الغابر : الباقى.

على القول بالبساطه ينبغى أن يكتب بالياء كحبلى ، وعلى القولين الأخرين ينبغى أن يكتب بالألف. وهى موضوعه لغير العاقل كما فى نحو قوله [من الطويل] :

٧٢٦ - ومهما تكن عند امرئ من خليقه

وإن خالها تخفى على الناس تعلم (١)

فعلم أنّ هذه الأدوات بالنظر لموضوعها ستّه أنواع : ما وضع لمجرّد التعليق ، وهى إن وإذا وما ، وما وضع للعاقل وهو من ، وما وضع لغير العاقل ، وهو ما ومهما ، وما وضع للزمان ، وهو متى وأيّان ، وما وضع للمكان ، وهو أين وأنّى وحيثما ، وما هو بحسب ما يضاف إليه وهو أىّ.

«فالأوّلان» وهما إن وإذما «حرفان والبواقى أسماء على الأشهر» أى أشهر الأقوال من أنّ الأولين حرفان ، والبواقى أسماء ، أمّا القول بحرفيّه إن فمجمع عليه ، وأمّا إذا فقال سيبويه : إنّها حرف بمترله إن الشرطيّه ، فإذا قلت : إذ ما تقم أقم ، فمعناه إن تقم أقم. وقال المبرّد وابن السرّاج والفارسىّ : إنّها اسم ظرف زمان ، وأصلها إذ الّتى هى ظرف لما مضى ، فزيد عليها ما وجوبا فى الشرط ، فجزم بها ، واحتجّوا بأنّها قبل دخول ما كانت اسما ، والأصل عدم التغيير ، وأجيب بأنّ التغيير قد تحقّق بدليل أنّها كانت للماضى فصارت للمستقبل فدلّ على أنّه نزع منها ذلك المعنى ألبتّه.

واعترض عليه بأنّه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع ، فإنّه موضوع لأحد الزمانين الحال والاستقبال ، وإذا دخل عليه لم ينقلب زمانه إلى المضى مع بقاء ذاته على أصلها ، قال فى الهمع ، واستدلّ سيبويه بأنّها لمّا ركّبت مع ما ، صارت معها كالشىء الواحد ، فيبطل دلالتها على معناه الأوّل بالتركيب ، وصارت حرفا ، قال : ونظير ذلك أنّهم لمّا ركّبوا حبّ مع ذا ، فقالوا : حبّذا ، بطل معنى حبّ من الفعليه ، وصارت مع ذا جزء الكلمه ، وصارت حبّذا كلّها اسما بالتركيب ، وخرجت عن أصل وضعها بالكليّه.

وأمّا البواقى غير مهما فالقول باسميّتها مجمع عليه. وأمّا مهما فقال الجمهور : إنّها اسم ، والدليل عليه قوله تعالى : (مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَهٍ لِتَسْحَرَنا بِها) [الأعراف / ١٣٢] ، فعاد الضمير المجرور به عليها ، ولا يعود الضمير إلا على الاسم. وزعم السهيلىّ وابن يسعون أنّها حرف.

تنبيهات : الأوّل : فهم من كلامه أنّ الجزم بإذ وحيث مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به ، وهو كذلك على الأصحّ خلافا للفرّاء فى جواز الجزم بهما بدونها قياسا على أين وأخواتها ، وأمّا غيرهما فقسمان : قسم لا يلحقه ما ، وهو من وما ومهما ، وأجازه

١- البيت لزهير بن أبى سلمى من معلقته المشهوره. اللغه : الخليقه : الخصله والسجيه ، والطبيعه ، خالها : ظنّها وحسبها.

الكوفيّون فى من وأنّى ، وقسم يجوز فيه الأمران ، وهو أين وأىّ ومتى وأيّان ، ومنع بعضهم فى أيّان ، والصحيح الجواز.

الثانى : قال ابن مالك : قد تهمل إن حملا على لو كحديث : إن لا تراه فإنّه يراك (١) ، ومتى حملا على إذا كحديث البخارى : وإنّه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس (٢). قال أبو حيّان : وهذا شىء غريب.

الثالث : أسقط المصنّف من الجوازم ما ذكره بعضهم ، وهو إذا وكيفما ولو ، لأنّ المشهور فى إذا أنّها لا تجزم إلا فى الشعر خاصّه كقوله [من الكامل] :

٧٢٧ - ...

وإذا تصبك خصاصه فتجمّل (٣)

وفى كيفما عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك ، وأجاز الكوفيّون الجزم بها مطلقا قياسا على غيرها ، وخصّه قوم بحاله اقترانها بما ، وأمّا لو فالأصحّ أنّها لا تجزم أصلا ، ومن أجازه خصّه بالشعر كقوله [من الرمل] :

٧٢٨ - لو يشأ طار به ذو ميعه

... (٤)

وقوله [من البسيط] :

٧٢٩ - تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت

إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا (٥)

«و» هذه الأدوات «كلّ منها يقتضى» فعلين ، يسمّى أولهما «شرطا» وهو لغه العلّامه ، سمّى به الفعل الأوّل لكونه علامه على ترتّب الثانى عليه ، ويسمّى الثانى «جزاء» وجوابا. قال أبو حيّان : والتسميه بالجزاء والجواب مجاز ، ووجهه أنّه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتّبا على فعل آخر ، فاشبه حقيقه الجزاء الّذى هو الفعل المترتّب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا ، وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن القول الأوّل ، فصار كالجواب الآتى بعد كلام السائل ، انتهى.

تنبيه : ما ذكره من أنّ هذه الأدوات جازمه للشرط والجزاء معا هو مذهب المحقّقين من البصريّين ، وعزاه السيرافىّ لسيبويه ، واختاره الجزولىّ وابن عصفور والأبذىّ. واعترض بأنّ الجازم كالجارّ ، فلا يعمل فى شيئين ، وبأنّه ليس لنا ما يتعدّد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب ، وأجيب بالفرق بأنّ الجازم لمّا كان لتعليق حكم على آخر ، عمل

١- صحيح مسلم ١ / ٥٤ ، رقم ٥.

۲- النسائی ، ۲۱۲ ، رقم ۸۲۹.

۳- صدره «واستغن ما أغناک ربک بالغنا» ، وهو نسب لعبد قیس بن خفاف ولحارثه بن بدر. اللغه : الخصاصه : الفقر وسوء الحال.

۴- تمامه «لا حق الآطال نهد ذو خصل» ، نسب هذا البیت لعلقمه الفحل ولامرأه من بنی الحارث. اللغه : المیعه : النشاط. لاحق الأطال : ضامر الجنبین. النهد : الکریم ، الخصل : جمع الخصله : الشعر المجتمع.

۵- هو للقیط بن زراره. اللغه : تامت : تیّمت. وهو ذهاب العقل من الهوی.

فيهما بخلاف الجارّ ، وبأنّ تعدّد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظنّ ومفاعيل أعلم.

وقيل : الشرط مجزوم بالأداه ، والجزاء مجزوم بالشرط ، كما أنّ المبتدأ مرفوع ، بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدإ ، قاله الأخفش ، واختاره ابن مالك ، لأنّ الشرط مستدع للجزاء بما أحدثت فيه الأداه من المعنى والاستلزام ، وردّ بأنّ النوع لا يعمل فى نفسه ، إذ ليس أحدهما أولى من الآخر ، وإنّما يعمل بمزيّه ، وهو أن يضمّن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء فى الأسماء. وقيل : الشرط والجزاء تجازما كما قال الكوفيّون فى المبتدإ والخبر : إنّهما ترافعا : نقله ابن جنىّ عن الأخفش ، وفيه أقوال آخر ، لا نطول بذكرها ، فإنّه خلاف لا ثمره له ، ولا يترتّب عليه حكم نطقىّ.

وقوله : «ماضيين أو مضارعين» حالان من الشرط والجزاء ، كان ينبغى أن يقول أو «مختلفين» ، فإن كانا ماضيين فالجزم لمحلّهما ، نحو : (وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنا) [الأسراء / ١٧] ، وإن كانا مضارعين ، أو كان الأوّل فقط مضارعا والثانى ماضيا فالجزم واجب للفظ المضارع ، فمثال كونهما مضارعين قوله تعالى : (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ) [الانفال / ١٩] ، (وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً) [الطلاق / ٢] ، وأمّا قوله [من الرجز] :

٧٣٠ - يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنّك إن يصرع أخوك تصرع (١)

فضروره على الأصحّ ، واختلف فى تخريج مثل ذلك فقال المبرّد : إنّه على حذف الفاء مطلقا. وفصّل سيبويه بين أن يكون قبله ما يطلبه ، نحو : إنّك فى البيت ، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون ، فالأولى أن يكون على حذف الفاء ، وجوّز العكس. وقيل : إن كانت الأداه اسم شرط فعلى إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم والتأخير ، وردّ كلّ ذلك بأنّ إضمار الفاء مع غير القول مختصّ بالضروره ، وإنّ التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل ، وخلاف فرض المسأله ، لأنّ الفرض أنّه الجواب.

ومثال كون الأوّل فقط مضارعا والثانى ماضيا قوله عليه السّلام : من يقم ليله القدر إيمانا واحتسابا غفر له (٢). وهذا النوع خصّه سيبويه والجمهور بالضروره. قالوا : لأنّا إذا أعملنا الأداه فى لفظ الشرط ثمّ جئنا بالجواب ماضيا ، كنّا قد هيّأنا العامل للعمل ، ثمّ قطعناه عنه وهو غير جائز ، وأجازه الفرّاء فى الاختيار ، وتبعه ابن مالك ، وردّ على

١- هو لعمرو خثارم البجلى. اللغه : يصرع : مجهول من الصرع بمعنى الطرح على الأرض ، وهنا كنايه عن الهلاك.

٢- تمام الحديث : ما تقدّم من ذنبه ، صحيح بخارى ١ / ٨١ ، رقم ٨١.

الجمهور محتجّا بالحديث ، وبقوله تعالى : (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّماءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لَها خاضِعِينَ) [الشعراء / ۴] ، فإنّ قوله : (فَظَلَّتْ) ماض ، وهو معطوف على الجواب ، وهو (نُنَزِّلْ ،) فيكون جوابا ، وأجيب عن الحديث بأنّه تجوّز روايته بالمعنى ، فليس نصّا فى الدليل ، وعن الآيه بأنّه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع.

وإن كان الفعل الثانى وحده مضارعا والأول ماضيا ، «فالوجهان» جائزان : الجزم والرفع ، فالجزم لتعلّقه بالجازم ، وهو أداه الشرط ، كقوله تعالى : (مَنْ كانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَهِ نَزِدْ لَهُ فِى حَرْثِهِ) [الشورى / ۲۰] ، والرفع لضعف التعلّق لحيلوله الماضى والفصل بغير المعمول ، نحو قوله [من البسيط] :

۷۳۱ - وإن أتاه خليل يوم مسأله

يقول لا غائب مإلى ولا حرم (۱)

والجزم هو الفصيح المختار ، والرفع كثير ، وقال بعضهم : إنّه أحسن من الجزم ، وقيل : ليس المرفوع هو الجواب ، وإنّما هو دليله ، وهو مؤخّر من تقديم ، والجواب محذوف ، والأصل فى قولك : إن قام زيد أقوم ، أقوم إن قام زيد أقم ، وهو مذهب سيبويه ، وقيل : هو الجواب ، لكن على إضمار الفاء ، والتقدير فأنا أقوم ، وهو مذهب الكوفيين ، فعلى قول سيبويه لا محلّ له ، لأنّه مستأنف ، وعلى قول الكوفيّين محلّه الجزم ، ويظهر أثر ذلك فى التابع ، فتقول على الأوّل : إن قام زيد أقوم ويقعد أخوك بالرفع لا غير ، وعلى الثانى يقعد أخواك بالرفع عطفا على لفظ الفعل ، وبالجزم عطفا على محلّ الفاء المقدّره وما بعدها.

تنبيه : حكم المضارع بلم إذا كان شرطا حكم الماضى ، لأنّ مجزوم لم لا عمل للأداه فيه ، فهو كالماضى ، فتقول : إن لم تقم أقم وأقوم بالوجهين.

اقتران الجواب بالفاء

«وكلّ جزاء» يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمه له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه ، وخصّت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببيّه ، قيل : ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث إنّ معناها التعقيب من غير فصل ، كما أنّ الجزاء يتعقّب على الشرط كذلك.

وهذا ضابط حسن فى ضبط ما يدخله الفاء ، وقد سبق إليه ابن مالك. قال أبو حيّان : وهو أحسن وأقرب ممّا ذهب إليه بعض أصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء ، وهو ستّه ، ذكر المصنّف منها أربعه ، فقال : «كأن يكون» أى الجزاء «جمله اسميّه» أى

۱- هو لزهير بن أبى سلمى. اللغه : خليل : فقير محتاج ، مأخوذ من الخله ، وهى الفقر والحاجه ، المسغبه : جوع. ويروى يوم مساله بمعنى طلب العطاء ، حرم : ممنوع.

مبـدوّه باسم ، أو يكون جمله «إنشائيه» غير محتمله للتصديق والتكذيب ، «أو» يكون «فعلا جامدا» كعسـى وليس ، أو يكون فعلا «ماضيا مقرونا بقد» لفظا أو تقديرا ، ومثّل لذلك على طريقه اللف والنشر المرتب (١) فقال : «نحو إن تقم فأنا أقوم» ، قيل : ومثله قوله تعالى : (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [الأنعام / ١٧] ، وإن تقم «فـأكرمنى» ومثله قوله : (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخافُ) [الجن / ١٣] ، فيمن قرأ بـالجزم على أنّ لا ـ نـاهيه «أو» إن تقم «فعسـى أن أقوم» ومثله قوله تعالى : (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً فَعَسى رَبِّى أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ) [الكهف / ٣٩] ، أو إن تقم فقد قمت ، ومثله قوله تعالى : (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) [يوسف / ٧٧].

ومثال المقرون بقـد تقديرا قوله تعالى : (إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) [يوسف / ٢٦] ، أى فقد صدقت. والّذى لم يذكره المصنّف أن يكون مقرونا بحرف استقبال ، نحو : (مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِى اللهُ بِقَوْمٍ) [المائده / ٥٤] ، (وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) [آل عمران / ١١٥] ، أو مقرونا بحرف له الصـدر كما النافيه ، نحو : (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَما سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) [يونس / ٧٢] ، وربّ كقوله [من الوافر] :

٧٣٢ - فإن أهلك فذى لهب لظاه

على يكاد يلتهب التهابا (٢)

لما عرفت من أنّ ربّ مقدّره ، وأنّ لها الصدر.

فهذه ستّ مسائل ، يمتنع جعل الجواب فيها شـرطا ، وأفهم كلامه أنّه إذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفاء لازمه له. قال ابن مالـك : وإن اقترن بهـا فعلى خلاـف الأصل ، وينبغى أن يكون خبر مبتـدإ محـذوف ، ولو لا ذلك لحكم بزياده الفاء وجزم الفعل ، إن كان مضارعا ، لأنّ الفاء على ذلك التقـدير زائـده فى تقـدير السـقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنّها غير زائـده ، وأنّها داخله على المبتـدإ مقدّر ، كما تدخل على مبتدأ مصـرّح به ، ومن ذلك قوله تعالى : (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخـافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً) [الجن / ١٣]. ومثله قراءه حمزه : (أَنْ تَضِلَّ إِحْـداهُما فَتُـذَكِّرَ إِحْداهُمَا الْأُخْرى) [البقره / ٢٨٢]. ووقع لابنه فى شرح الخلاصه أنّ ما بعد الفاء هو الجواب ، والأوّل هو التحقيق.

١- اللفّ والنشـر : هو ذكر متعـدّد على التفصـيل أو الإجمال ثمّ ما لكلّ واحد من غير تعيين ثقه بأن السامع يردّه إليه نحو : (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ لِتَسْـكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْـلِهِ)[القصص / ٧٣] انظر : الخطيب القزوينى ، شـرح المختصر ، الجزء الثانى ، د ط ، منشورات دار الحكمه ، ص ١٥٣.

٢- هو لربيعه بن مقروم. اللغه : اللظى : النار ، تلتهب : تتوقّد وتشتعل.

تنبيهات : الأوّل : قضيه إطلاق المصنّف أنّ الجزاء يكون ماضيا مقرونا بقد أنّه يكون ماضى اللفظ والمعنى ، وهو قول جماعه ، منهم الجزوليّ وابن مالك وابن هشام فى أكثر مصنّفاته ، واستشكل بأنّ هذا لا يتمشّى مع القول بأنّ الشرط سبب ، والجزاء مسبّب ، إذ الشرط مستقبل بالفرض ، والجزاء محقّق المضى ، فكيف يكون الماضى مسبّبا عن المستقبل ، وهذا ممّا لا سبيل إليه ، وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعده بأنّ الجزاء على قسمين : إحدهما أن يكون مضمونه مسبّبا عن مضمون الشرط كما فى قولك : إن جئتنى أكرمك ، فإنّ مضمون الجزاء هو الإكرام مسبّب عن مضمون الشرط ، وهو المجى ، والثانى أن يكون مضمون الجزاء ليس مسبّبا عن مضمون الشرط ، وإنّما يكون الاخبار به مسبّبا ، نحو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس ، أى إنّ إكرمك لى سبب لأن أخبر بأنّى قد أكرمتك أمس ، وليس الإكرام الواقع بالأمس هو الجواب لاستحاله تسبّبه عن الإكرام الواقع فى اليوم ، لكنّ الإخبار بذلك مسبّب على معنى أن اعتددت على بإكرامك إيّاى ، فأنا أيضا أقول : قد أكرمتك أى فأنا أيضا أعيد عليك بإكرامى إيّاك.

وقوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائده / ۱۱۶] ، و (إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) [يوسف / ۲۶] ، من هذا القبيل وكذا قوله تعالى : (وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ) [النحل / ۵۳] ، وبيانه أنّ الآيه جيء بها لإخبار قوم استقرّت بهم نعم ، جهلوا معطيها ، أو شكّوا فيه ، فكان استقرارها مجهوله أو مشكوكه سببا لإخبارهم بأنّها من الله ، فكأنّه قيل : اعلموا أنّها من عند الله ، فالمسبّب الإخبار بمضمون الجمله لا نفس مضمونها ، حتّى يردّ أنّ الأوّل وهو استقرار النعمه ليس سببا للثانى.

وقال الرضّى : لا نسلم أنّ الشرط سبب ، والجزاء مسبّب ، وإنّما الشرط عندهم ملزوم ، والجزاء لازمه ، سواء كان الشرط سببا ، نحو : لو كانت الشمس طالعه لكان النهار موجودا ، أو شرطا كما فى قولك : لو كان لى مال لحججت به ، أو لا شرطا ولا سببا كقولك : لو كان زيد أبى لكنت ابنه ، ولو كان النهار موجودا ، لكانت الشمس طالعه. وقال فى موضع آخر : لا يلزم مع الفاء أن يكون الأوّل سببا للثانى ، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى الشرط والجزاء ، ففى قوله تعالى : (وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ) [النحل / ۵۳] ، كون النعمه من الله لازمه لحصولها معنى فلا يغرّنك قول بعضهم : إنّ الشرط سبب للجزاء ، انتهى. وهو تحقيق حقيق بالقبول.

الثانى : قد تحذف الفاء فى ندور كقوله عليه السّلام لابى بن كعب لمّا سأله عن اللّقطه (۱) : فإن

۱- الشيء الذى تجده ملقى فتأخذه.

جاء صاحبها وإلا استمتع بها (۱) ، أخرجه البخاريّ أو فی ضروره كقوله [من البسيط] :

۷۳۳ - من يفعل الحسنات الله يشكرها

... (۲)

وزعم الأخفش أنّ حذفها واقع فی النثر الفصيح وأنّ منه قوله تعالى : (إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ) [البقره / ۱۸۰] ، وعن المبرّد أجازه حذفها فی الإختيار ، لكن قال أبو حيّان : فی محفوظی قديما أن المبرّد منع من حذفها فی الضروره ، وأنّه زعم فی قوله [من البسيط] :

۷۳۴ - من يفعل الحسنات الله يشكرها

... (۳)

أنّ الروايه من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال : وهذا ليس شیء ، لأنّه على تقدير صحّه الراويه لا يطعن ذلك فی الراويه الأخرى.

قد تحلّ فی بعض المواضع «إذا» محل الفاء

الثالث : يجوز أن تنوب إذا الفجائيه عن الفاء فی الربط ، لأنّها تشبهها فی كونها لا يبتدأ بها ، ولا تقع إلا بعد ما هو معقّب بما بعدها ، وذلك إذا كانت الأداه إن والجواب جمله اسميّه غير إنشائيه ولا منفيه ولا مصدّره بأنّ ، نحو : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم / ۳۶] ، فلو كانت إنشائيه أو منفيه أو مصدّره بأنّ ، تعيّنت الفاء نحو : إن أطاع زيد فسلام عليه ، وإن قام زيد فما عمرو قائم ، وإن قام زيد فإنّ عمرا قائم.

عطف مضارع على جواب الشرط

الرابع : إذا انقضت جملتا الشرط والجواب ، ثمّ جیء بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو ، جاز جزمه بالعطف على الجواب المجزوم لفظا أو محلّا ، ورفعه على الاستئناف ، ونصبه بأن مضمره وجوبا ، وهو قليل ، كقوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا ما فِی أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ) [البقره / ۱۸۴] ، قرأ عاصم (۴) وابن عامر فيغفر ، بالرفع ، وباقيهم بالجزم وابن عباس (۵) بالنصب.

۱- مسند أحمد حنبل ۵ / ۹۱.

۲- تمامه «والشرّ بالشرّ عند الله مثلان» ، وهو لكعب بن مالك أو لعبد الرحمن بن حسان.

۳- تقدّم برقم ۷۳۳.

۴- عاصم بن أبی النجود ، أحد القرّاء السبعه ، تابعیّ من أهل الکوفه ، کان ثقه فی القراءات. الأعلام للزرکلی ۴ / ۱۲.

۵- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، الصحابی الجلیل ، لازم رسول الله صلی الله علیه و آله وروی عنه الأحادیث الصحیحه ، ینسب إلیه کتاب فی تفسیر القرآن جمعه بعض أهل العلم من مرویّات المفسّرین عنه. مات سنه ۶۸ ه. المصدر السابق ص ۲۲۸.

عطف مضارع على فعل الشرط

وإذا توسّط بين الجملتين مضارع مقرون بالواو والفاء ، قال الكوفيّون : أو ثمّ ، فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا أو محلا ، ويجوز النصب بأن مضمره وجوبا كقوله [من الطويل] :

٧٣٥ - ومن يقترب منّا ويخضع نؤوه

ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما (١)

حذف فعل الشرط وجوابه

الخامس : يجوز حذف ما علم من شرط أو جواب ، لكن يشترط فى الشرط أن يكون بعد أن مقرونه بلا كقوله [من الوافر] :

٧٣٦ - فطلّقها فلست لها بكفء

وإلا يعل مفرقك الحسام (٢)

أى وإلا تطلّقها يعل.

وفى الجواب أن يكون شرطه بلفظ الماضى أو مضارع المقرون بلم ، نحو قوله تعالى : (فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّماءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ) [الانعام / ٣٥] ، أى فافعل ، ولا يجوز أن يكون بصيغه المضارع إلا فى الشعر ، وهذا مذهب البصريّين ، وجزم به فى التسهيل ، وقد يحذف الشرط والجواب معا بعد أن خاصّه كقوله [من الرجز] :

٧٣٧ - قالت بنات العمّ يا سلمى وإن

كان فقيرا معدما قالت وإن (٣)

أى وإن كان كما تصفن فزوّجته ، وخصّه ابن مالك بالضروره تبعا لابن عصفور ، قال أبو حيّان : ولم ينصّ غيرهما على أنّ ذلك ضروره ، بل أطلقوا الجواز إذا فهم المعنى.

هذه «مساله» تتعلّق بهذا الباب «وينجزم» الفعل المضارع «بعد الطلب بإن» الشرطيه «مقدّره» هى وفعل الشرط ، «مع قصد السّببيّه» ، أى سببيّه الطلب للفعل ، بأن يقدّر الفعل مسبّبا عن ذلك الطلب المتقدّم ، كما أنّ فعل الشرط سبب لجزاء الشرط.

ويشمل الطلب الأمر ، «نحو : زرنى أكرمك» ، فأكرمك واقع بعد الطلب ، وهو زرنى ، وقصد به السّببيّه ، فجزم بأن مقدّره ، والتقدير : زرنى إن ترزنى أكرمك ، فالزياره سبب للإكرام ، والنهى نحو : لا تكفر تدخل الجنّه. التقدير لا تكفر ، إن لا تكفر تدخل الجنّه ، والدعاء نحو : أللهمّ اغفرلى أدخل الجنه ، والاستفهام نحو : هل تزرنى أحسن إليك والتمنّى نحو : ليت لى مالا أنفقه ، والعرض نحو : ألا تنزل عندنا تصب خيرا ، والتحضيض

۱- لم ينسب البيت إلى قائل معيّن. اللغه : نؤوه : نترله عندنا ، هضما : ظلما وضياعا لحقوقه.

۲- البيت للأحوص. اللغه : الكلف : النظير المكافئ المفرق : وسط الرأس. الحسام : السيف.

۳- البيت منسوب إلى رؤبه بن العجاج. اللغه : المعدم : من لا مال له.

نحو : لولا تأتينا تحدّثنا ، والتقدير إن تغفر لى أدخل الجنه ، وإن تزرنى أحسن إليك وإن يكن لى مال أنفقه ، وإن تترل عندنا تصب خيرا ، وإن تأتنا تحدّثنا.

قال أبو حيّان فى الإرتشاف : وسمع الجزم بعد الترجّى ، واستشهد له فى شرح التسهيل بقول الشاعر [من الطويل] :

٧٣٨ - لعلّ التفاتا منك نحوى ميّسر

يمل بك من بعد القساوه لليسر (١)

تنبيهات : الأوّل : لا فرق فى الأمر بين أن يكون صريحا كما مرّ ، أو مدلولا عليه بخبر نحو : اتّق الله امرء خيرا يثب عليه ، أى إن يتّق ، أو اسم فعل كقوله [من الوافر] :

٧٣٩ - ...

مكانك تحمدى أو تستريحى (٢)

أى إن تثبتى تحمدى ، أو بجمله اسميّه ، نحو : أين بيتك أزرك ، أى إن تخبرنى أزرك ، قال أبو حيّان : وقال بعض أصحابنا : الفعل الخبرىّ لفظا ، الأمرىّ معنى ، لا ينقاس ، إنّما هو موقوف على السماع ، والمسموع اتّق الله امرء فعل خيرا يثب عليه.

الثانى : ما ذكره من أنّ المضارع مجزوم بعد الطلب بأن مقدّره هو مذهب الجمهور ، وذهب الخليل وسيبويه وابن خروف إلى أنّه مجزوم بنفس الطلب لما تضّمنه من معنى أنّ الشرطيه ، كما أنّ أسماء الشرط إنّما جزمت لذلك ، واختاره ابن مالك ، وجرى عليه ابن هشام فى شرح القطر ، وذهب السيرافىّ إلى أنّه بالطلب لنيابته مناب الجوازم الّذى هو الشرط المقدّر ، كما أن النصب بضربا فى قولك : ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمّنه معناه ، وصحّحه ابن عصفور. قال ابن هشام فى المغنى : والأوّل أرجح من الثانى ، لأنّ الحذف والتضمين وإن اشتركا فى أنّهما خلاف الأصل ، لكن فى التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف ، وأيضا فإنّ تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير واقع أو غير كثير ، وأرجح من الثالث ، لأنّ نائب الشىء يؤدّى معناء ، والطلب لا يؤدّى الشرط.

الثالث : إذا لم تقصد السببيّه بعد الطلب وجب رفع المضارع على أنّه حال نحو : (ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ) [الأنعام / ٩١] ، أو نعت ، نحو : (فَهَبْ لِى مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى) [مريم / ٥] ، على قراءه الرفع ، والاستئناف نحو : لا تذهب به تغلب عليه.

«ومن ثمّ» أى ومن أجل اعتبار قصد السببيّه «امتنع» قوله : «لا تكفر تدخل النار بالجزم» لتدخل «فساد المعنى» ، لأنّ عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار ، إذ التقدير إن

١- لم يسمّ قائله.

٢- صدره «وقولى كلّما جشأت وجاشت» ، وهو لعمرو بن الإطنابه. اللغه : جشأت : تطلعت ونهضت جزعا وكراهه ، جاشت : علت من الفزع أو الحزن.

لا تكفر تدخل إلنار ، ولا يجوز أن يكون التقدير : إن تكفر تدخل النّار ، لأنّ المقدّر يجب أن يكون مثل المظهر نفيا وإثباتا.

هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريّين ، وخالف الكسائيّ فى ذلك ، قيل : بل الكوفيّون قاطبه ، فأجازوا الجزم فى نحو المثال المذكور بتقدير إن تكفر بغير نفى ، واحتجّوا بالقياس على النصب ، نحو : لا تكفر فتدخل النار ، وفى التنزيل : (لا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذابٍ) [طه / ۶۱] ، وبقوله : لا ترجعوا بعدى كفّارا يضرب بعضكم رقاب بعض (۱) ، وقوله عليه السّلام من أكل من هذه الشجره فلا يقرب مسجدنا يوذنا (۲) ، وقول أبى طلحه (۳) للنبى صلى الله عليه و آله لا تشرف يصبك سهم ، ويروى لا تطاول يصبك.

وأجاب البصريّون بأنّه لو صحّ القياس على النصب لصّح الجزم بعد النفى قياسا على النصب ويضرب مدغم ، ويؤذنا بدل من يقرب ، ويصبك بدل من تشرف أو تطاول. قال فى التصريح : وفى ردّ القياس نظر ، فإنّهم قائلون بجواز الجزم بعد النفى ، نحو : ما تأتينا تحدّثنا ، انتهى.

تنبيهات : الأولّ : ظاهر كلامهم أنّ الخلاف بين الجماعه والكسائيّ معنويّ ، وقال بعض المحقّقين من شرّاح الكافيه : الأظهر أنّ الخلاف لفظيّ لا معنويّ ، فالجمهور نفوا صحّه تقدير المثبت بمجرّد وقوعه بعد النهى ، والكسائيّ أثبتها عند قيام قرينه تقدير المثبت ، ولا نزاع للجمهور فى هذه الصحّه ، وكيف ينازع فى حذف الشرط لقرينه كما لا نزاع له فى أنّ سبق النهى لا يستدعى تقدير المثبت.

وفى المغنى لابن هشام قال الجمهور : لا تدن من الأسد يأكلك ، بالجزم لأنّ الشرط المقدّر إن قدّر مثبتا ، أى فإنّ تدن لم يناسب فعل النهى الّذى جعل دليلا عليه ، وإن قدّر منفيّا ، أى فإن لا تدن فسد المعنى ، بخلاف لا تدن من الأسد تسلم ، فإنّ الشرط المقدّر منفىّ ، وذلك صحيح فى المعنى والصناعه ، وعن الكسائيّ فى إجازته الجزم إنّه يقدّر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينه المعنويّه على القرينه اللفظيّه ، وهذا وجه حسن ، إذا كان المعنى مفهوما.

الثانى : لا فى نحو : إن لا تكفر تدخل الجنّه نافيه ، كما جزم به المرادىّ وابن هشام وغيرهما ، قيل : وظاهر قول ابن مالك فى الألفيه [من الرجز] :

۷۴۰ - وشرط جزم بعد نهى إن تضع

إن قيل لا دون تخالف يقع

۱- صحيح مسلم ، ۱ / ۸۴ ، رقم ۶۶.

۲- سنن ابن ماجه ، ص ۲۴۶ ، رقم ۱۰۱۶.

۳- أبو طلحه زيد بن سهل بن الأسود الأنصارى ، صحابيّ ، وكان جهير الصوت ، وفى الحديث : لصوت أبى طلحه فى الجيش خير من ألف رجل ، مات سنه ۳۴ ه. الأعلام للزركلى ، ۳ / ۹۷.

أنّ المراد إن تضع أن قبل لاء الناهيه ، وعلى ذلك شرحه الشاطبيّ.

الثالث : قضيه اقتصار المصنّف على ما ذكره من الجوازم لفعل واحد ولفعلين أنّ الجزم لا تكون بغيره ، وهو مذهب البصريّين ، وأجاز الكوفيّون جزم المسبّب عن صله الّذى والنكره الموصوفه تشبيها بجواب الشرط ، نحو : الّذى يأتينى أحسن إليه ، وكلّ رجل يأتينى أكرمه ، واختاره ابن مالك ، قال الشاعر [من الكامل] :

٧۴١ - لا تحفرن بئرا تريد أخا بها

فإنّك فيها أنت من دونه تقع

كذلك الّذى يبغى على الناس ظالما

تصبه على رغم عواقب ما صنع (١)

وأنشد الروزبانى [من طويل] :

٧۴٢ - وكلّ امرئ يبغى على الناس ظالما (٢)

وهذا عند البصريّين من الضروره ، بحيث لا يقاس عليه.

١- أنشدهما ابن الإعرابى ولم ينسبهما إلى شاعر. اللغه : يبغى : يتسلط ويظلم.

٢- لم أقف على صدر هذا البيت أو عجزه.

أفعال المدح والذّم

صمديه

فصل : فى أفعال المدح والذّم : أفعال وضعت لإنشاء مدح أو ذمّ ، فمنها «نعم» و «بئس» و «ساء» وكلّ منها يرفع فاعلا معرّفا باللام ، أو مضافا إلى معرّف بها ، أو ضميرا مستترا مفسّرا بتمييز. ثمّ يذكر المخصوص مطابقا للفاعل ، ويجعل مبتدأ مقدّم الخبر ، أو خبرا محذوف المبتدأ ، نحو : نعم المرأه هند ، وبئس نساء الرّجل الهندات ، وساء رجلا زيد ، ومنها «حبّ» و «لا حبّ» وهما كنعم وبئس ، والفاعل «ذا» مطلقا ، وبعده المخصوص ، ولك أن تأتى قبله أو بعده بتمييز أو حال على وفقه ، نحو : حبّذا الزيدان ، وحبّذا زيد راكبا ، وحبّذا امرأه هند.

شرح

اشاره

فصل فى أفعال المدح والذّم : أفعال وضعت لإنشاء مدح أو ذمّ ، فخرج ما يمدح به تجوّزا ، نحو : شرف زيد ، مقصودا به المدح وما هو للإخبار عن المدح والذم ، نحو : مدحت وذممت ، فإنّ شيئا من ذلك ليس موضوعا لإنشاء مدح أو ذمّ ، وفى قوله : مدح أو ذمّ بالتنكير إشاره إلى أنّها للمدح والذمّ العامّين أى اللذين لا خصوصيّه فيهما ، فإنّك إذا قلت : نعم الرجل زيد مثلا ، فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصله بجهه ، وكذا بئس الرجل.

وإنّما قال : لإنشاء مدح أو ذمّ لأنّه إذا قيل : نعم الرجل زيد ، أو بئس الرجل عمرو ، كان إنشاء للمدح أو الذّمّ وإحداثا له بهذا اللفظ ، وليس المدح بموجود فى الخارج فى أحد الأزمنه مقصود مطابقه هذا الكلام له حتّى يكون خبرا ، بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته أو ذمّه على ردائته الموجودتين خارجا ، فقول الأعرابىّ لمن بشّره بمولده فقال : نعم الولد هى ، والله ما هى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى المدح ، إذ لا يمكن تكذيبه فيه ، وإنّما هو إخبار بأنّ الجوده الّتى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصله ، فهو إنشاء متضمّن للإخبار ، فالتكذيب والتصديق أنّما يتسلّطان على ما تضمّنه من الخبر ، لا عليه باعتبار كونه إنشاء ، وكذا الانشاء التعجّبىّ وإلانشاء الّذى فى كم الخبريّه ففى ربّ ، هذا معنى ما قرّره ابن الحاجب ، وأقرّه غيره.

قال الرضىّ : وفيه نظر ، إذ هذا الّذى قرّره يطّرد فى جميع الاخبار ، لأنّك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو ، فلا ريب فى كونه خبرا ، ولا يمكن أن يكذب فى التفضيل ، أو يقال لك : إنّك لم تفضّله ، بل التكذيب أنّما يتعلّق بأفضليه زيد ، وكذا إذا قلت : زيد قائم هو خبر بلا شكّ ، ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار ، بل يدخلانه من حيث القيام ، فيقال : إنّ القيام حاصل ، أو ليس بحاصل. وكذا قوله : والله ما هى بنعم الولد

بيان أنّ النعمه أى الجوده المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابته ، وكذا فى التعجّب وفى كم وربّ ، انتهى.

نعم وبئس وما جرى مجراهما

«فمنها» أى من أفعال المدح والذمّ «نعم وبئس» ، بكسر الأوّل وسكون الثانى ، نحو : (إِنَّا وَجَدْناهُ صابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ) [ص / ۴۴] ، ونحو : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) [الكهف / ۵۰] ، وأصلهما فعل بفتح الفاء وكسر العين ، وقد يردان به ، قال طرفه [ابن العبد من الرمل] :

۷۴۳ - ما أقلّت قدم أنّهم

نعم الساعون فى الأمر المبر (۱)

وقد يقال : نعم وبئس بسكون العين وفتح الفاء تخفيفا. قال أبو حيّان : ولم يذكروا له شاهدا. ونعم وبئس بكسر العين والفاء معا اتباعا قال تعالى : (إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ) [النساء / ۵۸]. ويقال فى بئس : بئس ، بفتح الباء وبياء ساكنه مبدله من الهمزه على قياس ، حكاه الأخفش والفارسىّ.

قال بعضهم : والأفصح نعم بكسر الفاء وسكون العين ، وهى لغه القرآن ، ثمّ نعم بكسرهما وعليه : (فَنِعِمَّا هِيَ) [البقره / ۲۷۱] ، ثمّ نعم بفتح الفاء وكسر العين ، وهى الأصليّه ، ثمّ نعم بفتح الفاء وسكون العين ، والقول بفعليتها مذهب البصريّين والكسائىّ من الكوفيّين بدليل اتّصال التاء الساكنه بهما عند جميع العرب. وفى الحديث : من توضّأ يوم الجمعه فبها ونعمت (۲). وتقول : بئست المراه حماله الحطب.

وذهب الكوفيّون سوى الكسائىّ إلى أنّهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما ، كما فى قول بعضهم ، وقد بشّر ببنت : والله ما هى بنعم الولد. وقول آخر ، وقد سار إلى محبوبته على حمار بطىء السير : نعم السير على بئس العير. ووهم الدمامينىّ فى تفسيره السير هنا بقوله شىء يقدّ من الجلد ، ويجعل فى عنق البهيمه. وأجيب عن ذلك بأنّه مؤوّل بحذف الموصوف وصفته وإقامه معمول الصفه مقامهما ، والتقدير ما هى بولد مقول فيه : نعم الولد ، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير ، فحرف الجرّ فى الحقيقه إنّما دخل على اسم محذوف.

وفى حكايه الخلاف فى حقيقتهما طريقه أخرى ، وهى الّتى حرّرها ابن عصفور فى تصانيفه المتأخّره ، فقال : لم يختلف أحد من البصريّين فى أنّ نعم وبئس فعلان ، وإنّما

۱- اللغه : المبر : اسم الفاعل من أبرّ فلان على أصحابه ، أى : غلبهم أى : هم نعم الساعون فى الأمر الغالب الّذى عجز الناس عن دفعه.

۲- سنن الترمذی ، ۲ / ۳۶۹ ، رقم ۴۹۷.

الخلاف بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فالبصريّون يقولون : نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان ، والكسائيّ يقول : هما اسمان محكيّان بمترله تأبّط شرّا ، فنعم الرجل عنده اسم للمدوح ، وبئس الرجل اسم للمذموم ، وهما فى الأصل جملتان نقلتا عن أصلهما ، وسمّى بهما.

والفرّاء يقول : الأصل فى نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو ، فحذف الموصوف الّذى هو رجل ، وأقيمت الصفه الّتى هى الجمله من نعم وبئس وفاعلهما مقامه ، فحكم لها بحكمه ، فنعم الرجل ، وبئس الرجل رافعان لزيد وعمرو ، كما لو قلت : ممدوح زيد ، ومذموم عمرو ، كذا فى التصريح. وقال ابن هشام فى البهجه المرضيه : الخلاف فى فعليه نعم وبئس قد نقله الأصحاب فى مسائل الخلاف ، انتهى.

والصحيح أنّهما فعلان جامدان للزومهما إنشاء المدح والذّمّ على سبيل المبالغه ، فنقلتا عمّا وضعتا له من الدلاله على المضى ، وصارتا للإنشاء ، فنعم منقوله من قولك : نعم الرجل ، إذا أصاب نعمه ، وبئس منقوله من قولك : بئس الرجل إذا أصاب بؤسا.

«وساء» بالمدّ وهى ملحقه ببئس ، فإنّها فى الأصل سوء بالفتح ، فحوّلت إلى فعل بالضّمّ ، فصارت فعلا قاصرا ، ثمّ ضمّنت معنى بئس ، فمنعت التصرّف. وكلّ فعل ثلاثىّ صالح للتعجّب منه ، فإنّه يجوز استعماله على فعل بضمّ العين ، إمّا بالإصاله كظرف ولؤم ، أو بالتحويل من مفتوح العين أو مكسورها كضرب وفهم ، ثمّ يجرى مجرى نعم وبئس فى إفاده المدح والذّمّ وفى حكم الفاعل وحكم المخصوص الآتى بيانه ، واستثنى الكسائىّ علم وجهل وسمع ، فلا يجوز تحويلها إلى فعل بل استعمل استعماله باقيه على حالها.

فاعل أفعال المدح والذمّ

«وكلّ» منها أى من نعم وبئس وساء ومثلها ما جرى مجراها يرفع فاعلا مظهرا معرّفا بأل ، نحو : (نِعْمَ الْمَوْلى) [الأنفال / ۴۰] ، (وَلَبِئْسَ الْمِهادُ) [البقره / ۲۰۶] ، وساء الرجل أبو جهل ، وفهم الرجل زيد ، وخبث الرجل عمرو.

واختلف فى أل هذه ، فقال الجمهور : هى جنسيّه ، ثمّ اختلفوا ، فقيل : للجنس حقيقه. فالجنس كلّه ممدوح أو مذموم ، والمخصوص مندرج تحته ، لأنّه فرد من أفراده ، ثمّ نصّ عليه ، كما ينصّ على الخاصّ بعد العامّ الشامل له ولغيره ، وهو المشهور ، ونقله ابن أياز فى شرح الفصول عن أبى على وعبد القاهر الجرجانىّ ، ونسب إلى سيبويه ، و

ردّ بأنّه يؤدّى إلى التكاذب فى نحو قولك : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، وقيل : للجنس مجازا ، لأنّه لم يقصد غير مدح معيّن أو ذمّه ، لكنّه جعل جميع الجنس مبالغه.

وقال قوم : هى عهديّه ، ثمّ اختلفوا ، وقيل : عهديّه ذهنيّه ، كما تقول : اشتريت اللحم ، ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدّم. وأريد بذلك أن يقع إبهام ، ثمّ يأتى التفسير بعده تفخيما للأمر ، وقيل : عهديّه شخصيّه ، والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم ، فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، فكأنّك قلت : زيد نعم هو ، وهو قول ابن ملكون والجواليقىّ (١) والشلوبين الصغير (٢) ، واستدلّوا عليه بتثنيه وجمعه ، ولو كان عباره عن الجنس ، لم يسغ فيه ذلك.

«أو مضافا إلى معرّف بها» أى بأل ، نحو : (وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ) [النحل / ٣٠] ، ولبئس دار المتكبرين ، وساء حطب النار أبو لهب ، أو مضافا إلى مضاف إلى معرّف بها كقوله [من الطويل] :

٧٤٤ - فنعم ابن أخت القوم غير مكذّب

... (٣)

قيل : أو مضافا إلى ضمير عائد إلى معرّف بها كقوله [من الطويل] :

٧٤٥ - فنعم أخو الهيجاء ونعم شهابها (٤)

والأصحّ أنّه لا يقاس عليه لقلّته ، وأجاز الفرّاء أن يكون مضافا لنكره كقوله [من البسيط] :

٧٤٦ - فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم

... (٥)

ونقل إجازته عن الكوفيّين وابن السّراج وخصّه سائر البصريّين بالضروره ، وزعم صاحب البسيط أنّه لم يرد نكره غير مضافه ، وليس كذلك ، بل ورد ، ولكنّه أقلّ من المضاف كقوله [من الوافر] :

٧٤٧ - نياف القرط غرّاء الثّنايا

ورید للنساء ونعم نيم (٦)

١- موهوب بن أحمد الجواليقىّ النحوىّ اللغوىّ ، كان إماما فى فنون الأدب ، وكان فى اللغه أمثل منه فى النحو ، صنف : شرح أدب الكاتب ، ما تلحن فيه العامّه ، ما عرّب من كلام العجم. مات سنه ۴۶۵. بغيه الوعاه ٢ / ٣٠٨.

٢- محمد بن على بن محمد المالقىّ يعرف بالشّلوبين الصغير ، شرح أبيات سيبويه شرحا مفيدا وكمل شرح شيخه ابن عصفور

على الجزوليّه ومات سنه ۶۰۶. المصدر السابق ۱ / ۱۸۷.

۳- تمامه «زهير حساما مفردا من حمائل» ، وهو لأبى طالب بن عبد المطلب. يمدح بها زهيرا : اللغه : الحسام : السيف القاطع ، الحمائل : جمع حماله ، وهى علاقه السيف.

۴- لم يسمّ قائله.

۵- تمامه «وصاحب الركب عثمان بن عفّانا» ، وهو لكثير بن عبد الله النهشلى ، أو لاوس بن مغراء ، أو لحسان بن ثابت.

۶- هو لتأبّط شرّا. اللغه : النياف : التامه الطول والحسن. الغرّاء : البيضاء الحسنه ، الثنايا : الأسنان الموجده فى الفم.

تنبيهات : الأوّل : قد يرد الفاعل اسم إشاره متبوعا بذى اللام وعلما ومضافا إلى اسم الجلاله كقوله [من الرمل] :

٧۴٨ - بئس هذا الحىّ حيّا ناصرا

... (١)

وقول سهل بن خيف : شهدت صفين وبئست صفون ، وقول بعض العبادله : بئس عبد الله إن كان كذا ، وقول الشاعر [من الرمل] :

٧۴٩ - بئس قوم الله قوم طرقوا

... (٢)

وكلّ ذلك من الشذوذ ، بحيث لا يقاس عليه. قال الجرمىّ باطّراد المضاف إلى اسم الجلاله وغيره بتأويل ما ورد منه ، ومن العلم على أنّه المخصوص ، والفاعل مضمر ، حذف مفسّره.

الثانى : القول بأنّ كلّا من نعم وبئس يرفع فاعلا مبنىّ على مذهب البصريّين والكسائىّ القائلين بفعليتهما ، وأمّا جمهور الكوفيّين القائلين باسميّتهما ، فقال ابن العلج فى البسيط : ينبغى أن يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم ، أمّا بدلا أو عطف بيان ، ونعم اسم يراد به الممدوح ، فكأنّك قلت : الممدوح الرجل زيد.

الثالث : الجمهور على أنّه لا يجوز الفصل بين نعم وأخواتها وفاعلها بظرف ولا غيره ، وفى البسيط يجوز الفصل لتصرّف هذا الفعل فى رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب ، وقال الكسائىّ يجوز الفصل بمعمول الفاعل نحو : نعم فيك زيدا راغب ، وقال أبو حيّان : فى الشعر ما يدلّ له قال [من الوافر] :

٧۵٠ - ...

وبئس من المليحات البديل (٣)

قال : وورد الفصل بإذن وبالقسم فى قوله [من الطويل] :

٧۵١ - ...

لبئس إذن راعى المودّه والوصل (۴)

وقوله [من الرمل] :

٧۵٢ - بئس قوم الله قوم طرقوا

... (۵)

«أو ضـميرا مسـتترا» فيه وجوبا «مفسّرا بتمييز» مؤخّر عن الفعل مطابق للمخصوص فى الإفراد والتذكير ، وفروعهما عامّ فى الوجود قابل لأل ، فلا يقال : نعم شمسا هذه الشمس ، لأنّ الشمس مفرد فى الوجود ، ولا يفسّر بمثل وغير وأى وأفعل

۱- تمامه «ليت أحياءهم فيمن هلك» ، لم يسمّ قائله.

۲- تمامه«فقروا جارهم لحما وحر» ، وهو مجهول القائل.

۳- صدر «فبادرن الديار يزفن فيها» ، وهو لرفاعه بن عاصم الفقعسى.

۴- صدره «أروح ولم أحدث ليلى زياره» ، وهو لأبى هلال الأحدب.

۵- تقدّم برقم ۷۴۹.

التفضيل ، فلا يقال : نعم أفضل منك زيد ، لأنّه خلف عن فاعل مقرون بأل ، فاشترط صلاحيّته لها ، وقد يحذف عند فهم المعنى كقوله عليه السّلام : من توضّأ يوم الجمعه فيها ونعمت ، أى فبالسنه أخذ ، ونعمت السنه سنه ، فأضمر الفاعل على شريطه التفسير ، وحذف المميّز للعلم به ، ونصّ سيبويه على لزوم ذكره ، وممّن أجاز حذفه ابن عصفور وابن مالك.

اختلاف النحاه فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى كلام واحد

تنبيهان : الأوّل : اختلفوا فى الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر على أقوال : أحدها : المنع مطلقا ، إذ لا إبهام يرفعه التمييز ، وعليه سيبويه والسيرافىّ وجماعه. والثانى : الجواز مطلقا وعليه المبرّد وابن السراج والفارسىّ ، وهو مختار ابن مالك ، قال : ولا يمنع منه زوال الإبهام ، لأنّ التمييز قد يؤتى به للتأكيد ، وممّا ورد منه قوله [من البسيط] :

٧٥٣ - والتغلبيّون بئس الفحل فحلهم

فحلا ... (١)

وقوله [من البسيط] :

٧٥٤ - نعم الفتاه هند لو بذلت

... (٢)

والثالث : وعليه ابن عصفور ، فإن أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما كقوله [من الوافر] :

٧٥٥ - ...

فنعم المرء من رجل تهامى (٣)

فالتمييز هنا أفاد معنى لم يفده الفاعل ، وهو كونه تهاميّا ، وان لم يفد امتنع الجمع.

الثانى : ما حكاه المصنّف من أنّ الفاعل فى نحو : نعم رجلا زيد ضمير ، وأنّ المنصوب تمييز ، هو مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الكسائىّ والفرّاء إلى أنّه لا ضمير فى الفعل ، بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا فى المنصوب ، فقال الكسائىّ : هو حال ، وقال الفرّاء : محوّل عن الفاعل ، والأصل : نعم الرجل زيد ، ويقبح عنده تأخّره عن زيد ، وأجازه الكسائىّ تأخيره عنه. والصحيح رأى الجمهور بدليل قولهم : نعم رجلا كان زيد ، فادخلوا عليه الناسخ.

وحقّ الفاعل أن يذكر بعد الفعل ، ثمّ يذكر المخصوص ، وهو المقصود بالمدح والذمّ بعد الفاعل مطابقا للفاعل فى الإفراد والتذكير وفروعها لكونه عباره عن الفاعل

۱- تمـامه «وأمّهم زلّاء منطبق» ، وهو لجرير بن عطيه. اللغه : زلّاء : المرأه إذا كانت قليله الحم الإليتين ، منطبق : المراد به هنا الّتى تتأزر بما يعظم عجيزتها.

۲- تمامه «ردّ التحيّه نطقا أو بإيماء» ، وهو مجهول القائل. اللغه : الايماء : الاشاره.

۳- صدره «تخيّره فلم يعدل سواه» ، وهو لأبى بكر بن الأسود المعروف بابن شعب الليثى.

فى المعنى ، وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز ، لأنّه قائم مقام الفاعل المضمر ، ولا يجوز تأخّره عن المخصوص إلا فى ضروره خلافا للكوفيّين ، وعلى مذهبهم بنى الحريرى قوله فى الملحه (١) [من الرجز] :

٧٥٦ - تقول منه نعم زيد رجلا

وبئس عبد الله منه بدلا

والسرّ فى ذلك أنّه لمّا كان نعم وبئس للمدح العامّ والذّمّ العامّ الشايعين فى كلّ خصله محموده أو مذمومه المستعبد تحقيقها ، سلكوا بهما فى الأمر العامّ طريقى الإجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير ، فجاؤوا بعد الفعل بما يدلّ على المخصوص بالمدح والذمّ ، حتّى يتوجّه المدح والذمّ إلى المخصوص به أولّا على سبيل الإجمال لكونه فردا من الجنس ، ثمّ عقّبوه بذكر المخصوص ، حتّى يتوجّه المدح والذّمّ إليه ثانيا على سبيل التفضيل ، فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد.

إعراب المخصوص

واختلف فى رفع المخصوص ، فقيل : «يجعل مبتدأ مقدّم الخبر» ، فهو الجمله قبله ، «أو» يجعل «خبرا محذوف المبتدإ» وجوبا ، فتقدير نعم الرجل زيد ، الممدوح زيد ، والوجهان جائزان عند الجمهور. وقال سيبويه وابن الخروف وابن الباذش : يتعيّن الأوّل ، وقيل بتعيّن الثانى ، وقيل : يجعل مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، وإليه ذهب ابن عصفور ، قال ابن مالك فى شرح التسهيل : وليس بصحيح ، لأنّ هذا الحذف لازم ، ولا نجد خبرا يلزم حذفه ، إلا ومحلّه مشغول بشىء يسدّ مسدّه ، وقيل : يجعل بدلا من الفاعل ، وإليه ذهب ابن كيسان ، وردّ بأنّه لازم ، ولا شىء من البدل بلازم (٢).

ومثّل المصنّف رحمه الله للأحكام المذكوره بقوله : «نحو نعم المرأه هند وبئس نساء الرجل الهندات ، وساء رجلا زيد» وتقول أيضا : نعم الرجل زيد ، ونعم رجلا زيد ، ونعم الرجلان الزيدان ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعم المرأتان الهندان ، ونعم المرأتين الهندان ، ونعم الرجال الزيدون ، ونعم رجالا الزيدون ، ونعم النساء الهندات ، ونعم نساء الهندات ، وقس على ذلك.

تنبيهات : الأوّل : للمخصوص أحكام لم يذكرها المصنّف طلبا للاختصار ، ولا بأس بذكرها. ٦)

١- ملحه الإعراب منظومه فى النحو لأبى محمد قاسم بن على الحريرىّ المتوفى سنه ٥١٦.

٢- المشهور والمقبول من هذه الآراء الرأى الأوّل والثانى ، يعنى المبتدأ المؤخّر ، أو خبر لمبتدإ محذوف ، وابن مالك أيضا يختارهما ، وهو يقول : ويذكر المخصوص بعد مبتدأ أو خبر اسم ليس يبدو أبدا (شرح ابن عقيل ٢ / ١٦٦)

فمنها أنّه يغلب أن يختصّ بأن يكون معرفه أو مقاربا لها بالتخصيص ، نحو : نعم الفتى رجل من قريش ، وإن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد بئس كقولك فى نعم الرجل زيد ، وبئس الولد العاق أباه : الرجل الممدوح زيد ، والولد المذموم العاق أباه ، فإن وقع غير مختصّ ولا صالح للإخبار عنه ، بل وقع مباينا له أوّل كقوله تعالى : (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ) [الجمعه / ۵] ، فإنّ الفاعل هنا المثل بالّذين مباين له ، فلو وصفت المثل بالمذموم ، وجعلته مبتدأ ، امتنع فى الظاهر الإخبار عنه بالّذين ، إذ لا يقال : المثل المذموم الّذين ، لأنّ الّذين ليس بمثل فيؤوّل بحذف المضاف ، والتقدير مثل القوم مثل الّذين ، فيصحّ الإخبار به عن الفاعل حينئذ.

ومنها أنّه قد يدخله ناسخ : نحو : نعم الرجل كان زيد ، وبئس الرجل ظننت عمرا ، فالجمله فى الأوّل فى موضع خبر كان وفى الثانى فى موضع مفعولى ظنّ.

ومنها أنّه قد يتقدّم على الفعل ، نحو : زيد نعم الرجل ، فتعيّن كونه مبتدأ على القول بفعليه نعم وبئس ، والجمله بعده خبر ، وعلى القول باسميّتها فجوّزوا أن يكون مبتدأ ، والمخصوص الخبر ، وبالعكس.

ومنها أنّه قد يحذف لدليل يدلّ عليه ، نحو : (نِعْمَ الْعَبْدُ) [ص / ۳۰] أى أيوب و: (فَنِعْمَ الْماهِدُونَ) [الذاريات / ۴۸] أى نحن ، وقيل : إنّما يحذف إذا تقدّم ذكره ، والأكثرون على عدم اشتراطه وتخلّفه إذا حذف صفته ، وهى إن كانت اسما فوقاق ، نحو : نعم الرجل حليم كريم ، أى رجل حليم ، وإن كانت فعلا نحو : نعم الصاحب تستعين به فيعينك ، أى رجل ، فممنوع عند الأكثر ، وجائز عند الكسائىّ ، وغالب إن كان الفاعل ما ، نحو : بئسما تشترون به ، وقليل دونها كالمثال المذكور عند ابن مالك ، وأقلّ منه أن يحذف المخصوص وصفته ، ويبقى متعلّقها كقوله [من الرجز] :

۷۵۷ - بئس مقام الشيخ إمرس إمرس

... (۱)

أى مقام مقول فيه إمرس إمرس ، فحذف المخصوص وصفته ، وأبقى معمول القول.

الثانى : إذا كان المخصوص ، مؤنّثا جاز أن يقال : نعمت وبئست مع تذكير الفاعل ، لأنّهما فى المعنى شى واحد ، نحو : نعمت الثواب الجنّه ، وبئست المقام النار ، والأجود التذكير ، نحو : نعم الثواب الجنّه ، قاله فى التسهيل وشرحه ، وأمّا إذا كان مؤنّثا فقد مرّ فى باب الفاعل أنّ الأجود عدم إلحاق علامه التأنيث أيضا.

۱- تمامه «إمّا على قعو وإمّا اقعنسس» ، وهو مجهول القائل. اللغه : القعو : البكره من خشب : اقعنس : تأخّر ورجع إلى خلف.

الثالث : يجوز فى فاعل الفعل المجرى نعم وبئس الجرّ بالباء الزائده والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله كقوله [من المديد] :

٧٥٨ - حبّ بالزّور الّذى لا يرى

منه إلا صفحه أو لمام (١)

ونحو : فهم زيد والزيدون كرموا رجالا نظرا لما فيه من معنى التعجّب.

حبّذا ولا حبّذا

«ومنها» أى من أفعال المدح والذّمّ «حبّ ولا حبّ ، وهما كنعم وبئس» فحبّ كنعم ، ولا حبّ كبئس ، وتزيد حبّ على نعم بأنّها تشعر بأنّ الممدوح محبوب للقلب وقريب من النفس ، وأصلها حبب بضمّ العين ، أى صار حبيبا محوّلا من حبب بفتحهما ، ثمّ ادغم فصار حبّ ، وألزم منع التصرّف لما مرّ.

تنبيه : دخول لا فى الذمّ على حبّ لا يخلو من إشكال ، لأنّ لا لا تدخل على فعل ماض جامد ، ولا يعمل فى اسم إذا لم يكن جنسا ، ولا يكون غير مكرّره ، إذا لم تعمل فى الاسم الّذى دخلت عليه إلا على قول أبى الحسن وأبى العباس ، وهو ضعيف ، قاله فى التصريح.

«والفاعل» أى فاعل حبّ ولا حبّ «ذا مطلقا» أى فى حاله الإفراد وضدّيه والتذكير وضدّه ، فلا يتغيّر عن الإفراد والتذكير ، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقال : حبّذا زيد ولا حبّذا هند ، وحبّذا الزيدان ، ولا حبّذا الهندان ، وحبّذا الزيدون ، ولا حبّذا الهندات. قال [من الطويل] :

٧٥٩ - ألا حبّذا أهل الملأ غير أنّه

إذا ذكرت مىّ فلا حبّذا هيا (٢)

واختلف فى علّه التزام ذلك ، فقال ابن مالك : لأنّ ذلك كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغيّر كما فى قولهم : فى الصيف ضيّعت اللبن (٣) يقال لكلّ بكسر التاء وإفرادها ، ونسب هذا القول للخليل ، وقال ابن كيسان : لأنّ المشار إليه مضاف محذوف ، و

١- هو للطرماح بن حكيم ، اللغه : صفحه الشىء : جانبه. اللمام : جمع لمّه ، وهى شعر الرأس الّذى يصل إلى شحمه الأذن.

٢- هو لذى الرّمه أو لكثيّر أم شمله. اللغه : الملأ : الجماعه.

۳- ویروی «الصیّف ضیّعت اللبن» والتاء من ضعیف مکسور فی کلّ حال ، إذا خوطب به المذکّر والمونث والاثنان والجمع ، لأن المثل فی الأصل خوطبت به امرأه ، وهی دختنوس بنت لقیط بن زراره کانت تحت عمرو بن عـداس ، وکان شیخا کبیرا ففرکته (فرکته : کرهته) فطلقهـا ، ثمّ تزوّجهـا فتی جمیـل الوجه ، أجـدبت ، فبعثت إلی عمرو تطلب منه حلوبه فقـال عمرو «فی الصـیف ضعیت اللبن» فلمّا رجع الرسول ، وقال لها ما قال عمرو ، ضـربت یـدها علی منکب زوجها ، وقالت : «هـذا ومـذقه خیر» تعنی أنّ هذا الزوج مع عدم اللبن خیر من عمرو. فذهبت کلماتها مثلا. فالأوّل یضـرب لمن یطلب شیئا قد فوّته علی نفسه ، والثانی یضرب لمن قنع بالیسـیر إذا لم یجد الخطیر. وإنّما خصّ الصـیف لأن سؤالها الطلاق کان فی الصـیف ، أو أن الرجل إذا لم یطرق ماشیته فی الصـیف کان مضـیعا لألبانها عند الحاجه. المیدانی ، مجمع الأمثال ، الجزء الثانی ، الطبعه الثانیه ، بیروت ، دار الجیل ۱۴۰۷ ه. ص ۴۳۴.

التقدير فى حبّذا هند مثلا- حبّذا حسن هند. وفى حبّذا زيد ، حبّذا أمره ، أو شأنه ، فالمقدّر المشار إليه مذكّر مفرد ، واقيم المضاف إليه مقامه ، وردّه ابن العلج بأنّه لم ينطق به فى وقت ، وقال الفارسىّ فى البغداديات : لأنّ ذا جنس شايع ، فالتزم فيه الإفراد كفاعل نعم ، إذا كان ضميرا ، ولهذا يجامع التمييز ، فيقال : حبّذا زيد رجلا.

فائده : إنّما لم تغيّر الأمثال ، لأنّ المثل من قبيل الاستعاره ، والاستعاره يجب أن يكون لفظ المشبه به مستعملا فى المشبه ، فلو تطرّق تغيير إلى المثل لما كان لفظ المشبّه بعينه ، فلا- تكون استعاره ، فلا يكون مثلا ، وتحقيق ذلك أنّ المستعار يجب أن يكون اللفظ الّذى هو حقّ المشبه به أخذ منه عاريه للمشبه ، فلو وقع فيه تغيير لما كان هذا هو اللفظ الّذى يختصّ المشبه به ، فلا يكون عاريه ، فلهذا لا يلتفت فى المثل إلى مضربه تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنيه وجمعا ، بل إنّما ينظر إلى مورد المثل.

مثلا إذا طلب رجل شيئا ضيّعه قبل ذلك ، تقول : بالصيف ضيّعت اللبن ، بكسر تاء الخطاب ، لأنّ المثل قد ورد فى امرأه ، وأمّا ما يقع فى كلامهم من نحو : ضيّعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلّم فليس بمثل ، بل مأخوذ من المثل وإشاره إليه. قاله العلامه التفتازانىّ فى شرح التلخيص. وقال بعض المحقّقين : إنّما لم تفتح التاء من قولك : فى الصيف ضيّعت اللبن ، إذا كان المخاطب مذكّرا ، لأنّ المذكّر المخاطب الّذى هو ضرب له المثل يشبه بالمخاطبه الّتى هى مورد المثل ، فهو مؤنّث ادّعاء.

تنبيه : ما ذكره المصنّف من أنّ حبّ فعل وذا فاعلها ، وإنّما باقيان على أصلهما هو المشهور ، وهو قول درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك ، ونسب إلى ظاهر مذهب سيبويه ، وقال ابن خروف بعد أن مثّل بحبّذا زيد : حبّ فعل ، وذا فاعله ، وزيد مبتدأ ، وخبره حبّذا.

هذا قول سيبويه ، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك ، وذهب قوم منهم الأخفش وخطاب (۱) إلى أنّهما ركّبا ، وغلبت الفعليه لتقدّم الفعل ، فصار الجميع فعلا ، وما بعده فاعل ، وذهب المبرّد وابن السرّاج ، ووافقهما ابن عصفور ، إلى أنّهما ركّبا ، وغلبت الاسميّه لشرف الاسم ، فصار الجميع اسما مبتيّا ، وما بعده خبره ، ونسب ابن عصفور هذا القول إلى سيبويه.

۱- خطاب بن يوسف بن هلال القرطبى ، كان من جلّه النحاه ومحققيهم والمتقدّمين فى المعرفه بعلوم اللسان على الإطلاق ، اختصر الزاهر لابن الانبارى ، وله حظّ من قرض الشعر ، وهو صاحب كتاب الترشيح ، ينقل عنه أبو حيّان وابن هشام كثيرا ، بغيه الوعاه ۱ / ۵۵۳.

قلت : وقد مضى فيما نقلته عن الهمع من استدلال سيبويه على حرفيّته ، إذ ما التصريح منه باسميّه حبّذا ، والعهده عليه ، واستدلّ القائلون ببقاء حبّذا على أصلهما بأنّ الأصل عدم التغيير وباقتصارهم على حبّ ، إذا عطف على حبّذا كقوله [من السريع] :

٧٦٠ - فحبّذا ربّا وحبّ دينا (١)

أى فحبّ ذا دينا ، فحذف ، ولم يتغيّر المعنى ، ولا يفعل ذلك بنحو إذما وأخواته من المركّبات الّتى تغيّر حكمها بالتركيب ، واستدلّ مدّعى غلبه الفعليه بقولهم فيما حكى لا يحبّ ذه ، فجاؤوا لها بمضارع ، وردّ بجواز حذف المخصوص كقوله [من الطويل] :

٧٦١ - ألا حبّذا لو لا الحياء وربّما

منحت الهوى ما ليس بالمتقارب (٢)

أى ألا حبّ ذا حالتى معك. ولو كان فاعلا لم يجز ، لأنّ الفاعل لا يجوز حذفه ، وأمّا يحبّذه فمضارع حبّذه ، إذا قال له حبّذا ، لا مضارع حبّذا ، واستدلّ مدّعى غلبه الاسميّه بإكثار العرب من دخول يا عليها من غير استيحاش كقوله [من البسيط] :

٧٦٢ - يا حبّذا جبل الرّيّان من جبل

وحبّذا ساكن الريّان من كانا (٣)

وقوله [من السريع] :

٧٦٣ - يا حبّذا القمراء والليل السّاج

وطرق مثل ملاء النسّاج (٤)

وبعدم الفصل بين حبّ وذا ، وبعدم تصرّف ذا بحسب المشار إليه.

«وبعده» أى بعد الفاعل المخصوص ، ولا يجوز تقدّمه عليه ، إذا لا يفصل بين حبّ وفاعلها ، وإن جاز ذلك فى نعم على قول كما تقدّم ، لأنّ نعم هى الأصل المعقود عليه الباب ، ويجوز فى الأصول لقوّتها ما لا يجوز فى غيرها ، قاله ابن بابشاذ فى شرح الجمل.

ولا تقدّمه على حبّ ذا بجملتها ، وإن جاز فى نعم أيضا لما ذكر ، ولأنّها جاريه مجرى المثل كما مرّ ، ولئلا يتوهّم من قولك مثلا حبّذا كون المراد الاخبار بأنّ زيدا أحبّ ذا إن كان توهّما بعيدا ، نعم يجوز فصله من حبّذا بنداء كقول كثير [من الطويل] :

٧٦٤ - ألا حبّذا يا عزّ ذاك التساير

... (٥)

وبتمييز وحال كما سيأتى ، واختلف فى إعرابه ، فقيل : هو مبتدأ ، والجمله من الفعل والفاعل قبله خبر ، والرابط ذا ، أو العموم إن قلنا : أريد الجنس ، وقيل : مبتدأ محذوف الخبر ، وقيل عكسه ، ويردّ هما أنّه يجوز حذف المخصوص ، فيلزم حذف الجمله

۱- قبله «باسم الإله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا».

۲- هو لمرار (أو لمرداس) بن هماس الطائى.

۳- هو لجرير بن عطيه. اللغه : الريان : جبل ببلاد طى.

۴- هو للحارثى. اللغه : الساج : الساكن ، الملاء : جمع الملاءه : الملحفه.

۵- لم يوجد البيت فى ديوان كثير.

بأسرها من غير دليل وقيل عطف بيان ، وردّ بمجيئه نكره واسم الإشاره معرفه كقوله [من البسيط] :

٧٦٥ - وحبّذا نفحات من يمانيه

تأتيك من جبل الرّيّان أحيانا (١)

وقيل : بدل من ذا ، وردّ بأنّه على نيّه تكرار العامل ، وهو لا يلى حبّ ، وأجيب بعدم اللزوم بدليل أنّك أنت.

«ولك أن تأتى قبله» أى المخصوص «أو بعده بتمييز أو حال على وفقه» أى المخصوص فى الإفراد والتذكير وفروعهما لاتّحادهما فيما صدقا عليه ، ولكونه عباره عن المخصوص ، فلا جرم يوافقه ، وذكر أمثله حبّذا جمله ، فقال : «حبّذا الزيدان» مثال لحبّذا إذا كان بعده المخصوص دون تمييز أو حال ، ونحو «حبّذا زيد راكبا» مثال لما كان بعده حال على وفقه فى التذكير والإفراد ، ومثله حبّذا الزيدان راكبين ، والزيدون راكبين.

وكذا تأتى بالحال قبل المخصوص ، فتقول : حبّذا راكبا زيدا وراكبين الزيدان أو راكبين الزيدون ، وذو الحال هو ذا ، لا المخصوص ، لأنّ المخصوص لا يجىء إلا بعد تمام المدح أو الذّمّ لفظا أو تقديرا ، فالركوب فى نحو الأمثله المذكوره من تمام المدح ، ونحو «حبّذا امرأه هند» مثال لما كان قبله تمييز على وفقه فى التأنيث والإفراد. ومثله حبّذا امرأتين الهندان وحبّذا نساء الهندات ، وكذا إذا كان بعده ، تقول : حبّذا هند امرأه والهندان امرأتين ، والهندات نساء. وإنّما جاز هنا تأخير التمييز عن المخصوص فى السعه دون نعم وبئس كما مرّ ، لأنّ التمييز هنا عن الظاهر ، وهو ذا وهناك عن الضمير المستكن ، ففضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز هنا ، نحو : حبّذا زيد ، وجب الأتيان به اختيارا فى نعم.

والعامل فى الحال والتمييز حبّ اتّفاقا ، وإن كانت غير متصرّفه لأنّ الحال والتمييز تكفى هما رائحه الفعل. وهل تعمل فى غيرهما؟ قال أبو حيّان : لا ينبغى أن يقدّم عليه إلا بسماع ، وقال غيره : تعمل فى ما عدا المصدر كالظرف والمفعول له ومعه ، نحو : حبّذا زيد إكراما له ، وحبّذا وعمرا زيد بخلاف المصدر ، إذ هى غير متصرّفه ، فلا مصدر لها.

تنبيهات : الأوّل : ما ذكره المصنّف رحمه الله من أنّ المنصوب بعد المخصوص أو قبله يكون تمييزا أو حالا ، وهو الحقّ ، وقال الأخفش والفارسىّ والربعىّ : هو حال مطلقا ،

١- هو لجرير. اللغه : النفحات : جمع النفحه : الطيب الّذى ترتاح له النفس ، الريان : اسم جيل ببلاد بنى عامر.

وأبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقا ، وابن عصفور : الجامد تمييز ، والمشتقّ حال ، وأبو حيّان : الجامد تمييز ، والمشتقّ إن أريد تقييد المدح به كقوله [من البسيط] :

٧٦٦ - يا حبّذا المال مبذولا بلا سرف

فى أوجه البرّ إسرارا وإعلانا (١)

فحال وإلا فتمييز ، والمصنّف جوّز وقوعهما ، ولم يفرق بينهما ، فيحتمل أنّه قائل بقول ابن عصفور وبقول أبى حيان.

الثانى : اختلف فى الأولى من تقديم الحال والتمييز على المخصوص وتأخيرهما عنه ، فقال الفارسىّ : الأولى التأخير ، وقال ابن مالك : الأولى التقديم ، وقال الجرمىّ وابن الخروف : هما سواء فى الحال ، ثمّ قال الجرمىّ : تقديم التمييز قليل ، وقال ابن خروف أحسن.

١- البيت بلا نسبه.

التعجّب

صمديه

فصل : فعلا التعجّب فعلان وضعا لإنشاء التعجّب ، وهما : ما أفعله وأفعل به ، ولا يبنيان إلا ممّا يبنى منه اسم التفضيل ، ويتوصّل إلى الفاقد بأشدّ وأشدد به ، ولا يتصرّف فيهما ، وما مبتدأ اتّفاقا ، وهل هى بمعنى شىء ، وما بعدها خبرها ، أو موصوله ، وما بعدها صلتها ، والخبر محذوف؟ خلاف. وما بعد الباء فاعل عند سيبويه ، وهى زائده ، ومفعول عند الأخفش ، وهى للتّعديه ، أو زائده.

شرح

اشاره

هذا فصل فى الكلام على فعلى التعجّب ، وهو انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر جهل سببه ، وخرج عن نظائره ، ومن ثمّ قيل : إذا ظهر السب بطل العجب ، فلا يطلق على الله تعالى أنّه متعجّب ، لأنّه سبحانه لا يخفى عليه خافيه ، وما ورد منه فى كلامه عزّ وجلّ كقوله : (فَما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) [البقره / ١٧٥] مصروف إلى المخاطب ، أى يجب أن يتعجّب العباد منه.

أسلوبه

وللتعجّب صيغ كثيره تدلّ عليه ، فمنها ما هو بالقرينه ، نحو قوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ) [البقره / ٢٨] وقوله عليه السّلام : سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس (١) ، وقولهم : ناهيك به ، ولله درّه وواها له.

ومنها ما هو بالوضع ، وهو صيغتان ، يقال لهما : «فعلا التعجّب». وحدّهما المنصف رحمه الله بقوله : «فعلان وضعا لانشاء التعجّب» ، فخرج نحو : عجبت وتعجّبت ، لأنّها ليسا لإنشاء التعجّب بل للإخبار ، نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، لأنّها وإن كانا فعلين للإنشاء فليسا لإنشاء التعجّب ، بل لإنشاء غيره ، وهو المدح والذّم ونحو : قاتله الله من شاعر ، ولا شلّ عشره (٢) ، فإنّما وإن كانا فعلين لإنشاء التعجّب ، لكن لا يدلّان عليه بالوضع بل بالقرينه.

«وهما» أى فعلا التعجّب «ما أفعله وأفعل به» ، نحو : ما أحسن زيدا وأحسن بزيد ، ولا يخفى أنّ فعلى التعجّب صارا علمين على هاتين الصيغتين بجملتها ، فالمفيد للتعجّب هو الصيغه كلّها لا الفعل فقط.

شروط الفعل الّذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشرا

«ولا يبنيان إلا ممّا يبنى منه اسم التفضيل» ، وهو كلّ فعل ثلاثىّ تامّ متصرّف مثبت قابل للتفاضل مبنىّ للفاعل

۱- صحیح بخاری ، ۱ / ۱۸۷ ، رقم ۲۷۶.

۲- لا شل عشره : أی أصابعه. لسان العرب ۲ / ۲۰۸۰.

غير مصوغ منه أفعل لغير تفضيل. فلا يبنيان من غير فعل ككلب وحمار ، فلا يقال : ما أكلبه ، ولا ما أحمره ، وشذّ ما أقمنه ، وما أجدره ، بنوا الأوّل من قولهم : هو قمن بكذا ، والثانى من قولهم : هو جدير بكذا ، والمعنى فيهما ما أحقّه بكذا.

ولا من غير ثلاثىّ ، والمراد به ما كان حروفه ثلاثه ، كما هو اصطلاح النّحويّين ، وشذّ ما أعطاه للدارهم ، وما أولاه للمعروف ، وما أتقاه ، وما أملأ القربه ، لأنّه من اتّقى بتشديد التاء ، وامتلأت ، وإن كان قد سمع تقى بمعنى خاف ، وملأ بمعنى امتلأ لندورهما ، ولا من ناقص ، ولا من جامد ، وشذّ ما أعساه وأعس به ، أى ما أحقّه وأحقق به ، ولا من منفىّ ، ولا من غير قابل للتفاضل ، ولا من مبنىّ للمفعول ، وشذّ ما أخضره من وجهين : الزياده على الثلاثه ، والبناء للمفعول ، لأنّه من اختصر بالبناء للمفعول ، ولا من مصوغ منه أفعل لغير تفضيل من حيث أنّ كلّا منهما للمبالغه والتاكيد ، ويساويهما فى الوزن.

تنبيه : قال الرضىّ : يزيد فعل التعجّب على اسم التفضيل بشرط ، وهو أنّه لا يبنى إلا ممّا وقع ، واستمرّ بخلاف التفضيل ، فإنّك تقول : أنا أضرب منك غدا ، ولا يتعجّب إلا ممّا حصل فى الماضى واستمرّ ، حتّى يستحقّ أن يتعجّب منه ، أمّا الحال الّذى لم يتكامل بعد ، والمستقبل الّذى لم يدخل فى الوجود ، والماضى الّذى لم يستمرّ ، فلا يستحقّ التعجّب منهما ، انتهى.

كيفيه التعجّب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط الثمانيه

«ويتوصّل إلى الفاقد» بعض الشروط المذكوره ، إذا أريد التعجّب منه «بما أشدّ وأشدد» أو نحوهما ممّا مرّ ، ويجعل مصدر الفاقد منصوبا بعد «ما أشدّ» ونحوه ، ومجرورا بالباء بعد أشدد ونحوه ، فتقول فى الأوّل : ما أشدّ أو أضعف دحرجته ، أو انطلاقه ، أو بياضه ، أو عرجه ، وفى الثانى أشدد بدحرجته أو بانطلاقه أو ببياضه أو بعرجه ، ويؤتى بمصدر المنفىّ والمبنىّ للمفعول غير صريح ، نحو : ما أكثر أن لا يقوم ، وما أعظم ما ضرب بالبناء للمفعول ، وأكثر بأن لا يقوم وأعظم بما ضرب ، وأمّا الفعل الناقص فإن قلنا : له مصدر ، وهو الصحيح ، أوتى به صريحا ، تقول : ما أشدّ كونه جميلا ، وأشدد بكونه جميلا ، وإن قلنا : لا مصدر له ، أوتى له بمصدر مؤوّل ، نحو : ما أكثر ما كان محسنا ، وأشدد بما كان محسنا ، وأمّا الجامد كنعم وغير القابل للتفاضل ك مات فلا يتعجّب منه ألبتّه.

تنبيه : لا يختصّ التوصّل بنحو أشدّ أو أشدد بالفاقد بعض الشروط. بل يجوز فيما استوفاه نحو : ما أشدّ ضرب زيد لعمرو ، وأشدد بضرب زيد لعمرو.

«ولا يتصرّف فيهما» أى فى فعلى التّعجّب المذكورين. قال ابن مالك : اتّفاقا ، ولا يرد عليه تجويز هشام أن يؤتى بمضارع ما أفعله ، فتقول : ما يحسن زيدا ، لأنّه قياس ، ولم يسمع ، فلا يقدح فى الإجماع ، وعلّه جمودهما تضمّنها معنى حرف التعجّب الّذى كان يستحقّ الوضع ، ولم يوضع ، ولعدم تصرّفهما امتنع أن يتقدّم عليهما معمولهما ، وإن يفصل بينهما وبين معمولهما ، لا تقول : ما زيدا أحسن ، ولا بزيد أحسن ، وإن قيل : إنّ بزيد مفعول. وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ، ولا أحسن يا زيد بعمرو ، ولا أحسن لو لا بخله بزيد ، واختلفوا فى الفصل بظرف أو مجرور متعلّقين بالفعل.

فذهب الأخفش والمبرّد وأكثر البصريّين إلى المنع ، وذهب الفرّاء والجرمىّ والمازنىّ والزجاج والفارسىّ وابن خروف والشلوبين إلى الجواز ، والصحيح لقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب ، وقوله [من الطويل] :

٧٦٧ - أقيم بدار الحزم مادام حزمها

وأحر إذا حالت بأن أتحوّلا (١)

ولو تعلّق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجّب ، لم يجز الفصل به اتّفاقا ، كما قال ابن مالك فى شرح التسهيل لا يقال : ما أحسن فى المسجد معتكفا ، ولا أحسن عندك بجالس.

«وما» فى ما أفعله اسم (٢) «مبتدأ اتّفاقا» ، أمّا كونه اسما فلأنّ فى أفعل ضميرا يعود عليها ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وأمّا كونه مبتدأ ، فلأنّها مجرّده عن العوامل اللفظيّه للإسناد إليها. قيل : وما روى عن الكسائىّ من أنّها لا موضع لها من الإعراب فشاذّ ، ولا يقدح فى الأجماع.

«وهل هى» نكره تامّه «بمعنى شىء»؟ وابتدأ بها لتضمّنها معنى التعجّب أو للابهام ، وما بعدها خبرها فموضعه رفع «أو» هى «موصوله» بمعنى الّذى فهى مبتدأ «وما بعدها صلتها» فلا محلّ له من الإعراب «والخبر محذوف» وجوبا ، فتقدير ما أحسن زيدا الّذى ، أحسن زيدا شىء عظيم ، فيه «خلاف».

قال سيبويه والجمهور بالأوّل ، والأخفش بالثانى ، وله قول آخر بأنّها نكره ، موصوفه وما بعدها صفتها ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير شى أحسن زيدا عظيم ، وردّ قولاه ، بأنّ فيه التزام حذف الخبر دون شىء يسدّ مسدّه (٣) ، ولا نظير له. ».

١- هو لأوس بن حجر.

٢- سقط اسم فى «ح».

٣- دون شىء مسدّه «ح».

وقال الفرّاء وابن درستويه : هى استفهاميّه ، دخلها معنى التعجّب ، وما بعدها خبرها ، وردّ بأنّ مثل ذلك لا يليه غالبا إلا الأسماء ، نحو : (فَأَصْحابُ الْمَيْمَنَةِ ما أَصْحابُ الْمَيْمَنَةِ) [الواقعه / ٨] ، وما ملازمه للفعل. ونقل ابن مالك هذا القول فى شرح التسهيل عن الكوفيّين ، وهو موافق لقولهم باسميّه أفعل.

والأصحّ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، لأنّ قصد المتعجّب الإعلام بأنّ المتعجّب منه ذو مزيّه ، إدراكها جلىّ ، وسبب الاختصاص بها خفىّ ، فاستحقّت الجمله المعبّر بها عن ذلك أن تفتتح بنكره غير مختصّه ، ليحصل بذلك إبهام متلوّ بإفهام ، ولا ريب أنّ الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجّب منه ، إذ لا يكون إلا مختصّا ، فتعيّن كون الباقى وهو ما مقتضيا للإبهام.

«وما بعد الباء» من أفعل به «فاعل» لأفعل «عند سيبويه» وجمهور البصريّين «والباء زائده» قالوا : إنّ أفعل لفظه الأمر ، ومعناه الخبر ، وهو فى الأصل فعل ماض على صيغه أفعل بفتح العين بمعنى صار ذا كذا ، كما قالوا : أورق الشجر ، وأزهر النبات ، وأغدّ البعير ، بمعنى صار ذا ورق وذا زهر وذا غدّه ، ثمّ غيّرت الصيغه الماضويّه إلى صيغه الأمر لأجل المبالغه ، يقولون : كن ما شئت ، إذا أرادوا المبالغه ، فقبح إسناد صيغه الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء فى الفاعل لإصلاح اللفظ بصيرورته على صوره المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ، وبذلك زيادتها بخلافها فى نحو : (كَفى بِاللهِ) [الفتح / ٢٨] فيجوز تركها لعدم القبح. وضعف هذا القول من أوجه :

أحدها : استعمال أفعل للصيروره قياسا ، وليس بقياس.

الثانى : وقوع الظاهر فاعلا لصيغه الأمر بغير لام ولم يسمع.

الثالث : زياده الباء فى الفاعل ، وهو قليل ، وإنّما المطّرد عكسه.

الرابع : جعل الأمر بمعنى الماضى ولم يعهد ، وإنّما المعهود عكسه ، نحو : اتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه ، أى ليتّق.

وما بعد الباء «مفعول به عند الأخفش» وجماعه من الكوفيّين والبصريّين.

وهى أى الباء للتعديه أو زائده فى المفعول به كما فى قوله تعالى : (وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَهِ) [البقره / ١٩٥] ، ومبنى هذين الوجهين على أنّ الهمزه فى أفعل للتعديه أو للصيروره ، فإن كانت للتعديه ، وهو الأولى لقلّه همزه الصيروره ، فالياء زائده ، ولا يجوز أن تكون للتعديه ، وإلا اجتمع حرفا تعديه.

فعلى هذا يكون أحسن ، من قولك : أحسن بزيد ، أمرا من أحسنت زيدا ، أى جعلته حسنا ، ثمّ زيدت الباء ، فقيل : أحسن بزيد ، وإن كانت للصيروره ، كما أجازه الزجاج ،

فالباء للتعديه ، والأصل أحسن زيد ، أى صار ذا حسن ، ثمّ جئ بباء التعديه ، فقيل : أحسنت بزيد ، أى جعلته صائرا ذا حسن ، فمعنى الأمر من ذلك صيّر زيدا صائرا ذا حسن ، فالتصير مستفاد من باء التعديه ، وكونه صائرا ذا كذا مستفاد من صيغه أفعل الّتى همزتها بمعنى الصيروره. وأفعل على هذا القول أعنى كون ما بعد الباء مفعولا به أمر حقيقه ، لا بمعنى الماضى كما قال سيبويه.

وفيه ضمير كما فى كلّ مثال أمر ، واختلف فى مرجعه ، فقال ابن كيسان من الكوفيّين : الضمير للحسن المدلول عليه بأحسن ، كأنّه قيل : أحسن يا حسن بزيد ، أى دم به ، ولذلك كان الضمير مفردا على كلّ حال. قال الرضىّ : وفيه تكلّف وسماجه ، وأيضا نحن نقول : أحسن بزيد يا عمرو ، ولا يخاطب شيئان فى حاله واحده ، إلا أن يقول معنى خطاب الحسن قد انمحّى.

وقال الفرّاء من الكوفيّين والزجاج من البصريّين وابن خروف والزمخشرىّ من المتأخرى ن : الضمير للمخاطب ، أى أمر لكلّ أحد بأن يجعل زيدا حسنا ، أى يصفه بالحسن ، فكأنّه قيل : صفه بالحسن كيف شئت ، فإنّ فيه منه كلّ ما يمكن أن يكون فى شخص كما قال [من البسيط] :

٧۶٨ - وقد وجدت مكان القولى ذا سعه

فإن وجدت لسانا قائلا فقل (١)

قال الرضىّ : وهذا معنى مناسب للتعجّب بخلاف تقدير سيبويه ، وإنّما التزم إفراد الضمير على هذا القول ، لأنّه كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغيّر كما تقدّم.

تنبيهات : الأوّل : ما ذكره المصنّف من أنّ أفعل بفتح العين وأفعل بكسرها فعلان ، هو الصحيح ، أمّا أفعل بكسر العين فأجمعوا على فعليته ، وشذّ ما ذهب إليه ابن الأنبارىّ ، فقال : إنّه اسم. قال المرادىّ : ولا وجه له ، وأمّا أفعل بفتح العين فالقول بفعليته مذهب البصريّين والكسائىّ من الكوفيّين للزومه مع ياء المتكلّم نون الوقايه ، نحو : ما أفقرنى إلى رحمه الله ، ففتحته بناء كالفتحه فى زيد ضرب عمرا ، وما بعده مفعول به وقال بقيه الكوفيّين : هو اسم لقول العرب : ما أحيسنه وما أميلحه ، والتصغير من خصائص الأسماء.

وأجيب بأنّه شاذّ ، وقد مرّ الكلام على ذلك فى أوّل الكتاب وعلى قولهم : ففتحته إعراب كالفتحه فى زيد عندك ، وذلك لأنّ مخالفه الخبر للمبتدأ (٢) مقتض عندهم نصبه ، و ».

١- البيت للمتنبى.

٢- للانشاء «ح».

أفعل إنّما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما ، وزيدا عندهم مشبّه بالمفعول به ، ولأنّ ناصبه وصف قاصر ، فاشبه قولك : زيد حسن الوجه ، بالنصب.

الثانى : ربّما يتوهّم من قولهم : وأفعل به ، لزوم الإتيان بالباء الزائده مطلقا ، وليس مرادا. قال ابن هشام فى حواشى التسهيل : يجوز حذف الباء إن كان المتعجّب منه أن المصدريّه وصلتها كقوله [من الطويل] :

٧٦٩ - ...

وأحبب إلينا أن نكون المقدّما (١)

أى بأن تكون دون أنّ المشدّده وصلتها لعدم السماع ، فهذا حكم اختصّت به أن عن ان ، ونظيره عسى أن يقوم ، انتهى.

وفى الإرتشاف أنّ الباء زائده لازمه إلا مع أن وصلتها ، فجاز حذفها ، وفى النهايه لا يجوز حذف الباء من أن وأنّ فى التعجّب ، وفى شعر شريف الموسوى (٢) رحمه الله إسقاطها ، قال [من الكامل] :

٧٧٠ - أهون عليك إذا امتلأت من الكرى

إنّى أبيت بليله الملسوع (٣)

انتهى.

وفى الهمع : ويجاء بعد أفعل بباء زائده لازمه ، لا يجوز حذفها ، وقيل : يجوز حذفها مع أن وأنّ المصدريّتين ، فيحصل من هذه النقول فى المساله ثلاثه أقوال : جواز حذف الباء مطلقا ، ومنعه مطلقا ، وعليه صاحب النهايه والهمع ، والتفصيل وعليه الشيخان ابن مالك وابن هشام.

الثالث : لا يتعجّب إلا من معرفه أو نكره مختصّه ، نحو : ما أحسن زيدا ، أو ما أسعد رجلا اتّقى الله ، لأنّ المتعجّب منه مخبر عنه فى المعنى ، فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس ، لأنّه لا فائده فى ذلك ، قاله فى التصريح وغيره.

الرابع : لا يتعيّن ذكر المتعجّب منه ، بل يجوز حذفه فى مثل ما أحيسنه ، إذا دلّ عليه دليل كقول على عليه السّلام [من الطويل] :

٧٧١ - جزى الله عنّى والجزاء بفضله

ربيعه ما أعفّ وأكرما (۴)

١- صدره «وقال نبىّ المسلمين تقدّموا» ، وهو لعباس بن مرداس.

۲- هو الشریف الرضی ولد فی بغداد سنه ۳۵۹ ه. من أصل یرتقی إلی الحسین علیه السّلام وقد تولّی نفابه الأشراف والطالبیین وأماره الحج. له دیوان شعر وجمع نهج البلاغه ، وقد توفّی سنه ۴۰۶ ه .. الجامع فی تاریخ الأدب العربی ۱ / ۸۳۲.

۳- الکری : النعاس.

۴- لیس هذا البیت فی الدیوان المنسوب إلی الإمام علی علیه السّلام بل قد جاء فی الدیوان. جزی الله قوما قاتلوا فی لقائهم لدی البأس خیرا ما أعفّ وأکرما ربیعه أعنی إنّهم أهل نجده وبأس إذا لاقوا خمیسا عرمرما دیوان الامام علی علیه السّلام ص ۱۳۵.

أى ما أعفّها وأكرمها.

وفى المثل أفعل به ، إن كان أفعل معطوفا على آخر مـذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم / ٣٨] ، وقوله [من الرجز] :

٧٧٢ - أعزز بنا وأكف إن دعينا

يوما إلى نصره من يلينا (١)

أى وأكف بنا. وأمّا قوله [من الطويل] :

٧٧٣ - فذلك إن يلق المنيّه يلقها

حميدا وإن يستغن يوما فأجدر (٢)

فشاذّ.

وإنّما جاز حـذفه مع كونه فاعلا عند سـيبويه ، والفاعل لا يحذف ، لأنّه بملازمته الجرّ وبكون الفعل الّذى قبله فى صوره ما فاعله مضـمر ، والجارّ والمجرور بعده مفعول أشـبه الفضله ، فجاز حذفه اكتفاء بما تقدّم. وذهب الفارسىّ وجماعه إلى أنّه لم يحذف ، ولكنّه اسـتتر فى الفعـل حين حـذفت البـاء كمـا فى قولـك : زيـد كفى به كاتبا ، زيـد كفى كاتبا ، وردّه ابن مالك بلزوم إبرازه حينئذ فى التثنيه والجمع ، وإنّ من الضمائر ما لا يقبل الاستتار ، ك نا من أكرم بنا.

الخامس : زاد بعضهم فى التعجّب صيغه ثالثه ، وهى فعل بضمّ العين ، نحو : (كَبُرَتْ كَلِمَةً) [الكهف / ٥] ، وزاد الكوفيّون رابعه ، وهى أفعل بغير ما ، فأجازوا تحويل الثلاثىّ إلى صيغه أفعل ، فتقول : أحسنت رجلا ، واكرمت رجلا ، بمعنى ما أحسنك رجلا ، وما أكرمك ، وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسّكا بقول سيبويه : إنّ أفعل وما أفعله وأفعل به فى معنى واحد ، قاله فى التصريح.

١- لم أقف على قائل البيت.

٢- هو لعروه بن الورد ، الملقّب بعروه الصعإليك. اللغه : المنيّه : الموت.

أفعال القلوب

صمديه

فصل : أفعال القلوب : أفعال تدخل على الاسميه لبيان ما نشأت منه من ظنّ أو يقين. وتنصب المبتدأ والخبر مفعولين ، ولا يجوز حذف أحدهما وحده ، وهى : «وجد» و «ألفى» لتيقّن الخبر ، نحو : (إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آباءَهُمْ ضالِّينَ ،) و «جعل» و «زعم» لظنّه ، نحو : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَراهُ قَرِيباً ،) و «ظنّ» و «خال» و «حسب» لهما ، والغالب فيها الظّنّ ، نحو : حسبت زيدا قائما.

مسأله : وإذا توسّطت بين المبتدإ والخبر ، أو تأخّرت ، جاز إبطال عملها لفظا ومحلّا ، ويسمّى «الإلغاء» نحو : زيد علمت قائم ، وزيد قائم علمت ، وإذا دخلت على الاستفهام أو النّفى أو اللّام أو القسم وجب إبطال عملها لفظا فقط ، ويسمّى «التعليق» ، نحو : (لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى ،) وعلمت لزيد قائم.

شرح

اشاره

هذا فصل فى الكلام على «أفعال القلوب» ، وسمّيت بذلك ، لأنّ معانيها قائمه بالقلب ، وتسمّى أيضا أفعال الشّكّ واليقين ، واليقين هو التصديق الجازم المطابق الثابت ، قال بعضهم : وكأنّهم أرادوا بالشك الظّنّ ، وإلا فلا شىء منها بمعنى الشكّ المقتضى تساوى الطرفين ، وردّ بأنّه من خلط اللغه باصطلاح الميزانيين ، وإلا ففى اللغه الشكّ خلاف اليقين.

«أفعال تدخل على الجمله الاسميه لبيان ما نشأت» تلك الجمله «منه من ظنّ أو يقين» ، كما إذا قلت : ظننت زيدا قائما ، فقولك : علمت لبيان أنّ ما نشأت الجمله عنه ، حين تكلّمت بها ، وأخبرت بها عن قيام زيد إنّما هو الظنّ. وإذا قلت : علمت زيدا قائما ، فقولك : علمت لبيان أنّ منشأ الإخبار بهذه الجمله هو العلم ، وكذلك بواقى الأفعال ، والحاصل أنّ المقصود بالإفاده معانى هذه الأفعال لا الجمله الداخله عليها ، وتلك الجمله فضله متعلّقه بمعانى تلك الأفعال بخلاف الأفعال الناقصه ، فإنّ المقصود بالإفاده الجمله المدخوله لها.

وتنصب المبتدأ والخبر مفعولين ، فما كان مبتدأ يصير مفعولا أوّلا ، وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا ، نحو : حسبت زيدا قائما ، هذا مذهب الجمهور ، وذهب السهيلىّ إلى أنّ المفعولين فى باب ظنّ ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، بل هما كمفعولى أعطى ، فى أنّ الفعل استعمل معهما ابتداء ، قال : والّذى حمل النّحويّين على القول بدخول هذه الأفعال على المبتدإ والخبر أنّهم رأوا أنّه يجوز أن يكون من مفعوليها مبتدأ وخبر ، قال : وهذا باطل بدليل أنّك تقول : ظننت زيدا عمرا ، ولا تقول : زيد عمرو إلا على وجه التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ، إذ القصد أنّك ظننت زيدا عمرا نفسه لا شبه

عمرو (١). وقال أبو حيّان : الصحيح قول النّحويّين ، وليس دليلهم ما توهّمه ، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدإ والخبر ، إذا ألغيت هذه الأفعال ، انتهى ، فتدبّر.

قال بعضهم : وقد يقال معنى قول النحاه : إنّها تدخل على المبتدإ والخبر أنّها تدخل عليهما فى الجمله ، لا أنّها لا تدخل إلا عليهما ، فلا يرد حينئذ ظننت زيدا عمرا وأمثاله ، ثمّ إنّ ما نقل عن السهيلىّ مشكل ، كيف؟ وشواهد الدخول عليهما أكثر من أن تحصر ، وأشهر من أن تذكر ، وذهب الفرّاء إلى أنّ الثانى منصوب على التشبيه بالحال مستدلّا بوقوعه جمله وظرفا وجارّا ومجرورا ، وعورض بوقوعه معرفه وضميرا وجامدا ، وبأنّه لا يتمّ الكلام بدونه.

حذف المفعولين أو أحدهما

«ولا يجوز حذف أحدهما» أى المفعولين «وحده» اقتصارا بالاتّفاق ، لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدإ دون خبر ، ولا بخبر دون مبتدإ قبل دخول الناسخ ، فكذلك بعده ، وأمّا حذفه اختصارا فأجازه الجمهور ، ومنعه طائفه ، منهم ابن الحاجب.

وصحّحه ابن عصفور وأبو إسحاق بن ملكون ، وهو قضيه إطلاق المصنّف ، وحجّتهم أنّ المفعول فى هذا الباب مطلوب من جهتين : من جهه العامل فيه ، ومن جهه كونه أحد جزئى الجمله ، فلمّا تكرّر طلبه إمتنع حذفه ، كذا قالوا ، وما قالوه منتقض بخبر كان ، فإنّه مطلوب من جهتين ، ولا خلاف فى جواز حذفه اختصارا ، وقد ورد السماع هنا بالحذف ، قال تعالى : (وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ) [آل عمران / ١٨٠] ، أى بخلهم ، فحذف المفعول الأوّل ، وكقوله [من الكامل] :

٧٧٤ - ولقد نزلت فلا تظنّى غيره

منّى بمنزله المحبّ المكرم (٢)

أى فلا تظنّى غيره واقعا ، فحذف المفعول الثانى.

وأمّا حذفهما معا اختصارا فجائز بالإجماع ، نحو : (أَيْنَ شُرَكائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) [القصص / ٦٢]. وقوله [من الطويل] :

٧٧٥ - بأىّ كتاب أم بأيّه سنّه

ترى حبّهم عارا على وتحسب (٣)

١- فى «ح» من إلا على وجه التشبيه حتّى هنا محذوف.

٢- هو لعنتره بن شدّاد العبسى. اللغه : المحبّ : اسم المفعول من أحبّ ، وهو القياس ، ولكنّه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : المحبوب ، أو الحبيب ، مع أنّهم هجروا الفعل الثانى ، وفى اسم الفاعل قالوا : محبّ ، من الفعل المستعمل الّذى هو المزيد فيه. لسان العرب ١ / ٧١٣.

٣- هو للكميت.

أى تزعمونهم شركاء ، وتحسبه عارا على.

وأما حذفها اقتصارا فاختلفوا فيه على أقوال :

أحدها : المنع مطلقا ، وعليه الأخفش والجرمىّ وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين ، ونسبه ابن مالك لسيبويه لعدم الفائده ، إذ لا يخلو الانسان من ظنّ ما أو علم ما ، فاشبه قولك : النار حارّه.

الثانى : الجواز مطلقا ، وعليه أكثر النّحويّين ، منهم ابن السّراج والسيرافىّ ، وصحّحه ابن عصفور لوروده ، قال تعالى : (وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ) [البقره / ٢١٦] ، و (أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرى) [النجم / ٣٥] ، أى يعلم ، وقال تعالى : (وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ) [الفتح / ١٢] ، وحكى سيبويه : من يسمع يخل ، وما ذكر من عدم الفاعده ممنوع لحصولها بالإسناد إلى الفاعل.

الثالث : الجواز فى أفعال الظّنّ دون أفعال العلم ، وعليه الأعلم ، واستدلّ بحصول الفائده فى الأوّل دون الثانى ، فإنّ الإنسان قد يخلو من الظّنّ ، فيفيد قوله : ظننت أنّه وقع منه ظّن ، ولا يخلو من علم ، إذ له أشياء يعلمها ضروره كعلمه أنّ الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يفد قوله : علمت شيئا ، وردّ بأنّه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم.

الرابع : المنع قياسا ، والجواز فى بعضها سماعا ، وعليه أبو العلاء إدريس (١) ، فيجوز فى ظنّ وخال وحسب لوروده فيها ، ويمنع فى الباقى ، ونسبه لسيبويه.

تنبيه : جرت عاده النّحويّين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا أو اقتصارا ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثّلونه بنحو : (كُلُوا وَاشْرَبُوا) [البقره / ٦٠] ، أى أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب : من يسمع يخل ، أى يقع منه خيله ، والتحقيق أن يقال : إنّه تاره يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ، أو من أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عامّ ، فيقال : حصل حريق أو نهب ، وتاره يتعلّق بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليها ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوى ، إذ المنوى كالثابت.

ولا يسمّى محذوفا ، لأنّ الفعل ينزّل بهذا القصد مترله ما لا مفعول له ، ومنه : (رَبِّيَ الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ) [البقره / ٢٥٨] ، إذ المعنى ربّى الّذى يفعل الإحياء والإماته. وتاره يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكر أنّ نحو : ما أحسن زيدا ، وهذا النوع الّذى إذا لم يذكر مفعوله قبل محذوف ، قاله فى المغنى.

١- إدريس بن محمد بن موسى الأنصارىّ القرطبىّ أبو العلا ، نحوىّ أديب ، مات سنه ٦٧٤ ه. بغيه الوعاه ١ / ٤٣٦.

ألفاظ أفعال القلوب

«وهى» أى أفعال القلوب «وجد» كوعد ، ومصدرها وجدان عن الأخفش ، ووجود عن السيرافىّ ، «وألفى» أثبتها الكوفيّون وابن مالك احتجاجا بقوله [من البسيط] :

٧٧٦ - قد جرّبوه فألفوه المغيّث إذا

... (١)

وأنكرها البصريّون وابن عصفور ، وقالوا : المنصوب ثانيا حال ، وتأوّلوا البيت بزياده اللام ، وليس بشئ ، إذ التاويل خلاف الأصل ، فالصحيح قول الكوفيّين. وهما لتيقّن الخبر ، أى تفيدان فى الخبر يقينا ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ) [الأعراف / ١٠٢] ، وقوله : (إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آباءَهُمْ ضالِّينَ) [الصافات / ٦٩]. وعدّ غيره بمعناها فعلين أخرى ن :

أحدهما : تعلّم بمعنى اعلم كقوله [من الطويل] :

٧٧٧ - تعلّم شفاء النفس قهر عدوّها

... (٢)

قال ابن مالك : وهى جامده ، لا يستعمل منها إلا الأمر. قاله أبو حيّان وتابع فيه الأعلم ، وليس بصحيح ، لأنّ يعقوب حكى : تعلّمت فلانا خارجا بمعنى علمت ، وقد يجاب بأنّه نادر ، والغالب فيها وقوعها على أنّ وصلتها كقوله [من الطويل] :

٧٧٨ - تعلّم رسول الله أنّك مدركى

... (٣)

وأما إذا كانت بمعنى تكلّف العلم ، فإنّها يتعدّى إلى واحد ، نحو : تعلّم المساله ، وهى متصرّف بلا خلاف.

الثانى : درى فى لغه ، كقوله [من الطويل] :

٧٧٩ - دريت الوفىّ العهد يا عرو فأغتبط

فإنّ اغتباطا بالوفاء حميد (٤)

والغالب فيها أن تتعدّى إلى واحد بالباء نحو : دريت بكذا ، فإذا دخلت عليها الهمزه تعدّت لآخر بنفسها ، نحو : ولا أدريكم.

قال أبو حيّان : عدّ درى من أفعال هذا الباب الكوفيّون وابن مالك ، وأنكرها البصريّون ، ولعلّ البيت من باب التضمين ، ضمّن دريت معنى علمت والتضمين

۱- تمامه «ما الروع عمّ فلا يلوى على أحد» ، ولم يسمّ القائل. اللغه : الروع : الفزع.

۲- تمامه «فبالغ بلطف فى التحيّل والمكر» ، وهو لزياد بن سيّار. اللغه : القهر : الغلبه ، التحيّل : استعمال الحيله.

۳- تمامه «وأنّ وعيدا منك كالأخذ باليد» ، وهو لأسيد بن أبى إياس الهذلىّ ، أو لمساريه بن زنيم.

۴- لم ينسب البيت إلى قائل معيّن. اللغه : اغتبط : أمر من الغبطه ، وهى أن تتمنّى مثل حال الغير من غير أن تتمنّى زوال حاله عنه.

لا ينقاس ، ولا ينبغى أن يجعل أصلا حتّى يكثر ، ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين (١) ، انتهى.

«وجعل وزعم» بفتح العين ، ومصدرها زعم - مثلث الزاء - وهما «لظّنه» أى يفيدان فى الخبر ظنّا ، نحو قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلائِكَهَ الَّذِينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إِناثاً) [الزخرف / ١٩] ، وقال الشاعر [من الخفيف] :

٧٨٠ - زعمتنى شيخا ولست بشيخ

إنّما الشيخ من يدبّ دبيبا (٢)

والأكثر وقوعها على أن وأنّ وصلتهما ، فتسدّ مسدّ مفعوليهما كما قال سيبويه والجمهور خلافا للأخفش ، حيث زعم أنّ المفعول الثانى محذوف ، وقول بعضهم : إنّ الخبر محذوف سهو ، نحو : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا) [التغابن / ٧] ، وقول الشاعر [من الطويل] :

٧٨١ - وقد زعمت أنّى تغيّرت بعدها

ومن ذا الّذى يا عزّ لا يتغيّر (٣)

وقد يستعمل لليقين ، نحو : الله موف للناس ما زعموا ، ذكره الرضىّ ، وعبّر عنه بالتحقيق. قال السيرافىّ : والزعم قول يقترن به الاعتقاد ، صحّ أو لم يصحّ. وقال ابن دريد : أكثر ما يقع على الباطل ، وفى الإيضاح زعم بمعنى علم فى قول سيبويه. وقال غيره يكون بمعنى اعتقد ، فقد يكون علما ، وقد يكون تقليدا ، ويكون أيضا ظنّا غالبا ، وقيل : يكون بمعنى الكذب قاله فى الهمع.

وعدّ جماعه بمعناهما ثلاثه أفعال أخر :

أحدها : حجا والمضارع يحجو كقوله [من البسيط] :

٧٨٢ - قد كنت أحجو أبا عمر وأخا ثقه

حتّى ألمّت بنا يوما ملمّات (٤)

الثانى : عدّ ، أثبتها الكوفيّون وبعض البصريه ، ووافقهم ابن أبى الربيع وابن مالك ، كقوله [من الطويل] :

٧٨٣ - فلا تعدد المولى شريككَ فى الغنى

ولكنّما المولى شريككَ فى العدم (٥)

أى لا تظنّ ، وأنكرها أكثرهم.

الثالث : هب ، أثبتها الكوفيّون وابن مالك ، كقوله [من المتقارب] :

۱- من باب التضمین حتّی هنا محذوف فی «س».

۲- البیت لأبی أمیه أوس الحنفی. اللغه : یدبّ : یمشی مشیا رویدا.

۳- البیت لکثیر عزّه.

۴- نسب هـذا البیت إلی تمیم بن مقبـل ، وإلی أبی شـنبل الأـعربی. اللغه : أحجو : أظنّ ، ألمّت : نزلت ، الملمـات : جمع ملمّه ، وهی النازله من نوازل الدهر.

۵- البیت للنعمان بن بشیر. اللغه : لا تعدد : لا تظنّ ، المولی : هنا بمعنی الحلیف أو الناصر ، العدم : الفقر.

٧٨۴ - فقلت أجرنى أبا مالك

وإلا فهبنى امرء مالكا (١)

وهى جامده ، ولم تستعمل فيما سوى الأمر ، والغالب تعديتها إلى صريح المفعولين كما فى البيت ، ووقوعها على أن وصلتها نادر ، حتّى زعم الحريرىّ أنّ قول الخواصّ : هب أنّ زيد قائم لحن. قال ابن هشام ، وذهل عن قول القائل : هب أنّ أبانا كان حمارا ونحوه.

وأنكر البصريّون تعديتها إلى مفعولين ، واضطرب فيها ابن عصفور ، فمرّه قال :

يتعدّى إلى واحد بدليل تنكير الثانى ، ومرّه قال يتعدّى إلى اثنين بدليل مجيئه معرفه ونكره. إلا أنّه جعله أمرا من وهب الّتى بمعنى صيّر.

«وعلم ورأى» وهما «للأمرين» أى الظنّ واليقين و «الغالب» منهما «اليقين» ، نحو قوله تعالى : (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ) [محمد / ١٩] ، (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِناتٍ) [الممتحنه / ١٠] ، فالأولى لليقين ، والثانيه للظّنّ ، وقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً* وَنَراهُ قَرِيباً) [المعارج / ٧ و ٨] الأولى للظّنّ ، والثانيه لليقين.

«وظنّ وخال وحسب لهما» ، أى للأمرين الظّنّ واليقين «والغالب فيها الظنّ» وهو فى ظنّ نحو قوله تعالى : (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَما نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ) [الجاثيه / ٣٢] ، وقول الشاعر [من الطويل] :

٧٨٥ - ظننتك إن شبّت لظى الحرب صاليا

فعرّدت فيمن كان عنها معرّدا (٢)

واليقين فيها نحو : (يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ) [البقره / ۴۶] وما أحسن قول بعض الأدباء يرثى المعظم عيسى [من الرجز] :

٧٨۶ - أظنّ قد مات النّدى

والظنّ قد يأتى بمعنى اليقين (٣)

والظّنّ فى خال كقوله [من الطويل] :

٧٨٧ - إخالك إن لم تغضض الطّرف ذا هوى

يسومك ما لا يستطاع من الوجد (۴)

واليقين فيها نحو قوله [من المنسرح] :

٧٨٨ - ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا

أشكو إليكم حموّه الألم (٥)

ص: ٧١٣

١- البيت لابن همام السلولى. اللغه : أجرنى : اتّخذنى جارا تدفع عنه وتحميه ، هبنى : عدنى واحسبنى.

٢- لم ينسب البيت إلى قائل معين. اللغه : شبّت : توقّدت ، الظى. الالتهاب ، صاليا : محترقا ، عرّدت : هربت.

٣- اللغه : الندى : الجود والسخاوه والخير.

٤- البيت مجهول القائل. اللغه : إخال : أظن والقياس أخال ، ولكن بكسر الألف أفصح وأكثر استعمالا ، تغضض الطرف : تخفضه استحياء وخزيا ، يسوم : يذهب حيث يشاء ، الوجد : السرور.

٥- لم يعيّن قائله. اللغه : حموه الألم : سورته.

والظنّ فى حسب نحو قولك : «حسبت زيدا قائما» ، أى ظننته قائما ، وقول الشاعر [من الطويل] :

٧٨٩ - وكنّا حسبنا كلّ بيضاء شحمه

ليالى لا قينا جذام وحميرا (١)

واليقين فيها نحو قوله [من الطويل] :

٧٩٠ - حسبت التقى والجود خير تجاره

رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا (٢)

تنبيهات : الأوّل : تأتى وجد بمعنى حزن وحقد ، فلا يتعدّى بنفسها نحو : وجدت على الميّت ، أى حزنت عليه ، ووجدت على المسيء ، أى حقدت عليه ، ويختلفان فى المصدر ، فمصدر الأولى وجد ، والثانيه موجده. (٣)

وترد علم بمعنى عرف ، ورأى بمعنى ذهب من المراى أى المذهب ، وظنّ بمعنى اتّهم ، وحجا بمعنى نوى وقصد ، فيتعدّين إلى واحد ، نحو : (وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً) [النحل / ٧٨]. وتقول : رأى أبو حنيفه حلّ كذا ، ورأى الشافعىّ حرمته ، وفقد لى مال فظننت زيدا ، أى اتّهمته ، ومنه : وما هو على الغيب بظنين [التكوير / ٢٤] ، أى بمتّهم على الغيب. وأمّا من قرأ بالضاد فالمعنى ما هو ببخيل ، وتقول : حجوت بيت الله ، أى نويته ، وقصدته.

وإنّما لم يحترز المصنّف عن هذه الأفعال ، وإن كان يشملها قولنا أفعال القلوب ، لأنّ معانيها قائمه بالقلب لعدم دخولها فى الحدّ المقدّم ذكره.

الفرق بين علم وعرف

وتأتى هذه الأفعال وبقيه أفعال الباب لمعان أخر غير قلبيّه ، فلا تتعدّى لمفعولين ، ولا حاجه إلى الاحتراز عنها ، لأنّها لم يشملها قولنا : أفعال القلوب ، فإن قلت قولك : ترد علم بمعنى عرف ، فتعدّى إلى واحد يفهم أنّ بين علم المتقدّمه وهذه فرقا ، فما الفرق بينهما؟

قلت : فرّق بينهما ابن الحاجب بأنّ قولك : علمت الشيء بمعنى عرفته ، لا يقتضى إلا متعلّقا واحدا ، لأنّ معناه : عرفت الشيء فى نفسه ، ومعنى علمت زيدا قائما ، عرفته باعتبار كونه على صفه ، وخالفه الرضىّ ، فقال : لا يتوهّم أنّ بين علمت وعرفت فرقا معنويّا كما قال بعضهم ، فإنّ معنى علمت أنّ زيدا قائم ، وعرفت أن زيدا قائم واحد ، إلا أنّ عرفت لا تنصب جزئى الاسميه ، كما تنصبها علم لا لفرق معنوىّ بينهما ، بل هو».

۱- هو لزفر بن حارث الکلابی. اللغه : کلّ بیضاء شحمه : مثل للعرب یقول : ما کلّ بیضاء شحمه ولا کلّ سوداء تمره.

۲- هو للبید بن ربیعه. اللغه : ثاقلا : میتا.

۳- سقطت هذه الفقره فی «س».

موكول إلى الاختيار العرب ، فإنّهم قد يخصّون إحدى المتساويين بحكم لفظيّ دون الآخر ، انتهى.

قال بعضهم : وهذا بناء على أنّ العلم والمعرفه مترادفان ، وهو قول بعض أهل الأصول والميزان ، ولبعضهم قول آخر : وهو أنّ العلم يتعلّق بالكليّات والمركّبات ، والمعرفه تتعلّق بالجزئيّات والبسائط. قال فى شرح المطالع (۱) : ومن هنا تسمع النّحويّين يقولون : علم يتعدّى إلى مفعولين ، وعرف يتعدّى إلى واحد ، فتأمّله ، انتهى.

الثانى : ألحقوا رأى الحلميه برأى العلميه فى التعدّى لاثنين بجامع إدراك الحس الباطنىّ كقوله [من الوافر] :

۷۹۱ - أراهم رفقتى حتّى إذا ما

تجافى الليل وانخزل انخزالا (۲)

فهم مفعول أوّل ، ورفقنى بضمّ الرّاء المهمله وكسرها مفعول ثان.

ومصدرها الرويا ، نحو : (هذا تَأْوِيلُ رُءْيايَ مِنْ قَبْلُ) [يوسف / ۱۰۰] ، قال ابن هشام فى التوضيح (۳) : ولا يختصّ الرويا بمصدر الحلميّه ، بل قد يقع مصدرا للبصريّه خلافا للحريرىّ وابن مالك بدليل : (وَما جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْناكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ) [الإسراء / ۶۰] ، قال ابن عباس : هى رؤيا عين ، انتهى.

ثمّ القول بأنّ رأى الحلميّه ملحقه برأى العلميّه هو المشهور فى كلامهم ، وقال بعض المتأخرين : الأحسن أن يقال : رأى الحلميّه ملحقه برأى الظنّيّه ، لأنّ ما يرى فى النوم أشبه بالظّنّ منه بالعلم ، انتهى ، فتدّبر.

الإلغاء

«وإذا توسّطت» أفعال القلوب سوى هب وتعلّم لعدم تصرّفها «بين المبتدإ والخبر ، أو تأخّرت» عنها «جاز» أى لا يمتنع ، ولا يجب إبطال عملها لفظا ومحلّا لاستقلال الجزئين كلاما ، فيمتنعان عن التأثّر عند ضعف العامل بالتأخّر عن كليهما أو أحدهما ، ويمكن أن يؤثّر فيهما العامل لقوّته ذاتا ، فيجوز «الوجهان ويسمّى» هذا الحكم ، وهو إبطال عملها لفظا ومحلّا «إلإلغاء». ووجه التسميه ظاهر ، «نحو : زيد علمت قائم» ، مثال لتوسّط الفعل بين المبتدإ والخبر ، «وزيد قائم علمت» مثال لتأخّره عنهما. وإلغاء التأخّر أقوى من إعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخّر عن الجزئين ، والمتوسّط

۱- ما وجدت عنوان هذا الكتاب فى المراجع.

۲- هو لابن أحمر الباهلى. اللغه : الرفقه : الصحبه ، الجماعه ترافقهم فى السفر ، تجافى : تباعد وأزال عن مكانه ، انخزل : انقطع.

۳- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك لابن هشام اشتهر بالتوضيح. كشف الظنون ۱ / ۱۵۴.

بالعكس ، لأنّ العامل اللفظيّ أقوى من الابتداء. وقيل : هما فى التوسّط سواء ، لأنّ ضعف العامل بالتوسّط سوّغ مقاومه الابتداء له ، فلكلّ منهما مرجّح ، وصحّحه المرادىّ.

تنبيهات : الأوّل : قال أبو حيّان : لجواز الوجهين مع التوسّط والتأخّر شرطان : أحدهما : أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم ، نحو : لزيد ظننت قائم ، ولزيد قائم ظننت ، فإنّه حينئذ لا يجوز إلا الإلغاء. الثانى : أن لا ينفى ، نحو : زيدا منطلقا لم أظنّ ، وزيدا لم أظنّ منطلقا ، فإنّه لا يجوز إلا الإعمال ، لأنّه تعيّن بناء الكلام على الظّنّ المنفىّ ، ولا يبطل هذا بقوله [من البسيط] :

٧٩٢ - ...

وما إخال لدينا منك تنويل (١)

لأنّ النفى داخل فى المعنى على ما بعد إخال.

الثانى : هذا الإلغاء بالنسبه إلى المفعولين إذا كانا اسمين ، وأمّا إذا كان المفعول الثانى فعلا ، وقدّم ، نحو : قام أظنّ زيد ، فالإلغاء باق على الجواز عند البصريّين ، وهو الّذى صحّحه فى التسهيل ، وأوجبه الكوفيّون ، وقيل يؤيّد البصريّين قوله [من الوافر] :

٧٩٣ - شجاك أظنّ ربع الظاعنينا

... (٢)

روى برفع ربع ونصبه ، واعترض بأنا لا نسلم أنّ شجاك فعل ، بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ ، وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ، ومفعول أوّل مقدّم ، وربع الظاعنينا مفعول ثان ، وأظنّ عامل على تقدير نصبه ، وقال أبو حيّان : الّذى يقتضيه القياس أنّه لا يجوز إلا الإلغاء ، لأنّ الإعمال مترتّب على كون الجزءين كانا مبتدأ وخبرا ، وليسا هنا كذلك ، وإلا لأدّى إلى تقديم الخبر الفعلى على المبتدإ ، انتهى.

قال بعضهم : وبهذه الصوره وصوره لام الابتداء تحصل صورتان ، يجب فيهما الإلغاء ، فيستثنيان من قولهم : الإلغاء جائز لا واجب.

الثالث : قال بعض الشارحين فى نظير عباره المصنّف : إنّ كلامه قد يوهم وجوب الإعمال عند التقديم على المفعولين مطلقا ، حتّى لو تقدّم على الفعل شىء كمتى ، وما لم يجز الإلغاء هو رأى لبعضهم ، والجمهور على خلافه ، لكنّ الأرجح الأعمال ، ذكره المرادىّ (٣). والحكم منصوص فى الكافيه ، وفى التسهيل بدون حكايه خلاف ، انتهى. ».

١- صدره «أرجو وآمل أن تدنو مودّتها» ، وهو لكعب بن زهير. اللغه : تدنو : تقرب ، تنويل : عطاء.

٢- تمامه «فلم تعبأ بعذل العاذلينا» ، اللغه : شجاك : أحزنك ، الربع : الدار ، الظاعن : من ظعن ، إذا سار ، لم تعبأ : لم تلتفت.

٣- سقطت هذه الفقره فى «س».

هـذا ، وخرج بقوله : إذا توسّـطت ، أو تأخّرت ما إذا تقـدّمت ، نحو : ظننت زيدا قائما ، فلا تلغى خلافا للكوفيّين والأخفش وابن الطراوه ، إلا أنّ الإعمال أحسن عندهم.

التعليق

«وإذا دخلت» أفعـال القلوب سوى الفعلين المـذكورين لمـا مرّ «على الاسـتفهام أو النفى» بما أو إن أو لا «أو» على «اللام» أى لام الابتـداء «أو القسم» لفظا أو تقديرا «وجب إبطال عملها لفظا فقط» دون المحلّ الجائزه مراعاته لوجود المانع من العمل لفظا ، وهو اعتراض مـا له صـدر الكلام ، «ويسـمّى» هـذا الحكم «التعليق» آخـذا من قولهم : امرأه معلّقه أو مفقوده الزوج ، تكون كالشـىء المعلّق لا مع الزوج لفقـدانه ولا بلا زوج لتجويزهـا وجوده ، فلا تقـدر على التزوّج ، فالفعل المعلّق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلّا.

قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصـناعه فى هذا اللقب لهذا المعنى ، ولا فرق فى الاستفهام بين أن يكون بالحرف ، نحو : (وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مـا تُوعَدُونَ) [الأنبياء / ١٠٩] ، أو الاسم ، سواء كـان الاسم عمـده مبتـدأ نحو : (لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى) [الكهف / ١٢] ، فأىّ اسم اسـتفهام مبتدأ ، وأحصى خبره ، وهو فعل ماض ، وقيل : اسم تفضيل بحذف الزوائد ، وجمله المبتدإ والخبر معلّق عنهما نعلم ، أو خبرا ، نحو : علمت متى السفر أو مضافا إليه نحو : علمت أبو من زيد أو الخبر ، نحو : علمت صبيحه أىّ يوم سـفرك أو فضله ، نحو : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [الشعرا / ٢٢٧] ، فأىّ منصوب على المصدريّه بما بعده ، أى ينقلبون أىّ انقلاب ، ولا يصحّ أن يكون منصوبا بما قبله ، لأنّ الاستفهام له الصدر ، فلا يعمل فيه ما قبله.

تنبيه : قال بعضـهم : استشكل تعليق الفعل بالاستفهام فى نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو ، من حيث إنّ العلم بالشىء ينافى ما يقتضـيه الاسـتفهام من الجهل به ، وأجاب ابن هشام عنه فى المغنى بأنّه على تقـدير مضاف ، أى جواب أزيـد عندك أم عمرو؟ والتحقيق مـا قـال بعضـهم : إنّ متعلّق العلم هو النسـبه ، ومتعلّق الجهـل طرفها ، والعلم بالنسـبه يجامع الجهل بطرفها ضـروره ، فلا حـاجه إلى تقـديره ، بل التحقيق أنّ متعلّق العلم هو النسـبه إلى أحـدهما مبهما ، ومتعلّق الجهل النسـبه إليه معيّنا وفرق ما بينهما ، انتهى.

والنفى بما نحو : علمت ما زيـد قائم وبإن نحو : علمت إن زيـد قائم ، وبلا نحو : علمت لا زيـد فى الدار ولا عمرو ، وأمّا ما وإن فللزوم وقوعهما فى صدر الجمل وضعا ،

وأمّا لا النافيه الداخله على الجمله الاسميّه فإنّها لا التبرئه المشابهه ، لأنّ المكسوره اللازم دخولها على الجمل ، قاله الرضيّ.

وذهب بعضهم إلى نفى صداره لا ـ وإن النافيتين مطلقا ، وعليه المغاربه ، ولذلك لم يذكروها فى المعلّقات ، وفصّل بعضهم ، فقال : إن وقعتا فى جواب القسم الملفوظ أو المقدّر نحو : علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو ، وعلمت والله إن زيد قائم ، وعلمت لا زيد قائم فى الدار ولا عمرو ، وعلمت إن زيد قائم ، كان لهما الصدر لحلولهما محلّ أدواته وإلا فلا ، وعليه جرى ابن هشام فى المغنى والجامع والشذور والقطر وشرحيهما.

ولام الابتداء نحو : علمت لزيد قائم ، وقوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ فِي الْآخِرَهِ مِنْ خَلاقٍ) [البقره / ١٠٢] ، وأمّا نحو : علمت إن زيدا لقائم. فقال ابن هشام فى شرح الشذور : ذكر جماعه من المغاربه أنّ من المعلّقات أنّ الّتى فى خبرها اللام ، والظاهر أنّ المعلّق هو اللام [لا أنّ] ، إلا أنّ ابن الخبّاز حكى فى بعض كتبه أنّه يجوز «علمت أنّ زيدا قائم» بالكسر مع عدم اللام ، وأنّ ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلّق أنّ ، انتهى.

والقسم الملفوظ نحو : علمت والله ليقومنّ زيد ، والمقدّر نحو قوله [من الكامل] :

٧٩٤ - ولقد علمت لتأتينّ منيّتى

إنّ المنايا لا تطيش سهامها (١)

أى والله لتأتينّ ، وذلك إذا لم نقل بأنّ قوله : لتأتينّ جواب لقوله : علمت ، بناء على أنّ أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ، كما جزم به ابن هشام فى المغنى وغيره. وفى تصوير التعليق هنا نظر ، لأنّ الناسخ إنّما يدلّ على ما كان فى الأصل مبتدأ وخبرا وهو هنا منتف ، وذهب بعضهم إلى أنّ القسم مقدّر بعد هذه الأفعال مع جميع المعلقات المذكوره ، وأنّه هو المعلّق لا هى ، قال فى الهمع.

تنبيهات : الأوّل : عدّ ابن مالك من المعلّقات لو ، كقوله [من الطويل] :

٧٩٥ - وقد علم الأقوام لو أنّ حاتما

أراد ثراء المال كان له وفر (٢)

وأبو على الفارسى لعلّه قال فى الجامع : وتختصّ بدرى ، نحو : (وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى) [عبس / ٣] ، ووافقه على ذلك أبو حيّان ، لأنّهما مثل الاستفهام فى أنّها غير خبر ، وإنّ ما بعدها منقطع عمّا قبلها ، ولا تعمل فيه ، وبعضهم كم الخبريّه ، نصّ عليه ابن

١- هو للبيد بن ربيعه. اللغه : المنيه : الموت ، لا تطيش : لا تخيب ، بل تصيب المرمى ، السهام : جمع سهم ، وهو هنا استعاره

مكينه عن وسائل الموت المختلفه.

٢- هو لحاتم الطائى الجواد المشهور. اللغه : الثراء : كثره المال ، وفر : كثير واسع.

هشام فی شرح الشذور ، قال : وحمل علیه قوله تعالی : (أَلَمْ یَرَوْا کَمْ أَهْلَکْنا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَیْهِمْ لا یَرْجِعُونَ) [یس / ۳۱] ، وقدّر کم خبریّه منصوبه بأهلکنا ، والجمله سادّه مسدّ مفعولی یروا ، وأنّهم بتقدیر بأنّهم کأنّه قیل : أهلکناهم بالاستقبال ، وهذا الإعراب والمعنی صحیحان ، لکن لا تتعیّن خبریّه کم ، بل یجوز أن تکون استفهامیّه ، ویؤیّده قراءه ابن مسعود : من أهلکنا ، انتهی.

الثانی : قد یتوهّم من بیان المصنّف اختصاص کلّ من الإلغاء والتعلیق بأفعال القلوب ، وهو کذلک فی الأوّل ، وکذا فی الثانی علی ما قاله ابن عصفور ، قال : لا یتعلّق فعل غیر علم وظنّ حتّی یضمن معناهما ، وأرجح عندهم خلافه. قال ابن هشام فی المغنی : لا یختصّ التعلیق بباب ظنّ ، بل هو جاز فی کلّ فعل قلبیّ ، وقال فی الجامع : یشارک أفعال القلوب فی التعلیق بالاستفهام فقط : نظر ، وأبصر ، وتفکّر ، وسأل وشبههنّ.

وفی الهمع ألحق بالأفعال المذکوره فی التعلیق لکن مع الاستفهام خاصّه أبصر نحو : (فَسَتُبْصِرُ وَیُبْصِرُونَ* بِأَیِّکُمُ الْمَفْتُونُ) [القلم / ۶ و ۵] ، وتفکّر کقوله [من الطویل] :

۷۹۶ - ...

تفکّر أإیّاه یهنون أم قردا (۱)

وسأل نحو : (یَسْئَلُونَ أَیَّانَ یَوْمُ الدِّینِ) [الذاریات / ۱۲] وزاد ابن خروف نظر ، ووافقه ابن عصفور وابن مالک ، نحو : (أَفَلا یَنْظُرُونَ إِلَی الْإِبِلِ کَیْفَ خُلِقَتْ) [الغاشیه / ۱۷] ، قال ابن زبیر (۲) : ولم یذهب أحد إلی تعلیقها سوی المذکورین.

وزاد ابن مالک نسی کقوله [من الطویل] :

۷۹۷ - ومن أنتم إنّا نسینا من أنتم

... (۳)

ونازعه أبو حیّان بأنّ ما فی البیت یحتمل الموصولیّه ، وحذف العائد ، نحو : من هم أنتم. وزاد ابن مالک أیضا ما قارب المذکورات من الأفعال الّتی لها تعلّق بفعل القلب نحو [من البسیط] :

۷۹۸ - أما تری أی برق هاهنا (۴)

علی أنّ رأی بصریّه : (وَیَسْتَنْبِئُونَکَ أَحَقٌّ هُوَ) [یونس / ۵۳] ، لأنّ استنبأ بمعنی استعلم ، فهو طلب للعلم : (لِیَبْلُوَکُمْ أَیُّکُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) [هود / ۷] ، ونازعه أبو حیّان

١- صدره «حزقّ إذا ما القوم أبدوا فكاهه» ، وهو لجامع بن عمرو. اللغه : الحزق : السيئ الخلق البخيل.

٢- لم أجد ترجمه حياته.

٣- تمامه «وريحكم من أىّ ريح الأعاصير» ، وهو لزياد بن الأعجم. اللغه : الأعاصير جمع الإعصار : ريح تهبّ بشدّه.

٤- ما وجدت البيت ، ولكنه جاء هذا المصرع فى المغنى ، ولم يذكر صدره وقائله.

بأنّ رأى فى الأوّل علميّه ، وأيكم فى الأخير إنشائيّه موصوله ، حذف صدر صلتها ، فبنيت ، وهى بدل ، وضمير المخاطب بدل بعض. وأجاز يونس تعليق كلّ فعل غير ما ذكر ، وخرّج عليه : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مريم / ۶۹] ، والجمهور لم يوافقوه على ذلك.

الثالث : إذا تقدّم على الاستفهام أحد المفعولين نحو : علمت زيدا من هو ، جاز نصبه بالاتّفاق ، لأنّ العامل مسلّط عليه ، ولا مانع من العمل ، واختلفوا فى رفعه ، فأجازه سيبويه ، وإن كان المختار عنده النصب ، ووجّه بأنّه لما كان زيد مستفهما عنه من حيث المعنى ، لأنّ المعنى علمت من زيد ، عومل معامله مباشره الاستفهام لفظا ، أو يقال : زيد فى الواقع هو المعبّر عنه بمن ، ومن لها الصدر لدلالتها على الاستفهام ، فعومل معاملتها ، وهذه صوره يجوز فيها التعليق ، ولا يجب ، فينبغى أن يستثنى من قولهم : التعليق واجب لا جائز.

القول بمعنى الظنّ

تتمه : تجيز بنو سليم إجراء القول مجرى الظّنّ ، فتنصب به المبتدأ والخبر مفعولين مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط الآتيه ، فيقولون : قلت زيدا قائما (۱) ، وعليه روى قول امرئ القيس [من الطويل] :

۷۹۹ - إذا ما جرى شأوين وابتلّ عطفه

تقول هزير الريح مرّت بأثأب (۲)

واختلف هل يعملونه باقيا على معناه ، أو لا يعلمونه ، حتّى يضمنوه معنى الظّنّ ، على قولين : الأوّل للأعلم وابن خروف وصاحب البسيط ، واستدلّوا بقوله [من الرجز] :

۸۰۰ - قالت وكنت رجلا فطينا

هذا لعمر الله إسرائينا (۳)

إذ ليس المعنى على ظننت. والثانى للجمهور ، قال المرادىّ : وهو الظاهر. وقال الرضىّ : إعلم أنّه قد يجىء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك ، سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنّا ، نحو : كيف تقول فى هذه المساله ، أى كيف تعتقد ، فيلحق بالظّنّ فى نصب المفعولين ، وليس بمعنى الظنّ خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين. قال المصنّف

۱- إنّ «القول» متعدّد المعانى ، وإنّ الّذى يتّصل منها بموضوعنا معنيان ، أحدهما : التلفّظ المحض ، ومجرّد النطق ، والآخر : الظّنّ ، فإن كان معناه «التلفظ المحض ، ومجرّد النطق» فإنّه ينصب مفعولا به واحدا ، سواءأ كان الّذى جرى به التلفّظ ووقع عليه القول كلمه مفرده أم جمله. وإن كان معنى «القول» ومشتقّاته هو «الظنّ» فإنّه ينصب المفعولين مثله. عباس حسن ، النحو الوافى ،

الطبعه السابعه ، ناصر خسرو ، طهران ، ۱۳۸۳ ه ش ، ۲ / ۴۵.

۲- اللغه : الشأوان : مثنی شأو ، وهو الطلق السریع ، ابتلّ عطفه : سال عرقه علی جانبیه ، هزیز الریح : صوتها ، الأثاب : الشجر.

۳- هو لإعرابی. اللغه : الفطین : الذکی المتوقّد ، اسرائین : لغه فی اسرائیل قلبت لامه بالنون.

والأندلسىّ : لو كان بمعنى الظّنّ لم تستعمل فى العلم ، وقد يقال لك : كيف تقول زيدا قائما ، فتجيب أعلمه قائما ، فهو إذن بمعنى الاعتقاد علما كان أو ظنّا ، انتهى.

وجمهور العرب لا يجوّز هذا الالحاق إلا بشروط تقدّم استفهام بالهمزه أو غيرها ، وكونه فعلا مضارعا لمخاطب أو اتّصال الاستفهام به كقوله [من الرجز] :

٨٠١ - متى تقول القلص الرّواسما

يحملن أمّ قاسم وقاسما (١)

وقوله [من الطويل]

٨٠٢ - علام تقول الرّمح يثقل عاتقى

إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرّت (٢)

وحكى الكسائىّ : أتقول للعميان عقلاء؟ أى أتظنّ؟ فإن فقد شرط ممّا ذكر تعيّنت الحكايه ، بأن لا يتقدّم استفهام ، أو يكون القول غير مضارع ، أو مضارعا لغير مخاطب أو يفصل بينه وبين الاستفهام ، واغتفر الفصل بالظرف والمعمول مفعولا أو حالا ، كقوله [من البسيط] :

٨٠٣ - أبعد بعد تقول الدار جامعه

شملى بهم أم تقول البعد محتوما (٣)

ونحو : أفى الدار تقول زيدا جالسا ، وقوله [من الوافر] :

٨٠٤ - أجهّالا تقول بنى لؤىّ

لعمر أبيك أم متجاهلينا (٤)

ونحو : أمسرعا تقول زيدا منطقا ، وقيل : لا يضرّ الفصل مطلقا ولو بأجنبىّ ، نحو : أأنت تقول زيدا منطلقا؟ وعليه الكوفيّون وأكثر البصريّين ما عدا سيبويه والأخفش ، وذهب السيرافىّ إلى جواز إعمال الماضى بشروط المضارع ، والكوفيّون إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضا.

وزاد ابن مالك فى التسهيل وشرحه لإعمال المضارع شرطا خامسا ، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال ، وأنكره أبو حيّان والمرادىّ وابن هشام فى بعض كتبه ، وقالوا : لا نعلمه لغيره ، وزاد ابن هشام : بل الظاهر من اشتراط الاستفهام أن يكون مستقبلا وإذا اجتمعت الشروط فتجوز الحكايه أيضا مراعاه للأصل ، نحو : أتقول زيد منطلق؟

۱- البیت لهدبه بن خشرم العذری. اللغه : القلص : جمع قلوص ، وهی الشابه الفتیه من الإبل ، الرواسم : جمع راسمه وهو ضرب من سیر الإبل السریع.

۲- البیت لعمرو بن معدی کرب ، اللغه : الرمح : القناه فی رأسها سنان یطعن به ، العاتق : المنکب ، کرّت : أقبلت.

۳- لم یسمّ قائله. اللغه : الشمل : الاجتماع.

۴- هو للکمیت بن زید. اللغه : المتجاهل : الّذی یتصنع الجهل ویتکلّفه ولیس به جهل.

تنبيهات : الأوّل : إذا جرى القول مجرى الظّنّ فى ذلك ، فهل يجوز فيه ما جاز فى الظّنّ من الإلغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين؟ قال فى النهايه : نعم ، وأقرّه أبو حيّان فى الإرتشاف ، وقال الشاطبىّ : لا ، قال فى التصريح : ولا يبعد تخريجه على القولين ، فمن قال : إنّه يجرى مجرى الظّنّ فى المعنى والعمل قال بالجواز ، ومن قال فى العمل فقط قال بالمنع ، انتهى.

الثانى : قال بعض المحقّقين : القول مع الإعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللسانىّ ، هكذا ينبغى أن يفهم ، ويظهر أثر المعنيين فى أنّ الأوّل لا يقتضى وجود لفظ ألبتّه ، والثانى يقتضى وجوده فى الخارج فى أحد الأزمنه الثلاثه ، انتهى.

التنازع

صمديه

خاتمه : إذا تنازع عاملان ظاهرا بعدهما ، فلك إعمال أيّهما شئت ، إلا أنّ البصريّين يختارون الثانى لقربه ، وعدم استلزامه إعماله الفصل بالأجنبىّ ، والعطف على الجمله قبل تمامها ، والكوفيّين الأوّل لسبقه وعدم استلزامه الإضمار قبل الذكر ، وأيّهما أعملت أضمرت الفاعل فى المهمل موافقا للظّاهر.

أمّا المفعول ، فالمهمل إن كان الأوّل حذف ، أو الثانى أضمر ، إلا أن يمنع مانع ، وليس منه ، نحو : حسبنى وحسبتها منطلقين الزّيدان منطلقا ، كما قاله بعض المحقّقين.

شرح

اشاره

هذه خاتمه لمباحث الأفعال فى الكلام على التنازع ، ويسمّيه الكوفيّون الإعمال بكسر الهمزه ، «إذا تنازع عاملان» مثّنى عامل بالمعنى الأعمّ أو الأخصّ ، وقد عرفتهما ، سواء اتّفقا فى العمل ، أو اختلفا فيه.

ولم يقل فصاعدا اقتصارا على أقلّ مراتب التنازع وأكثرها ، فافهم. قاله المصنّف فى حواشيه يعنى أنّ التنازع قد يقع فى أكثر من عاملين كما ستراه ، لكنّه اقتصر على ذكر العاملين بيانا لأقلّ ما يقع فى التنازع ، ولأنّه أكثر استعمالا ، ولا خفى ما فى عبارته من الطباق بين الأقلّ (۱) والأكثر ، وتعبيره بالعاملين أحسن من تعبير ابن الحاجب بالفعلين لشموله الفعل وشبهه فى العمل.

«ظاهرا» مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب ، أى اسما ظاهرا ، فخرج المضمر ، وتبع فى ذلك ابن الحاجب ، ووجّهه بأنّ العاملين إذا وجّها إلى مضمر استويا فى صحّه الأضمار فيهما ، فلا تنازع نحو : ضربت وأكرمت ، وتعقبه ابن مالك بأنّ هذا منه تقرير بأنّه لا يتأتّى فى المضمر صوره تنازع ، فلا وجه لهذا الاعتراض ، لأنّ قولنا : إذا تنازع عاملان لا يمكن تناوله لذلك ، وأجاب ابن هشام بأنّه قد يقال : إنّ هذا إنّما ذكر للإعلام من أوّل الأمر بصوره التنازع لا للاحتراز عن صوره يتأتّى فيها صوره التنازع فى الضمير ، ولا يحكم النّحويّون بأنّه من التنازع.

«ما قام وقعد إلا زيد» من باب التنازع أو لا؟

فإن قلت : الوجه ذكره ابن الحاجب من أنّ التنازع لا يتأتّى فى المضمر أنّما يستمرّ فى المضمر المتّصل ، فأمّا المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه ، نحو : ما قام وقعد إلا أنا ، قلت : الصحيح أنّ هذا ليس من ».

١- من كما ستراه حتّى هنا سقط فی «س».

باب التنازع ، بل محمول على الحذف ، وذلك أنّ المحقّقين على اشتراط أن لا يكون المعمول محصورا ، فلا تنازع فى ما قام وقعد إلا زيد لأمرين :

أحدهما : إنّ الواقع بعد إلا إمّا أن يكون ظاهرا أو مضمرا ، وأيّا ما كان فهو غير متأتّ ، فإن كان ظاهرا فإنّه يقتضى أن تقول فى نحو : ما قام وقعد إلا الزيدان وإلا الزيدون ، ما قاما أو قاموا أو قعدا أو قعدوا ، ولم يتكلّم بمثل هذا ، وإن كان مضمرا فإنّه إن كان حاضرا ، نحو : ما قام وقعد إلا أنا وإلا أنت لم يتأتّ الإضمار فى أحدهما إذا أعملت الآخر ، لأنّك إمّا أن تضمر ضميرا غائبا ، فيلزم إعاده ضمير غائب على حاضر أو ضميرا حاضرا ، فتقول : ما قام وقعدت إلا أنا ، أو قعدت إلا أنت ، أو تقيس ذلك على إعمال الثانى ، فيلزم مخالفه قاعد التنازع ، لأنّك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه ، لأنّ ضميرى المتكلّم والمخاطب إنّما يفسّرهما حضور من هما له لا لفظه ، والضمير فى باب التنازع إنّما يعود على لفظ المتنازع فيه ، وإن كان غائبا لزم إبرازه فى التثنيه والجمع ، وقد ذكرنا أنّه لم يتكلّم به.

الوجه الثانى : أنّ الإضمار فى أحدهما يؤدّى إلى إخلاء العامل الآخر من الإيجاب ، لأنّ الفعل المنفىّ إنّما يصير موجبا بمقارنه إلا لمعموله لفظا أو معنى ، فإذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفى ، والمقصود بخلاف ذلك ، وإذا امتنع التنازع فيما ذكرنا ، فاعلم أنّه محمول على الحذف ، وممّن نصّ على ذلك ابن الحاجب وابن مالك ، فأصل ما قام وقعد إلا أنا ، ما قام أحد ، ولا قعد إلا أنا ، فحذف أحد من الأوّل لفظا ، واكتفى بقصده ودلاله النفى والاستثناء عليه كما جاء : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) [النساء / ١٥٩] ، (وَما مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ) [الصافات / ١٦۴] ، أى ما من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمننّ ، وما منّا أحد إلا له مقام.

وذهب بعضهم إلى أنّ نحو ذلك من باب المتنازع ، وليس بشىء لما شرحنا ، لكن يلزم على القول بالحذف حذف الفاعل ، وليس ممّا نحن فيه كالآيتين المذكورتين ، لأنّ المحذوف فيهما مبتدأ ، وهو جائز الحذف بخلافه فى المثال ، فإنّ المحذوف فيه الفاعل ، ومن قواعد البصريّين أنّه لا يحذف ، بل زعم ابن عصفور فى شرح الإيضاح أنّ حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريّين ولا عند الكوفيّين ، وهذا التركيب مسموع عن العرب قال [من البسيط] :

٨٠۵ - ما صاب قلبى وأضناه وتيّمه

إلا كواعب من ذهل بن شيبانا (١)

١- قائله مجهول. اللغه : أضناه : من أضنى المرض الإنسان : أثقله ، تيمّه : استعبده وذهب بعقله. كواعب : جمع كاعب ، من كعبت الفتاه : نهد ثديها.

وقال [من البسيط] :

٨٠٦ - ما جاد رأيا ولا جاد محاوله

إلا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا (١)

وتخريجه على مذهب الفرّاء فى «قام وقعد زيد» ضعيف لضعفه وتخريجه على حذف إلا زيدا أو أنا من الأوّل لدلاله الثانى عليه فيه أيضا حذف الفاعل ، فما تنفكّ المساله عن إشكال.

وقوله : «بعدهما» صفه ظاهرا ، أى ظاهرا واقعا بعدهما ، أى بعد العاملين ، واحترز بذلك عمّا إذا وقع قبلهما ، نحو : زيدا ضربت وأكرمت ، أو بينهما ، نحو : ضربت زيدا وأكرمت ، فإنّه يتعيّن المعمول فى الصورتين ، لأن يكون للأوّل ، لأنّه طالب له من حيث المعنى ، ولم يجد معارضا ، فإذا جاء الثانى لم يكن له أن يطلبه لأنّه إنّما جاء بعد أخذ غيره له ، فلا يكون فيه مجال للتنازع.

وليس هذا بمتّفق عليه ، فقد ذهب بعض المغاربه إلى وقوع التنازع فى الأوّل ، وجرى عليه الرضىّ. وعبارته : وقد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوبا ، نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وإيّاك ضربت وأكرمت ، وذهب الفارسىّ إلى وقوعه فى الثانى ، واستظهر المرادىّ وقوعه فيهما ، واستغرب أبو حيّان القولين.

«فلك» جواب إذا «إعمال أيّهما شئت» فإن شئت أعملت الأوّل ، وإن شئت أعملت الثانى باتّفاق النّحويّين ، لأنّ كلّا مسموع ، وإنّما الخلاف فى المختار كما سيأتى بيانه.

تنبيهات : الأوّل : فهم من قوله : «إذا تنازع عاملان» أنّه لا بدّ أن يكون كلّ منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه ، فلا تنازع بين «مطلت ونحبّ فى الواعدين» من قول الشاعر [من الوافر] :

٨٠٧ - عدينا فى غد ما شئت إنّا

نحبّ ولو مطلت الواعدينا (٢)

لعدم طلب كلّ منهما له ، لأنّ الممطول موعود لا واعد ، فالواعدين مفعول لنحبّ لا غير ، ومفعول مطلت محذوف ، أى ولو مطلتنا ، أو هو مترّل مترله ما لا مفعول له ، أى ولو وقع منك مطل.

١- لم يسمّ قائله. اللغه : جاد جوده : صار جيّدا.

٢- هو لعبيد الله بن قيس الرقيات.

لا تنازع بين العاملين أكّد أحدهما بالآخر

قال ابن هشام فى الأوضح : ولا تنازع بين فعلين أو اسمين أكّد أحدهما بالاخر ، لأنّ الطالب للمعمول إنّما هو الأوّل ، وأمّا الثانى فلم يؤت به للإسناد ، بل لمجرّد التقويه للأوّل ولهذا قال الشاعر [من الطويل] :

٨٠٨ - فأين إلى أين النّجاه ببغلتى

أتاك أتاك اللّاحقون احبس احبس (١)

فاللاحقون فاعل أتاك الأوّل ، والثانى لمجرّد التقويه ، ولا فاعل له ، ولو كان من التنازع لقال : أتاك أتوك ، على إعمال الأوّل ، وأتوك أتاك على إعمال الثانى ، انتهى.

وفيه بحث ، وما ذكره هو مختار ابن مالك ، ووافقه إليها ابن النحاس وابن أبى الربيع. قال أبو حيّان : ولم يصرّح بالمنع فى ذلك أحد سواهم ، بل صرّح الفارسىّ فى قول الشاعر [من الطويل] :

٨٠٩ - فهيهات هيهات العقيق وأهله

وهيهات خلّ بالعقيق تواصله (٢)

بأنّه من باب التنازع ، وإلاضمار فى أحدهما ، انتهى.

وقيل : المرفوع فى البيتين فاعل بالعاملين ، لأنّهما بلفظ واحد ومعنى واحد ، فكأنّهما عامل واحد ، ففى المساله أقول ثلاثه :

هل يوجد التنازع بين الحرفين

الثانى : ظاهر كلامه أنّه لا يشترط فى العاملين المتنازعين أن يكون من غير نوع الحروف ، والجمهور على اشتراطه ، لأنّ الحروف لا دلاله لها على الحدث ، حتّى تطلب المعمولات ، وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلّا بقوله : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا) [البقره / ٢٤] ، فقال : تنازع إن ولم فى تفعلوا ، وردّ بأنّ إن تطلب مثبتا ، ولم تطلب منفيّا ، وشرط التنازع الاتّحاد فى المعنى ، ونقل ابن عصفور عن بعضهم أنّه جوّز تنازع لعلّ وعسى ، نحو : لعلّ وعسى زيد أن يخرج ، على إعمال الثانى ، ولعلّ وعسى زيدا خارج ، على إعمال الأوّل ، وردّ بأنّ منصوب عسى لا يحذف (٣).

شرط العاملين فى التنازع

الثالث : ظاهر كلامه أيضا أنّه لا يشترط فيهما أن يكونا متصرّفين والجمهور على اشتراطه ، لأنّ التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله ، و

۱- لم یعیّن قائل البیت. اللغه : البغله : دابه معروفه ، ویروی النجاء وهو بمعنی الإسراع.

۲- هو لجریر بن عطیه. اللغه : العقیق : اسم مکان ، الخل : الصدیق.

۳- جاء فی حاشیه الصبّان : (ولا تنازع بین حرفین) لضعف الحرف ولفقد شرط صحّه الإضمار فی المتنازعین ، إذ الحروف لا یضمر فیها ، وعندی فیه نظر ، لأنّ المراد بالإضمار فی هذا الباب ما یشمل اعتبار الضمیر ولو مع حذفه کما فی ضربت وضربنی زید. حاشیه الصبّان ، ص ۱۰۰.

الجامد لا يفصل بينه وبين معموله ، وعن المبرّد إجازته فى فعلى التعجّب ، نحو : ما أحسن وأجمل زيدا ، وأحسن به وأجمل بعمرو ، والمانع لا يجوّز هذين التركيبين ، بل يجب عنده أن يقال فيهما : ما أحسن زيدا وأجمله ، وأحسن بزيد وأجمل به.

الرابع : قال ابن هشام فى المغنى : العاملان فى باب التنازع لا بدّ من ارتباطهما إمّا بعطف ، نحو : قاما وقعد أخواك ، أو عمل أوّلهما فى ثانيتهما ، نحو : (وَأَنَّهُ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنا عَلَى اللهِ شَطَطاً) [الجن / ۴] ، أو كون ثانيهما جوابا للأوّل إمّا جوابيه الشرط ، نحو : (تَعالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ) [المنافقون / ۵] ، ونحو : (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) [الكهف / ۹۶] ، أو جوابيه السؤال نحو : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِى الْكَلالَةِ) [النساء / ۷۶] ، ونحو ذلك من أوجه الارتباط ، ولا يجوز : قام قعد زيد (۱).

هل يجرى التنازع فى جميع المعمولات

الخامس : ظاهر كلامه أنّ التنازع يجرى فى جميع المعمولات ، وهو رأى لبعضهم ، قال بعض الأئمه : والأصحّ أنّه لا يجرى فى المصدر والحال والتمييز ، انتهى.

وفى الجمع وشرحه : ويقع التنازع فى كلّ معمول إلا المفعول له (۲) والتمييز وكذا الحال ، لأنّها لا تضمر خلافا لابن معط ، انتهى.

قلت : وكان ابن معط رجع عن هذا القول ، فقال فى شرح الجزوليّه (۳) : تقول فى الحال : إن تزرنى ضاحكا إنّك فى هذه الحاله ، ولا يجوز الكنايه عنها ، لأنّ الحال لا تضمر. قال أبو حيّان : والأجود إعاده الحال كالأوّل. قال ابن معط : وتقول فى الظرف على إعمال الثانى : سرت وذهبت فيه اليوم ، وعلى الأوّل سرت وذهبت فيه اليوم (۴) ، وفى المصدر على الثانى ، إن تضرب بكرا أضربك ضربا شديدا ، وعلى الأوّل أضربكه ضربا شديدا. وفى النهايه لابن الخبّاز : ويجوز التنازع فى المفعول معه تقول : قمت وسرت وزيدا ، إن أعلمت الثانى ، وقمت وسرت وإيّاه إن أعلمت الأوّل ، انتهى.

إعمال العامل الثانى

«إلا» أنّ النحاه «البصريّين» - نسبه إلى البصره بفتح الباء وكسرها وضمّها ثلاث لغات حكاها الأزهرىّ (۵) ، وأفصحهنّ الفتح ، وهو المشهور ، و

۱- فى جميع النسخ «قام وقعد زيد» وهذه الجمله صحيحه لأنّ بين العاملين ارتباطا بالعطف.

۲- المفعول معه «ح».

۳- ما وجدت عنوان الكتاب.

۴- سقطت «سرت وذهبت فيه اليوم» فى «ح وط».

٥- محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحه بن نوح الأزهرى اللغوىّ الأديب ، ولد سنه ٢٨٢ ه ، وكان رأسا فى اللغه ، ومن تصانيفه : التهذيب فى اللغه ، مات سنه ٣٧٠ ه ، بغيه الوعاه ١ / ١٩.

النسبه إليها بصرىّ ، بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ، ولم يقولوا بالضّمّ وإن ضمّت البصره على لغه قاله النووىّ - «يختارون» إعمال العامل «الثانى لقربه» من المعمول ، فالأولى أن يستند به دون البعيد ، و «لعدم استلزام إعماله الفصل» بين العامل ومعموله بالأجنبىّ ، والعطف على الجمله قبل تمامها فى نحو : قام وقعد زيد ، إذ إعمال الأوّل يستلزم الفصل بين العامل الّذى هو قام ، والمعمول الّذى هو زيد بالأجنبىّ الّذى هو الجمله المعطوفه ، ويستلزم العطف على الجمله الّتى هى قام زيد قبل تمامها الّذى هو زيد ، إذ التقدير : قام زيد وقعد ، وكلا الأمرين خلاف الأصل ، وإعمال الثانى لا يستلزم شيئا منهما ، قال الرضىّ : ولا تجىء هذه العلّه فى غير العطف ، نحو : جاءنى لأكرمه ، وكاد يخرج زيد.

إعمال العامل الأوّل

والنّحاه «الكوفيّون» يختارون إعمال العامل «الأوّل لسبقه» على غيره من العوامل «وعدم استلزامه الإضمار قبل الذكر» ، وهو عود الضمير على متأخّر لفظا ورتبه ، وإعمال الأوّل يستلزم ذلك ، وهو ضعيف. وأجيب بأنّ الإضمار قبل الذكر قد جاء مصرّحا به فى غير هذا الباب كما فى باب نعم وربّه رجلا وضمير الشأن ، فهو شائع من غير ضعف. وقدّم المصنّف نقل مختار البصريّين إشاره إلى أنّه المختار عنده ، ولا شكّ أنّ الاستقراء شاهد بأنّ إعمال الثانى أكثر. وقيل : هما سيّان فى العمل ، لأنّ لكلّ مرجّحا ، حكاه ابن العلج فى البسيط.

وإذا تنازع ثلاثه فالحكم كذلك بالنسبه إلى الأوّل والثالث ، قاله المرادىّ ، وسكتوا عن المتوسّط ، فهل يلتحق بالأوّل لسبقه على الثالث أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبه إلى الأوّل ، أو يستوى فيه الأمران ، لم أر فى ذلك نقلا ، قاله فى التصريح.

تنبيه : قال فى السراج ما نقله عن الكوفيّين ، هو الّذى تضافرت به نصوص النحاه عنهم ، وقال ابن النحاس : إنّه لم يجد ذلك على ما حكى عنهم.

إذا تنازع العاملان الفاعل

«وأيّهما» أى العاملين «أعلمت» الأوّل أو الثانى «أضمرت الفاعل فى» العامل «المهمل» من العمل فى الظاهر ، إذا اقتضى الفاعل ، فإن أعملت الثانى أضمرت الفاعل فى الأوّل ، وإن أعملت الأوّل أضمرت الفاعل فى الثانى «موافقا للظاهر» فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، لأنّه مفسّره ، والموافقه بين المفسّر والمفسّر ملتزمه ، فتقول على إعمال الأوّل : ضربنى وضربتهم قومك ، وعلى إعمال الثانى : ضربونى وضربت قومك.

هـذا مـذهب البصـريّين ، ومنع الكوفيّون من نحو المثال الثانى لاسـتلزامه الإضـمار قبل الـذكر. فذهب الكسائىّ وهشام والسـهيلىّ وابن مضاء إلى وجوب حذف الفاعل من الأوّل للدلاله عليه تمسّكا بظاهر قوله [من الطويل] :

٨١٠ - تعفّق بالأرطى لها وأرادها

رجال فبذّت نبلهم وكليب (١)

إذ لم يقـل تعفّقوا ، ولاـ أرادوا ، قال فى التصـريح : ويمكن أن يجاب عنه بأنّه أعمل الثانى ، ولم يقل : تعفّقوا على لفظ الجمع ، لأنّه يجوز أن ينوى مفردا على مـذهب البصـريّين باعتبار تأويله بالمـذكور ، انتهى. وذهب الفرّاء إلى أنّه يجب إعمال الأوّل فرارا من حذف الفاعل ومن الإضمار قبل الذكر ، وعنه قول آخر حكاه فى البسيط : إنّه يقتصد فى مثل ذلك على السماع ، ولا يكون قياسا.

قال الرضـىّ : والنقل الصحيح عن الفرّاء فى مثل هذا أنّ الثانى إن طلب أيضا للفاعلى ه ، نحو : ضرب وأكرم زيد ، جاز أن يعمل العالمـان فى المتنازع ، فيكون الاسم الواحـد فاعلا للفعلين ، لكن اجتماع المؤثّرين التامّين على أثر واحـد مـدلول على فساده فى الأصول ، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثّرات الحقيقيّه. قال : وجاز أن يؤتى بفاعل الأوّل ضـميرا بعـد المتنازع ، نحو : ضـربنى وأكرمنى الزيـدان همـا ، جئت بالمنفصـل لتعـذّر المتّصـل بلزوم الإضـمار قبل الـذكر ، وإن طلب الثانى للمفعوليّه مع طلب الأوّل لأجل الفاعليه ، نحو : ضـربنى وأكرمت زيـدا هو ، تعيّن عنـده الإتيان بالضـمير بعـد المتنازع كما رأيت ، كلّ هـذا حذرا ممّا لزم البصريّين والكسائىّ من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل ، انتهى.

والصحيح ما ذهب إليه البصريّون بشهاده السماع ، قال الشاعر [من الطويل] :

٨١١ - جفونى ولم أجف الأخلاء إنّنى

لغير جميل من خليلىّ مهمل (٢)

وقال [من البسيط] :

٨١٢ - هوينّنى وهويت الغانيات إلى

أن شبت فانصرفت عنهنّ آمالى (٣)

وإذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير إليه.

تنبيه : ما عزوته إلى الكسائىّ ومن وافقه من وجوب حـذف الفاعل هو المشـهور ، وفى شـرح الإيضاح فى باب الاسـتثناء حـذف الفاعـل لاـ يجوز عنـد أحـد من البصـريّين ولاـ الكوفيّين ، وما حكاه البصـريّون عن الكسائىّ أنّه يجيز حـذف الفاعل فى قولك : ضربنى و

۱- هو لعلقمه الفحل. اللغه : تعفّق : تعوّذ ، الأرطی : شجر من شجر الرمل.

۲- البیت مجهول القائل. اللغه : الاخلاء : جمع خلیل بمعنی صدیق ، مهمل : اسم فاعل من الإهمال بمعنی الترک.

۳- لم ینسب البیت إلی قائل معیّن. اللغه : هوی : أحبّ ، الغانیات : جمع الغانیه ، وهی المرأه الغنیّه بحسنها وجمالها عن الزینه.

ضربت الزيدين باطل ، بل هو عنده ضمير مستتر فى الفعل مفرد فى الأحوال كلّها ، انتهى.

إذا تنازع العاملان المفعول

«أمّا المفعول» فتاره يحذف ، وتاره يضمر ، فالعامل «المهمل» من العمل فى الظاهر «إن كان هو الأوّل حذف» أى المفعول ، ولا يضمر فيه ، إذ لو أضمر ، والحال هذه لزم الإضمار قبل الذكر ، وذلك أنّما ارتكبناه للضروره لأجل الفاعل اجتنابا لحذف العمده ، وأمّا المفعول فهو فضله مستغنى عنه ، فيجب حذفه ، قال تعالى : (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) [الكهف / ۹۶] ، وقال : (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) [الحاقه / ۱۹] ، وأجاز قوم إضماره ، وعليه ابن مالك ، كما لو كان المهمل الثانى ، ودفع بالفرق بين الإضمار قبل الذكر وبعده ، ولا خلاف فى جوازه ضروره كقوله [من الطويل] :

۸۱۳ - إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب

جهارا فكن فى الغيب أحفظ للوُدّ (۱)

تنبيهات : الأوّل : المجرور حكمه حكم المفعول فيما ذكر ، فيجب حذفه ما لم يلتبس ، نحو : مررت ومرّ بى زيد ، فإن أوقع حذفه فى لبس وجب إضماره مؤخّرا ، نحو : رغبت ورغب فى زيد عنه ، إذ لو حذف لتوهّم أنّ المراد رغبت فيه.

الثانى : قضيّه إطلاقه حذف المفعول ، ولو كان العامل من باب ظنّ ، وهو الصحيح لما سيأتى ، وفيه ثلاثه أقوال أخر : قيل : يضمر قبل الذكر ، لأنّه عمده ، وإن كان منصوبا فهو كالفاعل ، فلا يحذف ، بل يقال : ظننته أو ظنّنى إيّاه زيدا قائما ، وقيل : يضمر مؤخّرا ذهابا إلى أنّه لا يحذف ، ولا يضمر قبل الذكر ، لأنّه منصوب ، فهو على صوره الفضله ، فيضمر مؤخّرا ، نحو : ظنّنى وظننت زيدا قائما إيّاه ، وقيل : يظهر ، فيقال ظنّنى قائما ، وظننت زيدا قائما. وأصحّها الأوّل الّذى اقتضته عباره المصنّف ، لأنّه حذف ، قال ابن عصفور : وهو أسدّ المذاهب ، لأنّ الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضروره إليه ، وحذف الاقتصار فى باب ظنّ قد تقدّم الدليل على جوازه ، انتهى. وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادا وتذكيرا وفروعهما ، فإن لم يكن مثله لم يجز حذفه ، نحو : علمنى وعلمت الزيدين قائمين ، فلا بدّ أن يقال : إيّاه متقدّما أو متأخّرا ، ولا يجوز حذفه ، قاله فى التصريح نقلا عن أبى حيان فى النكت الحسان.

«أو» كان العامل هو «الثانى أضمر» ، أى المفعول ، وفى حكمه المجرور فى المهمل مطابقا للظاهر ، ولا محذور فيه لرجوع الضمير إلى متقدّم رتبه ، وإن تأخّر لفظا ، لأنّه

۱- لم يسمّ قائله. اللغه : جهارا : عيانا ومشاهده ، الودّ : المحبه ، ويروى أحفظ للعهد.

معمول للأوّل ، فحقّه أن يليه ، نحو : قام وضربتهما أخواك ، وقام ومررت بهما أخواك ، وبعضهم يجير الحذف هنا أيضا كقول عاتكه بنت عبد المطّلب [من مجزوء الكامل] :

٨١۴ - بعكاظ يعشى الناظرين

إذا هم لمحوا شعاعه (١)

وهو ضروره عند الجمهور ، لأنّ فى الحذف تهيأه العامل للعمل ، وقطعه بغير معارض ، فيضمر وجوبا.

«إلا أن يمنع» الإضمار ، فيتعيّن الإظهار ، وذلك إذا كان المفعول خبرا عمّا يخالف المفسّر ، وهو المتنازع فيه فى الإفراد وفرعيه والتذكير وضدّه ، لكن المصنّف لا يسلم أن تكون المساله حينئذ من باب التنازع ، ولذلك قال : «وليس منه نحو : حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ، كما قاله بعض المحقّقين» خلافا لمن قال : إنّه منه ، وإنّ حسبنى وحسبتهما تنازعا منطلقا ، واعمل فيه حسبنى ، فوجب إظهار المفعول الثانى لحسبتهما ، وهو منطلقين لامتناع إضماره ، لأنّه إن أضمر مفردا ليطابق مرجعه خالف المفعول الأوّل ، وإن أضمر مثنّى ليطابق المفعول الأوّل ، إذ هما مبتدا وخبر فى الأصل ، خالف مرجعه ، ولا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكونه ثانى مفعولى حسبت ، وهو محذور كما عرفت.

وأجازه الكوفيّون لدلاله منطلقا عليه ، فيقولون : حسبنى وحسبتها الزيدان منطلقا ، وأجازوا إضماره أيضا مقدّما على وفق المخبر عنه ، فيقولون : حسبنى وحسبتهما إيّاه الزيدان منطلقا ، وجه كونه ليس من التنازع ، كما ذهب إليه المصنّف تبعا لجماعه من المحقّقين منهم ابن هشام وصاحب الوافى (٢) إلى أنّ العاملين لا يتوجّهان إلى أمر واحد ، لأنّ الأوّل يقتضى مفعولا مفردا والثانى مفعولا مثنّى ، فانتقى شرط التنازع ، وهو كون المتنازع مطلوبا لكلّ من العاملين من حيث المعنى ، فينتفى التنازع ضروره.

وما قيل : من أنّهما تنازعا ذاتا متّصفه بالانطلاق من غير نظر إلى كونها مفرده أو مثّاه ليس بشىء ، لأنّ التنازع لا يكون فى مبهم ، كذا قيل. والأولى أن يقال : إنّ التنازع فيه صحيح ، لكن باعتبار كون منطقا مثلا فى نحو المثال المذكور مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مفردا أو مثنّى ، وأنت لا تنطق به مفردا إلا بعد الحكم به للأوّل ولا مثنّى إلا بعد الحكم به للثانى ، وإذا نطقت به مفردا بطل كون الثانى بطلبه ، ومن هنا ظهر

١- اللغه : عكاظ : موضع كانت فيه سوق مشهوره ، يجتمع فيها العرب للتجاره والمفاخره ، يعشى : مضارع من الإعشاء ، وأصله العشاء وهو ضعف البصر ليلا ، لمحوا : ماض من اللمح وهو سرعه إبصار الشىء ، الشعاع : ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنّه الجبال.

٢- الوافى فى نحو لمحمد بن عثمان بن عمر البلخى ، شرحه الشيخ الدمامينىّ المتوفى سنه ٨٣٨ ه وسمّاه المنهل الصافى ، كشف الظنون ٢ / ١٩٩٨.

للمصنّف فساد دعوى التنازع ، ولو نظر إليه من جهه كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عمّا يقتضيه كلّ من العاملين المذكورين لما نازع فى صحّه التنازع ، ألا ترى أنّ العاملين إذا كان الأوّل منهما يطلب مرفوعا ، والثانى يطلب منصوبا تنازعهما فيه صحيح ، لكن مع قطع النظر من الإعراب ، فإنّك إن أعربته بالرفع بطل كون الثانى يطلبه ، لأنّه لا يطلب إلا منصوبا ، وإن أعربته بالنصب بطل كون الأوّل (١) يطلبه ، لأنّه لا يطلب إلا مرفوعا وذلك نحو : أكرمنى وأكرمت زيدا وزيدا ، وهذا ممّا لا خلاف فى أنّه من التنازع ، هكذا قرّره المالكىّ فى الأوضح وهو جدير بالقبول ، ويرشدك إليه قول الفاضل الهندىّ : إنّ التنازع فى القلب ، وأمّا بعد التركيب فلا تنازع.

تنبيهات : الأوّل : قضيه كلام المصنّف رحمه الله عدم اشتراط كون المعمول غير سيّ مرفوع ، واشترطه بعضهم ليخرج نحو قول كثير [من الطويل] :

٨١٥ - قضى كلّ ذى دين فوفّى غريمه

وعزّه ممطول معنى غريمها (٢)

لأنّه لو قصد فيه إلى التنازع لأسند أحد اسمى المفعول إلى السيّ الّذى هو غريمها ، والآخر إلى ضميره ، فيلزم عدم ارتباط المهمل بالمبتدإ ، لأنّه لم يرفع ضميره ، ولا ما التبس بضمير ، فيحمل مثل ذلك على أنّ المتأخّر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدّمين ، وفى كلّ منهما ضمير ، وهما وما بعدهما خبر عن الأوّل بخلاف السيّ غير المرفوع ، نحو : زيد أكرم وعظّم أباه.

واعترض الأوّل بأنّ عود الضمير من المهمل على الاسم المشتمل على ضمير المبتدإ يحقّق الالتباس والارتباط ، والثانى بأنّ ما علّل به امتناع التنازع فى الأوّل يأتى أيضا فى الثانى ، نحو : زيد ضربت وأكرمت أباه ، لأنّ أحد العاملين يعمل فى السبب ، والمهمل يعمل فى ضميره ، فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدإ ، فلا معنى لتقييد السيّ بالمرفوع ، ولم يشترط أكثرهم هذا الشرط كالمصنّف ، ونصّ عليه ابن خروف والشلوبين وابن السّيّد وابن مالك.

التنازع بين أكثر من عاملين ومعمولين

الثانى : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين كقوله [من البسيط] :

٨١٦ - أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا

عفوا وعافيه فى الروح والجسد (٣)

١- الثانى «ح».

٢- اللغه : الغريم : الدائن ، صاحب الحق. ممطول : غير مؤدّى له حقه ، معنى : اسم مفعول من عنى بمعنى عذب.

٣- لم ينسب إلى قائل معيّن. اللغه : مبتغيا : طالبا.

وقد يتعدّد المتنازع فيه كقوله صلى الله عليه و آله : تسبّحون وتكبّرون وتحمدون دبر كلّ صلاه ثلاثا وثلاثين (۱). فتنازعت ثلاثه وهى تسبّحون وتكبّرون وتحمدون فى اثنين ، ظرف وهو دبر ، ومفعول مطلق وهو ثلاثا وأعمل الأخير فيهما ، وأعمل الأوّلان فى ضميريهما ، وحذفا لأنّهما فضلتان ، ولا لبس ، والأصل تسبّحون الله فيه إيّاه وتكبّرون الله فيه إيّاه.

وهنا انقضى كلام المصنّف رحمه الله على ما يتعلّق بالأفعال ، فشرع فى الكلام على ما يتعلّق بالجمل فقال :

۱- الترمذى ، ۲ / ۲۶۵ ، رقم ۴۱۰.

الفصل الرابع : الحديقه الرابعه

اشاره

ص: ۷۳۵

الحديقه الرابعه فى الجمل وما يتبعها

صمديه

الجمله قول تضمّن كلمتين بإسناد ، فهى أعمّ من الكلام عند الأكثر ، فإن بدئت باسم ، فاسميّه ، نحو : زيد قائم ، (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ،) وإنّ زيدا قائم. إذ لا عبره بالحرف. أو بفعل ، ففعليه كقام زيد ، وهل قام زيد؟ وهلّا زيدا ضربته؟ ويا عبد الله ، (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ ،) لأنّ المقدّر كالمذكور. ثمّ إن وقعت خبرا فصغرى ، أو كان خبرا لمبتدإ فيها جمله فكبرى ، نحو : زيد قام أبوه ، فقام أبوه صغرى ، والجميع كبرى. وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : زيد أبوه غلامه منطلق ، وقد لا تكون صغرى ولا كبرى ، كقام زيد.

شرح

الحديقه الرابعه فى الكلام على الجمل وما يتبعها من ذكر أقسامها وأحكامها. «الجمله» لغه جماعه الشىء ، كذا فى القاموس ، واصطلاحا «قول» أى مقول استعمالا للمصدر بمعنى المفعول ، كاللفظ بمعنى الملفوظ ، وهو الملفوظ الموضوع لمعنى مفردا كان أو مركّبا مفيدا أو غير مفيد ، فهو أخصّ من اللفظ لاختصاصه بالموضع بخلافه كما مرّ بيانه فى صدر الشرح ، هذا هو المشهور ، وهو الصحيح.

وقيل : إنّه حقيقه فى المفرد ، وإطلاقه على المركّب مجاز ، وعليه ابن معط ، وقيل : حقيقه فى المركّب ، سواء أفاد أم لا ، وإطلاقه على المفرد مجاز ، وقيل : حقيقه فى المركّب المفيد ، وإطلاقه على المفرد والمركّب الّذى لا يفيد مجاز ، وبه جزم الجوينىّ (۱) فى تفسيره ، وقيل : إنّه يطلق على المهمل ، فيرداف اللفظ ، حكاه العلّامه أبو حيّان فى شرح التسهيل فى باب ظنّ ، وجزم به أبو البقاء العكبرى فى اللباب. أمّا إطلاقه على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد فمجاز اجماعا.

۱- عبد الله بن يوسف الجوينى ، من علماء التفسير واللغه والفقه من كتبه «التفسير» كبير ، و «التبصره والتذكره» مات سنه ۴۳۸ ه الأعلام للزركلى ، ۴ / ۲۹۰.

«ضمّن كلمتين» حقيقه أو حكما ، أى يكون كلّ واحده منهما فى ضمنه ، إذ التثنيه على ما اصطلحوا عليه اختصار العطف ، فكأنّه قال : كلمه وكلمه ، فالمتضمّن اسم فاعل ، هو المجموع ، والمتضمّن اسم مفعول ، هو كلّ واحد من الكلمتين ، فزيد قائم مثلا بصورته المجموعيّه متضمّن لزيد قائم بصورته الإفراديّه ، فلا يلزم اتّحاد المتضمّن والمتضمّن ، وخرج بهذا القيد المفردات.

«بإسناد» متعلّق بتضمّن ، أو صفه مصدر محذوف ، أى تضمّنا متلبّسا أو حاصلا أو ملصقا به ، أو صفه كلمتين ، أى كلمتين متلبّستين بإسناد إحداهما إلى الأخرى ، فإن قيل : التعريف غير جامع ، لأنّ الجمله الشرطيّه والجمله الّتى أحد جزئيها جمله ، نحو : زيد أبوه قائم ، لا يصدق التعريف عليهما ، إذ الأولى متضمّنه لجملتين ، والثانيه لجمله وكلمه ، أجيب بأنّ تعرّضه لكلمتين لبيان أقلّ ما لا بدّ منه لا لنفى الزياده ، فاشتمال الصورتين على أكثر من كلمتين لا يضرّ. واعلم أنّ المراد بالإسناد هنا هو ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى ، سواء حصل مع ذلك فائده أم لا ، وفى قوله بإسناد بالتنكير إشاره إلى ذلك.

«فهى» أى الجمله «أعمّ من الكلام» عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره ، إذ شرطه الفائده بخلافها ، فكلّ كلام جمله ، ولا عكس بالمعنى اللغوىّ ، والأعمّ هنا بمعنى العامّ ، فمن لمجرّد الابتداء ، هذا بالنظر إلى المفهوم ، وأمّا بالنظر إلى موارد الاستعمال فهو على بابه ، قاله بعض المحقّقين. قال شيخنا جمال الدين محمد الشامىّ - متع الله بحياته - بل هو بالنظر إلى المفهوم على بابه أيضا ، لأنّ الجمله أكثر عموما للإفراد من الكلام ، فتدبّر ، انتهى. وما ذكر من كون الجمله أعمّ من الكلام ليس اجماعا بل هو «عند الأكثر». وقد ذهب بعضهم إلى أنّهما مترادفان ، وهو ظاهر كلام الزمخشرىّ فى المفصّل ، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام ، قال : ويسمّى الجمله ، وفى قول المصنّف عند الأكثر نظر ، بل الظاهر أنّ الأكثر على أنّهما مترادفان.

قال البدر الدمامينىّ فى التحفه : ظاهر كلام الأندلسىّ فى شرح المفصّل أنّه رأى الجميع ، لأنّه قال فى باب المبتدإ والخبر : الكلام والجمله فى اصطلاحهم مترادفان ، انتهى. وفى «الأشباه والنظائر» قال الشيخ محب الدين ناظر الجيش : الّذى يقتضيه كلام النحاه تساوى الكلام والجمله فى الدلاله ، يعنى كلّما صدق أحدهما ، صدق الآخر ، فليس بينهما عموم وخصوص ، انتهى.

فظهر أنّ الأكثر على الترادف ، نعم قال الشيخ جمال الدين بن هشام فى المغنى : والكلام أخصّ من الجمله ، لا مرادف لها ، فإنّ الكلام هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه ، والجمله عباره عن الفعل وفاعله كقام

زید ، والمبتدأ وخبره کزید قائم ، وما کان بمترله أحدهما ، نحو : ضرب اللّصّ ، وأقائم الزیدان ، وکان زید قائما ، وظننته قائما ، وبهذا یظهر لک أنّهما لیسا مترادفین ، کما یتوهّمه کثیر من الناس ، والصواب أنّها أعمّ ، إذ شرطه الإفاده بخلافها ، ولهذا تسمعهم یقولون : جمله الشرط ، جمله الجواب ، جمله الصله ، وکلّ ذلک لیس مفیدا ، فلیس کلاما ، انتهی.

قال العلّامه السیوطیّ ، وقد نازعه بعضهم فی ذلک ، وادّعی أنّ الصواب ترادف الکلام والجمله ، انتهی. وأجاب ناظر الجیش عمّا ذکره فی جمله الشرط ونحوها بأنّ إطلاق الجمله علیها اطلاقا مجازیّا من باب إطلاق الشیء علی ما کان علیه ، وأجاب غیره بأنّ تخلّف الحکم فی جملتی الشرط والجزاء لا یقدح فی کون کلّ جمله مرکّبه تفید ، إذ المراد فی الأعمّ الأغلب ، وهذا کقولهم : إنّ المبدل منه فی نیّه الطرح ، أی فی الأعمّ الأغلب ، فلا یقدح ما یعرض من المانع فی بعض الصور ، نحو : جاءنی الّذی مررت به زید ، للاحتیاج إلی الضمیر ، وله نظائر ، وکذا ذکر الدمامینیّ فی شرح المغنی ما محصّله أنّ الخلاف فی المسأله اصطلاحیّ ، ولا مشاحه فی الاصطلاح ، ونازعه الشمنیّ فی ذلک ، والحقّ ما قال الدمامینیّ.

تنبیهات : الأوّل : ما فسّرت به الإسناد فی حدّ الجمله هو قضیه کلام جماعه فی مثل هذا المقام ، إذ لو أرید بالإسناد النسبه التامّه کانت الجمله کالکلام فی اعتبار الإفاده ، فلا یتفرّع علیه قوله ، فهی أعمّ من الکلام ، لکن قال بعضهم : تفسیر الإسناد بالنسبه مطلقا یلزم منه انتقاض التعریف بالمرکّب المشتمل علی نسبه ناقصه کغلام زید ، واختار بعض المحقّقین تفسیر الإسناد هنا بالنسبه التامّه ، والمقصود کون المرکّب الّذی هو الجمله مشتملا علی الإسناد حالا أو أصلا ، فلا تکون الجمله کالکلام فی اعتبار الإفاده ، فتأمّل.

الثانی : قال شیخ شیوخنا الحرفوشیّ فی شرح التهذیب للمصنّف : ربّما أفهم کلام بعضهم أنّ الجمله أخصّ من الکلام ، وفیه نظر ، انتهی. قال تلمیذه شیخنا العلّامه محمد الشامیّ : وما أفهمه کلام بعضهم نظرا إلی أنّ القرآن یطلق علیه الکلام ، ولا یطلق علیه الجمله ، ووجه النظر أنّ المانع من إطلاق الجمله علی القرآن شرعیّ لإیهامها معنی الإجمال وإشعارها به لا لغویّ ، انتهی ، فتأمّل.

«فإن بدئت» أی صدرت الجمله «باسم» وصفا کان أو غیره فاسمها جمله «اسمیّه» ، أی فتسمّی اسمیّه ، نسبه إلی الاسم لتصدیرها به ، ولا فرق بین أن یکون ذلک الاسم صریحا «نحو : زید قائم» وهیها العقیق ، وقائم الزیدان ، عند من جوّزه.

والتمثيل بنحو : زيد قام للجمله الاسميّه لا- غير هو قول الجمهور ، لعدم ما يطلب الفعل ، وجوّز المبرّد وابن العريف (۱) وابن مالك كونها فعليه على الإضمار والتفسير ، والكوفيّون على التقديم والتأخير ، أو مؤوّلا ، نحو قوله تعالى : (أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقره / ۱۸۴] ، أى صومكم خير لكم (۲). لأنّ المؤوّل كالصريح فى الحكم ، والمراد بالتصدّر المسند أو المسند إليه ، فلا يضرّ فى التسميه ما تقدّم من الحروف لغرض ما ، نحو : أقائم الزيدان ، أو أزيد أخوك ، ولو غيّر الإعراب والمعنى نحو : «إنّ زيدا قائم» ولعلّ أباك منطلق ، وما زيد قائما «إذ لا عبره بالحروف» فى ذلك ، فالجمل المذكوره كلّها اسميّه لكونها مبدوّه بالاسم بالمعنى المذكور.

«أو» بدئت «بفعل» متصرّفا كان أو جامدا تامّا أو ناقصا فاسمها جمله «فعليه» ، أى تسمّى فعليه ، نسبه إلى الفعل لتصديرها به «كقام زيد» ، وضرب اللصّ ، وعسى زيد أن يقوم ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما ، ويقوم زيد ، وقم ، «وهل قام زيد» ، ممّا تقدّم فيه الحرف ، إذ لا عبره به كما تقدّم ، والمعتبر أيضا فى الصدر ما هو صدر فى الأصل ، فلا يضرّ أيضا تقدّم المعمول لموجب أو تجوّز ، فنحو : كيف جاء زيد ، و (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الحمد / ۵] ، و (فَرِيقاً هَدى) [الأعراف / ۳۰] ، (فَأَيَّ آياتِ اللهِ تُنْكِرُونَ) [غافر / ۸۱] ، جمله فعليه ، لأنّ هذه الأسماء فى نيّه التأخير.

وكذا نحو : «هلّا زيدا ضربته ، ويا عبد الله» ، (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ) [التوبه / ۶] ، (وَالْأَنْعامَ خَلَقَها) [النحل / ۵] ، (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) [الليل / ۱] ، «لأنّ» صدورها فى الأصل أفعال ، والتقدير هلّا ضربت زيدا ، وأدعوا عبد الله ، وإن استجارك أحد ، وخلق الأنعام ، وأقسم بالليل ، و «المقدّر كالمذكور» فى الحكم.

تنبيهات : الأوّل : زاد ابن هشام فى أقسام الجمله الظرفيه ، وهى المصدّره بظرف أو جارّ ومجرور نحو : أعندك زيد؟ وأ فى الدار زيد؟ إذا قدّرت زيدا فاعلا بالظرف أو الجارّ والمجرور لا باستقرّ المحذوف ، ولا مبتدأ مخبر به عنهما ، وسيأتى تفصيل الأقوال فى هذه المساله فى محلّه إن شاء الله. وزاد الزمخشرىّ وغيره الجمله الشرطيّه ، والصواب أنّها من قبيل الفعليه لما مرّ.

الثانى : قال ابن هشام فى المعنى : ما يجب على المسؤول عنه أن يفصل فيه لاحتماله الاسميّه والفعليه لاختلاف التقدير أو لاختلاف النّحويّين ، لذلك أمثله : ».

۱- الحسن بن الوليد بن نصر المعروف بابن العريف النحوىّ ، وكان نحويّا مقدّما فقيها فى المسائل. مات سنه ۳۶۷ ه. بغيه الوعاه ۱ / ۵۲۷.

۲- سقطت هذه الجمله فى «س».

أحـدها : صـدر الكلام من نحو : إذا قام زيـد فأنا أكرمه ، وهذا مبنىّ على الخلاف فى عامل إذا ، فإن قلنا : جوابها فصدر الكلام جمله اسـميّه ، وإذا تقدّمه من تأخير وما بعد إذا متمّم لها ، لأنّه مضاف إليه ونظير ذلك قولك : يوم يسافر زيد أنا مسافر وعكسه قوله [من الوافر] :

٨١٧ - فبينا نحن نرقبه أتانا

... (١)

إذا قدّرت ألف بينا زائده ، وبين مضافه للجمله الاسـميّه ، فإنّ صدر الكلام جمله فعليه ، والظرف مضاف إلى جمله اسـميّه ، وإن قلنا : العامل فى إذا فعل الشرط ، وإذا غير مضافه ، فصدر الكلام جمله فعليه ، قدّم ظرفها ، كما تقول : متى تقم فأنا أقوم.

الثانى : نحو : أفى الدار زيد؟ وأعندك عمرو؟ فإنّا إن قدّرنا المرفوع مبتدأ ، أو مرفوعا بمبتدإ محذوف ، تقديره كائن أو مستقرّ ، فالجمله اسميّه ذات خبر فى الأولى ، وذات فاعل مغن عن الخبر فى الثانيه ، وإن قدّرنا فاعلا باستقرّ ففعليه ، أو بالظرف فظرفيّه.

الثـالث : نحو : يومـان فى نحو : مـا رأيته مـذ يومان ، فإنّ تفسيره عنـد الأخفش والزّجاج بينى وبين لقائه يومان ، وعنـد أبى بكر وأبى على أمـد انتفاء الرؤيه يومان ، وعليهما فالجمله اسـميّه لا محلّ لها ، ومـذ خبر على الأوّل ، ومبتدأ على الثانى. قال الكسائىّ وجمـاعه : مـذ كان يومان ، فمـذ ظرف لما قبلها ، وما بعـدها جمله فعليه ، فعلها ماض (٢) حـذف فعلها ، وهى فى محلّ خفض. وقال آخرون : المعنى من الزمن الّذى هو يومان ، ومنذ مركّبه من حرف الابتداء وذو الطائيه واقعه على الزمان ، وما بعدها جمله اسميّه حذف مبتدأها ، ولا محلّ لها ، لأنّه صلته.

الرابع : ماذا صـنعت ، فإنّه يحتمل معنيين : أحـدهما : ما الّذى صـنعته ، فالجمله اسـميّه ، قدّم خبرها عند الأخفش ، ومبتدأها عند سيبويه. والثانى : أىّ شـىء صـنعت ، فهى فعليه قـدّم مفعولها ، فإن قلت : مإذا صـنعته ، فعلى التقدير الأوّل الجمله بحالها ، وعلى الثانى تحتمل الاسـميّه بأن تقدّر ما ذا مبتدأ ، والفعليه بأن تقدّره مفعولا لفعل محذوف على شـريطه التفسير ، ويكون تقديره بعد مإذا ، لأنّ الاستفهام له الصدر.

الخامس : (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنا) [التغابن / ۶] ، فالأرجح تقدير بشر فاعلا ليهدى محذوفا ، والجمله فعليه ، ويجوز تقديره مبتدأ ، وتقدير الاسميّه فى : (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ) [الواقعه

١- تمـامه «معلّق وفضه وزناد راع» ، وهو لرجل من قيس عيلان. اللغه : نرقبه : نرصـده : الوفضه : الجعبه الّتى يجعل فيها السـهام ، الزناد : جمع زند ، وهو العود الذى تقدح به النار.

٢- جمله «فعلها ماض» سقطت فى جميع النسخ ، ولكنها موجوده فى المغنى. مغنى اللبيب ، ص ۴٩۴.

/ ۵۹] ، أرجح منه فی : (أَبَشَرٌ یَهْدُونَنا) لمعادلتها للاسمیّه وتقدیر الفعلیه فی قوله [من البسیط] :

۸۱۸ - ...

فقلت أهی سرت أم عادنی حلم (۱)

أکثر رجحانا من تقدیرها فی (أَبَشَرٌ یَهْدُونَنا) لمعادلتها الفعلیه.

السادس : نحو قاما أخواک ، فإنّ الألف إن قدّرت حرف تثنیه کما أنّ التاء حرف تأنیث فی قامت هند أو اسما وأخوک بدل منها ، فالجمله فعلیه ، وإن قدّرت اسما وما بعدها مبتدأ ، فالجمله اسمیّه ، قدّم خبرها.

السابع : نعم الرجل زید ، فإن قدّر نعم الرجل خبرا عن زید فاسمیّه ، وإن قدّر : زید خبرا لمحذوف فجملتان فعلیه واسمیّه.

الثامن : جمله البسمله فإن قدّر : ابتدائی بسم الله فاسمیّه ، وهو قول البصریّین ، أو أبدأ ببسم الله ففعلیه ، وهو قول الکوفیّین ، وهو المشهور فی التفاسیر والأعاریب.

التاسع : قولهم : ما جاءت حاجتک ، فإنّه یروی برفع حاجتک ، فالجمله فعلیه ، وبنصبها فالجمله اسمیّه ، وذلک لأنّ جاء بمعنی صار ، فعلی الأوّل ما خبرها ، وحاجتک اسمها ، وعلی الثانی ما مبتدأ ، واسمها ضمیر ما ، وأنّث حملا علی معنی ما وحاجتک خبرها.

ونظیر ما هذه قولک : ما أنت وموسی ، فإنّها أیضا تحتمل الرفع والنصب ، إلا أنّ الرفع علی الابتدائیّه أو خبریّه علی خلاف بین سیبویه والأخفش ، وذلک إذا قدّرت موسی عطفا علی أنت ، والنصب علی الخبریّه أو المفعولیّه ، وذلک إذا قدّرته مفعولا معه ، إذ لا بدّ من تقدیر فعل حینئذ ، أی ما یکون أو ما تصنع. ونظیر ما هذه فی الوجهین علی اختلاف التقدیرین ، کیف أنت وموسی ، إلا أنّها لا تکون مبتدأ ولا مفعولا به ، فلیس للرفع إلا توجیه واحد ، وأمّا النصب فیجوز کونه علی الخبریّه أو الحالیه.

العاشر : الجمله المعطوفه من نحو : قعد عمرو وزید قام ، والأرجح الفعلیه للتناسب ، وذلک لازم عند من یوجب توافق الجملتین المتعاطفتین ، وممّا یترجّح فیه الفعلیه ، نحو : موسی أکرمه ، ونحو : زید لیقم وعمرو لا یذهب ، بالجزم ، لأنّ وقوع الجمله الطلبیّه خبرا قلیل. إلی هنا کلام المغنی.

۱- صدر البیت «فقمت للطّیف مرتاعا فأرّقنی» ، وهو لزیاد بن حمل التمیمی. اللغه : الطیف : الخیال الطائف فی المنام ، مرتاعا : حال وهو اسم فاعل من الإرتیاع من الروع بمعنی الخوف ، أرّقنی : أسهرنی ، سرت : سارت لیلا ، الحلم : رؤیا النوم.

«ثمّ» الجمله بالنسبه إلى الوصفيّه وعدمها قسمان ، لأنّها «إن وقعت خبرا» عن مبتدإ «فاسمها جمله صغرى» أو تسمّى جمله صغرى ، «وإن كان خبر المبتدإ فيها» أى فى الجمله «جمله» اسميّه أو فعليه «فكبرى» ، نحو قولك : «زيد قام أبوه» أو أبوه قائم ، «فقام أبوه» أو أبوه قائم جمله «صغرى» ، لأنّها وقعت خبرا عن مبتدإ ، وهو زيد ، «والجميع» من المبتدأ والجمله الّتى هى خبره جمله «كبرى» ، لأنّ خبر المبتدإ فيها جمله.

«وقد تكون» الجمله «صغرى وكبرى باعتبارين كما فى نحو» : زيد أبوه غلامه منطلق. فمجموع هذا الكلام جمله كبرى لا غير ، وغلامه منطلق صغرى لا غير ، لأنّها خبر ، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق ، وصغرى باعتبار جمله الكلام.

قال ابن هشام : ومثله (لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) [الكهف / ٣٧] ، إذ الأصل لكنّ أنا هو الله ربّى ، ففيها أيضا ثلاثه مبتداءات ، إذا لم يقدّر هو ضميرا له سبحانه ، ولفظ الجلاله بدل منه أو عطف بيان عليه ، كما جزم به ابن الحاجب ، بل قدّر ضمير شأن ، وهو الظاهر ، ثمّ حذفت همزه أنا حذفا اعتباطيّا ، وقيل : حذفا قياسيا بأن نقلت حركتها : ثمّ حذفت ، ثمّ أدغمت نون لكن فى نون أنا.

تنبيهات : الأوّل : الجمله الكبرى كما تكون مصدّره بالمبتدإ ، كما مرّ ، تكون مصدّره بالفعل ، نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه ، وتفسير المصنّف شامل لذلك ، وأمّا تفسير غيره بأنّها الاسميّه الّتى خبرها جمله ، فغير مطّرد لخروج المصدره بالفعل.

الثانى : قال ابن هشام فى المغنى : قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع أمثله :

أحدها : نحو : (أَنَا آتِيكَ بِهِ) [النمل / ٣٩] ، إذ يحتمل أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا ، وأن يكون اسم فاعل ومضافا إليه مثل : (وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذابٌ) [هود / ٧۶] ، (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَهِ فَرْداً) [مريم / ٩٥] ، ويؤيّده أنّ أصل الخبر الإفراد ، وأنّ حمزه يميل الالف من آتيك ، وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزه.

الثانى : نحو : زيد قائم أبوه ، إذ يحتمل أن يقدّر أبوه مبتدأ ، وأن يقدّر فاعلا بقائم.

الثالث : نحو : زيد فى الدار ، إذ يحتمل تقدير استقّر ، وتقدير مستقرّ.

الرابع : نحو : إنّما أنت سيرا ، إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر ، وينبغى أن يجرى هنا الخلاف الّذى فى المساله قبلها ، انتهى.

قال الدمامينىّ : يشير إلى الخلاف الّذى جرى فيما يتعلّق به الظرف من نحو : زيد فى الدار ، هل هو فعل نظرا إلى أنّ الأصل فى العمل الأفعال ، فعند الاحتمال يكون الأولى تقدير ما هو الأصل ، أو هو اسم فاعل مثلا نظرا إلى أنّه خبر ، وأصل الخبر أن يكون

مفردا ، فعند التردّد يقدّر ما هو الأصل ، وهذا الخلاف معروف ، ولم يذكره المصنّف فى المساله السابقه ، وأحال عليه لشهرته ، وفى قوله : وينبغى إشعار بأنّهم لم يصرّحوا بإجراء الخلاف فى عامل المصدر من نحو : إنّما أنت سيرا ، وهو مثل مساله الظرف من غير فرق ، فينبغى جريان الخلاف فيه أيضا.

«وقد لا تكون» الجمله «صغرى ولا كبرى ، كقام زيد» وزيد قائم ، وأ فى الدار زيد؟ وأعندك زيد؟ إذ لم يصدق عليها تعريفها.

تنبيهات : الأوّل : قال ابن هشام فى المغنى ، وقد عبّر بقوله به صغرى وكبرى ، كما فعل المصنّف ، إنّما قلت : صغرى وكبرى موافقه لهم ، وإنّما الوجه استعمال فعلى أفعل بأل أو بالاضافه ، ولذلك لحّن من قال [من البسيط] :

٨١٩ - كأنّ صغرى وكبرى من فقاقعها

حصباء درّ على أرض من الذهب (١)

وقول بعضهم : إنّ من زائده ، وإنّهما مضافان على حدّ قوله [من المنسرح] :

٨٢٠ - ...

بين زراعى وجبهه الأسد (٢)

يردّه أنّ الصحيح أن من لا تقحم فى الإيجاب ، ولا مع تعريف المجرور ، لكن ربّما استعمل أفعل التفضيل الّذى لم يرد به المفاضله مطابقا مع كونه مجرّدا ، قال يهجو [من الطويل] :

٨٢١ - إذا غاب عنكم أسود العين كنتم

كراما وأنتم ما أقام ألائم (٣)

أى لئام ، فعلى ذلك يتخرّج البيت ، وقول النّحويّين صغرى وكبرى ، وكذلك قول العروضيّين فاصله صغرى ، وفاصله كبرى ، انتهى.

فى هذا الجواب نظر ، قال فى الجامع (٤) لا يطّرد تأويل اسم التفضيل بما لا مشاركه فيه نحو : (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِما فِى نُفُوسِكُمْ) [الإسراء / ٢٥] ، (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) [الروم / ٢٧] ، خلافا للمبرّد. وقال ابن مالك فى التسهيل : استعماله عاريا دون من وأن مجرّدا عن معنى التفضيل مؤوّلا باسم فاعل أو صفه مشبّهه مطّرد عند أبى العباس ، والأصحّ قصره على السماع ، انتهى. لكن قال ابن عقيل فى شرحه : الوجه أنّ ذلك مطّرد ، وعلى ذلك المتأخّرون.

١- هو لأبى نواس : اللغه : الفقاقع : جمع فقّاعه وهى نفّاخات ترتفع على سطح الماء والشراب ، الحصباء : هى صغار الحصى.

۲- صدره «يا من رأى عارضا أسرّ به» ، وهو للفرزدق. اللغه : العارض : السحاب ، ذراعا الأسد : الكوكبان الدالان على المطر وكذا جبهه الأسد والذراعان والجبهه من منازل القمر.

۳- هو للفرزدق. اللغه : أسود العين : اسم جبل ، ألائم : جمع ألأم بمعنى اللئيم.

۴- جامع النحو لعبد الله بن مسلم بن قتيبه النحوى المتوفى سنه ۲۶۷ ه. كشف الظنون ۱ / ۵۷۵.

الثانى : تنقسم الجمله إلى ذات وجه وذات وجهين ، فذات الوجهين هى اسميّه الصدر فعليه العجز ، نحو : زيد يقوم أبوه ، وفعليه الصدر اسميّه العجز ، نحو : ظننت زيدا أبوه قائم ، وذات الوجه ، نحو : زيد أبوه قائم ، وظننت زيدا يقوم أبوه.

الجمل الّتى لها محلّ

صمديه

إجمال : الجمل الّتى لها محلّ سبع : الخبريّه ، والحاليه ، والمفعول بها ، والمضاف إليها ، والواقعه جوابا لشرط جازم ، والتّابعه لمفرد ، والتّابعه لجمله لها محلّ.

والّتى لا محلّ لها سبع أيضا : المستأنفه ، والمعترضه ، التفسيريّه ، والصّله ، والمجاب بها القسم ، والمجاب بها شرط غير جازم ، والتابعه لما لا محلّ له.

شرح

هذه تتمّه فى الكلام على تعداد «الجمل الّتى لها محل» من الإعراب ، والّتى لا محلّ لها منه. الجمل الّتى لها محلّ من الإعراب «سبع» على ما هو المشهور ، والحقّ أنّها تسع كما سيأتى بيانه.

وبدأ بالّتى لها محلّ من الإعراب لكونه أشرف من الّتى لا محلّ لها منه ، والّذى عكس ، نظر إلى الأصل ، وهو كون الجمله لا محلّ لها من الإعراب ، وإنّما كان كذلك ، لأنّها إذا كان لها محلّ من الإعراب (۱) ، تقدّرت بالمفرد ، لأنّ المعرب أنّما هو المفرد ، والأصل فى الجمله أن لا تكون مقدّره بالمفرد.

وهى أى الجمل السبع الّتى لها محلّ من الإعراب ، إحداها : الجمله «الخبريّه» ، وهى الواقعه خبرا ، «و» الثانيه الجمله «الحاليه» ، وهى الواقعه حالا ، «و» الثالثه الجمله «المفعول بها ، و» الرابعه الجمله «المضاف إليها ، و» الخامسه الجمله «الواقعه جوابا لشرط جازم و» السادسه الجمله «التابعه لمفرد و» السابعه الجمله «التابعه لجمله لها محلّ» من الإعراب.

والجمل «الّتى لا محلّ لها» من الإعراب «سبع أيضا» : إحداها «المستأنفه» ، ويعبّر عنها بالابتدائيّه وما عبّر به المصنّف أولى لما سيأتى ، «و» الثانيه الجمله «المعترضه و» الثالثه الجمله «التفسيريّه» وتسمّى المفسّره «و» الرابعه الجمله «الصله و» الخامسه الجمله «المجاب بها القسم و» السادسه «الجمله المجاب بها شرط غير جازم و» السابعه الجمله «التابعه لما لا محلّ له» من الإعراب. ».

۱- سقطت «لأنّها إذا كان لها محلّ من الإعراب» فى «ط».

وعند وصولى إلى هذا الموضع من الشرح عنّ (١) لى نظمها ، فقلت مستعينا بالله [من الرجز] :

٨٢٢ - الجمل المعربه المحلّ

سبع على المشهور فاستمل

فخبريّه وما قد وقعت

حالا ومفعولا بها قد أوقعت

وما إليها قد أضيف وكذا

جواب شرط جاء بالفاء أو إذا

وما أتت تابعه لمفرد

أو جمله لها محلّ فاعدد

أما الّتى ليس لها محلّ

فسبع أيضا وهى ما سأتلو

الابتدائيّه والّتى جرت

معترضا بها وما قد فسّرت

وصله الموصول والجواب

لقسم وما بها يجاب

شرط أتى للفعل غير جازم

وما أتت تابعه لعادم

محلّ إعراب فخذها كلّها

منظومه فى نسق واشكر لها

ونظمها الشيخ بدر الدين ابن أمّ قاسم المرادى ، فقال [من الكامل] :

٨٢٣ - جمل أتت لها محلّ معرب

سبع لأن حلّت محلّ المفرد

خبريّه حاليه محكيّه

وذا المضاف لها بغير تردّد

ومعلّق عنها وتابعه لما

هو معرب أو ذو محلّ فاعدد

وجواب شرط جازم بالفاء أو

بإذا أو بعض قال غير مقيّد

وأتتك سبع مالها من موضع

صله وعارضه وجمله مبتدى

وجواب أقسام وما قد فسّرت

فى أشهر والخلف غير مبعد

وبعيد تخصيص وغير معلّق

لا جازم وجواب ذلك أورد

وكذلك تابعه لشيء ماله

من موضع فاحفظه غير مفنّد

١- عنّ : ظهر.

الجمله الخبريّه

صمديه

تفضيل : الأولى ممّا له محلّ الخبريّه ، وهى الواقعه خبرا لمبتدإ أو لأحد النواسخ ، ومحلّها الرفع أو النّصب ، ولا بدّ فيها من ضمير مطابق له ، مذكور أو مقدّر ، إلا إذا اشتملت على المبتدإ ، أو على جنس شامل له ، أو إشاره إليه ، أو كانت نفس المبتدإ.

شرح

هذا تفضيل للجمل الّتى لها محلّ من الإعراب وبيان مواضعها ، والجمل الّتى لا محلّ لها منه ، وبيان كلّ واحده من القسمين.

الجمله «الأولى ممّا له محلّ» من الإعراب الجمله «الخبريّه ، وهى الواقعه خبرا لمبتدإ أو لأحد النواسخ» المقدّم ذكرها ، ومحلّها من الإعراب الرفع فى باب المبتدإ ، نحو : زيد أبوه قائم ، وباب إنّ نحو : إنّ زيدا أبوه قائم ، وباب لا الّتى لنفى الجنس ، نحو : لا ربيبه قوم يجئ بخير ، أو النصب فى باب كان ، نحو : (بِما كانُوا يَظْلِمُونَ) [الأعراف / ١۶٢] ، وباب كاد ، نحو : (وَما كادُوا يَفْعَلُونَ) [البقره / ٧١] ، وباب ما ولا المشبهتان بليس ، نحو : ما زيد أبوه قائم ، ولا رجل يصدق.

تنبيهات : الأوّل : قال ابن هشام : اختلف فى نحو : زيد اضرب ، وعمرو هل جاءك؟ فقيل محلّ الجمله الّتى بعد المبتدإ رفع على الخبريّه ، وهو الصحيح ، وقيل : نصب بقول مضمر هو الخبر ، بناء على أنّ الجمله الإنشائيّه لا تكون خبرا ، انتهى.

قال الدمامينىّ : وإضمار القول لا يعيّن النصب ، إذ يجوز أن يقدّر مقول فيه ، كذا فيكون المحكىّ فى محلّ رفع على أنّه نائب عن الفاعل ، ويجوز أن يقدّر أقول فيه ، كذا فيكون فى محلّ نصب ، انتهى.

قلت : والخلاف فى وقوع الجمله الانشائيّه خبرا مشهور ، وفى المساله ثلاثه أقوال :

أحدها : منع وقوع الإنشائيّه خبرا ، وهو قول جماعه من الكوفيّين ، منهم ابن الأنبارىّ نظرا إلى أنّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، قال غير واحد من المحقّقين : هو وهم ، نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الإنشاء وبين خبر المبتدإ. قال ابن هشام : لاتّفاقهم على أنّ هذا أصله الإفراد ، واحتمال الصدق والكذب أنّما هو من صفات الكلام ، وعلى جواز : أين زيد وكيف عمرو؟ وقال الرضىّ : ليس الخبر عند النّحاه ما يحتمل الصدق والكذب ، كما أنّ الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ، ففى قولك : أزيد عندك؟ يسمّون الظرف خبرا ، مع أنّه لا يحتمل الصدق والكذب. قال : ويدلّ على جواز كونها طلبيّه قوله تعالى : (بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَباً بِكُمْ) [ص / ۶٠] ، وأيضا اتّفقوا على

جواز الرفع فى نحو قولهم : أمّا زيـد فاضـربه ، انتهى. قيل : وفى هـذا الأخير نظر ، فإنّ اتّفاق غيرهم لا يلزمهم ، واتّفاقهم وغيرهم ممنوع ، فإنّهم يمعنون أن يقال : زيد اضربه ، انتهى.

الثـانى : جواز الوقوع بتأويـل قول محـذوف هو الخبر ، فإذا قلت : زيـد اضـربه ، فالتقـدير : زيـد أقول لك أضـربه ، أو مقول فيه اضربه ، فالجمله محكيّه ، وهو قول ابن السراج ، وإنّما التجأ إلى ذلك هربا من الوهم المقدّم ذكره.

الثـالث : جواز الوقوع من غير تأويـل ، وهو قول جمـاعه ، منهم ابن مالـك والرضـىّ والتفتـازانىّ وابن هشـام. قـال ابن مالك فى التسـهيل : ولا يمتنع كونها طلبيّه خلافا لابن الأنبارىّ ، ولا يلزم تقدير قول قبلها ، خلافا لابن السراج. لكن قال السّيّد الشريف فى شرح المفتـاح : إنّ التأويـل هو المشـهور ، وقرّره فيه ، وفى حواشـيه بأن قال : لا يخفى أنّ المبتـدأ إنّما وضع لينسب إليه حال من أحواله ، فيجب أن يلاحـظ الخبر من هـذه الحيثيّه ، ولنـا أن لا نـدّعى أن الخبر يجب أن يكون قائما له أو محمولا عليه بالمواطاه إيجابـا أو سـلبا ، حتّى ينتقص بالأـمور الاعتباريّه ، وبالجمل الواقعه خبرا بصوره الاسـتفهام الـداخل على المبتـدإ ، بل يكتفى بأنّ الخبر يجب أن يكون ملفوظـا من حيث إنّه حـال من أحوال المبتـدإ ، فـإنّه كـاف فى إثبات ما نحن بصـدده ، ويشـهد لـذلك ما تجـده من الفرق بين زيدا ضـربته ، وزيد ضـربته ، فإنّ زيدا فى الأوّل مفعول به ، لأنّه لم يلاحظ الفعل معه على وجه يكون حالا من أحواله ، بل إنّما ذكر لتعيين محل الضرب ، وفى الثانى مبتدأ ، لأنّه لوحظ معه الفعل من حيث إنّه حال من أحواله.

ولا شكّ أنّ نحو أضـرب ، فى قولك : زيدا أضربه ، ليس من أحوال زيد ، إذا جرى على ظاهره كما فى قولك : اضرب زيدا ، وأمّا إذا أوّل بمقول فى حقّه أضربه على معنى أنّه يستحقّ أن يؤمر بضربه ، فقد صار ملحوظا من حيث إنّه حال لزيد ، وفيه مبالغه يعرى عنها قولك : إضرب زيدا ، لأنّك هناك أمرت بضربه ، وأشرت إلى أنّه مستحقّ لذلك ، وقس عليه نحو قوله تعالى : (بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَباً بِكُمْ) [ص / ٦٠] ، أى مقول فى شأنكم هذا الدعاء ، أى تستحقّون أن يدعى عليكم به.

وأمّا مثل أين زيـد؟ ومتى القتال؟ فليس ممّا نحن بصـدده لأنّ الاسـتفهام هنا داخل فى الحقيقه على النسـبه بين المبتـدإ المذكور والخبر المقـدّر ، لا على الخبر وحـده ، إذ المعنى أزيـد حصل فى الـدار أو السوق؟ فلا يتصوّر تقـدير القول ، إذ لم تقع الإنشائيّه خبرا للمبتدإ ، وليس المعنى زيد حصل فى الدار أو فى السوق ، ألا ترى أنّه لو قدّر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا فى المبتدإ حقيقه ، ولو لاـ هـذا لمـا وجب تقـديم الكلمه المتضـمّنه للاسـتفهام على المبتـدإ هنا بخلاف زيـد أين هو؟ فإنّه لا يجب تقـديم الاستفهام على زيد ،

لأنّه وقع فی صدر الجمله الواقعه خبرا ، فوجب تقدیر القول ، وأمّا فی : أین زید؟ فإنّما وجب التقدیم ، لأنّ الاستفهام متعلّق بالنسبه الّتی هی بین زید وخبره المقدّر معنی ، کأنّه قیل : أزید فی الدار أو فی السوق؟ کما تقدّم ، فلا وجه لتقدیر القول ، انتهی.

[التنبیه] الثانی : قال العلّامه الکافیجیّ (۱) : لا یسوغ الإخبار بجمله ندائیّه ، نحو : زید یا أخاه ، ولا مصدّره بلکن أو بل أو حتّی بالأجماع فی کلّ ذلک.

«ولا بدّ فیها» ، أی فی الجمله الخبریّه «من ضمیر» یربطها بما هی خبر عنه ، لأنّ الجمله من حیث إنّما جمله کلام مستقلّ ، فإذا قصد جعلها جزء الکلام ، فلا بدّ من رابطه تربطها بالجزء الآخر لیکون الجمیع کلاما واحدا ، وإلا لم تحصل الفائده ، لو قلت : زید قام عمرو «مطابق» لما یعود إلیه فی الإفراد والتذکیر وفروعهما ونحو : زید جاء أبوه ، وهند قام أبوها ، والزیدان أو الهندان قام أبوهما ، والزیدون قام أبوهم ، والهندات قام أبوهن ، «مذکور» کزید ضربته «أو» محذوف «مقدّر» إن علم ، وجرّ بمن التبعیضیّه کالسّمن منوان بدرهم ، أی منه ، أو بفی الظرفیه کقوله [من المتقارب] :

۸۲۴ - فیوم علینا ویوم لنا

ویوم نساء ویوم نسر (۲)

أی نساء فیه ونسرّ فیه أو بمسبوق ممّاثل لفظا ومعمولا کقوله [من الوافر] :

۸۲۵ - صحّ فالّذی توصی به أنت مفلح

فلاتک إلا فی الناس منافسا (۳)

أی أنت مفلح به ، أو باضافه اسم فاعل کقوله [من البسیط] :

۸۲۶ - سبل المعالی بنو الاعلین سالکه

والأرث أجدر من یحظی به الولد (۴)

أی سالکتها ، ومنع ذلک بعضهم ، أو نصب بوصف ، نحو : الدرهم أنا معطیک ، أی معطیکه ، وهو قلیل ، أو نصب بفعل تامّ متصرّف ، والمبتدأ کلّ ، کقراءه ابن عامر فی سوره الحدید : وکل وعد الله الحسنی [النساء / ۹۵] ، وبیت الکتاب [من الوافر] :

۸۲۷ - ثلاث کلّهنّ قتلت عمدا

فأخزی الله رابعه تعود (۵)

وقول أبی النجم [من الرجز] :

٨٢٨ - قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى

علىّ ذنبا كلّه لم أصنع (۶)

١- محمد بن سليمان بن سعد أبو عبد الله الكافيجى الحنفىّ ولد سنه ٧٨٨ ه ، كان إماما فى الكلام وأصول اللغه والنحو والمعانى والبيان ومن تصانيفه : شرح قواعد الإعراب وشرح كلمتى الشهاده ، وتوفّى سنه ٧٨٩ ه. بغيه الوعاه ١ / ١١٧.

٢- هو للنّمر بن تولب.

٣- لم يسمّ قائله.

۴- ما وجدت البيت.

۵- لم يسمّ قائله.

۶- البيت لأبى النجم العجلى. اللغه : أمّ الخيار : زوجه أبى النجم.

قالوا : لأنّ كلّ لو نصب للزم وقوعه مفعولا ، وهو ممتنع ، لأنّها إذا أضيفت إلى مضمر لم تستعمل إلا مبتدأ أو تاكيدا كما قرئ بهما فى قوله تعالى : (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) [آل عمران / ۱۵۴] ، لا يجوز أن تكون توكيدا فى البيتين ، لأنّ المؤكّد بها نكره.

قال ابن مالك : وكذا ما أشبه كلّا فى العموم والافتقار نحو : أيّهم يسألنى أعطى ، ورجل يدعو إلى الخير أجيب ، أى أعطيه وأجيبه ، الأوّل شرط إن جزمت الفعلين ، وموصول إن رفعتهما ، والثانى مشبه بالشرط ، فيحتاج إلى جمله تكون صفه له ليتمّ بها معناه ، كما يتمّ بالشرط معنى اسم الشرط ، وكما يتمّ بالصله الموصول.

قال أبو حيّان : لا أعلم له سلفا فى ذلك ، ويضعف الحذف إن كان المبتدأ غير ذلك كقراءه السلمى (۱)(أَفَحُكْمَ الْجاهِلِيَّهِ يَبْغُونَ) [المائده / ۵۰] بالرفع أى لا يبغونه ، وقوله [من السريع] :

۸۲۹ - وخالد تحمد ساداتنا

بالحقّ لا يحمد الباطل (۲)

برفع خالد وساداتنا أى يحمده ساداتنا.

أمّا المرفوع فقد صرّح غير واحد ، منهم ابن مالك وأبو حيان ، والرضىّ يمنع حذفه ، لأنّه عمده ، وإنّما حذف فى الصله فى بعض الأحوال لكونها أشدّ ارتباطا بالموصول من المبتدإ ، وأجاز بعضهم حذفه مبتدأ ، كما فى قوله تعالى (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه / ۶۳] ، عند من قدّر : إنّ هذان لهما ساحران : ونقل فى المغنى عن ابن عصفور إجازه حذفه فى نحو : زيد هو القائم ، قال مع قوله هو وغيره : إنّه لا يحذف العائد فى نحو : جاء الّذى هو فى الدّار ، لأنّه لا دليل على المحذوف.

تنبيه : قال ابن هشام : قد يوجد الضمير فى اللفظ ، ولا يحصل الربط ، وذلك فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون معطوفا بغير الواو : نحو : زيد قام عمرو فهو أو ثمّ هو.

والثانيه : أن يعاد العامل ، نحو : زيد قام عمرو قام هو.

الثالثه : أن يكون بدلا ، نحو : حسن الجاريه أعجبتنى هو ، فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجاريه ، وهو فى التقدير كأنّه من جمله أخرى ، وقياس قول من جعل العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه أن تصحّ المساله ، انتهى.

«إلا إذا اشتملت» الجمله الّتى هى خبر «على المبتدإ» لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، فلا يحتاج إلى ضمير ، بل هذا الاشتمال كاف فى ربط الجمله بما هى خبر عنه ، فالأوّل

۱- لم أجد ترجمه له.

٢- البيت مجهول القائل.

نحو : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) [الحاقه / ٢ و ١] ، فالحاقّه الأولى مبتدأ ، وما اسم استفهام مبتدأ ثان ، والحاقّه الأخير خبر ما ، والجمله خبر المبتدإ الأوّل ، والرابط بينهما اشتمالها عليه لفظا ومعنى ، والأصحّ أنّ ذلك ليس ضعيفا ، كما قال سيبويه ، ولا خاصّا بالشعر ، كما قال الأعلم ، ولا بمقام التهويل والتفخيم ، وإن كان أكثر ما يقع فى ذلك نحو : (الْقارِعَةُ مَا الْقارِعَةُ) [القارعه / ٢ و ١] ، (وَأَصْحابُ الْيَمِينِ ما أَصْحابُ الْيَمِينِ) [الواقعه / ٢٧].

الثانى : نحو : زيد جاءنى أبو عبد الله ، كينه له ، أجازه الأخفش ، وتبعه ابن خروف ، ومنعه سيبويه والجمهور ، واستدلّ المجيز بقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتابِ وَأَقامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) [الأعراف / ١٧٠] ، فالّذين مبتدأ ، وجمله يمسّكون بالكتاب صله الّذين ، وجمله وأقاموا الصلاه معطوفه على الصلاه ، وجمله إنّا لا نضيع أجر المصلحين ، خبر المبتدإ ، والرابط بينهما اشتمالها عليه معنى ، فإنّ المصلحين هم الّذين يمسّكون بالكتاب ، وردّ بمنع كون الّذين مبتدأ ، بل هو مجرور بالعطف على (الَّذِينَ يَتَّقُونَ) [الأعراف / ١٦٩] ، ولئن سلم فالرابط العموم ، لأنّ المصلحين أعمّ من المذكورين ، أو الضمير المحذوف ، أى منهم ، أو الخبر محذوف ، والجمله قبله دليل ، والتقدير مأجورون ، قاله فى المغنى.

أو اشتملت «على شامل له» أى للمبتدإ ، فهذا الاشتمال أيضا مغن عن الضمير ، نحو : زيد نعم الرجل ، فزيد مبتدأ ، وجمله نعم الرجل خبره ، والرابط بينهما اشتمال الجمله على الجنس الّذى يشتمل زيدا وغيره ، وهو الرجل ، إذ اللام فيه للجنس المستغرق على ما هو المشهور ، ويلزم عليه جواز : زيد مات الناس ، وعمرو كلّ الناس يموتون ، لأنّ الجمله مشتمله على شامل للمبتدإ ، ولا قائل به ، وقيل : الرابط اشتمال الجمله على المبتدإ معنى ، بناء على قول الأخفش فى صحّه تلك المساله ، وعلى القول فى أنّ أل فى نعم وبئس للعهد لا للجنس.

«أو» اشتملت على «إشاره إليه» أى المبتدإ ، فتقوم هذه الإشاره مقام الضمير فى الربط ، نحو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْها أُولئِكَ أَصْحابُ النَّارِ) [الأعراف / ٣٦] ، (وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ) [الأعراف / ٢٦] ، إذا قدّر ذلك مبتدأ تابعا للباس ، وخصّ ابن الحاج فى المساله بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا ، والإشاره إشاره البعيد ، فيمتنع عنده : زيد قام هذا ، لمانعين ، وزيد قام ذلك ، لمانع ، والحجّه قوله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً) [الإسراء / ٣٦] ، كذا فى المغنى.

وعباره الإرتشاف فی النقل عن ابن الحاجّ : أکثر ما ورد فیه ذلک إذا کان المبتدأ موصولا أو موصوفا ، فیحتاج إلی إعادته بلفظ الإشاره المستعمل لما بعد کذلک ، وذاک وأولئک ، ویکون له موضع لیس للضمیر ، لأنّه لیس فی الضمیر دلاله علی البعد ، وظاهر هذا أنّه لا یمتنع عنده فی ذلک وإن کان قلیلا ، بل مفهومه أنّ ذلک کثیر.

«أو کانت» الجمله «نفس المبتدإ» فی المعنی ، فلا تحتاج إلی الضمیر لارتباطهما به بلا ضمیر ، لأنّها هو نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [التوحید / ۱] ، (فَإِذا هِیَ شاخِصَهٌ أَبْصارُ الَّذِینَ کَفَرُوا) [الأنبیاء / ۹۷] ، علی أظهر الوجهین من أنّ هو ضمیر الشأن ، وهی ضمیر قصه ، وکما فی قولک : مقولی حسبی الله ، والتحقیق أنّ هذا لیس من الإخبار بالجمله بل بالمفرد علی إراده اللفظ کما فی عکسه ، نحو : لا حول ولا قوّه إلا بالله کتر من کنوز الجنّه ، نبّه علیه المرادیّ وغیره.

تتمّه : ویغنی عن الضمیر فی الربط أربعه أمور أخر :

أحدها : العطف بفاء السببیّه لجمله ذات ضمیر علی جمله حالیه منه هی الخبر ، أو العکس ، فالأوّل نحو : زید یطیر الذباب فیغضب ، ففی یغضب ضمیر عائد علی زید ، قال [من الطویل] :

۸۳۰ - وإنسان عینی یحسر الماء تاره

فیبدو وتارات یجمّ فیغرق (۱)

کذا قالوا. قال ابن هشام : وهو محتمل لأن یکون أصله یحسر الماء عنه ، أی ینکشف عنه. قال الدمامینیّ : لکن ما قالوه أظهر ، لأنّ الحذف خلاف الأصل ، ولا ضروره تدعو إلیه. والثانی کقوله تعالی : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّهً) [الحج / ۶۳] ، ففاء السببیه نزّلت الجملتین مترله الجمله الواحده ، ولهذا اکتفی فیهما بضمیر واحد ، وحینئذ فالخبر مجموعهما کما فی جملتی الشرط والجزاء الواقعین خبرا ، نحو : زید إن قام یغضب عمرو ، والمحلّ لذلک المجموع ، فالرابط فی الموضعین فی الحقیقه إنّما هو الضمیر ، فمعنی زید یطیر الذباب فیغضب زید ، لما یطیر الذباب یغضب ، نصّ علیه فی المغنی ، قال : وهو بدیع. وسبقه إلی ذلک ابن أبی الربیع. وفی الإرتشاف عن ابن الحاجّ وجدت فی الأسئله الّتی سأل عنها ابن ولّاد (۲) أبا إسحاق الزجّاج قال : لا یجوز زید یطیر الذباب فیغضب عند البصریّین ، ویجوز عند الکوفیّین ، انتهی. وفیه عن ابن عصفور أنّ الرابط بالفاء متّفق علیه.

۱- هو لذی الرّمه : اللغه : إنسان العین : ناظرها ، یحسر الماء : ینضب عن موضعه ویغور ، یجمّ : یکثر ویرتفع.

۲- أحمد بن محمد بن ولّاد النحویّ هو والده وجده ، کان بصیرا بالنحو ، صنّف المقصور والممدود ، مات سنه ۳۳۲ ه ، المصدر السابق ۱ / ۳۸۶.

الثانى : العطف بالواو عند هشام وحده ، نحو : زيد قامت هند وأكرمها ، ونحو : زيد قام وقعدت هند ، بناء على أنّ الواو للجمع ، فالجملتان كالجمله كمساله الفاء ، وإنّما الواو للجمع فى المفردات لا فى الجمل بدليل جواز : هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد ، قاله فى المغنى.

الثالث : الشرط المشتمل على ضمير هو الرابط فى الحقيقه مدلول على جوابه بالخبر ، كزيد يقوم عمرو إن قام.

الرابع : أل النائبه عن الضمير ، وهو قول الكوفيّين وطائفه من البصريّين ، ومنه (وَأَمَّا مَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوى * فَإِنَّ الْجَنَّهَ هِيَ الْمَأْوى) [النازعات / ۴۱ و ۴۲] ، أى مأواه ، ومن منع قدّر هى المأوى له.

تنبيه : اختلفوا فى الرابط فى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً يَتَرَبَّصْنَ) [البقره / ۲۳۴] ، على أقوال :

أحدها : أنّه النون ، والتقدير وأزواج الّذين على حذف المبتدإ المضاف وإقامه المضاف إليه مقامه وهو الّذين ، فالرابط النون العائد على المبتدإ المحذوف.

الثانى : أنّه كلمه هم محذوفه ، هى وما أضيف إليها على التدريج ، وتقديرهما إمّا قبل يتربّصن ، أى أزواجهم يتربّصن ، وهو قول الأخفش ، وقيل : المبرّد ، وإمّا بعده ، أى يتربّصن بعدهم ، وهو قول الفرّاء ، وقيل : الأخفش.

الثالث : أنّه الضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير ، والأصل يتربّصن أزواجهم ، فجئ بالضمير مكان الأزواج لتقدّم ذكرهنّ ، فامتنع ذكر الضمير الّذى أضيف إليه الظاهر ، لأنّ النون لا تضاف لكونها ضميرا ، وحصل الربط بالضمير المذكور ، وقيل : التقدير ممّا يتلى عليكم حكم الّذين ، فالظرف خبر مقدّم ، والمبتدأ هو المضاف المحذوف ، أى حكم الّذين يتوفّون منكم ، ثمّ ابتدأ يتربّصن تفسيرا للمتلوّ ، فلا إخبار حينئذ بالجمله حتّى يحتاج لرابط. ونقل الطيبّ فى حاشيه الكشاف هذا القول عن سيبويه ، وضعف بما فيه من حذف خبر مقدّم ومبتدأ مؤخّر وتقديم وتأخير ، وهو تكلّف.

الجمله الحاليه

صمديه

الثانيه : الحاليه ، وشرطها أن تكون خبريّه ، غير مصدّره بحرف الاسقبال ، ولا بدّ من رابط ، فالاسميّه ، بالواو والضّمير أو أحدهما ، والفعليه إن كانت مبدوّه بمضارع مثبت بدون قد ، فبالضّمير وحده ، نحو : جائنى زيد يسرع ، أو معها فمع الواو ، نحو : (لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ) وإلا فكالاسميّه ، ولا بدّ مع الماضى المثبت من قد ولو تقديرا.

شرح

الجمله الثالثه من الجمل الّتى لها محلّ من الإعراب الجمله الحاليه ، وهى الواقعه حالا ، ومحلّها من الإعراب النصب ، وشروطها ثلاثه :

أحدها : «أن تكون خبريّه» منسوبه إلى الخبر ، نسبه الفرد إلى الكليه ، لأنّها خبر ، لكن هذا باعتبار الأصل دون الحال كما سيأتى ، فالنسبه على هذا على بابها ، لا يجوز أن تكون إنشائيّه ، لأنّها وإن كانت كخبر المبتدإ فى المعنى إلا أنّها حكم خبرىّ ، لأنّها قيد ، والقيود تكون ثابته باقيه مع ما قيّد بها ، والإنشاء لا خارج له ، بل يظهر له مع اللفظ ، ويزول بزواله ، فلا يصلح للقيد ، ولذا لا يقع الإنشائيه شرطا ولا ظرفا ولا صفه إلا شاذّا ، هكذا قرّره الحديثىّ فى شرح الجاجبيه.

وقال الرضىّ : إنّما وجب كونها خبريّه ، لأنّ مقصود المجىء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، والإنشائيّه إمّا طلبيّه أو إيقاعيّه بالاستقراء أو الطلبيّه لا يتيقّن حصول مضمونها ، فكيف يخصّص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ، وأمّا الإيقاعيّه نحو : بعت واشتريت وزوّجت ، فغير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل المقصود بها مجرّد الإيقاع ، وهو مناف لقصد وقت الوقوع ، بل يعرف بالعقل ، لا من دلاله اللفظ ، اذ وقت التلفظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه ، انتهى.

وحكى ابن هشام الإجماع على أنّ الحاليه لا تكون إلا خبريّه ، قال : أمّا قول الأمين المحلىّ فى قوله [من السريع] :

٨٣١ - أطلب ولا تضجر من مطلب

فآفه الطّالب أن يضجر

إنّ لا ناهيه ، والواو للحال فخطأ ، والصواب أنّها عاطفه ، إمّا مصدرا يسبك من أنّ والفعل على مصدر متوهّم من الأمر السابق ، أى ليكن منك طلب وعدم ضجر ، أو جمله على جمله ، وعلى الأوّل ففتحه تضجر إعراب ، ولا نافيه ، والنصب مثله فى قولك : ائتنى ولا أجفوك بالنصب ، وعلى الثانى فالفتحه للتركيب ، والأصل و

لا تضجرن ، بنون التأكيد الخفيه ، فحذفت للضروره ، ولا ناهيه ، والعطف مثله فى : (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً) [النساء / ۳۶] ، انتهى.

قال الدمامينىّ فى المنهل : يجوز أن يريد هذا القائل أنّ جمله النهى خبر مبتدإ محذوف ، والاسميه حاليه. ووقوع الطلبيّه خبرا للمبتدإ بالتاويل غير مستنكر ، فالمعنى اطلب وأنت منهىّ عن الضجر ، ولا خطأ إذن فى كون الواو للحال ، ولا ناهيه ، على أنّى أقول إذا كانت الجمله الحاليه فى المعنى كخبر المبتدإ فلم لا يجوز وقوعها إنشائيّه مؤوّله بالخبر ، كما يكون ذلك فى خبر المبتدإ ، وكونها قيدا للعامل لا ينافى ذلك.

وقد صرّح التفتازانىّ فى شرح التلخيص فى قول أبى النجم (۱) [من الرجز] :

۸۳۲ - ميّز عنه قترعا عن قترع

جذب الليالى أبطئى أو أسرعى (۲)

بأنّ قوله أبطئى أو أسرعى حال من الليالى على تقدير القول ، أو كون الأمر بمعنى الخبر. وهذا الأخير عين ما كان قلناه ، انتهى.

وقد صرّح بذلك فى شرح المفتاح أيضا ، وتبعه الشريف الجرجانىّ فى شرحه على الكتاب المذكور ، ثمّ دعوى الإجماع على أنّ الحاليه لا تكون إلا خبرا مقدّر حينئذ فيها بما نقله صاحب البسيط وغيره عن الفرّاء من جواز وقوع الأمر ونحوه حالا نحو : وجدت الناس أخبر ، نقله ، وأجيب بأنّه على تقدير مقولا فيهم.

الشرط الثانى : أن يكون غير مصدّره بحرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ، فلا يقال : مررت بزيد سيقوم ، أو سوف يقوم ، أو لن يقوم ، وذلك لمنافاه الحال والاستقبال فى الظاهر ، وإن لم يكن حقيقه ، إذ الحال الّذى نحن فيه ليس هو الحال الّذى يدلّ عليه المضارع ، حتّى ينافى الاستقبال ، أشار إليه الرضىّ ، واعترضه الشريف الجرجانىّ بأنّ الحال الّذى نحن بصدده يجامع كلّا من الأزمنه الثلاثه على السواء ، ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا فى إطلاق لفظ الحال على كلّ منهما اشتراكا لفظيّا ، وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الجمله الحاليه بعلم الاستقبال كما لا يخفى ، انتهى ، وقرّره بوجه آخر ، سيأتى إن شاء الله تعالى مع ما فيه.

تنبيهان : الأوّل : خرج بهذا الشرط الجمله الخبريّه الشرطيّه فلا تكون حاليه ، قال المطرزىّ : لا تقع جمله الشرط حالا ، لأنّها مستقبله ، فلا تقول : جاء زيد إن يسأل يعط ، فإن أردت صحّه ذلك جعلت الجمله خبرا لمن الحال له ، فقلت : وهو إن يسأل يعط ، و

۱- الفضل بن قدامه العجلى أبو النجم ، من أكابر الرجّاز ومن أحسن الناس إنشادا للشعر نبغ فى العصر الأموى ، مات سنه ۱۳۰ ه. المصدر السابق ، ۵ / ۳۷۵.

٢- اللغه : القترع : هى الشعر حوإلى الراس والخصله من الشعر تترك على رأس الصبى ، أو هى ما ارتفع من الشعر وطال.

تكون الحال هى الجمله الاسميّه يعنى فتزول من تصدير الحال بدليل الاستقبال ، لأنّ الحال حينئذ اثبات (۱) اتّصاف صاحبها بمضمون الخبر الّذى هو الجمله الشرطيّه له ، وهو مقارن لزمن العامل ، فلا إشكال.

وقال صاحب الوافى : يجب تصدير الشرطيّه بضمير ذى الحال إلا عند انسلاخ معنى الشرط ، نحو : أنا آتيك إن أتيتنى وإن لم تأتنى ، وأكرمه وإن شتمك ، واطلبه ولو بالصين ، انتهى. قال شارحه : إذ المعنى فى المثال الأوّل : آتيك على كلّ حال ، وإلا فكيف يصحّ أن يكون الشئ مشروطا بأمرين متناقضين ، وكلمه أن فى هذا الموضع لا تكون لقصد التعليق والاستقبال ، وكذا كلمه لو لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضىّ ، بل المعنى معها ثبوت الحكم ألبتّه ، انتهى.

والواو فى المثالين الأخيرين قيل : حاليه ، والمعنى : أكرمه وإن كان الحال أنّه شتمك ، واطلب العلم لو لم يكن بالصين ، ولو كان بالصين ، فهما كالمثال الأوّل ، وصوّبه ابن هشام فى شرح «بانت سعاد» وقيل : اعتراضيّه ، وفيه نظر ، وفى البسيط أنّ الشرطيّه تقع حالا ، نحو : افعل هذا إن جاء زيد ، فقيل : تلزم الواو ، وقيل : لا تلزم ، وهو قول ابن جنىّ ، وفى الهمع ومن الخبريّه الشرطيّه ، فتقع حالا خلافا للمطرزىّ ، انتهى.

قال الهوارىّ (۲) : إذا نظرت إلى قياس قولهم فى الحال المقدّره اقتضى أن يجوز تصدير الجمله الحاليه بحرف الاستقبال ، وتكون الجمله حالا مقدّره ، إذ الحال المقدّره (۳) إنّما هى صفه مستقبله يتقدّر وقوعها ، انتهى ، فتدبّر.

والشرط الثالث أنّه لابدّ لها من رابط يربطها بما هى حال منه لما مرّ (۴) ، فالجمله الاسميّه تربط بالواو والضمير جميعا اعتناء بشأن الربط من حيث عدم دلالتها على عدم ثبوت الّذى هو من شأن الحال وظهور الاستئناف فيها ، فحسن زياده رابط ، نحو قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ) [البقره / ۲۴۳] ، (لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى) [النساء / ۴۳] ، «أو بأحدهما» أى الواو فقط ، نحو : (لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) [يوسف / ۱۴] ، وجاء زيد والشمس طالعه ، وإنّما جعلت الواو

۱- «حينئذ إثبات» سقط فى «س».

۲- محمد بن أحمد الأندلسىّ الهوارىّ ، شاعر ، عالم بالعربيه ، من كتبه «شرح الفيه ابن مالك» و «شرح ألفيه ابن جابر» مات سنه ۷۸۰ ه. المصدر السابق ، ۶ / ۲۲۵.

۳- سقطت «إذا الحال المقدّره» فى «ح».

۴- يقول الزمخشرى : ويجوز إخلاء هذه الجمله عن الراجع إلى ذى الحال إجراء لها مجرى الظرف ، لانعقاد الشبه بين الحال وبينه ، تقول : «أتيتك وزيد قاتم» ، و «لقيتك والجيش قادم». المفصل فى صنعه الإعراب ، ص ۹۸.

فی هذا الباب رابطه بأنّها تدلّ علی الجمع ، والغرض احتمال جمله الحال مع عامل صاحبها ، قاله فی التصریح.

وزعم ابن جنیّ أنّه لا بدّ من تقدیر الضمیر ، فإذا قلت : جاء زید والشمس طالعه ، فالتقدیر وقت مجیئه ، ثمّ حذف الضمیر ، ودلّت الواو علیه ، أو الضمیر فقط نحو : (تَرَی الَّذِینَ کَذَبُوا عَلَی اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّهٌ) [الزمر / ۶۰] ، وزعم الزمخشریّ أنّه نادر ، وصرّح ابن الحاجب فی الکافیه بضعفه.

قال ابن مالک رادّا علی الزمخشریّ : وهی من المسائل الّتی حرّفته عن الصواب ، وأعجزت ناصریه عن الجواب ، وقد ثبته فی الکشاف فجعل قوله تعالی : (بَعْضُکُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) [البقره / ۳۶] ، فی موضع نصب علی الحال وکذا فی (لا مُعَقِّبَ لِحُکْمِهِ) [الرعد / ۴۱]. قال ابن مالک : وانفراد الضمیر عندی أقیس ، لأنّ الحال شبیه بالخبر والنعت ، ولیس شئ منهما یربط بالواو ، انتهی.

وقد حکی عن الفرّاء مثل ما ذهب إلیه الزمخشریّ ، وحکی أبو حیّان أنّ الزمخشریّ رجع عن قوله : ولا شکّ فی أنّ الربط بالواو فقط أکثر من الربط بالضمیر فقط ، صرّح به ابن مالک فی شرح الکافیه.

نکته : قال ابن هشام فی المغنی قلت یوما : ترد الجمله الاسمیّه الحالیه بغیر واو فی فصیح الکلام خلافا للزمخشریّ کقوله تعالی : (وَیَوْمَ الْقِیامَهِ تَرَی الَّذِینَ کَذَبُوا عَلَی اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّهٌ) [الزمر / ۶۰] ، فقال بعض من حضر : هذه الواو فی أوّلها ، انتهی.

وقد تخلو الجمله من الواو والضمیر معا ، فیقدّر الضمیر ، نحو : مررت بالبرّ قفیز بدرهم ، أو الواو کقوله : یصف غائصا لطلب اللؤلؤ : انتصف النهار ، وهو غائص وصاحبه لا یدری ما حاله [من الکامل] :

۸۳۳ - نصف النّهار والماء غامره

ورفیقه بالغیب لا یدری (۱)

وإنّما قدّرت الواو مع إمکان تقدیر الضمیر حملا علی الکثیر فی هذا الباب ، کما مرّ.

تنبیه : تمتنع الواو فی الجمله الاسمیّه الواقعه بعد عاطف نحو قوله تعالی : (فَجاءَها بَأْسُنا بَیاتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ) [الأعراف / ۴] ، فلا یقال : أو وهم قائلون کراهه اجتماع حرفی عطف صوره ، وفی الجمله الاسمیّه المؤکّده بمضمون جمله ، نحو : (الم* ذلِکَ الْکِتابُ لا رَیْبَ فِیهِ) [البقره ۲ و ۱] ، فکما لا تدخل الواو فی التوکید فی نحو : جاء زید نفسه ،

۱- هو للمسیب بن علس ، اللغه : نصف : ماض بمعنی انتصف ، والنهار فاعله ، غامره : اسم فاعل من غمره الماء أی غطّاه.

لا تدخل هنا ، لأنّ المؤكّد نفس المؤكّد فى المعنى ، ولو دخلت الواو لكان فى صوره عطف الشىء على نفسه ، قاله فى الأوضح ، وشرحه ، وهو وارد على قضيه كلام المصنّف رحمه الله.

«و» الجمله «الفعليه إن كانت مبدوّه بمضارع مثبت بدون قد فتربط بالضمير وحده ، نحو : جاء زيد يسرع» ، وقوله تعالى : (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) [المدثر ۶] ، أى لا تعط حال كونك تعدّ ما تعطيه كثيرا ، وتمتنع الواو ، لأنّه متزّل مترله اسم الفاعل فى المعنى ، وجار عليه فى الحركات والسكون ، فاجرى مجراه فى امتناع الواو ، وأمّا ما جاء مع الواو من نحو : قمت وأصكّ وجه ، وقوله [من المتقارب] :

۸۳۴ - ...

نجوت وأرهنهم مالكا (۱)

فقيل : على حذف المبتدإ ، والواو داخله على جمله اسميّه ، أى وأنا أصكّ ، وأنا أرهنهم.

وقال الشيخ عبد القاهر : الواو فيها للعطف لا للحال ، والأصل : قمت وصككت ورهنت ، عدل عن لفظ الماضى إلى لفظ المضارع حكايه للحال الماضيه ، ومعناها أن يفرض أنّ ما كان من زمان الماضى واقع فى هذا الزمان فيعبّر عنه بلفظ المضارع.

«أو معها» أى مع قد فتربط بالضمير «مع الواو» وجوبا ، «نحو قوله تعالى : (لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ») [الصف / ۵] ، فجمله تعلمون حال من الواو فى تؤذوننى ، «وإلا» تكن الجمله الفعليه مبدوّه بمضارع مثبت ، بل كانت مبدوّه بمضارع منفىّ أو بماض مثبت أو منفىّ فكالجمله «الاسميّه» فى أنّها تربط بالواو والضمير معا أو بأحدهما ، وهذا يقتضى جواز الأوجه الثلاثه فى ذلك كلّه ، وليس على إطلاقه ، فلا بدّ من بيانه إمّا المبدوّه بالمضارع المنفىّ ، فإن كان النافى لا فهو كالمثبت فى لزوم الضمير والتجرّد عن الواو نحو : (وَما لَنا لا نُؤْمِنُ بِاللهِ) [المائده / ۸۴].

فإن ورد بالواو قدّر مبتدأ على الأصحّ كقراءه ابن ذكوان (۲) : (فَاسْتَقِيما وَلا تَتَّبِعانِ) [يونس / ۸۹] بتخفيف النون ، نصّ على ذلك فى التسهيل ، وجعل بعضهم ترك الواو أكثريّا ، والظاهر عدم التاويل ، وإن كان النافى غيرها جازت الأوجه الثلاثه ، والمسموع من ذلك لم ولما وما ، والقياس يقتضى إلحاق إن ، وأمّا لن فحرف استقبال ، لا مدخل له هنا.

۱- صدره «فلمّا خشيت أظافيرهم» ، وهو لعبد الله بن همام السلولى. اللغه : الأظافير : جمع أظفور وهو ماده قرنيه فى أطراف الأصابع ، والمراد هنا منه الأسلحه ، نجوت : أراد تخلّصت منهم.

۲- القاسم بن اسماعيل أبو ذكوان الراويه ، كان علّامه أخباريا ، وله كتاب معانى الشعر ، بغيه الوعاه ۲ / ۲۵۱.

وقال الأندلسىّ : المضارع المنفىّ بلم لا بدّ فيه من الواو ، كان مع الضمير أو لا ، قال الرضىّ : ولعلّ ذلك ، لأنّ نحو : لم يضرب ماض معنى ، كما أنّ ضرب ماض لفظا ، فكما أن ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج إلى قد المقرّبه له إلى الحال لفظا أو تقديرا ، كذلك لم يضرب يحتاج إلى الواو الّتى هى علامه الحاليه لما لم يصحّ قد ، لأنّ قد لتحقيق الحصول ، ولم للنفى ، انتهى.

وذكر فى التسهيل أنّ المضارع المنفىّ بما لا تغنى فيه الواو عن الضمير ، وفى كلام غيره التمثيل بجاء زيد ، وما تطلع الشمس ، وأمّا المبدوّه بالماضى المثبت فإن كان تاليا ل إلا نحو : (ما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُنَ) [الحجر / ١١] ، أو متلوّا بأو كقوله [من البسيط] :

٨٣٥ - كن للخليل نصيرا جار أو عدلا

ولا تشحّ عليه جاد أو بخلا (١)

أو صله لشرط ، نحو : لأضربنه إن أطاع وإن عصى ، لزم الضمير والخلوّ عن الواو ، أو كانت مؤكّده ، نحو : زيد أخوك قد علمت ، تركت الواو أيضا ، وإن كان غير ذلك جازت الأوجه الثلاثه ، هذا التفضيل خلا عنه كثير من الكتب ، فاحفظه.

«ولا بدّ فى الماضى المثبت من» ثبوت «قد ، ولو تقديرا» ، أى ولو كان ثبوتا مقدّرا ، أمّا المذكوره فكقوله تعالى : (أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ) [البقره / ٧٥] ، وهو كثير ، وأمّا المقدّره فكقوله تعالى : (هذِهِ بِضاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنا) [يوسف / ٦٥] ، ونحو : (جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء / ٩٠].

هذا مذهب الفرّاء والمبرّد والفارسىّ وجماعه من محقّقى المتأخرين ، بل قيل : جميع البصريّين إلا الأخفش ، وذهب الكوفيّون والأخفش إلى أنّه لا حاجه إلى تقدير قد ، حيث تفقد لفظا لكثره وقوع الماضويّه حالا بدون قد ، والأصل عدم التقدير لا سيّما فيما كثر استعماله ، واختاره أبو حيّان ، ووجّه بعضهم القول بأنّ قد إنّما اشترطت لتقريب الماضى من الحال ، فيصلح إذ ذاك لوقوعه حالا ، وفيه بحث سيأتى فى حديقه المفردات ، إن شاء الله تعالى.

تنبيه : كلامه فى لزوم قد ليس على إطلاقه بل فيه تفضيل ، وذلك أنّ الماضى إن كان تاليا ل إلا أو متلوّا بأو ، كان ترك قد أكثر من ثبوتها ، نحو : ما لقيته إلا أكرمنى ، واضرب زيدا قام أو قعد. وقيل : بل الترك واجب ، وإن كان معه ضمير كان ثبوتها أكثر ، واجتماع الواو وقد حينئذ أكثر من انفراد أحدهما ، وانفراد قد أكثر من انفراد

١- لم ينسب البيت إلى قائل معين ، اللغه : جار : ظلم ، لا تشحّ عليه : لا تحرص.

الواو ، فنحو : جاءنى زيـد وقد خرج أبوه أكثر ، ثمّ قد خرج أبوه ، ثمّ وخرج أبوه ، فإنّ عدم الضـمير لزمت الواو وقد كقوله [من الطويل] :

٨٣۶ - فجئت وقد نضّت لنوم ثيابها

لدى السّتر إلا لبسه المتفضّل (١)

ولاـ يقال : جاءنى زيـد قـد خرج عمرو ، ولا وخرج عمرو. وقال الرضـىّ : وأجاز الأندلسـىّ على ضـعف دخول قـد فى الماضـى المنفىّ بما ، نحو : ما قد ضربه أبوه ، وليس بوجه لعدم السماع والقياس ، أيضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه.

الجمله الواقعه مفعولا

صمديه

الثالثه : الواقعه مفعولا بها : وتقع محكيّه بالقول ، نحو : (قالَ إِنِّى عَبْـدُ اللهِ) ومفعولا ثانيا لباب ظنّ ، وثالثا لباب أعلم ، ومعلّقا عنها العامل ، نحو : (لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى ،) وقد تنوب عن الفاعل ، ويختصّ ذلك بباب القول ، نحو : يقال زيد عالم.

شرح

الجمله الثـالثه من الجمـل الّتى لها محل من الإعراب الجمله الواقعه مفعولا ، ومحلّها من الإعراب النصب ، إن لم تنب عن الفاعل كما سيأتى ، وتقع مفعولا فى ثلاث صور :

أحـدها : أن تكون محكيّه بـالقول ، ومعنى حكـايه الجمله بـالقول أن تحكى ومعهـا القول ، لأـنّ الجمله إذا حكى بها القول فقد حكيت هى نفسـها مع مصاحبه القول ، قاله البـدر بن مالك ، نحو قوله تعالى : (قالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ) [مريم / ٣٠] ، فجمله (إِنِّى عَبْدُ اللهِ) فى محلّ نصب على المفعوليّه محكيّه ، يقال : والدليل على أنّها محكيّه (٢) : كسر أنّ بعد دخول قال.

وهـل هى مفعول به أو مفعول مطلق نوعى كالقرفصـاء فى قعـد القرفصـاء ، إذ هى دالّه على نوع خاصّ من القول ، فيه مـذهبان : الأـوّل للجمهور ، والثانى اختيار ابن حاجب ، قال : والّـذى غرّ الأكثرين أنّهم ظنّوا أنّ تعلّق الجمله بالقول كتعلّقها بعلم فى علمت لزيد منطلق ، وليس كذلك ، لأنّ الجمله نفس القول ، والعلم غير المعلوم ، فافترقا ، انتهى.».

١- هو لاـمرئ القيس. اللغه : نضّت : خلعت ، اللبسه : حـاله من حالاـت اللابس ، المتفضل : اللابس ثوبا واحـدا ، إذا أراد الخفه فى العمل.

٢- سقطت «الدليل على أنّها محكيّه» فى «ح».

قال ابن هشام : والصواب قول الجمهور ، إذ يصحّ أن يخبر عن الجمله بأنّها مقوله ، كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا ، بأنّه مضروب بخلاف القرفصاء فى المثال ، فلا يصحّ أن يخبر عنها ، بأنّها مقعوده ، لأنّها نفس القعود ، وأمّا تسميه النّحويّين الكلام قولا فكتسميتهم إيّاه لفظا ، وإنّما الحقيقه أنّه مقول وملفوظ ، انتهى.

تنبيهات : الأوّل : الأصل أن يحكى لفظ الجمله كما سمع ، ويجوز أن يحكى على المعنى باجماع ، فإذا قال زيد : عمرو منطلق ، فلك أن تقول : قال زيد : عمرو منطلق ، أو المنطلق عمرو ، فإن كانت الجمله ملحونه حكيت على المعنى بإجماع ، فتقول فى قول زيد عمرو قائم بالجرّ ، قال زيد : عمرو قائم بالرفع. وهل تجوز الحكايه على اللفظ؟ قولان ، صحّح ابن عصفور المنع ، قال : لأنّهم إذا جوّزوا المعنى فى المعربه فينبغى أن يلتزموه فى الملحونه.

الثانى : إذا حكيت كلام متكلّم عن نفسه ، نحو : انطلقت ، فلك أن تحكيه بلفظه فتقول : قال فلان : انطلقت ، ولك أن تقول : قال فلان : انطلق ، أو إنّه انطلق ، أو هو منطلق.

الثالث : هل يلتحق بالقول فى هذا الباب ما يرادفه كالدعاء والنداء وكلّ ما فى معنى القول ، فإذا وقع بعد نادى ودعا ووصّى ونحوها جمله كقوله : (وَنادى نُوحٌ ابْنَهُ ... يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنا) [هود / ۴۲] ، (دَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنا) [يونس / ۲۲] ، (وَوَصَّى بِها إِبْراهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يا بَنِيَ) [البقره / ۱۳۲] ، فهل هى محكيه بما قبلها من الأفعال إجراء لها مجرى القول ، أم نصبت بقول مقدّر؟ ذهب الكوفيّون إلى الأوّل والبصريّون إلى الثانى ، ويشهد لهم التصريح بالقول فى نحو. (وَنادى نُوحٌ رَبَّهُ فَقالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِى مِنْ أَهْلِى) [هود / ۴۵] ، ونحو : (إِذْ نادى رَبَّهُ نِداءً خَفِيًّا* قالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى) [مريم / ۴ و ۳].

الرابع : قال ابن بابشاذ فى شرح الجمل : من أحكام هذه الجمله المحكيه أنّه لا يجوز نعت أسمائها ولا تأكيدها ولا العطف عليها ، لأنّ هذا كلّه يخرجها عن نفس الحكايه ، ويؤدّى إلى إيقاع النعت والتوكيد على غير معنى ، فيلبس أن ذلك داخل فى الحكايه ، تقول لمن قال : زيد منطلق ، قال فلان : زيد منطلق ، ولا يجوز أن تقول : قال فلان : زيد الظريف منطلق ، ولا زيد نفسه منطلق ، ولا زيد وعمرو منطلقان ، لأنّ ذلك كلّه لم يقله المحكىّ عنه ، انتهى.

أمّا العطف على الجمله نفسها فجائز ، سواء كان المعطوف مفردا أو جمله ، فإذا كان مفردا انتصب لفظا ، نحو : قال إمّا زيد قائم ، أو لفظا آخر ، وإذا كان جمله انتصب محلا كما سيأتى.

الخامس : قال ابن هشام : من الجمل المحكيه ما قد يخفى ، فمن ذلك بعد القول : (فَحَقَّ عَلَيْنا قَوْلُ رَبِّنا إِنَّا لَذائِقُونَ) [الصافات / ٣١] ، والأصل إنّكم لذائقون عذابى ، ثمّ عدل إلى التّكلّم ، لأنّهم تكلّموا عن أنفسهم ، كما قال [من الطويل] :

٨٣٧ - ألم تر أنّى يوم جوّ سويقه

بكيت فنادتنى هنيده ماليا (١)

والأصل مالك ، ومنه فى المحكيه بعد ما فيه معنى القول : (أَمْ لَكُمْ كِتابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ* إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَما تَخَيَّرُونَ) [القلم / ٣٨ / ٣٧] ، أى تدرسون فيه هذا اللفظ ، وتدرسون قولنا هذا الكلام ، وذلك إمّا أن يكونوا خوطبوا بذلك فى الكتاب على زعمهم ، أو الأصل : إنّ لهم لما تخيّرون ، ثمّ عدل إلى الخطاب عن مواجهتهم.

السادس : قد تقع الجمله بعد القول غير محكيه ، وهى نوعان :

محكيه بقول آخر محذوف ، كقوله تعالى : (فَما ذا تَأْمُرُونَ) [الأعراف / ١١٠] ، بعد (قالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هذا لَساحِرٌ عَلِيمٌ) [الأعراف / ١٠٩] ، لأنّ قولهم تمّ عند قوله : (مِنْ أَرْضِكُمْ) [الأعراف / ١١٠] ، ثمّ التقدير : فقال فرعون : بدليل قوله : (قالُوا أَرْجِهْ وَأَخاهُ) [الأعراف / ١١١] ، وقول الشاعر [من الرجز] :

٨٣٨ - قالت له وهو بعيش ضنك

لا تكثرى لومى وخلّى عنك (٢)

التقدير قالت له : أتذكر قولى لى ، إذا لومك فى الإسراف فى الإنفاق ، لا تكثرى لومى ، فحذف المحكيّه بالمذكور ، وأثبت المحكيه بالمحذوف.

وغير محكيه ، وهى نوعان دالّه على المحكيه كقولك : قال زيد لعمرو فى حاتم : أتظنّ حاتما بخيلا ، فحذف المقول ، وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجمله الإنكار الّتى هى من كلامك (٣) دونه ، وغير دالّه عليها نحو : (وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) [يونس / ٦٥].

والثانيه : أن يقع مفعولا فى باب ظنّ وأعلم ، فتقع «مفعولا ثانيا لباب ظنّ» ، نحو : ظننت زيدا يقرأ ، فجمله يقرأ من الفعل وفاعله المستتر فيه فى موضع نصب على أنّها المفعول الثانى لظنّ ، ووقوعها مفعولا فى هذا الباب كوقوعها خبرا فى باب كان ، و ».

۱- البیت للفرزدق. اللغه : جوّ سویقه : اسم موضع.

۲- لم یذکر قائله. اللغه : الضنک : الضیّق من کلّ شی (یستوی فیه المذکّر والمونث) ، خلّی : ابعدی عنّی.

۳- من کلامک سقط فی «ح».

قد اجتمع وقوع الثانى من باب ظنّ وخبر كان ، وإنّ جمله فى قول أبى ذؤيب [من الطويل] :

٨٣٩ - فإن تزعمينى كنت أجهل فيكم

فإنّى شريت الحلم بعدك بالجهل (١)

«و» مفعولا ـ «ثالثا لباب أعلم» ، نحو : أعلمت زيدا عمرا أبوه قائم ، فجمله أبوه قائم فى موضع نصب على أنّها المفعول الثالث ، وإنّما لم تقع مفعولا ثانيا فى باب أعلم ، لأنّ مفعوله الثانى مبتدأ فى الأصل ، والمبتدأ لا يكون جمله.

«و» الثالثه أن تقع «معلّقا عنها العامل» ، وقد مرّ معنى التعليق فى باب أفعال القلوب ، وأنّه لا يختصّ بها خلافا لابن عصفور ، بل هو جار فى كلّ فعل قلبىّ ، فهى أعنى الجمله فى موضع المفعولين ، إن تعدّى العامل إلى اثنين ، نحو قوله تعالى : (لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى) [الكهف / ١٢] ، وفى موضع مفعول مقيّد بالجارّ ، إن تعدّى به نحو : (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا ما بِصاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ) [الأعراف / ١٨٤] ، (فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكى طَعاماً) [الكهف / ١٩] ، (يَسْئَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) [الذاريات / ١٢] ، لأنّه يقال : تفكّرت فيه ، ونظرت فيه ، وسالت عنه ، ولكنّها علّقت هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ إلى المفعول ، وهى من حيث المعنى طالبه له على معنى ذلك الحرف.

وفى موضع المفعول المسرح إلى أن تعدّى لواحد ، نحو : عرفت من أبوك ، لأنّك تقول : عرفت زيدا ، ومنه على رأى ابن مالك [من البسيط] :

٨٤٠ - أما ترى أىّ برق هاهنا (٢)

لأنّ الرؤيه فيه عنده بصريّه كما تقدّم ، ورأى البصريّه وسائر أفعال الحواس إنّما يتعدّى لواحد بلا خلاف إلا سمع المعلّقه باسم عين ، نحو : سمعت زيدا يقرأ ، فقيل : متعدّيه لاثنين ، ثانيهما الجمله ، وقيل : متعدّيه لواحد ، والجمله حال ، أمّا متعلّقه بمسموع فمتعدّيه لواحد اتّفاقا ، نحو : (يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ) [ق / ٤٢].

تنبيهات : الأوّل : اختلف فى نحو : عرفت زيدا من هو ، فذهب الفارسىّ إلى أنّ الجمله فى موضع المفعول الثانى لعرفت على تضمّنه معنى علمت ، واختاره أبو حيّان ، وردّ بأنّ التضمين لا ينقاس ، وهذا التركيب مقيس ، وذهب المبرّد والأعلم وابن خروف وغيرهم إلى أنّ الجمله فى موضع نصب على الحال ، وردّ بأنّ الجمل الأنشائيه لا تقع حالا ، وذهب السيرافىّ وابن عصفور وابن مالك وابن الصائغ وابن هشام إلى أنّ الجمله بدل من المنصوب ، ثمّ قال ابن عصفور : هى بدل كلّ من كلّ على حذف

١- اللغه : شريت : ملكت بالبيع.

٢- ما وجدت البيت ولكنه جاء هذا المصرع فى المغنى دون أن يذكر له صدره وقائله.

مضاف ، والتقدير عرفت قصه زيد ، أو أمر زيد أبو من هو ، واحتيج إلى هذا التقدير ، لتكون الجمله هى المبدل منه فى المعنى. وقال ابن الصائغ هى بدل اشتمال ، ولا حاجه إلى تقدير.

الثانى : قال ابن هشام فى المغنى ، وقال جماعه عن المغاربه : إذا قلت : علمت زيدا لأبوه قائم ، أو ما أبوه قائم ، فالعامل معلّق عن الجمله ، وهو فاعل فى محلّها النصب ، على أنّها مفعول ثان ، وخالف فى ذلك بعضهم ، لأنّ الجمله حكمها فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب ، وأن لا يؤثّر العامل فى لفظها ، وإن لم يوجد معلّق وذلك نحو : علمت زيدا أبوه قائم.

واضطرب كلام الزمخشرىّ فى ذلك ، فحكم فى موضع من الكشاف بأنّه تعليق ، وقال فى موضع آخر : لا يسمّى هذا تعليقا ، وإنّما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسدّ مسدّ معموليه جميعا كعلمت أيّهما عمرا ، ألا ترى أنّه لا يفترق الحال بعد تقدّم أحد المنصوبين بين مجئ ماله الصدر وغيره ، ولو كان معلّقا ، لافترقا ، كما افترقا فى علمت زيدا منطقا ، وعلمت أزيد منطلق.

قال الدمامينى : فإن قلت : ما الّذى يترجّح من القولين المذكورين؟ قلت : كون العامل معلّقا بدليل قوله تعالى : (سَلْ بَنِى إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَهٍ بَيِّنَهٍ) [البقره / ٢١١]. ألا ترى أنّ سل الّتى يراد بها طلب العلم لا المال إنّما يتعدّى إلى الثانى بالجارّ ، فلو كان وصول سل إلى كم كوصول ظنّ فى نحو : ظننت زيدا أبوه منطلق ، لزم تعديته إلى اثنين بنفسه ، وذلك ممتنع ، وإذا ثبت أنّه علّق عن الثانى بدليل عدم وجود الجارّ لم يكن نصب العامل لأحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلّقا عن الآخر ، انتهى ، وفيه نظر ظاهر.

الثالث : فائده الحكم على محلّ الجمله فى التعليق بالنصب جواز ظهوره فى التابع ، تقول : علمت من زيد وغير ذلك من أموره (١) ، وعلمت لزيد قائم وعمرا قاعدا ، بنصب جزءى الجمله المعطوفه ، كما نقله الرضىّ عن ابن الخشاب ، ومنه قول كثير [من الطويل].

٨۴١ - وما كنت أدرى قبل عزّه ما البكى

ولا موجعات القلب حتّى تولّت (٢)

١- سقطت «غير ذلك من أموره» فى «ح».

٢- اللغه : عزه : اسم امرأه كان الشاعر يحبّها ، موجعات : جمع موجعه ، وهى المؤلمه.

يروى بنصب الموجبات بالكسره عطفا على محلّ قوله ما البكى ، قال ابن هشام : رأيت بخطّ الإمام بهاء الدين بن النحاس ، أقمت مدّه ، أقول : القياس جواز العطف على محلّ الجمله المعلقّه عنها بالنصب ، ثمّ رأيته منصوصا ، انتهى.

ومّمن نصّ عليه ابن مالك ، ولا وجه للتوقّف فيه مع قولهم : إنّ المعلّق عامل فى المحلّ ، وابن النحاس المذكور هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبىّ النحوىّ المشهور صاحب ابن مالك ، وأخذ منه جماعه من المشاهير ، منهم أبو حيّان وابن نباته وغيرهما.

الرابع : إنّما يعطف على الجمله المعلّق عنها العامل مفرد فيه معنى الجمله ، كما مرّ من نحو : علمت من زيد وغير ذلك من أموره ، ولا تقول : علمت أزيد قائم وعمرو ، لأنّ مطلوب هذه الأفعال أنّما هو مضمون الجمله ، فإذا كان فى الكلام مفرد يؤدّى معنى الجمله ، صحّ أن يتعلّق به وإلا فلا ، قاله فى التصريح.

و «قد تنوب» الجمله الواقعه مفعولا عن الفاعل ، فيكون محلّها من الإعراب الرفع ، ويختصّ ذلك بباب القول ، لأنّ الجمله إنّما تقع نائبه إذا أريد بها لفظها ، كما سيأتى ، وهو غير متصوّر إلا فى باب القول ، نحو : يقال : زيد عالم ، فجمله زيد عالم فى محلّ رفع على أنّها نائبه عن الفاعل.

وفى شرح الجمل لابن بابشاذ إذا قلنا : قد قيل : زيد منطلق ، فموضع الجمله رفع لكونها مفسّره لقول مقدّر ، كأنّه قال قد قيل قول : هو زيد منطلق ، ومن هاهنا لم يجز زيد منطلق ، قيل : لأنّه مفسّر للفاعل أى نائبه ، وهو لا يتقدّم على فعله ، انتهى. وكذا قال أبو البقاء فى قوله تعالى : (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا) [البقره / ١١] ، القائم مقام الفاعل مصدر ، وهو القول ، وأضمر لأنّ الجمله بعده تفسّره ، والتقدير وإذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا ، انتهى.

وزعم ابن عصفور أنّ ذلك قول البصريّين ، والصواب ما ذكره المصنّف من أنّ النائب هى الجمله بعينهما ، لأنّها كانت قبل حذف الفاعل منصوبه ، فكيف انقلبت مفسّره ، والمفعول به متعيّن للنيابه ، فإن قلت : أليس الصحيح أنّ الفاعل ونائبه لا يقعان جمله ، فكيف صحّ وقوع نائب الفاعل هنا جمله؟ قلت : الجمله هنا فى حكم المفرد ، لأنّ المراد بها لفظها دون معناها ، ولهذا يقع مبتدأ ، نحو : لا حول ولا قوّه إلا بالله كتر من كنور الجنه ، وفى المثل زعموا مطيّه الكذب ، والجمله بل المركّب يصير بإراده اللفظ اسما ، وكلّ اسم مفرد ، فنائب الفاعل هنا فى الحقيقه مفرد لا جمله ، وكذا المبتدأ فى المثالين المذكورين.

تنبيه : ما ذكره المصنّف من اختصاص النيابه بباب القول لما مرّ هو المشهور ، وقيل : تقع أيضا فى الجمله المقرونه بمعلّق ، نحو : علم أقام زيد : وقيل فى الجمله مطلقا ، نحو : علم قام زيد ، وهو مبنىّ على جواز وقوع الفاعل ونائبه جمله ، وفى المسأله ثلاثه أقوال :

أحدها : المنع مطلقا ، وعليه الأكثر ، وهو المشهور كما ذكرنا.

الثانى : الجواز مطلقا ، نحو : يعجبنى قام زيد ، وهو قول هشام وثعلب واحتجاجا بقوله [من الطويل] :

٨۴٢ - وما راعنى إلا يسير بشرطه

... (١)

الثالث : التفضيل ، وهو إن كان الفعل قلبيّا ، ووجد معلّق عن العمل ، نحو : ظهر لى أقام زيد ، صحّ ، وإلا فلا ، وهو قول الفرّاء وجماعه من الكوفيّين ونسبوه إلى سيبويه ، وحملوا عليه : (ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) [يوسف / ٣۵] ، ومنعوا : يعجبنى يقوم زيد ، وعلى هذين القولين فيزاد فى الجمل الّتى لها محلّ الجمله الواقعه فاعلا ونائبا عنه ، ومنع الأكثرون ذلك كلّه ، وأوّلوا ما ورد ممّا يوهمه ، فقالوا فى يسير : إنّه على إضمار أن ، وفى بدا ضمير البداء المفهوم منه أو ضمير السجن المفهوم من الفعل.

وقال الدمامينىّ : ما أظنّ أنّ أحدا من الكوفيّين ولا غيرهم ينازع فى أنّ من خصاص الاسم كونه مسندا إليه ، فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جمله على أنّ معنى المصدر المفهوم من الجمله هو الفاعل المسند إليه معنى ، وغايته أن التاويل هنا وقع بغير واسطه حرف مصدرىّ ، فهو كما يقول الكلّ فى نحو : قمت حين قام زيد ، من أنّ الجمله وقعت مضافا إليها مع أنّ الإضافه من خصائص الاسم كالإسناد إليه ، لكن الجمله هنا مؤوله عندهم بمفرد ، أى حين قيام زيد. ولا بدع فى هذا ، لأنّه وجد مطّردا فى الإضافه فى باب التسويه ، نحو : سواء على قمت أم قعدت ، أى قيامك وقعودك ، وفى لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، أى لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن ، فهشام ومن قال بقوله ألحقوا مثل يعجبنى يقوم زيد بتلك الأبواب.

الجمله الواقعه المضاف إليها

صمديه

الرّابعه : المضاف إليها : وتقع بعد ظروف الزمان ، نحو : (وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) وبعد حيث ، ولا يضاف إلى الجمل من ظروف المكان سواها ، والأكثر إضافتها إلى الفعليه.

١- تمامه «وعهدى به قينا يفشّ بكير» ، ولم يسمّ قائله. اللغه : راعنى : أعجبنى ، القين : الحدّاد ، يفش : يخرج ما فيه من الريح. الكير : الجهاز يستخدمه الحدّاد للنفخ فى النار لإشعالها.

شرح

الجمله «الرابعه» من الجمل الّتى لها محلّ من الإعراب الجمله «المضاف إليها» ، ومحلّها الجرّ ، فعليه كانت أو اسميّه. قال الدماميّ : لا ينبغى أن تنظم هذه فى سلك الجمل الّتى لها محلّ من الإعراب ضروره أنّ المراد منها ما يكون جمله حقيقه ، ولا يكون فى معنى المفرد ، بل واقعه موقعه ، والمضاف إليه لا يكون جمله حقيقيه ، وكيف وهو لا يكون إلا اسما ، أو ما هو فى تأويل الاسم.

قال ابن الحاجب : لأنّ المضاف إليه فى المعنى محكوم عليه ، لأنّه منسوب إليه ، أو لأنّ غلام زيد فى معنى زيد له غلام أو مالك غلام ، هذا كلامه ، فإذا قلت : قمت حين قام زيد ، فالمعنى قمت حين قيام زيد (۱) ، فلم تضف فى الحقيقه إلا إلى المفرد دون الجمله ، انتهى.

وقال الشمنّى : لا نسلم أنّ المراد من الجمل الّتى لها محلّ من الإعراب ما لا يكون فى معنى المفرد ، بل المراد منها ما هو أعمّ من ذلك ، وما ادّعاه من الضروره ليس بصحيح.

وتقع الجمله المضاف إليها بعد ظروف الزمان مضافه إليها ، سواء كانت مبنيّه أو معربه منصوبه على الظرفيّه أم لا ، نحو قوله تعالى : (وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ) [مريم / ۳۳] ، فجمله ولدت فى محل جرّ بإضافه يوم إليها ، ونحو قوله تعالى : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) [المائده / ۱۱۹] ، (وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذابُ) [ابراهيم / ۴۴] ، ونحو قوله تعالى : (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) [الأنفال / ۲۶] ، فجمله أنتم قليل فى محلّ جرّ بإضافه إذ إليها ، ومثلها إذا عند الجمهور ، نحو قوله تعالى : (إِذا جاءَ نَصْرُ اللهِ) [النصر / ۱] ، ولمّا عند من قال باسميّتها ، نحو : لمّا جاء زيد جاء عمرو ، وسيأتى الكلام على ذلك فى حديقه المفردات ، إن شاء الله.

والأصل فيما يضاف من أسماء الزمان إلى الجمل إذ وإذا ، فلا يضاف إليها غيرهما إلا إذا ساواهما فى الإبهام ، أو قاربهما فى ما مضى ، أو فيما يأتى ، وذلك ما لا يختصّ بوجه كوقت وحين ومدّه وزمان ، وما يختصّ بوجه دون كنهار وصباح ومساء وغداه وعشيه ، فلو كان الزمان محدودا بالتثنيه كيومين وليلتين لم تجز إضافته خلافا لابن كيسان لعدم السماع ، فلو كان غير مثنّى ودلّ على استحضار ما تحته من العدد استحضارا أوليا كأسبوع وشهر وعام وجمعه ، فقد نصّ المغاربه على جواز الإضافه ، ونصّ غيرهم على المنع والجمع غير محدود فتجوز إضافته ، قال [من الكامل] :

۸۴۳ - أزمان قومى والجماعه كالّذى

منع الرّحاله أن تميل مميلا (۲)

۱- سقطت هذه الفقره فى «س».

۲- هو للراعى النميرىّ. اللغه : الرحاله : السرج.

وقال الآخر [من الطويل] :

۸۴۴ - ليإلى اقتاد الصبا ويقودنى

... (۱)

«و» تقع الجمله المضاف إليها «بعد حيث» من أسماء المكان مضافا إليها وجوبا ، نحو : جلست حيث زيد جالس ، «ولا يضاف إلى الجمل من ظروف المكان سواها» وقد مرّ وجه ذلك فى باب الإضافه ، فليرجع إليه. «و» الاستعمال «الأكثر إضافتها» إلى الجمله «الفعليه» ، ومن ثمّ رجّح النصب فى نحو : جلست حيث زيدا أراه.

تتمّه : ويضاف إلى الجمله سوى ما ذكر ستّه أخر.

أحدها : آيه بمعنى علامه ، فإنّها تضاف جوازا إلى الجمله الفعليه المتصرّف فعلها مجرّدا ، كقوله [من الطويل] :

۸۴۵ - ألكنى إلى سلمى بآيه أومأت

بكفّ خضيب تحت كفّ مدرع (۲)

وقوله [من الوافر] :

۸۴۶ - بآيه تقدمون الخيل شعثا

كأنّ على سنابكها مداما (۳)

أو مقرونا بما الزائده عند سيبويه أو المصدريّه عند ابن جنىّ وابن مالك فى قوله [من الوافر] :

۸۴۷ - ألا من مبلغ عنّى تميما

بآيه ما تحبّون الطّعاما (۴)

أو النافيه فى قوله [من الطويل] :

۸۴۸ - ألكنى إلى قومى السّلام رساله

بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا (۵)

هذا قول سيبويه ، وزعم ابن جنىّ أنّها إنّما تضاف إلى المفرد ، نحو : (إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ) [البقره / ۲۴۸] وأنّ الجمله بعدها على تقدير ما المصدريّه ، كأنّه رأى أنّ الإضافه إلى الجمله أنّما ينبغى أن يكون فى الظروف ، وما أشبهها بوجه

وأنّه بعيده من الظروف ، وأنّما قدّر ما دون أن المعهوده التقدير ، لأنّ الفعل لم ير منصوبا فى وقت ما ، ولأنّه لا يختصّ بالمستقبل ، وردّ ابن مالك عليه بقوله [من الطويل] :

٨۴٩ - ...

بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا (۶)

١- تمامه «يحول بنا ريعانه ويحاوله» ، وهو لطرفه بن العبد. اللغه : الريعان : من كلّ شىء : أوّله وأفضله.

٢- لم يذكر قائله. اللغه : ألاك : أبلغ ، أومأت : أشارت ، الكفّ : الراحه مع الأصابع. الخضيب : فعيل بمعنى المفعول يعنى ما غيّر لونه بالحنّاء.

٣- نسب البيت إلى الأعشى وإلى زيد بن عمرو بن الصعق. اللغه : يقدمون : يدخلون ويتقدّمون فى الأمر ، الشعث : جمع أشعث ، وهو المغبر الرأس ، السنابك : جمع سنبك ، وهو طرف الحافر ، المدام : الخمر.

۴- هو لزيد بن عمرو بن الصعق.

۵- هو لعمرو بن شأس. اللغه : الضعاف : جمع ضعيف ، العزل : جمع أعزل : وهو الّذى لا سلاح له.

۶- تقدّم برقم ٧۴٨.

قال : لأنّ تقدير ما المصدريّه قبل ما النافيه ممتنع ، والّذى رأى أنّها تصاف إلى الجمله وجه ذلك بأنّ الآيه بمعنى العلامه مشابهه للوقت ، لأنّ الوقت حادث صار علما لحادث آخر ، كقولك : أتيتك طلوع النجم ، فصار طلوعها آيه الإتيان وعلامته ، فمن ثمّ عوملت معامله أسماء الأوقات فى جواز الإضافه إلى الجمله ، وأمّا اشتراط الفعليه وتصرّف الفعل وكونه مثبتا أو منفيّا بما فمحال على السماع.

الثانى : ذو فى قولهم : إذهب بذى تسلم ، والبا فى ذلك ظرفيّه ، وذو صفه لزمن محذوف ، ثمّ قال الأكثرون هى بمعنى صاحب ، فالموصوف نكره ، أى إذهب فى وقت صاحب سلامه ، أى فى وقت هو مظنّه السلامه ، وقيل : إنّها موصوله بمعنى الّذى على لغه طيّ ، وأعربت على لغه بعضهم ، فالموصوف معرفه ، والجمله صله فلا محلّ لها ، والأصل إذهب فى وقت الّذى تسلم فيه ، ثمّ اتّسع فيه ، فحذف الجارّ فصار تسلمه ، ثمّ حذف الضمير ، فلا إضافه فيه إلى الجمله.

قال المرادىّ فى شرح التسهيل : وإلى نحو هذا كان يذهب ابن الطراوه. قال ابن هشام : ويضعفه أنّ استعمال ذى موصوله بطيّ ، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم ، وأنّ الغالب عليها فى لغتهم البناء ، ولم يسمع هنا إلا الإعراب ، وأنّ حذف العائد المجرور هو الموصول بحرف متّحد المعنى مشروط باتّحاد المتعلّق نحو : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) [المومنون / ٣٣] ، أى منه ، والمتعلّق هنا مختلف ، وأنّ هذا العائد لم يذكر فى وقت ، انتهى.

وربّما قالوا : بذى تسلم ما كان كذا مقسما به ، ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب ، فيقال : اذهبى بذى تسلمين ، واذهبا بذى تسلما ، واذهبوا بذى تسلمون ، واذهبن بذى تسلمن.

الثالث والرابع : لدن وريث ، فإنّهما يضافان جوازا إلى الجمله الفعليه الّتى فعلها متصرّف ، ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آيه كقوله [من الطويل] :

٨٥٠ - لزمنا لدن سألتمونا رفاقكم

فلا يك منكم للخلاف جنوح (١)

وقوله [من الطويل] :

٨٥١ - خليليّ رفقا ريث أقضى لبانه

من العرصات المذكّرات عهودا (٢)

وقد تضاف لدن إلى الجمله الاسميّه أيضا كقوله [من الطويل] :

١- البيت بلا نسبه إلى قائل معيّن ، ويروى سألتمونا وفاقكم. اللغه : الجنوح : الميل.

٢- لم يذكر قائله. اللغه : الريث : البطء ، اللبانه : الحاجه ، العرصات : جمع عرصه ، وهو الفضاء الواسعه من الدار ليس فيها بناء.

٨٥٢ - ...

وتذكر نعماه لدن أنت يافع (١)

قال ابن مالك فى شرح التسهيل : وهما أحقّ من ذلك من آيه.

أمّا لدن فإنّها تدلّ على مبدإ الغايه زمانا ومكانا ، فإذا دلّت على مبدإ الزمان فجريها مجرى الأسماء المبهمه ليس ببدع.

وأمّا ريث فهو مصدر راث يريث ، إذا أبطأ ، فعومل فى الإضافه إلى الجمله معامله أسماء الزمان ، كما عوملت المصادر معامله أسماء الزمان فى التوقيت ، انتهى. فالأصل فى مثل قولك : أنظرنى ريث أفعل ، أنظرنى مدّه ريث أن أفعل ، ثمّ أنيبت ريث عن المدّه ، وأضيفت إلى الجمل كما يجوز ذلك فى المدّه ، وذهب ابن مالك فى الكافيه وشرحها إلى أنّ الفعل بعدهما على إضمار أن ، ويؤيّده ظهورها مع لدن فى قوله [من الطويل] :

٨٥٣ - وليت فلم تقطع لدن أن وليتنا

قرابه ذى قربى ولا حقّ مسلم (٢)

والخامس والسادس : قول وقائل ، كقوله [من الخفيف] :

٨٥٤ - قول يا للرّجال ينهض منّا

مسرعين الكهول والشّبّانا (٣)

وقوله [من الكامل] :

٨٥٥ - وأجبت قائل كيف أنت بصالح

حتّى مللت وملّنى عوّادى (٤)

تنبيهات : الأوّل : يشترط فى الجمله المضاف إليها خبريّتها ، فإن كانت الجمله اسميّه ، وصدرت بلا التبرئه بقى اسمها على ما كان عليه من بناء أو نصب ، فتقول : جئتك يوم لا حرّ ولا برد ، ويروى يوم لا حرّ ولا برد بالجرّ على إضافه يوم إلى الاسم بعد لا ، وإن صدرت بلا وما العاملتين كليس لم يختلف حكمها ، كقوله [من الطويل] :

٨٥٦ - وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه

بمغن فتيلا عن سواد بن قارب (٥)

الثانى : لا يلحق الرابط الجمله المضاف إليها إلا نادرا : قال ابن مالك : كلّ مضاف إلى جمله مقدّر الإضافه إلى مصدر من

معناها ، ومن أجل ذلك لا يعود منها ضمير إلى المضاف إليها ، كما لا يعود من المصدر ، فإن سمع ذلك عدّ نادرا كقوله [من الوافر] :

۸۵۷ - مضت سنه لعام ولدت فيه

وعشر بعد ذاك وحجّتان (۶)

۱- صدره «إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر» ، ولم يذكر قائله. اللغه : الفود : الجناح.

۲- لم يسمّ قائله.

۳- لم يعيّن قائله.

۴- لم يسمّ قائله. اللغه : مملت : من الملاله ، وهى السآمه ، العوّاد : جمع عائد وهو الّذى يزور المريض.

۵- قاله سواد بن قارب وقدر رأى النبى صلى الله عليه و آله فى المنام ، فأسلم حين كونه غائبا عن النبى صلى الله عليه و آله فى المدينه ، فخاطب النبى صلى الله عليه و آله بقصيده منها هذا البيت. اللغه : الفتيل : شقّ فى نواه التمر ، وهو مفعول لمغن.

۶- هو من أبيات للنابغه الجعدى ، اللغه : الحجه : الحول والسنه.

والمعروف أنّه إذا كان فى الجمله ضمير فصّلت عن الإضافه وجعلت صفه ، كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ) [البقره / ٢٨١].

الثالث : ما يجب إضافته إلى الجمل وقد مرّ ذكره فى باب الإضافه ، يجب بناؤه ، وغير الواجب يجوز الإعراب فيه على الأصل والبناء حملاً على إذ وإذا ، فإن كان ما وليه فعلا مبنيّا ترجّح البناء للتناسب ، وإن كان فعلا معربا أو جمله ترجّح الإعراب عند الكوفيّين ، ووجب عند البصريّين وقد مرّ ذلك مستوفيا.

الجمله الواقعه جوابا لشرط جازم

صمديه

الخامس : الواقعه جوابا لشرط جازم مقرونه بالفاء أو إذا الفجائيّه ، ومحلّها الجزم ، نحو : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ ، إِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) وأمّا نحو : إن تقم أقم ، وإن قمت قمت ، فالجزم فيه للفعل وحده.

شرح

الجمله «الخامسه» من الجمل الّتى لها محلّ من الإعراب الجمله «الواقعه جوابا لشرط جازم» ، وهو إن وأخواتها ، حال كونها أعنى الجمله الجوابيّه «مقرونه بالفاء» ، سواء كانت اسميّه أم فعليه خبريّه أم أنشائيّه «أو» مقرونه «بإذا الفجائيّه» ، ولا تكون إلا اسميّه والأداه إن خاصّه كما مرّ.

«ومحلّها» أى الجمله من الأعراب «الجزم» ، لأنّها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا أو محلّا ، فالمقرونه بالفاء «نحو» قوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف / ٨٦] ، فجمله لا هادى له من لا واسمها وخبرها فى محلّ جزم جوابا لشرط جازم ، وهو من ، ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على محل الجمله ، والفاء المقدّره كالمذكوره نحو قوله [من البسيط] :

٨٥٨ - من يفعل الحسنات الله يشكرها

... (١)

والمقرونه بإذا نحو قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم / ٣٦] ، فجمله (هُمْ يَقْنَطُونَ) فى محلّ جزم لوقوعها جوابا لشرط جازم ، وهو إن. و «أمّا» إذا صدّرت الجمله بمفرد يقبل الجزم لفظا «نحو» قولك : «إن تقم أقم» أو محلّا نحو قولك : «إن قمت قمت ، فالجزم فيه» محكوم به «للفعل وحده» لا لجمله بأسرها ، وكذا القول فى الشرط.

١- تمامه «الشر بالشّر عند الله مثلان» ، وهو لعبد الرحمن بن حسان أو لكعب بن مالك.

تنبيهات : الأوّل : قال الدماميني في شرح المغني : الّذي يظهر لي أنّ جمله الجزاء لا محلّ لها من الإعراب مطلقا ، سواء اقترنت بالفاء أم لا تقترن ، وسواء كانت جوابا لشرط جازم أو جوابا لشرط غير جازم ، لأنّ الجمله إنّما تكون ذات محلّ من الإعراب ، إذا صحّ وقوع المفرد في محلّها ، والجزاء لا يكون إلا جمله ، ولا يصحّ وقوعه مفردا أصلا ضروره أنّ حرف الشرط لا يدخل إلا على جملتين دالّا على انعقاد السببيّه أو اللزوم بينهما ، فيكون مضمون أولاهما سببا في وقوع مضمون الثانيه ، أو في الإخبار بها أو يكون مضمون الثانيه لازما لمضمون الأولى على ما اختاره بعضهم ، وكان الداعي لهم إلى جعل جمله الجواب فيما ذكر ذات محلّ هو المحافظه على توفير ما يقتضيه أداه الشرط إمّا لفظا أو محلّا ، وجوابه أنّ توفير ذلك إنّما يصحّ فيما يقبله ، والجمله ليست قابله هنا لذلك لا بحسب اللفظ ، وهو ظاهر ولا بحسب المحلّ ، إذ ليست واقعه في موضع المفرد كما قدّمناه ، انتهى.

وتأوّل الجزم في (يَذَرُهُمْ) ونحوه بتقدير شرط محذوف دلّ عليه ما قبله ، أي وإن لم يفعلوا يذرهم. قال بعضهم : ولا حاجه إلى ذلك مع إمكان تخصيص الإعراب بغير الجزم في قولهم : إنّما تكون الجمله ذات محلّ من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد ، وهذا أسهل من مخالفه كلامهم ، وتأوّل بما ورد من ذلك بما لا حاجه إليه.

الثاني : صريح كلام المصنّف أنّ المحلّ في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها ، وصرّح ابن هشام في المغني أنّه قول الجميع ، لكن وقع له عند الكلام على هذه الجمله أنّ الجزم محكوم به لما بعد الفاء ، وتعقّبه الشارح بأنّه لا وجه له ، فإنّ المجزوم لا يحلّ في هذا الموضع ، وكيف وهذه الفاء مانعه من جزم ما بعدها ، قال : وأمّا الّذي ذكره الجميع فربّما يتخيّل على ما فيه ، وذلك لأنّ الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدّر بمضارع لجزم ، فيحكم على المجموع بأنّه في محلّ جزم بهذا الاعتبار وهو معترض.

فإنّ المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها ، وإنّما الواقع مجموع الجمله الّتي هو صدرها ، ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الإعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب بأنّها ذات محلّ نظرا إلى هذا المعنى ، ألا ترى أنّ الواقعه جوابا لشرط غير جازم لا محلّ لها بالإجماع ، مثل إذا قام زيد فهو مكرم ، في أنّها يمكن أن تصدّر بمضارع مرفوع ، فتقول : إذا قام زيد أكرمه ، فلو اعتبر ما تقدّم للزم كون هذه الجمله ذات محلّ ، وهو باطل ، وعلى ذلك فقس ، انتهى.

وقال الشمنّى : إذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الإعراب الّذى يقتضيه العامل السابق غير ملاحظ فيه ما يصحبه لم يرد عليه هذا الّذى أورده.

الجمله التابعه لمفرد

صمديه

السادسه : التّابعه لمفرد ، ومحلّها بحسبه ، نحو : (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ) ونحو : (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ.)

شرح

الجمله «السادسه» من الجمل الّتى لها محلّ من الإعراب الجمله «التابعه لمفرد ، ومحلّها» من الإعراب «بحسبه» ، أى بحسب متبوعها مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا. وهى عند الجمهور نوعان :

أحدهما : المنعوت بها ، وهى فى محلّ رفع فى نحو قوله تعالى : (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ) [البقره / ٢٥۴] ، وجمله لا بيع فيه من اسم لا- وخبرها فى محلّ رفع على أنّها نعت. وفى محلّ نصب فى نحو قوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ) [البقره / ٢٨١] ، فجمله ترجعون فى محلّ نصب على أنها نعت ليوم. وفى محلّ جرّ فى نحو قوله تعالى : (لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ) [آل عمران / ٩] ، فجمله لا ريب فيه فى محلّ جرّ على أنّها نعت ليوم.

تنبيه : للجمله المنعوت بها ثلاثه شروط : شرط فى المنعوت ، وهو أن يكون نكره إمّا لفظا كما مرّ ، أو معنى لا- لفظا ، وهو المعرّف بأل الجنسيه كقوله [من الكامل] :

٨٥٩ - ولقد أمرّ على اللّئيم يسبّنى

... (١)

وشرطان فى الجمله :

أحدهما أن تكون مشتمله على ضمير يربطها بالموصوف إمّا ملفوظ كما مرّ ، أو مقدّر كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلا يُقْبَلُ مِنْها شَفاعَةٌ وَلا يُؤْخَذُ مِنْها عَدْلٌ وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ) [البقره / ۴٨] ، فإنّه على تقدير فيه أربع مرّات.

الثانى : أن تكون خبريّه فلا يجوز : مررت برجل اضربه.

والنوع الثانى : المعطوفه بالحرف ، نحو قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) [الملك / ١٩] ، فجمله يقبضن فى محلّ نصب عطفا على صافات ، وهو حال من الطير.

۱- تمامه «فمضیت ثمّت قلت لا یعنینی» ، وهو لرجل من سلول : اللغه : الئیم : الشحیح ، الدنی النفس ، یسبّنی : یشتمنی ، لا یعنینی : لا یقصدنی.

تنبيه : زاد الزمخشريّ وابن جنيّ وابن مالك وابن هشام الجمله المبدله ، قال تعالى : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) [الأنبياء / ٣] ، ثمّ قال : (هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ) [الأنبياء / ٣] ، قال الزمخشريّ : هذا فى محلّ نصب بدلا من النجوى ومحتمل التفسير.

وقال ابن جنيّ فى قوله [من الطويل] :

٨٦٠ - إلى الله أشكو بالمدينه حاجه

وبالشّام أخرى كيف يلتقيان (١)

جمله الاستفهام بدل من حاجه وأخرى أى إلى الله أشكو حاجتين تعذّر التقائهما ، والجمهور لم يذكروا ذلك ، وقال أبو حيّان : وليس كيف يلتقيان بدلا ، بل استئناف للاستبعاد ، انتهى. ولذلك لم يذكرها المصنّف رحمه الله.

الجمله التابعه لما لها محلّ

صمديه

السابعه : التابعه لجمله لها محلّ ، ومحلّها بحسبها ، نحو : زيد قام وقعد أبوه ، بالعطف على الصغرى ، وتقع بدلا بشرط كونها أوفى بتأديه المراد ، نحو :

أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا

وإلا فكن فى السرّ والجهر مسلما

شرح

الجمله «السابعه» من الجمل الّتى لها محلّ من الإعراب الجمله «التابعه لجمله لها محلّ» من الإعراب ، «ومحلّها» أى التابعه «بحسبها» أى بحسب المتبوعه مرفوعه كانت ، أو منصوبه أو مجروره.

وتقع أعنى التابعه معطوفه «نحو : زيد قام ، وقعد أبوه بالعطف على» الجمله «الصغرى» ، وهى قام الّتى هى خبر فى محلّ رفع. واحترز بذلك من تقديرها معطوفه على الكبرى ، لأنّها حينئذ لا محلّ لها لعطفها على جمله مستأنفه ومن تقدير الواو للحال ، لأنّها حينئذ لا تكون تابعه.

و «تقع بدلا بشرط كونها أوفى» من الجمله الأولى «بتأديه» المعنى «المراد نحو» قول الشاعر [من الطويل] :

٨٦١ - أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا

وإلا فكن فى السّرّ والجهر مسلما (٢)

فجمله لا تقيمنّ عنـدنا فی محلّ نصب بـدل اشـتمال من ارحل ، لما بينهما من الملابسه اللزوميّه ، وهی أوفی بتأديه المعنی المراد من الجمله الأولی ، فإنّ دلالتها علی ما أراده من إظهار الكراهيه لإقامته بالمطابقه بخلاف الأولی.

ص: ۷۷۴

۱- هو للفرزدق.

۲- تقدم برقم ۶۰۳.

فإن قلت : هى إنّما تدلّ على طلب الكفّ عن الإقامه ، لأنّه موضوع للنهى ، وأمّا إظهار الكراهيه المنهىّ فمن لوازمه ومتقضياته ، فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقه ، قلت : نعم ولكن صار قولنا : لا تقم عندى بحسب العرف حقيقه فى إظهار كرامه إقامته وحضوره ، والتأكيد بالنون دالّ على كمال هذا المعنى ، فصار لا تقيمنّ عندنا دالّا على كمال إظهار الكراهه لإقامته بالمطابقه بخلاف الأولى ، قاله التفتازانىّ فى شرح التلخيص.

ثمّ إنّما يصحّ التمثيل بهذا البيت للجمله الّتى لها محلّ بناء على قول علماء البيان من تمثيلهم به ، لأنّ الجمله الأولى محكيّه ، والثانيه تابعه لها ، لكن قال ابن هشام : إذا قيل : قال زيد : عبد الله منطلق ، وعمرو مقيم ، فليست الجمله الأولى فى محلّ نصب ، والثانيه تابعه لها ، بل الجملتان معا فى موضع نصب ، ولا محلّ لواحده منهما ، لأنّ المقول مجموعها ، وكلّ منهما جزء للمقول كما أنّ جزئى الجمله الواحده لا محلّ لواحد منهما باعتبار القول ، فتأمّله ، انتهى.

وهذا بعينه جار فى البيت ، فإنّ مجموع الجملتين فيه ، وهما قوله : ارحل لا تقيمنّ عندنا ، هو المقول ، وكلّ واحد من الجملتين جزءه ، فلا يكون لها محلّ على مقتضى كلامه.

تنبيه : ما ذكره المصنّف من انحصار الجمل الّتى لها محلّ من الإعراب فى سبع جار على ما قرّروا ، كما قال ابن هشام فى المغنى ، والحقّ أنّها تسع ، والّذى أهملوه الجمله المستثناه. قال الدمامينىّ : لم يعترض للتنصيص عليها أحد قبل ابن خروف فيما أعلم ، فإنّه قال فى قوله تعالى : (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ* إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ* فَيُعَذِّبُهُ اللهُ الْعَذابَ الْأَكْبَرَ) [الغاشيه / ۲۳ و ۲۲ و ۲۱] ، من مبتدأ ، ويعذّبه الله الخبر ، والجمله فى محلّ نصب على الاستثناء المنقطع ، انتهى.

والجمله المسند إليها نحو : (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ) [البقره / ۶] ، إذا أعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ. ونحو : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه (۱) ، إذا لم يقدّر الأصل أن تسمع ، بل قدّر تسمع قائما مقام السماع كما أنّ الجمله فى نحو : (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبالَ) [الكهف / ۴۷] ، ونحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ ،) وإن لم يكن معها حرف سابك.

وزاد الدمامينىّ عاشره ، وهى الّتى تقع صله لأل ، إمّا مع القول بأن ذلك لا يكون للضروره مطلقا ، كما يقول الجمهور ، أو مع القول بأنّ ذلك يجوز فى السعه قليلا إن

۱- المعيدى هو تصغير رجل منسوب إلى معد ، يضرب مثلا لمن خبره خير من مرآته. لسان العرب ۴ / ۳۷۴۳.

كـانت فعليه مصـدّره بمضارع ، كما يقوله الأخفش وابن مالك ، فإنّ جمله الصـله فى هـذه الحاله تكون ذات محلّ من الإعراب لوقوعها موقع المفرد.

وردّه التقىّ الشـمنىّ بأنّـا لاـ نسـلم أنّ كلّ جمله واقعه موقع المفرد لها محلّ من الإعراب ، وإنّما ذلك للواقعه موقع المفرد بطريق الأصاله ، وللواقع بعد أل الموصوله ليس للمفرد بطريق الأصاله ، لأنّهم قالوا : إنّ صـله الفعل فى صوره الاسم ، ولذا تعمل بمعنى الماضـى ، ولو سـلم ، فإنّما ذلك للواقع موقع المفرد الّـذى له محلّ ، والمفرد الّـذى هو صـله أل لا محلّ له ، والإعراب الّذى فيه بطريق العاريه ، فإنّها لما كانت فى صوره الحرفيّه نقل إعرابها إلى صـلتها بطريق العاريه كما فى إلا بمعنى غير ، وقـد ألغز بذلك بعض الاندلسيين فقال [من الرجز] :

٨٦٢ - حاجيتكم لتخبروا ما اسمان

وأول إعرابه فى الثانى

وذاك مبنىّ بكلّ حال

ها هو للناظر كالعيان

وفى حاشـيه الكشّـاف للتفتازانىّ والجمهور على أنّ اللام الّتى هى من الموصولات اسم موضوع برأسه ، ألزم دخول الاسم لكونه فى صوره حرف التعريف ، وأظهر إعرابه فى ذلك فهو اسم فى صوره الحرف ، وصلته فعل فى صوره الاسم ، انتهى.

الجمل الّتى لا محلّ لها من الإعراب

الجمله المستأنفه

صمديه

تفضـيل آخر ، الأولى : ممّا لا محلّ له المستأنفه ، وهى المفتتح بها الكلام كقولك ابتداء : زيد قائم أو المنقطعه عمّا قبلها ، نحو : (وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ،) وكذلك جمله العامل الملغى لتأخّره ، أمّا الملغى لتوسّطه فجمله معترضه.

شرح

هذا «تفضيل آخر» للجمل الّتى لا محلّ لها من الإعراب.

الجمله «الأولى ممّا لا محلّ له» من الإعراب الجمله «المسـتأنفه» وتسمّى الابتدائيه أيضا ، والأوّل أوضح ، لأنّ الابتدائيه تطلق أيضا على الجمله المصدّره بالمبتدإ ، ولو كان لها محلّ. وهى أى الجمله المستأنفه نوعان.

أحـدهما «المفتتح بها الكلام» ، أى الواقعه ابتداء لفظا ونيّه : «كقولك ابتداء زيد قائم» وقام زيد. ومنه الجمله المفتتح بها السور ،

أو نيّه لا لفظا ، نحو : راكبا جاء زيد.

والثانى : «المنقطعه عمّا قبلها» ، أى الّتى قطع تعلّقها ، ممّا قبلها لفظا أو معنى ، فالأوّل نحو قوله تعالى : (وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) [يونس / ۶۵] ، مستانفه منقطعه

عمّا قبلها ، لا محلّ لها من الإعراب ، وليست محكيّه بالقول لفساد المعنى ، إذ قالوا : إنّ العزّه لله جميعا لم يحزنه ، وإنّما المحكىّ بالقول محذوف تقديره : إنّه مجنون أو شاعر أو نحو ذلك ، ومثلها قوله تعالى : (فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ وَما يُعْلِنُونَ) [يس / ٧۶].

وفى جمال القرّاء (١) للسخاوىّ إنّ الوقف على قولهم فى الاثنين واجب ، والصواب أنّه ليس فى جميع القرآن وقف واجب ، نعم إن وصل وقصد بذلك تحريف المعنى أثم.

«وكذلك» أى كالمذكور من الجمله المنقطقه «جمله العامل الملغى لتأخّره» نحو : زيد قائم أظنّ ، «أمّا» جمله العامل «الملغى لتوسّطه» نحو : زيد أظنّ قائم ، «فجمله» لا محلّ لها من الإعراب أيضا إلا أنّها جمله «معترضه» لا منطقعه. والثانى أعنى الّتى قطع تعلّقها عمّا قبلها معنى نحو قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ) [العنكبوت / ١٩] ، منقطعه عمّا قبلها ، لأنّ الرابط المعنوىّ مفقود ، إذ إعاده الخلق لم تقع بعد ، فيقرروا برؤيتها مع أنّ الرابط اللفظىّ موجود ، وهو حرف العطف.

تنبيهات : الأوّل : يخصّ البيانيون الاستئناف بما كان جوابا عن سؤال مقدّر ، نحو قوله تعالى : (هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْراهِيمَ الْمُكْرَمِينَ* إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقالُوا سَلاماً قالَ سَلامٌ) [الذاريات / ٢۵ و ٢۴] ، فإنّ جمله القول الثانيه جواب لسؤال مقدّر تقديره فما ذا قال لهم ، ولهذا فصّلت عن الأولى ، فلم تعطف عليها وفى قوله : (سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) [الذاريات / ٢۵] جملتان ، حذف خبر الأولى ومبتدأ الثانيه ، إذ التقدير سلام عليكم ، أنتم قوم منكرون ، ومنه قوله [من الكامل] :

٨۶٣ - زعم العواذل أنّنى فى غمره

صدقوا ولكن غمرتى لا تنجلى (٢)

فإنّ قوله : صدقوا جواب سؤال تقديره : أصدقوا أم كذبوا؟ ومثله : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ* رِجالٌ) [النور / ٣٧ و ٣۶] فيمن بنى يسبّح للمفعول.

الثانى : قال ابن هشام : قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره ، وهو نوعان : أحدهما إذا حمل على الاستئناف احتّى ج إلى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو : زيد من قولك : نعم الرجل زيد ، والثانى ما لا يحتاج فيه إلى ذلك لكونه جمله تامّه ، وذلك كثير جدّا ، نحو الجمله المنفيّه فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطانَهً مِنْ دُونِكُمْ لا يَأْلُونَكُمْ

١- جمال القرّاء وكمال الاقراء للشيخ علم الدين السخاوىّ المتوفى سنه ۶۴٣ ه ، وهو كتاب لطيف فى فنه ، جمع فيه أنواعا من الكتب المشتمله على ما يتعلق بالقراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء. كشف الظنون ١ / ۵٩٣.

٢- لم يعيّن قائله. اللغه : العواذل : جمع عاذله من العذل بمعنى اللوم ، وأراد بها الجماعه لا النساء العواذل بدليل قوله صدقوا ، الغمره : الشدّه ، تنجلى : تنكشف.

خَبالاً وَدُّوا ما عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضاءُ مِنْ أَفْواهِهِمْ وَما تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) [آل عمران / ۱۱۸].

قال الزمخشریّ : الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعلى ل للنهى عن اتّخاذهم بطانه من دون المسلمين ، ويجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين ، أى بطانه غير ما نعتكم فسادا باديه بغضاؤهم.

ومنع الواحدى (۱) هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين ، وزعم أنّه لا يقال : لا تتّخذ صاحبا يؤذيك أحبّ مفارقتك ، والّذى يظهر أنّ الصفه تتعدّد بغير عاطف ، وإن كانت جمله كما فى الخبر ، نحو : (الرَّحْمنُ* عَلَّمَ الْقُرْآنَ* خَلَقَ الْإِنْسانَ* عَلَّمَهُ الْبَيانَ) [الرحمن / ۴ و ۳ و ۲ و ۱] ، انتهى ملخّصا.

الجمله المعترضه

صمديه

الثّانيه المعترضه ، وهى المتوسطه بين شيئين ، من شأنهما عدم توسّط أجنبىّ بينهما ، وتقع غالبا بين الفعل ومعموله ، والمبتدإ وخبره ، والموصول وصلته ، والقسم وجواب ، والموصوف وصفته.

شرح

الجمله «الثانيه» من الجمل الّتى لا محلّ لها من الإعراب الجمله «المعترضه» وتسمّى الإعتراضيه ، «وهى» الجمله «المتوسّطه بين شيئين» متلازمين ، «من شأنهما عدم توسّط أجنبىّ بينهما» لإفاده الكلام تقويه وتسديدا أو تحسينا.

وفى البسيط (۲) شرطها أن تكون مناسبه للجمله المقصوده ، بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال

من أحوالها ، وأن لا تكون معموله لشئ من أجزاء الجمله المقصوده ، وأن لا يكون الفصل بها إلا بين أجزاء المنفصله بذاتها بخلاف المضاف والمضاف إليه ، لأنّ الثانى كالتنوين منه على أنّه قد سمع بينهما ، نحو : لا أخا فاعلم لزيد ، انتهى.

«وتقع غالبا بين» جزئى إسناد إمّا بين «الفعل ومعموله» سواء كان فاعله كقوله [من الطويل] :

۱- على بن أحمد محمد بن على الإمام أبو الحسن الواحدى ، مفسّر نحوىّ ، أستاذ عصره واحد دهره ، صنّف : البسيط والوسيط والوجيز فى التفسير ، أسباب النزول ، شرح ديوان المتنبى. بغيه الوعاه ۱ / ۱۴۵.

۲- البسيط شرح كبير على الكافيه فى النحو لابن حاجب ، صنفه السّيّد ركن الدين الأسترآبادى المتوفى سنه ۷۱۷ ه. كشف الظنون ۲ / ۱۳۷۰.

٨٦٤ - وقد أدركتنى والحوادث جمه

أسّنه قوم لا ضعاف ولا عزل (١)

أو مفعوله كقوله [من الرجز] :

٨٦٥ - وبدّلت والدهر ذو تبدّل

هيفا دبورا بالصّبا والشّمأل (٢)

وبين «المبتدإ وخبره» [من الطويل] :

٨٦٦ - وفيهّن والأيّام يعثرن بالفتى

نوادب لا يمللنه ونوائح (٣)

ومنه الاعتراض بجمله الفعل الملغى فى نحو : زيد أظنّ قائم ، وبجمله الاختصاص نحو قوله صلى الله عليه و آله : نحن معاشر الأنبياء لا نورث (٤) ، وقول هند بنت عتبه [من الرجز] :

٨٦٧ - نحن بنات طارق

نمشى على النمارق (٥)

أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله [من المنسرح] :

٨٦٨ - إنّ سليمى والله يكلؤها

ضنّت بشىء ما كان يرزؤها (٦)

وقوله [من الرجز] :

٨٦٩ - يا ليت شعرى والمنى لا تنفع

هل أغدون يوما وشملى مجمع (٧)

إذا قيل بأن جمله الاستفهام خبر على تأويل شعرى بمشعورى ، لتكون الجمله نفس المبتدإ فلا تحتاج إلى رابط ، وأمّا إذا قيل : إنّ الخبر محذوف ، أى موجود ، أو إنّ ليت لا خبر لها هنا ، إذا المعنى : ليتنى أشعر ، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الّذى علّق عنه بالاستفهام وبين جزئى صله ، أمّا بين «الموصول وصلته» كقوله [من الكامل] :

٨٧٠ - ذاك الّذى وأبيك يعرف مالكا

والحقّ يدفع ترّهات الباطل (٨)

وقوله [من البسيط] :

٨٧١ - ماذا لا عتب فى المقدور رمت أما

يكفيك بالنّجح أم خسر وتضليل (٩)

١- نسب البيت إلى الجويريه بن زيد ، وإلى جريره بن بدر الدارمى. اللغه : أدركتنى : لحقتنى ، الجمه : الكثيره ، الأسنه : جمع سنان ، وهو حديد فى طرف الرمح ، الضعاف : جمع ضعيف ، العزل : جمع أعزل بمعنى الّذى لا سلاح له.

٢- هو لأبى النجم العجلى. اللغه : بدّلت : اتّخذت منه بدلا ، هيفا : ريح حارّه تأتى من قبل اليمن ، الدّبور : ريح تأتى من دبر الكعبه ، الصبا والشمال : ريحان معروفتان.

٣- هو لمعن بن أوس ، اللغه : يعثرن بالفتى : يزللنه ، النوادب : جمع نادبه ، وهى الّتى تندب ، النوائح : جمع نائحه وهى التى تنوح.

٤- مسند أحمد حنبل ، ٢ / ٤٦٣.

٥- هو من أبيات لهند بنت عتبه بن ربيعه أمّ معاويه ، قالها يوم أحد تحرص بها المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه و آله. اللغه : النمارق : جمع النمرق والنمرقه : الوساده الصغيره أو الطنفسه فوق الرحل ، والمراد هنا البساط ، ونصب بنات على الاختصاص.

٦- هو لإبراهيم بن هرمه ، اللغه : يكلأ : يحفظ ، ضت : بخلت ، يرزؤها : ينقصها.

٧- لم يذكر قائله. اللغه : أغدون : أدخل فى الغداه ، الشمل : تفرّق الأمر.

٨- هو لجربر بن عطيه. اللغه : الترهات : جمع ترّهه : الطريق الصغير المتشعب عن الطريق الأعظم.

٩- تقدم برقم ٥٢٤.

وأفهم كلام ابن مالك فى شرح التسهيل أنّ القسميه ليست من الاعتراضيه ، وليس كذلك ، بل هى نوع منها. وفى الإرتشاف عن نصّ الفارسىّ فى الإغفال أنّه لا يجوز الفصل بالاعتراضيه بين الصله والوصول ، وإن جاز بين المبتدإ والخبر ، وانفصل بالاعتراض بينهما بالقسميه بالوقف عليه من كلامهم أو بين أجزاء الصله نحو : الّذى جوده والكرم زين مبذول.

«و» بين «القسم وجوابه» كقوله تعالى : (فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ* لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ) [ص / ٨٥ و ٨٤] ، والحقّ أقول اعتراض.

وبين الموصوف والصفه كقوله تعالى : (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ* وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ* إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) [الواقعه / ٧٧ و ٧٦ و ٧٥] ، فيها اعتراض بين الموصوف ، وهو قسم ، وصفته وهو عظيم ، بجمله لو تعلمون ، وبين أقسم بمواقع النجوم وجوابه إنّه لقرآن كريم بجمله وإنّه لقسم لو تعلمون عظيم.

تتمّه : وتقع أيضا بين الشرط وجوابه كقوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ) [البقره / ٢٤] ، وبين المجرور وجارّه ، اسما كان ، نحو : هذا غلام والله زيد ، وحرفا ، نحو : اشتريته بوالله ألف درهم ، وبين الحرف ومدخوله ، نحو [من الرجز] :

٨٧٢ - ليت وهل ينفع شيئا ليت

ليت شبابا بوع فاشتريت (١)

وقوله [من الوافر] :

٨٧٣ - كأنّ وقد أتى حول جديد

أثافيها حمامات مثول (٢)

وقوله [من الوافر] :

٨٧٤ - وما أدرى وسوف إخال أدرى

أقوم آل حصن أم نساء (٣)

وقوله [من الطويل] :

٨٧٥ - أخالد قد والله أوطات عشوه

... (٤)

وقوله [من الطويل] :

٨٧٦ - فلا وأبى دهماء زالت عزيزه

... (۵)

ص: ۷۸۰

۱- هو من أبيات لرؤبه بن العجاج.

۲- هو لأبی الغول الطهوی. اللغه : الأثافی : جمع أثفیه وهی حجاره یوضع علیها القدر ، الحمامات : جمع حمام وهو طائر معروف ، المثول : اللاصق بالأرض.

۳- هو لزهیر بن أبی سلمی ، اللغه : إخال : أظنّ.

۴- تمامه «وما قائل المعروف فینا یعنّف» ، وهو لأخی یزید بن عبد الله البجلی ، اللغه : أوطات عشوه : جعلت تسیر علی غیر هدی.

۵- تمامه «علی أهلها ما فتّل الزند قادح» ، هو لتمیم بن مقبل. اللغه : دهماء : اسم امرأه ، الزند : العود الّذی یقدح به النار.

فوقعت فى الأوّل بين الحرف وتوكيده ، وفى الثانى بين الحرف الناسخ ومعموله ، وفى الثالث بين حرف التنفيس والفعل ، والرابع بين قد والفعل وفى الخامس بين الحرف ومنفيه ، وكلّ ذلك يشمله قولنا بين الحرف ومدخوله.

تنبيهات : الأوّل : يجوز الاعتراض بأكثر من جمله خلافا للفارسى ، كقوله تعالى : (قالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى وَاللهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى وَإِنِّى سَمَّيْتُها مَرْيَمَ) [آل عمران / ٣٦] ، فالجمله الاسميّه ، وهى والله أعلم بما وضعت بإسكان التاء ، والفعليه وهى ليس الذكر كالأنثى معترضتان بين الجملتين المصدّرتين بإنّى.

الثانى : كثيرا ما تشبه المعترضه بالحاليه ويميّزها منها أمور :

أحدها : أنّه يجوز اقترانها بالفاء كقوله [من الكامل] :

٨٧٧ - وأعلم فعلم المرء ينفعه

أن سوف يأتى كلّ ما قدرا (١)

الثانى : أنّه يجوز كونها طلبيّه ، كقوله [من السريع] :

٨٧٨ - إنّ الثّمانين وبلّغتها

قد أحوجت سمعى إلى ترجمان (٢)

الثالث : أنّه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن فى : (وَلَنْ تَفْعَلُوا) [البقره / ٢] ، وقوله [من الوافر] :

٨٧٩ - ... وسوف إخال أدرى

... (٣)

الرابع : أنّه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المبتنى [من المنسرح] :

٨٨٠ - يا حادبى عيرها أحسبنى

أوجد ميتا قبيل أفقدها

قفا قليلا بها على فلا

أقلّ من نظره أزوّدها (٤)

قوله : أفقدها على إضمار أن ، وقوله أقلّ يروى بالرفع والنصب.

الثالث : للبيانيّين فى الاعتراض اصطلاحات مخالفه لاصطلاح النّحويّين ، والزمخشرىّ يستعمل بعضها كقوله فى : (نَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) [البقره / ۱۳۳] ، يجوز أن تكون حالا من فعل نعبد ، أو من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما ، وأن تكون معطوفه على نعبد ، وأن تكون اعتراضيه مؤكّده ، وأى ومن حالنا أنّا مخلصون له التوحيد ، ويردّ عليه مثل ذلك

۱- لم ينسب إلى قائل معين.

۲- هو لأبى المنهال عوف بن محلم. اللغه : الترجمان : الذى ينقل إليك كلام غيرك عن لغته إلى لغتك.

۳- تقدم برقم ۸۷۴.

۴- اللغه : الحادبى : تثنيه الحادبين ، سقطت نونه بالإضافه ، هو سائق الإبل بالغناء لها ، العير : الإبل الّتى تحمل الطعام ، النظره : مصدر مرّه من النظر ، أزوّد : أعطى زادا.

من لا يعرف هذا العلم كأبى حيّان توهّما منه أنّه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوىّ ، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين ، قاله فى المغنى.

الجمله المفسّره

صمديه

الثالثه «المفسّره» وهى الفضله الكاشفه لما تليه ، نحو : (إِنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ) والأصحّ أنّه لا محلّ لها ، وقيل : هى بحسب ما تفسّره.

شرح

الجمله «الثالثه» من الجمل الّتى لا محلّ لها من الإعراب «المفسّره» ، وتسمّى التفسيريه ، «وهى» كما قال ابن هشام فى المغنى «الفضله الكاشفه» لحقيقه «ما تليه» ، قال : احترزت بالفضله من الجمله المفسّره لضمير الشأن ، فإنّها كاشفه لحقيقه المعنى المراد به ، ولها موضع الإجماع ، لأنّها خبر فى الحال أو فى الأصل ، وعن الجمله المفسّره فى باب الاشتغال ، فقد قيل : إنّها تكون ذات محلّ كما سيأتى ، وهذا التقييد أهملوه ، ولا بدّ منه ، انتهى.

قال الدمامينىّ : وهذا التعريف غير مانع لصدقه على الجمله الحاليه فى قولك : أسررت إلى زيد النجوى ، وهى ما جزاء الإحسان إلا الاحسان ، إذ هى فضله كاشفه الحقيقه ما تليه من النجوى ، فيلزم أن لا يكون لها محلّ من الإعراب ، وهو باطل ، ثمّ الجمله المفسّره فى باب الاشتغال لا تخرج بقيد الفضله فى مثل قولنا : قام زيد عمرا يضربه ، لأنّها هنا مفسّره للحال ، وهى فضله.

وأجاب الشمنىّ بأنّ المراد بالفضله الجمله الّتى لا محلّ لها من الإعراب ، وفيه نظر ، فيكون قوله حينئذ الكاشفه لحقيقه ما تليه فصل أخرج به ما عدا هذه الجمله من الجمل الّتى لا موضع لها.

فإن قلت : جمله الموصول كاشفه ، وموضحه للموصول ، قلت : نعم ، لكنّها لا توضح حقيقه ، بل تشير إليه بحال من أحواله ، وبهذا ظهر أنّ ترك المصنّف لفظ الحقيقه من الحدّ ليس بجيّد ، بل كان الأولى ذكره ، كما فعل ابن هشام وغيره ، نحو قوله تعالى : (إِنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ قالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [آل عمران / ٥٩] ، قال فى الكشاف : قوله خلقه من تراب جمله مفسّره لما له شبه عيسى بآدم ، أى خلق آدم من تراب ولم يكن ثمّ أب ولا أمّ ، فكذلك حال عيسى.

فإن قلت : كيف شبه به وقد وجد هو بغير أب ، ووجد آدم لغير أب وأمّ ، قلت : هو مثله فى أحد الطرفين ، فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به ، لأنّ الممّاثله مشاركه فى بعض الأوصاف ، لأنّه شبه به فى أنّه وجد وجودا خارجا عن العاده المستمرّه ، وهما فى ذلك نظيران ، ولأنّ الوجود من غير أب وأمّ أغرب وأخرق للعاده من الوجود من غير أب ، فشبّه الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم ، وأحسم لمادّه شبهته إذا نظر فيما هو أغرب ممّا استغربه.

وعن بعض العلماء أنّه أسر بالروم ، فقال لهم : لم تعبدون عيسى؟ قالوا : لأنّه لا أب له ، قال : فآدم أولى ، لأنّه لا أبوين له ، قالوا : كان يحيى الموتى ، قال : فحزقيل أولى ، لأنّ عيسى أحيا أربعه نفر ، وحزقيل أحيا ثمانيه آلاف ، فقالوا : كان يبرئ الاكمه والأبرص : قال فجرجيس (۱) أولى ، لأنّه ذبح وأحرق ثمّ قام سالما ، انتهى كلام الكشاف.

وما وقع لابن هشام فى المغنى من أنّ خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم ، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجمله من كونه قدّر جسدا من طين ، ثمّ كوّن ، بل باعتبار المعنى ، أى إنّ شأن عيسى كشأن آدم فى الخروج عن مستمرّ العاده ، وهو التولّد بين الأبوين ، ليس كما ينبغى ، بل خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ ، لا باعتبار المعنى الّذى ذكره ، والظاهر أنّه أراد نقل كلام الزمخشرى ، فلم يوف بالمقصود منه كما ترى. قال الزمخشرىّ : إنّما جعل الجمله مفسّره لوجه الشبه لا للمشبه به ، فيحتاج حينئذ إلى أن يقال : وجه الشبه المستفاد من هذه الجمله ليس هو ما يعطيه لفظها من تقدير آدم جسدا من طين ، ثمّ تكوينه ، فإنّ هذا ليس مشتركا بين آدم وعيسى عليهما السّلام ، وإنّما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجمله من الخروج عن مستمرّ العاده من التولّد بين أبوين ، وهذا قدر مشترك بينهما.

«والأصحّ أنّه لا محلّ لها» أى للجمله المفسّره من الإعراب ، وهو مذهب الجمهور ، سواء كان ما يفسّره له محلّ أم لا ، و «قيل» : والقائل أبو على الشلوبين بفتح الشين المعجمه وسكون الواو وكسر الموحدّه وسكون المثنّاه التحتّى ه وبعدها نون ، هكذا ضبطه ابن خلكان ، إلا أنّه جعل بياء النسبه ، فقال : أبو على عمرو بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبين الأشبيلى ، انتهى.

وهو خلاف المشهور فى الألسن ، ثمّ قال : هذه النسبه إلى الشلوبين ، وهى بلغه أهل الأندلس : الأبيض الأشقر ، قال : إنّ الجمله المفسّره «بحسب ما تفسّره» فإن كان له محلّ من الإعراب فكذلك هى ، وإلا فلا ، فالجمله فى نحو : زيدا ضربته ، لا محلّ لها ، إذ

۱- حزقيل وجرجيس كانا من أنبياء إليهود.

المحذوفه المفسّره مستأنفه ، فتكون المفسّره لها كذلك وهى فى نحو : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ) [القمر / ۴۹] ، ونحو : زيد الخبز يأكله ، بنصب الخبز فى محلّ رفع ، لأنّ المحذوف فى الآيه خبر إنّ ، وفى المثال خبر المبتدإ ، وكلاهما فى محلّ رفع ، وكذلك مفسّرهما ، ولهذا يظهر الرفع ، إذا قلت : زيد الخبز ياكله ، وقول الشاعر [من الطويل] :

۸۸۱ - فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن

... (۱)

فظهر الجزم ، قال ابن هشام : وكأنّ الجمله المفسّره عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جمله ، وجمله الاشتغال ليست من الجمل الّتى تسمّى فى الاصطلاح مفسّره ، وإن حصل بها تفسير ، انتهى. وفى الهمع وهذا الّذى قاله الشلوبين ، هو المختار عندى ، وعليه تكون الجمله عطف بيان أو بدلا.

تنبيه : المفسّره ثلاثه أقسام : مجرّده من حرف تفسير كالأيه ، ومقرونه بأى كقوله [من الطويل] :

۸۸۲ - وترمينى بالطّرف أى أنت مذنب

... (۲)

ومقرونه بأن ، نحو : (فَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ) [المومنون / ۲۷] وقولك : كتبت إليه أن افعل ، إن لم تقدّر الباء قبل إن ، فإن قدّرتها كانت أن مصدريّه لا تفسيريّه.

صله الموصول

صمديه

الرابعه صله الموصول ، ويشترط كونها خبريّه معلومه للمخاطب ، مشتمله على ضمير مطابق للموصول.

شرح

الجمله «الرابعه» من الجمل الّتى لا محلّ لها من الإعراب جمله «صله الموصول» ، اسميّا كان أو حرفيّا.

فالأول نحو : جاء الّذى قام أبوه ، فجمله قام أبوه لا محلّ لها ، لأنّها صله الموصول ، والموصول وحده له محلّ بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الإعراب فى نفس الموصول فى نحو : ليقم أيّهم فى الدار ، ولأكرمنّ أيّهم عندك ، وامرر بأيّهم هو أفضل ، وفى التنزيل : (رَبَّنا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانا) [فصلت / ۲۹] وقرئ (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيَعِهِ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مريم / ۶۹] بالنصب ، وروى [من المتقارب] :

١- تمامه «ومن لا نجره يمس منّا مفزّعا» ، وهو لهشام المرىّ. اللغه : يبت : مضارع مجزوم من البيتوته ، نجره : من أجاره أى جعله فى جواره ، المفزّع : اسم مفعول من فزّع بمعنى أخاف وروّع.

٢- تمامه «وتقلينني لكنّ إيّاك لا أقلى» ، اللغه : الطرف : العين ، تقلينني : تبغضيننى.

فسلّم على أيّهم أفضل (١)

بالجرّ. وذهب أبو البقاء إلى أنّ المحلّ للموصول وصلته معا ، كما أنّ المحلّ للموصول الحرفىّ مع صلته ، وفرّق الأوّل بأنّ الاسم يستقلّ بالعامل ، والحرف لا يستقلّ.

الثانى : نحو : عجبت ممّا قمت ، أى من قيامك ، وفى هذا القسم يقال : الموصول وصلته فى موضع كذا ، لأنّ الموصول حرف ، فلا إعراب له لفظا ولا محلّا ، وكذا قمت وحدها لا محلّ لها من الإعراب ، لأنّها صله.

«ويشترط كونها» أى جمله صله الموصول «خبريّه» ، لأنّ الموصول وضع صله إلى وصف المعارف بالجمل ، نحو : جاء الّذى قام أبوه ، ومن شرط الجمله المنعوت بها أن تكون خبريّه ، هذا مذهب الجمهور ، وجوّز الكسائىّ الوصل بجمله الأمر والنهى ، نحو : الّذى اضربه ، أو لا تضربه ، وجوّزه المازنىّ بجمله الدعاء ، إذا كانت بلفظ الخبر ، نحو : الّذى يرحمه الله زيد.

قال أبو حيّان : ومقتضى مذهب الكسائىّ موافقته ، بل أولى لما فيها من صيغه الخبر ، وجوّزه هشام بجمله مصدّره بليت ولعلّ وعسى ، نحو : الّذى ليته أو لعلّه منطلق زيد ، والّذى عسى أن يخرج زيد ، قال [من الطويل] :

٨٨٤ - وإنّى لرام نظره قبل الّتى

لعلى وإن شطّت نواها أزورها (٢)

وتأوّله غيرهم على إضمار القول ، أى أقول لعلى أو الصله أزورها ، وخبر لعلى مضمر ، والجمله اعتراض.

وأمّا جمله التعجّب فإن قلنا : إنّها إنشائيّه لم يوصل بها ، أو خبريّه ، فقولان : الجواز ، وعليه ابن خروف ، نحو : جاء الّذى ما أحسنه ، والمنع ، لأنّ التعجّب أنّما يكون من خفاء السبب ، والصله تكون موضحه ، فتنافيا.

والصحيح جوازه بجمله القسم ، نحو : جاء الّذى أقسم بالله لقد قام أبوه ، وبجمله الشرط مع جزائه كما يخبر بها (٣) ، نحو : جاء الّذى إن قام عمرو قام أبوه ، ومنع قوم المسألتين لخلوّ إحدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول ، وأجيب بأنّهما قد صارتا بمترله جمله واحده ، بدليل أنّ كلّ واحده منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى ، فاكتفى بضمير واحد ، كما يكتفى فى الجمله الواحده ، والصحيح أيضا جوازه بجمله صدرها كان ، وقيل : لا ، لأنّها غيّرت الخبر عن مقتضاه ، وبشرط ، حيث تضمّن ».

١- تقدّم برقم ٥١٠ و ٥١١.

٢- هو للفرزدق. اللغه : رام : اسم فاعل من الرمى ، شطّت : بعدت ، النوى : البعد ، يقال : شطت بهم النوى : أمنعوا فى البعد.

٣- سقطت «كما يخبر بها» فی «ح».

الموصول معنى الشرط ، نحو : الّذى إن قام أبوه منطلق. وقيل : لا ، لاجتماع الشرطين ، والشئ لا يكون تمام نفسه ، وردّ بأنّ الثانى غير الأوّل لا نفسه ، قاله فى الهمع.

تنبيه : إطلاقهم الخبريّه على جمله الصله مجاز من قبيل تسميه الشىء باعتبار ما كان عليه لخلوّها الآن عن الإفاده ، وكذا الكلام فى الجمل الخبريّه الواقعه خبرا للمبتدإ أو صفه للنكره أو حالا ، فإنّها جمل ، وليست خبرا أى كلاما مقابلا للطلب ، وذلك لخروج نسبها عن كونها مقصوده بالذات ، فإذا قلت : زيد أبوه منطلق ، كان القصد إلى إثبات انطلاق الأب لزيد ، لا إلى إثبات الانطلاق لأبيه ، فإنّه مقصود تبعا ، فليس كلّ جمله كلاما ، ولا كلّ جمله غير إنشائيه خبرا ، قاله السّيّد فى شرح المفتاح.

«معلومه للمخاطب» لأنّك إنّما تأتى بالصّله لتعرّف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتّصافه بمضمون الصله إلا فى مقام التهويل والتعظيم ، فيحسن إبهامها ، فالمعلومه كالّذى قام أبوه ، والمبهمه نحو : (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ ما غَشِيَهُمْ) [طه / ٧٨] ، ولم يعتبر ابن مالك هذا الشرط ، قال فى شرح التسهيل : المشهور عند النّحويّين تقييد الجمله الموصول بها بكونها معهوده ، وذلك غير لازم ، لأنّ الموصول قد يراد له معهود ، فتكون صلته معهوده كقوله تعالى : (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ) [الأحزاب / ٣٧] ، وقد يراد به الجنس ، فتوافقه صلته كقوله تعالى :(كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِما لا يَسْمَعُ إِلَّا دُعاءً وَنِداءً) [البقره / ١٨١] ، وقد يقصد تعظيم الموصول ، فتبهم صلته كقوله [من الطويل] :

... - ٨٨٥

فمثل الّذى لا قيت يغلب صاحبه (١)

«مشتمله» غالبا «على ضمير مطابق للموصول» فى الأفراد والتذكير فروعهما ، كجاء الّذى قام أبوه ، والّتى قام أبوها ، واللّذان واللتان قام أبوهما ، والّذين قام أبوهم واللّاتى قام أبوهنّ (٢).

ويسمّى هذا الضمير عائدا كما مرّ ، ولا إشكال فى مطابقته للموصول لفظا ومعنى ، إن طابق لفظ الموصول معناه كالامثله المذكوره ، فإن خالف لفظه معناه ، بأن كان مفرد اللفظ مذكّرا ، وأريد به غير ذلك كمن وما ، جاز فى العائد وجهان : مراعاه اللفظ ، وهو الأكثر نحو : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) [الأنعام / ٢٥] ، ومراعاه المعنى ، وهو دونه نحو : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) [يونس / ٤٢] ، ما لم يحصل من مطابقه ،

١- صدره «فإن أستطع أغلب وإن يغلب الهوى» وهو لابن مياده.

٢- ويشترط فى شبه الجمله ، وهى الظرف والجارّ والمجرور ، أن يكونا تامّين ، والمعنى بالتامّ أن يكون فى الوصل بهما فائده ، نحو : جاء الّذى عندك ، والّذى فى المدرسه ، والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا ، فإن لم يكونا تامّين لم يجز الوصل بهما ، فلا تقول : جاء الّذى بك ، ولا جاء الّذى اليوم ، لانتفاء الفائده ،

اللفظ لبس ، نحو : أعط من سألتك ، ولا يقال : من سألك ، أو قبح ، نحو : من هى حمراء أمّك ، فيجب حينئذ مراعاه المعنى ، أو يعضد المعنى سابق ، فيختار مراعاته نحو قوله [من الطويل].

٨٨٦ - وإنّ من النسوان من هى روضه

تهيج الرياض قبلها وتصوّح (١)

ويجوز الغيبه والحضور فى ضمير المخبر به أو بموصوفه غير حاضر مقدّم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به ، والحاضر يشمل المتكلّم والمخاطب نحو : أنا الّذى فعلت ، وأنا الّذى فعل ، وأنت الّذى فعلت ، وأنت الّذى فعل ، قال على عليه السّلام [من الرجز] :

٨٨٧ - أنا الّذى سمّتنى أمّى حيدره

... (٢)

وقال الآخر [من الطويل] :

٨٨٨ - أنا الرجل الضرب الّذى تعرفونه

... (٣)

وقال [من الطويل] :

٨٨٩ - وأنت الّتى حبّبت كلّ قصيره

إلى ولم تعلم بذاك القصائر (٤)

وقال [من الطويل] :

٨٩٠ - وأنت الّذى آثاره فى عدوّه

... (٥)

ومن أمثله المخبر بموصوفه : أنت آدم الّذى أخرجتنا من الجنّه ، وأنت موسى الّذى اصطفاك الله ، ونقول : أنت فلان الّذى فعل كذا ، وإنّما جاز ذلك ، لأنّ المخبر عنه والمخبر به شئ واحد ، لكنّ اعتبار الخبر اكثر وأقيس.

وهل يختصّ ذلك بالّذى والّتى وتثنيتهما وجمعهما ، ويتعيّن فى ما عدا ذلك الغيبه أو لا؟ قال أبو حيّان : والصواب الأوّل ، وزاد بعض أصحابنا ذو وذات الطائيّه والألف واللام ، وأجازه بعضهم فى جميع الموصولات ، قال : وهو وهم منه ، فإن تأخّر المخبر عنه ، وتقدّم الخبر ، تعيّنت الغيبه عند الجمهور ، نحو : الّذى قام أنا ، أو الّذى قام أنت ، لأنّ الحمل على المعنى قبل تمام الكلام

ممنوع. وأجاز الكسائىّ ذلك مع التأخير أيضا.

١- هو لجران العود. اللغه : تصوّح : يبس حتّى تشقّق.

٢- تمامه «ضرغام آجام وليث قسوره» ، اللغه : آجام : جمع أجمه ، وهى مأوى الأسد ، قسوره : أسد.

٣- تمامه «خشاش كرأس الحيّه المتوقد» ، وهو لطرفه. اللغه : الخشاش : الرجل الخفيف ، المتوقد : النشيط.

۴- هو لكثير عزه. اللغه : القصير : هنا الملازمه لخدرها ، القصائر : جمع قصيره.

۵- تمامه «من البؤس والنعمى لهنّ ندوب» ، وهو لعلقمه الفحل. اللغه : البؤس : المشقّه ، النعمى : الخفض والدعه ، الندب : جمع الندوب : السريع الخفيف عند الحاجه.

وإن قصد تشبيهه بالمخبر به ، تعيّنت الغيبه اتّفاقا ، نحو : أنا فى الشجاعه الّذى قتل مرحبا ، وأنت فى الشجاعه الّذى قتل مرحبا ، يعنى أمير المومنين عليا عليه السّلام ، وذلك لأنّ المعنى على تقدير مثل ، ولو صرّح بها تعيّنت الغيبه ، وأوجب قوم الغيبه مطلقا ، وأوجبها قوم فى السعه دون الضروره ، وهما قولان واهيان يردّهما السماع.

وعلى الجواز بشرطه إن وجد ضميران ، جاز فى أحدهما مراعاه اللفظ وفى الآخر المعنى قال [من الرجز] :

٨٩١ - نحن الّذين بايعوا محمّدا

على الجهاد ما بقينا أبدا (١)

وقال [من الطويل] :

٨٩٢ - أأنت الهلالى الّذى كنت مرّه

سمعنا به والأريحىّ الملقّب (٢)

ومنع الكوفيّون الجمع بين الجملتين إذا لم يفصل بينهما ، نحو : أنا الّذى قمت وخرجت ، فلا يجوز عندهم : وخرج ، وأطلق البصريّون ، والسماع مع الكوفيّين إذا لم يرد إلا مع الفصل.

تنبيهات : الأوّل : زاد بعضهم على ما ذكر من الشروط فى جمله الصله أن لا تستدعى كلاما قبلها كجمله حتّى الّتى للغايه ، فلا يجوز : جاء الّذى حتّى أبوه قائم ، وجمله لكن الاستدراكيّه ، فلا يقال : جاء الّذى لكنّه قائم ، فإنّها لا تقع صله (٣) ولا صفه ولا خبرا ولا حالا.

الثانى : قد يخلف الضمير المذكور اسم ظاهر ، فيقوم مقامه كقوله [من الطويل] :

٨٩٣ - سعاد الّتى أضناك حبّ سعادا

وإعراضها عنك استمرّ وزادا (٤)

أى حبّها.

وحكى أبو سعيد : الّذى رويت عن الخدرىّ (٥) أى عنه. وقال الآخر [من الطويل] :

٨٩٤ - فيا ربّ ليلى أنت فى كلّ موطن

وأنت الّذى فى رحمه الله أطمع (٦)

أى فى رحمته أو رحمتك. قال الفارسىّ : ومن الناس من لا يجيز هذا.

۱- لم یسمّ قائله.

۲- مجهول قائله. اللغه : الأریحیّ : منسوب إلی الموضع الّذی بالشام ، أو بمعنی الواسع الخلق.

۳- فی «ح» سقط «صله».

۴- لم ینسب إلی قائل معیّن. اللغه : أضناک : أورثک الضنی ، وهو المرض الّذی کلمّا ظننت أنه برئ عاد ، الإعراض : الهجران والصدود.

۵- سعد بن مالک بن سنان الأنصاری الخزرجی کان من علماء الصحابه وممّن شهد بیعه الرضوان وروی حدیثا کثیرا ، مات سنه ۷۴ ه. الإمام أبی عبد الله محمد بن أحمد الهادی الدمشقیّ ، طبقات علماء الحدیث ، تحقیق أکرم البرشی ، الطبعه الثالثه ، مؤسسه الرساله ، بیروت ، ۱۴۱۷ ه ، ص ۹۸.

۶- هو للمجنون.

الثالث : أجاز ابن الصائغ خلوّ جمله الصله من الضمير ، إذا عطف عليها بالفاء جمله مشتمله عليه ، نحو الّذى يطير فيغضب زيد الذباب ، لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جمله واحده.

الرابع : الضمير العائد المذكور إن كان بعض معمول الصله جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو : أين الرجل الّذى قلت؟ تريد قلت : إنّه يأتى ، أو نحوه : وإن لم يكن فأمّا أن يكون منفصلا أو متّصلا ، فإن كان منفصلا لم يجز حذفه ، نحو : جاء الّذى إيّاه أكرمت ، وما أكرمت إلا إيّاه ، وإن كان متّصلا فله أحوال :

أحدها أن يكون منصوبا ، فإن نصب بفعل ، أو وصف ، جاز حذفه ، نحو : (أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان / ۴۱] أى بعثه وقوله [من البسيط] :

۸۹۵ - ما الله موليك فضل فاحمدنه به

فما لدى غيره نفع ولا ضرر (۱)

أى موليكه ، أو بغيرهما لم يجز ، نحو : جاء الّذى إنّه فاضل ، أو كأنّه قمر.

الثانى : أن يكون مجرورا ، فيجوز حذفه فى صور :

إحداها : أن يجرّ بإضافه أو ناصبه له تقديرا ، نحو : (فَاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ) [طه / ۷۲] أى قاضيه ، فإن جرّ بإضافه غير صفه ، نحو : جاء الّذى وجهه حسن ، أو بإضافه صفه غير ناصبه ، نحو : جاء الّذى أنا ضاربه أمس ، لم يجز حذفه خلافا للكسائىّ.

ثانيهما : أن تجرّ بحرف جرّ ، ويجرّ الموصول أو الموصوف بالموصول بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلّقا ما لم يمنع منه مانع ، نحو : مررت بالّذى أو بالرجل الّذى مررت ، أى به ، وقوله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) [المومنون / ۳۳] ، أى منه ، فإن جرّا معا بغير حرف ، نحو : جاء غلام الّذى أنت غلامه ، أو لم يجرّ الموصول ، نحو : جاء الّذى مررت به ، أو جرّ بحرف ، لا يماثل ما جرّ به العائد فى اللفظ كحللت فى الّذى حللت به ، أو ماثله لفظا لا معنى ، كمررت بالّذى مررت به على زيد ، أو لفظا ومعنى لا متعلّقا كمررت بالّذى فرحت به ، لم يجز الحذف فى الصور كلّها ، وما سمع منه فيها فشاذّ.

قد يمتنع الحذف مع توفّر الشروط المذكوره لمانع ، وذلك إذا كان العائد المجرور محصورا ، نحو : مررت بالّذى ما مررت إلا به ، أو إنّما مررت به ، أو كان نائبا عن الفاعل ، نحو : مررت بالّذى مرّ به ، أو كان لا يتعيّن للربط ، نحو : مررت بالّذى مررت به فى داره ، أو كان حذفه ملبّسا ، نحو : رغبت فيما رغبت فيه ، لأنّه لا يعلم أنّ الأصل فيه أو

۱- لم يذكر قائله. اللغه : موليك : اسم فاعل من أولاه النعمه ، إذا أعطاه إيّاها.

عنه ، والصحيح جواز هذا ، لأنّ الحذف يدلّ على اتّفاق الحرفين. ولو كانا متباينين لم يجز الحذف ، لأنّه مشروط فيه اتّفاق الحرفين كما عرفت.

الحاله الثالثه : أن يكون مرفوعا ، فإن كان فاعلا أو نائبا عنه أو خبرا لمبتدإ أو لناسخ لم يجز الحذف ، نحو : جاءنى اللذانى قاما أو ضربا ، وجاء الّذى الفاضل هو ، أو أنّ الفاضل هو.

وإن كان مبتدأ ، جاز بشروط :

أحدها : أن لا يكون بعد حرف نفى ، نحو : جاءنى الّذى ما هو قائم.

الثانى : أن لا يكون بعد أداه حصر ، نحو : جاءنى الّذى ما فى الدار إلا هو ، أو الّذى إنّما فى الدار هو.

الثالث : أن لا يكون معطوفا على غيره ، نحو : جاءنى الّذى زيد ، وهو منطلقان.

الرابع : أن لا يكون معطوفا عليه ، نحو : جاءنى الّذى هو وزيد فاضلان ، ولم يعتبر الفرّاء هذا الشرط ، فجاز حذفه ، وردّ بأنه لم يسمع ، وبأنّه يودّى إلى وقوع حرف العطف صدرا.

الخامس : أن لا يكون خبره جمله ولا ظرفا ولا مجررا ، كقوله تعالى : (الَّذِينَ هُمْ يُراؤُنَ) [الماعون / ۶] ، وقولك : جاءنى الّذى هو فى الدار ، لأنّه لو حذف لم يدر أحذف من الكلام شئ أم لا ، لأنّ ما بعده من الجمله والظرف صالح لأن يكون صله.

السادس : أن تطول الصله ، شرط ذلك البصريّون ، ولم يشترط الكوفيّون ، فأجازوا الحذف من قولك : جاءنى الّذى هو فاضل لوروده فى قراءه : (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) [الأنعام / ۱۵۴] ، بالرفع ، أى هو أحسن وقوله [من البسيط] :

۸۹۶ - من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه

ولم يحد عن سبيل الحلم والكرم (۱)

أى بما هو سفه ، جعل البصريّون ذلك نادرا.

ومحلّ الخلاف فى غير أىّ ، أما فى أىّ فلا يشترط فيها الطول اتّفاقا ، لأنّها مفتقر إلى الصله وإلى الإضافه ، فكانت أطول ، فحسن معها تخفيف اللفظ ، ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّماءِ إِلهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ) [الزخرف / ۸۴] ، أى هو إله.

لطيفه : قال أبو محمد الحريرىّ فى درّه الغواص من أوهام الخواص : إنّهم يقولون : الحمد لله الّذى كان كذا ، فيحذفون الضمير العائد إلى اسم الله تعالى الّذى به يتمّ الكلام ، وتتعقد الجمله وتنتظم الفائده ، والصواب أن يقال : الحمد لله إذ كان كذا ، أو

١- لم ينسب إلى قائل معيّن.

يقال : الحمد لله الّذى كان كذا وكذا بلطفه أو بعونه أو من فضله وما أشبه ذلك ، ممّا يتمّ به الكلام المبتور ، يربط الصله بالموصول.

وفى نوادر النّحويّين : أنّ رجلا قرع الباب على نحوىّ ، فقال له : من أنت؟ فقال الّذى اشتريتم الأجر ، فقال له : أمنه؟ قال : لا ، قال : أله؟ قال : لا ، قال : إذهب فما لك فى صله الّذى شئ ، انتهى.

المجاب بها القسم

صمديه

الخامسه المجاب بها القسم ، نحو : (يس* وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ* إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ،) ومتى اجتمع شرط وقسم اكتفى بجواب المتقدّم منهم ، إلا إذا تقدّمها ما يفتقر إلى خبر ، فيكتفى بجواب الشرط مطلقا.

شرح

اشاره

الجمله «الخامسه» من الجمل الّتى لا محلّ لها من الإعراب الجمله المجاب بها القسم ، سواء ذكر فعل القسم وحرفه ، أم الحرف فقط ، أم لم يذكر ، فالأوّل نحو : قولك : أقسم بالله لأفعلنّ ، والثانى «نحو» قوله تعالى : (يس* وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ* إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) [يس / ٣ و ٢ و ١] ، والثالث : نحو قوله تعالى : (أَمْ لَكُمْ أَيْمانٌ عَلَيْنا بالِغَةٌ إِلى يَوْمِ الْقِيامَهِ إِنَّ لَكُمْ لَما تَحْكُمُونَ) [القلم / ٣٩] فكلّ من جمله لأفعلنّ ، (وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ،) و (إِنَّ لَكُمْ لَما تَحْكُمُونَ ،) لا محلّ لها من الإعراب ، لأنّها جمله يجاب بها القسم.

تنبيهات : الأوّل : ممّا يجعل الجواب وغيره قول الفرزدق [من الطويل] :

٨٩٧ - تعشّ فإن عاهدتنى لا تخوننى

فكن مثل من يا ذئب يصطحبان (١)

فجمله النفى إمّا جواب لعاهدتنى كما قال [من الطويل] :

٨٩٨ - أرى محرزا عاهدته ليوافقن

فكان كمن أغريته بخلاف (٢)

فلا محلّ لها ، أو حال من الفاعل أو المفعول أو لكيهما ، فمحلّها النصب ، والأوّل أرجح ، لأنّ المعنى على المعاهده والحلف على ذلك لا على الحلف فى هذه الحاله على شئ آخر.

الثانى : منع ثعلب من وقوع الجمله القسميه خبرا ، فقيل فى تعليله ، لأنّ نحو لأفعلنّ لا محلّ له ، فلو بنى على المبتدإ ، فقيل : زيد ليفعلنّ صار له محلّ ، قال ابن هشام : وليس بشىء ، لأنّه أنّما منع وقوع الخبر جمله قسميّه لا جمله هى الجواب لقسم ، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرا ، إذ لا ينفكّ إحداهما عن الآخر ، وجملتا القسم والجواب

١- اللغه : تعش : أمر من التعشّى إذا أكل العشاء ، يصطحبان : مضارع افتعال من صحبه أى عاشره.

٢- لم يسمّ قائله. اللغه : محرز : اسم رجل ، أغريته : حرّضته. ويروى أغزيته بمعنى أحمله عليه.

يمكن أن يكون لهما محلّ كقولك قال زيد : أقسم لأفعلنّ ، وإنّما المانع عنده إمّا كون جمله القسم لا ضمير فيها ، فلا تكون خبرا ، لأنّ الجملتين هنا ليستا كجملتى الشرط والجزاء ، لأنّ الجمله الثانيه ليست معموله لشئ من الجمله الأولى ، ولهذا منع بعضهم وقوعها صله ، وإمّا كون جمله القسم إنشائيه والجمله الواقعه خبرا فلا بدّ من احتمالها للصدق والكذب ، وعندى أنّ كلّا من التعليلين ملغيه ، أمّا الأوّل فلأنّ الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجمله ، وإن لم يكن بينهما عمل ، وأمّا الثانى فلأنّ الخبر الّذى شرطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر قسيم الانشاء لا خبر المبتدأ.

قال : وزعم ابن مالك أنّ السماع ورد بما منعه ثعلب ، وهو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى الصَّالِحِينَ) [العنكبوت / ٩] ، (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) [العنكبوت / ٥٨] ، (وَالَّذِينَ جاهَدُوا فِينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ) [العنكبوت / ٦٩].

وعندى لما استدلّ به تأويل لطيف ، وهو أنّ المبتدأ فى ذلك كلّه ضمّن معنى الشرط ، وخبره متزّل مترله الجواب ، فإذا قدّر قبله قسم ، كان الجواب له ، وكان خبر المبتدإ المشبهه بجواب الشرط محذوفا للاستغناء عنه بجواب القسم المقدّر قبله ، ونظيره فى الاستغناء بجواب القسم المقدّر قبل الشرط المجرّد من لام التوطئه قوله تعالى : (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَ) [المائده / ٧٣] التقدير والله ليمسنّ ، وإن لم ينتهوا ليمسنّ ، انتهى.

اجتماع الشرط والقسم

«ومتى اجتمع» فى الكلام «شرط وقسم» ملفوظ أو مقدّر «اكتفى بجواب المتقدّم منها» عن جواب المتأخّر لشدّه الاعتناء بالمتقدّم ، فالشرط المتقدّم نحو : إن جاء زيد والله أكرمه ، فالجواب المذكور للشرط ، وجواب القسم محذوف لدلاله جواب الشرط عليه ، والقسم المتقدّم الملفوظ به ، نحو : والله إن جاء زيد لأكرمته ، والمقدّر نحو قوله تعالى : (لَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَ) [يوسف / ٣٢] ، فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به فى المثال والمقدّر فى الآيه ، وجواب الشرط فيهما محذوف وجوبا لدلاله القسم وجوابه عليه.

وجوّز الفرّاء ، وقيل : الكوفيّون ، وتبعهم ابن مالك جعل الجواب للشرط ، وإن تأخّر محتجّين بقوله [من الطويل] :

٨٩٩ - لئن كان ما حدّثته اليوم صادقا

أصم فى نهار القيظ للشّمس باديا (١)

ومنعه البصريّون ، وحملوا البيت على الضروره أو زياده اللام.

وجعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخّر إن اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله [من الطويل] :

٩٠٠ - فإمّا أعش حتّى أدبّ على العصى

فو الله أنسى ليلتى المسالم (٢)

وردّه أبو حيّان بأنّ القسم مع جوابه جواب الشرط ، ولذا اقترن بالفاء ، لا أنّه محذوف ، دلّ عليه جواب القسم.

«إلا إذا تقدّمها» أى القسم والشرط «ما يفتقر إلى الخبر» كالمبتدإ والاسم فى بابى كان وإنّ والمفعول الأوّل فى باب ظنّ ، والثانى فى باب علم «فيكتفى بجواب الشرط» عن جواب القسم «مطلقا» ، سواء تقدّم أو تأخّر تفضيلا له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم ، لأنّ سقوطه مخلّ بالجمله بخلافه ، لأنّه لمجرّد التاكيد ، نحو : زيد والله إن يقم أقم ، وزيد إن تقم والله أقم ، فالجمله الشرطيه هى الخبر والقسم تأكيد ، وجوابه محذوف ، وقضيّه كلامه لزوم الاكتفاء بجواب الشرط والحاله هذه ، فلا يجوز إجابه القسم حذف جواب الشرط ، وهو ما صرّح به ابن مالك فى التسهيل والكافيه.

وذهب ابن عصفور وغيره إلى ترجيح إجابه الشرط دون اللزوم ، وعليه جرى ابن مالك فى الخلاصه حيث قال [من الرجز] :

٩٠١ - وإن توالیا وقبل ذو خبر

فالشرط رجّح مطلقا بلا حذر

وإذا تقدّم القسم وحده ، وما يفتقر إلى الخبر أو الصله جاز البناء على أيّهما شئت ، وإن بنيت على المفتقر إلى الخبر أو الصله فجواب القسم محذوف لدلاله الخبر والصله عليه ، وإلا فهو وجوابه الخبر والصله نحو : زيد والله يقوم ، وجاءنى الّذى والله يقوم ، وزيد والله ليقومنّ ، وجاءنى الّذى والله ليقومنّ.

تنبيهات : الأوّل : قضيه إطلاق المصنّف أنّ الجواب للمتقدّم من الشرط والقسم مطلقا ، وهو مذهب الجمهور ، كما نقله أبو حيّان ، وفرق ابن مالك فى التسهيل بين الشرط الامتناعى وغيره ، فأوجب جعل الجواب للامتناعى وإن تأخّر ، كما فى صوره تقدّم ما يفتقر إلى الخبر نحو : والله لو قام زيد لقمت ، وو الله لو لا زيد لأتيتك ، وجواب القسم محذوف لدلاله جواب لو ولو لا عليه ، قال [من الطويل] :

١- هو لامرأه من عقيل. اللغه : القيظ : شدّه الحرّ ، باديا : ظاهرا.

٢- هو لقيس بن العيزاره : اللغه : أدبّ : أمشى مشيا رويدا ، المسالم : السلم.

٩٠٢ - فأقسم أن لو التقينا وأنتم

لكان لكم يوم من الشّر مظلم (١)

وقالت امرأه من العرب [من الطويل] :

٩٠٣ - فو الله لو لا الله تخشى عواقبه

لزعزع من هذا السّرير جوانبه (٢)

وقال ابن هشام فى حاشيته ، والحقّ أنّ لو ولو لا وجوابهما جواب القسم ولم يعترض شرط على قسم أصلا.

الثانى : الّذى قرّره ابن الحاجب لزوم الاكتفاء عن جوابه بجواب المتقدّم إذا كان هو القسم ، فإن كان المتقدّم الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم وبالعكس. قال بعض الأئمه : ولا أعلم له فى ذلك موافقا ، بل المنقول فى سائر الكتب أنّه يجب فى هذه الحاله كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوفا.

الثالث : حيث أغنى جواب القسم عن جواب لشرط لزم كونه مستقبلا ، لأنّه مغن عن مستقبل ودالّ عليه ، ولزم كون فعل الشرط ماضيا ، ولو معنى كالمضارع المنفىّ بلم ، لأنّ جواب الشرط لا يحذف إلا حيث كان فعله كذلك كما مرّ ، فلا يجوز أن يقال : والله إن يقم زيد لأقومنّ ، ولا والله إن لا يقم لأقومنّ ، ولا والله إن قام زيد لقمت ، إلا إذا وقع الماضى موقع المستقبل كقوله تعالى : (وَلَئِنْ أَرْسَلْنا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا) [الروم / ٥١] أى ليظلن.

الجمله المجاب بها شرط غير جازم

السّادسه المجاب بها شرط غير جازم ، نحو : إذا جئتنى أكرمتك ، وفى حكمها المجاب بها شرط جازم ، ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائيه ، نحو : إن تقم أقم.

الجمله «السادسه» من الجمل الّتى لا محلّ لها من الإعراب الجمله «المجاب بها شرط غير جازم» وهو إذا ولو ولو لا ولمّا وكيف ، نحو : «إذا جئتنى أكرمتك» ، ولو جاء زيد لأكرمتك ، ولمّا جاء زيد أكرمتك ، وكيف تصنع أصنع.

«وفى حكمها» أى الجمله «المجاب بها شرط» غير «جازم» الجمله المجاب بها شرط جازم «ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائيه ، نحو : إن تقم أقم» ، وإن قمت قمت ، أمّا الأوّل فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ، وأمّا الثانى فلأنّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجمله بأسرها ، فإن اقترنت بأحدهما كانت فى محلّ جزم كما تقدّم.

١- هو للمسيّب بن علس. اللغه : التقينا : استقبلنا كلّ منّا صاحبه.

٢- اللغه : العواقب : جمع عاقبه بمعنى العقوبه ، زعرع : حرّك ، الجوانب : جمع جانب وهو الطرف.

الجمله التابعه لما لا محلّ له

صمديه

السابعه التابعه لما لا محلّ له ، نحو : جاءنى زيد فأكرمته ، جائنى الّذى زارنى وأكرمته ، إذا لم يجعل الواو للحال بتقدير قد.

شرح

الجمله «السابعه» من الجمل الّتى لا محلّ لها من الإعراب الجمله «التابعه لما لا محلّ لها من الإعراب ، نحو : جاءنى زيد فأكرمته» ، فجمله أكرمته لا محلّ لها ، لأنّها معطوفه على جمله جاءنى زيد ، وهى لا محلّ لها ، لأنّها مستأنفه ، ومثلها نحو : جاءنى زيد وأكرمته ، إذا لم تقدّر الواو الداخله على أكرمته للحال بتقدير قد ، فإن قدّرت للحال بتقدير قد ، كانت الجمله فى محل نصب على الحال من زيد.

تنبيه : قال الدمامينىّ فى شرح المغنى : إطلاق التبعيّه على الجمله الّتى لا محلّ لها من الإعراب مشكل ، فإنّ التابع هو الثانى بإعراب سابقه من جهه واحده ، فلا بدّ أن يكون لمتبوعه محلّ من الإعراب ، فإن قلت : لعلّه أراد التبعيّه اللغويّه ، قلت : هذا مع كونه خروجا عن التّكلّم باصطلاح أهل الفن ، لا يجدى شيئا فى مثل قولهم فى قوله تعالى : (وَاتَّقُوا الَّذِى أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ* أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) [الشعراء / ۱۳۳ و ۱۳۲] ، إنّ الجمله الثانيه لا محلّ لها لكونها بدلا من الصله ، وكذا فى قولهم : جاء زيد وذهب عمرو ، إنّ الثانيه لا محلّ لها لكونها معطوفه على المستأنفه ، انتهى.

والأولى أن يقال فى الجواب : إنّ إطلاق التابعه هنا مجاز لعلاقه المشابهه ، قال الشمنىّ : وينبغى أن يعلم أنّ العطف بالواو فى الجمل الّتى لا محلّ لها لإفاده ثبوت مضمون الجملتين ، لأنّ مثل قولنا : ضرب زيد أكرم عمرو ، بدون العطف يحتمل الإضراب والرجوع عن الأوّل ، بخلاف ما إذا عطفت ، نصّ على ذلك عبد القاهر.

تتمه : يقول المعربون على سبيل التقريب : الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ، وشرح المسأله مستوفاه أن يقال : إنّ الجمله الخبريّه الّتى لم يطلبها العامل لزوما ، ويصحّ الاستغناء عنها إن وقعت بعد النكره المحضه ، فهى صفه ، نحو قوله تعالى : (حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنا كِتاباً نَقْرَؤُهُ) [الإسراء / ۹۳] ، فجمله نقرأه صفه الكتاب لا غير ، أو بعد المعرفه المحضه ، فهى حال عنها نحو قوله : (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) [المدثر / ۶] ، فجمله تستكثر حال من الضمير المستتر فى تمنن المقدّر بأنت لا غير ، أو بعد غير المحضه منها ، فهى محتمله لهما ، فمثالها بعد النكره قوله تعالى : (هذا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أَنْزَلْناهُ) [الأنبياء / ۵۰] ، فلك أن تقدّر جمله أنزلناه صفه للنكره ، وهو الظاهر ، ولك أن تقدّرها حالا منها ، لأنّها قد تخصّصت بالوصف ، وذلك يقربها من المعرفه.

قال ابن هشام : ولك أن تقدّرها حالا عن المعرفه ، وهو الضمير فى : (مُبارَكٌ ،) إلا أنّه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال ، أمّا الأوّل فلأنّ الإشاره إليه لم تقع فى حاله الإنزال كما وقعت الإشاره إلى البعل فى حال الشيوخه فى : (وَهذا بَعْلِي شَيْخاً) [هود / ٧٢] ، وأمّا الثانى فلاقتضائه تقييد البركه بحاله الإنزال ، انتهى.

ومثالها بعد المعرفه قوله تعالى : (كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً) [الجمعه / ٥] فإنّ المعرّف الجنسى يقرب فى المعنى من النكره ، فيصحّ تقدير : (يَحْمِلُ) حالا ووصفا ، وخرج بقيد الخبريّه نحو : هذا عبد بعتكه ، تريد بالجمله الإنشاء ، وهذا عبدى بعتكه ، كذلك فإنّ الجملتين مستأنفتان ، لأنّ الإنشاء لا يكون نعتا ولا حالا بقيد عدم طلب العامل لها لزوما جمله الخبر والمحكيّه بالقول وبصحّه الاستغناء عنها جمله الصله ، فلا يجرى عليها الحكم المذكور.

أحكام الجارّ والمجرور والظرف

صمديه

خاتمه : فى أحكام الجارّ والمجرور والظرف : إذا وقع أحدهما بعد المعرفه المحضه فحال ، أو النكره المحضه فصفه ، أو غير المحضه فمحتمل لهما ، ولا بدّ من تعلّقهما بالفعل أو بما فيه رائحته ، ويجب حذف المتعلّق إذا كان أحدهما صفه أو صله أو خبرا أو حالا ، وإذا كان كذلك أو اعتمد على نفى أو استفهام جاز أن يرفع الفاعل ، نحو : جاء الّذى فى الدّار أبوه ، وما عندى أحد ، و (أَفِي اللهِ شَكٌّ.)

شرح

هذه تبصره فى «ذكر أحكام» ما يشبه الجمله وهو «الجارّ والمجرور والظرف» وذكر حكمهما فى التعلّق.

حكمهما بعد المعارف والنكرات حكم الجمل ، وذلك أنّه «إذا وقع أحدهما بعد المعرفه المحضه» ، وهى الخالصه من شائبه التنكير فهو حال ، نحو : رأيت الهلال فى الأفق أو بين السحاب ، ففى الأفق وبين السحاب «حال» ، لأنّه وقع بعد معرفه محضه. «أو» وقع بعد «النكره المحضه» ، أى الخالصه ممّا يقربها من المعرفه ، «فهو صفه» ، نحو : رأيت طائرا على غصن أو فوق غصن ، فعلى غصن أو فوق غصن صفه لوقوعه بعد النكره المحضه ، «أو» وقع بعد «غير المحضه» من المعرفه والنكره «فمحتمل لهما» أى للحال والصفه.

فالواقع بعد غير المحضه من المعرفه نحو : يعجبنى الثمر فى الأغصان أو فوق الأغصان ، لأنّ المعرّف الجنسىّ كالنكره ، فيجوز فى كلّ من الجارّ والمجرور والظرف أن ى كون حالا وأن يكون صفه. والواقع بعد غير المحضه من النكره نحو : هذا تمر يانع على

أغصانه أو فوق أغصانه ، لأنّ النكره الموصوفه كالمعرفه ، فيجوز فى كلّ من الجارّ والمجرور والظرف أن يكون حالا ، وأن يكون صفه أخرى.

«ولا بدّ من تعلّقهما» أى الجارّ والمجرور والظرف «بالفعل» ماضيا كان أو مضارعا أو أمرا أو بما يشبهه ، أو بما أوّل بما يشبهه «أو بما فيه رائحته» ، فمثال التعلّق بالفعل وبشبهه قوله تعالى : (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) [الحمد / ٧] ، فعليهم الأوّل متعلّق بالفعل ، وهو أنعمت ، وعليهم الثّانى متعلّق بشبهه ، وهو المغضوب ، ومثال التعلّق بما أوّل بشبه الفعل قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّماءِ إِلهٌ) [الزخرف / ٨۴] ، أى وهو الّذى هو إله فى السماء ، ففى السّماء متعلّق بإله ، وهو اسم غير صفه بدليل أنّه يوصف ، فيقال : إله واحد ولا يوصف به ، لا يقال : شىء إله ، وإنّما صحّ التعلّق به لتأوّله بمعبود ، ومثال التعلّق بما فيه رائحه الفعل قوله [من السريع] :

۹۰۴ - أنا أبو المنهال بعض الأحيان

... (۱)

وقوله [من الرجز] :

۹۰۵ - أنا ابن ماوّيه إذ جدّ النّقر

... (۲)

فتعلّق بعض وإذ بالاسمين العلمين لا لتأوّلهما باسم يشبه الفعل ، بل لما فيهما من معنى قولك : المشهور أو الشجاع أو الجواد.

وتقول : فلان حاتم فى قومه ، فتعلّق الظرف بما فى حاتم من معنى الجود ، وإنّما لم يكن بدّ من تعلّق الجارّ والمجرور والظرف بما ذكر ، لأنّ حرف الجرّ موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم ، فالّذى وصل معناه هو الّذى يتعلّق به الحرف كقولك : سرت من البصره ، فمن أوصلت معنى السير إلى البصره على معنى الابتداء ، وهو متعلّق به ، فإذا قال النحوىّ : بم يتعلّق هذا الحرف؟ أو ما العامل فيه؟ فإنّما يعنى ما الّذى أوصل هذا الحرف معناه ، والظرف لما كان مقدّرا بحرف الجرّ كان حكمها واحدا فى ذلك.

فإن قلت : يقع فى عباره بعضهم الجارّ يتعلّق بكذا ، وفى عباره أخرين الجارّ والمجرور ، وفى عباره أخرين المجرور ، فما هو المحرّر من هذا العبارات؟ قلت : التحقيق أنّ العامل إنّما يعمل فى الاسم الّذى يلى الجارّ لا فى حرف الجارّ ، وإطلاق من قال : العامل فى الجارّ كذا ، تسامح ، وقول من قال : الجارّ والمجرور يتعلّق بكذا ملموح فيه أنّ الجارّ يتنزّل مترله الجزء من المجرور به فجعل التعلّق لهما معا.

۱- تمامه «ليس على حسبى بضؤلان» ، وهو لابن داره سالم بن مسافع. اللغه : الضؤلان : الضئيل ، ويروى الصوان من الصون بمعنى الحفظ.

٢- وبعده «وجاءت الخيل أثابىّ زمر» ، وهو لعبد الله بن ماريه الطائى. اللغه : جدّ : اشـتدّ ، النقر : صوت تزجى به الفرس ، الأثابى : جمع أثبيّه : بمعنى الجماعه ، الزمر : جمع الزمره : الجماعه.

والحقّ ما قدمناه أوّلا ، فإذا قلت : مررت بزيد ، فزيد متعلّق بالفعل بمعنى أنّه معمول له بحسب المحلّ ، إذ هو فى محلّ نصب على معنى أنّ الفعل يقتضى نصبه لو كان متعدّيا كما يقال بدل مررت بزيد : جاوزت زيدا.

هذا إذا لم يصر الجارّ والمجرور عوضا عن العامل ، أمّا إذا صار عوضا منه فيحكم على محلّهما جمعا بإعراب هو إعراب العامل ، فيقال محلّ من الكرام فى قولك : مررت برجل من الكرام جرّ ، وفى زيد من الكرام رفع ، وفى جاء زيد بثيابه نصب ، كذا حرّره الإمام الحديثىّ فى شرح الحاجبيه.

تنبيهات : الأوّل : إذا لم يكن شىء من الأربعه المذكوره الّتى يتعلّقان بها موجودا قدّر كقوله تعالى : (وَإِلى ثَمُودَ أَخاهُمْ صالِحاً) [الأعراف / ٧٣] ، بتقدير أرسلنا ، ولم يتقدّم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبىّ والمرسل إليهم يدلّ على ذلك ، ومثله : (فِى تِسْعِ آياتٍ إِلى فِرْعَوْنَ) [النمل / ١٢] ، ففى وإلى متعلّقان باذهب مقدّرا ، (وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً) [البقره / ٨٣] أى وأحسنوا بالوالدين إحسانا ، مثل : (وَقَدْ أَحْسَنَ بِى) [يوسف / ١٠٠] ، (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسانَ بِوالِدَيْهِ إِحْساناً) [الأحقاف / ١٥] ، مثل : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسانَ بِوالِدَيْهِ حُسْناً)(١) [العنكبوت / ٨] ومنه باء البسمله ، كما تقدّم.

الثانى : هل يتعلّقان بالفعل الناقص؟ من زعم أنّه لا يدلّ على الحدث منع من ذلك ، والصحيح أنّها كلّها دالّه عليه كما تقدّم ، والمشهور منع تعلّقهما بأحرف المعانى مطلقا ، وقيل بجوازه مطلقا ، وفصّل بعضهم ، وفقال : إن كان نائبا عن فعل حذف ، جاز على طريق النيابه لا الإصاله ، وإلا فلا ، وهو قول أبى على وأبى الفتح ، زعما فى نحو : يا لزيد ، أنّ اللام متعلّقه بيا ، بل قالا فى يا عبد الله : إنّ النصب بيا. وأمّا الّذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم فى قول كعب [من البسيط] :

٩٠٦ - وما سعاد غداه البين إذ رحلوا

إلا أغنّ غضيض الطّرف مكحول (٢)

غداه البين ظرف للنفى ، أى انتفى كونها فى هذا الوقت إلا كأغن.

وقال ابن حاجب فى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) [الزخرف / ٣٩] ، إذ بدل من اليوم ، واليوم أمّا ظرف للنفع المنفى ، وأمّا لما فى لن من معنى النفى ، أى انتفى فى هذا اليوم النفع ، فالمنفىّ نفع مطلق ، وعلى الأوّل نفى مقيّد ، وقال أيضا : إذا قلت : ما ضربته للتأديب ، فإنّ قصدت نفى ضرب معلل ، فاللام متعلّقه بالفعل ، والمنفى ضرب

١- سقطت هذه الأيه فى «ح».

٢- البيت من قصيده «بانت سعاد» لكعب بن زهير ، اللغه : الغداه : البكره ، البين : الفراق ، أغنّ : صفه لمحذوف أى ظبى أغن من غنّ الظبى إذا خرج صوته من خياشيمه ، الغضيض : فعيل من غضّ طرفه إذ افتره وخفضه ، الطرف : العين ، محكول : مفعول من كحل عينه إذا زيّنها بالكحل.

مخصوص ، وللتأديب تعليل للضرب المنفى ، وإن قصدت نفى الضرب على كلّ حال فاللام متعلّقه بالنفى والتعليل له ، أى انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ، لأنّه قد يؤدّب بعض الناس بترك الضرب.

ومثله فى التعلّق بحرف النفى : ما أكرمت المسيئ لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافاته ، إذ لو علّق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ، ومن ذلك قوله تعالى : (ما أَنْتَ بِنِعْمَهِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) [القلم / ٢] ، الباء متعلّقه بالنفى ، إذ لو علّقت بمجنون لأفاد نفى جنون خاصّ ، وهو الجنون الّذى يكون من نعمه الله تعالى ، وليس فى الوجود جنون هو نعمه ، ولا المراد نفى جنون خاصّ ، انتهى ملخّصا. وهو كلام بديع ، إلا أنّ جمهور النّحويّين لا يوافقون على صحّه التعلّق بالحروف ، فينبغى على قولهم أن يقدّر أنّ المتعلّق بفعل دلّ عليه النافى ، أى انتفى ذلك بنعمه ربّك ، قاله فى المغنى.

المواضع الّتى يجب فيها حذف المتعلّق

الثالث : يستثنى من قولنا لا بدّ للجارّ من متعلّق ستّه أمور :

أحدها : الزائد مطلقا ، لأنّه إنّما دخل فى الكلام تقويه وتوكيدا لإيصال معنى الفعل إلى الاسم واستثنى ابن هشام منه لام التقويه ، فحكم بأنّه يجوز القول بتعلّقها ، لأنّها ليست زائده محضه ، كما أنّها ليست معدّيه محضه ، قال بعضهم : الظاهر الجزم بالتعلّق ، وفى كلامهم على لام الجحود ما يؤيّد ما قلته ، فتأمّله.

الثانى والثالث : لعلّ فى لغه عقيل ولو لا فى لولا ى ولولا ك ولولاه على قول سيبويه : إنّها جارّه للضمير ، لأنّهما لم يدخلا لإيصال معنى عامل بل لإفاده معنى الترجّى والامتناع.

الرابع : ربّ كما ذهب إليه الرمانىّ وابن طاهر خلافا للجمهور ، لأنّها لم تدخل لتعديه عامل أيضا بل لإفاده التكثير والتقليل. قال ابن هشام والجمهور : وإن قالوا : إنّها عدّت العامل فى نحو ربّ رجل صالح لقيته أو لقيت فخطأ ، لأنّه يتعدّى بنفسه ولاستيفائه معموله فى المثال الأوّل ، وإن قالوا : إنّها عدّت محذوفا تقديره حصل أو نحوه ، كما صرح به جماعه ، ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ، ولم يلفظ به فى وقت.

الخامس : الجارّ المكفوف عن عمل الجرّ ، لأنّه لم يبق حرف جرّ ، بل يفيد من جهه المعنى فقط ، فلا عامل له ، كما لا معمول له ، وممّن صرّح بذلك التفتازانىّ فى حاشيه الكشاف عند قوله تعالى : (وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ) [البقره / ١٩٨].

السادس : حروف الاستثناء الثلاثه ، وهى حاشا وأختاها [خلا وعدا] ، قال ابن هشام فى المغنى : لأنّها لتنحيه الفعل عمّا دخلن عليه ، كما أنّ إلا كذلك ، وهو عكس معنى التعديه الّذى هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ، ولو صحّ أن يقال : إنّها متعلّقه لصحّ أن يقال (١) ذلك فى إلا ، وإنّما خفض بهنّ المستثنى ، ولم ينصب كالمستثنى بإلا لئلّا يزول الفرق بينهنّ أفعالا وأحرفا.

قال الدمامينىّ : وفيه نظر ، لأنّه ليس المراد من إيصال حروف الجرّ معنى الفعل إلى الاسم إيصاله إليه على وجه الثبوت ، بل المراد تعليقه به على وجه الّذى يقتضيه الحرف ، وهو هنا مفيد لانتفاء معنى الفعل ، فيتعلّق به على هذا الوجه ، وقد اتّضح هو فى كتابه المذكور بهذا المعنى ، حيث قال فى على الاستدراكيه : وتعلّق هذه بما قبلها كتعلّق حاشا بما قبلها عند من قال به ، لأنّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ، وأمّا الاستدال بأنّها بمترله إلا ، وهى غير متعلّقه فساقط ، لأنّه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته فى جميع أحكامه ، ألا ترى أنّ إلا الّتى هذا الحرف بمعناها لا يعمل الجرّ ، وهذا الحرف يعلمه ، انتهى.

وزاد الفارسىّ والأخفش سابعا ، وهو كاف التشبيه ، فذهبا إلى أنّها لا يتعلّق بشىء كحروف الجرّ الزائده ، وتبعهما ابن عصفور مستدلّين بأنّه إذا قيل : زيد كعمرو ، فإن كان المتعلّق استقرّ فالكاف لا تدلّ عليه بخلاف فى من نحو : زيد فى الدار ، وإن كان فعلا متناسبا للكاف نحو : أشبه ، فهو متعدّ بنفسه لا بالحرف ، قال ابن هشام : والحقّ أنّ جميع الحروف الجارّه الواقعه فى موضع الخبر ونحوه يدلّ على الاستقرار. قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : الكاف فى قولك : الّذى كزيد أخوك أوصلت معنى استقرار هذا المبهم إلى زيد على سبيل التشبيه.

«ويجب حذف المتعلّق إذا كان أحدهما» أى الجارّ والمجرور والظرف «صفه» نحو : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ) [البقره / ١٩] «أو صله» نحو : (وَلَهُ مَنْ فِى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ) [الأنبياء / ١٩] «أو خبرا» نحو : زيد فى الدار أو عندك ، وربّما ظهر فى الضروره كقوله [من الطويل] :

٩٠٧ - لكك العزّ إن مولاك عزّ إن يهن

فأنت لدى بحبوبه الهون كائن (٢)

وفى شرح المفصّل لابن يعيش متعلّق الظرف الواقع خبرا ، صرّح ابن جنّى بجواز إظهاره ، وعندى أنّه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ، لأنّه قد صار

١- «لصح أن يقال» سقط فى «ط».

٢- لم يذكر قائل البيت. اللغه : البحبوبه : الوسط ، الهون : الذل والهوان.

أصلا مرفوضا ، فأمّا إن ذكرته أوّلا فقلت : زيد استقرّ عندك ، فلا يمنع منه مانع ، انتهى. قال ابن هشام : وهو غريب.

«أو حالا» ، نحو : (فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) [القصص / ٧٩] ، أو رفع الاسم الظاهر ، نحو : أعندك أحد ، (أَفِي اللهِ شَكٌّ) [إبراهيم / ١٠] ، أو استعمل مثلا كقولهم للمعرّس : بالرفاء والبنين ، أى أعرست ، أو حذف المتعلّق على شريطه التفسير ، نحو : يوم الجمعه صمت فيه ، أو كان الجارّ حرف قسم غير الباء ، نحو : (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) [الليل / ١] ، (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) [الأنبياء / ٥٧] ، فلو صرّح بالفعل فى ذلك وجبت الفاء ، فهذه ثمانيه مواضع يجب فيها حذف المتعلّق.

تنبيهات : الأوّل : أنكر الكوفيّون وابنا طاهر وخروف تقدير المتعلّق فى الخبر من نحو : زيد عندك وعمرو فى الدار ، ثمّ اختلفوا ، فقال ابنا طاهر وخروف : الناصب المبتدأ (١) ، وزعما أنّه يرفع الخبر إذا كان عينه ، نحو : زيد أخوك ، وينصبه إذا كان غيره ، وأنّ ذلك مذهب سيبويه. وقال الكوفيّون : الناصب أمر معنوىّ ، وهو كونهما مخالفين للمبتدإ ، ولا معوّل على هذين المذهبين.

الثانى : قال ابن هشام فى المغنى : هل المتعلّق الواجب الحذف فعل أو وصف لا خلاف فى تعيّن الفعل فى بابى القسم والصله ، لأنّهما لا يكونان إلا جملتين ، وكذا يجب فى الصفه فى نحو : رجل فى الدار فله درهم ، لأنّ الفاء تجوز فى نحو : رجل يأتينى فله درهم ، وتمتنع فى نحو : رجل صالح فله درهم (٢) ، أمّا قوله [من الخفيف] :

٩٠٨ - كلّ أمر مباعد أو مدان

فمنوط بحكمه المتعالى (٣)

فنادر.

واختلف فى الخبر والصفه والحال ، فمن قدّر الفعل ، وهم الأكثرون ، فلأنّه الأصل فى العمل ، ومن قدّر الوصف ، فلأنّ الأصل فى الخبر والحال والنعت الإفراد ، ولأنّ الفعل فى ذلك لا بدّ من تقديره بالوصف ، قالوا : ولأنّ تقليل المقدّر أولى ، وليس بشىء ، لأنّ الحقّ أنّا لم نحذف الضمير ، بل نقلناه إلى الظرف ، فالمحذوف فعل أو وصف ، كلاهما مفرد ، قال : والحقّ عندى أنّه لا يترجّح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان التقدير بحسب المعنى.

١- أى إنّ المبتدأ «زيد» هو ناصب الظرف «عندك».

٢- من لأن الفاء حتّى هنا سقط فى «ح».

٣- لا يعرف قائله.

وأمّا القسم فتقديره أقسم ، وأمّا فى الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، نحو : يوم الجمعه صمت فيه ، وأمّا فى المثل فيقدّر بحسب المعنى ، وأمّا فى البواقى نحو : زيد فى الدار ، فيقدّر كونا مطلقا ، وهو كائن ، أو مستقرّ ، أو مضارعهما ، إن أريد الحال أو الاستقبال ، نحو : الصوم اليوم أو فى اليوم ، والجزاء غدا أو فى الغد ، ويقدّر كان أو استقرّ أو وصفهما إن أريد المضى ، هذا هو الصواب ، وقد أغفلوه مع قولهم فى نحو : ضربى زيدا قائما ، فإنّما التقدير : إذ كان قائما ، إن أريد المضى ، وإذا كان ، إن أريد الاستقبال ، ولا فرق ، وإذا جهلت المعنى ، فقدّر الوصف ، لأنّه صالح فى الأزمنه كلّها ، وإن كانت حقيقته فى الحال ، انتهى ملخّصا.

واعترضه الدمامينىّ بأنّه كيف يقدّر مع الجهل ما هو ظاهر فى الحال الّذى هو من جمله الأمور المجهوله ، وهل هذا إلا تهافت ، قال وإن قلت : فماذا تصنع عند جهل المعنى ، قلت : لا يقدم حينئذ على تقدير شىء معيّن ، بل يردّد الأمر ، ويقال : إن أريد المضى قدّر كذا ، وإن أريد الحال قدّر كذا ، وإن أريد (١) الاستقبال قدّر كذا ، فتخرج حينئذ عن العهده.

الثالث : قال التفتازانىّ فى حاشيه الكشّاف : ممّا يجب التنبيه له أنّه إذا قدّر فى الظرف (٢) كان أو كائن فهو من التامّه بمعنى حصل وثبت ، والظرف بالنسبه إليه لغو لا الناقصه ، وإلا كان الظرف فى موضع الخبر بتقدير كان أخرى وبتسلسل التقديرات.

الرابع : الظرف - والمراد به ما يتناول الجارّ والمجرور - قسمان : مستقرّ ، بفتح القاف ، ولغو ، فالمستقرّ ما كان متعلّقه عامّا واجب الحذف كما مرّ ، واللغو ما كان متعلّقه خاصّا ، سواء وجب حذفه كما فى الاشتغال وغيره ممّا ذكر أو جاز ، نحو : يوم الجمعه ، جوابا لمن قال : متى قدمت ، ووجه تسميه الأوّل مستقرّا والثانى لغوا أنّه لمّا كان المتعلّق العامّ إذا حذف انتقل الضمير الّذى كان مستترا فيه إلى الظرف سمّى ذلك الظرف مستقرّا لاستقرار الضمير فيه ، فهو فى الأصل مستقرّ فيه ، ثمّ حذفت الصله اختصارا لكثره دوره بينهم كقولهم فى المشترك فيه مشترك ، ولمّا كان الآخر لم ينتقل إليه شئ من متعلّقه سمّى لغوا أو ملغى ، كأنّه ألغى.

قال البدر الدمامينىّ فى التحفه بعد ذكره ذلك : وهو الّذى سمعته من بعض أشياخنا ، ولا يخفى أنّه أولى ممّا قيل : إنّه إنّما سمّى مستقرّا ، لأنّ ناصبه هو استقرّ مقدّرا قبله ، أمّا أوّلا فلأنّ الظرف المستقرّ لا يلزم تقدير عامله باستقرّ على الخصوص ، بل يجوز أن يقدّر ».

١- سقطت «وإن أريد» فى «ط».

٢- إذا قدّر فى اللفظ «ح».

بحصل وثبت ونحو ذلك ممّا يدلّ على كون عامّ ، فلم اشتقّ له الاسم من استقّر دون غيره ، وأمّا ثانيا فلأنّ الظرف اللغو أيضا من قولنا : صمت يوم الجمعه ، يصدق عليه أنّه مستقرّ اذ قد استقرّ فى اليوم المذكور الصوم ، وإن لم يكن متعلّقه لفظ استقرّ.

وأجاب الشمنىّ بأنّه يكفى فى تسميه مستقرّا تعلّقه بلفظ الاستقرار وما هو بمعناه ، لا بمعنى أنّه يلزمه معنى الاستقرار لترد الصوره الّتى ذكرها عن بعض شيوخه ، ولا يتأتّى على ما ذهب إليه السيرافىّ من أنّ الضمير حذف مع المتعلّق ، وأنّما يتأتّى على ما ذهب أبو على ومن تبعه أنّ الضمير انتقل عن المتعلّق إلى الظرف.

الخامس : قد تقوم قرينه على أنّ المراد بالاستقرار العامّ أمر خاصّ ، ولا يقدح ذلك فى الحكم بأن الظرف مستقرّ ، كما إذا قلت : زيد على الفرس ، فالأصل مستقرّ ، لكنّ المراد منه بحسب القرينه راكب ، فلهذا يجعل مستقرّا لا لغوا ، نصّ عليه التفتازانىّ فى حاشيه الكشّاف حيث قال الزمخشرىّ على معنى متبرّكا باسم الله أقرأ ، فقال : هو يعنى أنّ التقدير متلبّسا باسم الله ، ليكون المقدّر من الأفعال العامّه ، لكنّ المعنى بحسب القرينه على هذا ، فلهذا يجعل الظرف مستقرّا لا لغوا ، هذا كلامه.

قال الدمامينىّ : إذا قامت القرينه على أنّ المراد كون خاصّ ، فلم لم يقدّر ابتداء ، ويكون الظرف لغوا ، وأىّ فائده فى تقدير العامّ ، ثمّ الحكم بأنّ المراد منه الخاصّ الّذى دلّت عليه القرينه ، وقد قال هو قبل ذلك بنحو ورقه ، والنّحويّون إنّما يقدّرون متعلّق الظرف المستقرّ عامّا ، إذا لم توجد قرينه الخصوص.

السادس : الأصل أن يقدّر المتعلّق المحذوف مقدّما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتصى ترجيح تقديره مؤخّرا ، وما يقتضى إيجابه ، فالأوّل نحو : فى الدار زيد ، لأنّ المحذوف هو الخبر ، وأصله أن يتأخّر عن المبتدإ ، والثانى نحو : إنّ فى الدار زيدا ، لأنّ أنّ لا يليها مرفوعها ، ويلزم من قدّر المتعلّق فعلا أن يقدّره مؤخّرا فى جميع المسائل ، لأنّ الخبر إذا كان فعلا- لا- يتقدّم على المبتدإ ، قاله ابن هشام فى المغنى. وقال فى موضع آخر : يحتمل تقديره فى نحو : فى الدار زيد مقدّما لمعارضه أصل آخر ، وهو إنّه عامل فى الظرف ، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول.

«وإذا كان» أحدهما أى الجارّ والمجرور والظرف «كذلك» أى صفه أو صله أو خبرا أو حالا «أو اعتمد على نفى» بحرف أو فعل «أو استفهام جاز أن يرفع الفاعل» ظاهرا كان أو مضمرا ، نحو : مررت برجل فى كمّه أو معه صقر ، و «جاء الّذى فى الدار» أو عندك «أبوه» ، وزيد فى الدار أو عندك أبوه ، وجاء زيد فى كمّه أو معه صقر «وما» أو ليس فى الدار أو «عندى أحد و (أَفِى اللهِ شَكٌّ») [إبراهيم / ١٠] ، أو أعندك أحد.

تنبيهات : الأوّل : فى المرفوع بعد المجرور والظرف فى المواضع المذكوره ثلاثه مذاهب : أحدها : أنّ الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ، ويجوز كونه فاعلا ، وكان وجهه استضعاف عمل الظرف فى الظاهر. والثانى : أنّ الأرجح كونه فاعلا ، اختاره ابن مالك ، ووجهه أنّ الأصل عدم التقديم والتأخير. والثالث : أنّه يجب كونه فاعلا ، نقله ابن هشام الخضراوىّ عن الأكثرين ، ولعلّ وجهه ما تقرّر من أنّ الإلباس محذور ، والتعليق عندهم بفعل ، فهو كقولك : قام زيد ، فيتعيّن أن يكون زيد فى مثل ذلك فاعلا لا مبتدأ (١).

الثانى : قال فى المغنى حيث أعرب فاعلا ، فهل عامله الفعل أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقرّ وقربهما من الفعل لاعتمادهما ، فيه خلاف ، فالمذهب المختار الثانى لامتناع تقديم الحال فى نحو : زيد فى الدار جالسا ، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع كقوله [من الطويل] :

٩٠٩ - فإن يك جثمانى بأرض سواكم

فإنّ فؤادى عندك الدهر أجمع (٢)

فأكّد الضمير المستتر فى الظرف ، والضمير لا يستتر إلا فى عامله ، ولا يصحّ أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار ، لأنّ التوكيد والحذف تنافيان ، ولا لاسم إنّ على محلّه من الرفع بالابتداء ، لأنّ الطالب للمحلّ قد زال ، واختار ابن مالك المذهب الأوّل مع اعترافه بأنّ الضمير مستتر فى الظرف ، وهذا تناقض ، فإنّ الضمير لا يستكن إلا فى عامله ، انتهى. وقد جرى المصنّف على مذهب المختار كما ترى ، وهو مذهب المحقّقين كما قاله غير واحد.

الثالث : إذا لم يعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر نحو : فى الدار أو عندك زيد ، فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأخفش والكوفيّون يجيزون الوجهين ، لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرط ، ويردّه جواز دخول إنّ ونحوها على مثل هذا التركيب ، فينتصب الاسم ، إذ يصحّ أن يقال : إنّ فى الدار زيدا ، فدلّ ذلك على أنّه مبتدأ فى الأصل لا فاعل ، وإلا لم يدخل الناسخ. قال بعضهم : وللأخفش أن يجيب بأنّى لمّا وجدت العامل الأقوى أعملته ، وهو أن ، وقال ابن جنّى : للجمهور أن يقولوا لم نجد عاملين أعمل أوّلهما ألبتّه ، بل يجوز أن تعمل أيّهما شئت.

١- فيما يتعلّق بالمرفوع بعد المجرور والظرف يبدو أنّ أقرب المذاهب إلى الصواب هو الّذى يقول : كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ، لأنّ هذه الجمله اسميّه ، والاسم المرفوع بعد الظرف يرتفع بالابتداء ، لأنّه قد تعرّى من العوامل اللفظيّه ، وهو معنى الابتداء ، والمجرور والظرف متعلّقان بالمحذوف ، ولو قلنا : المرفوع فاعل على مذهب الكوفيين فتقديره مثلا «حلّ فى الدار زيد» ، وتقديم الظرف لا يدلّ على تقديم الفعل ، لأنّ الظرف معمول الفعل ، والفعل هو الخبر ، وتقديم معمول الخبر لا يدلّ على أنّ الأصل فى الخبر التقديم.

٢- نسب البيت إلى جميل بثينه وإلى كثير عزه. اللغه : الجثمان : الجسم ، الفؤاد : القلب.

الفصل الخامس : الحديقه الخامسه

اشاره

ص: ۸۰۵

الهمزه

صمديه

الحديقه الخامسه فى المفردات :

الهمزه حرف ترد لنداء القريب والمتوسّط ، للمضارعه وللتسويه ، وهى الدّاخله على جمله فى محلّ المصدر ، نحو : (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ.) وللاستفهام ، فيطلب بها التصوّر والتصديق ، نحو : أزيد فى الدّار أم عمرو؟ وأ فى الدّار زيد أم فى السّوق؟ بخلاف «هل» لاختصاصها بالتّصديق.

شرح

«الحديقه الخامسه فى المفردات» ، وهى منها حروف ، ومنها أسماء وظروف ، تضمّنت معنى الحروف ، ومنها ما يرد اسما وحرفا ، والمصنّف رحمه الله لم يستوف جميعها ، بل اقتصر منها على أدوات مهمّه ، يكثر دورانها ، وتشتدّ الحاجه إليها ، وجمله ما أورده أربع وعشرون كلمه.

أحدها : «الهمزه» وهى اسم محدث للألف المتحرّك ، واسمه الألف ، واسم الساكن لا ، والألف مشترك بينهما وبين الألف ، كذا قال بعض المحقّقين ، وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنّ الألف تختصّ بالساكن ، والهمزه بالمتحرّك ، والحقّ أنّ الألف اسم للمتحرّك ، والساكن لغه ، لكنّه خصّ فى عرف أهل هذا الفن بالساكن ، وخصّت الهمزه بالمتحرّك ، فما وقع فى كلام بعضهم من أنّ إطلاق الألف على المتحرّك حقيقه مبنىّ على اللغه ، وما وقع من كلام آخرين من أنّه مجاز مبنىّ على العرف. وهو حرف يرد على وجوه :

أحدها : أن يكون «حرف» نداء موضوع «لنداء القريب» كقول امرى القيس [من الطويل] :

٩١٠ - أفاطم مهلا بعض هذا التّدلّل

وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى (١)

١- البيت من معلقته. اللغه : مهلا : رفقا ، التدلّل : مصدر تدلّلت المرأه على زوجها ، أى تراها جرأه تغنّج ، كأنّها تخالفه وليس بها خلاف ، أزمعت : قصدت ، الصرم : الجهر.

فإن قلت : ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب؟ قلت : القرائن الموجوده قوله فى هذه القصيده يخبر بحاله مع هذه المرأه [من الطويل] :

٩١١ - تقول وقد مال الغبيط بنا معا

عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل

فقلت لها سيرى وأرخى زمامه

ولا تبعدينى من جناك المعلّل (١)

الغبيط بالغين المعجمه والظاء المهمله كرغيف رحل يشدّ عليه هودج المرأه ، والجنى ما يجنى ، أى يقتطف من الثمره ، عبّر به هنا عن اللّذه الّتى ينالها من هذه المرأه على طريق الاستعاره ، والمعلّل ترشيح ، والتعليل جنى الثمره مرّه بعد أخرى.

«والمتوسّط» أى ويرد لندائه ، وهذا لم يقل به أحد ، وإنّما هو عندهم لنداء القريب فقط ، نعم نقل ابن الخباز فى شرحه على الدرّه الألفيه عن شيخه أنّ الهمزه للمتوسّط ، وأنّ الّذى للقريب يا ، والمصنّف جمع بين القولين ، فجعلها للقريب والمتوسّط معا. قال ابن هشام : وما نقله ابن الخباز خرق لإجماعهم ، قالوا وذلك من وجهين : دعواه أنّ الهمزه للمتوسّط ، وإنّما هى عندهم لنداء القريب ، والثانى كون القريب لم يوضع لندانه غير يا ، وقول المصنّف أيضا خرق للإجماع ، لكنّه من وجه واحد.

قال الدمامينىّ : والقدح بخرق إجماع النحاه مبنىّ على أنّ إجماعهم فى الأمور اللغويّه معتبر معيّن أتباعه ، ووقع فيه لبعض العلماء تردّد. وفى شرح مختصر ابن الحاجب الأصولى للشيخ بهاء الدين السبكىّ نقل بعض العلماء الإجماع على اعتبار الإجماع فى الأمور اللغويّه ، مثل كون الواو للجمع المطلق ، وهذا الإشكال فيه إذا صدر من المجتهدين ، أمّا إجماع النّحاه الّذين عليهم المعوّل فى علم العربيّه ، ولم يبلغوا رتبه الاجتهاد ، فالقياس أنّ إجماعهم لا يعتبر ، وفيه نظر.

وقد رأيت فى الخصائص لابن جنّى : إعلم أنّ إجماع أهل البلدين أنّما يكون حجّه ، إذا لم يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص ، وإلا فلا ، لأنّه لم يرد فى كتاب ولا سنّه أنّهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص بذلك فى كلّ الأمّه ، وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغه ، فكلّ من فرق له عن علّه صحيحه كان خليل نفسه ، إلا أنّا لا نسمح بمخالفه الجماعه الّتى طال بحثها ، انتهى ملخصا. وفى الاقتراح بعد كلام ابن جنىّ فى الخصائص ، وقال غيره إجماع النحاه على الأمور اللغويّه معتبر خلافا لمن تردّد فيه ، وخرقه ممنوع ، ومن ثمّ ردّ ، انتهى.

١- اللغه : عقرت بعيرى : أدميت ظهره ، أرخى : أرسلى. جهل العشيقه بمترله الشجره ، وجعل ما نال من عناقها وتقبيلها وشمها بمترله الثمر.

وذكر ابن هشام فى شرح التسهيل أنّ النداء بالهمزه قليل فى كلام العرب ، وتبعه ابن الصائغ فى حواشى المغنى ، قال فى الهمع : وما ذكراه مردود ، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائه شاهد ، وأفردتها بالتإلى ف.

الثانى : أن تكون للمضارعه بفتح الراء المهمله ، مصدر ضارعه ، أى شابهه ، نحو :

أقوم وأقعد ، قيل : وهمزه المضارعه فى الأصل ألف قلبت همزه لتعذّر الابتداء بالساكن ، وحروف المضارعه أربعه ، يجمعها قولك : أنيت ، وقد مرّ ذكرها فى صدر هذا الشرح.

الثالث : أن تكون «للتسويه ، وهى الداخله على جمله» واقعه «فى محلّ المصدر» وهذا أحسن من قولهم : الداخله على جمله يصحّ حلول المصدر محلّها ، لأنّ الجمله هنا مؤوّله بالمفرد تأويلا مطّردا ، فهى واقعه فى محلّ المفرد «نحو» قوله تعالى : (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ) [البقره / ۶] ، أى سواء عليهم الإنذار وعدمه.

فان قلت : تأويل الجمله بالمفرد هنا مشكل ، لأنّه لا سابك فى اللفظ ، فيلزم الشذوذ على ما صرّح به بعضهم مثل : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه (۱) ، برفع تسمع ، وعدم تقدير السابك ، وهو الحرف المصدرىّ ، وادعاء الشذوذ هنا باطل ، لأنّ هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال. قلت : سبك الجمله بالمفرد من غير حرف مصدرىّ إنّما يكون شاذّا إذا لم يطّرد فى باب ، أمّا إذا اطّرد فى باب واستمرّ فيه ، فإنّه لا يكون شاذّا مثل : لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن ، فإنّك إذا نصبت تشرب ، نصبته بأن مقدّره ، فيصير اسما معطوفا فى الظاهر على فعل ، وهو ممتنع إلا عند التأويل ، فاحتجنا إلى أن نتصيّد من الفعل الأوّل مصدرا من غير سابك ، ولا يعدّ مثل هذا شاذّا لاطّراده فى بابه. وكذا إضافه اسم الزمان مثلا إلى الجمله نحو : جئت حين جاء زيد ، أى حين مجىء زيد ، فأوّلت الجمله بالمفرد من غير أن يكون هناك حرف مصدرىّ ، وليس بشاذّ لاطّراده فى بابه ، وهنا فى باب التسويه أوّلت الجمله بالمفرد تأويلا مطّردا بدون أداه ، فلم يعد شاذّا ، قاله الدمامينىّ فى التحفه ، وأفهم كلامه أنّ الشذوذ ينافى الفصاحه وكثره الاستعمال ، وهو ممنوع.

تنبيهات : الأوّل : أجيز فى سواء الآيه المذكوره كونها خبرا عمّا قبلها ، أو عمّا بعدها ، أو مبتدأ ، وما بعدها فاعل على الأوّل ، ومبتدأ على الثانى ، وخبر على الثالث. قال فى المغنى : وأبطل ابن عمرون الأوّل بأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والثانى بأنّ المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم ، فيقال له : وكذا الخبر ، فإن أجاب بأنّه مثل زيد أين هو ، منعناه ، وقلنا : بل مثل كيف زيد ، لأنّ (أَأَنْذَرْتَهُمْ) إن لم يقدّر

۱- تقدّم فى ص ۷۷۵.

بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمّله ضمير سواء ، وأمّا شبهته فجوابها أنّ الاستفهام هنا ليس على حقيقته ، فلا يجب التقديم. فإن أجاب بأنّه كذلك فى نحو : علمت أزيد قائم ، وقد أبقى عليه استحقاق الصدريّه بدليل التعليق ، قلنا : بل الاستفهام مراد هنا ، إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم : أزيد قائم ، وأمّا فى الآيه ونحوها فلا استفهام ألبته ، لا من قبل المتكلّم ولا غيره.

الثانى : ربّما توهّم أنّ المراد بهمزه التسويه هى الواقعه بعد كلمه سواء بخصوصها ، بتخيّل أنّ التسويه مأخوذه من كلمه سواء ، وليس كذلك ، بل كما يقع بعدها ، يقع بعد ما أبالى وما أدرى وليت شعرى ونحوهنّ ، نحو : ما أبالى أقمت أم قعدت ، وما أدرى أرحت أم غدوت ، وليت شعرى أسافر زيد أم أقام ، فإنّ هذه الجمل كلّها فى محلّ المصدر ، وهو الضابط.

الثالث : قضيه كلام المصنّف أنّ الهمزه موضوعه لمعنى التسويه ، فتكون قسما برأسها غير همزه الاستفهام. وقال ابن هشام فى المغنى : قد تخرج الهمزه من الاستفهام الحقيقىّ ، فترد لمعان ، وعدّ منها التسويه ، وهذا يقتضى أنّ استعمالها فى التسويه فى غير ما وضعت له ، فتكون من قبيل المجاز ، وهو الأولى.

والرابع [من وجوه الهمزه] : أن تكون «للاستفهام» ، وحقيقته طلب المتكلّم من مخاطبه أن يحصل فى ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده ممّا سأله عنه. قال بعضهم : ينبغى أن يكون المطلوب أن يحصل ذلك فى ذهن أعمّ من ذهن المتكلّم وغيره ، كما أنّ الاستغفار الّذى هو طلب المغفره ، وهو الستر ، أعمّ من أن يكون المطلوب له هو المتكلّم أو غيره ، ويكون الاستفهام لغيرك أن يتكلّم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده ، وردّه ابن هشام بأنّه لو صحّ ذلك لم يطلق العلماء على أنّ ما ورد منه فى كلامه سبحانه مصروف إلى معنى آخر غير الاستفهام ، ولو كان كما ذكر لم يستحلّ حمله على الظاهر ، ويكون المراد منه أن يجيب بعض المخاطبين ، فيفهم الجواب من لم يكن عالما به ، انتهى.

واستحاله حمله على الظاهر محلّ بحث ، فقد قال الشيخ بهاء الدين السبكىّ (۱) : قولهم الاستفهام لا يكون منه تعالى على حقيقته ليس على إطلاقه ، وإنّما يستحيل إذا كان مصروفا إلى المتكلّم بالكلام الاستفهامىّ ، وأمّا إذا كان مصروفا إلى غيره ممّن يطلب

۱- أحمد بن على العلّامه بهاء الدين ولد سنه ۷۱۹ ه ، أخذ العلم عن أبيه والأصبهانى وأبى حيان ، وكانت له اليد الطولى فى اللسان العربىّ والمعانى والبيان ، صنف : عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح ، وشرح مطوّل على مختصر ابن الحاجب. بغيه الوعاه ۱ / ۳۴۲.

فهمه فلا يستحيل كما فى قوله تعالى : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى وَأُمِّى إِلهَيْنِ) [المائده / ۱۱۶] ، فهو استفهام حقيقىّ ، طلب به إقرار عيسى عليه السّلام فى ذلك المشهد العظيم بأنّه لم يقل ، ليحصل فهم النصارى ذلك ، فيتقرّر عندهم كذبهم فيما ادّعوه ، انتهى ، فتأمّل.

ويرادف الاستفهام الاستخبار ، وقيل : الاستخبار ما سبق أوّلا ، ولم يفهم حقّ الفهم ، فإذا سئلت عنه ثانيا كان استفهاما ، حكاه ابن فارس (۱) فى فقه اللغه ، والهمزه أصل أدواته ، وما عداها نائب عنها ، قاله ابن مالك فى المصباح.

فيطلب «بها» أى الهمزه «التصور» أى إدراك غير النسبه ، و «التصديق» أى إدراك وقوع النسبه ، وهو التصديق الإيجابىّ ، أولا وقوعها ، وهو التصديق السلبىّ ، فطلب تصوّر المسند إليه ، «نحو : أزيد فى الدار أم عمرو ، وأدبس (۲) فى الإناء أم عسل ، فإنّك عالم بكون شخص فى الدار وشىء فى الإناء ، وإنّما تطلب تعيينه ، وطلب تصوّر المسند نحو : أفى الدار زيد أم فى السوق ، وأ فى الخابيه (۳) دبسك أم فى الزّق (۴) ، فإنّك تعلم بأنّ زيدا محكوم عليه بالكينونه فى الدار أو فى السوق ، وأنّ الدبس محكوم عليه بالكينونه فى الخابيه أو الزّق ، وإنّما المطلوب تعيين ذلك.

هذا قول الجمهور ، وقال السّيّد الشريف : القول بأنّ الهمزه فى مثل قولك : أدبس فى الأناء أم عسل؟ لطلب تصوّر المسند إليه أو المسند أو غيرهما مبنىّ على الظاهر توسّعا ، والتحقيق أنّها لطلب التصديق أيضا ، فإنّ السائل قد تصوّر الدبس والعسل بوجه ، وبعد الجواب لم يزد له فى تصوّرهما شىء أصلا ، بل بقى تصوّرهما على ما كان ، فإن قيل :

التصديق حاصل له حال السؤال ، فكيف يطلب؟ أجيب بأنّ الحاصل هو التصديق بأنّ أحدهما لا بعينه فى الإناء ، والمطلوب بالسؤال هو التصديق (۵) بأنّ أحدهما بعينه فيه ، وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه ، إلا أنّه لمّا كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيّن المسند إليه فى أحدهما وعدم تعيّنه فى الآخر ، وكان أصل التصديق حاصلا ، توسّعوا ، فحكموا بأنّ التصديق حاصل ، وأنّ المطلوب هو تصوّر المسند إليه أو المسند قيد من قيوده ، انتهى.

وطلب التصديق نحو : أقام زيد؟ وأ زيد قائم؟ فإنّك عالم بأنّ بينهما نسبه إمّا بالإيجاب أو السلب وتطلب تعيينهما ، ولعلّ المصنّف إنّما لم يمثّل للتصديق نظرا إلى ذلك التحقيق ، فتأمّل. ».

۱- أحمد بن فارس من أئمه اللغه والأدب ، من تصانيفه «مقاييس اللغه» «المحمل» «الصاحبى فى فقه اللغه» له شعر حسن ، مات سنه ۳۹۵ ه ، الأعلام للزركلى ۱ / ۱۸۴.

۲- الدبس : عسل التمر.

۳- الخابيه : وعاء الماء الّذى يحفظ فيه (ج) الخوابى.

۴- الزق : وعاء من جلد يجز شعره ولا ينتف للشراب وغيره (ج) أزقاق.

۵- سقطت «المطلوب بالسؤال هو التصديق» فى «ح».

ومن العجيب ما وقع هنا لبعض المعاصرين من طلبه العجم من فهمه ، أنّ المثال الأوّل فى كلام المصنّف للتصوّر والثانى للتصديق على طريقه اللف والنشر المرتّب وشرح كلامه بالفارسيّه على ذلك ، وهو وهم فاحش ، فاحذره.

تنبيه : المستفهم عنه بالهمزه هو ما يليها كالفعل فى أضربت زيدا؟ إذا كان الشكّ فى نفس الفعل ، أعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ، فيكون لطلب التصديق ، ويحتمل أن يكون لطلب تصوّر المسند بأن يعلم أنّه قد تعلّق فعل من المخاطب بزيد ، لكن لا تعرف أنّه ضرب أو إكرام ، وكالفاعل فى أأنت ضربت؟ إذا كان الشكّ فى الضارب ، وكالمفعول فى أزيدا ضربت؟ إذا كان الشكّ فى المضروب ، وكذا قياس سائر المتعلّقات ، قاله التفتازانىّ فى مختصر المطوّل بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط نحو : هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله. وبقيه الأدوات مختصّه بطلب التصور ، نحو : من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟ وكيف جئت؟

أن

صمديه

أن بالفتح والتّخفيف ، ترد اسميّه وحرفيّه : فالاسميّه : هى ضمير المخاطب ، كأنت ، وأنتما ، إذ ما بعدها حرف الخطاب اتّفاقا. والحرفيّه : ترد ناصبه للمضارع ، ومخفّفه من المثقّله ، ومفسّره ، وشرطها التوسّط بين جملتين ، أوّلهما بمعنى القول وعدم دخول جارّ عليها ، وزائده ، وتقع غالبا بعد لمّا وبين القسم ولو.

شرح

الثانيه : «أن بالفتح والتخفيف» ، أى بفتح الهمزه وتخفيف النون ، ترد على وجهين «اسميّه وحرفيّه».

«فالاسميّه هى ضمير المخاطب كأنت وأنتما» أنتم وأنتنّ «إذا ما بعدها» وهو التاء «حرف خطاب اتّفاقا» ، يفتح فى المذكّر ، ويكسر فى المؤنّث ، ويوصل بميم فى الجمع المذكّر ، وبميم وألف فى المثنّى ، وبنون فى جمع الإناث ، وتضمّ التاء فى الثلاثه إجراء للميم مجرى الواو لقربهما مخرجا ، وليس نقل الاتّفاق على ذلك بصحيح ، بل هو مذهب الجمهور. وقال الفرّاء : إنّ أنت بكماله اسم ، والتاء من نفس الكلمه.

قال بعضهم : إنّ الضمير المرفوع هو التاء المتصرّفه كانت مرفوعه متّصله ، فلمّا أرادوا انفصالها دعموها بمستقلّ لفظا ، كما هو مذهب بعض الكوفيّين وابن كيسان فى إيّاك و

أخواتها ، وهو أنّ الكاف المتصرّفه كانت متّصله ، فأرادوا استقلالها لفظا لتصير منفصله ، فجعلوا إيّا عمادا لها ، قال الرضىّ : ما أرى هذا القول بعيدا من الصواب (۱) فى الموضعين.

قال بعض المتقدّمين : إنّ أنا مركّب من ألف أقوم ونون نقوم ، وأنت مركّب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم ، ووهاه أبو حيّان ، والعجب من المصنّف كيف ينقل الوفاق هنا ، وأكثر كتب القوم ناطقه بالخلاف ، وقد سبقه على نقله صاحب الوافى أيضا ، واعترضه الدمامينىّ فى شرحه بما ذكرناه ، ثمّ قال فإن قلت : لعلّ مراده اتّفاق البصريّين ، كما حمل عليه صاحب العباب عباره اللباب حيث قيل فى : وكذا اللواحق بإيّا إجماعا ، فقال : المراد إجماع البصريّين ، قلت : هذا لا يدفع الاعتراض ، فإنّ ابن كيسان من البصريّين ، وهو قائل بأنّ التاء فى أنت هى الاسم ، وهى الّتى فى نحو : قمت ، ولكنّها كثرت بأن نقله جماعه من الثقات عنه ، فلا إجماع من الكلّ ولا من البصريّين.

تنبيه : قضيه اقتصار المصنّف على أنّ الاسميّه ضمير المخاطب أنّها لا تكون ضمير المتكلّم فيكون اختياره فى أنا أنّ الضمير هو المجموع ، وهو مذهب الكوفيّين ، واختاره ابن مالك بدليل إثبات الألف وصلا فى لغه ، ومذهب البصريّين أنّ الضمير إنّما هو أن تفتح وصلا ، ويؤتى بالألف وقفا لبيان الحركه كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها كقول حاتم : هذا فزدى أنه ، وليست الألف من الضمير ، وقال الكوفيّون : الهاء فى أنه بدل من الألف ، وحكى قطرب أنّ بعض العرب يقول : أن فعلت ، بسكون النون وصلا ووقفا ، أى أنا فعلت.

والحرفيّه ترد على أربعه أوجه :

أحدها : أن تكون ناصبه للمضارع ، وقد مرّ ذكرها فى الحديقه الثالثه فيما يتعلّق بالأفعال.

الثانى : أن تكون مخفّفه من أنّ المثقّله ، أى المفتوحه الهمزه المشدّده النون ، فتقع بعد فعل لليقين ، أو ما نزّل مترلته من الظنّ بتأويل أن يكون غالبا متاخما للعلم ، انذارا من أوّل الأمر بأنّها ليست الناصبه للمضارع ، لأنّ إلى قين وما نزّل مترلته بالمخفّفه الّتى فائدتها التحقيق أنسب ، نحو : (أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) [طه / ۸۹] ، (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى ،) [المزمل / ۲۰] ، (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَهٌ ،) [المائده / ۷۱] فيمن رفع تكون ، وقوله [من الكامل] :

۹۱۲ - زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا

أبشر بطول سلامه يا مربع (۲)

۱- سقط من الصواب فى «ح».

۲- هو لجرير بن عطيّه.

وهى ثلاثيه الوضع ، وفى إعمالها مذاهب :

أحدها : أنّها لا تعمل شيئا لا فى ظاهر ولا فى مضمر ، وتكون حرفا مصدريّا مهملا كسائر الحروف المصدريّه ، وعليه سيبويه والكوفيّون.

الثانى : أنّها تعمل فى المضمر وفى الظاهر كأصلها ، نحو : علمت أنّ زيدا قائم ، وقرئ (أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها) [النور / ٩].

الثالث : أنّها تعمل جوازا فى مضمر لا ـ ظاهر ، وعليه الجمهور ، قال ابن مالك : فإن قيل : ما الّذى دعا إلى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجمله بعدها فى موضع خبرها ، وهلّا قيل : إنّها ملغاه ، ولم يتكلّف الحذف ، فالجواب أنّ سبب عملها الاختصاص بالاسم ، فمادام الاختصاص ينبغى أن يعتقد أنّها عامله وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلا بفصل ، انتهى.

وقد تقدّم لإعمالها تعليل آخر غير هذا فى بحث المضمرات ، ثمّ الجمهور على أنّه يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير شأن ، واختاره ابن الحاجب وابن هشام فى القطر ، والأصحّ عدم لزوم ذلك ، وهو مذهب سيبويه وجماعه ، واختاره ابن مالك ، فمتى أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم كان أولى ، ولذا قدّر سيبويه فى : (أَنْ يا إِبْراهِيمُ* قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا) [الصافات / ١٠٥ و ١٠٤] أنّك ، ولا يكون خبرها ، إلا جمله ، إمّا اسميّه مجرّده صدرها المبتدأ ، نحو : (وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ) [يونس / ١٠] ، أو الخبر كقوله [من البسيط] :

٩١٣ - ...

أن هالك كلّ من يحفى وينتعل (١)

أو مقرونه بلا نحو : (وَأَنْ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ) [هود / ١٤] ، أو بأداه شرط نحو : (أَنْ إِذا سَمِعْتُمْ آياتِ اللهِ) [النساء / ١٤٠] أو بربّ كقوله [من الطويل] :

٩١٤ - تيقّنت أن ربّ امرىء خيل خائنا

أمين وخوّان يخال أمينا (٢)

أو فعليه ، فإن كان فعلها جامدا أو دعاء لم يحتج إلى اقتران بشىء ، نحو : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلَّا ما سَعى) [النجم / ٣٩] ، (وَالْخامِسَهَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها) [النور / ٩] ، وإن كان متصرّفا غير دعاء قرن غالبا بنفى ، نحو : (أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) [طه / ٨٩] ، (أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ) [القيامه / ٣] ، (أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) [البلد / ٧] ، وبلو نحو :

١- صدره : «فى فتيه كسيوف الهند قد علموا» ، وهو للأعشى. اللغه : الفتيه : جمع الفتى ، يحفى : يمشى بلا نعل ، ينتعل : يلبس النعل.

٢- لم يذكر قائله.

(أَنْ لَوْ نَشاءُ أَصَبْناهُمْ) [الأعراف / ۱۰۰] أو بقد ، نحو : (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا) [المائده / ۱۱۳].

أو بحرف تنفيس ، نحو : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) [المزمل / ۲۰] ، وندر خلوّها من جميع ما ذكر كقوله [من الخفيف] :

۹۱۵ - علموا أن يومّلون فجادوا

قبل أن يسألوا بأعظم سؤل (۱)

وخرج عليه قراءه (لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَهَ) [البقره / ۲۳۳] ، وقوله [من البسيط] :

۹۱۶ - أن تقرآن على أسماء ويحكما

منّى السّلام وأن لا تشعرا أحدا (۲)

وربّما عملت فى ظاهر كقوله [من الطويل] :

۹۱۷ - فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى

طلاقك لم أبخل وأنت صديق (۳)

وهو مختصّ بالضروره على الأصحّ.

والثالث : أن يكون «مفسّره» بمترله أى ، لكن تفارقها فى أنّها لا تدخل على مفرد ، لا يقال : مررت برجل أن صالح. قال فى الهمع : وكأنّهم أبقوا عليها ما كان لها من الجمله ، وهى مع هذا غير مختصّه بالفعل ، بل تكون مفسّره للجمله الاسميّه والفعليه ، نحو : كتبت إليه أن قم ، وأرسل إليه أن ما أنت وهذا ، «وشرطها التوسّط بين الجملتين أوّلهما بمعنى القول وعدم دخول جارّ عليها» ولو زائدا نحو قوله تعالى : (فَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ) [المومنون / ۲۷] ، (وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّهُ) [الأعراف / ۴۳] ، وباشتراط التوسّط بين الجملتين غلط من جعل منها قوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ) [يونس / ۱۰] ، لأنّ المتقدّمه عليها غير جمله ، وإنّما هى المخفّفه من الثقليه وباشتراط كون أولها بمعنى القول ، وردّ أبو عبد الله الرازىّ على الزمخشرىّ حيث زعم أن الّتى فى قوله تعالى : (وَأَوْحى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِى) [النحل / ۶۸] مفسّره ، قال لأنّ قبله وأوحى ، والوحى هنا إلهام باتّفاق ، وليس فى الإلهام معنى القول ، قال : وإنّما هى مصدريّه ، أى باتّخاذ الجبال بيوتا ، انتهى.

وتعقّبه ابن الصائغ بأنّ إلهام الله تعالى لعباده بقوله وأمره ، فلم يمتنع تفسيره بأن اتّخذى ، قال الشمنىّ : وفيه نظر ، أمّا أوّلا فلأنّ الإلهام مفسّر فى الكتب الكلاميّه بإلقاء

۱- لم يعلم قائله. اللغه : السؤل : ما سألته.

۲- لم یذکر قائله.

۳- لم یعز إلی قائل معین. اللغه : صدیق : یجوز أن یکون فعیلا- بمعنی مفعول فیکون تذکیره مع أنّ المراد به أنثی قیاسا ، لأن فعیلا- بمعنی المفعول یستوی فیه المذکر والمؤنّث والمفرد وغیره غالبا کجریح وقتیل ، ویجوز أن یکون فعیلا- بمعنی فاعل ، ویکون تذکیره مع المؤنّث جاریا علی غیر القیاس. ابن عقیل ، شرح ابن عقیل ، المجلّد الأوّل ، الطبعه السادسه ، تهران ، ۱۴۱۱ ه ، ص ۳۸۴.

مغنى بالقلب بطريق الفيض ، نعم قال القشيرىّ (١) : إنّه الخاطر الوارد على الضمير لألقاء الملك ، وإنّه من قبيل الملك ، وأمّا ثانيا فلأنّ الإلهام هنا لمن لا يفهم القول ولا الأمر ، وهو النحل ، انتهى.

وإذا قلت : كتبت إليه بأن افعل ، بادخال حرف الجرّ ، كانت أن مصدريّه ، لأنّها معموله بحرف الجرّ ، وجعلها أبو حيّان زائده ، وهو وهم منه ، فإنّ حروف الجرّ وإن كانت زائده لا تدخل إلا على الاسم.

تنبيهات : الأوّل : زاد بعضهم اشتراط أن لا يكون فى الجمله السابقه أحرف القول ، فلا يقال قلت له : أن افعل ، وفى شرح الجمل الصغير (٢) لابن عصفور أنّها قد تكون مفسّره بعد صريح القول ، وفى البسيط اختلف فى تفسير صريح القول ، فأجازه بعضهم ، وحمل عليه قوله تعالى : (ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِى بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ) [المائده / ١١٧] ، ومنهم من يمنع من الصريح ، ويجيز فى المضمر كقولك : كتبت إليه أن قم ، وذكر الزمخشرىّ فى قوله تعالى : (ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِى بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ)(٣). أنّه يجوز أن يكون مفسّره لقول على تأويله بالأمر ، أى ما أمرتهم إلا بما أمرتنى أن اعبدوا الله. قال ابن هشام : وهو حسن ، وعلى هذا فيقال فى الضابط : أن لا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤوّل بغيره ، انتهى.

وقد انتقد أبو حيّان ، وصوّبه غيره تخريج الآيه على التفسيريّه بأنّ ما بعد إلا مستثنى بها ، فلا بدّ أن يكون له موضع من الإعراب ، وأن التفسيريّه لا موضع لها.

الثانى : إذا ولى أن الصالحه للتفسير مضارع مثبت ، نحو : أوحيت إليه أن يفعل ، كان فيه الرفع على أنّها حرف تفسير ، والنصب على أنّها مصدريّه أو معه لا ، نحو : أشرت إليه أن لا يفعل ، كان فيه الوجهان لما ذكر ، والجزم أيضا على النهى ، ويكون أن فيه مفسّره.

الثالث : أنكر الكوفيّون أن المفسّره ، وهى عندهم الناصبه للفعل ، قال أبو حيّان : وليس ذلك بصحيح ، لأنّها غير مفتقره إلى ما قبلها ، ولا يصحّ أن تكون المصدريّه إلا بتأويلات بعيده ، انتهى. ».

١- عبد الكريم بن هوازن النيسابورىّ القشيرىّ ، شيخ خراسان فى عصره ، من كتبه «التفسير الكبير» مات سنه ۴۶۵ ه. الأعلام للزركلى ، ۴ / ١٨٠.

٢- الجمل فى النحو للشيخ عبد القاهر الجرجانىّ المتوفى سنه ۴۷۴ ه ، له شروح منها شروح ثلاثه لأبى الحسن على بن مؤمن بن عصفور النحوىّ المتوفى سنه ه ۶۶۹. كشف الظنون ٢ / ۶٠٢.

٣- سقطت الآيه الشريفه فى «ح».

قال ابن هشام : وقول الكوفيّين عندى أوجه ، لأنّك إذا قلت : كتبت إليه أن قم ، فليس قم نفس كتبت ، كما أنّ الذهب نفس العسجد فى قولك : هذا عسجد أى ذهب ، ولهذا لو جئت بأن مكان أى لوجدت الطبع غير قابل له ، انتهى.

واعترضه الدمامينىّ بأنّه فهم أنّ الجماعه أرادوا أنّ قم فى المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه ، فأبطله بتغايرهما ، وليس الأمر كما فهم ، إنّما التفسير لمتعلّق كتبت ، وهو الشىء المكتوب ، وقم هو نفس ذلك الشىء.

قال الرضىّ : وأن لا تفسّر إلا مفعولا مقدّر اللفظ دالّا على معنى القول كقوله تعالى : (وَنادَيْناهُ أَنْ يا إِبْراهِيمُ) [الصافات / ١٠۴] ، فقوله : يا إبراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدّر ، أى ناديناه بلفظ هو قولنا : يا ابراهيم (١) ، وكذلك قولك : كتبت إليه أن قم ، أى كتبت إليه شيئا هو قم ، فأن حرف دالّ على أنّ قم تفسير للمفعول المقدّر لكتبت ، وقد يفسّر المفعول به الظاهر كقوله تعالى : (أَوْحَيْنا إِلى أُمِّكَ ما يُوحى * أَنِ اقْذِفِيهِ) [طه / ٣٩ و ٣٨] ، وأجاب عنه الشمنىّ بما يطول ذكره.

«و» الرابع : أن تكون «زائده» ، وهى حرف ثنائىّ بسيط مركّب من الهمزه والنون فقط ، وذهب بعضهم إلى أنّها هى المثقّله خفّفت ، فصارت مؤكّده ، قال أبو حيّان : ولا تفيد عندنا غير التأكيد ، وزعم الزمخشرىّ أنّه ينجرّ مع إفاده التوكيد معنى آخر ، فقال فى قوله تعالى : (وَلَمَّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ) [العنكبوت / ٣٣] ، دخلت أن فى هذه القصّه ، ولم تدخل فى قصّه إبراهيم فى قوله : (وَلَقَدْ جاءَتْ رُسُلُنا إِبْراهِيمَ بِالْبُشْرى قالُوا سَلاماً) [هود / ۶٩] ، تنبيها وتاكيدا فى أنّ الإساءه كانت تعقب المجىء ، فهى مؤكّده للاتصال واللزوم ، ولا كذلك فى قصه إبراهيم ، إذ ليس الجواب فيه كالأوّل.

وقال الأستاذ أبو على : دخلت متّبهه على السبب ، وأنّ الإساءه كانت لأجل المجىء ، لأنّها قد تكون للسبب فى قولك : جئت أن تعطى ، أى للاعطاء ، قال أبو حيّان : وهذا الّذى ذهب إليه كبراء النّحويّين.

و «تقع» أن الزائده «غالبا بعد لمّا» الوجوديّه ، نحو : (فَلَمَّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ أَلْقاهُ عَلى وَجْهِهِ) [يوسف / ٩۶] ، وبين لو وفعل القسم مذكورا كان كقوله [من الطويل] :

٩١٨ - فأقسم أن لو التقينا وأنتم

لكان لكم يوم من الشّر مظلم (٢)

أو متروكا كقوله [من الوافر] :

٩١٩ - أمّا والله أن لو كنت حرّا

وما بالحرّ أنت ولا العتيق (٣)».

١- من الآيه حتّى هنا سقط فى «ح».

٢- تقدم برقم ٩٠٢.

٣- البيت مجهول القائل. اللغه : العتيق : الكريم.

وزعم ابن عصفور فى المقرّب أنّها فى ذلك حرف يربط جمله القسم بجمله المقسم عليه ، والّذى نصّ عليه سيبويه أنّها زائده ، ونصّ فى موضع آخر من الكتاب على أنّها بمترله القسم الموطّئه ، وقال أبو حيّان : الّذى أذهب إليه فى أن هذه غير هذه المذاهب الثلاثه ، وهو إنّها المخفّفه من الثقيله ، وهى الّتى وصلت بلو كقوله تعالى : (أَنْ لَوِ اسْتَقامُوا) [الجن / ۱۶] ، وتقديره أنّه إذا قيل : أقسم أن لو كان كذا لكان كذا ، فمعناه أقسم أنّه لو كان كذا لكان كذا ، ويكون الفعل القسمىّ قد وصل إليها على إسقاط حرف الجرّ ، أى أقسم على أنّه لو كان ، فصلاحيّه أن المشدّده تدلّ على أنّها مخفّفه ، انتهى.

وتقع فى غير الغالب فى مواضع :

أحدها : بين الكاف ومجرورها ، وهو نادر كقوله [من الطويل] :

۹۲۰ - ...

كأن ظبيه تعطو إلى وارق السّلم (۱)

فى روايه من جرّ ظبيه.

الثانى : بعد إذا ، ذكره ابن مالك فى شرح العمده دون سائر كتبه ، وتبعه ابن هشام فى المغنى ، والسيوطى فى الهمع ، كقوله [من الطويل] :

۹۲۱ - فأمهله حتّى إذا أن كأنّه

معاطى يد من لجّه الماء غارف (۲)

الثالث : بعد حتّى نحو : قد كان ذلك حتّى أن كان كذا ، جزم به أبو حيّان فى الإرتشاف ، وقال : إنّه مطّرد ، ولم يذكره غيره.

الرابع : بعد كى ، نحو : جئت لكى أن أكرمك ، وهو شاذّ ، وقاسه الكوفيّون.

تنبيه : معنى كون اللفظ زائدا أنّ أصل المعنى لا يختلّ بحذفه كذا قيل ، قال بعضهم : وهذا البيان يوجب كون نحو أن ولام الابتداء زائدا ، ولذا لم يكتف به الرضىّ ، وزاد مع أنّه لم يفد المعنى الّذى وضعه الواضع له ، فكأنّه لم يفد شيئا بخلاف أن واللام وألفاظ التوكيد أسماء كانت أو لا ، فإنّها باقيه على ما وضعت له ، ويفهم من كلامه هذا أنّ المعنى الّذى تفهمه الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال.

۱- صدره «ويوما توافينا بوجه مقسّم» ، ونسب لباغث بن صريم ولكعب بن أرقم و... اللغه : توافينا : تجيئنا. بوجه مقسم : بوجه جميل حسن. وارق السلم : شجر السلم المورق.

٢- هو لأوس بن حجر ، يصف بها رجلا بالإصطياد. اللغه : المعاطى : اسم فاعل من المعاطاه بمعنى المناوله ، اللجه : معظم البحر وتردد أمواجه.

إن

صمديه

وإن بالكسر والتخفيف ، ترد شرطيّه نافيه ، نحو : (إِنِ الْكافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) ومخفّفه من المثقّله ، نحو : (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ) فى قراءه التخفيف ومتى اجتمعت «ان» و «ما» فالمتأخّره منهما زائده.

شرح

الثالثه إن بالكسر والتخفيف ، أى بكسر الهمزه وتخفيف النون الساكنه ترد على أربعه أوجه :

أحدها : أن تكون شرطيّه ، قدّم الكلام عليها فى حديقه الأفعال ، فلا وجه لأعادته.

والثانيه : أن تكون نافيه ، وتدخل على الجمله الاسميّه ، نحو قوله تعالى : (إِنِ الْكافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) [الملك / ٢٠] ، وعلى الجمله الفعليه الماضويّه ، نحو : (إِنْ أَرَدْنا إِلَّا الْحُسْنى) [التوبه / ١٠٧] ، والمضارعيّه ، نحو : (إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً) [الفاطر / ٤٠] ، وذهب بعضهم إلى أنّها إذا دخلت على الاسم فلا بدّ أن يكون بعدها إلا كهذه الآيات ، أو لمّا المشدّده الّتى بمعناها كقراءه بعض السبعه : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ) [الطارق / ٤] ، بتشديد لمّا ، أى ما كلّ نفس إلا عليها حافظ ، وردّ بقوله تعالى : (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطانٍ بِهذا) [يونس / ٦٨] ، (وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ) [الأنبياء / ١٠٩] ، (وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتاعٌ إِلى حِينٍ) [الأنبياء / ١١١].

وإعمالها عمل ليس لغه أهل العاليه ، حكى عنهم : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافيه ، وسمع الكسائىّ أعرابيّا ، يقول : إن قائما ، فأنكرها عليه ، وظنّ أنّها أنّ المشدّده وقعت على قائم ، قال : فاستنبئته ، فإذا هو يريد : إن أنا قائما فترك الهمزه ، وأدغم على حدّ : (لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي) [الكهف / ٣٨] ، والأكثرون على إهمالها ، وقد تقدّم نقل الخلاف فى ذلك. قال ابن هشام : وممّا يخرج على الإهمال : إن قائم ، وأصله إن أنا قائم ، فحذفت همزه أنا اعتباطا ، وأدغمت نون إن فى نونها ، وحذفت ألفها فى الوصل.

«و» الثالث : أن يكون «مخفّفه من» أنّ «المثقّله» ، أى المكسوره الهمزه المشدّده النون ، فتدخل على الجملتين ، فإن دخلت على الاسميّه ألغيت غالبا لزوال اختصاصها بالأسماء ، نحو قوله تعالى : (إِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ) [يس / ٣٢] ، فى قراءه التخفيف ، أى فى قراءه من خفّف لما ، وهم من عدا ابن وعامر عاصم وحمزه.

وجاز إعمالها فى غير الضمير استصحابا للأصل خلافا للكوفيّين ، نحو : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) [هود / ١١١] ، فى قراءه نافع وابن كثير بتخفيف إن ولما ، ولا يجوز أنّك قائم بالتخفيف إلا فى الضروره ، وإن دخلت على الفعليه وجب إهمالها ، والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا ، نحو : (وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً) [البقره / ١٤٣] ، (وَإِنْ كادُوا

لَيَفْتِنُونَكَ) [الإسراء / ٧٣] ، ودونه أن يكون مضارعا ناسخا ، نحو : (وَإِنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [القلم / ٥١] ، ويقاس على النوعين اجماعا ، وقول ابن مالك : إنّ الثانى سماع لا يقاس عليه ، قال أبو حيّان : ليس بصحيح ، ولا أعلم له موافقا ، وندر كونه ماضيا غير ناسخ كقوله : [من الكامل] :

٩٢٢ - شلّت يمينك إن قتلت لمسلما

حلّت عليك عقوبه المتعمّد (١)

وأندر منه كونه مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه ، ولا يقاس على النوعين إجماعا فى الثانى ، وعلى الصحيح فى الأوّل خلافا للأخفش ، وإذا أهملت ولم يظهر المعنى لزم الخبر اللام ، لئلا يتوهّم كونها نافيه ، ولذلك تسمّى الفارقه ، وهل هى لام الابتداء أو لام أخرى اجتلبت للفرق؟ خلاف ، قال أبو حيّان : وثمره الخلاف تظهر عند دخول علمت أخواتها ، فإن كانت للفرق لم تعلّق ، وإن كانت لام الابتداء علّقت ، ويجب تركها فى موضع لا يصلح للنفى كقوله [من الطويل] :

٩٢٣ - نحن أباه الضيم من آل مالك

وإن مالك كانت كرام المعادن (٢)

لأنّه للمدح ، ولو كانت نافيه كان هجوا. ومع نفى الخبر كقوله [من الطويل] :

٩٢٤ - إن الحقّ لا يخفى على ذى بصيره

وإن هو لم يعدم خلاف معاند (٣)

وكذا مع نفى خبر الناسخ الداخله عليه ، نحو : إن كان زيد لم يقم ، ومنه قول معتمد بن عباد (٤) [من الرجز] :

٩٢٥ - أهلا بكم صبحتكم نحوى الديم

إن كان لم يحتج لى بكم حلم (٥)

وقد خفى إعراب هذا البيت على بعض الفضلاء من المعاصرين ، فتوهّم أنّ إن فيه شرطيّه ، واستشكل بمعناه ، وتحيّر فى تقدير جواب الشرط ، حتّى نبّهته على أن إن هذه هى المخفّفه من الثقيله لا شرطيّه.

الرابع : أن تكون زائده ، وأكثر ما تزاد بعد ما ، إذا دخلت على جمله فعليه كقوله [من البسيط] :

١- هو لعاتكه بنت زيد. اللغه : شلّت : أصيبت بالشلل ، ويبست فبطلت حركتها أو ضعفت ، حلّت : نزلت.

٢- هو للطرماح. و «نحن أباه الضيم» ، يروى فى مكانه «أنا ابن اباه الضيم» اللغه : أباه : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى ، أى امتنع ، الضيم : الظلم ، كرام المعادن : طيبه الأصول ، شريفه المحتد.

٣- لم يسمّ قائله. اللغه : المعاند : المعارض.

٤- المعتمد بن عباد ولد سنه ٤١٣ ه ، وتوفّى سنه ٤٨٨ ه ، كان ثالث سلاطين بن عبّاد فى إشبيليه ، كان شاعرا وكاتبا مترسّلا ، له ديوان شعر ، شعره إخلاص عاطفه وصدق تجربه. حنا الفاخورى ، الجامع فى تاريخ الأدب العربى ١ / ٩٦٦.

٥- اللغه. الديم : جمع الديمه : المطر يطول زمانه فى سكون.

٩٢٦ - ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه

إذا فلا رفعت سوطى إلى يدى (١)

أو اسميّه كقوله [من الوافر] :

٩٢٧ - وما إن طبّنا جبن ولكن

منايانا ودوله آخرينا (٢)

وهذه الحاله تكفّ عمل ما الحجازيّه كما فى البيت ، وقد تزاد بعد ما الموصوله الاسميّه كقوله [من الوافر] :

٩٢٨ - يرجّى المرء ما إن لا يراه

وتعرض دون أبعده الخطوب (٣)

وبعد ما المصدريّه كقوله [من الطويل] :

٩٢٩ - ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

على السنّ خيرا لا يزال يزيد (٤)

بعد ألا الاستفتاحيّه كقوله [من الطويل] :

٩٣٠ - ألا إن سرى ليلى فبتّ كئيبا

أحاذر أن تنأى النّوى بغضوبا (٥)

وأشار المصنّف إلى هذا الوجه من وجوه إن ، وهو ورودها زائده بضابط حسن ، وهو قوله : «ومتى اجتمعت إن وما» الحرفيّه «فالمتأخّره منهما زائده» فإن فى نحو قوله [من البسيط] :

٩٣١ - ما إن أتيت بشيء ...

... (٦)

هى الزائده ، وما نافيه ، وما فى نحو قوله تعالى : (وَإِمَّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ) [الأنفال / ٥٨] ، (وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ) [الأعراف / ٢٠٠] هى الزائده ، وإن شرطيّه ، وسيأتى الكلام على ما الزائده مستوفيا فى محلّه إن شاء الله تعالى.

أنّ

أنّ بالفتح والتّشديد حرف تأكيد ، وتؤوّل مع معموليها بمصدر من لفظ خبرها إن كان مشتقّا ، وبالكون إن كان جامدا ، نحو : بلغنى أنّك منطلق ، وأنّ هذا زيد.

۱- هو للنابغه الذبيانى. اللغه : السوط : ما يضرب من الجلد.

۲- هو لفروه بن مسبك أو لعمرو بن قعاس وينسب للكميت. اللغه : الطب : العاده.

۳- هو لجابر بن رألان. اللغه : دون أدناه : أقربها عنده حصولا ، الخطوب : جمع خطب : الأمر الشديد.

۴- هو للمعلوط القريعى. اللغه : رجّ : أمر من باب التفعيل من الرجاء ، وهو ضد اليأس ، السن : العمر.

۵- لم يسمّ قائله. اللغه : سرى : سار ، بتّ : متكلم من البيتوته ، الكئيب : الحزن والغم ، تنأى : تبعد ، النوى : الجهه الّتى ينوى بها المسافر من قرب أو بعد ، غضوب : اسم حبيبه الشاعر.

۶- تقدّم برقم ۹۲۶.

شرح

الرابعه «أنّ بالفتح والتشديد» ، أى بفتح الهمزه وتشديد النون ، وهى «حرف تأكيد» ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، كما مرّ. واستشكل بعضهم إفادتها للتوكيد ، بأنّك لو صرّحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا ، قال ابن أمّ قاسم : وليس الاستشكال بشيء.

قال ابن هشام : والأصحّ أنّها فرع عن إنّ المكسوره ، ومن هنا صحّ للزمخشريّ أن يدّعى أنّ أنّما بالفتح يفيد الحصر كإنّما ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (قُلْ إِنَّما يُوحى إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ) [الأنبياء / ١٠٨] ، فالأولى لقصر الصفه على الموصوف ، والثانيه بالعكس.

قال الدمامينىّ : وفيه نظر ، إذ لا يلزم من كونها فرعا إفادتها للحصر من حيث إنّ الفرع لا يلزم مساواته للأصل فى جميع أحكامه ، نعم الموجب للحصر فى إنّما بالكسر عند القائل به قائم فى أنّما بالفتح ، وأمّا إنّ السبب فى جعل أنّما بالفتح للحصر كون المفتوحه فرعا عن المكسوره فوجه مخدوش ، كما مرّ ، انتهى.

وكونها فرع المكسوره هو مذهب سيبويه والفرّاء والمبرّد وابن السّراج ، وعليه الجمهور ، قيل : إنّها أصل المكسوره ، وقيل : هما أصلان ، وهو الظاهر من صنع المصنّف هنا وفيما تقدّم.

«وتؤوّل» أى تسبك وتفسّر «مع معموليها» ، وهو الاسم والخبر ، إذ الأصحّ أنّها موصول حرفىّ أيضا «بمصدر من لفظ خبرها ، إن كان الخبر مشتقّا ، وبالكون إن كان جامدا» فالأوّل نحو : بلغنى أنّك منطلق ، التقدير بلغنى انطلاقك ، ومنه : بلغنى أنّك فى الدار ، التقدير استقرارك فى الدار ، لأنّ الخبر فى الحقيقه هو المحذوف من استقرّ ومستقرّ ، «و» الثانى نحو : بلغنى «أنّ هذا زيد» تقديره : بلغنى كونه زيدا ، لأنّ كلّ خبر جامد يصحّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون ، تقول : هذا زيد ، وإن شيءت قلت : هذا كائن زيدا ، ومعناهما واحد ، قاله ابن هشام وغيره.

وقدّره الرضىّ بقولك : بلغنى زيديّته ، فإنّ ياء النسبه إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر ، نحو : الفرسيّه والضاربيّه والمضروبيّه ، ثمّ هذا التأويل إذا كان ما يؤوّل مثبتا ، فإن كان منفيّا أتيت بلفظ عدم بدل أداه النفى ، وأضفته إلى المصدر الّذى تقدّره ، فتقول فى نحو : بلغنى أنّك لم تنطلق : بلغنى عدم انطلاقك ، وفى نحو : بلغنى أنّ هذا ليس زيدا ، بلغنى عدم كونه زيدا أو عدم زيديّته.

وزعم السهيلىّ أنّ الّذى يؤوّل بالمصدر إنّما هو أن الناصبه للفعل ، لأنّها أبدا مع الفعل المتصرّف ، وأنّ المشدّده أنّما تؤوّل بالحديث ، فإذا قلت : بلغنى أنّ زيدا قائم ،

فالمعنى بلغنى هذا الحديث : قال : وهو قول سيبويه ، ويؤيّده أنّ خبرها قد يكون اسما محضا ، نحو : علمت أنّ الليث الأسد ، وهذا لا يشعر بالمصدر ، انتهى. وقد مضى أنّ هذا يقدّر بالكون ، فلا تخرج بذلك عن المصدريّه ، ولك تقديره بالأسديّه ، كما قاله الرضىّ ، فيفيد معنى المصدريّه.

إنّ

صمديه

إنّ بالكسر والتشديد ترد حرف تأكيد ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، ونصبهما لغه ، وقد تنصب ضمير شأن مقدّر ، فالجمله خبرها ، وحرف جواب كنعم ، وعدّ المبرّد من ذلك قوله تعالى : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ ،) وردّ بامتناع اللّام فى خبر المبتدإ.

شرح

الخامسه «أنّ بالكسر والتشديد» أى بكسر الهمزه وتشديد النون ترد على وجهين :

أحدهما : أن تكون «حرف تأكيد» وإفادتها للتأكيد بدليل تلقّى القسم بها ، «تنصب الاسم وترفع الخبر» ، كما مرّ فى الحديقه الثانيه فيما يتعلّق بالأسماء ، «ونصبهما» أى نصبها للاسم والخبر «لغه» لبعض العرب كقوله [من الطويل] :

٩٣٢ - إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن

خطاك خفافا إنّ حرّاسنا أسدا (١)

وفى الحديث : إنّ قعر جهنم سبعين خريفا (٢). وهذه اللغه ليست مختصّه بأنّ عند من أثبتها ، بل جاريه فى جميع الحروف المشبّهه ، نعم خصّها الفرّاء بليت ، والجمهور على إنكارها مطلقا وتاويل شواهدها كما مرّ مستوفيا.

«وقد تنصب» أى إنّ «ضمير شأن» محذوف «مقدّر» ، فتكون «الجمله» بعدها خبرها ، كقوله عليه السّلام : إن من أشدّ الناس عذابا يوم القيامه المصوّرون (٣). الأصل إنّه أى الشأن ، والجمله خبره ، وخرّجه الكسائىّ على زياده من فى اسم إنّ ، والبصريّون غير الأخفش يأبونه ، لأنّ الكلام إيجاب ، والمجرور معرفه على الأصحّ ، وهم يخالفون فى الشقّين ، ويشترطون كون المجرور نكره ، وكونه بعد نفى أو شبهه ، وصرّح جماعه بأنّ حذف هذا الضمير ضعيف.

١- تقدّم برقم ١۴٣.

٢- تقدّم فى ص ٢٢۴.

٣- تقدّم فى ص ٢٢٨ و ۴٧٧.

قال ابن الحاجب فى شرح المفصّل : فلا يجوز فى سعه الكلام إن زيد قائم ، لأنّه ضمير منصوب (١) ، فلا يجوز أن يستتر ، وليس الموضع موضع حذف فيحذف. وقد جاء فى الشعر محذوفا لا مستترا ، لأنّ الحرف لا يستتر فيه ، وفرق بين المحذوف والمستتر ، انتهى.

وإنّما قال : وليس الموضع موضع حذف لما مرّ من أنّه لا دليل عليه ولعدم ملائمته الاختصار ، إذ المقصود من الكلام المصدّر به التعظيم والتفخيم ، فلو حذف فات المقصود منه ، وخالف الأكثر فأجازوا حذفه فى السعه من غير ضعف.

قال الرضىّ رحمه الله : وإنّما جاز حذف الشأن من دون ضعف لبقاء تفسيره ، وهو الجمله ، ولأنّه ليس معتمد الكلام ، بل المراد به التفخيم فقط ، فهو كالزائد ، وقال ابن مالك : يجوز حذف الاسم المفهوم معناه نظما ونثرا ، سواء كان ضمير شأن أو غيره ، ووقوع ذلك فى الشعر أكثر ، وقلّ ما يكون المحذوف إلا ضمير شأن ، انتهى.

وقضيه عباره المصنّف أنّ المحذوف لا يكون إلا ضمير شأن ، وهو مذهب لبعضهم ، ثمّ حذفه ليس مختصّا بأنّ ، بل يجوز فى سائر أخواتها كما تقدّم.

«و» الثانى أن تكون «حرف جواب كنعم» ، فيقع تصديقا للمخبر وإعلاما للمستخبر ووعدا للطالب ، فتقول : أنّ ، فى جواب من قال : أقام زيد ، ومن قال : أذهب عمرو ، ومن قال : أكرم خالدا ، هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وهو الصحيح ، وأنكر أبو عبيده وقوعها فى الكلام كذلك ، وحكى الأندلسىّ عنه أنّه قال فى قولهم : إنّ بمعنى نعم ، إنّهم يريدون به التأويل لا أنّه فى اللغه موضوع لذلك ، قال ابن مالك : والشواهد العربيه قاطعه بثبوتها كقوله [من الطويل] :

٩٣٣ - قالوا أخفت فقلت إنّ وخيفتى

ما إن تزال منوطه برجائى (٢)

وكقول ابن الزبير لمن قال له : لعن الله ناقه حملتنى إليك ، إنّ وراكبها ، أى نعم لعن الله راكبها. وجعل المبرّد والأخفش من ذلك قوله تعالى : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه / ٦٣] ، فى قراءه من قرأ بتشديد النون وإثبات الألف فى هذان ، وهم من عدا ابن كثير وأبا عمرو وحفصا ، وتبع المبرّد والأخفش على ذلك جماعه ، وردّ بأمور :

أحدها : أنّ مجىء إنّ بمعنى نعم شاذّ ، حتّى قيل : إنّه لم يثبت.

الثانى : امتناع اللام ، أى لام الابتداء فى خبر المبتدإ ، وقد دخلت هنا لأنّ قوله : هذان مبتدأ ، وساحران خبره ، وإنّما امتنعت لام الابتداء فى الخبر ، لأنّ لها الصدر ، ووقوعها فى الخبر المفرد مناف لذلك لخروجها حينئذ عن الصدر ، وأجيب عن هذا بأنّها لام

١- سقطت «لأنّه ضمير منصوب» فى «ح».

٢- لم يسمّ قائله. اللغه : المنوطه : المربوطه ، المعلّقه.

زائده ، وليست للابتداء ، أو بأنّها داخله على المبتدإ المحذوف ، أى لهما ساحران ، أو بأنّها دخلت بعد إن هذه لشبهها بأنّ المؤكده لفظا كما قال [من الطويل] :

٩٣۴ - ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

... (١)

فزاد إن بعد ما المصدريّه لشبهها فى اللفظ بما النافيه ، قال ابن هشام : ويضعف الأوّل أنّ زياده اللام فى الخبر خاصّه فى الشعر ، والثانى أنّ الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين.

الثالث من الأمور : أنّ ما قبل إنّ المذكوره لا يقتضى أن يكون جوابه نعم ، إذ لا يصحّ أن يكون جوابا لقول موسى : (وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذابٍ وَقَدْ خابَ مَنِ افْتَرى) [طه / ۶١] ، ولا يكون جوابا لقوله : (فَتَنازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ) [طه / ۶٢] ، وهذا الردّ حكاه بعضهم عن أبى على الفارسىّ.

قال الدمامينىّ : وهو حسن ، وتعقّبه الشمنىّ بأنّه لا حسن فيه ، فإنّه على هذا الحمل جواب لإخبار بعضهم بعضا ، أو لاستخبار بعضهم عند إسرارهم النجوى كما حكاه الله تعالى لنا ، فليتأمّل ، فإنّه من المحاسن ، ويؤيّده قول صاحب الكشّاف : والظاهر أنهم تشاوروا فى السّرّ ، وتجاذبوا أهداب (٢) القول ثمّ : (قالُوا إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه / ۶٣] ، فكانت نجواهم فى تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس عن اتّباعها ، انتهى.

وقد مرّ لتأويل هذه القراءه وجوه أخر فى باب أسماء الإشاره ، واستوفينا الكلام عليها هناك ، فليرجع إليه.

١- تقدم برقم ٩٢٩.

٢- أهداب : (ج) الهدب : الطرف.

إذ

صمديه

إذ ، ترد ظرفا للماضى ، فتدخل على الجملتين ، وقد يضاف إليها اسم زمان ، نحو : حينئذ ويومئذ ، وللمفاجاه بعد «بينما» أو «بينا» ، وهل هى حينئذ حرف أو ظرف؟ خلاف.

شرح

السادسه «إذ ، ترد ظرفا» للزمن «الماضى» ، ولا تقع للاستقبال عند الجمهور ، قال جماعه منهم ابن مالك : إنّها تخرج عن المعنى إلى الاستقبال ، واستدلّوا بقوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبارَها) [الزلزال / ۴] ، والجمهور يجعلون الآيه ونحوها من باب : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) [الكهف / ۹۹] ، أعنى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع مترله ما وقع ، وقال ابن هشام : وقد يحتجّ لغيرهم بقوله تعالى : (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ* إِذِ الْأَغْلالُ فِي أَعْناقِهِمْ) [غافر / ۷۱ و ۷۰] ، فإنّ يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه ، وقد عمل فى إذ ، فيلزم أن يكون بمترله إذا. قال الدمامينىّ : وفيه نظر ، إذ لا مانع من أن يتأوّل هذا بما تأوّل به الجمهور الآيه السابقه ، فيقال : هذا من باب : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ،) حرف التنفيس ليس بضادّ عن ذلك.

و «تدخل» إذ «على الجملتين» الاسميّه والفعليه لا معا ، بل على سبيل التناوب ، ودخولها على إحداهما واجب ، إذ لا تخلو عن الإضافه إلى الجمله لفظا أو تقديرا بتعويض التنوين عن الجمله المحذوفه كما مرّ.

وقد تخرج عن الظرفيّه ، فتقع اسما يضاف إليها اسم زمان ، وهو نوعان : غير صالح للاستغناء عنه ، نحو : (رَبَّنا لا تُزِغْ قُلُوبَنا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنا) [آل عمران / ۸] ، فالظرف هنا وهو بعد لا يصلح للاستغناء عنه ، فيحذف لعدم ما يدلّ عليه ، ولو ترك مع أنّه مقصود وصالح للاستغناء عنه «فيحذف لعدم ما يدلّ عليه ، ولو ترك مع أنّه مقصود وصالح للاستغناء عنه «نحو حينئذ ويومئذ» ، تقول : أكرمتنى فأثنيت عليك حينئذ ويومئذ ، واليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما ، إذ يجوز أن تقول : فأثنيت عليك إذ أكرمتنى ، والمعنى بحاله ، والإضافه فى مثل هذا التركيب ، قال ابن مالك : من إضافه الموكّد إلى التأكيد ، والظاهر أنّها من إضافه الأعمّ إلى الأخصّ كشجر أراك (۱) ، وذلك لأنّ إذ مضاف إلى جمله محذوفه ، فإذا قلت : جاء زيد وأكرمته حينئذ ، فالمعنى حين إذ جاء.

والثانى مخصّص بالإضافه إلى المجىء ، والأوّل عار من ذلك ، فهو أعمّ منه ، فلا يكون مؤكّدا له ، نعم يكون مفسّرا له ومبيّنا للمراد به ، كما يبيّن الأعمّ بالأخصّ ، فالإضافه فيه بيانيّه ، أى وأكرمته حينا ، وهو حين مجيئه ، فتأمّله.

۱- الاراك : شجر المسواك.

تنبيه : الجمهور على أنّ إذ لا تكون إلا ظرفا أو مضافا إليها كما هو قضيه اقتصار المصنّف على ذلك ، وذهب جماعه إلى أنّها قد تكون مفعولا به ، وهى المذكوره بعد فعل الأمر فى أوائل القصص مثل : (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ) [الأعراف / ٨۶] ، ويقدّرون اذكر حيث لا يذكر ، نحو : (وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَهِ) [البقره / ٣٠] ، (إِذْ فَرَقْنا بِكُمُ الْبَحْرَ) [البقره / ۵٠] ، قالوا : يقع بدلا من المفعول به نحو : (اذْكُرْ فِي الْكِتابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ) [مريم / ١۶] ، فإذ بدل اشتمال من مريم ، والجمهور يخرّجون الأوّل على أنّه ظرف لمفعول محذوف ، نحو : واذكروا نعمه الله إذ كنتم قليلا ، والثانى على أنّه ظرف لمضاف مفعول محذوف ، أى واذكروا قصه مريم ، ويؤيّد هذا القول التصريح بالمفعول فى : (وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْداءً) [آل عمران / ١٠٣].

ووقع للزمخشرىّ فى قراءه بعضهم : (لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ) [آل عمران / ١۶۴] ، أنّه يجوز أن يكون التقدير منه : إذ بعث ، ويجوز كون إذ فى محلّ رفع كإذا فى قول : أخطب ما يكون الأمير قائما ، أى لمن منّ الله على المؤمنين وقت بعثه. قال ابن هشام : فمقتضى هذا الوجه أنّ إذ مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلا.

«و» ترد إذ «للمفاجاه» ، نصّ عليه سيبويه ، وهى الواقعه «بعد بينما أو بينا» كقوله [من البسيط] :

٩٣۵ - استقدر الله خيرا وارضينّ به

فبينما العسر إذ دارت مياسير (١)

وكقوله [من الطويل] :

٩٣۶ - وكنت كفيء الغصن بينا يظلّنى

ويعجبنى إذ زعرعته الأعاصر (٢)

وأنكر بعضهم وقوع إذ بعد بينا خاصّه دون بينما ، وجعله الحريرىّ من الأوهام فى درّه الغواص ، وليس كذلك. قال ابن مالك : ترك إذ بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها ، وكلاهما عربىّ.

وقال الأصمعىّ : وقوع إذ وإذا فى جواب بينا وبينما عربىّ ، قال الرضىّ : وكان الأصمعىّ لا يستفصح (٣) إلا تركهما فى جوابهما لكثره مجئ جوابها بدونهما ، والكثره لا تدلّ على أنّ الكثور غير فصيح ، بل على أنّ الأكثر أفصح ، ألا ترى إلى قول أمير

١- نسبوا هذا البيت إلى عنبر بن لبيد وإلى حريث بن جبله. اللغه : استقدر الله خيرا : اطلب القدره على الخير من الله ، المياسير : جمع ميسور ، وهو بمعنى اليسر خلاف العسر.

٢- هو ليزيد بن الطثريه. اللغه : الفيء : الظلّ ، زعرعته : حركته بشدّه ، الأعاصر : جمع الاعصار : ريح تهبّ بشده.

٣- فى «ح» لا يستقبح ، وفى شرح الرضىّ «لا يستفصح» الكافيه فى النحو ، لابن الحاجب ، شرحه رضى الدين الأسترآبادى ،

لاط ، المجلّد الثانی ، دار الکتب العلمیه ، بیروت ، ۱۴۰۵ ه ، ص ۱۱۳.

المؤمنين على عليه السّلام وهو من الفصاحه : بحيث هو بينا هو يستقيلها فى حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته (۱) ، انتهى.

قلت : وهذه الفقره الّتى استشهد بها ، من خطبته الشقشقيه عليه السّلام ، وكثير من المعاندين ينكر هذه الخطبه ، ويقول : إنّها من كلام السّيّد الرضى جامع نهج البلاغه ، وليست من كلام على عليه السّلام ، بل قال بعضهم : إنّ جميع نهج البلاغه وضعه السّيّد الرضىّ ، ونسبه إلى على عليه السّلام وأنّه ليس من كلامه ، ذكر ذلك ابن خلّكان فى تاريخه ، وهذا لا يقوله إلا عنيد جاهل أو متجاهل ، فإنّ كثيرا من خطبه المذكوره فى ذلك الكتاب بل جميعها مذكور فى كتب السير ، ولكنّ المعاند يقول ما شاء.

وأمّا هذه الخطبه الشقشقيه فقال ابن أبى الحديد فى شرحه نقلا عن ابن الخشاب : إنّه قال : والله لقد وقفت على هذه الخطبه فى كتب صنّفت قبل أن يخلق الرضىّ بمأتى سنه ، ولقد وجدتها مسطوره فى كتب أعرفها ، وأعرف خطوط من هو من العلماء وأهل الأدب قبل أن يخلق النقيب أبو أحمد والد الرضىّ ، ثمّ ذكر ابن أبى الحديد عن نفسه أنّه وجدها فى تصانيف جماعه ذكرهم كانوا قبل أن يخلق الرضىّ رحمه الله (۲).

تنبيه : أصل بينا وبينما بين ، وأصله أن يكون مصدرا بمعنى الفراق ، تقول : بان عنّى زيد بينا ، أى فارقنى فراقا ، ومعنى جلست بينكما ، أى مكان فراقكما ، وفعلت بين خروجك ودخولك ، فعلت زمان فراق خروجك ودخولك ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه. فبين - كما تبيّن - مستعمل فى الزمان والمكان ، وهو إذ ذاك لازم للإضافه إلى المفرد ، فلمّا قصدوا إضافته إلى الجمله ، والإضافه إليها كلا إضافه ، لأنّ الإضافه فى المعنى ليست إليها بل إلى المصدر الّذى تضمّنته ، زادوا عليه ما الكافه ، لأنّها الّتى تكفّ المقتضى عن الاقتضاء ، واشبعوا الفتحه ، فتولّدت ألف ، لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه ، لأنّه كان قد وقف عليه ، والألف قد يؤتى به للوقف كما فى أنا و: (الظُّنُونَا) [الأحزاب / ۱۰] ، وتعيّن حينئذ أن لا يكون إلا للزمان لما تقرّر من أنّه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث ، وبين فى الحقيقه مضاف إلى زمان مضاف إلى الجمله ، فحذف الزمان المضاف لقيام القرينه عليه ، وهى غلبه إضافه الأزمنه إلى الجمل دون الأمكنه وغيرها ، فيتبادر الفهم فى كلّ مضاف إليها إلى الزمان ، فإذا قلت : بينا زيد قائم أقبل عمرو ، فالتقدير بين أوقات زيد قائم ، أى بين أوقات قيام زيد أقبل عمرو ، هكذا قرّره الرضىّ ، وهو مذهب الفارسىّ وابن جنى ، واختاره ابن الباذش. ».

۱- فى نهج البلاغه بترجمه جعفر الشهيدى «فيا عجبا بينا هو ...» خطبه الشقشقيه ، ص ۱۰.

۲- سقطت هذه الفقره فى «ح».

والجمهور على أنّ الجمله بعد بينا وبينما مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف ، وأنّها فى موضع جرّ ، ومقتضاه أنّ ما غير كافّه عن الإضافه وكذا الألف. وذهب قوم إلى أنّ ما والألف كافّتان ، والجمله بعدهما لا موضع لها من الإعراب ، والأوّل هو التحقيق ، وليست بينا محذوفه من بينما ، ولا ألفها للتأنيث خلافا لزاعمى ذلك.

«وهل هى» يعنى إذ «حينئذ» أى حين إذ وردت للمفاجاه بعد بينما وبينا «ظرف» مكان أو زمان ، «أو حرف» يدلّ على المفاجاه فى غيره أو مؤكّد أى زائد ، فيه «خلاف» ، فإذا قلت : بينا أو بينما أنا قائم ، إذ أقبل عمرو ، فعلى القول بزياده إذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل فى بينا أو بينما ، كما يكون ذلك لو كانت إذ غير موجوده ، وهو واضح ، وعلى القول بأنّها حرف مفاجاه بعدها أو ظرف ، لا يمكن أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لكن إذا قلنا بأنّها حرف مفاجاه (١) ، فالعامل فى بينا وبينما فعل محذوف يفسّره ما بعد إذ ، وهو أقبل فى المثال المذكور.

وعلى القول بالظرفيّه فقال ابن جنّى : عاملها الفعل الّذى بعدها ، لأنّها غير مضافه إليه ، وعامل بينا وبينما محذوف يفسّره الفعل المذكور ، وقال الشلوبين : إذ مضافه للجمله ، ولا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبينما ، لأنّ المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله ، وإنّما عاملها محذوف ، يدلّ عليه الكلام ، وإذ بدل منهما ، وقيل : العامل ما يلى بين ، بناء على أنّها مكفوفه عن الإضافه إليه ، كما يعمل تإلى اسم الشرط فيه ، وقيل : بين خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير فى المثال بين أوقات قيامى إقبال عمرو ، ثمّ حذف المبتدأ مدلولا عليه بأقبل عمرو ، وقيل : مبتدأ ، وإذ خبره ، والمعنى حين أنا قائم حين أقبل عمرو.

تنبيه : ترد إذ للتعليل كقوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذابِ مُشْتَرِكُونَ) [الزخرف / ٣٩] ، أى لن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب لأجل ظلمكم فى الدنيا ، وهل هذه حرف بمتزله لام العلّه أو ظرف ، والتعليل مستفاد من قوّه الكلام ، لا من اللفظ ، فإنّه إذا قيل : ضربته إذ أساء ، وأريد الوقت ، اقتضى ظاهر الحال أنّ الإساءه سبب الضرب؟ قولان ، والجمهور على الثانى.

١- فى «ح» من أو ظرف حتّى هنا محذوف.

إذا

صمديه

إذا ترد ظرفا للمستقبل ، فتضاف إلى شرطها ، وتنصب بجوابها ، وتختصّ بالفعليه ، نحو : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ ،) مثل (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ.) وللمفاجاه ، فتختصّ بالاسميّه ، نحو : خرجت فإذا السّبع واقف ، والخلاف فيها كأختها.

شرح

السابعه «إذا ترد ظرفا» للزمن «المستقبل» وفيها معنى الشرط غالبا ، «فتضاف إلى شرطها» ، وهو الجمله الّتى بعدها لزوما ، «وتنصب بجوابها» عند الأكثرين ، وقيل : بشرطها ، وعليه جماعه من المحقّقين حملا لها على سائر أدوات الشرط ، وردّ بأنّ المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ، وأجيب بأنّها عند هولاء غير مضافه ، كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله [من الكامل] :

٩٣٧ - ...

وإذا تصبك خصاصه فتجمّل (١)

قال الدمامينىّ : ويلزم عليه أن تكون إذا ظرفا مبهما لا مختصّا ، وهى عند النحاه من الظروف المختصّه. فإن قلت : قد قال ابن الجاجب : إنّ تعيين الفعل فى إذا يحصل بمجرّد ذكر الفعل بعده ، وإن لم يكن مضافا كما يحصل فى قولنا : زمانا طلعت فيه الشمس ، قلت : ردّه الرضىّ بأنّه أنّما يحصل التخصيص فى المثال بما ذكر بعده لكونه صفه له ، لا بمجرّد ذكر الفعل بعده ، ولو كان مجرّد ذكر الفعل بعد كلمه كافيا لتخصيصها لتخصّصت متى فى قولك : متى قام زيد ، وهو غير مخصّص اتّفاقا ، انتهى.

وأمّا قول الأكثرين فأورد عليها أمور :

منها أنّ الشرط والجزاء عباره عن جملتين ، تربط بينهما الأداه ، وعلى قولهم تصير الجملتان واحده ، لأنّ الشرط لمّا كان معمولا لإذ لكونها مضافه إليه ، وإذا معمولا للجواب لزم دخول جمله الشرط فى جمله الجواب ، لأنّ المعمول داخل فى جمله عامله ، فيلزم حينئذ دخول جمله الشرط فى جمله الجواب ، وأجيب بأنّ الأصل ذلك ، ولكنّهما قد تضمّنتا معنى الشرط ، وجعل الأوّل سببا للثانى.

ومنها أنّه يلزمهم فى نحو : إذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا ، أن يعمل أكرمتك فى ظرفين متضادّين ، وذلك باطل عقلا ، إذ الحدث الواحد المعيّن لا يقع بتمامه فى زمنين ، وقصدا إذ المراد وقوع الإكرام فى الغد لا فى اليوم.

قال الرضىّ : والجواب أنّ إذا هذه بمعنى متى ، فالعامل شرطها ، أو تقول المعنى : إذا جئتنى اليوم كان سببا لإكرامك غدا ، كما قيل فى نحو : إن جئتنى اليوم فقد جئتك أمس ، إن جئتنى اليوم يكون جزاء لمجيئى إليك أمس.

١- تقدّم برقم ٧٢٧.

ومنها أنّ الجواب ورد مقرونا بإذا الفجائيّه ، نحو : (ثُمَّ إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) [الروم / ٢٥] ، وبالحرف الناسخ ، نحو : إذا جئتنى فإنّى أكرمك ، وكلّ منهما لا يعمل ما بعده فى ما قبله. وأجيب بأنّهم إنّما يقولون : إنّ العامل فيها جوابها ، إذا كان صالحا ، ولم يكن ثمّ مانع كإذا الفجائيّه وإن ونحوها ، فالعامل فيها حينئذ مقدّر يدلّ عليه الجواب.

وقال الرضىّ : الأولى أن نفصّل فى ذلك ونقول : إن تضمّن إذا معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه ، وإن لم يتضمّن نحو : إذا غربت الشمس جئتك ، بمعنى أجيئك وقت غروب الشمس ، فالعامل فيها هو الفعل الّذى فى محلّ الجزاء ، إن لم يكن جزاء فى الحقيقه دون الأوّل الّذى فى محلّ الشرط ، إذ هو مخصّص للظرف.

«وتختصّ» إذا «بالجمله الفعليه» على الأصحّ ، سواء كان صدرها مضارعا ، نحو : (إِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا) [يونس / ١٥] أو ماضيا ، نحو : (إِذا جاءَكَ الْمُنافِقُونَ) [المنافقون / ١] ، وزعم الفرّاء أنّ إذا إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلا الماضى ، وقال ابن هشام : إيلاؤها الماضى أكثر من المضارع ، وقد اجتمعا فى قوله [من الكامل] :

٩٣٨ - والنفس راغبه إذا رغّبتها

وإذا تردّ إلى قليل تقنع (١)

ولا تدخل على الجمله الاسميّه ، «و» أمّا «نحو» قوله تعالى : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ) [الانشقاق / ١] ، ممّا استند عليه الأخفش والكوفيّون من جواز دخول إذا على الجمله الاسميّه ، فمؤول (٢) مثل تأويل قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ) [التوبه / ٦] ، فالسماء فاعل بفعل محذوف ، يفسّره المذكور ، والأصل إذا انشقّت السماء انشقّت ، كما أنّ أحد فاعل بفعل محذوف ، يفسّره المذكور ، والأصل وإن استجارك أحد ، لا إنّ السماء مبتدأ ، والفعل بعده خبره ، كما زعموا ، وفى هذه القياس نظر ، لأنّ الشرط المقيس عليه أن يكون متّفقا عليه عند الخصمين ، وليس هو هنا كذلك ، لأنّ

١- هو لأبى ذويب.

٢- هل تدخل إذا الظرفيّه على الجمله الاسميّه أو لا؟ خلاف بين النّحويّين ، ويذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ، والكوفيّون والأخفش يجيزون دخولها على الجمله الاسميّه ، استنادا إلى الآيه (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ.) واضطرب قول الدكتور إميل بديع يعقوب فى كتابه «موسوعه النحو والصرف والإعراب ، فمرّه يقول : (ص ٣۶) تختصّ إذا بالدخول على الجمله الفعليه ، وإذا دخلت على اسم مرفوع ، أعرب فاعلا لفعل محذوف يفسّره الفعل الّذى يليه ، ومرّه (ص ١٠۴) يقول : أوّل البصريّون هذه الآيه وأمثالها بأن جعلوا (السَّماءُ) فاعلا لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور ، ونحن لا نرى داعيا لهذا التمحّل فى التقدير ، وعندنا أنّ إذا تضاف إلى الجمله الاسميّه ، كما تضاف إلى الجمل الفعليه. يبدو أنّه لا يجوز إضافه إذا إلى الجمله الاسميّه الّتى خبرها مفرد ، فلا نقول : آتيك إذا زيد قائم ، لكن يمكن إضافتها إلى الجمله الاسميّه الّتى خبرها جمله فعليه ، لأنّه يمكن القول : إنّ مثل هذه الجمل فعليه فى الأصل ، ثمّ للتأكيد يتقدّم الاسم على الفعل ، فالمرفوع بعد إذا مبتدأ ، وخبره جمله فعليه بعده ، ولا نحتاج إلى هذه التأويلات.

الأخفش والكوفيّين لم يوافقوا على أنّ أحدا فى آلايه يتعيّن أن يكون فاعلا بفعل محذوف ، بل يجيزون ابتدائيّه ، لأنّ إن الشرطيه لا تختصّ عندهم بالأفعال ، كما قاله غير واحد ، فلا فرق عندهم بين إذا وإن فى عدم الاختصاص بالجمل الفعليه ، قاله فى التصريح ، فتأمّل.

أمّا قول الشاعر [من الطويل] :

٩٣٩ - إذا باهليّ تحته حنظليّه

له ولد منها فذاك المذرّع (١)

فعلى إضمار كان ، وباهليّ مرفوعا بها ، والجمله بعدها خبر ، والتقدير إذا كان باهليّ تحته حنظليّه وقيل : حنظليّه فاعل باستقرّ محذوفا ، وباهليّ فاعل بمحذوف يفسّره العامل فى حنظليّه ، ويردّه أنّ فيه حذف المفسّر ومفسّره جميعا ، ويسهّله أنّ الظرف يدلّ على المفسّر ، فكأنّه لم يحذف.

تنبيهات : الأوّل : الجمهور على أنّ إذا لا تخرج عن الظرفيّه كما هو قضيه اقتصار المصنّف ، وزعم قوم أنّها تخرج عنها ، فقال الأخفش وتبعه ابن مالك : إنّها وقعت مجروره بحتّى فى قوله تعالى : (حَتَّى إِذا جاؤُها) [الزمر / ٧١]. وقال ابن جنّى فى : (إِذا وَقَعَتِ الْواقِعَهُ) [الواقعه / ١] ، فيمن نصب (خافِضَهٌ رافِعَهٌ) [الواقعه / ٣] ، إنّ إذا الأولى مبتدأ ، وإذا الثانيه خبر ، والمنصوبين حالان ، والمعنى وقت وقوع الواقعه خافضه لقوم رافعه لآخرين هو وقت رجّ الأرض ، وتبعه ابن مالك على ذلك ، وقال ابن مالك : إنّها وقعت مفعولا به فى قوله عليه السّلام لعاشيه : إنّى لا أعلم إذا كنت علىّ راضيه وإذا كنت علىّ غضبى (٢).

والجمهور على أنّ حتّى فى تلك الآيه حرف ابتداء داخله على الجمله بأسرها ، ولا عمل لها ، وأمّا : (إِذا وَقَعَتِ الْواقِعَهُ) فإذا الثانيه بدل من الأولى ، والأولى ظرف ، وجوابها محذوف لفهم المعنى ، أى انقسمتم أقساما : (وَكُنْتُمْ أَزْواجاً ثَلاثَهً) [الواقعه / ٧] ، وأمّا الحديث فإذا ظرف لمحذوف ، وهو مفعول أعلم أى شأنك معى ونحوه.

١- هو للفرزدق. اللغه : باهليّ : نسبه إلى باهله ، قبيله من قيس بن غيلان ، حنظليه : نسبه إلى حنظله ، قبيله من تميم ، المذرع : الّذى أمّه أشرف من أبيه.

٢- صحيح بخارى ۴ / ٧٢ ، رقم ١٥٧.

الثانى : قد تخرج إذا عن الاستقبال ، وذلك على وجهين : أحدهما : أن تجئ للحال ، وذلك بعد القسم نحو : (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) [الليل / ١] ، لأنّ الليل مقارن للغشيان. الثانى : أن تجىء للماضى ، كما جاءت إذ للمستقبل عند بعضهم ، نحو : (وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ) [التوبه / ٩٢] ، نزلت بعد الإتيان : (وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْها) [الجمعه / ١١] ، نزلت بعد الرويه والانفضاض.

وقوله [من الوافر] :

٩۴٠ - وندمان يزيد الكأس طيبا

سقيت إذا تغوّرت النجوم (١)

ويجوز أن يكون سقيت بمعنى أسقى ، وهو دليل جواب إذا ، أى إذا غربت النجوم أسقيه.

الثالث : تختصّ إذا بما تيقّن وجوده نحو : آتيك إذا احمرّ البسر (٢) أو رجّح نحو : آتيك إذا دعوتنى ، بخلاف إن ، فإنّها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى : (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ) [الزخرف / ٨١] ، لا تدخل على متيقّن ولا راجح ، وقد تدخل على متيقّن لكونه مبهم الزمان نحو : (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ) [الأنبياء / ٣۴] ، ولكون إذا خاصّا بالمتيقّن والمظنون خالفت أدوات الشرط ، فلم تجزم إلا فى الضروره.

وقد تخرج عن معنى الشرط نحو : (وَإِذا ما غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) [الشورى / ٣٧] ، (وَالَّذِينَ إِذا أَصابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) [الشورى / ٣٩] ، فإذا فى الآيتين ظرف لخبر المبتدإ بعدها ، ولو كانت شرطيّه والجمله الاسميّه جوابا لاقترنت بالفاء ، وقول بعضهم : إنّه على إضمارها ، مردود بأنّها لا تحذف إلا فى الضروره ، أو نادر من الكلام ، وقول الآخر : إنّ الضمير تؤكيد لا مبتدأ ، وإنّ ما بعده الجواب تعسّف ، وقول آخر : إنّ جوابها محذوف مدلول عليه بالجمله تكلّف من غير ضروره ، ومن ذلك إذا الّتى بعد القسم نحو : (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) [الليل / ١] ، (وَالنَّجْمِ إِذا هَوى) [النجم / ١] ، إذ لو كانت شرطيّه كان ما قبلها جوابا فى المعنى كما فى قولك : أجيئك إذا جئتنى ، فيكون التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت ، وهذا يمتنع ، لأنّ القسم الإنشائىّ لا يقبل التعليق ، لأنّ الإنشاء ثابت ، والثابت لا يقبل التعليق.

١- هو للبرج بن مسهّر. اللغه : الندمان : النديم فى الشرب ، تغوّرت : غربت.

٢- البسر : تمر النخل قبل أن يرطب.

الرابع : قد تستعمل إذا مع جملتيها لاستمرار الزمان فى الأحوال الماضيه والحاضره والمستقبله ، كما يستعمل الفعل المضارع لذلك ومنه : (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قالُوا) [البقره / ١١] ، (وَإِذا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قالُوا آمَنَّا وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ قالُوا) [البقره / ١۴] ، أى إنّ هذا عادتهم المستمرّه وشأنهم أبدا ، ومثله كثير.

وترد إذا «للمفاجاه فتختصّ» بالجمله «الاسميّه» على الأصحّ كما مرّ للفرق اللفظىّ بينهما بين الشرطيّه المناسبه لفعل ، ولا تحتاج إلى الجواب لعدم تضمّنها للشرط ، ولا يقع فى صدر الكلام ، لأنّ الغرض من الإتيان بها الدلاله على أنّ ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاه ، فلا بدّ فى حصول هذا الغرض من تقدّم شىء عليها ، ومعناها الحال لا الاستقبال ، نحو : خرجت فإذا الأسد بالباب ، ومنه : (فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعى) [طه / ٢٠] ، (إِذا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آياتِنا) [يونس / ٢١] ، «والخلاف فيها كاختها» يعنى إذ ، فى كونها حرفا أو ظرفا ، وهل هو ظرف زمان أو مكان ، فذهب الأخفش والكوفيّون إلى أنّها حرف ، واختاره ابن مالك ، قال ابن هشام : ويرجّحه قولهم : خرجت فإذا إنّ زيدا بالباب بكسر إنّ ، لأنّ إنّ لا يعمل ما بعدها فى ما قبلها ، انتهى.

وتقريره أنّ العامل هنا منحصر فيما بعد إنّ ، وإنّ لا يعمل ما بعدها فى ما قبلها ، ولا عامل سواه ، فلا تكون إذا معموله ، فلا تكون اسما ، لأنّ الاسم يستلزم المعموليّه ، وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ، وليس فيها معنى الحدث فيكون فعلا ، فتعيّن أن تكون حرفا.

وذهب الزجاجّ والرياشىّ (١) إلى أنّها ظرف زمان ، ونسب للمبرّد ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، واختاره الزمخشرىّ وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها. وزعم الزمخشرىّ أنّ عاملها فعل مقدّر مشتقّ من لفظ المفاجاه ، وقال : التقدير فى قوله تعالى : (ثُمَّ إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) [الروم / ٢۵] ، فاجأتم الخروج فى ذلك الوقت. قال ابن هشام : ولا يعرف هذا لغيره ، وإنّما ناصبها عندهم الخبر المذكور فى نحو : خرجت فإذا زيد جالس أو المقدّر ، نحو : فإذا زيد ، أى حاضر ، قال : ولم يقع الخبر معها فى التنزيل إلا مصرّحا به.

١- العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشىّ اللغوىّ النحوىّ ، قرأ على المازنىّ النحو ، وقرأ عليه المازنىّ اللغه. وكان عالما باللغه والشعر ، وصنّف : كتاب الخيل ، كتاب الإبل ، قتله الزنج بالبصره سنه ٢۵٧ ه. بغيه الوعاه ٢ / ٢٧.

وذهب المبرّد والفارسیّ وأبو الفتح إلی أنّها ظرف زمان ، وعزی إلی سیبویه ، وتظهر فائده الخلاف إذا قلت : خرجت فإذا الأسد ، فعلی الأوّل لا یصحّ کونها خبرا ، لأنّ الحرف لا یخبر به ولا عنه ، وکذا علی الثانی ، لأنّ الزمان لا یخبر به عن الجنه إلا أن یقدّر مضاف ، أی فإذا حضور الأسد ، ویصحّ علی الثالث أی فبالحضره الأسد.

فإن قلت : فإذا القتال صحّت خبریّتها عند غیر الأخفش والکوفیّین ، وتقول : خرجت فإذا زید جالس أو جالسا ، فالرفع علی الخبریّه ، وإذا نصب به ، والنصب علی الحالیه ، والخبر إذا قلنا : إنّها مکان ، وإلا فهو محذوف ، فإن قلت : الجالس أو القائم امتنع النصب لامتناع کون الحال معرفه.

مناظره زنبوریّه

وهذا هو الوجه الّذی أنکره سیبویه علی الکسائیّ لمّا سأله فی المجلس الّذی جمعها بین یدی خالد بن یحیی البرمکی (۱) فی مناظرتهما المشهوره بالزنبوریّه ، وهی قولهم : کنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعه من الزنبور ، فإذا هو هی ، أو فإذا هو إیّاها.

وکان من خبر ذلک أنّ سیبویه لمّا قدم علی البرمکه ، احتفل له یحیی ، وعزم علی الجمع بینه وبین الکسائیّ ، فجعل لذلک یوما ، فحضر سیبویه ، وأحضر الفرّاء خلف وغیرهما من جماعه الکسائیّ ، وکاده القوم کیدا ، وأوّل من تقدّم إلیه خلف فسأله ، فأجاب فیها ، فقال له أخطات ، ثمّ سأله ثانیه وثالثه ، وهو یقول له کلّما أجاب : أخطات ، وبدون ذلک ینحرف مزاج الشاب الغریب ، ویذهب فکر الفطن الأریب ، فلم یزد سیبویه إلی أن قال لخلف : هذا سوء أدب ، فأقبل إلیه الفرّاء مضمرا ما أظهره صاحبه ، مظهرا أنّه سینصف فیما یقول ، ویستعمل الأدب فیما یبدیه ، ویعیده ، فقال : إنّ فی هذا الرجل حدّه وعجله ، ولکن ما تقول فی کذا ، وسأله مسأله أخری ، فأجابه ، فقال : أعد النظر ، وهی کلمه تدانی کلمه صاحبه ، فأدرک سیبویه أنّ مقصودهما إقحامه ، وأن یرفعا درجه شیخهما الکسائیّ عن مناظرته ، فإن کانت الغلبه لهما ، قیل : غلبه غلاملاه ، وإلا فإن یغلبا فخیر عندهما من أن یغلب شیخهما ، فقال سیبویه : لست أکلّمکما ، أو یحضر صاحبکما ، یعنی الکسائیّ.

فحضر الکسائیّ ، فقال : تسألنی أو أسألک ، فقال له سیبویه : سل أنت ، فسأله عن هذا المثال الزنبوری ، فقال سیبویه : فإذا هو هی ، ولا یجوز النصب ، وسأله عن أمثال

۱- هو من البرامکه وهم أسره فارسیه من بلخ تولّی أبناؤها الوزاره فی عهد العباسیین. عظم شأنهم وقرّبوا الشعراء واشتهروا بالکرم. المنجد فی الأعلام ص ۱۱۸.

ذلك ، نحو : خرجت فإذا عبد الله القائم والقائم ، فقال : كلّ ذلك بالرفع ، ولا يجوز بالنصب ، فقال له الكسائىّ : العرب ترفع كلّ ذلك ، وتنصبه ، فقال يحيى : قد اختلفتما ، وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائىّ : هذه العرب ببابك ، قد سمع منهم أهل البلدين ، فيحضرون ، ويسألون ، فقال يحيى وولده جعفر : انصفت ، فأحضرا ، فوافقوا الكسائىّ ، واستكان سيبويه ، وأقبل الكسائىّ على يحيى ، فقال : أصلح الله الأمير ، إنّه وفد إليك من بلده مؤمّلا ، فإن رأيت أن لا تردّه خائبا ، فأمره له بعشره الآف درهم ، فخرج إلى فارس ، ويقال : كانت سبب علّته الّتى مات فيها ويقال : إنّ العرب رشوا على ذلك ، أو إنّهم علموا بمترله الكسائىّ عند الرشيد ، ويقال : إنّهم قالوا : القول قول الكسائىّ ، ولم ينطقوا بالنصب ، وإنّ سيبويه قال ليحيى : مرهم إن ينطقوا بذلك فإنّ ألسنتهم لا تطوّع به.

وهذه حكايه عجيبه وموعظه غريبه. وللأديب أبى الحسن حازم بن محمد بن حازم (١) قصيده طنّانه ، وهى من أفراد أدباء المغرب ، امتدح بها المنصور صاحب إفريقيّه أبا عبد الله محمد بن الأمير بن زكريّا يحيى بن عبد الواحد ، وضمنها مسائل من علم النحو ، ولعلّه أتى فيها على جميع أبوابه ، والموجود منها نحو ماتين وعشرين بيتا ، أجاد فيها نظم حكايه هذه الواقعه اللطيفه وأوّل القصيده [من البسيط] :

٩٤١ - الحمد لله معلى قدر من علما

وجاعل العقل فى سبل الهدى علما

ثمّ الصلاه على الهادى بسنّته

محمد خير مبعوث به اعتصما

ثمّ الدعا لأمير المومنين أبى

عبد الإله الّذى فاق الحبا كرما

خليفه خلقت أنوار عزّته

شمس الضحى ونداه بخلف الديما

سالت فواضله للمعتفى نعما

صالت نواصله بالمعتدى نقما

ومنها

مردى العداه بسهم من عزائمه

كأنّه كوكب للقذف قد رجما

أدام قول نعم حتّى إذا اطردت

نعماه من غير وعد لم يقل نعما

ومنها

يا أيّها الملك المنصور ملككَ قد

شبّ الزمان به من بعد ما هرما

۱- حازم بن محمد حسن بن محمد بن خلف بن حازم ، شيخ البلاغه والأدب ، وأوحد زمانه فى النحو واللغه وعلم البيان. صنف : سراج البلغاء فى البلاغه : كتابا فى القوافى. مولده سنه ۶۰۸ ومات سنه ۶۸۴ ، المصدر السابق ۱ / ۴۹۰.

فلو رأى من مضى أدنى مكارمكم

لم يذكروا بالندى معنى ولا هرما

إنّ الليإلى والأيام مذ خدمت

بالسعد ملكك اضحت أعبد أو أما

بذلت تقفيه من بيت ممتدح

أوردته مثلا فى رعيك الأمّما

وكلت بالدهر عينا غير غافله

من جود كفكّ تاسوا كلّ من كلما

ومنها

أمّا على إثر حمد الله ثمّ على

إثر الصلاه على من بلغ الحكما

وما تلا ذاك من وصل الدعا ومن

نشر الثناء على من أسبغ النعما

فاسمع لنظم بديع قد هدت فكرى

له مقاده ملك أجزل القسما

حديقه تبتهج الأحداق بهجتها

من نحوها ناسم للنحو قدنسما

فاسمع إلى القول فى طرق الكلام وما

علم اللسان به قد حدا ورسما

النحو علم بأحكام الكلام وما

من التعابير يعرو اللفظ والكلما (١)

وللكلام كمال فى حقيقته

فإن ترد حدّه فاسمعه منتظما

إنّ الكلام هو القول الّذى حصلت

به الإفاده لما ثمّ والتأما

ومنها فى باب المتعدّى لاثنين

فباب أعطى كسا منه ومنه سقا

كما تقول سقاك الله صوب سما (٢)

ومنه أولى وأتى مثل قولهم

أولاك ربى نعيم العيش والنعما

ومن المتعدّى إلى ثلاثه

قاس بالهمزه النقل ابن مسعده

فى باب ظنّ وفيها خالف القدما

من باب كان واخواتها

نقول ما زلت مفضالا وما برحت

منك السجايا توإلى الجود والكرما

من نواصب المضارع

أعدد لكيلا وكيلا ثم كى ولكى

وليس تمنع من نصب زياده ما

١- يعرو : يصيب.

٢- الصوب : المطر.

من باب إذا الفجائيه وهو مقصودنا هنا

والعرب قد تحذف الأخبار بعد إذا

إذا عنت فجأه الأمر الّذى دهما

وربّما نصبوا للحال بعد إذا

وربّما رفعوا من بعدها ربما

فان توالى ضميران اكتسى بهما

وجه الحقيقه من اشكاله غممّا

لذاك أعيت على الأفهام مسأله

أهدت إلى سيبويه الحتف والغممّا (١)

قد كانت العقرب العوجاء أحسبها

قدما أشد من الزنبور وقع حما

وفى الجواب عليها هل «إذا هو هى»

أو هل «إذا هو ايّاها» قد اختصما

وخطّأ ابن زياد وابن حمزه فى

ما قال فيهما أبا بشر وقد ظلما

وغاظ عمرا على فى حكومته

يا ليته لم يكن فى أمره حكما

وفجّع ابن زياد كلّ منتخب

من أهله إذ غدا منه يفيض دما

كفجعه ابن زياد كلّ منتخب

من أهله إذ غدا منه يفيض دما

فظلّ بالكرب مكظوما وقد كربت

بالنفس أنفاسه أن تبلع اكظما

قضت عليه بغير الحقّ طائفه

حتّى قضى هدرا ما بينهم هدما

من كلّ أجود حكما من سدوم قضى

عمرو بن عثمان ممّا قد قضى سدما

حساده فى الورى عمت فكلّهم

تلفيه منتقدا للقول منتقما

فما النهى ذمّما فيهم معارفها

ولا المعارف فى أهل النهى ذمّما

فأصبحت بعده الأنفاس كامنه

فى كلّ صدر كان قد كظّ أو كظما

وأبحت بعده الانقاس باكيه

فى كلّ طرس كدمع سحّ وانسجما (٢)

وليس يخلو امرئ من حاسد أضم

لولا التنافس فى الدنيا لما أضما

والغبن فى العلم أشجى محنه علمت

وأبرح الناس شجوا عالم هضما

١- الحتف : الهلاك ، الغمم : جمع الغمه بمعنى الغمّ.

٢- الانقاس : جمع النقس : المداد ، الطرس : الصحيفه.

قوله وربّما نصبوا ، أى ربّما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الخبريّه ، وقوله : ربما فى آخر البيت بالتخفيف توكيد لربّما فى أوّله بالتشديد ، وفى بعض النسخ وربّما رفعوا من بعدها ربما ، والمعنى أنّهم قد ينصبون ما بعد إذا قليلا ، يرفعونه كثيرا ، فيكون ربّما الأولى للتقليل ، والثانيه للتكثير ، والثالثه للتوكيد ، وغما فى آخر البيت الثالث من أبيات هذه المساله بفتح الغين المعجمه كنايه عن الاشكال والخفا ، وغممّا فى آخر البيت الرابع بضمّها جمع غمّه.

وابن زياد : هو الفرّاء ، واسمه يحيى ، وابن حمزه : هو الكسائىّ ، واسمه على ، وأبو بشر : سيبويه ، واسمه عمرو ، وألف ظلما ضمير الاثنين ، إن بنيته للفاعل ، وللاطلاق إن بنيته للمفعول ، وعمرو وعلى الأوّلان : سيبويه والكسائىّ ، والآخران عمرو بن العاص وأمير المؤمنين على عليه السّلام وحكما الأوّل اسم ، والثانى فعل ، أو بالعكس ، دفعا للايطاء (1) ، وزياد الأوّل : والد الفرّاء ، والثانى : زياد بن أبيه ، وابنه المشار إليه ابن مرجانه لعنه الله المرسل فى قتله الحسين عليه السّلام ، وأضم كغضب وزنا ومعنى ، والوصف منه أضم كفرح.

تنبيهان : الأوّل : ما أجاب سيبويه سوال الكسائىّ ، وهو فإذا هو هى ، هو الحقّ ، وهو وجه الكلام مثل : (فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ) [الأعراف / ١٠٨] ، (فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ) [طه / ٢٠] ، وأمّا فإذا هو إيّاها إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن ، والنصب بلم والجرّ بلعلّ ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلّم به بعض العرب ، وحكى الرضىّ أنّ الكسائىّ قال : لا يجوز إلا إيّاها ، وكذلك حكاه الأندلسىّ فى شرح المفصّل ، والصواب ما حكيناه أوّلا من أنّه أجاز الوجهين ، فإنّ الكسائىّ لو أنكر الرفع فكان لسيبويه سبيل من تخطئته فى الحال بما ورد فى القرآن من الرفع ، وهو شائع فيه ، ولم ينقل ذلك ، فدلّ على أنّ الكسائىّ أجاز الرفع والنصب معا ، وقد ذكر فى توجيه النصب أمور :

أحدها : أنّ إذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز له أن ينصب المفعول ، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده ، قاله أبو بكر بن الخيّاط ، وهو خطأ ، لأنّ المعانى لا تنصب المفاعيل الصحيحه ، وإنّما تعمل فى الظروف والأحوال ، ولأنّها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر.

١- الإيطاء هو فى علم العروض ، تكرار القافيه لفظا ومعنى قبل سبعه أبيات أو عشره ، وهو عيب من عيوبها. إميل بديع يعقوب وميشال عاصى ، المعجم المفصّل فى اللغه والأدب المجلّد الأوّل ، الطبعه الأولى ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٧ م ، ص ٢٧٥.

الثانى : أنّ الأصل فإذا هو موجود إيّاها ، فحذف الخبر لدلاله الكلام عليه ، ومثل هذا : لئن ضربته لتضربنه السّيّد الشريف ، أى لتضربنه كائنا السّيّد الشريف أو موجود السّيّد الشريف ، فينصبون السّيّد الشريف باضمار كائن ونحوه ، فإذا حملت النصب فى إيّاها على هذا تخرج ، قاله محمد بن برىّ (١) ، ولا يخفى عليك بطلانه وبعده عن المقيس عليه.

الثالث : أنّ ضمير النصب استتر فى مكان ضمير الرفع ، قاله ابن مالك ، وقال ابن هشام : ويشهد له قراءه الحسن البصرى : إياك يعبد [الحمد / ٥] ، بالياء المثنّاه من تحت مبنيّا للمفعول ، ولكنّه لا يتأتّى فيما أجازوه من قولهم : فإذا عبد الله القائم بالنصب ، فينبغى أن يوجّه هذا على أنّه نعت مقطوع أو حال على زياده آل ، وليس ذلك ممّا ينقاس ، ومن جوّز تعريف الحال ، أو زعم أنّ إذا تعمل عمل وجدت ، وأنّها رفعت عبد الله بناء على أنّ الظرف يعمل ، وإن لم يعتمد فقد أخطأ ، لأنّ وجد ينصب الاسمين ، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفه قليل ، وهو قابل للتأويل.

الرابع : أنّه على اسقاط الخافض ، والأصل فإذا هوكها ، أى فإذا الزنبور كالعقرب ، والكوفيّون يجوّزون إدخال الكاف على الضمير ، وسيبويه يختصّ ذلك بالضروره ، فحذفت كاف التشبيه ، وانتصب الضمير على نزع الخافض ، وليس بشيء لما مرّ فى بابه.

الخامس : أنّه مفعول به ، والأصل فإذا هو يساويها أو يشبهها ، ثمّ حذف الفعل ، وانفصل الضمير ، وهذا الوجه لابن مالك أيضا ، ونظيره قراءه على عليه السّلام (لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَهٌ) [يوسف / ١۴] بالنصب أى نوجد ، أو نرى عصبه.

السادس : أنّه مفعول مطلق ، والأصل فإذا هو يلسع لسعتها ، ثمّ حذف الفعل كما تقول : ما زيد إلا شرب الإبل ، أى إلا يشرب شرب الإبل ، ثمّ حذف المضاف من لسعتها ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وانتصب لنيابته عن المنصوب ، وانفصل لفقد ما يتّصل به ، نقله الشلوبين فى حواشى المفصّل عن الأعلم ، وقال : هو أشبه ما وجّه به النصب.

السابع : أنّ إيّاها كنايه عن الجمله ، والتقدير فإذا هو لسعته كلسعتها ، فكنى عن الجمله بقوله : إيّاها ، وانتصاب إيّاها على الحال لكونها كنايه عن الجمله ، والجمله

١- عبد الله بن برىّ أبو محمد المقدسىّ المصرىّ النحوىّ اللغوىّ ، كان عالما بالنحو واللغه والشواهد ، وصنّف : اللباب فى الرّد على ابن الخشاب ، الرّد على الحريرى على درّه الغواص ، كانت ولادته سنه ۴٩٩ ه ، ومات سنه ۵٨٢. المصدر السابق ٢ / ٣۴.

نكره ، وإذا كانت كنايه عن النكره صارت فى حكم النكره ، كما صارت الهاء فى قوله : ربّه رجلا نكره فى المعنى ، لكونها كنايه عن نكره ، قاله بعض النّحويّين ، وضعفه ظاهر.

الثامن : أنّه منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف ، والأصل فإذا هو ثابت مثلها ، ثمّ حذف المضاف فانفصل الضمير ، وانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيابه ، كما قالوا : قضيه ولا أبا حسن لها ، على إضمار مثل ، قاله ابن الحاجب فى أماليه. قال ابن هشام : وهو وجه غريب ، أعنى انتصاب الضمير على الحال ، وهو مبنيّ على إجازه الخليل : له صوت صوت الحمار بالرفع صفه لصوت بتقدير مثل ، وأمّا سيبويه فقال : هذا قبيح ضعيف ، وممّن قال بالجواز ابن مالك ، قال : إذا كان المضاف إلى معرفه كلمه مثل ، جاز أن تخلفها المعرفه فى التنكير ، فتقول : مررت برجل زهير بالخفض صفه للنكره ، وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال.

[التنبيه] الثانى : يلزم إذا الفجائيه الفاء الداخله عليها ، واختلف فيها ، فقال المازنيّ وجماعه : هى زائده للتأكيد ، لأنّ إذا الفجائيه فيها معنى الاتباع ، ولذا وقعت فى جواب الشرط موقع الفاء. وقال مبرمان : هى عاطفه لجمله إذا ومدخولها على الجمله قبلها ، واختاره الشلوبين ، وأيّده أبو حيّان بوقوع ثمّ موقعها فى قوله تعالى : (إِذا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ) [الروم / ٢٠] وقال الزجاج : هى للسببيّه المحضه كفاء الجواب.

أم

صمديه

أم ترد للعطف متّصله ومنقطعه ، فالمتّصله المرتبط ما بعدها بما قبلها ، وتقع بعد همزه التسويه والاستفهام ، والمنقطعه ك- «بل» حرف تعريف ، وهى لغه حمير.

شرح

الثامنه «أم ترد» على وجهين :

أحدهما : أن تكون «للعطف» منقسمه إلى قسمين «متّصله ومنقطعه».

«فالمتّصله» هى «المرتبط ما بعدها بما قبلها» ، بحيث لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، لأنّهما مفردان تحقيقا أو تقديرا ، ونسبه الحكم عند المتكلّم إليها معا ، أو إلى أحدهما من غير تعيين ، ولذلك سمّيت متّصله.

قال الدمامينيّ : وعلى هذا فالاتّصال بين السابق واللاحق ، فاطلق عليها أنّها متّصله باعتبار متعاطفيها المتّصلين ، فتسميتها بذلك أنّما هو لأمر خارج عنها ، وبعضهم يقول : سمّيت متّصله ، لأنّها اتّصلت بالهمزه ، حتّى صارتا فى إفاده الاستفهام بمثابه كلمه واحده ، ألا ترى أنّها جميعا بمعنى أى ، فيكون باعتبار هذا المعنى فى تسميتها أولى من

الوجه الأوّل ، لأنّ الاتّصال على هذا الوجه راجع إليها نفسها لا إلى أمر خارج عنها ، لكن هذا أنّما يتأتّى فى المسبوقه بهمزه الاستفهام لا بهمزه التسويه ، فيرجّح الوجه الأوّل لشموله للنوعين.

وتسمّى أيضا معادله ، لمهادلتها الهمزه فى إفاده التسويه فيما إذا وقعت بعد همزه التسويه ، والاستفهام فيما إذا وقعت بعد همزه الاستفهام. «وتقع بعد همزه التسويه» وقد مرّ معناها نحو : (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) [المنافقون / ۶] ، «والاستفهام» نحو : أزيد عندك أم عمرو؟ وأ فى الدار زيد ، أم فى السوق؟ والمراد وقوعها بعدهما على سبيل التناوب ، لا معا كما هو الظاهر. والفرق بين الواقعه بعد همزه التسويه (۱) والواقعه بعد همزه الاستفهام من أربعه وجوه :

الأوّل والثانى : أنّ الواقعه بعد همزه التسويه لا تستحقّ جوابا ، لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأنّ الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ، لأنّه خبر ، وليست تلك كذلك ، لأنّ الاستفهام معها على حقيقته ، ويطلب له وبها التعيين لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو؟ قيل فى الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال : لا ولا نعم ، لعدم التعيين ولا تصديق ولا تكذيب مع وجود الاستفهام ، لأنّه إنشاء.

الثالث والرابع : أنّ الواقعه بعد همزه التسويه لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين كما مرّ ، واسميّتين كقوله [من الطويل] :

۹۴۲ - ولست أبالى بعد فقدى مالكا

أموتى ناء أم هو الآن واقع (۲)

ومختلفين ، نحو : (سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُونَ) [الأعراف / ۱۹۳] ، والأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغائب فيها كما مرّ ، وبين جملتين فى معنى المفردين ، وتكونان فعليتين كقوله [من البسيط] :

۹۴۳ - فقمت للطّيف مرتاعا فأرّقنى

فقلت أهى سرت أم عادنى حلم (۳)

وذلك على الأرجح فى هى من أنّها فاعل محذوف تفسّره سرت ، والتقدير : أهى ساريه أم عائد حلمها ، أى أىّ هذين هى ، واسميّتين كقوله [من الطويل] :

۱- بعد همزه التسويه سقط فى «ح».

۲- هو لمتمم بن نويره. اللغه : أبالى : المتكلّم من المبالات ، وهو الإكثرات بالشىء ، ناء : اسم فاعل من نأى بمعنى بعد.

۳- هو لزياد بن منقذ. اللغه : الطيف : الخيال الطائف فى المنام ، وأراد به هنا خيال المحبوبه المرئى فى النوم ، مرتاعا حال وهو اسم فاعل من الارتياع من الروع بمعنى الخوف ، سرت : سارت ليلا ، الحلم : رؤيا النوم.

۹۴۴ - لعمرک ما أدری وإن کنت داریا

شعیث ابن سهم أم شعیث ابن منقر (۱)

الأصل أشعیث بالهمزه فی أوّله ، والتنوین فی آخره ، فحذفهما للضروره ، والمعنی ما أدری أی النسبتین هو الصحیح.

ومختلفین ، نحو : (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخالِقُونَ) [الواقعه / ۵۹] ، وذلک علی الأرجح فی أنتم من کونه فاعلا، کأنّه قیل : أیّنا.

تنبیهات : الأوّل : صرّح ابن الحاجب وجماعه منهم ابن هشام بأنّه یجب فی المتّصله أن یلیها أحد الأمرین المطلوب تعیین أحدهما ، ویلی الهمزه المعادل الأخر ، لیفهم السامع من أوّل الأمر الشیء المطلوب تعیینه ، تقول : إذا استفهمت عن تعیین المبتدإ : أزید قائم أم عمرو؟ وإن شیءت : أزید أم عمرو قائم؟ والأوّل هو الأکثر ، وتقول إذا استفهمت عن تعیین الخبر : أقائم زید أم قاعد؟ وإن شئت أقائم أم قاعد زید.

وفی کتاب سیبویه ما نصّه هذا باب أم ، إذا کان الکلام بها بمترله أیّهما أو أیّهم ، وذلک قولک : أزید عندک أم عمرو؟ وأزیدا لقیت أم بشرا؟ ثمّ قال : واعلم أنّک إذا أردت هذا المعنی ، فتقدیم الاسم أحسن ، لأنّک لا تسأل عن اللقاء ، وإنّما تسأل عن أحد الاسمین فی هذه الحال ، فبدأت بالاسم ، لأنّک تقصد قصد أن تبیّن أی الاسمین ، وجعلت الاسم الأخیر عدیلا للأوّل ، فصار الّذی لا تسأل عنه بینهما ، ولو قلت : ألقیت زیدا أم عمرا؟ لکان جائزا حسنا ، هذا کلامه ، وهو نصّ فی أنّ التقدیم فی مثله أولویّ لا واجب ، کما قالوه.

ونصّ علی ذلک ابن عصفور فی المقرّب أیضا ، فقال : والأحسن توسّط الّذی لا یسأل عنه ، ویجوز تقدیمه ، ویجوز تأخیره ، وذکر ذلک الرضیّ أیضا ، فقال : إذا ولی المتّصله مفرد ، فالأولی أن یلی الهمزه قبلها مثل ما ولیها ، سواء لیکون أم مع الهمزه بتأویل أی ، والمفردان بعدهما بتأویل المضاف إلیه أی فیجوز نحو : أزید عندک أم عمرو ، بمعنی أیّهما عندک ، وأ فی السوق زید أم فی الدار؟ أی فی أیّ الموضعین هو ، وتجوز المخالفه بین ما ولیاهما ، نحو : أعندک زید أم عمرو؟ وأ زید عندک أم فی الدار؟ وأ لقیت زیدا أم عمرا؟ جوازا حسنا کما قال سیبویه ، لکن المعادله أحسن.

الثانی : قال الرضیّ : یجوز أن تأتی بعد سواء ونحوها بأو مجرّدا عن الهمزه ، نحو : سواء علی قمت أو قعدت ، ومنع ذلک الفارسیّ ، قال : لأنّه یکون المعنی سواء علی أحدهما ، ولا یجوز ذلک یعنی أن أو لأحد الشیئین أو الأشیاء ، والتسویه تقتضی شیئین فصاعدا ، فما

۱- هو للأسود بن یغیر.

تقضيه أو مناف لما تقتضيه التسويه ، وتبعه على ذلك ابن هشام فى المغنى ، فقال : لا يجوز العطف بعد همزه التسويه قياسا ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا ، والصواب الإتيان بأم ، قال : وفى الصحاح تقول : سواء على قمت أو قعدت ، وهو سهو ، وفى الكامل للهذلىّ (۱) أنّ ابن محيصن (۲) قرأ من طريق الزعفرانىّ (۳) : أولم تنذرهم [البقره / ۶] ، وهو من الشذوذ بمكان ، انتهى.

قال الرضىّ ، ردّا على الفارسىّ : ويردّ عليه أنّ معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء ، فيكون معنى سواء علىّ قمت أم قعدت ، سواء علىّ أيّهما فعلت ، أى الّذى فعلت لتجرّد أى عن معنى الاستفهام ، هذا أيضا ظاهر الفساد ، وإنّما لزمه ذلك فى أو وفى أم ، لأنّه جعل سواء خبرا مقدّما ، ما بعده مبتدأ ، والوجه أن يكون سواء خبر مبتدإ محذوف ، تقديره : الأمران سواء علىّ ، ثمّ بيّن الأمرين بقوله : أقمت أم قعدت ، والمعنى إن قمت وإن قعدت ، والجمله الاسميّه المتقدّمه دالّه على جزاء الشرط ، أى إن قمت أو قعدت فالأمران سواء علىّ ، انتهى.

وفى قوله : إنّ معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء مسامحه ، إذ هى موضوعه لعطف أحد الشيئين أو الأشياء مرادا به من حيث هو أحدهما أو أحدها وليس معناها نفس أحد الشيئين أو الأشياء.

وفى البديع قال سيبويه : إذا كان بعد سواء همزه الاستفهام ، فلا بدّ من أم ، اسمين كانا أو فعلين ، تقول : سواء علىّ أزيد فى الدار أم عمرو ، وسواء علىّ أقمت أم قعدت ، وإذا كان بعدها فعلان بغير ألف الاستفهام ، عطف الثانى بأو ، تقول : سواء علىّ قمت أو قعدت ، فتقديره إن قمت أو قعدت ، فهما علىّ سواء ، فعلى هذا سواء خبر مبتدإ محذوف ، أى الأمران سواء ، والجمله دالّه على جواب الشرط المقدّر ، انتهى. قال الدمامينىّ : بذلك تتبيّن صحّه قول الفقهاء ، وكان ابن هشام توهّم أنّ الهمزه لازمه بعد كلمه سواء فى أول جملتيها ، وليس كذلك ، انتهى.

ولا خلاف فى جواز (۴) العطف بأو بعد همزه الاستفهام قياسا ، ويكون الجواب عن الاستفهام بنعم أو بلا ، وذلك أنّه إذا قيل : أزيد عندك أو عمر؟ فالمعنى أحدهما عندك أم لا؟ وإن أجبت بالتعيين صحّ ، لأنّه جواب وزياده ، ويقال : الحسن أو الحسين أفضل أم ».

۱- الكامل فى القراءات الخمسين - لأبى القاسم يوسف بن على بن عباده الهذلىّ المغربىّ المتوفى سنه ۴۶۵ ه وهو مشتمل على خمسين قراءه. كشف الظنون ۲ / ۱۳۸۱.

۲- محمد بن عبد الرحمن بن محيصن أعلم قرّاء أهل مكه بالعربيه ، انفرد بحروف خالف فيها المصحف ، فترك الناس قراءته ، ولم يلحقوها بالقراءات المشهوره. الأعلام للزركلى ، ۶ / ۱۸۹.

۳- محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفرانىّ النحوىّ البصرىّ ، قرأ على الفارسىّ الكتاب ، بغيه الوعاه ۱ / ۲۶۸.

۴- سقط جواز فى «ح».

ابن الحنفيه؟ فعطف الأوّل بأو ، والثانى بأم ، ويجاب عندنا بقولك : أحدهما وعند الكيسانيه (۱) بابن الحنفيه ، ولا تجوز أن تجيب بقولك : الحسن ، أو بقولك : الحسين ، لأنّه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفيّه ، ولا من الحسين وابن الحنفيه ، وإنّما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفيّه ، فكأنّه قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفيّه.

الثالث : قد تحذف أم والمعطوف بها كقوله [من الطويل] :

۹۴۵ - دعانى إليها القلب إنّى لأمره

سميع فما أدرى أرشد طلابها (۲)

أى أم غىّ. قال ابن هشام : ولك أن تقول : لا حاجه إلى تقدير معادل فى البيت لصحّه قولك : هل طلالبها رشد ، وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل ، وقد يحذف المعطوف عليه بأم كقوله تعالى : (أَمَّنْ هُوَ قانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ) [الزمر / ۹] التقدير : الكافر خير أم هو قانت آناء الليل.

أجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها ، فقال فى قوله تعالى : (أَفَلا تُبْصِرُونَ* أَمْ) [الزخرف / ۵۲ و ۵۱] إنّ الوقف هنا وإنّ التقدير أم تبصرون ، ثمّ يبتدأ : (أَنَا خَيْرٌ) [الزخرف / ۵۲] ، وهذا باطل ، إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه ، وإنّما المعطوفه جمله أنا خير ، وأمّا قولهم : أتفعل هذا أم لا؟ فالحذف إنّما وقع بعد لا ، ولم يقع بعد العاطف ، وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا ، وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكأن الجمله هنا مذكوره لوجود ما يغنى عنها.

«والمنقطعه» هى الّتى لم يرتبط ما بعدها بما قبلها ، بل كلّ منهما مستقلّ بفائدته ، لأنّهما جملتان ليستا فى تقدير المفردين ، لذلك سمّيت منقطعه ، وقد تسمّى منفصله ، وهى ثلاثه أقسام :

مسبوقه بالخبر المحض ، نحو : (تَنْزِيلُ الْكِتابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ* أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ) [السجده / ۳ و ۲].

ومسبوقه بالهمزه لغير الاستفهام ، نحو : (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها) [الأعراف / ۱۹۵] ، إذ الهمزه فى ذلك للانكار ، فهى بمنزله النفى ، والمتّصله لا تقع بعده.

ومسبوقه باستفهام بغير الهمزه ، نحو : (هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَالنُّورُ) [الرعد / ۱۶].

ومعنى أم المنقطعه الإضراب «كبل» ، نحو قوله تعالى : (أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَ

۱- الكيسانيه : فرقه إسلاميّه منقرضه قالت بإمامه محمد بن الحنفيّه.

۲- وهو لأبى ذؤيب الهذلى ، اللغه : الرشد : خلاف الغىّ ، الطلاب : مصدر طالب بمعنى الطلب.

النُّورُ) [الرعد / ۱۶] ، أی بل هل ، لا یفارقها هذا المعنی عند الجمهور (۱) ، والأکثر اقتصارها مع ذلک استفهاما طلبیّا کقولهم : إنّها لأبل أم شاء ، التقدیر : بل أهی شاء ، ومعناه أنّک رأیت أشباحا من بعده ، فقلت : إنّها لأبل علی سبیل الجزم ، ثمّ حصل شکّ فی ذلک ، فقلت : أم شاء بقصد الإضراب ، واستئناف سؤال عن الشاء ، أو استفهاما إنکاریّا نحو : (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَکُمُ الْبَنُونَ) [الطور / ۳۹] ، أی بل أله البنات ، إذ لو قدّرت للإضراب المحض لزم المحال ، وهو الإخبار بنسبه البنات إلیه ، تعالی عن ذلک علوّا کبیرا ، وقد لا تقتضیه ألبتّه ، فیکون للاضراب وحده کما مرّ.

ونقل ابن الشجری عن جمیع البصریّین أنّ أم أبدا بمعنی بل والهمزه جمیعا ، وأنّ الکوفیّین خالفوهم فی ذلک ، قال : والّذی یظهر قولهم إذ المعنی فی نحو : (أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَکاءَ) [الرعد / ۱۶] ، لیس علی الاستفهام ، ولأنّه یلزم البصریّین دعوی التأکید فی نحو : (أَمْ هَلْ تَسْتَوِی الظُّلُماتُ وَالنُّورُ) [الرعد / ۱۶] ، (أَمَّا ذا کُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) [النمل / ۸۴] ، (أَمَّنْ هذَا الَّذِی هُوَ جُنْدٌ لَکُمْ) [الملک / ۲۰].

ووقع للدمامینیّ أنّه أجاب عن الثانی آخذا من کلام السعد التفتازانیّ فی حاشیه الکشّاف بأنّ أم الداخله علی الاستفهام لیست متّصله ولا منقطعه ، وردّه بعض الأئمه فقال له : إنّه لا سلف له فی ذلک ، وأنّ النحاه متّفقون علی أنّ أم لا تخرج عن القسمین ألبتّه.

تنبیهات : الأوّل : قضیه کلام المصنّف أنّ بل المنقطعه عاطفه أیضا ، وهو قول ابن جنیّ ، وبه جزم ابن هشام فی المغنی ، والجمهور علی أنّها حرف ابتداء ، وقد مرّ بیانه.

الثانی : قد ترد أم محتمله للاتّصال والانقطاع ، فمن ذلک قوله تعالی : (أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً فَلَنْ یُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَی اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ) [البقره / ۸۰] ، قال الزمخشریّ : یجوز فی أم أن یکون بمعنی أیّ الأمرین کأین علی سبیل التقدیر لحصول العلم بکون أحدهما ، ویجوز أن تکون منقطعه.

الثالث : ذکر أبو زید أنّ أم تقع زائده ، وخرج علیه قوله تعالی : (أَفَلا تُبْصِرُونَ* أَمْ أَنَا خَیْرٌ) [الزخرف / ۵۲ و ۵۱] ، قال : التقدیر أفلا تبصرون أنا خیر. قال ابن هشام : والزیاده ظاهره فی قول ساعد بن جؤیه (۲) [من البسیط] :

۹۴۶ - یا لیت شعری ولا منجی من الهرم

أم هل علی العیش بعد الشّیب من ندم (۳)

۱- عند الجمهور سقط فی «ح».

۲- شاعر هذلی من محضرمی الجاهلیه الإسلام.

۳- اللغه : المنجی : النجاه والخلاص ، الهرم : اقصی الکبر ، الشیب : بیاض الشعر.

والثانى : أن تكون «حرف تعريف» كأل ، «وهى لغه حمير» بكسر الحاء المهمله وسكون الميم وفتح الياء المثنّاه من تحت ، وبعدها راء مهمله ، أبو قبيله من اليمن ، وهو حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب ، واسم سبأ عبد شمس ، وسبأ لقب له ، وهو يجمع قبائل اليمن عامّه ، والظاهر أنّ المراد بالحمير هنا الجميع على سبيل التغليب ، ونقلت هذه اللغه عن طيّ أيضا ، وهو أبو قبيله أخرى من اليمن ، وهو طيّ بن أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. ووقع لبعض الأدباء الغرّ : وهذه اللغه لتميم ، وهو سهو محض فاحذره.

قال ابن مالك : لما كانت اللام تدغم فى أربعه عشر حرفا ، فيصير المعرّف بها كأنّه من المضاعف العين الّذى فاؤه همزه ، جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما ، لأنّ الميم لا تدغم إلا فى ميم ، انتهى. وأنشدوا على هذه اللغه [من المنسرخ] :

٩۴٧ - ذاك خليلى وذو يواصلنى

يرمى ورائى بامسهم وامسلمه (١)

وفى الحديث : ليس من امبرّ امصيام فى امسفر (٢) ، كذا رواه النصر بن تولب. وقال بعضهم : إنّ هذه اللغه مختصّه بالأسماء الّتى لا تدغم لام التعريف فى أوّلها ، نحو : غلام وكتاب ، بخلاف رجل وناس ولباس ، وحكى لنا بعض طلبه اليمن أنّه سمع فى بلادهم من يقول : خذ الرمح واركب امفرس ، ولعلّ ذلك لغه لبعضهم ، لا لجميعهم ، ألا ترى إلى البيت السابق ، وأنّها فى الحديث دخلت على نوعين ، انتهى.

قلت : وأقمت فى اليمن أربعه عشر شهرا ، فلم أر من يفرق بين الأسماء الّتى تدغم فى أوّلها لام التعريف وبين غيرها ، بل كلّهم يبدل اللام ميما فى جميع الأسماء فيقول : امرجل ، كما يقول : امغلام.

تنبيهات : الأوّل : قال الأندلسىّ وابن يعيش : الراويه فى البيت بالسهم بتشديد السين وإدغام اللام فيها وامسلمه بالميم الساكنه بعد الواو نقله عنهما فى الفتح القريب (٣) وأقرّه.

الثانى : قال الأزهرىّ : الوجه أن لا تثبت الألف فى الكتابه : لأنّها ميم جعلت كالالف واللام ، ونقله عنه فى الفتح أيضا ، وفيه مخالفه لظاهر كلامهم.

١- البيت لبجير بن غنمه الطائى ، وهو جاهلىّ مقلّ. اللغه : بأمسهم : أراد بالسهم ، وامسلمه : أراد السلمه ، الواحده من السلم ، وهى الحجاره الصلبه.

٢- صحيح البخارى ٣ / ٨١ رقم ٢٠٢.

٣- الفتح القريب فى حواشى مغنى اللبيب ، شرح للشيخ جلال الدين عبد الرحمن السيوطىّ على شواهد المغنى. كشف الظنون / ١٧٥٣.

الثالث : ذكر ابن الحاجب فى الشافيه أنّ هذه اللغه ضعيفه ، وتعقبه بعض الأئمه ، فقال قد تكلّم بها سيد الفصحاء ، فالحكم عليها بالضعف لا يوافق عليه.

أمّا

صمديه

أمّا بالفتح والتّشديد ، حرف تفصيل غالبا ، وفيها معنى الشّرط للزوم الفاء ، والتزم حذف شرطها ، وعوّض بينهما عن فعلها جزء ممّا فى حيّزها ، وفيه أقوال ، وقد تفارق التفضيل ، كالواقعه فى أوائل الكتب.

شرح

التاسعه «أمّا بالفتح والتشديد» ، أى بفتح الهمزه وتشديد الميم ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، استثقالا للتضعيف ، كقول عمر بن أبى ربيعه [من الطويل] :

٩۴٨ - رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت

فيضحى وأيما بالعشيّ فيخصر (١)

وهى «حرف تفصيل غالبا» ، لا اسم على ما يتوهّم من تفسيرها بمهما يكن من شىء ، وكونها للتفصيل يدلّ عليه استقراء مواردها وعطف مثلها عليها قال تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ما ذا أَرادَ اللهُ بِهذا مَثَلاً) [البقره / ٢۶] ، (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ* وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ) [الضحى / ١٠ و ٩].

قد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الأخر ، بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم الآخر ، فالأوّل نحو : (يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جاءَكُمْ بُرْهانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً* فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَهٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ) [النساء / ١٧۵ و ١٧۴] ، وقسيمه فى المعنى وأمّا الّذين كفروا به فلهم كذا وكذا.

والثانى نحو : (هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَهِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ) [آل عمران / ٧] ، وقسيمه فى المعنى ، وأمّا غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربّهم بدليل قوله تعالى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا) [آل عمران / ٧] ، أى كلّ من المتشابه والمحكم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، فكأنّه قيل : وأمّا الراسخون فى العلم فيقولون.

١- اللغه : عارضت : غدت فى عرض السماء ، يضحى : يبرز للشمس ، يخصر : يبرد ، والبيت كنايه عن مواصله السفر فى النهار وفى العشى.

«وفيها» أى فى مفهوم أمّا «معنى الشرط للزوم الفاء» بعدها كما مرّ ، ولا جائز أن تكون الفاء للعطف لدخولها على الخبر ، ولا يعطف الخبر على مبتدائه ولا زائده ، إذ لا يصحّ الاستغناء عنها ، فتعيّن أنّها فاء الجزاء. وقال أبو حيّان : هذه الفاء جاءت فى اللفظ خارجه عن قياسها ، لأنّها لم تجئ رابطه بين جملتين ولا عاطفه مفردا على مثله ، والتعليل بكون أمّا فى معنى الشرط ليس بجيّد ، لأنّ معنى أمّا كما قالوا مهما يكن من شىء ، وجواب مهما يكن من شىء لا يلزم فيه الفاء ، إذا كان صالحا لأداه الشرط ، والفاء لازمه بعد أمّا ، سواء كان ما دخلت عليه صالحا لها أم لم يكن ، ألا ترى أنّه يقال : مهما يكن من شىء لم أبال به ، ويمتنع ذلك فى أمّا ، ويجب ذكر الفاء ، فدلّ على لزوم الفاء ليس لأجل ذلك ، انتهى.

وقد تحذف الفاء للضروره كقوله [من الطويل] :

٩۴٩ - فأمّا القتال لا قتال لديكم

ولكنّ سيرا فى عراض المواكب (١)

ويجوز حذفها فى سعه الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ) [آل عمران / ١٠۶] ، الأصل فيقال : لهم أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ، وربّ شىء يصحّ تبعا ، ولا يصحّ استقلالا ، هذا قول الجمهور ، قال ابن هشام : وزعم بعض المتأخّرين أنّ فاء جواب أمّا لا تحذف فى غير الضروره أصلا ، وأنّ الجواب فى الآيه : (فَذُوقُوا الْعَذابَ) [آل عمران / ١٠۶] ، والأصل فيقال لهم : ذوقوا ، فحذف القول ، وانتقلت الفاء للمقول ، وإنّ ما بينهما اعتراض ، وكذا قال فى الآيه الجاثيه : (أَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آياتِى تُتْلى عَلَيْكُمْ) [الجاثيه / ٣١] ، قال : أصله فيقال : ألم تكن آياتى ، ثمّ حذف القول ، وتأخّرت الفاء عن الهمزه.

تنبيه : لم يذكر المصنّف معنى التوكيد لأمّا ، وقلّ من ذكره ، وقد أثبته جماعه من المتأخّرين ، وأحسن من قرّره الزمخشرىّ ، فإنّه قال : فائده أمّا فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنّه لا محاله ذاهب ، وأنّه بصدد الذهاب ، وأنّه منه عزيمه ، قلت : أمّا زيد فذاهب ، ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شىء فزيد ذاهب ، هذا التفسير مدلّ بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنّه فى معنى الشرط ، انتهى.

١- هو للحارث بن خالد المخزومى ، اللغه : العراض : جمع عرض بمعنى الناحيه ، المواكب : جمع موكب ، بمعنى الجماعه ركبانا أو مشاه.

أمّا كونه فی معنی الشرط فظاهر ، وأمّا وجه التوكيد فإنّه بمترله التعليق بوجود شیء ما ، لأنّ معنی مهما يكن من شیء أن يقع هذا أو ذاك إلی ما لا يحصی ، وما دامت الدنيا باقيه ، فلا بدّ من وقوع شیء فيها ، فيكون المعنی أنّ ذهاب زيد ثابت ألبتّه وعلی كلّ حال. قال الرضیّ : وليس مراد سيبويه من تفسير أمّا بمهما أنّها بمعناها ، وكيف وأمّا حرف ، ومهما اسم ، بل قصده إلی معنی البحت ، وأمّا بمعنی أنّ ، وأصل أمّا زيد فقائم ، أمّا يكن من شیء فزيد قائم ، أی إن يقع شیء فی الدنيا يقع قيام زيد ، انتهی.

والتزموا حذف فعل أمّا الّذی هو الشرط لجريه علی طريقه واحده ، وهو يكن أو نحوه ، كما التزموا حذف متعلّق الظرف إذا وقع خبرا مثلا ، وللتنبيه علی أنّ المقصود بأمّا حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل.

«وعوّض» ما «بينهما» أی بين أمّا والفاء اللازمه لما بعدها «عن فعلها» المحذوف لزوما «جزء ممّا فی حيّزها» ، أی حيّز أمّا كراهه دخول حرف الشرط علی فاء الجواب ، ونبّه بقوله : جزء علی أنّه لا يعوّض أكثر من واحد لارتفاع الاستكراه بواحد.

«وفيه» أی فی الجزء والمذكور «أقوال» ثلاثه.

أحدها : أنّه جزء من جزائها الواقع بعد الفاء ، وهو إمّا مبتدأ نحو : أمّا زيد فمنطلق ، وإمّا معمول لما وقع بعد الفاء ، سواء كان ما بعدها ما يمنع التقديم مع قطع النظر عن الفاء ، نحو : أمّا زيدا فإنّی ضارب أو لم يكن ، نحو : أمّا يوم الجمعه فزيد منطلق ، وذلك لأنّ لأمّا خاصّه فی تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه ، وهذا القول عزاه بعضهم لسيبويه وليس بقوله ، وأنّما هو قول المبرّد وابن درستويه والفرّاء ، واختاره ابن الحاجب وابن مالك.

قال أبو حيان : قد رجع المبرّد عن هذا القول إلی قول سيبويه فيما حكاه ابن ولّاد (۱) عنه ، قال الزجاجّ : رجوعه مكتوب عندی بخطّه ، فإن قلت : هذا القول لا تشمله عباره المصنّف ، لأنّ ما وقع عوضا بين أمّا والفاء علی هذا القول جزء ممّا فی حيّز الجزاء لا ممّا فی حيّز أمّا نفسها ، قلت : ما فی حيّز الجزاء فی حيّز أمّا أيضا.

الثانی : أنّه معمول الفعل المحذوف مطلقا ، أی سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم ، أو لم يكن ، إذ العمل للمحذوف المقدّر فی محلّه ، ولا عمل لما بعد الفاء ، فلا أثر لكونه ممّا يمنع التقديم أولا ، فإذا قلت : أمّا زيد فمنطلق ، فالتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق ، وإذا قلت : أمّا يوم الجمعه فزيد منطلق ، فالتقدير مهما تذكر يوم الجمعه فزيد منطلق ، وردّ

۱- أحمد بن محمد بن ولاد النحوی ، كان بصيرا بالنحو أستاذا ، صنّف المقصور والممدود ، مات سنه ۳۳۲ ه. بغيه الوعاه ۱ / ۳۸۶.

بأنّه لو كان كذلك لجاز النصب فى الأوّل بتقدير يحصل أو يذكر بالبناء للفاعل ، والرفع فى الثانى بتقدير يحصل أو يذكر بالبناء للمفعول ، ولم يجز اتّفاقا.

وأمّا ما سمع من قول بعضهم : أمّا العبيد فذو عبيد ، وأمّا قريشا فإنّا أفضلها بالنصب فى الموضعين ، فقال سيبويه : هى لغه خبيثه قليله ، قال : ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف فى المعرّف ، إلا إذا كان غير معيّن ، ليكون فى موضع الحال كما فى الجماء الغفير ، وأمّا إذا أردت بالعبيد عبيدا معينه ، فلا يجوز فيه إلا الرفع ، كما فى قولك : أمّا البصره فلا بصره لك ، أمّا أبوك فلا أبا لك.

وما وقع لابن هشام فى المغنى من قوله : وفى ذلك دليل على أنّه لا يلزم أن يقدّر مهما يكن من شىء ، بل يقدّر غيره ممّا يليق بالمحلّ ، إذ التقدير هاهنا مهما ذكرت فليس بشىء ، لأنّ هذا المسموع الّذى استند إليه لغه خبيثه بنصّ سيبويه ، فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربيه ، هذا مع أنّها محتمله للتخريج على خلاف ما ادّعاه.

واستشكل الرضىّ مذهب سيبويه فى نصبه على الحال ، وقال : بل هو مفعول به لما بعد الفاء ، لأنّ معنى ذو عبيد أى تملكهم ، وذلك كما روى الكسائىّ أمّا قريشا فإنّا أفضلهم ، أى أغلبهم فى الفضل.

القول الثالث : أنّه لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم ، فهو جزء ممّا فى حيّز جزائها ، نحو : أمّا يوم الجمعه فأنا مسافر ، وإن كان نحو : أمّا اليوم فإنّى جالس ، فهو معمول للفعل المحذوف ، لأنّ أن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، هذا قول سيبويه والمازنىّ والجمهور.

وردّ بأنّ الفاء للجزاء ، وهى مانعه من عمل ما بعدها فى ما قبلها ، فالباب كلّه من هذا القبيل ، فلا معنى للتفضيل ، ولا يخفى أنّهم لا يخالفون فى أنّ ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، لكنّهم أجازوه مع الفاء هنا دون غيرها من الموانع لما قاله سيبويه : إنّ ما جاز عمله بعد حذف أمّا والفاعل فيما قبل وإلا فلا ، ألا ترى أنّك لو حذفت أمّا والفاء فى قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ) [الضحى / ٩] ، وقلت : اليتيم فلا تقهر ، لكان جائزا بخلاف نحو : أمّا زيدا فإنّى ضارب ، إذ لو حذفت أمّا والفاء وقلت : زيدا أنّى ضارب لم يجز ، لأنّه لا يجوز تقديم معمول خبر أنّ عليها ، وكذا لا يجوز أمّا درهما فعندى عشرون ، إذ المميّز لا يعمل فيما قبله.

قال ابن الحاجب : والصحيح من هذه الأقوال الثلاثه هو الأوّل ، وهو أنّ الواقع بعد أمّا والفاء جزء من الجمله الواقعه بعد الفاء ، قدّم عليها لغرض العوضيّه ، وذلك لأنّ وضعها لتفضيل الأنواع ، وما ذكر بعدها أحد الأنواع المتعدّده ، وذكره باعتبار ما

يتعلّق به من الجمله الواقعه بعد الفاء ، والغرض من التقديم الدلاله على أنّه هو النوع المراد تفضيل جنسه ، وكان قياسه أن يقع مرفوعا على الابتداء ، لأنّ الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء ، لكنّهم خالفوا الابتداء إيذانا من أوّل الأمر بأنّ تفصيله باعتبار الصفه الّتى هو عليها فى الجمله الواقعه بعد الفاء من كونه مفعولا به أو ظرفا أو مصدرا أو غير ذلك ، ألا ترى أنّك تفرق بين يوم الجمعه من قولك : يوم الجمعه ضربت فيه ، وقولك : ضربت فى يوم الجمعه ، وإن كان فى الموضعين مضروبا فيه ، إلا أنّه ذكر فى الأوّل ليدلّ على أنّه حكم عليه ، ولمّا كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم أنّ الضرب واقع فيه ، وفى الثانى ذكر ليدلّ على أنّه الذى وقع الضرب فيه من أوّل الأمر.

فلمّا كان كذلك قصد أن يكون الواقع بعد أمّا من أوّل الأمر على حسب ما هو عليه فى جملته ، ولزم أن يكون على معناه وإعرابه الّذى كان له ، وبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقا ، أو بشرط أن لا يكون هناك مانع ، وتبيّن وجه ما قيل : إنّ لأمّا خاصّه فى تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه ، وحاصله التنبيه على أنّ الواقع بعدها هو المقصود بالتفضيل والتخصيص من بين ما فى الجمله الواقعه بعد الفاء.

تنبيه : قد يقع بعد أمّا جمله شرطيّه بعدها جواب مقرون بالفاء كقوله تعالى : (فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ* فَرَوْحٌ وَرَيْحانٌ) [الواقعه / ٨٩ و ٨٨] ، واختلف فى هذا الجواب لأىّ الأداتين هو ، قال أبو حيان : الصحيح أنّه جواب أمّا ، وأداه الشرط جوابها محذوف لدلاله جواب أمّا عليه ، ولذلك لزم أن يكون فعل الشرط بعد إن ماضيا ، ولا يلزم مضيّه إلا عند حذف الجواب ، كأنّه قيل : مهما يكن من شىء فروح ، إن كان من المقرّبين ، فالفاء جواب الشرط الذى تقدّم ، وجواب إن محذوف ، وهذا مذهب سيبويه.

قال الرضىّ : والدليل على أنّه ليس جواب إن عدم جواز أمّا إن جئتنى أكرمك بالجزم ، ووجوب أمّا إن جئتنى فأكرمك ، مع أنّ نحو : إن ضربتنى أكرمك بالجزم أكثر من نحو : إن ضربتنى فاكرمك ، انتهى.

وزعم الأخفش أنّ الجواب المذكور لأمّا وإن معا ، فالأصل عنده مهما يكن من شىء فإن كان من المقرّبين فروح ، ثمّ أنيب أمّا مناب مهما والفعل الذى بعدها ، فصار أمّا إن كان من المقرّبين فروح ، ثمّ قدّمت إن والفعل الّذى بعدها على الفاء ، فصار أمّا إن كان من المقرّبين ، فالتقت الفاءان ، فأغنت إحدهما عن الأخرى فصار فروح ، وقال أبو حيان : كلّها تقادير عجيبه ، ومع ذلك هى باطله.

وقد أبطل أبو على ظاهر كلام الأخفش بأنّا لم نجد ألفا تكون جوابا لشيئين ، وتأوّل كلامه بأنّها لما كانت لأحدهما ، وأغنت عن الثانى ، صارت كأنّهما جواب

شرطين ، قال : واضطرب قول أبى على ، فمرّه قال : لا يفصل بين أمّا والفاء إلا بمفرد ، فالجواب المذكور لإن ، وجواب أمّا محذوف ، وهذا لا يصحّ ، لأنّه متى اجتمع طالبا جواب ، كان الجواب للأوّل منهما ، ومرّه قال بقول سيبويه ، وقال : الجمله إذا لم تستقلّ صارت بمترله مفرد ، قال : وهذا هو الصحيح. فإذن فى المساله ثلاثه مذاهب : مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش ، مذهب أبى على فى أحد قوليه.

«وقد تفارق» أمّا «التفضيل» فتأتى مجرّده عنه ، فتكون للاستئناف ، وهذا غير الغائب الّذى فهم من قوله : إنّها حرف تفضيل غالبا «كأمّا الواقعه فى أوائل الكتب» والخطب ، وهى المفصول بينها وبين فائها ب بعد مقطوعا عن الإضافه غالبا ، نحو : أمّا بعد فكذا ، واختلف فى أوّل من قالها ، فقيل : داود على نبينا وآله وعليه السّلام ، وقيل : يعرب بن قحطان ، وقيل : قس بن ساعده ، وقيل : سحبان بن وائل ، وهو المشهور ، وهو القائل [من الطويل] :

٩٥٠ - لقد علم الحىّ اليمانون أنّنى

إذا قلت أمّا بعد إنّى خطيبها

قال الرضىّ : وقد التزم بعضهم لزوم التفضيل فى أمّا وجواز السكوت على قولك : أمّا زيد فقائم ، يدفع دعوى لزوم التفضيل ، وفى حواشى التسهيل لابن هشام : والظاهر أنّ أمّا زيد فقائم ، لا يقال إلا إذا وقع تردّد فى شخصين نسباهما أو أحدهما إلى ذلك ، فهى على هذا التفضيل أى ، وأمّا غيره فليس كذلك ، وهذا مقتضى إطلاق المصنّف ، يعنى ابن مالك وغيره أنّها للتفضيل ، نعم الذى هو غير لازم التكرار ، انتهى.

والحق ما ذهب إليه المصنّف ، وعليه جماعه من المحقّقين ، أنّها للتفضيل غالبا ، وقد تفارقه ، إذ لا معنى لتقدير تكرارها مع أمّا الواقعه فى أوائل الكتب.

تنبيه : قد تحذف أمّا لكثره الاستعمال ، نحو قوله تعالى : (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ* وَثِيابَكَ فَطَهِّرْ* وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) [المدّثر / ۴ و ۳ و ۲] ، (هذا فَلْيَذُوقُوهُ) [ص / ۵۷] ، (فَبِذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) [يونس / ۵۸]. وإنّما يطّرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا ، وما قبلها منصوبا به أو بمفسّر به ، فلا يقال : زيدا فضربت ، ولا زيدا فضربته ، بتقدير أمّا ، وأمّا قولك : وزيد فوجد ، فالفاء زائده ، وإنّما جاز تقدير أمّا بالقيد المذكور ، لأنّ الأمر لإلزام الفعل لفاعله ، والنهى لإلزام ترك الفعل لفاعله ، فناسبا إلزام الفعل وتركه للمفعول ، وذلك بأن تقدّر أمّا قبل المنصوب ، وتدخل فائها على الأمر والنهى ، فإنّ ما قبل أمّا ملزوم لما بعدها ، قاله الرضىّ.

إمّا

صمديه

إمّا بالكسر والتشديد ، حرف عطف على المشهور ، وترد للتفصيل ، نحو : (إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ،) وللإبهام والشّكّ وللتّخيير والاباحه ، وإمّا لازمه قبل المعطوف عليه بها ، ولا تنفكّ عن الواو غالبا.

شرح

إمّا بالكسر والتشديد ، أى بكسر الهمزه وتشديد الميم وفتح همزتها لغه تميم وقيس وأسد ، وأنشد قطرب [من المتقارب] :

٩٥١ - سأحمل نفسى على آله

فإمّا عليها وإمّا لها (١)

بالفتح ، وقد تبدل مى مها الأولى ياء مع كسره الهمزه كقوله [من البسى ط] :

٩٥٢ - يا ليتما أمّنا شالت نعامتها

إيما إلى جنّه وإيما إلى النار (٢)

ومع فتحها كقول الآخر [من الطويل] :

٩٥٣ - تلقّحها أمّا شمال عريّه

وأمّا صبا جنح العشىّ هبوب (٣)

رواه الفرّاء بالياء وفتح الهمزه ، وهى مركّبه عند سيبويه من إن وما ، وقد تحذف ما كقوله [من الوافر] :

٩٥٤ - لقد كذبتك نفسك فأكذبنها

فإن جزعا وإن إجمال صبر (٤)

أى فإمّا جزعا وإمّا إجمال صبر. وقيل : هى بسيطه ، واختاره أبو حيان ، لأنّ الأصل البساطه لا التركيب ، ولا دليل فى البيت لجواز كون إن فيه شرطيّه ، والجواب محذوف ، والتقدير : وإن كنت ذا جزع فلا جزع ، وإن كنت ذا إجمال صبر فاجمل.

وهى «حرف عطف على» القول «المشهور» ، والمراد إمّا الثانيه فى نحو قولك : جاءنى إمّا زيد وإمّا عمرو ، وأنكر يونس والفارسىّ وابن كيسان كونها عاطفه ، ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفه غالبا ، ولا يدخل عاطف على عاطف ، قال : ولأنّ وقوعها بعد الواو مسبوغه بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها فى لا زيد ولا عمرو فيها ، ولا هذه غير عاطفه

بإجماع ، فلتكن إمّا كذلك بل أولى.

وفى شرح المفصّل لابن الحاجب إنّ مجموع قولنا : وإمّا هو العاطف فى جاء إمّا زيد وإمّا عمرو ، قال : ولا يبعد أن يكون صوره الحرف مستقلّه حرفا فى موضع وبعض حرف فى موضع آخر كيا مع أيا ، وعلى هذا فلا يرد شىء ممّا احتجوا به ، فتأمّل.

۱- هو للخنساء. اللغه : الآله : الحاله.

۲- البيت للأحوص أو لسعد بن قرط. اللغه : شالت : ارتفعت ، النعامه : باطن القدم.

۳- هو لأبى القمقام الأسدى. اللغه : الشمال : الريح الّتى تهب من ناحيه القطب. عريّه : بارده ، الصبا : ريح معروفه.

۴- هو لدريد بن الصمه.

وزعم بعضهم أنّ إمّا عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت إمّا على إمّا ، حكاه ابن الحاجب وجوّزه ، وقال : إنّه لا يبعد. قال ابن هشام : وعطف الحرف على الحرف غريب أى غير موجود ، وأورد عليه أيضا أنّ إمّا الأولى إذا لم تكن للعطف فكيف يصحّ عطف الثانيه عليها بالواو المفيده للجمع المستلزم لشركه المعطوف مع المعطوف عليه فى الحكم ، انتهى.

ولا خلاف فى أنّ إمّا الأولى غير عاطفه لاعتراضها بين العامل والمعمول فى نحو :

قام إمّا زيد وإمّا عمرو بين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر ، نحو : رأيت إمّا زيدا وإمّا عمرا ، وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى : (إِذا رَأَوْا ما يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذابَ وَإِمَّا السَّاعَهَ) [مريم / ٧٥] ، فإنّ ما بعد الأولى بدل ممّا قبلها ، وادّعى ابن عصفور الإجماع على أنّ إمّا الثانيه غير عاطفه أيضا كالأولى ، قال : وإنّما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه ، انتهى.

ولم يعدّها المصنّف فى باب العطف من حروفه. قال الجرجانىّ : عدّها من حروف العطف سهو ظاهر.

«وترد» إمّا «للتفضيل» ، نحو قوله تعالى : (إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً) [الإنسان / ٣] ، والظاهر أنّ انتصابها على الحال من الهاء فى هديناه ، والمعنى - والله أعلم - بيّنا له الطريق ، وأوضحناه ، فالحال مقدّره ، لأنّ المراد بالشكر العمل بما بيّن له ، وبالكفر عدم العمل به ، والعمل بذلك وعدمه ليس مقارنا للتبيين ، فاحتيج إلى الحكم بكون الحال مقدّره. قال الزمخشرىّ : ويجوز أن يكونا حالين من السبيل ، أى إمّا سبيلا شاكرا وإمّا سبيلا كفورا ، كقوله تعالى : (وَهَدَيْناهُ النَّجْدَيْنِ) [البلد / ١٠] ، فوصف السبيل بالشكر والكفر مجازا. وأجاز الكوفيّون كون إمّا هذه هى إن الشرطيّه وما الزائده. قال مكى (١) : لا يجيز البصريّون أن يلى الاسم أداه الشرط ، حتّى يكون بعدها فعل يفسّره ، نحو : (وَإِنِ امْرَأَهٌ خافَتْ) [النساء / ١٢٨] ، وردّ عليه ابن الشجرىّ بأنّ المضمر هنا كان بمتزله قوله [من البسيط] :

٩٥٥ - قد قيل ذلك إن حقّا وإن كذبا

... (٢)

وترد «للابهام» على السامع ، وهو الّذى يعبّرون عنه بالتشكيك ، كقوله تعالى : (وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ) [التوبه / ١٠٦] ، فإن الله

١- مكى بن أبى طالب صاحب الإعراب ولد سنه ٣٥٥ ه ، كان من أهل التبحّر فى علوم القرآن والعربيه ، صنف : إعراب القرآن ، الموجز فى القراءات ، الهدايه فى التفسير ، ومات سنه ٤٣٧ ه. بغيه الوعاه. ٢ / ٢٩٨.

٢- تمامه «فما اعتذارك عن شىء إذا قيلا» ، وهو للنعمان بن منذر.

تعالى عالم بحقيقه حالهم ، وما يؤول إليهم ، ولكن أنزل الكلام فى قالب لا يجزم السامع معه بأحد الأمرين معيّنا ، ولكنّه يشكّ ، والشكّ كقولك : جاءنى إمّا زيد وإمّا عمرو ، إذا لم تعلم الجائى منهما.

و «التخيير» كقوله تعالى : (إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً) [الكهف / ٨۶] ، فخيّر بين تعذيبهم بالقتل على كفرهم ، وبين اتّخاذ الحسن فيهم بإرشادهم وتعليمهم الشرائع ، ويجوز أن يكون المراد بالتعذيب القتل ، وباتّخاذ الحسن الأسر ، لأنّه بالنظر إلى القتل إحسان ، لما فيه من بقاء الحياه مدّه ، والأوّل أولى ، والمشهور أنّه لا بدّ للّتى للتخيير أن تكون واقعه بعد الطلب ، فيكون التقدير فى الآيه - والله أعلم - (قُلْنا يا ذَا الْقَرْنَيْنِ) افعل (إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ) [الكهف / ٨۶] ، فأن وصلتها بعد أمّا الأوّلى فى محلّ نصب على المفعوليّه بالفعل المحذوف ، وما بعد إمّا الثانيه معطوف على الأوّل ، أى إمّا تعذيبهم ، وإمّا اتّخاذ الحسن فيهم.

«والاباحه» ، نحو : تعلّم إمّا فقها وإمّا نحوا ، وجالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين. قال ابن هشام : ونازع فى ثبوت هذا المعنى ل- «إمّا» جماعه مع إثباتهم إيّاه ل - «أو».

تنبيهات : الأوّل : هذه المعانى الخمسه ترد ل- «أو» أيضا كما تقدّم إلا أنّ إمّا يبنى الكلام معها من أوّل الأمر على ما جيء به لأجله من شكّ وغيره ، ولذلك وجب تكرارها فى غير ندور ، و «أو» يفتتح الكلام معها على الجزم ، ثمّ يطرأ الشكّ أو غيره ، قاله فى المعنى.

وفيه بحث ، قال الرضىّ : مبنى الكلام مع إمّا على أحد الشيئين أو الأشياء ، وأمّا أو فإن تقدّم إمّا على المعطوف عليه نحو : جاءنى إمّا زيد أو عمرو ، فالكلام مبنىّ على ذلك ، وإن لم يتقدّم جاز أن يعرض للمتكلّم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه ، تقول مثلا : قام زيد قاطعا بقيامه ، ثمّ يعرض الشكّ أو يقصد الإبهام ، فتقول : أو عمرو ، ويجوز أن يكون شاكّا أو مبهما من أوّل الأمر ، وإن لم تأت بحرف دالّ عليه كما تقول مثلا: جاءنى القوم ، وأنت عازم من أوّل الأمر على الاستثناء بقولك : إلا زيدا ، انتهى.

وهو صريح فى عدم تعيين افتتاح الكلام مع أو على الجزم ، وقد يجاب بأنّ معنى افتتاح الكلام معها على الجزم أنّ ذلك بحسب الصوره الظاهره مع أنّه قد يكون فى الواقع كذلك ، وقد لا يكون ، ومعنى طروء الشكّ طروء الدالّ عليه لا أن يكون المتكلّم بها لا بدّ أن يكون جازما ثم يشكّ ، فتأمّله.

الثانى : التحقيق أنّ إمّا إنّما هى لأحد الشيئين أو الاشياء ، والمعانى المذكوره ليست مستفاده من نفس إمّا ، وإنّما يستفاد من غيرها باعتبار محلّ الكلام ، كما قالوا : ذلك فى

أو «وإمّا لازمه قبل المعطوف عليه بها» ، أى بإمّا العاطفه ، أى يلزم أن يكون قبل المعطوف عليه بها إمّا أخرى ، تقول : قام إمّا زيد وإمّا عمرو ، إيذانا من الأوّل الأمر بما بنى عليه الكلام من شكّ أو غيره ، وقد سمع ترك إمّا الأولى كقوله [من الطويل] :

٩٥٦ - تلمّ بدار قد تقادم عهدها

وإمّا بأموات ألمّ خيالها (١)

والفرّاء يقيسه ، فيجيز : زيد يقوم وإمّا يقعد ، ويجريها مجرى أو ، والبصريّون لا يجيزون فيها إلا التكرير ، وما سمع منها بغير تكرير فنادر ، ولا يقاس عليه.

«ولا تنفكّ» أمّا الثانيه «عن الواو غالبا» والمشهور أنّ هذه الواو زائده لتأكيد العطف ورفع الالتباس بغير العاطفه على المشهور من أنّ إمّا عاطفه ، وقد علمت أنّ منهم من ذهب إلى أنّها هى العاطفه. وقضيه كلام ابن الحاجب فى شرح المفصّل أنّها من نسخ الكلمه لا زائده ولا عاطفه ، ومن مجيئها بدون الواو فى غير الغالب قوله [من الرجزء المجزوء] :

٩٥٧ - لا تفسدوا آبالكم

أيما لنا أيما لكم (٢)

بفتح الهمزه وإبدال الميم ياء وقوله [من البسيط] :

٩٥٨ - ...

أيما إلى جنه أيما الى النار (٣)

وقد يستغنى عن إمّا الثانيه ب- «وإلا» ، نحو : إمّا أن تتكلّم بخير وإلا فاسكت ، وقول المثقب العبدى (٤) [من الوافر] :

٩٥٩ - فإمّا أن تكون أخى بصدق

فأعرف منك غثى من سمينى

وإلا فاطّرحنى واتّخذنى

عدوّا أتقيك وتتّقينى (٥)

وبأو كقوله [من الطويل] :

٩٦٠ - وقد شفّنى أن لا يزال يروعنى

خيالك إمّا طارقا أو مغاديا (۶)

تنبيه : ليس من أقسام إمّا الّتى فى قوله تعالى : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً) [مريم / ۲۶] بل هذه إن الشرطيّه ، وما الزائده ، ولذلك أكّد الفعل بالنون ، وجوابها قوله تعالى : (فَقُولِى إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمنِ صَوْماً) [مريم / ۲۶] وهو ظاهر.

۱- نسبت البيت لذى الرمه وللفرزدق. اللغه : ألّم به وعليه : أتاه فترل به وزاره.

۲- لم يسمّ قائله. اللغه : الآبال : جمع إبل.

۳- تقدم برقم ۹۵۲.

۴- هو العائذ بن محصن شاعر جاهلى من ربيعه ، اتصل بعمرو بن والنعمان بن منذر.

۵- اللغه : الغث : النحيف ، خلاف السمين ، أتّقى : من الاتقاء بمعنى الاجتناب.

۶- نسب البيت الى الأخطل. اللغه : شـفّنى : ضمّرنى وأرّقنى ، يروعنى : يفزعنى ، طارقا : من طرق : جاء ليلا ، مغاديا : ذاهبا أوّل النهار.

أىّ

صمديه

أىّ ، بالفتح والتّشديد ، ترد اسم شرط نحو : (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى ،) واسم استفهام ، نحو : أىّ الرّجلين قام ، ودالّه على معنى الكمال ، نحو : مررت برجل أىّ رجل ، ووصله لنداء ذى اللّام ، نحو : يا أيّها الرجل ، وموصوله ، ولا يعرب من الموصولات سواها ، نحو : أكرم أيّا اكرمك.

شرح

الحاديه عشر «أىّ بالفتح والتشديد» ، أى بفتح الهمزه وتشديد الياء ، ترد على خمسه أوجه :

أحدها : أن تكون «اسم شرط» ، نحو قوله تعالى : (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) [الإسراء / ١١٠] ، بدليل جزم تدعوا ، أو إدخال فاء الرابطه على الجمله الاسميه ، وهى الجواب ، وقول الشاعر [من الخفيف] :

٩٦١ - أىّ حين تلمّ بى تلق ما شئ

... ت من الخير فاتّخذنى خليلا (١)

والثانى : أن تكون اسم استفهام ، ويستفهم بها عمّا يميّز أحد الشيئين المتشاركين أو الأشياء المتشاركه فى أمر هو مضمون ما أضيفت إليه ، نحو : أىّ الرجلين قام ، فالاستفهام هنا عمّا يميّز أحد المتشاركين فى الرجليه. قال صاحب المفتاح : يقول القائل : عندى ثياب ، فتقول : أىّ الثياب ، فتطلب منها وصفا يميّزها عمّا يشاركها فى الثوبيّه ، انتهى.

وقد تخفّف ياء أىّ هذه كقوله [من الطويل] :

٩٦٢ - تنظّرت نصرا والسّماكين أيهما

علىّ من الغيث استهلّت مواطره (٢)

تنبيه : أىّ الشرطيّه والاستفهاميّه بمترله كلّ مع النكره وبمترله بعض مع المعرفه ، تقول : أىّ غلام أتى؟ وأىّ غلامين أتيا؟ وأىّ غلمان أتوا؟ وأىّ رجل تضرب أضربه ، وأىّ رجلين تضرب أضربهما ، وأىّ رجال تضرب أضربهم ، كما إذا صرّح بلفظ كلّ مضافا إلى النكره ، تقول : أىّ الغلامين أتى ، وأىّ الغلمان أتى ، وأىّ الرجلين تضرب أضربه ، وأىّ الرّجال تضرب أضربه ، كما تقول ذلك عند التصريح بلفظ بعض.

ويضافان إلى نكره بلا شرط ، نحو : أىّ رجل عندك؟ وأىّ رجل تضرب أضربه ، وإلى المعرفه بشرط إفهام تثنيه أو جمع أو قصد أجزاء أو تكريرها معطوفه بالواو ، نحو :

۱- لم یذکر قائله. اللغه : تلمّ بی : تأتینی.

۲- هو للفرزدق. اللغه : تنظّره : تـأمّله بعینه ، نصـر : هو نصـر بن سیّار ، السـماکین : تثنیه سـماک ، وهمـا نجمان نیران فی منازل القمر ، الغیث : المطر ، اسـتهلت : صـبّت ، المـواطر : جمـع مـاطره ، أی صـاحبه المطر ، وهی صـفه للسـحاب أی صـبّت سـحائبه المواطر.

أىّ الرجلين عندك؟ وأيّهما عندك؟ وأىّ الغلامين أو أيّهما جاءك فأكرمه ، وأىّ الرجال أو أيّهم عندك؟ وأىّ الرجال جاءك فأكرمه ، وأىّ زيد أحسن؟ أى أىّ أجزائه ، وأىّ زيد رأيت أعجبنى ، تقديره أىّ أجزاءه ، وأىّ زيد وأىّ عمرو جاءك؟ وأىّ بكر وأىّ خالد جاءك فأكرمه ، لأنّ المعنى حينئذ أيّهما جاءك ، كلّ ذلك يصحّ فيها معنى البعضيّه.

«و» الثالث : أن تكون «دالّه على معنى الكمال» ، فيقع صفه لنكره مذكوره غالبه ، ويلزم إضافتها لفظا ومعنى إلى ما يماثل موصوفها لفظا ومعنى ، «نحو : مررت برجل أىّ رجل». قال ابن المالك : أو معنى لا لفظا ، نحو : مررت برجل أىّ انسان ، قيل : وإنّما قاله بمحض القياس ، ولا يعلم له فيه سماع. قال الفارسىّ : إذا قلت : مررت برجل أىّ رجل ، فرجل الأوّل غير الثانى ، لأنّ الأوّل واحد ، والثانى جنس ، لأنّ أيّا بعض ما يضاف إليه ، انتهى.

ودلالتها على معنى الكمال باعتبار ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى مشتقّ من صفه يمكن المدح بها كقولك : مررت بفارس أىّ فارس ، فهى للكمال فى الفروسيّه ، والثناء على الموصف خاصّ بهذه الجهه ، وإن أضيفت إلى غير مشتقّ كما فى قولك : مررت برجل أىّ رجل ، فهى للكمال فى الرجوليّه والثناء على الموصوف بكلّ ما يمدح به الرجل.

وفى شرح الحاجبيّه لنجم الدين سعيد معنى قولك : مررت برجل أىّ رجل ، وصف الرجل بكمال الرجوليّه ، قيل : فيه معنى التعجّب ، لأنّ المتعجّب إنّما يتعجّب من شىء خارج عن حدّ أشكاله ، فإذا خرج عن حدّها فقد استبهم أمره ، فيؤتى بكلمه الإبهام ، ومعناه برجل قد انتهى فى كماله فى الرجوليّه إلى حدّ يجب أن يستفهم عنه لخفاء سببه ، قال : وعبارتهم فى تقرير معناه تدلّ على أنّ أيّا استفهاميّه ، لكن الاستفهام لا يجامع الوصف ، فالوجه أن يحمل على أنّها فى الأصل استفهاميّه ، لا أنّها الآن استفهاميّه ، واشترط أن تضاف إلى مثل المنعوت ، لأنّ المراد بها بيان كماله فى الخصله الدالّ هو عليها من الرجوليّه ونحوها ، فلا يجوز : جاء رجل أىّ عالم ، انتهى.

وإنّما لم يوصف بها المعرفه ، لأنّها لو أضيفت إلى معرفه كانت بعضا ممّا تضاف إليه ، وذلك لا يتصوّر فى الصفه ، وقد يحذف موصوفها النكره كقوله [من الطويل] :

٩٦٣ - إذا حارب الحجّاج أىّ منافق

... (١)

١- تمامه «علاه بسيف كلّما هزّ يقطع» ، وهو للفرزدق. اللغه : هزّ : حرّك.

أى منافقا أىّ منافق ، وهذا فى غايه الندور ، لأنّ المقصود بالوصف بأىّ التعظيم ، والحذف مناف لذلك.

وذكر ابن مالك أنّ أيّا عند دلالتها على الكمال تقع حالا بعد المعرفه ، كقوله [من الطويل] :

٩۶۴ - فأومأت إيماء خفيّا لحبتر

ولله عينا حبتر أيّما فتى (١)

أنشده بنصب أىّ على الحال. قال أبو حيّان : ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا ، وأنشدوا البيت برفع أيّما على الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير أىّ فتى هو. وأجاز الأخفش وقوعها نكره موصوفه قياسا على من وما ، نحو : مررت بأىّ ، والجمهور على منعه لعدم ورود السماع به.

«و» الرابع : أن تكون «وصله لنداء ذى اللام» ، نحو : يا أيّها الرجل ، وذلك أنّهم استكرهوا اجتماع أداتى تعريف ، وإن كان فى إحداهما من الفائده ما ليس فى الأخرى كما تقدّم ، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه ، فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم ، وفى الحقيقه ذلك المخصّص الّذى يزيل الإبهام ، ويعيّن الماهيه ، فوجدوا ذلك الاسم أيّا ، إذا قطع عن الإضافه ، واسم الاشاره ، حيث وضعا مبهمين مشروطا إزاله إبهامها ، إلا أنّ أيّا أجدر بهذا الغرض ، لأنّها أحوج إلى الوصف من اسم الإشاره ، لأنّها وضعت مبهمه ، وإنّما يزال إبهامها باسم بعدها بخلاف اسم الإشاره ، فإنّ إبهامه كما يزال بالوصف يزال بالإشاره الحسيّه أيضا ، فلهذا جاز يا هذا ، ولم يجز يا أىّ ، والتزموا بعدها هاء التنبيه تنبيها على أنّ المنادى الحقيقىّ ما بعدها.

قيل : وللتعويض عن مضافها المحذوف ، وحكمها الفتح عند أكثر العرب ، ويجوز ضمّها فى لغه بنى أسد (٢) وقرئ بالسبع : (يا أَيُّهَا السَّاحِرُ) [الزخرف / ۴٩] ، وقيل : إنّ هاء التنبيه فى يا أيّها الرجل ، ليست متّصله بأىّ ، بل منقوله من اسم الإشاره ، والأصل يا أيّهذا الرجل ، فأىّ منادى ، ليس بموصوف ، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان إبهامه وحذف ذا اكتفاء بها منها لدلاله الرجل عليها ، وعليه الكوفيّون.

وزعم الأخفش أنّ أيّا لا يكون وصله ، وأنّ هذه موصوله ، حذف صدر صلتها ، وهو العائد ، والمعنى يا من هو الرجل. قال ابن هشام : ويردّه أنّه ليس لنا عائد يجب حذفه ، ولا موصول التزم كون صلته جمله اسميّه ، وله أن يجيب عنها بأنّ ما فى قولهم : لا سيّما زيد بالرفع كذلك ، انتهى.

١- هو للراعى النميرىّ. اللغه : أومأت : أشرت باليد أو بالحاجب أو نحوهما.

٢- قبيله من ربيعه من عرب الشمال أو العدنانيون.

«و» الخامس : أن تكون «موصوله» ، وقد مرّ الكلام عليها فى باب الموصولات ، وأنّ ثعلب زعم أنّ أيّا لا تكون موصوله أصلا ، فليرجع إليه. «ولا يعرب من» أخواتها «الموصولات سواها» على اختلاف فى اللّذان واللّتان وذو الطائفه ، وإنّما أعربت دون أخواتها ، لأنّ شبهها بالحرف فى الافتقار معارض بلزومها الإضافه فى المعنى ، والإضافه من خواصّ الأسماء ، فبقيت على مقتضى الأصل فى الأسماء من الإعراب لسلامته من المعارض ، ولها أربع حالات.

إحداها : أن لا تضاف ، ولا يذكر صدر صلتها ، نحو : أكرم أيّا أكرمك.

الثانيه : أن تضاف ، ويذكر صدر صلتها ، نحو : يعجبنى أيّهم هو قائم.

الثالثه : أن لا تضاف ، ويذكر صدر صلتها ، نحو : يعجبنى أىّ هو قائم.

الرابعه : أن تضاف ، ولا يذكر صدر صلتها ، نحو : أعجبنى أيّهم قائم.

وهى فى ما عدا الحاله الرابعه معربه عند سيبويه وجمهور البصريّين ، ومبنيّه فى الحاله الرابعه عندهم ، وطائفه من البصريّين قالوا بإعرابها مطلقا ، وهو قضيه إطلاق المصنّف هنا ، لكن يأباه عدّها فى المبنيّات مع أخواتها ، فتأمّل. وقد أسلفنا الكلام على إعرابها وبنائها مستوفيا هنالك (۱).

تنبيه : لا تستعمل أىّ مقطوعه عن الإضافه لفظا ومعنى إلا فى النداء والحكايه ، يقال : جاءنى رجل ، فتقول : أىّ يا هذا ، وجاءنى رجلان ، فتقول ، أيّان ، وجاءنى رجال ، فتقول : أيّون ، وقطعها عن الإضافه فى غير هذين البابين أنّما هو بحسب اللفظ دون المعنى.

۱- حول أىّ فى الآيه الشريفه (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَهٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) هناك خلاف طويل بين النحاه ، وذهب سيبويه إلى أنّه مبنىّ على الضمّ لسقوط صدر الجمله الّتى هى صلته ، حتّى لو جىء به لأعرب. وبعض الكوفيّين يقرؤونها بالنصب «أيهم» وهى لغه جيّده (الكتاب ۱ / ۴۶۵). وابن مالك أيضا يقبل رأى سيبويه ويقول : أىّ كما وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف (شرح ابن عقيل ۱ / ۱۶۱) أى أعربت «أىّ» إذا لم تضف فى حاله حذف صدر الصله ، وإذا أضيفت وحذف ضمير صدر الصله بنيت. وقال الزّجّاج مستنكرا رأى سيبويه : ما تبيّن لى أنّ سيبويه غلط إلا فى موضعين ، هذا أحدهما ، فإنّه يسلم أنّها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت. ويقول الطبرسى فى مجمع البيان : إنّ الصله مثل المضاف إليه ، فكما أنّ المضاف إليه لمّا حذف بنى المضاف ، فكذلك لمّا حذف العائد من الصله إلى الموصول هنا بنى (ح ۵ و ۶ ص ۸۸). ويذهب الكسائى ويونس إلى أنّ الفعل معمل فى موضع (مِنْ كُلِّ شِيَعِهٍ) وكان أيّهم منقطعا من هذا الجمله ، وكانت جمله مستأنفه. وزعم بعض أنّ أيّا فى الآيه استفهاميّه ، وأنّها مبتدأ ، وأشدّ خبره ، ثمّ اختلفوا فى مفعول نترع ، فقال الخليل محذوف ، والتقدير لنترعنّ الّذين ، وقال يونس : المفعول الجمله ، وقال الكسائى والأخفش : المفعول كلّ شيعه. يبدو أنّه إذا قرئ «أيهم» بالنصب فهى بناء على أنّ أىّ معرب وهى كما قال سيبويه : لغه جيّده. وابن مالك أيضا يشير إلى إعرابها ، حيث يقول : وبعضهم أعرب مطلقا وفى ذا

الحذف أيّا غير أىّ يقتفى (شرح ابن عقيل ١ / ١٦٣) أى بعض النّحويّين أعرب «أيّا» مطلقا. وإذا قرئ (أَيُّهُمْ) بالضّمّ فالصحيح مذهب سيبويه ، ورأى سائر النحاه لا يناسب ترجمه الآيه وتفسيرها ، لأنّ أىّ فى موضع مفعول به.

بل

صمديه

بـل حرف عطف ، وتفيـد بعـد الإثبات صـرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف ، وبعـد النهى والنفى تقرير حكم الأوّل وإثبات ضدّه للثانى ، أو نقل حكمه إليه عند بعض.

شرح

الثـانيه عشـره «بـل» ، وهو «حرف عطف ، وتفيـد بعـد الإثبات» أى الإيجاب «صـرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف» ، نحو : قام زيد بل عمرو ، واضـرب زيدا بل عمرا ، فيصرف الحكم بالقيام ، والأمر بالضرب عن زيد إلى عمرو ، ويصير المعطوف عليه مسـكوتا عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، كأنّ المتكلّم قال : أحكم على الثانى ، ولا أتعرّض للأوّل ، لأنّه منفىّ عن الحكم عليه قطعا.

وفى كلام ابن الحاجب إنّها تقتضى فى نحو : جاءنى زيد بل عمرو عدم مجيء زيد قطعا ، أمّا إذا انضمّ إليها لا ، كجاءنى زيد لا بل عمرو ، فتفيد عدم مجيء زيد قطعا.

وتفيـد «بعـد النهى أو النفى تقرير حكم الأوّل» ، وهو المعطوف عليه «إثبات ضـدّه للثانى» ، وهو المعطوف ، نحو : ما جاءنى زيد لا ـ بـل عمرو ، ولا تضـرب زيـدا بل عمرا ، فتقرّر حكم النفى والنهى لزيـد مثبتا ضـدّه لعمرو ، كما لو قلت : ما جاءنى زيـد لكن عمرو ، ولا تضـرب زيـدا لكن عمرا ، فيسـتفاد تقرير عـدم مجيء زيد والنهى عن الضـرب له وإثبات المجيء له والأمر بالضـرب لعمرو ، هذا ما ذكره الجمهور ، وقال الرضـىّ : ظاهر كلام الأندلسىّ أنّ الأوّل مسكوت عنه كما فى الايجاب ، ثمّ استظهره ، وبه جزم المولى سعد الدين [التفتازانىّ].

«أو نقـل حكمـه» عطـف على تقرير الحكم الأـوّل ، أى تفيـد بعـد النفى أو النهى نقـل حكم الأـوّل «إليه» ، أى إلى الثـانى. «عند بعض» أى بعض النحاه ، وهو المبرّد ، وتبعه عبـد الوارث (۱) ، فأجاز مع موافقها للجمهور فيما تقـدّم أن تكون ناقله حكم متلوّها لتاليها ، كما إذا وقعت بعـد الإثبات ، فعلى قولها : يجوز ما زيـد قائما بل قاعدا بالنصب ، وما زيد قائما بل قاعد بالرفع ، ويختلف المعنى ، فمع النصب يكون القعود منفيّا على معنى بل ما هو قاعـدا ، ومع الرفع يكون مثبتا ، أى بل هو قاعـد. قال غير واحـد من الأئمه : وما أجازاه مخالف لاستعمال العرب.

۱- لعلّه أبو المكارم عبـد الوارث بن عبد المنعم ، عالم فى النحو واللغه والأدب ، أخذ عن أبى العلاء المعرّى. مغنى اللبيب ، ص ۱۵۲.

تنبيهات : الأوّل : صريح كلامه أنّ بل يعطف بها مطلقا ، سواء كانت بعد الإيجاب أو غيره ، وهو مذهب البصريّين ، منع ذلك الكوفيّون بعد غير النفى وشبهه. قال هشام (١) : محال ضربت زيدا بل إيّاك. قال أبو حيّان : وهذا من الكوفيّين مع كونهم أوسع من البصريّين فى اتّباع شواذّ العرب دليل على أنّه لم يسمع العطف بهما فى الإيجاب أو على قلّته ، ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا.

الثانى : قضيه إطلاقه أنّ بل تعطف الجمل كما تعطف المفردات ، والصحيح أنّ الداخله على الجمله حرف ابتداء لا عاطفه ، وأنّها لا تكون عاطفه ، إلا إذا تلاها مفرد ، ومعناها الإضراب مطلقا ، فإن تلاها جمله كان معنى الإضراب إمّا الإبطال نحو : (وَقالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمنُ وَلَداً سُبْحانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ) [الأنبياء / ٢٦] أى بل هم عباد ، ونحو : (أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جاءَهُمْ بِالْحَقِ) [المومنون / ٧٠] وإمّا الانتقال من غرض إلى آخر نحو : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى* وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى* بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَياةَ الدُّنْيا) [الأعلى / ١٤ و ١٥ و ١٦] ، ونحو : (وَلَدَيْنا كِتابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ* بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِنْ هذا) [المومنون / ٦٢ و ٦٣].

وذكر ابن مالك فى شرح كافيته أنّها لا تقع فى التنزيل إلا على هذا الوجه ، ووهمه فى ذلك جماعه بدليل ورودها للإبطال فى الآيتين السابقتين. قال الدمامينىّ : ومجمل هذا الكلام عند ابن مالك أنّها لا يقع بيقين فى القرآن إلا للتنبيه على انتفاء أمر واستئناف غيره ، فلا يتمّ توهيمه بتينك الآيتين الشريفتين ، إذ ليس الإضراب على وجه الإبطال متعيّنا فى شىء منهما لاحتمال أن يكون الإضراب فيهما عن القول لا عن القول المحكىّ ، ولا شكّ أن الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت ، لا يتطّرق إليه الإبطال بوجه ، فيكون الإضراب فيهما لمجرّد الانتقال من أمر إلى استئناف آخر ، انتهى. وسبقه إلى ذلك ابن الصائغ فى حاشيه المغنى.

الثالث : علم ممّا تقرّر أنّ بل تكون للاستدارك كالإضراب. قال ابن هشام فى المغنى : والنحويّون يقولون : بل حرف إضراب ، والصواب حرف استدارك وإضراب ، فإنّها بعد النفى والنهى بمتزله لكن سواء.

الرابع : تزاد لا قبل بل لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله [من الخفيف] :

٩٦٥ - وجهك البدر لا بل الشّمس لو لم

يقض للشمس كسفه أو أفول (٢)

١- لعلّه هشام بن معاويه الضرير أبو عبد الله النحوىّ الكوفىّ ، أحد أعيان أصحاب الكسائىّ ، صنّف : مختصر النحو ، الحدود ، القياش ، توفّى سنه ٢٠٩ ه ، بغيه الوعاه ٢ / ٣٢٨.

٢- لم يسمّ قائله. اللغه : الكسفه : فعله من الكسوف وهو التغيير إلى السواد ، الأفول : الغروب.

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى والنهى ، ومنعها ابن درستويه بعد النفى ، وزاد ابن العصفور النهى قالا : لأنّه لم يسمع ، وردّ بقوله [من البسيط] :

٩٦٦ - وما هجرتك لا بل زادنى شغفا

هجر وبعد تراخى لا إلى أجل (١)

وقوله [من الخفيف] :

٩٦٧ - لا تملّنّ طاعه الله لا بل

طاعه الله ما حييت استديما (٢)

قاله فى الهمع تبعا لابن هشام فى المغنى ، وما ذكره من أنّها زائده قبل بل لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب محلّ نظر.

وقد قال الرضىّ : إذا ضممت لا إلى بل بعد الإيجاب نحو : قام زيد لا بل عمرو ، واضرب زيدا لا بل عمرا ، فمعنى لا يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدّم لا إلى ما بعد بل ففى قولك : لا بل عمرو ، نفيت بلا القيام عن زيد ، وأثبتّه لعمرو ، ولو لم تجىء بلا لكان قيام فى حكم المسكوت عنه ، يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت ، وكذا فى اضرب زيدا لا بل عمرا ، أى لا تضرب زيدا ، بل اضرب عمرا ، ولو لا لا المذكوره لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد ، وأن لا يكون مع الأمر بضرب عمرو ، هذا كلامه ، وهو نصّ فى أنّ لا الواقعه قبل بل فيما ذكر ليست بزائده ، بل أتى بها لتأسيس معنى لم يكن قبل وجودها ، فالقول بزيادتها ليس بشىء ، ومن حاول التقصّى عن ذلك يحمل الزياده على معنى أنّها ليست للعطف فقد تمحّل.

حاشا

صمديه

حاشا ترد للاستثناء حرفا جارّا ، أو فعلا جامدا ، وفاعلها مستتر عائدا إلى مصدر ، يصاغ ممّا قبلها ، أو اسم فاعل ، أو بعض مفهوم ضمنا منه ، للتتريه ، نحو : حاشا لله ، وهل هى اسم بمعنى براءه ، أو فعل بمعنى برئت ، أو اسم فعل بمعنى أبرّأ ، خلاف.

شرح

الثالثه عشره «حاشا» ترد «للاستثناء حرفا جارّا» ، فيجرّ المستثنى بعدها كما مرّ فى بابه ، «أو فعلا» متعدّيا «جامدا» قاصرا على لفظ الماضى فلا يتصرّف بمضارع ولا أمر لتضمّنه معنى إلا ، فينتصب المستثنى بعده كما مرّ ، و «فاعلها» حينئذ ضمير مستتر عائد إلى مصدر يصاغ ممّا قبلها ، سواء كان ما قبلها فعلا ، نحو : قام القوم حاشا زيدا ، المعنى

١- لم يسمّ قائله. اللغه : هجر : ترك ، شغفا : مصدر شغف به وبحبّه بمعنى أحبّه وأولع به ، التراخى : زمان يسير.

٢- البيت مجهول القائل.

جانب هو ، أى قيامهم زيدا ، أو كلاما يتصيّد منه مصدر ، يمكن عود الضمير عليه ، نحو : القوم إخوتك حاشا زيدا ، المعنى : جانب هو ، أى انتسابهم إليك بالأخوّه زيدا ، فيفهم من ذلك أنّ زيدا ليس بأخ ، وهو المقصود بالاستثناء ، إذ لو كان أخا للمخاطب لم يتجاوز غيره بانتساب الأخوّه إليه ، وعباره المصنّف هذه أحسن من عباره غيره ، حيث قال : عائد إلى مصدر الفعل المتقدّم عليها لشمولها ، ولذلك أورد على تلك العباره أنّه لا يطّرد فيها ذلك لانتقاضه بما إذا فقد الفعل كالصوره الثانيه.

أو عائدا إلى «اسم فاعل مفهوم منه» أى ممّا قبلها ، سواء كان فعلا أو كلاما كما تقدّم ، فالمعنى على الأوّل فى نحو : قام القوم حاشا زيدا ، جانب القائم منهم زيدا ، وعلى الثانى فى نحو : القوم إخوتك حاشا زيدا ، جانب المنتسب إليك بالأخوّه زيدا ، فهذان قولان فى مرجع الضمير ، الأوّل للكوفيّين ، والثانى لسيبويه.

وردّ الأوّل بأنّ فيه تقدير ما لم يلفظ به قطّ ، وذهب جمهور البصريّين إلى أنّه عائد على البعض المفهوم من الكلّ السابق ، فلمعنى فى نحو : قام القوم حاشا زيدا ، جانب بعضهم زيدا ، واختاره ابن مالك فى متن التسهيل ، ونكل عنه فى شرحه ، وضعفه بأنّه يلزم من تقدير البعض أن يراد بالبعض من سوى المستثنى ، فيلزم إطلاق البعض على الكلّ إلا واحدا ، وهذا وإن صحّ ، فلا يحسن لقلّته فى الاستعمال ، ثمّ اختار مذهب الكوفيّين. وذهب الفرّاء إلى أنّ حاشا فعل لا فاعل له ك قلّما لما أشربته من معنى إلا ، قال أبو حيان : فيمكن القول فى خلا وعدا بذلك.

تنبيه : هذا الخلاف فى مرجع الضمير المذكور جاز فى الضمير الّذى هو فاعل عدا وخلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون ، وقد تقدّم الوعد فى باب الاستثناء بذكره هنا ، إذا ولى حاشا مجرور باللام نحو : حاشا لله ، فليست للاستثناء ، وخرجت عن كونها حرفا بالاجماع ، وإنّما هى تتريهيه ، وهل هى حينئذ اسم مصدر بمعنى براءه أى تتريها ، فتكون اسما مرادفا له ، تنتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمن قال : حاشا لله ، فكأنّه قال : تتريها لله ، أو فعل ماض بمعنى برئت ، والمعنى فى نحو : حاشا لله برئت لله أى لخوفه ومراقبته ، ومثل هذا التأويل لا يأتى فى نحو : (حاشَ لِلَّهِ ما هذا بَشَراً) [يوسف / ٣١] ، لأنّه مقام تعجّب لا تبرئه ، أو اسم فعل بمعنى أبرّأ ، فمعنى حاش لله ، أبرّأ لله كما تقدّم ، فيه «خلاف».

فالأوّل قول جماعه من المحقّقين ، منهم ابن مالك وابن هشام والرضىّ ، واستدلّوه عليه بجواز تنوينها كقراءه أبى سماك (١) : حاشا لله بالتنوين ، فهذا مثل قولهم سقيا لزيد

١- لم أجد ترجمه حياته.

ورعيا لخالد. قرأ ابن مسعود : حاش الله بالاضافه ، فهذا مثل : (سُبْحانَ اللهِ) [يوسف / ۱۰۸] و: (مَعاذَ اللهِ) [يوسف / ۲۳]. قال ابن هشام : وليستا جارّا ومجرورا ، كما توهّم ابن عطيه ، لأنّها إنّما تجرّ فى الاستثناء ، ولتنوينها فى القراءه الأخرى ، ولدخولها على اللام فى قراءه السبعه ، والجارّ لا يدخل على الجارّ ، انتهى.

وإنّما ترك التنوين فى قراءه الجماعه لبنائها من حيث اشبهت حاشا الحرفيه لفظا ومعنى ، لأنّ معنى الحرفيّه الاستثناء ومعنى التنزيهيه الإبعاد عن السوء ، وهما متقاربان ، وإنّما نوّنت فى تلك القراءه لإلغاء الشبه المذكور ، فهى معربه كما أنّ بنى تميم أعربوا حذام كذلك ، وزعم النبيلىّ (۱) ، أنّ حرفيّه حاشا لا تتوقّف على الاستثناء ، وردّ على ابن الحاجب تقييد حرفيّتها فى باب حرف الجرّ بقوله : وخلا وعدا وحاشا للاستثناء ، وزعم أنّه يقال : حاشا زيد أن يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول : على زيد أن تقوم ، وهو خلاف المشهور.

والثانى : قول المبرّد وابن جنىّ والكوفيّين ، لكنّهم قالوا : المعنى فى الآيه جانب يوسف عليه السّلام المعصيه لأجل الله تعالى ، ولم يقولوا : إنّها بمعنى برئت كما قال المصنّف والمعنيان مختلفان ، فتدبّر.

واستدلّوا على فعليّتها بإدخالهم إيّاها على الحرف وتصرّفهم فيها بالحذف ، قال ابن هشام وغيره : هذان الدليلان ينافيان الحرفيّه ، ولا يثبتان الفعليّه أى لأنّ الاسم يشارك الفعل فى كلّ منهما.

قال الرضىّ : استدلّ المبرّد على فعليّته بتصريفه ، نحو : حاشيت زيدا أحاشيه ، وما أحاشى من الأقوام من أحد ، وليس بقاطع ، لأنّه يجوز أن يكون مشتقّا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم : لو ليت ، أى قلت : لولا ، ولا ليت ، أى قلت : لا لا ، وسبّحت ، أى قلت : سبحان الله ، ولبّيت ، أى قلت : لبيك ، وهذا هو الظاهر ، لأنّ المشتقّ الّذى هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظه الّتى اشتقّ منها ، فالتسبيح قول سبحان الله ، والتسليم قول سلام عليك ، والبسمله قول بسم الله ، وكذا غيره ، ومعنى حاشيت زيدا ، قلت : حاشا زيد ، واستدلاله على فعليّته بالتصريف فيه ، والحذف نحو : حاش لله ليس بقوىّ ، لأنّ الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه ، نحو : سو أفعل فى سوف أفعل ، انتهى.

الثالث : قول لبعض النحويّين ، قال ابن هشام : وزعم بعضهم أنّها اسم فعل معناه أتبرّأ ، أو برئت ، وحامله على ذلك بناؤها ، ويرده إعرابها فى بعض اللغات ، انتهى.

۱- لم أجد ترجمه حياته.

وفيه نظر ، إذ لا يلزم من كون الكلمه مبنيّه كونها اسم فعل ، وقال ابن الحاجب : هى اسم فعل بمعنى برأ الله ، واللام زائده فى الفاعل كما فى : (هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ) [المؤمن / ٣۶].

تنبيه : فى حاشا التثريهيه ثلاث لغات : حاشا بإثبات الألفين ، وحشا بحذف الأولى ، وحاش بحذف الثانيه ، وهو الغالب. قال المرادىّ : وزاد فى التسهيل حاش باسكان الشين. وقد قرئ بالأربع فى : (حاشَ لِلَّهِ ،) قرأ أبو عمرو : حاشا ، وقرأ باقى السبعه : (حاشَ لِلَّهِ ،) بحذفها ، وقرأ بعضهم : حاشا لله بحذف الأولى ، وقرأ الحسن : (حاشَ لِلَّهِ ،) وفيه جمع بين ساكنين على غير حدّه. وظاهر كلام ابن مالك فى الألفيه أن اللغات الثلاث فى حاشا الاستثنائيه (١) ، وقال غيره : إنّ حاشا لم يستثن بها.

حتّى

صمديه

حتّى : ترد عاطفه لجزء أقوى أو أضعف ، بمهله ذهنيّه ، وتختصّ بالظاهر عند بعض. وحرف ابتداء فتدخل على الجمل ، وترد جارّه فتختصّ بالظاهر ، خلافا للمبرّد ، وقد ينتصب بعدها المضارع بأن مضمره لا بها ، خلافا للكوفيين.

شرح

الرابعه عشره «حتّى ترد» على ثلاث أوجه :

أحدها : أن تكون «عاطفه لجزء» من المعطوف عليه ، أو لما هو كجزئه ، فالأوّل نحو : أكلت السمكه حتّى رأسها ، والثانى نحو : أعجبتنى الجاريه حتّى كلامها ، لأنّ كلامها ليس جزء منها ، لكن لمّا كانت محلّ له نزّلت مترله الجزء ، فإن عطفت ما يوهم أنّه ليس بجزء أوّل به وجوبا كقوله [من الكامل] :

٩۶٨ - ألقى الصّحيفه كى يخفّف رحله

والزّاد حتّى نعله ألقاها (٢)

فى روايه من نصب نعله بالعطف على الصحيفه والزاد على تأويل ألقى ما يثقّله حتّى نعله ، فنعله بعض ما يثقّله.

قال ابن هشام : والذى يضبط ذلك أنّها تدخل حيث ى صحّ دخول الاستثناء ، ويمتنع ، ولهذا لا يصحّ : ضربت الرجلين إلا أفضلهما ، انتهى. قيل : يرد عليه الاستثناء من أسماء العدد.

١- يقول ابن مالك : وكخلا حاشا ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما (شرح ابن عقيل ١ / ۶٢١)

٢- هو للمتلمّس أو لأبى مروان النحوىّ. اللغه : ألقى : طرح ، الزاد : طعام المسافر.

قوله : «أقوى أو أضعف» صفتان لجزء ، أى أقوى من سائر أجزاء المعطوف عليه نحو : مات الناس حتّى الانبياء ، أو أضعف منه ، نحو : قدم الحاجّ حتّى المشاه ، وقد اجتمعا فى قوله [من الطويل] :

٩٦٩ - قهرناكم حتّى الكماه فكلّكم

يحاذرنا حتّى بنونا الأصاغر (١)

قال ابن يعيش : إذا قلت : ضربت القوم حتّى زيدا ، فلا بدّ أن يكون زيدا أرفعهم أو أدناهم ، ليدلّ بذكره على أنّ الضرب قد انتهى إلى الرفعاء أو الرضعاء ، فإن لم يكن زيد بهذه الصفه لم يكن لذكره فائده ، إذ كان قولك : ضربت القوم يشتمل على زيد وعمرو وغيرهما ، فلمّا كان ذكر زيد يفيد ما ذكرناه ، وجب أن يكون داخلا فى حكم ما قبله وأن يكون بعضا لما قبله ، فيستدلّ بذكره على أنّ الفعل قد عمّ الجميع ، ولذلك لا تقول : ضربت الرجال حتّى النساء ، لأنّ النساء لسن من الرجال ، ولا يتوهّم دخولهنّ ، وإنّما يذكر بعد حتّى ما يشتمل عليه الأوّل ، ويجوز أن لا يقع عليه الفعل لرفعته أو دنائته ، فبيّن بحتّى أنّ الأمر قد انتهى إليه.

«بمهله ذهنيّه» متعلّق بعاطفه ، أى بحسب الذهن لا بحسب الخارج كما فى ثمّ ، إذ المناسب بحسب الذهن فى نحو : مات الناس حتّى الأنبياء ، أن يتعلّق الموت أوّلا بغير الأنبياء ، ويتعلّق بعد التعلّق بهم بالأنبياء ، وإن كان موت الأنبياء بحسب الخارج فى أثناء سائر الناس ، وهكذا المناسب فى الذهن تقدّم قدوم ركبان الحاجّ على رحالتهم ، وإن كان فى بعض الأوقات على عكس ذلك ، ومع هذا يصحّ أن يقال : قدم الحاجّ حتّى المشاه ، وظهر بذلك أنّه لا يعتبر فيها الترتيب الخارجىّ أيضا ، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس.

وذهب جماعه منهم ابن الحاجب والزمخشرىّ [إلى] أنّها تفيد الترتيب والمهله كثمّ ، قال ابن مالك : هى دعوى بلا دليل ، ففى الحديث : كلّ شىء بقضاء وقدر حتّى العجز والكيس (٢) ، ليس فى القضاء ترتيب ، وإنّما الترتيب فى ظهور المقتضيات ، وقال الشاعر [من الطويل] :

٩٧٠ - لقومى حتّى الأقدمون ...

... (٣)

فعطف الأقدمون ، وهم سابقون.

١- لم يذكر قائله ، اللغه : قهر : غلب ، الكماه : جمع كمى ، الشجاع المقدام الجرئ ، الأصاغر : جمع أصغر.

٢- روى كل شىء بقدر ... ، الموطّأ ، ٢ / ٤٠٠ ، رقم ١٧٠٩.

٣- تمامه : تمالأوا على كلّ أمر يورث المجد والحمدا» ، وهو مجهول القائل. اللغه : تمالأوا : اجتمعوا وتعاونوا.

قال : وإنّما هى لمطلق الجمع كالواو ، والحقّ أنّها تفيد الترتيب والمهله ، لكن ذهنا لا- خارجا كما بيّناه ، وعليه جماعه من المحقّقين ، وهو كالتوسّط بين القولين.

«وتختصّ» حتّى العاطفه «بالظاهر عند بعض» أى بعض النحويّين ، فلا- تعطف المضمر ، فلا يقال : ضربت الناس حتى إيّاك ، وقاموا حتّى أنت ، ذكره ابن هشام الخضراوىّ ، وقال ابن هشام الأنصارىّ فى المغنى : ولم أقف عليه لغيره ، وقال فى شرح اللمحه : هو حقّ حتّى يشهد بصحّته الاستعمال والقياس ، وقد أسلفنا بعض أحكام حتّى هذه فى باب عطف النسق ، فليرجع إليه.

جماعه باسم ابن هشام

فائده : ابن هشام جماعه : الأوّل : عبد الملك بن هشام صاحب السيره ، والثانى : محمد بن يحيى بن هشام الخضراوىّ ، والثالث : محمد بن أحمد بن هشام اللخمىّ ، والرابع : الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارىّ الحنبلىّ صاحب التصانيف المشهوره ، منها مغنى اللبيب ، قاله فى المزهر.

ولابن هشام الخضراوىّ كتاب فى النحو يسمّى بالمغنى أيضا ، وكثيرا ما يقول الرضىّ فى شرح الكافيه : قال ابن هشام فى المغنى ، فيظنّ من لا- علم له أنّه الأنصارىّ ، وليس كذلك ، وإنّما هى الخضراوىّ ، إذ لا- يصحّ نقل الرضىّ عن مغنى ابن هشام الأنصارىّ ، لأنّ الرضىّ أقدم منه زمانا ، فإنّ الرضىّ توفّى سنه ستّ وثمانين وستمائه ، وابن هشام الأنصارىّ ولد سنه ثمان وسبعمائه ، وتوفّى سنه إحدى وستين وسبعمائه. وإنّما نبّهت على ذلك ، لأنّ بعض الناس وقع فى هذا الوهم ، فأحببت التنبيه عليه هنا بمناسبه ذكر الخضراوىّ والأنصارىّ.

«و» الثانى : أن تكون «حرف ابتداء» أى حرف تبتدئ بعده الجمل ، أى تستأنف ، ولا يكون لها تعلّق بما قبلها من حيث الإعراب ، وإن وجب تعلّقها به من حيث المعنى ، فتدخل على الجمله الاسميّه كقوله [من الطويل] :

٩٧١ - ما زالت القتلى تمجّ دماءها

بدجله حتّى ماء دجله أشكل (١)

وعلى الفعليّه الّتى فعلها مضارع ، نحو : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقره / ٢١٤] فى قراءه نافع ، والّتى فعلها ماض ، نحو : (حَتَّى عَفَوْا وَقالُوا) [الأعراف / ٩٥] ، (حَتَّى إِذا فَشِلْتُمْ وَتَنازَعْتُمْ) [آل عمران / ١٥٢] ، وادّعى ابن مالك أنّها جارّه لإذ مضمره فى

١- هو لجرير. اللغه : القتلى : جمع قتيل ، تمجّ : من مجّ الماء أو الشراب من فيه أى لفظه ، ورمى به ، الأشكل : الأبيض تخالفه حمره.

الأولى ، ولإذا فى الثانيه ، والأكثرون على خلافه ، وقد دخلت على الجملتين الاسميّه والفعليّه فى قوله [من الطويل] :

٩٧٢ - سريت بهم حتّى تكلّ مطيّهم

وحتّى الجياد ما يقدن بأرسان (١)

فيمن راوه برفع تكلّ ، والمعنى حتى كلّت ، لكنّه جاء على حكايه الحال الماضيه كقولك : رأيت زيدا أمس ، وهو راكب. ويحتمل أن يكون للحال حقيقه بأن يكون أخبر عن هذا فى حال كلال المطيّه ، كما تقول : سرت إلى المدينه حتّى أدخلها ، وأنت فى حال الدخول ، وأمّا من نصب تكلّ ، فهى حتّى الجارّه ، ولا بدّ على النصب من تقدير مضاف ، أى إلى زمان كلال مطيّهم.

الثالث : أن تكون جارّه بمعنى إلى ، وقد تقدّم ذكرها فى جمله حروف الجرّ ، فتختصّ بالظاهر كما مرّ ، فلا تجرّ المضمر خلافا للمبرّد والكوفيّين ، وأمّا قوله [من الوافر] :

٩٧٣ - أتت حتّاك تقصد كلّ فجّ

ترجّى منك أنّها لا تخيب (٢)

فضروره ، قال ابن هشام : واختلف فى علّه المنع ، فقيل : هى أنّ مجرورها لا يكون إلا بعضا لما قبلها أو كبعض منه ، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكلّ ، قال : ويردّه أنّه قد يكون ضميرا حاضرا كما فى البيت ، فلا يعود على ما تقدّم ، وأنّه قد يكون ضميرا غالبا عائدا على ما تقدّم غير الكلّ ، كقولك : زيد ضربت القوم حتّاه ، وقيل : العلّه خشيه التباسها بالعاطفه ، قال : ويردّه أنّها لو دخلت عليه لقيل فى العاطفه : قاموا حتّى أنت ، وأكرمتهم حتّى إيّاك بالفصل ، لأنّ الضمير لا يتّصل إلا بعامله ، وفى الخافضه حتّاك بالوصل كما فى البيت ، وحينئذ فلا التباس ، ونظيره أنّهم يقولون فى توكيد الضمير المنصوب : رأيتك أنت ، وفى البدل : رأيتك إيّاك ، فلم يحصل لبس ، وقيل : لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما فى إلى ، وهى فرع عن إلى ، فلا تحتمل ذلك.

قال الدمامينىّ : ولم يردّ هذا الوجه كما ردّ القولين الأخرين ، كان هذا من قبيل المرتضى عنده. وقد يقال : غايته أن لا يرتكب التغيير بالقلب لأجل الفرعيه ، ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقاء ألفها بدون قلب ، لكن قال ابن الحاجب : حكمه ترك استعمال المضمر بعد حتّى أنّها لو دخلت عليه فقيل : حتّاه لاثبتوا مع المضمر ألفا فيما غيّرت ألف أمثاله إلى الياء كقولك : إليه وعليه ولديه ، وذلك كلّ

١- هو لامرئ القيس. اللغه : تكلّ : تضعف وتتعب ، المطى جمع المطيّه وهى من الدواب ما يمتطى ، الجياد : جمع جواد وهو الفرس الجيد ، يقدن : مجهول من قاد - الدابه : مشى أمامها آخذا بمقودها ، الأرسان : جمع رسن وهو ما كان من الأزّمه على

الأنف.

٢- لم يسمّ قائله. اللغه : الفج : الطريق الواسع البعيد. لا تخيب : لا تحرم ولا تمنع.

ألف آخر حرف أو اسم غير متمكّن اتّصل به مضمر ، ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعده الأصليّه فى أنّ المضمر لا يغيّر الكلمه من غير حاجه ، وهنا لا حاجه لاستغنائهم عن حتّى بإلى ، انتهى.

وحاصله أنّه لمّا كان كلّ من قلب الألف وإقرارها مع المضمر ملزوما لمخالفه قاعده طرحوه ، فلم يدخلوه إلا على الظاهر لكن فى تمثيله للاسم غير المتمكّن بلدى نظر ، لأنّه معرب ، وكلّ معرب متمكّن.

«وقد ينتصب» الفعل «المضارع بعدها» ، أى بعد الجارّه «بأن مضمره» ، نحو : سرت حتّى أدخلها بتقدير حتّى أن أدخلها ، «لا بها» ، أى حتّى نفسها «خلافا للكوفيّين» ، لأنّها قد عملت فى الأسماء الجرّ نحو قوله تعالى : (حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر / ۵] ، فلو عملت فى الأفعال (۱) النصب ، لزم أن يكون لنا عامل واحد ، يعمل تاره فى الأسماء ، وتاره فى الأفعال ، ولا نظير له فى العربيّه ، فإن قيل : إذا قلت : أىّ رجل تضرب أضرب ، عملت أىّ الجزم فى الفعل والجرّ فى الاسم ، فإنّ خافض المضاف إليه هو المضاف على الصحيح.

أجيب بأنّ المراد ما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال من جهه عمله فى الأسماء ، وعمل أىّ الجرّ فى الأسماء ليس من جهه عملها الجزم فى الأفعال ، فإنّ عملها الجرّ فى الأسماء من جهه إضافتها ، وعملها الجزم فى الأفعال من جهه تضمّنها معنى الشرط ، ثمّ ما ذكر من التعليل فى منع كون حتّى هى الناصبه بنفسها لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيّين ، بل على القائل منهم بأنّها ناصبه بنفسها كان جارّه بنفسها أيضا تشبيها بإلى ، وهو مذهب لبعضهم لا جميعهم.

قال فى الهمع : وذهب الفرّاء منهم إلى أنها ناصبه بنفسها ، وليست الجارّه ، وعنده أنّ الجرّ بعدها أنّما هو لنيابتها مناب إلى ، وذهب الكسائىّ ، وهو إمامهم ، إلى أنّها ناصبه بنفسها أيضا ، وأنّها جارّه بإضمار إلى ، وهذا عكس مذهب البصريّين ، ثمّ إنّه جوّز إظهار إلى بعدها ، فقال : الجرّ بعد حتّى يكون بإلى مظهره ومضمره ، ومع قول الكوفيّين : إنّها ناصبه بنفسها ، وأجازوا إظهار أن بعدها ، قالوا : لو قلت : لأسيرنّ حتّى أن أصبح القادسيّه ، جاز ، وكان النصب بحتّى ، وأن توكيد كما أجازوا ذلك فى لام الجحود. وعلى قول البصريّين لا يظهر ، وقد يظهر فى المعطوف على منصوبها ، لأنّ الثوانى تحتمل ما لا تحتمله الأوائل كقوله [من البسيط] : ».

۱- فى الاسماء «ح».

٩٧۴ - حتّى يكون عزيزا من نفوسهم

أو أن يبين جميعا وهو مختار (١)

وفيه دليل لقولهم : إنّ أن مضمره بعدها.

تنبيه : قد يكون الموضوع صالحا لأقسام حتّى كقولك : أكلت السمكه حتّى رأسها ، فلك أن تنصب رأسها على أنّ حتّى عاطفه ، وأن ترفعه على أنّ حتّى ابتدائيّه ، وأن تجرّها على أنّها جارّه : وقد روى بالأوجه الثلاثه قوله [من البسيط] :

٩٧۵ - عممتهم بالندّى حتّى غواتهم

فكنت مالك ذى غيّ وذى رشد (٢)

وقوله [من الكامل] :

٩٧۶ - ...

... حتّى نعله ألقاها (٣)

إلا أنّ بينها فرقا من وجهين : أحدهما أنّ الرفع فى البيت شاذّ ، لكون الخبر غير مذكور ، ففى الرفع تهيئه العامل للعمل وقطعه عنه ، هذا قول البصريّين ، وأوجبوا إذا قلت : حتّى رأسها بالرفع أن تقول مأكول. والثانى أنّ النصب فى البيت الثانى من وجهين : أحدهما : العطف ، والثانى : إضمار العامل على شريطه التفسير ، وفى البيت الأوّل من وجه واحد ، قاله فى المغنى.

الفاء

صمديه

الفاء : ترد رابطه للجواب الممتنع جعله شرطا ، وحصر فى ستّه مواضع ، ولربط شبه الجواب ، نحو : الّذى يأتينى فله درهم ، وعاطفه فتفيد التعقيب والترتيب بنوعيه ، فالحقيقىّ ، نحو : قام زيد فعمرو. والذكرىّ : نحو : (وَنادى نُوحٌ رَبَّهُ فَقالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِى مِنْ أَهْلِى) وقد تفيد ترتّب لاحقها على سابقها ، فتسمّى : فاء السّببيّه ، نحو : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ،) وقد تختصّ حينئذ باسم النتيجه والتّفريع ، وقد تنبئ عن محذوف ، فتسمّى فصيحه عند بعض ، نحو : (اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَهَ عَيْناً.)

شرح

الخامسه عشره الفاء ، وهى حرف مهمل خلافا للكسائىّ فى قوله : إنّها ناصبه فى نحو : ما تأتينا فتحدّثنا ، والمبرّد فى قوله : إنّها خافضه فى نحو [من الطويل] :

۹۷۷ - فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

... (۴)

ص: ۸۷۲

۱- نسب البيت ليزيد بن خمار ، ولعدى بن يزيد. اللغه : يبين : يبعد وينفصل.

۲- لم يسمّ قائله. اللغه : عمّ : شمل. والندى : الجود ، الغواه : جمع غاو ، وهو الضالّ.

۳- تقدم برقم ۹۶۸.

۴- نسب البيت ليزيد بن خمار ، ولعدى بن يزيد. اللغه : يبين : يبعد وينفصل.

فيمن جرّ مثلا والمعطوف ، والصحيح أنّ النصب بأن ، وأنّ الجرّ بربّ مضمرين كما مرّ.

ترد الفاء على وجهين :

أحدهما : أن تكون «رابطه للجواب» أى جواب الشرط ، بالشرط متعلّق برابطه ، «الممتنع» صفه للجواب ، «جعله شرطا» ، وأمّا غير الممتنع جعله شرطا فلا حاجه فيه إلى رابطه بينه وبين الشرط ، لأنّ بينهما مناسبه لفظيّه من حيث صلاحيّه وقوعه موقعه. وحصر ذلك أى امتناع جعل الجواب شرطا فى ستّه مواضع ، مرّ ذكره فى حديقه الأفعال ، فليرجع إليه.

فإن قلت : هذا الضابط الّذى ذكر المصنّف ينتقض بنحو : (وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ) [المائده / ۹۵] ، لدخول الفاء على الجواب مع صحّه جعله شرطا وبالمضارع المقرون بلا ، فقد جعلوه ممّا يجوز الإتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى : (إِنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعاءَكُمْ) [فاطر / ۱۴] ، قوله تعالى : (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً) [الجن / ۱۳] ، قلت : قد أجابوا عن الأوّل بأنّ الفاء إنّما دخلت لتقدير الجمله الفعليّه خبرا لمبتدإ محذوف ، وحينئذ فالجواب جمله اسميّه ، وهو أحد المواضع الّتى يمتنع جعل الجواب فيها شرطا ، والجواب عن الثانى بأنّ لا تستعمل تاره لنفى المستقبل ، وتاره لمجرّد النفى ، وعلى التقدير الأوّل لا يصحّ مجامعتها لحرف الشرط ، فتجىء الفاء (۱) ، وعلى الثانى يمكن مجامعتها لحرف الشرط ، فتمتنع الفاء ، كذا قيل. وقد تقدّم أنّ ابن مالك يقدّر الجمله خبرا لمبتدإ محذوف فى كلّ ما لم يمتنع جعله شرطا واقترنه بالفاء ، ولم يفرق بين المضارع المقرون بلا وغيره ، قال : ومن ذلك قوله تعالى : (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً ،) ومثله قراءه حمزه : (أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُمَا الْأُخْرى) [البقره / ۲۸۲].

«و» كما ترد الفاء لربط جواب الشرط بالشرط ، ترد «لربط شبه الجواب» ، وهو ما كان مضمونه لازما لمذكور يشبه الشرط ، وهو ما كان مضمونه ملزوما لمذكور ، وذلك فى المبتدإ إذا كان موصولا بفعل ، نحو : الّذى يأتينى فله درهم ، أو بظرف ، نحو : الّذى فى الدار فله درهم ، أو موصوفا بأحدهما ، نحو : رجل يسعى فى نجاته فلن يخيب ، ورجل عنده حزم فسعيد ، أو بالموصول بأحدهما ، نحو : الرجل الّذى يأتينى أو فى الدار فله

۱- فى «ط» من على التقدير الأوّل حتّى هنا سقط.

درهم ، فإنّ الموصول والموصوف حينئذ كاسم الشرط والصله والصفه كالشرط ، فالخبر كالجزاء الّذى تدخله الفاء ، وظاهر كلام جماعه أنّ دخول الفاء حينئذ واجب ، وصرّح ابن مالك فى التسهيل بأنّه جائز ، ونصّ عليه الرضىّ ، فقال : كان حقّ الخبر أن يلزمه الفاء لكونه كالجزاء ، لكن لمّا لم يكن جزاء الشرط حقيقه جاز تجريده منها مع قصد السببيّه ، نحو : الّذى يأتينى له درهم ، انتهى.

فإن قلت : ما الّذى يشعر بالسببيّه المقصوده عند التجريد من الفاء؟ قلت : ترتّب الحكم على الوصف ، قاله الدمامينىّ فى التحفه.

«و» الثانى : أن تكون «عاطفه» وقد تقدّم عدّها من حروف العطف «فتفيد التعقيب» ، وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف (۱) عليه من غير مهله وتراخ ، لكنّه فى كلّ شىء بحسبه ، تقول : تزوّج فلان فولد له ، إذا لم يكن بينهما إلا مدّه الحمل مع لحظه الوطئ ومقدمته ، ودخلت البصره فالكوفه ، إذا لم تقم فى البصره ولا بين البلدين.

واعترض بقوله تعالى : (وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعى * فَجَعَلَهُ غُثاءً أَحْوى) [الأعلى / ۵ و ۴] ، فإنّ إخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى ، أى يابسا أسود ، وأجيب بوجهين : أحدهما : أنّ جمله (فَجَعَلَهُ غُثاءً) معطوفه على جمله محذوفه ، والتقدير فمضت مدّه ، فجعله غثاء أحوى. الثانى : أنّ الفاء فى ذلك نائب عن ثمّ كما جاء عكسه كقوله [من المتقارب] :

۹۷۸ - ...

جرى فى الأنابيب ثمّ اضطرب (۲)

أى فاضطرب ، قال بعضهم : والجواب الأوّل لا يدفع الاعتراض ، فإنّ مضىّ المدّه لا تعقب ما قبله.

«و» تفيد «الترتيب بنوعيه» الحقيقىّ والذكرىّ. «فالحقيقىّ» هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه حقيقه فى الوجود ، نحو : قام زيد فعمرو ، و (خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ) [الإنفطار / ۷] ، «والذكرىّ» هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا ، لا أنّ معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الأوّل ، وأكثر ما يكون ذلك فى عطف مفصّل على مجمل هو فى المعنى ، لأنّ موضع ذكر التفضيل بعد ذكر الإجمال «نحو» قوله تعالى : (وَنادى نُوحٌ رَبَّهُ فَقالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحاكِمِينَ) [هود / ۴۵] ، وقوله تعالى : (فَقَدْ سَأَلُوا مُوسى أَكْبَرَ مِنْ ذلِكَ فَقالُوا أَرِنَا اللهَ

۱- فى «ح» عقب المعطوف محذوف.

۲- صدره «كهزّ الردينىّ تحت العجاج» ، وهو لأبى دؤاد الإيادى ، أحد وصافى الخيل. اللغه : الردينى : نسبه إلى الردينه اسم امراه تصلح القناه. العجاج : الغبار ، الأنابيب : جمع الأنبويه : ما بين العقدتين فى القصبه.

جَهْرَةً) [النساء / ۱۵۳] ، ونحو : توضّأ فغسل وجهه ويديه ، ومسح رأسه ورجليه ، وتقول : أجبته ، فقلت : لبيك.

وكان المصنّف أشار باختيار الأيه الأولى للتمثيل دون غيرها إلى عدم الاحتياج إلى ما ارتكبه الزمخشرىّ فى الكشاف ، فإنّه قال : أريد بالنداء إراده النداء ، ولو أريد النداء نفسه لجاء كما جاء قوله تعالى : (إِذْ نادى رَبَّهُ نِداءً خَفِيًّا* قالَ رَبِ) [مريم / ۴ و ۳] بغير فاء ، فأشار المصنّف إلى أنّه لا داعى لما ادّعاه من جعل نادى بمعنى أراد النداء ، فإنّ هذا من قبيل عطف المفصّل على المجمل ، وقال صاحب الانتصاف (۱) : ويجوز وجه آخر لطيف المأخذ رقيق الحاشيه ، وهو أن يكون النداء على بابه ، لكنّ المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده ، فليس من عطف الشىء على نفسه ، بل من عطف المجموع على أحد أجزائه ، وهما متغايران ، انتهى.

وقد تكون للترتيب الذكرى فى غير ذلك كقوله تعالى : (ادْخُلُوا أَبْوابَ جَهَنَّمَ خالِدِينَ فِيها فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) [غافر / ۷۶] ، وقوله تعالى : (وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّهِ حَيْثُ نَشاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعامِلِينَ) [الزمر / ۷۴] ، فإنّ ذكر الشىء أو مدحه يصحّ بعد جرى ذكره ، وأنكر الفرّاء إفادتها الترتيب مطلقا. قال غير واحد : وهذا مع قوله : إنّ الواو تفيد الترتيب غريب ، لكن قال العينىّ : وما نسب إلى الفرّاء من أنّ الواو تدلّ على الترتيب غير صحيح ، انتهى.

وسبقه إلى ذلك السيرافىّ ، وقال : ولم أر ذلك فى كتاب الفرّاء ، واحتجّ الفرّاء بقوله تعالى : (أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً) [الأعراف / ۴] ، إذ مجيئ البأس سابق على الإهلاك ، وأجيب بأنّ المعنى أردنا إهلاكها أو هو على القلب ، والأصل جاءها بأسنا فأهلكناها ، وجعلها الرضىّ من قبيل عطف المفصّل على المجمل ، فالفاء للترتيب الذكرى ، قال : لأنّ تبييت البأس تفصيل للإهلاك المجمل.

قال الجرمىّ : لا تفيد الفاء الترتيب فى البقاع ولا فى الامطار بدليل قوله [من الطويل] :

۹۷۹ - ...

بسقط اللّوى بين الدخول فحومل (۲)

وقولهم : مطرنا مكان كذا فمكان كذا ، وإن كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد ، وقيل : الفاء هنا بمعنى إلى ، وذهب بعضهم إلى أنّ الفاء تقع تاره بمعنى ثمّ ، و

۱- الانتصاف فى مسائل الخلاف لأبى سعيد محمد بن يحيى النيسابورىّ المتوفّى سنه ۵۴۸ ه. كشف الظنون ، ۱ / ۱۷۴.

۲- تقدّم برقم ۵۴۵.

منه قوله تعالى : (ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَهَ عَلَقَهً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَهَ مُضْغَهً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَهَ عِظاماً فَكَسَوْنَا الْعِظامَ لَحْماً) [المومنون / ۱۴] ، فالفاءات فى ذلك بمعنى ثمّ لتراخى معطوفها ، وتاره بمعنى الواو كقوله [من الطويل] :

۹۸۰ - ...

... بين الدخول فحومل (۱)

وزعم الأصمعىّ أنّ الصواب روايته بالواو ، لأنّه لا يجوز جلست بين زيد فعمرو ، وأجيب بأنّ التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل ، كما يجوز جلست بين العلماء فالزهّاد ، وقال بعض البغداديّين : الأصل ما بين ، فحذف ما دون بين ، كما عكس ذلك من قال [من البسيط] :

۹۸۱ - يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم

... (۲)

أصله ما بين قرن ، فحذف بينا وأقام قرنا مقامها ، قال : والفاء نائبه عن إلى ، وصحّت إضافه ما بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع ، أو لأنّ التقدير بين مواضع الدخول. قال ابن هشام : وكون الفاء للغايه بمترله إلى غريب ، وقد يستأنس له عندى بمجىء عكسه فى نحو قوله [من الطويل] :

۹۸۲ - وأنت الّتى حبّبت شغبا إلى بدا

إلىّ وأوطانى بلاد سواهما (۳)

إذ المعنى شغبا فبدا ، وهما موضعان ، ويدلّ على إراده الترتيب قوله بعده [من الطويل] :

۹۸۳ - حللت بهذا حلّه ثمّ حلّه

بهذا فطاب الواديان كلاهما (۴)

وقال : هذا معنى غريب ، لأنّى لم أر من ذكره.

«وقد تفيد» أى الفاء العاطفه «ترتيب لاحقها» وهو المعطوف «على سابقها» وهو المعطوف عليه أى تسبّبه عنه ، فتسمّى فاء السببيّه ، ويغلب ذلك فى العاطفه جمله أو صفه ، فالأوّل نحو قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّهً) [الحج / ۶۳] ، فإنّ إصباح الأرض مخضرّه مترتّب على إنزال الماء من السماء ، والثانى نحو قوله تعالى : (لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ* فَمالِؤُنَ مِنْهَا الْبُطُونَ) [الواقعه / ۵۳ و ۵۲] ، فإنّ ملأ البطون مترتّب على الأكل ، وقيل : الفاء فى الآيه الأولى بمعنى ثمّ

۱- تقدم برقم ۵۴۵ و ۹۷۹.

۲- تمامه «ولا حبال محبّ واصل تصل» ، ولم يسمّ قائله. اللغه : القرن : الخصله من الشعر ، الحبال : جمع حبل ، والمراد العلاقه.

۳- هذا البيت ينسب لكثير عزّه ولجميل بثنيه. اللغه : الشغب : اسم منهل بين مصر والشام ، بدا : موضع بين طريق مكه والشام.

۴- اللغه : حللت : مخاطبه من الحلول بمعنى الترول ، الواديان : تثنيه الوادى بمعنى كلّ منفرج بين الجبال والتلال والآكام.

لتراخی معطوفها ، والحقّ أنّها للسببیّه. قال ابن الحاجب : وفاء السببیّه لا تستلزم التعقیب بدلیل صحّه قولک : إن یسلم زید فهو یدخل الجنّه ، ومعلوم ما بینهما من المهله ، والتحقیق أنّها مستلزمه للتعقیب (۱).

وقد مرّ أنّ التعقیب فی کلّ شیء بحسبه ، وهو بهذا المعنی متحقّق فی الأیه. نعم قد تأتی الفاء لمجرّد السببیّه والربط لا غیر ، نحو : إن جئتنی فأنا أکرمک ، وحینئذ لا یلزمها التعقیب. وقول بعضهم وعلی هذا یحمل قول ابن الحاجب : إنّ الفاء السببیّه لا تستلزم التعقیب منظور فیه ، فإنّه إنّما قال ذلک جوابا عن الأیه حیث نقض بها قولهم : إنّ الفاء العاطفه للتعقیب من غیر مهله ، فأجاب بأنّ الفاء فیها للسببیّه ، وهی لا تستلزم التعقیب ، فکیف یصحّ حمل إطلاقه علی ذلک ، فتدبّر.

وجعل صاحب البحر (۲) جمله : (فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّهً) معطوفه علی جمله محذوفه قال : وإذا کان الاخضرار متأخّرا ، فثمّ جمل محذوفه ، أی فتهتزّ وتربو ، یبیّن ذلک قوله تعالی : (فَإِذا أَنْزَلْنا عَلَیْهَا الْماءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ) [الحج / ۵] ، وفی حاشیه الشمنیّ علی المغنی : الظاهر أن تصحّ علی حقیقه ، فیکون الاخضرار فی وقت الصباح من لیله المطر ، ویحتمل أن یکون بمعنی تصیر ، ولا یلزم ذلک ، والأوّل قول عکرمه (۳) ، وهو موجود فی مکّه وتهامه ، وقال ابن عطیه : وقد شاهدت فی السوس الأقصی ، نزل المطر لیلا بعد قحط ، فأصبحت تلک الأرض الرمله الّتی نسفتها الریاح قد اخضرت بنبات ضیعف ، انتهی.

«وقد تختصّ» الفاء المذکوره «حینئذ» أی حین إذ أفادت ترتّب لاحقها علی سابقها «باسم النتیجه والتفریع» ، فتسمّی فاء النتیجه وفاء التفریع ، ووجه التسمیه ظاهر ، ولا یختصّ ذلک بالعاطفه ، بل فاء السببیّه مطلقا تسمّی بذلک ، إذ لا تلازم بین السببیّه والعطف.

وقد تکون سببیّه ، وهی غیر عاطفه کما فی الجزاء ، وقد تأتی العاطفه جمله أو صفه لمجرّد الترتیب نحو : (فَراغَ إِلی أَهْلِهِ فَجاءَ بِعِجْلٍ سَمِینٍ* فَقَرَّبَهُ إِلَیْهِمْ) [الذاریات / ۲۷ / ۲۶] ، (لَقَدْ کُنْتَ فِی غَفْلَهٍ مِنْ هذا فَکَشَفْنا عَنْکَ غِطاءَکَ) [ق / ۲۲] ، ونحو (فَالزَّاجِراتِ زَجْراً* فَالتَّالِیاتِ ذِکْراً) [الصافات / ۳ و ۲].

۱- مستلزمه للتحقیق «ح».

۲- لعلّه الشیخ أبو عبد الله محمد بن یوسف المعروف بابن المنیره المتوفّی سنه ۵۰۳ ، صاحب «بحر النحو» نقص فیه مسائل کثیره علی أصول النحاه. کشف الظنون ۱ / ۲۲۷.

۳- أبو عبد الله عکرمه بن عبد الله ، اجتهد ابن عباس فی تعلیمه القرآن والسنن ، وهو أحد فقهاء مکّه وتابعیها ، وتوفّی سنه ۱۰۷ ه. وفیات الأعیان ۳ / ۲۶۵.

قال الزمخشرىّ : للفاء مع الصفات ثلاثه أحوال :

أحدها : أن تدلّ على ترتيب معانيها فى الوجود كقوله [من السريع] :

٩٨۴ - يا لهف زيّابه للحارث

الصّابح فالغانم فالآئب (١)

أى الّذى صبح ، فغنم ، فآب.

والثانى : أن تدلّ على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه ، نحو قولك : خذ الأكمل فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجمل.

الثالث : أن تدلّ على ترتيب موصوفاتها فى ذلك ، نحو : رحم الله المحلّقين فالمقصّرين.

«وقد تنبئ» أى الفاء السببيه «عن محذوف» ، وهو السبب لما بعدها «فتسمّى فصيحه عند بعض» ، أى بعض أهل العربيّه لإفصاحها عن ذلك المحذوف ، بحيث لو ذكر لم تكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقىّ ، لا يمكن التعبير عنه نحو قوله تعالى : (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً) [البقره / ۶٠] ، أى فضرب فانفجرت ، هكذا قدّره المصنّف فى عين الحياه (٢) ، واقتصر عليه تبعا للسكاكىّ فى المفتاح ، ثمّ قال : وحذف المعطوف عليه للدلاله على سرعه تحقّق الانفجار ، كأنّه حصل عقيب هذا الأمر ، وهذا التقدير هو الّذى يقتضيه سياق كلامه هنا أيضا ، وقدّره صاحب الكشّاف بتقديرين ، فقال : أى فضرب ، فانفجرت ، أو فإن ضرب فقد انفجرت. قال صاحب الكشف (٣) : ويرجّح الأوّل أنّه أقلّ تقديرا ، وأنّ الثانى يحتاج إلى إضمار قد ، وهو ضعيف ، انتهى.

وهل تسميتها فصيحه على التقدير الأوّل فحسب ، أو على الثانى فقط ، أو عليها معا ، ذهب إلى الأوّل جماعه ، قالوا : لأنّها على تقدير الشرط تكون جزائيه لا فصيحه ، وعرّفوها بأنّها الفاء الّتى دلّت على محذوف غير شرط هو سبب لما بعد الفاء ، وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح والمصنّف فى عين الحياه ، وكلامه هنا كالصريح فى ذلك ، إذ الضمير فى قوله : وقد تنبئ عن محذوف عائد على الفاء السببيّه العاطفه لا مطلق السببيّه ، فتدبّر.

وكلام الزمخشرىّ فى الكشّاف ظاهر فى الثانى ، حيث قال : الفاء فى فانفجرت متعلّق بمحذوف ، أى فضرب فانفجرت ، أو فإن ضرب فقد انفجرت ، كما قلنا فى :

١- هو لابن زيابه. اللغه : الصابح : المغير صباحا ، الغانم : آخذ الغنم والفئ ، آئب : راجع.

٢- عين الحياه فى التفسير من مؤلفات الشيخ البهائى.

٣- لعلّه كشف المشكل فى النحو لعلى بن سليمان اليمنىّ المتوفّى سنه ۵٩٩ ه ، أو كشف النقاب عن غيمه الإعراب لإبراهيم بن أحمد بن الملا الحلبى المتوفّى بعد سنه ١٠٣٠ ه ، كشف الظنون ٢ / ١۴٩۵ و ١٢١٠.

(فَتابَ عَلَيْكُمْ) [البقره / ۵۴] ، وهى على هذا فاء فصيحه لا تقع إلا فى كلام بليغ ، قال الطيبىّ وغيره : هى على هذا فصيحه ، ظاهره أنّ الفاء على التقدير الثانى فصيحه ، ثمّ قال : ولا يبعد أن يقال : إنّ المراد من قوله على هذا أى على أنّها محتمله لهذين المعنيين ، انتهى.

والأكثرون على الثالث : وهو أنّ تسميتها فصيحه على التقديرين ، وهو الّذى حققّه العلّامه التفتازانىّ فى شرح المفتاح ، قال : وجعلت فصيحه (۱) على الوجهين لإفصاحها عن المحذوف أو وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم ، أو لكونها فصيحه لما فيه من تقليل الحذف. وتوهّم بعضهم أنّ تسميتها فصيحه أنّما هو على التقدير الأوّل ، إذ على تقدير الشرط تكون جزائيه لا فصيحه ، وذهب عليه أنّ كونها فصيحه بناء على إفاده المعنى البديع ، والوقوع بذلك موقع الحسن لا ينافى كونها جزائيه فى أصلها ، كما لا ينافى كونها عاطفه ، وأنّ المشهور فيما بينهم فى الفاء الفصيحه ما يقع هذا الموقع من الجزاء ، حتّى جعلوا العلم فى ذلك قول الشاعر [من البسيط] :

۹۸۵ - قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا

ثمّ القفول فقد جئنا خراسانا (۲)

أى إن كان أقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها ، فلو ادّعى أنّ الفصيحه إنّما هى هذه لم يبعد ، انتهى.

ولا يلزم تقدير إن مع الشرط المحذوف ، بل يجوز تقدير إذا الشرطيه أيضا ، بل هو الغائب ، تقول : زيد فاضل فأكرمه ، أى إذا كان كذا فأكرمه ، وفى التنزيل : (أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِى مِنْ نارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ* قالَ فَاخْرُجْ) [ص / ۷۷ و ۷۶] ، أى إذا كان عندك هذا الكبر (فَاخْرُجْ ، قالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِى) [ص / ۷۹] ، أى إذا كنت لعنتنى فانظرنى ، و: (قالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ) [ص / ۸۰] ، أى إذا اخترت الدنيا على الآخره : (فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ، قالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ) [ص / ۸۲] ، أى إذا أعطيتنى هذا المراد فبعزّتك لأغوينهم ، ومثله كثير فى القرآن المجيد وغيره.

تنبيه : قد تكون فاء السببيّه بمعنى اللام السببيّه كقوله تعالى : (فَاخْرُجْ مِنْها فَإِنَّكَ رَجِيمٌ) [ص / ۷۷] ، وتقول : أكرم زيدا فإنّه فاضل ، وهذا تدخل على ما هو الشرط فى المعنى ، كما أنّ الفصيحه دخلت على ما هو الجزاء فى المعنى فى نحو : زيد فاضل فأكرمه ، إذ المعنى كما مرّ : إذا كان كذا فأكرمه ، وتعكسه هنا فتقول : أكرم زيدا فإنّه فاضل.

۱- من أن تسميتها حتّى هنا فى «ح» سقط.

۲- هو للعباس بن الأحنف. اللغه : القفول : الرجوع.

تتمه : ذهب بعضهم إلى أنّ الفاء ترد زائده ، دخولها فى الكلام كخروجه كقوله [من الطويل] :

٩٨٦ - يموت أناس أو يشيب فتاهم

ويحدث ناس والصغير فيكبر (١)

وقوله [من الطويل] :

٩٨٧ - أرانى إذا ما بتّ بتّ على هوى

فثمّ إذا أصبحت أصبحت غاديا (٢)

وهذا لم يثبته سيبويه ، وأجاز الأخفش زيادتها فى الخبر مطلقا ، وحكى : أخوك فوجد ، وقيّد الفرّاء والأعلم الجواز بكون الخبر أمرا كقوله [من الطويل] :

٩٨٨ - وقائله خولان فانكح فتاتهم

... (٣)

أو نهيا ، نحو : زيد فلا تضربه ، والمانعون يؤوّلون ذلك بتقدير هذه خولان فى البيت ، وتقدير أمّا فى المثال ، وما لا يحتمل التأويل فضروره.

قيل : وترد الفاء للاستئناف كقوله [من الطويل] :

٩٨٩ - ألم تسأل الرّبع القواء فينطق

... (٤)

أى فهو ينطق ، لأنّها لو كانت عاطفه جزم ما بعدها ، أو سببيّه نصب ، ومنه : (فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [آل عمران / ٤٧] بالرفع ، أى فهو يكون ، وقوله [من الرجز] :

٩٩٠ - ...

يريد أن يعربه فيعجمه (٥)

أى فهو يعجمه ، ولا يجوز نصبه بالعطف ، لأنّه لا يريد أن يعجمه ، وقد مرّ عن ابن هشام أنّ التحقيق أنّ الفاء فى ذلك كلّه للعطف ، وأنّ المعتمد بالعطف الجمله لا الفعل ، وإنّما يقدّر النحويّون كلمه هو ليبيّنوا أنّ الفعل ليس المعتمد بالعطف.

۱- لم يسمّ قائله.

۲- هو لزهير.

۳- تمامه «وأكرومه الحيين خلو كما هيا» ، لم يسمّ قائله. اللغه : خولان : اسم قبيله ، الأكرومه : الّتى تثبت لها الكرم ، الخلو : الخاليه عن الزوج.

۴- تمامه «وهل تخبرنک اليوم بيداء سملق» ، هو لجميل بثنيه. اللغه : القواء : الخرب ، السملق : الأرض غير المنبته.

۵- صدره «زلّت به إلى الحضيض قدمه» ، وهو للحطيئه. اللغه : الحضيض : ما سفل من الأرض.

قد

صمديه

قد ترد اسما بمعنى حسب أو يكفى نحو : قدنى وقدى درهم ، وحرف تقليل مع المضارع ، وتحقيق مع الماضى غالبا ، قيل : وقد تقرّبه من الحال ، ومن ثمّ التزمت فى الحاليه المصدّره به ، وفيه بحث مشهور.

شرح

السادسه عشره «قد ، ترد» على وجهين اسميّه وحرفيّه ، فالاسميّه على وجهين :

أحدهما : أن تكون «اسما بمعنى حسب» ، وتستعمل على وجهين : مبنيّه ، وهو الغالب لشبهها بقد الحرفيّه لفظا ، ولكثير من الحروف وضعا ، ويقال فى هذه : قد زيد درهم بالسكون ، وقدنى بالنون للمحافظه على بقاء البناء على أصله الّذى هو السكون خشيه أن تزول عنه إلى الحركه. قال ابن أمّ قاسم : وقد لا تلحقها النون حينئذ ، فيقال : قدى. ومعربه : وهو قليل ، يقال : قد زيد درهم بالرفع ، كما يقال : حسبه درهم ، وقدى [درهم] ، بغير نون كما يقال : حسبى.

لم يثبت البصريّون إعرابها ، وإنّما هو مذهب كوفىّ ، قيل : وهو مشكل ، لأنّ الشبه الوضعىّ موجود ، وهو كاف فى تحتّم البناء ، فما وجه الإعراب؟ فإن قيل : وجهه ملازمتها للإضافه ، ردّ بأنّه لو صحّ دافعا للبناء لم يبن فى قد زيد درهم بالسكون ، وهى حالتها الغالبه.

استعمال حسب فى العربيّه

تنبيهات : الأوّل : لحسب فى العربيّه استعمالان.

أحدهما : أن تكون بمعنى كاف ، فستعمل استعمال الصفات ، فتكون نعتا للنكره ، كمررت برجل حسبك من رجل ، أى كاف لك عن غيره ، وحالا لمعرفه كهذا عبد الله حسبك من رجل ، واستعمال الأسماء الجامده ، فترفع على الابتداء ، نحو : (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) [المجادله / ٨] ، وتنصب اسما ل إنّ ، نحو : فإنّ حسبك الله ، وتجرّ بالحرف ، نحو : بحسبك درهم ، وهذا يردّ على من زعم أنّه اسم فعل ، لأنّ العوامل اللفظيّه لا تدخل على أسماء الأفعال باتّفاق.

والثانى : أن تكون بمعنى لا غير فى المعنى ، فتستعمل مفرده ، وهذه هى حسب المتقدّمه ، ولكنّها عند قطعها عن الإضافه تجدّد لها إشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفيّه أو الحاليّه أو الابتداء ، وبناؤها على الضمّ ، تقول فى الوصفيّه : رأيت رجلا حسب ، وفى الحاليّه : رأيت زيدا حسب (١) ، قال الجوهرىّ : كأنّك قلت : حسبى أو ».

١- سقطت رأيت زيدا حسب فى «ح».

حسبک ، فأضمرت ، ولم تنوّن ، انتهی. تقول فی الابتداء : قبضت عشره فحسب ، أی فحسبی ذلک ، فالمعنی فی ذلک کلّه رأیت رجلا لا غیر ، ورأیت زیدا لا غیر ، وقضبت عشره لا غیر ، قاله فی التوضیح وشرحه.

الثانی : توافق قد حسب فی المعنی ، وفی الاستعمال مبتدأ ، والإضافه إلی الضمیر والظاهر کما رأیت ، وتخالفها فی أنّها مبنیّه غالبا ، وفی أنّ نون الوقایه تلحقها ، وفی أنّ الباء والناسخ لا یدخلان علیها فیما یظهر ، قال ابن هشام : ولم أر أحدا ذکر ذلک ، قال : وأمّا أنّها تقطع عن الإضافه فعندی فیه نظر.

و [الوجه] الثانی : أن تکون اسم فعل بمعنی یکفی ، وهو مبنیّه علی السکون ، وتلزمها نون الوقایه عند الإضافه إلی یاء المتکلّم ، نحو : قدنی درهم ، أی یکفینی درهم ، قد زیدا درهم ، أی یکفی زیدا درهم ، وقوله [من الوافر] :

۹۹۱ - قدنی من نصر الخبیبین قدی

... (۱)

تحمل قد الأولی أن تکون مرادفه لحسب علی لغه البناء ، وأن تکون اسم فعل ، وأمّا الثانیه فتحتمل الأوّل (۲) ، وهو واضح ، والثانی علی أن تکون النون حذفت للضروره ، کقوله [من الرجز] :

۹۹۲ - ...

إذ ذهب القوم الکرام لیسی (۳)

ویحتمل أنّه اسم فعل لم یذکر مفعوله ، فالیاء للإطلاق ، والکسره للساکنین.

تنبیه : جعل المصنّف قد بمعنی یکفی تبع فیه ابن هشام فی المغنی. قال شارحه : لا أدری لم جعلها بمعنی المضارع مع أنّ فی مجیء اسم الفعل بمعناه کلاما ، وابن الحاجب یأباه ، وقد صرّح ابن أمّ قاسم أنّها بمعنی کفی ، انتهی.

قلت : جعل اسم الفعل بمعنی المضارع وعدمه یبتنی علی الخلاف فی سبب بنائه ، فمن قال هو مشابهته الأمر أو الماضی فی المعنی کما ذهب إلیه ابن الحاجب لا یجیز جعله بمعنی المضارع ، لأنّه لو کان بمعناه أعرب ، ومن قال : هو مشابهته الحرف بلزوم النیابه عن الفعل وعدم مصاحبته العوامل ، کما ذهب إلیه ابن مالک أجاز کونه بمعنی المضارع ، کما فسّروا أوّه وأفّ بمعنی أتضجّر وأتوجّع دون تضجّرت وتوجّعت ، ولعلّ ابن هشام إنّما جعل قد بمعنی یکفی إشاره إلی الرّدّ علی من أنکر مجیء اسم الفعل

۱- بعده «لیس الإمام بالشیح الملحد» ، وهو لحمید بن مالک الأرقط ، أحد شعراء عصر بنی أمیه. اللغه : أراد بالخبیبین عبد الله بن الزبیر - وکنیته أبو خبیب - ومصعبا أخاه ، قدنی : حسبی وکفانی ، الشحیح : البخیل الدنی ، الملحد : الجائر المائل عن الحق.

٢- أى أن تكون مرادفه لحسب ، ولكن على لغه الإعراب لا البناء.

٣- تقدم برقم ٣٩٠ و ٤٧٠.

بمعنى المضارع ، فإنّه قال فى شرح الشذور بعد إثباته : أنكر بعضهم هذا النوع ، وفسّر أوّه وأفّ بتوجّعت وتضجّرت ، وقال فى غيره رادّا على من أنكر ذلك : مجىء اسم الفعل بمعنى المضارع محقّق ، لا شكّ فيه.

والحرفيّه ترد «حرف تقليل مع» الفعل «المضارع» المجرّد من ناصب وجازم وحرف تنفيس ، وهو أعنى التقليل ضربان : تقليل وقوع الفعل ، نحو : قد يصدق الكذوب ، وقد يعثر الجواد ، وتقليل متعلّقه ، نحو : (قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ) [النور / ۶۴] ، أى إنّ ما أنتم عليه هو أقلّ معلوماته ، سبحانه ، وزعم بعضهم أنّها فى هذه الأمثله ونحوها للتحقيق ، وأنّ التقليل فى المثالين الأوّلين لم يستفد من قد ، بل من قولك : الجواد يعثر ، والكذوب يصدق ، فإنّه إن لم يحمل على أنّ صدور ذلك منها قليل كان فاسدا ، إذ آخر الكلام يناقض أوّله.

وحرف «تحقيق مع» الفعل «الماضى غالبا» ، نحو : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها) [الشمس / ۹] ، (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) [المومنون / ۱] ، ومع المضارع قليلا ، كما مرّ أنّ بعضهم حمل عليه قوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ ،) قال الزمخشرىّ : دخلت قد لتوكيد العلم ، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد ، وصرّح الرضىّ بأنّ قد إذا دخلت على الماضى أو المضارع فلا بدّ فيها من معنى التحقيق ، ثمّ إنّه يضاف فى بعض المواضع إليها معان أخر ، إذا دخلت على الماضى أو المضارع.

«قيل : وقد تقرّبه» أى الماضى «من» زمان «الحال» ، إن لم يكن حالا ، ولذلك لا تدخل على نعم وبئس ، لأنّها للحال ، ولا معنى لتقريبه ، تقول : قام زيد ، فيحتمل الماضى القريب والبعيد ، فإذا قلت : قد قام ، اختصّ بالقريب ، «ومن ثمّ» أى ومن أجل أنّها تفيد تقريب الماضى من الحال «التزمت فى» الجمله «الحاليه المصدّره به» أى بالماضى لفظا أو تقديرا عند جمهور البصريّين خلافا للأخفش والكوفيّين كما مرّ ، وذلك لأنّ الحال تدلّ على حصول صفه مقارنه لما جعلت الحال قيدا له ، وهو العامل الماضى لا مقارنه فيه للحال ، فإذا كان مع قد ، قرب منها ، فحسن وقوعه حالا ، هكذا قالوا ، «وفيه بحث مشهور».

وهو أنّ قد إنّما تقرّب الماضى من الحال بمعنى الزمان الحاضر الّذى هو زمان التكلّم لا بمعنى ما يبيّن كيفيه الفعل ، فإنّ الحال بهذا المعنى الّذى كلامنا فيه على حسب عاملها قد تكون ماضيا ، وقد تكون حالا ، وقد تكون مستقبلا كما لا يخفى ، فما ذكروه غلط ، نشأ من اشتراك لفظ الحال.

قال السيّد الشريف فى شرح المفتاح : والجواب أنّ الأفعال إذا وقعت قيودا لما له الاختصاص بأحد الأزمنه كان مضيّها واستقبالها وحاليّتها بالنسبه إلى ذلك المقيّد لا إلى زمن التكلّم كما إذا وقعت مطلقه مستعمله فى معانيها الأصليه ، ولا استبعاد فيما ذكرناه ، فإنّهم صرّحوا بأنّ ما بعد حتّى قد يكون مستقبلا بالقياس إلى ما قبلها وإن كان ماضيا بالنسبه إلى زمان التكلّم ، وعلى هذا فإذا قلت : جاءنى زيد ركب ، فهم منه تقدّم الركوب على المجىء ، فلا تقارن الحال عاملها ، وإذا قلت : قد ركب ، قرّبه إلى زمان المجىء ، فيفهم مقارنته إيّاه كان ابتدا الركوب متقدّما ، إلا أنّه قارن المجىء فى الدوام ، وإذا قلت : جاءنى زيد يركب ، دلّ على تقاربهما ، وحينئذ تظهر صحّه كلام القوم فى هذا المقام ، وفى وجوب تجريد الجمله الحاليّه عن علامه الاستقبال كالسين وسوف ولن ، إذ لو صدّرت بها تبادر منها كونها مستقبله بالقياس إلى عاملها.

وأمّا ما يقال : من أنّهم استبشعوا أن يقع الماضى الصرف حالا بهذا المعنى الّذى نحن بصدده للتنافى بين الماضى والحال بمعنى آخر عن زمان التكلّم فاحتيج إلى إدخال قد المقرّب إلى الحال لتنكسر صوره ذلك التنافى ، فيزول الاستبشاع فممّا لا يلتفت إليه ذو طبع سليم ، إلى هنا كلامه.

قال الدمامينىّ بعد نقل هذا الكلام أقول : أشار بهذا القول الّذى لا يلتفت إليه إلى ما وقع للرضىّ فى شرح الكافيه ، وأمّا ما قرّره هو وارتضاه ، وإن كان بعضه مأخوذا من كلام التفتازانىّ فى حاشيه الكشّاف فلى فى نظر ، وذلك أنّ ما قاله بعد اللتيا والّتى أنّ قد قرّبت الماضى الواقع قيدا من زمان العامل ففهمت مقارنته له ، ولم يقم دليلا على فهم المقارنه ، وهى المطلوب ، لا ما ذكره من التقريب المذكور ، وهو لا يدلّ عليه بوجه ، قال : وقد يورد عليه مثل جاء زيد لم يضحك ، إذ مقتضى تقريره أنّ مضىّ هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبه إلى المقيّد ، وهو جاء ، فيفهم منه عدم تقدّم الضحك على المجىء ، فلا تقارن الحال عاملها ، وجوابه أنّ النافى فى هذا المثال ونحوه وإن دلّ على انتفاء متقدّم ، لكن الأصل استمرار ذلك الانتفاء ، حتّى تظهر قرينه انقطاعه ، نحو : لم يضحك أمس ، ولكنّه ضحك اليوم ، والغرض عدم هذه القرينه ، فإذن الاستمرار الّذى هو الأصل سالم عن المعارض ، فيحصل الدلاله على المقارنه ، فجاز بهذا الاعتبار وقوعه حالا ، وهذا بخلاف الماضى المثبت ، فإنّ وضع الفعل على إفاده التجدّد من غير أن يكون الأصل استمرار ، فلذلك قال من قال يحتاج الى قد المقرّبه من الحال ليفهم المقارنه ، وقد عرفت ما عليه.

والظاهر ما ذهب إليه الأخفش والكوفيّون فى المساله ، والمقارنه مفهومه بدلاله سياق الكلام على الحاليه ، ولا حاجه إلى تكلّف شىء من التعليلات ، فإن قلت : لا شكّ فى جواز اقتران الماضى المثبت بقد إجماعا ، وعند وجودها يلزم أن يكون الماضى قريبا من الحال ، فيشكل كلام الكوفيين ومن وافقهم لوجود التدافع فى مثل : جاء زيد وقد ركب ، إذ وقوعه حالا يقتضى مقارنته للعامل الماضى ، وقد يقتضى قرب زمانه منه لاقترانه به. قلت : لا تدافع ، لأنّا لا نسلم أنّ قد حينئذ للتقريب ، بل هى للتحقيق ، سلمنا كونها للتقريب ، لكن لا نسلم التدافع ، إذ لا مانع من أن يكون زمان الركوب المفيد للمجىء الماضى كان قريبا منه بدليل قد ، ثمّ قارنه بدليل تقييده به لوقوعه حالا ، والحاصل أنّه إن وجدت قرينتان لا تضادّ بين مقتضيهما قربت على كلّ واحد ما يقتضيه ، فلا إشكال ، انتهى.

قلت : وفيه نظر ، فإنّ قد فى بعض الصور لازمه إجماعا ، فلا تخلو إمّا أن تكون للتحقيق أو للتقريب ، أمّا الأولى فلا وجه للزومها هنا ، وأمّا الثانيه فعلى مقتضى ما قرّره ينبغى أن تكون لازمه ، والإجماع على لزومها.

تنبيه : كان المصنّف إنّما أتى بصيغه التمريض فى قوله : قيل : وقد تقرّبه من الحال نظرا إلى البحث المذكور ، وليس فى محلّه ، فإنّ قد تقرّب الماضى من الحال بالإجماع ، والبحث أنّما يرد على تعليل التزامهم لها فى الحاليّه المصدّره به ، فكان الصواب أن يحكى بقيل قوله : ومن ثمّ ، ليتجه التمريض إلى البحث. وقد ذكرنا فى صدر الكتاب لقد ستّه معان ، فلا نطول بالإعاده.

قط

صمديه

قط ترد اسم فعل بمعنى إنته ، وكثيرا ما تجىء بالفاء ، نحو : قام زيد فقط ، وظرفا لاستغراق الماضى منفيّا ، وفيها خمس لغات ، ولا تجامع مستقبلا.

شرح

السابعه عشره «قط ، ترد على ثلاثه أوجه» :

أحدها : أن تكون «اسم فعل» مبنيّا على السكون ، واختلف فى معناها ، فقال الزمخشرىّ فى المفصّل والتفتازانىّ فى المطول - وتبعها المصنّف - : هو «بمعنى إنته» ، وقال الجمهور : بمعنى يكفى ، كما قالوه فى قد ، حتّى اختلفوا ، هل هما كلمتان مستقلّتان ، أو الدّالّ فى قد بدل من الطاء ، فذهب إلى كلّ جماعه ، والأوّل أشهر ، ويقال فيها : قطنى بنون الوقايه ، «وكثيرا ما تجىء» مقرونه «بالفاء» تزيينا للفظ ، نحو : «قام زيد فقط» ،

قال التفتازانىّ : وكأنّه جزاء شرط محذوف ، وقدّره فى نحو : اضرب زيدا فقط ، إذا ضربت زيدا فانته عن ضرب غيره ، قال : وإنّما قدّرنا الشرط تصحيحا للفاء ، انتهى.

وعلى هذا فالتقدير فى نحو : قام زيدا فقط ، إذا علمت قيام زيد ، فانته عن طلب الحكم بقيام غيره. وقضيه كلامه فى شرح التخليص وكلام المصنّف هنا أنّما تجىء بدون الفاء ، لكنّه قليل ، وصرّح واحد من النحويّين أنّ قطّ فى المثال المذكور بمعنى حسب المقطوعه عن الإضافه ، فالمعنى فيه قام زيد لا غير ، وهو الظاهر لقيام حسب مقامها من غير تكلّف.

قال ابن هشام فى حواشى التسهيل : ولم يسمع ، يعنى قطّ فى نحو المثال المذكور إلا مقرونا بالفاء ، وهى زائده لازمه عندى ، قال : وكذا أقول فى قولهم فحسب : إنّ الفاء زائده ، انتهى.

قال الدمامينىّ : ولا ينبغى ارتكاب الزياده ما وجد عنه مندوحه ، وقد قال ابن السيّد فى كتاب المسائل : قطّ مفتوحه القاف ساكنه الطاء بمعنى الاكتفاء بالشىء والاجتزاء به هى عند البصريّين مضافه إلى ما بعدها ، كما تضاف حسب فى قولك : حسبك درهم ، وفيها معنى القطع كالّتى فى ظرف ، والكوفيّون يجيزون ما بعدها النصب ، فيجيزون قطّ عبد الله درهم ، ويقولون : معناه كفى عبد الله درهم ، أو يكفيه ، ولا يعرف ذلك البصريّون ، وقطّ هذه تستعمل بعد الإيجاب والنفى كقولك : أخذت درهما فقط ، وما أخذت درهما فقط ، وهذه هى الّتى تأتى معها الفاء ، لأنّ معنى أخذت درهما فقط ، أخذت درهما فاكتفيت به (١) ، انتهى. قال : فجعل الفاء عاطفه لا زائده ، كما قال ابن هشام ، ولا جزائيه كما قال التفتازانىّ ، والظاهر أنّه خير من قوليهما جميعا ، انتهى ، فتأمّل.

الثانى : أن تكون «ظرفا لاستغراق الماضى» ، أى لاستغراق جميع ما مضى من الأزمنه الماضيه حال كون الماضى «منفيّا» ، نحو : ما رأيته قطّ ، أى فى جميع الأزمنه الماضيه. ونصّ ابن مالك فى التسهيل والرضى فى شرح الكافيه على أنّه يستعمل دون نفى تاره معنى ولفظا وتاره لفظا لا معنى ، فالأوّل كقول بعض الصحابه رحمه الله قصرنا الصلاه مع رسول الله صلى الله عليه و آله ونحن أكثر ما كنّا قط وآمنه. والثانى كما فى الحديث أيضا أنّ أبيّا (٢) قال لعبد

١- من وهذه هى الّتى حتّى هنا سقط فى «ط».

٢- أبى بن كعب بن قيس بن عبيد ، صحابىّ أنصارىّ ، من كتّاب الوحى ، أمره عثمان بجمع القرآن ، له ١۶۴ حديثا ، مات بالمدينه سنه ٢١ ه. الأعلام للزركلى ١ / ٨٢.

الله (۱) كاين تقرأ سوره الاحزاب؟ فقال عبد الله : ثالثا أو سبعين آيه ، فقال : قطّ ، أى ما كانت كذا قطّ.

قال فى القاموس وفى موضع من البخارىّ : جاء بعد المثبت منها فى الكسوف ، أطول صلاه صلّيتها قطّ ، وفى سنن أبى داود ، توضّأ ثلاثا قطّ ، وأثبته ابن مالك فى الشواهد لغه ، قال : وهى ممّا خفى على كثير من النحويّين ، انتهى. والجمهور على أنّ كلّ ذلك نادر ، لا يقاس عليه.

«وفيها» أى وفى قطّ الّتى ترد ظرفا لاستغراق الماضى «خمس لغات».

إحداها : قطّ ، بفتح القاف وتشديد الطّاء مضمومه ، وهى أفصحها وأشهرها ، قال ابن السّيّد واشتقاقها من قولك : قططت الشىء ، إذا قطعته ، فإذا قال المتكلّم : ما رأيته قطّ ، فقد قطع عن هذا ، وفصل فيه ، انتهى. وقال فى المغنى : معنى ما فعلته قطّ ، ما فعلته فيما انقطع من عمرى ، لأنّ الماضى منقطع عن الحال والاستقبال.

الثانيه : قطّ ، بفتح القاء وتشديد الطاء مكسوره على أصل التقاء الساكنين.

الثالثه : قطّ بضمّ القاف اتّباعا لضمّه الطاء المشدّده.

الرابعه : قطّ بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومه ، حذفت الطاء الأولى الساكنه ، فبقيت المضمومه.

الخامسه : قط بفتح القاف وسكون الطاء مبالغه فى التخفيف ، حذفت الثانيه ، فبقيت الأولى الساكنه ، وهى مبنيّه بجميع لغاتها ، قيل : لتضمّنها معنى مذ وإلى ، إذ معنى ما فعلته قط ، مذ أن خلقت إلى الأن ، وقيل : لشبه الحرف فى إبهامه لوقوعها على كلّ ما تقدّم من الزمان ، وقيل : لأنّها اشبهت الفعل الماضى ، لأنّها لزمانه ، وبنيت فى الأشهر على حركه ، لئلّا يلتقى ساكنان ، وكانت ضمّه تشبيها بقبل وبعد ، أو لأنّه لو فتحت لتوهّم النصب بمقتضى الظرفيه ، ولو كسرت لتوهّم الجرّ بمذ المتضمّنه معناها.

«ولا تجامع» فعلا «مستقبلا» ، وأمّا قول العامّه لا أفعله قطّ فلحن ، ولا يلتفت إليهم ، لأنّ استعمالها مع نفى الفعل الماضى قد ثبت عند أهل اللغه ، ولم يثبت مع نفى المضارع عندهم ، ويكفى فى ذلك استقراء كلامهم وكتبهم ، ولا يقال : لا يلزم أن يكون خطأ لجواز أن يكون مجازا ، وعدم نقل هذا الاستعمال عن أئمه اللغه لا يمنعه لجواز أن يوجد مع عدم نقله عنهم ، لأنّا نقول : قد ثبت أنّ استعمالها الثانى قول العامّه ، وهو يلحق بأصوات الحيوانات عند أهل البلاغه ، فلا يعتبر أصلا حقيقه أو مجازا ، ولهذا لا يستدلّ بأقوالهم.

۱- ليس من الواضح من هو قصده.

والثالث : من وجوه قط أن يكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحه القاف مخفّفه الطاء ، والغالب بنائها على السكون لوضعها على حرفين ، وتضاف إلى الاسم الظاهر وإلى ياء المتكلّم وكاف الخطاب ، نحو : قط زيد درهم وقطى وقطك ثلاثون ، وقد تعرب ، وهو قليل ، يقال : قط زيد درهم ، بالرفع ، كما يقال : حسبه درهم ، ويجوز أن تلحقها نون الوقايه ، إذا أضيفت إلى ياء المتكلّم ، فيقال : قطنى ، كما يقال : قدنى ، محافظه للبناء على السكون.

فائده : تقابل قط ظرفا لاستغرق الماضى منفيّا عوض ظرفا لاستغراق المستقبل منفيّا ، تقول فى المستقبل : لا أفعله عوض ، كما تقول فى الماضى ما فعلته قط ، لكن عوض قد يرد للماضى أيضا كقوله [من الطويل] :

٩٩٣ - فلم أر عاما عوض أكثر هالكا

... (١)

وهو مبنىّ لشبهه بالحرف فى إبهامه ، لأنّه يقع على كلّ ما يأتى من الزمان ، وبناؤه إمّا على الضمّ كقبل وبعد ، أو على الفتح طلبا للخفّه أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين ، فإن أضيف إلى العائضين كقولهم : لا أفعله عوض العائضين (٢) ، أى دهر الداهرين ، والعائض الذى يبقى على وجه الدهر ، فكان المعنى ما بقى فى الدهر داهر ، أو أضيف إليه كقوله [من الهزج] :

٩٩٤ - ولو لا نبل عوض فى

خضمّاتى وأوصالى (٣)

أعرب فى الحالين لمعارضه الشبه بالإضافه الّتى هى من خصائص الأسماء.

كم

صمديه

كم ترد خبريّه واستفهاميّه ، وتشتركان فى البناء والافتقار إلى التمييز ولزوم التصدير ، وتختصّ الخبريّه بجرّ التمييز مفردا أو مجموعا ، والاستفهاميّه بنصبه ولزوم إفراده.

شرح

الثامنه عشره «كم» على وجهين : «خبريّه» بمعنى كثير ، «واستفهاميّه» بمعنى أىّ عدد ، وهى بسيطه بوجهيها خلافا للكسائىّ والفرّاء فى زعمهما أنّها بوجهيها مركّبه من كاف التشبيه وما الاستفهاميّه ، حذف ألفها ، كما تحذف مع سائر حرف الجرّ ، نحو :

١- تمامه «ووجه غلام يشترى وغلامه» ، ولم يسمّ قائله.

٢- مجمع الأمثال ٢ / ١٧٩.

٣- هو للفند الزمانى. اللغه : خضمات : جمع خضمّه وهو ما غلظ من الساق والذراع ، الأوصال : جمع وصل ، وهو المفصل.

بم ولم وعمّ ، وكثر الاستعمال لها ، فاسكنت للتخفيف ، وحدث لها بالتركيب معنى غير الّذى كان لكلّ واحد من مفرديها ، كما قاله النحويّون فى لو لا وهلّا (۱).

«وتشتركان» أى الخبريّه والاستفهاميّه فى ثمانيه أمور :

أحدها : «البناء» ، أمّا بناء الاستفهاميّه ، فلتضمّنها معنى همزه الاستفهام ، فإنّ قولنا :

كم رجلا عندك؟ معناه : أعشرون رجلا عندك؟ وأمّا بناء الخبريّه فلشبهها بالاستفهاميّه لفظا ومعنى ، أمّا لفظا فظاهر ، وأمّا معنى فمن جهه أنّ كلّا منهما لعدد مبهم ، وإن شئت قلت : بنيت بوجهيها لشبههما بالحرف وضعا ، وهو الأقرب.

«و» الثانى «الافتقار إلى التمييز» ، لمكان وضعهما على الإبهام ، ولشدّه افتقارهما إليه لم يحذف إلا لدليل ، كما إذا جرى ذكر العبيد ، فقلت : كم عندك؟ أى كم عبدا عندك؟ بالنصب فى الاستفهاميّه ، وكم عبد عندك! بالجرّ فى الخبريّه بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الأعداد ، فإنّها تدلّ على كميّه معيّنه ، فيجوز أن لا يؤتى لها بتمييز ألبته ، لأنّ فيها فائده من جهه الدلاله على الكميّه المعيّنه ، وإن جهل جنسها.

الثالث : «لزوم التصدير» على غير الجارّ ، حرفا كان أو اسما ، لأنّ ما قبلها إذا كان مضافا أو حرف جرّ يعمل فيهما ، واغتفر ذلك ، لأنّ تأخّر الجارّ عن مجروره ممتنع لضعف عمله ، فجوّز تقديم الجارّ عليهما على أن يجعل الجارّ اسما كان أو حرفا مع المجرور ككلمه واحده مستحقّه للتصدير ، حتّى لا يسقط المجرور عن رتبته ، تقول : بكم رجل مررت! وغلام كم رجل ملكت! ويكون إعراب المضاف كإعراب كم ، لو لم يكن مضافا إليه ، وإنّما الّذى لا يعمل فيهما متقدّما الفعل أو شبهه لاستحقاقهما الصدر ، لأنّ كلتيهما للإنشاء ، وكلّ ما تضمّن معنى الإنشاء لزم تصديره ، لأنّه يغيّر الكلام من نوع إلى نوع ، فوجب تقديمه ، ليعلم من أوّل الأمر نوع الكلام ، ويتفرّغ ذهن السامع ، لتفهمه ، وإلا فلو تأخّر لم يعلم هل الإنشاء راجع إلى ما مضى أو إلى شىء ، فيشوّش فكره.

وكون كم الاستفهاميّه للانشاء ظاهر ، وأمّا الخبريّ فلتضمّنها معنى إنشاء التكثير ، والإنشاء أنّما يؤدّى بالحروف غالبا ، فتكون متضمّنه لحرف دالّ على التكثير ، إمّا محقّق الوضع ، وهو من الاستغراقيّه أو ربّ ، إن قلنا بدلالتها على التكثير ، وإمّا مقدّر الوضع ، إن سلم عدم دلاله هذين الحرفين على التكثير ، فمن هذه الحيثيّه لزمت كم الخبريّه التصدير ، فإن قيل : كيف يتأتّى أن يكون فى الخبريّه معنى إنشاء التكثير مع ما بين الخبر و

۱- قول الكسائىّ والفرّاء وسائر الكوفيّين بأنّ «كم» مركّبه من الكاف وما باطل ، بدليل دخول حرف الجرّ عليها ، نحو : بكم ريال اشتريت الكتاب؟ فالعقيده الصحيحه هى أنّ «كم» اسم بسيط.

الإنشاء من التنافى؟ فالجواب أنّ الإنشاء فى كم من جهه التكثير القائم بنفس المتكلّم ، ولا وجود له فى الخارج حتّى يقال باعتباره : إن طابق فصدق ، وإلا فكذب ، والإخبار فى الكلام الّذى هى فيه ، وهو الّذى قيل له بسببه خبريّه أنّما هو باعتبار الكثره لا باعتبار التكثير ، والكثره أمر له ووجود فى الخارج ، فإن طابق الكلام ذلك الأمر الواقع فى الخارج كان صدقا ، وإن لم يطابق كان كذبا ، فإذا قلت : كم رجال عندى! فله جهتان : إحداهما التكثير الّذى قام بذهنك ، ولا وجود له فى الخارج ، وبهذا الاعتبار تكون كم إنشائيّه ، والأخرى كثره الرجال المخبر عنها بالعنديّه ، ولها وجود فى الخارج ، وبهذا الاعتبار تكون كم الخبريّه ، هذا معنى ما قرّره ابن الحاجب ، وقد تقدّم نظيره فى باب أفعال المدح والذم ، ومرّ نزاع الرضى له فى ذلك ، فليرجع إليه.

الرابع : من الأمور الّتى تشترك فيه كم الخبريّه والاستفهاميّه الاسميّه ، خلافا لمن زعم أنّ الخبريّه حرف التكثير ، والدليل على اسميّتها دخول حرف الجرّ عليها ، نحو : بكم درهم اشتريت! وبكم شيء أحسنت إليك! والإضافه إليها ، نحو : غلام كم رجل ملكت! ووصل كم حبيب ظفرت! ووقوعها مسندا إليها لفظا ومعنى فى نحو : كم رجلا جاءك! وكم ملك أحسن إليك! ومعنى لا لفظا نحو! كم عبدا أعتقت! وكم حرّا اعتقت! فإنّ المفعول به مسند إليه بحسب المعنى ، إذ قولك : ضربت زيدا فى معنى زيد ضربته ، ولا معنى لاستبعاد ذلك أو إنكاره مع أنّه قد يكون نائبا عن الفاعل ، نحو : ضرب زيد ، فيكون مسندا إليه لفظا ومعنى ، وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرّح به ابن الحاجب.

الخامس : الإبهام ، وهو ظاهر ، لأنّهما وضعا كذلك.

السادس : جواز حذف تمييزهما بدليل كما مرّ ، خلافا لمن منع حذف تمييز الخبريّه.

السابع : الاختصاص بالنكرات كما صرّح فى الرضىّ ، قال : أمّا الاستفهاميّه فلوجوب تنكير المميّز المنصوب ، وأمّا الخبريّه فلأنّها كنايه عن عدد مبهم عند المخاطب ، ومعدود كذلك ، والغرض من إتيان المميّز بيان جنس ذلك العدد المبهم فقط ، وذلك يحصل بالنكره فلو عرّف بقى التعريف ضائعا.

الثامن : امتناع كون مميّزهما منفيّا ، لا يقال : كم لا رجلا جاءك؟ ولا كم لا رجل صحبت! خلافا لمن أجازه ، نصّ عليه سيبويه.

«وتختصّ» كم «الخبريّه ب» وجوب «جرّ التمييز» ، أى مميّزها ، بإضافتها إليه كما فى عشره ومائه ، لا بمن مقدّره خلافا للفرّاء ، وقيل : الكوفيّين قاطبه بدليل أنّه متى فصل كان منصوبا حملا على كم الاستفهاميّه ، كقوله [من البسيط] :

۹۹۵ - کم نالنی منهم فضلا علی عدم

إذا لا أکاد من الإقتار أحتمل (۱)

«مفردا» کان ممیّزها «أو مجموعا» ، تقول : کم عبد ملکت! أو کم عبید ملکت! ، قال [من مجزوء المدید] :

۹۹۶ - کم ملوک باد ملکهم

ونعیم سوقه بادوا (۲)

وکونه مفردا أکثر فی الاستعمال وأبلغ فی المعنی ، حتّی ادّعی بعضهم أنّ الجمع علی نیّه معنی الواحد ، فکم رجال علی معنی کم جماعه من الرجال ، ودخل فی المفرد ما یؤدّی معنی الجمع ، نحو : کم قوم صدقونی ، قاله فی التصریح.

وإنّما کان ممیّز الخبریّه مجرورا مفردا ، لأنّها کانت للتکثیر ، وصار تمییزها کتمییز العدد الکثیر ، وهو المائه والألف ، وجاز الجمع فیه ، ولم یجز فی العدد الصریح ، لأنّ فی لفظ العدد الکثیر ما ینبئ عن کمیّه الکثره صریحا ، وکم الخبریّه لیست مثله فی التصریح ، فجعل جمعه کأنّه نائب عن معنی التصریح فی مثله ، وحکی عن تمیم نصبه مطلقا ، وروی قول الفرزدق [من الکامل] :

۹۹۷ - کم عمه لک یا جریر وخاله

فدعاء قد حلبت علیّ عشاری (۳)

بالنصب إمّا حملا علی هذه اللغه التمیمیّه ، وإمّا علی تقدیرها استفهامیّه استفهام تهکّم ، أی أخبرنی بعدد عمّاتک وخالاتک اللّاتی کنّ یخدمننی ، فقد نسیته وعلیهما فکم مبتدأ ، وخبره قد حلبت ، وإفراد الضمیر حملا علی لفظ کم ، أو علی أنّه عائد علی مجموع من تقدّم ، کما فی قولک : النساء فعلت ، ویروی بالجرّ علی قیاس تمییز الخبریّه ، وبالرفع علی أنّه مبتدأ.

وإن کان نکره لکونه وصفا بلک وبفدعاء محذوفه مدلولا علیها بالمذکوره ، إذ لیس المراد تخصیص الحاله بوصفها بالفدع ، کما حذفت لک من صفه خاله استدلالا علیها ، بل الأولی ، والخبر قد حلبت ، ولا بدّ من تقدیر قد حلبت أخری ، لأنّ المخبر عنه فی هذا الوجه متعدّد لفظا ومعنی ، ونظیره : زینب هند قامت ، وکم علی هذا الوجه ظرف أو مصدر ، والتمییز محذوف ، أی کم وقت أو حلبه ، وإذا نصب التمییز بفصل أو بغیر فصل جاز کونه أیضا مفردا أو جمعا ، کما إذا جرّ.

۱- هو للقطامی ، اللغه : علی عدم : مع عدم ، والعدم بمعنی الفقر والاحتیاج ، الإقتار : مصدر أقتر بمعنی افتقر وضاق عیشه.

۲- لم یذکر قائله. اللغه : باد : هلک ، سوقه : الرعیه وما دون الملک.

۳- اللغه : فدعاء : المرأه الّتی اعوجت إصبعها من کثره حلبها ، یقال : الفدعاء هی الّتی أصاب رجلها الفدع من کثره مشیها وراء

الإبل ، العشار : جمع عشراء ، الناقه الّتى أتى عليها من وضعها عشره أشهر.

هـذا مـذهب الجمهور ، وذهب أبو على والشـلوبين وابن هشـام الخضـراوىّ إلى التزام الإفراد ، لأنّ العرب التزمته فى كـلّ تمييز منصوب عن عـدد أو كنـايه ككم الاسـتفهاميّه وكـأيّن وكـذا ، وردّ بأنّ ذلك فيما يجب نصـبه ، لا فيما يجوز نصـبه وجرّه. وهل يجوز جرّه مع الفصل بظرف أو مجرور؟ مذاهب ، أصـحّها لا ، لما فيه من الفصل بين المتضايفين ، وذلك ممنوع إلا فى ضروره كقوله [من الرمل] :

٩٩٨ - كم بجود مقرف نال العلى

وكريم بخله قد وضعه (١)

الثـانى : نعم ، وعليه يونس ، بنـاء على رأيه من جواز الفصـل بين المتضـايفين فى السـعه بـذلك ، والكوفيّون بناء على رأيهم أنّ الجرّ بمن مقـدّره ، وإنّمـا جوّزوا عمـل الجـارّ المقـدّر هاهنـا ، وإن كـان فى غير هـذا الموضع نادرا ، لكثره دخول من على مميّز الخبريّه ، نحـو : (كَمْ مِنْ مَلَكٍ) [النجم / ٢٦] ، (وَكَمْ مِنْ قَرْيَهٍ) [الأعراف / ٤] ، والشـىء إذا عرف فى موضـع جـاز تركه لقوّه الدلاله عليه (٢).

والثـالث : الجواز ، إن كـان الظرف أو المجرور (٣) ناقصـا ، وهو مـا لا يفهم بمجرّد ذكره وذكر معموله مـا يتعلّق به ، نحو : كم بـك مأخوذ أتانى! وكم اليوم جائع جاءنى! والمنع إن كان تامّا. وعزا الأندلسـىّ هـذا القول إلى يونس ، وردّ بأنّ العرب لم تفرق بين الظرف التامّ والناقص فى الفصل ، بل تجريهما مجرى واحدا ، ومن الفصل بالمجرور التّامّ قوله [من الكامل] :

٩٩٩ - كم فى بنى سعد بن بكر سيّد

ضخم الدّسيعه ماجد نفّاع (٤)

فإن كان الفصل بجمله لم يجز الجرّ فى كلام ولا شعر عند البصريّين ، لأنّ الفصل بالجمله بين المتضايفين لا يجوز ألبتّه ، وجوّزه الكوفيّون بناء على أنّ الجرّ بمن لا بالاضافه ، وجوّزه المبرّد فى الشعر فقط ، وروى قوله [من البسيط] :

١٠٠٠ - كم نالنى منهم فضل على عدم

... (٥)

١- البيت لأنس بن زنيم. اللغه : المقرف : النّذل اللئيم الأب.

٢- يذهب البصريّون إلى أنّ كم الخبريّه هى العامله فيما بعدها الجرّ ، أى تضاف إلى مميّزها ، والكوفيّون إلى أنّ جرّ المميّز بمن المقـدّره ، يقـول أبـو البركـات الأنبـارى : والّـذى يـدلّ على فسـاد مـا ذهب الكوفيّون إليه أنّ حرف الجرّ لا يجوز أن يعمـل مع الحـذف ، إلا ربّ بعد الواو والفاء وبل. الإنصاف فى مسائل الخلاف ، ١ / ٣٠٧. ويقول الزمخشرىّ : والخبريّه مضافه إلى مميّزها ، عامله فيه عمل كلّ مضاف فى المضاف إليه ، فإذا وقعت بعدها «من» ، وذلك كثير فى استعمالهم ، منه قوله تعالى ، (وَكَمْ مِنْ

قَرْيَةٍ)(وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ ،) كانت منوّنه فى التقدير ، كقولك : كثير من القرى ومن الملائكه ، وهى عند بعضهم منوّنه أبدا ، والمجرور بعدها بإضمار «من». المفصّل فى صنعه الإعراب ص ٢٢١.

٣- إن كان الظرف أو المجرور سقط فى «ط».

٤- هو للفرزدق اللغه : الدسيعه : العطيه أو الجفنه ، النفّاع : صيغه مبالغه من النفع.

٥- تقدم برقم ٩٩٥.

بـالجرّ. وإذا فصـل بين كم الخبريّه ومميّزهـا بفعـل متعـدّ وجب الإتيان بمن لئلّا يلتبس المميّز بمفعول ذلك المتعـدّى ، نحو قوله تعالى : (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) [الدخان / ٢٥] ، (وَكَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ) [القصص / ٥٨].

«و» تختصّ كم «الاسـتفهاميّه» بوجوب «نصـبه» أى تمييزهـا ، وظـاهره أنّه لاـ يجوز جرّه مطلقا ، وهو قول لبعضـهم ، وذهب الفرّاء والزجّاج وابن السّراج وآخرون إلى جواز جرّه مطلقا حملا لها على الخبريّه ، وفصّل قوم ، فقالوا : إن جرّت هى بحرف جرّ نحو : بكم درهم اشتريت؟ جـاز الجرّ ، وإلاـ فلاـ ، ومع ذلـك فالنصب هو الكثير ، ثمّ الجرّ حينئـذ بمن مقـدّره حـذفت تخفيفا ، وصار حرف الجرّ الـداخل على كم عوضا منها ، هـذا مذهب الخليل وسـيبويه والفرّاء والجماعه ، وخالف الزجاجّ فقال : إنّه بإضافه كم لا بإضـمار من ، وردّه أبو الحسن بأنّهم حين خفضوا بعـدها لم يخفضوا إلا بعـد تقـدّم حرف جرّ ، فكونهم لم يتعـدّوا هـذا دليل لقول الجماعه.

«و» تختصّ بوجوب «لزوم إفراده» ، أى إفراد تمييزهـا ، خلافـا للكوفيّين فى جواز جمعه ، ومـا أوهمه يحمـل على الحال ، ويجعل التمييز محـذوفا ، فإذا قلت : كم لك غلمانا؟ فالتقدير كم نفسا اسـتقرّوا لك غلمانا ، فحذف المميّز ، والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقرّ ، والعامل فيه الظرف ، أو عامله المحذوف ، فلو قلت كم غلمانا لك؟ لم يتمشّ هذا التخريج إلا على رأى الأـخفش فى تجويز تقـديم الحـال على عاملهـا المعنوىّ فى مثـل ذلـك ، وذهب الأـخفش إلى جواز جمعه إن كـان السؤال عن الجماعـات ، نحو : كم غلمانـا لـك؟ إذا أردت أصـنافا من الغلمان ، قالوا : وإنّما كان مميّز الاسـتفهاميّه مفردا منصوبا ، لأنّها لما كانت كنايه عن العدد جعلت عباره عن وسط العدد ، وهو من أحد عشر إلى مائه ، وجعل مميّزها كمميّزه ، لأنّها لو جعلت كنايه عن أحد الطرفين كان تحكّما وترجيحا من غير مرجّح لتساويهما فى الظرفيّه بخلاف الوسطيّه ، إذ لا تساوى شيئا منهما.

كيف

صمديه

كيف : ترد شـرطيّه ، فتجزم الفعلين عنـد الكوفيّين ، واسـتفهاميّه ، فتقع خبرا ، فى نحو : كيف زيـد؟ وكيف أنت؟ ومفعولاـ ، فى نحو : كيف ظننت زيدا؟ وحالا ، فى نحو : كيف جاء زيد؟

شرح

التاسعه عشره كيف ، ويقال فيها : كى ، كما يقال فى سوف : سو ، قال [من البسيط] :

١٠٠١ - كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت

قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم (١)

وهى اسم لدخول الجارّ عليها بلا تأويل فى قولهم : على كيف تبيع الأحمرين؟ أى اللحم والخمر ، ولإبدال اسم الصريح منها كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ والإخبار بها مع مباشره الفعل ، نحو : كيف كنت؟ فبالإخبار بها انتفت الحرفيّه ، وبمباشره الفعل انتفت الفعليّه. وترد على وجهين :

أحدهما : أن تكون شرطيّه ، فيقتضى فعلين متّفقى اللفظ والمعنى ، نحو : كيف تصنع أصنع ، ولا يجوز : كيف تجلس أذهب باتّفاق ، وتجزم فعلين عند النّحاه الكوفيّين وقطرب من البصريّين مطلقا ، وقيل : بشرط اقترانها بما ، نحو : كيفما تكن أكن. قالوا : ومن ورودها شرطيّه قوله تعالى : (يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ) [المائده / ٦٤] ، (يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحامِ كَيْفَ يَشاءُ) [آل عمران / ٦] (فَيَبْسُطُهُ فِي السَّماءِ كَيْفَ يَشاءُ) [الروم / ٤٨] ، وجوابها فى ذلك كلّه محذوف لدلاله ما قبلها. قال ابن هشام : وهذا يشكل على اطلاقهم أنّ جوابها يجب مماثلته لشرطها ، انتهى.

قيل : ولقائل أن يقول : لا إشكال ، لأنّا لا نقدّر الجواب فعلا مثل الّذى قبلها ، وإنّما نقدّره فعلا مضارعا من المشيئه متعلّقا بالحدث الّذى قبلها ، والتقدير كيف يشاء الأمور يشاء الاتّفاق ، أى لا فرق بين الشيئين إلا بالتعلّق ، فصدق أنّ شرطها مماثل لجوابها ، وأنّ جوابها محذوف لدلاله ما قبلها ، لأنّ ما قبلها فعل اختيارىّ ، والأفعال الاختياريّه لها دلاله على المشيئه واستلزام لها ، وكثيرا ما تطلق وتراد هى منها كقوله تعالى : (إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاهِ) [المائده / ٦] ، أى أردتم القيام لها.

والثانى : أن تكون استفهاميّه ، وهو الغالب فيها ، ويستفهم بها عن حال الشىء لا عن ذاته. قال الراغب (٢) : وإنّما يسأل بها عمّا يصحّ أن يقال فيه : شبيه وغير شبيه ، ولهذا لا يصحّ أن يقال فى الله تعالى : كيف ، قال : وكلّما أخبر الله بلفظ كيف عن نفسه ، فهو استخبار على طريقه التنبيه للمخاطب أو التوبيخ له ، نحو : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ) [البقره / ٢٨] ، (كَيْفَ يَهْدِى اللهُ قَوْماً) [آل عمران / ٨٦] ، انتهى.

قال فى المغنى : الاستفهام بها إمّا حقيقىّ ، نحو : كيف زيد؟ أو غيره ، نحو : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ) الآيه ، فإنّه أخرج مخرج التعجّب.

١- لم يسمّ قائله : اللغه : تجنحون : تميلون ، السلم : الصلح ، ثئرت : مجهول من ثار دمه ، أى طلب دمه وقاتل قاتله ، القتلى : جمع قتيل ، اللظى : النار ، الهيجاء : الحرب ، تضطرم : تشتعل.

٢- الراغب الإصفهانى (الحسين بن محمّد) (ت ٥٠٢ ه) إمام من حكماء العلماء ، اشتهر بالتفسير واللغه ، من آثاره «المفردات فى غريب القرآن». المنجد فى الأعلام ص ٢٦٠.

وتقع كيف الاستفهاميّه خبرا فى نحو : كيف زيد؟ وكيف كنت؟ فكيف فى الأوّل خبر المبتدإ ، وفى الثانى خبر كان ، قدّم فيهما للزومه الصدر ، وتقع مفعولا فى نحو : كيف ظننت زيدا؟ وكيف أعملته فرسك؟ فهى فى الأوّل مفعول ثان لظنّ ، وفى الثانى مفعول ثالث لأعلم (١).

ومنهم من جعل هذا من قبيل الخبر أيضا ، لأنّ ثانى مفعول ظنّ وثالث مفعولات أعلم خبران فى الأصل ، والمراد بنحو ذلك فى النوعين أن تقع قبل ما لا يستغنى به عنها ، وهو ما لا يستقلّ بدونها كلاما كما فى الأمثله.

وتقع حالا فى نحو : كيف جاء زيد؟ فكيف حال من زيد. والمراد بنحوه أن تقع قبل ما لا يستغنى به عنها ، أى يستقلّ بدونها كلاما ، لأنّه يصحّ أن يقال : جاء زيد ، ثمّ ادخلت كيف استفهاما عن هيئه مجيئه ، أى على حاله جاء زيد ، قال ابن هشام : وعندى أنّها تأتى فى هذا النوع مفعولا مطلقا أيضا ، وأنّ منه : (كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) [الفيل / ١] ، ولا يتّجه فيه أن يكون حالا من الفاعل ، انتهى. أى لأنّ فى ذلك وصفه تعالى بالكيفيه ، وهو ممتنع.

تنبيهات : الأوّل : عن سيبويه أنّ كيف ظرف ، وأنكره الأخفش والسيرافىّ ، وقالا : هى اسم غير ظرف ، ورتّبوا على الخلاف أمورا أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائما ، وعندهما رفع مع المبتدإ ونصب مع غيره. الثانى : أنّ تقديرها عند سيبويه فى أىّ حال ، أو على أىّ حال ، وعندهما تقديرها فى نحو : كيف زيد؟ أصحيح زيد؟ وفى كيف جاء زيد؟ أراكبا جاء زيد؟ ونحوه. الثالث : الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال على خبر ونحوه ، هذا إن أجيب على اللفظ ، وإن أجيب على المعنى دون اللفظ ، قيل : صحيح أو سقيم ، أو عندهما على العكس.

وقال ابن مالك : لم يقل أحد إنّ كيف ظرف ، إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنّها لما كانت تفسّر بقولك : على أىّ حال لكونها سوالا عن الأحوال العامّه سمّيت ظرفا ، لأنّها فى تأويل الجارّ والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليها مجازا ، انتهى.

قال ابن هشام : وهو حسن ، ويؤيّده الإجماع على أنّه يقال : فى البدل كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب.

الثانى : زعم قوم أنّ كيف تأتى عاطفه ، وممّن زعم ذلك عيسى بن موهب (٢) فى كتاب العلل ، وأنشد عليه [من الطويل] :

١- سقطت هذه الفقره فى «ح».

٢- لم أجد ترجمه حياته.

١٠٠٢ - إذا قلّ مال المرء لانت قناته

وهان على الأدنى فكيف الأباعد (١)

وهذا خطأ ، لاقترانها بالفاء ، وإنّما هى هنا اسم مرفوع المحلّ على الخبريّه ، ثمّ يحتمل أنّ الأباعد مجرور بإضافه مبتدإ محذوف ، أى فكيف حال الأباعد ، فحذف المبتدأ على قراءه ابن جماز (٢) : (وَاللّٰهُ يُرِيدُ الْآخِرَهَ) [الأنفال / ۶۹] ، أو بتقدير فكيف الهوان على الأباعد؟ فحذف المبتدأ والجارّ ، أو هو مجرور بالعطف بالفاء ، وكيف مقحمه بين العاطف والمعطوف لإفاده الأولويّه بالحكم ، فلا يكون لها محلّ.

لو

صمديه

لو رد شرطيّه ، فتقتضى امتناع شرطها واستلزامه لجوابها ، وتختصّ بالماضى ولو مؤوّلا ، وبمعنى إن الشّرطيّه ، وليست جازمه خلافا لبعضهم ، وبمعنى ليت ، نحو : (لَوْ أَنَّ لَنا كَرَّهً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ،) ومصدريّه ، وقد مضت.

شرح

العشرون لو ، ترد على أربعه أوجه :

أحدها : أن تكون «شرطيّه» امتناعيه ، «فتقتضى» شرطا وجوابا ، وتفيد فى نحو : لو جاءنى زيد لأكرمته ، ثلاثه أمور :

أحدها : الشرطيّه ، أعنى عقد السببيّه والمسببيّه بين الجملتين.

الثانى : تقييد الشرطيّه بالزمان الماضى ، وبهذا الوجه والذى بعده فارقت إن ، فإنّ تلك لعقد السببيّه والمسببيّه فى المستقبل ، لهذا قالوا : الشرط بإن سابق على الشرط بلو ، ذلك لأنّ الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضى ، ألا ترى أنّك تقول : إن جئتنى غدا أكرمتك ، فإذا انقضى الغد ، ولم يجئ قلت : لو جئتنى أمس أكرمتك. قال فى التصريح : وفى الأسبق من الأزمنه خلاف ، قال الرازىّ : والحقّ قول الزّجاج : إنّ المقدّم هو المستقبل ، فإذا وجد صار حاضرا ، فإذا انقضى صار ماضيا ، انتهى.

الثالث : الامتناع ، واختلف النحاه فى إفادتها له وكيفيّه إفادتها إيّاه على أقوال :

أحدها : أنّه لا تفيده بوجه ، وهو قول الشلوبين وابن هشام الخضراوىّ ، زعما أنّها لا تدلّ على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق فى الماضى ، كما دلّت إن على التعليق فى المستقبل ، ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوت.

١- لم يسمّ قائله : اللغه : لان : سهل وانقاد ، القناه : الرمح ، هان : ذل ، الأباعد : جمع أبعد وهو ضدّ الأدنى.

٢- هو سليمان بن مسلم بن جماز (مات نحو ١٧٠ ه) ، وكان قارئا ضابطا من راوه أبى جعفر القارئ المدنى. مغنى اللبيب ص ٢٧٣.

قال ابن هشام الأنصاريّ : وهـذا الّذى قالاه كإنكار الضـروريات ، إذ فهم الامتناع منها كالبـديهيّ ، فإنّ كلّ من سـمع : لو فعل ، فهم عدم وقوع الفعل من غير تردّد ، ولهذا جاز استداركه ، فتقول : لو جاءنى زيد لأكرمته ، لكنّه لم يجئ.

الثـانى : أنّها تفيـد الشـرط وامتناع الجواب جميعا ، وهو القول المشـهور الجارى على ألسـنه المعربين ، وعباراتهم لو حرف امتناع لامتنـاع ، أى امتناع الجواب لامتناع الشـرط ، وردّ بعـدم امتناع الجواب فى مواضع كثيره كقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ) [لقمان / ٢٧] وقول عمر : نعم العبد صهيب (١) لو لم يخف الله لم يعصه ، فـإنّ عـدم النفـاد محكوم به ، سواء وجـد الخوف أم لا ، وأجيب بـأنّ انتفاء الشـرط والجواب هو الأصل فيها ، فلا ينافيه بقاء الجواب فيها مع انتفاء الشرط فى بعض المواضع.

الثالث : وهو مختار المصـنّف وفاقا لابن مالك ، واختاره جماعه من محقّقى المتأخّرين أيضا ، إنّها تفيد امتناع شـرطها دائما مثبتا كـان أو منفيّـا ، واسـتلزامه أى شـرطها لجوابهـا من غير تعرّض لامتناع الجواب ولا ثبوته ، فإذا قلت : لو قام زيـد قام عمرو ، فقيام زيـد محكوم بانتفائه فيما مضـى ، وبكونه مسـتلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد؟ أو ليس له ، لا تعرّض فى الكلام لذلك ، وعباره ابن مالك فى التسهيل : لو حرف شرط ، يقتضى امتناع ما يليه استلزامه لتاليه.

قال ابن هشام : وهذه أجود العبارات ، ثمّ الجواب إن لم يكن له سـبب غير ذلك الشـرط بحيث لم يخلفه غيره لزم امتناعه أيضـا لملازمته له شـرعا أو عقلا أو عاده ، فالأوّل نحو قوله تعالى فى بلعم بن باعورا : (وَلَوْ شِئْنا لَرَفَعْناهُ بِها) [الأعراف / ١٧٦] ، فلو هنا دالّه على أنّ مشيئه الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفيّه ، ويلزم من نفيها أن يكون رفع المنسلخ منفيّا ، إذ لا سبب للرفع إلا المشيئه ، وقد انتفت ، فيكون منفيّا ، لأنّ انتفاء السـبب يسـتلزم انتفاء المسبّب ضروره ، كما أنّ ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبّب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعىّ.

والثانى : كقولك : لو كانت الشمس طالعه ، كان النهار موجودا ، فطلوع الشمس سبب لوجود النهار ، وقد انتفى بدخول لو عليه ، فينتفى وجود النهار ، لأنّ وجود

١- صـهيب بن سنان (ت / ٣٨ ه) صـحابى ، أحـد السابقين إلى الإسـلام ، هاجر إلى المدينه ، وتوفّى بها. المنجد فى الأعلام ص ٣٤٩.

النهار (۱) ليس له سبب غير طلوع الشمس ، وقد انتفى ، فيكون منفيّا ، لأنّ انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبّب لما بينهما من التلازم العقلىّ.

والثالث : كقوله تعالى : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) [الأنبياء / ۲۲] ، أى السموات والأرض ، ففسادهما وهو خروجهما عن نظامها المشاهد مناسب لتعدّد الآلهه للزومه له على وفق العاده عند تعدّد الحاكم من التمانع فى الشىء وعدم الاتّفاق عليه ، ولم يخلف التعدّد غيره فينتفى الفساد بانتفاء التعدّد المفاد بلو نظرا إلى الأصل فيها ، وإن كان القصد من الآيه العكس ، لأنّها إنّما سيقت لإثبات الوحدانيّه ونفى التعدّد ، فوجب أن يقال : إنّ معناها انتفاء التّعدّد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادى ، وإن كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه ولا ثبوته ، إذ لا تعرّض لها إلى امتناع الجواب ولا ثبوته.

ثمّ تاره يكون ثبوته بالأولى نحو قول عمر : لو لم يخف الله لم يعصه ، فإنّه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص ، حتّى يكون قد خاف وعصى ، لأنّ انتفاء العصيان ليس سببه الخوف فقط ، بل له سبب آخر ، وهو الحياء والمهابه والإجلال ، والأوّل وظيفه العوام ، والثانى وظيفه الخواصّ ، والمراد أنّ صهيبا من قسم الخواصّ ، وأنّه لو قدّر خلوّه من الخوف لم تقع منه معصيه ، فكيف والخوف حاصل له ، وإنّما لم تدلّ لو على انتفاء الجواب هاهنا ، لأنّ دلالتها على ذلك أنّما هو من باب مفهوم المخالفه ، وفى هذا الأثر دلّ مفهوم الموافقه على عدم المعصيه ، لأنّه إذا انتفت المعصيه عند عدم الخوف فعند الخوف (۲) أولى ، وإذا تعارض هذان المفهومان قدّم مفهوم الموافقه.

وتاره يكون بالمساوى كقوله صلى الله عليه و آله فى درّه بنت أمّ سلمه ، لمّا بلغه تحدّث النساء أنّه يريد أن ينكحها : إنّها لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلّت لى ، إنّها لابنه أخى من الرضاعه (۳). فإنّ حلّها له عليه السّلام منتف من وجهين ، لو انفرد كلّ منهما حرمت له صلى الله عليه و آله : كونها ربيبته ، وكونها ابنه أخيه من الرضاعه ، وهما متساويان فى منع الحدّ. وتاره يكون بالأدون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها : لو انتفت أخوه الرضاع ما حلّت لى للنسب ، فإنّ حلّها منتف من وجهين ، لو انفرد كلّ منهما حرمت له أخوه الرضاع والنسب ، إلا أنّ حرمه الرضاع أدون من حرمه النسب.

۱- لأنّ وجود النهار سقط فى «ط».

۲- فى «ح» فعند عدم الخوف.

۳- صحيح بخارى ، ۴ / ۱۷ ، رقم ۳۹. وروى : لو أنّها.

تنبیه : اشتهر فی کتب العربیّه نسبه هذا الکلام وهو : نعم العبد صهیب ، لو لم یخف الله لم یعصه ، إلی عمر بن الخطاب ، قال القاضی بهاء الدین السبکیّ فی شرح التلخیص : وقد نسب الخطیبیّ (۱) هذا الکلام إلی النبیّ صلی الله علیه و آله ، ولم أره فی شیء من کتب الحدیث لا مرفوعا ولا موقوفا ، لا عن النبیّ صلی الله علیه و آله ولا عن عمر مع شدّه الفحص. قال الدمامینیّ فی التحفه : کذا نسبه القرافیّ (۲) فی الفروق إلی النبی صلی الله علیه و آله ، وقد سألت عن ذلک بعض حفّاظ العصر ، فأخبرنی أنّه بحث عن ذلک فلم یقف علیه ، ثمّ وقفت فی الحلیه لأبی نعیم الحافظ (۳) فی ترجمه سالم مولی أبی حذیفه (۴) علی حدیث رفعه من طریق عمر بن الخطاب ، قال : سمعت رسول الله صلی الله علیه و آله یقول : إنّ سالما شدید الحبّ لله عزّ وجلّ لو کان لا یخاف الله ما عصاه (۵).

«وتختصّ» لو «بالماضی» ، لأنّها إنّما تفید الشرط فیه ، فلا یکون الشرط والجزاء معها إلا ماضین ، فمن حقّها أن لا تدخل إلا علی الماضی ، «ولو» کان «مؤوّلا» کقوله تعالی : (وَلَوْ تَری إِذِ الْمُجْرِمُونَ) [السجده / ۱۲] ، لأنّه لصدوره عمّن لا یکذب متحقّق الوقوع ، فالمضارع عنده بمنزله الماضی ، فهذا مستقبل فی التحقیق ماض بحسب التأویل ، کأنّه قیل : قد انقضی هذا الأمر ، لکنّک ما رأیته ، ولو رأیته لرأیت أمرا فظیعا عجیبا.

تنبیه : اختلف فی عدّ لو المذکوره من حروف الشرط. قال الزمخشریّ وابن مالک لو حرف شرط ، وأبی قوم تسمیتها حرف شرط ، لأنّ حقیقه الشرط أنّما یکون فی الاستقبال ، ولو إنّما هی للتحقیق فی المضی ، فلیست من أدوات الشرط ، قاله المرادیّ فی الجنی الدانی ، والأوّل هو المشهور ، ولذا سمّاها المصنّف شرطیّه.

الثانی من وجوه لو أن تکون حرف شرط فی المستقبل بمعنی «إن الشرطیّه» ، إلا أنّها لا تجزم علی المشهور کقوله [من الطویل] :

۱۰۰۳ - ولو تلتقی أصداؤنا بعد موتنا

ومن دون رمسینا من الأرض سبسب

لظّل صدی صوتی وإن کنت رمّه

لصوت صدی لیلی یهشّ ویطرب (۶)

۱- لم أجد ترجمه حیاته.

۲- أحمد بن إدریس القرافیّ ، من علماء المالکیّه ، له مصنّفات منها «أنوار البروق فی أنوار الفروق» «الخصائص» فی قواعد العربیه ، مات سنه ۶۴۸ ه. الأعلام للزرکلی ، ۱ / ۹۰.

۳- أحمد بن عبد الله أبو نعیم حافظ ، مؤرخ ، من الثقات فی الحفظ والروایه ، من تصانیفه «حلیه الأولیاء وطبقات الأصفیاء» و «معرفه الصحابه» مات سنه ۴۳۰ ه. المصدر السابق ، ۱ / ۱۵.

۴- أبو حذیفه بن عتبه بن ربیعه ، صحابی ، هاجر إلی الحبشه شهد بدرا وأحدا والخندق ، وقتل یوم الیمامه سنه ۱۲ ه. المصدر

السابق ، ۲ / ۱۸۰.

۵- ما وجدت عنوان الحديث.

۶- هما لأبی صخر الهذلی. اللغه : الاصداء : جمع صدی ، وهو الّذی یجیبک بمثل صوتک فی الجبال وغیرها ، الرمس : تراب القبر ، السبسب : المفاره ، الرمّه : العظام الباليه ، یهش : من الهشاشه ، وهی الارتیاح والخفه للشیء.

قوله [من الكامل] :

١٠٠٤ - لا يلفك الراجيك إلا مظهرا

خلق الكرام ولو تكون عديما (١)

وإذا وليها حينئذ ماض أوّل بالمستقبل ، نحو : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا) [النساء / ٩] ، وقيل قول توبه [من الطويل] :

١٠٠٥ - ولو أنّ ليلى الأخيليه سلّمت

عليّ ودونى جندل وصفائح

لسلّمت تسليم البشاشه أوزقا

إليها صدى من جانب القبر صائح (٢)

زقا بزاء وقاف : صاح ، والصدى هنا طائر يخرج من رأس المقتول ، إذا بلى بزعم الجاهليه ، ويتصحّف على كثير زقا برقا براء مهمله ، والصواب ما ذكرناه ، من غريب ما يحكى أنّ ليلى الأخيليه هذه مرّت بقبر توبه صاحب هذا الشعر فوقفت عليه ، وسلّمت ، وقالت : لم أعهدك يا توبه كاذبا ألست القائل [من الطويل] :

١٠٠٦ - ولو أنّ ليلى الأخيليّه سلّمت

... (٣)

وقد سلّمت فأين ما قلت؟ فبينا هى كذلك إذا طائر كان هناك فأحسّ بالبعير ففرّ طائرا يصيح ، فنفر البعير ، فسقطت ليلى من عليه ميته ، ودفنت إلى جانبه.

وأنكر ابن الحاج مجيئها للتعليق فى المستقبل ، قال فى نقده على المقرّب : والقاطع بذلك أنّك لا تقول : لو يقوم زيد فعمرو منطلق ، كما تقول : إن يقم زيد فعمرو منطلق.

وقال بدر الدين بن مالك : عندى أنّها لا تكون لغير الشرط فى الماضى ، وما تمسّكوا به من نحو قوله تعالى : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا) [النساء / ٩] وقول الشاعر [من الطويل] :

١٠٠٧ - ولو أنّ ليلى الأخيليه سلّمت

... (٤)

لا حجّه فيه لصحّه حمله على المعنى ، وردّ بأنّ الحمل على المعنى ممكن فى بعض المواضع دون بعض ، فممّا أمكن فيه قوله

تعالى : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا) إذ لا يستحيل أن يقال : لو شارفت فيما مضى إنّك تخلف ذريّه ضعافا لخفت عليهم ، لكنّك لم تشارف ذلك فيما مضى ، وممّا لا يمكن فيه ذلك قوله : (وَما أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا وَلَوْ كُنَّا صادِقِينَ) [يوسف / ١٧] ، لاستحاله أن يراد ولو كنّا صادقين فيما مضى ، ما أنت بمصدّق لنا لكنّا لم نصدّق.

١- لم يسمّ قائله. اللغه : يلفك : من ألفى إذا وجد ، العديم : المعدم الّذى لا يملك شيئا.

٢- هما لتوبه بن الحمير : اللغه : الجندل : الحجر ، الصفائح : الحجاره العريضه الّتى تكون على القبر ، البشاشه : طلاقه الوجه ، زقا : صاح ، الصدى : ذكر البوم ، أو هو ما تسمعه فى الجبال كترديد لصوتك.

٣- تقدم برقم ١٠٠٥.

٤- تقدم برقم ١٠٠٥ و ١٠٠٦.

قال ابن هشام : وكون لو بمعنى إن قاله كثير من النحويّين فى نحو : (وَما أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا وَلَوْ كُنَّا صادِقِينَ) [يوسف / ١٧] ، (لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ) [الصف / ٩] ، (قُلْ لا يَسْتَوِى الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ) [المائده / ١٠٠] ، (وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ) [البقره / ٢٢١] ، (وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَ) [الأحزاب / ٥٢] ونحو : أعطوا السائل ولو جاء على فرس (١) ، وقوله [من البسيط] :

١٠٠٨ - قوم إذا حاربوا شدّوا مآزرهم

دون النساء ولو باتت بأطهار (٢)

وأمّا نحو : (وَلَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ) [الأنعام / ٢٧] ، (أَنْ لَوْ نَشاءُ أَصَبْناهُمْ) [الأعراف / ١٠٠] ، وقول كعب [من البسيط] :

١٠٠٩ - ...

أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل (٣)

فمن القسم الأوّل ، لا من هذا القسم ، لأنّ المضارع فى ذلك مراد به المضىّ ، وتقرير ذلك أن تعلم أنّ خاصيه لو فرض ما ليس بواقع واقعا ، ومن ثمّ انتفى شرطها فى الماضى والحال ، لما ثبت من كون متعلّقها غير واقع ، وخاصيه إن تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل ، ولا دلاله لها على حكم شرطها فى الماضى والحال ، فعلى هذا قوله [من البسيط] :

١٠١٠ - ...

... ولو باتت بأطهار (٤)

يتعيّن فيه معنى إن ، لأنّه خبر عن أمر مستقبل محتمل ، أمّا استقباله فلأنّ جوابه محذوف دلّ عليه شدّوا ، وشدّوا مستقبل ، لأنّه جواب إذا ، وأمّا احتماله فظاهر ، ولا يمكن جعلها امتناعيه للاستقبال والاحتمال ، ولأنّ المقصود تحقّق ثبوت الطهر لا امتناعه ، وأمّا قوله [من الطويل] :

١٠١١ - لو تلتقى ...

... (٥)

وقوله [من الطويل] :

١٠١٢ - ولو أنّ ليلى ...

... (٦)

فيحتمل أنّ «لو» فيهما بمعنى «أن» على أنّ المراد مجرّد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور فى المستقبل ، ويحتمل أنّها

على بابها ، وأنّ المقصود فرض هذه الأمور واقعه ، والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

ص: ۹۰۱

۱- نهج الفصاحه ص ۶۷ ، رقم ۳۴۷.

۲- هو للأخطل. اللغه : المآزر : جمع المئزر بمعنى الإزار.

۳- صدره «لقد أقوم مقاما لو يقوم به» ، وهو من قصيده بانت سعاد.

۴- تقدم برقم ۱۰۰۸.

۵- تقدم برقم ۱۰۰۳.

۶- تقدم برقم ۱۰۰۷.

والحاصل أنّ الشرط متى كان مستقبلا محتملا ، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهى بمعنى إن ، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهى الامتناعيّه.

الثالث : أن يكون للتمنّى بمعنى ليت إلا أنّها لا تنصب ولا ترفع ، نحو قوله تعالى : (فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) [الشعراء / ١٠٢] ، أى فليت لنا كرّه ، وقيل ولهذا نصب (فَنَكُونَ) فى جوابها كما انتصب (فَأَفُوزَ) فى جواب ليت فى قوله تعالى : (يا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ) [النساء / ٧٢]. قال ابن هشام : ولا دليل فى هذا ، لجواز أن يكون النصب فى (فَنَكُونَ) مثله فى : (إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) [الشورى / ٥١] وقول ميسون [من الوافر] :

١٠١٣ - ولبس عباءه وتقرّ عينى

أحبّ إلىّ من لبس الشفوف (١)

يعنى أن يكون منصوبا بأن مضمره ، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المنصوب المتقدّم ، وهو كرّه ، أى ليت لنا رجوعا فكوننا من المؤمنين. وهل لو هذه قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرطيّه؟ أو هى الشرطيّه أشربت معنى التمنّى؟ أو إنّها المصدريّه أغنت عن فعل التمنّى لكونها لا تقع إلا بعد مفهم التمنّى؟ ثلاثه أقوال ، ظاهر كلام المصنّف الأوّل ، قال أبو حيّان : وهو الظاهر المنقول عن سيبويه ، ونصّ عليه شيخنا أبو الحسن بن الضائع وأبو مروان (٢) وعبيد بن عمرو بن هشام الخضراوىّ فى شرح قصيده ابن دريد واختار أبو حيّان الثانى ، قال : والّذى يظهر أنّها لا بدّ لها من جواب ، لكنّه التزم حذفه لإشرابها معنى التمنّى ، لأنّه متى أمكن تقليل القواعد وجعل الشىء من باب المجاز ، كان أولى من تكثير القواعد وادّعاء الاشتراك ، لأنّه يحتاج إلى وضعين ، والمجاز ليس فيه إلا وضع واحد ، وهو الحقيقه ، انتهى.

وإلى القول الأخير صار ابن مالك ، وذلك أنّه أورد قول الزمخشرىّ ، وقد تجىء لو فى معنى التمنّى ، نحو : لو تأتينى فتحدّثنى ، فقال : إن أراد أنّ الأصل وددت لو تأتينى فتحدّثنى ، فحذف فعل التمنّى لدلاله لو عليه فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنّى فكان لها جواب كجوابها فصحيح ، أو إنّها حرف وضع للتمنّى كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنّى ، كما لا يجمع بينه وبين ليت ، انتهى.

١- تقدم برقم ٦٩٧.

٢- لم أجد ترجمه حياته.

يعنى واللازم باطل ، فإنّه يجمع بينهما كما تقول : أتمنّى لو قام زيد. قال الدمامينىّ : والظاهر أنّ هذا الوجه الّذى أبطله هو مذهب الزمخشرىّ ، فيكون مذهبه أنّ لو قد ترد مفيده للتمنّى بحسب الوضع ، وما أورده من استلزمه منع الجمع بينهما وبين فعل التمنّى لا يرد عليه ، فإنّها عند مجامعتها لفعل التمنّى تكون لمجرّد المصدريّه مسلوبه الدلاله على التمنّى ، فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال ، لكن يحتاج إلى ثبوت أنّ الزمخشرىّ موافق على مجىء لو مصدريّه.

الرابع : أن تكون مصدريّه بمعنى أن ، نحو : (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) [القلم / ٩] ، وقد مضت مشروحه فى باب الموصول ، فليرجع إليه ، واقتضى اقتصاره فى معنى لو على هذه الوجوه الأربعه أنّها لا ترد لغير ذلك.

وذكر فى التسهيل أنّها قد تكون للعرض نحو : لو تترل بنا فتصيب خيرا ، وذكر ابن هشام اللخمىّ أنّها تكون للتقليل ، نحو : تصدّقوا ولو بظلف محرق (١). وخرج عليه قوله تعالى : (وَلَوْ عَلى أَنْفُسِكُمْ) [النساء / ١٣٥] ، وفيه نظر لجواز أن تكون فى الموضعين ونحوهما بمعنى أن ، أو يقال : التقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو.

تتمه : تشتمل على مسائل تتعلّق بلو الشرطيّه الامتناعيّه.

إحداها : أنّها خاصّه بالفعل كالمصدريّه ، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف ، يفسّره ما بعده ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لكان محذوفه ، أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ ، وما بعده خبر.

فالأوّل : كقولهم : لو ذات سوار لطمتنى (٢).

والثانى : نحو : لو زيدا رأيته أكرمته.

والثالث : نحو : فالتمس ولو خاتما من حديد (٣).

والرابع : نحو قوله [من الرمل] :

١٠١٤ - لو بغير الماء حلقى شرق

كنت كالغصّان بالماء اعتصارى (٤)

واختلف فيه ، فقيل : محمول على ظاهره ، وإنّ الجمله الاسميّه ، وليتها شذوذا كما قيل فى قوله [من الطويل] :

١- ما وجدت هذا الحديث ، ولكن فى مسند أحمد بن حنبل : ردّوا السائل ولو بظلف شاه محرق. مسند الامام أحمد بن حنبل ، لاط ، دار الإحياء التراث العربى ، بيروت ، ٥ ، ١٩٩٤ / ٣٨١.

٢- ذات سوار : الحرّه ، لأنّ الإماء عند العرب لا تلبس السوار ، هذه الجمله مثل ، قالته امرأه لطمتها من ليست بكفء لها ،

ونسب أيضا إلى حاتم. لسان العرب ۴ / ۳۵۷۳.

۳- صحيح بخارى ۴ / ۲۵ ، رقم ۵۵.

۴- هو لعدى بن زيد. اللغه : شرق : من شرق بريقه إذا غضّ ، الغصان : من غصّ بالماء : وقف فى حلقه فلم يكد يسغيه ، الاعتصار : شرب الماء قليلا قليلا لتزول الغصّه.

١٠١٥ - ...

إلىّ فهلّا نفس ليلى شفيعها (١)

قيل : وهو مذهب الكوفيّين ، وتأوّله الفارسىّ من البصريّين على أنّ حلقى فاعل فعل محذوف ، يفسّره شرق ، وشرق خبر مبتدإ محذوف (٢) ، والأصل لو شرق حلقى هو شرق ، فحذف الفعل أوّلا والمبتدأ آخرا ، وفيه تكلّف. وتأوّله ابن خروف على إضمار كان الثانيه واسمها ، وجمله ما بعد لو اسميّه خبر كان ، وقال المتنبّى [من الطويل] :

١٠١٦ - لو قلم ألقيت فى شقّ رأسه

من السّقم ما غيّرت من خطّ كاتب (٣)

فقيل : لحن ، لأنّه لا يمكن أن يقدر : ولو ألقى قلم ، وقال ابن هشام : روى بنصب قلم ورفعه ، وهما صحيحان ، والنصب أوجه بتقدير ولو لابست قلما ، كما يقدّر فى نحو : زيد حبست عليه ، والرفع بتقدير فعل دالّ عليه المعنى ، أى ولو حصل قلم ، أى ولو لوبس قلم ، وعلى الرفع فيكون ألقيت صفه لقلم ، ومن الأولى تعليليّه على كلّ حال متعلّقه بألقيت ، لا بغيّرت ، لوقوعه فى حيّز ما النافيه.

الثانيه : يجوز أن تليها أنّ كثيرا ، نحو : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) [الحجرات / ٥] ، (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) [البقره / ١٠٣] ، وموضعها عند الجميع رفع ، ثمّ اختلف فى رفعه ، فقال سيبويه وجمهور البصريّين بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر ، لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، واختصّت أنّ من بين سائر ما يؤوّل بالاسم بالوقوع بعد لو ، كما اختصّت غدوه بالنصب بعد لدن ، وقيل : الخبر محذوف ، ثمّ قيل : يقدّر مقدّما على المبتدإ ، أى ولو ثابت صبرهم على حدّ : (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنا) [يس / ٤] ، وقال ابن عصفور : يقدّر مؤخّرا على الأصل ، أى ولو صبرهم ثابت.

وذهب المبرّد والكوفيّون والزّجاج والزمخشرىّ إلى أنّه على الفاعليه ، والفعل مقدّر بعدها يدلّ عليه لو ، لأنّها تعطى معنى الثبوت ، والتقدير : ولو ثبت أنّهم صبروا ، كما قال الجميع فى لا أكلّمه ما أنّ فى السماء نجما ، ورجّح هذا بأنّ فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ، ويبعده أنّ الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسّرا بفعل بعده إلا كان ، والمقرون بلا بعد أن ، قاله ابن هشام فى شرح قصيده كعب.

قال الزمخشرىّ : وإذا وقعت أنّ بعدها وجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ، وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ

١- صدره «ونبئت ليلى أرسلت بشفاعه» ، وهو للمجنون ليلى العامريه. اللغه : نبئت : خبّرت.

٢- سقط «شرق خبر مبتدأ محذوف» فى «ح».

٣- اللغه : ألفيت : مجهول من ألقاء بمعنى طرحه ، السقم : المرض.

شَجَرَةٍ أَقْلامٌ) [لقمان / ۲۷] ، وقالوا : إنّما ذاك فى الخبر المشتقّ لا الجامد كالّذى فى الأيه وفى قوله [من البسيط] :

۱۰۱۷ - ما أطيب العيش لو أنّ الفتى

حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم (۱)

وردّ ابن مالك قول هؤلاء بأنّه قد جاء اسما مشتقّا كقوله [من الرجز] :

۱۰۱۸ - لو أنّ حيّا مدرك الفلاح

أدركه ملاعب الرّماح (۲)

قال ابن هشام فى المغنى : وقد وجدت آيه فى التتريل ، وقع فيها الخبر اسما مشتقّا ، ولم يتنبّه لها الزمخشرىّ ، كما لم يتنبّه لآيه لقمان ، ولا ابن الحاجب ، وإلا لما منع من ذلك ، ولا ابن مالك ، وإلا لما استدلّ بالشعر ، وهى قوله تعالى : (يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بادُونَ فِي الْأَعْرابِ) [الأحزاب / ۲۰] ، ووجدت آيه ، الخبر فيها ظرف ، وهى : (لَوْ أَنَّ عِنْدَنا ذِكْراً مِنَ الْأَوَّلِينَ) [الصافات / ۱۶۸] ، انتهى.

قال الدمامينىّ فى شرحه قول المصنّف : ولو حينئذ بقصور نظر هؤلاء الأئمه وتبجّح بالاهتداء إلى ما لم يهتدوا إليه ، ثمّ بأن أنّ ما اهتدى إليه دونهم ليس بشىء ، وذلك لو فى هذه الأيه الّتى أوردها ليست ممّا الكلام فيه ، لأنّها مصدريّه أو للتمنّى ، والكلام أنّما هو فى لو الشرطيّه ، قال الرضىّ فى شرح الحاجبيّه : أمّا قوله تعالى : (يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بادُونَ فِي الْأَعْرابِ ،) فلأنّ لو بمعنى أن المصدريّه ، وليست بشرطيّه لمجيئها بعد فعل دالّ على التمنّى. وقال ابن الحاجب فى منظومته [من الرجز] :

۱۰۱۹ - لو أنهّم بادون فى الأعراب

لو للتّمنّى ليس من ذا الباب

انتهى :

قال السيوطىّ فى الإتقان (۳) : وأعجب من ذلك أنّ مقاله الزمخشرىّ سبقه إليه السيرافىّ ، وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول قديما فى شرح الإيضاح لابن الخبّاز ، لكن فى غير مظنّته ، فقال فى باب إنّ وأخواتها ، قال السيرافىّ : تقول : لو أنّ زيدا قام لأكرمته ، ولا يجوز لو أنّ زيدا حاضر لأكرمته ، لأنّك لم تلفظ بفعل يسدّ مسدّ ذلك الفعل ، هذا كلامه ، فقد قال الله تعالى : (وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بادُونَ فِي الْأَعْرابِ) [الأحزاب / ۲۰] ، فأوقع خبرها صفه ، ولهم أن يفرّقوا بأنّ هذه للتمنّى ، فأجريت مجرى ليت كما تقول : ليتهم بادون.

١- هو لتميم بن أبى بن مقيل. اللغه : تنبو : تتباعد ، ملموم : اسم مفعول ، يقال حجر ملموم أى مستدير صلب.

٢- هو للبيد بن ربيعه العامرىّ. اللغه : الفلاح : النجاه والبقاء ، وأراد بملاعب الرماح عامر بن مالك الّذى يقال له : ملاعب الأسنه ، وهو ابن عمّ الشاعر.

٣- الإتقان فى علوم القرآن للشيخ عبد الرحمن السيوطىّ المتوفى سنه ٩١١ ه. كشف الظنون ١ / ٨.

الثالثه : جوابها فى الغالب إمّا مضارع منفىّ بلم ، نحو : لو لم يخف الله لم يعصه (۱). أو ماض مثبت ، والغالب اقترانه باللام ، نحو : (وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) [الأنفال / ۲۳] ، ومن غير الغالب : (لَوْ نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجاً) [الواقعه / ۷۰] ، أو ماض منفىّ بما والغالب خلوّه من اللام ، نحو : (وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ) [الأنعام / ۱۱۲] ، و (لَوْ شاءَ اللهُ ما أَشْرَكْنا) [الأنعام / ۱۴۸] ، ومن غير الغالب قوله : [من الوافر] :

۱۰۲۰ - ولو نعطى الخيار لما افترقنا

ولكن لا خيار مع الليالى (۲)

وقد يقترن باذن ، نحو : ولو جئتنى إذن لأكرمتك ، وندر اقترانه بقد أو الفاء كقوله [من الكامل] :

۱۰۲۱ - لو شئت قد نقع الفؤاد بشربه

تدع الحوائم لا يجدن غليلا (۳)

وقوله [من الكامل] :

۱۰۲۲ - لو كان قتل يا سلام فراحه

لكن فررت مخافه أن أوسرا (۴)

قيل : وقد يكون جوابها جمله اسميّه مقرونه باللام كقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَهٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ) [البقره / ۱۰۳] ، وهو قول الزجاج ، قيل : الجمله مستأنفه ، وقيل : جواب قسم محذوف مغن عن جوابها ، وليس بجوابها ، وهو الصحيح ، وجواب لو محذوف لدلاله ما بعده عليه ، وتقديره لا يثبتوا ، وقوله : (لَمَثُوبَهٌ) تقديره : والله لمثوبه.

الرابعه : يحذف جوابها لدليل ، وهو كثير فى القرآن المجيد وغيره ، قال تعالى : (وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبالُ) [الرعد / ۳۱] ، أى لكان هذا القرآن ، قال أبو حيّان : ويحسن حذفه فى طول الكلام.

۱- تقدم فى ص ۹۰۵.

۲- لم يذكر قائله. اللغه : الخيار : الاختيار.

۳- هو لجرير. اللغه : نقع : ارتوى ، الفؤاد : القلب ، الحوائم : جمع حائم وهو الّذى تدور حول الماء ولم يصل إليه ، الغليل : حراره العطش.

۴- لم يسمّ قائله. اللغه : سلام : منادى مرخم ، لذلك جاز فيه الفتح والبناء على الضمّ ، أصله سلامه.

لولا

صمديه

لولا : حرف ترد لربط امتناع جوابه لوجود شرطه ، وتختصّ بالاسميّه ، ويغلب معها حذف الخبر إن كان كونا مطلقا ، وللتوبيخ ، ويختصّ بالماضى ، وللتحضيض والعرض ، فيختصّ بالمضارع ، ولو تأويلا.

شرح

الحاديه والعشرون «لولا ، حرف» بسيط لا مركّب ، كما اختاره القواس (۱) فى شرح الكافيه ، قال : لأنّ الأصل عدم التركيب ، وقيل : مركّب من لو ولا. «ترد» على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن يكون «لربط امتناع جوابه لوجود شرطه ، وتختصّ» بالدخول على الجمله «الاسميّه» على الصحيح ، كما سيأتى ، نحو : لولا زيد لأكرمتك ، أى لو لا زيد موجود ، فأفادت لو لا ربط امتناع الإكرام الّذى هو الجواب بوجود زيد الّذى هو الشرط. وأمّا قوله صلى الله عليه و آله : لولا أن أشقّ على أمّتى لأمرتهم بالسواك عند كلّ صلاه (۲). فالتقدير لو لا مخافه أن أشقّ على أمّتى لأمرتهم أمر إيجاب ، وإلا لانعكس المعنى ، إذ الممتنع المشقّه ، والموجود الأمر ، كذا قال غير واحد.

قال بعضهم : ولك أن تقول : لولا على معناها ، والممتنع هو الوجوب الّذى يطلق عليه الأمر الموجود الندب ، وهو لا يطلق على الأمر حقيقه على الراجح عند أهل الأصول ، انتهى.

فإن قلت : وما تصنع فى قوله تعالى : (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طائِفَهٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ) [النساء / ۱۱۳] ، فإنّه وجد الهمّ منهم؟ قلت : أجيب بأنّ المعنى ولو لا فضل الله عليك ورحمته لأضلّوك ، إذ همّوا ، وأنت غير مطّلع على حقيقه الحال. قال البيضاوىّ (۳) : ليس القصد فى جواب لو لا هنا إلى نفى همّهم ، بل إلى نفى تأثيره فيه صلى الله عليه و آله.

وليس المرفوع بعد لو لا ـ فاعلا ـ بفعل محذوف خلافا للكسائىّ ، ولا بلو لنيابتها عنه خلافا لجماعه من المتقدّمين ولا بها أصاله خلافا للفرّاء ، بل هو مبتدأ مرفوع بالابتدا وفاقا لسيبويه والجمهور.

«ويغلب معها» أى لولا «حذف الخبر إن كان كونا مطلقا» ، هكذا وقع فى غير نسخه هذا المتن ، والصواب ، ويجب معها ، إذ لا خلاف فى وجوب حذفه معها فى هذه

۱- لم أجد ترجمه حياته.

۲- نهج الفصاحه ، حديث رقم ۲۳۵۷.

۳- عبد الله بن عمر الشيرازىّ ناصر الدين البيضاوىّ ، قاض ، مفسّر ، علّامه ، من تصانيفه «أنوار التتريل وأسرار التأويل» و «لب اللباب فى علم الإعراب» مات سنه ۶۸۵ ه. الأعلام للزركلى ، ۴ / ۲۸۴.

الصوره ، والمراد بالكون الوجود وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود ، وإيضاح ذلك أن يقال : إن كان امتناع الجواب لمجرّد وجود المبتدأ ، فالخبر كون مطلق ، نحو : لولا زيد لأكرمتك ، فالإكرام ممتنع لوجود زيد ، فزيد مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، وهو كون مطلق ، أى لو لا زيد موجود.

وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدإ فالخبر كون مقيّد كما إذا قيل : هل زيد محسن إليك ، فتقول : لولا زيد لهلكت ، تريد لو لا إحسان زيد لهلكت ، فالهلاك ممتنع لإحسان زيد ، فالخبر كون مقيّد بالإحسان ، وإنّما حذف الخبر مع لولا إذا كان كونا مطلقا ، لأنّه معلوم بمقتضاها ، إذ هى دالّه على امتناع الوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : لولا زيد لأكرمتك ، لم يشكّ فى أنّ وجود زيد منع من الإكرام ، فصحّ الحذف لتعيين المحذوف ، وإنّما وجب لسدّ الجواب مسدّه وحلوله محلّه.

فلو كان الخبر كونا مقيّدا بمعنى زائد على الوجود ، وجب ذكره إن لم يعلم ، نحو : لو لا زيد سالمنا ما سلم ، ومنه الحديث : لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم عليه السّلام (١).

ويجوز الأمران إن علم : نحو : لولا أنصار زيد حموه ما سلم ، فيجوز إثبات حموه الّذى هو الخبر وحذفه لفهم معناه من الكلام ، ومنه قول المعرّىّ [من الوافر] :

١٠٢٣ - يذيب الرّعب منه كلّ عضب

فلولا الغمد يمسكه لسالا (٢)

فلو قيل : لولا الغمد لسالا لصحّ.

هذا التفضيل مذهب الرمانىّ وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك ، وقال الجمهور : لا يكون الخبر إلا كونا مطلقا محذوفا ، فإذا أريد الكون المقيّد وجب جعله مبتدأ ، فتقول فى لو لا زيد حموه وتأوّلوا ما ورد بخلافه ، وقالوا : الحديث مروىّ بالمعنى ، ولحّنوا المعرىّ.

قال ابن هشام : وليس التلحين بجيّد ، لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على أنّ الأصل أن يمسكه ، ثمّ حذفت أن وارتفع الفعل ، أو يمسكه جمله معترضه ، وخرّجه بعضهم على أنّ يمسكه حال من الضمير المستكن فى الخبر ، أى فلولا الغمد موجود فى حال كونه يمسكه ، وردّ بنقل الأخفش عن العرب أنّهم لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع

١- جاء الحديث فى النسائى بهذه الصوره : لولا حداثه عهد قومك بالكفر لنقضت البيت فبنيته على أساس إبراهيم. سنن النسائى ص ٦٩٦ رقم ٢٨٩٨.

٢- اللغه : يذيب : من الإذابه ، وهى إساله الحديد ونحوه من الجامدات ، الرعب : الفزع والخوف ، الغضب : السيف القاطع ،

الغمد : غلاف السيف.

بعد لولا ، كما لا يأتون بالخبر ، وزعم ابن الطراوه أنّ جواب لو لا أبدا هو خبر المبتدأ ، ويردّه أنّه لا رابط بينهما.

تنبيهات : الأوّل : إذا ولى لو لا مضمر فحقّه أن يكون ضمير رفع ، نحو : (لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [سبأ / ٣١] ، وسمع قليلا لولاى ولولاك ولولاه خلافا للمبرّد ، قال الشلوبين : اتّفق أئمه البصريّين على أنّهم يقولون ذلك ، فإنكار المبرّد هذيان.

ثمّ قال سيبويه والجمهور : هى جارّه للضمير ، واختصّت بجرّه ، وكما اختصّت الكاف وحتّى بجرّ الظاهر ، ولا جائز أن يكون مرفوعا ، لأنّها ليست ضمائر رفع ولا منصوبا ، وإلا لجاز وصلها بنون الوقايه مع ياء المتكلّم كالياء المتّصله بالحرف ، ولأنّه كان حقّها أن تجرّ الاسم مطلقا لاختصاصها به ، لكن منع من ذلك تشبيهها بما اختصّ بالفعل من أدوات الشرط فى ربط جمله بجمله فأرادوا التنبيه على موجب العمل فجرّوا بها المضمر ، ولا تتعلّق بشىء ، وموضع المجرور بما رفع فى الابتداء ، والخبر محذوف.

وقال الأخفش والكوفيّون : الضمير مبتدأ ، ولو لا غير جارّه ، ولكنّهم أنابوا الضمير المجرور عن المرفوع كما عكسوا ، إذ قالوا : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ، وردّ بأنّ إنابه ضمير عن ضمير أنّما وقعت فى الضمائر المنفصله لشبهها فى استقلالها بالأسماء الظاهره ، وإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد ، تعيّن رفعه ، لأنّها لا تجرّ الظاهر.

الثانى : يجوز أن يليها أنّ الثقليه أو المخفّفه منها أو الناصبه ، نحو : (فَلَوْ لا أَنَّهُ كانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ) [الصافات / ١٤٣] ، (لَوْ لا أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنا لَخَسَفَ بِنا) [القصص / ٨٢] ، و (لَوْ لا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً لَجَعَلْنا) [الزخرف / ٣٣] ، قال فى المغنى : وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، أو مبتدأ لا خبر له ، أو فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق فى لو.

الثالث : جوابها كجواب لو إمّا مضارع منفىّ بلم كقوله [من الطويل] :

١٠٢٤ - ...

ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن (١)

أو ماض منفىّ بما ونحو : (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ما زَكى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً) [النور / ٢١] ، أو ماض مثبت ، ولم تجئ فى القرآن بغير اللام نحو : (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِى الدُّنْيا وَالْآخِرَهِ لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ) [النور / ١٤] ، واختلف كلام

١- صدره «أتطمع فينا من أراق دماءنا» ، وهو لعمرو بن العاص يقوله لمعاويه بن أبى سفيان ، اللغه : أراق : أسال ، الأحساب : جمع حسب ، وهو كلّ ما يعدّه المرء من مفاخر قومه.

ابن عصفور فى حذفها منه ، فمرّه قال بأنّه ضروره خاصّ بالشعر ، ومرّه قال بأنّه جائز فى قليل من الكلام كقوله [من البسيط] :

١٠٢٥ - لولا الحياء وما فى الدين عبتكما

ببعض ما فيكما إذ عبتما عورى (١)

هذا إذا لم يتقدّم القسم ، فإن تقدّم فلا بدّ من اللام كقول تلك المراه [من الطويل] :

١٠٢٦ - فو الله لو لا الله تخشى عواقبه

لزعزع من هذا السّرر جوانبه (٢)

وجاء جوابها مقرونا بقد مع اللام وبدونها كقوله [من البسيط] :

١٠٢٧ - لولا الأمير ولو لا حقّ طاعته

لقد شربت دما أحلى من العسل (٣)

وقوله [من البسيط] :

١٠٢٨ - كانوا ثمانين أو زادوا ثمانه

لولا رجاؤك قد قتلت أولادى (٤)

الرابع : يجوز حذف جوابها لدليل ، كما حذف جواب لو قال تعالى : (لَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ)(٥) [النور / ١٠] ، وفى الديوان المنسوب إلى أمير المؤمنين على عليه السّلام [من الطويل] :

١٠٢٩ - فلم أر كالدّنيا بها اغترّ أهلها

ولا كاليقين استأنس الدّهر صاحبه

أمرّ على رمس القريب كأنّما

أمرّ على رمس امرىء لم أناسبه

فو الله لو لا أنّنى كلّ ساعه

إذا شئت لاقيت امرا مات صاحبه (٦)

قال المصنّف فی الکشکول : جواب لو لا ـ محذوف ، تقدیره لما خفّ حزنی ، وقد وقع فی شعر الحماسه التصریح بهذا المحذوف فی قول نهشل (۷) [من الطویل] :

۱۰۳۰ - وهون وجدی عن خلیل إنّنی

إذا شئت لاقیت امرءا مات صاحبه

قال : وشارح الدیوان الفاضل المبیدیّ (۸) : جعل لو لا فی هذا البیت للتحضیض فخبط عشواء.

الثانی [من أوجه لولا] أن تکون «للتوبیخ» والتندیم علی الشیء ، «وتختصّ» بالدخول علی الجمله الفعلیّه المبدوّه بالماضی ، تقول : لولا أکرمت زیدا ، علی معنی أنّک تلوم المخاطب علی ترک الإکرام ، وتوبّخه ، وتندمه علیه فی الماضی ، ومثله قوله

۱- هو لابن مقبل.

۲- تقدم برقم ۹۰۲.

۳- لم یسمّ قائله.

۴- هو لجریر.

۵- فی جمیع النسخ (إِنَّ اللهَ تَوَّابٌ رَحِیمٌ).

۶- اللغه : الرمس : القبر.

۷- نهشل بن هرّ ، شاعر مخضرم ، أسلم ولم یر النبیّ صلی الله علیه و آله وصحب علیا [ع] فی حروبه ، مات سنه ۴۵ ه. الأعلام للزرکلی ، ۹ / ۲۵.

۸- لم أجد ترجمه حیاته.

تعالى : (لَوْ لا جاؤُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَهِ شُـهَداءَ) [النور / ١٣] (فَلَوْ لا نَصَـرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْباناً آلِهَهً) [الأحقاف / ٢٨] ، ومنه (وَلَوْ لا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ) [النور / ١۶] ، إلا أنّ الفعل أخّر ، والأصل لو لا قلتم إذ سمعتموه ، وقد يكون الفعل مضمرا مدلولا عليه ممّا بعده ، نحو : لولا زيدا أكرمته ، أو بما قبله كقوله [من الطويل] :

١٠٣١ - تعدّون عقر النّيب أفضل مجدكم

بنى ضوطرى لو لا الكمىّ المقنّعا (١)

أى لو لا عددتم ، قال ابن هشام : وقول النحويّين : لولا تعدّون ، مردود ، إذ لم يرد أن يحضّهم على أن يعدّوا فى المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عدّه فى الماضى ، وإنّما قال : تعدّون ، على حكايه الحال ، فإن كان مراد النحويّين مثل ذلك فحسن.

الثالث : أن تكون «للتحضيض» بمهمله ومعجمتين ، «والعرض» بفتح العين وإسكان الراء المهتملين ، والفرق بينهما أنّ التحضيض طلب بحثّ وإزعاج ، والعرض طلب بلين وتأدّب «فتختصّ» بالدخول على الجمله الفعليّه المبدوّه «بالمضارع ، ولو» كان «تأويلا» ، أى مؤوّلا ، فالتحضيض نحو قوله تعالى : (لَوْ لا تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ) [النمل / ۴۶] ، أى استغفروه ، ولا بدّ ومثله : (لَوْ لا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ) [الأنعام / ٨] ، فأنزل مؤوّل بالمضارع ، أى يترل ، والعرض نحو : لو لا تترل عندنا فتصيب خيرا ، ومثله : (لَوْ لا أَخَّرْتَنِى إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ) [المنافقون / ١٠] فأخّرتنى مؤوّل بالمضارع ، أى تؤخّر ، وإنّما اختصّت فى ذلك بالفعليّه ، لأنّها لطلب الفعل ، وكذا إذا كانت للتوبيخ فى الماضى ، إذ لا يوبّخ على ترك شىء ، إلا وهو مطلوب ، فيكون للطلب مطلقا ، فاشبهت لام الأمر ، فاختصّت بالفعل ، كما اختصّت لام الأمر به لكونها للطلب.

فإن قيل : طلب الفعل بعد مضىّ وقته مستحيل ، فلا يكون فيها إذا وقع بعدها الماضى دلاله على الطلب. فالجواب أنّها لا تنفكّ عن إفاده معنى الطلب فى الوقت الّذى كان صالحا ، وإنّما أوقع بعدها الماضى تنبيها على أنّ المطلوب منه ذلك فوته حتّى انقضى وقته ، فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب ، واقتضى اقتصار المصنّف فى معانى لو لا على هذه الوجوه الثلاثه أنّها لا ترد لغيره.

قال الهروىّ (٢) : إنّها ترد للاستفهام ، وحمل عليه قوله تعالى : (لَوْ لا أَخَّرْتَنِى إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ) [المنافقون / ١٠] ، (لَوْ لا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ) [الأنعام / ٨] ، ونافيه بمترله لم ، وجعل

١- هو لجرير من قصيده له يهجو فيها الفرزدق. اللغه : العقر : مصدر قولك عقر النافه ، أى ضرب قوائمها بالسيف ، النيب : جمع ناب ، وهى الناقه المسنه ، الضوطرى : الرجل الضخم اللئيم الّذى لا غناء عنده ، والضوطرى أيضا : المرأه الحمقاء ، الكمىّ : الشجاع المنكمى فى سلاحه : أى المستتر فيه. المقنعا : بصيغه اسم المفعول الذى على رأسه البيضه والمغفر.
٢- أبو الحسن على بن محمد نحوىّ أديب من أواخر القرن الرابع ، أصله من هراه وسكن مصر ، له الأزهيه والذخائر فى النحو. مغنى اللبيب ص ٣۶٢.

منه : (فَلَوْ لا كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ) [يونس / ۹۸] ، والجمهور لم يثبتوا ذلك ، والظاهر أنّها فى الأولى للعرض ، وفى الثانيه للتحضيض كما تقدّم ، وفى الثالثه للتوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب ، أى فهلّا كانت قريه واحده من القرى المهلكه ثابت عن الكفر قبل مجئ العذاب فنفعها ذلك ، وهو تفسير الأخفش والكسائى والفرّاء وعلى بن عيسى والنحاس ، ويؤيدّه قراءه أبّى فهلا ، ويلزم من هذا المعنى النفى ، لأنّ التوبيخ يقتضى عدم الوقوع.

تنبيه : ليس من أقسام لو لا الواقعه فى نحو قوله [من الطويل] :

۱۰۳۲ - ألا زعمت أسماء أن لا أحبّها

فقلت بلى لو لا ينازعنى شغلى (۱)

لأنّ هذه كلمتان بمترله قولك : لو لم ، والجواب محذوف ، أى لم ينازعنى شغلى لزرتك ، وقيل : بل هى لو لا الامتناعيّه ، والفعل بعدها على إضمار أن المصدريّه على حدّ قولهم : وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، قاله فى المغنى.

لمّا

صمديه

لمّا : ترد لربط مضمون جمله بوجود مضمون أخرى ، نحو : لمّا قمت قمت ، وهل هى ظرف أو حرف؟ خلاف ، وحرف استثناء ، نحو : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ ،) وجازمه للمضارع ك- «لم» ويفترقان فى خمسه أمور.

شرح

الثانيه والعشرون «لمّا ، ترد» على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون «لربط مضمون جمله بوجود مضمون أخرى» ، فتقتضى جملتين «نحو» قولك : «لمّا قمت قمت» ، فأفادت لمّا ربط قيام المتكلّم الّذى هو مضمون الجمله الثانيه بقيام المخاطب الّذى هو مضمون الجمله الأولى ، يقال فيها : حرف وجود لوجود ، ووجوب لوجوب ، والمعنى قريب ، والمقصود أنّها تدلّ على تحقّق شىء لتحقّق غيره ، فهو واجب ، أى ثابت ، أو واقع ، أى موجود.

«وهل هى ظرف» بمعنى حين ، وعباره ابن مالك بمعنى إذ ، قال ابن هشام : وهو حسن ، لأنّها مختصّه بالماضى وبالإضافه إلى الجمله ، «أو حرف» يرد لربط ما مرّ ، «خلاف». والقول بالظرفيّه مذهب ابن السّراج والفارسىّ وابن جنىّ وجماعه ، وردّ عليهم ابن خروف بجواز : لمّا أكرمتنى أمس أكرمتك اليوم ، لأنّها إذا قدّرت ظرفا كان عاملها الجواب ، والواقع فى اليوم ، لا يكون فى أمس ، وأجيب بأنّ هذا مثل : (أَنْ

١- هو لأبى ذويب الهذلى. اللغه : ينازعنى : يمنعنى.

كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائده / ۱۱۶] ، والشرط لا يكون إلا مستقبلا ، ولكن المعنى إن ثبت أنّى كنت قلته ، وكذا هنا المعنى : لمّا ثبت اليوم إكرامك أمس أكرمتك.

والقول بالحرفيّه مذهب سيبويه ، وقال بعضهم : هو الصحيح ، ورجّحوا بأمور :

منها قوله تعالى : (فَلَمَّا قَضَيْنا عَلَيْهِ الْمَوْتَ ما دَلَّهُمْ عَلى مَوْتِهِ) [سبأ / ۱۴] ، وقوله تعالى : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذا هُمْ يُشْرِكُونَ) [العنكبوت / ۶۵] ، وما بعد ما النافيه وإذا الفجائيّه ، لا يعمل فيما قبلها.

ومنها إجماعهم على زياده إن بعدها نحو ، (وَلَمَّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً) [العنكبوت / ۳۳] ، (فَلَمَّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ) [يوسف / ۹۶] ، ولو كانت ظرفا ، والجمله بعدها فى موضع خفض بسبب الإضافه ، لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأن.

تنبيهات : الأوّل : ظاهر كلام المصنّف أنّ الخلاف أنّما هو فى حقيقه لمّا ، لا فى معناها ، وليس كذلك ، فإنّها عند القائل بالظرفيه إنّما تدلّ على مجرّد الوقت ، وعند القائل بالحرفيّه تدلّ على الارتباط كما مرّ ، وإيضاحه أنّا إذا قلنا : لمّا جاء زيد جاء عمرو ، لم يقتض هذا اللفظ عند القائل بالظرفيّه أنّ وجود الأوّل سبب لوجود الثانى ، بل أنّ الثانى وجد عند وجود الأوّل ، وهل ذلك لتسبّبه عنه أو بطريق الاتّفاق لا تعرّض فى اللفظ لذلك ، وأمّا القائل بالحرفيّه فيقول بالسببيّه.

الثانى : تختصّ لمّا هذه بالماضى لفظا أو معنى ، ويكون جوابها كذلك اتّفاقا ، نحو :

(فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ) [الإسراء / ۶۷] ، وجوّز ابن مالك كونه جمله اسميّه مقرونه بإذا الفجائيّه أو بالفاء ، نحو : (فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنا إِذا هُمْ مِنْها يَرْكُضُونَ) [الأنبياء / ۱۲] ، (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) [لقمان / ۳۲] ، وابن عصفور كونه فعلا مضارعا ، نحو : (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْراهِيمَ الرَّوْعُ وَجاءَتْهُ الْبُشْرى يُجادِلُنا) [هود / ۷۴] ، وقيل فى آيه الفاء : إنّ الجواب محذوف ، أى انقسموا قسمين : فمنهم مقتصد ، وفى آيه المضارع أنّ الجواب : (جاءَتْهُ الْبُشْرى) على زياده الواو ، أو محذوف ، أى أقبل يجادلنا (۱).

الثالث : قال فى المغنى : من مشكل لمّا هذه قول الشاعر [من الطويل] :

۱۰۳۳ - أقول لعبد الله لمّا سقاؤنا

ونحن بوادى عبد شمس هاشم (۲)

فيقال : أين فعلاها؟ والجواب أنّ «سقاؤنا» فاعل بفعل محذوف يفسّره ، وهى بمعنى سقط ، والجواب محذوف ، تقديره قلت ، بدليل قوله أقول ، وقوله : شم أمر من

۱- فى «ح» من قيل فى آيه حتّى هنا سقط.

٢- لم يذكر قائله. اللغه : السقاء : الدلو.

قولك : شمت البرق ، إذا نظرت إليه ، والمعنى لمّا سقط سقاؤنا ، قلت لعبد الله : شمه ، انتهى.

قال الدمامينىّ : ولا يخفى أنّه إنّما يحتاج إلى الجواب على رأى القائلين بأنّ لمّا حرف شرط ، وأمّا القائلون بأنّها ظرف بمعنى حين ، فلا يحتاج عندهم إلى التقدير ، بل يجعل متعلّقه بأقول الملفوظ به ولا حذف ، أى أقول لعبد الله حين وهى سقاؤنا ، انتهى.

والأولى تفسير وهى هنا بمعنى تخرّق وانشقّ : قال فى القاموس : وهى كوعى وولى : تخرّق ، وانشقّ ، واسترخى رباطه ، وكان حقّه أن يكتب فى البيت بالياء ، لأنّه فعل ثلاثىّ من ذوات الياء ، لكن كتب بالألف لأجل الألغاز ، وفى المزهر معنى البيت :

أقول لعبد الله لمّا سقاؤنا وهى ، أى ضعف ، ونحن بهذا الوادى : شم ، أى شم البرق عسى تعقبه المطر ، وقرينه هاشم لعبد شمس أبعدت فهم المراد.

والثانى : أن تكون حرف استثناء بمترله إلا الاستثنائيه فى لغه هذيل ، حكاه الخليل وسيبويه والكسائى فتدخل على الجمله الاسميّه نحو قوله تعالى : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ) [الطارق / ۴] ، فى قراءه التشديد ، وهى قراءه ابن عامر وعاصم حمزه وأبى جعفر (۱) ، فإن نافيه ولمّا بمعنى إلا ، والمعنى والله أعلم ما كلّ نفس إلا عليها حافظ ، وقراءه ابن مسعود : وإن منا لما له مقام معلوم [الصافات / ۱۶۴] ، أى إلا له ، وتدخل على الماضى لفظا لا معنى نحو : أنشدك الله لمّا فعلت كذا ، أى ما أسالك إلا فعلك ، وقد تحذف نحو : نشدتك ونحوها ، فيقال : بالله لمّا فعلت كذا ، أى سالتك ، أى نشدتك بالله إلا فعلت ، قال الشاعر [من الرجز] :

۱۰۳۴ - قالت له بالله يا ذا البردين

لمّا غنثت نفسا أو اثنين (۲)

غنثت بالغين المعجمه وبعد النون ثاء مثلثه من الغنث ، وهو أن يشرب ثمّ يتنفّس.

وفيه ردّ ، لقول الفرّاء وأبى عبيده والجوهرىّ : إنّ لمّا بمعنى إلا غير معروف فى اللغه. قال أبو حيان : وهى قليله الدور فى كلام العرب وينبغى أن لا يتّسع فيها ، بل يقتصر على التراكيب الّتى وقعت فى كلامهم ، وزعم الزجاجىّ أنّه يقال : لم يأت من القوم لمّا أخوك ، ولم أر من القوم لمّا زيدا ، بمعنى إلا أخوك وإلا زيدا ، وينبغى أن يتوقّف فى إجازه هذه التراكيب ونحوها ، حتّى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب.

۱- أبو جعفر يزيد بن قعطاع من قراء المدينه ، المتوفى سنه ۱۳۰ ه. تاريخ قراءات القرآن الكريم ، ص ۳۰.

۲- لم يذكر قائله. اللغه : البردان : تثنيه برد ، ثوب ينسج باليمن.

الثالث : أن تكون «جازمه» للفعل «المضارع» ، كما تقدّم فى الجوازم. «ويفترقان فى خمسه أمور» :

أحدها : أنّ لّما لا تقترن بأداه الشرط ، لا يقال : إن لّما تقم ، ولم تقترن به نحو : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ) [المائده / ۶۷].

الثانى : أنّ منفى لّما يتّصل بالحال كقوله [من الطويل] :

۱۰۳۵ - فإن كنت مأكولا فكن خير آكل

وإلا فأدركنى ولّما أمزّق (۱)

ومنفىّ لم يحتمل الاتّصال والانقطاع كما مرّ ، ولامتداد النفى بعد لّما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم ، تقول : قمت فلم تقم ، لأنّ معناه وما قمت عقيب قيامى ، ولا يجوز قمت فلمّا تقم ، بأنّ معناه : وما قمت إلى الآن.

الثالث : أنّ منفىّ لّما لا يكون إلا قريبا من الحال ، ولا يشترط ذلك فى منفىّ لم ، تقول : لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ، ولا يجوز لّما يكن.

الرابع : أنّ منفىّ لّما متوقّع ثبوته غالبا ، ألا ترى أنّ معنا : (بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذابِ) [ص / ۸] ، أنّهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأنّ ذوقهم له متوقّع بخلاف منفىّ لم كما تقدّم.

الخامس : أنّ منفىّ لّما جائز الحذف لدليل ، كقوله [من الوافر] :

۱۰۳۶ - فجئت قبورهم بدء ولمّا

ونادت القبور فلم يجبنه (۲)

أى ولمّا أكن بدأ قبل ذلك أى سيّدا ، ولا يجوز حذف منفىّ لم إلا فى الضروره ، كما مرّ. قال ابن هشام : علّه هذه الأحكام كلّها أنّ لم لنفى فعل ، ولّما لنفى قد فعل.

ما

صمديه

ما ترد اسميّه وحرفيّه ، فالاسميّه ترد موصوله ونكره موصوفه ، نحو : مررت بما معجب لك وصفه لنكره ، نحو : لأمر ما جدع قصير أنفه ، وشرطيّه زمانيّه وغير زمانيّه واستفهاميّه ، والحرفيّه ترد مشبّهه بليس ، ومصدريّه زمانيّه وغير زمانيّه ، وصله وكافّه.

شرح

الثالثه والعشرون «ما ترد» على وجهين : «اسميّه وحرفيّه ، فالاسميّه ترد» على خمسه أوجه :

أحدها : أن تكون «موصوله» ، وقد مرّت مشروحه فی باب الموصولات.

ص: ۹۱۵

۱- هو للممزّق العبدیّ.

۲- لم یذکر قائله. اللغه : البدء : السید والشاب العاقل ، والهاء فی یجبنه للسکت.

والثانی : أن تکون «نکره» ، وهی نوعان : «موصوفه» وتسمّی ناقصه ، وغیر موصوفه ، وتسمّی تامّه.

فالموصوفه إمّا أن توصف بمفرد ، «نحو قولهم : مررت بما معجب لک» أی بشیء معجب لک ، وقول الشاعر [من الطویل] :

۱۰۳۷ - لما نافع یسعی اللّبیب فلا تکن

لشیء بعید نفعه الدّهر ساعیا (۱)

أو بجمله کقوله [من الخفیف] :

۱۰۳۸ - ربّما تکره النّفوس من الأم

... ر له فرجه کحلّ العقال (۲)

أی ربّ شیء تکرهه النفوس ، فحذف العائد هو الظاهر ، ویحتمل أن تکون ما کافّه ، ومفعول تکره محذوفا ، أی شیئا.

وغیر موصوفه تقع فی ثلاثه أبواب :

أحدها : التعجّب فی نحو : ما أحسن زیدا ، عند سیبویه وجمهور البصریّین ، وهو الصحیح کما مرّ.

الثانی : فی باب نعم وبئس علی خلاف فیه. قال المرادیّ فی الجنی : تلخیص القول فیها بعد نعم وبئس أنّه إن جاء بعدها اسم نحو : نعمّا زید ، وبئسما تزویج ولا مهر ، ففی ما ثلاثه مذاهب : أوّلها أنّ ما نکره موصوفه ، نصبت علی التمییز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص ، قیل : وهو مذهب البصریّین. قلت : لیس هو مذهب جمیعهم. وثانیها : أنّها معرفه تامّه ، وهی الفاعل ، وهو ظاهر قول سیبویه ، ونقل عن المبرّد وابن السّراج والفارسیّ ، وهو أحد قولی الفرّاء. وثالثها : أنّ ما رکّبت مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم منهم الفرّاء. وإذا جاء بعدها فعل نحو : (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا) [البقره / ۹۰] ، ونعمّا صنعت ، فعشره مذاهب :

أوّلها : أنّ ما نکره منصوبه علی التمییز ، والفعل صفتها ، والمخصوص محذوف.

وثانیها : أنّ ما نکره منصوبه علی التمییز ، والمخصوص ما أخری نکره محذوفه ، والفعل صفه لها.

وثالثها : أنّ ما اسم تامّ معرفه ، وهی فاعل نعم ، والمخصوص محذوف ، والفعل صفه له.

ورابعها : أنّها موصوله ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف.

۱- لم یذکر قائله.

۲- هو لأميه بن أبى الصلت. اللغه : الفرجه : الخروج من الغمّ ، العقال : الحبل الّذى يعقل به البعير.

وخامسها : أنّها موصوله ، وهى المخصوص ، وما أخرى تمييز محذوف ، والأصل نعم ما ما صنعت.

وسادسها : أنّ ما تمييز ، والمخصوص ما أخرى موصوله محذوفه ، والفعل صله.

وسابعها : أنّ ما مصدريّه ، ولا حذف فى الكلام ، وتأويله نعم صنعك ، وإن كان لا يحسن فى الكلام نعم صنعك ، كما نقول : أظنّ أن تقوم ، ولا تقول : أظنّ قيامك.

وثامنها : أنّ ما فاعل ، وهى موصوله يكتفى بها بصلتها عن المخصوص.

وتاسعها : أنّ ما كافّه لنعم ، كما كفّت قلّ ، فصارت تدخل على الجمله الفعليّه.

وعاشرها : أنّ ما نكره موصوفه مرفوعه بنعم.

والمشهور : من هذه المذاهب الثلاثه الأوّل (۱) ، انتهى.

الثالث : قولهم : إذا أرادوا المبالغه فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابه مثلا «إنّ زيدا ممّا أن يكتب» أى إنّه من أمر كتابه ، أى إنّه مخلوق من أمر ذلك الأمر هو الكتابه ، فما بمعنى شىء ، وأن وصلتها فى موضع خفض بدلا منها ، والمعنى بمترلته فى : (خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ) [الأنبياء / ۳۷] ، جعل لكثره عجلته كأنّه خلق منها ، وزعم السيرافىّ وابن خروف ، وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه ، أنّها معرفه تامّه بمعنى الشىء أو الأمر ، وأن وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، والجمله خبر لأنّ ، قال ابن هشام فى المغنى : ولا يتحصّل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

والثالث : [من أقسام ما الاسميّه] أن تكون صفه لنكره ، وتفيد الإبهام وتأكيد التنكير ، ويعبّر عنها بالإبهاميّه ، ويتفرّع على الإبهام التعظيم ، نحو قولهم : لامر ما جدع قصير أنفه ، أى لأمر عظيم ، وقصير هذا هو ابن سعد صاحب جذيمه ، قيل فيه هذا المثل ، لما جدع أنفه للحيله فى طلب دم جذميه من الزبا ، والقصه مشهوره ، والتعميم كأعطه شيئا ما ، أى شىء كان ، والتحقير نحو : أعطانى شيئا ما ، أى حقيرا ، والنوعيّه كاضربه ما أى نوعا من الضرب ، ويختلف معناها بحسب المقامات.

وما ذهب إليه المصنّف من أنّ ما هذه اسم هو رأى قوم من النحويّين ، منهم ابن السّيّد وابن عصفور ، واختاره ابن الحاجب ، والمشهور أنّها زائده منبّهه على وصف لائق بالمحلّ ، فتكون حرفا لا اسما. واختاره ابن مالك ، وأبطله ابن عصفور بقلّه زياده ما فى الأوائل والأواخر ، وبأنّها لو كانت زائده لم يكن فى الكلام ما يفيد معنى التعظيم۶)

۱- فى رأى ابن مالك لا فرق بين أن يكون بعد نعم ما (نعمّا) وبئس ما (بئسما) فعل أو اسم ، وفى كلتا الصورتين «ما» إمّا أن تكون نكره منصوبه على التميز ، وفاعل نعم ضمير مستتر ، أو اسم معرفه ، وهى الفاعل. يقول فى الألفيه : و «ما» مميّز وقيل : فاعل فى نحو «نعم ما يقول الفاضل» (شرح ابن عقيل ۲ / ۱۶۶)

ونحوه. وزيّف ابن مالك القول بالاسميّه بأنّ زياده ما عوضا عن محذوف ثابت فى كلامهم ، نحو : إمّا أنت منطلقا انطلقت ، وحيثما تكن أكن ، فزادوها فى الأوّل عوضا عن كان ، وفى الثانى عوضا عن الإضافه ، وليس فى كلامهم نكره موصوف بها جامده جمود ما ، إلا وهى مردفه بمثل الموصوف ، نحو : مررت برجل أىّ رجل ، وطعمنا شاه كلّ شاه ، فالحكم على ما المذكوره بالاسميّه واقتضاء الوصفيّه حكم بما لا نظير له ، فوجب اجتنابه.

الرابع : أن تكون «شرطيّه» ، وهى نوعان : «زمانيّه وغير زمانيّه».

فالزمانيّه نحو قوله تعالى : (فَمَا اسْتَقامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ) [التوبه / ٧] ، أى استقيموا لهم زمان استقاموا لكم.

وغير الزمانيّه نحو قوله تعالى : (وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ) [البقره / ١٩٧].

ومجيئها للزمان أثبته الفارسىّ وأبو البقاء وابن شابه (١) وابن مالك ، واستدلّ عليه ابن مالك بقوله [من الوافر] :

١٠٣٩ - فما تك يا بن عبد الله فينا

فلا ظلما نخاف ولا افتقار (٢)

وقال ابن هشام : وليس بقاطع لاحتماله للمصدر ، أى للمفعول المطلق والمعنى : أىّ كون تكن فينا طويلا أو قصيرا ، انتهى. ومن لم يثبت الزمانيّه حمل الآيه أيضا على المفعول ، والمعنى أىّ استقامه استقاموا لكم فاستقيموا لهم.

والخامس : أن تكون «استفهاميّه» بمعنى أىّ شىء ، ويسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته وأجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم نحو : (ما هِيَ) [البقره / ٦٨] ، (ما لَوْنُها) [البقره / ٦٩] ، (ما وَلَّاهُمْ) [البقره / ١٤٢] ، (ما تِلْكَ بِيَمِينِكَ) [طه / ١٧] ، (مَا الرَّحْمنُ) [الفرقان / ٦٠] ، ولا يسأل بها عن أعيان أولى العلم خلافا لمن أجازه ، وأمّا قول فرعون : (وَما رَبُّ الْعالَمِينَ) [الشعراء / ٢٣] ، فإنّه قال جهلا ، ولهذا أجابه موسى بالصفات ، قاله فى الإتقان (٣).

ويجب حذف ألفها إذا جرّت ، وإبقاء الفتحه دليلا عليها ، سواء كان الجارّ اسما ، نحو : مجىء مه جئت ، وهذه الهاء لا ينطق بها وصلا ، وإنّما كتبت لأجل أنّها تجلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجارّ لما الاستفهاميّه اسما ، كما هو مقرّر فى التصريف ، قاله

١- لم أجد ترجمه حياته.

٢- لم يسمّ قائله. اللغه : الافتقار : الاحتياج.

٣- الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى المتوفى سنه ٩١١ ه.

الدمامينىّ فى المنهل ، أو كان الجارّ حرفا ، نحو : فيم وإلام وعلام وبم ، وقال [من الطويل] :

١٠٤٠ - فتلك ولاه السوء قد طال مكثهم

فحتّام حّتام العناء المطوّل (١)

وربّما تبعت الفتحه الألف فى الحذف ، وهو مخصوص بالشعر كقوله [من الرمل] :

١٠٤١ - با أبا الأسود لم خلّفتنى

لهموم طارقات وذكر (٢)

اختلف فى علّه حذف الألف ، فقال ابن عقيل وغيره : التخفيف لكثره الاستعمال ، وقال جماعه : علّته الفرق بين الاستفهام والخبر ، فلهذا حذفت فى نحو : (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْراها) [النازعات / ۴۳] ، (فَناظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) [النمل / ۳۵] ، (لِمَ تَقُولُونَ ما لا تَفْعَلُونَ) [الصف / ۲] ، وثبتت فى : (لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ) [النور / ۱۴] ، (يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ) [البقره / ۴] ، (ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَىَ) [ص / ۷۵] ، وإنّما لم يعكس ، لأنّ ما الموصوله أكثر ، فأجرى التكثير على الأصل من الإثبات ، وقال الرضىّ : علّته أنّ لما الاستفهاميّه صدر الكلام ، ولم يمكن تأخّر الجارّ عليها ، فقدّم عليها ، وركّب معها ، حتّى يصير المجموع ككلمه موضوعه للاستفهام ، فلا يسقط الاستفهام عن مرتبه التصدّر ، وجعل حذف الألف دليل التركيب ، ولم يحذف آخر من وكم الاستفهاميّتين مجرورتين لكونه صحيحا ، ولا آخر أىّ لجريه مجرى الصحيح فى تحمّل الحركات ، انتهى.

وثبوت الألف فى هذه الحاله قليل شاذّ كقراءه عكرمه وعيسى : عما يتساءلون [النباء / ۱] ، وأمّا قول حسان [من الوافر] :

١٠٤٢ - على ما قام يشتمنى لئيم

كختير تمرّغ فى دمان (٣)

فضروره ، والدّمان كالرماد زنه ومعنى ، ولا يجوز حمل القراءه المتواتره على ذلك لضعفه ، ولهذا ردّ الزمخشرىّ على من زعم أنّ ما فى قوله تعالى : (فَبِما أَغْوَيْتَنِى) [الأعراف / ۱۶] استفهاميّه ، لكنّه ناقض هذا حيث جوّز هو كونها فى : (بِما غَفَرَ لِى رَبِّى) [يس / ۲۷] ، استفهاميّه ، وإنّما لم تحذف الألف فى نحو : لماذا فعلت ، لأنّ الألف هنا صارت حشوا بالتركيب ، فاشبهت الموصوله.

«والحرفيّه ترد» على أربعه أوجه :

١- هو للكميت بن زيد. اللغه : الولاه : جمع وال ، العناء : المشقّه والتعب.

٢- لم يسمّ قائله. اللغه : خلّف : أخّر ، الهموم : جمع همّ وهو الحزن ، الطارقات : جمع الطارقه وهو الأتى ليلا.

٣- اللغه : يشتمنى : يسبّنى ، تمرّغ : تقلّب.

أحدها : أن تكون نافيه «مشبهه بليس» ، وتعمل عملها فى لغه الحجازيّين ، وقد مضت مشروحه فى النواسخ.

«و» الثانى : أن تكون «مصدريّه» ، وتسمّى موصولا حرفيّا ، وهى نوعان :

«زمانيّه» : وتسمّى ظرفيّه ووقتيّه لنيابتها عن ظرف زمان ، نحو : (ما دُمْتُ حَيًّا) [مريم / ٣١] ، أى مدّه دوامى حيّا ، فحذف الظرف ، ونابت عنه ما وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح ، نحو : جئتك صلاه العصر ، وآتيك قدوم الحاجّ. وليس معنى كونها زمانيّه أنّها تدلّ على الزمان بذاتها ، لأنّها لو كانت كذلك لكانت اسما ، ولم تكن مصدريّه ، وقد زعم ذلك ابن السكّيت ، وتبعه ابن الشجرىّ فى قوله [من البسيط] :

١٠٤٣ - منّا الّذى هو ما إن طرّ شاربه

والعانسون ومنّا المرد والشّيب (١)

فقال : معناه حين طرّ شاربه. قال ابن هشام. وزيدت إن بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافيه كقوله [من الطويل] :

١٠٤٤ - ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

... (٢)

والأولى تقدير ما فى البيت نافيه ، لأن زياده إن حينئذ قياسيّه ، ولأنّ فيه سلامه من الإخبار بالزمان عن الجثه ، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا وهما كونها للزمان مجرّده ، وكونها مضافه ، انتهى.

تنبيهات : الأوّل : تعبير المصنّف بالزمانيّه أحسن من تعبير غيره بالظرفيّه لشمولها نحو : (كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ) [البقره / ٢٠] ، فإنّ الزمان المقدّر هنا مخفوض ، أى كلّ وقت إضاءه ، والمخصوص لا يسمّى ظرفا ، نبّه عليه فى المغنى.

الثانى : لا تشارك ما فى النيابه عن الزمان إن ، خلافا لابن جنى ، وحمل على قوله [من الطوى] :

١٠٤٥ - وتا لله ما إن شهله أمّ واحد

بأوجد منّى أن يهان صغيرها (٣)

أى وقت أن يهان صغيرها ، وتبعه على ذلك الزمخشرىّ. وخرّج عليه : (أَنْ آتاهُ اللهُ الْمُلْكَ) [البقره / ٢٥٨] ، (إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا) [النساء / ٩٢] ، أى وقت أن آتاه الله ، وحين أن يصدّقوا ، ومعنى التعليل فى البيت والآيات ممكن ، وهو متّفق عليه ، فلا تعدل عنه.

۱- هو لأبی قیس بن رفاعه الیهودیّ. اللغه : طرّ : نبت ، العانس : من بلغ حدّ التزویج ولم یتزوّج ذکرا کان أو أنثی. المرد : جمع أمرد ، وهو بمعنی الّذی ما طرّ شاربه ، الشیب : جمع أشیب ، وهو المبیض الرأس واللحیه.

۲- تقدّم برقم ۹۲۹ و ۹۳۴.

۳- لم یذکر قائله. اللغه : الشهله : العجوزه ، أوجد : أکثر وجدا.

«وغير زمانيّه» نحو : (عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِتُّمْ) [التوبه / ١٢٨] ، أى عنتكم ، (ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ) [التوبه / ١١٨] ، أى برحبها ، وتوصل الأولى فى الغالب بفعل ماض اللفظ مثبت ، كما مرّ ، أو مضارع منفىّ بلم كقوله [من الطويل] :

١٠٤٦ - ولم يلبث الجهال أن يتهضموا

أخا العلم ما لم يستعن مجهول (١)

وندر قوله [من الوافر] :

١٠٤٧ - نطوّف ما نطوّف ثمّ نأوى

ذوو الأموال منّا والعديم (٢)

ولا يجوز كونها فيه غير زمانيّه ، لأنّه يلزم عليه أن تكون هى وما بعدها مفعولا مطلقا ، ولم يثبت ذلك ، وتوصل الثانيه بفعل متصرّف غير أمر ، والأكثر كونه ماضيا ، وشذّ قوله [من الطويل] :

١٠٤٨ - ...

بما لستما أهل الخيانه والغدر (٣)

والأصحّ وصلها مطلقا بجمله اسميّه وفاقا للسيرافىّ والأعلم وابن خروف وابن مالك كقوله [من الكامل] :

١٠٤٩ - واصل خليلك ما التواصل ممكن

فلأنت أو هو عن قريب ترحل (٤)

وقوله [من البسيط] :

١٠٥٠ - ...

كما دماؤكم تشفى من الكلب (٥)

جعل الجمهور ما فى هذا كافّه ، قال ابن مالك : والحكم عليها بالمصدريّه أولى ، لأنّها إذا كانت مصدريّه كانت هى وصلتها فى موضع جرّ ، فلم يصرف شىء عمّا هو له ثابت بخلاف الحكم بأنّ ما كافّه. وزعم السهيلىّ أنّ صله ما لا بدّ أن يكون فعلا غير خاصّ ، بل مبهما يحتمل التنويع ، نحو : ما صنعت ، ولا تقول : ما جلست ، ولا ما تجلس ، لأنّ الجلوس نوع خاصّ ، ليس مبهما ، فكأنّك قلت : يعجبنى الجلوس الّذى جلست ، فيكون آخر الكلام مفسّرا بأوّله رافعا للإبهام ، فلا معنى حينئذ لها ، وردّ بقوله تعالى : (آمِنُوا كَما آمَنَ النَّاسُ) [البقره / ١٣] ، (ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ) [التوبه / ١١٨] ، وقول الشاعر [من الوافر] :

۱۰۵۱ - یسرّ المرء ما ذهب اللیالی

وکان ذهابهنّ له ذهابا (۶)

ص: ۹۲۱

۱- لم یذکر قائله.

۲- هو للبرج بن مسهر الطائیّ. اللغه : طوّف حوله ، وبه ، أو علیه وفیه تطویفا وتطوافا : مبالغه فی طاف بمعنی دار وحام ، نأوی : نترل أو نرجع ، العدیم : الفقیر.

۳- صدره «ألیس أمیری فی الأمور بانتما» ، وهو بلا نسبه.

۴- ما وجدت البیت.

۵- صدره «احلامکم لسقام الجهل شافیه» ، وهو للکمیت بن زید.

۶- لم یذکر قائله.

تنبيه : القول بحرفيّه ما هو ما ذهب إليه الجمهور ، وادّعى ابن الخروف الاتّفاق عليه ، وليس كذلك ، بل ذهب الأخفش وابن السراج إلى أنّها اسم موصول يفتقر إلى ضمير عائد عليها أسوه أمثالها من الموصولات ، فإذا قلت : أعجبنى ما صنعت ، فالتقدير الصنع الّذى صنعته ، وردّ بقوله [من الطويل] :

١٠٥٢ - ...

بما لستما أهل الخيانه والغدر (١)

لأنّه لا يتأتّى فيه تقدير ضمير يعود عليها.

والثالث : أن تكون «صله» أل زائده. قال السخاوىّ : من النحاه من قال فى حروف الزياده ، إذ جاءت صله ، لأنّها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ، ومنهم من يقول :

زائده ، ومنهم من يقول : لغو ، ومنهم من يقول : توكيد ، وأبى بعضهم إلا هذا ، ولم يجز فيها إلا أن يقال : صله ، ولا لغو ، لئلّا يظنّ أنّها دخلت لا لمعنى ألبتّه.

وقال ابن الحاجب فى شرح المفصّل : حروف الزياده سمّيت حروف الصله ، لأنّها يتوصّل بها إلى زنه أو إعراب لم يكن عند حذفها. وقال الأندلسىّ : أكثر ما تقع الصله فى ألفاظ الكوفيّين ، ومعناه أنّه يصل به كلامه ، وليس بركن فى الجمله ولا فى استقلال المعنى ، كذا فى الأشباه والنظائر. وقال صاحب العباب : تسمّى حروف الزياده الصله ، لأنّها يتوصّل بها إلى زياده الفصاحه واستقامه وزن شعر أو حسن سجع أو تزيين لفظ أو غير ذلك من الفوائد اللفظيّه.

وما الزائده نوعان : عوض وغير عوض ، فالعوض فى موضعين : أحدهما : فى قولهم : إمّا أنت منطلقا انطلقت. والثانى نحو : قولهم : إفعل هذا إمّا لا ، فما فيهما عوض عن كان محذوفه لزوما كما مرّ ، وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك : شتان ما زيد وعمرو ، وقول مهلهل (٢) [من المنسرح] :

١٠٥٣ - لو بأبانين جاء يخطبها

رمّل ما أنف خاطب بدم (٣)

وبعد الناصب نحو : ليتما زيدا قائم على الأعمال ، وبعد الجازم نحو : (وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ) [الأعراف / ٢٠٠] ، (أَيًّا ما تَدْعُوا) [الإسراء / ١١٠] ، (أَيْنَما تَكُونُوا) [البقره / ١٤٨] ، وقول الأعشى [من الطويل] :

١- تقدم برقم ١٠٤٨.

٢- عدى بن ربيعه التغلبى شاعر فارس جاهلى لقّب بالمهلهل لسهوله شعره كما لقّب بالزير لشدّه ميله إلى مجالسه النساء كان

بطلاـ عنيـدا من أبطـال حرب البسوس الّتى دارت رحاهـا بين بكر وتغلب مـدّه أربعين سـنه. وقـد أسـر المهلهل ومات سـنه ٥٣١.
الجامع فى تاريخ الأدب العربى ١ / ١٨٩.
٣- اللغه : أبانان : جبلان يسمّى بأبان الأسود وأبان الأبيض ، رمّل : لطخ.

١٠٥٤ - متى ما تناخى عند باب ابن هاشم

تراحى وتلقى من فواضله ندى (١)

وبعد الخافض حرفا كان ، نحو : (فَبِما رَحْمَةٍ) [آل عمران / ١٥٩] ، (عَمَّا قَلِيلٍ) [المومن / ٤٠] ، وقوله [من الخفيف] :

١٠٥٥ - ربّما ضربه بسيف صقيل

بين بصرى وطعنه نجلاء (٢)

أو اسما كقوله تعالى : (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَ) [القصص / ٢٨] ، وقول الشاعر [من الكامل] :

١٠٥٦ - نام الخليّ وما أحسّ رقادى

والهمّ محتضر لدى وسادى

من غير ما سقم ولكن شفّنى

همّ أراه قد أصاب فؤادى (٣)

قوله [من الطويل] :

١٠٥٧ - ...

ولا سيّما يوم بداره جلجل (٤)

أى ولا مثل يوم ، وقوله تعالى : (مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات / ٢٣].

وقيل : الخافض فى قول بعضهم : ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض ، وهو نادر.

وبعد أداه الشرط ، جازمه كانت ، كما مرّ ، وغير جازمه ، نحو : (حَتَّى إِذا ما جاؤُها شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصارُهُمْ) [فصلت / ٢٠].

وبين المتبوع وتابعه فى نحو : (مَثَلاً ما بَعُوضَةً) [البقره / ٢٦]. قال الزجّاج : ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريّين ، انتهى. ويؤيّده قراءه ابن مسعود. وبعوضه بدل. وقيل : ما اسم نكره صفه لمثلا ، أو بدل منه ، وبعوضه عطف بيان على ما ، وزادها الأعشى مرّتين فى قوله [من البسيط] :

١٠٥٨ - أمّا ترينا حفاه لا نعال لنا

إنّا كذلك ما نحفى وننتعل (۵)

وأميه بن أبى الصلت (۶) ثلاث مرّات فى قوله [من الخفيف] :

۱۰۵۹ - سلع ما ومثله عشر ما

عائل ما وعالت البيقورا

۱- اللغه : تناخى : مجزوم تناخين من أنخت البعير أى أبركته ، ابن هاشم : محمد صلى الله عليه و آله ، تراحى : مجزوم تراحين من الراحه ، الفواضل : جمع فاضله ، أى النعمه العظيمه ، الندى : الجود.

۲- هو لعدى بن الرعلاء. اللغه : الصقيل : المجلو ، بصرى : بلده بالشام ، الطعنه : الضربه بالرمح ، نجلاء : واسعه.

۳- هما للأسود بن يعفر. اللغه : الخلى : الخالى من الهموم ، ما أحسّ : ما أجد ، الرقاد : النوم ، محتضر : حاضر ، الوساد : المخده ، السقم : المرض ، شفّنى : هزلنى ، الفؤاد : القلب.

۴- تقدّم برقم ۲.

۵- اللغه : الحفاه : جمع الحافى وهو من لا نعل له ، النعال : جمع نعل ، نحفى : نمشى بغير نعل ، ننتعل ، نلبس : النعل.

۶- شاعر جاهلى من قيس عيلان ، وكان مفطورا على التديّن ، وحرّم الخمره ، وشكّ فى الأوثان وأكثر شعره فى الشؤون الدينيّه والتاريخيّه. مات سنه ۶۳۰ م. المصدر السابق ص ۲۸۶.

وهذا البيت قال عيسى بن عمر : لا أدرى ما معناه ، ولا رأيت أحدا يعرفه ، وقال غيره : كانوا إذا أرادوا الاستسقاء فى سنه الجدب عقدوا فى أذناب البقر وبين عراقيبها (١) السّلع بفتحين ، والعشر بضمّه ففتحه ، وهما ضربان من الشّجر ، ثمّ أوقدوا فيها النار ، وصعدوا بها الجبال ، ورفعوا أصواتهم بالدعاء ، قال [من البسيط] :

١٠٦٠ - أجاعل أنت بيقورا مسلّعه

ذريعه لك بين الله والمطر (٢)

ومعنى «عالت البيقورا» أنّ السنه أثقلت البقر بما حملتها من السّلع والعشر ، قاله فى المغنى.

الرابع : أن تكون «كافّه» ، ولم يجعلها مندرجه تحت الزائده ، وإن لم يكن لها معنى ، لأنّ لها ، كما قال الرضىّ ، تأثيرا قويّا ، وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله ، وهى ثلاثه أنواع :

أحدها : الكافّه عن عمل الرفع ، ولا تتّصل إلا بثلاثه أفعال : قلّ وكثر وطال ، وعلّه ذلك شبههنّ بربّ ، ولا تدخل حينئذ إلا على جمله فعليّه ، صرّح بفعليّتها كقوله [من الخفيف] :

١٠٦١ - قلّما يبرح اللبيب إلى ما

يورث المجد داعيا أو مجيبا (٣)

وأمّا قول المرّار [من الطويل] :

١٠٦٢ - صددت فأطولت الصّدود وقلّما

وصال على طول الصدود يدوم (٤)

فضروره. وزعم المبرّد أنّ «ما» زائده ، و «وصال» فاعل لا مبتدأ ، وزعم بعضهم أنّ «ما» مع هذه الأفعال مصدريّه لا كافّه.

والثانيه : الكافّه عن عمل النصب والرفع ، وهى المتّصله بأنّ وأخواتها كما مرّ ، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنّ ما مع هذه الأحرف اسم نكره مبهم بمترله ضمير الشأن لما فيها من التفخيم والإبهام ، والجمله الّتى بعدها فى موضع الخبر عنها ومفسّره لها كالّتى بعد ضمير الشأن ، وردّ بأنّها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن.

والثالثه : الكافّه عن الجرّ ، وتتّصل بأحرف وظروف. فالأحرف أحدها ربّ وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضى كقوله [من المديد] :

١- اللغه : العراقيب : جمع العرقوب وهو من الدابه : ما يكون فى رجلها بمترله الركبه فى يدها.

٢- البيت لودّاك الطائىّ ، وليس فيه شاهد نحوىّ ، ولكن ابن هشام ساقه تفسيرا للبيت السابق.

٣- لم يذكر قائله. اللغه : يبرح : يزال ، اللبيب : العاقل.

٤- هو للمرار سعيد بن الققعس من الشعراء الأمويّين. اللغه : صددت : من الصدود بمعنى الإعراض.

١٠٦٣ - ربّما أوفيت فى علم

ترفعن ثوبى شمالات (١)

لأنّ التكثير والتقليل أنّما يكونان فيما عرف حدّه ، والمستقبل مجهول ، وقد يليها المضارع ، نحو : ربّما يودّ ، وقيل : هو مؤوّل بالماضى ، وقد يليها الجمله الاسميّه خلافا للفارسىّ ، كقوله [من الخفيف] :

١٠٦٤ - ربّما الجامل المؤبّل فهيم

وعناجيج بينهنّ المهار (٢)

والثانى الكاف ، نحو : كن كما أنت ، وقوله [من الطويل] :

١٠٦٥ - أخ ماجد لم يحزنى يوم مشهد

كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه (٣)

وقوله [من الطويل] :

١٠٦٦ - ألم تر أنّ البغل يتبع إلفه

كما عامر واللّؤوم مؤتلفان (٤)

وقيل : لا تكفّ الكاف بما وأنّ «ما» فى ذلك مصدريّه موصوله بالجمله الاسميّه.

الثالث : الباء كقوله [من الخفيف] :

١٠٦٧ - فلئن صرت لا تحير جوابا

لبما قد ترى وأنت خطيب (٥)

ذكره ابن مالك ، وأنّ «ما» الكافّه أحدثت مع الباء معنى التقليل ، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل فى نحو : (وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ) [البقره / ١٩٨] ، قال ابن هشام : والظاهر أنّ الباء والكاف للتعليل ، وأنّ «ما» معها مصدريّه ، قد سلم أنّ كلّا من الكاف والباء يأتى للتعليل مع عدم «ما» كقوله تعالى : (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هادُوا حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ طَيِّباتٍ) [النساء / ١٥٩] ، (وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ) [القصص / ٨٢] ، وأنّ التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين ، ثمّ المناسب فى البيت معنى التكثير لا التقليل.

الرابع : من ، كقوله [من الطويل] :

١٠٦٨ - وإنّا لممّا نضرب الكبش ضربه

على رأسه تلقى اللسان من الفم (۶)

قاله ابن الشجرىّ ، والظاهر أنّ «ما» مصدريّه ، وأنّ المعنى مثله فى : (خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ) [الأنبياء / ٣٧].

وأمّا الظروف فأحدها بعد ، كقوله [من الكامل] :

١- البيت لجذيمه بن مالك الأبرش ، اللغه : أوفيت : أشرفت ، العلم ، الجبل ، الشمالات : رياح الشمال الشديده.

٢- هو لأبى دؤاد الإيادى شاعر جاهلىّ اشتهر بوصف الخيل. اللغه : الجامل : جماعه الإبل ، المؤبل : كثير الإبل ، العناجيج : جمع عنجوج ، وهو من الخيل : الطويل العنق ، المهار : جمع مهر وهو ولد الفرس. والمعنى أنّه إذا قامت الحرب حشّد لها الإبل الكثيره وأحسن الخيول مع أمهارها.

٣- هو لنهشل بن حرى. اللغه : ماجد كريم. لم يخزنى : لم يهنّى.

۴- هو لزياد بن الأعجم.

۵- هو لمطيع بن أياس أو لصالح بن عبد القدوس. اللغه : تحير : ترجح وتردّ.

۶- تقدّم برقم ٣٢٨.

١٠٦٩ - أعلاقه أمّ الوليّد بعد ما

أفنان رأسك كالثّغام المخلس (١)

وقيل : ما مصدريّه ، وهو الظاهر ، لأنّ فيه إبقاء «بعد» على أصلها من الإضافه ، ولأنّها لو لم تكن مضافه لنوّنت ، انتهى. وما استظهره مبنيّ على القول بجواز كون صله ما جمله اسميّه ، وهو الصحيح ، كما تقدّم ، والجمهور على خلافه.

والثانى بين ، كقوله [من الخفيف] :

١٠٧٠ - بينما نحن بالأراك معا

إذ أتى راكب على جمله (٢)

وقيل : فى ما هذه غير ذلك كما مرّ.

الثالث والرابع : حيث وإذ ، ويضمنان حينئذ معنى إن الشرطيّه ، فيجزمان فعلين كما مرّ فى حديقه الأفعال.

هل

صمديه

هل حرف استفهام ، وتفترق عن الهمزه بطلب التصديق وحده ، وعدم الدخول على العاطف والشرط ، واسم بعده فعل ، والاختصاص بالإيجاب ، فلا يقال : هل لم يقم؟ بخلاف الهمزه ، نحو : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ.)

شرح

الرابعه والعشرون «هل» ، ويقال فيها : أل بإبدال هائها همزه ، وهى «حرف استفهام» موضوع لطلب التصديق ، وقيّده ابن هشام فى المغنى بالإيجابىّ ، قال : فلا يكون للتصوّر ولا للتصديق السلبىّ ، وتبعه على ذلك التقىّ السبكىّ فى جمع الجوامع ، وهو كما قال الجلال المحلىّ (٣) سهو ، سرى إليه من أنّ هل لا تدخل على النفى ، فلا يقال : هل لم يقم : والصواب أنّها لطلب التصديق مطلقا ، أى لطلب الحكم ، أهو نفى أو إثبات ، كما قال أهل البيان يقال فى جواب هل قام زيد نعم أو لا.

«وتفترق» هل «عن الهمزه» بعشره أوجه :

أحدها : اختصاصها «بطلب التصديق وحده» دون التصوّر ، والهمزه يطلب بها التصديق والتصوّر معا ، كما مرّ.

١- هو للمرار الأسدى. اللغه : أمّ الوليد : كنيه صاحبه الشاعر : الأفنان : جمع فنن وهو غصن وأراد به هنا غصن الشعر ، الثغام :

شجره بيضاء الثمر والزهر ، تنبت فى قنّه الجبل ، واذا يبست اشتد بياضها ، المخلس : اسم الفاعل من أخلس الكلأ ، اذا اختلط رطبه بيابسه.

٢- هو لجميل بثينه. اللغه : الأراك : اسم موضع ، الجمل : البعير.

٣- محمد بن أحمد المحلىّ الشافعىّ ، أصولىّ ، مفسّر عرّفه ابن العماد بتفتازانىّ العرب ، من كتبه : تفسير الجلالين وكتر الراغبين ، مات سنه ٨٦٤ ه. الأعلام للرزكلى ، ٦ / ٢٣٠.

الثانى : «عدم الدخول على العاطف» ، وإنّما يقع بعده نحو : (فَهَلْ يُهْلَكَ إِلَّا الْقَوْمُ الْفاسِقُونَ) [الأحقاف / ٣٥] ، وفى الحديث : هل ترك لنا عقيل من رباع (١). وقال الشاعر [من الطويل] :

١٠٧١ - وهل أنا إلا من غيّه إن غوت

غويت وإن ترشد غزيّه أرشد (٢)

وقال [من الخفيف] :

١٠٧٢ - ليت شعرى هل ثمّ هل آتينهم

... (٣)

بخلاف الهمزه ، فإنّها تدخل على العاطف ، نحو : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا) [غافر / ٨٢] ، (أَفَلا تَعْقِلُونَ) [البقره / ٧٦] ، (أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) [يونس / ٥١].

وهذا حكم اختصّت به الهمزه دون سائر أخواتها تنبيها على إصالتها ، وباقى الأدوات كهل فلا تدخل على العاطف ، بل تتأخّر عنه ، كما هو قياس جميع أجزاء الجمله المعطوفه ، نحو : (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ) [آل عمران / ١٠١] ، (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) [التكوير / ٢٦] ، (فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ) [الأنعام / ٩٥] ، (فَأَىُّ الْفَرِيقَيْنِ) [الأنعام / ٨١] ، (فَما لَكُمْ فِى الْمُنافِقِينَ فِئَتَيْنِ) [النساء / ٨٨].

هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعه أوّلهم الزمخشرىّ ، فزعموا أنّ الهمزه فى المواضع المذكوره ونحوهما فى محلّها الأصلىّ ، وأنّ العطف على جمله مقدّره بينها وبين العاطف محافظه على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدّرون فى : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا) [غافر / ٨٢] ، وفى (أَفَلا تَعْقِلُونَ) [البقره / ٧٦] ، امكثوا أفلم يسيروا ، أتجهلون فلا تعقلون. قال أبو حيّان : وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجه ، وقال ابن هشام : يضعفه ما فيه من التكلّف ، وأنّه غير مطّرد.

الثالث : عدم الدخول على الشرط بخلاف الهمزه بدليل : (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ) [الأنبياء / ٣٤].

الرابع : عدم الدخول على اسم بعده فعل اختيارا (٤) ، ولذلك وجب النصب فى نحو :

هل زيدا ضربته؟ لأنّ هل إذا كان فى خبرها فعل وجب إيلاؤها إيّاه ، فلا يقال : هل زيد قام ، إلا فى ضروره خلافا للكسائىّ فى تجويز إيّاه اختيارا (٥) ، قال الشاعر [من البسيط] :

١٠٧٣ - أم هل كبير بكى لم يقض عبرته

... (٦)

۱- البخارى ، كتاب الحج ص ۱۱۱. عقيل ابن أبى طالب هو شقيق الإمام على عليه السّلام. الرباع : المنازل.

۲- هو لدريد ابن الصمم. اللغه : غزيّه : قبيله ، غوت : أمعنت فى الضلال.

۳- تمامه «أو يحولنّ من دون ذلك حمام» ، وهو للكميت بن زيد. اللغه : الحمام : الموت.

۴- أى هذا هو المذهب المختار عند النحاه ، لأنّه أولى.

۵- سقط اختيارا فى «ط».

۶- تمامه «إثر الأحبّه يوم البين مشكوم» ، وهو لعلقمه الفحل. اللغه : البين : الفراق.

قال أبو حيّان : ويمتنع أن يكون مبتدأ وخبرا ، بل يجب حمله على إضمار فعل ، قال الرضىّ وغيره : وسبب ذلك أنّ الأصل هل أن يكون بمعنى قد فقيل أهل كقوله [من الرجز] :

١٠٧٤ - أهل عرفت الدّار بالغريين

... (١)

وكثر استعمالها كذلك فخذف الهمزه لكثره الاستعمال استغناء بها عنها وإقامه لها مقامها ، وقد جاءت على الأصل ، نحو قوله تعالى : (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ) [الإنسان / ١] ، أى قد أتى ، وقد مختصّه بالفعل فكذلك هل ، لكنّها لما تطفّلت على همزه الاستفهام انحطّت رتبتها عن قد فى اختصاصها بالفعل ، فاختصّت به فيما إذا كان فى حيّزها ، لأنّها إذا رأته فى حيّزها ، تذكّرت عهودا بالحمى ، وحنّت إلى الألف المألوف ، وعانقته ، ولم ترض باعتراض الاسم بينهما ، وإذا لم تره فى حيّزها ، تسلّت عنه ذاهله ، انتهى. بخلاف الهمزه ، فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا بدليل قوله تعالى : (أَبَشَراً مِنَّا واحِداً نَتَّبِعُهُ) [القمر / ٢٤] ، وتقول : أزيد قام على الابتداء والخبر.

والخامس : تخصيص المضارع بالاستقبال ، نحو : هل تسافر؟ بخلاف الهمزه ، نحو :

أتظنّه قائما؟

وأمّا قول ابن سيده فى شرح الجمل (٢) : لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلا فسهو ، قال الله تعالى : (فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا) [الأعراف / ٤٤].

السادس : عدم الدخول على أنّ بخلاف الهمزه بدليل قوله تعالى : (أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ) [/ ٩٠].

السابع : وقوعها بعد أم قال تعالى : (هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَالنُّورُ) [الرعد / ١٦].

الثامن : إراده النفى بها فى الاستفهام ، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا نحو :

(هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ) [الرحمن / ٦٠] ، والباء فى قوله [من الطويل] :

١٠٧٥ - ...

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم (٣)

بخلاف الهمزه.

١- تمامه «لم يبق من أىّ بها يحلّين» ، وهو لخطام المجاشعىّ. اللغه : الغريان : بناءان طويلان ، يقال هما قبر مالك وعقيل نديمى جزيمه الأبرش ، وسمّيا الغريين ، لأنّ النعمان بن المنذر كان يغرّيهما بدم من يقتله فى يوم بوسه. لسان العرب ٣ / ٢٨٩١.

٢- الجمل فى النحو لابن إسحاق الزجاجىّ النحوىّ المتوفّى سنه ٣٣٩ ه. كشف الظنون ١ / ٦٠٣.

٣- صدره «يقول إذا اقلولى عليها وأقردت» ، وقائله الفرزدق فى هجاء جرير. اللغه : اقلولى : ارتفع. أقردت : سكنت.

التاسع : أنّها تكون بمعنى قد ، وذلك مع الفعل ، وبه فسّر جماعه منهم ابن عباس والكسائيّ والفرّاء والمبرّد قوله تعالى : (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) [الإنسان / ١] ، وأنكره قوم منهم أبو حيّان قال : ولم يقم على ذلك دليل واضح.

العاشر : الاختصاص بالايجاب ، فلا تدخل على نفى ، لا يقال : هل لم يقم زيد ، بل هل قام زيد؟ بخلاف الهمزه ، فإنّها تدخل على الإيجاب ، نحو : (أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ) [الزخرف / ١٩] ، والنفى نحو قوله تعالى : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) [الشرح / ١] ، (أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ) [آل عمران / ١٢۴] ، والهمزه فى ذلك للإنكار الابطالىّ ، وهى الّتى تقتضى أنّ ما بعدها غير واقع ، ومن ثمّ لزم ثبوته هنا ، لأنّ نفى النفى إثبات ، والمعنى شرحنا ، وكفا كم الله ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وهنا انتهى غرض المصنّف رحمه الله من هذا التاليف ، وبانتهائه انتهى غرضنا أيضا من الشرح ، وقد جاء بحمد الله سبحانه شرحا حافلا وبإبراز مخدّرات المعانى والفوائد كافلا ، ولم آل جهدا فى تحقيق مسائله وتحرير براهينه ودلائله ناسبا كلّ قول إلى قائله ، وعازيا كلّ نقل إلى ناقله غير غامط (١) ولا حاجد فضل أحد ، فبئس المرء من غمط وجحد ، وقد قيل : من بركه العلم وشكره عزوه إلى قائله وإثبات ذكره.

وسلكت فيه النهج الّذى يرتضيه الفضلاء ، وإن سخطه الجهلاء ، وأتيت به على الوجه الّذى يقصده الماهرون ، وإن انحرف عنه القاصرون غير مبال بإعراض الحاسدين ، ولا عائبى بإنكار المعاندين ، والمسؤول ممّن كرمت شيمته ، وغلت فى سوق الانصاف قيمته أن يغتفر ما يعثر عليه من زلل ، ويستر ما يراه فيه من خلل ، وأن يمنّ بإصلاح الفساد وترويج الكساد ، وأجره على من لا يضيع لديه عمل ، ولا يخيب فيه أمل. لا إله غيره ، ولا مرجوّ إلا خيره ، وقد ختم المصنّف رحمه الله كتابه هذا بدعاء وقع إن شاء الله تعالى موقع الإجابه ، وقرنت سهامه المسدوده بالإصابه.

فقال : أللهمّ اشرح صدورنا بأنوار المعارف ، ونوّر قلوبنا بحقائق اللّطائف ، واجعل ما أوردناه فى هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم ، وتقبّله منّا إنك أنت السميع العليم. فإنّا نتوسّل إليك بحبيبك محمّد سيّد المرسلين. وإله الأئمه المعصومين ، صلوات الله سلامه عليهم أجمعين. والحمد لله ربّ العالمين.

قال المصنّف رحمه الله : وكان الفراغ من تسويد الأصل صحوه يوم الاثنين سابع شهر شوال سنه خمس وسبعين وتسعمائه ، ومن محاسن الاتّفاقات أنّ سابع شهر شوال هو تاريخ الإتمام ، وقد نظمه رحمه الله فقال [من الهزج] :

١- غامط : محتقر.

بسابع شهر شوال

جنينا ورد إكماله

وسابع شهر شوال

غدا تاريخ إتمامه

والحمد لله على الإتمام ، والصلاه على خير الأنام محمّد وآله عليهم أفضل الصلاه والسّلام. قال الشارح ، عفا الله تعالى عنه بمنّه ، وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح المبارك مع تشويق البال (۱) وكثره الهمّ والبلبال (۲) وكونى فى زمان وبلاد قد كسدت فيها سوق الفضل وطلّابه ، وقامت دوله الجهل وأحزابه ، فلم يعرف من العلم إلا اسمه ، ولم يبق منه أثر ، ولو لا خشيه المبالغه قلت : إلا رسمه ، صبيحه يوم الاثنين لثلاث عشره خلون من جمادى الأخرى إحدى شهور سنه تسع وسبعين وألف.

أحسن الله ختامها ، وأكمل على أحسن نسق نظامها ، وذلك بالديار الهنديّه ، وأنا أسأل الله جلّ جلاله من فضله وإنعامه أن يتمّ النعمه بقبوله كما منّ باتمامه ، وأن يجعله خالصا لوجهه عزّ وجلّ ورضوانه وأن ينفع به طالبيه بكرمه وإحسانه.

كتبه مؤلّفه الفقير إلى ربّه الغنى على صدر الدين المدنىّ بن أحمد نظام الدين الحسينىّ الحسنىّ ، عفا الله عنهما ، وبلغهما أمنهما ، والحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاه والسّلام على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين ، ما ذرّ شارق ، وسمع بارق. آميّن..

۱- البال : الحال والشأن.

۲- البلبال : شدّه الهمّ.

فهرس المصادر والمراجع

١ – القرآن الكريم

٢ – ابن أزرق وابن سيرين ، دائره المعارف بزرگ فارسی ، طهران ، شركه افست ، الطبعه الثانيه ، ١٣٧۴ ه ش.

٣ – ابن جنی ، الخصائص ، بتحقيق محمد علی النجار ، بيروت ، دار الكتاب العربیّ ، لاط ، ١٣٧١.

۴ – ابن حاجب ، الكافيه فی النحو ، شرحه رضی الدين الأسترآبادی ، بيروت ، دار الكتب العلميه ، لاط ، ١۴٠۵ ه ق.

۵ – ابن الخراسانی وابن الكثير ، دائره المعارف الإسلاميّه الكبری ، طهران ، مركز دائره المعارف الإسلاميّه الكبری ، الطبعه الأولی ، ١٧٧ ه ش.

۶ – ابن خلّكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، بيروت ، دار صادر ، لاط ، ١٩٧٧ م.

٧ – ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، الجزء الأول والثانی ، طهران ، ناصر خسرو ، الطبعه السابعه ، ١۴١١ ه ق.

٨ – ابن مالك ، الألفيه ، قم ، دفتر نشر نويد اسلام ، الطبعه الخامسه ، ١۴١٨ ه ق.

٩ – ابن منظور ، لسان العرب ، (أربعه أجزاء) ، بيروت ، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات ، الطبعه الأولی ، ١۴٢۶ ه ق.

١٠ – أبو البقاء العكبری ، التبيان فی إعراب القرآن ، تحقيق علی محمد البجاوی ، بيروت ، دار الجيل ، الطبعه الثانيه ، ١۴٠٧ ه.

١١ – أبو الحجّاج يوسف ابن سليمان ، شرح ابيات سيبويه ، بيروت ، مؤسسه البلاغ ، الطبعه الأولی ، ١۴١٩ ه ق.

١٢ – أبو عبيد ، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، بيروت ، دار الكتب العلميّه ، الطبعه الأولی ، ١۴١٨ ه ق.

١٣ – أحمد حنبل ، مسند أحمد حنبل ، بيروت ، دار إحياء التراث العربیّ ، لاط ، ١٩٩۴ م.

١۴ – اسكندری أحمد والآخرون ، المنتخب من أدب العرب ، القاهره ، المطبعه الأميريّه ، لاط ، ١٩۵١ م.

١۵ – الأربلی علاء الدين ، جواهر الأدب فی معرفه كلام العرب ، بيروت ، دار النفائس ، الطبعه الأولی ، ١۴١٢ ه ق.

١۶ – أسعد النادری محمد ، نحو اللغه العربيّه ، بيروت ، المكتبه العصريّه ، الطبعه الثانيّه ، ١۴١٨ ه ق.

١٧ – الأنباری كمال الدين أبو البركات ، الأنصاف فی مسائل الخلاف ، بيروت ، المكتبه العصريه ، لاط ١۴١٩ ه ق.

۱۸ – الأفغانی سعید ، من تاریخ النحو ، دار الفکر ، لاط ، لات.

۱۹ – الأنصاری جمال الدین ابن هشام ، مغنی اللبیب ، بیروت ، الطبعه الخامسه ، ۱۹۷۹ م.

۲۰ – الأنصاری جمال الدین ابن هشام ، قطر الندی وبل الصدی ، قم ، مطبعه النهضه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۴ ه ق.

۲۱ – الأنصاری جمال الدین ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، قم ، دار الهجره ، الطبعه الثالثه ، ۱۴۱۴ ه. ق

۲۲ – الأمین السّیّد محسن ، أعیان الشیعه ، المجلّد التاسع ، بیروت ، دار التعارف للمطبوعات ، لاط ، ۱۴۰۳ ه ق.

۲۳ – إمیل بدیع یعقوب ، موسوعه أمثال العرب ، بیروت ، دار الجیل ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۵ ه ق.

۲۴ – إمیل بدیع یعقوب ، المعجم المفصّل فی شواهد النحو الشعریّه ، بیروت ، دار الکتب العلمیّه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۳ ه. ق.

۲۵ – إمیل بدیع یعقوب ، موسوعه الصرف والنحو والإعراب ، طهران ، منشورات استقلال ، الطبعه الأولی ۱۴۲۵ ه ق.

۲۶ – إمیل بدیع یعقوب ، المعجم المفصل فی علم العروض والقافیه وفنون الشعر ، بیروت ، دار الکتب العلمیّه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۱ ه ق.

۲۷ – إمیل بدیع یعقوب ، المعجم المفصل فی اللغه والأدب ، بیروت ، دار العلم للملایین ، الطبعه الأولی ، ۱۹۸۷ م.

۲۸ – إیاد خالد الطباع ، منهج تحقیق المطبوعات ، دمشق ، دار الفکر ، الطبعه الأولی ، ۱۴۲۳ ه ق.

۲۹ – البخاری أبی عبد الله ، صحیح البخاری ، بیروت ، دار الأرقم ، الطبعه الثالثه ، ۱۴۱۸ ه ق.

۳۰ – البستانی بطرس ، أدباء العرب ، بیروت ، دار الجیل ، لاط ، لات.

۳۱ – البستانی فؤاد إفرام ، المجانی الحدیثه عن مجانی الأب شیخو ، بیروت ، دار المشرق ، لاط ، لات.

۳۲ – البستانی فؤاد إفرام ، دائره المعارف ، بیروت ، لاط ، ۱۹۶۴ م.

۳۳ – البغدادی ، خزانه الأدب ولب لباب لسان العرب ، بیروت ، دار الکتب العلمیه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۸ ه ق.

۳۴ – الترمذی ، سنن الترمذی ، بیروت ، دار الفکر ، لاط ، لات.

۳۵ – البغدادی إسماعیل باشا ، هدیّه العارفین فی أسماء المؤلّفین وآثار المصنّفین ، بیروت ، دار الإحیاء التراث العربی ، لاط ، ۱۹۱۵ م.

۳۶ – التفتازانی سعد الدین ، شرح المختصر ، قم ، منشورات دار الحکمه ، لاط ، لات.

۳۷ – التفرشی مصطفی ، نقد الرجال ، الجزء الرابع ، بیروت ، مؤسسه آل البیت لإحیاء التراث ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۹ ه ق.

۳۸ – التونجی محمد ، المعجم المفصّل فی علوم اللغه ، بیروت ، دار الکتب العلمیّه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۴ ه ق.

۳۹ – الجرجانی عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، بیروت ، المکتبه العصریه ، لاط ، ۱۴۲۴ ه ق.

۴۰ – حاجی خلیفه ، کشف الظنون عن أسامی الکتب والفنون ، بیروت ، دار إحیاء التراث العربی ، لاط ، لات.

۴۱ – الحر العاملیّ ، وسائل الشیعه ، الجزء العاشر ، لاط ، موسسه آل البیت ، لات

۴۲ – حرز الدین محمد ، معارف الرجال فی تراجم العلماء والأدباء ، قم ، منشورات مکتبه آیه الله المرعشی ، لا طبع ، ۱۴۰۵ ه ق.

۴۳ – حمدان محمود موسی ، مسائل الخلاف بین النّحویّین البصریین والکوفیین فی ضوء النظر البلاغی ، القاهره ، مکتبه وهبه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۲۲ ه ق.

۴۴ – خرمشاهی بهاء الدین وآخرون ، دائر المعارف التشیّع ، طهران ، نشر شهید محبتی ، الطبعه الأولی ، ۱۳۷۵ ه ش.

۴۵ – الخوانساری محمد باقر ، روضات الجنّات ، الجزء السابع ، قم ، مکتبه اسماعیلیان ، لاط ، ۱۳۹۲ ه ق.

۴۶ – دیوان إمام علی علیه السّلام ، جمعه وضبطه حسین الأعلمی ، بیروت ، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات ، الأولی ، ۱۴۱۹ ه ق.

۴۷ – دیوان امرئ القیس ، تحقیق محمد رضا مروه ، بیروت ، الدار العالمیه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۳ ه ق.

۴۸ – دیوان الأخطل ، شرح راجی الأسمر ، بیروت ، دار الکتاب العربی ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۳ ه ق.

۴۹ – دیوان جریر ، شرح یوسف عبد ، بیروت ، دار الجیل ، الطبعه الأولی ، لاط ، لات.

۵۰ – دیوان الشریف الرضیّ ، صحّحه إحسان عباس ، بیروت ، دار صادر ، لاط ، ۱۹۹۴ م.

۵۱ – دیوان شیخ بهایی ، با مقدمه استاذ سعید نفیسی ، نشر چگامه ، لاط ، ۱۳۶۱ ه ش.

۵۲ – دیوان عمر بن أبی ربیعه ، تحقیق فایز محمد ، بیروت ، دار الکتاب اللبنانی ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۲ ه ق.

۵۳ – دیوان الفرزدق ، شرح إیلیا الحاوی ، بیروت ، دار الکتاب اللبنانی ، الطبعه الأولی ، ۱۹۸۳ م.

۵۴ – دیوان کثیّر عزّه ، شرح قدری مایو ، بیروت ، دار الجیل ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۶ ه ق.

۵۵ – دیوان المتنبّی ، شرح عبد الرحمن البرقوقی ، بیروت ، دار الکتاب العربی ، لاط ۱۴۰۷ ه ق.

۵۶ – الدرویش محی الدین ، إعراب القرآن الکریم وبیانه ، دمشق ، الطبعه الأولی ، ۱۴۰۰ ه ق.

۵۷ – الدقر عبد الغنی ، معجم القواعد العربیه ، قم ، منشورات حمید ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۰ ه ق.

۵۸ – الزجّاج ، معانی القرآن الکریم وإعرابه ، تحقیق عبد الجلیل عبده ، بیروت ، عالم الکتب ، الطبعه الأولی ، ۱۴۰۸.

۵۹ – الزرکلی خیر الدین ، الأعلام ، الطبعه الثالثه ، ۱۳۸۹ ه.

۶۰ – الزمخشری أبو القاسم جار الله ، المفصل فی صنعه الإعراب ، تحقیق ، إمیل بدیع یعقوب ، بیروت ، دار الکتب العلمیّه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۲۰ ه ق.

۶۱ – الزمخشری أبو القاسم جار الله ، الکشّاف ، بیروت ، دار الکتاب العربی ، لاط ، ۱۴۰۷ ه ق.

۶۲ – الزوزنی ، شرح المعلقات السبع ، بیروت ، دار الکتب العلمیه ، الطبعه الثانیه ، ۱۴۲۳ ه ق.

۶۳ – السجستانی أبو داود ، سنن أبی داود ، بیروت ، دار الفکر ، الطبعه الأولی ۱۴۲۱ ه ق.

۶۴ – سزگین فؤاد ، تاریخ التراث العربیّ ، قم ، مکتبه آیه الله المرعشی ، الطبعه الثانیه ، ۱۴۱۲ ه ق.

۶۵ – سیبویه ، الکتاب ، الجزء الأول والثانی ، بیروت ، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات ، الطبعه الثالثه ، ۱۴۱۰ ه ق.

۶۶ – السیوطی جلال الدین عبد الرحمن ، تحقیق محمد أبو الفضل إبراهیم ، الجزء الأول والثانی ، بیروت المکتبه العصریه ، لاط ، ۱۳۸۴ ه ق.

۶۷ – السیوطی جلال الدین ، البهجه المرضیه فی شرح الأفیه ، الجزء الأول والثانی ، قم ، مؤسسه دار الهجره ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۹ ه ق.

۶۸ – السیوطی جلال الدین ، شرح شواهد مغنی اللبیب ، المجلد الأول والثانی ، لاط ، لات.

۶۹ – السیوطی جلال الدین بن أبی بکر ، الجامع الصغیر ، بیروت ، دار الکتب العلمیّه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۲۳ ه ق.

۷۰ – السیوطی جلال الدین ، الاقتراح فی علم أصول النحو ، تحقیق أحمد محمد قاسم ، نشر أدب حوزه ، لاط ، لات.

۷۱ – الشرتونی رشید ، مبادئ العربیه ، قم ، مؤسسه مطبوعات دار العلم ، الطبعه السادسه ، ۱۳۶۹ ه ش.

۷۲ – شریف محمد باقر ، جامع الشواهد ، قم ، مکتبه الفیروزآبادی ، لاط ، ۱۴۱۲ ه ق.

۷۳ – الطبرسی ، مجمع البیان ، الجزء الخامس ، بیروت ، دار المعرفه ، الطبعه الثانیه ، ۱۴۰۸ ه.

۷۴ – الطنطاوی محمد ، نشأه النحو وتاریخ أشهر النحاه ، بیروت ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۷ ه ق.

۷۵ – الطهرانی آغا بزرگ ، طبقات أعلام الشیعه ، طبع جامعه طهران ، لاط ، ۱۳۷۲ ه ش.

۷۶ – عباچی أباذر ، علوم البلاغه فی البدیع والعروض والقافیه ، طهران ، سمت ، الطبعه الأولی ، ۱۳۷۷ ه ش.

۷۷ – عباس حسن ، النحو الوافی ، الطبعه السابعه ، ناصر خسرو ، طهران ، ۱۳۸۳ ه ش

۷۸ – العسکری ، أبو هلال ، جمهره الأمثال ، بیروت ، دار الجیل ، الطبعه الثانیه ، ۱۴۰۸ ه ق.

۷۹ – الغلاییني مصطفی ، جامع الدروس العربیه ، صیدا وبیروت ، المطبعه العصریه ، الطبعه العاشره ، ۱۳۸۸ ه ق.

۸۰ – الفاخوری حنا ، الجامع فی تاریخ الأدب العربی ، بیروت ، دار الجیل ، لاط ، لات.

۸۱ – فرید وحدی محمد ، دائر المعارف القرن العشرین ، بیروت ، دار المعرفه ، الطبعه الثالثه ، ۱۹۷۱ م.

۸۲ – فضلی عبد الهادی ، تاریخ قراءات قرآن کریم ، مترجم : سید محمد باقر حجتی ، قم ، منشورات اسوه ، لاط ، ۱۳۷۸ ه ش.

۸۳ – القزوینی ، سنن ابن ماجه ، بیروت ، دار الفکر ، الطبعه الأولی ، ۱۴۲۱ ه ق.

۸۴ – القمیّ الشیخ عباس ، سفینه البحار ، الجزء الثانی ، بیروت ، دار المرتضی ، لاط ، لات.

۸۵ – الکتبی محمد بن شاکر ، فوات الوفیات ، بیروت ، دار الکتب العلمیّه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۲۱ ه ق.

۸۶ – کحّاله عمر رضا ، معجم المؤلّفین ، بیروت ، دار إحیاء التراث العربی ، لاط ، لات.

۸۷ – ملک بن أنس ، الموطأ ، بیروت ، دار المعرفه ، الطبعه الثانیه ، ۱۴۲۰ ه ق.

۸۸ – محمد هارون عبد السّلام ، قواعد تحقیق المخطوطات ، بیروت ، دار الکتاب الجدید ، الطبعه الرابعه ، ۱۹۷۰ م.

۸۹ – محمد بن یعقوب أبو الفرج ، الفهرست ، بیروت ، دار الکتب العلمیّه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۶ ه ق.

۹۰ – محمد بن علی بن الصبان ، حاشیه الصبان علی شرح الأشمونی ، قم ، منشورات زاهدی ، ۱۴۱۲ ه.

۹۱ – محیسن محمد سالم ، القراءات وأثرها فی علوم العربیّه ، بیروت ، دار الجیل ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۸ ه ق.

۹۲ – المدرس الأفغانی محمد علی ، الشواهد المنتخبه لکتاب السیوطی ، قم ، منشورات سید الشهداء ، لاط ، ۱۴۱۱ ه ق.

۹۳ – مدرسی محمد علی ، ریحانه الأدب ، منشورات خیام ، الطبعه الرابعه. لات.

۹۴ – المدنی السّیّد علی صدر الدین ، سلافه العصر ، مصر ، الطبعه الأولی ، ۱۳۲۴ ه.

۹۵ – المدنی السّیّد علی صدر الدین ، الدرجات الرفیعه فی طبقات الشیعه ، بیروت ، مؤسسه الوفاء ، الطبعه الثانیّه ، ۱۴۰۳ ه.

۹۶ – المدنی السّیّد علی صدر الدین ، ریاض السالکین ، الجزء الأول ، مؤسسه النشر الإسلامی ، الطبعه الرابعه ، ۱۴۱۵ ه.

۹۷ – مطلوب أحمد ، معجم المصطلحات البلاغیه وتطورها ، بیروت ، مکتبه لبنان ناشرون ، الطبعه الثانیه ، ۱۹۹۶ م.

۹۸ – معروف یحیی ، العروض العربی البسیط ، طهران ، سمت ، الطبعه الأولی ، ۱۳۷۸ ه ش.

۹۹ – المقرئ أبو ماهر ، أخبار النّحویّین ، مصر ، الطبعه الأولی ، ۱۹۸۱ م.

۱۰۰ – المنجد صلاح الدین ، قواعد تحقیق المخطوطات ، بیروت ، دار الکتاب الجدید ، الطبعه الرابعه ، ۱۹۷۰ م.

۱۰۱ – المنجد فی الأعلام ، دار الفقه ، مطبعه سپهر ، الطبعه الثانیه ، ۱۴۲۲ ه ق.

۱۰۲ – المیدانی ، مجمع الأمثال ، تحقیق محمد ابو الفضل ابراهیم ، بیروت ، دار الجیل ، الطبعه الثانیه ، ۱۴۰۷ ه ق.

۱۰۳ – المیدانی نیشابوری أبو الفضل ، أساس العربیه (الهادی للشادی) ، تصحیح فیروز حریرچی ، نشر جامعه طهران ، لاط ، ۱۳۶۱ ه ش.

۱۰۴ – النسائی ، سنن النسائی ، بیروت ، دار الفکر ، الطبعه الثانیّه ، ۱۴۲۱ ه ق.

۱۰۵ – نظام طهرانی نادر ، تاریخ الأدب فی عصر الانحطاط ، طهران ، نشر فرهیخته ، الطبعه الأولی ، ۱۳۸۰ ه ش.

۱۰۶ – نهج الفصاحه ، مترجم أبو القاسم پاینده ، منشورات جاویدان ، لاط ، ۱۳۶۲ ه ش.

۱۰۷ – النیسابوری أبو الحسین مسلم ابن الحجّاج القشیری ، صحیح مسلم ، بیروت ، دار الکتب العلمیّه ، الطبعه الأولی ، ۱۴۱۸ ه ق.

۱۰۸ – هروی نجیب مایل ، نقد وتصحیح متون ، مشهد ، منشورات میقات ، لاط ، ۱۳۶۹ ه ش.

۱۰۹ – القمی الشیخ عباس ، سفینه البحار ، الجزء الثانی ، بیروت ، دار المرتضی ، لاط ، لات.

۱۱۰ – یاقوت ، معجم الأدباء ، بیروت ، دار الفکر ، الطبعه الثالثه ، ۱۴۰۰ ه ق.

فهرس الأحاديث

مقدّمه

١

وشرف علم العربيه

۴١

أسلوب التصحيح

۶

معنى الإشاره إلى المصنفات وإنّها مجازيه

۴٣

التعريف بالمخطوطات

١٠

النسبه إلى المركّب الإضافى المعرّف صدره بعجزه

۴۴

مخطوطه مجلس الشورى الإسلامى (مخطوطه الأمّ)

١٠

معنى علم العربيه وعلم الأدب وانقسامه إلى اثنى عشر

قسما

۴۴

مخطوطه جامعه طهران

١١

معنى الفائده والغرض والغايه

۴۵

مخطوطه الطبع عى الحجر

۱۲

معنى الصّمد ومعنى الإيمان

۴۷

مخطوطه سبهسالار

۱۳

الفصل الأوّل

: الحديقه الأولى

۴۹

ترجمه الماتن

۱۴

معنى النحو فى الأصل وحدّه اصطلاحا

۵۱

ترجمه الشارح

۱۹

فائده علم النحو وموضوعه وتعريف الكلمه واللفظ

۵۳

مقدمه الشارح

۲۳

معنی الوضع والمفرد ومعنی الاحتراز بالجنس

۵۵

التعریف بالمؤلّف والکتاب

۲۴

معنی المرکب وهل هو موضوع أم لا

۵۶

الکلام علی اسم الجلاله وکلمه التوحید والرحمن

الرحیم

۲۷

للمفرد سته معان

۵۷

استعمال السید فی غیر الله تعالی وفیه ثلاثه أقوال

۳۳

أقسام الکلمه الثلاثه وأدله انحصار فیها

۵۸

معنی الآل وأصله واستعماله والکلام علی سیّما ولا

سیّما

۳۳

الکلام ومعناه لغه وحدّه اصطلاحا

۵۹

طرف من ذكر أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه

السّلام

۳۷

معنى المفيد والفائده فى الاصطلاح

۶۰

أقوال حول ولاده على عليه السّلام

۳۷

انقسام الكلام إلى خبر وإنشاء

۶۳

معنى الإسلام وحكايه كسر الأصنام الّتى كانت على

البيت الشريف

۳۹

الاسم والفعل والحرف

۶۴

معنى النواصب وحكايه لطيفه فى ذلك

۴۰

أوّل من وضع النحو وحكايه وضعه

استعمال لفظ الخصوص وما يتفرّع منه

۶۶

المذكر هو الأصل

۹۰

أقسام التنوين ومعنى التقفيه والتصريع والعروض

والضرب

۶۷

إذا قصد لفظ الاسم جاز تذكيره وتأنيثه

۹۰

ما اذا ولى «يا» ما ليس بمنادى

۷۱

ما يعرف به تأنيث ما لم تظهر العلامه فيه

۹۱

حدّ الفعل وخواصه

۷۳

المؤنث اللفظى والحقيقى

۹۲

لقد ستّه معان

۷۴

قد يذكّر المؤنث وبالعكس

٩٢

حدّ الحرف

٧٥

إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر

٩٢

تقسيم الاسم إلى اسم عين واسم معنى ومشتقّ

٧٦

أقسام الفعل ، أحدها الماضى

٩٣

المعرفه ، وأقسامها سبعه

٧٨

الاستخدام

٩٣

العلم وانقسامه إلى مرتجل ومنقول

٧٩

تاء التأنيث

٩٤

انقسام العلم إلى مفرد ومركب

٨٠

الفعل المضارع ، الخلاف فى مدلوله من الزمان

٩٥

انقسام العلم إلى اسم ولقب وكنيه

٨١

سين الاستقبال

٩٦

فلان وفلانه وأسماء الأيّام

٨٢

فعل الأمر ، تحقيق نفيس فى زمان فعل الأمر

٩٧

التصغير لا يبطل العلميه

٨٣

نونا التوكيد الخفيفه والثقيله

٩٩

المعرفه بالأداه والخلاف فى ال

٨٣

أحكام أقسام الفعل

١٠١

تقسيم أل إلى عهديه وجنسيه وزائده

٨٤

حكم الفعل الماضى

١٠١

البتّه والكلام على إعرابها ومعناها

٨۴

ما خالف فيه المصنّف النحاه من أنّ المعتلّ الاخر

مبنىّ على السكون

١٠١

نيابه أل عن الضمير المضاف إليه

٨۵

حكم الفعل المضارع

١٠٢

اسم الإشاره

٨۶

النكره فى الإثبات قد تكون للعموم

١٠۴

الموصول والمضمر

٨٧

حذف حركه الإعراب

١٠۵

المضاف إلى أحد المعارف

٨٧

حكم فعل الأمر

١٠٥

المعرّف بالنداء

٨٧

فصل فى حد الإعراب والبناء وأنواعها

ترتيب المعارف

٨٨

تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث

٨٩

ص: ٩٣٨

ومعنى الإعراب لغه واصطلاحا

١٠٧

ضابط فيما يجمع بألف وتاء قياسا

١٢٣

معنى العامل

١٠٨

الفعل المضارع

١٢٤

تقسيم الإعراب إلى لفظى وتقديرى

١٠٩

المثّنى

١٢٤

الصحيح فى الإعراب أنّه زائده على ماهيه الكلمه

١١٠

القمرين والعمرين

١٢٤

أنواع الإعراب

١١١

التغليب من المجاز

١٢٥

التعبير بالأنواع أولى من التعبير بالألقاب

١١١

المشاكله

١٢٥

تحقيق ربط الخبر بالمبتدإ إذا كان معطوفا عليه

١١١

أشكال التغليب مطلقا من باب المجاز

١٢٦

تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادى اللغات ممنوع

١١٢

نحو القمرين والعمرين يحفظ ولا يقاس عليه

١٢٦

البناء ومعناه لغه واصطلاحا

١١٣

يشترط فى كل ما يثّنى عند الأكثرين سبعه أمور

١٢٦

الحركات والسكون من صفات الأجسام

١١٤

حكم بنيه الاسم إذا ثنّى

١٢٧

الخلاف فى ألقاب المعربات والمبنيات ، هل يطلق كلّ

منهما على الآخر

١١٥

ملحقات

١٢٧

حيث والكلام على بنائها ومعناها

١١٦

الكلام على نون المثّنى

١٢٩

أمس ومنذ

١١٧

جمع المذكّر السالم

١٢٩

الخلاف فى الكلم هل هو جمع أم لا

١١٨

لغز للبدر الدماميني

١٣١

سوف

١١٩

ملحقات الجمع المذكر السالم

١٣٢

فصل فى علامات الرّفع

١٢٠

عشرون وبابه

١٣٢

جمع التكسير

١٢١

عالمون ليس جمعا لعالم بل اسم جمع له والأعراب ليس

جمعا لعرب

١٣٢

جمع المؤنث السالم

١٢٢

من الملحقات

١٣٣

الكلام على نون الجمع المذكور وملحقاته

١٣٤

الأسماء السّته

١٣٤

الأفعال الخمسه

١٣٧

فصل فی علامات النصب

۱۳۸

الکلام فی إثبات واسطه بین المعرب والمبنی

۱۶۰

فصل فی علامات الجر

۱۴۰

الفاعل

۱۶۲

المراد بالمنصرف

۱۴۱

العامل فی الفاعل

۱۶۵

الکلام علی ابنم وامرئ

۱۴۲

نصب الفاعل ورفع المفعول

۱۶۵

ما وجد بید الیهود بخط علی علیه السّلام کتبه علی بن أبو

طالب

۱۴۲

انقسام الفاعل إلی ظاهر ومضمر

١٦٥

حدّ ما لا ينصرف

١٤٤

ملازمه الفعل تاء التأنيث فى باب الفاعل

١٦٨

الكلام على عرفات

١٤٥

الأصل تقدم الفاعل على المفعول

١٧٣

علامه الجزم

١٤٥

وجوب تأخير الفاعل وتقديم المفعول

١٧٤

الصحيح والمعتلّ فى اصطلاح النحويّين والصرفيّين

١٤٦

حذف فعل الفاعل

١٧٧

فصل فى الإعراب التقديرى

١٤٨

نائب الفاعل

١٧٨

الاسم المقصور

١٤٨

حكم بناء الماضى للمفعول إذا اعتلت عينه وهو ثلاثى

١٧٩

وجه المناسبه لا يوجب التسميه

١٤٩

لا يقع نائب الفاعل ثانى باب علمت ولا ثالث باب

أعلمت

١٨٠

الاسم المضاف إلى إلياء كغلامى

١٤٩

لا يقع نائب الفاعل مفعولا له ولا معه

١٨١

المضارع المتصل به نون تأكيد غير مباشره

١٥١

تعيين المفعول به له وإن لم يكن

فالجميع سواء

١٨٢

الاسم المنقوص

١٥٢

المبتدأ والخبر

١٨٥

الفعل المضارع المعتلّ الألف كيحيا

١٥٣

حذف الخبر وجوبا

١٨٩

كتابه نحو يحيا والفرق بينه علما وفعلا

١٥٣

حذف خبر المبتدإ جوازا

١٩٢

المضارع المعتلّ بالواو أو الياء

١٥٣

حذف المبتدإ وجوبا

١٩٤

جمع المذكر السالم المضاف إلى الياء

١٥٤

الخبر

١٩٥

الفصل الثانى : الحديقه الثانيه

١٥٧

انقسام الخبر إلى الجامد والمشتق

١٩٦

المعرب والمبنى وأسباب البناء

١٥٩

ص: ٩٤٠

قاعده فى تقدم المبتدإ وتأخير الخبر إذا كانا

معرفيتن

١٩٨

بعضهم

٢٢١

لا يخبر بالزمان عن الذات

٢٠١

لا تجىء كأنّ للتحقيق ولا للتقريب

٢٢١

قد يتعدّد الخبر لفظا ومعنى

٢٠١

جواز الاشتغال من الحروف

٢٢٢

نواسخ المبتدإ والخبر

٢٠٣

محل مجرور لعلّ من الإعراب عند من جرّ بها

٢٢۴

الأفعال الناقصه

٢٠۴

فى لعل ست عشره لغه

٢٢٤

حكايه أبى عمرو مع عيسى بن عمرو

٢٠٧

عمل الأحرف المشبهه بالفعل

٢٢٤

حالات خبر الأفعال المذكوره مع اسمها إذا كانا

معرفتين أو نكرتين

٢٠٨

أجاز جماعه نصب خبر الأحرف المشبهه بالفعل

٢٢٤

جواز توسط الخبر بينها وبين الاسم

٢٠٩

عدّ بعضهم من أخوات أن عسى

٢٢٥

جواز تقدم الخبر عليها

٢١٠

لا يتقدّم أحد معمولى إنّ وأخواتها عليها

٢٢٦

قد يتقدّم المعمول حيث لا يتقدّم العامل

٢١٠

لا يتقدم خبر إنّ واخواتها على اسمها إلّا إذا كان

ظرفا

۲۲۶

جواز كون الأفعال الناقصه تامّه

۲۱۲

علّه توسّعهم فى الظرف والجرور

۲۲۷

معنى التصرف فى الأسماء

۲۱۴

الاقول فى الظرف والجرور هل هما نفسهما الخبر أم لا

۲۲۷

جواز حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون

۲۱۴

قد يحذف كلّ من اسم إن واخواتها وخبرها

۲۲۷

الأوجه الأربعه فى نحو : الناس مجزيّون بأعمالهم

۲۱۶

الكلام على ليت شعرى

۲۲۹

وقوع افعل فى الكلام لا بمعنى تفضيليه بعد المشاركه

٢١٧

تلحق الأحرف المشبهه بالفعل ما فتكفّها عن العمل

٢٢٩

الأحرف المشبهه بالفعل

٢١٩

بحث فى سبب إفاده إنّما للحصر بين الأصوليين

والنحويين

٢٣٠

معنى الاستدرک

٢٢٠

محل فتح همزه انّ بعد حيث والكلام على ذلک

٢٣٣

كاف التشبيه لا يتعلق دائما عند

الكلام على لا جرم ومعناها

٢٣٥

الكلام على المعطوف على اسم إنّ وأخواتها

٢٣٥

المفعول به

٢٧١

شروط العطف على المحل

٢٣٧

الأصل تأخّر المفعول عن الفعل

٢٧٢

ما ولا المشبهتان بليس

٢٤٠

قد يتقدم المفعول عن الفعل جوازا ووجوبا

٢٧٣

لطيفه يسأل الناس عنها أهل الأدب

٢٤١

الحصر والاختصاص مترادفان أم لا

٢٧٤

رفع المبتدإ ونصب الخبر بلا النافيه لغه أهل الحجاز

دون غيره

٢٤١

ناصب المفعول به والكلام على إضماره

٢٧٦

شروط إعمال ما ولا المشبهتين بليس

٢٤١

المفعول المطلق

٢٧٧

لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى إلّا مفصولا

بينهما

٢٤٤

إعراب خلق الله السموات

٢٧٨

الكلام على لات

٢٤٥

عامل المفعول المطلق

٢٨٠

إن النافيه والكلام على إعمالها

٢٤٨

إعراب أنت الرجل علما

٢٨٠

لا النافيه للجنس

٢٤٩

حذف عامله جوازا ووجوبا

٢٨١

تسمّى لا المذكوره لا التبرئه

٢٥٠

لبيك وسعديك

٢٨٥

معنى لا نولك أن تفعل

٢٥٥

المفعول له

٢٨٧

فى لا حول ولا قوه إلا بالله خمسه أوجه

٢٥٥

ناصب المفعول له

٢٩٠

يكثر حذف خبر لا إذا علم عند حجازيين وعند

التميميين

٢٥٨

المفعول معه

٢٩١

أفعال المقاربه

٢٥٨

عامل المفعول معه

٢٩٢

قد تأتى عسى للإشفاق والخلاف فى فعليتها

٢٦٠

الخلاف فى المفعول معه هل هو قياسى أم سماعى

٢٩٧

كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات

٢٦٨

المفعول فيه

٢٩٨

تختص عسى وأوشك باستغنائهما عن الخبر

٢٦٩

المنصوب بترع الخافض

٣٠١

يشترط فى حذف الجار مع أن وأنّ تعيينه لأمن اللبس

٣٠٢

حكم كى حكم أن وأنّ فى جواز حذف الجر معها قياسا

٣٠٤

الحال

ص: ٩۴٢

ممّا يشكل قولهم : جاء زيد والشمس طالعه

٣٠٩

سبب تسميه حروف الجر

٣٦٠

الحال الثابته

٣١٠

الحروف التى تجرّ الظاهر والمضمر

٣٦١

الحال الجامده

٣١١

الحروف التى تجرّ الظاهر

٣٧٧

الحال الموطئه

٣١٣

المستثنى

٣٨٨

الحال المقدّره

٣١٥

سبب تسميه المستثنى المتصل والمنقطع

٣٩٠

الحال المحكيه

٣١٦

إعراب المستثنى المفرّغ

٣٩١

الأصل تأخّر الحال عن صاحبها

٣١٦

وقوع التفريغ فى التوابع

٣٩٢

حكايه غريبه

٣١٨

عامل المستثنى

٣٩٤

يجب تقدم الحال على صاحبها إن كان نكره محضه

٣١٩

حكم المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه

٣٩٥

لا تجىء الحال من المضاف إليه إلا بشروط

٣٢٢

حكم المستثنى غير الموجب

٣٩٦

الأسماء اللازمه للحاليه

٣٢٤

إعراب لا اله إلا الله

٣٩٨

التمييز

٣٢٥

حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا

٤٠١

وجوه افتراق التمييز عن الحال

٣٢٧

حكم المستثنى بليس ولا يكون

٤٠٣

إذا كان التمييز مشتقا احتمل الحال

٣٢٩

سبب قراءه سيبويه النحو

٤٠٤

ناصب التمييز

٣٣٤

المستثنى بما خلا وبما عدا

٤٠٤

المضاف إليه

٣٣٥

حكم المستثنى بغير

٤٠٦

فى عامل الجرّ فى المضاف اليه

٣٣٦

إعراب غير

٤٠٧

ما يمتنع اضافته من الأسماء

٣٣٦

الاستشهاد بالأحاديث فى النحو

٤٠٨

ما تجب إضافته من الأسماء

٣٣٧

أدوات الاستثناء

٤١٠

الإضافه اللفظيه

٣٤٦

باب الاشتغال

٤١٢

الإضافه المعنويه

٣۴٧

حالات الاسم المشتغل عنه

۴١٣

قد يكتسب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه

٣۵۴

المواضع الّتى يترجح فيها نصبه

۴١٨

المجرور بالحرف

٣۵٩

تساوى الأمران

۴٢١

الوصف العامل كالفعل

۴٢٢

متى يترجح الرفع على النصب

٤٢٣

تدخل هاء التنبيه أسماء الإشاره

٤٨٠

المنادى

٤٢٣

تحلق كاف الخطاب أسماء الإشاره

٤٨٠

نداء المعرفه باللام

٤٢٧

الموصول

٤٨٣

حذف حرف النداء

٤٢٨

الموصولات الحرفيه المشهوره

٤٨٤

وقوع اللهمّ فى النداء

٤٣١

الموصول الاسمى

٤٨٧

وقوع اللهمّ فى غير نداء

۴۳۲

الموصول المشترك

۴۹۲

أحكام المنادى فى الإعراب

۴۳۲

ال الموصوله

۴۹۴

عامل المنادى

۴۳۳

أى الموصوله

۴۹۶

الإشكال فى يا طالعا جبلا

۴۳۴

ذو الموصوله

۴۹۸

المنادى المضاف إلى الياء

۴۳۸

ذا الموصوله

۴۹۸

توابع المنادى

٤٤٤

المركب

٥٠٥

مميز أسماء العدد

٤٥٠

وجه تسميه سيبويه بسيبويه

٥٠٩

المبنيات : المضمر

٤٦١

التوابع

٥١٢

الضمير المنفصل والمتصل

٤٦٣

الأقوال فى عامل التابع

٥١٣

لا يجوز المنفصل إلا لتعذّر المتصل

٤٦٤

النعت

٥١٤

مواضع تعذّر المتّصل

۴۶۴

فوائد النعت

۵۱۵

جواز الوجهين فى سلنيه وشبهه

۴۶۶

اشتقاق النعت

۵۱۶

ضمير الشأن والقصّه

۴۶۸

الأمور التى يتبع النعت متبوعه فيها

۵۱۷

مواضع عود الضمير إلى المتأخّر

۴۷۲

الاسماء فى الوصف

۵۲۰

ضمير الفصل

۴۷۵

تعدّد النعت لمتعدّد

۵۲۰

اسم الإشاره

۴۷۶

النعت المقطوع

۵۲۱

ما يشار به إلى المفرد المذكر ومثناه

۴۷۶

حذف النعت

۵۲۳

تأويل إنّ هذان لساحران

۴۷۷

المعطوف بالحروف

۵۲۴

ما يشار به إلى المثّنى

۴۷۹

التوكيد

۵۴۱

الاشاره للمؤنث بلفظ المذكر

۴۷۹

التوكيد اللفظى والمعنوى

۵۴۲

ما يشار به إلى الجمع

٤٧٩

التوكيد المعنوى وألفاظه

٥٤٥

ص: ٩٤٤

كلا وكلتا

٥٤٧

أحوال معمول الصفه المشبهه

٥٩٧

التوكيد بكلّ وجميع وعامه

٥٤٨

اسم التفضيل

٦٠٤

البدل

٥٥٥

شروط ما يصاغ منه أفعل التفضيل

٦٠٥

أنواع البدل

٥٥٦

صوغ اسم التفضيل ممّا لم يستوف الشروط

٦٣٩

الفرق بين بدل الكلّ من الكلّ وعطف البيان

٥٥٧

كيفيه استعمال اسم التفضيل

٦١٠

إبدال الظاهر من المضمر

٥٦٢

عمل اسم التفضيل

٦١٦

عطف البيان

٥٦٥

الاسم الّذى لا ينصرف

٦٢٠

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

٥٦٩

أسباب منع الاسم من الصرف

٦٢١

الأسماء العامله المشبهه بالأفعال

٥٧٠

العجمه

٦٢٤

أنواع الاشتقاق

٥٧٤

الوجوه التى تعرف بها عجمه الاسم

٦٢٥

سبب إعمال المصدر

٥٧٤

الجمع

٦٢٧

شرط عمل المصدر

٥٧٥

التأنيث

٦٢٩

إعراب تابع ما أضيف إليه المصدر

٥٧٧

العدل

٦٣٢

تقدّم معمول المصدر عليه

٥٧٨

التعريف

٦٣٥

المصدر يعمل منونا ومضافا ومقرونا باللام

٥٧٩

زياده الألف والنون

٦٣٦

اسم المصدر

٥٨١

التركيب

٦٣٨

اسم الفاعل واسم المفعول

٥٨٤

وزن الفعل

٦٣٩

عمل اسم الفاعل المقترن بأل

٥٨٥

الوصف

٦٤٠

حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه

٥٨٩

الصفه

٦٤١

اسم المفعول وإعماله

٥٩١

يصرف الممنوع من الصرف ويمنع المصروف للضروره

٦٤٣

الصفه المشبهه

٥٩٣

الفصل الثالث : الحديقه الثالثه

٦٤٧

ما افترقت فيه الصفه المشبهه واسم الفاعل

٥٩٤

فيما يختص بالأفعال

٦٤٩

إعراب الفعل المضارع

٦٤٩

رفع المضارع

٦٥٠

التعجب

٧٠١

يرتفع المضارع بالتجرد عن الناصب والجازم

٦٥٠

أسلوبه

٧٠١

المضارع المنصوب ونواصبه

٦٥٠

شروط الفعل الذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء

مباشرا

٧٠١

أن بعد العلم غير ناصبه

٦٥٦

كيفيه التعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط

الثمانيه

٧٠٢

تنصب إذن المضارع بثلاثه شروط

٦٥٨

أفعال القلوب

٧٠٨

كتابه إذن

٦٦٠

حذف المفعولين أو أحدهما

٧٠٩

نصب المضارع بأن مضمره جوازا

٦٦١

ألفاظ أفعال القلوب

٧١١

نصب المضارع بأن مضمره وجوبا

٦٦٣

الفرق بين علم وعرف

٧١٤

جزم المضارع

٦٧١

الإلغاء

٧١٥

ما تشترك فيه لم ولمّا وما تنفرد به كلّ

٦٧٣

التعليق

٧١٧

الجوازم التى تجزم فعلين

٦٧٦

القول بمعنى الظنّ

٧٢٠

اقتران الجواب بالفاء

٦٨٠

التنازع

٧٢٣

قد تحلّ فى بعض المواضع «إذا» محل الفاء

٦٨٣

«ما قام وقعد إلا زيد» من باب التنازع أو لا

٧٢٣

عطف مضارع على جواب الشرط

٦٨٣

لا تنازع بين العاملين أكّد احدهما بالآخر

٧٢٦

عطف مضارع على فعل الشرط

٦٨٤

هل يوجد التنازع بين الحرفين

٧٢٦

حذف فعل الشرط وجوابه

٦٨٤

شرط العاملين فى التنازع

٧٢٦

أفعال المدح والذّم

٦٨٦

هل يجرى التنازع فى جميع المعمولات

٧٢٧

نعم وبئس وما جرى مجراهما

٦٨٩

إعمال العامل الثانى

٧٢٧

فاعل أفعال المدح والذم

٦٩٠

إعمال العامل الأول

٧٢٨

اختلاف النحاه فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر

فى كلام واحد

٦٩٣

إذا تنازع العاملان الفاعل

٧٢٨

إعراب المخصوص

٦٩٤

إذا تنازع العاملان المفعول

٧٣٠

حبذا ولا حبذا

٦٩٦

التنازع بين أكثر من عاملين ومعمولين

ص: ٩٤٦

٧٣٢

أنّ

٨٢٢

الفصل الرابع : الحديقه الرابعه

٧٣٥

إنّ

٨٢٣

الحديقه الرابعه فى الجمل وما يتبعها

٧٣٧

إذ

٨٢٦

الجمل الّتى لها محلّ

٧٤٥

إذا

٨٣٠

الجمله الخبريه

٧٤٧

مناظره زنبوريه

٨٣٥

الجمله الحاليه

٧٥٤

أم

٨٤١

الجمله الواقعه مفعولا

٧٦٠

أمّا

٨٤٨

الجمله الواقعه المضاف إليها

٧٦٦

إمّا

٨٥٤

الجمله الواقعه جوابا لشرط جازم

٧٧١

أىّ

٨٥٨

الجمله التابعه لمفرد

٧٧٣

بل

٨٦٢

الجمله التابعه لما لها محلّ

٧٧٤

حاشا

٨٦٤

الجمل التى لا محلّ لها من الإعراب

٧٧٦

حتّى

٨٦٧

الجمله المستأنفه

٧٧٦

جماعه باسم ابن هشام

٨٦٩

الجمله المعترضه

٧٧٨

الفاء

٨٧٢

الجمله المفسره

٧٨٢

قد

٨٨١

صله الموصول

٧٨٤

استعمال حسب فى العربيه

٨٨١

المجاب بها القسم

٧٩١

قط

٨٨٥

اجتماع الشرط والقسم

٧٩٢

كم

٨٨٨

الجمله التابعه لما لا محلّ له

٧٩٥

كيف

٨٩٣

أحكام الجار والمجرور والظرف

٧٩٦

لو

٨٩٦

المواضع التى يجب فيها حذف المتعلّق

٧٩٩

لولا

٩٠٧

الفصل الخامس : الحديقه الخامسه

٨٠٥

لمّا

٩١٢

الهمزه

٨٠٧

ما

٩١٥

أن

٨١٢

هل

٩٢٦

إن

٨١٩

فهرس المصادر والمراجع

٩٣١

فهرس الأحاديث

ص: ۹۴۷

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقـدم بكلمـة الشـكر والتقـدير إلى مكاتب مراجع التقليـد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسـسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹